

# الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية  
التي فترتها محكمة النقض المصرية

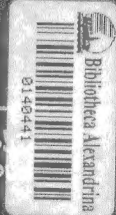
منذ إنشائها عام ١٩٣١

لأستاذين  
عبد النور الكوازي و عبد النور مني  
مراجعة محكمة النقض

## الإصدار الجبائي

المجلد الرابع

دار الفكر العربية للمطبوعات، ومكتب الكوازي العامة  
هــ ٥٠ شارع النيل - ص.ب. ٥٤٢٠ - ت. ٢٩٣٦٦٣٠





# الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني .. محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة





# الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية

التي فترتها محكمة النقض المصرية

منذ إنشائها عام ١٩٣١

للأستاذين

حسن القماني و عبد النعماني

الماتيا له شركة النقص

الاصدار المجاني

الهيئة العامة لمكتبة

١٧٦٢٥٣

رقم التسجيل

١٧٦٢٥٣

رقم التسجيل

١٧٦٢٥٣

الجزء الرابع

إصدار: السداد العربي للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع عدلي - ص.ب: ٥٤٣ - ت: ٣٩٣٦٦٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَتَى عَلَى مَا يُوعَدُونَ

فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## زهدى

الحب رجال المتانون عامة  
ومستشارى محكمة النقض المصرية خاصة  
... نهدي هذا المجهود المتواضع  
في ذكرى مرور ٥٠ عاماً على إنشاء محكمة النقض

صه الفكري د عبد النعمى



## تقديم الموسوعة

إن القضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة الممثل التي تخالج القلب البشرى نحسب ، بل يقوم أيضا على العلم بالقانون .

والتانون علم واسع لدى ، كثير الأحكام ، متشعب للنواحي والنصوص التشريعية مهما روعيت الدقة في وضعها ، والانافسة فيها ، فإنها تقتصر عن الإحاطة بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحتله من حوادث .

فلا عجب إذن : مهما بلغ التقاضي من الدورية والبصر بالأمور ، أن يتلبس عليه أحيانا فهم النصصوص القانونية على وجهها الصحيح ، أو أن يخطئ في تطبيقها على ما يطرح أمامه من المشكلات تطبيقا مسديدا . وقد أدرك الشارع ذلك فجعل التقاضي في المالب من درجتين ، حتى يصلح قضاة الاستئناف ما قد يقع فيه قضاة الدرجة الأولى من الخطأ . غير أن الاختبار دل على عدم كفاية هذا الاحتياط فقد يقع قضاة الاستئناف في نفس الخطأ أو في خطأ آخر ، كما قد يختلف قضاة المحاكم الاستئنافية في مسألة الواحدة . ومن هنا نشأت الحاجة إلى محكمة عليا مهمتها الأولى تفسير القوانين تفسيراً صحيحاً ينير السبيل أمام سائر المحاكم ، فيصان بذلك اتساق القانون ويستقر القضاء ، ويأمن للناس شر الاختلاف في التفسير . تلك هي محكمة النقض .

\*\*\*

وفي التنظيم القضائي المصري بدأ تاريخ الطعن بالنقض بما أجازته لائحة ترقيب المحاكم الأهلية للصادرة في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٢ من الطعن بالنقض في مواد الجزائيات ثم في مواد البضح بمقتضى التعديل الذي أدخله الأمر للمالي الضابدين في ٥ يولية ١٨٩١ . وكان الطعن بالنقض وفقاً لهذا النظام لا تنتظره محكمة قضائية عليا ذلك كيان مستقل وإنما كانت تختص بالفصل فيه المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها الحاضرين بهيئة

جمعية عمومية ، ثم انتقلت للاختصاص بعد ذلك إلى محكمة الاستئناف بمصر التي باتت لاحدى دوائرها تحكم بصفة محكمة نقض وإبرام فيما يرفع إليها من الطعون في الأحكام بمقتضى قانون تحقيق الجنايات .

★ ★ ★

وإذا كان أعضاء تلك الدائرة كثيرا ما يستجلبون من سنة إلى أخرى اثر توزيع أعمال محكمة الاستئناف على قضاتها كما جرت لعادة السنوية بذلك ، فلم يكن ذلك يساعد على أن يثبت لتلك الدائرة قضاء أو أن يتحدد لها مبدأ مستقر .

★ ★ ★

ومن ناحية أخرى لم يكن للشارع المصرى يعرف نظاما لتصحيح ما يقع في أحكام المحاكم المدنية والتجارية من الخطأ في المسائل القانونية . وقد حاول الشارع معالجة هذا للنقص فمحل قانون الارتفاعات الأهلى تصديلا بمقتضاء أخذ عن القانون المختلط نظام الدوائر المجمعة بمحكمة الاستئناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر للمرة الأولى في فبراير سنة ١٩٢٢ ، وللمرة الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ والتي فصلت في غضون تلك الادة في ٢١ مسألة من المسائل القانونية التي كانت مثارا للخلاف بين أحكام المحاكم .

★ ★ ★

على أن نظام الدوائر المجمعة لم يكن علاجا شافيا ولا عملا حاسما لتحقيق ما يهدف إليه نظام الطعن بالنقض ، فقد كانت الإحالة إلى الدوائر مجمعة أمرا جوازيا للدائرة المعروضة عليها القضية ، كما كان يشترط للمحالة سبق صدور جملة أحكام استئنافية يخالف بعضها البعض في نقطة قانونية واحدة .

★ ★ ★

وقد ظل الحال على النحو المتقدم - سواء في المواد الجنائية أو في المواد المدنية والتجارية - إلى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ في ٢ مايو سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة للنقض والإبرام فسيء بذلك نقص هام في التنظيم القضائى المصرى كانت الحاجة ملحة اليه .



وقد حققت محكمة النقض أمل البلاد فيها ، فأزلت الخلاف ،  
وثبتت للتقضاء ، وأثارت الطريق ، وأصبح فقهاء الهادى يستلهم كل  
مشتغل بالقانون .

★ ★ ★

ولذا كانت للجهود المحيطة والمخلصة قد تضاعفت وتنافست علميا  
على حفظ تلك الذروة القانونية الهائلة التي خلفتها جهود الجهادة من رجال  
التقضاء أعضاء محكمة النقض المصرية ، إلا أننا - ورغم تلك الجهود -  
ما زلنا نلمس احتياج المشتغلين بالقانون بصفة عامة والجيل الجديد  
من هؤلاء بصفة خاصة ، سواء من المصريين أو من سائر موظفي الدول  
العربية لشقيقة ، إلى عمل علمي جديد شامل يمكن الرجوع إليه  
للقوف على ذلك الصرح الشامخ من الفكر القانوني المجرد الذي حفظت به  
أحكام محكمة النقض المصرية - بدلائرها الجنائية والمدنية - منذ إنشائها  
وحتى الآن .

★ ★ ★

وإذا كنا في جهودنا السابقة قد استغلنا - بعون الله - أن نقسّم  
للمكتبة القانونية - المصرية والعربية - للمعيد من المراجع العلمية ، سواء  
في مجال التأليف أو في مجال التلخيص والتجميع والتبويب والنشر .  
وإذا كانت أعمالنا هذه قد صادفت - وللحمد لله - ترحيبا كبيرا أتى -  
ليس فقط من زملاء أفاضل يعملون بتطبيق القانون - بل أيضا من أساتذة  
أجلاء ممن يدرسون القانون ، إلا أن تقديرنا لجسامة الاضطلاع بمسئولية  
المسئل الذي نقسّمه الآن ، وإبتشعارنا لجلال المهمة ، وحرصنا  
على بلوغ الغاية التي نفشدّها ، فضلا عن المناسبة التاريخية التي تخبرنا  
لصعود هذا العمل ونعني بها مرور خمسين عاما على إنشاء المحكمة ، كل  
ذلك جعلنا نسمى إلى تضاعف الجهود ، فأثرتنا المشاركة في تحمل العبء .

★ ★ ★

فألى رجال القانون والمهتمين بمولومه - في مصر وفي سائر  
البلاد العربية والأجنبية - يسعدنا أن نقدم للمكتبة القانونية باكورة أعمالنا  
العلمية المشتركة : « الوسوعة الذهبية للقواعد القانونية التي قررتها  
محكمة النقض المصرية منذ إنشائها عام ١٩٣١ » والتي تصدر  
بعون الله - في إصدارين : الأول يضم للقواعد القانونية التي أصدرتها  
للدائرة الجنائية بالمحكمة ، والثاني يضم القواعد القانونية التي أصدرتها  
للدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية .

وقد تم اعداد الموسوعة وتبويب محتوياتها على أساس: أبجدي موضوعي  
روعي فيه سهولة البحث في المقام الأول ، وعدم التكرار غير المفيد للمبتدئ  
الواحد وللتسلسل الزمني في كل موضوع مع التقديم لكل مجدا بتلخيص يمين  
على سرعة البحث .

★ ★ ★

كما انه استكمالا للفائدة وحتى تكتمل حلقة البحث العلمي - فقها  
وقضاء - فقد تضمنت الموسوعة تطبيق كبار فقهاء القانون بالنسبة  
لبعض المبادئ التي انتهت اليها محكمة النقض والتي لاجتدع حولها الخلاف  
أو ثار بشأنها الجدل .

★ ★ ★

ولا يسعنا في ختام هذه الكلمة الا أن نشكر ونقدر الجهود المخلصة  
التي بذلها الجهاز للفني لمونة التشريع والقضاء وكذا الادارة الفنية  
للدار المصرية للموسوعات والتي أدت الى اخراج الموسوعة بالصورة  
التي يجدها الباحث بين يديه ، والمصممة له .

لؤلؤسان

حسن الفكاهة ، عبد النعم حسن

القاهرة في اكتوبر سنة ١٩٨١

**فهرس تففشف**  
بفوفوفوف للفففف للرففف  
فف الففففف للفففف

| المفوف                                   | الصفحة |
|--|--------|
| تفففف                                    | ١      |
| الففف الأول - للفف بالفففف               | ٣      |
| الفرع الأول - شروف لففففف الففف          | ٣      |
| ١ - فففة للفففف                          | ٤      |
| ٢ - وفوف فففاة أو فففة                   | ٢٠     |
| ٣ - وففف الففف ففف ففف                   | ٣٣     |
| الفرع للفف - شكل الففف                   | ٤١     |
| الفرع للفف - ففة الففف وففف              | ٦١     |
| الفرع للرففف - تففففف الففف              | ٧٥     |
| ١ - لفرف للفففف ففففة فففوف الففف        | ٧٥     |
| ٢ - ففور الففف أو للففوف للفففف          | ١١٥    |
| ٣ - تففففف ففف الففف                     | ١٢٠    |
| ٤ - تففففف الففف                         | ١٢٢    |
| ٥ - فف ففففف للفففف للفففف               | ١٢٦    |
| الفرع للفففف - ففففف ففففف               | ١٣٠    |
| لففف للفففف - للفففف الففففف ففففف الففف | ١٥٣    |
| الفرع الأول - فف لا ففففف تففففف         | ١٥٣    |

|     |                                     |
|-----|-------------------------------------|
| ١٦٢ | الفروع الثاني - التفتيش الادلوي     |
| ١٧٢ | الفروع الثالث - احوال القبض والتلبس |
| ١٨٧ | الفروع الرابع - الاستتقات والتخلى   |
| ١٩٣ | الفروع الخامس - للرضا بالتفتيش      |
| ٢٠٥ | الفصل الثالث - بطلان التفتيش        |
| ٢٠٥ | الفروع الأول - الدفع ببطلان التفتيش |
| ٢٣١ | الفروع الثاني - آثار بطلان التفتيش  |
| ٢٤٣ | الفصل الرابع - تسبيب الاحكام        |

## تقليد

|     |  |
|-----|--|
| ٢٦٣ | الفصل الأول - تقليد الرسم الصفاى       |
| ٢٦٥ | الفصل الثاني - تقليد اختتام الحكومة    |
| ٢٦٦ | الفصل الثالث - تقليد العلامات التجارية |
| ٢٧٥ | الفصل الرابع - تقليد المصنعات          |

## تلبس

|     |  |
|-----|--|
| ٢٩١ | الفصل الأول - مامية التلبس بالجريمة وشروطه         |
| ٢٩٣ | الفصل الثاني - حالات التلبس واثر تولدما            |
| ٣٠٢ | الفصل الثالث - صور وقائع تتولد معها حالة التلبس    |
| ٣٢٨ | الفصل الرابع - صور وقائع لا تتولد معها حالة التلبس |
| ٣٦٣ | الفصل الخامس - تقدير قيام حالة التلبس              |
| ٣٧٢ |  |

|     |   |
|-----|---|
| ٣٨١ | تمهيد   |
| ٣٨٢ | الفصل الأول - جرائم المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥       |
| ٣٩٠ | الفصل الثاني - القيود المفروضة على مواد التعمين والبطاقات |
| ٤٠٨ | الفصل الثالث - الخبيز                                     |
| ٤١٦ | الفصل الرابع - الدقيق والقمح                              |
| ٤٣٠ | الفصل الخامس - السكر                                      |
| ٤٣٤ | الفصل السادس - المسفولة والعقاب في جرائم التعمين          |
| ٤٣٦ | الفصل السابع - تسبيب الأحكام                              |
| ٤٤٣ | الفصل الثامن - مسائل متنوعة                               |
| ٤١٧ | تنظيم المبيعات  |
| ٤٥١ | الفصل الأول - الأمر الملكي الصادر في ٢٦ أغسطس ١٩٨٩        |
| ٤٥٣ | الفصل الثاني - القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠                   |
| ٤٥٨ | الفصل الثالث - القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠                   |
| ٤٦٤ | الفصل الرابع - القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤                  |
| ٤٦٦ | الفصل الخامس - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢                   |
| ٤٦٨ | الفصل السادس - مسائل متنوعة                               |
| ٤٧١ | تهديد   |
| ٤٧٣ | الفصل الأول - أركان جريمة التهديد                         |

٤٧٦

الفصل الثاني - التصد الجنائي في جريمة التهديد

٤٨٠

الفصل الثالث - جريمة لبتزاز المال بالتهديد

٤٨٦

الفصل الرابع - مسائل متنوعة

٤٩٣

جريمة

٤٩٥

الفصل الأول - أركان الجريمة

٤٩٥

الفرع الأول - الركن المادي

٥٠٠

الفرع الثاني - للتصيد الجنائي

٥١٤

الفصل الثاني - الجريمة المستمرة والجريمة الزمنية

٥١٤

الفرع الأول - الجريمة المستمرة

٥١٨

الفرع الثاني - الجريمة الزمنية

٥١٩

الفرع الثالث - مسائل متنوعة

٥٢٤

الفصل الثالث - تمهيد الجرائم

٥٢٥

الفصل الرابع - جرائم متنوعة

٥٣١

جرائم

٥٣٣

الفصل الأول - جرائم التهريب الجمركي

٥٥٢

الفصل الثاني - لخصائص اللجان الجمركية

٥٥٣

الفصل الثالث - لجزاءات الجمركية

٥٥٦

الفصل الرابع - للتفتيش في الدائرة الجمركية

٥٥٥

جنسية

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| ٦٠٧    | حسرة   |
| ٦١٥    | حسرة   |
| ٦١٧    | الفصل الأول - حريق عمد                         |
| ٦٢١    | الفصل الثاني - حريق باهمال                     |
| ٦٢٢    | الفصل الثالث - التمسد للجاني                   |
| ٦٢٥    | حسنة   |
| ٦٢٩    | حكم  |
| ٦٣١    | الفصل الأول - وصف الحكم                        |
| ٦٣١    | الفروع الأول - الحكم للحضورى                   |
| ٦٣٨    | الفروع الثاني - الحكم للحضورى الاعتبارى        |
| ٦٥٠    | الفروع الثالث - الحكم الغيابى                  |
| ٦٥٧    | الفصل الثاني - وضع الحكم والتوقيع عليه واصداره |
| ٧٠٣    | الفصل الثالث - بيانات الحكم                    |
| ٧٠٣    | الفروع الأول - بيانات الفبياجة                 |
| ٧٢٢    | الفروع الثاني - بيانات للتسبيب                 |
| ٧٤٥    | الفروع الثالث - بيانات المنطوق                 |
| ٧٥١    | الفصل الرابع - تسبيب الأحكام                   |
| ٧٥١    | الفروع الأول - للتسبيب المعيب                  |
| ٨٢١    | الفروع الثاني - للتسبيب غير المعيب             |

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| ٨٨١    | الفروع الثالث - ما لا يعيب الحكم من نطاق التدليل |
| ٩١٦    | الفصل الخامس - بطلان الحكم وانعدامه              |
| ٩٣٦    | الفصل السادس - تصحيح الحكم                       |
| ٩٣٧    | الفصل السابع - حجية الحكم                        |
| ٩٤١    | الفصل الثامن - مسائل منسوعة                      |



## تفتيش

### الفصل الأول - الاذن بالتفتيش •

- الفرع الأول — شروط اصدار الاذن
- الفرع الثاني — شكل الاذن
- الفرع الثالث — مدة الاذن ونطاقه
- الفرع الرابع — تنفيذ الاذن
- الفرع الخامس — مسائل متنوعة

### الفصل الثاني - التفتيش الجائر بغير اذن •

- الفرع الأول — ما لا يعد تفتيشا
- الفرع الثاني — التفتيش الادارى
- الفرع الثالث — احوال القبض والتلبس
- الفرع الرابع — الاستيقاف والتخطي
- الفرع الخامس — الرضا بالتفتيش

### الفصل الثالث - بطلان التفتيش •

- الفرع الأول — الدفع بالبطلان
- الفرع الثاني — آثار البطلان

### الفصل الرابع - تسبیب الاحكام •



## الفصل الأول

### الأذن بالتفتيش

#### الفروع الأول - شروط اصدار الاذن

- ١ - جدية التحريات .
- ٢ - وقوع جنائية او جنحة .
- ٣ - صدور الاذن ممن يملكه

#### ١ - جدية التحريات

١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار امر التفتيش - متروك  
لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

\* تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش وان كان  
موكولا لسلطة التحقيق الا ان الامر في ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع  
فهى الرقابة على قيام الموقوفات التى تراها سلطة التحقيق مبررة لاصدار الامر  
بالتفتيش . فاذا هى فى حدود سلطتها التقديرية امدته نتيجة عدم اطمئنانها  
الى ما تم من تحريات او تشككها فى صحة قيامها اصلا او انها فى تقديرها  
غير جدية ، فلا تثريب عليها فى ذلك .

( الملحق رقم ١٢٦١ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ س ٢٠٤ )

٢ - اثبات الحكم ان امر التفتيش بنى على تحريات جدية سبقت صدوره  
تزيده استدلالا على جدية التحريات من ان التفتيش انتهى الى ضبط  
الواقعة فعلا - لا عيب .

\* متى اثبت الحكم ان امر التفتيش قد بنى على تحريات جدية  
سبقت صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزيده استدلالا على جدية التحريات من ان  
التفتيش قد انتهى الى ضبط الواقعة فعلا .

( الملحق رقم ١٩٦٨ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ س ٢٨٩ )

### ٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش • متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف وحكمة الموضوع •

\* من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يؤول الأثر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتى كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك •

(الطن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٨ ق • جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ س ٩ ص ٦٧٢)

(الطن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٧ ق • جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨ ص ٧٤٢)

### ٤ - تحقق سلطة التحقيق من صلة التهم بالتهمة الآخرين • ضبط أحدهم متلبسا بجناية بيع المخدرات قبيل تفتيش المتهم بفترة وجيزة • صحة الأذن بالتفتيش •

\* إذا كان التفتيش قد حصل بمنزل المتهم بعد أن اقتنت بسلطة التحقيق صلت بالتهمة الآخرين وأنه ضالع مهم في تهريب المخدرات والاتجار فيها وقد ضبط بعض المتهمين متلبسا بجناية بيع المخدرات قبيل إجراء التفتيش لمنزل المتهم بفترة وجيزة فإن الأذن الصادر من النيابة يكون قد استوفى شرائطه القانونية ويكون هذا التفتيش قد وقع صحيحا والاستدلال بما أسفر عنه هو استدلال سليم •

(الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق • جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧١٦)

### ٥ - صحة صدور الأذن بضبط وتفتيش أحد أفراد القوات المسلحة بناء تحريات تولاهما ضابط البوليس الحربي •

\* مفاد الأمر العسكري الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش في ٩ من يونيو سنة ١٩٥٣ أن رجال البوليس الحربي مكلفون أصلا وبصفة دائمة بحكم وظائفهم بضبط الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة إلى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة في كل حالة على حدة - وما استحدثه القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في هذا الشأن هو أنه أصبح على رجال البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة لهذه الجرائم لكي يكون للإجراءات التي يتخذونها في ضبطها وتحقيقها من الأثر القانوني أمام جهات القضاء العادية لا للإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي المكلفون

بغضب الجرائم بصفة عامة — فإذا كان الثابت أن المتهم وموَّ جاريش بالقوات المسلحة قد نسب إليه احراز مواد مخدرة ، فإن أمر الضبط والتفتيش الذي صدر من وكيل النيابة المحقق بعد اطلاعه على التحريات التي أجراها ضابط البوليس الحربي وسؤاله بشأنها يكون قد صدر صحيحاً وبالتالي تكون إجراءات الضبط والتفتيش التي تنامي بها الضابط المذكور تنفيذاً لأذن النيابة صحيحة كذلك .

(الطن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٣٦ من ١١ ص ٥٤١)

٦ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأذن بالتفتيش متروك لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

\* تقدير جدية التحريات وما إذا كانت تتصل بشخص المتهم ، أو أنها مقصورة على منزله وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع — فمضى كانت المحكمة قد اتقنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويخ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا متب عليها في ذلك تعلقه بالموضوع بالثانوي .

(الطن رقم ١١١ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٠/٦/١٣ من ١١ ص ٥٤٨)

٧ — أذن التفتيش الشفوي — صحته — شرط ذلك — أن يكون له أصل ثابت في أوراق الدعوى .

\* لا يشترط القانون إلا أن يكون الأذن بالتفتيش — شأنه في ذلك شأن سائر أعمال التحقيق ثابتاً بالكتابة — وفي حالة الاستمجال قد يكون إبلاغه بالسر أو بغيره أو بغير ذلك من وسائل الإتصال ، ولا يلزم وجود ورقة الأذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق — وفي طبيعتها تقتضي السرعة ، وإنما الذي يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الأذن أصل ثابت في أوراق الدعوى .

(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/٢١ من ١١ ص ٧٣٠)

٨ — عدم لزوم تصريح المحكمة بأنها مقرة سلطة التحقيق على ما أوثاقته من جدية التحريات وما دامت مدونات الحكم تنفي ذلك .

\* إذا كان الحكم قد رد على دفنص المتهم بطلان الأذن الصادر بتفتيش

على أساس خلص الدعوى من التحريات بقوله « ان الضابط اثبت في محضره من الوقائع ما يوحى بصحة التحريات وجديتها ، وقد اخذت النيابة بتلك التحريات واصدرت الاذن على اساسها وفي حدود سلطتها » فان هذا يفيد ان المحكمة اقرت سلطة التحقيق على ما رآته من جدية هذه التحريات .

(الطن رقم ١٤١٠ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠ م ١١ من ٨٧)

٩ - ثبوت حصول التفتيش بعد الاذن بالتفتيش وقبل فساد اجله -  
الغشال اثبات ساعة اصدار الاذن - لا يؤثر .

\* اثبات ساعة اصدار الاذن بالتفتيش انما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة ان تنفيذه كان خلال الاجل المصرح باجرائه فيه - وما دام ان الحكم قد اورد ان التفتيش قد تم بعد صدور الاذن به وقبل نفاذ اجله فلا يؤثر في صحة الاذن عدم اشتماله على ساعة صدوره .

(الطن رقم ١٣٤٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٢/٢٠/١٩٦٠ م ١١ من ٩٣٣)

١٠ - تفتيش - جدية التحريات .

\* ما اورده الحكم من استعرا رئيس مكتب مكافحة المخدرات في تحرياته بعد حصوله على الاذن بتفتيش المتهمين ، فساده تعقب المتهمين والوقوف على مكان وجودهما تمهيدا لتنفيذ الاذن وتجنبنا لفرض ضبطهما ، وليس معناه عدم جدية التحريات السابقة على صدور الاذن .

(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٤/٢٤/١٩٦١ م ١٢ من ٢٩٥)

١١ - الاقتصار على طلب الاذن بتفتيش شخص ومكانه - مخدور اذن النيابة متجاوزا حدود الطلب وشاملا من يوجدون مع المأذون بتفتيشه - ليس في ذلك ما يعيب الاذن .

\* القول بان طلب الاذن قد اقتصر على طلب الاذن بتفتيش والسد الطاعن ومكانه فقط ، وقد تجاوز الاذن الصادر هذا الطلب فشم من يوجدون مع المأذون بتفتيشه مما يعيب ذلك الاذن - هذا القول مردود بان النيابة ، وهي تملك التفتيش من غير طلب ، الا تقتيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الاذن ، ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير سديد .

(الطن رقم ١٩١٢ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ م ١٣ من ١٣٧)

## ١٢ - صحة اذن التفتيش - مناهة ذلك - ثبوت صحوره بالكتابة .

✶ المبرة في صحة اذن التفتيش ان يثبت صحوره بالكتابة . ولما كان الثابت من الحكم المأمون فيه ان ياذن التفتيش صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بنساء على تحريرات اجراها رئيس مكتب مكافحة المخدرات . وان الاذن فقد بمسند ذلك مع ملف القضية برمته ، فان ما استظهرته المحكمة من سبق صحوره مستوفيا شروطه القانونية استنادا الى اقوال الضابط والكونسابل التي اطاعت اليها - دون معقب عليها - هو من صميم سلطاتها التقديرية ، ومن ثم تكون المحكمة قد اصابته فيما انتهت اليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش ، ولا تقرب عليها اذا ما عولت في تضانها على شهادة من اجراءه .

(الطن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/٤ من ١٤ ص ٧٤١)

## ١٣ - الاذن بالتفتيش - ما يكفي لصحة .

يكفي لصحة الاذن بالتفتيش ان يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحريراته واستدلالاته ان جريمة وقعت وان هناك دلائل وامارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيشه او تفتيش مسكنه . ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكتابتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع .

(الطن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ من ١٧ ص ٣٢٤)

## ١٤ - لمحكمة الموضوع ان ترى في تحريرات واقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفي لاسناد واقعة احراز المخدر الى التهمة .

✶ ليس ما يمنع محكمة الموضوع بمالها من سلطة تقديرية من ان ترى في تحريرات واقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفي لاسناد واقعة احراز الجوهر المخدر الى الطاعة ، ولا تسرى فيها ما يقتضها بان هذا الاحراز كان بقصد الاتجار او بقصد التماطي والاستعمال الشخصي .

(الطن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ من ١٧ ص ٨٥٢)

## ١٥ - تقدير جدية التحريات - مثال لتقدير سائغ ؟

✶ تقدير جدية التحريات كتابتها لتسويغ الامر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضي غير معقب . ولما كان الثابت ان المحكمة انصت ابطلت اذن التفتيش تاميسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من ان الضابط الذي

استصدره لو كان قد جسد في تحريره عن التهم المقصود لعرف حقيقة اسمه ،  
 اما وقد جهله ، فذلك لقصوره في التحرر مما يبطل الأمر الذي استصدره وبه صدر  
 الحيل الذي كشف عنه تنفيذه ، ولم يبطل الأمر لجرد الخطأ في ذلك الاسم .  
 وهو استنتاج محتمل تملكه محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ من ١٩ ص ٢٢١)

(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/٥ من ١٩ ص ١٢٧)

## ١٦ - الرجوع في تقدير جدية التحريات - لسلطة التحقيق تحت اشرافه محكمة الموضوع .

\* من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن  
 بالتفتيش وإن كان موكولا الى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة  
 الموضوع ، إلا انه اذا كان التهم قد دافع ببطلان هذا الاجراء فانه يقضي على  
 المحكمة ان تعرض لهذا الدفاع الجوهري وإن ترد عليه بالقبول أو الرفض وذلك  
 بأسباب سائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في رفض الدفع  
 ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بان ضبط المخدر في  
 حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة ، وهو ما لا يضلح ردا على هذا  
 الدفع ، ذلك بان ضبط المخدر انما هو عنصر جديد في الدعوى لا يخفى على تحريات  
 الشرطة وعلى اصدار الاذن بالتفتيش بل انه هو المقصود بذاته باجراء التفتيش  
 فلا يصح ان يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لان شرط صحة  
 اصدار الاذن ان يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجع معها تسمية الجريمة الى المافون  
 بتفتيشه ، مما كان يقتضي من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع -  
 ان تبدي رايها في عناصر التحريات السابقة على الاذن - دون غيرها من العناصر  
 اللاحقة عليه - وان تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ اصدار الاذن  
 من سلطة التحقيق ، اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد  
 في الاستدلال .

(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/١٧ من ١٩ ص ١٧٢)

## ١٧ - تحريات مجردات التفتيش - موضوعي - بشرط ان يكون سائغا .

\* لئن كان من المقرر ان تقدير الظروف التي تبسّر التفتيش من الأمور  
 الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الأمر به تحت رقابة و اشراف  
 محكمة الموضوع التي لها الا تحول على التحريكات وان تطرحها جانبا ، إلا انه



يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . وإذا كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى عدم جدية التحريات استنادا إلى أن الضابط المأفون له بالتفتيش لم يكن على معرفة سابقة بالمطعون ضده ، يكون قد أخطأ في الاستدلال ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد استند أيضا إلى عدم وجود سجل للمطعون ضده بمكتب المخبرات وإقامته في جهة أخرى غير مكان ضبطه ، لأن ما أورده في هذا الصدد لا يؤدي بالضرورة إلى عدم جدية هذه التحريات ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/١٨ من ٢١ إلى ١٢٥)

(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٩ من ٢٠ إلى ٨٨٦)

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٠ إلى ٥٧٨)

#### ١٨ - طلب الأدلن بالتفتيش - التحريات السابقة عليه - اشخاص القائمين بها وصفاتهم - شروط ذلك .

\* لا يجوز للقاتنون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالأدلن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذ من وسائل التفتيش ، بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يقولون بإبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ، مادام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .

(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/١٨ من ٢١ إلى ١٢٥)

#### ١٩ - شمول التحريات لأكثر من شخص في بلاد مختلفة - وإجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية - لا يدلان بذاتهما على عدم جدية التحريات .

\* لئلا كان تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية ، التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الأمرة به ، تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع ، التي لها إلا تعمل على التحريات أو أن تطرحها جانبا ، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . وإذا كان ذلك ، وكان شمول التحريات لأكثر من شخص في بلاد مختلفة ، وإجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية ، لا يكشف بذاته عن عدم جدية التحريات ، لأنه

لا يمس ذاتيتها ، اذ الاعمال الاجرائية محكمة من جهة الصحة والبطان بمقتضاها .

(الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣٧١/٢/١٤ من ٢٢ ص ١٣٩ )

## ٢٠ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش - موضوع .

\* تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش . هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق ، تحت اشراف محكمة الموضوع ، فاذا كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها امر التفتيش وكفايتها لتسوية اجرائه ، فلا معتب عليها في ذلك لتعلقه بالقانون لا بالموضوع .

(الطن رقم ٦٥٩ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ من ٢٢ ص ٥١١ )

## ٢١ - انتهاء الحكم الى أن التحريات شملت نشاط المتهم في دائرة اختصاص مأمور الضبط القضائي الذي قام بها والتي تم بها الضبط - كفاية ذلك لصحة التحريات واذن التفتيش .

\* متى كان الثابت من الحكم أن التحريات التي اطمانت المحكمة الى جديتها وكفايتها شملت نشاط المتهم في تجارة المخدرات في دائرة مركز البداري بمحافظة اسيوط وان مأمور الضبط القضائي الذي اجرى تلك التحريات يتولى اعماله بدائرة هذا المركز والذي تم فيه ضبط المتهم فعلا ، فان التحريات التي قام بها رجل الضبط القضائي تكون صحيحة وكذلك الاذن الصادر من النيابة العامة بناء عليها يكون صحيحا ولا محل لما يثيره الطاعن من انه يقيم بمسوحا وليس له محل اقامة في محافظة اسيوط حيث تم الضبط ويعمل الشاهد .

(الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/١/١٧ من ٢٣ ص ٨١ )

## ٢٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش - امر موضوعي - تقدره سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

\* من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي

بني عليها امر التفتيش وكما بينها للأسباب السانفة التي أوردها في حكمها ،  
فلا يجدى الطاعن مصادرتها في عقيدتها في هذا الشأن .

( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٧ / ١٩٧٢/١ ص ٢٢ من ٨١ )  
( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢ ص ١٣ من ٨٢ )

### ٣٣ - اذن التفتيش - شروط اصداره .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن ورده في قوله . وحيث ان المتهم انكر ما اسند اليه ودفع الحاضر منه ببطلان القبض والتفتيش لصدور اذن التفتيش باسم ٠٠٠ ٠٠٠ ثم اضيف كلمة ٠٠٠ ٠٠٠ وطلب القضاء ببرائة المتهم مما اسند اليه - وترى المحكمة ان الدفع المبدى غير مسديد ذلك لان الثابت ان محضر التحريات ذكر به اسم المتهم كاملا وتحرر اذن النيابة على ذات الورقة الا ان السيد وكيل النيابة قد اغفل ذكر كلمة ٠٠٠ ٠٠٠ وهو خطأ مادي وقع منه كما قرر بذلك السيد الضابط عند سؤاله بالتحقيقات اما القول بان كلمة ٠٠٠ ٠٠٠ قد اضيفت بمحضر التحريات فهو قول غير مسديد فقد تبينت المحكمة من مطالعة محضر التحريات انه سليم خال من أى تحشير او اضافة هذا ، فضلا عن ان الطريق الى ذلك هو الطعن بالتزوير وهو ما لم يلجأ اليه المتهم ومن ثم ومتى كان القبض والتفتيش قد تمّا تنفيذاً للاذن الصادر به فلا بطلان ٠٠٠ ، وما أورده الحكم يستقيم به الرد على دفاع الطاعن ذلك ان المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة الدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها ولسم يرسم القانون طريقاً خاصاً لاثبات التزوير . اما ما أورده الحكم من ان المتهم كان عليه ان يتخذ طريق الطعن بالتزوير فهو نائلة لسم يكن لها تأثير في قضائه .

( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ٤ / ٦ / ١٩٧٢ ص ٢٢ من ٨٦ ) .

٢٤ - قبول الحكم استدلالاً على جدية التحريات ان التفتيش اسفر فعلاً عن ضبط المتهم محرراً المواد المخدرة - تزيد لا يؤثر في سلالته ،  
مادامت المحكمة قد اقتنعت بأسباب سائفة بان الاذن صدر بناءً على تحريات جدية سبقت صدوره .

بما اصيل ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر الى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات اصدار هذا الامر فلا تجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض ، اما ما قاله الحكم استناداً الى

على جعية التحريات من أن التفتيش قد انتهى الى ضبط المتهم بمقهاه محرزا للحشيش فهو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن الأمر بالتفتيش قد بنى على تحريات جعية سبقت صدوره .

(الطن رقم ٨٨١ لسنة ٤٢ ق . جلسة ٢٣/١٠/١٩٧٢ س ٢٣ من ١٠٨٠)

٢٥ - الدفع بصحور الاذن بعد الضبط والتفتيش - دفاع موضوعي -  
كفاية اطمئنان المحكمة الى حصول الضبط والتفتيش بناء على  
هذا الاذن - ردا عليه .

\* من المقرر ان الدفع بصحور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للدفع عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالأدلة السانعة التي أوردتها - كما أن تقدير جعية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيه الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجعية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معتب عليها فيما ارتأته لقطعه بالموضوع لا بالقانون . - ولما كان الحكم المطون فيه قد رد على الدعين بقوله « ان اذن النيابة بتفتيش مسكن المتهم صدر عقب تحريات جعية تسام بها ضابط الواقعة بنفسه سابقة للاذن المذكور كما يبين ذلك من الاطلاع على الأوراق فمحضر التحريات محرر في الساعة العاشرة صباحا بينما صدر اذن النيابة في الساعة الأولى بعد ظهر نفس اليوم ولم يوجب القانون ميعادا يسبق فيه محضر التحريات اذن النيابة الصادر بالتفتيش والقبض . . » وكان ما رد به الحكم على الدعين سالف الذكر سائفا لاطراحهما فان ما تثيره الطاعة في هذا الصدد يكون غير مستحيد .

(الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٢/١٢/١٩٧٢ س ٢٣ من ١٣٦٧)

٢٦ - ليس ضروريا أن يجرى مأمور الضبط بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش - حقه في الاستعانة بمعاونيه .

\* ان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص او أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستعين فيما قد يجرى من تحريات وأبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة

العامة والمرشحين السريين ومن يقولون ابلأفه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه قد أقتنع شخصيا بما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .

(الطن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١/١ من ٢٤ ص ٢٧)

٢٧ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش - موضوع -  
الامر فيه موكول الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

\* تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . فمضى كانت المحكمة قد أقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها امر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقترت النيابة على تصرفها في ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتطه بالموضوع لا بالقانون .

(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١/٢٤ من ٢٤ ص ٥٤٤)

(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٥/١٣ من ٢٤ ص ٦٢٤)

(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٥/٦ من ٢٤ ص ٥٩٦)

٢٨ - مجرد الخطأ المادي في ذكر اسم الشارع الذي يقع به حادثات الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحصر .

\* من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ومضى كانت المحكمة قد أقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها امر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقترت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتطه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش ورحت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منقجة لما اصلها الثابت في الأوراق ، وكان مجرد الخطأ المادي في ذكر اسم الشارع الذي يقع به حادثات الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحصر ، فإن منعى الطاعن ببطلان اذن النيابة بالضبط أو التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية يضي ولا محل له اذ هو لا يدعو أن يكون عودا الى المجادلة في أدلة الدعى التي استنبطت منها المحكمة معتقدا في حدود سلطتها الموضوعية .

(الطن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١/١١ من ٢٤ ص ٧٤٦)

## ٢٩ - تقدير جدية التحريات وكفايتها كمبرر للأمر بالتفتيش - موضوع - مسائل تقدير سائخ .

\* من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويخ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب . وإذا كان ما تقدم كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل أذن التفتيش تاسيساً على عدم جدية التحريات لما تبين أن الاسم الوارد بها هو اسم والد المظنون ضده الذي كان من تجار المخدرات وتوفى إلى رحمة الله وأنه « لا يمكن اعتبار ما حدث مجرد خطأ مادي في تحديد الاسم لأن الاستفادة مما سجله الضابط بمحض الضبط من أنه قد اتضح بعد الضبط أن المتهم يدعى . . . » فإن التحريات التي صدر على أساسها الأذن لم تكن جدية بالقدر الذي يسمح بإصدار الأذن والمتهم معسوف للضابط باسمه الحقيقي وسبق ضبطه في قضية مماثلة « فإن ما انتهى إليه الحكم لم يكن أساسه مجرد الخطأ في اسم المصور بالتفتيش وإنما كان مرجعه القصور في التحري بما يبطل الأمر ويهدر الليل الذي كشف عن تنفيذ وهو استنتاج سائخ تملكه محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن منعي الطاعة في هذا الصدد يكون في غير محله .

( الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣ ص ٢٦ من ٢٥٢ )

( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢ ص ٢٥ من ٨٧٦ )

## ٣٠ - تفتيش - جدية التحريات - ما لا ينال منها .

ببدا كان الثابت من مطالعة المفردات أن الضابط قد انتقل إلى مسكن المظنون ضده المحدد بالتحريات والأذن فوجد المظنون ضده فيه محرراً المخدر المضبوط على الصورة التي أوردتها الحكم وأنه واجه المظنون ضده بالمخدر المضبوط معه فاعترف له بملكيته له بقصد الاتجار فيه ، واقتصر المظنون ضده في تحقيق النيابة - وهو يصدر الإدلاء بالبيانات المتعلقة بأسمنه ومحل إقامته - على ذكر أنه يقيم بالمسكن رقم . . . . . بالطرية ، دون أن ينف إقامته بالمسكن الذي ضبط فيه والمحدد بالتحريات وأذن التفتيش ، بل أن وصفه لمسكنه الذي ذكر عنوانه في تحقيق النيابة وموقعه بالنسبة للمساكن المجاورة جناء متطابقاً تماماً مع الوصف الذي أطلق به الضابط مسكن المظنون ضده المحدد بالتحريات وتم ضبطه فيه ومتفقاً معه في تحديد موقعه من المساكن المجاورة على النحو الذي ذكره الضابط . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما تقدم أنه ليس هناك ما يحل على أن المسكن المحدد بالتحريات والصادر بشأنه الأذن ليس مسكن المظنون ضده ، فإن ما ذكره الحكم لا يكفي لأن يستخلص منه في جملة عنتهم جدية التحريات استناداً إلى أنها انصبت على مسكن آخر غير المسكن الذي

يقيم فيه المظنون ضده ، وكان مجرد الخلاف في عنوان المسكن بين ما ورد ببطاقته المظنون ضده العائلية وبين ما اثبتته التحريات لا يؤدي بطريق اللزوم العقلي الى عدم صحتها . بل قد يصح في العقل أن يكون سبب هذا الخلاف راجعا الى أن المظنون ضده قد غير محل اقامته دون اثباته ببطاقته العائلية أو أن الحسارة الكائن بها المسكن تحمل اسمين أحدهما قديم والآخر حديث ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلي به حقيقة الأمر وصولا الى تعرف هذه الحقيقة .

( الظن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١٠/١٩ ص ٣٦ من ٦٠٣ )

### ٣١ - التحريات المسوغة لاصدار اذن التفتيش - التفتيش بالقبض - معاونو مأموري الضبط .

✻ لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتصرت بما قرره الضابط بالتحقيقات من أنه تسم بالمراتب بنفسه لأنه لا يقبل من الطاعنين مجاللتها في ذلك أسماء محكمة التقض ومع ذلك فإنه لما كان القائلون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والابحاث التي يؤسس عليها الطلب بالأذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به ، بل له أن يستعين فيها قد يجريه من تحريات وابحث أو ما يتفذه من وسائل التفتيش بمعاونيه من رجال السلطة العامة ، والمرشدين السريعين ومن يتولى إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه قد انتفع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه ويصدق ما تلقاه عنهم من معلومات ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون له محل .

( الظن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/٣ ص ٢٨ من ٤٣٦ )

### ٣٢ - التحريات المسوغة للأذن بالتفتيش - تغيير جديتها - أمر موضوعي - مثال لتقدير سالف .

✻ من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي توكل الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وإذا كانت المحكمة قد افصحت عن عدم اطمئنانها الى جدية التحريات التي بنى عليها أمر التفتيش - للأسباب التي حاصلها اشتغال محضر التحريات على جمع غير من الناس مع خلوه من بيسان محل

اتهامه اى منهم او مهنته او اى بيان آخر يفتقد فى التحقق من شخصيته فضلا عن عدم الوصول الى الاسم الكامل للمطعون عنه - ولم يشر الى ثمة حاجة للرجوع الى الضابط الذى اجرى التحريات فى هذا الشأن ، سواء بسؤاله او تقصى ما عسى ان يكون قد ورد بالقول له لما كان ذلك ، وكانت تلك الأساليب من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته المحكمة عليها من انتفاء الدلائل الكافية لتحديد شخصية المطعون ضده باعتبارها المعنى بالتحريات فانه لا يجوز من بعد - مصادرة المحكمة فى عقيدتها او مجادلها فيما انتهت اليه . . . . .

( الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٧ ق : جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ من ٢٨ ص ٦٦٦ )

( الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٦ ق : جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٠ من ٢٧ ص ٩٦٩ )

٢٢ - ان بالتفتيش : ابطاله لعدم جدية التحريات - امر سائغ .  
 \* لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده وببطلان الدعوى بطلان التفتيش قائلا فى تسمييب قضائه ما نصه (( واذا كان ما تضمنه المحضر المحرر بطلب الاذن بالتفتيش لم يتضمن من الدلائل والامارات ما يقطع المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها امر التفتيش او كفايتها لتبويب اصداره وآية ذلك ما قرره مستنصر الاذن بالتحقيقات من ان التحريات التى قام بها بنفسه اكدت ان المتهم يتجسس فى مادة مكبوتون فورث وان المدمنين يترددون عليه لتعاملها فى الوقت الذى لم يذكر شيئا عن ذلك فى محضره مكتليا باطلاق المادة التى زعم ان المتهم يتجر فيها وهى المواد المخدرة دون ترخيص او تحديد والفرق بين الاتجار فى المواد المخدرة واعطاء جبهة الدينسكا فيتلين واضح وبين : ولو صح ما زعمه الضابط بشيئين تخرياته لاثبتها فى محضره وهو الامر الذى يشكك المحكمة فى صحة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية . ولا يقدح فى ذلك ان سلطة التحقيق صاحبة الحق فى اصدار الامر بالتفتيش قد قررت جدية هذه التحريات : اذ ان ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع باعتبارها الرقبة على قيام المسوغات التى تراها سلطة التحقيق مبررة لاصدار الامتنع بالتفتيش ، ومن ثم فان اذن التفتيش الصادر بالبناء على هذه التحريات يكون باطلا هو وما يترتب عليه من اجراءات » . ولما كان مفاد ذلك ان المحكمة انها ابطلت اذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من ان الضابط الذى استنصره لو كان قد جد فى تحريره عن المتهم لعرف حقيقة نشاطه وانه يقوم باعطاء مدنى المخدرات الذين يترددون عليه حتن « الدينسكا فيتلين » اما وقد جدته وخلا محضره من الاشارة اليه فذلك لقصوره فى التحرر مما يخلل الامر



الذى استعمره ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذ ، ولم يبطل الامر لمجرد عدم تحديد نوع المخدر فى محضر التحريات : وهو استنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع ، لما هو مقرر من أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الامر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب .

( الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٦ من ٢٨ ص ١٩٤ )

### ٣٤ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش - موضوعي - مجال

... لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكلفت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسوية اصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة واقرت النيابة على تصرفها فى ذلك الشأن ، فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اورد احوال ضابط قسم مكافحة المخدرات شاهد الاثبات بما مؤداه ان تحرياته وما قام به شخصيا من المراقبة قد اوقفه على ان الطاعن والمتهم الآخر معه يشتركان سويا فى الاتجار بالمواد المخدرة ويتفدان من مسكن الثانى مقرا لممارسة نشاطهما فحصل على اذن من النيابة العسامة بتفتيشها وتفتيش مسكنيهما واذا انتقل لتنفيذ هذا الاذن التقى بالمتهم الاول بالقرب من مسكنه وكان يحمل بيده كيسا من الورق ما لبث ان اسقطه على الارض حين رآه . يجد نحوه فقام بالقبض عليه وتفتيشه فمثر بجيب بنطلونه على لفافة من ورق السلوفان الاحمر بها ثلاث قطع من مخدر الحشيش كما وجد بالكيس الذى اسقطه طريتين كاملتين من ذات المخدر مغلفتين بالقباش ثم سحب هذا المتهم الى مسكنه لتفتيشه فوجد المتهم الثانى الطاعن - هناك يجلس على اريكة بجرة الى يسار الداخل وكان يمسك بيده لفافة من ورق السلوفان الاحمر تنطوى على قطعة من مخدر الحشيش يحاول أن يضمها فى كيس كبير من النايلون والى جسواره اربع لفافات تنتظر دورها لتوضع بالكيس . وقد اتخذ الحكم من احوال الضابط على النحو المتقدم دليلا على ثبوت الاتهام قبل الطاعن وزميله بعد ان اطمأن الى صدق تلك احوال وبما استخلصه منها من قرائن تؤكد يقين المحكمة فيما انتهت اليه من اشتراك المتهمين سويا فى الاتجار بالمواد المخدرة وهذه القرائن تعمل فى ان ما ضبط مع كليهما هو مخدر الحشيش وان بعض القطع التى ضبطت مع كل منهما قد لفت فى ورق السلوفان الاحمر . ولما كان الطاعن لا يمارى فى صحة ما نقله

الحكم من احوال الضابط شاهد الإثبات : وكان ما استخلصه الحكم من تلك الاحوال سائغا فانه لا يقبل من الطاعن المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ من ٢٨ ص ١٨٧)

### ٣٥ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الامر بالتفتيش - موضوعي مثل .

\* لما كان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم المطعون ضده قائلا في تسبيب فضائه ما نصه « وحيث ان الثابت من مطالعة مخضر التحريات الذي صدر بناء عليه اذن النيابة بالتفتيش المتهم انه لم يتضمن سوى اسم المتهم وانته من منطقة غيب العنب التابعة لقسم كرموز دون تحديد لحل اتالة المتهم في هذه المنطقة او عمله او عمره والتجهيل بهذه الامور ينهى في وضوح من عدم جدية التحريات وعدم كفايتها لتسويغ اصصدار الاذن بالتفتيش وبالتالي يكون الدفع ببطلان اذن النيابة بالتفتيش في محله وينهى على ذلك بطلان التفتيش واستبعاد الدليل المستند منه وكذلك شهادة من اجراه وكل ما ترتب عليه ولو كان اعترافا صدر في اعتاقه لرجال الضبط » . ولما كانت المحكمة قد اطلعت اذن التفتيش تاسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحريره عن المتهم لتوصل الى عنوان المتهم ومسكنه اما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة الى عمله وتحديد سنه وذلك لقصوره في التحرى مما يبطل الامر الذي استصدره فيهدر الدليل الذي كثف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الامر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متممين الرغض .

(الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ من ٢٨ ص ١٠٠٨)

(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٧ من ٢٨ ص ١٣٠)

### ٣٦ - تقدير جدية التحريات وكفايتها للالان بالتفتيش - موضوعي - مثال لتقدير سائغ .

\* من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الامر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ابطال اذن التفتيش تاسيسا على عدم جدية التحريات لما تبين من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحريره عن المتهم

المقصود لعرف حقيقة اسمه وعرف حقيقة التجارة التي يمارسها خاصة  
والنهم معروف باسمه الحقيقي المسجل في ملفه بكتيب مكشعة المخدرات وسبق  
ضبطه في قضية مماثلة ، فان ما انتهى اليه الحكم لم يكن أساسه مجرد الخطأ  
في اسم المقصود بالتفتيش وإنما كان مرجعه القصور في التحري بما يبطل الأمر  
ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه ، وهو استنتاج مبالغ تملكه محكمة  
الموضوع ومن ثم فلان معنى الطاعن يكون في غير محله .

( الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦ س ٢٩ ص ٨٢٠ )

( الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٥ س ٢٩ ص ٥٠٧ )

### ٢٧ - تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش - غير لازم .

✳ لا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه  
التحريات والابحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن بالتفتيش أو أن يكون على  
معرفة سابقة بالتحري عنه بل له أن يستعين فيها بجريه من تحريات أو  
أبحاث أو ما يتخذ في وسائل التفتيش بمعاونيه من رجال السلطة العامة  
والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه  
اقتنع شخصيا بصحة ما نزلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات . لما كان  
ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من  
المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت إشراف  
محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بما جاء بحضر التحريات وأقوال  
الضابط شاهد الإثبات بجدية هذه التحريات التي بنى عليها اذن التفتيش  
وتوافر مسوغات إصداره . فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٨ س ٣٠ ص ٤٥٣ )

### ٢٨ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار اذن التفتيش - مسألة موضوعية .

✳ تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش هو من  
المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت إشراف  
محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى  
عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره ، وأثرت النبيلة على تفرنها  
في شأن ذلك فلا معتب عليها فيها أثارته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما  
كان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع شيئا عما يدعيه من بطلان التحريات

لعدم جديتها فإنه لا يقبل منه طرح ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض أما ما يشتره في شأن القضاء في دعوى مماثلة بالبراءة فمردود بأن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره الى دعوى أخرى لأن قوة الامر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ولانتفاء الحجية بين حكمتين في دعويتين مختلفتين سببا وموضوعا .

(الطن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١١/٢٩/١٩٧٩ س ٢٠ ص ٨٤٥)

### ٣٩ - تقدير جدية التحريك وكفالتها لإصدار إذن التفتيش - مسألة موضوعية .

\* من المقرر تقدير جدية التحريك وكفالتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اثرات محكمة الموضوع ، واذ كتلت المحكمة قد اقتضت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفالتها لتسويغ اصداره وأثرت النيابة على تصرفها في ذلك الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته ان التفتيش . . . قد استصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد ان دلت التحريك على ان الطامن ينجر في المواد المخدرة ويحتفظ بها معه وبمسكته ، فإن مفهوم ذلك أن الامر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من موارها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة . واذ انتهى الى ان الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٢/٢٠/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٩٦٢)

(الطن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١١/١١/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٥٤)

### ٢ - وقوع جنائية أو جنحة

٤٠ - لا يشترط أن يكون تفتيش غير المنزل مسبقا بتحقيق مفتوح .

\* لا يشترط القانون لصدر أمر التفتيش أن يكون مسبقا بتحقيق مفتوح ما دام التفتيش لم يقع على منزل المتهم .

(الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٠/٣٠/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٠٥)

٤١ — عدم اشتراط ان يكشف التحقيق المفتوح عن قدر من الادلة —  
السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه في التحقيق المفتوح —  
لا عيب .

✽ لم يشترط الشارع في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١ اجراءات  
ان يكون قد كشف عن قدر معين من ادلة الاتبات او يكون قد قطع مرحلة  
معينة . ومن ثم فلا يعيبه السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه ما دام  
المتهم لم يدع ان التفتيش تم في غير المكان الذي اراده الاذن .

(الطن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٦٥٧/١/٢١ ص ٨ ص ٥٢)

٤٢ — اعضاء النيابة المنتدبون للقيام باعمال النيابة العسكرية — عدم  
تقيدهم بالقيود الواردة في م ٩١ ح . الامر العسكري رقم ٩٩ الصادر  
في ١٤/١٠/١٩٥٤ .

✽ اعلنت المادة الاولى من الامر العسكري رقم ٩٩ الصادر في ١٤ من  
اكتوبر سنة ١٩٥٤ اعضاء النيابة العمومية الذين يندبهم النائب العام لدى  
المحاكم العسكرية لمباشرة اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص  
تلك المحاكم طبقا للمادتين ٨ ، ١٦ من القانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ من  
القيود الواردة في المادة ٩١ من قانون الاجراءات .

(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٣/٢٥ ص ٨ ص ٢٨٦)

٤٣ — شرط صحة التفتيش الذي تجر به النيابة ان تأذن في اجرائه  
بمسكن المتهم — الا يلجأ اليه الا في تحقيق مفتوح .

✽ كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذي تجر به النيابة او تأذن  
في اجرائه بمسكن المتهم هو ان لا يلجأ اليه الا في تحقيق مفتوح وبناء على  
تهمة موجبة الى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية او جنحة .  
او باشتراكه في ارتكابها او اذا وجدت قرائن على انه حائز لاشياء تتعلق  
بالجريمة .

(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٧ ص ٨ ص ٤٧١)

٤٤ — عدم استلزام اجراء التحقيق بمعرفة سلطة التحقيق قبل اصدار الاذن  
بالتفتيش — عدم تحليف الشاهد اليمين لا يبطل التحقيق الذي صدر  
على اساسه الاذن .

\* لا يشترط لاتخاذ إجراء التفتيش ان يكون مسبوقا بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق ، ومن ثم فلا يبطئ التحقيق الذى صدر على اساسه الاذن ان يكون مأمور الضبطية القضائية الذى ندب لاجرائه اهل فى تحليل الشاهد اليهين .

(الطن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٠/٧/١٩٥٧ س ٩ ص ٧٨٢ )

٤٥ — اقتصار اعفاء النيابة العامة حال مباشرتها اجراء تحقيق القضايا التى تدخل فى اختصاص المحاكم العسكرية على قيد اجراء التحقيق قبل ان تجرى هى التفتيش بنفسها او بطريق ندب أحد مأموري الضبطية دون غيره .

\* ان الشارع اذ نص فى الفقرة الاولى من المادة الاولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ بالاجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التى تقدم الى المحاكم العسكرية والحكم فيها على ان « يباشر اعضاء النيابة العامة الذين ينبههم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية اجراءات التحقيق فى الجرائم التى تدخل فى اختصاص تلك المحاكم طبقا للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتتبعون فى ذلك بالتبؤد المبينة فى المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية » اذ نص على ذلك ولم ينص على الاعفاء من التبؤد الواردة فى المواد ٣٤ و ٤٦ و ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهى المواد التى تعالج مسألة التبؤد على الاشخاص وتفتيشهم انما اراد ان يعنى النيابة من قيد اجراء التحقيق قبل ان تجرى هى التفتيش بنفسها او بانذن لاحد مأموري الضبطية القضائية باجرائه ، دون غيره من التبؤد الواردة فى الفقرة الاولى من المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية التى تسبغ على التفتيش صفته كاجراء من اجراءات التحقيق .

(الطن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٠/٢١/١٩٥٧ س ٩ ص ٨٤٢ )

٤٦ — ماهية التحقيق المفتوح النصصوص عليه فى م ١٩١ أ ج — اصدار وكيل النيابة امرا بتفتيش مسكن المتهم بعد اطلاعه على ما اثبتته ضابط البوليس من ان المتهمه تدير مسكنها للدعارة السرية —

صحيح

\* يشترط للاتجاء الى تفتيش مسكن المتهم اعمالا لنص المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية ان يكون ثمة تحقيق قد فتح او بدى به فعلا او

في حالة فتح أو بدء . وتحقق هذه الصورة كلما زات سلطة التحقيق بمسند  
اطلاعه على محضر جمع الاستدالات أنه يتضمن وقوع جنابة أو جنحة ووجود  
ادلة أو قرائن تسمح بتوجيه الاتهام الى شخص معين بوصفه فاعلا أو شريكا  
وقدرت تلك السلطة صلاحية هذا المحضر وكتايته لفتح تحقيق ، اذ يصبح  
المحقق في هذه الحالة متحلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها مخرلا لسه  
اتخاذ كافة الاجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ويرخص القساؤون في  
اتخاذها كعنصر من عناصر تحقيق الدعوى ومنها تفقيش مسكن المتهم دون  
توقف على اتخاذ اجراء آخر شكلى كان او غير شكلى ومن ثم فان اصدار  
وكيل النيابة امرا بتفقيش مسكن المتهمه بعد اطلاعه على ما اثبتته ضابط  
البوليس في محضره من ان المتهمه تدير مسكنها للدعارة السرية وأنه تحقق  
من ذلك يكون صحيحا في القساؤون .

(الطن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١/٣ من ٩ ص ٦٠٢)

٤٧ - جواز صدور امر النيابة بتفقيش مسكن المتهم بعد اطلاعها على  
محضر الاستدلال متى رات كفايته لاصداره .

\* لا يشترط للتفقيش مسكن المتهم اعمالا لنص المادة ٩١ من قانون  
الاجراءات الجنائية ان يكون ثمة تحقيق مفتوح سابق على صدور امر  
التفقيش ؛ فيجوز للنسابة ان تصدر امرا بالتفقيش بعد اطلاعها على محضر  
الاستدالات متى رات كفايته لاصدار الامر الذي يعد نمحا للتحقيق .

(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٥/١٨ من ١٠ ص ٥٢٥)

٤٨ - جواز صدور الامر بالتفقيش من النيابة العامة بعد اطلاعها على  
محضر جمع الاستدالات متى رات كفاية ما تضمنه لاصدار الاذن

\* استقر قضاء محكمة النقض على جواز صدور امر النيابة بتفقيش  
منزل المتهم بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدالات متى رات كفاية ما تضمنه  
لاصدار هذا الامر .

(الطن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٢/٥ من ١١ ص ٨٦٦)

(والطن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١/٣ من ٩ ص ٦٠٢)

(والطن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ من ٩ ص ٧٨٢)

(والطن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٥/١٨ من ١٠ ص ٥٢٥)

#### ٤٩ - التفتيش الذى تجريه النيابة او تأذن بجزائه فى مسكن المتهم او ما يتصل بشخصه - شرط صحته .

✳ من المقرر ان كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة او تأذن بجزائه فى مسكن المتهم او ما يتصل بشخصه هو ان يكون رجل الضبط القضائى قد علم بتحرياته واسجدالاته ان جريمة معينة ( جنائية او جنحة ) قد وقعت من شخص معين ، وان يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته او لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بذلك الجريمة . ولا يوجب التساؤل حتما ان يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات والابحاث التى يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش ذلك الشخص او ان يكون على معرفة شخصية سابقة به ؛ بل له ان يستعين فيها قد يجريه من تحريات او ابحاث او ما يتخذه من وسائل التفتيش بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يقولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام انه قد اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه ويصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .  
(الطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٦/١٧/١٩٦٦ ص ١٧ ح ٥٠)

#### ٥٠ - لا يلزم ان يكون الاذن بالتفتيش مسبقا بتحقيق تجريه سلطة التحقيق - ما يكفى لصحة الاذن .

✳ من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع دون اشتراط ان يكون الاذن مسبقا بتحقيق تجريه سلطة التحقيق متى كانت هذه السلطة قد اتصلت بالواقعة اتصالا صحيحا وتحققت من وقوع الجريمة المطلوب استصدار الاذن عنها وصلته المطلوب تفتيشه بها .

(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٥/١٧/١٩٦٦ ص ١٧ ح ٦٥٠)

#### ٥١ - متى يصح اصدار الاذن بالتفتيش .

✳ من المقرر ان الاذن بالتفتيش انما هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح تاقنوا اصداره الا لضبط جريمة « جنائية او جنحة » واقعة بالفعل وترجحت تسببها الى المأذون بتفتيشه .

(الطن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٦/١٧/١٩٦٧ ص ١٨ ح ٩٦٥)

(الطن رقم ٩٤٢ لسنة ٣٨ ق . جلسة ٦/١٧/١٩٦٨ ص ١٩ ح ٧١٣)



## ٥٢ - ما يكفي لصحة اصدار اذن التفتيش .

\* لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقاً للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التي ناط بها القانون إجراءه ، بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها في محضر الاستدلال كافية ، ويعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراءً مغتصفاً للتحقيق .

(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ ص ٢٠ من ١٩٦٩)

## ٥٣ - تقدير أن الأذن بالتفتيش صدر لضبط جريمة وقعت فعلاً وليس لضبط جريمة محتملة - موضوعي .

\* متى كان الحكم المطعون فيه لم يدع - فيما رد عليه من دفعوع ومنده من أوجه دفاع - مجالا للشك في أن الأمر بالتفتيش قد صدر عن جريمة وقعت فعلاً وصحت نسبتها إلى متارفعها ، وكان الطاعن إنما يرسل القول بالجريمة المحتملة بناء على أن ما ضبط من الدخان المهرب هو غير المخدر الذي جرى الضبط من أجله ، وقد سبق الرد عليه ، وعلى أن عبارات محضر التحري وطلب الأذن جاءت عامة ، مع أنها محددة حسبما أثبتته الحكم وبينه ، بما تتدلى به دعوى الاحتمال ، فلا تكون المحكمة بحاجة إلى الرد استقلاً على ما تذرعه به من ذلك - بفرض أنه تمسك به في مذكرته - لكونه ظاهراً البطلان .

(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ ص ٢٠ من ١٩٦٩)

## ٥٤ - الجريمة التي يسوغ الأذن بالتفتيش - ماهيتها .

\* إذا كان ما أثبتته الحكم في مدوناته يتضمن أن الطعون ضده يتحرر في المخدرات وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر بضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهرًا لنشاطه في الاتجار ، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من متارفعها ، لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها ، قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ ص ٢٠ من ١٩٦٩)

## ٥٥ - التفتيش الذي تجريه النيابة أو تآذن به - شروطه .

\* من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو

تأذن في اجرائه في مسكن المتهم او ما يتصل بشخصه . هو ان يكون رجل الضبط القضائي تد علم من تحرياته واستدلالاته ان جريمة قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بها .

(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٨/١/١٩٧٠ من ٢١ من ١٢٥)

٥٦ - شروط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تكلن به .

\* من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن بلجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ، هو أن يكون رجل الضبط القضائي تد علم من تحرياته واستدلالاته ، ان جريمة معينة ( جنائية أو جنحة ) قد وقعت من شخص معين ، وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة ، ولا يوجب القانون حتما ، أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والإباحت التي يؤسس عليها الطلب بالأذن له بتفتيش ذلك الشخص ، أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو إباحت أو ما يتخذه من وسائل التقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم . ما دام أنه قد اتتبع شخصا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .

(الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٤/٢/١٩٧١ من ٢٢ من ١٣٩)

٥٧ - الأذن بالتفتيش اجراء من اجراءات التحقيق - اصداره يكون لضبط جنائية أو جنحة واقعة بالفعل وترجعت نسبتها الى متهم معين .

\* الأصل في القانون ان الأذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة جنائية أو جنحة واقعة بالفعل وترجعت نسبتها الى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحريته الشخصية .

(الطن رقم ١٢٤٦ لسنة ٤١ ق . جلسة ٢٠/١٢/١٩٧١ من ٢٢ من ٨٠١)

(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠ من ٢١ من ١٩٥)

٥٨ - التحريات اللازمة للاذن بالتفتيش - ألقائون لا يوجب أن ينولها  
رجل الضبط القضائي بنفسه - له أن يستعين فيها بجريه منها  
بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين مادام أنه  
اقتنع بصحة ما نقلوه إليه .

\* من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة  
العامة أو تاذن بإجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون  
رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة  
« جنائية أو جنحة » قد وقعت من شخص معين ، وأن يكون هناك من الدلائل  
والإشارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض  
التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بذلك الجريمة،  
ولا يوجب القاتون حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات  
والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالأذن له بتفتيش ذلك الشخص أو  
أن يكون على معرفة شخصية سابقة به بل له أن يستعين فيما يجريه من  
تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التفتيش بمعاونيه من رجال  
السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من  
جرائم مادام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما نقلوه من  
معلومات .

(الطن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/٤ س ٢٤ ص ٣٦٦)

(الطن رقم ٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ س ٢٣ ص ٣٤٩)

(الطن رقم ١٥٤٩ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/٦ س ٢٣ ص ١٣٦)

٥٩ - ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في إجرائه  
في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه . علم رجل الضبط القضائي  
بتحرياته أن جريمة معينة وقعت من شخص معين وهناك من الدلائل  
والإشارات ما يبرر تعرض التحقيق لحرية هذا الشخص أو لحرمة  
مسكنه .

\* من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة  
أو تاذن في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل  
الضبط القضائي قد علم بتحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت  
من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والإشارات الكافية والشبهات  
المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة  
مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بذلك الجريمة . ولا يوجب القاتون  
حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي

يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش ذلك الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية به أو معرفة لمنزله ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات أو ابحاث أو ما يتخذه من وسائل التتقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جسرانم ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .

(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٣/٥/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٦٢٤)

(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ٢٢/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٥٤٤)

٦٠ - ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تآذن في اجرائه - دلالة التحريات على اتجار المتهم في المواد المخدرة - فاده ، قسام جريمة احرار المخدر ونسبتها اليه .

\* من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تآذن في اجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحريات واستدلالاته أن جنائية أو جنحة معينة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو حرمة مسكنه ، في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . واذا كل ما أورده الحكم المطعون فيه عن مؤدى محضر التحريات واقوال شامد الإثبات أن تحرياته السرية خلست على أن المظعون ضده يتجبر في المواد المخدرة ، وكان الاتجار في المخدر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بحصول الاجبار فهو في منلوله القانوني يغطى على عنصر الحيازة الى جانب دلالة الظاهرة منها . فلن هذا يلبيد بذاته أن جريمة احرار المخدر كانت قائمة بالفعل وقد توافرت الدلائل على نسبتها الى المظعون ضده وقت أن أصدرت النيابة العامة اذنها بالقبض عليه وتفتيشه .

(الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١١/١١/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٩٤١)

٦١ - مناط صحة التفتيش الذي يجريه رجل الضبط القضائي - علمه من تحريات أن جنائية أو جنحة معينة قد وقعت من شخص معين .

\* من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات

الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر التعرض لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم في معرفته يقتضي أن اذن التفتيش انما صدر لضبط المتهم حال نقله المخدر وهي جريمة مسقيه لم تكن قد وقعت بعد . وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الضابط الذي ضبط الواقعة قد أثبت بمحضر تحرياته — الذي تقدم به الى النيابة العامة للحصول على اذن لضبط المظنون ضده وتفتيشه — أن المتهم يحتفظ بالمخدرات بملابسه — كما ذكرت النيابة بوجه الطعن — ومن ثم يكون اذن التفتيش قد صدر لضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهرا لنشاطه في الاتجار بما يفهمه أن الأمر صدر لضبط جريمة محقق وقوعها من مآثرها لا لضبط جريمة مستقبلية — ويكون الحكم اذ تقيى بفم ذلك قد أخطأ في الإسناد وفي تطبيق القسطنون فضلا عن مساده في الاستدلال بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب الحكمة من تناول موضوع الدموى وتقدير ادلتها فانه يعمين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٤ : ق . ٠ جلسة ١٧/٣/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٢٩٢)

٦٢ — صدور اذن التفتيش استنادا الى تحريات تفيد معاودة المتهم مزاولته لنشاطه في تجارة المخدرات وتوزيعها — القضاء بأن الاذن صدر عن جريمة لم تقع — خطأ في تطبيق القانون .

✱ من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تخبره النيابة أو تاذن في اجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ، هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة — جنائية أو جنحة — قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة ، ولما كانت الواقعة كما هي ثابتة في محضر التحريات التي صدر الاذن بناء عليها على ما نقله الحكم عنها — تفيد أن التحريات السرية دلت أن المتهم قد عاد لمزاولة نشاطه في تجارة المخدرات وتوزيعها على عملائه ، وكان الاتجار في المخدرات لا يعدو أن يكون حيازة مضمومة بقصد الاتجار ، فهو في مدلوله القسطنوني ينطوي على عنصر الحيازة الى جانب دلالة الظاهرة فيها ، كما أن التوزيع مظهر لنشاطه في الاتجار ، ومن ثم فان الحكم المظنون فيه اذ تقيى بأن اذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها ،

يكون قد اخطأ في تطبيق القانون - فضلا عن فساد استدلاله بمسا يستوجب نقضه - لما كان هذا الخطأ قد حجب الحكمة عن تساؤل موضوع الدعوى وتقدير اقلتها ، فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .  
( الملن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣ ص ٢٩ من ٦٢١ )

٦٣ - صدور الاذن بضبط وتفتيش المتهم . استنادا الى ما دلت عليه التحريات من اتجاره بالمخدرات وتوزيعها - النفي على الاذن بأنه صدر لضبط جريمة مستقبلية غير صحيح .

\* اذا كان الحكم المعلن فيه قد اثبت ان الشاهد استصدر اذن النيابة بالتفتيش بعد ان دلت تحرياته على ان الطامن يتجر في المخدرات ويقوم بترويجها ويحتفظ باجزاء منها بمسكنه ، فان مفهوم ذلك ان الامر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من موارفها لا لضبط جريمة مستقبلية او محتملة ، واذا انتهى الحكم الى ان الاذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى المأثور بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

( الملن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢ ص ٢٥ من ٨٧٦ )

٦٤ - عدم تقيد النيابة في التفتيش الذي تاذن به بما يرد في طلب الاذن - حقها في ان تاذن بتفتيش الشخص ومسكنه - ولو كان المطلوب تفتيش الشخص فحسب .

\* لا يصح النفي بان اذن النيابة صدر بتفتيش شخص الطامن ومسكنه مع ان المأثور له بالتفتيش لم يثبت ان الطامن يحوز مخدرا في مسكنه ذلك لان للنيابة - وهي تلك التفتيش بغير طلب - الا تقيد نفس التفتيش الذي تاذن به بما يرد في طلب الاذن .

( الملن رقم ١٤٩٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/١/١١ ص ٢٧ من ٥٢ )

٦٥ - صدور اذن تفتيش المتهم حال نقله للمصدر باعتباره مظهرا لنشاطه في الاتجار فيه - القول بصدوره لضبط جريمة مستقبلية - خطأ في القانون .

\* من المقرر ان الاتجار في المخدر لا يحدو ان يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار فهو في ملو له القانوني يتطوى على غنصر الحيازة الى جانب دلالة الظاهرة منها . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر التحريات المؤرخ

٢٨ فبراير سنة ١٩٧٢ المرفق بالمفردات المضمومة ان التحريات اسفرت ان المظنون ضده يتجر في المواد المخدرة على نطاق واسع بين محظظي الدقهلية ودمياط ويستخدم في ذلك السيارة رقم ٨٤٩ رميس دقهلية وائسه قد استقل السيارة بتوجها الى ناحية عزبة البرج لشراء المواد المخدرة سالكا طريق الحباله غرب النهضة دمياط عزبة البرج وانه سيعود من نفس الطريق ، وان الامر بالتفتيش انما صدر لضبطه حال نقله للمخدر بالسيارة باعتبار ان هذا النقل مظهرا لنشاطه في الاتجار بالمخدرات بها منهومه ان الامر صدر لضبط جريمة تحقق وتوقعها من مقارنها لا لضبط جريمة مستقبله او محتملة . ومن ثم فان الحكم المظنون فيه اذ قضى بان اذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وتوقعها يكون قد اخطا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٢ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٧/١٠/١٩٧٦ ص ٢٧ من ٧٦٣)

#### ٦٦ - الاذن بالتفتيش - نيابة عامة - تحريات .

\* من المقرر ان كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة او تاذن باجرائه في مسكن المتهم او ما يتصل بشخصه هو ان يكون رجل الضبط القضائي تد علم من تحريات . واستدلالاته ان جريمة معينة « جنائية او جنحة » قد وقعت من شخص معين ، وان يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المعقولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته او لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة - ولا يوجب القانون حتما ان يكون رجل الضبط القضائي قد امضى وقتا طويلا في هذه التحريات ، اذ له ان يستعين فيما يجريه من تحريات او ابحاث او ما يتخذه من وسائل التفتيش بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين او من يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام انه انتفع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد لفترة زمنية لاجراء التحريات .

(الطن رقم ١٢٨٤ لسنة ٤٨ ق . جلسة ٧/١٢/١٩٧٨ ص ٢٩ من ٨٧٦)

#### ٦٧ - شروط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة او تاذن به في مسكن المتهم او ما يتصل بشخصه ؟

\* لما كان الاصل في القانون ان الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة « جنائية او جنحة » واقعة

بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين ، وان هناك من الدلائل ما يكتفى للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية : « وكان من المقرر ان تصدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا انه اذا كان المتهم قد دعي ببطلان هذا الاجراء غاته يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهرى وان تقول كلمتها فيه باسباب كافية وسائفة . واذا كان الحكم قد اكتفى في الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش بقوله : « ان اوراق الدعوى خلت من اى دليل على اصطحاب الضابط المرشد السرى اثشاء التفتيش » ، وهى عبارة قاصرة لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن — اذ لم تبد المحكمة رايها في عناصر التحريات السابقة على الاذن بالتفتيش او تقل كلمتها في كفايتها لتسويغ اصدار الاذن من سلطة التحقيق — لما كان ما تقدم فان الحكم يكون معيبا بالتصور والنسادل .

(الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ ص ٣٠ من ٢٦٥)

#### ٦٨ - شروط صحة الاذن بتفتيش شخص المتهم أو مسكنه .

من المقرر ان كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تاذن في اجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو ان يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته ان جريمة معينة — جنائية أو جنحة — قد وقعت من شخص معين وان تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرية أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من الاوراق والتحقيقات بما مؤداه ان التحريات السرية التى قام بها تسم مكافحة المخدرات دلت على ان الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويروجها بمدينة القاهرة وتؤكد ذلك من المراقبة ، وقد اذنت النيابة — بناء على الحضر الذى تضمن هذه التحريات — بضبط وتفتيش الطاعن حال تواجده بالقاهرة . وبناء على هذا الاذن تم ضبط الطاعن في كمين أعد له خارج مبنى محطة السكك الحديدية بالقاهرة وكان يحمل حقيبة تبين ان بداخلها ثلاثين طرية من مخدر الحشيش ، واذا كانت المحكمة قد اطاعت الى صحة اجراءات الضبط والتفتيش والى ان الطاعن هو المتصون بالتحريرات التى صدر الاذن بناء عليها فقد رفضت دفاع الطاعن في هذا الشأن وقضت بادانتبه بحكمها المطعون فيه فان ما يثيره في هذا الخصوص يكون غير مسديد .

(الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ ص ٣٠ من ٢٧٩)



## ٢ - صندوق الأذن من تلكه

٦٩ - توجيه طلب التفتيش الى رئيس النيابة لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل فيه .

\* ان توجيه طلب التفتيش الى رئيس النيابة لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل فيه واضرار الاذن بالتفتيش اذا رأى له محلا .  
واذن فان وكيل نيابة اسبوط الكلية اذا استقر اذا بالتفتيش يمكن المتهم الكائن بدائرة مركز ابنوب بناء على طلب مقدم لرئيس نيابة اسبوط لا يكون قيد تجاوز اختصاصه ما دامت دائرة اختصاصه نيابة اسبوط الكلية تشمل مركز ابنوب .

(جلسة ١٠/١٦/١٩٤٤ طعن رقم ١٥٠٨ سنة ١٩٤٤ ق)

٧٠ - توجيه طلب التفتيش الى رئيس النيابة لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل فيه .

\* رئيس النيابة ووكلاء النيابة الذين يعملون معه مختصون باعمال التحقيق على جميع المولدات التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها - الاول بناء على حقه الواضح من القانون والآخرين بناء على تفويضهم من رئيس النيابة او ممن يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع عليه الا بنهي صريح - واذن فان وكيل النيابة اذا أصدر اذا في التفتيش بناء على طلب مقدم باسم رئيس النيابة الذي يعمل هو معه لا يكون قد اخطأ .

(جلسة ٤/١٩/١٩٤٨ طعن رقم ٢٤٣ سنة ١٩٤٨ ق)

٧١ - سلطة مساعد النيابة في إصدار إذن التفتيش .

\* لمساعد النيابة حق اجراء التحقيق عليه ان يصدر اذا في التفتيش الذي ينتج دليلا في الدعوى .

(جلسة ١٠/١٦/١٩٤٨ طعن رقم ١٥٧٩ سنة ١٩٤٨ ق)

٧٢ - صحة الاذن الصادر من وكيل النيابة الكلية بتفتيش متهمة ومثولة في دائرة النيابة الكلية .

✳ ان وكلاء النيابة الذين يعملون مع رئيس النيابة مخصصون بأعمال التحقيق في جميع الجوانب التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها - واذا فالأذن الصادر من وكيل النيابة الكلية بتفتيش متهم ومنزله في دائرة النيابة الكلية يكون صحيحا صادرا. ممن يملكه .

(جلسة ١٩٥٢/١/٢٨ طن رقم ١٧٠١ سنة ٢١ ق)

٧٣ - صحة الأذن الصادر من وكيل النيابة الكلية بتفتيش متهم ومنزله في دائرة النيابة الكلية .

✳ ان صندوق اذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يضح تنفيذ في أية جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الأذن باعتباره مختصا بالتحقيق في الحوادث التي تقع في هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة او من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطاع نفيه الا بنهي صريح .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طن رقم ١٩٠٢ سنة ٢١ ق)

٧٤ - اختصاص وكيل النيابة الذي يقيم المتهم في دائرة نيابته بإصدار الأذن .

✳ ان قرار النائب العام بتسديد احد وكلائه المعينين باحدى النيابة الكلية أو الجزئية للعمل في نيابة أخرى في فترة معينة من شأنه ان تختص ولاية بدائرة النيابة التي نصب لها في تلك الفترة فلا يكون له ان يباشر أعمال وظيفته في دائرة النيابة المعين بها في الأصل ما لم يكن قرار تسديده ينص على ان يقوم بأعمال النيابة التي نصب لها بالإضافة الى عمله الأصلي - واذا لم يمتص كان الحكم قد أسس قضاءه ببطالان التفتيش ، على ان وكيل النائب العام بنبيلة الزقازيق الكلية الأمر به اصدار أمره أثناء مدة نفيه للعمل بنبيلة بندر الزقازيق لسي احدي مقرات الاجازات الصيفية ، وان قرار النائب العام بتسديده في هذه النيابة الجزئية يجعله مختصا بأعمال وظيفته فيها دون سواها ، فلذا هو اصدار أثناء فترة نفيه للعمل بها أمرا بتمريض منزل المتهم الواقع في دائرة مركز الزقازيق لجريمة وقعت في دائرة هذا المركز فانه يكون مجاوزا اختصاصه ، متى كان ذلك ، فان الحكم لا يكون مخطئا .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٠ طن رقم ١٢١٨ سنة ٢٣ ق)

٧٥ - صحيفة الآن المصادرة من وكيل النيابة انكليزية بتفتيش متهم ومنزلة في دائنة النيابة الكلية .

\* متى كان المتهم اذ دفع ببطلان التفتيش قد أسس دفعه على ان الامر به قد صدر من وكيل النيابة الكلية وهو غير مختص بتفتيش الجرائم التي تقع بدائرة النيابة الجزئية التي جعل فيها التفتيش ، وكان الحكم اذ رفض هذا الدفع قد رد عليه بان وكيل النيابة كان وقت اصدار امر التفتيش قائما بأعمال رئيس النيابة فان هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون .

(جلسة ١٢/٤/١٩٥٤ طعن رقم ٢٢٦ سنة ٢٤ ق.)

٧٦ - اختصاص وكيل النيابة الذي يقيم المتهم في دائرة نيابته بالمصادرة الآن .

\* متى كان المتهم قد استنس دفعه ببطلان التفتيش على ان وكيل النيابة الذي اصدر الامر به غير مختص لوتوع الجريمة في دائرة نيابة اخرى وان الضابط الذي باشره غير مختص كذلك باجرائه ، وكان الحكم اذ رفض هذا الدفع قد قرر ان الاختصاص كما يتحدد بكان وتوع الجريمة يتحدد ايضا بحل اقامة المتهم وكذلك بالمكان الذي ضبط فيه وذلك وفقا لنص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية وان امر التفتيش قد صدر من وكيل النيابة التي يقيم المتهم بدائرتها وان الضابط الذي باشره مختص كذلك لوتوع الجريمة في دائرة القسم الذي يعمل به ، اذ قرر الحكم ذلك بانه لا يكون قد خالف القانون .

(جلسة ١٢/٥/١٩٥٤ طعن رقم ٢٠٥ سنة ٢٤ ق.)

٧٧ - صدور الآن بالتفتيش من وكيل نيابة في جريمة مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية - عدم اجراء تحقيق قبل صدور الآن لا يتقدم في صفته - علمه ذلك .

\* الامر المصادر من وكيل نيابة الصف بالتفتيش منزل متهم بجريمة اضرار سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الامر رقم ١٠ المصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ ، هذا الامر بالتفتيش يعتبر صحيحا ومصادرا من يملكه قانونا ، ولو كان من اصداره لم يباشر تحقيقا قبل اصداره ما دام قد ائتمن بجدية التحريات التي قام بها ضابط البوليس واقره على ذلك محكمة الموضوع ، وذلك طبقا لاحكام المواد ٧ من

القانون رقم ١٥٠ الصادر في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٢٣ بنظام الاحكام العرفية  
و ١ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار  
النائب العام الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ .

(الطن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١ ص ٧ من ١٠٠)

٢٨ - صدور الاذن من النيابة دون القاضي الجزئي بتفتيش منزل  
الزوجة المتهمة - حصول هذا التفتيش في المنزل الذي تسكن فيه  
زوجها - ضحيح .

\* للزوجة التي تسكن زوجها صفة اصيلة في الإقامة فيه ، لان  
المنزل في حيازتها ، وهي تظله في هذه الصفة وتبوب عنه بل تشاركه فيه ،  
ولا يمكن ان يعد المنزل بالتالي لغير المتهمة في الدعوى حتى يستلزم الامر  
اصدار اذن من القاضي الجزئي بتفتيشه - ومن ثم ان الاذن الصادر من  
النيابة بتفتيش مسكنها يكون قد صدر من يملك اصداره قانونا .

(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/١٢ ص ٧ من ١١٥٣)

٧٩ - اختصاص وكيل النيابة الكلية باصدار اذن التفتيش في اى  
جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها .

\* صدور اذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يفتح  
تنفيذه في اى جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة  
الذى أصدر الاذن باعتباره مختصا بالتحقيق في الحوادث التي تقع في هذه  
الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة او من يقوم مقامه تفويضاً  
اصبح على النحو الذى استقر عليه العمل في حكم المفروض  
بحيث لا يستطيع نفيه الا بنهى صريح .

(الطن رقم ١١٤٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ٧ من ١٢٨٣)

٨٠ - العبرة في اختصاص من يملك اصدار اذن التفتيش ان  
تكون بالواقع .

\* العبرة في اختصاص من يملك اصدار اذن التفتيش انما تكون  
بالواقع وان فرأى ظهوره الى وقت المحاكمة .

(الطن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢ ص ٨ من ٥٢)

٨١ - صدور إذن من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل متهم  
بجريمة احراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية دون  
اجراء تحقيق قبل اصداره - صحيح .

\* الامر الصادر من وكيل النيابة العسكرية بتفتيش منزل متهم  
بجريمة احراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحكمة العسكرية - هذا  
الامر بالتفتيش يعتبر صحيحا وصائرا ممن يملكه قانونا ولو كان من اصداره  
لم يباشر تحقيقا قبل اصداره ما دام قد اقتنع بجدية التحريات التي قام  
بها ضابط البوليس الهربي .

(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٣/٥ من ٨ ص ٢٢٤)

٨٢ - تفتيش منزل متهم باحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم  
العسكرية بموجب الامر الصادر في ١٩٥٢/١/٣١ - اعتباره  
صحيحا ولو لم يسبقه تحقيق .

\* الامر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم باحراز سلاح  
مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الامر رقم ١٠ الصادر  
في ١٩٥٢/١/٣١ يعتبر صحيحا وصائرا ممن يملكه قانونا ولو كان من  
اصدره لم يباشر تحقيقا قبل اصداره ما دام قد اقتنع بجدية التحريات التي  
قام بها ضابط البوليس واتسرت على ذلك بحكمة الموضوع وذلك طبقا  
لاحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ بنظام  
الاحكام العرفية والمادة الاولى من قرار وزير الداخلية الصادر في  
٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢  
وجميعها منتجة لاثارها القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٢٧٠  
سنة ١٩٥٦ بالغاء الاحكام العرفية الذي صدر لاحقا لواقعة الدعوى .

(الطن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ من ٩ ص ٦٨٨)

٨٣ - اختصاص وكيل النيابة باصدار امر التفتيش في دائرة  
المحكمة الكلية التي يعمل في دائرتها بغير حاجة الى التماس على  
تفويض بذلك من رئيس النيابة .

\* من المقرر ان وكلاء النيابة الكلية الذين يمارسون اعمال  
وظائفهم مع رئيس النيابة مختصون مباشرة اجراءات التحقيق في جميع  
الحالات التي تقع في دائرة المحكمة الكلية بما لا يورث التفتيش الصادر من وكيل النيابة

الكلية لتنفيذه في دائرة اختصاص المحكمة الكلية يكون صحيحا صادرا من يملكه بغير حاجة الى الحصول على تفويض بذلك من رئيس النيابة .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٧٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٥٩ م - ١٠ من ١٧٠ م)

٨٤ - لرئيس النيابة حق سحب أحد أعضاء دائرته للقيام بعمل عضو آخر بها عند الضرورة - جواز ان يكون هذا شفاهيا متى قسام الدليل على حصوله .

للرئيس النيابة حق سحب عضو في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بذلك الدائرة عند الضرورة عملا بنص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء - وهذا السحب يقتضي فيه ان يتم شفاهيا عند الضرورة بشرط ان يكون لهذا السحب الشفهي ما يفيده حصوله في أوراق الدعوى - فإذا كان الحكم قد اثبت ان وكيل النيابة عندما اصدر الاذن بالتفتيش قد وقع باعتباره مقتديا باسم صادرا ممن يملك اصداره قانونا ، فان هذا الذي اثبتته يكفى لاعتبار الاذن صحيحا من عدم وجود وجه لضم دفتر الانتداب بالنيابة الكلية .

(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٦٠ م - ١١ من ٥٨٢ م)

٨٥ - حق رئيس النيابة في سحب أحد أعضاء دائرته - شفاهيا - للقيام بعمل عضو آخر عند الضرورة - وجوب الاشارة لهذا السحب في أوراق الدعوى .

للرئيس النيابة حق سحب عضو في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بذلك الدائرة عند الضرورة عملا بنص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء - وهذا السحب يكفى فيه ان يتم شفاهيا عند الضرورة بشرط ان يكون لهذا السحب الشفهي ما يفيده حصوله في أوراق الدعوى - فإذا كان الحكم قد اثبت ان وكيل النيابة عندما اصدر الاذن بالتفتيش قد وقع باعتباره مقتديا للقيام بأعمال نيابة أخرى ، فان هذا الذي اثبتته يكفى لاعتبار الاذن صحيحا صادرا ممن يملك اصداره قانونا ، ومن ثم يكون صحيحا ما رآته المحكمة من عدم وجود وجه لضم دفتر الانتداب بالنيابة الكلية .

(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٦٠ م - ١١ من ٥٨٢ م)

٨٦ - الأصل في الإجراءات الصحة وإن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه - المنازعة في اختصاص مصدر الأذن بالتفتيش وبإعلان تنفيذه، مما يقتضي تحقيقا موضوعيا - عدم جواز إشارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

\* الأصل في الإجراءات الصحة وإن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه ، ولما كان ما أورده الطاعن في أسباب طعنه بشأن عدم اختصاص من أصدر الأذن بالتفتيش وبإعلان تنفيذه مما يقتضي تحقيقا موضوعيا عند إبدائه أمام محكمة الموضوع ، فانه لا يقبل من المنهم ما يثريه من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٢/٥ ص ١١ ص ٨٦٦)

٨٧ - صفة المختص بإصدار إذن التفتيش - العبرة فيها بالواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

\* صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن بالتفتيش - ما دام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره - والعبرة في ذلك إنما تكون بالواقع - وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ ص ١١ ص ٩٢٣)

(الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ ص ٨ ص ٥١)

٨٨ - صفة مصدر الإذن بالتفتيش ليس من البيانات الجوهرية به اللازمة لصحته - انفالها لا يعيب الإذن على ثبت أن مصدر الإذن كان مختصا بإصداره .

\* صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن بالتفتيش - ما دام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره - والعبرة في ذلك إنما تكون بالواقع - وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ ص ١١ ص ٩٢٣)

(والطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ ص ٨ ص ٥٢)

٨٩ - اذن بالتفتيش - العبرة في اختصاص مصدر الاذن بالواقع -  
وان تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .

\* العبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة مصدر الاذن انما تكون بحقيقة الواقع وان تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٢٨ ص ١٢ ص ٢٧٧ )

٩٠ - عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لاذن التفتيش - ذكر  
الاختصاص المكاني مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الاذن -  
غير لازم - العبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة بحقيقة الواقع  
وان تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .

\* لم يشترط القانون شكلاً معيناً لاذن التفتيش ولم يوجب ذكر  
الاختصاص المكاني مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الاذن المذكور ، اذ العبرة  
في الاختصاص المكاني لهذا الأخير انما تكون بحقيقة الواقع وان تراخى ظهوره  
الى وقت المحاكمة . ولا كان الاصل في الاجراءات حملها على الصحة ما لم  
يقم الدليل على خلاف ذلك . فان الامر المطعون فيه اذ ذهب الى بطلان اذن  
التفتيش لخلوه من بيان اسم مصدره واختصاصه المكاني دون ان يستظهر ان  
مصدر الاذن الذي دونه بخطه وقع عليه بالخط لم يكن مختصاً بمكان  
باصداره ، فانه يكون معيناً بالقصور والخطا في تطبيق القانون على وجهه  
الصحيح .

(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق . طسة ١٩٦٥/٥/١١ ص ١٦ ص ٤٥٨ )

٩١ - الاختصاص باصدار اذن التفتيش يحدد بمكان وقوع الجريمة  
او بمحل اقامة المتهم او بالمكان الذي يضبط فيه .

\* الاختصاص باصدار اذن التفتيش كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة  
يتحدد ايضا بمحل اقامة المتهم وكذلك بالمكان الذي يضبط فيه وذلك ومتى  
نفس المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٩١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ص ١٩ ص ١٢٨ )

٩٢ - تفتيش - اذن به - اختصاص وكلاء النيابة .

\* لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على ان وكلاء النيابة الكلية  
للذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث



التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها . وهذا الاختصاص اساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه للعمل في حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة الى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه ، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر في هذه الدعوى باعتباره عملا من أعمال التحقيق يكون صحيحا غير مخالف للقانون .

(الطن رقم ١٠١ - السنة ٢٩ - ٤ - جلسة ١٣ - ٢ - ١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٢٢٦)

### الفروع الثاني - شكل الإذن

#### ٩٣ - وجوب إثبات الإذن بالكتابة والتوقيع عليه من أصدره .

إن ثلث النيابة بعد المأموري للضبطية القضائية لتفتيش منزل متهم بجناية أو جنحة يجب أن يكون ثابتا بالكتابة فلا يكفي إذن أن يشير رجل للضبطية القضائية في محضره الى أنه باشر التفتيش بإذن النيابة دون أن يقدم للذليل على ذلك . وكل تفتيش يجريه رجل للضبطية بدون إذن من النيابة حيث يوجب القانون هذا الإذن يعتبر باطلا ولا يصح الاعتداد عليه وعلى شهادة من أجره ولا على ما أثيره في محضرهم أثناء هذا التفتيش لأن ذلك كله مفسد الاختيار عن أمر جاء مخالفا للقانون بل هو في حد ذاته معاقب عليه قانونا بمقتضى المادة ١١٢ ع قديم .

جلسة ١١ - ٦ - ١٩٦٤ طن رقم ١٢١ سنة ٤١

#### ٩٤ - وجوب إثبات الإذن بالكتابة والتوقيع عليه من أصدره .

أن تحول رجال لخط منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه للصريح أو بغير إذن السلطة القضائية للمقتضى أمر يحظر بل معاقب عليه قانونا . وهذا الإذن يجب أن يكون ثابتا بالكتابة ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي لأن من القواعد العامة أن إجراءات التحقيق والأمر للصادرة بشأنه يجب إثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة يعامل الموظفون الأمرون منهم والمؤمرون بمقتضاها وتكون أساسا صالحا لما بني عليه من النتائج ، لهذا أقر وكيل النيابة بالجلسة بأنه إذن رجال البوليس شفويا بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش خارجا لنطاق القانون كانت مخطئة في رأيها ، والدفع بطلان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من كدفع للتحقق بالنظام العام فلا يسقط بعدم إيداعه قبل سماع أول شاهد عملا بالمادة ٢٢٦ من قانون تحقيق الجنايات بل يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

جلسة ٣١ - ١٢ - ١٩٦٤ طن رقم ١٦٢٢ سنة ٤١

#### ٩٥ - وجوب اثبات الاذن بالكتابة والتوقيع عليه من لصدره .

أن المادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في عدم جواز دخول بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية إلا في أحوال نصت عليها تلك المادة . فدخل المنزل بدون هذا الأمر في غير تلك الأحوال جريمة منطبقة عليها المادة ١٢ ع وهذا الضمان الذي أولاه المشرع لجريمة المساكين لا يتحقق إذا كان الاذن صادرا بشأن تفتيش منزل متهم معين ، وما لم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الاذن لافنا جديا يتسنى منه إجراء التفتيش بوجه قانوني فإذا قدم لوكيل النيابة طلب اذن بتفتيش منازل أشخاص ( مذكورة أسمائهم بكشف مرافق للمأرب ) فاشتر وكيل النيابة على هذا الطلب بالتفويض في إجراء التفتيش ولم يكن بالطلب أية إشارة تحدد عدد هؤلاء الأشخاص أو تعيين أنهم هم المقصودين بالاذن فلا يعتبر هذا الاذن جديا يبيح التفتيش .

( جلسة ١١ - ٢ - ١٩٣٥ طعن رقم ٢٢٤ سنة ٥ ق )

#### ٩٦ - وجوب اثبات الاذن بالكتابة .

اذن النيابة في التفتيش يجب أن يكون بالكتابة ، فالاذن التفتيش لا يكتفى لصحة التفتيش ، ولكن إذا كان صاحب المنزل قد رضى صراحة بإجراء التفتيش فانه يكون صحيحا ويجوز الاعتماد عليه قانونا .

( جلسة ٢٢ - ١١ - ١٩٣٧ طعن رقم ١٩٧٣ سنة ٧ ق )

#### ٩٧ - صحة الاذن بإشارة تليفونية مادام له أصل موقع عليه من الآخر .

أن اذن النيابة بامورى الضبطية للقضائية بالتفتيش يجب أن يكون مكتوبا وموقعا عليه بأصضاء من أصدره . فإذا أخذت النيابة عن طريق التليفون بتفتيش ولم يكن للاذن هذا أصل موقع عليه فمن أمر بالتفتيش فإن التفتيش يكون باطلا ولو كان تتابع الاذن مشبوتا في دفتر الاشارات التليفونية .

( جلسة ٢٣ - ١٢ - ١٩٤٠ طعن رقم ٨٨ سنة ١١ ق )

#### ٩٨ - صحة الاذن بإشارة تليفونية مادام له أصل موقع عليه من الآخر .

يكفى لصحة الاذن في التفتيش أن يكون ثابتا بالكتابة لكي يبقى حجة قائمة ويسأل الموظفون الآخرون منهم ولواظمتهم على مقتضاسا . ويكفى أساسا صالحا لما يدعى عليه من الفتاوى . وإذا صدر الاذن بإشارة تليفونية

فيكون أن يكون له أصل موقع عليه من الأمر . ولا يشترط أن يكون هذا الأصل بيد الضابط المنتدب لأجراء التفتيش .

( جلسة ١٩٤٣/١٢/٢٠ طعن رقم ١٢ جلسة ١٤ ق )

٩٩ - صحة الاذن بالشارة تليفونية مادام له أصل موقع عليه من الأمر .

\* لا يظن في صحة اذن النيابة في التفتيش ان يكون قد أرسلت الى الضابط بالشارة تليفونية اذ يكفي في مثل هذه الحالة ان يكون للاذن أصل مكتوب وموقع عليه من أصدره .

( جلسة ١٩٤٤/١/١٧ طعن رقم ٢٤٨ سنة ١٤ ق )

١٠٠ - عدم تعيين اسم المأذون بأجراء التفتيش في الاذن الصادر به - لا يبطئه .

\* عدم تعيين اسم المأذون له بالتفتيش في الاذن لا يبطئه .

( الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ص ٢٠٧ )

١٠١ - الاذن بالتفتيش - صدوره بالاسم الذي اشتهر به المتهم - صحته .

\* متى استظهر الحكم بأدلة كافية ان الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش والمعنى المعبر بالاسم الذي اشتهر به ، فان الاذن بالتفتيش يكون صحيحا .

( الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٢ س ٧ ص ١٠٧٣ )

١٠٢ - إظهار الحكم الى ان المتهم هو بذاته الشخص المقصود من إصدار الاذن - عدم رد الحكم على المأخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه - لا يعب .

\* متى كان الحكم قد استظهر بأدلة كافية ان الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فان إغفال الرد على المأخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه لا يبدى انهم متى اطلعت المحكمة الى انه هو بذاته الشخص المقصود من إصدار الاذن .

( الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨ ص ٧٤٠ )

١٠٣ - إحالة ائف التفتيش في بيان أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم الى المحضر المرفق الموقع عليه من وكيل النيابة جائزة ولا تعطى الاذن .

\* متى كان الامر الصادر من النيابة بالتفتيش قد نص على انه يشمل الأشخاص الموضحة أسماؤهم بالمحضر المرفق ، وكان هذا المحضر قد أورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام متسلسلة وعلى صورة منظمة خالية من أى اثر مريب ، وقد وقع وكيل النيابة على هذا المحضر في ذات التاريخ الذى أصدر فيه امر التفتيش وأحال عليه في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم ، فإن الدفع ببطلان امر النيابة بالتفتيش لعدم اثبات أسماء الأشخاص الذين صدر عنهم لا يكون له محل .

( الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/٤ ص ٩٠٩ ص ٢٢٠ )

١٠٤ - انقضاء الاجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به - جواز الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله .

\* ان انقضاء الاجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلان وانما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك الى ان يجدد مفعوله ، ويبنى على ذلك ان الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ومنتهجة لاثراها .

( الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٢٦ ص ٩ ص ٥٦٢ )

١٠٥ - الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل الأمر الصادر به مادام الحكم قد استظهر انه هو المقصود بذاته .

\* الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الحكم قد استظهر ان الشخص الذى حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش .

( الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ ص ٩ ص ٦٧٢ )

١٠٦ - عدم اشتراط الكتابة عند نوب الضابط المألون بالتفتيش لغيره متى حوله الاذن المكتوب حق النوب - علة ذلك ان من يجرى التفتيش انما يجريه باسم النيابة العامة لا باسم من سحب له .

\* لا محل لاشتراط الكتابة في امر النوب الصادر من المندوب الاصيل مادام امر النيابة ثابتا بالكتابة لان من يجرى التفتيش في هذه الحالة انما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة لا باسم من ندبه له - فاذا كان الثابت ان

بأمر التفتيشية التفتيشية الذي تدبته النيابة للتفتيش قد أجازت له النيابة أن يندفع غيره من رجال الضبطية التفتيشية لإجرائه — فإن قضاء المحكمة بطلان التفتيش على أساس عدم إثبات الذنب الصادر من المدوب من النيابة كتابة للضابط يكون غير صحيح في القانون .

(العلم رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٨٠ ج . جلسة ١٩٥٩/٢/٩ ص ١٠ ص ١٦٧)

٢٠٧ — وجوب تعيين الشخص المراد تفتيشه تعييناً واضحاً ومحددًا لها تحديدًا ثابتًا للجبال وقت صدور الأذن — تجهيل الشخص المعنى بالتفتيش وصدور الأذن في عبارة محددة — أشهر : بطلان التفتيش وبطلان الدليل المستعمله .

• تفتيش المنزل — على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض — إجراء من إجراءات التحقيق لا تأثر به سلطة من سلطاته إلا المناسبة جرمية — جنائية أو جنحة — ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي لانتظام مسكنه الذي كفل الدستور حرمة وحرم القانون على رجال السلطة دخوله إلا في أحوال خاصة ، فيجب أن يكون تعيين الشخص المراد تفتيشه واضحاً ومحددًا له تحديدًا ثابتًا للجبال وقت صدور الأذن — فإذا جاء الأذن الصادر من النيابة بإجراء التفتيش مجهلاً خالياً من أية إشارة تحدد شخص المراد تفتيشه والبلدة التي يقع فيها منزله — بل هو في عبارته العامة المجهلة يصلح لأن يواجه ضد كل شخص يقيم في أي بلدة تجاور البلدة المذكورة بالأذن — مادام أن الأمر متروك للبرشد على ما يراه هو دون أي تحديد — هذا بالإضافة إلى أن الأذن قد صدر ضد شخص يدمى . . . ولم يثبت من الأوراق أن المتهم معروف بذلك الاسم ، فانه لا يكون اذناً جدياً ، ويكون التفتيش الذي حصل على مقتضاه قد وقع باطلاً لمخالفته الامسؤول المقررة للتفتيش ، ويبطل تبعاً الدليل المستعمله .

(العلم رقم ١٦٦٢ لسنة ٢٨٠ ج . جلسة ١٩٥٦/١١/٣ ص ١٠ ص ٨٥٦)

١٠٨ — لا يشترط وجود ورقة الأذن بيد مأمور الضبط القضائي وقت إجرائه التفتيش — ليس في القانون ما يمنع سلطة التحقيق من تبليغ فحوى الأذن بأي طريقة مادام لهذا التبليغ أصل ثابت في أوراق الدعوى .

• لا يشترط القانون إلا أن يكون الأذن بالتفتيش — شأنه في ذلك شأن سائر أعمال التحقيق ثابتاً بالكتابة — وفي حالة الاستعجال قد يكون إبلاغه

بالسرعة أو غيرتية لو يقرر ذلك من وسائل الاتصال . ولا يلزم وجود وثيقة  
الاذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات  
التفتيش - وهي بطبيعتها تقتضى السرعة - وإنما الذي يشترط أن يكون لهذا  
التبليغ بمحوى الاذن أصل ثابت في أوراق الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٠/٢١/١٩٦٠ ص ١١)

١٠٩ - اغفال اثبات ساعة اصدار الاذن - لا تؤثر في صحته عند  
ثبوت حصول التفتيش بعد الاذن به وقبل نفاذ اجله .

\* اثبات ساعة اصدار الاذن بالتفتيش إنما يلزم عند احتساب ميعاده  
لمعرفة ان تنفيذه كان خلال الاجل المصرح باجرائه فيه - وما دام ان الحكم  
قد أورد ان التفتيش قد تم بعد صدور الاذن به وقبل نفاذ اجله فلا يؤثر في صحته  
الاذن - عدم اشتغاله على ساعة صدوره .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٠/١٢/١٩٦٠ ص ١١)

١١٠ - تفتيش - اغفال ذكر الاسم اكتفاء بتعيين المسكن - الجهة  
الخاصة باصدار اذن التفتيش .

\* اغفال ذكر اسم الشخص في الامر الصادر بتفتيشه اكتفاء بتعيين  
مسكنه لا ينبغي عليه بطلانه متى ثبت للمحكمة ان الشخص الذي تم تفتيشه  
وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فإذا كانت محكمة الموضوع  
قد استخلصت في منطق سائق سليم ان مسكن الطابعة هو ذات المسكن  
المسكن المقصود في أمر التفتيش الذي وصف في الامر بأنه المسكن اللاصق  
لمسكن المتهم الآخر الذي يشغله بعض أفراد أسرته . مما مؤداه ان أمر  
التفتيش قد انصب على الطاعة باعتبارها إحدى قريباته وان التجريبات دلت  
على أنها تشاركه في حيازة الجواهر المخدرة ، فإنه لا حاجة عندئذ لاستصدار  
اذن من القاضي بتفتيش مسكنها .

(الطعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٠/١٢/١٩٦١ ص ١٢)

١١١ - اذن بالتفتيش - عدم لزوم بيان الاختصاص المكاني لو كفل  
النيابة بالاذن الصادر منه .

\* ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقروءا باسم  
وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش

(الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٠/٢٨/١٩٦١ ص ١٢)

١١٢ - توقيع كاتب التحقيق على أوامر التفتيش - غير واجب -  
 عليه ذلك .

\* مناد نص المادة ٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتي وردت في الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعركة تأخى التحقيق ، هو أن الحاضر التي نصت هذه المادة على وجوب التوقيع عليها من السكاتب هي تلك الخاصة بالتحقيقات التي يباشرها تأخى التحقيق بنفسه مثل سماع الشهود وأجراء المعلنات واستجواب المتهمين دون أوامر التفتيش التي يصدرها المحقق ، ذلك لأن أمر التفتيش وإن كان يعتبر إجراء متملقا بالتحقيق إلا أنه ليس من الحاضر التي أشارت إليها تلك المادة .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ في - جلسة ٥/٨/١٩٦١ ص ١٢ ص ٥٩١)

١١٣ - تفتيش - الأذن به - عدم اشتراط القانون عبارات خاصة  
 بصياغتها .

\* لا يشترط القانون عبارات خاصة بصياغ بها الأذن بالتفتيش ، وإنما يكفي لصحة الأذن أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تخرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الأذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه ، ومن ثم فإنه لا يؤثر في سلامة الأذن ، أن يكون قد استعمل كلمة « بحثا عن المخدرات » بمعنى « ضبطها » .

(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣١ في - جلسة ١٢/٤/١٩٦١ ص ١٢ ص ٦٥٨)

١١٤ - بيانات أذن التفتيش - ما يشترط لصحتها .

\* العبرة في بيانات أذن التفتيش بما يرد في أصله دون النسخة المطبوعة للقضية . ولا يصح أن ينص على الأذن عدم بيان اسم النيابة التي ينتهي إليها مصدر الأذن لأنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكتسب مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الأذن بالتفتيش . ولما كان النص في حقيقته واردا على مجرد شكل التوقيع في حد ذاته وكونه يشبه علامة انتقال الكلام فإنه لا يعمب الأذن بلام موقعا عليه نملا من أصدره ومن ثم من ما يشره الطاعن في هذا الخصوص لا يستأهل ردا .

(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٢ في - جلسة ٥/١١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٥٠٢)

١١٥ - الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن يتواجدون معه أو في محله أو مسكنه وقت التفتيش دون بيان لاسمه ولقبه - صحيح .

\* من المقرر أن الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجوداً معه أو في محله أو مسكنه وقت التفتيش دون بيان لاسمه ولقبه - على تقدير اشتراكه معه في الجريمة أو اتصاله بالواقعة التي صدر أمر التفتيش من أجلها - يكون صحيحاً في القسانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذاً له لا مخالفةً نيه للقانون ، وأنه لا يعيب الإذن في شيء إلا يوجد عند تنفيذه أي من تيل بمحضر التحريات بمساهمتهم في الجريمة واتصالهم بها .

(الطن رقم ٩٤١ لسنة ١٩٦٦ ق ٣٦ - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ من ١٧ ص ٨٥٢)

١١٦ - إصدار سلطة التحقيق الإذن بالتفتيش لمن قام بالتحريات غير واجب .

\* لم يقيد القانون سلطة التحقيق في وجوب إصدار الإذن لمن قام بالتحريات بل ترك الأمر في ذلك لمطلق تقديرها .

(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٧ ق ٣٧ - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ ص ١٢٧)

١١٧ - عدم تعيين الإذن اسم المائلون له بإجراء التفتيش - لا يعيبه .  
\* لا يعيب الإذن عدم تعيين اسم المائلون له بإجراء التفتيش .

(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٧ ق ٣٧ - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ ص ١٢٧)

١١٨ - إذن التفتيش - يملكه ؟ النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكاني أصدره - غير واجب .

\* لم يشترط القانون شكلاً معيناً لأذن التفتيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكاني أصدره ، وكل ما يتطلبه القانون في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأمكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصاً مكانيًا بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه باليد .

(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٧ ق ٣٧ - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ ص ١٢٦)



## ١١٩ - العبرة في صحة الإذن بالتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة .

\* العبرة في صحة الإذن بالتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة . ولما كان الثابت من الحكم الملعون فيسه أن الإذن قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بنسأ، على التحريات التي أجراها ضابط الشرطة وأنه اختفى بعد ذلك من ملف الدعوى مع أوراق التحقيق الأخرى ، وكان ما استظهرته المحكمة فيما سبق هو صميم سلطاتها التقديرية فانها تكون قد احابت فيما انتهت اليه من صحة إجراءات التفتيش وبالتالي في استنادها الى الدليل المستمد منه .

(الطن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/٣ ص ١٩ من ٦٢٢)

## ١٢٠ - خلو إذن التفتيش من بيان صفة المأذون بتفتيشه او صناعته او محل اقامته لا يعيبه - شرط ذلك ؟

\* لا يشترط القانون شكلا معيناً لإذن التفتيش : فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه او صناعته او محل اقامته طالما ان المحكمة اطمأنت الى انه المقصود بالاذن .

(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ ص ٢٠ من ٦٧٣)

## ١٢١ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل تفتيشه مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو المقصود بإذن التفتيش .

\* من المقرر ان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ، مادام الحكم قد استظهر ان الشخص الذي حصل تفتيشه هو من الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش .

(الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/١ ص ٢١ من ٣٠٨)

(الطن رقم ٧٧٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ص ١٤ من ٧١٠)

## ١٢٢ - الخطأ في اسم المأذون بتفتيشه أو اغفال ذكره كلية في الإذن ليس من شأنه مع تعيين المسكن أن يبطل الإجراء متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذي تسم تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

\* متى كانت الطاعة لا تنازع في أن مسكنها الذي أجرى تفتيشه هو ذات المسكن المقصود في أمر التفتيش وقد تمين فيه تعيينا دقيقا ، وقطع الضابط بإنها هي ومسكنها المقصود به مما مؤداه ان الأمر المذكور قد انصب عليها وحدها باعتبارها صاحبة هذا المسكن ، فإن إذن التفتيش يكون صحيحا

بصرف النظر عن حقيقة اسم الطاعة لان حقيقة الاسم لا تهم في صحة الاجراء الذي اتخذ في حقتها اذ ان الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الاصل الا عن طريق صاحب الاسم نفسه . ومن ثم كان الخطا في الاسم بل اغفال ذكره كلية ليس من شأنه مع تعيين المسكن ان يبطل الاجراء متى ثبت للحكم ان الشخص الذي سم تفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

( الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٥/٦/١٩٧٠ م ٢١ من ٨٩٤ )

**١٢٣ - يكفي اسم الشهرة لصحة أمر تفتيش الشخص الذي حصل تفتيشه .**

✳ من المقرر ان الخطا في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ، مادام ان الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأذن التفتيش والمعنى بالاسم الذي اشهر به .

( الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٤٠ ق . جلسة ٨/٣/١٩٧١ م ٢٢ من ٢٢٠ )

**١٢٤ - باسم الشهرة يصح صدور الأمر بالتفتيش .**

✳ ان وجود ملف بالاسم الحقب للمتهم بمكتب المخدرات ، لا يقتضى حتما وبطريق اللزوم صدور الاذن بالتفتيش بهذا الاسم دون اسم الشهرة ، ولا يؤدي بالتالى الى بطلان الاذن .

( الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٤٠ ق . جلسة ٨/٣/١٩٧١ م ٢٢ من ٢٢٠ )

**١٢٥ - لا يعيب اذن التفتيش انه صدر باسم الشهرة للمتهم المطلوب تفتيشه ما دام الحكم قد سلم في مدوناته انه المقصود بالتفتيش ويكون الحكم المطعون فيه معيبا اذا قضى بطلان التفتيش لانه لم يصدر بالاسم الاصلى .**

✳ من المقرر ان عدم ذكر بيان دقيق عن اسم الشخص في الامر الصادر بتفتيشه لا يبنى عليه بطلانه اذا اثبت ان الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، وان صدور اذن التفتيش باسم شخص اشهر به في المحيط الذي يعمل فيه لا يقدح في صحته . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان اذن التفتيش قد صدر باسم ..... الذي سلم الحكم في منطوقه بان المطعون ضده اشهر به كما سلم في مدوناته انه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش فان ما ذهب اليه الحكم من عدم صحة هذا الامر تاسيسا على عدم ذكر بيان دقيق عن اسم المتهم بعد ان تبين انه يحمل اسم

..... الشهير \* به ..... يكون قد خالف صحيح القانون وفسد استدلاله بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة \* ولا يقدح في ذلك انه يكنى ان يتشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقتضى للمتهم بالبراءة لأن حد ذلك ان يكون قد احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة والسم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ في القانون ومن غيوب التسبب وهو ما تردى فيه الحكم الماطون فيه .

( الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٠ ق . جلسة ٢٩/٣/١٩٧١ من ٢٢ ص ٢٤٥ )

١٢٦ - اذن التفتيش - اشتراط ثبوته بالكتابة - جواز ابلغه بأى وسيلة من وسائل الاتصال ، شرط ان يكون لهذا التبليغ اصل ثابت بالكتابة في الأوراق ، وجسود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط المنتخب لتنفيذه - غير لازم \*

\* لا يشترط القانون الا ان يكون الاذن - شأنه في ذلك شأن سائر اجراءات التحقيق - ثابتا بالكتابة . وفي حالة الاستعجال قد يكون ابلغه بالسرعة أو بطريقة أو بغير ذلك من وسائل الاتصال . ولا يشترط وجود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتخب لأن من شأن ذلك عرقلة اجراءات التحقيق وهي بطبيعتها تقتضى السرعة . وانما الذي يشترط ان يكون لهذا التبليغ بفحوى الاذن اصل ثابت بالكتابة في الأوراق .

( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٥/١١/١٩٧١ من ٢٢ ص ٦٥٢ )

١٢٧ - خلو اذن التفتيش من محل اقامة المأذون بتفتيشه لا ينال من صحته - شرط ذلك \*

\* لم يشترط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان محل اقامة المأذون بتفتيشه طالما ان المحكمة اطاعت الى انه الشخص المقصود باذن فاذا كان الحكم قد عرض للدفع المبدى من الطاعنة بطلان اذن التفتيش لخلوه من تحديد عنوان مسكنها واطرحه بالقول اما عن القول بأن اذن التفتيش قد خلا من ذكر مسكن التهمة على وجه التحديد فتأبأت من محضر التحريات الذي صدر بمقتضاء اذن التفتيش انه ذكر مسكن التهمة بما لا يدع مجالاً للقول بتجهيله \* . فان ما قاله الحكم من ذلك سائغ ومسيّد ويستقيم به اطراح هذا الدفع \*

( الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٢/٣/١٩٧٢ من ٢٢ ص ٢٥٧ )

١٢٨ - عدم تعيين اذن التفتيش اسم المأمور له بتنفيذه - لا يعيبه .  
\* من المقرر انه لا يعيب الاذن عدم تعيين اسم المأمور له باجراء التفتيش .

( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ من ٢٣ من ٧٨٦ )

١٢٩ - القضاء ببطالان اذن التفتيش لخلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه - خطأ في تطبيق القانون - الاصل في الاجراءات الصحة .

\* من المقرر ان الاصل في الاجراءات حملها على الصحة ما لم يقر الدليل على خلاف ذلك ، ومتى كان الثابت من مدونات الحكم ان من اجري التفتيش هو رئيس قسم مكافحة المخدرات يصاحبه ضابط مباحث قسم شرطة بنها ، فان الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى بطلان اذن التفتيش لخلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه ولان من اجراء لم يكن ماثونا به قانونا ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ من ٢٣ من ٧٨٦ )

١٣٠ - وجوب ان يكون اذن التفتيش واضحا محددا بالنسبة الى الاشخاص والاماكن المراد تفتيشها - وان يكون مصدره مختصا مكانيا باصداره - مدونا بخطه وموقعا عليه بامضائه - عدم اشتراط القانون شكلا معيناً لاذن التفتيش .

\* لم يشترط القانون شكلا معيناً لان التفتيش . وكل ما يتطلب في هذا الصدد ان يكون الاذن واضحا ومحددا بالنسبة الى تعيين الاشخاص والاماكن المراد تفتيشها ، وان يكون مصدره مختصا مكانيا باصداره ، وان يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بامضائه .

( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ من ٢٣ من ٧٨٦ )

١٣١ - لا يشترط القانون عبارات خاصة لصياغة اذن التفتيش .

\* من المقرر ان القانون لا يشترط عبارات خاصة يصاغ بها اذن التفتيش واذ كان الثابت من الاوراق ومما اورده الحكم المطعون فيه ان الضابط ( مجرى التحريات ) شهد بان تحرياته السرية التي قسام بها اسفرت عن ان اطعون ضده يزاول نشاطه في تجارة المخدرات ويحتفظ بها في مسكنه فاستصدر اذنا من النيابة بضبط وتفتيش مسكنه مما اسفر عن ضبط المخدر موضوع الدعوى المطروحة . وعناد ذلك ان رجل الضبطية القضائية قد علم من تحريات

واستدلالاته ان جريمة وقعت وان هناك دلائل وإمارات قوية ضد من طالب الاذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه . الأمر الذي يكفى لتبرير اصدار الاذن قانونا ، ولا يؤثر في سلامته ان يكون مصدر الاذن قد استعمل عبارة « ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة » التي اولتها المحكمة بانها تنتم عن ان الاذن ينصب على جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بالفعل في حين ان لفظ قد وان كان يفيد في اللغة معنى الاحتمال الا انه في سياقه الذي ورد فيه لا بدع مجالا لاشك في انه لا ينصرف الى احتمال وقوع جريمة احرار المخدر او عدم وقوعها قبل صدوره وانما ينصرف الى نتيجة التفتيش وهي دائما احتمالية اذ لا يمكن الجزم مقدما بما اذا كان التفتيش سيسفر فعلا عن ضبط المخدر او عدم ضبطه مع المتهم . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد تعيب بنفسه في الاستدلال اسلمه الى الخطأ في تطبيق القانسون بما يستوجب نقضه ، ولما كنا هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظرها موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ من ٢٣ ص ٨٠٦)

**١٢٢ - الخطأ في أسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش - مادام الشخص الذي حصل تفتيشه هو بذاته المقصود باذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به - مثال لتسبيب معيب .**

✽ من المقرر ان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود باذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به . واذ كان الثابت ان اذن التفتيش صدر باسم ..... وشهرته ..... وان الضابط شهد بان صحة اسم المتهم ..... وشهرته ..... وأنه هو بذاته المقصود باذن التفتيش الذي أجرى مراقبته مرتين في يومين متتالين قبل صدور الاذن - وكان الاسمان يتحدان في اسم الشهرة ولا يختلفان الا في اللقب ، فان ما ذهب اليه الحكم من عدم صحة امر التفتيش تاسيسا على عدم ذكر بيان صحيح عن اسم المتهم يكون قد خالف القانون وقسمد استدلاله .

(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ من ٢٤ ص ٢٧)

**١٢٣ - عدم اشتراط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش - خلوه من بيان صفة المألون بتفتيشه او صناعته او محل اقامته . لا ينال من صحة الاذن - طالما انه المقصود بالاذن .**

✽ لم يشترط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش ، ومن ثم فلا ينال

من صحتة خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه او صناعته او محل اقامته .  
طالما انه الشخص المقصود بالاذن .

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١/١٠ ص ٢٤٠ )

١٣٤ - الخطأ في رقم الطابق الذي يشغله الطاعن لا أثر له في صحة  
اذن التفتيش وادام الطاعن لا ينزع في أن مسكنه الذي أجرى  
تفتيشه هو المسكن ذاته المقصود في الاذن .

✳ لا يؤثر في صحة اذن التفتيش خطأ الضابط الذي أجرى التحريات  
في رقم الطابق الذي يشغله الطاعن متى كان الطاعن لا ينزع في أن مسكنه  
الذي أجرى تفتيشه هو المسكن ذاته المقصود في أمر التفتيش وقد عين  
تعيينا دقيقا .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/٤ ص ٢٤٠ )

١٣٥ - المادة ٤٤ من الدستور لا توجب تسبب الأمر القضائي بالتفتيش  
الا اذا كان منصبا على تفتيش المساكن - اقتصر الاذن على تفتيش  
شخص الطاعن وتنفيذه عند ضبطه في مهمل - التفات الحكم عن  
الدفع ببطلان الاذن لعدم تسببيه - صحيح .

✳ لا توجب المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية تسبب الأمر  
القضائي بالتفتيش الا اذا كان منصبا على تفتيش المساكن . واذا كان الثابت  
من الأوراق أن الاذن قاصر على تفتيش شخص الطاعن وتم تنفيذه بتفتيش  
شخصه عند ضبطه بالتهمل ، فإن الحكم اذ التفات عن الدفع ببطلان اذن  
التفتيش لمخالفته لأحكام الدستور لخلوه من الأسباب التي دعت لصداره يكون  
تد التزم صحيح القانون .

( طعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢ ص ٢٤٠ )

١٣٦ - اذن التفتيش - ما لا ينفال من صحتة .

✳ لا يشترط القانون شكلا معيناً لاذن التفتيش فلا ينفال من صحتة

خلوه من بيان صفة الماذون بتفتيشه او صناعته او محل اقامته طالما انه الشخص المقصود بالاذن .

(الاذن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٨٥٠)

١٢٧ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش بشرط ان يستظهر الحكم ان من وقّع التفتيش عليه او في مسكنه هو المقصود باذن التفتيش - مثال لتسبب معيب .

✽ من المقرر انه وان كان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش الا ان ذلك مشروط بان يستظهر الحكم ان الشخص الذي وقّع التفتيش عليه او في مسكنه هو في الواقع بذاته المقصود باذن التفتيش ، فاذا ما قصر الحكم في استظهاره واكتفى في الرد على دفع الطاعة بقوله ان القبض والتفتيش تما وفقاً للقانون وباجراءات صحيحة وهي عبارة قاصرة لا استطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن ، اذ لم تبسّد المحكمة رايها في عناصر التحريات السابقة على الاذن بالتفتيش او تقل كلمتها في كفايتها بتسويغ اصدار الاذن من سلطة التحقيق او تستظهر في جلاء ان الطاعة هي بمعناها التي كانت مقصودة بالتفتيش بالرغم من صدور الاذن باسم مغاير لاسمها . لما كان ما تقدم ، فان الحكم يكون معيباً بالصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٩٥٤)

١٣٨ - تسبب الأمر بالتفتيش - ما يكفي فيه .

✽ لما كانت المادة ٤٤ من الدستور فيما استحدثت من تسبب الأمر بدخول المسكن او تفتيشه لم ترسم شكلاً خاصاً للتسبب ، وكان من المقرر ان تقدير جديّة التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الأمر بالتفتيش انما هو من المسائل الموضوعية التي توكل الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فاذا كانت هذه السلطة قد اصدرت امر بالتفتيش من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم اليها من طالب الأمر بالتفتيش فان الاستجابة لهذا الطلب يعني ان تلك السلطة لم تصدر امرها الا بناء على اقتناعها بجديّة وكفاية الاسباب التي انصح عنها طالب الأمر في محضره ، وعلى اتخاذها بداهة هذه الاسباب اسباباً لأمرها هي ، دون حاجة الى تصريح بذلك لما بين المتطلبات والنتيجة من لزوم ، واذا كانت الحال في الدعوى الماثلة على ما بين من مودونات الحكم المطعون فيه - أن النيابة العامة حين اصدرت في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢ أمرها بالتفتيش هثار الطعن - في ظل العمل بالدستور - انما

اصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات التقدم اليها من رئيس المباحث — طالب الامر — وما تضمنه من اسباب توطئه وتسوية لاصداره — المسح اليها الحكم المطعون فيه — فان بحسب امرها ذلك كى يكن محمولا على هذه الاسباب بمثابقتها جزاء منه وبغير حاجة الى ايراد تلك الاسباب فى الامر نفسه ومن ثم يكون هذا الامر مسببا فى حكم المسادة ٤٤ من الدستور ويكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه — من بطلان الامر وما اسفر عنه لظوه من الاسباب المبررة لاصداره — قد ابنى على خطأ فى تاويل القانون ، فيتمين نقضه ، واذا كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظير موضوع الدعوى وقبول كلمتها فيه فيتمين ان يكون النقض مقرونسا بالاعادة .

( الملن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ من ٢٥٨ )

#### ١٣٩ — وجوب تسبب الامر بدخول المسكن او تفتيشه .

✻ انه لما كان الدستور والقانون الوضعى الاسمى ، صاحب الصدارة فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند احكامه فاذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام احكام الدستور واحدا ما سواها ، ويستوى فى ذلك ان يكون التعارض سابقا او لاحقا على العمل بالدستور ، فاذا ما اورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة الى سن تشريع ائنى ، لزم اعمال هذا النص من يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له فى هذه الحال قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان ما قضى الدستور فى المادة ٤٤ من صون حرمة المسكن وحظر دخوله او تفتيشه الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون ، انما هو حكم قابل للأعمال بذاته فيما اوجب فى هذا الشأن من امر قضائى مسبب . ذلك بأنه ليس يجوز البتة للمشرع من بعد ان يهـدر ايا من هذين الضمانين — الامر القضائى والمسبب — اللذين قررهما الدستور لصون حرمة المسكن ، فيسن قانونا يتجاهل احده هذين الضمانين او كليهما ، والا كان هذا القانون على غير سند من الشرعية الدستورية — ، اما عبارة « وفقا لاحكام القانون » الواردة فى عجز هذا النص فانما تعنى ان دخول المسكن ، او تفتيشها لا يجوز الا فى الأحوال المبينة فى القانون ، من ذلك ما انصح عنه المشرع فى المسادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية سالفة البيان من حظر دخول المسكن الا فى الأحوال المبينة فى القانون او فى حالة طلب المساعدة من الداخل او ما شابه ذلك واما ما نصت عليه المسادة ١٩١ من الدستور من ان كل ما قرره القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا نافذا . ومع ذلك يجوز المناوأة او تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور فان حكمها لا ينصرف بداهة الا الى التشريع الذى لم يعتبر



ملفيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته ، بغير حاجة الى تدخل من المشرع .  
ومن ثم يكون تسبیب الامر بدخول المسكن أو تفتيشه ، اجرا ، لا مندوحة عنه .  
منذ العمل بأحكام الدستور دون تربص صدور قانون أدنى . ويكون ما ذعبت اليه  
النياية العامة من نظر مخالف غير سعيد .

( الطعن رقم ٤٥ - لسنة ٢٠٠٠ ج ٤٥ / ٣ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٢٥٨ )

#### ١٤٠ - تسبیب أوامر التفتيش - ما يكفى فيه .

✽ لما كانت المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية  
لم تشترط أيهما قدرا معينا من التسبیب أو صورة معينة يجب أن يكون عليها  
الامر الصادر بالتفتيش ، وكان لا يشترط صياغة اذن التفتيش فى عبارات خاصة .  
وانما يكفى لصحته أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحريات  
واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من يطلب  
الاذن بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الاذن بناء على ذلك - لما كان  
ذلك - وكان الثابت من المفردات التى ضمت تحقيقا لوجه الطعن أن تفتيش المأمون  
ضده تم تنفيذًا لأذن صادر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات  
وأثبت اطلاعه عليه ، وقد اشتمل على ما يفيد حيازة المتهم لمواد مخدرة طبقا  
لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائى الذى طلب الاذن باجراء الضبط  
والتفتيش بما مؤده أن مصدر الاذن قد اتتبع بجسدية تلك التحريات  
وألمح الى كفايتها لتسويغ الاذن بالتفتيش واتخذ مما أثبت بالمحضر الذى  
تضمنها أسبابا لأذنه ، وفى هذا ما يكفى لاعتبار الاذن بالتفتيش مسببا حسبما  
تطلبه المشرع بما نص عليه فى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المسدلة  
بالقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٧٢ - لما كان ذلك - فإن الحكم المأمون فيه  
اذ ذهب الى تبرئة المأمون ضده استفاد الى بطلان اذن التفتيش لعدم تسببيه  
يكون قد أخطأ فى القانون بما يعيب الحكم ويوجب نقضه ، ولما كانت المحكمة بهذا  
التقرير القانونى الخاطئ ، قد خجبت نفسها عن تناول موضوع الدعوى وأملت  
فانه يعين أن يكن مع النقض الاحالة .

( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ ق ٤٥ - جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٢٥٥ )

#### ١٤١ - تسبیب أوامر التفتيش - ما يكفى فيه .

✽ لم تشترط المادتان ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية  
المحلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قدرا معينا من التسبیب أو صورة معينة  
يجب أن يكون عليها الامر الصادر بالتفتيش - ولما كان الثابت من المفردات

المنظمة ان تفتيش الطاعن قد تم تنفيذاً للاذن صادر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات الذي قدم اليه وقد اشتمل على ما يفيد حيازة الطاعن لواد مخدرة طبقاً لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الاذن باجسرا، الضبط والتفتيش ، بما مؤداه ان مصدر الاذن تسد اقتنع بجدية تلك التحريات واطمان الى كفايتها لتسويغ الاذن بالتفتيش واتخذ مما اثبت بالمحضر الذي تضمنها اسباباً لاذنه ، فان في هذا ما يكفي لاعتبار اذن التفتيش مسبباً حسيباً تطلبه المشرع .

(الطن رقم ٨١١ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ ص ٢٦ من ١٢٤٨ )

#### ١٤٢ - تسبیب امر التفتيش - ما يكفي بصده .

✽ لم تشترط المادة ٤٤ من الدستور قدراً معيناً من التسبیب او صورة بعينها يجب ان يكون عليها الامر الصادر بالتفتيش وانما يكفي لصحته ان يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته ان جريمة وقعت وان هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وان يصدر الاذن بناء على ذلك - لما كان ذلك - وكان هذا هو الذي تحقق في هذه الدعوى ، فان الطاعنة وان كان لها ان تتمسك ببطلان اذن تفتيش مسكن زوجها باعتبارها حائزة له ، الا ان منعاها على الأساس المتقدم ذكره - بعد ان ثبت عدم صحته - يكون غير سعيد .

(الطن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١٠/١٩ ص ٢٦ من ٥٩٦ )

#### ١٤٣ - اذن بالتفتيش - تسبیهه - ما يكفي فيه .

✽ لما كانت المادتان ٤٤ من الدستور ، ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية فيما استحدثناه من تسبیب الامر بدخول المسكن وتفتيشه لم ترسما شكلا خاصا للتسبیب ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الامر بالتفتيش انما هو من المسائل الموضوعية التي توكل الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فاذا كانت هذه السلطة قد اصدرت امرها بالتفتيش ، فان الاستجابة لهذا الطلب تفيد ان تلك السلطة لم تصدر امرها الا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الاسباب التي انصح عنها طالب الامر في محضره وعلى اتخاذها بداهة هذه الاسباب اسباباً لامرها في دون حاجة الى تصريح بذلك . لما بين المتقدمات والنتيجة من لزوم - واذا كانت الحال في الدعوى الماثلة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ان النيابة العامة حين اصدرت امرها بالتفتيش في ١٠ من يولييه سنة ١٩٧٣ مشار الطن انما اصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم اليها من رئيس قسم مكافحة المخدرات - طالب الامر -

وما تضمنه من اسباب ترطئة وتسوية لاصداره — المح اليها الحكم المطعون به — فان بحسب امرها ذلك كى يكون محمولا على هذه الاسباب بمثابتها جزءا منه وبغير حاجة الى ايراد تلك الاسباب فى الامر نفسه ، ومن ثم يكون هذا الامر مسببا فى حكم المادتين ٤٤ من الدستور ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ما تقدم ، فيكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه — من بطلان الامر وما اسفر عنه لظوه من الاسباب المبررة لاصداره — قد انبنى على خطأ فى تاويل القائلون بغيره نقضه — واذا كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى — رى وتول كلمتها فيه فيتعين ان يكون النقض مقرونا بالاعادة .

(الاجازة رقم ١١٠٦ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١/١٦/١٩٧٥ م ٣٦ ص ٦٨)

١٤٤ — عدم استلزام المشرع قدرا معيناً للتسبب او صورة بذاتها منه ضد اصدار اذن تفتيش المساكن اساس ذلك .

✽ ان المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية والمادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثناه من تسبب الامر بدخول المسكن او تفتيشه لم يشترط قدرا معيناً من التسبب او صورة معينة يجب ان يكون عليها الامر بالتفتيش ، كما ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكّل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١/١٦/١٩٧٦ م ٢٧ ص ٥٢)

١٤٥ — وجوب تسبب الاذن بتفتيش المساكن — عدم لزوم ذلك بالنسبة للأشخاص .

✽ لما كانت المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بوجبان تسبب الامر القضائى بالتفتيش الا اذا كان منصبا على تفتيش المساكن وكان الثابت من مطالعة الحكم الطعون فيه ان التفتيش قد اقتصر على شخص المظنون ضده كما ثبت من المبررات النضمة ان الاذن الصادر بالتفتيش كان قاصرا على تفتيش شخص المتهم المذكور دون دسكته فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى بطلان ذلك الاذن بدعوى عدم تسببيه ورتب على ذلك القضاء ببراءة المظنون ضده يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٢/١٦/١٩٧٦ م ٢٧ ص ٦١)

١٤٦ — تسبب اذن تفتيش المسكن — لا يلزم له شكل خاص — صدور الاذن بعد الاطلاع على محضر التحريات المتضمن اسباب طلبه — اعتبار هذه الاسباب اسبابا للاذن — ولو لم يفصح ومصدره عن ذلك — مثال — لود سائق على الدفع ببطلان التفتيش لعدم تسبب الاذن •

\* من المقرر ان المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالتقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبب الامر بدخول المسكن او تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبب • كما ان من المقرر ان تقدير جسيمة التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فاذا كانت هذه السلطة قد اصدرت امرها بالتفتيش من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم اليها من طالب الامر بالتفتيش فان الاستجابة لهذا الطلب تفيد ان تلك السلطة لم تصدر امرها الا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الاسباب التي افصح عنها طالب الامر في محضره وعلى اتخاذها بذاهمة هذه الاسباب اسبابا لامرها هي دون حاجة الى تصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم • واذا كانت الحال في الدعوى الماثلة على ما بين من مدونات الحكم المطعون فيه ان النيابة العامة حين اصدرت امرها بالتفتيش مثار الطعن انما اصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم اليها من ضابط الآداب طالب الامر وما تضمنه من اسباب توطئة وتسويغ اصداره فان بحسب امرها ذلك كي يكون محمولا على هذه الاسباب بمقابقتها جزءا منه وبغير حاجة الى ايراد تلك الاسباب في الامر نفسه • لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان اذن التفتيش بما يتفق مع ما تقدم فان النعي عليه في هذا الشق يكون غير مسديد •

( الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٦ ق • جلسة ١٩٧٦/١٠/٣ ص ٢٧ م ٦٨١ )

١٤٧ — كفاية صدور اذن التفتيش على ذات محضر التحريات لاعتباره محمولا على اسباب كافية لاصداره •

\* اذا كان الثابت ان محضر التحريات تضمن وفق ما سلف تنصليه مقومات جديته التي تبعت على الاطه ننان بصحة ما جاء به فان اذن التفتيش بذلك يكون قد جاء محمولا على اسباب كافية يقتضيها المقام • لما كان ذلك وكان ما اورده الحكم المطعون فيه بما مؤداه ان الاذن قد صدر بعد الاطلاع على محضر التحريات واقتناع بجديتها واطه ننان لكفايتها كاف لاعتبار الاذن مسببا ويتفق وصحيح القانون فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله •

( الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٦ ق • جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٠ ص ٢٧ م ٩٦٩ )

١٤٨ - خلو اذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل اقامته - لا يعيبه - طالما كان هو الشخص المقصود بالاذن .

✽ من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلا معينا لاذن التفتيش فلا ينسأل من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل اقامته طالما انه الشخص المقصود بالاذن . ولما كان الحكم المطعون فيه قد تنساول الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فان ما ينعمه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سيدا .

( الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ س ٣٠ ص ٢٧٩ )

### الفرع الثالث - مدة الاذن ونطاقه

١٤٩ - اعتبار الاذن قائما ما دامت النيابة لم تحدد فيه اجلا معينا لتنفيذه .

✽ الاذن الصادر من النيابة بتفتيش مكان المتهم يعتبر قائما ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحا قانونا ما دامت النيابة لم تحدد فيه اجلا معينا لتنفيذه وما دامت الظروف التي اقتضته لم تتغير .

( جلسة ١٩٢٧/١٢/٢٧ طعن رقم ٢٢٩ سنة ٢٨ ق )

١٥٠ - سلطة النيابة في تحديد المدة التي يجب فيها اجراء التفتيش .

✽ ان القانون لا يوجب ان يكون تنفيذ الاذن بالتفتيش فور صدوره - بل يكفي ان يكون ذلك في مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الاذن . واذن فمرجل الضبطية القضائية المنتدب لاجراء التفتيش ان يتحين الطرف المناسب لكي يكون التفتيش مشمرا . فاذا ما رأت النيابة تحديد المدة التي يجب فيها اجراء التفتيش باسبوع فلا تثريب عليها في ذلك . ولا تصح الشكوى من هذا التحديد ما دام ليس من ورائه ترك المتهم مهيدا بالتفتيش مدة طويلة .

( جلسة ١٩٤٠/١٢/١٦ طعن رقم ٨٥ سنة ١١ ق )

### ١٥١ - كيفية احتساب مدة الاذن \*

\* الاذن الصادر للمور المركز من النيابة بتفتيش منزل المتهم في ظرف اسبوع يجب ان يكون تنفيذه في بحر الاسبوع والا كان التفتيش باطلا . والمبرة في بداية المدة المحددة في الاذن هي بيوم وصوله الى الجهة المأذونة باجرا، التفتيش لا بيوم وصوله ان احيل اليه في هذه الجهة من رجال الضبطية لمباشرة تنفيذه ، فان احالة الاذن اليه انما هي مجرد اجراء داخلي لا تأثير له في المدة التي حددت للجهة التي اذنت بالتفتيش لاجرائه فيها .

( جلسة ١٩٤١/٥/٥ طعن رقم ١٠٣٣ سنة ١١ ن )

### ١٥٢ - كيفية احتساب مدة الاذن \*

\* اذا كان اذن النيابة في تفتيش منزل المتهم قد نص فيه ان يكون تنفيذه في خلال ثمانى واربعين ساعة من تاريخ صدوره فان اليوم الذى صدر فيه الاذن لا يحسب في الميعاد طبقا للقواعد العامة . بل يجب احتساب الساعات من ابتداء اليوم التالى .

( جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ١٤٨٤ سنة ١١ ق )

### ١٥٣ - كيفية احتساب مدة الاذن \*

\* يجب في حساب المدة المسترط في اذن التفتيش وجوب تنفيذه فيها الا بعد اليوم الذى صدر فيه الاذن ، اذ القاعدة في احتساب المدة الا يدخل فيها اليوم الاول .

( جلسة ١٩٤١/٦/١٦ طعن رقم ١٦٣٧ سنة ١١ ق )

### ١٥٤ - كيفية احتساب مدة الاذن \*

\* ان القواعد العامة المقررة لحساب المواعيد في قانون المرافعات تقضى بان لا يدخل في حساب المدة التي حددت في اذن التفتيش لاجرائه فيها اليوم الذى صدر فيه الاذن فان ادخال هذا اليوم في الحساب يقرتب عليه دائما نقص في مقدارها .

( جلسة ١٩٤٣/٥/٢١ طعن رقم ١٣٨٧ سنة ١٣ ق )

### ١٥٥ - جواز تجديد مدة الاذن \*

\* اذا كان الاذن الصادر من النيابة في تاريخ معين بضبط متهم وتفتيشه قد نص فيه على ان يتم التفتيش في بحر اسبوع ، ولم ينفذ هذا الاذن لمحم

تمكن الضابط الذي استصدره من الضبط والتفتيش لانشغاله في خلال هذه المدة .  
ثم بعد مرور ما يقرب من شهر حرر الضابط محضرا اثبت فيه ذلك كما اثبت ان  
مراعية المتهم اعيت فنيين انه لا يزال مشتغلا بتجارة المخدرات ثم عرضت الأوراق  
على النيابة لصحور الامر بتجديد اذن التفتيش السابق فرخصت بمدة اسبوع من  
تاريخ التجديد ، ثم نفذ هذا الامر وضبط مع المتهم مخدر ، فاعتبرت المحكمة هذا  
التفتيش صحيحا مستظهرة من الامر الذي صدر اخيرا بعد الاذن معنى الاذن بنسأ،  
على اعتبارات ذكرتها في حكمها مؤدية الى ما رتبته عليها ، فلا يجوز الجدل في ذلك  
لدى محكمة النقض .

( جلسة ١٩٤٧/٢/٢٤ ملن رقم ٩٣٦ سنة ١٧ ق )

#### ١٥٦ — كيفية احتساب مدة الاذن .

✽ ان المادة ١٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية اذ نصت  
على انه (( اذا كانت الورقة المطلة للخصم مشتملة على طلب حضوره وفي ميساد  
مقدر بالايام او على التنبيه عليه باجراء امر ما في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الاعلان  
في الميعاد المذكور )) فقد عبرت بذلك عن قاعدة عامة واجبة الاتباع في كل الاحوال  
وفي جميع المواد . وهي انه اذا كان الميعاد المقدر او المقرر لاجراء عمل من الأعمال  
او مباشرة اجراء من الاجراءات قد عين بالايام فان حسابه يجب ان يكون بالايام  
ايضا لا بالساعات وعلى اساس عدم اخال اليوم الأول في العدد ومباشرة العمل  
او الاجراء في اليوم الأخير . واذا فالحكم الذي يقول بصحة التفتيش الذي أجرى  
في يوم ١٤ من شهر كذا تنفيذا للاذن الذي صدر به من النيابة بتاريخ ١١ من هذا  
الشهر والمشتروط فيه وجوب اجراء التفتيش في مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام من يوم  
صدوره — هذا الحكم يكون صحيحا .

( جلسة ١٩٤٨/١/١٢ ملن رقم ٢٢٣٦ سنة ١٧ ق ،

#### ١٥٧ — جواز تجديد مدة الاذن .

✽ ان انقضاء الاجل المحدد للتفتيش في الاذن به لا يترتب عليه بطلان  
الاذن . وكل ما في الامر انه لا يصح تنفيذ مقتضاء بعد ذلك ، ولكن تجوز الاحالة  
اليه بصدد تجديد مفعوله ما دامت هذه الاحالة واردة على ما لم يؤثر فيه انقضاء  
الاجل المذكور . فاذا أصدرت النيابة اذنا في التفتيش وحددت لتنفيذه اسبوعا  
واحدا ، ثم انقضى الاسبوع ولم ينفذ الاذن وبعد انقضائه صدر اذن آخر بامتداد  
الاذن المذكور اسبوعا آخر ، فالتفتيش الحاصل في أثناء هذا الاسبوع سيكون  
صحيحا .

( جلسة ١٩٤٨/١١/٨ ملن رقم ١١٨٢ سنة ١٨ ق )

١٥٨ - لا أهمية لاعتبار الأذن الثاني أفنا جيدا أو امتدادا للأذن الأول متى كان الثابت أن الظروف التي اقتضت إصدار الأذنين واحدة .

\* متى كان الواضح من حكمى محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الدرجة الثانية أن الظروف التي اقتضت إصدار إذن التفتيش الأول كانت منى التى ترتب عليها إصدار الأذن الثاني فإنه لا يكون هناك تعارض بين حكم محكمة الدرجة الأولى الذى وصف هذا الأذن بأنه إذن جديد وبين حكم محكمة الدرجة الثانية الذى أبده لأسبابه وزاد عليه فاعتبر الأذن الثاني امتدادا للأذن الأول .

(جلسة ١٩٥١/٥/٧ ملن رقم ٢٤٣ سنة ٢٢١ ق )

#### ١٥٩ - جواز تجديد مدة الأذن .

\* إذا كان الثابت أن البوليس تقدم بتحريرات الى النيابة العامة بأن الطاعن وآخرين يحرضون مخدرات ويتجرون فيها وطلب تفتيشهم وتفتيش منازلهم ، ورات النيابة جنية هذه التحريات التى بنى عليها طلب الأذن بالتفتيش فأذنت به على أن يجرى تنفيذه فى أجل محدود ثم صرحت بعد هذا الاجل قبل انتهائه الى فترة أخرى تجرى التفتيش فى خلالها وأسفر عن ضبط مخدر بملايس الطاعن وأقرت المحكمة النيابة على ما رأتها من جنية تلك التحريات - فإن التفتيش يكون صحيحا .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٣١ ملن رقم ٢٤٣ سنة ٢٢٢ ق )

#### ١٦٠ - جواز تجديد مدة الأذن .

\* أن انقضاء الاجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنكيذ مقتضاه بعد ذلك الى أن يجدد مفعول ، والاحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الاجل المذكور .

(جلسة ١٩٥٥/٢/٢٦ ملن رقم ٢٤٣٧ سنة ٢٢٤ ق )

١٦١ - صورة واقعة يجوز فيها لمأمور الضبط القضائى تفتيش المتهم الموجود فى منزل الشخص المأذون بتفتيشه طبقا للمادة ٤٩ - أ - ج .

\* متى كانت التهمة موجودة فى منزل الشخص المأذون بتفتيشه لدى دخول مأمور الضبطية القضائية ، فلما رآته نهضت وأخذت صرة كانت تضمها تحت ركبته فحفظتها تحت أبطها ، ولما عرفته أخذت تفتشها ثم ألقت بهما فالتقطها ، فإن هذه المظاهر التى بدت من التهمة أمام الضابط تستلزم قرينة قوية



على أن المتهمة إنما كانت تخفى معها شيئا يفيد في كشف الحقيقة . ومن ثم فإن ضبط الصرة بما فيها من مخدر يكون صحيحا طبقا للمادة ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

( للفضية رقم ٨٨٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/٥ ص ٧ ص ١١٢٦ )

١٦٢ — صدور الاذن بتفتيش المتهم ومسكنه — تفتيش محل تجارته بناء على هذا الاذن صحيح .

\* متى صدر الاذن من سلطة التحقيق بتفتيش المتهم ومسكنه ، فإن قرار غرفة الاتهام بإصدار بطلان تفتيش محل تجارته لا يكون صحيحا في القانون اذ ان حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه او بمسكنه .

( الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/١٣ ص ٧ ص ١١٥٩ )

١٦٣ — صدور أمر تأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل المتهم عن اسلحة وذخائر — حقه في اجراء التفتيش في كل مكان يسرى هو احتمال وجود هذه الاسلحة وما يتبعها فيه — علوره أثناء التفتيش على ورقة ملفوفة تحوى كمية كبيرة من الخشخاش في كوة — ضبطه ما كشف عنه هذا التفتيش — صحيح .

\* متى كان لمأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن اسلحة وذخائر بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فإن هذا الأمر يبيح له ان يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الاسلحة وما يتبعها فيه وبالية طريقة يراها موصلة لذلك . فاذا هو تبين عرضا انشاء التفتيش وجود كوة في الحائط بها ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش كان حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص .

( الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٢١ ص ٧ ص ١٣٩٤ )

١٦٤ — صدور اذن بتفتيش المتهم — جواز القبض عليه دون حاجسة الى استيفاء الشروط الشكلية لأمر القبض .

\* صدور الاذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالتسدر اللازم لاجراء التفتيش ولو لم يتضمن الاذن أمرا صريحا بالقبض لما بين الاجرامين من تلازم ومن ثم فلا وجه للقول ببطلان أمر القبض في هذه الحالة لعدم استيفائه

الشكل المرسوم في المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٦٥٧/٦/٣ من ٨ ص ١٩٥٠)

١٦٥ - وجود قرائن قوية على الشخص الموجود في المكان المأذون بتفتيشه  
- سلطة مأمور الضبطية القضائية في تفتيشه .

\* لمأمور الضبط القضائية أن يفتش المتهم أو غيره الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه إذا وجدت قرائن قوية على أنه يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة وله تقدير تلك القرائن ومبلغ كفايتها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٦٥٧/٦/١٠ من ٨ ص ٦٢٢)

١٦٦ - يجوز تفتيش المتهم في المكان المأذون بتفتيشه للتحقق من خلو  
المتهم من أسلحة .

\* لمأمور الضبط عند دخوله منزل المأذون بتفتيشه أن يتحقق من خلو المتهم الموجود داخل هذا المنزل المأذون بتفتيشه من الأسلحة التي قد تعطله وهو في سبيل أداء واجبه ، فإذا تحقق رجال القوة من خلو المتهم من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم فإن التفتيش الذي يقع على المتهم بعد ذلك يكون باطلا .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٦٥٧/٦/١٩ من ٨ ص ٦٨١)

١٦٧ - الأذن بتفتيش المكان - عدم تعينه إلى الأشخاص الموجودين فيه -  
إباحة ذلك استثناء في م ٤٩ أ - ج .

\* الأصل أن تفتيش المكان ينصب عليه وعلى ما به من منقولات فحسب ، ولا يتعداه إلى الأشخاص الموجودين فيه ، لأن حرية الشخص منفصلة عن حرمة منزله ، ولكن أباح القانون استثناء في المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية تفتيش الشخص الموجود في المكان سواء أكان متهما أم غير متهم ، إذا قامت قرائن قوية على أنه يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، وهذا الحق استثنائي ، فيجب عدم التوسع فيه .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٦٥٧/٦/١٩ من ٨ ص ٦٨١)

١٦٨ - صدور أمر النيابة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه  
أو في محله وقت التفتيش - صحيح .

\* الأمر الذي تصرفه النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون

موجودا معه أو في محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي صدر أمر التفتيش من أجلها صحيح في القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له بدوره صحيحاً .

( الملن رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ من ٨ ص ٩٤٨ )

( والملن رقم ٤١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٣/٥ من ٨ ص ٢١٨ )

( والملن رقم ٨٢١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ من ٨ ص ٨١٧ )

١٦٩ — صدور أمر بتفتيش منزل المتهم — مساكنته مع أخيه في منزل واحد — دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش — إجراء سليم .

✽ متى كان مسكن المتهم ومسكن أخيه يضمهما منزل واحد ويقيمان معاً فيه وأن استقل كل منهما بقسم منه ، فإن دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش الصادر له من النيابة هو إجراء سليم مطابق للقانون .

( الملن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/٤ من ٩ ص ٢٣٠ )

١٧٠ — صدور الإذن بتفتيش المتهم ومسكنه دون تحديد معين — شموله كل مسكن للمتهم مهما تعدد .

✽ متى كان الأمر الصادر من النيابة قد نص على تفتيش المتهم وتفتيش مسكنه ومن يوجد معه لضبط ما لديه من مخدرات ، دون أن يحدد مسكناً معيناً للمتهم ، فهو بهذا يشمل كل مسكن له مهما تعدد .

( الملن رقم ٧٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ من ٩ ص ٢٣٠ )

١٧١ — صدور أمر لاهور الضبط القضائي بتفتيش منزل متهم للبحث عن سلاح — عثوره عرضاً أثناء التفتيش على مخدر في أحد جيوب ملابس المتهم — ضبطه المخدر — صحيح .

✽ إذا عثر عرضاً الضابط المأخوذ له بالتفتيش على مخدر في أحد جيوب ملابس المتهم أثناء بحثه عن السلاح وقع ذلك الضبط صحيحاً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

( الملن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ من ٩ ص ٦٨٨ )

١٧٢ - وجوب قيام قرائن تسمح بتوجيه الاتهام الى الشخص المقيم بالمسكن المراد تفتيشه بصفته فاعلا او شريكا فى جريمة معينة تكون جنائية او جنحة .

\* جرى قضاء محكمة النقض بصورة ثابتة مستقرة بان المادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ( ٥ من قانون تحقيق الجنايات القديم ) صريحة فى عدم جواز دخول بيت مسكون بدون امر من السلطة القضائية الا فى الأحوال التى نصت عليها تلك المادة ، كما قضت بان دخول المنازل بدون هذا الامر جريمة منطبقة على المادة ١٢٨ من قانون العقوبات ( ١١٢ قديمة ) والضمان الذى اراده الشارع لحرمة المساكن لا يتحقق الا اذا كان الاذن صادرا بتفتيش منزل عن جريمة معينة تكون جنائية او جنحة وأن يقوم من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام الى الشخص المقيم فى المسكن المراد تفتيشه بوضفه فاعلا اصليا أو شريكا فى ارتكابها . فاذا لم تتحقق هذه الشروط فلا يمكن اعتبار الاذن اذنا جديا يتسنى منه اجراء التفتيش بوجه قانونى .

( لطن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٤٢ )

١٧٣ - تنفيذ الاذن بالتفتيش يستلزم الحد من حرية المتهم بالقدر اللازم لاجراء التفتيش .

\* صدور الاذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالتسدر اللازم لاجراء التفتيش ولو لم يتضمن الاذن امرا صريحا بالقبض لما بين الاجراءين من تلازم .

١٧٤ - صحة اذن النيابة بتفتيش سيارة معينة بذاتها ومن يوجد بها من اشخاص دون حاجة الى أن يكون المأذون بتفتيشه مسمى باسمه او أن يكون فى حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن .

\* اذا كانت النيابة العامة قد امرت بتفتيش السيارة المينة بذاتها ومن يوجد بها من اشخاص على اساس مظنة مقارفتهم مما الجريمة التى اذن بالتفتيش من أجلها ، فإن الاذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على الطاعن ومن كان برفقته من المتهمين صحيحا ايضا دون حاجة الى أن يكون المأذون بتفتيشه مسمى باسمه او أن يكون فى حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

( لطن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٧٢ )

١٧٥ — الإذن الصادر بتفتيش منزل يشمل أيضا الحديقة باعتبارها ملحقة به .

\* الإذن الصادر بتفتيش المنزل يشمل أيضا الحديقة باعتبارها ملحقة به .

( الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢ ص ١٠١ )

١٧٦ — مشاركة الزوجة لزوجها في حيازة المنزل الذي تسكنه فيه — صحة الإذن الصادر من النيابة بتفتيشه وصحة تنفيذه في هذا المنزل — صحة الاستدلال بالدليل الذي أسفر عنه هذا التفتيش .

\* للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصيلة في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها ، وهي تمثله في هذه الحيازة وتنوب عنه ، بل تشاركه فيه ، وبهذا يكون الإذن بالتفتيش قد صدر سليما من ناحية القانون وجرى تنفيذه على الوجه الصحيح ، مما يجعل ما أسفر عنه هذا التفتيش دليلا يصح الاستناد اليه في الإدانة .

( الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ ص ١٠١ )

١٧٧ — القبض على المتهم إنما يكون بالقدر اللازم لإجراء تفتيشه — دخول المخبر المنزل دون مبرر والقبض على المتهم — لا يعيب الحكم القاضي ببطالان التفتيش اغفاله بحث ما تناوله الإذن من القبض على المتهم المأذون بتفتيشه ومنزله .

\* القبض على المتهم لا يكون الا في حدود القدر اللازم لإجراء التفتيش — فإذا كان ما أثبتته الحكم لا يبرر دخول المخبر منزل المتهم والقبض عليه ، فلا يعيب الحكم اغفاله تناول ما تضمنه أمر النيابة العامة من القبض على المتهم علالة على تفتيشه ومنزله .

( الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١/١٨ ص ١١ )

١٧٨ — عدم تقييد النيابة بما ورد في طلب الإذن بالتفتيش لا يبطل الأمر به .

\* القول بأن إذن النيابة صدر بتفتيش شخص المتهم وممكنه ضح ان الضابط اقتصر في طلبه على الإذن بتفتيش المسكن فقط مما يعيب الإذن المذكور —

عذا القول مردود بان النيابة — وهي تملك التفتيش من غير طلب — لا تقتضي  
في التفتيش الذي تاذن به بما يرد في طلب الاذن .

(الطن رقم ١١ لسنة ١٣٠٠ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٠ ص ١١ من ٥٤٨)

١٧٩ — تفتيش — تداخل مواعيد سريان اوامر التفتيش — دفوع —  
تسيب الحكم .

\* تداخل مواعيد سريان اوامر التفتيش التي اصدرتها النيابة العامة  
لضبط وتفتيش المتهم لدواع اقتضتها ظروف التحقيق وملابساته ، لا يعنى انها  
اوامر مفتوحة غير محددة المدة ، طالما ان كل اذن منها قد صدر صحيحا مستوفيا  
شرايطه القانونية ، ومن ثم فان اغفال الحكم الرد على هذا الدفع لا يعيبه لانه  
ظاهر البطلان .

(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٣/٥/١٩٦١ ص ١٢ من ٥١٣)

١٨٠ — الاذن بتفتيش المتهم — صلاحيته لتفتيش محل تجارته —  
علة ذلك .

\* متى كان هناك اذن من سلطة التحقيق بتفتيش المتهم ، فان تفتيش محل  
تجارته بمقتضى هذا الاذن يكون صحيحا — ذلك ان حرمة محل التجارة مستمدة  
من اتصاله بشخص صاحبه او بمسكنه . ومن ثم فان ما قضى به الحكم المطعون  
فيه — من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم تأسيسا على ان اذن النيابة بالتفتيش  
انما ورد على شخصه ومسكنه ومسكن اشقاء زوجته دون ان يرد فيه ذكر لمجمره  
الذي ضبط فيه المخدر — لا يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ٨٩٩ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٥/١/١٩٦٢ ص ١٣ من ٢٨)

١٨١ — صدور اذن من النيابة بالتفتيش خلال مدة محددة — انقضاء هذه  
المدة دون تنفيذ الاذن — استصدار اذن آخر ، بغير تحريات جديدة —  
اكتفاء بالتحريات الاولى — ذلك جائز .

\* اذا كان مبنى الطعن ان الطاعن دفع امام محكمة الموضوع ببطلان اذن  
التفتيش لعدم جدية التحريات ، وأوضح ذلك بقوله ان الضابط استصدر اذنا  
من النيابة بتفتيشه بحثا عن اسلحة وخفاثر غير مرخص بها ، ولكنه لم ينفذ الاذن  
خلال المدة المحددة به ، ثم استصدر اذنا جديدا من النيابة في اليوم التالي دون  
ان يبين السبب في عدم تنفيذ الاذن السابق ، كما ان مضى يوم واحد على  
تاريخ انقضاء الاذن لا يكفي لاجراء تحريات دقيقة تبرر اصدار الاذن الجديد

مما يترتب بطلانه لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه رداً على هذا الدفع أن المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات الأولى وكفايتها لتسويغ إصدار إذن التفتيش الجديد وأنها أقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٠/١٣ ص ٦٦٠)

**١٨٢ -** أمر النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجوداً معه أو في محله وقت التفتيش - صحيح في القانون - علة ذلك .

✳️ الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجوداً معه أو في محله وقت التفتيش ، على تقدير اشتراكه معه في الجريمة أو اتصاله بالواقعة التي صدر أمر التفتيش من أجلها ، يكون صحيحاً في القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذاً له لا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ ص ٧٣٧)

**١٨٣ -** انقضاء الأجل المحدد للتفتيش - أثره - وجوب تجديد مفعول أمر التفتيش .

✳️ من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلان ، وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله ، والإحالة عليه أو على التحريات التي بنى عليها بصدد تجديد مفعوله جائزة مادامت منسوبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور . ومتى كانت النيابة حين أصدرت الإذن الأول بالتفتيش قد رأت أن التحريات كافية لتسويغ هذا الإجراء ، وأصدرت أمراً بالتجديد بناء على استقرار تلك التحريات التي لم يؤثر فيها انقضاء الأجل المذكور . وإذا أثبت الحكم أن أمر التفتيش وتجديده قد صدرتا من النيابة تأسيساً على ما تحققته من تلك التحريات ، وكان تقدير كفاية التحريات وجديتها متروكاً لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وقد أقرتها على سلامة تقديرها فإنها تكون محقة في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش .

(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨ ص ١٤٠)

**١٨٤ -** انقضاء الأجل المحدد للتفتيش - أثر ذلك .

✳️ من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الإذن الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلا أن يجدد مفعوله .

ومن ثم فإن الإحالة عليه أو على التحريات التي بنى عليها بصدد تجديد مفعوله جائزة مادامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور . ومتى كانت النيابة العامة حين أصدرت إذنها الأول بالتفتيش قد رأت أن التحريات كافية لتسوية هذا الإصدار ثم أصدرت إذنها بالتجديد بناء على استقرار تلك التحريات التي لم يؤثر فيها انقضاء الأجل المذكور ، وكان الحكم قد أثبت فضلا عن ذلك أن الإذن اللاحق قد صدر من النيابة العامة بناء على ما أثبتته ضابط المباحث من أن المجنى عليه قد عاود الاتصال برجال المباحث مبلغا عن اتفاقه مع الطاعن على تسليمه مبلغ الرشوة في موعد معين ، وكان هذا الاتصال لاحقا على استصدار الإذن الأول الذي تحققت النيابة العامة من التحريات السابقة عليه ، وكان تقدير كفاية التحريات وجديتها متروكا لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وقد أقرتها على سلامة تقديرها ، فإن ما يثيره الطاعن حول بطلان إذن التفتيش — لصدوره بعد انتهاء أجل إذن سابق وعدم استناده إلى أية ظروف جديدة أو تحريات جنية أجريت بعد انتهاء الأجل المحدد في الإذن السابق — لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/١/٩ ص ١٨ ص ٤٦)

**١٨٥ — صدور الأمر بتفتيش متهم معين ومسكنه — ليس لرجل الضبط القضائي تفتيش متهم آخر يقيم في مسكن مستقل عنه إلا طبقا للمادتين ٣٠ ، ٣٤/١ من قانون الإجراءات .**

✽ أنه وقد اقتصر الأمر الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على المتهم الأول في الدعوى ومسكنه ، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المنسوب لأجرائه أن يفتش المظنون ضده الذي يقيم في مسكن مستقل عنه ، إلا إذا توافرت في شأنه حالة التلبس بالجريمة طبقا للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أو قامت الدلائل الكافية على اتهامه بالجناية وفقا للمادة ٣٤/١ من القانون المذكور .  
(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١/١٠ ص ١٩ ص ٨٢٩)

**١٨٦ — حرمة المتجر مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه — صدور إذن النيابة بتفتيش شخص معين أو مسكنه — شمول هذا الإذن متجره .**

✽ التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة المتجر مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه .  
وإن فسادام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما ، فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به ، والمتجر كذلك . ومن ثم فإن إطلاق القول ببطلان



تفتيش المتجر بمسدم التنصيص عليه صراحة في الأمر به يكون على غير سند من صحيح القانون .

( الملن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦/٦/١٩٦٩ م ٢٠ من ٩١٠ )

#### ١٨٧ - التفتيش المحظور - ماهيته - تفتيش السيارة الخاصة .

\* التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مجرر من القانون اما حرمة السيارة الخاصة فمستمدة من اتصالها بشخص صاحبها او حائزها واذن فغداً هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فانه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به - والسيارة الخاصة كذلك - ومن ثم فلا وجه لانساء الطاعن من بطلان .

( الملن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٣٠/٦/١٩٦٩ م ٢٠ من ٩٧١ )

#### ١٨٨ - صحة الاذن الصادر من النيابة بعد تحريات الشرطة بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش بمظنة اشتراكه معه في الجريمة - لا يشترط أن يكون المرافق للمأذون بتفتيشه يسمى باسمه او في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

\* من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض انه اذا كانت النيابة العامة - بعد التحريات التي قدمها اليها رجال الشرطة - قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي اذن بالتفتيش من أجلها فإن الاذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحاً وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على المأذون بتفتيشه ومن كان يرافقه صحيحاً أيضاً دون حاجة الى أن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه او يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

( الملن رقم ١١٢٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٢/٥/١٩٧١ م ٢٢ من ٩٩١ )

#### ١٨٩ - التزام من قام بالتفتيش حذره او مجاوزته - متعلق بالموضوع لا بالقانون - اقرار المحكمة مأمور الضبط القضائي فيما اتخذه من اجراء - عدم جواز المجادلة في ذلك امام النقض .

\* من المقرر ان الفصل فيما اذا كان من قام باجراء التفتيش قد التزم حذره او جاوز غرضه متحسناً في التنفيذ ، من الموضوع لا من القانون ، ومتى

كانت المحكمة قد اقرته فيما اتخذه من اجراء فلا تجوز مجادلته في ذلك امام محكمة النقض ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بان الضابط جاوز في تنفيذ ذلك الاجراء ما كان يقتضيه لا يكون له محل .

(الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٣ من ١٩٧٢)

١٩٠ - الدفع ببطالان التفتيش لاجرائه بعد الاجل المعين في الاذن الصادر به من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع - عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به امام محكمة الموضوع او كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان .

\* الدفع ببطالان التفتيش لاجرائه بعد الاجل المحدد له في الاذن الصادر به انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها امام محكمة الموضوع ، او كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان لأنها تقتضي تحقيقا موضوعيا لا شأن لحكمة النقض به . واذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعنة لم تشر شيئا عن بطلان التفتيش لاجرائه بعد الميعاد المحدد له وقد خلت مدونات الحكم مما يرشح لقيام ذلك البطلان فانه لا يقبل من الطاعنة اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٣ من ١٩٧٢)

١٩١ - امر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم يمتد الى سيارته الخاصة .  
اساس ذلك .

\* من المقرر ان التفتيش المحظور هو الذي يقسم على الاشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون اما حرمة السيارة الخاصة فهي مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها او حائزها ، فاذا ما صدر امر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فانه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك ويكون منعى الطاعن ببطالان تفتيشها على غير اساس .

(الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ من ٢٥ من ١٩٧٤)

١٩٢ - صدور اذن بتفتيش الشخص او مسكنه - شموله بالضرورة ما يكون متصلا بابيهما من متجر .

\* ان التفتيش المحظور هو الذي يقسم على الاشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، اما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه او مسكنه ،

واذن فما دام هناك امر من النيابة العامة بتفتيش احدهما او كليهما ، فانه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والمتجر كذلك ، وعليه يكون اطلاق القول بطلان تفتيش المتجر بمسح التنصيص عليه صراحة في الامر يكون على غير سند من صحيح القانون .

( المطن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢ من ٢٥ ص ٨٧٦ )

### الفرع الرابع - تنفيذ الاذن

- ١ - اجراء التفتيش بمعرفة مامور الضبط القضائي .
- ٢ - حضور المتهم او الشهود التفتيش .
- ٣ - تفتيش جسم المتهم .
- ٤ - تفتيش الانثى .
- ٥ - ما يوجبه التفتيش المأذون به .

#### (١) اجراء التفتيش بمعرفة مامور الضبط القضائي

١٩٣ - وجوب علم مامور الضبط القضائي باذن التفتيش قبل اجرائه  
فمسلًا .

✽ تفتيش ضابط البوليس مغزل المتهم بغير رضاه لا يكون صحيحا الا اذا كان الضابط مأذونا من النيابة باجراء هذا التفتيش وعالمًا بهذا الاذن قبل اجراء التفتيش فعلا . على ان مجرد سهو الضابط عن الاشارة في محضر التفتيش الى الاذن الصادر به من النيابة لا يكفي للقول بانه لم يكن عالمًا بهذا الاذن قبل اجراء التفتيش .

( جلسة ١٩٢٤/١٢/٣ مطن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٤ ق )

١٩٤ - اجراءات تفتيش الموضوعين تحت المراقبة والمقننين طبقا  
لاحكام القانون ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

✽ انه وان كان صحيحا ان المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ نصت على ان احكام المادة ٢٣ من قانون تحقيق الجنيات تطبق على الاشخاص

الذين صدر اليهم اذار البوليس الا انه يجب عند تطبيق المادة ٢٢ المذكورة مراعاة كافة القيود المنصوص عليها فيها ، وقد اوجبت هذه المادة عند اجراء التفتيش حضور عمدة البلدة او نائبه واحد المشايخ ، وفي اجساب القانون حضور هذين الشخصين عند قيام مأموري الضبطية القضائية بالتفتيش في هذه الحالة ما يدل على ان القانون اراد ان يحوط حرية المسكن بما يمكن من الضمانات ، تحكم القانون انن متعلق بالنظام العام ويترب على مخالفته بطلان الاجراءات حتا بغير حاجة الى تمسك المتهم بهذا البطلان بل يجب على المحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها ولا يسقط الحق في التمسك به بالسكوت عن ابدائه قبل سماع شهادة الشهود بل يجوز الدفع به في اية حالة كانت عليها الدعوى .

(جلسة ١٩٢٥/٣/١٦٢٥ ملن رقم ٨١٢ سنة ٥ ق)

#### ١٩٥ - طريقة اجراء التفتيش متروكة لراى القائم به .

✽ ان الاصل في دخول المنازل ان يكون من ابوابها ولكن اذا تعذر الدخول من تلك الابواب لاي سبب كان جاز الدخول من المنفذ اذا لم يكن هناك امر صريح من الجهة المختصة يمنع ذلك . فاذا اذنت النيابة رجل البوليس في تفتيش منزل متهم ورغضت الانن بكسر الباب فلا حرج على البوليس اذا تعذر عليه دخول المنزل من بابه فخطه من احدى نوافذه .

(جلسة ١٩٢٥/٥/١٦٢٥ ملن رقم ١٢٨٧ سنة ٥ ق)

#### ١٩٦ - الانن بالتفتيش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر .

✽ التفتيش من اجراءات التحقيق القضائية لا يملكه الا رجال التحقيق ، ولا يجوز ان يتولاها رجال الضبطية القضائية الا في احوال معينة جاءت على سبيل الحصر في القانون وفيها عدا هذه الاحوال فهم ممنوعون منه الا اذا اذن لهم فيه من السلطة القضائية المختصة والانن في التفتيش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر ، ولكن اذا كان الضابط المرخص له في التفتيش لغرض محدد ( للبحث عن سلاح ) قد شاهد عرضا اثناء اجرائه هذا التفتيش جريمة ثالثة ( خشاشا متزرعا في المكان الذي كان يفترضه ) فائت ذلك في محضره فليس في عمله هذا ما يمكن ان يطعن عليه باعتباره تجاوزا لحدود الترخيص الممنطى له لانه لم يتم باى عمل ايجلبى بتمسك البحث عن الجريمة بل انه شاهدها صفة فائتها بمقتضى واجباته القانونية .

(جلسة ١٩٢٧/١١/١٦٢٧ ملن رقم ١٩٠٨ سنة ٧ ق)

## ١٩٧ - نطاق التفتيش من حيث الموضوع والأشخاص والمكان .

\* إن الإذن الصادر من النيابة لأحد مأموري الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم في جنابة أو جنة لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض المقصود منه إلى غير ما أذن بتفتيشه . وذلك لما يقتضيه صدور كل إذن من هذا القبيل من نظر خاص في تقدير الظروف المستلزمة للتفتيش ومبلغ احتمال استفادة التحقيق منه . فإذا صدر إذن من النيابة لأحد مأموري الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم لضبط ما يوجد به من مواد مخدرة نفقته ولم يجد فيه شيئا من ذلك ؛ ثم قبض على المتهم وأودعه بالمستشفى الأمري مدة يوم كامل بغير إذن آخر من النيابة وجمع ما خرج منه في ذلك اليوم من بول وبراز لا عساه يظهر بعد تحليلهما من دليل ضده ، فإن هذا الإجراء الأخير يكون باطلا لعدم وجود ما يستند إليه سوى الإذن الصادر بتفتيش المنزل وذلك لاختلاف الاعتبارات التي يتأثر بها تقدير النيابة عند إجازتها إجراء كل من الأمرين على ما في أحدهما من مساس بحرية المسكن وما في الثاني من اعتداء على الحرية الشخصية ، والحكم الذي يجعل عباده في القضاء بادئة هذا المتهم ما أظهره التحليل من أثر المخدر في تلك المحصلات هو حكم باطل لاستناده إلى دليل مستبعد من إجراء باطل قانونا . ومادامت ادانة المتهم لم تؤسس إلا على ما أسفر عنه هذا التحليل فيتمتع نقض الحكم والقضاء بالبراءة بغير حاجة للحالة إلى محكمة الموضوع .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٣٨ ملن رقم ٦١ سنة ٩٩ ق)

## ١٩٨ - إجراءات تفتيش الموضوعين تحت المراقبة والمخبرين طبقاً لأحكام القانون .

\* التفتيش الذي لا يصح إجراؤه إلا بحضور العدة أو وكيله واحد المصليخ هو التفتيش الذي يجريه مأمور الضبطية القضائية في منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس أو المتشردين أو المشتبه فيهم المصادر اليهم انذار البوليس إذا وجدت ترائن قوية تدعو إلى الاشتباه في أنهم ارتكبا جنابة أو جنة . وذلك طبقاً للمادتين ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات و ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عن المتشردين والمشتبه فيهم . أما التفتيش الذي يقوم به رجال الضبطية القضائية ، سواء في حالة التلبس أو بناء على أمر من السلطة القضائية ، فلا يقتضى قانوننا حضور شهود .

(جلسة ١٩/١٢/١٩٣٨ ملن رقم ١٠٥ سنة ٩٩ ق)

١٩٩ - جواز قيلم اى رجل من رجال الضبط القضائى بتنفيذ الاذن  
ما لم يكن قد عين فيه من يقوم بذلك .

\* الاذن بالتفتيش الصادر من السلطة القضائية يجوز لى رجل  
من رجال الضبطية القضائية القيام بتنفيذه ما لم يكن قد عين فيه من يقوم  
بذلك . وفى هذه الحالة لا يجوز لغير من عين بالذات فيه ان ينفذه ولو كان  
ذلك بطريق الانتداب من المأمور المعين مادام اذن التفتيش لا يملكه هذا  
النتب .

(جلسة ١٩/١٢/١٩٣٨ ملن رقم ١٠٦ سنة ١٩٣٩)

٢٠٠ - جواز استعانة مأمور الضبط القضائى عند التفتيش بأعوانه ولو  
لم يكونوا من مأمورى الضبطية القضائية مادام قد حصل تحت  
اشرافه .

\* انه وان كان يشترط لصحة التفتيش الذى يجريه البوليس ان يكون  
من اجراء من مأمورى الضبطية القضائية الا ان ذلك لا يمنع مأمور الضبطية  
القضائية من الاستعانة فى عمله عند التفتيش بأعوانه الذين تحت ادارته ولو  
كانوا من غير مأمورى الضبطية القضائية ، واذا عثر اجد هؤلاء على شيء مما  
يبحث عنه وضبطه كان هذا صحيحا مادام قد حصل تحت اشراف من له حق  
التفتيش قانونا .

(جلسة ١٩/١٢/١٩٣٨ ملن رقم ١٠٦ سنة ١٩٣٩)

٢٠١ - اجراءات تفتيش الموضوعين تحت المراقبة والمنظرين طبقا  
طبقا لاحكام القانون .

\* اذا كان الثابت بالحكم ان ضابط البوليس تصد الى منزل الملاحق  
لضبط نتيجة اتهم اخوه بسرقتها فلما لم يدعن الطاعن لطلب فتح الباب  
ولا حظ الضابط من ثقب المفتاح ان الطاعن يبعثر سكرات ويلقى عليه ماء . قامت  
لديه شبهة فى ان السكر مسروق ، فانتحمت المنزل ليفتشه ، فهذه الواقعة  
لا تعتبر من حالات التلبس لان الضابط لم يكن له ان يمد نظره من ثقب مفتاح  
الباب لما فى ذلك من المساس بحرمة المسكن والنفاسة للاداب ، ولا يجوز  
ان يتخذ من طريق مخالفة القانون دليل على قيام حالة التلبس وبسبب كتمان  
التفتيش باطلا على هذا الاساس فلا يبرره ان يكون المتهم من المشتبه نيهم

وان رفضه فتح الباب مع ما لاحظته الضابط مما يجري داخل المنزل — ذلك يعد من القرائن القوية التي تدعو للاشتباه في ارتكاب جريمة يدخل معها للبوليس بمقتضى المادة ٢٩ من قانون المشتبه فيهم تفتيش منزله بغير إذن من النيابة اذ التفتيش لم يكن ملحوظا فيه ذلك .

(جلسة ١٩٤٠/٤/١ طين رقم ٨٩١ سنة ١٠ ق )

## ٢٠٢ — اجراءات تفتيش الموضوعين تحت المراقبة والمذنرين طبقا لاحكام القانون .

\* اذا كان ما وقع من المتهم هو انه وقت القبض عليه من رجل البوليس تدعى اياه الماده المخدرة لكيلا تضبط معه عند تفتيشه الا انه القاهسا في حضرته قبل ان يقبض عليه ، فهذه الواقعة لا يجوز فيها الضبط والتفتيش على اساس التلبس لان المتهم لم يكن في حالة من حالاته . ولكن بمقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ اذ كان المتهم قد سبق انذاره بمشبوها وكانت القرائن متوافرة على ارتكابه جريمة احرار مخدر فان ذلك — بغض النظر عن قيام التلبس — يبرر القبض عليه ثم تفتيشه والتفتيش على هذا الاساس لا يبطله ان المدة وشيخ البلد لم يحضرا اجراءه لان التفتيش الذى يجب فيه حضورهما هو حسب نص المادة ٢٩ من القانون المذكور — الخاص بالمنزل فقط لا التفتيش الذى يقع على الشخص كنتيجة حتمية للقبض عليه .

(جلسة ١٩٤٠/٦/٣ طين رقم ١٣١٨ سنة ١٠ ق )

## ٢٠٣ — جواز استعانة مأمور الضبط القضائي عند التفتيش بأعوانه وحر لم يكونوا من مأموري الضبطية القضائية مادام قد حصل تحت اشرافه .

\* ان حق رجال الضبطية القضائية في تفتيش المنازل والاشخاص في الحالات الجائز لهم فيها ذلك ( المادة ١٥ وما يليها من تحقيق الجنايات ) خاص بهم يقومون به هم بالذات من تلقاء انفسهم او بناء على إذن من السلطة القضائية حسبما يقتضيه القانون فلا يجوز لهم ان يكلفوا به غيرهم من ليست له صفتهم . ولكن اذا اقتضت الحالة الاستعانة بأعوانهم فيتمين ان يكون التفتيش بحضورهم وتحت اشرافهم . واذا لم يتم مأمور الضبطية القضائية بنفسه بتفتيش المتهم المأذون بتفتيشه بل نحب لذلك احد الشرطة لترى من المتهم حتى مر به ففتشه قسرا وضبط ما معه من مخدر فبان هذا

التفتيش يتع باطلا ولا يصح الاعتماد على الدليل المستند منه في ادانته  
المتهم .

(جلسة ١١/١١/١٩٤٠ طعن رقم ١٨١١ سنة ١٠ ق ١)

#### ٢٠٤ - نطاق التفتيش الذي يسبقه امر الضبط والاحضار .

\* انه وان كان لرجل البوليس ( اومباشى ) المكلف من قبل ضابط  
المباحث بضبط المتهم واحضاره تنفيذا للامر الصادر بذلك من النيابة ان يفتشه  
عند ضبطه للبحث عما قد يكون معه من سلاح خشية اعتدائه به عليه أو ايذا  
نفسه به ، الا ان هذا الحق يجب للقول بقيامه الا يكون التفتيش لم يبيدا  
فيه الا بهذا القصد .

واذا ما أسفر التفتيش في هذه الحالة عن وجود مخدر مع المتهم صح  
الاستشهاد به . اما اذا كلن التفتيش قد أجرى من بادية الامر بقصد البحث  
عن مخدر مائه يكون باطلا غير جائز الاعتماد عليه .

(جلسة ٢/٢/١٩٤١ طعن رقم ١٥٦٨ سنة ١١ ق ١)

#### ٢٠٥ - جواز قيام اى رجل من رجال الضبط القضائى بتنفيذ الاذن ما لم يكن قد عين فيه من يقوم بذلك .

\* اذا استبانت المحكمة من وقائع الدعوى ومن عبارة اذن التفتيش  
انه صدر مطلقا غير معين فيه من يقوم بتنفيذه من رجال الضبطية القضائية ،  
ولا تحدد فيه منزل المتهم الذى يجرى فيه التفتيش ، فان الاذن يكون منعبا  
على منزل المتهم حيث يوجد هذا المنزل ، والتفتيش يكون صحيحا اذا اجراه  
اى واحد من مامورى الضبطية القضائية .

(جلسة ٢/١/١٩٤٢ طعن رقم ١٩٢٢ سنة ١٢ ق ١)

#### ٢٠٦ - جواز استعانة مامور الضبط القضائى عند التفتيش بأعوانه ولو لم يكونوا من مامورى الضبطية القضائية مادام قد حصل تحت اشرافه .

\* اذا كان احد الجنود قد رافق مامور الضبطية القضائية لمعاونته في  
عمله فكلفه هذا اثناء قيامه بالتفتيش ان يبحث تحت اشرافه فى احدى الامكنة



المراد بتفتيشها فإن عمله لا يكون باطلا . لانه في هذه الحالة انما يعمل لحساب مأمور الضبطية القضائية .

(جلسة ١٩٤٣/٥/١٧ طعن رقم ١٢٥٠ سنة ١٣٠١ ن )

#### ٢٠٧ - نطاق التفتيش .

\* إذا كان المكان الذى ننتشه ضبط البوليس وعثر فيه على المواد المخدرة كوخا قائما في ناحية من الحديقة التى يستغلها المتهم . وكان هذا الكوخ - على ما شهد به الضابط في جلسة المحاكمة - هو المسكن الذى يقيم به المتهم والذى دلت التحريات على انه يبيع المخدرات فيه فإن الأمر الصادر من النيابة بتفتيش مسكن المتهم يتناول بلا شك هذا الكوخ .

(جلسة ١٩٤٣/١٠/١٦ طعن رقم ١٥٠٨ سنة ١٤ ق )

#### ٢٠٨ - عدم اشتراط وجود ورقة الأذن بيد الضابط وقت اجرائه التفتيش .

\* أن الأذن الذى يصدر من النيابة السامة الى مأمور الضبطية القضائية باجراء تفتيش هو ، كسائر أعمال التحقيق ، يجب اثباته بالكتابة . وفي حال السرعة إذا طلب مسحور الأذن أو تبليغه بالتليفون ، يجب أن يكون الأمر مكتوبا وقت إبلاغه للمأمور الذى يندب لتنفيذه . ولا يشترط وجود ورقة الأذن بيد المأمور ، فإن اشتراط ذلك من شأنه عرقلة اجراءات التحقيق وهى بطبيعتها تقتضى السرعة ، وليس في القانون ما يمنع أن يكون الندب لمباشرتها من سلطة التحقيق عن طريق التليفون أو الظفراف أو غيرها من وسائل الاتصال المعروفة .

(جلسة ١٩٤٥/٢/١٢ طعن رقم ٣٢٨ سنة ١٥ ق )

#### ٢٠٩ - عدم اشتراط وجود ورقة الأذن بيد الضابط وقت اجرائه التفتيش .

\* يكفى لصحة التفتيش الذى يجريه مأمور الضبطية القضائية أن يكون قد صدر به إذن بالكتابة موقع عليه من أصدره من أعضاء النيابة ، فإذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذى أجرى التفتيش بمنزل الطاعن كان لديه هذا الأذن ، فإن محضر التفتيش يعتبر صحيحا ولو لم يكن الأذن به بيد الضابط وقت اجرائه ، لأن القانون لا يحتم ذلك وخصوصا إذا كان لم يطلبه أحد به .

(جلسة ١٩٤٥/١٠/١٥ طعن رقم ١٤٠٤ سنة ١٥ ق )

## ٢١٠ - وجوب اجراء التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي في دائرة اختصاصه .

\* مادام قد صدر قرار من مجلس الوزراء بإنشاء مكتبين فرعيين لمكافحة المواد المخدرة أحدهما للوجه البحري ومقره طنطا والآخر للوجه القبلي ومقره اسيوط ، فان اجراء تفتيش ببلد من مديرية الدقهلية التابعة في الاختصاص للفرع الأول بمعرفة ضابط ملحق بمكتب مخدرات الزقازيق يكون باطلا ، اذ لا يدخل هذا العمل في حدود الدائرة المرسومة له . لان اختصاص مأموري الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للسلطاتين ١ و ٢ من قانون تحقيق الجنائيات ، فاذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما وانما يعتبر فردا عاديا ، وهذه هي المساعدة العامة لاداء كل وظيفة رسمية . ولا يغير من ذلك صدور انتداب من النيابة المختصة اليه في اجراء ذلك التفتيش اذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الاذن أن يكون من اجراء مأموري الضبطية القضائية وهو لا يعتبر كذلك اذا ما خرج عن دائرة اختصاصه . كما لا يغير منه صدور قرار وزاري بإنشاء ادارة عامة لمكافحة المواد المخدرة لوزارة الداخلية حلت محل مكتب المخابرات العامة للمواد المخدرة مادام قد نص في هذا القرار على استمرار المرسوم الحالية في ادارة امبالها على أن يزداد لعمليها غيرها أو تعدل مقارنها على حسب مقتضيات الأحوال ، مما يقتضاه ان الزيادة أو التعديل لا تكون الا بالطريق القانوني من ناحية استصدار قانون أو مرسوم بقانون أو قرار من مجلس الوزراء أو الوزير المختص . كذلك لا يجوز الاخذ بما دار من مكاتبات في شأن إنشاء فرق الزقازيق وما ذكر فيها من ازماع سرعان اختصاصه على مديره الدقهلية أو بما يقال من أن مكتب الزقازيق ولو أنه لم يتم انشاؤه قانونا الا أنه يعتبر وكأنه جزء من المكتب العام فيكون اختصاصه شاملا لجميع انحاء القطر فان هذا لا يصح الاعتبار به في تصحيح الأوضاع مادام قد حدد اختصاص فرع طنطا ولم يلحق هذا الاختصاص تعديل بالطريق الذي رسمه القانون .

( جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ طعن رقم ١٢٨٧ سنة ١٩ ق ١ )

## ٢١١ - وجوب اجراء التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي في دائرة اختصاصه .

\* ان مأموري الضبط القضائي ليس لهم ان يباشروا خارج الجهة التي هم معينون لها اي اجراء من اجراءات التحقيق المخولة لهم في احوال

التبليس بالجريمة فإذا كانت الحال مقتضية اتخاذ إجراء بجهة في غير دائرة اختصاص المأمور في صدد دعوى من اختصاصه تحقيقاً فانه يكون عليه أن يندب لذلك المأمور المختص بالعمل في تلك الجهة لا أن يبائر هو تنفيذ الإجراء مت دخلاً في اختصاص غيره . إلا انه اذا بائر هو الإجراء فلا بطسـلان :  
 أولاً — لعدم وجود نص بالتقنون في هذا الصدد ، فيما يختص بمأموري الضبط القضائي . ثانياً — لأن المأمور هو صاحب الحق في الأمر بالإجراء ذاته . أى ان الإجراء هو من أصل اختصاصه ، فإذا ما دعته ظروف الاستعجال ، وسبحت له ظروفه ، الى أن يقوم هو بتنفيذ خشية ضياع الفرصة ، فان القول ببطلان عمله لا يكون له وجه وخصوماً ان المنع في هذه الحالة لا يمكن ان يكون ملحوظاً فيه — عدا مراعاة واجبات اللياقة فيما بين ذوي الاختصاص — الا توفير الوقت على صاحب الاختصاص الاصيل بعدم مطالبته بالانتقال الى جهات بعيدة عنه ومن المسلم ان من يملك تكليف غيره التيام بعمل نيابة عنه يملك أن يقوم هو ذاته به فان الإنابة ، كالتوكيل ، انما شرعت بصفة أصلية للتوسعة لا للتقييد ، ومباشرة الاصيل بنفسه الإجراء كلها استطاع ذلك اوفى واكمل .

(جلسة ١٩٤٦/٤/١٥ طين رقم ٨٥ سنة ١٦ ق)

٢١٢ — عدم اشتراط الكتابة عند نذب الضابط المأذون للتفتيش لغيره متى خوله الاذن حق النذب .

✽ متى كان الثابت أن رئيس مكتب المخدرات الذي نذب لإجراء التفتيش واجيز له في الاذن ان يندب غيره من رجال الضبطية القضائية فان نديه لغيره من هؤلاء لا يستلزم ان يكون كتابة اموة بالاذن الصادر من النيابة نفسها .

(جلسة ١٩٤٨/٢/٢ طين رقم ٧ سنة ١٨ ق)

٢١٣ — ما لا يعيب الاذن بالتفتيش .

✽ اذا كانت النيابة بعد التحريات التي قدمها اليها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين وتفتيش سكنه ومحل عمله ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس انهم يكونون موضع مظنة اشتراكهم بمسسه فلا يعاب عليها الاذن في هذا التفتيش في مثل هذه الظروف .

(جلسة ١٩٤٨/٢/٢٣ طين رقم ٢٥٤ سنة ١٨ ق)

## ٢١٤ — جواز استعمال الاكراه بالقدر اللازم لاجراء التفتيش .

\* انه اذا كان اذن النيابة في تفتيش متهم لا يخلو — بحسب الاصل — القبض عليه الا انه اذا كان المتهم لم يذعن للتفتيش او بعت منه مقاومة في اثناء ذلك كان لمن يبشر اجراءه ان يتخذ كل ما من شأنه ان يمكنه من القيام بمهمته ولو كان ذلك بطريق الاكراه . فاذا كان الثابت بالحكم ان ضابط البوليس بعد ان حصل على اذن التفتيش من النيابة ارسل رجلى البوليس للبحث عن المتهم في السوق التي كان يتجول فيها لاستدعائه اليه لتنفيذ التفتيش فلما عثرا عليه طلبا اليه بمصاحبتها الى مخبر البوليس حيث يوجد الضابط فلم يذعن وتوالم وجلس على الارض واخرج عليه مقفلة من جيبه فاضطرا الى انتزاعها منه عنوة واحتفظا بها حتى قدماها لضابط البوليس فتبين ان بها مخدرا ، مما مفاده ان اقتياد المتهم كان فقط بقصد تفتيشه بمخبر البوليس تنفيذا لامر النيابة لجهل الضابط مكان وجوده وقتئذ ، فان تفتيش الضابط اياه وضبط المخدر في امتمته — ذلك لا يكون باطلا ، لان الاكراه الذي وقع عليه انما كان بالقدر اللازم لوضع ضابط البوليس يده عليه لتفتيشه ، ولان انتزاع المخبرين العلبة منه لم يكن الا من مستلزمات الامساك به واقتياده الى الضابط ، فلها في تلك الظروف ان يقفا على حقيقة ما اخرجها من جيبه في حضرتها ، فاذا كان قد قصد الاحتفاظ به معه فاعذبه منه يكون من مستلزمات اقتياده الى الضابط وان كان قد قصد التخلي عنه . فهذا ترك لكل حق لسه فيه .

(جلسة ١٩٤٨/١٠/٣١ مل رقم ١٥٨٠ سنة ١٣٦٨ ق)

## ٢١٥ — نذب ضابط لاجراء التفتيش هو او من يكلفه بذلك يجيز له نذب من معاونيه من ماهوري الضبط القضائي .

\* اذا نذب ضابط لاجراء تفتيش هو او من يكلفه بذلك فذهب لتنفيذ الامر ومعه ضابطان ، وتفتش هو احد المتهمين واثبت في محضره انه كلف الضابطين تفتيش الباقين ، فهذا التكليف من جانبه يعد نذبا كتابيا لهما لاجراء التفتيش في حدود الاذن الصادر من النيابة ، فيكون التفتيش الذي اجرياه صحيحا .

(جلسة ١٩٤٨/١٠/١٨ مل رقم ١٤١١ سنة ١٣٦٨ ق)

## ٢١٦ — نطاق التفتيش من حيث الاشخاص والمكان .

\* اذا كان اذن النيابة في التفتيش منصوبا فيه على ضبط المتهم

وتفتيشه وتفتيش منزله ومحل عمله ومن يوجدون بهما او معه الخ . ونظام الضابط الذى كلف بتنفيذ ذلك فأمسك بالمتهم فى سيارة أوتوبيس وفقشه وفقش من كان يجلس بجواره ، فوجد مع غذا مخدرا . فلا يصح القول ببطلان غذا التفتيش على أساس أن الاذن به لم يجز ضبط الغير الا اذا كان وجوده مسح المتهم بمنزله او بمحل عمله ، لان عبارة الاذن عامة تنصرف الى اى مكان .

(جلسة ١٩٤٨/١١/٣ طن رقم ١٦٧٦ سنة ١٩٤٨ ق )

## ٢١٧ - نطاق التفتيش من حيث الموضوع .

التفتيش المحظور هو ما يقع على الاشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، فلا يمكن القول ببطلان تفتيش مكان الا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه او مسكنه ، واذن فإمام هناك اذن من النيابة بتفتيش متهم ومنزله فلا يقبل منه الطعن ببطلان تفتيش مكانه بقولة انه لم يصدر به اذن .

(جلسة ١٩٤٨/١١/٢٩ طن رقم ١٩٠٠ سنة ١٩٤٨ ق )

## ٢١٨ - الاذن بتفتيش منزل - لا ينسحب الى تفتيش شخص صاحبه .

✽ الاذن الصادر من النيابة فى تفتيش منزل المتهم لا ينسحب على شخصه .

(جلسة ١٩٤٩/١/١٠ طن رقم ٣٣٨٨ سنة ١٩٤٨ ق )

## ٢١٩ - جواز قيام اى رجل من رجال الضبط القضائى بتنفيذ الاذن ما لم يكن قد عين فيه من يقوم بذلك .

✽ بإمام الاذن بالتفتيش قد صدر مطلقا دون أن يعين فيه شخص بالذات لتنفيذه فان التفتيش يكون صحيحا اذا نفذه اى واحد من مأمورى الضبطية القضائية . ولا جدوى من القول بأن صدور الاذن بالتفتيش بناء على طلب الضابط الذى قام بعمل التحريات التى انبنى عليها الاذن يجعله بمنعرا عقلا وحتى الى اختصاص طلبه دون غيره بتنفيذه ، فان الاذن - بالتفتيش لو كان أراد قصر اجرائه على مأمور بعينه من مأمورى الضبطية لنص صراحة على ذلك فى الاذن .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٠ طن رقم ١٢٢٦ سنة ١٩٤٩ ق )

٢٢٠ — سلطة مأمور الضبطية القضائية في اتخاذ ما يراه كفيلا بتحقيق الفرض من اذن النيابة بالتفتيش دون التزام طريقة بعينها .

\* للمأمور الضبطية القضائية — ومنهم رجال مكتب المخدرات — بل من واجبهم أن يجرؤا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوثائق الجنائية التي تبلغ اليهم أو يعلمون هم بها بآلية كافية وان يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوتها ويحرروا بجميع ذلك محضرا يرسل الى النيابة مع الأوراق الدالة على الثبوت ، ولهم اذا ما صدر اليهم اذن النيابة في اجراء تفتيش ان يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الفرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ، ما داموا لا يخرجون في اجراءاتهم على القانون .

(جلسة ١٩٥٠/٢/٢٠ ملحق رقم ١٣١٩ سنة ١٩٤٠ ق١)

٢٢١ — نطاق التفتيش من حيث الموضوع والأشخاص والمكان .

\* مادام اذن التفتيش الصالح من وكيل نيابة لم يكن مقصورا على تفتيش مسكن المتهم بل شمل ايضا ضبطه وتفتيشه ، فان ضبطه وتفتيشه في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي أصدر الاذن يكونان سليمين . فاذا ما أسفر هذا التفتيش عن ضبط مادة مخدرة معه فان المتهم يكون غنض في حالة تلبس تجيز للضابط تفتيش مسكنه أينما كان وبغير حاجة الى اذن النيابة .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ ملحق رقم ١٣١٢ سنة ١٩٤٠ ق١)

٢٢٢ — نطاق التفتيش من حيث الموضوع والأشخاص والمكان .

\* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان ضابط البوليس بعد ان استصدر اذنا من النيابة بضبط متهم وتفتيشه قام بهذا الاجراء لوجده يحرز مادة مخدرة ، وان هذا المتهم دله على شخص باعتباره مصدر هذه المادة والبلطع لها ، فان انتقال الضابط الى منزل هذا الشخص وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر يكون اجراء صحيحا في القانون . ذلك لانه بضبط المخدر عند المتهم الاول تكون جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها وكنت آثارها بآلية امله بمقتضى المـزاد ١٥ ، ١٦ ، ١٨ من قانون تحقيق الجنائيات ان يقبض على كل من يقوم لذهبه اى دليل على مساهمته في تلك الجريمة كفاعل أو شريك ولو لم يشاهد وقت ارتكابها وأن يدخل منزله ويفتشه . والمقصود بعبارة التلبس بالجنائية الواردة في هذه المواد حالة التلبس في الجرائم التي تدخل في عداد الجنائيات أو الجنح .

ولضابط البوليس أن يقبض على المتهم الحاضر أو أن يصدر أمرا بضبط المتهم واحضاره أن لم يكن حاضرا كما هو مفهوم نص المادة ١٦ من قانون تحقيق الجنايات .

( جلسة ١٩٥١/٣/٦ طين رقم ١٠٧ سنة ٢١ ق ١ )

#### ٢٢٣ - حق النيابة العامة في تولى التفتيش بنفسها .

✽ التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق فمن حق النيابة العمومية - وقد حولها القانون سلطة التحقيق - أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه وأمتعه - فإذا كان الثابت بالحكم أن وكيل مكتب المخدرات تقدم إلى النيابة بحضر تحريات أثبت فيه علمه باتصال المتهم بالمخدرات وتجارتها نانتقل وكيل النيابة بنفسه إلى عيادة المتهم وفي أثناء قيام وكيل النيابة بالتفتيش طلب المتهم أن يتوجه إلى دورة المياه فرأى وكيل النيابة أن يفتشه فنعثر بجائفة نقوده على ورقتين بكل منهما قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأحرازهما وقرر أنه يتعاطاه لزواجه - فهذا التفتيش صحيح .

( جلسة ١٩٥١/١٠/٨ طين رقم ٢٨١ سنة ٢٠ ق )

#### ٢٢٤ - نطاق التفتيش من حيث الأشخاص .

✽ إذا كانت النيابة بعد التحريات التي تقدمها إليها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكهم معه في الجريمة التي اذن بالتفتيش من أجلها فإن الإذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على الطاعن ومن كان يرافقه في الطريق صحيحا أيضا دون حاجة لأن يكون المأذون لتفتيشه معه مسمى باسمه أو يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش .

( جلسة ١٩٥٢/١/١٥ طين رقم ٥٥٢ سنة ٢١ ق )

#### ٢٢٥ - نطاق التفتيش من حيث الأشخاص .

إذا صدر إذن في تفتيش متهم ثم عند تنفيذه وجد الضابط المتهم وزوجته جالسين على كفة ، ثم لاحظ أن الزوجة مطبقة يدها على شيء فاجرى فتسح يدها فوجد بها قطعة من الأفيون ، فإن رابطة الزوجية بين هذه الزوجة

وزوجها الصادر ضده الآن لا تمنع من مرياته عليها باعتبارها موجودة معه وقت التفتيش .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ ضمن رقم ٨٩ سنة ٢٢ ق ١)

## ٢٢٦ - نطاق التفتيش من حيث الأشخاص .

\* إذا كانت النيابة لم تأمر بضبط الطاعنة وتفتيشها وإنما كسبان أذنها منصبا على ضبط زوجها وتفتيش مسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعنة لم تكن مع زوجها وقت ضبطه وتفتيشه ، بل كانت وحدها في المحل الذي ضبطت هي فيه وغتشت ، ولم تكن كذلك في حالة من حالات التلبس بالجريمة التي تجيز التصدي لها بالضبط والتفتيش ، فإن تفتيشها يكون باطلا وينطل تبعا الدليل المستمد منه .

(جلسة ١٩٥٢/٥/١٣ ضمن رقم ١٧٧ سنة ٢٢ ق ١)

## ٢٢٧ - وجوب اجراء التفتيش بمعرفة أحد مأهولى الضبط — مخالفة ذلك — أثره — بطلان التفتيش .

\* أنه لا القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ولا قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٢٩ ولا قرار وزير الداخلية الصادر سنة ١٩٤٧ يصلح أساسا لتحويل ضابط مكتب المخدرات بالاسكندرية التابع لإدارة مكافحة المخدرات بإدارة الأمن العام صفة مأهول الضبط القضائي . وأذن فمضى كان الثابت بالحكم أن من تسلّم بالتفتيش هو ضابط مكتب مكافحة المخدرات بالاسكندرية لا واحد من رجال بوليس الاسكندرية الذين تعطيهم المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنيات صفة الضبطية القضائية في دائرة اختصاصهم والذين يتبعون بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ لمحافظة الاسكندرية وحكمدارها ، فهذا تفتيش رباطل اذ لا يجوز لضابط مكتب مكافحة المخدرات دخول منزل أحد وتفتيشه ولا يجوز لوكيل النيابة ان يندب لذلك .

: (جلسة ١٩٥٢/٦/١٩ ضمن رقم ١٠١ سنة ٢٢ ق ١)

## ٢٢٨ - الأصل أن ضابط البوليس انهما يباشر أعماله في دائرة اختصاصه — مفاد ذلك .

\* اذ كان المتهم قد دفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش على



اساس أن الضابط الذى قام بها لم يكن مختصا بها بحسب المكان ، ولم يقدم دليلا على ذلك فانه لا يكون على المحكمة ان تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريه لجرد تول المتهم ذلك ، فان الاصل ان ضابط البوليس انما يباشر أعماله فى دائرة اختصاصه .

( جلسة ١٩٥٣/١١/١١ طعن رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٣ ق )

## ٢٢٩ - نطاق التفتيش من حيث الموضوع والاشخاص والمكان

\* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان ضابط البوليس نفذ ان استصدر انما من النيابة بضبط متهم حكم بإدانته وتفتيشه ، قام بهذا الاجراء ، فوجده يحزر مادة مخدرة ، وان هذا المتهم دلله على شخص آخر . هو الطعون فده - باعتباره مصدر هذه المادة والبالغ لها ، فان انتقل الضابط الى مكان هذا الشخص وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر ، يكون اجراء صحيحا فى القانون . ذلك لانه يقبض الخبير مع المتهم الآخر تكون جريمة احراره متلبسا بها ، مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذى شاهده وتوعها ، ان يقبض على كل من يقوم لديه دليل على مساهمته فيها ، وان يفتشه .

( جلسة ١٩٥٣/١/١٢ طعن رقم ١١٨٧ سنة ١٩٥٣ ق )

## ٢٣٠ - سرعان احكام المادة ٩٢ اجراءات على التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبط القضالى بنساء على تسديه من النيابة .

\* مادام الحكم قد اثبت ان التفتيش تم بانتداب من سلطة التحقيق فان استناد الطاعن الى المادة ٥١ لا محل له ذلك بان هذه المادة محلها دخول رجال الضبطية القضائية المنازل وتفتيشها فى الاحوال التى اجاز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبطية القضائية بناء على نخبه لذلك من سلطة التحقيق فانه تسرى عليه احكام المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق بمعمرسة قاضى التحقيق والتى تنص على اجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه ان امكن ذلك والمادة ١٩٩ الخاصة بالتحقيق بمعمرسة النيابة والتى تحيل على الاجراءات التى يتبناها قاضى التحقيق والمادة ٢٠٠ التى تجيز للنيابة ان تكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضالى ببعض الاعمال التى من خصائصها .

( جلسة ١٩٥٣/٥/١٨ طعن رقم ٦١٨ سنة ١٩٥٣ ق )

## ٢٢١ - سلطة النيابة في تولى التفتيش بنفسها .

\* متى كان الحكم قد تعرض لأمـر النيابة بتفتيش منزل الطاعن الأول وقال انه لم يصدر الا بعد اتهام صريح موجه للطاعنين باحرازهما المخدرات واتجارهما فيها أيـدته أدلة مقبولة ، وأشار في بيان ذلك الى التحقيق الذي أجرته النيابة وثبت فيه ما تمام به رئيس فرع ادارة المخدرات من تحريات في شأن ما وصل الى عليه من اتجار الطاعن الأول في المخدرات وتحقته من انه يستورد كميات كبيرة من الحشيش والأفيون ويقوم بتوزيعها على صغار التجار وأنه راقب ذلك الطاعن فتحقق من صدق هذه التحريات ، وكان ما أثبتته الحكم من ذلك يبيد أن الاستدلالات التي جُمعت كانت مما يسوغ لسلطة التحقيق اتخاذ إجراءات بتفتيش منزل المتهم سواء أكان ذلك بمعرفة أو بمن تنـدبه لذلك من مأموري الضبطية القضائية متى اقتضت بحديثه وبغائده ذلك الاجراء ، متى كان ذلك فانه لا يصح النـزح على التفتيش الذي أمرت به بأنه لم يصدر في تحقيق مفتوح ، ذلك بانها بوصف كونها سلطة التحقيق المختصة كانت تلك اتخاذ جميع اجراءات التحقيق في الدعوى سواء بنفسها أو بمن تنـدبه لذلك من مأموري الضبطية القضائية . وقد أصدرت الأمر بالتفتيش باعتباره اجراء من تلك الاجراءات .

( جلسة ١٩٥٣/٧/٢ طعن رقم ٥٩٤ سنة ٢٢ في )

## ٢٢٢ - وجوب اجراء التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي في دائرة اختصاصه .

\* اذا كان من تام بالتفتيش ضابطا من ضباط مديرية الدقيلية تابعا مباشرة لمديرها وحكمدارها، فانه بذلك تكون له صفة مأموري الضبط القضائي بوجه عام بالنسبة لجميع الجرائم بدائرة المديرية . فاذا ندبته النيابة المختصة للتفتيش كان اجراؤها سليما ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون المدير أو الحكماء قد كلف ذلك الضابط بالتحري في نسوع معين من الجرائم أو خصصه فترة محددة للتحري في جرائم المخدرات بذاتها ، سواء بالتعامل مع مـرعر ادارة المخدرات بالمديرية ، أو على وجه الاستقلال عنه . لأن انشاء ادارة لمكافحة المخدرات تابعة لمدير الأمن العام لم ينزع اختصاص مدير الدقيلية في جرائم المخدرات التي تقع في دائرة مديريته ، وتكليف بعض مأموري الضبط القضائي بضبطها مشتركين مع ضباط ادارة المخدرات أو مستغلين عنهم مما يدخل في صميم تقديره هو .

( جلسة ١٩٥٣/٧/٩ طعن رقم ٨٢٤ سنة ٢٢ في )

٢٢٣ - جواز استعانة مأمور الضبط القضائي عند التفتيش بأعوانه ولو لم يكونوا من مأموري الضبطية القضائية ما دام قد حصل تحت إشرافه .

\* متى كان الثابت أن الكونستابل كان يعمل وقت تفتيش المتهم تحت إمرة معاون المباحث المنتدب لأجراء التفتيش وتحت إشرافه ، فإنه لا يهم - مع استظهار تحقق هذا الإشراف - أن يكون الكونستابل الذي قام بالتفتيش هو من رجال الضبطية القضائية أو من غير رجالها ما دام لم يكن يعمل مستقلاً وكان يساعد من انتدب للتفتيش .

(جلسة ١٩٥٤/٤/٦ طعن رقم ١٠٨ سنة ٢٤ ق)

٢٢٤ - نطاق التفتيش من حيث الموضوع والأشخاص والمكان .

\* متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن رجال مكتب المخدرات وجدوا الطامن مع المتهم أثناء تفتيش منزلها بناء على أمر النيابة العامة وهي تناوله قطعة من المواد المخدرة فقبضوا عليه وقتشوه لعمروا معه على كمية من المواد المخدرة ثم قابوا بتفتيش منزله - لأن الحكم إذ تفتى برفض الدفع ببطلان القبض على الطامن وتفتيشه وتفتيش مسكه يكون صحيحاً .

(جلسة ١٩٥٤/٤/٧ طعن رقم ٢٠٤ سنة ٢٤ ق)

٢٢٥ - التنفيذ الجزئي لأمر التفتيش - كفايته .

\* إذا كان ضابط البوليس قد استصدر أمراً بتفتيش منازل عدة أشخاص إلا أنه قصر تنفيذه على أحدهم دون الآخرين الذين اشتمل الأذن على أسمائهم فإن ذلك لا يعيب الإجراءات .

(جلسة ١٩٥٥/٦/٧ طعن رقم ٦٠٦ سنة ٢٤ ق)

٢٢٦ - سريان أحكام المادة ٩٢ إجراءات على التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على تدبئه من النيابة .

\* أن مجال تطبيق المادة رقم ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك أما التفتيش الذي يقوم به أعضاء النيابة العامة

بأنفسهم أو مأمورو الضبط القضائي بناء على تدبيرهم لذلك بمن سلاطة التحقيق فانه يسرى عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه ان أمكن ذلك .

(جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ ملن رقم ١٢٠١ سنة ١٩٥٤ ق ١)

٢٣٧ - جواز استعمال مأمور الضبط القضائي عند التفتيش بأعوانه ولو لم يكونوا من مأموري الضبطية القضائية مادام قد حصل تحت إشرافه .

\* إذا كان الحكم قد استظهر تحقق إشراف الضابط المنوط به التفتيش على المخبرين اللذين قاما بضبط المتهم وتفتيشه فانه لا يهم بمسند ذلك أن يكون هذان المخبران من غير رجال الضبط القضائي ما دام لم يعملوا مستقلين بل كنا يساعدان الضابط المذكور .

(جلسة ١٩٥٥/١٠/١٧ ملن رقم ٨٢٢ سنة ١٩٥٤ ق ٢)

٢٣٨ - نطاق التفتيش من حيث الموضوع والأشخاص والمكان .

\* إذا كان الحكم قد أثبت أن النيابة العامة أصدرت أمرا بتفتيش الطاعن الأول ومن يوجد معه وقت ضبطه وتفتيشه إذا قامت شبهة قوية على أنه يحمل مواد مفسدة أو على اشتراكه في الجريمة فلما انتقل رئيس مكتب المخدرات ومعه أعوانه إلى مكان الطاعن الأول وجدوه ، واقفا في الشارع على مقربة من منزله ومعه الطاعن الثاني وعندما شعر بهم هذا الأخير حاول الهرب وجرى لتقبضه وكيل المكتب وقبض عليه وأحضره إلى رئيس المكتب الذي فتشه فوجد معه قطعة من الأميون ، فإن التفتيش على هذه الصورة يكون صحيحا في القانون لأن وجود الطاعن الثاني مع الطاعن الأول الذي صدر الأمر بتفتيشه ومحاولته الهرب عند رؤية رجال البوليس تتحقق بها الشبهة القوية على اتهامه مما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استنادا إلى نص الأمر الصادر بتفتيش من يتعين وجوده مع الطاعن الأول من ناحية ، وإلى حكم المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية من ناحية أخرى ولو كان أمر التفتيش مقصورا على الطاعن الأول فقط .

(جلسة ١٩٥٥/١٢/٥ ملن رقم ٧٦١ سنة ١٩٥٤ ق ٢)

## ٢٣٩ - مجال تطبيق أحكام المادة ٥١ إجراءات .

\* لا محل للنمى بان التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى فى منزل المتهم بانتداب من سلطة التحقيق يكون باطلا اذا حصل فى غيبة المتهم ودون حضور شاهدين استنادا الى المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك ان مجال تطبيق هذه المادة مقصور على دخول رجال الضبط القضائى المنازل وتفتيشها فى الاحوال التى اجاز فيها القانون ذلك لهم اما التفتيش الذى يقومون به بناء على انتداب من سلطة التحقيق فانه تسرى عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

( جلسة ١٩٥٥/١٢/١٢ طعن رقم ٧٨٧ سنة ٢٥ ق )

## ٢٤٠ - مجال تطبيق أحكام المادة ٥١ إجراءات .

\* تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية محله ان يكون دخول المنزل وتفتيشه بمعرفة رجال الضبط القضائى فى الاحوال التى اجاز لهم القانون ذلك ، اما التفتيش الذى يقوله مأمور الضبط القضائى ببناء على ندبه لذلك من سلطة التحقيق فانه يسرى عليه حكم المادة ٩٢ من القانون المذكور التى تنص على حصول التفتيش بحضور المتهم او من ينوبه ان امكن ذلك .

( جلسة ١٩٥٥/١٢/٣٦ طعن رقم ٨٢٤ سنة ٢٥ ق )

## ٢٤١ - جواز قيام اى رجل من رجال الضبط القضائى بتنفيذ الاذن ما لم يكن قد عين فيه من يقوم بذلك .

\* ما دام الاذن بالتفتيش صادر مطلعا دون ان يعين فيه شخص بالذات لتنفيذه فان التفتيش يكون صحيحا متى نفذه اى واحد من مأموري الضبطية القضائية ولو شاء مصدره ان يقصر تنفيذه على مأمور معينه لنص على ذلك صراحة فى الاذن .

( جلسة ١٩٥٥/١٢/٣٦ طعن رقم ٨٣٩ سنة ٢٥ ق )

٢٤٢ - عبور احد المخبرين على المادة المخدرة - حصول ذلك تحت اشراف الضابط المأذون به - تفتيش صحيح .

\* لا يتدح في صحة التفتيش أن يكون أحد المخبرين هو الذي عثر على المادة المخدرة ما دام ذلك قد تم بحضور الضابط المأذون بالتفتيش ونحت اشرافه .

( الملن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٣٦/١/١٩٥٦ ص ٧ من ١٠٠ )

٢٤٣ - عدم تعيين مأمور لتنفيذ إذن التفتيش - تنفيذه بجمعة أى واحد من مأموري الضبط القضائي - جائز .

\* لا يتدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأموري الضبط القضائي ما دام الإذن لم يعين مأمورا بعينه .

( الملن رقم ١٣٦ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٣٦/٢/٢٠١٩٥٦ ص ٧ من ٢٠٧ )

٢٤٤ - مأمورو الضبط القضائي - بيانهم في المادة ٢٢ . ح - هو على سبيل الحصر - مرسومهم ليسوا منهم - بطلان ما يجروه هؤلاء المأمورون من قبض وتفتيش .

\* بين القانون مأموري الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر. وهو لا يشمل مرسومهم كرجال البوليس والمخبرين منهم فهم لا يعدون من مأموري الضبط القضائي ولا يضاف عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبقها عليهم القانون وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الإيضاحات وإجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للحفاظ على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش وأذن ماخضار متهم إلى مركز البوليس لا يحول للجوابش التوبجي القبض عليه ولا تفتيشه.

( الملن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٣٦/٥/١٩٥٦ ص ٧ من ٦٥٩ )

٢٤٥ - حق مأموري الضبط القضائي وحدهم في اجراء التفتيش وفقا للمادة ٤٦ . ح

\* نص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية انها يخص مأموري الضبط القضائي دون غيره بحق التفتيش .

( الملن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٣٦/٥/١٩٥٦ ص ٧ من ٦٥٩ )

٢٤٦ - صدور الاذن لمعاون المباحث ولمن يعاونه - اعتبار  
ما اجراه بمفرده كل من زملائه الذين صاحبه من تفتيش  
صحيا .

\* متى كان وكيل النيابة قد اصدر اذنه لمعاون المباحث  
ولم يعاونه من رجال الضبط بتفتيش منازل واشخاص ستة من  
المتهمين فان انتقال الضابط الذي صدر باسمه الاذن مع زملائه  
الذين صاحبه لمساعدته في انجاز التفتيش يجعل ما اجراه كل منهم من  
تفتيش بمفرده صحيا لوقوعه في حدود الاذن الصادر من النيابة  
والذي خول كلا منهم سلطة اجرائه .

( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٧ من ٨ ص ٤٧١ )

٢٤٧ - ندب وكيل الحكدار ضابط احد مراكز البوليس لتنفيذ  
اذن التفتيش الذي لم يعين مأورا بعينه لتنفيذه في مركز آخر  
يتبع المديرية ذاتها وحصوله تحت اشرافه - صحة التفتيش .

\* متى كان اذن التفتيش قد صدر مطلقا : وندب وكيل الحكدار  
ضابط احد مراكز البوليس لتنفيذه في مركز اخر يتبع المديرية ذاتها تحت  
اشرافه ، فان التفتيش يكون صحيا في لقائهم اذ انه ما دام ان الامر  
الصادر بالتفتيش لم يعين مأورا بعينه لتنفيذه فلا يقدح في صحة التفتيش  
ان ينفذه اى واحد من مأورى الضبط القضائى - ومتى كان الذى قام  
 بتنفيذه احد مأورى الضبط القضائى التابعين للمديرية الذى له هذه الصفة  
بوجه عام بالنسبة لى جميع الجرائم بدائرة المديرية فضلا عن انه  
ندب للقيام بهذا التفتيش من وكيل الحكدار الذى يملك ذلك وتحت  
اشرافه .

( الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ من ٨ ص ٦٢٠ )

٢٤٨ - قيام احد المخبرين بالتفتيش تحت رقابة الضابط المأفون  
له به - صحیح .

\* متى كانت اجراءات الضبط والتفتيش قد تمت بناء على امر  
الضابط المأفون له بها وتمت تحت رقبته واشرافه ، فان الدفع ببطلان  
التفتيش لان الضابط عهد بتنفيذ امر التفتيش الى مخبر وهو ليس من  
رجال الضبط القضائى لا يكون له اساس .

( الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ من ٨ ص ١٠٠١ )

٢٤٩ - جواز تنفيذ الأذن بالتفتيش من أى مندوب من المندوبين له .  
قياس من إذن لهم به معا ليس شرطا لازما لصحته

\* التفتيش الذى يقع تنفيذا لأذن النيابة يكون صحيحا اذا قام به واحد من المندوبين له ، ما دام ان قياس من إذن لهم به معا ليس شرطا لازما لصحته .

( الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ من ٩ ص ١٠٤٨ )

٢٥٠ - عدم اشتراط الكتابة عند سحب الضابط المأذون بالتفتيش  
لتبرمته خوله الاذن حق النذب - علة ذلك ؟

\* لا محل لاشتراط الكتابة في أمر السحب الصادر من المندوب الاصيل ما دام امر النيابة بالنسب ثابتا بالكتابة لان من يجرى التفتيش في هذه الحالة انما يجريه باسم النيابة العامة الامر لا باسم من ندبه له - فاذا كان الثابت ان كأمور الضبطية القضائية الذى ندبته النيابة للتفتيش قد اجازت له النيابة ان يندب غيره - من رجال الضبطية القضائية لإجرائه ، فان قضاء المحكمة ببطان التفتيش على أساس عدم اثبات السحب الصادر من المندوب من النيابة كتابة للضابط يكون غير صحيح في القانون .

( الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/٩ من ١٠ ص ١٦٧ ج ٢ )

٢٥١ - جواز استعانة المأذون بالتفتيش - في تنفيذ الأذن - بأعوانه  
وفي حضوره وتحت اشرافه - وجوب حصول التفتيش بحضور  
التهمة وليرة واحدة - صورة واقعة تتوافر فيها هذه الشروط .

\* اذا كان الثابت من واقعة الدعوى انه اثناء ان كان الضابط المأذون بتفتيش منزل المتهم يقوم بتفتيشه ، لاحظ الكونستابل ورجلا البوليس الملكى - اللذين استعان بهما الضابط في تنفيذ امر التفتيش وكانا يعملان تحت اشرافه - وجود باب مغلق بفناء المنزل ، فانهايا اليه بما لاحظاه ، فطلب الضابط من المتهم فتح الباب وتفتحه فعلا بوجوده وامرهما الضابط بالدخول في الخديشة فدخلهما ، ثم اخبراه بانتهما وجدا نبات الحشيش مغروسا بها ، فقام الضابط وبصحبته التهم بتفتيش الخديشة بالرشاد الكونستابل والبوليس الملكى . حيث شاهد الضابط بنفسه شجيرات الحشيش بالحالة التى وصفها ، فان تفتيش المنزل والخديشة يكون بذلك قد حصل مرة واحدة وفي وقت واحد في حضور المتهم .

( الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/٩ من ١٠ ص ٦٠١ )



٢٥٢ - دخول المخبر منزل المتهم للحفاظ عليه - بطلان هذا الإجراء  
لا يصححه أن يكون الدخول بامر من الضابط المأذون بالتفتيش -  
امتداد البطلان الى ما تلاه من ضبط .

\* دخول المخبر منزل المتهم بوجه غير قانوني لا يصححه الامر الصادر  
اليه من رئيسه - الضابط المأذون له بالتفتيش - بدخول المنزل ، بدعوى  
التحفظ على المطلوب تفتيشه تحقيقا للغرض من التفتيش لخروج هذا الامر عن  
نطاق الأعمال المرخص بها قانونيا نظرا الى مساسه بحرمة المنازل ، مما يصم  
هذا الاجراء بالبطلان الذي يمتد اثره الى ما اسفر عنه من ضبط .

( الملحق رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٨/١/١٩٦٠ ص ١١ من ٧٩ )

٢٥٣ - جواز الاستعانة في تنفيذ اذن التفتيش بمرويس المأمور  
المأذون في ذلك مشروط بتمام الاجراءات في حضوره وتحت اشرافه  
تخلف هذا الشرط مؤد الى بطلان التفتيش .

\* مأمور الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش وان كان له ان يستعين  
في تنفيذ الاذن بمرويسه - ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي -  
الا ان ذلك مشروط بأن تتم اجراءات الضبط والتفتيش تحت رقابته واشرافه -  
فاذا كان ما أثبتته الحكم واضح الدلالة في أن التفتيش والضبط الذي قام به  
المخبر لم يكن تحت اشراف الضابط المأذون له بالتفتيش ، فيكون ما انتهى  
اليه الحكم من قبول الدفع ببطلان التفتيش الذي اسفر عن ضبط « الحشيش »  
صحافيا للقانون .

( الملحق رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٨/١/١٩٦٠ ص ١١ من ٧٩ )

٢٥٤ - تفسير حرف العطف الوارد بمسارعة الاذن الصادر للمأمور  
الضبط او من ينحبه للتفتيش - هذا الحرف هو من الاحرف المشتركة  
بين عدة معاني لقوية - ورود هذا الحرف قبل ما يجوز فيه الجمع  
يقطع باطلاق التنبؤ واباحة افراد الضابط بالتفتيش او اشراك  
غيره معه فيه من ينحبه لذلك .

\* اذا صدر الاذن بالتفتيش من يملكه الى أحد مأموري الضبط  
القضائي « او » من ينحبه من مأموري الضبط القضائي ، فان دالة الحال هي ان  
المعنى المقصود من حرف العطف المشار اليه هو الاباحة - نوروده تبطل

ما يجوز فيه الجمع ، وهو ما يقطع باطلاق الذنب واباحة انفراد الضابط بالتفتيش أو اشراك غيره معه فيه ممن يندبه لذلك .

( الطن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١١/١٥/١٦٦٠ س ١١ ص ١٩٦٠ )

## ٢٥٥ - اختصاص مأمور الضبط القضائي التابع للقسم الذى وقعت في دائرته الجريمة بتعقب المتهم في أى مكان .

\* متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فعلا بدفع جزء من المبلغ المتفق عليه الى المتهم في بنساء محكمة شبرا الواقع في اختصاص قسم روض الفرج ، فإن رجس الضبط القضائي الذى يتبع هذا القسم يكون مختصا بأجراء كل ما حوله اياه القانون من أعمال التحقيق — كالتفتيش — لتعقب المتهم في أى مكان في المرحلة التالية الخاصة بدفع باقى الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الاولى .

( الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٥٨/٦/٣٠ ص ٩ ص ٦٢١ )

## ٢٥٦ - الاختصاص المكانى بأجراء التحقيق — امتداده بسبب نظرسف اضطرارى — مثال في تنفيذ مأمور الضبط القضائي الإذن بتفتيش متهم .

\* من المقرر في صحيح القانون انه متى بدأ وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الاجراءات منه أو ممن يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها ، وإذا كان التفتيش اجراء من اجراءات التحقيق ، وقد صدر الأمر به من وكيل نيابة في حدود اختصاصه ، وندب لأجرائه مفتش مكتب مكافحة المخدرات أو من يندبه ، فندب هذا الأخير ضابط مباحث لتنفيذ الأمر ، وكان الطرف الاضطرارى المفاجئ — وهو محاولة المتهمين (( اللذين صدر الأمر بضبطهما وتفتيشهما )) الهرب بما معهما من المواد المخدرة — هو الذى دعا الضابط الى مجاوزة حدود اختصاصه المكانى للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ملاحظتهما وضبطهما ، فإن هذا الاجراء منه يكون صحيحا موافقا للقانون .

( الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦٥٩/٦/٣٠ ص ١٠ ص ٧٣١ )

**٢٥٧ - الاختصاص بإجراء التحقيق - امتداده بسبب الضرورة التي أوجدها المتهمان - مثال في تنفيذ إذن التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه .**

\* من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومتتبعياته متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه ، أو ممن يندب لها تكون صحيحة لا بطلان فيها - فإذا كانت محاولة المتهمين الهرب - بما معهما من المواد المخدرة - بعد صدور إذن النيابة بضبطهما وتفتيشهما - هي التي أوجبت حالة الضرورة ودعت الضابط ومن معه إلى مجاوزة حدود اختصاصهم المكاني للقيام بواجبهم المكلفين به من قبل النيابة العامة ، ولم تكن لديهم وسيلة أخرى لتنفيذ ذلك الأمر غير ملاحقة المتهمين وضبطهما ، فيكون صحيحاً ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

( الملن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ - جلسة ١٢/٨/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٠٤ )

**٢٥٨ - أثر بباترة مأمور الضبط الإجرائي خارج دائرة اختصاصه المكاني - اعتباره من رجال السلطة العامة - امتداد اختصاصه بسبب الضرورة التي أوجدها المتهم - مثال في تنفيذ إذن التفتيش .**

\* الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وظيفته وإنما يعتبر على الأثر أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار اليهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، ونعده من النيابة العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائي ولا يستغنى له أن يقوم بعمل كلف به بمقتضى وظيفته أو ندب إليه من يملك حق الندب وأن يجريه خارج دائرة اختصاصه ، هذا هو الأصل في القانون - إلا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي المأثور له قانوناً بتفتيش المتهم في دائرة اختصاصه - ذلك المتهم في أثناء توجهه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكاني له وبدأ له من المتهم المذكور من المظاهر والأفعال ما ينم على احرازه جوهراً مخدراً ومحاولة التلصص منه - فإن هذا النظم الاضطرابي المناجى - وهو محاولة المتهم التخلص من الجوهر المخدر بعد صدور أمر النيابة المختصة بتفتيشه - هو الذي أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط إلى ضبط المتهم في غير دائرة اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الإجراء منه صحيحاً موافقاً للقانون

— اذ لا يسوغ في هذه الحال ان يقف الضابط مغلول اليدين ازاء المتهم المخوط به بتفتيشه اذا صادفه في غير دائرة اختصاصه ، وفي ظروف تؤكد احرازه للجواهر المخدرة .

( الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٠/٥/١٩٦٠ م ١١ ص ٤٤١ )

٢٥٩ — تنفيذ اذن التفتيش — المراد بمعاوني مأمور الضبط القضائي الذين شملتهم عبارة القنب .

\* اذا كانت عبارة الاذن غير قاصرة على انتداب الضابط وحده — وانما جاءت شاملة ان يعاونه من رجال الضبط القضائي ، فانه لا محل لحمل هؤلاء الاعوان على المراسمين وحدهم .

( الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١/٩/١٩٦١ م ١٢ ص ٥١ )

٢٦٠ — تفتيش — نذوب ضابط لاجرائه هو ومن يندبه لذلك — يؤداه .

\* المعنى المقصود من الجمع بين الماذون المسمى باسمه في اذن التفتيش وبين من يندبه هذا الاخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين ، بل يصح ان يتولاه اولهما او من يندبه من مأموري الضبط طالما ان عبارة الاذن لا تحتم على ذلك الماذون بالتفتيش قيامه بشخصه باجرائه او ضم من يرى ندبه اليه في هذا الاجراء .

( الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٤/٣/١٩٦١ م ١٢ ص ٣١٠ )

٢٦١ — تفتيش — الاذن به — ما يكفي لصحة تنفيذه ؟

\* من المقرر ان القانون لا يشترط الا ان يكون الاذن بالتفتيش ثابتاً بالكتابة ، ولا يلزم وجود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتخب للتفتيش وقت اجرائه .

( الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٣١ ق . جلسة ٢٥/١٢/١٩٦١ م ١٢ ص ١٠٠٠ )

٢٦٢ — مأمور الضبط القضائي — مصادفته المتهم الماذون له من النيابة بتفتيشه — خارج دائرة اختصاصه المكاني — دلالة افعال المتهم على ما ينم عن احرازه مخدراً ومحاوله التخلص منه — قيامه بتفتيش المتهم نفاذا للاذن — ذلك ظرف اضطرارى مفاجئ — التفتيش صحيح .

\* اذا كان الاصل ان اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على

الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أنه من المقرر أيضاً أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي المتهم — المأثور له قانوناً بتفتيشه — أثناء قيامه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه ، في مكان يقع خارج دائرة اختصاصه المكاني ، وبدا له منه ومن المظاعر والأعمال التي اتاها ما يثم عن احرازه جوعراً مخدراً ومحاولة التخلص منه ، فإن هذا الظرف الاضطراري المفاجئ، يجعله في حل من مباشرة تنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تياماً بواجبه المكلف به والذي ليست لديه وسيلة أخرى لتنفيذه ، إذ لا يسوغ مع هذه الضرورة أن يقف مأمور الضبط القضائي مغلول اليدين إزاء المتهم المنوط به تفتيشه لجرد أنه صادفه في غير دائرة اختصاصه ما دام قد وجده في ظروف تؤكد احرازه الجواهر المخدرة .

فإذا كان الثابت أن حالة الضرورة — التي وصفها الحكم المطعون فيه — قد أوجدتها المتهمه (( الطاعنة )) بصنعها وهي التي دعت الضابط الى التيام بضبطها وتفتيشها فإن ما اتخذته من إجراءات قبلها يكون صحيحاً وبالتالي يكون الدفـع بالبطـلان لا أساس له من القانون .

( الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢١٠ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ١٣ من ٢٩٠ )

**تعليق :** إذا كان المقرر أن أمر التفتيش يجيز للمندوب أن يفتش المأمور بتفتيشه أينما وجده ولو كان في غير المكان المحدد بإذن التفتيش . ( نقض جنائي ١٩٥٨/١١/١٧ — مجموعة النقض — السنة ٩ ص ٩١٦ ) ، إلا أن التفتيش لا يكون صحيحاً إلا إذا وقع في مكان يقع في دائرة اختصاص الآذن والمندوب . ( نقض جنائي ١٩٦٦/٥/١٧ — مجموعة النقض — السنة ١٧ ص ٦٥٠ ) . ومع ذلك قضت محكمة النقض في حكمها موضوع هذا التعليق بأنه إذا نذب مأمور الضبط القضائي لتفتيش متهم ثم صادفه خارج دائرة اختصاصه المكاني ففتشه فإن هذا الظرف الاضطراري المفاجئ يجيز التفتيش . وينتقد الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى هذا القضاء ، إذ لا تبني أحكام القانون على المصادرات . ( الإثبات في المواد الجنائية — الجزء الثاني — ١٩٧٨ ص ٦١ ) .

**٢٦٣ — تنفيذ الآذن بالتفتيش — تجاوز الاختصاص المكاني لمصدر الآذن — ما يبرره .**

✳ لما كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي من تفتيش بعيداً عن دائرة اختصاصه إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه فوجب أن يمتد اختصاصه بداهة الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها مما يجعل له الحق عند

الضرورة في تتبع المرسولات المتحصلة من جريمة المراقبة التي بدأ تحقيقها وإن جرى كل ما خوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالمراقبة أو في حق الطاعنين على أثر ظهور اتصالهما بالجريمة . لما كان ذلك ، وكان الاذن الذي صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المرسولات وقد روعيت فيه هذه الاعتبارات فإن قيامه بتنفيذها يكون صحيحا في القانون .

( الطعن رقم ٢٥٩٩ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ٩٧ )

### ٣٦٤ — طريقة تنفيذ الاذن بالتفتيش — موكولة الى رجل الضبط المأذون له به — مثال .

\* الأصل انه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في اذن التفتيش ان ينفذه ولو كان ذلك بطريق النصب من المأمور المين ما دام الاذن لا يملكه هذا النصب ، الا ان طريقة تنفيذ الاذن موكولة الى رجل الضبط المأذون له به يجرئها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله ان يتخذ من وسائل التدبؤ ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وإن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط النفساء . او يثيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره . واذا كان الثالث من مدونات الامر المأمون فيه ان مأمور الضبط المين بذاته في اذن الضبط والتفتيش قد انتقل بصحبة الكونستابل والمخبر السري تنفيذاً لهذا الاذن ونصب اولهما للقبض على المأذون بتفتيشه ( المأمون ضده ) احين حضوره بالسيارة التي يستقلها بعدد ان انهم بأنه هو الذي سيقول بنفسه تفتيشه حال ضبطه وأن المخبر حين توجه لضبط المأمون ضده في حضور الكونستابل اسقط المأمون ضده لفافه من يده بعد القبض عليه ، واستخلص الامر من ذلك بطلان هذا الاجراء بقوله انه بعدد ندبا بالقبض صدر ممن لا يملكه — وذلك دون ان يعرض لحق مأمور الضبط المأذون له بالقبض والتفتيش في اجرائهما بالطريقة التي يراها محقة للغرض منهما ومدى حصول القبض بالقدر اللازم لتنفيذ اذن التفتيش او مجاوزته هذا القدر ، ومن ثم يكون ما أورده الامر من تقارير قانونية — دون أن يفتن لذلك الحق — قد جاء مخالفا للتأويل السليم للقانون ، مما يضمن معه نقض الامر المأمون فيه واعادة الدعوى الى مستشار الاحالة المختص .

( الطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ١٥٨ )

### ٣٦٥ — الاذن بالتفتيش — نصب — عدم اشتراط الكتابة — علة ذلك .

\* متى كان الطاعن لا ينازع في أن اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر

كتابة ، وأنه اجاز لمامور الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لإجرائه ، فإنه لا يشترط في أمر النذب الصادر من المنشوب الأصل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة ، لأن من جرى التفتيش في هذه الحالة ، لا يجريه باسم من ندبه له ، وإنما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة .

( الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ من ١٤ ص ٥٥٥ )

### ٣٦٦ — تنفيذ إذن التفتيش — استعانة مأمور الضبط بمعاونيه — جواز ذلك — مثال .

✽ تنفيذ إذن التفتيش موكول الى القائمين به يجرؤنه بالقدر اللازم لتحقيق الغرض المقصود منه . فلما مأمور الضبط القضائي في سبيل تنفيذ مهمته المأذون له بها أن يستعين بمروسيه على الوجه الذي يراه محققا للغرض من التفتيش . ومن ثم فإن اطلاق الشرطي السرى النار على اطارات السيارة لاستيقاظها تنبيها لمرئيه الضابط عندما شاهدما تحاول الفرار بعد أن أطلق هذا الأخير النار على اطاراتها أمر لا غبار عليه قانونا . فإذا ما توقفت السيارة وانطلق منها الطاعن حاملا لثلاثة محاولا القابعا في النزعة المجاورة فان تعرض الشرطي المذكور له للبلولة دون ضاراه والتخلص من جسم الجريمة واكراهه على الوقوع تحت لحقيقه الضابط للكشف عن حقيقته بعد أن وضع نفسه موضع الشبهات والريب لا يكون باطلا . وإذا ما شاهد الضابط كل ذلك وأدرك ما تدل عليه تلك الظروف التي تنبئ بذاتها عن صلة الطاعن بالجريمة ، فان من حقه والجريمة تعد في حالة تلبس جاء كشفه عن طريق مشروع أن يقبض على الطاعن وأن يضبط المخدر الذي القى به .

( الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧٠٠ )

### ٣٦٧ — الاذن بتفتيش متهم — ما يقتضيه تنفيذه .

✽ صدور اذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقتضي لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لإجرائه ولو لم يتضمن اذن التفتيش أمرا صريحا بالقبض لما بين الاجرائين من تلازم . ولما كانت المحكمة قدرت سلامة ما اتخذ الضابط من اجراءات بقصد سرعة ضبط الطاعن بتقسيم افراد القوة للبحث عنه في أماكن مختلفة من البلدة واحضاره فور العثور عليه ليجري تفتيشه بنفسه ، وكان لمامور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر اليه بمروسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي ، فان ما أجراه رجال الشرطة السريين من

امسك الطاعن حال مشاهدتهما له واقتياده الى الضابط المختدب للتفتيش حيث فتش به بنفسه ، هو اجراء صحيح لا مخالفة فيه للقانون .

( الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٢٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١١/٤ س ١٤ ص ٧٢١ )

٢٦٨ - الاذن بتفتيش متهم - تنفيذه أينما وجد ذلك التهم .

✽ من المقرر انه متى صدر اذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائي المختدب لاجرائه ان ينفذه عليه أينما وجده ، ولا يحق للمتهم ان يحتج بأنه كان وقت اجراء التفتيش في مكان غير المكان المحدد بأمر التفتيش ، طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص من قام باجراءات الضبط والتفتيش ، لأن حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية انما شرعت لمصلحة صاحبه والمكان الذي ضبط فيه الطاعن طريق عام من حق رجال الشرطة ان يراقبوا فيه تنفيذاً للقوانين واللوائح .

( الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٢٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ س ١٤ ص ٨٥٦ )

٢٦٩ - طريقة اجراء التفتيش متروكة لرأى القائم به .

في

✽ من المقرر انه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مافونا به قانوناً بطريقة اجرائه متروكة لرأى القائم به ، وما دام الضابط قد رأى دخول منزل الطاعن من سطح منزل مجاور له وكان في الاستطاعة ان يدخله من بابه فلا تثيريب عليه في ذلك .

( الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ س ١٥ ص ٥٩٧ )

٢٧٠ - صدور الاذن بتفتيش شخص ومسكنه لا يبرر تفتيش زوجته الا اذا توافرت حالة التلبس بالجريمة في حقها او وجدت دلائل كافية على اتهامها في جنائية احراز الجواهر المخدرة المضبوط .

✽ انه وقد اقتصر الاذن الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على المظعون ضده الأول ومسكنه ، فانه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المافون له باجرائه ان يفتش زوجته ( المظعون ضدها الثانية ) الا اذا توافرت حالة التلبس بالجريمة في حقها او وجدت دلائل كافية على اتهامها في جنائية احراز الجواهر المخدرة المضبوط .

( الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩ س ١٧ ص ١١٧٣ )



### ٢٧١ - الاذن بتفتيش متهم - ما يقتضيه .

\* صدور اذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لاجرائه ولو لم يتضمن اذن التفتيش أمرا صريحا بالقبض لما بين الاجراءين من تلازم .

(الطن رقم ٧٥٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ ص ١٨ من ٨٣٨ )

### ٢٧٢ - الاذن بالتفتيش لرئيس وحدة مكافحة النقد ومن يعاونه - مفاده

\* متى كان الثابت ان الاذن بالتفتيش قد صدر ممن يملكه الى من اختصه الاذن باجرائه وهو رئيس وحدة مكافحة النقد ومن يعاونه من مأموري الضبط القضائي ، فاذا استخلص الحكم من دلالة هذا السحب اطلاقه واباحة ذنب المأذون الاصيل بالتفتيش لغيره من مأموري الضبط دون اشتراكه معه فان استخلاصه يكون سائفا لأن المعنى المقصود من الجمع بين المأذون المسمى باسمه في اذن التفتيش وبين من يندبه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يبيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين بل يصح ان يتولاه اولهما او من يندبه من مأموري الضبط طالما ان عبارة الاذن لا تحتمل على ذلك المأذون بالتفتيش قيامه بشخصه باجرائه أو ضم من يرى ندبه اليه في هذا الاجراء .

(الطن رقم ١٦٥٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ ص ١٨ من ١٠٣٦ )

### ٢٧٣ - صدور اذن النيابة بتفتيش متهم - لمأمور الضبط القضائي المنتخب لاجرائه تنفيذه أينما وجده - طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاصه هو ومصدر الاذن .

\* استقر قضاء محكمة النقض على انه متى صدر امر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المنتخب لاجرائه ان ينفذه عليه أينما وجده ، ما دام المكان الذى جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاص من أصدر الامر ومن نفذه .

(الطن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/٣٠ ص ١٨ من ١٠٤٧ )

(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ ص ١٧ من ٦٥٠ )

٢٧٤ — لأى مأمور ضبط قضائى تنفيذ الأذن بالتفتيش طالما لم يعين مأمورا بعينه .

\* الأصل أنه لا يقدر فى صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى إذا كان الأذن لم يعين مأمورا بعينه .  
(الطنن رقم ١٩١٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٢٧ )

٢٧٥ — رئيس مكتب المخدرات — الأشخاص الذين يحق له الاستعانة بهم فى إجراء التفتيش .

\* لرئيس مكتب المخدرات الحق فى أن يستعين فى إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من معاونيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط ما داموا يعملون تحت إشرافه .  
(الطنن رقم ١٩١٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٢٧ )

٢٧٦ — مأمور الضبط المخدوب بالذات لإجراء التفتيش اصطحاب من يشاء من زملائه أو رجال القوة العامة لمعاونته فى تنفيذه — صحة التفتيش الذى يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه .

\* من المقرر أن النيابة العامة إذا نذبت أحد مأمورى الضبط بالذات لإجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته فى تنفيذه ، ويكون التفتيش الذى يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه كأنه حاصل منه مباشرة فى حدود الأمر الصادر بفتحده .  
(الطنن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ من ١٩ من ١١٤٢ )

٢٧٧ — نقيب مأمور الضبط — الذى استصدر إذن التفتيش — زميله كتابة — غير لازم — كفاية النذب الشفوى .

\* لا يشترط أن يكون مأمور الضبط الذى استصدر إذن التفتيش قد نذب زميله كتابة أسوة بالأمر الصادر من النيابة نفسها بل يجوز أن يكون النذب شفاهة .  
(الطنن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ من ١٩ من ١١٤٢ )

٢٧٨ — صدور أمر للتفتيش لأحد مأمورى الضبط أو أن يعاونه أو يندبه — صحة التفتيش الذى يجريه أى من هؤلاء — شرطه .

\* من المقرر فى القانون أنه إذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة لأحد

مامورى الضبط او ان يعاونه او يندبه ، فان انتقال اى من هؤلاء لتنفيذ يجمع ما اجراه بمفرده صحيحا لوقوعه فى حدود الامر الصادر من النيابة والذى خول كلا منهم سلطة اجرائه . ما دام ان من اذن بالتفتيش لم يقصد ان يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه بالاجازة الى غيره .

( الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق ٠ جلسة ١٦/٣٠/١٩٦٨ س ١٩ من ١١٤١ )

### ٢٧٩ - تنفيذ اذن التفتيش بمعرفة غير من عين فيه بالذات من مامورى الضبط القضائى - غير جائز .

\* الاصل انه لا يجوز لغير من عين بالذات من مامورى الضبط القضائى فى اذن التفتيش ان ينفذه ولو كان ذلك بطريق الذنب من المأمور المعين ما دام الاذن لا يملكه هذا الذنب .

( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٩ ق ٠ جلسة ١٦/٦/١٩٦٩ س ٢٠ من ٨٩٠ )

### ٢٨٠ - طريقة تنفيذ اذن التفتيش - موكولة لرجل الضبط تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع - مثال .

\* من المقرر ان طريقة تنفيذ الاذن موكولة الى رجل الضبط المأذون له به جريها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع فله ان يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وان يستعين فى ذلك باعوانه من رجال الضبط القضائى او غيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرمى منه وتحت بصره . ومتى كان الحكم قد اثبت - بما له اصل صحيح بالاوراق وبما لا يجادل فيه الطاعن - ان رجلى الرقابة الادارية اللذين قبضا عليه وفتشاه قد قاما بهذا الاجراء على مرمى وياشراف من زميليهما رجل الرقابة المأذون له بالتقبض والتفتيش فان منعى الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل .

( الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٩ ق ٠ جلسة ١٦/٦/١٩٦٩ س ٢٠ من ٨٩٠ )

### ٢٨١ - محكمة الموضوع - سلطتها فى تقدير قيام المانع المادى والادبى لمعرفة التزام مأمور الضبط حدود الامر بالتفتيش ( نفسه ) - مثال .

\* ان تعرف ما اذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الامر بالتفتيش او جاوزه متمسكا بنطوى على عنصرين احدهما مقيد هو تحرى حدود الامر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهاد فيه لمحكمة الموضوع ، وثانيهما مطلق لانه ينطوى على تفسير وتفسير الوقائع التى تفيد التمسك فى تنفيذه وهو موكول

اليها تنزله المنزلة التي تراها ما دام سائفا . ولما كان ، نحكم قد اثبت ان مأمور الضبط جاوز حدود الامر في نصه وتعمف في تنفيذه معا وأن العثور على المخدر لم يتم عرضا بل كان نتيجة سعى منه للبحث عن جريمة احرار المخدر ، فانبه لا تصح المجادلة في ذلك .

( الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ من ٢١ ص ١٧٢ )

## ٢٨٢ — محكمة الموضوع — سلطتها في تقدير التزام مأمور الضبط حدود الامر بالتفتيش — مناط ذلك — مثال .

\* من المقرر أن الامر الصادر من النيابة العامة لاحد مأموري الضبطية القضائية باجراء تفتيش لغرض معين ( للبحث عن سلاح ) لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والفرض منه الى غير ما اذن بتفتيشه الا اذا شاهد عرضا أثناء اجراء التفتيش المرخص به — جريمة قائمة ( في إحدى حالات التلبس ) . ولما كان البين من مدونات الحكم أن المتهم عندما ايصر الضابط متجها نحوه حاول الفرار فلم يمكنه واملكه وتحسس ملبسه من الخارج وأيقن انه لا يحرز سلاحا بين طيات ملبسه ومع ذلك مضى في تفتيش ملبسه الداخلية فمثر في جيب صدره الايسر على المخدر المضبوط في حين أنه لم يكن مأثونا بالبحث عن مخدر . فانه لا يصح اخذ المتهم بما اسفر عنه هذا الاجراء الباطل ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه اثبت بغير معقب أن المخدر لم يثر عليه أثناء البحث عن السلاح وانما بعد أن تثبت الضابط يقينا أن المتهم لا يحرز شيئا من ذلك وليس في الأوراق ما يشير الى أن المخدر كان في مكان ظاهر يراه مأمور الضبط حتى كان يصح له التفتيش بناء على حالة التلبس ومن ثم يكون قد ساء للمحكمة أن تنعت تصرفه بالتعسف في تنفيذ اذن التفتيش وذلك بالسعى في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة التي صدر بشأنها مما يترتب عليه بطلان التفتيش واعدار الدليل المستمد منه .

( الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ من ٢١ ص ١٧٢ )

## ٢٨٣ — تنفيذ الاذن بالتفتيش — ضرورة الالتزام بالآلة المحدد فيه .

\* لرجل الضبطية القضائية المتعذب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش نخير الظرف المناسب لاجرائه بطريقة مثمرة ، وفي الوقت الذي يراه مناسباً ما دام أن ذلك يتم في خلال المدة المحددة بالاذن . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومن المفردات المضمومة أن الضابط استصدر اذنا من النيابة العامة بضبط وتفتيش المطعون ضده على أن يتم تنفيذ الاذن خلال سبعة ايام من تاريخ صدور ، ثم قام الضابط باجراءات الضبط والتفتيش خلال المدة المحددة في الاذن عندما تراه الى علمه أن المطعون ضده قد اعتزم نقل

المخدر الى عملائه ، فان الحكم المpton فيه اذ استند في تبرئة المpton ضدّه الى تراخي الضابط في تنفيذ اذن النيابة فور صدوره ، يكون مشوباً بعيب الفساد في الاستدلال .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/٨ من ٢١ ص ٢٣٠)

#### ٢٨٤ — ما يشترط فيمن يجرى التفتيش .

\* لا يشترط القانون الا أن يجرى التفتيش احد مأموري الضبط القضائي دون أن يقتصر ذلك على محرر محضر الضبط .

(الطن رقم ٨٦ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٨ من ٢٦ ص ٥٠٠)

#### ٢٨٥ — وجود ورقة الاذن الصادرة بالتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي المنتخب للتفتيش وقت اجرائه — غير لازم .

\* من المقرر انه لا يلزم وجود ورقة الاذن بالتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي المنتخب للتفتيش وقت اجرائه ، اذ لا يشترط القانون الا أن يكون الاذن بالتفتيش ثابتاً بالكتابة .

(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٠/١٢ من ٢١ ص ٩٧٢)

#### ٢٨٦ — عدم جواز التفتيش الا للبحث عن الاشياء الفاصلة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها — ظهور اشياء اثناء التفتيش تعد حيازتها جريمة أو تنفيد في كشف الحقيقة في جريمة اخرى — مأمور الضبط القضائي ضبطها — شرط ذلك .

\* المستفاد من نص المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية وتقرير لجنة الشيوخ وما استقر عليه قضاء محكمة النقض انه لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الاشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ، وانه اذا ظهر اثناء تفتيش صحيح وجود اشياء تعد حيازتها جريمة أو تنفيد في كشف الحقيقة في جريمة اخرى جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها بشرط أن تظهر عرضاً أثناء التفتيش ودون سمي يستهدف البحث عنها .

ولما كان الحكم المpton فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على أن العثور على المخدر انما كان نتيجة سعي رجل الضبط القضائي في البحث عن جريمة احرار مخدر ولم يكن ظهوره عرضاً أثناء تفتيش صحيح في حدود غرضه وهو البحث عن اسلحة أو ذخائر ، وكان تقدير القصد من التفتيش أمر تستقل به محكمة

الموضوع ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب ،  
فإن ما تثيره الطاعة في طعنها لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١١/١٥ من ٢٢ ص ٦٥٦ )

(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ من ٢١ ص ٩١٥ )

**٢٨٧ - صدور إذن التفتيش لرئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات أو من  
يندبه أو يعاونهما - صحة التفتيش الذي يجريه أحدهما دون الآخر .**

\* متى كان الإذن بالتفتيش قد صدر ممن يملكه الى رئيس ووكيل قسم  
مكافحة المخدرات ولن يندبانه أو يعاونهما - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - وكان  
الظاهر من عباراته أن من أصدره لسم يتصد أن يقوم بتنفيذه رئيس ووكيل  
قسم مكافحة المخدرات سويا إذ لو أراد ذلك لفص في الإذن صراحة على أن لا ينفرد  
أحدهما دون الآخر وما كان قد خولهما ندب غيرهما من مأموري الضبط  
القضائي لإجرائه . ولما كان لمأموري الضبط القضائي إذا ما صدر إليهم إذن من  
النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن  
يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ما داموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون ،  
ومن ثم فإن التفتيش الذي يقع تنفيذا لاذن النيابة يكون صحيحا إذا تمام  
به واحد من المندوبين له مادام أن قيام من إذن لهم به مما ليس شرطا لازما  
لصحته . ولما كان الحكم قد استخلص من دلالة النذب إطلاقه وإباحة  
أن يتولاه إما رئيس قسم مكافحة المخدرات أو وكيله إذ أن مؤدى صيغته  
لا تستلزم حصول التفتيش منهما مجتمعين بل يحسب أن ينفرد أحدهما  
بإجرائه فإن استخلاصه يكون سائفا ويكون التفتيش الذي تمام به وكيل  
القسم قد تم في نطاق إذن التفتيش ووقع صحيحا .

(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٢٦ من ٢٣ ص ٨٣٠ )

**٢٨٨ - التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي بناء على ندبه من  
النيابة العامة - إجراءاته .**

\* من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية التي  
نقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك ولا يجب  
أن يكون بحضور شاهدين ، هو عند دخول مأموري الضبط القضائي المنازل  
وتفتيشها في الأحوال التي يجز لهم فيها القانون ذلك ، أما التفتيش الذي  
يقومون به بناء على ندبهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المواد  
٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق التي  
نقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه أن أمكن ذلك . ولما كان

الثابت من مدونات الحكم ان التفتيش الذى أسفر عن ضبط المخدر قد اجراء مأمور الضبط القضائي بناءً على ندبه لذلك من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق ، ليكون له سلطة من ندبه . وبعد محضره محضر تحقيق ويسرى عليه حينئذ حكم المادة ٩٢ المادة ٥١ اذ ان هذه المادة الأخيرة انما تسرى فى غير احوال النسب .

(الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ من ٢٣ ص ١٩٦)

#### ٢٨٩ - اسهام ضابط غير مختص محليا فى التفتيش - عدم جواز اشارة ذلك لأول مرة امام النقض .

\* اذا كان الطاعن لم يثر امام محكمة الموضوع امر اسهام ضابط آخر غير مختص محليا باجراء التفتيش فى اجرائه فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ من ٢٤ ص ١١٧٦)

#### ٢٩٠ - طريقة تنفيذ الاذن بالتفتيش .

\* ان كان الاصل انه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأمورى الضبط القضائي فى الاذن بالتفتيش ان ينفذوه لو كان المأذون تد ندبه لذلك سبغير سندن الاذن - بيد ان طريقة تنفيذ الاذن موكولة الى المأمور المأذون فيجريها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله ان يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تنفيذ التفتيش ومن ذلك الاستماعة باعوانه من مأمورى الضبط القضائي او بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون تحت بصره ، واذا ما كان الثابت من مدونات الحكم المطمون فيه ان مأمور الضبط القضائي المأذون له بالتبض والتفتيش قد ناط بشرطيين من القوة المرافقة له وهما من رجال السلطة العامة - بالتوجه الى منزل المطمون ضده الصادر فى شأنه الاذن - والتحفظ عليه ابان قيامه هو بتفتيش آخر ، ولما انتهى من هذا وبلغ منزل المطمون ضدهلقى الشرطيين متحفظين عليه امام حائوت ، فقام بنفسه بتفتيش المطمون ضده ، وكان الحكم قد انتهى الى بطلان اجراءات القبض والتفتيش وما تلاها - تاسيسا منه على وقوع القبض من شرطيين غير مأذون لهما فى ذلك ، فى حين انهما من رجال السلطة العامة من مؤسسى المأمور المأذون له بالقبض والتفتيش . دون ان يعرض لمسدى حصول القبض بالتقدير اللازم لتنفيذ الاذن أو مجاوزته ذلك ، فان الحكم بما أورده من تقرير قانونى دون أن يفتن لذلك الحق ، يكون قد انطوى على خطأ فى تأويل القانون مما ينعين معه نقضه والاعادة .

(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ من ٢٦ ص ٣٦٥)

(الطن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/٤ من ٢٤ ص ٣٦٦)

## ٢٩١ - الخطأ في اسم المأذون بتفتيشه - لا يبطل التفتيش مادام الذي تسم تفتيشه هو المعنى .

\* من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الشخص الذي حصل تفتيشه هو قى الواقع بذاته المقصود بأذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر باسم المطعون ضده مقترنا باسم الشهرة وهو الصادر به اذن النيابة ، كما ان الضابطين اللذين اجرىا التحريات وقاما بالضبط والتفتيش قد شهدا بان صحة اسم المطعون ضده لا « . . . . . » وانسه بذاته المقصود بالتحريات فان ما ذهب اليه الحكم من عدم صحة امر التفتيش تأسيسا على عدم ذكر بيان صحيح عن اسم المطعون ضده يكون قد خالف القانون ونفس استدلاله .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨ ص ٦٩١)

## ٢٩٢ - طريقة تنفيذ اذن التفتيش - مأمور الضبط .

\* ان طريقة تنفيذ اذن التفتيش موكولة الى رجل الضبط المأذون له بجرئها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع فله ان يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وان يستعين في ذلك باعوانه من رجال الضبط القضائي او بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرمى منه وتحت بصره .

(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/١/٢٣ ص ٢٩ ص ٨٣)

## ٢٩٣ - الاذن الكتابي بالتفتيش - اجازته سحب غير المأذون - عدم اشتراط الكتابة في امر النذب .

\* لما كان اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة ، وقد اجاز مأمور الضبط القضائي الذي سحب للتفتيش ان يندب غيره من مأموري الضبط لاجرائه ، فانه لا يشترط في امر النذب الصادر من المنسوب الاصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي ان يكون ثابتا بالكتابة ، لان من جرى التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه له وانما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة .

(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/١/٢٣ ص ٢٩ ص ٨٣)

## ٢٩٤ - صدور الاذن لأحد مأموري الضبط او لمن يعاونه او نيابه - قيام اي من هؤلاء بتنفيذه - صحيح - أساس ذلك .

\* من المقرر في القانون انه اذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة



لأحد مأبوري الضبط أو لن يعاونه أو ينييه ، فإن انتتال أي من هؤلاء لتنفيذ  
يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه ، في حدود الأمر الصادر من النيابة  
والذي خول كلا منهم سلطة أجرائه ، مادام من أذن بالتفتيش لم يقصد أن  
يقوم بتنفيذه واحدا بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لابتعاده بالإجازة  
إلى غيره ، وإذا كان الثابت من مؤدى أقوال الشهود التي أوردتها الحكم أن الضابط  
المأذون له قد انتقل وفي صحبته الضابط الذي اشترك معه في التحريات  
إلى المنطقة التي يقع بها سكن المأذون بتفتيشه حيث قام الضابط الأخير  
بالتفتيش فإن التفتيش الذي تم بمعرفة يكون قد وقع صحيحا لاسناده  
إليه من المأذون أصلا بالتفتيش .

( الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٣/٥ من ٣٠ ص ٢٣٠ )

#### ٢٩٥ - - - - - تغيير الوقت المناسب لإجراء التفتيش - - - - - حق مأبوري الضبط .

\* لما كان الثابت من مكونات الحكم ومن المفردات المضمومة أن إذن  
النيابة الصادر بـ : « على محضر التحريات المؤرخ ١٩٧٣/٧/٢٠ بتفتيش المطعون  
ضده لضبط ما يحزره من مواد مخدرة لدى وصوله الإسكندرية عائداً من  
القاهرة بالقطار الذي يغادرها في الثانية والثلاث مساءً : قد صدر في الساعة  
الرابعة من مساء يوم ١٩٧٣/٧/٢٠ على أن يتم مرة واحدة وخلال أربع  
وعشرين ساعة من تاريخ إصداره ، فقام الضابط المأذون له بإجراء التفتيش  
بضبط المطعون ضده وتفتيشه لدى وصوله محطة سيدى جابر بالقطار  
اللاحق الذي بلغها في الساعة التاسعة والرابع من مساء نفس اليوم أى  
في خلال الفترة الزمنية المحددة بالأذن ، وكان من المقرر أن لرجل الضبطية  
القضائية المنتخب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه  
بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسباً مادام أن ذلك يتسم في خلال  
الفترة المحددة بالأذن - كما هو الحال في الدعوى - فإن الحكم المطعون فيه إذ  
انتهى إلى بطلان التفتيش وما تلاه من إجراءات تأسيساً على أنه قد جرى  
بعد استنفاد نطاق إذن النيابة بالتفتيش يكون قد خالف الواقع بما جره إلى  
إلى الخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يعمى نقضه . ولما كان هذا الخطأ  
قد حجب المحكمة عن نظير موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون  
مع النقض الإحالة .

( الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٣/١٨ من ٣٠ ص ٢٣٠ )

#### ٢٩٦ - - - - - صدور أمر تفتيش شخص - - - - - لمأبوري الضبط القضائي لتنفيذه

أينما وجده - - - - - مادام في دائرة اختصاص مصدر الأذن ومنهذه .

\* من المقرر أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص ،

كان للمأمور الضبط القضائي التدابير لإجرائه أن ينفذه أينما وجده . مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه .

( الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/٦ من ٣٠ ص ٤٩٠ )

**٢٩٧ - حق مأمور الضبط في تأخير الزمان والمكان المأذونين لإجراء التفتيش المأذون به - في حدود الأذن والقانون - اقتحام مأمور الضبط غرفة نوم المأذون بتفتيشه ليسا لإجراء التفتيش المأذون به - لا عيب .**

\* من المقرر قانونا أن للمأمور الضبط القضائي إذا ما صدر اليهم إذن من النيابة بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة يعينها ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون ، ويكون لهم تأخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يرونه ملائما مادام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالأذن ، لما كان ذلك ، وكان التفتيش الذي قام به الضابط في هذه الدعوى مأذونا به قانونا فإن له أن يجريه بالطريقة التي يراها محققة للهدف منه بما في ذلك مفاجأة المأمون ضده في أي مكان وزمان مادام أنه قد التزم الحدود التي تضمنها إذن النيابة . ومن ثم فلا تثريب عليه أن هو اقتحم على المأمون ضده غرفة نومه ليلا ويكون ما انتهى إليه الحكم المأمون فيه من بطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يقوم على مسند من القانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ من ٣٠ ص ٥١١ )

**٢٩٨ - الأذن بالتفتيش - تنفيذه - مدى سلطة مأمور الضبط**

\* من المقرر قانونا أن للمأمور الضبط القضائي - إذا ما صدر اليهم إذن من النيابة بإجراء تفتيش - أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة يعينها ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون ، ويكون لهم تأخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يرونه ملائما مادام أن ذلك يتم خلال الفترة المحددة بالأذن . لما كان ذلك ، وكان التفتيش الذي قام به الضابط في هذه الدعوى مأذونا به قانونا فإن له أن يجريه بالطريقة التي يراها محققة للغرض منه مادام أنه قد التزم الحدود التي تضمنها إذن النيابة ومن ثم فلا تثريب عليه أن هو اقتحم غرفة نوم المأمون ضده فجر يسوم الحادث بعد أن تمكن أحد معاونيه من فتح باب المسكن الخارجى بواسطة التسور مادام الضابط قد رأى ذلك ، ويكون ما انتهى إليه

الحكم المعلوم فيه من بطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يقوم على سند من القانون مما يبيحه بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١١/٨ س ٣٠ ص ٧٩٩)

### ٢٩٩ - الأذن بالضبط والتفتيش - ما يخوله للمأمور بالضبط القضائي .

✻ لما كان الأذن بضبط الطاعن وتفتيشه جاء مطلقاً من تيد اجراءه بمسكنه وقد تسم ضبط الطاعن في محل تجارته ، وكان من المقرر انه متى صدر اذن النيابة بتفتيش متهم كان للمأمور بالضبط القضائي المنتخب لاجرائه ان يفتشه اينما وجده طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص كل من صدر الاذن ومن قام باجراءات تنفيذه - وهو ما لا يجده الطاعن في ملصقه - ومن ثم فان ما يتبره في هذا الصدد يكون على غير اساس .

(الطن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩ س ٣٠ ص ٨٤٥)

### ٣٠٠ - التفتيش المأذون به قانوناً - طريقة اجراؤه متروكة لراى القائم به - مثال .

✻ اذ كان الحكم المعلوم فيه قد عرض للدفع ببطلان التفتيش لوتوع الجريمة نتيجة تحريض ورد عليه بقوله : انه وان كان هذا الدناع لم يديه امام هذه الهيئة مما يعد انه لا يتمسك به ، فانه بدوره دفع غير سليم ذلك انه لا يقبل القول ان تدخل الضابط لمقد صفقة مع تاجر مخدرات بالاستعانة بهرشد ان ذلك يعد خلقاً لجريمة الاتجار في المخدر اذ انه اذا ما كان تاجر المخدرات يمارس تجارته ووجود الضابط الاستعانة بهرشد لمقد الصفقة معه ليتمكن من ضبطه نظراً لثسدة حرصه فان ذلك لا يعد تحريضاً وخلقاً للجريمة مما يجعل هذا الدفع بدوره ظاهراً للفساد . وكان ما أورده الحكم فيها تقدم فضلاً عن انه لا مخالفة فيه للنايات بالأوراق ، فانه صحيح في القانون مجزئ في السرد على ما اشار به الطاعن لما هو مقرر من انه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الطبقة القضائية مأذوناً به قانوناً فطريقة اجرائه متروكة لراى القائم به ومن ثم فلا تثير على الضابط ان هو راى في سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به تكليف احد المرشدين لاستدراج المتهم الى خارج مسكنه بحجة شراء مادة مخدرة منه .

(الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ س ٣٠ ص ٩٦٢)

### (٢) حضور المتهم أو الشهود التفتيش .

#### ٣٠١ - حصول التفتيش في غيبة المتهم لا يقرب عليه بطلانه .

✻ ان حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يقرب عليه تاتونا

بطلانه ، فان حضور المتهم التفتيش الذي يجري في مسكنه . وان كان واجبا حين تسمح به مقتضيات التحقيق وظروفه نظرا لما فيه من زيادة ثقة في الاجراء وما يتبعه من فرص المواجهة وما الى ذلك ؛ لم يجعله القانون شرطا جوهريا لصحة التفتيش .

( جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ طعن رقم ٢٠٨٩ لسنة ١٧ ق )

### ٣٠٢ - حصول التفتيش في غيبة المتهم لا يترتب عليه بطلانه .

\* ان قانون تحقيق الجنايات الملقى ؛ لم ينص على وجوب حصول تفتيش منزل المتهم بحضوره . واذا متى كان تفتيش منزل المتهم قد وقع في ظل ذلك القانون دون حضوره ، فانه لا يكون باطلا .

( جلسة ١٩٥٢/١٢/٣٠ طعن رقم ١١٢٣ لسنة ٢٢ ق )

### ٣٠٣ - حضور المتهم ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش .

\* ان القانون اذ لم يجعل حضور المتهم شرطا جوهريا لصحة التفتيش فانه لا يقدح في صحة هذا الاجراء ان يكون التفتيش قد حصل في غيبة الطامن .

( الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/١ طعن رقم ٩ لسنة ١٠٠٦ ق )

### ٣٠٤ - حضور المتهم التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي المنتدب لاجرائه ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش .

\* التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على تسديده لذلك من سلطة التحقيق تسرى عليه احكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، والمادة الاولى منها تنص على اجراء تفتيش منزل المتهم « وغير المتهم » بحضوره او من ينوب عنه ان امكن ذلك ؛ فحضور المتهم ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش .

( الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/٢٥ طعن رقم ١٠ لسنة ٥٦٨ ق )

### ٣٠٥ - سرية التحقيق بالنسبة للجمهور - الاستثناء - تفتيش المنازل نص المادة ٥١ أ ج على حصوله بحضور المتهم او من ينوب عنه كلما أمكن والا فيحضر شاهدين .

\* خرج المشرع على قاعدة سرية اجراءات التحقيق بالنسبة الى

تفتيش المنازل نص في المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية على انه يحصل التفتيش بحضور المتهم او من ينوب عنه كلما امكن ذلك ، والا فيجب ان يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بقدر الامكان من اقربيه البالغين او من القاطنين معه بالمنزل او من الجيران .

(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/٩ س ١٠ ص ٨٥٧ )

**٣٠٦ - حضور الشهود تفتيش الأشخاص - هو ضمانة لسلامة الاجراءات - عدم جواز الاستناد الى الم ٧٧ ح ٠**

\* لم يشترط القانون - بالنسبة الى تفتيش الأشخاص - حضور شهود تيسرا لاجرائه ، الا ان حضورهم وقت التفتيش لا يترتب عليه البطلان ، اذ ان حصول التفتيش امام شهود هو ضمان لسلامة الاجراءات التي يباشرها مأمور الضبط القضائي ، ولا محل لاستناد المتهم الى المادة ٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، لان المادة المذكورة لم تتحدث الا عن حق خصوم الدعوى في حضور اجراءات التحقيق عندما يباشرها قاضي التحقيق .

(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/٩ س ١٠ ص ٨٥٧ )

**٣٠٧ - التفتيش به معرفة مأموري الضبط القضائي - وجوب حضور الشاهدين طبقا للم ٥١ ح عند حصول التفتيش في غيبة المتهم .**

\* حصول التفتيش بحضور شاهدين اعمالا لنص المادة ٥١ : من قانون الإجراءات الجنائية لا يكون الا في حالة غياب المتهم .

(الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/٩ س ١١ ص ١٥٨ )

**٣٠٨ - حضور المتهم ليس شرطا جوهريا لصحة تفتيش مسكنه .**

\* لم يجعل قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم عند تفتيش مسكنه شرطا جوهريا لصحة التفتيش ، ولم يترتب بطلانا على تخلفه .

(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/١٤ س ١١ ص ٧٨٢ )

٣٠٩ - الدفع ببطان التفتيش لإجرائه في أغية الشاهدين - ماهيته :  
 دفع موضوعي يستلزم تحقيقا للتثبت من صحته - عدم جواز  
 إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

✽ ما ينعماء المتهم من أن التفتيش تم في غير حضور شاهدين هو دفع  
 موضوعي كسان يقتضى من الحكمة أن تجرى فيه تحقيقا للتثبت من صحته .  
 ومن ثم فلا يقبل منه الجدل في هذا الخصوص أمام محكمة النقض لأول مرة .  
 ( الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٤/١١/١٩٦٠ م ١١ ص ٧٨٢ )

٣٢١٠ - حضور الشاهدين أثناء تفتيش المنزل - مجال تطبيق  
 نص المادة ٥١ أ ح - عند دخول رجال الضبط القضائي  
 المنازل وتفتيشها في الحالات التي يجيز لهم القانون ذلك  
 فيها - ندبهم للتفتيش يسرى عليه نص المادة ٩٢ أ ح .

✽ استقر قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ٥١  
 من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل  
 وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها - أما التفتيش الذي  
 يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على ندبهم لذلك من سلطة التحقيق  
 فانه تسرى عليهم أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة  
 بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق - والتي تنص على أن التفتيش يحصل  
 بحضور المتهم أو من ينوب عنه أن أمكن ذلك .

( الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٥/١١/١٩٦٠ م ١١ ص ٧٩٦ )

٣١١ - التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على  
 ندب من سلطة التحقيق - لا يلزم أن يتم بحضور المتهم أو نائب  
 عنه ولا بحضور شاهدين - وجوب حضور شاهدين أثناء  
 التفتيش طبقا للمادة ٥١ أ ح . محله .

✽ متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن التفتيش تم بناء على  
 إذن من النيابة العامة ، فإن ما يثيره من وجوب حضور شاهدين أثناء  
 التفتيش استنادا الى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية لا محل له .  
 ذلك بأن هذه المادة ملها دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في  
 الأحوال التي اجاز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو  
 الضبط القضائي بناء على ندبه لذلك من سلطة التحقيق فانه تسرى عليه  
 أحكام المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق التي تنص على

اجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك . والمادة ٩٦ الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الاجراءات التي يتبعها قاضي التحقيق ، والمادة ٢٠٠ التي تجيز للنيابة ان تكلف اى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الاعمال التي من خصائصها - لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان حصول هذا التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه بطلانه فانونا لانه ليس شرطاً جوهرياً لصحته ، فان اجراءاته تكون صحيحة .

(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٢/١٠ س ١٣ ص ٨٣٠)

### ٣١٢ - تفتيش منزل المتهم المحبوس في غيبته - جوازه .

✽ ان حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ذلك ان القانون لم يجعل حضور المتهم التفتيش الذي يجرى في مسكنه شرطاً جوهرياً لصحته . ومن ثم فانه لا يعيب الحكم القفاته عن الرد المتهم لا يترتب عليه البطلان قاتونا ، كما ان حضور المتهم التفتيش الذي يجرى في مسكنه لم يجعله القانون شرطاً جوهرياً .

(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ س ١٥ ص ٥٧)

### ٣١٣ - تفتيش في غياب المتهم - صحته .

✽ ان حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ، ذلك ان القانون لم يجعل حضور المتهم التفتيش الذي يجرى في مسكنه على الدفع الذي ابداه الطاعن ببطلان التفتيش لاجرائه في غيبته طالما انه دفع قانوني ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/٢٤ س ٢٢ ص ٩٥)

### ٣١٤ - حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش .

✽ متى كانت المادة ٩٢ من قانون الاجراءات تنص على ان « يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه ان أمكن ذلك » ، فان حضوره هو أو من ينبيه عنه ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش . ولا يفسد في صحة هذا الاجراء ان يكون قد حصل في غيبة المتهم أو من ينبيه عنه ، ويكون تزيدا من المحكمة ما اورده الحكم من ان التفتيش قد أجرى في حضور زوجة المتهم التي تعتبر نائبة عنه لمساكنتها له ، ومثل هذا التزيد لا يعيب

الحكم ما دام قد اقام قضاءه على اسباب كافية بذاتها ولم يكن له من اثر  
في تفتيشه .

(الطن رقم ٤٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ ص ٢٣ من ١٩٦٦)

### ٣١٥ - تفتيش مسكن المتهم في حضوره - غير لازم .

✽ من المقرر ان حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه  
البطلان ذلك ان القانون لم يجعل حضور المتهم التفتيش الذي يجري في مسكنه  
شرطا جوهريا لصحته ومن ثم يكون الحكم اذ قضي بغير ذلك قد خالف  
القانون .

(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/٥ ص ٢٨ من ٦٩١)

### (٣) تفتيش جسم المتهم

### ٣١٦ - تفتيش شخص الجاني ليس كتفتيش المساكن المحرم قانونا حصوله بواسطة احاد الناس .

✽ ان المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات نصت على انه يجب على  
كل شخص في حالة التلبس بالجريمة وفي جميع الاحوال الماثلة لها ان  
يحضر الجاني المتلبس بالجريمة امام احدها اعضاء النيابة العمومية او يسلمه  
لاحدها مأموري الضبطية القضائية او لاحد رجال الضبط بدون احتياج  
لامر بضبطه متى كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطيا ، فالمخبر  
الذي يضبط محرزا لجوهر مخدر ويخرج المخدر من فمه يكون قد اقام  
بأمر يوجب القانون وليس للشخص المضبوط ان يحتج عليه بدعوى انه فتشه  
بغير اذن فان تفتيش شخص الجاني ليس كتفتيش المساكن المحرم قانونا  
حصوله بواسطة احاد الناس وذلك لما بين الامر من فوارق في الاحكام  
الضوابط .

(جلسة ١٩٣٦/٣/٢ طن رقم ٧١٠ سنة ٦٦ ق )

### ٣١٧ - وقوع اكراه على المتهم بالقدر اللازم لانتزاع المخدر منه لا يبطل التفتيش .

✽ ما دام الاكراه الذي وقع على المتهم كان بالقدر اللازم لانتزاع المخدر  
منه فلا بطلان في التفتيش .

(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ ص ٧ من ٢٨٧)



٣١٨ - الاكراه الذى يقع على المتهم بالقدر اللازم لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على متحصلات معدته - لا بطلان فى الاجراءات .

\* متى كان الاكراه الذى وقع على المتهم انما كان بالقدر اللازم لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على متحصلات معدته ، فانه لا تأثير لذلك على سلامة الاجراءات .

( الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٤ من ٨ ص ١٠٤ )

٣١٩ - اعتراف المتهم باخفاء المخدر فى مكان خاص من جسمه - اذن النيابة باستخراج المخدر من مكانه - صحيح .

\* ان الاذن الصادر من النيابة باستخراج المخدر الذى اعترف المتهم باخفائه فى مكان خاص من جسمه هو اذن صحيح واستخراج المخدر من مكانه بناء على ذلك يكون صحيحا ايضا .

( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ من ٩ ص ٢٠٠ )

٣٢٠ - قيام الطبيب باخراج المخدر من المكان الذى اخفاه فيه المتهم المأذون بتفتيشه - صحيح .

\* ان قيام الطبيب باخراج المخدر من المكان الذى اخفاه فيه المتهم المأذون بتفتيشه لا تأثير له على سلامة الاجراءات ، ذلك ان الطبيب انما قام به بوصفه خبيراً ولا يلزمه فى القانون ان يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية او ان يباشر عمله تحت اشراف احد .

( الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ من ٩ ص ٢٠٠ )

تعليق : انتهت محكمة النقض فى الحكم محل التعليق الى صحة ضبط المخدر فى شرح المتهم بمعرفة طبيب نسيجاً كخبير لهذا الغرض . وهذا قضاء معيب ، فالقصد بتفتيش الاشخاص على الموم هو التفتيش الظاهري ، اى تحسس الملابس وفحصها ، وكذلك فحص الجسد من الظاهر فقد يخفى المتهم دليل الجريمة على احد اجزاء جسمه ، وقد توجد فيه آثار لوخر ابر الحقن بالمخدر . ولا يجوز باى حال ان يتطرق فحص الجسد الى مواضع العفة من الانسان ، الشرج وفرج المرأة ، فهذا امتحان خطير للانسان لا تبرره اية مصلحة عامة ، وهو يكون جريمة جنائية حثك عرض ، فاذا لم يسفر التفتيش الظاهري عن دليل فلا يجوز اتخاذ اى اجراء لانتزاع الدليل من باطن الجسم . ( الدكتور

محمود محمود مصطفى - الاثبات في المواد الجنائية - الجزء الثاني - ١٩٧٨  
ص ٧٧ ) .

٢٢١ - اتخاذ الضابط الماذون له بالتفتيش اجراءات لغسيل معدة  
المتهمة بمعرفة طبيب - هو تعرض بالقدر الكافى يبيحه اذن  
التفتيش وقيام حالة التلبس .

\* ما يتخذ الضابط الماذون له بالتفتيش من اجراءات لغسيل معدة  
المتهمة بمعرفة طبيب المستثنى لا يعدو ان يكون تعرضا لها . بالقدر الذى  
يبيحه تنفيذ اذن التفتيش وتوافر حالة التلبس فى حقها بمشاهدة الضابط  
لها وهى تبطل المخدر واتبعات رائحة المخدر من منها مما لا يقتضى استئذان  
القبالة فى اجرائه .

(الطن رقم ١١٧ لسنة ٢٠٢٢ ق ٠ جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣ ص ٣٥٧)

#### (٤) تفتيش الانثى

٣٢٢ - عدم جواز تفتيش الانثى بواسطة طبيب .

\* ان القول بان الطبيب يباح له بحكم مهنته ما لا يباح لغيره من الكشف  
على الانثى ، وانه لا قضاة عند استحالة تفتيش متهمة بمعرفة انثى ان  
يقوم هو باجراء التفتيش المطلوب ، ذلك تقرير خاطىء فى القانون .

(جلسة ١٩٥٥/٤/١١ طن رقم ٢٤١٠ سنة ٢٤ ق)

٣٢٣ - متى يجب تفتيش الانثى بمعرفة انثى .

\* مناط ما يشترطه القانون من تفتيش الانثى بمعرفة انثى ان يكون  
مكان التفتيش من الموانع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى  
الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التى تخدش حياءها اذا  
مست ، وصدر المرأة هو لا شك من تلك الموانع ، واذن فاذا كان الحكم  
المطعون فيه قد اجاز تفتيشه وسوغه بمقولة ان التناطح العلوية المحتوية على  
مخدر من صدر المتهمة لا يعتبر تفتيشا يمس مواطن العفة فيها وقضى بادانتها  
اعتمادا على الدليل المستند من هذا التفتيش الباطل وحده فانه يكون مخطئا  
فى تطبيق القانون وفى تأويله مما يقتضى معه نقضه .

(جلسة ١٩٥٥/١١/١٩ طن رقم ٦٠٥ سنة ٢٥ ق)

### ٣٢٤ - مراد القانون من تفتيش أنثى بمعرفة أنثى .

\* مراد القانون من اشتراط تفتيش أنثى بمعرفة أنثى ان يكون مكان التفتيش من المواضع الجنسية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياءها اذا مست ومن ثم فان ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون ان هو التفتط لفاغة المخدر التي طالعت في وضعها الظاهر بين اصابع قدم المتهمه وهى عارية .

(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ ص ٨ ص ٥٢١)

### ٣٢٥ - تكليف الضابط المتهمه بان تقلب جيوبها وبروز جزء من علبة

صنيع اخرجتها كما اخرجت ورقة اخفتها في راحة يدها - اخذ الضابط الورقة منها - عدم منافاة ذلك لحكم المادة ٤٦ ا . ج .

\* متى كان الثابت من مدونات الحكم ان الضابط لم يفتش المتهمه بنفسه وانما كلفها بان تقلب جيوبها ببروز من جيبيها اليمين جزء من علبة صنيع اخرجتها كما اخرجت من جيبيها اليسر ورقة اخفتها في راحة يدها فالحكم بها من غير اخل في المادة ٤٦ من قانون الاجراءات يكون على غير اساس .

(الطن رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ ص ٨ ص ١٤٨)

### ٣٢٥ - تكليف الضابط المتهمه بان يقلب جيوبها وبروز جزء من علبة

وقوع التفتيش على عورة من عسورات المرأة - ائيد ليست منها .

\* مراد القانون من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أخرى هو ان يكون مكان التفتيش من المواضع الجنسية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياءها اذا مست ، فلا يكون ضابط البوليس قد خالف القانون ان هو امسك بيد المتهمه وأخذ العلبة التي كانت بها .

(الطن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/٨ ص ١٦ ص ١٤٨)

### ٣٢٧ - تفتيش أنثى - ضرورة قيام أنثى بإجرائه - ثبوت أن المتهمه

هى التى اخرجت المخدر من ملابسها بعد ان استقرت عن الاعين - لا تثريب على المحكمة ان هى رفضت الدفع ببطان التفتيش .

\* ان مجال اعمال المادة ٢/٤٦ من قانون الاجراءات ان يكون ثمة

تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الانثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة الذي يخدش حيائها اذا مس .

فإذا كانت محكمة الموضوع قد اثبتت في حدود سلطتها التقديرية ان الضابط لم يجز تفتيش المتهمه بحثا عن المخدر : بل انها هي التي اخرجته من بين ملابسها طواعية واختيارا بعد ان استتورت خلف « بارافان » كما انها تدهرت بملاءة والدتها إمعانا في أخفاء جسمها عن الاعين ، فانه لا تثريب على المحكمة ان هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المقول فيه ان الضابط هو الذي اجراه وانه لم يتم بمعرفة انثى .

(الطن رقم ٨٢٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٢/١/٣٠ ص ١٣ من ٩٨)

#### ٢٢٨ - شرط وجوب ان يكون تفتيش الانثى بمعرفة انثى يندبها للك مأمور الضبط القضائي .

§ تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ . من قانون الاجراءات الجنائية على انه « اذا كان المتهم انثى وجب ان يكون التفتيش بمعرفة انثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي » . ومراد القانون من اشتراط تفتيش انثى بمعرفة انثى عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجنسية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حيائها اذا مس . ولما كان ما قسم به الضابط من ايساكة باليد اليسرى للمطعون ضدها وجذبها عنوة من صدرها اذ كانت تخفي ثيابه المخدر ينطوى بلا شك على مساس بصدر المرأة الذي يعتبر من العورات لديها لما يقتضيه ذلك بالضرورة من ملازمة هذا الجزء الخساس من جسمها . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الدفع ببطلان تفتيش المطعون ضدها لاسباب السالفة التي اوردها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(الطن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١/١٦ ص ١٥ من ٦٦٨)

#### ٢٢٩ - جنب يدى الطاعة لا ينطوى على مساس بعوراتها او اطلاع عليها - الدفع ببطلان التفتيش لعدم اجرائه بمعرفة انثى في هذه الحالة لا سند له .

§ مراد الشارع من اشتراط تفتيش الانثى بمعرفة انثى - طبقا للفترة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية - عندما يكون التفتيش

من المواضيع الجنسية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياتها. إذا مست ، وأذ كان ما قام به الشاهدان على ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه - من جذب يدى الطاعنة لا ينطوى على المساس بعورات المرأة أو الاطلاع عليها - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - فانه لا يكون ثمة سند لما تثيره الطاعنة من بطلان تفتيشها لعدم اجرائه بمعرفة انثى .

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٣ ص ٧٥٩ )

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ من ٢٣ ص ٢٥٧ )

(الطعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٧ من ١٧ ص ٢٥٨ )

**٣٣٠ - وجوب تفتيش الانثى بمعرفة انثى - عندما يكون مكان التفتيش من المواضيع الجنسية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها .**

✽ من المقرر ان مجال اعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون تفتيش الانثى بمعرفة انثى مطلقا هو أن يكون مكان التفتيش من المواضيع الجنسية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها وهى عورات المرأة التي تخدش حياتها اذا مست .

(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ من ٢٣ ص ٨٢٥ )

**٣٣١ - تفتيش انثى - ما لا يعد كذلك .**

✽ لما كان مراد القانون من اشتراط تفتيش الانثى بمعرفة اخرى هو ان يكون مكان التفتيش من المواضيع الجنسية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياتها اذا مست . ومن ثم فان ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون ان هو امسك بيد المتهمه واخذ العلبة التي كانت بها على النحو الذى اثبتته الحكم ، ويكون النعى على الحكم بأنه اهدر نص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية التى توجب تفتيش الانثى بمعرفة انثى مطلقا ، هو نعى على الحكم بما ليس فيه .

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١٠/١٩ من ٣٦ ص ٩٦٦ )

**٢٢٢ - تفتيش الانثى - ما يشترط فيه - نذب انثى للقيام بالتفتيش - لا يشترط فيه الكتابة .**

\* استلزم نص المادة ٢/٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية اذا كان المتهم انثى ان يكون التفتيش بمعرفة انثى ينديها لذلك بأمور الضبط القضائي ولم يشترط القانون الكتابة في هذا النذب لان المقصود بنذب الانثى ليس تحقيق ضمانات حرية من يجزى تفتيشها ولكن اشتراط نذب الانثى جاء عندما يكون التفتيش في المواضع الجنائية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها بقصد الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حيائها اذا مسّت . بل يكفي بالنذب الشفوي الامر الذي تم في الدعوى حيث ثبت ان الممرضة اجرت تفتيش المتهمة بناء على انتداب نائب مدير المستشفى لها بنساء على طلب وكيل قسم مكافحة المخدرات . لما كان ذلك ، وكان القانون قد خسلا ما يوجب حلف الانثى اليقين تبسل قيامها بالمهمة التي اسندت اليها الا اذا خيف الا استطاع فيها بعد سماعها بيمين طبقا للقاعدة التي وضعتها المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٥٨٨ )

**(٥) ما يوجب التفتيش المأذون به**

**٢٢٣ - مشاهدة مأمور الضبط القضائي المأذون في التفتيش لمرض معين أثناء إجراءاته جريمة قائمة يوجب علبه القبض على المتهم وتفتيشهم .**

\* متى كان ضابط البوليس قد دخل المنزل بوجه قانوني فانه يكون من حقه بل من واجبه اذا ما شاهد جريمة تقع في حضرته بداخل المنزل ان يتخذ في سبيل اثباتها الاجراءات القانونية المخولة له . فيكون له : ونقاسا للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنائيات - اذا كانت الجريمة جنائية او جنحة : ان يقبض على المتهمين بها ويفتشهم ويضبط ما يعثر عليه معهم متعلقا بها ولو لم تكن لها صلة بالامر الذي حصل دخول المنزل من اجله : او كانت قد وقعت من غير ان يشاهد احد فاعلها وقت مقارفته ايها : لان السلطة التي خولها القانون لرجال الضبطية القضائية في حالات التلبس عامة تشمل الجرائم التي ترتكب في المنازل وفي غيرها . ولان التلبس بالمعنى المتصور بالشطر الاول من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات هو وصف قانوني للجريمة ذاتها بغض النظر عن فاعلها ، فهي تكون متلبسا بها متى شوهدت

وقت وقوعها أو عقب وقوعها ببرهة يسيرة ولو كان الفاعل لم ير أثناء ارتكابه الفعل المكون لها .

( جلسة ١٩٤٢/١١/٣٠ ملن رقم ٢٢٨٤ سنة ١٣٢١ ق )

**٣٣٤ -** مشاهدة مأمور الضبط القضائي المأذون في التفتيش لغرض معين أثناء إجراءاته جريمة قائمة يوجب عليه اثباتها في محضره .

\* أن قيام مأمور الضبطية القضائية بالتفتيش عن الشيء المعين المطلوب ضبطه بموجب إذن التفتيش لا يمنع من أن يثبت كل ما يشاهده في أثناء التفتيش مما له علاقة بجريمة أخرى وقعت فاته في هذه الحالة أنما يثبت ما عثر عليه بنسواء على سلطته بوصف كونه مأمورا للضبطية القضائية بياشر عملا من حقه قانونا إجراؤه .

( جلسة ١٩٤٢/٥/٢١ ملن رقم ١٣٨٧ سنة ١٣٢١ ق )

**٣٣٥ -** تفتيش لغرض معين - ضبط جريمة - ما يوجب .

\* أن مفتش مصلحة الإنتاج إذا فتش متجرا للدخان ( مثلا ) وضبط فيه دخانا بنفشوشا ، وكان التفتيش والضبط وإجراء تحليل المضيوط - كل ذلك حصل وفقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ، ثم تبين من التحليل وجود مخدر في الدخان مما يعد جريمة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، فانه يجب على هذا المفتش ، عملا بالمادة ٦ من قانون تحقيق الجنايات ، المبادرة الى اخبار النيابة العمومية بذلك . ويصح للنياية أن ترفع الدعوى بناء على نتيجة هذا التفتيش ، ويكون للمحكمة أن تعتمد على الدليل المستبد منه .

( جلسة ١٩٤٢/١٢/١٣ ملن رقم ٢٠٢٢ سنة ١٣٢١ ق )

**٣٣٦ -** مشاهدة مأمور الضبط القضائي المأذون في التفتيش لغرض معين أثناء إجراءاته جريمة قائمة - ما يوجب ذلك عليه .

\* إذا دخل مفتش الإنتاج محل المتهم للبحث عن سجاير اجنبية مهربة ومسروقة من الجيش فانه يكون قد دخله بوجه قانوني . فإذا هو وجد كمية من السجاير مصنوعة من دخان مخلوط ناعته فيها فان من حقه ، بل من واجبه ، أن يضبطها ويرسلها للتحليل مادام ضبط الاصناف المنشوشة من عمله . وإذا اتضح بمس ذلك انها تحصى مادة مخدرة فان العتور على هذه المادة لا يكون نتيجة تفتيش باطل بل نتيجة تفتيش صحيح .

( جلسة ١٩٤٤/١/٢٤ ملن رقم ٣٦٧ سنة ١٣٢٤ ق )

### ٣٣٧ — مشاهدة مأمور الضبط القضائي المانون في التفتيش لغرض معين أثناء اجرائه جريمة قائمة يوجب عليه ضبطها .

✽ متى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن اسلحة او ممنوعات بمقتضى امر صادر له من السلطة المختصة . فهذا يتيح له ان يجرى تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الاسلحة وما يتبعها غيبه : وبأية طريقة يراها موصلة لذلك فاذا هو تبين أثناء هذا التفتيش وجود مخبأ في أرض الغرفة ووجد به بعض الاكياس المعدة لوضع المخدرات كان حبال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص .

( جلسة ١٣/٢/١٩٥٢ ملن رقم ١٧١ سنة ٢٢ ق )

### ٣٣٨ — مشاهدة مأمور الضبط القضائي المانون في التفتيش لغرض معين أثناء اجرائه جريمة قائمة — ما يوجب ذلك عليه .

✽ لمهندس ادارة الكهرباء والغاز حق فحص عداد النور وكل ما يظهر له من جرائم أثناء ذلك الفحص يكون في حالة تلبس ويحق له عملا بنص المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية متى كانت الجريمة جنائية او جناحة يجوز فيها قانوننا الحبس الاحتياطي — ان يسلم المتهم الى اقرب رجال السلطة العامة دون احتياج الى امر بضبطه .

( جلسة ٤/١٠/١٩٥٥ ملن رقم ٨٢٥ سنة ٢٤ ق )

### ٣٣٩ — وجوب تحرير محضر لما تم في التفتيش .

✽ انه وان كان قانون تحقيق الجنائيات الاجلى لم ينظم اجراءات التفتيش ولم ينص بصفة خاصة على وجوب توافر اجراءات معينة عند تفتيش منازل المتهمين او غير المتهمين في غيابهم الا انه مع ذلك يجب في عملية التفتيش مراعاة القواعد التي وضعها القانون لاجراء تحقيقات بصفة عامة . وذلك لان التفتيش ليس الا اجراء من هذه الاجراءات . فلذا كان المتهم او صاحب المنزل المراد تفتيشه حاضرا وجب ان يكون التفتيش بحضوره الا اذا رأت النيابة او القاضي — لمصلحة التحقيق ان يكون التفتيش في غيبه . فاذا لم يكن حاضرا وتعدر حضوره في الوقت المناسب جاز اجراء التفتيش في غيبه . ويجب في جميع الاحوال ان يحرر محضرا بما تم في التفتيش يثبت فيه من حضره سواء اكان صاحب المنزل ام واحدا او اكثر من السكان او الجيران .

( جلسة ١٩/٢/١٩٣٨ ملن رقم ١٠٦ سنة ٢٩ ق )



#### ٣٤٠ — عدم اشتراط أفراد محضر خاص للتفتيش .

\* ان القانون لا يشترط أن ينفرد للتفتيش محضر خاص به . فيمكن أن يكون قد اثبت حصوله في محضر التحقيق .

( جلسة ١٩/٥/١٩٤١ طعن رقم ١٤٨٤ سنة ١١ ق )

#### ٣٤١ — عدم تحرير محضر خاص بالتفتيش لا يترتب عليه البطلان .

\* انه وان كان يجب على من يقوم بإجراء التفتيش في التحقيقات الجنائية أن يحرر محضرا يبين فيه المكان أو الشخص الذي حصل تفتيشه واليوم والساعة اللذين حصل فيهما التفتيش الا أن ذلك انما وضع لحسن سير الاعمال وتنظيم الإجراءات ، ولا يترتب على مخالفته البطلان ويمكن أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة اليها في الدعوى بأن التفتيش أجرى . وانه أسفر عما قيل أنه تحصل منه .

( جلسة ٢١/٦/١٩٤٣ طعن رقم ١١٣٣ سنة ١٢ ق )

#### ٣٤٢ — صحة محضر التفتيش المحرر بمعرفة المخبر بناء على املاء مأمور الضبط القضائي وتحت اشرافه .

\* ان قيام المخبر بكتابة محضر التفتيش الذي أجراه مأمور الضبطية القضائية من رجال البوليس لا تاتر له في سلامة الحكم القاضي بادانة المتهم : مادام المتهم لا يدعى أن المخبر انفرد بتحرير المحضر ولم يكتبه بناء على املاء مأمور الضبطية القضائية وتحت اشرافه .

( جلسة ٢١/٦/١٩٤٣ طعن رقم ١٤٧٩ سنة ١٣ ق )

#### ٣٤٣ — اغفال تحرير محضر بإجراءات التفتيش — لا بطلان .

\* الغرض من تحرير محضر بإجراءات التفتيش كما يدل عليه سياق المادة ٥٥ من تاتون الإجراءات الجنائية ، هو تدوين ما عسى أن يبديه المتهم من ملاحظات على الأثياء المضبوطة ، ولم يترتب الشارع البطلان على اغفال تحرير هذا المحضر .

( الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٠/٦/١٩٥٧ س ٨ ص ٦٣٣ )

#### ٣٤٤ — أفراد محضر بالتفتيش ليس بالآزم لصحته .

\* أفراد محضر بالتفتيش ليس بالآزم لصحته ، ولا يترتب على مخالفته

البطلان . ويكتفى أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها في الدعوى بأن التفتيش أجرى في أليماد وأسفر عما قيل أنه تحصل عنه .

(الطن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٢/٩/١٩٥٨ ص ٩٠٦٤)

### الفرع الخامس — مسائل متنوعة

٢٤٥ — شرط صدور الاذن وقوع جنسية او جنحة ووجود دلائل وامارات قوية ضد من يطلب تفتيشه .

\* ان المفهوم من نص المادة ٢٠ من قانون تحقيق الجنايات أنه يجب لتقيام النيابة بنفسها أو اذنها بتفتيش منزل المتهم أن تكون هناك جريمة معينة تكون جنسية أو جنحة ، وأن يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام الى الشخص المراد تفتيش منزله . فاذا كان الثابت من الوقائع أنه كان هناك تحقيق ضبطت في أثناء اجرائه بعض المواد المخدرة ، واتهم المتهم بأنه كان مصدر تلك المواد ، وأنه يتجر فيها ، فاستصدر البوليس اذنا من النيابة بتفتيش منزله ، ثم ضبط بعض المخدرات ، فان هذا التفتيش يكون قد وقع بسعة قانونية لحصوله اثر اكتشاف جريمة معينة هي احرار مواد مخدرة واتهام المتهم الذي تمس منزله فيها .

(جلسة ١١/٢/١٩٣٦ طن رقم ٢٠٩٩ سنة ٢٦ ق)

٢٤٦ — شرط صدور الاذن وقوع جنسية او جنحة ووجود دلائل وامارات قوية ضد من يطلب تفتيشه .

\* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عدة بلاغات قدمت للبوليس ضد جماعة معينين من الناس نسب اليهم فيها أنهم يتجرون في المواد المخدرة نقام البوليس بالتحري عن صحة ما تضمنته هذه البلاغات فظهر ما يؤيدها من امور منها أن مرشدين من رجاله اشترى مرتين مواد مخدرة من احد افراد هذه الجماعة ، وبناء على ذلك استصدر البوليس اذنا من النيابة بتفتيش المنزل الذي يجتمعون فيه وغتشه ، فهذا التفتيش يكون قانونيا لصدور اذن النيابة به في جريمة معينة اعتمادا على قرائن احوال من شأنها ان تفيد وقوع الجريمة ممن يقيمون في المنزل الذي حصل تفتيشه . واذا فر احد المتهمين عقب ضبط المخدرات في هذا المنزل الى مسكنه ، جاز للضابط ان يفتش هذا المنزل بغير استئذان من النيابة على اساس ان للمتهم ضلعا في جريمة احرار متلبس بها .

(جلسة ٥/١٠/١٩٣٧ طن رقم ١٢٠٤ سنة ٢٧ ق)

١/٣٤٦ — صحة صدور إذن من النيابة بتفتيش محل غير مملوك للمتهم ولكنه تحت إدارته .

\* إذا كان المحل الذي صدر إذن النيابة بتفتيشه غير مملوك للمتهم ولكنه تحت إدارته فلا يجوز أن يتسك ببطان محضر التفتيش بدعوى أن الإذن لم يذكر فيه سوى اسمه هو لا اسم المالك .

(جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٧ طين رقم ٢٢٩ سنة ١٩٣٨)

٢/٣٤٦ — شرط صدور الإذن وقوع جريمة أو جنحة ووجود دلائل وإمارات قوية ضد من يطلب تفتيشه .

\* أن قيام قرائن على اتهام شخص في جنسية أو جنحة يسوغ إذن النيابة لرجال الضبطية القضائية بتفتيش مسكنه مهما تعدد . وصدر إذن بتفتيش مكان معين للمتهم بناء على أبحاث عملت عن هذا المكان لا يمنع صدور إذن آخر بتفتيش أمكنة أخرى للمتهم استنادا إلى هذه الأبحاث نفسها .

(جلسة ١٩٣٧/٣/٢٧ طين رقم ٦٧٩ سنة ١٩٣٨)

٣/٣٤٦ — عدم اشتراط تحقيق مسبق للتفتيش في ظل قانون تحقيق الجنائيات .

\* لا يشترط لصدور إذن النيابة في تفتيش منزل المتهم أن يكون قد حرر محضر متضمن للقرائن التي تبرر التفتيش ، بل يكفي أن تكون هذه القرائن قائمة بناء على بلاغ أو تقرير متضمن لها . فإذا كان الثابت بالحكم أن إذن التفتيش قد حرر بناء على تقرير يتضمن تحريات ضابط البوليس في صدد صحة البلاغ المقدم من مجهول بأن المتهم يتجر في المخدرات ، فإن ذلك يكفي مادامت النيابة قد اقتصرت بكفلية القرائن القائمة ضد المتهم والمحكمة تسد اقترتها على رأيها باعتمادها التفتيش الذي حصل واخذها بالدليل المستند من نفسه .

(جلسة ١٩٤٢/١١/٢ طين رقم ١٩٠١ سنة ١٩٤٢ ق)

٤/٣٤٦ — عدم اشتراط تحقيق مسبق للتفتيش في ظل قانون تحقيق الجنائيات .

\* أن كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو

تأذن في اجرائه بمسكن المتهم او ما يتصل بشخصه هو ان تكون هناك جريمة معينة تكون جنسية او جنحة ، وان يقوم من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام الى الشخص المراد تفتيشه . ولا يشترط ان يكون ثمة تحقيق سابق للتفتيش . وتقدير الظروف المبررة للتفتيش منوط بالنسبة اليومية ، وللبحاكم حق مراجعتها في ذلك بالاتفات من الدليل المستند من التفتيش كلما تبين لها انسه جاء مخالفا للاصول والاضاع التي اوجبها القانون . فاذا كان الاذن الذي صدر من النيابة لضابط البوليس بتفتيش شخص المتهم ومسكنه ومحل عمله قد صدر بناء على ما ابلغها به الضابط من ان شخصا يثق به ويعتمد على ارشاداته اخبره بان لدى المتهم كمية من الحشيش يتجرئ بها وانه يمكنه ان يشتري مما لديه ، فانه اذ كان هذا البلاغ صريحا في نسبة جريمة معينة للمتهم ، وهي جنحة الاتجار في المواد المخدرة ، وكانت النيابة قد رأت فيه من الجدية وبلغ الدلالة على اتصال المتهم بالجريمة المبلغ عنها ما يبرر التفتيش المطلوب اجراؤه ، وكانت محكمة الموضوع قد اقرتها على رايها بعد ان وقفت على الظروف التي صدر فيها اذن التفتيش يكون التفتيش قد اجري وفقا لاحكام القانون .

(جلسة ١٩٤٣/١٢/٢٠ طن رقم ١٣ سنة ٤ ق)

٥/٢٤٦ — شرط صدور الاذن وقوع جنسية او جنحة وجود دلائل وامارات قوية ضد من يطلب تفتيشه .

\* ان كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة او تأذن في اجرائه في مسكن المتهم او ما يتصل بشخصه هو ان يكون هناك تحقيق او بلاغ جدى عن واقعة معينة تكون جنسية او جنحة وتسد الى شخص معين بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته وحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بالجريمة . وتقدير الظروف الداعية للتفتيش منوط بالنسبة اليومية وللبحاكم حق مراقبتها في ذلك بالاتفات من الدليل المستند من محضر التفتيش كلما تبين لها انه جاء مخالفا للاصول المقررة له .

(جلسة ١٩٤٤/١/٣ طن رقم ٢٠٩ سنة ١٤ ق)

٦/٢٤٦ — تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

\* اذا كانت المحكمة تسد اعتبارت ان التفتيش صحيح على اساس ما تبينته من أن النيابة حين اصدرت اذنها في اجرائه قد وجدت ان التحريات

والأبحاث التي أسس عليها الطلب جدية وكافية فلا يقبل الطعن في هذا الحكم بقوله أن الدليل الذي بنى عليه باطل لأنه نتيجة إذن بالتفتيش باطل لصدوره بناء على قول ضابط البوليس أنه علم بأن المتهم المراد تفتيشه يتجر في المخدرات.

(جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٠ طعن رقم ١٥٨٢ سنة ١٩٤٥ ق ١)

٧/٣٤٦ — تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لمسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

\* إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت أن النيابة حين أصدرت أمرها بإجراء التفتيش كان لديها من الظروف والعناصر ما يبرر إصداره . وأن الفترة التي انقضت بين تاريخ صدور الأمر وبين تاريخ حصول التفتيش بالفعل لها ما يسوغها ، وبنت بما رآته من ذلك على أسباب مقبولة ، فلا يصح أن ينعى عليها خطأ فيما ارتقته .

(جلسة ١٩٤٥/١٠/١٥ طعن رقم ٩٩ سنة ١٩٤٥ ق ١)

٨/٣٤٦ — الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش متى كان الشخص الذي حصل تفتيشه هو المقصود به .

\* مادام الآن الصادر من سلطة التحقيق بتفتيش منزل على أساس أنه قد يكون به شيء متعلق بجريمة وقعت قد عين فيه هذا المنزل بالذات بالجهة الواقع بها فأنه يكون صحيحاً بفض النظر عن شخص المتهم وحقيقة اسمه . وعلى أن حقيقة اسم المتهم لا تتم في حجة الإجراء الذي اتخذ في حقه ، لأن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الأصل . إلا عن طريق صاحب الاسم نفسه . ومن ثم فالخطأ في الاسم ليس من شأنه أن يبطل الإجراء متى كان الشخص الذي اتخذ في حقه هو هو بميمنه المقصود به .

(جلسة ١٩٤٥/٦/١٤ طعن رقم ١١٤١ سنة ١٩٤٥ ق ١)

٩/٣٤٦ — فقد الآن بعد صدوره لا يترقب عليه بطلان التفتيش .

\* الأصل في الإجراءات هو حملها على جبة الصحة . فإذا كان الثابت بالحكم المعلوم فيه أن الآن في تفتيش منزل المتهم قد صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بنسأء على التحريات التي أجراها البوليس . ولكن لم يعثر على هذا الآن في ملف الدعوى ، أما لضياعه وأما لسبب آخر

لم يكسبه التحقيق، فإن محكمة الموضوع لا تكون مخطئة في رفضها دفع التهم بطلان التفتيش لعدم وجود الأذن به في أوراق الدعوى ولا في استبعادها إلى العلل المستند من هذا التفتيش .

(جلسة ١٩٤٦/٢/٢٥ من رقم ٣٩٢ سنة ١٩٦٦ ق)

١٠/٢٤٦ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش متى كان الشخص الذي حصل تفتيشه هو المقصود .

\* إن ذكر اسم المطلوب تفتيشه غير اسمه الحقيقي في الأذن الصادر بالتفتيش لا يبطل التفتيش ، ما دام الحكم قد بين بما أورده مسن الاعتبارات أن الذي حصل تفتيشه هو ذاته الذي كان مقصوداً دون صاحب الاسم الذي ذكر خطأ في الأذن .

(جلسة ١٩٤٧/٢/١٠ من رقم ٤٦٨ سنة ١٩٧٧ ق)

٢٤٧ - شرط صدور الأذن وقوع جنسية أو جنسية ووجود دلائل وإمارات قوية ضد من يطلب تفتيشه .

\* متى كان اثن النيابة الصادر بتفتيش منزل المتهم إنما صدر بناء على اتهامه ببيع مسروقات فإنه يكون صحيحاً إذ هو قد صدر في شأن متهمة .

(جلسة ١٩٤٨/٢/٩ من رقم ٥٤ سنة ٨ ق)

٢٤٨ - عدم اشتراط تحقيق سابق للتفتيش في ظل قانون تحقيق الجنايات .

\* لا يشترط لصحة الأذن في التفتيش الصادر من النيابة العمومية أن يسبقه عمل من أعمال التحقيق بل يكفي أن يكون الطلب مخصصاً بتحريات أو بلاغ يكفى بذاته في نظير النيابة لصدور أذنها في التفتيش .

(جلسة ١٩٤٩/١/٢٤ من رقم ٢٩ سنة ١٩ ق)

٢٤٩ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الوقت الذي صدر فيه الأذن .

\* متى كتبت المحكمة تد استخلصت من ظروف الدعوى ومما أكتبه وكيل النيابة في محضر استجواب المتهم أن الأذن بالتفتيش إنما

صدر صباحا قبل ان يتخذ رجل الضبطية القضائية ذلك الاجراء وان كلمة « مساء » التي وردت في اذن التفتيش انها كانت وليدة خطأ مادي وقع اثناء تحريره : وكان هذا الاستخلاص سائفا للدلالة وللاعتبارات التي اوردتها في حكمها ولها اصلها في التحقيقات التي اجريت في الدعوى فان الجدل في عدم صحة هذا التفتيش بقوله حصوله قبل الاذن به لا تجوز اثاره امام محكمة النقض . والقول بأنه كان يجب سماع وكيل النيابة الذي اثبت في محضره ان الاذن بالتفتيش انما صدر صباحا كشاهد في الدعوى لا يعتمد به لا سند له من القانون . اذ لمحكمة الموضوع ان تعتمد على ما يدونه وكيل النيابة في محضره الرسمي من بيانات خصوصا وقد كانت مطروحة على بساط البحث لدى نظر الدعوى امام المحكمة وتناولها الدفاع بالمناقشة .

( جلسة ١١/٢٠/١٩٥٠ طعن رقم ١٠٨ سنة ٢٠ )

### ٣٥٠ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش متى كان الشخص الذي حصل تفتيشه هو المقصود به .

✽ اذا صدر اذن تفتيش متهم باسم معين واستخلصت المحكمة ان الشخص المقصود بالتفتيش هو الذي فتش فعلا وذلك من ان المخبر ارشد منه بمجرد ان طلب منه الارشاد عن صاحب هذا الاسم الوارد في الاذن، ومن اجماع رجال القوة على ان هذا الشخص معروف بهذا الاسم ، فاذا تبض مأمور الضبطية القضائية على هذا الشخص وقع هذا التبض صحيحا، واذا تأخر تفتيشه بعد التبض بسبب تجمع الاهالي حول رجال القوة وخشية اغلات المتهم بما كان يحمله من ممنوعات بمعاونة بعض الاهالي ، نذاك لا يقدح في صحة التفتيش واذا كان الضابط قد فتش جلباب المتهم خارج مكتبه ولم يجد به شيئا ، لكنه اشتم رائحة مفسدة تنبعث من المتهم ثم لما نتح المكتب وأمكن للضابط دخوله ففتش صدرى المتهم وعثر على قطعة المخدر عندما كان المتهم يخلع ذلك الصديري ، فهذا التفتيش التالي لا يكون الا متابعة واستمرارا للتفتيش الاول لوقوعه في اثره دون فاصل بينهما في الوقت ، وبمعرفة شخص واحد ، فلا غبار عليه قانونا .

( جلسة ١١/٢٨/١٩٥٠ طعن رقم ١١٣٧ سنة ٢٠ )

### ٣٥١ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش متى كان الشخص الذي حصل تفتيشه هو المقصود به .

✽ ان صدور اذن التفتيش باسم شخص معين لا يقدح في سلامة

الحكم ما دام قد استظهر ان من وقع عليه التفتيش قد اشتهر بهذا الاسم في البيئة الشيوعية وأنه يتراسل به في محيط الجمعية التي ينتمى اليها :  
(جلسة ١٦/٤/١٩٥١ ملحق رقم ١٨٢٧ سنة ٢٠٢٠ ق)

**٢٥٢ - شرط صدور الاذن وقوع جنابة أو جنحة ووجود دلائل وإمارات قوية ضد من يطلب تفتيشه .**

✳ يكفي لصحة اذن النيابة بالتفتيش ان يكون رجل الضبطية القضائية قد علم بتحرياته واستدلالاته ان جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيش مسكنه . فإذا كان طلب الاذن مبنيا على وقوع جريمة الترويج للمذهب الشيوعي الذي من مقاصده طلب نظم الدولة بالعنف والتسوية فإن النيابة اذا اذنت بالتفتيش لا تكون قد أخطأت في القانون .

(جلسة ١٦/٤/١٩٥١ ملحق رقم ١٨٢٧ سنة ٢٠٢٠ ق)

**٣٥٣ - صحة الاذن الصادر من الحاكم العسكري بتفتيش مسكن شخص لأن له نشاطا صهيونيا والحرب قائمة بين مصر والصهيونيين .**

✳ ان اذن التفتيش الصادر من الحاكم العسكري بتفتيش مسكن شخص على أساس ان له نشاطا صهيونيا ذلك لا يتدح في صحة القول بعدم تعلق موضوع هذا الاذن بسلبية الجيوش المحاربة في فلسطين بل. أن هذا القول لا وجه له ما دام الثابت بالحكم ان الاذن قد بنى على ما جاء بتحريرات البوليس من ان ذلك الشخص من اليهود ذوى النشاط الصهيوني والحرب وقتئذ كانت قائمة بين مصر والصهيونيين .

(جلسة ١٧/٤/١٩٥١ ملحق رقم ١٣٩٤ سنة ٢٠٢٠ ق)

**٣٥٤ - تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .**

✳ متى كانت النيابة حين اصدرت الاذن بالتفتيش قد رأت ان تحريات البوليس كافية لتسوية هذا الاجراء واقرتها على ذلك محكمة الموضوع فإن اذن التفتيش يكون قد صدر وفقا لاحكام القانون .

(جلسة ٣١/١٢/١٩٥١ ملحق رقم ١٤٥٢ سنة ٢٠٢١ ق)



### ٣٥٥ - التفتيش - تحريات جديدة - محكمة الموضوع .

\* لمحكمة الموضوع ان تعتبر ان التفتيش وقع صحيحا على اساس ما تبينه من ان التحريات والابحاث التي اسس عليها جدية وكافية .

( جلسة ١٩٥٢/٣/١٩ طعن رقم ١٥٨٨ سنة ٢٦ ق )

### ٣٥٦ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش متى كان الشخص الذي حصل تفتيشه هو المقصود به .

\* الخطأ في اسم الشخص المطلوب تفتيشه في اذن التفتيش لا يبطل التفتيش ما دامت المحكمة قد استظهرت ان الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بالاذن .

( جلسة ١٩٥٢/١٢/١ طعن رقم ٩٩٨ سنة ٢٢ ق )

### ٣٥٧ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الوقت الذي صدر فيه الاذن .

\* اذا كان اذن التفتيش مبينا بانه حرر يوم اصداره الساعة ١٢ مساء ، ولكن المحكمة استوضحت وكيل النيابة الذي اصدره فقرر انه اصدره الساعة ١٢ من ظهر ذلك اليوم وأنه ذكر كلمة مساء على اعتبار ان اليوم ينقسم الى قسمين يبدأ القسم الثاني وهو المساء ابتداء من الساعة ١٢ ظهرا ، وازاء ما تقرر وكيل النيابة من ذلك اعتبرت المحكمة هذا الاذن سابقا على اجراءات القبض والتفتيش . فالجدل في ذلك امام محكمة النقض يكون جديلا موضوعيا لا تقبل اثارته .

( جلسة ١٩٥٢/٥/٢٥ طعن رقم ١٣٢ سنة ٢٢ ق )

### ٣٥٨ - عديم الالتجاء الى تفتيش المنازل الا في تحقيق مفتوح في ظل قانون الإجراءات الجنائية .

\* ان قضاء محكمة النقض مستقر على ان تفتيش المنازل اجراء من اجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته الا لمناسبة جريمة ترى انها وقعت وصحت نسبتها الى شخص بعينه وان هنالك من الدلائل ما يكفي لاعتحام مسكنه الذي كفل الدستور حرمة وحرم التمانون على رجال السلطة دخوله الا في احوال خاصة ، وان تقدير كفاية تلك الدلائل وان كان من شأن سلطة التحقيق الا انه خاضع لرقابة محكمة الموضوع بحيث اذا

رات انه لم يكن هناك ما يبرره ماتها لا تأخذ بالدليل المستند منه باعتبار أنه إذا فقد البرر لاجرائه أصبح عملاً يجرمه القانون فلا يسوغ أن يؤخذ بدليل مستند منه وقد جاء قانون الإجراءات الجنائية يؤكد هذه المبادئ بما نص عليه في المادة ٩١ منه من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء اليه الا في تحقيق مفتوح ، وبناء على تهمة موجهة الى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها . وإذا كان الشارع قد نص على أن يكون هناك تحقيق مفتوح فانما قصد بذلك التحقيق الذي تتولاه سلطة التحقيق بناء على ما يصل الى علمها من الإبلاغ عن جنائية أو جنحة ولم يشترط الشارع للتحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غل يدها أحسنال فوات الغرض منه مما تتأثر به مصلحة الجماعة ، التي تسبو على مصلحة الفرد .

وإذا تمتى كان الحكم قد ثبت أن وكيل النيابة قد أصدر أمره بتفتيش منزل المتهم ومحل تجارته بناء على التحقيق الذي أجراه وأقره الحكم على تسويفه اتخاذ هذا الإجراء من اجراءات التحقيق فإن الحكم يكسبون صحيحاً إذ قضى يرفض الدفع ببطلان التفتيش .

( جلسة ١٩٥٣/٦/٤ طعن رقم ١٣٦٥ سنة ١٣٢٢ ل )

### ٣٥٩ - عدم اشتراط التحقيق المفتوح لتفتيش الأشخاص .

\* متى كان التفتيش لم يقع على منزل الطاعن بل على شخصه أثناء مروره في الطريق فانه لا يكون هناك محل لاستناد الطاعن الى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بتفتيش المنازل للدفع ببطلان اجراءات التفتيش بمقولة أن الأمر به لم يصدر في تحقيق مفتوح ما دام المثبت من الحكم أن القبض والتفتيش قد وقعا صحيحين تطبيقاً للمادتين ٢٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

( جلسة ١٩٥٣/٧/٦ طعن رقم ٨١٧ سنة ١٣٢٣ ل )

### ٣٦٠ - لا يشترط في التفتيش أن يكون مسبقاً بتحقيق .

\* إذا كانت النيابة قد أمرت بالتفتيش بعد أن قدرت هي جدياً

البلاغ المقدم لها عن اتجار المتهم بالمخدرات ، وكان تقديرها في ذلك مستندا من التحقيق الذي نصبت احمد مامورى الضبطية القضائية لاجرائه ثم اقرتها محكمة الموضوع على تقديرها ، فلا اهمية لما اذا كان الملبور الذى نفذ امر النيابة بالتحقيق لم يستصحب كتابا ، لانه لا يشترط لاتخاذ اجراء التفتيش ان يكون مسبوقا بتحقيق اجرى بمسيرة سلطة التحقيق .

(جلسة ١٦٥٤/١/٥ طين رقم ٢٠٩٢ سنة ٢٢٢ ق)

٣٦١ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش متى كان الشخص الذى حصل تفتيشه هو المقصود به .

\* متى كان الدفع بطلان التفتيش مؤسسا على انه خاص بشخص يماير اسم المتهم ، وكانت المحكمة قد تعرضت لما يثيره المتهم في هذا الخصوص وقررت ان الشخص الذى حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود باسم التفتيش ، فانها اذ رفضت هذا الدفع لا تكون قد اخطأت .

(جلسة ١٩٥٤/١/١٢ طين رقم ٢٣٦ سنة ٢٢٤ ق)

٣٦٢ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش متى كان الشخص الذى حصل تفتيشه هو المقصود به .

\* الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الحكم قد استظهر ان الذى حصل تفتيشه في الواقع هو منزل المتهم المقصود بالامر بالتفتيش .

(جلسة ١٩٥٤/٦/١٤ طين رقم ٦٣٦ سنة ٢٢٤ ق)

٣٦٣ - تقدير كفاية التحريك وجديتها مترك لسطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

\* من المقرر ان تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الامور الموضوعية التي تقدرها سلطة التحقيق ثم محكمة الموضوع . فاذا كان يبين من الحكم ان النيابة اعتمدت في اصدارها امرها بالتفتيش على ما رآته من كفاية التحريك التي قام بها رجال البوليس وان المحكمة قد اقرتها على هذا التقدير فلا محل لما يثيره الطاعن من بطلان امر التفتيش .

(جلسة ١٦٥٤/٦/١٦ طين رقم ١١٣ سنة ٢٢٤ ق)

٣٦٤ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش متى كان الشخص الذى حصل تفتيشه هو المقصود به .

\* إن عدم ذكر بيان دقيق عن اسم الشخص في الامر الصادر بتفتيشه لا يبنى عليه بطلاته اذا اثبت ان الشخص الذى حصل تفتيشه نسي الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

(جلسة ١٩٥٤/١٠/٥ ملن رقم ٩٧٩ سنة ٢٤ ق)

٣٦٥ - تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

\* ان تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع متى اقرتها عليه فانه لا يجدى المتهم نعيه ان امر التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية .

(جلسة ١٩٥٥/١٠/١ ملن رقم ٢٠٦٠ سنة ٢٤ ق)

٣٦٦ - عدم اشتراط التحقيق المفتوح لتفتيش الاشخاص .

\* لا يشترط لاصدار اذن التفتيش ان يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ما دام التفتيش لم يقع على منزل المتهم .

(جلسة ١٩٥٥/٢/٨ ملن رقم ٢٤٠٧ سنة ٢٤ ق)

٣٦٧ - عدم اشتراط قطع مرحلة معينة في التحقيق المفتوح .

\* ان نص المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية ليس فيه ما يوجب ان يتكشف التحقيق عن ادلة اخرى غير ما تضمنه تقرير رجل الضبط القضائية او ان يكون قطع مرحلة او استظهر قدراً معيناً من ادلة الاثبات ، بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكيلا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات النرمس مما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسو على مصلحة الفرد ، ويكفى ان تقر محكمة الموضوع سلطة التحقيق على وجود البرر لاصدار الامر بالتفتيش .

(جلسة ١٩٥٥/٢/١٩ ملن رقم ٢٤٢٨ سنة ٢٤ ق)

### ٣٦٨ - التحقيق المفتوح ليس وسيلة من الوسائل التي يلجأ اليها لاستكشاف الجرائم وضبط مرتكبها .

\* المتصور من المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية هو الا يصدر المحقق امرا بالتفتيش الا اذا سبقه اتهام حريج بجناية او جنحة وانه لايجوز الالتجاء اليه الا في تحقيق مفتوح وينبأ على تهمة موجبة الى شخص معين ، وهو ليس وسيلة من الوسائل التي يجوز لماهوى الضبطية القضائية الالتجاء اليها لاستكشاف الجرائم وضبط مرتكبها .

(جلسة ١٩٥٥/٢/١٩ ملن رقم ٢٤٢٨ سنة ٢٤ ق)

### ٣٦٩ - فقد الاذن بمدد صدوره لا يترتب عليه بطلان التفتيش .

\* اذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الاذن في تفتيش منزل المتهم قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بنسب على التحريرات التي اجراها ضابط المباحث ولكن لم يثر على هذا الاذن في ملف الدعوى لنقصه ولم يوصل التحقيق الذي اجري عن مقدمه الى الكشف عن سبب ذلك فان محكمة الموضوع لا تكون مخطئة في رفضها دفع المتهم ببطلان التفتيش ولا في استنادها الى الدليل المستند منه ما دامت قد اوردت الادلة الساقفة على سبق صدور الاذن المذكور .

(جلسة ١٩٥٥/١٠/١٧ ملن رقم ٥٨٢ سنة ١٩٦٥ ق)

### ٣٧٠ - تفتيش الأشخاص المعتبر عملا من أعمال التحقيق هو التفتيش الذي رخص الشارع فيه التعرض لحرية الشخص عند نسبة جريمة وقعت او يرجح وقوعها منه تغليا لمصلحة عامة على مصالح الأفراد الخاصة .

\* تفتيش الأشخاص الذي تباثره سلطات التحقيق بالشروط ومى الحدود التي رسمها القانون هو ذلك التفتيش الذي رخص الشارع فيه التعرض لحرية الشخص لمناسبة جريمة وقعت او ترجح وقوعها منه تغليا لمصلحة عامة على مصالح الأفراد الخاصة وخول - رعاية لهذه المصلحة العامة - سلطة التحقيق في اجراء التفتيش لاحتمال الوصول الى دليل مادي يفيده في كشف الحقيقة .

(المن رقم ٧٣ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧ من ٢١)

٣٧١ — دخول موظف منزلا غير ملنون له من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله — باطل — بطلان ما يلحق به من أعمال التفتيش والضبط .

\* إذا كان الموظف الذى دخل المنزل غير ملنون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله فى الأحوال المخصوصة بالنص عليها ، بطل دخول و بطل معه كافة ما يلحق بهذا الدخول من أعمال التفتيش والضبط .

(الطن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٥ ق ٠ جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ ص ٧ ص ٦٥٠)

٣٧٢ — مجال تطبيق المادة ٥١ ج هو عند دخول رجال الضبط القضائى المنازل وتفتيشها — أما تفتيش أعضاء النيابة العامة بأنفسهم أو مأمورو الضبط القضائى بناء على تدبيرهم من سلطة التحقيق تسرى عليه المادة ٩٢ إجراءات .

\* مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائى المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى يجيز لهم القانون ذلك فيها . أما التفتيش الذى يقوم به أعضاء النيابة العامة بأنفسهم ومأمورو الضبط القضائى بناء على تدبيرهم لذلك من سلطة التحقيق فانه تسرى عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(التضية رقم ١٠٩٣ لسنة ٣٦ ق ٠ جلسة ١٩٥٦/١٢/٣ ص ٧ ص ١٢٢٨)

٣٧٣ — التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق . استقلاله عن القبض الباطل السابق عليه .

\* التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو إجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول ببطلان هذا التفتيش تبعا لبطلان القبض ، وللمحكمة ان تعتمد فى ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .

(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٦ ق ٠ جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ ص ٧ ص ١٢٣٨)

٣٧٤ — تولى النيابة التحقيق بنفسها — عدم جواز قيام مأمور الضبط القضائى بإجراء أى عمل من أعمال التحقيق الا بأمر منها .

\* متى كانت النيابة العامة قد تولت امر تحقيق القضية بنفسها ، فلا يجوز لاحد من رجال الضبط القضائى ان يجرى فيها عملا من أعمال التحقيق الا بأمر منها والا كان عمله باطلا . ومن ثم فاذا أجرى

الضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت مباشر التحقيق في الحادث فإن التفتيش يكون باطلا .

(الطن رقم ٩٠ لسنة ٢٧ ق ٠ جلسة ١٩٥٧/٤/٢ من ٨ ص ٢٤٥)

**٢٧٥ - مجال تطبيق المادة ٥١ أ ج هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها دون تفتيش النيابة بنفسها أو من تشيحه لذلك .**

\* أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها أما التفتيش الذي يقوم به أعضاء النيابة العامة بأنفسهم أو يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على نذيرهم لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليهم أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينبيه عنه أن يمكن ذلك .

(الطن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٧ ق ٠ جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ من ٨ ص ٢٤٣)

**٢٧٦ - استهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش منزل المتهم - جائز .**

\* ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين ، وينبني على ذلك جواز استهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش مسكن المتهم ومباشرة هذا الإجراء إما بواسطة سلطة التحقيق نفسها أو بمن تشيحه لذلك من مأموري الضبط القضائي .

(الطن رقم ٢١٢٧ لسنة ٢٧ ق ٠ جلسة ١٩٥٨/٦/٣ من ٩ ص ٦٠٢)

**٢٧٧ - خضوع التفتيش الذي يباشره مأمور الضبط القضائي المختدب لأجرائه من سلطة التحقيق للقواعد الواردة بالمواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ أ ج - لمأمور الضبطية اتخاذ ما يراه كفيلاز بتحقيق الزغرض من الاذن دون التزام طريقة معينة .**

\* التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على تشيحه لذلك من سلطة التحقيق يخضع فقط للقواعد الواردة بالمادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على اجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه أن يمكن ذلك. والمادة ١٩٩

من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الإجراءات التي يتبعها قاضي التحقيق ثم المادة ٢٠٠ التي تنص على أن لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه؛ وفيما عدا ما تقدم فللمأموري الضبط القضائي : كما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، إذا ما صدر انبيهم اذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ما داموا لا يخرجون في إجراءاته على القانون .

(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ ص ٩ من ١٠٤٨)

**٢٧٨ - اشتراط أن يكون من أجرى التفتيش غير من تولى التحقيق المتصل بالجريمة موضوع الأذن - عدم لزومه .**

\* لا يستلزم القانون ندب غير الضابط الذي أجرى التفتيش للقيام بتحقيق متصل بالجريمة التي اذن بالتفتيش من أجلها .

(الطن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ ص ١٠ من ٧٢)

**٣٧٩ - تفتيش - صدور اذن تفتيش متلاحقين - الالغاء الضمني - ماهيته .**

\* ما يثيره الطاعن من سقوط اذن التفتيش الاول ونسخه بالاذن اللاحق عليه ، مردود بأنه لا يجادل في طعنه في أن اذن الثاني لا يختلف عن الاذن الاول الا من حيث امتداد نطاقه الى آخرين غيره فلا يعد ناسخا للاذن السابق ذلك بان الالغاء الضمني لا يكون الا عند تعارض حكمين متلاحقين فيعتبر الامر الجديد ناسخا للقديم لاستحالة اغتيال كالأمرين المتضاربين في وقت واحد وهو مالا يتوانس في خصوص الدعوى المطروحة .

(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١٦ ص ١٢ من ٤٧٠)

**٣٨٠ - تفتيش - عدم ارفاق اذن التفتيش في ملف القضية - لا يفيد حتما عدم وجوده أو سبق صدور .**

عدم ارفاق اذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما عدم وجوده أو سبق صدوره الامر الذي يتمين معه على المحكمة أن تحققه قبل الفصل في الدعوى .



فإذا كان الثابت من الإطلاع متى حضر جلسة المحكمة أن الضابط الذي أجرى التفتيش شهود بأنه استمد من النيابة أدنى بتفتيش المتهم ومسكنه وإن الأذن يرفق بقضية أخرى بدأ دعوا المحكمة لأن تطلب من النيابة ضم الأذن المأشور إليه فلا أنها عادت في نفس يوم الجلسة فتضت بالبراءة دون أن تتبع للنيابة فرصة لتنفيذ ما أمرت به — فإن هذا الحكم يكون سعيًا بتميينا نقضه .

(الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٠/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٧٨٦ .

٣٨١ — تفتيش — اتهامه تحت اشراف رجل الضبطية القضائية — الذي له قانونا حق تفتيش الركاب بالمنطقة الجبركية — تفتيش صحيح .

\* إذا كان الحكم قد عرض للدفع بطلان القبض والتفتيش فقال أن هذا التفتيش قد تم تحت اشراف معاون المباحث الذي له قانونا حق تفتيش الركاب وانتهى الى رفضه ، وكانت المحكمة لا تلزم ببيان موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها ، وكان يبين من المبررات أن معاون المباحث قرر أن التفتيش حصل للطاعن تحت رقابته واشرافه وكان هذا الحق بخولا له قانونا ، فإنه لا سبيل الى مصادرة المحكمة في امتقادها ما دامت قد اتتعت بهذه الأتوال .

(الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٢٤/٤/١٩٦٢ ص ١٢ من ٤١٨ )

٣٨٢ — التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون — حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه — مجالبة الحكم هذا النظر خطأ في تأويل القانون .

\* التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . أما حرمة محل التجارة فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه . ومن ثم فإن ما ذهب اليه الحكم من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم رغم صدور إذن من النيابة العامة بتفتيشه ومسكنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ٣٢٢١ لسنة ٣٢ ق . جلسة ٤/٦/١٩٦٤ ص ١٥ من ٢٤٦ )

٣٨٣ — الأصل في الإجراءات الصحة — حدود اختصاص المحقق عند مباشرة أعمال وظيفته .

\* الأصل في الإجراءات الصحة وأن المحقق يباشر أعمال وظيفته متى

حدود اختصاصه . ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة مصدر الأذن بسل ان  
البادئ من قناعه . أنه سلم بأن الأذن قد صدر من النيابة العامة . وكان  
ما أورده الطاعن من مجادلة في خصوص اختصاص مصدر الأذن بأصداره  
يقتضى تحقيقا موضوعيا لم يتمسك به الطاعن امام محكمة الموضوع فلا  
يقبل اثره لأول مرة امام محكمة النقض .

( للطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١١/٥/١٩٦٥ س ١٦ ص ٤٥٢ )

**٣٨٤ -** عدم ارفاق اصل محضر التحريات واذن التفتيش مع  
الدعوى - لا يفيد حتما عدم وجود المحضر أو سبق صدور  
الأذن .

\* من المقرر ان عدم ارفاق اصل كل من محضر التحريات واذن  
التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما عدم وجود المحضر أو سبق صدور  
الأذن . ولما كان الثابت من الرجوع الى محضر المحكمة ان الطاعن لم ينازع  
في صدور الأذن امام محكمة الموضوع ولم يطلب اليها ضم اصل محضر  
التحريات أو الأمر الصادر بالتفتيش ولم يتعرض البتة لصورتيهما المرفقتين  
بالأوراق أو يدعى عدم مطابقتها للأصل المأخوذتين عنه - فانه لا يسوغ  
له من بعد المجادلة في ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

( للطن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٥/١١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٥٣ )

**٣٨٥ -** القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات - قيود ذلك -  
مطلها .

\* من المقرر ان القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي  
في اجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات انما تنصرف الى السيارات  
الخاصة بالطريق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها الا في  
الاحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة اصحابها .

( للطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق . جلسة ٣/١/١٩٦٦ س ١٧ ص ٥ )

**٣٨٦ -** اثبات الحكم ان اجراءات التفتيش تمت وفقا للأذن الصادر  
من النيابة - اثارة التهم في وجه الطعن ان القاء المخدر كان  
اضطراريا - لا جدوى منه .

\* لا جدوى مما تثيره الطاعنة في وجه الطعن من ان القاء المخدر

كان اضطراريا طالما ان الحكم تد اثبت ان اجراءات التفتيش تبت ونقضا للاذن الصادر به واستنادا اليه . اذ انه ايا كان الامر في شان الالتقاء فانه لا يقدح في سلامة التفتيش الذي تم تنفيذا لاجر النيابة به .

(الطن رقم ٩٤٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ س ١٧ ص ٨٥٢)

### ٢٨٧ - التناقض في اذن التفتيش - لا يجوز التمسك به لأول مرة امام النقض .

\* لما كان الطاعن او المدافع عنه - على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة - لم يثر امام محكمة الموضوع دعوى التناقض في اذن التفتيش ، فلا يقبل منه إثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ س ١٧ ص ٩١٨)

### ٢٨٨ - عدم جواز ابداء الدفع ببطان اجراء التفتيش لحصوله ممن لم يندب لتنفيذه لأول مرة امام محكمة النقض .

\* لا يجوز ابداء الدفع ببطان اجراء التفتيش لحصوله ممن لم يندب لتنفيذه لأول مرة امام محكمة النقض ، ولا تنفي اثارته في تحقيق النيابة عن وجوب التمسك به امام قاضي الموضوع كيما يصح اتخاذ سكوت الحكم من الرد عليه وجهها للنمى على قضائه .

(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ ص ٤٥٧)

### ٢٨٩ - اطمئنان المحكمة الى حدوث التفتيش في مكان معين - موضوعي .

\* ان اطمئنان المحكمة الى حدوث التفتيش في مكان معين هو من المسائل التي تستقل بالفصل فيها ولا تجوز اثارها امام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩ ص ١١١٤)

### ٢٩٠ - الرد على شواهد الدفع ببطان التفتيش لعدم جديده التحريات بادلة منتجة لها اصلها في الأوراق - كفايته .

\* متى كتلت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطالانه لعدم جديده التحريات التي سبقته بادلة منتجة

لها اصلها الثابت في الأوراق حسبها يبين من التحقيق الذي أجرته المحكمة بجلستها ، فان ايراد لفظ المنزل بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد في محضر الاستدلالات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحر .

( الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٦ من ٢٠ ص ٢ )

### ٣٩١ - سلطة المحكمة في تقرير ما يسوغ الاذن بالتفتيش .

\* ليس ما يمنح محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من ان ترى في تحريرات واتسوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكنى لاسناد واتمة احراز الجوهر المخدر الى الطامن ولا ترى فيها ما يقتضي بان هذا الاحراز كئان بقصد الاتجار او بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .

( الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ من ٢٠ ص ١٠٢٢ )

### ٣٩٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش - موضوعي .

\* تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش وانها من جريمة وتحت من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ومتى كتلت المحكمة قد اتتعت بتوافر مبررات اصدار هذا الامر فلا تجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ من ٢٠ ص ١٤٧٩ )

### ٣٩٣ - ككون عضو الرقابة المصاحب للماذون له بالتفتيش - قد اختير بمعرفة رئيسه - لا يعيب الاجراءات - الاختيار - امر تنظيمي - لا خروج فيه على مضمون الاذن بالتفتيش .

\* لا يعيب الاجراءات ان يكون عضو الرقابة الذي صاحب الماذون بالتفتيش احد اعضاءه ورئيسه ، لان ذلك تنظيم اداري يجرى وفقا لظروف العمل في الادارة ولا يمس خروجا على ما تضمنه الاذن بانه صدر للماذون له ومن يرى مصاحبتهم من السادة اعضاء الرقابة .

( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ من ٢١ ص ٦١٧ )

٣٩٤ - عدم أرفاق إذن التفتيش بأوراق الدعوى - لا يكفي وحده للقول بعدم صدوره .

\* من المقرر أن عدم وجود إذن النيابة بهاب الدعوى لا يكفي وحده لأن يستخلص منه عدم صدوره . ولما كان الثابت من الإسلاخ على المفردات المضمومة أن الضابط قد أطلع وكيل النيابة المحقق على أصل محضر التحريات المنذيل بأصل إذن النيابة الصادر بالتفتيش . وذلك بسبب أرفاقه بتبضية أخرى ؛ فقد كسب على المحكمة ما دأبت تعد تشككت في صدور إذن من النيابة بالتفتيش أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر قبل أن تنتهي إلى القول بعدم صدوره ؛ أما وهي لم تفعل فإن ذلك مما ينبئ عن أنها أصدرت حكمها دون أن تمحص الدعوى ودون أن تظن إلى ما حوته أوراتها .

( الملن رقم ٤٢١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٣/٦/١٩٧١ م ٢٢ ص ٤٥٨ )

٣٩٥ - إيراد اسم المأذون بتفتيشه خلوا من اسم والده ، غير قاطع في جدية التحريات .

\* أن إيراد اسم المأذون بتفتيشه خلوا من اسم والده في محضر الاستدلالات ، لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات .

( الملن رقم ٦٥٩ لسنة ٤١ ق . جلسة ٢٧/٦/١٩٧١ م ٢٢ ص ٥١١ )

٣٩٦ - تقدير القصد من التفتيش تستقل به محكمة الموضوع .

\* تقدير القصد من التفتيش أمر تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معتب .

( الملن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤١ ق . جلسة ٢٧/١٢/١٩٧١ م ٢٢ ص ٨٢٨ )

٣٩٧ - سلطة المحكمة في الأخذ بالتحريات كمسوغ للأذن بالتفتيش ورفضها الأخذ بها في صدد الفرض من الاحراز .

\* من سلطة المحكمة التقديرية أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الأذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقتضيها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سليمة .

( الملن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق . جلسة ٢٨/١/١٩٧٢ م ٢٤ ص ١٠٢ )

٣٩٨ - لا جدوى من الدفع ببطلان تفتيش السيارة في المرة الأولى -  
 ما دام أن المخدر الذي ضبط عند تفتيش السيارة في المرة  
 الثانية - الذي لا ينزع الطاعن في صحته - يكفي لحمل الحكم  
 بالإدانة .

\* لا جدوى للطاعن فيما يثيره من بطلان التفتيش الأول للسيارة ما دام  
 لا ينزع في صحة التفتيش الثاني للسيارة إذ أن ما أسفر عنه هذا التفتيش  
 من ضبط الجوهر المخدر يحل قضاء الحكم بإدانته .

( الملن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/٥ من ٢٤ ص ١٣٠ )

٣٩٩ - كفاية الطمئنان المحكمة الى حصول التفتيش بناء على  
 الاذن الصادر به .

\* الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انمسا هو دفاع  
 موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التي اوردتها الى  
 وقوع الضبط بناء على الاذن .

( الملن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ من ٢٥ ص ١٣٠ )

٤٠٠ - ما لاينال من سلامة الاذن بالتفتيش .

\* لا ينال من سلامة الاذن بالتفتيش ولا من جدية التحريات التي  
 اتبني عليها خطأ مجرى التحريات في تحديد الجهة الادارية ( قسم الشرطة )  
 التابع لها مسكن المطعون ضده محل التفتيش - إذ أن مفاد هذا الخطأ  
 هو مجرد عدم المسام مستصدر الاذن المأما كائنا بالحدود الجغرافية  
 لكل من قسمي شرطة ( مينا البصل ) ، ( الدخيلة ) الذي يجمع بينهما حسي  
 واحد ( المكس ) - ولا يعني البتة عدم جدية التحريات التي تضمنتها المحضر  
 الذي صدر الاذن بهوجيه طالما أن المسكن الذي اتجه اليه مجرى التحريات  
 وزميله ، واجريا ضبط المطعون ضده به وتفتيشه ، هو في الواقع بذاته  
 المقصود بالتفتيش . لما كان ذلك ، وكان الأمل ان تقدير الظروف  
 التي تبصر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة  
 التحقيق الآمرة به تحت رقابة واشراف محكمة الموضوع التي لها الا تعمل  
 على التحريات ، وأن تطرحها جانباً الا انه يشترط ان تكون الأسباب التي  
 تستند اليها في ذلك ، من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها ، ومن ثم ، فإن  
 الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من عدم جدية التحريات استنادا الى

الأسباب التي سلف بيانها والتي لا تؤدي الى ذلك يكون تصد أخطأ في الاستدلال نفسا عن مخالفته للقانون بما يتعين معه نقضه والإحالة .

(الطن رقم ١١٠٣ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٠/٢٦/١٩٧٥ ص ٢٦ من ٦٢٧ )

#### ٤٠١ - - تفتيش - - القصد منه - - تصديره - - متى يجري .

يجب من المقرر أن تصدير القصد من التفتيش بما يستلزم به مصلحة الموضوع حسبما تستلزمه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها من معتب ، ومن ثم فإنه إن كان الحكم المطعون فيه تصد استيفان من دليله صفر ولون اللفافة المضبوطة وكان العثور عليها أنها لا تتم عن احتوائها على أوراق أو مستندات تقوم على أساسها اتهام رشوة أو اختلاس وهو الفرض الذي صدر أمر التفتيش بضبطها فإن تظهر عرفاً أثناء التفتيش - تصد استيفان أن عضو الرقابة الإدارية حين ضبط اللفافة ثم مضاهم يقصد من ذلك البحث عن أوراق أو مستندات مما ذكر وأنما تصد البحث عن جريمة أخرى لا صلة لها بالجريمتين اللتين صدر عنهما الأمر فلا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٢٢٥ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١/٢٤/١٩٧٥ ص ٢٦ من ٧٦١ )

#### ٤٠٢ - - حظر تفتيش السيارات - - نطاقه - - السيارات الخاصة - - السيارات المعدة للإيجار .

✳ من المقرر أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن فيها عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي منجهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة ، على أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش بالنسبة للسيارات إنما تصرف الى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها . أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التي ضبط بها المخدر - فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه نقلا عن أسوال رئيس قسم مكافحة المخدرات أن ضبط هذا الأخير للجوهر المخدر كان بعد تظلي المطعون ضد عن اللفافة التي كان يسحبها على

فخذه أثناء ركوبه السيارة — والتي انتطها رئيس القسم وتبين من فضسه لها أنها تحوى جوهرا مخدرا — وكان ذلك أثر مشاهدته لرجال القسم عند فتح باب السيارة وأرتبأكه ولم يكن نتيجة سعى الضابط للبحث عن جريمة احراز المخدر ، وأن أمر ضبط هذه الجريمة أنها جاء عرضا ونتيجة لما اقتضاه البحث بين ركاب السيارة عن الشخص المأذون بتفتيشه مما جعل الضابط حيال جريمة بتلبس بها ، فان الحكم المأذون فيه أذ التفت عن هذا النظر وقضى بىطلان القبض والتفتيش ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القاتون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب الحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٩٠ ق . جلسة ١١/٣٠/١٩٧٥ ص ٢٦ من ٧٧٨ )

#### ٤٠٣ — التأخير فى تحرير محضر ضبط الواقعة وتحريز المسادة المخدرة المضبوطة — دلالتة .

✽ مجرد التأخير فى تحرير محضر ضبط الواقعة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحريز المسادة المخدرة المضبوطة لا يدل بذاتة على معنى معين ولا يمنع الحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة منتجة فى الدعوى ، ويكفى أن تقتنع الحكمة من الأدلة المقدمة إليها بأن التفتيش أجرى وأنسه أسفر عما قيل أنه تحصل منه .

(الطن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩٩ ق . جلسة ١١/٢٩/١٩٧٦ ص ٣٠ من ٨٤٥ )



## الفصل الثاني

### التفتيش الجائز بغير إذن

#### الفروع الأول — ما لا يعد تفتيشا

٤٠٤ — التفتيش الذى لا يكون فى اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية او انتهاك لحرمة المساكن — لائحة بيوت المعاهرات .

\* أن ايجاب اذن النيابة فى التفتيش قاصر على حالة تفتيش مساكن المتهمين وما يتبعها من الملحقات ولكن هذا الاذن ليس ضروريا لتفتيش مزارعهم غير المتصلة بالمساكن لأن القانون انما يريد حماية حرمة السكن فقط فقد نصت المادة ( ٥ ) من قانون تحقيق الجنايات على أنه لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل فى بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا لصناعة او تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا فى الأحوال المبينة فى القوانين أو فى حالة تلبس الجانى بالجناية أو فى حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو فى حالة الحريق أو الفرق . ونصت المادة ( ٣٠ ) من قانون تحقيق الجنايات على أن للنيابة العمومية الحق فى تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جنحة أو انتداب أحد مأمورى الضبطية القضائية لذلك وظاهر من هذه المادة أن النذوب لا يكرن الا عند تفتيش منازل المتهمين . ولذلك فلا يكون هناك بطلان اذا قام البوليس بدون اذن من النيابة بتفتيش مزارع متهم غير متصلة بمسكنه .

( جلسة ١٩٣٠/٤/١٩٣٤ طعن رقم ٨٩٦ سنة ٤٤ ق )

٤٠٥ — بحث البوليس فى محتويات سلة بعد سقوطها فى الطريق العام لا يعد تفتيشا .

\* أن بحث البوليس فى محتويات سلة بعد سقوطها فى الطريق العام لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى يريده القانون وانما هو ضرب من ضروب التحرر عن مالهما عليه يهتدى الى معرفته بشئ من محتوياتها ولا جناح عليه فى ذلك فاذا هو وجد فى هذه السلة مخدرا ( حشيشا ) وادانت المحكمة صاحب هذه السلة فى تهمة احرار الحشيش الموجود بها كان حكمها فى محله .

( جلسة ١٩٣٦/١/١٩٣٦ طعن رقم ٣٩٣ سنة ٦٦ ق )

#### ٤٠٦ - تفتيش المزارع غير المتصلة بالمساكن .

✽ أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية انما هو التفتيش الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية او انتهاك لحرمة المساكن وذلك فيما عدا احوال التلبس والاحوال الأخرى التي اجاز لهم القانون ذلك بنصوص خاصة . اما التفتيش الذي يقوم به رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراؤه التعرض لحرية الأفراد او لحرمة المساكن فغير محظور ، ويصح الاستشهاد به كدليل في الدعوى . فالتفتيش الذى يقع فى سيارة واقفة فى الطريق لا يحرمه القانون ، والاستدلال به جائز .

( جلسة ١٩٣٨/٦/٢٠ ملن رقم ١٥٢٧ سنة ٨ ق )

#### ٤٠٧ - التفتيش الذى لا يكون فى اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية او انتهاك لحرمة المساكن .

✽ أن ايجاب اذن النيابة فى تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من المحقات لأن القانون انما اراد حماية المسكن فقط فتفتيش المزارع بدون اذن لا يبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمساكن .

( جلسة ١٩٤٢/٦/١ ملن رقم ١٠١٥ سنة ١٢ ن )

#### ٤٠٨ - تفتيش المزارع غير المتصلة بالمساكن .

✽ أن التفتيش المحظور على مأمورى الضبطية القضائية اجراؤه الا بترخيص من القانون أو باذن من السلطة القضائية هو الذى يقع فى منزل أو على شخص أى الذى يتعرض فيه مأمور الضبطية القضائية لحرمة المساكن أو لحرية الأشخاص اما التفتيش الذى يقع على شيء ، كمقطف أو سلة فى الطريق العام ، فلا يمد باطلا ولو حصل فى غير حالة التلبس بالجريمة وبدون اذن من النيابة .

( جلسة ١٩٤٤/٤/٢٤ ملن رقم ٤٠ سنة ١٤ ق )

#### ٤٠٩ - تفتيش المزارع غير المتصلة بالمساكن .

✽ التفتيش المحظور الا بترخيص من القانون أو اذن من سلطة التحقيق هو الذى يكون فى اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية ، أو انتهاك لحرمة المساكن . اما ما يجريه رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراؤه التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن

فلا بطلان فيه . فإذا كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة هي أن كونستابل ومعه بوليس ملكي ضبطا بالقطار شخصين معهما كمية من المخدرات ، وفي أثناء هذا الضبط لاحظا أن شخصا ثالثا ظهرت عليه علامات الارتباك وأخذ يتأنت باستمرار إلى ناحيتهما فتوجها إليه فوجدا بجواره صفيحة ، فسأله البوليس الملكي عنها فأخبره بأنها له وأن بها زيتا ، فلما طلب إليه أن يرى الزيت سمح له بذلك فوضع في الصفيحة عصا لم تصل إلى قاعها فأيقن أن بها ممنوعات ثم تبين من فحص الصفيحة أن لها قاعين وأن بالقاع السفلي لفات دن الحشيش والأفيون ، فهذا التفتيش صحيح ولا يقدر في صحته أن البوليس الملكي هو الذي فحص الصفيحة ما دام هذا الفحص قد حصل تحت إشراف الكونستابل باعتباره من رجال الضبطية القضائية ، والطاعن فيه لا يدعى في طعنه أن الكونستابل ممن لا يصح عدهم من رجال الضبطية القضائية .

( جلسة ١٢/١/١٩٤٨ طعن رقم ٢٢٢١ سنة ١٧ ق )

٤١٠ — بحث رجال الاسعاف في جيوب المصاب الغائب عن صوابه لجمع ما فيها وتعرفها وحصرها قبل نقل صاحبها إلى المستشفى لعلاجها — جوازه .

\* ما يقوم به رجل الاسعاف من البحث في جيوب الشخص الغائب عن صوابه ، قبل نقله إلى المستشفى ، لجمع ما فيها وتعرفها وحصره ، هذا الإجراء لا مخالفة فيه للقانون إذ هو من الواجبات التي تملها على رجال الاسعاف الظروف التي يؤدون فيها خدماتهم وليس من شأنه أن يكون فيه اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذي يقومون بإسعافه فهو بذلك لا يعد تفتيشا بالمعنى الذي قصد الشارع إلى اعتباره عملا من أعمال التحقيق .

( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/١/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢١ )

٤١١ — مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بدخل المستودع — دخوله في ولاية رجال مكتب الآداب .

\* لا ريب في أن مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بدخل المستودع يدخل في ولاية رجال مكتب الآداب الخوط بهم مراقبة ما يتعلق بالآداب العامة ومنها احتساء الخمر في المحلات .

( الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ٢/٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ٢٩٧ )

٤١٢ — اباحة صاحب المنزل الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز — خروج هذا المنزل عن الحظر الذي نصت عليه المادة ١٤٥ ج .

\* متى كان صاحب المنزل لم يرع هو نفسه حرمة ، فأباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز ، وجعل منه بفعله هذا محلا مفتوحا للعامة : فمثل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا دخله أحد كان دخوله مبررا ، وكان له تبعا لذلك ، أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

( الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٨/٣/١٩٥٧ ص ٨ من ٣٦٠ )

٤١٣ — اباحة الدخول في المحل لكل طارق بلا تمييز — خروجه عن الحظر الذي نصت عليه م ١٤٥ ج .

\* متى كان المحل مفتوحا للعامة ومباحا الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز فمفله يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية من حيث عدم جواز دخوله إلا بإذن من جهة القضاء وإذا دخله أحد كان دخوله مبررا وكان له تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٢٠/٥/١٩٥٧ ص ٨ من ٢٥٤ )

٤١٤ — لا يعتبر قبضا ولا تفتيشا حصول مفتش الأغنية في حدود الإجراءات الصحيحة على عينة من اللبن لتحليله .

\* حصول مفتش الأغنية في حدود الإجراءات الصحيحة على عينة من اللبن الذي شاهد الطاعن يبيعه ، مما يدخل في خصائص عمله فلا يعتبر قبضا أو تفتيشا .

( الطعن رقم ١٦٧٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٢/١/١٩٥٩ ص ١٠ من ٣٥ )

٤١٥ — دخول المنازل لغير التفتيش عمل مادي اقتضته حالة الضرورة — التفتيش باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق هو البحث عن عناصر الحقيقة في مستودع السر .

\* دخول المنازل لغير التفتيش لا يعد تفتيشا ، بل هو مجسود عمل مادي اقتضته حالة الضرورة ، أما التفتيش فهو البحث عن عناصر الحقيقة في مستودع السرفيها ، وهو إجراء من إجراءات التحقيق .

( الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٣١/٣/١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٩١ )

٤١٦ — سلطة مأمور الضبط القضائي في ضبط الشيء المستعمل في ارتكاب الجريمة ، أو نتج عن ارتكابها ، أو ما وقعت عليه الجريمة وما يفيد في كشف الحقيقة — قيودها — وجود الشيء في محل يجوز للمأمور الضبط القضائي دخوله — مثال .

\* التفتيش الذي يحرمه القانون على مأمور الضبط القضائي هو التفتيش الذي يكون في أجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن ، أما ضبط الأشياء التي يحتمل أن تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة ، أو نتجت عن ارتكابها ، أو ما وقعت عليه الجريمة ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، فإنه مما يدخل في اختصاص هؤلاء المأمورين — طبقاً للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية — بشرط أن تكون هذه الأشياء موجودة في محل يجوز لمأمور الضبط القضائي دخوله — فإذا كان مأمور الضبط القضائي الذي ضبط قطعة القماش في مكتب المتهم مأخوذاً بضبطه واحضاره ، فإنه إذا شامد هذه القطعة التي وصل إليه تبساً استعمالها في ارتكاب الحادث من المجنى عليه وقام بضبطها بإرشاده بغية كشف الحقيقة ، لا يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٠ من ١١ ص ١١)

٤١٧ — التفتيش باعتباره من إجراءات التحقيق — الفارق بينه وبين البحث والتفتيش — اثر قضاء المتهم بذلك التفتيش .

\* تفتيش المساكن أو الأشخاص هو بحسب الأصل اجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به الا سلطة من سلطاته لمناسبة جريمة — جنابة أو جنحة — ترى أنها وقعت وصحت نسبتها الى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكتفى للتعرض لحرية المتهم الشخصية أو لحرمة مسكنه — ذلك هو حكم التفتيش الذي نظم القانون قواعده وضبط حالاته وجعل لرجال الضبط القضائي وإن خولهم سلطة التحقيق حق مباشرته في حدود القانون ، والتفتيش بهذا المعنى القانوني هو بطبيعة الحال غير التفتيش الذي يجريه الأفراد على من تلحقه شبهة الاتهام بجناية أو جنحة ، حيازة اجرامية غير مشروعة ، فهو ليس تفتيشاً يقتزل منزلة التفتيش الذي خاطب الشارع المحقق بأحكامه وإنما هو نوع من البحث والاستقصاء أو من نوع من التفتيش عن الأشياء الخاصة بجريمة تحقق وقوعها ، وإذا رضى به المتهم كان دليلاً يصح استناد قضاء الاتهام وقضاء الحكم اليه على السواء ، فإذا ثبت لحكمة الموضوع سلامة هذا الاجراء جاز لها أن تأخذ بنتيجة هذا التفتيش كدليل من أدلة الإثبات في الدعوى .

(الطن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٧)

٤١٨ — دخول المنازل لغير التفتيش تنفيذا لأمر من وكيل النيابة اقتضاه التحقيق — مثال لواقعة يتوافر فيها مسحة القبض على المتهم وتفتيشه .

\* دخول الضابط منزل المتهم لغير التفتيش أصلا تنفيذا لتكليف وكيل النيابة له بدخول المنزل لاحضار زوجة المتهم لاجراء الماينة بحضورها أمر اقتضاه التحقيق ولا سائبة فيه — فاذا ما شاهد الضابط المتهم يخرج مسرعا من غرفة بداخل المنزل ويتجه الى حظيرة به وفي يده مخدئ ملفوف القى به فوق سقف الحظيرة وهو يعلم انه ممن يتجرون بالمواد المخدرة ، فان هذه المظاهر هي دلائل كافية عن وقوع جريمة احراز مخدر تجيز لهذا الضابط القبض على المتهم والاستعانة بمزيله في ضبط هذا المخدئ ، ويكون دخول المنزل وضبط المخدر قد تما صحيحين ويصح للمحكمة الاستناد الى الدليل المستمد من هذا الضبط :

الاستدلال

( الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ١٩٦٠/٢/٩ من ١١ ص ١٥٨ )

٤١٩ — تفتيش السيارة الخاصة بالطرق العامة في غير اذن من سلطة التحقيق وفي غير حالة التلبس بالجريمة — جوازه — عند خلوها مع تخلي صاحبها عنها .

\* لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير اذن من سلطة التحقيق وفي غير احوال التلبس الا اذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير الى تخلي صاحبها منها .

( الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ١٩٦٠/٢/٤ من ١١ ص ٣٠٨ )

٤٢٠ — ما لا يعد تفتيشا — اجراءات البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات بما ليس فيه مساس بحرمة الشخص أو مسكته .

\* التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في اثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراؤه التعرض لحرمة الأفراد او لحرمة المسكن اجراء غير محظور ويصح الاستشهاد به كدليل في الدعوى .

( الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق ، جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧ من ١١ ص ٦٨٣ )

٤٢١ — حكم المسكن لا ينقطع الى الشؤنة في حدود التفتيش .

\* التفتيش الذي اجراه الضابطان بشؤنة المتهم — وهي مما لا ينقطع

عليها حكم المسكن حسبما أورده الحكم من اعتبارات سائفة — أمر لا يجرمه القانون والاستدلال به جائز .

(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٧/١٠/١٩٦٠ م ١١ م ٦٨٣ )

٤٢٢ — ألا يعد تفتيشا — استيقاف سيارة وفتح بابها بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العدالة .

\* فتح مخبر باب مقعد القيادة بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العدالة أمر داخل في نطاق تنفيذ المهمة التي كلف بها والتي تبيح له استيقاف السيارة — ولا يعد عمله تفتيشا .

(الطن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠ م ١١ م ٧١٥ )

٤٢٣ — قيود التفتيش — ما تنصرف اليه — السيارات الخاصة — بالطرق العامة .

\* أن القيود الواردة على التفتيش تنصرف الى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها الا في الاحوال الاستثنائية التي رسمها القانون ، طالما هي في حيازة اصحابها ، فاذا ما كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير الى تخلي صاحبها عنها سقطت عنها هذه الحماية وجاز تفتيشها .

(الطن رقم ٩٣٦ لسنة ٣٣ ق . جلسة ٢٣/١٢/١٩٦٣ م ١٤ م ٩٦٢ )

٤٢٤ — التفتيش الذي يقتضيه تنفيذ أمر الضبط — ما يجيزه .

\* أن دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم فيه لا يعد في صحيح القانون تفتيشا ، بل هو مجرد عمل مادي يقتضيه ضرورة تحقب المتهم اينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه .

(الطن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٧ ق . جلسة ٣٠/١٠/١٩٦٧ م ١٨ م ١٠٤٧ )

٤٢٥ — انصراف القيود الواردة على حق رجل الضبط في اجراء القبض والتفتيش على السيارات الخاصة دون السيارات المعدة للأجرة .

\* الاصل أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات انما ينصرف الى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها الا في الاحوال الاستثنائية التي رسمها القانون — طالما هي في حيازة اصحابها — فاذا كان الثابت مما استظهره الحكم

المطعون فيه - وله اصل في الأوراق - ان السيارة المضبوطة بملوكة لشخص كان نزيل أحد المعتقلات ، وقد اعترف الطاعن الثاني بأنه استأجرها من زوجته مالكا لاستغلالها كسيارة اجرة ، فان هذه الحماية تسقط عنها -

( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٣/٤ من ١٩ ص ٢٢١ )

#### ٤٣٦ - صحة تفتيش المزارع بغير إذن - مشروطة بأن تكون غير متصلة بالمسكن .

\* مفاد المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية ان ايجاب إذن النيابة في تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش المسكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون انما اراد حماية المسكن فقط ، ومن ثم تفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمسكن .

( الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/٨ من ١٩ ص ٢٢٨ )

#### ٤٣٧ - التفتيش الذي يحرمه القانون على رجل الضبط القضائي - نطاقه ؟

\* ان التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية انما هو التفتيش الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية او انتهاك لحرمة المساكن وذلك فيما عدا احوال التلبس والاحوال الأخرى التي اجاز لهم القانون ذلك بنصوص خاصة . أما التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة أثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجبرأؤه التعرض لحرية الأفراد او لحرمة المساكن فغير محظور عليهم ويصح اجراءه وتقبض المتهم في أى مكان والاستشهاد به كدليل في الدعوى . ومن فان التفتيش الذى اجراه الضابط بجسر النيل وضبط فيه الأسلحة موضوع الدعوى لا يحرمه القانون ويصح الاستدلال به .

( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ من ١٩ ص ٨٧٩ )

#### ٤٣٨ - تفتيش المزارع - لا حاجة الى صدور إذن به من النيابة .

\* من المقرر ان ايجاب إذن النيابة في تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون انما اراد حماية المسكن فقط ، وبالتالي تفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمساكن ، ومن ثم يكون الأمر المطعون فيه حين انتهى الى التقرير بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده تاسيسا على بطلان التفتيش الذى اجراه الضابط دون استئذان النيابة السامة في ذلك ودون قيام حالة التلبس رغم أن الثابت



من المايعة أن الشجيرات ضببط بحتل المطعون ضده وهو غير ملحق به، لكنه ، قد مذ أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه . ولما كان من شأن هذا الخطأ القانوني التفتت الأمر المطعون فيه عن مناقشة الموضوع ، فإنه يكون مع النقض إعادة القضية لاستشارة الإحالة .

(الطن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٤/١/٢٧ من ٢٥ ص ٥٨ )

#### ٤٢٩ — التفتيش الذي يحرمه القانون على مأموري الضبط القضائي هو التفتيش الذي يكون في أجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن .

✽ الأصل أن التفتيش الذي يحرمه القانون على مأموري الضبط القضائي إنما هو التفتيش الذي يكون في أجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن . أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص فإنه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذي يقسم على ذلك الشخص . لما كان ذلك . وكان الثابت من موقوفات الحكم المطعون فيه — والتي لا ينسازع فيها الطاعن — أن التفتيش قد اقتصر على شخصه دون المسكن وأن الخدشات المضبوطة عثر عليها في جيب ممطفه الذي كان يرتديه وقت الضبط وكان الحكم المطعون فيه لم يعمل في ادانته على دليل مستمد من تفتيش المنزل بسل على ما سفر عنه ضبطه وتفتيش شخصه في حدود القانون — لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعي أن المنزل الذي فتش شخصا فيه مملوك له أو في حيازته ، فإنه لا يقبل منه أن يتذرع بانتهاك حرمة .

(الطن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/١/١١ من ٣٠ ص ٥٤ )

#### ٤٣٠ — تفتيش بغير إذن — مكان مطروق — صحة التفتيش .

✽ لما كان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش لحصوله بغير إذن من النيابة العامة تأسيسا على أن المكان الذي تم فيه الضبط خاص به وأطره بقوله (( ومن حيث أنه فيما يتعلق بهذا الدفاع فإنه ليس في الأوراق ما يشير إلى أن المكان الذي تم فيه الضبط مكان غير مطروق وأنه خاص بالتهمة دون غيره بحيث يمتنع على عابري السبيل ارتياده دون إذن من حيازته بحيث تنطبق عليه الإجراءات والقواعد العامة بتفتيش المكان بل أن الثابت في الأوراق يؤكد أن ذلك المكان مطروق لكل عابر سبيل يدل على ذلك ما هو ثابت من المايعة التي أجرتها النيابة العامة لذلك المكان والتي اثبتت فيه أن ذلك المكان له فتحات متعددة على هيئة نوافذ وأبواب تفتح جميعها على الطريق العام وأن

هذه الفتحات ليس لها من الأبواب والدلف حتى يمكن معه لاي عابسر سبيل منه أن يرتاد ذلك المبنى كما أن له بابا آخر يطال عيشى الرملة ممسا يمكن معه أيضا لاي عابسر سبيل أن يطرقه ومتى كان ذلك فإن قول المتهم أن ذلك المكان يعتبر مسكنا له قول لا يسانده دليل في الأوراق هـذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه لو صرح هذا الدفاع على ما انتهت إليه المحكمة من عدم صحته فإن المتهم لا يكون جديرا بالحماية ذلك أن المنازل التي يحميها القانون فإنها تلك المنازل التي يصونها حائزوها أما تلك التي يتركها هؤلاء الحائزون مفتحة الأبواب والنوافذ سهلة الارتداد لكل عابسر سبيل فإنها لا تكون إزاء ذلك جديرة بالحماية .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن دفاع المتهم لا يكون قائما على أساس من القانون أو الواقع الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هـذا الدفاع )) . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم عن معاينة النيابة . وكان ما انتهى إليه الحكم استخلاصا من تلك المعاينة — من أن المكان الذي تم فيه الضبط يرتاده الكافة وليس في حوزة الطاعن — كافيًا وسائفا في أطراح دفاع الطاعن سالف الذكر ، فإن ما يثيره من مجادلة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة التي اطاعت إليها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢ من ٣٠ ص ٨٢٩)

### الفرع الثاني — التفتيش الإداري

#### ٤٣١ — نطاق التفتيش المخصص به لرجال البوليس في المحال العامة .

✳ ما دام الحكم قد أثبت أن المتهم قد أعد غرفتين من منزله للعب القمار وضع فيهما الموائد وصفت حولها الكراسي ، ويغشى الناس هذا المنزل للعب دون تمييز بينهم بحيث أن من تردد تارة قد لا يتردد أخرى ، وأنه يعطى للاعبين فيشا ويتقاضى عن اللعب نقودا — فإن هذا الذي أثبته الحكم يجعل من منزله محلا عاما يفتشاه الجمهور بلا تفريق للعب القمار مما يبيح لرجال البوليس الدخول فيه بغیر إذن من النيابة ولا جدوى لهذا الطاعن مما يتعاضد على الحكم من أنه اعتبر منزله ناديا ما دامت العقوبة التي أوقعتها عليه تدخل في العقوبة المقررة للجريمة التي اثبتتها عليه موصوفة بوصفها الصحيح .

(جلسة ١٩٥٣/٣/١٧ طن رقم ١١٧٥ لسنة ٢٢ ق)

#### ٤٣٢ — نطاق التفتيش المخصص به لرجال البوليس في المحال العامة .

✳ أنه وإن كان من حق رجال البوليس أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة

للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، إلا أن ذلك لا يقتضى منهم التعرض للأشياء المعلقة غير الظاهرة ، ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها ، كنهه ما فيها من مواد محظورة مما يجعل جريمة احرازها فى حالة تلبس ، فيكون التفتيش فى هذه الحالة قائما على حالة التلبس ، لا على ما للضابط من حق فى ارتياد المحال العامة والاشراف على تنفيذ اللوائح والقوانين فيها .

( جلسة ١٩٥٣/٧/٩ ملن رقم ١٣١٢ سنة ٢٢ ق )

#### ٤٣٣ - نطاق التفتيش المرخص به لرجال البوليس فى المحال العامة .

✽ من حق رجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية ان يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهذا الحق مستفاد مما نصت عليه المادتان ٢٢ ، ٢٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ .

( جلسة ١٩٥٥/٤/٥ ملن رقم ٥٩ سنة ٢٥ ق )

#### ٤٣٤ - نطاق التفتيش المرخص به لرجال البوليس فى المحال العامة والمضرة بالصحة .

✽ التفتيش قائلونا هو اجراء من اجراءات التحقيق القضائى الذى لا يملك ان يتولاه رجال الضبطية القضائية وهم فى الأصل ممنوعون من اجرائه الا اذا رخص لهم القانون ترخيصا خاصا فى احوال معينة او كان بيدهم اذن به من الجهة القضائية المختصة . وكل موطن لا ترخيص من القانون ولا اذن من السلطة القضائية فالتفتيش فيه غير جائز . واذا رخص القانون لرجال الضبطية بالتفتيش لغرض معين فليس لهم ان يتجاوزوا هذا الغرض الى التفتيش لغرض آخر فمعاون البوليس الذى يندب لتفتيش مكان شخص للتحقق مما اذا كانت احكام قانون المحلات المضرة بالصحة معمول بها او لا ليس له ان ينتش هذا المكان للبحث عن مخدر به فاذا فتشته وعثر فيه على مخدر فيكون تفتيشه باطلا ولا يصح الاعتماد عليه كدليل فى الدعوى .

( جلسة ١٩٣٥/٣/٤ ملن رقم ٧٠ سنة ٥ ق )

#### ٤٣٥ - نطاق التفتيش الذى تخوله لائحة الجمارك .

✽ ان لائحة الجمارك صريحة فى تحويل موظفيها حق تفتيش الامتعة ، والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية التى يقولون علمهم فيها . فاذا هم عثروا اثناء التفتيش الذى يجرونه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها

بمقتضى القانون العام ، فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

( جلسة ١٩٤٥/٤/٢٤ طعن رقم ٨٩٨ سنة ١٥ ق )

#### ٤٣٦ — نطاق سلطة جنود خفر السواحل وموظفى الجمارك .

\* أن من سلطة جنود خفر السواحل وموظفى الجمارك البحث عند الاشتباه عن كل ما يكون مهرباً أو ممنوعاً ولو عن طريق تفتيش الأمتعة والمنقولات مهما كان نوعها ثم ضبطه وتقديمه الى جهة الاختصاص . فإذا ضبط جندي من قوة خفر السواحل مخدراً فى وعاء من الصفيح كان مخبأ فيه بدائرة المراقبة الجمركية التى يعمل فيها والتى يخضع فيها نقل البضائع لإجراءات وتقيود معلومة فهذا الضبط يكون صحيحاً .

( جلسة ١٩٤٦/١٧/١٤ طعن رقم ١٤٢٨ سنة ١٦ ق )

#### ٤٣٧ — نطاق التفتيش الذى تخوله لائحة الجمارك .

\* أنه لما كان قنال السويس يعتبر بمقتضى المادة ٣١ من اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ داخلاً فى نطاق الدائرة الجمركية وكانت هذه المادة توجب على عمال الجمارك إيقاف المراكب الشراعية السابحة فيها وتفتيشها متى تبين لها أنها مشبوهة فإنه اذا كان الثابت بالحكم أن جنود خفر السواحل ضبطوا مركباً كانت تسبح فى هذا القنال بعد أن اشتبهوا فيها فوجدوا شيئاً مخبئاً بها تبين أنه مسروق من إحدى البواخر ، كان ضبط هذا المركب وتفتيشه صحيحين لأن من سلطة جنود خفر السواحل وموظفى الجمارك البحث عند الاشتباه عن كل ما يكون مهرباً أو ممنوعاً ولو عن طريق تفتيش الأمتعة والمنقولات مهما كان نوعها ثم ضبطه وتقديمه الى جهة الاختصاص .

( جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٠ طعن رقم ١٥٦٥ سنة ١٩ ق )

#### ٤٣٨ — نطاق التفتيش الذى تخوله لائحة الجمارك .

\* أن لائحة الجمارك صريحة فى تخويل موظفى الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذى يجرؤنه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة والمادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ بخصوص منع تهريب البضائع قد ورد نصها عاماً

باعتبار موظفي الجمارك وعمالها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، لا تفرق بين الموظفين منهم في الإدارة العامة أو في قوة حرس الجمارك ، والمرسوم الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ لم يزد شيئا على سلطة ضباط حرس الجمارك في خصوص الأعمال التي تدخل في نطاق وظيفتهم ، بل هو يضمن عليهم صفة مأموري الضبطية القضائية الذين لهم اختصاص عام فيما يتعلق بالجرائم العادية التي ترتكب في الدائرة الجمركية ، فهو لا يتعارض في شيء مع القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ السابق الذكر . وأذن فإذا كان الثابت أن جنسها من حرس الجمارك فتش المتهم وهو ينزل من الباخرة في حدود الدائرة الجمركية فعثر معه على مخدر ، فضبط هذا المخدر يكون صحيحا ويصح الاستناد إليه في إدانة المتهم .

( جلسة ١٧/٥/١٩٥٠ ملن رقم ٥٥٢ سنة ٢٠ ق )

#### ٤٣٩ - نطاق التفتيش الذي تخوله لائحة الجمارك .

\* إذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن منزل الطاعن إلى حصص تفتيشه خارج عن الدائرة الجمركية فإنه لا يكون لرجال خفر السواحل الذين قاموا بالتفتيش أية صفة في أجراءه ولا في اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق .

( جلسة ٢٤/١٢/١٩٥١ ملن رقم ١١٠١ سنة ٢١ ق )

#### ٤٤٠ - نطاق التفتيش الذي تخوله لائحة الجمارك .

\* أن معاون الجمرك له قانونا حق تفتيش الركاب وامتعتهم في حدود الدائرة الجمركية .

( جلسة ١٤/٣/١٩٥٥ ملن رقم ٩ سنة ٢٥ ق )

#### ٤٤١ - نطاق التفتيش الذي تخوله لائحة الجمارك .

\* إجراء التفتيش في نقطة التفتيش الجمركية مما يدخل في اختصاص رجال حرس الجمارك .

( جلسة ٥/١٢/١٩٥٥ ملن رقم ٧١٢ سنة ٢٥ ق )

#### ٤٤٢ - نطاق التفتيش المخصص به بموجب المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الإنتاج .

\* أن المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول لسم يفرض قيودا معينة أو إجراءات سابقة على معاينة

وتفتيش المعامل أو المصانع أو المحال المرخص بها ، بل أجاز بنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ منه لموظفي إدارة رسم الإنتاج التابعة لسلطة الجمارك - بصفتهم من رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكامه - معاينة وتفتيش هذه الأمكنة في أي وقت وبدون إجراءات سابقة أما القيود المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة فأنها بصريح النص أنها تنشر إلى المحال المبينة بالفقرة الثالثة وهي المساكن والمحال الأخرى المشتبه في أنه تجري فيها خفية أية عملية من العمليات المشارة إليها في المادتين السادسة والسابعة .

( جلسة ١٩٥٣/٢/٤ طعن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٢ ق )

#### ٤٤٣ - لائحة بيوت العاهرات تبيح للبوليس دخولها دون تفتيشها .

\* للبوليس بمقتضى لائحة بيوت العاهرات ان يدخل هذه البيوت للأغراض المبينة المنصوص عليها في تلك اللائحة ولكن ليس له ان يفتشها .  
و لأصبح الخلط بين الأمرين لأن لكل منهما أحكاما خاصة يخضع لها . واذا فالتفتيش الذي يجريه البوليس في هذه البيوت استنادا إلى حقّه في دخولها لا يكون صحيحا . على أن السلطة المخولة للبوليس في الدخول مقصورة على البيوت المخطر عنها لا تتناول غيرها مما يدار بغمر أخطار فلا يجوز للبوليس ، اعتمادا على هذه اللائحة ، ان يدخل منزلا أعدا للدعارة السرية ولم يخطر عنه طبقا للقانون . ولكن إذا كان صاحب هذا المنزل لم يرع هو نفسه حرمة غابيح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز وجعل منه بفعله هذا محلا مفتوحا للعامة فمثل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات من حيث عدم جواز دخوله إلا بأذن من جهة القضاء ، فإذا دخله أحد رجال البوليس كان دخوله مبررا ، وكان له تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهد فيها ، ويكون محضره الذي يحرره عن ذلك صحيحا لا يشوبه بطلان ما .

( جلسة ١٩٣٨/٤/١١ طعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٢٨ ق )

#### ٤٤٤ - لائحة بيوت العاهرات تبيح للبوليس دخولها .

\* لضباط البوليس ان يدخلوا بيوت العاهرات لضبط ما يتسبب فيها مخالفا للائحة هذه البيوت فلهم إذن أن يدخلوها للبحث عن يكن بها من قاصرات فاذا وجدوا بها قاصرات صح الاستشهاد بذلك في كل جريمة تتعلق به .

( جلسة ١٩٤١/١/٢٧ طعن رقم ٦٥٤ لسنة ١١ ق )

#### ٤٤٥ - تفتيش بيوت العاهرات بموجب الأمر العسكري رقم ٧٦ سنة ١٩٤٩ .

\* أن الذي يبين من نص المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ أنه أحل المحافظين والمديرين ومفتشى المكتب الرئيسي لحماية الآداب ومأموري المراكز والأقسام والبنادر محل سلطة التحقيق في اجراء تفتيش بيوت العاهرات بأنفسهم أو بمن يندبونه لذلك من رجال الضبطية القضائية . وأذن فيجب في الانتداب الذي يصدر ممن ذكرتهم هذه المادة لأحد رجال الضبطية القضائية تفتيش بيت من بيوت العاهرات أن يستوفى شروط الانتداب الذي يصدر من سلطة التحقيق ماداموا قد حلوا محل هذه السلطة في تطبيق هذا الأمر ، والتفتيش كاجراء من اجراءات التحقيق يجب أن يتقدمه ، بلاغ أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو أي اخبار ، ومجرد التبليغ عن جريمة لا يكفي للقبض على المتهم أو تفتيش منزله بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ ، فإذا أسفرت التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فيه فعندئذ يسوغ للموظفين المشار اليهم اجراء التفتيش بأنفسهم أو بواسطة من يندبونه خصيصا لذلك .

(جلسة ١٥/٤/١٩٥٢ ملن رقم ١١٧٨ سنة ٢١ ق)

#### ٤٤٦ - تفتيش المساجين - المحبوس احتياطيا - حكمه .

\* أن تفتيش المحبوسين حبسا احتياطيا عند ادخالهم السجن صحيح ، وذلك على ما هو مفهوم من نصوص القانون من أن لفظ ( مسجون ) يطلق على المحبوسين اطلاقا ، سواء أكان الحبس احتياطيا أم كان تنفيذيا .

(جلسة ١٧/١/١٩٤٨ ملن رقم ٢٢٢٣ سنة ١٧ ق)

#### ٤٤٧ - تفتيش المساجين .

\* أن المادة ٤٥١ من النظام الداخلي للمسجون الصادر في سنة ١٩٢٥ توجب على « جاويز السجن أن يفتش جميع أجزاء السجن التي في عهده وأن يتحقق من أن جميع الاتصال والترابيس في نظام تام وأن المسجونين غير موجود معهم اشياء ممنوعة ولتنفيذ ذلك يجب عليه أن يفتش المسجون شخصا » . وأذن فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن جاويز السجن أخرج مساجين إحدى الغرف لتناول الغذاء ، وعندئذ قام بتفتيشهم فمثر مع أحدهم على قطعة من التماس لها حول خصيته ووجد بها قطعة من الأنيسون ، فهذا التفتيش صحيح تقترب عليه نتائجها إذ هذا المسجون الذي وقع عليه التفتيش والوجود فعلا بالسجن تجري عليه احكام لوائح ونظمه .

(جلسة ٢٣/٥/١٩٥٠ ملن رقم ١٧٩١ سنة ٢١ ق)

#### ٤٤٨ - تنفيذ المساجين - شرطه .

✽ لا يصح الاستناد الى لائحة السجن في تقرير تفتيش التهم مادام انه لا يوجد امر قانوني بإيداعه السجن كما تقضى به المادة ٤١ من قانون الإجراءات الجنائية .

( جلسة ١٣/١٠/١٩٥٤ ملن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٤ ق )

#### ٤٤٩ - تخويل رجال السواحل وحرس الجمارك والمصايد في حدود الدائرة الجبركية صفة مأموري الضبطية القضائية وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص .

✽ ان القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٣ صريح في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمصايد من ضباط وضباط صف صفة مأموري الضبطية القضائية وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجبركية التي يتولون عملهم فيها ، فاذا عثر أومباشى وهو من ضباط الصف أثناء تفتيش من اشتبه فيه على مواد مخدرة فان الضبط والتفتيش يكونان صحيحين في القانون .

( الملن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٢٩/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٤٤٦ )

#### ٤٥٠ - تخويل رجال السواحل وحرس الجمارك من ضباط أو ضباط صف وموظفي الجمارك وعمالها أثناء مباشرتهم أعمالهم داخل حدود الدائرة الجبركية صفة مأموري الضبطية القضائية - أحكام اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣/٣/١٩٠٩ القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٣ .

✽ احكام اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ واحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريحة في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك من ضباط أو ضباط صف وموظفي الجمارك وعمالها على وجه العموم صفة مأموري الضبطية القضائية ، وحسب تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجبركية التي يباشرون أعمالهم فيها بصرف النظر عن رضا التهم بهذا التفتيش أو عدم رضائه به .

( الملن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٢٩/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٤١ )



٤٥١ - تفتيش المساكن والمحال لضبط العمليات المنصوص عليها في المادتين ٦ و ٧ من المرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ برسم الانتاج والاستهلاك على الكحول - دون سابق صدور أمر كتابي بذلك من مدير اقرب مكتب للافتتاح - بطلان التفتيش - المادة ١٥ من المرسوم .

✽ تنص المادة ١٥ من المرسوم الصادر في ٧ من يولية سنة ١٩٤٧ برسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول - المنطبق على واقعة الدعوى - على انه : يكون لموظفي ادارة رسم الانتاج التابعة لمصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية بقرار منه فئة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا المرسوم ، وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائري رجال الضبطية القضائية في اى وقت وبدون اجراءات سابقة معانة المعامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها ، كما يجوز لهم ولسائري رجال الضبطية القضائية في حالة الاشتباه معانة اى محل آخر أو مسكن وتفتيشه لضبط اية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين السادسة والسابعة ، ولا يجوز القيام بالمعانة أو التفتيش الا بأمر كتابي من مدير اقرب مكتب لتحصيل رسم الانتاج ومعانة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز على حسب الاحوال - فاذا كان الثابت من الاوراق ان من حرر محضر التفتيش ، وكذلك محضر التحقيق هو معاون مكتب الانتاج ، ولم يرد باحد مزين المحضرين ما يشير الى انه مدير هذا المكتب ، فان ما انتهى اليه الحكم من القضاء ببطلان التفتيش يكون في محله .

( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/١٢ ص ١٠ من ٢٥ )

٤٥٢ - حق موظفي الجمارك في تفتيش الامتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يعملون بها - دخول قساة السويس في نطاق الدائرة الجمركية - المادة ٣١ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٩٠٩/٣/١٣ - صحة استشهاده الحكم بتدليس يتعلق بجريمة غير جمركية ككشفاعنه التفتيش الذي لجراه موظفو الجمارك اعتمادا على اللائحة الجمركية .

✽ يعتبر قنال السويس بمقتضى المادة ٣١ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ داخلا في نطاق الدائرة الجمركية ، وهي صريحة في تخويل موظفيها حق تفتيش الامتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يعملون فيها - فاذا هم عثروا اثناء التفتيش الذي يجرونه اعتمادا على هذه اللائحة على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقبا عليها بمقتضى القانون العام ، فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل امام المحاكم في تلك الجريمة

على اعتبار أنه ثمة اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٠ ص ١٠ ص ١٧٦)

#### ٤٥٣ - الاشتباه الذي يجيز تفتيش المسكن - مثال .

الأصل أن تفتيش المنازل اجراء من اجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة في مستودع السر ولا يجوز اجراؤه الا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها الا في الاحوال التي اباح فيها القانون للمأمور الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين والتي وردت على سبيل الحصر . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ - بشأن تنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول - تنص على أن « يكون لموظفي الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . وفي سبيل ذلك يجوز لهم وللسائر مأموري الضبط القضائي في أي وقت ويحوزون اجراءات سابقة معاينة المعامل والمصانع والمحلات المرخص بها وتفتيشها . كما يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الاشتباه بتفتيش أي معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط اية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ ، ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار اليه في الفقرة السابقة الا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الانتاج المختص ومعاونة مندوب على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز أو نقطة البوليس حسب الاحوال وللموظفين المذكورين في جميع الحالات اخذ العينات اللازمة لاجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات ، وتقدير حالة الاشتباه في هذا الخصوص شأنه شأن تقدير الدلائل الكافية التي تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية - ويكون بداية لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع التي لها القول الفصل في توافر حالة الاشتباه وقيام المبرر للتفتيش أو عدم توافرها مادام لاستنتاجها وجه يسوغه وكان من المقرر أن حرمة المنازل وما احاطها به الشارع من رعاية تقتضي حين يكون دخولها بعد رضا اصحابها وبغير إذن النيابة العامة أن يكون هذا الرضاء حرا صريحا حاصلًا منهم قبيل التفتيش وبعد امامهم بظروفه وبعدم وجود مسوغ يخول من طلبه سلطة اجرائه ، وتقدير صحة هذا الرضاء هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت من وقائع الدعوى في منطق سليم عدم توافر حالة

الاستدراء التي تجيز لأمور الضبط القضائي تفتيش ممكن المتهم بغير إذن من سلطة التحقيق ، ولم تخمّن إلى صحة الرضاء الصادر منه بإجراء ذلك التفتيش لما رأته من اتصال هذا الرضاء اتصالاً وثيقاً بالضبط اليابلل ، فإن ما تثيره الطاعة في وجهه الطعن ينحل في الواقع إلى جدل في سلطة محكمة الموضوع في استنباط معتقدها بما لا يجوز إثارته أمام محكمة التفتيش . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١١/٢٢ ص ٢٦ من ٧٤٠ )

٤٥٤ - تفتيش سجين - ضابط السجن وحراسه - نطاق حقهم في التفتيش - أثر ذلك - مثال .

\* تنص المادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل في السجن على أنه :  
« لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أي مسجون في أي وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما تسد يحرزه أو يحرزه من ممنوعات أو مواد أو أشياء لا تجيز له نظم وتعليمات السجن حيازتها أو إحرازها » . ولما كان الثابت أن المطعون ضده كان مودعاً بالسجن ، فإن تفتيشه بواسطة بعض حراسه يتفق وذلك الحق المخول لرجل الحفظ بالسجن ، ويكون بذلك - حياً تترتب عليه نتائج ، ويكون الحكم المطعون فيه أذ قضى ببطلان هذا التفتيش - تاسيساً على أنه لم يتم بمعرفة أحد رجال الضبطية القضائية أو تحت إشرافه - قد أخطأ في تطبيق القانون بما يمييه ويستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون محققاً للنقض الإحالة .

( الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٥/١/٢٥ ص ٢١ من ١٤٧ )

٤٥٥ - لأمور الضبط القضائي ولرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لراقبة تنفيذ القوانين واللوائح - طبيعة هذا الحق : إجراء إداري - ليس لهم تجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المقلقة غير الظاهرة - ما لم يدرك الضابط بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل إهمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش - قيام التفتيش في هذه الحالة على حالة التلبس .

\* الأصل هو أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . وأكدت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة هذا

الحق للمأموري الضبط القضائي . وهو إجراء إداري مهيئ بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض إلى حرية الأشخاص أو استكشاف الأسرار المنقطة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسب قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو أحرازها جريمة تبيح التفتيش ، فيكون هذا التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح . ولما كان تخلي الطاعن عن الجواهر المخدرة والقاذوا على الأرض دون اتخاذ أي إجراء من ضابط المباحث — الذي كان دخوله المنهي مشروعاً على ما سلف بيانه — يعتبر أنه حصل طواعية واختياراً مما يوجب قيام حالة التلبس بالجريمة التي تبيح التفتيش والقبض .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٥ ص ٢٦ من ١٧٤)

٤٥٦ — تفتيش المقبوض عليه — قبيل إيداعه سجن القسم تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم — أساس ذلك .

\* أن تفتيش الشخص قبل إيداعه سجن القسم تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سؤلت له فقه . ه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرراً له من ملاح أو نحوه .

(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ص ٢٢ من ٦٨٢)

### المصرع الثالث

#### التفتيش في أحوال القبض والتلبس

٤٥٧ — شرط صحة التفتيش في أحوال القبض .

\* لرجال البوليس دائماً حق تفتيش الأشخاص الذين يجرون القبض عليهم . ه للقائسون ، فكلماً كان القبض صحيحاً كان التفتيش صحيحاً والعكس بالعكس .

(جلسة ١٩٣٧/٢/٨ طعن رقم ٢٤٧ سنة ٧ ق )

٤٥٨ — الفتش في أحوال التلبس — ما ليس كذلك .

\* أنه وإن كان يجوز لرجال الضبطية القضائية وفقنا للائحة المعمومة دخول تلك المحال لأثبات ما تقع فيها مخالفات لأحكام هذه اللائحة ومنها ما يتعلق ببيع الحشيش أو تعقيمه للتعاقر أو ترك الغير يبيعه أو يتعاطاه بآية طريقة

كانت ، فإن ذلك لا يدخل لهم . في سبيل البحث عن مخدرات ، تفتيش اصحاب تلك المحال أو الأشخاص الذين يوجدون بها ، لأن احكام اللائحة في هذا الشأن لا تبيح تفتيش الأشخاص ، ولأن التفتيش الذي يقع على الأشخاص لا يجوز اجراؤه الا في الاحوال التي بينها قانون تحقيق الجنايات وهي حالات التلبس بالجريمة والحالات التي يجوز فيها القبض فاذا لم يكن الشخص الذي يوجد بالمحل العمومي في إحدى تلك الحالات فلا يجوز تفتيشه .

واذن فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان الكونستابل ورجال البوليس دخلوا المقهى الذي يديره المتهم فوجدوا به اشخاصا يلعبون الورق ، ووجدوا المتهم واقفا ينظر اليهم فلما رأهم سارع الى وضع يده في جيبه فلفتت هذه الحركة انظارهم فأسرع اليه المخبر واحتضنه وفتشه الكونستابل فوجد بجيبه ورقة فيها مواد مخدرة ، فليس في هذه الواقعة ما يبيد ان المتهم كان في حالة تلبس ، اذ ان احدا لم يرمعه المخدر قبل تفتيشه ، واذن فلم يكن للكونستابل ان يفتشه على اساس التلبس بالجريمة اما ما بدا من المتهم من وضع يده في جيبه فليس الا مجرّد قرينة ضده ، وهي لا تكفي للقبض عليه وتفتيشه ، لأن جريمة احراز المخدر ليست من الجرائم التي يجوز لرجال الضبطية القضائية القبض فيها في غير حالات التلبس وفقا للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات .

( جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠ طعن رقم ٤٤ سنة ٤٨ ق )

#### ٤٥٩ - حالات جواز التفتيش .

✽ لا يجوز لرجال الضبطية القضائية تفتيش الشخص بغير رضائه وبدون اذن من سلطة التحقيق الا في الاحوال التي يدخل القانون لهم فيها القبض عليه وهي التلبس بالجريمة والحالات الأخرى الواردة في المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات .

( جلسة ١٩٣٨/٥/٢٣ طعن رقم ١٥٥٢ سنة ٤٨ ق )

٤٦٠ - عدم وجود تحقيق عن واقعة سرقة لا يبرر التفتيش بمقولة ان المتهم كان في حالة تلبس بجريمة سرقة .

✽ لا يجوز قانونا تبرير التفتيش بمقولة ان المتهم كان في حالة تلبس بجريمة سرقة مادام لم يكن هناك تحقيق عن واقعة السرقة المتورط بها ولم يكن التفتيش حاصلًا على اساس ان هناك جريمة سرقة ، بل على اساس وجود مادة مخدرة يراد ضبطها .

( جلسة ١٩٣٨/٦/٢٠ طعن رقم ١٥٢٧ سنة ٤٨ ق )

## ٤٦١ - التفتيش من مستلزمات القبض .

\* لضابط البوليس متى وجدت لديه قرائن تسدل على أن المتهم قد ارتكب جنابة اختلاس أن يفتش هذا المتهم بدون إذن من النيابة ، لأن التفتيش في هذه الحالة من مستلزمات القبض المخول قانونا بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات للمورى الضبطية القضائية عند وجود قرائن أحسوال تسدل على وقوع جنابة من المتهم .

( جلسة ١٩٤٠/٢/٢٥ طين رقم ٨٨٧ سنة ١٣٦٠ ق )

## ٤٦٢ - نطاق التفتيش من حيث الموضوع والأشخاص والمكان .

\* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن ضابط المباحث عندما ذهب الى المنزل الذى إذن له من النيابة في تفتيشه لم يجد صاحب المنزل وإنما وجد زوجته فاشتبه فيها لما لاحظته عليها من اضطراب ولما رآه من أنها كانت تضع إحدى يديها في جيبها وتمسكه بالأخرى فطلب اليها أن يفتشها فلم تقبل وأذ حضر على أثر ذلك وكيل شيخ الخفراء نسبت اليه في يده شيئا أخرجه من جيبها فتسلمه منه الضابط ماذا به مادة اتضح من التطويل أنها أفيون فلا يصح الاستشهاد عليها بهذا المخدر . إذ هذه الواقعة ليس فيها ما يسدل على أن المتهمه تسوحت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات حتى كان يجوز للضابط التفتيش . والأذن الذى صدر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن ينصرف الى تفتيشها هي لما في هذا التفتيش من المساس بالحرية الشخصية التى كفلها القانون وجعل لها حرمة كحرمة المنازل . ثم أن المتهمه إذ أخرجت المادة المخدرة من جيبها إنما كانت مكرمة مدفوعة الى ذلك بآمال الخوف من تفتيشها قهرا عنها .

( جلسة ١٩٤١/١/٢٧ طين رقم ٥٢٩ سنة ١٣٦١ ق )

## ٤٦٣ - القبض الصحيح منسأ صحة التفتيش .

\* أنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يرى من خول القبض اجراء على المقبوض عليه صحيحا . لأن التفتيش في هذه الحالة يكون لازما . ضرورة أنه من مسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها أمانا من شر المقبوض عليه إذا ما حدثته نفسه ابتغاء استرجاع حريته بالامتداء بما قد يكون معه من سلاح على من قبض عليه . وكون التفتيش من مستلزمات القبض يقتضى أن كل ما يخوله القبض بالتفتيش يخوله حتما مهما كان سبب القبض أو الغرض منه . وإذن فإذا كان الحكم مع ما أثبتت من أن القبض على المتهم وقع

صحيحاً قد التفتت في تضائله عن الدليل المستمد من التفتيش الذي وقسح على اثر القبض عليه يكون خاطئاً .

( جلسة ١١/٦/١٩٤٥ ملن رقم ١٠٧٦ سنة ١٩٥٠ ق )

#### ٤٦٤ - تفتيش المقبوض عليه - نطاقه .

✽ مادام القبض على المتهم قد حصل صحيحاً في جنحة عسكرية فتفتيشه تبيل أيداعه سجن القسم من خول حق القبض يكون صحيحاً أيضاً ، بغض النظر عما اذا كان هذا السجن خاضعاً لأحكام لائحة السجون أو غير خاضع . لأن التفتيش في هذه الحالة يكون لازماً على اعتبار أنه من وسائل التوقي والتحوط من شر المقبوض عليه اذا ما سولت له نفسه ، ابتغاء استرجاع حريته ، الاعتداء بما قد يكون معه من سلاح . وكون التفتيش من مستلزمات القبض يقتضى القول بأن كل ما يخول القبض يخول التفتيش حتماً مهما كان سبب القبض أو الغرض منه .

( جلسة ٢٤/١٢/١٩٤٥ ملن رقم ٢٩ سنة ١٩٦٠ ق )

#### ٤٦٥ - الجرائم العسكرية - تفتيش - ما يشترط لصحته .

✽ اذا اتهم عسكري بسرقة نقود من حافظة زميل له كان تركه ساهراً بالعنبر الذي يقيم فيه مذهب مـ سول البوليس بوصفه الضابط المنسوب لدى ابلاغه بالحادث الى عنبر العساكر وفتش المتهم ، واثناً ، التفتيش دخل معاون البوليس واشترك في الاجراءات فهذا التفتيش يكون صحيحاً ، اذا أنه بمقتضى المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام ميئات البوليس واختصاصاته يخضع عساكر البوليس للاجراءات المقررة لرجال الجيش فيمما يختص بالجرائم العسكرية - الجرائم التي يحاكم عليها الجنود بالطريق الاداري أو بواسطة مجلس عسكري ، ومن بين هذه الجرائم ما يقع من العساكر عن سرقة بعضهم ائتمعة بعض ، كما ذكر اختصاص الضابط الحكماء عند تبليغه بما يقسح من جرم ، ومن ذلك القبض على المتهم ، وهو ما يبيح التفتيش بالتبسم .

( جلسة ٨/٦/١٩٤٨ ملن رقم ٦٣٧ سنة ١٩٨٠ ق )

#### ٤٦٦ - مثال لتفتيش صحيح في حالة تلبس .

✽ ان المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات قد بينت على سبيل الحصر الحالات التي يجوز فيها القبض على المتهم في غير حالات التلبس المشارس اليها في المادة الثامنة وهي ما اذا وجدت قرائن احوال تدل على وقوع الجريمة منه أو الشروع في ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تصد

شديد . واذا كان كل ما وقع من المتهم ، وحمل الضابط على تفتيشه ، هو دخوله المسكن مسرعاً غور رؤيته اياه ، وكان الاذن الصادر من النيابة مقصوراً على والد المتهم دون أن يشمل هو فهذا القبض والتفتيش الذى تسلاه بناء على العثور على قطعة من الحشيش فى غرفة والد المتهم ، يكونان باطلين .

( جلسة ١٩٥٢/١٢/١٥ طين رقم ١٠٥٠ سنة ٢٢ ق )

#### ٤٦٧ - صحة التفتيش فى حالة القبض .

\* لما كان لمأمور الضبط القضائى بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ٤٦/٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ان يقبض على المتهم الذى توجد دلائل كافية على اتهامه بـ حيازة مخدر ، وأن يفتشه دون حاجة الى الأمر بذلك من سلطة التحقيق ، فإن الحكم اذ رفض الدفع ببطلان التفتيش لا يمكن مخطئاً .

( جلسة ١٩٥٤/٥/٣ طين رقم ٤٠٧ سنة ٢٤ ق )

#### ٤٦٨ - جواز تفتيش المقبوض عليه .

\* لمأمور الضبط القضائى بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ٤٦/٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ان يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية احراز مخدر وأن يفتشه دون حاجة الى الأمر بذلك من سلطة التحقيق .

( جلسة ١٩٥٤/٧/٥ طين رقم ٦٣٧ سنة ٢٤ ق )

#### ٤٦٩ - التفتيش فى حالات القبض - نطاقه .

\* ان التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى على من يقبض عليه فى احدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية هو اجراء صحيح من اجراءات جمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التى ورد نصها بين نصوص الباب الثانى من الكتاب الاول الذى عنوانه « فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » والقول بان التفتيش المشار اليه فى هذه المادة قصد به التفتيش الوقائى ، هو تاويل يتسع دون صيغة التعميم التى ورد بها النص ، واحتمال فيها على الاحوال التى يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم .

( جلسة ١٩٥٤/١١/٢ طين رقم ١٠٦٥ سنة ٢٤ ق )



#### ٤٧٠ - تفتيش المقبض عليه - شرط جوازہ \*

\* لأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ان يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية مخدر وان يفتشه دون حاجة الى الامر بذلك من سلطة التحقيق ، وله تقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها على ان يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

( جلسة ١٩٥٥/٤/٤ طين رقم ٧٨ سنة ٢٥ ق )

#### ٤٧١ - تفتيش المقبض عليه - جواز ذلك \*

\* ليس من ريب في انه يجوز لأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانوناً : أعملاً لنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

( جلسة ١٩٥٥/٦/٦ طين رقم ٤٤ سنة ٢٥ ق )

#### ٤٧٢ - صدور أمر بضبط المتهم واحضاره ممن يملكه وحصوله صحيحاً طبقاً للقانون - حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المتهم قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تهديداً لتقديمه الى سلطة التحقيق \*

\* متى صدر الأمر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تملك اصداره وحصل صحيحاً موافقاً للقانون فان تفتيشه قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تهديداً لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحاً أيضاً ، لان الامر بالضبط والاحضار هو في حقيقته امر بالقبض ولا يفترق عنه الا في مدة الحجز فحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي ان يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

( الطين رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ طين ٧ ص ١٢١٧ )

#### ٤٧٣ - مجرد وجود المتهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله - عدم اعتباره في حالة تلبس بجريمة الاشتباه - عدم جواز القبض عليه وتفتيشه \*

\* وجود متهمة في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله عند سؤاله عن اسمه وحرفته ، لا ينفي بذاته عن تلبسه بجريمة الاشتباه ولا يوحى الى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها

حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقا لنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ من ٨ ص ٩٥ )

٤٧٤ - صورة واقعة يسوغ فيها لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه طبقا لأحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ أج .

✽ متى كانت واقعة الدعوى كما اثبتها الحكم هي انه عند دخول الضابط منزل المأذون بتفتيشه شاهد المتهم بأحدى الغرف وبمجرد ان شاهد القوة لاحظ الضابط ان المتهم يدس شيئا تحت قدمه فطلب اليه النهوض والانتقال من موضعه فلما ابتعد وجد الضابط في مكان قدمه اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الأنيسون اعترف المتهم بانها له ، فان مؤدى ما تقدم يحل بذاته - بغض النظر عما اذا كان امر التفتيش يشمل المتهم أم لا - على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقا لأحكام المادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات .

( الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٤ من ٨ ص ١١١ )

٤٧٥ - وجود دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر - سسلطة مأمور الضبطية في تفتيشه - اعتبار التفتيش صحيحا ولو لم يسفر التحقيق عن ثبوت صحة اسناد الجريمة الى المتهم .

✽ لمأمور الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجريمة احراز مخدر تطبيقا للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية . ولا يشترط لصحة هذا الاجراء ان يسفر التحقيق عن ثبوت صحة اسناد الجريمة الى المتهم ، اذ قد يتضح انقطاع صلة المتهم بها ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحا منتجا لأثره .

( الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١/٢١ من ٩ ص ٨٤ )

٤٧٦ - يسوغ للضابط القبض على المتهم استعمالا للحق الذي خوله له القانون في المادة ٣٤ اذلا يبدأ منه ما أثار شبهته - انقضاء المتهم وهو يجرى في الطريق ورقة - تخلص اختياري وليس ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط .

✽ متى كان المتهم قد بدأ منه ما أثار شبهة الضابط في امره ، فان ذلك يستتبع القبض عليه استعمالا للحق الذي خوله الشارع لرجال الضبط

التضائى فى المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا لقي المتهم بورقة من جيبه وهو يجرى فى الطريق حتى لا يقص فى قبضة الضابط الذى كان يتابعه — بعد أن اشتبه فى امره — فانه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختياره ولا يوصف تخليه عن الورقة انه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط . من كان معه من معاونيه .

(الطن رقم ١٨١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١١٥٨/٢/١٠ س ٩ ص ١٤٨ )

#### ٤٧٧ — ماهية التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى وفقاً للمادة ٤٦ إجراءات .

يؤان التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى على من يقبض عليه فى إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية هو اجراء صحيح من اجراءات جمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التى ورد نصها بين نصوص الباب الثانى من الكتاب الاول الذى عنوانه « فى جمع الاستدلالات ورفع الدعوى » والقول بان التفتيش المشار اليه فى هذه المادة قصد به التفتيش الوقائى هو خروج بالنص من مجال التعميم الذى تحل عليه عبارته الى نطاق التخصيص الذى لا موقع له من موضع النص ولا من صيغته التى أحال فيها بصورة مطلقة على الاحوال التى تجيز القبض قانوناً على المتهم .

(الطن رقم ٣٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٣ س ٩ ص ٦١٦ )

#### ٤٧٨ — مجرد كون المتهم من عائلة المطلوب القبض عليه فى جنابة قتل وارتيبائه عند رؤيته رجال القوة وجريه عند مناداته لا يكفى لتوافر الدلائل الكافية التى تبرر القبض على المتهم وتفتيشه .

مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم فى جنابة قتل وارتيبائه لما رأى رجال القوة وجريه عندما نادى عليه الضابط — على فرض صحة ما يقوله الشهود فى هذا الشأن — ان جاز معه للضابط استيقانه ، فانه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه فى جنابة تبرر القبض عليه وتفتيشه ، وبالتالي يكون الحكم اذ تضى بصحة القبض والتفتيش قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ١١٢ )

٢٧٩ — سلطة مأموري الضبط في حالات التلبس بالجريمة — تفتيش الشخص ومنزله من غير إذن سابق من النيابة — ائثر لك في تفسير المراد بأمر النيابة ضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة .

✽ لا تستلزم حالة التلبس انفسا من سلطة التحقيق لاجراء التفتيش ، اذ ان هذه الحالة تخول مأمور الضبط القضائي متى كان له حق ايقاع القبض على المتهم تفتيش شخصه ومنزله كما هو مستفاد من المادتين ٤٦/١ ، ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فالأمر الصادر من النيابة بضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يتصد به المعنى الذي ذهب اليه الدفاع — وهو ان يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معرف به في القاتسون — وواقع الحال انه انما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على ائثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ — وهو ما حدث فعلا على النحو الذي اوردته الحكم — ذلك بان جريمة الرشوة تد انعدت بذلك الاتفاق الذي تم بين الراشئ والمرتشئ . ولم يبق الا اقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ — وهو ما هدف اليه وكيل النيابة بالأمر الذي أصدره — واذا كان الضابط الذي كف تنفيذ طلب النيابة قد خوله القانون سلطة القبض على المتهم الذي ترجسد دلائل كافية على اتهامه بجناية الرشوة ، ومتى كان القبض عليه صحيحا كان التفتيش صحيحا كذلك طبقا للمادتين ٣٤ ، ٤٦/١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فيكون قضاء محكمة الموضوع برفض الدفع ببطالان القبض والتفتيش بناء على هذا الأساس القانوني قضاء صحيحا في القانون .

( الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦/١١/١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٦٦ )

٢٨٠ — المراد بحضور المتهم في عرف المادة ٣٤ ج هو الحضور الحكي لا الحضور الفعلي — مثال .

✽ اذا كان الثابت من الحكم ان المتهم الأول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القريب — في انتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول — وقد وجد المتهم الثاني فعلا في هذا المكان ، فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر — الذي تجيز المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه : ولو اراد الشارع الحضور الذي يمثل فيه العاقر اهل رجال الضبط القضائي لما كان متيسرا لهؤلاء ان يقوموا باداء واجباتهم التي فرضها القانون عليهم ، من المبادرة الى القبض على المتهم الذي توفرت الدلائل على اتهامه — وهو الأمر المراد اصلا من خطاب الشارع لمأموري الضبط في المادة ٣٤ المذكورة .

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٢٣/١١/١٩٥٩ م ١٠ ص ٩٣٠ )

٤٨١ - تفتيش أشخاص المتهمين - مجال العمل بنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية - شموله الشخص الموجود بمنزل تسم الدخول اليه بوجهه قانوني وتوافرت الدلائل الكافية على اتهامه .

✽ نص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو نص عام لا يقتضي الخصوص بجزر لمأمور الضبط القضائي التفتيش في كل الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم ، وقد ورد هذا النص في الفصل الرابع الذي عنوانه « في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص » ، ولا يستلزم أن يكون تفتيش الشخص وضبط ما معه جائزاً وهو بعيد عن منزله وغير جائز عند وجوده فيه مادام الدخول الى المنزل لم يكن مخالفاً للقانون وكان التفتيش لازماً بناءً على دلائل صريحة وكافية لاتهام شخص بجريمة أحرز الخدر ، يؤيد ذلك ما جاء بالمادة ٤٩ من اجازة التفتيش لمأمور الضبط القضائي عند وجود قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود في منزله على أنه يخفي معه أشياء تفيد في كشف الحقيقة .

(الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/١١ ص ١٥٨)

٤٨٢ - تفتيش جندي الجيش عند القبض عليه لمخالفته التعليمات العسكرية هو إجراء تحفظي يسوغ القيام به من أي فرد من أفراد السلطة العامة المنفذة لأمر القبض للتدوير من استعمال الشخص ما عساه يكون معه من أشياء في إيذاء نفسه أو غيره أو من يتواجدون معه في محبسه .

✽ اذا كان القبض الذي وقع على أحد جنود الجيش قد تم بناء على امر الضابط المختص على النحو الوارد بالمادتين الرابعة والعاشر من قانون الاحكام العسكرية فان للتفتيش الذي يجري عليه بعد ذلك وقبل دخوله الى المكان الذي بعد للتحفظ عليه هو امر يسيغه القانون ، لان هذا التفتيش وان لم يكن نظير التفتيش الذي عده القاتلون من اجراءات الاستدلال التي تجوز لمأموري الضبط القضائي بالمعنى المشار اليه في المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، الا ان سفد ابحاثه كائن في أنه اجراء تحفظي يسوغ لأي فرد من افراد السلطة المنفذة لأمر القبض القيام به دفعا لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم اذى يشخصه من شيء يكون معه ، أو ان يلحق مثل هذا الذي يغيره ممن يباشرون القبض عليه ، أو يوجدون معه في محبسه اذا اودع فيه .

(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ ص ١٦٩)

٤٨٣ — صدور إذن النيابة بتفتيش شخص ومن يتواجد معه اثناء التفتيش — تفتيش الغير أنها يكون عند وجوده مع الشخص المأفون بتفتيشه — مشاهدته بباب منزل هذا الأخير ومحاولته الهرب عند رؤيته رجال القوة ثم عودته الى غرفة المأفون بتفتيشه يوفر الدلائل الكافية المبررة للقبض عليه ومن ثم تفتيشه .

\* اذا كان الثابت ان النيابة العامة أصدرت أمراً بتفتيش شخص ومن يتواجد معه اثناء ذلك ، وأن الطاعن كان لدى الباب يحاول الهرب من منزل الشخص المأفون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجال القوة — وعندها دخل غرفة الشخص المذكور ، فإن هذا الذي اثبتته الحكم يوفر لدى الضابط الدلائل الكافية التي تجيز له القبض على الطاعن وتفتيشه طبقاً للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهت اليها الحكم ما قاله من ان الطاعن كان موجوداً مع المأفون بتفتيشه ، كما لا يؤثر كذلك ما قاله الطاعن من خطأ الحكم في الاسناد بالنسبة لما جاء به من وصف لحالته عندما شاهده افراد القوة .

(الطن وقم ١٤١٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٣/١٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٨٨٣)

٤٨٤ — تفتيش المنازل — من إجراءات التحقيق — لا يجوز إجراؤه الا بمعرفة سلطة التحقيق او بأمر منها — استثناء من ذلك — الأحوال التي أباح فيها القانون — على سبيل الحصر — للمؤري الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين .

\* الأصل أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة في مستودع السر ، ولا يجوز إجراؤه الا بمعرفة سلطة التحقيق او بأمر منها ، الا في الأحوال التي أباح فيها القانون للمؤري الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين والتي وردت على سبيل الحصر . اما دخول المنازل لغير تفتيشها فلا يعد تفتيشاً بل هو مجرد عمل مادي قد تقتضيه حالة الضرورة . ودخول المنازل ، وإن كان مخطوفاً على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ، وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل وحالتى الغرق والحرق — الا ان هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٥ إجراءات ، بل أضاف النص اليها ما شابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة بحيث يمكن أن يكون من بينها تعقب المتهم بقصد عرقلة تنفيذ أمر ضبطه وتفتيشه . لما كان ما تقدم ، وكان الأمر قد صدر من سلطة التحقيق بضبط المتهم (( المظنون ضده )) وتفتيشه وقد اقتضت ضرورة تنفيذ هذا الأمر تعقب رجل الضبط القضائي المأفون بضبطه في مسكنه حيث قام بضبطه وتفتيش شخصه دون مسكنه ، فلم

يجاوز مأمور الضبط القضائي حدود الاذن الصادر اليه ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى ببطلان التفتيش — استنادا الى ان الاذن لم يشمل منزل المتهم — قد اخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه والاحالة .

( الملن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ س ١٣ ص ٨٥٣ )

٤٨٥ — تفتيش — تلبس — قبض — مأمور الضبط القضائي — اختصاصه — مواد مخدرة .

✽ لما كان الضابط الذي فتش منزل المتهم الثانية قد دخله وفتشه بوجه قانوني بناء على رضاء حر صريح منها مع علمها بظروف التفتيش والغرض منه وهو البحث عن المبلغ الذي اتهمها الطاعن بسرقة . فان هذا الاذن يبيح له ان يجري تفتيش مسكنها في كل مكان يرى هو احتمال وجود المبلغ المسروق او بعضه فيه وبأى طريقة يراها موصلة لذلك . ومتى كان قد تبين — أثناء التفتيش — وجود علبة سجائر وقدر انه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق ، وظهر عرضا انما تحتوى على قطع من الحشيش تفوح منها رائحته ، فانه بذلك يكون حبال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش بوصف كونه مأمورا للضبطية القضائية يباشر عملا من حقه اجراء قانونا ، وان يقدمه الى جهة الاختصاص وان يقيض على الطاعن الذي وجدت من الدلائل والمظاهر ما ينبيء بذاته عن اتصاله بجريمة احراز هذا المخدر . ومن ثم يكون هذا التفتيش والاستيلاء بما اسفر عنه صحيحا في القانون .

( الملن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ س ١٤ ص ٤٦٠ )

٤٨٦ — التفتيش المحرم قانونا على مأموري الضبط القضائي — هو الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية او انتهاك لحرمة المساكن .

✽ الاصل ان التفتيش الذي يحرمه القانون على مأموري الضبط القضائي انما هو التفتيش الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية او انتهاك لحرمة المساكن . اما دخول المنازل وغيرها من الاماكن . لا يقصد تفتيشها ولكن تمقيا لشخص صدر امر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص — فانه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذي يقم على ذلك الشخص . لان حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في نطاق المكان الذي وجد به .

( الملن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/١/١٣ س ١٥ ص ٥٢ )

٤٨٧ - تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق - اجراؤه لا يكون الا بمعرفة  
سلطات التحقيق او بأمر منها - اباح القانون للمورى الضبط القضائي  
القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية او جنحة متى  
قامت امارات قوية على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله .

\* الأصل ان تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق لا يجوز اجراؤه الا بمعرفة  
سلطات التحقيق او بأمر منها ، وانما اباح القانون للمورى الضبط القضائي  
تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية او جنحة متى قامت امارات قوية  
على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله . ومن المقرر ان التلبس صفة  
تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه  
ان المتهم ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دل على المطعون  
ضده باعتباره مصدر هذه المادة ، فان انتقال الضابط الى منزل الأخير وتفتيشه  
بارشاد المتهم الآخر يكون اجراء صحيحا في القانون ، اذ ضبط المخدر مع المتهم  
الآخر يجعل جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد  
وقوعها ان يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وان يدخل منزل  
لتفتيشه . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده  
تأسيسا على بطلان تفتيش منزله يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما  
يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١١/١/١٩٦٤ ص ١٥٦ )

٤٨٨ -

الأحوال التي يجوز فيها للمورى الضبط القضائي تفتيش غير المتهم  
الوجود في المكان المأذون له بتفتيشه .

\* انه وان كان للمورى الضبط القضائي ان يفتش المتهم او غيره الموجود  
في المكان المأذون له بتفتيشه ، الا ان شرط ذلك ان توجد قرائن قسوية على ان  
هذا الغير يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، او كان وجوده ينم عن احتيال  
اشتراكه في الجريمة او كانت الأحوال التي احاطت به توحي بان له اتصالا بها  
بحكم ظاهر صلتها بالمتهم الضالعين فيها .

( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٢١/٢/١٩٦٦ ص ١٧٥ )

٤٨٩ -

المورى الضبط القضائي تفتيش المتهم كلما جاز له القبض عليه .

\* يجوز للمورى الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له  
فيها القبض عليه قانونا اعمالا لنص المادة ٤٦ من قانون الاجراءات  
الجنائية .

( الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق . جلسة ٢/٢/١٩٦٨ ص ١٩٠ )



#### ٤٩٠ - صحة التفتيش بقصد التوقي والتحوط من شر المقبوض عليه .

✽ إذا كان الثابت من مدونات الحكم المظنون فيه أنها تشهد بأن التفتيش كان لازماً ضرورة إذ أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها أماناً من شر المقبوض عليه إذا حدثته نفسه استرجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون لديه من سلاح على من قبض عليه ، فإن التفتيش يكون صحيحاً .

( المظن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٣/١٦٦٩ س ٢٠ ص ٩٦ )

#### ٤٩١ - قيام قرائن قوية ضد شخص - موجود بمنزل هتتم مأذون بتفتيشه - على أنه يخفى معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة - لمأور الضبط القضائي تفتيشه - المادة ٤٩ أ ج .

✽ متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الظن أن محضر التحريات تضمن أن المظنون ضده الثاني يستخدم الأحداث في توزيع المخدرات ، كما أن الضابط المأذون له بالتفتيش قرر بتحقيق النيابة أنه وجد المظنون ضدها الأولى بمنزل المأذون بتفتيشه ( المظنون ضده الثاني ) وأنه قام بتفتيشها لما لاحظ من انتفاخ جيب جلبابها وبسرور بعض أوراق السلوان التي تستخدم في تغليف المخدرات من هذا الجيب ، فإن هذه الظروف تعتبر قرينة قوية على أن المظنون ضدها الأولى إنما كانت تخفي معها شيئاً يفيد في كشف الحقيقة مما يجز لمأور الضبط القضائي أن يفتشها عملاً بالمادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن ضبط لفافات المخدرات في جيبها يكون بمنأى عن البطان . ولما كان القرار المظنون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون ، وقد حجب هذا الخطأ عن بحث مدى صلة المظنون ضده الثاني بالمخدرات التي ضبطت مع المظنون ضدها الأولى أثناء وجودها بمنزله الأمر الذي يتعين معه نقض القرار المظنون فيه والإحالة .

( المظن رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٢٩/٢/١٩٧٠ س ٢٦ ص ٤٧٨ )

#### ٤٩٢ - حق لمأور الضبط القضائي في تفتيش المتهم كلما جاز له القبض عليه - بغض النظر عن سبب القبض أو الغرض منه - قيام المأور بتفتيش المتهم قبل إيداعه سجن مركز الشرطة - أثر قبضه عليه قبضاً صحيحاً - تفتيش صحيح .

✽ نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأور الضبط القضائي أن يفتشه اعتباراً

بأنه كلما كان القبض صحيحاً كان التفتيش الذى يجريه من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحاً اياً كان سبب القبض او الفرض منه وذلك لمعوم الصيغة التى ورد بها النص . ولما كان البادى مما أثبتته الحكم ان القبض على الطاعن قد وقع صحيحاً فان تفتيشه بمعرفة الضابط قبل ايداعه سجن مركز الشرطة تمهيداً لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحاً ايضاً .

(الطن رنم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ س ٢٤ ص ١٠٢٣ )

**٤٩٣ — حق مأمورى الضبط القضائى فى القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية وتفتيشه ولو لم تكن الجناية متلبساً بها .**

\* يؤخذ من عموم نص المادتين ٣٤ ، ٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية ان الشارع قد خول مأمورى الضبط القضائى القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية . وان يفتشه بغير اذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة الى ان تكون الجناية متلبساً بها بالمعنى الذى تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته — لما كان ذلك — وكان تقدير الدلائل التى تسوغ لأمور الضبط القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداية لرجل الضبط القضائى على ان يكون تقديره هذا خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . وكانت المحكمة قد اعلمانت الى كفاية تلك الدلائل وفضلاً عن ذلك فقد اثبت الحكم الماطون فيه ان تفتيش منزل الطاعن قد تم برضائه وكان تقديره هذا الرضا مما تفصل فيه محكمة الموضوع بمسأ لها من السلطة فى تقديره وكان غير لازم ان يكون الرضا بالتفتيش ثابتاً كتابة ممن حصل تفتيشه فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(الطن رنم ٨١٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١١/١٠ س ٢٥ ص ٧١٥ )

**٤٩٤ — التفتيش بغير اذن — الرضا بالتفتيش — تلبس .**

\* لما كان الحكم الماطون فيه برر قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المندنية تأسيساً على بطلان تفتيش متجر الماطون ضده فى قوله (( بمرامجة محضر الضبط تبين أن من سمح بدخول المحل وتفتيشه وهو شقيق المتهم ويدعى ..... الذى قرر وقتئذ انه يعمل تاجر بقالة بجانب محل شقيقه المتهم وليس له علاقة تجارية به ولكن كلفه المتهم بمراتبه المحل لحين عودته بعد تادية واجب العزاء حيث تركه مفتوحاً . وحيث انه على ضوء ما تقدم يتضح ان الرضا بالتفتيش قد صدر ممن لا يملكه ومن ثم يضحى التفتيش باطلاً ومتى بطل التفتيش بطل كذلك كل

ما ترتب عليه من آثار )) . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للعتر حرمة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه . وأن هذه الحرمة وما أحاطها به الشارع من رعاية تقتضى أن يكون دخوله باذن من الذبابة ما لم تكن الجريمة عتليسا بها أو كان صاحب الشأن قد رضى بالعرض لحرمة رضاء صحيحا ، وإن الرضاء بالتفتيش يجب أن يصدر من حائز المسكان أو ممن يعد حائزا له وقت غيابه . وإذا كان تقتدير توافر صفة الجائزة أن صدر عنه الرضاء بتفتيش المكان هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام يتمم قضاءه بذلك على ما يسوغه ، وكانت المحكمة ترى حدود سلطتها التقديرية قد اطمأنت الى أن شسقيق المطعون ضده المكلف بمراقبته المتجر لفترة مؤقتة الى جانب مسئوليته عن متجره المجاور لا يعد حائزا . وكانت صفة الأخوة بمجرد ما لا توفر صفة الجائزة فعلا أو حكما لاخ الحائز ولا تجعل له سلطانا على متجر شقيقه، ولا تخوله أن ياذن بدخوله الغير ، لأن واجب الرقابة التى كلف بها يقتضيه المحافظة على حقوق شقيقه وأولها المحافظة على حرمة متجره المستمدة من حرمة شخصه ، فإن خالف ذلك أو اذن للغير بالدخول ، فإن الاذن يكون قد صدر ممن لا يملكه لسا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى تقرير بطلان تفتيش متجر المطعون ضده لعدم صدور الرضاء بتفتيشه من صاحب الشأن فيه، ورتب على ذلك قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية لا يكون مخالفا للقانون ، ولا يعدو ما تثيره الطاعة فى هذا الصدد أن يكون جذلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثرته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متمينا برفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦ س ٢٩ من ١٨٥)

#### الفرع الرابع - التفتيش فى احوال الاستيقاف والتخلى

٤٩٥ - قيام الضابط باستيقاف سيارة المتهم للبحث عن الماذون بتفتيشه وتخلى المتهم ببارادته عن المخدر - اعتبار الحكم أن هذا الاستيقاف لا يرقى الى مرتبة القبض وأنه تم بالقدر اللازم لتنفيذ اذن التفتيش واعتماد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش - لا خطأ .

\* متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائفة فى حدود سلطتها الموضوعية ان ما حصل من الضابط والكونستابل من استيقاف سيارة المتهم للبحث عن الماذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذى لا يرقى الى مرتبة القبض وأن ذلك حصل بالقدر الذى يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المخبر من تلقاء نفسه

وقبل أن يقبض عليه أو يفتش مما يعد تخلياً منه عن المخدر بارادته ، فإن اعتمساده المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش يكون صحيحاً .

( الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ ص ٧ من ١٧٨ )

**٤٩٦ — إلقاء المتهم المخدر طواعية واختياراً — عدم إحقاقه في الطعن على من يلتقطه .**

✽ متى كان المتهم هو الذي التى بالعلبة التى بها المخدر طواعية واختياراً عندهما شاهد رجال القوة قادمين نحوه — فإن ذلك يدل على تخليه عنها ويترتب عليه عدم إحقاقه في الطعن على من يلتقطها ويطلع على ما فيها .

( الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٣/٨ ص ٨ من ٢١٤ )

**٤٩٧ — إلقاء المتهم بها معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى إجراء — عدم اعتبار تخليه عن المخدر نتيجة عمل غير مشروع .**

✽ متى كان الثابت أن المتهم هو الذي التى بها معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى إجراء فإنه يكون قد تخلى بارادته عما كان يحوزه من المخدر ولا يكون تخليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب رجال البوليس ، ومن ثم فإن الحكم اذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبإدانته بناءً على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذى إلقاءه يكون سليماً لم يخالف القانون فى شئ .

( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ ص ٨ من ٤١٤ )

**٤٩٨ — اقتياد رجل البوليس المتهم الى قسم البوليس — قيام الضابط بتفتيشه بعد اعترافه بأن ما فى الحقيبة ليس مملوكاً له هو تفتيش صحيح .**

✽ متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد ايقن بحقوق لظروف الحادث وملابساته أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويحرى امره ، فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يستصحبه الى قسم البوليس ، واعترف المتهم أمام الضابط بأن ما فى الحقيبة ليس مملوكاً له فقام بتفتيشه فإن الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل .

( الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ من ٥٤ )

٤٩٩ — عدم وقوع التفتيش على المتهم أو منزله — دفعه ببطان التفتيش —  
غير جالز •

✽ متى كان التفتيش لم يقع على شخص المتهم أو على منزله وإنما عثر على المخدر ملقى في الطريق دون تماس بجسم المتهم أو حريته ، فإن الدفع ببطان التفتيش — على أي أساس أقيم — غير مجد في هذه الحالة •

( الملن رقم ١٧٣٣ لسنة ٢٧ ق • جلسة ١٦٨٨/١/٢٧ من ٩ ص ٩٧ )

٥٠٠ — لقاء المتهم المخدر مجرد مراقبة رجال البوليس له وتتبعهم حركاته خشية تعرضهم له — اعتباره تخلياً عن طوعية •

✽ متى كانت الواقعة التي صار اثباتها في الحكم تفيد حصول التخلي عن الكيس المحتوى على المخدر من لقاء المتهم طوعية واختياراً ، ولم يكن نتيجة إجراء غير مشروع وقع من رجال البوليس اذ لم يبد منهم سوى مراقبة المتهم وتتبع حركاته عندما قامت شبهتهم فيه وارتابوا في امره ، فإن القضاء برفض الدفع ببطان القبض والتفتيش يكون صحيحاً في القانون ، أما مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال البوليس وتوهمه بأن أحدهم قد يقدم على القبض عليه أو التعرض لحريته فلا يصح اتخاذ ذريعة لازالة الاثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر •

( الملن رقم ٤٣ لسنة ٢٨ ق • جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٣٩٠ )

٥٠١ — لقاء المتهم المخدر لدى مفاجأة رجال البوليس المسلحين لها من اعتباره تخلياً عنه طوعية •

✽ متى كان الحكم قد استخلص من الظروف والوقائع التي أوردتها ان المتهمة ألقت بالمسدس وما فيه وتخلت عنه طوعية ، فانه يكون قد رد على دفاع المتهمة من أن تخليها عما معها إنما كان لخشيتهما من رجال البوليس المسلحين عند مفاجأتهما لها ، ذلك أن حمل رجال البوليس السلاح هو أمر تقتضيه طبيعة أعمالهم بصفتهم من القوات العامة ، وإادائهم لواجبات وظائفهم لا يمكن أن يؤول قانوناً بأنه ينطوي على معنى الإكراه الذي يطل بالإرادة ويبطل الاختيار •

( الملن رقم ٦٩ لسنة ٢٨ ق • جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ من ٩ ص ٤٦٦ )

٥٠٢ — تخلي المتهم عن المخدر تحت رقابة المأذون له بفتيشه اثر امره من المخبر بعدم التحرك وتهديده بالمسدس — صحة التفتيش •

✽ اذا كان الواضح من مدونات الحكم ان ما اتاه المخبر — وقد كان من بين

من استعان بهم رئيس مكتب المخدرات على تنفيذ الامر الصادر له بتفتيش المتهم — انما تم تحت اشراف ورقابة الرئيس المذكور . وكان القصد من امر المتهم بمسدم التحرك وتهديده بالمسدس من تلقاء نفسه هو معاونته رئيس المكتب على تنفيذ امر النيابة الصادر له باجراء التفتيش ، فان ما يثيره المتهم من انه لم يلاق بالسكيس الذى يحوى المخدر طوعية واختيارا لا يكون له اساس .

(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/١٠ ص ٢٩٢ )

٥٠٣ — واجب الموظف والمكلف بخدمة عامة فى تبليغ الجهات المختصة فوراً عما يصل الى علم احدهما من جرائم اثناء أو بسبب تادية عمله — المادة ٢٦ ج . ذلك يقتضى التحفظ على الشخص وعلى النش .

\* التفتيش — كما هو معرف به فى القانون — هو ذلك الاجراء الذى رخص الشارع فيه التعرض لحرمة الشخص بسبب جريمة وقعت أو ترجح وقوعها منه . وذلك تغليباً للمصلحة العامة على مصالح الافراد الخاصة واحتمال الوصول الى دليل مادي ينفذ فى كشف الحقيقة ، كما يصح فى القانون استيقاف الشخص الذى يضع نفسه باختياره موضع الشبهات والريب بافعال أو باقوال تستلزم التدخل للكشف عن حقيقته ، وقد اوجبت المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على كل من علم من الموظفين أو المكلفين بخدمة عامة اثناء تادية عمله أو بسبب تاديبته بوقوع جريمة من الجرائم التى يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو اقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى — فاذا كان الثابت من الحكم أن (( الصواب )) كان يباشر اصلاً عملاً من اعمال وظيفته — وهو التثبت من وجود عبدة المتهم من سلاح وخبرة بالصوان المد لحفظها — وفى تلك الاثناء وقع بصره على (( المخيش )) . ولما تحرى خبره بدا له من تصرفات المتهم ما يوحي بأن فى الامر جريمة فتحفظ عليه وأبلغ النيابة العامة بما وقع ، فلا مخالفة فيما اتاه لحكم القانون .

(الطن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ ص ١٠ ص ٨٨٨ )

٥٠٤ — اسراع المتهمه بالهرب ومحاولتها التوارى عن انظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشتهر عنها الاتجار بالمخدر يبرر متابعتها باعتبار المتابعة فى هذه الصورة من حالات الاستيقاف — تخلى المتهم عن التذيل وظهور الأوراق التى تحوى المخدر يوفّر حيلة التلبس باحرازه المخدر للقبض عليها .

\* إذا اثبت القرار فى مدوناته أن الضابط ومعه رجلان من البوليس اللكى كانوا يعمرون بدائرة القسم فىمنطقة اشتهرت بالاتجار فى المخدرات فابصروا

بالمتهمة تنقف في الطريق وتمسك منديل في يدها ، ولما أن وقع بصرياً عليهم أسرع في الهرب محاولة التوارى عن نظر الضابط ومن معه ، ولما كانت المتبعة بذلك قد وضعت نفسها موضع الشبهات والريب فمن حق الضابط ومن معه أن يستوقفوها ليتحرروا امرعا ويكشفوا عن الموضوع الذي وضعت نفسها فيه طواعية واختياراً . ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فرارها على هذه الصورة المريبة أن هو الا صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى الى مرتبة القبض — فإذا تخلت المتهمة طواعية واختياراً وهي تحاول الفرار عن المنديل الذي تنفع فيه جانباً من المخدر والفتة على الأرض فانفردت عنده وظهرت الأوراق التي تحوى المخدر ، فإن هذا التخلي لا يعد نتيجة لاجراء غير مشروع ، بل قام به رجال للشرطة في سبيل اداء واجبهم ولا يتبل من المتهمة التفتل من تبيعة احراز المخدر بمقوامة بطلان الاستيقاف ، وعثر رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لتفتيش او تفتيش بل هو نتيجة لالتائها المنديل وما يحويه على الأرض قيل أن يمسك بها احد ، ويعتبر هذا تخايلاً ، حيازتها بل اسقاطاً للملكية فيها ، فإذا عم فتحوا الأوراق ووجدوا فيها المخدر فإن المتهمة تكون في حالة تلبس باحرازه يبيح القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار — فيما ذهب اليه — من اعتبار الواقعة قبضاً — وقبضاً باطلاً لا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه — قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار اثباتاً فيه ويتعين الغاؤه واعادة القضية الى غرفة الاتهام لادلتها الى محكمة الجنايات المختصة .

( الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/٢٠ ص ١١ ص ١٣٤ )

٥٥٥ — استيقاف شخص لوضع نفسه في موقف مريب اقتضى اقتياده الى مخفر الشرطة مما يصح به تفتيش حقيبته كان يحملها بواسطة مأمور الضبط القضائي اذا وجد الدلائل الكافية على انتهائه باحرازه مخدر .

✽ اذا كان الحكم قد اثبت أن المتهم تخلى عن الحقيبة التي كان يحملها ولما سئل عنها انكر صلتها بها الامر الذي اثار شبهة رجال الشرطة فاستوقفوه واقتادوه الى الضابط القضائي وقصوا عليه ما حدث ، واذا وجد الضابط أن فيما اهل به رجال الشرطة الدلائل الكافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر أجرى تفتيش الحقيبة ووجد بها حشيشاً وأفيوناً ، فإن الحكم لا يكون مخطئاً في تطبيق القانون ، وتكون الاجراءات التي تمت صحيحة ويكون الاستناد الى الدليل المستمد من هذه الاجراءات هو استناد سليم ولا غبار عليه ، ذلك بأن استيقاف المتهم واقتياده الى مأمور الضبط القضائي انما حصل في سبيل تأدية رجال الشرطة لواجبهم اذا الرضخ المريب الذي وضع المتهم نفسه فيه .

( الطعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٢٠ ص ١١ ص ٣٩٩ )

٥٠٦ - الأمر الذي يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم - طبيعته - إجراء تنظيمي تقضيه ظروف الحال تمكينا للضابط من أداء المأمورية المنوطة بها .

\* الأمر الذي يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم ، هو إجراء تصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط القضائي حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها على اعتبار أن هذا الإجراء هو من قبيل الإجراءات التنظيمية التي تقتضيها ظروف الحال تمكينا له من أداء المأمورية المنوطة بها -

(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ من ١٧ ص ١٧٥ :



## الفرع السادس - الرضا بالتفتيش

### ٥٠٧ - شروط الرضا الذي يجيز التفتيش بدون إذن \*

✽ ان حرمة المنازل وما أحاطها به المشرع من عناية تقتضى أن يكون دخولها برضى أصحابها . وان يكون هذا الرضا صريحا لا لبس فيه وحاصلا قبل الدخول فلا يصح أن يؤخذ بطريق الاستنتاج من مجرد سكوت أصحاب الشأن اذ من الجائز أن يكون هذا السكوت منبعا عن الخوف والاستسلام فاستناد محكمة الموضوع الى هذا الرضا الضمني لا يصح \*

( جلسة ١١/١٩٣٤/١٦٣٤ طعن رقم ١٢١٠ سنة ٤٤ ق )

### ٥٠٨ - صحة التفتيش الحاصل بناء على طلب المتهم أو وضاه \*

✽ اذا تعرض ضابط البوليس لحرية شخص بالقبض عليه وتفتيشه بدون مسوغ قانوني فان عمله هذا يكون معاقبا عليه قانونا ، ولكن اذا اشتبه ضابط البوليس في شخص فطلب تفتيشه فقبل فلما فتشه وجد معه قطعة حشيش فان هذا التفتيش الحاصل برضا المتهم لا وجه للاعتراض عليه ولضابط البوليس في هذه الصورة - وهى صورة تلبس - ان يضبط المتهم ويجرى معه التحقيق اللازم \*

( جلسة ١٥/٢/١٩٣٥ طعن رقم ٨٥٠ سنة ٥٤ ق )

### ٥٠٩ - من يملك الرضا بالتفتيش \*

✽ الزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل والحائزة فعلا للمنزل فى غيبة صاحبه فلها ان تأذن فى دخوله وكذلك خلية صاحب المنزل تلك هى الاخرى حق الاذن فى دخول المنزل فى غيبة صاحبه \* فالتفتيش الذى يجريه رجل البوليس باذن من أى الاثنتين ( الزوجة أو الخلية ) فى غيبة صاحب المنزل يعتبر قانونا تفتيشا صحيحا وكل ما يترتب عليه من الاجراءات يكون صحيحا أيضا \*

( جلسة ٤/٥/١٩٣٦ طعن رقم ١٠٤٩ سنة ٦٤ ق )

### ٥١٠ - تقدير وضاه المتهم بالتفتيش مسألة موضوعية لا شأن لمحكمة التقضى بها \*

✽ التفتيش الحاصل بغير إذن من النيابة يكون باطلا ما لم يرض به

دور الشان فيه . ولقاضي الموضوع ان يستنتج هذا الرضا من وقائع الدعوى ، ولا شأن لمحكمة النقض به في ذلك متى كان الاستنتاج سليما .

( جلسة ١٩٣٧/١٠/٢٥ طعن رقم ١٨٩٥ سنة ٧ ق )

#### ٥١١ - من يملك الرضا بالتفتيش .

✳ الولد الذي يقيم مع والده بصفة مستمرة في منزل واحد يجوز له ان يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذي يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا ، اذ هذا المنزل يعتبر في حيازة الوالد والولد كليهما .

( جلسة ١٩٣٧/١١/٢٢ طعن رقم ١٩٧٣ سنة ٧ ق )

#### ٥١٢ - تقدير رضا المتهم بالتفتيش مسألة موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها .

✳ ما دام الحكم قد اثبت ان تفتيش منزل المتهم كان برضائه ، وانه هو نفسه الذي احضر مفتاح الحجرة التي كانت بها الادوات المضبوطة التي استعملها في التزييف وهو الذي ارشد رجال البوليس عنها وفتحها لهم ، فلا تجوز اثاره الجدل حول هذا الرضا امام محكمة النقض بعد ان فصلت فيه محكمة الموضوع بما لها من السلطة في تقديره .

( جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠ طعن رقم ١٨٨٧ سنة ٧ ق )

#### ٥١٣ - شروط الرضا الذي يعيز التفتيش بدون اذن .

✳ يجب في الرضا الحاصل من صاحب المنزل بدخول رجل البوليس منزله لتفتيشه ان يكون حرا حاصلا قبل الدخول ، وبعد العلم بظروف التفتيش وبأن من يريد اجراءه لا يملك ذلك قانونا .

( جلسة ١٩٣٩/٤/١٧ طعن رقم ٨٩٢ سنة ٩ ق )

#### ٥١٤ - العمل بمؤسسة توجب لوائحها تفتيش عمالها عند انصرافهم بغيد الرضا بالتفتيش .

✳ ان تفتيش عامل في ملجأ عند انصرافه منه يكون صحيحا اذا كانت لائحة الملجأ توجب هذا الاجراء . وذلك لا على اساس ان هذه اللائحة بمثابة

قانون بل على أساس سبق رضا العامل به بقبول الخدمة في الملجأ على مقتضى لائحته .

(جلسة ١٩٤١/٣/٢٤ طين رقم ١٠٤٤ سنة ١١ ق )

#### ٥١٥ - بطلان التفتيش - اثباته - محكمة الموضوع .

\* ان القول بعدم جواز الاخذ بشهادة رجل البوليس في اثبات رضا المتهم بالتفتيش الذي اجراه معه بغير اذن من النيابة غير صحيح اذ ان ما هو مقرر من أن من يقوم باجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون الا عند قيام البطلان لما اذا كان البطلان ذاته هو الذي يدور حوله الاثبات فانه يكون من حق المحكمة ان تستدل عليه بأي دليل .

(جلسة ١٩٤١/٦/٢ ١٩٤١ طين رقم ١٥٦٨ سنة ١١ ق )

#### ٥١٦ - تقدير رضا المتهم بالتفتيش مسألة موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها .

\* اذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بأن الإقرار الذي كتبه بقبوله التفتيش كان لمسا وقع عليه من اكراه فلا يقبل منه ان يثير ذلك أمام محكمة النقض فان هذا من المسائل المتعلقة بالوقائع التي يجب أن تثار أمام محكمة الموضوع حتى يمكن تحقيقها والفصل فيها .

(جلسة ١٩٤٢/٥/٤ ١٩٤٢ طين رقم ١١٩٩ سنة ١٢ ق )

#### ٥١٧ - شروط الرضا الذي يعيز التفتيش بدون اذن .

\* الرضا الذي يكون به التفتيش صحيحا يجب أن يكون صريحا لا لبس فيه ، وحاصلا قبل التفتيش ومع العلم بظروفه . ولا يجب ان يكون ثابتا بكتابة صادرة ممن حصل تفتيشه بل يكفي ان تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها .

(جلسة ١٩٤٢/١٢/١٨ ١٩٤٢ طين رقم ٢٢٢٧ سنة ١٢ ق )

#### ٥١٨ - تقدير رضا المتهم بالتفتيش مسألة موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها .

\* اذا دفع المتهم بأن تفتيشه وقع باطلا لعدم الاذن فيه من النيابة فضلا عن أن الكونستابل الذي أجرى التفتيش قرر أن ما وجده معه ليس الا ورقة بيضاء تشتمل منها رائحة الأفيون مما لا يكفي لاعتباره محرزا ،

فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفع ، وبيّنت في حكمها الوقائع والأدلة التي استخلصت منها أن التفتيش إنما حصل بناء على رضاء المتهم وموافقته ، وأنه أسفر عن العلور معه على قطعة من الأفيون ، فلا يكون ثمة وجه لاثارة هذا الجدل أمام محكمة التقض . إذ أن ذلك لا يكون له من معنى سوى فتح باب المناقشة في تقدير الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الرضاء بالتفتيش ووجود المخدر ومع ذلك نأذا نعرض أن الورقة التي ضبطت معه لم يكن بهما إلا رائحة الأفيون فإن هذا يصح للمحكمة أن تستخلص منه أدانته في احراز الأفيون على اعتبار أن الورقة لابد كان بها مادة الأفيون .

(جلسة ١٩٤٣/٢/٨ طعن رقم ٥١٥ سنة ١٣ ق )

٥١٩ - العمل بمؤسسة توجب ألواحها تفتيش عمالها عند انصرافهم يفيد الرضاء بالتفتيش .

\* أن يتبول المتهم الاشتغال في شركة عاملاً فيها يصح أن يفيد رضاه بالنظام الذي وضعته الشركة لعمالها . فإذا كان من مقتضى هذا النظام أن يتفّش العمال على أبواب مصانع الشركة عند انصرافهم منها كل يوم ، فإن التفتيش الذي يقع عليه يكون صحيحاً على أساس الرضاء به رضاه صحيحاً.

(جلسة ١٩٤٥/٤/٩ طعن رقم ٥٢١ سنة ١٣٥ ق)

٥٢٠ - الرضاء بالتفتيش - عدم اشتراط الكتابة فيه .

\* لا يشترط أن يكون الرضاء بدخول المسكن وتفتيشه بالكتابة .

(جلسة ١٩٤٦/١/٢١ طعن رقم ١٣٧ سنة ١٣٦ ق )

٥٢١ - شروط الرضاء الذي يحيز التفتيش بدون اذن .

\* يجب بمقتضى القانون للاخذ برضاء صاحب المنزل بدخول رجال البوليس أو غيرهم منزله لتفتيشه أن يكون هذا الرضاء صريحاً حراً حاصلًا منه قبل الدخول وبعد المأمرة بطروء التفتيش وبعدم وجود منسبوغ في القاتون يخول من يطلبه سلطة اجرائه . واذن فإن قبول المحكمة بصحة التفتيش الذي أجرى في منزل المتهم بناء على ما ذكرته من أن الزوجة اجانته بعدم اعتراضها عليه لا يكون كافياً لتبرير ذلك التفتيش والاعتداد على ما يحصل منه .

(جلسة ١٩٤٦/١١/١١ طعن رقم ١٧٨٤ سنة ١٣٦ ق )

## ٥٢٢ - صحة التفتيش الحاصل بناء على طلب المتهم أو رضاه .

✳ إذا كان المتهم قد اعترف بالسرقة وقيل بأنه اقتسم المروقات مع باقي المتهمين وبأن بعضها يوجد في منزله ، فانتقل ضابط البوليس الحق إلى منزله وأحضر ما به من المروقات فلا محل عندئذ للقول بأن ما أجراه الضابط يعتبر تفتيشاً باطلاً ، إذ هو فيما فعل إنما كان يعمل بناء على طلب المتهم .

( جلسة ١٩٤٦/١٢/٩ ملحق رقم ٢٩ سنة ١٧ ق )

## ٥٢٣ - تقدير رضاه المتهم بالتفتيش مسألة موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها .

✳ يمكن أن تستظهر المحكمة الرضا بالتفتيش من وثائق الدسوى وظرونها ، ومتى بينت في حكمها الأدلة التي استخلصته منها وكانت هذه الأدلة مؤيدة إلى ذلك فلا يعتب عليها ، أيها .

( جلسة ١٩٥٠/٦/١٤ ملحق رقم ٣٥ سنة ٢٠ ق )

## ٥٢٤ - صحة التفتيش الحاصل بناء على طلب المتهم أو رضاه .

✳ أن المحكمة التي عنانها الشارع من وضع الضمانات والتدابير لإجراء تفتيش الأشخاص هي كمال الحرية الشخصية التي نص عليها الدستور وأقرتها القوانين وأذن لماذا كان الشخص الذي قبض عليه المخبرون لاحتجائهم في أسرهم وأحضرهم للمركز قد اعترف للضابط بحيازته للخبدر وأذنه في تفتيشه ، فإنه أن صح أن القبض على هذا الشخص وقع باطلاً لأن تفتيشه يكون صحيحاً . إذ هو قد نزل ببعض إرادته عن القوود والضمانات التي فرضها القاتون لإجراء التفتيش .

( جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠ ملحق رقم ١٠٩٢ سنة ٢٠ ق )

## ٥٢٥ - تقدير رضاه المتهم بالتفتيش مسألة موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها .

✳ متى كانت المحكمة في حدود السلطة المخولة لها قد استخلصت من الأدلة التي ذكرتها أن رضاه المتهم بالتفتيش كان صريحاً غير مشوب وأنه سبق إجراء التفتيش فلا تصح المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

( جلسة ١٩٥١/٤/٢٣ ملحق رقم ١١٨ سنة ٢١ ق )

٥٢٦ — العمل بمؤسسة توجب لوائحها تفتيش عمالها عند انصرافهم  
يفيدالرضاء بالتفتيش .

إذا كان الحكم قد اعتمد في الأخذ بنتيجة التفتيش على أن وجود أحد رجال البوليس على باب عنابر المسكة الحديد هو من مقتضيات نظامها لتفتيش الداخلين والخارجين والتحقق من عدم وجود مسروقات معهم وأن قبول شخص العمل بهذه العنابر يستند منه رضاؤه بالنظام الموضوع لعمالها فانه يكون صحيحا في القانون .

( جلسة ١٩٥١/١٢/١٧ طعن رقم ٤٧٣ سنة ٢١ ق )

٥٢٧ — تفتيش باطل — ما يصححه — الرضاء به .

لا يصحح التفتيش الباطل القول بأنه حصل عن رضا منسوب لابن الطاعن ما دام الحكم لم يثبت أن هذا الابن قد رضى رضاء صحيحا صادرا عن علم بأن من قاموا بالتفتيش لم تكن لهم صفة فيه .

( جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤ طعن رقم ١٠١١ سنة ٢١ ق )

٥٢٨ — الرضاء بالتفتيش — تقديره — مثال لتقدير سائغ .

إذا كان الحكم قد أسس قضاءه بحجة التفتيش على أن المتهمين قد وُضعا نفسيهما في وضع يدعو للريبة ، فكان من حق رجال البوليس أن يستوفيهما لاستطلاع حقيقة أمرهما ، وأن التفتيش الذي تلا ذلك كان برضا لهما بعد أن اعترفا من تلقاء نفسيهما بأنهما يحزران مواد مخدرة . فان ما تأسس عليه الحكم يكون صحيحا في القانون .

( جلسة ١٩٥٢/٢/٢٦ طعن رقم ١٠٦٧ سنة ٢١ ق )

٥٢٩ — ما يكفي في الرضاء بالتفتيش .

الرضاء بالتفتيش يكفي فيه أن تكون الحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظرونها واستنتجته من دلائل مؤدية اليه .

( جلسة ١٩٥٥/١٠/١ طعن رقم ٨٢٥ سنة ٢٥ ق )

٥٣٠ — حق الزوجة في الاذن بدخول المنزل في غيبة زوجها .

الزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل والحائزة عملا له في غيبة

صاحبه ، فلها أن تاذن في دخوله ، ويكون التفتيش الذى يجريه رجل البوليس باذن منها في غيبة صاحب المنزل تفتيشا صحيحا في القانون .

( الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٩ من ٧ ص ١٥٥ )

### ٥٣١ — حق الزوجة في الاذن بتفتيش منزل زوجها في غيبته .

تعتبر الزوجة وكيلة زوجها والحائزة فعلا للسكنة في غيبته فلها أن تاذن بتفتيش المسكن في غياب زوجها .

( الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٩ من ٧ ص ١٥٧ )

### ٥٣٢ — حق الوالد في السماح بتفتيش منزل ولده اذا كان مع الآخر بصفة مستورة .

يجوز للوالد الذى يقيم مع ولده بصفة مستورة في منزل واحد ان يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذى يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا لان المنزل يعتبر في حياة الوالد وولده معا .

( الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٣ من ٧ ص ١٠٥٤ )

### ٥٣٣ — دخول رجال مكتب مكافحة ادعياء الطب الى منزل المتهم بالحيلة — تقدم المتهم طائفا مختارا وتوقيعه الكشف الطبى على ادهم — الدفع ببطالان الاجراءات — غير جائز .

مضى ثبت ان رجال مكتب مكافحة ادعياء الطب قد دخلوا الى منزل المتهم بالحيلة ، ولكنه هو الذى تقدم طائفا مختارا ، وأوقع الكشف الطبى على ادهم ، فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطعن ببطالان الاجراءات ارتكابتا على دخولهم المنزل في غير الاحوال التى نص عليها القانون .

( الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٣/١٨ من ٨ ص ٢٦٠ )

### ٥٣٤ — حرية القاضي الجنائى في تكوين عقيدته من الأدلة المطروحة الا اذا قيده القانون بدليل معين — صحة الاستدلال بالدليل المستند من تفتيش اجراء شخص برضاء المتهم بعد علمه بان مجزئه لا يتصف بصفة مأمور الضبط القضائى .

التفتيش بمعناه القانونى والتفتيش بمعناه في اصطلاح اللغة وان كانتا

يتغيران تغايرا لا يقتضى صحة التشبيه بينهما الا انهما يأتلفان على النتيجة المستمدة من كل منهما فيصح الاستدلال بأيهما في مقام الاثبات : ومتى تقسّر ذلك فلا يسوغ اطراح الدليل المستمد من تفتيش يجريه الأفراد لمجرد أنهم ليسوا من رجال الضبط القضائي او من رجال سلطة التحقيق : ذلك بأن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم او ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته ان يأخذ من أى بيعة او قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا تيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ومتى اقتنع القاضي من الأدلة التي أوردتها بأن المتهم ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى وجب عليه ان يدينه ويوقع عليه العتاب ، وهذا هو اصل في الاستدلال في المواد الجنائية — فاذا كان الحكم قد ثبت ان المتهم قد وافق على التفتيش على الصورة التي تم بها ورضى به ، وكان على علم بأن من أجراه ليس له صفة مأمور الضبط القضائي ، فإن القول ببطلان هذا الاجراء وما ترتب عليه لا يكون سديدا — بل هو اجراء صحيح على المعنى الذي سبق بيانه — واذا كان قد عثر في أثناء هذا البحث الذي رضى به المتهم على الورقة المالية المسروقة فانه يصح الأخذ في حقه بهذا الدليل من أدلة الاثبات .

(الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٩ ق ٠ جلسة ١٨/٤/١٩٦٠ ص ١١ م ٧٠)

### ٥٣٥ — صحة الاستدلال بالدليل المستمد من تفتيش أجراه أحد الأفراد برضا المتهم بعد علمه بأن مجريه لا يتصف بصفة مأمور الضبط القضائي .

التفتيش بمعناه القانوني والتفتيش بمعناه في اصطلاح اللغة وان كانا يتغيران تغايرا لا يقتضى صحة التشبيه بينهما الا انهما يأتلفان على النتيجة المستمدة من كل منهما فيصح الاستدلال بأيهما في مقام الاثبات : ومتى تقرر ذلك فلا يسوغ اطراح الدليل المستمد من تفتيش يجريه الأفراد لمجرد أنهم ليسوا من رجال الضبط القضائي او من رجال سلطة التحقيق : ذلك بأن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم او ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته ان يأخذ من أى بيعة او قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا تيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ومتى اقتنع القاضي من الأدلة التي أوردتها بأن المتهم ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى وجب عليه ان يدينه ويوقع عليه العتاب ، وهذا هو اصل في الاستدلال في المواد الجنائية — فاذا كان الحكم قد ثبت ان المتهم قد وافق على التفتيش على الصورة التي تم بها ورضى به ، وكان على علم بأن من أجراه ليس له صفة مأمور الضبط القضائي ،



فإن القول ببطلان هذا الإجراء وما ترتب عليه لا يكون مسديداً — بل هو إجراء صحيح على المعنى الذى سبق بيانه — وإذا كان قد عثر فى أثناء هذا البحث الذى رضى به المتهم على الورقة المالية المسروقة غائبة يصح الأخذ فى حقيقته بهذا الدليل من أدلة الإثبات .

( لظن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٨/٤/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٠ )

### ٥٣٦ — الرضاء بالتفتيش — ما يشترط فيه .

حرمة المنازل وما أماطها به الشارع من رعية تقضى حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها وبغير إذن من النيابة أن يكون هذا الرضاء صريحا حرا حاصلا منهم قبل الدخول وبعد الماهم بظروف التفتيش وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجرائه ، ومتى كان الطاعن قد قرر أمام المحكمة أنه أحيل الى الكشف الطبى اثر الاعتداء عليه من الضابط الذى أجرى التفتيش ؛ وأنه ثبت من هذا الكشف إصابته بإشتباه فى كسر الفضلوع ؛ وكان الحكم لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة اطلعت على التقرير الطبى المثبت لنتيجة الكشف على الطاعن أو أنها أحاطت به وبالدليل المستند منه لتسنظر الصلة بين ما قد وجد من إصابات بالطاعن وبين الاعتداء الذى قرر بوقوعه عليه وبنى عليه دفعه باتعدام رضائه بالتفتيش ، وبأن توقيعه على الإقرار أخذ منه بطريقت الأكراه ؛ فإن الحكم يكون تاصرا بما يتعين معه نقضه والاحالة .

( لظن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ٢٩/١/١٩٦٣ س ١٤ ص ١٠٢ )

### ٥٣٧ — التفتيش عند الإشتباه — عدم المعارضة — عقابه .

متى كانت المادة ٤١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه « إذا اشتبه مدير السجن أو مأموره فى أى زائر جاز له أن ياهر بتفتيشه فإذا عارض الزائر فى التفتيش جاز منعه من الزيارة مع بيان اسباب هذا المنع فى سجل يومية السجن » ، وكانت هذه المادة كما هو واضح من عباراتها لا تستلزم الرضاء الذى يصدر بفعل إيجابى ممن يحصل تفتيشه بل يكفى عدم معارضته فى التفتيش — وهو فعل سلبي — فإن تفتيش مأمور السجن للطاعنين حين اشتبه فيهما لدى دخولهما سجن النساء فى اليوم المخصص للزيارة يكون صحيحا بالتطبيق لأحكام هذه المادة ما دام أن الطاعنين لم يدنسا بأنهما اعترضا على تفتيشهما بمعرفة مأمور السجن ؛ ومن ثم يكون النعى ببطلان التفتيش فى غير محله .

( لظن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق . جلسة ٢٩/٤/١٩٦٣ س ١٤ ص ٨٨ )

### ٥٣٨ - الرضاء بالتفتيش - عدم اشتراط ثبوته بالكتابة .

بمى كانت المحكمة قد استخلصت - فى حدود السلطة المخولة لها - ومن الأدلة السالفة التى أوردتها ان رضاء الطاعنين بالتفتيش كان صريحا غير مشوب ، وأنه سبق اجراء التفتيش ، وكان الطاعنان يعلمان بطروفيه ، ولكن غير لازم ان يكون الرضاء بالتفتيش ثابتا بكتابة صادرة من حصل تفتيشه ، فان المجادلة فى ذلك امام محكمة النقض لا تصح ، ويكون الحكم سائيا فيما انترس الىه من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

(الطن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٤ ص ١٤ من ٨٨ )

**تعليق :** ينتقد الاستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى الحكم محل التعليق فيما انتهى اليه من عدم اشتراط ان يكون الرضاء بالتفتيش ثابتا بكتابة صادرة من حصل تفتيشه ، وأنه يكتفى لتصحيح البطلان أن تستبين المحكمة ثبوت الرضاء من وقائع الدعوى وظروفها ، ويرى ان الرضاء يقوم مقام الأمر وأوامر التحقيق يجب أن تكون مدونة . ( الاثبات فى المواد الجنائية - الجزء الثانى - ١٩٧٨ ص ١١١ ) .

### ٥٣٩ - صحة التفتيش الذى يجريه ضابط الشرطة فى منزل باذن صاحبه أو من ينوب عنه فى غيبته - مثال .

التفتيش الذى يجريه رجال الشرطة فى منزل بغير اذن من النيابة العامة ولكن باذن صاحب المنزل أو من ينوب عنه فى غيبته هو تفتيش صحيح قانونا ويرتب عليه صحة الاجراءات المبنية عليه ، واذا اذنت سيده المنزل لضابط الشرطة بالتفتيش على اعتبار انها زوجة صاحب المنزل - كما اثبت الحكم المطعون فيه - فانها تعتبر قانونا وكيلته والحائزة للمنزل فعلا فى غيبة صاحبه ولها ان تأذن بدخوله ، ولا فرق فى أن تكون هذه المرأة زوجة شرعية لصاحب المنزل أو ليست كذلك فهى تملك فى الحالين حق الاذن لرجال الشرطة بالدخول طالما انها الحائزة فعلا للمنزل فى الفترة التى تم فيها التفتيش .

(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ص ١٩ من ١٥٧ )

### ٥٤٠ - صلة الاخوة - عدم كفايتها بمفردها لتوفير صفة الحيازة فعلا أو حكما - مثال .

✳ ان صلة الاخوة بمجردها لا توفر صفة الحيازة فعلا أو حكما لأخى الحائز حتى تثبت اتاحته معه بصفة مستمرة وقت حصول التفتيش . ولما كان الثابت

أن امر إقامة أخى الطاعن بالمنزل الذى جرى تفتيشه إقامة مستمرة لم يكن محسب بحث ولم يقل به أحد فى أى مراحل التحقيق، وكانت الحكمة اذ عولت فى ثباتها — ضمن ما عولت عليه — بإدانة الطاعن على ما اسفر عنه تفتيش منزله استنادا الى صحة التفتيش لحصوله برضا، أخيه المقيم معه بذات المنزل فأنها تسكون قد أخطأت فى الإسناد واعتمدت على ما لا أصل له فى الأوراق .

(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ من ٢٠ ص ٥٤٤ )

٥٤١ — الرضا بالتفتيش — وجوب صدوره من حائز المنزل أو المكان أو ممن يعد حائزا له عند غيابه .

✽ من المقرر انه اذا تعلق الامر بتفتيش منزل أو مكان وجب أن يصدر الرضاء به من حائز المنزل أو المكان أو ممن يعد حائزا له وقت غيابه .

(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ من ٣٠ ص ٥٤٤ )

٥٤٢ — استخلاص الحكم سلامة تفتيش منزل الطاعنة برضاها — تزيد الى بحث حالة التلبس وتوافر الدلائل الكافية عليها — عدم تمويله فى قضائه برفض الدفع ببطان التفتيش على ما تزيد اليه . لا يعيبه ما استطرد اليه من تقارير قانونية خاطئة لم يكن بحاجة اليها ولم يكن لها اثر فى منطقه أو فى النتيجة التى خلص اليها .

✽ اذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن خلص الى سلامة تفتيش منـزل الطاعنة قد عرض الى أن الجريمة كانت فى حالة تلبس وإلى توافر الدلائل الكافية التى تجيز القبض والتفتيش وأشار فى أسبابه صراحة الى أن ذلك كان زيدا منه بعد أن استقامت عناصر الحكم وتوافرت الدعايم التى أثابت عليها المحكمة اطمئنانها الى ما انتهت اليه من سلامة تفتيش منزل الطاعنة برضاها ، وإذ كان هذا القول من الحكم يدل على أن المحكمة لم تعول فى ثباتها برفض الدفع ببطان ذلك التفتيش على ما تريدت اليه من بحث حالة التلبس وتوافر الدلائل الكافية، فإنه لا يعيب الحكم ما استطرد اليه من تقارير قانونية خاطئة بفرض وتوسع ذلك مما لم يكن الحكم بحاجة اليه ولم يكن له اثر فى منطقه أو فى النتيجة التى خلص اليها .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٤/١١/٣ من ١٣ ص ١٣٦٧ )

٥٤٣ - استخلاص الحكم في استدلال سائح لرضا الطاعنة بتفتيش منزلها وعدم اثارة الدفاع بجلسة المحاكمة لحصول اكراه للتوقيع على اقرار الرضا بالتفتيش - الجدل في صحة اقرار الطاعنة ورضائها بالتفتيش لا يكون مقبولا .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد خلاص في استدلال سائح الى ان تفتيش منزل الطاعنة الثانية لم يتم الا بعد موافقتها على ذلك موافقة تضمنها الاقرار الذي وقعت عليه ببصمة ابنتها وبوصمة خاتمها ووقع عليه ابنها الطالب بالمدارس الثانوية والذي يعرف القراءة والكتابة جيدا وبالتالي عرف مضمون ما وقع عليه . وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان ايا من الطاعنين او المدافع عنهما لم يشر شيئا عن حصول التوقيع على الاقرار نتيجة اكراه فان الجدل في صحة اقرار الطاعنة ورضائها بالتفتيش لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٦٧٢/١٤/٣ س ٢٣ من ١٣١٧ )

### الفصل الثالث

#### بطلان التفتيش

#### الفرع الأول : الدفع ببطلان التفتيش

٥٤٤ - الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع المتعلقة بالنظام العام والتمسك به جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى .

\* ان بطلان محضر التفتيش يغير اذن من السلطة المختصة مما يمس النظام العام فالتمسك به جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى . اما محضر التفتيش الذي يقوم به وكيل النيابة بدون ان يستصحب معه كاتبا فبطلانه نسبي ولا يمس النظام العام في شيء، ولذلك حق التمسك به ما لم يطمع عليه امام محكمة الدرجة الأولى .

(جلسة ١٦٢٣/١٢/١٧ طعن رقم ١٨٤٤ سنة ٣ ق )

٥٤٥ - الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع المتعلقة بالنظام العام والتمسك به جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى .

\* اذا اقر وكيل النيابة بالجلسة بأنه اذن رجال البوليس شتويا بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة عذا التفتيش حاصلًا وفق القانون كانت مخطئة في رأيها . والدفع ببطلان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام فلا يسقط لعدم ابدائه قبل سماع اول شاهد عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات بل يجسوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(جلسة ١٩٣٤/١٢/٣١ طعن رقم ١٦١٣ سنة ٤ ق )

٥٤٦ - عدم جواز التمسك ببطلان التفتيش ما دام قد حصل يطلب التهم أو رضاه .

\* ما دام التفتيش حاصلًا بطلب التهم أو برضاه فليس له أن يدفع بعدم ذلك ببطلانه . فاذا كان الثابت بالحكم أن تفتيش الخفير للمتهم قد وقع برضاه فليس له بعد ذلك أن يطمع على هذا التفتيش لحصوله من شخص لا يملكه قانوناً .

(جلسة ١٩٣٥/١٠/٢٨ طعن رقم ١٧٧٩ سنة ٥ ق )

### ٥٤٧ - بطلان التفتيش الحاصل بغير إذن من النيابة .

✳ ان التفتيش الذى يقع على الأشخاص فى غير الأحوال التى يرخّص فيها القانون به يكون باطلا بطلانا جوهريا ، ولا يصح الاعتماد عليه كدليل لادانة الشخص الذى حصل تفتيشه . فإذا قبض أحد رجال البوليس ( اونيائسى ) على شخص وعو سائر فى الطريق ، وأجرى تفتيشه لمجرد الظن أو الاشتباه فى أنه يحرز مخدرا . فان هذا التفتيش الحاصل بغير إذن من النيابة يكون باطلا لمخالفته لاحكام القانون .

( جلسة ١٩٣٧/٢/٨ ملن رقم ٢٤٧ سنة ٢٧ ق )

### ٥٤٨ - جواز التمسك ببطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض .

✳ الدفع ببطلان التفتيش هو دفع متعلق بالقانون لأنه يرمى الى عدم الأخذ بالدليل المستمد من التفتيش ، فالتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض جائز .

( جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٧ ملن رقم ٢٢٩ سنة ٢٨ ق )

### ٥٤٩ - الطعن ببطلان التفتيش مقرر لمصلحة من وقع عليه .

✳ لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له الا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم فيصح الاستشهاد بالدليل الذى أسفر عنه التفتيش على غير من نقش شخصه أو مسكته ولو كان هذا التفتيش مشوبا بما يبطله ما دام لم يقدم الطعن فى صحته ممن وقع التفتيش على شخصه أو فى بيته .

( جلسة ١٩٣٩/١/٢٣ ملن رقم ٨٨ سنة ٢٩ ق )

### ٥٥٠ - عدم جواز تمسك من أجرى التفتيش ببطلانه .

✳ ليس للمتهم ( وهو كونستابل ) ان يدفع بعدم انطباق المادة ١١٢ من قانون العقوبات عليه بمقولة ان المال المتهم باختلاسه مال خاص وان حصوله عليه انما كان بناء على تفتيش باطل اجراء هو مع عدم صدور إذن به من النيابة . وذلك لأن بطلان التفتيش ليس من حق من اجراء أن يتمسك به بل ذلك من حق من وقع عليه التفتيش وحده ، ولأن النقود ما دامت قد وصلت اليه بوصف انه من مأمورى الضبطية القضائية فان يده عليها بهذه الصفة تكون يد امانة ؛ فاجتسارؤه على اختلاسها يجعله خاضعا لحكم المادة ١١٢ على اعتبار انه من الامناء على كل مايتسلمه بسبب وظيفته مهما كانت طريقة تسلمه اياه .

( جلسة ١٩٤٠/٣/٢٥ ملن رقم ٨٨٧ سنة ٣٠ ق )

### ٥٥١ — الطعن ببطلان التفتيش مقرر أصلحة من وقع عليه .

✽ أن بطلان التفتيش الذى يجرى على صورة مخالطة للأوضاع المرسومة فى القانون مرجعه عدم قبول من وقع عليه هذا التفتيش . فإذا كان هو لم يتقدم بظن فى صحته فلا يقبل من أحد غيره أن يطلب بطلانه واستبعاد الدليل المستمد منه ولو كان ممن يستفيدون من ذلك لأن الاستفادة لا تلحقه إلا من طريق التبعية فقط .

( جلسة ١٨/١١/١٩٤٠ طعن رقم ١٨٥٥ سنة ١٠ ق )

### ٥٥٢ — عدم جواز التمسك ببطلان التفتيش ما دام قد حصل بطلب انهم أو رضاه .

✽ ما دام الحكم قد اثبت أن تفتيش السيارة التى وجدت بها المادة المخدرة قد تم برضا صاحبها الذى كان بها وقت التفتيش فذلك يكون كافيا لصحة التفتيش ولا حاجة معه للبحث عن رضا أحد غيره ممن كانوا فى السيارة . ولا شأن لأحد من مؤلفى الطعن على هذا التفتيش .

( جلسة ١٦/١٢/١٩٤٠ طعن رقم ٩٥ سنة ١١ ق )

### ٥٥٣ — الدفع ببطلان التفتيش — متى يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

✽ إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش فلا يجوز له أن يطن أمام محكمة النقض بهذا البطلان إلا إذا كان ما جاء فى الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوعه .

( جلسة ٢/٢/١٩٤١ طعن رقم ٦٨٧ سنة ١١ ق )

### ٥٥٤ — الإذن الصادر بعد القبض على المتهم بغير صفة قانونية .

✽ إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن رجل البوليس اقتاد المتهم الى مكتب المباحث لما اشتهر عنه من الاتجار فى المخدرات ثم حصل رئيس المكتب على إذن من النيابة بتفتيشه وفحصه فوراً فمثر على قطعة من الأفيون فى داخل حذائه ، فلا يجوز الاستناد فى أدانته الى ضبط المادة المخدرة معه . لأن إذن النيابة فى التفتيش لم يصدر الا بعد أن قبض على المتهم بغير صفة قانونية وفى ذلك مايدل على أن استصداره لم يكن الا للحصول على دليل لم يكن لوجوده لولا هذا القبض ، وقد كان للبوليس — إذا كانت القرائن متوافرة لديه ضد المتهم — أن يعرضها على

النيابة لاستصدار إذن منها بتفتيشه . اما القبض عليه تمهيدا لتنفيذ إذن لم يكن قد صدر فانه غير جائز ويجعل الاذن الذى يصدر معيبا .

( جلسة ١٩٤١/٣/٢٠ ملن رقم ٧٤٥ سنة ١١ ق )

٥٥٥ — الدفع ببطان التفتيش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

\* اذا كان المتهم لم يتمسك اثناء محاكمته ببطان اذن التفتيش لعدم وجود مبرر له من تحقیقات أو قرائن فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الحكم ذاته ليس فيه ما يشير من قريب أو من بعيد الى أن ما يثيره صحيح .

( جلسة ١٩٤٢/٢/١٦ ملن رقم ٦٩٧ سنة ١٢ ق )

٥٥٦ — الاذن الصادر بعد القبض على المتهم بغير صفة قانونية .

\* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن أحد رجال المباحث رأى المتهم في الشارع ، وأن المتهم عند ما وقع نظره عليه أسرع في مشيته ، غارتاب في أمره واقتاده الى المركز ، وبمجرد وصوله اليه استأذن ملاحظ البوليس النيابة في تفتيشه فاذنفت له وعند تفتيشه وجد بجيبه مادة تبين من التحليل أنها افغون . فان هذا المتهم لا يصح أن يقال عنه انه كان وقت القبض عليه في حالة تلبس ، واذن فالقبض باطل ، والاذن الصادر بالتفتيش يكون باطلا كذلك ، لأن استصداره انما كان للحصول على دليل لم يكن في قدرة البوليس الحصول عليه لولا ذلك القبض . وقد كان للبوليس اذا كانت القرائن مقوفاة لديه على اتهام المتهم ان يعرضها على النيابة لاستصدار اذنها بالتفتيش من غير اجراء القبض .

( جلسة ١٩٤٢/٤/٢٠ ملن رقم ١١٢٧ سنة ١٢ ق )

٥٥٧ — عدم جواز التمسك ببطان التفتيش ما دام قد حصل يطلب المتهم أو رضاه .

\* اذا كان تفتيش المتهم قد حصل بناء على رضائه فلا يقبل منه الطعن في هذا التفتيش بأنه انما كان بقصد التحري عن وقوع جريمة لا للتحقيق في جريمة واقعة .

( جلسة ١٩٤٢/٥/٤ ملن رقم ١١٩٩ سنة ١٢ ق )



### ٥٥٨ — الطعن ببطلان التفتيش مقرر لمصلحة من وقع عليه .

✻ ان بطلان التفتيش الذى يجرى على صورة مخالفة للاوضاع المرسومة فى القانون لا يقبل الا ممن وقع عليه التفتيش ، ناذاً هو لم يعط بطلانه فلا يقبل من أحد غيره ان يعطى فيه ويطلب استبعاد الدليل المستمد منه ولو كانت له فائدة من وراء ذلك ، فان هذه الفائدة لا يمكن أن تعود عليه الا عن طريق التبعية ، على انه اذا كان النائب من الحكم ان ضابط خفر السواحل الذى ضبط المخدر كان قد اتصل قبل اتخاذ أى إجراء ، بـ مكتب مباحث البوليس البريطانى ليعين مندوباً يرافقه حتى يمكن القبض على تاسد السيارة التى تحمل المخدر ، وهو أحد رجال الجيش البريطانى وان المندوب الذى عينه ذلك المكتب قد اشترك فعلاً فى ضبط السيارة وما بهما من الحبشيش ، فهذا مفاده ان القبض على قائد السيارة لم يقع على صورة مخالفة .

( جلسة ١٩٤٤/٣/٦ طعن رقم ٦٩٨ سنة ١٩٤٤ ق ١ )

### ٥٥٩ — تغل المتهم عن حياة الشئ المضبوط لا يسوغ الدفع ببطلان القبض والتفتيش .

✻ اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المتهم هو الذى خلع بنفسه الحذاء الذى كان يحوى المادة المخدرة ، وان رجل البوليس الذى اشتبه فيه ، بسبب ما أبدى من حركاته أثناء كلامه معه ، قد ضبط الحذاء وهو ملقى على الارض ، ثم قاد المتهم الى البوليس حيث ابان للضابط وجهه اشتباهه فى الحذاء وذكر له الظروف التى لا يست ضبطه ، وتبين للضابط ان الحذاء رغم قدمه مصنوع بطريقة خاصة تسدل على ان بداخله شيئاً مخبئاً ، ففتح الخيطة التى به فمتر على المخدر المدسوس فيه ، فان الحكم اذا استشهد على ثبوت التهمة بضبط المادة المخدرة فى الحذاء الذى تخلى عنه المتهم على الصورة المتقدمة لا يكون قد اخطأ .

( جلسة ١٩٤٤/٣/١٣ طعن رقم ٢٤٧ سنة ١٩٤٤ ق ١ )

### ٥٦٠ — الدفع ببطلان التفتيش — متى يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

اذا كان المتهم لم يدفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان التفتيش او بطلان الاذن الصادر به فلا يكون له ان يمسك عليها انها لم ترد فى حكمها على

ما يدعيه من ذلك . ولا يجوز له ان يظعن امام محكمة النقض بهذا البطلان اذا  
اذا كان ما جاء في الحكم من وقائع دالا بذاته على وقوعه .

( جلسة ٢١/٥/١٩٤٣ طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ١٢ )

#### ٥٦١ - الطعن ببطلان التفتيش مقرر لمصلحة من وقع عليه .

\* اذا كان الحكم قد رفض الدفع ببطلان التفتيش بحجة ان هذا البطلان  
مقرر لمصلحة من وقع عليه التفتيش ولا يقبل من غيره الطعن فيه ولو كان يستفيد  
من ذلك لان استفادته انما تكون بالتبعية ، وكان الطاعن يسلم في طعنه بان  
المكان الذي وقع فيه التفتيش هو لابنه ، فلا يصح له ان يظعن في الحكم  
بمقولة انه ادانه بناء على تفتيش باطل .

( جلسة ٨/١/١٩٤٥ طعن رقم ١٠٥ لسنة ١٢ )

#### ٥٦٢ - الطعن ببطلان التفتيش مقرر لمصلحة من وقع عليه .

\* انه ما دام بطلان تفتيش المساكن على اساس عدم صدور اذن به  
من سلطة التحقيق لا يتصور بداهة اذا كان التفتيش قد حصل برضاء  
اصحابها ، وما دام بطلان تفتيش الاشخاص على هذا الاساس لا يتصور كذلك  
الا عند عدم رضاء الاشخاص بالتفتيش الذي وقع عليهم فانه يتعين القول  
بانه ليس لغير من وقع التفتيش في مسكنه او على شخصه ان يتمسك ببطلانه  
لعدم صدور اذن به . لان البطلان انما شرع للمحافظة على حرية المسكن او  
الحرية الشخصية . فاذا لم يشره من وقع عليه لاي سبب من الاسباب ، فليس  
لسواه ان يشره اذ هذا منه يكون تطفلا غير مقبول ، كما انه يقتضيه التحدث  
عن اعتدائه على حرمة او حرية لاشان له في التحدث عنهما اصلا ولا صفة  
تخلوه ان يتعرض لهما .

( جلسة ٥/٢/١٩٤٥ طعن رقم ٣٢٩ لسنة ١٢ )

#### ٥٦٣ - انكار المتهم ملكيته للشيء الذي ضبط به جسم الجريمة يعنه من الدفع ببطلان التفتيش .

\* مادام التفتيش لم يمس اية حرمة من الحرمات المكفولة للمتهم نفسه  
فلا يكون له ان يتمسك ببطلانه . فاذا كان الحكم قد اثبت ان « المقتطف » الذي  
حصل تفتيشه لم يكن ملكا للمتهم وانما هو عطية من شخص آخر لكسى

يوصله لثالث ، وكان المتهم مسلما بذلك وقت المحاكمة . فلا يقبل منه ان يطلعن ببطلان هذا التفتيش .

( جلسة ١٩٤٥/٢/١٩ طعن رقم ٢٩٩ سنة ١٤٠٥ ق )

#### ٥٦٤ - الطعن ببطلان التفتيش مقرر لمصلحة من وقع عليه .

\* متى كان الحكم قد اعتمد في ادانة المتهم في جريمة احراز المادة المخدرة على شهادة الشهود ووجود المخدر في الحجره التي كانت بجانبه في المقهى الذي ضبط فيه ولم تكن تلك الحجره مملوكة له حتى كان يصح له التمسك ببطلان تفتيشها ، فهذا الحكم يكون صحيحا بغض النظر عن قيام حالة التلبس وعن صحة القبض والتفتيش ما دام انهم لم يعتمد على ما أسفر عنه القبض والتفتيش .

( جلسة ١٩٤٦/١٢/١٦ طعن رقم ٢١٩ سنة ١٧ ق )

#### ٥٦٥ - انكار المتهم ملكيته للشئ الذي ضبط به جسم الجريمة يمنعه من الدفع ببطلان التفتيش .

\* متى كان المتهم قرر عند تفتيش المربة التي ضبط بها المخدر ان هذه المربة ليست له وكان ظاهر اقواله انه لا شأن له بها ولا بما فيها فلا يقبل منه التمسك ببطلان تفتيشها ، ولو كانت هذه المربة على ملكه في الواقع .

( جلسة ١٩٤٧/١٠/١٤ طعن رقم ١٤٠٢ سنة ١٧ ق )

#### ٥٦٦ - انكار المتهم ملكيته للشئ الذي ضبط به جسم الجريمة يمنعه من الدفع ببطلان التفتيش .

\* مادام المتهم قد انكر كل اتصال له بمربة النقل التي وجد بها الديناميت المضبوط وما دام هو لم يكن بالعربة ولم يذكر ان له شأن بها ، فلا يقبل منه ان ينسب على تفتيشها انه أجرى بغير اذن من سلطة التحقيق .

( جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ طعن رقم ٢٠٨٤ سنة ١٧ ق )

#### ٥٦٧ - التفتيش الجاصل بناء على اذن النيابة يكون مستقلا عن اجراء القبض والتفتيش السابقين عليه فلا يطل ببطلانها .

\* اذا كانت الواقعة كما اثبتها الحكم هي ان المتهم عند رؤيته رجلا البوليس اخرج ورقة من جيبه ووضعها بسرعة في فمه فلا تلبس في هذه الحالة

لأن ما حوته تلك الورقة لم يكن بالظاهر حتى كان يستطيع رجال البوليس رؤيته . واذن فإذا كان رجال البوليس قد قبضوا على هذا المتهم وفتشوه فهذا القبض والتفتيش يكونان باطلين . لكن الإذن الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم المذكور يمد اطلاعه على محضر ضبط هذه الواقعة واقتناعه بما ورد فيه بأن تحريات البوليس السابقة تسدل على أن المتهم من تجار المخدرات وأن ثمة دلائل قوية على أنه يحزر مواد مخدرة في منزله هو إذن صحيح . والتفتيش الحاصل بنسائه عليه يكون مستقلا عن إجراء القبض والتفتيش السابقين عليه فلا يبطل بطلانهما وللمحكمة أن تعتمد في إدانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .

( جلسة ١٥/١٢/١٩٤٧ طمن رقم ٢١٤٢ لسنة ١٧ ق )

#### ٥٦٨ - الطعن ببطالان التفتيش مقرر لمصلحة من وقع عليه .

\* إذا كان المتهى الذى وقع التفتيش فيه ليس مملوكا للمتهم الذى ضبط معه الحشيش وهو فيه ، فلا يقبل من هذا المتهم أن يتدفع بانتهاك حرمة المتهى للنمى على الحكم .

( جلسة ٢٢/١١/١٩٤٨ طمن رقم ١٨٨٢ لسنة ٨١ ق )

#### ٥٦٩ - انكار اتهم ملكيته للشئ الذى ضبط به جسم الجريمة يمنعه من الدفع ببطالان التفتيش .

\* إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم شوهد بقطار السكة الحديد بثلث يمينه ويسره بجانبه حقيبة ، فأنكر ذلك شبها رجل البوليس فيسه . فاقتراده الى الضابط فسأله فأنكر ملكيته للحقيبة ففتشها فوجد بها مقادير من الأفيون ، فلا يحق له أن يتسك ببطالان تفتيشها ، إذ ما دامت الحقيبة لم تكن مع المتهم يجعلها بسل شوهدت بالقطار بجواره وما دام المتهم قد صرح بأن الحقيبة ليست له ، فإنه لا يكون ثمة من خرج على رجال الضبطية القضائية إذ هم فتحوها وفتشوها .

( جلسة ١٣/١٢/١٩٤٨ طمن رقم ١٩٥٧ لسنة ١٨ ق )

#### ٥٧٠ - الطعن ببطالان التفتيش مقرر لمصلحة من وقع عليه .

\* الدفع ببطالان تفتيش مسكن في غير الأحوال المرخص فيها قانونا

بالتفتيش هو حق لصاحب المسكن وحده . لأنه هو الذى من أجله تستمر  
البطلان على أساس أنه هو الذى يؤذيه انتهاك حرمة مسكنه .

( جلسة ١٩٤٩/١/٢٦ طعن رقم ٢٢٧٠ سنة ١٨ ن ١ )

( جلسة ١٩٤٩/١٠/١٤ طعن رقم ٩٨٢ سنة ١٦ ن ١ )

٥٧١ - الدفع ببطلان التفتيش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام  
محكمة النقض .

✽ إذا كان الثابت من واقعة الدعوى كما أوردها الحكم أن ضابط المباحث  
حرر محضرا ذكر فيه أنه علم من تحريات السرية أن المتهم يتجر فى المسواد  
المخدرة وطالب من النيابة إصدار الأجراء وكان المتهم لم يدفع أمام محكمة  
الموضوع ببطلان التفتيش فإن مما يثيره بعد حصول صحة التفتيش من أن محضر  
التحريات الذى تأسس عليه الإذن غير صحيح إذ أن ضابط البوليس الذى كلف  
باجراء التفتيش طلب اليه الارشاد عن منزله - ذلك لا يكون مقبولا أمام محكمة  
النقض لأنه يفرض صحته لا يسدل على عدم جدية التحريات مما قد يتبع  
لها أن تقضى ببطلان التفتيش دون التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع باعتباره  
من النظام العام .

( جلسة ١٩٤٩/١٢/٥ طعن رقم ١٣٥٠ سنة ١٩ ق ١ )

٥٧٢ - الدفع بحرمة السكن مقرر لمصلحة صاحبه .

✽ ما دام قد صدر إذن النيابة فى تفتيش متهم فللبوليس أن ينفذ  
هذا الأمر عليه أينما وجده ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت اجراء  
التفتيش فى منزل شخص آخر فإن الدفع بحرمة السكن إنما شرع لمصلحة  
صاحبه .

( جلسة ١٩٥٠/٢/١٣ طعن رقم ١٧٣٧ سنة ١٩ ق ١ )

٥٧٣ - الدفع ببطلان التفتيش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام  
محكمة النقض .

✽ الدفع ببطلان التفتيش لا يجوز ابدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض  
إذا كان الفصل فيه يستدعى تحقيقا وبحثا فى الوقائع .

( جلسة ١٩٥١/١/١٦ طعن رقم ١٦١٧ سنة ٢٠ ق ١ )

٥٧٤ - تغل المتهم عن حيازة الشيء المضبوط لا يسوغ الدفع بطلان القبض والتفتيش .

\* متى كانت الواقعة كما اثبتها الحكم هي انه عقب حصول السرقة امر صاحب المتجر باغلاق ابواب المحل فورا واعلن بين الموجودين انه سيقوم بالتفتيش فلما أحست المتهمه بذلك وايقت ان فعلتها سيكشف امرها سارعت بالقضاء الكيس من يدها ثم أخضت تدفعه بقدمها محاولة اخفائه تحت احدى المناضد المعدة لمرض البضاعة - فانه يكون ظاهرا من ذلك ان قبضا لم يقع بغلق الابواب فعلا وان تفتيشا لم يحصل بل بمجرد أن هدد صاحب المحل بغلق الابواب وتفتيش من كانوا بالمحل بادرت المتهمه الى القضاء الكيس المروق محاولة اخفائه تحت المنضدة أي انها تخلت عنه بعد سرقة ، ومن ثم فلا يكون هناك معدل لما تثيره المتهمه حول بطلان القبض والتفتيش .

( جلسة ١٩٥١/٢/٢٧ طعن رقم ١٤٠٦ سنة ٢٠ ق )

٥٧٥ - الطعن بطلان التفتيش مقرر لمصلحة من وقع عليه .

\* لا شأن للطاعن في التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل في مسكن غيره .

( جلسة ١٩٥١/٥/٧ طعن رقم ٣٤٣ سنة ٢١ ق )

٥٧٦ - الطعن بطلان التفتيش مقرر لمصلحة من وقع عليه .

\* ان بطلان التفتيش لا يستفيد منه الا صاحب الشأن فيه ممن وقع التفتيش بمسكنه ، فليس لغير من وقع التفتيش عليه ان يتمسك ببطلانه لعدم صدور اذن به ، لأن البطلان انما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فاذا لم يتره من وقع عليه فليس لسواه ان يثيره ولو كان يستفيد من ذلك ، لان الاستفادة لا تلحقه الا من طريق التبعية فقط .

( جلسة ١٩٥١/١١/١٢ طعن رقم ٣٩٠ سنة ٢١ ق )

٥٧٧ - تخلى المتهم عن حيازة الشيء المضبوط لا يسوغ الدفع بطلان القبض والتفتيش .

\* اذا كان الثابت بالحكم يفيد ان رجل البوليس قد رآه امر المتهم فاستعان بزميل له واتجها نحوه فلما أن رآهما مقبلين عليه وضع المكثل الذي كان يحمله عن كتفه فكشف رجل البوليس المكثل وتبين انه مملوء

بالجلجنايات فساد به الى زميله . فضبط المفرقات فى هذه الحالة لا يكون نتيجة تفتيش وقع على المتهم وبالتالي لا تكون له جدوى من الكلام فى صفة من باشر ضبط الممثل .

( جلسة ١٧/١٩٥٢ ، ملحق رقم ١٠٢ سنة ٢١ و ١ )

#### ٥٧٨ — الطعن ببطالان التفتيش مقرر لمصلحة من وقع عليه .

✽ ما دامت المحكمة قد رأت ان الاشخاص الذين صدر الاذن بتفتيش مسلكهم معينون تعيينا كائنا : وان هناك واقعة معينة اسندت اليهم ويقتضى تحقيقها ضرورة التصدى لحريتهم او حرية مسكنهم : فلا يجسد الطاعن ان يتهم ببطالان التفتيش لنقص فى البيان بدعوى ان الاذن بحالته قد تبدل فيشمل مسكن اشخاص آخرين ليس هو بصاحب شأن فى التحديث عليه .

( جلسة ١١/٣/١٩٥٢ ملحق رقم ١٩ سنة ٢١ ق ١ )

#### ٥٧٩ — لا محل للطعن ببطالان التفتيش الذى اسفر عن ضبط رخصة قيادة سيارة تبين انها مزورة متى كان سجنها قد جرى وقت ضبط المتهم يحرز كمية من المواد المخدرة .

✽ اذا كانت واقعة الدعوى هي ان المتهم ضبط وهو يحرز كمية من المواد المخدرة وكان يحمل معه رخصة قيادة سيارة سجن منه وقام مكتب المخدرات بارسالها الى ادارة المرور لاتخاذ ما يلزم قانونا بشأنها فتبين عند فحصها انها مزورة ، فادعاء هذا المتهم ان التفتيش الذى اسفر عن ضبط هذه الرخصة باطل ليس له من اساس . ذلك بان ضابط المخدرات حين حصل على الرخصة وبعت بها الى ادارة المرور لم يضبطها على انها رخصة قيادة مزورة تنطوي على جريمة التفتيش من اجلها وفى سبيل ضبطها ، وانما هو فعل ذلك تنفيذا لما تقضى به لائحة المرور فى هذه الحالة من سحب الرخصة وتسليم المتهم تحريحا مؤقتا بالقيادة الى ان يبت فى امر التهمة المسندة اليه .

( جلسة ٢٤/٣/١٩٥٢ ملحق رقم ٢٠ سنة ٢٢ ق ١ )

#### ٥٨٠ — الدفع ببطالان التفتيش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

✽ مادام الطاعن لم يشر أمام المحكمة الاستئنافية الدفع ببطالان اذن

التفتيش للفتش والتدليس حتى كانت تفصل فيه على ضوء ما تستبينه من الوقائع فلا يجوز له ان يثيره أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٦٥٢/٥/٧ طعن رقم ٢٤٢ سنة ٢١١ ق )

٥٨١ - الدفع ببطان التفتيش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

✳ اذا كانت الطاعة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع ببطان الاذن بسبب ما تقوله في طعنها عن عدم تعيين المنزل المراد تفتيشه ، فلا تجوز اشارة ذلك أمام محكمة النقض ، اذ هذا من الدفوع الموضوعية التي تتطلب تحقيقا .

(جلسة ١٦٥٢/٦/٣ طعن رقم ٤٩١ سنة ٢٢٢ ق )

٥٨٢ - الدفع ببطان التفتيش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

✳ ان الدفع ببطان التفتيش من الدفوع الموضوعية لانه متعلق بصحة الدليل المستمد من التفتيش ، فاذا اشارت اليه المحكمة في اسبابها وردت عليه وانتهت الى انه دفع في غير محله ثم اصدرت حكما باذانة التهم فان هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستمد من التفتيش ، ولا يترتب البطلان على خلوه منطوقه من النص على رفض الدفع لان الاسباب تكمل المنطوق فيما لم ينص عليه .

(جلسة ١٦٥٤/١١/٢٢ طعن رقم ١١١١ سنة ٢٢٤ ق )

٥٨٣ - صفة الزوجة في الدفع ببطان التفتيش .

✳ ان للزوجة وهي تسكن زوجها وتحوز المنزل في غيبته . من الصفة بوصف كون المنزل منزلها ما يخول لها الدفع ببطان التفتيش الذي تناذى من حصوله بغير رضاها ، وتضار بنتيجته ، ما دام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله .

(جلسة ١٦٥٤/١١/٢٢ طعن رقم ١١١٧ سنة ٢٢٤ ق )

٥٨٤ - التمسك ببطان الاذن لصدوره غير مسبوق بتحقيق مفتوح لا تصح اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

✳ اذا كانت المتهمة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع ببطان الاذن



٥٨٥ - لا شأن للمتهم ببطالان تفتيش مسكن غيره •

\* لا شأن للمتهم في التحديث عن بطلان التفتيش الحاصل على مسكن غيره.

٥٨٦ - ليس لغير من وقع عليه تفتيش المسكن ان يشر بطلان التفتيش .

\* لا جدوى للطاعين من إثارة الدفع بطلان التفتيش مع اقراره بأن مسكنه لم يفتش لأن البطلان إنما شرع للحفاظ على حرمة المسكن فإذا لم يشتره من وقع عليه التفتيش فليس لغيره ان يشتره ولو كان يستفيد منه .

٥٨٧ - تنازل الدفاع عن التمسك ببطلان التفتيش أمام محكمة الموضوع وترافعه في موضوع التهمة - ابداء النفع ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض - لا يقبل -

✽ إذا كان الدفاع عن المتهم قد أعلن عن رغبته في عدم التمسك بإطلاق التفتيش ، وترافع في موضوع التهمة طالبا اعتبار المتهم محرزا للتعاطي فلا يقبل منه إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥٨٨ - الدفع ببطان التفتيش - ليس للمتهم ان يشيره الأول مرة أمام محكمة النقض .

\* متى كان المتهم لم يدفع امام محكمة الموضوع بينلان التفتيش ، فليس له ان يشيره لاول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٦ ق. ٠ جلسة ١٩٥٦/٤/٩ من ٧ ص ٥٠٩)

٥٨٩ - بطلان الاذن الصادر من النيابة بالتفتيش يستفيد منه من وقع التفتيش بمسكنه او محله .

\* لا يمكن ان يستفيد من بطلان الاذن الصادر من النيابة بالتفتيش الا صاحب الشك من وقع التفتيش بمسكنه او بمحله .

( الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/١٠ ص ٧٨٨ )

٥٩٠ - الدفع ببطلان اجراءات التفتيش لأول مرة امام محكمة النقض لا يقبل .

\* لا يقبل من المتهم الدفع ببطلان اجراءات التفتيش لأول مرة امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٣ ص ٧٨٣ )

٥٩١ - الدفع ببطلان التفتيش - عدم قبوله من انكر ملكيته للمضبوطات .

\* متى أنكرت المتهمه ملكيتها للصرة التي وجدت بها المواد المخدرة فلا يقبل منها التمسك ببطلان تفتيشها ولو كانت هذه الصرة على ملكها في الواقع .

( الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/٥ ص ٧٢٩ )

٥٩٢ - اثارة الدفع ببطلان التفتيش امام غرفة الاتهام دون محكمة الموضوع - عدم جواز اثارته امام محكمة النقض .

\* من المقرر ان الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية لتعلقه بصحة الدليل المستند من التفتيش ومن ثم فلا يقبل من المتهم اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ما دام لم يتره امام محكمة الموضوع ولو كان قد تمسك بهذا الدفع امام غرفة الاتهام .

( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/٢٩ ص ٤٤٠ )

٥٩٣ - الدفع لأول مرة امام محكمة النقض ببطلان اجراءات التفتيش - غير مقبول .

\* اذا كان لا يبين من محضر جلسة محاكمة المتهم انه لم يدفع ببطلان

اجراءات التفتيش ، فانه لا يقبل منه اشارة هذا الدفع لاول مرة امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١١/١٨/١٩٥٧ ص ٨٥٨ )

٥٩٤ - الدفع ببطان التفتيش او الامر الصادر به لا يقبل الا من حائز المنزل .

✽ جرى قضاء محكمة النقض على ان الدفع ببطان تفتيش منزل بعينه او ببطان الامر الصادر بتفتيشه لا يقبل من غير حائزه الذى يملك التحدث عن حرمة .

( الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/٤ ص ٩ ص ٢٤٦ )

٥٩٥ - الدفع ببطان التفتيش - اثارته لاول مرة امام محكمة النقض - غير جائز .

✽ ان الدفع ببطان التفتيش من الدفوع التاتونية المخططة بالواقع وهى لا تجوز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض بالم يمكن قد دفع بها امام محكمة الموضوع لانها تقتضى تحقيقا .

( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٢٠ ص ٩ ص ٥٥٨ )

٥٩٦ - قبول اثاره الدفع ببطان التفتيش لاول مرة امام محكمة النقض شرطه - ان يكون ما جاء بوقائع الحكم دالا بذاته على الإبطال - عدم استبعاد التفتيش وجميع احكامه من النظام العام .

✽ ان الاحكام التى صرحت فيها هذه المحكمة بأن الدفع ببطان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التى لا يجوز اثارته لاول مرة امامها لا يقصد بها على وجه التحقيق استبعاد التفتيش وجميع احكامه من حظيرة المسائل المتعلقة بالنظام العام ، بل لهذا القول علة اخرى هى ان مثل هذا الطلب يستدعى تحقيقا وبحشا فى الوقائع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة النقض ، فاذا كان ما جاء فى الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوع البطلان جازت اثارته لاول مرة امام محكمة النقض ولو لم يدفع به امام محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٣ ص ٩ ص ٦٠٩ )

### ٥٩٧ - مثال لانعدام المصلحة في التمسك ببطان التفتيش .

✳ إذا كان الحكم قد أثبت على التهم انه اسهم في صفقة الحشيش المبيعة والتي ضبطت بالسيارة وانه كان يعرضها وهو الذي باشر تسليمها فانه لا يكون للتهم مصلحة في التمسك ببطان تفتيش حقيقية ضبطت في مكان آخر وما اسفر عنه هذا التفتيش من وجود فتات الحشيش وتلوثاته فيها .

(الطن رقم ٥٩ لسنة ١٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ من ٧١٦ )

### ٥٩٨ - الفرق بين الدفع ببطان اذن التفتيش وبين الدفع ببطان اجراءاته - الدفع ببطان اجراءات التفتيش امر لا تجوز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

✳ فرق بين الدفع ببطان اذن التفتيش وبين الدفع ببطان اجراءاته ، واذا كان المتهم لم يدفع ببطان اجراءات التفتيش أثناء المحاكمة . فانه لا يجوز ابدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض لانه في حقيقته دفع موضوعي اساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها وما دامت قد اطبأت الى أن التفتيش قد اسفر عن العثور على المخدر المملوك للمتهم . فان النعمى على هذا الاجراء باحتمال دس المخدر في جيبه لا يقبل أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ ص ١١ من ٨٤٨ )

### ٥٩٩ - تفتيش - الدفع ببطالنه - ممن يقبل .

✳ من المقرر انه لا يقبل الدفع ببطان التفتيش ممن لم يقع التفتيش عليه او على مسكنه .

(الطن رقم ٣٦١٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٣/١٤ ص ١٢ من ٣٣٠ )

### ٦٠٠ - تفتيش - متى يصح ومتى يبطل - المقصد منه ومسالمة موضوعية .

✳ تنص المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية على انه لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الاشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها - فاذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى . جاز لمأمور الضبط القضائي ان يضبطها ، بشرط أن تظهر عرضاً أثناء التفتيش ودون سمي يستهدف البحث عنها . ولما كان الامر المعلوم فيه قد أسس قضاءه ببطان التفتيش على أن العثور على المخدر انما كان نتيجة التعسف في تنفيذ اذن التفتيش

بالسعى فى البحث عن جريمة اخرى لا علاقة لها بالجريمة التى جرى فيها التحقيق ، وكان تقدير القصد من التفتيش امرا تستقل به محكمة الموضوع ولها ان تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الاحوال فيها دون معقب . فبان ماثيره النيبالة فى طعنها لا يكون له محل .

( الطعن رقم ٤٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٧/٢/١٩٦١ ص ١٢ من ١٥٧ )

#### ٦٠١ - تفتيش - الدفع ببطلان القبض والتفتيش - دفع موضوعى - أساسه :

✽ اذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن الثانى دفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما خارج نطاق اختصاص ضابط مباحث القسم - وهو أساس يختلف عما أثاره فى وجه طعنه من بطلان القبض والتفتيش لاقتصار اذن التفتيش على الطاعن الاول وحده دون النص فيه على تفتيش من يتواجد معه وانه ( اى الطاعن الثانى ) لم يكن فى حالة تلبس تجيز القبض عليه - فانه لا يقبل منه طرحه لاول مرة على محكمة النقض ، لانه فى حقيقته دفع موضوعى أساسه المنازعة فى سلامة الادلة التى كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها والتى اطاعت منها الى صفة الاذن .

( الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩/٦/١٩٦١ ص ١٢ من ٧٠٤ )

#### ٦٠٢ - الدفع ببطلان التفتيش - يجب ان يكون مشتملا على بيان المراد منه - مثال لقول مرسل لا يحمل معنى الدفع - التفات الحكم عن الرد عليه - لا قصور .

✽ اذا كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن او المدافع عنه قد اثار اى منهما دفعا ببطلان التفتيش ، بل ان كل ما قاله المدافع عنه فى هذا الخصوص « والتصوير الصحيح ان القوة نزلت فى السويقة واخذت تفتش فى خلق الله تفتيشا باطلا بالطبع ثم كان الحشيش من نصيب هذا المتهم التمس » ، الامر الذى لا يبدو القول المرسل على اطلاقه دون ان يحمل على الدفع الصريح ببطلان التفتيش ، او ان يشتمل على بيان ما يرمى اليه منه - اذا كان ذلك ، فان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم لانتفاته عن الرد على الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل .

( الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٩/١٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٧٨٢ )

### ٦٠٣ - الطعن على إجراءات التفتيش - سقوط الحق فيه .

✳ ليس صحيحا في القانون ان الحق في الطعن على إجراءات التفتيش يسقط لعدم اثره من الدفاع في استجواب النيابة ، اذ العبرة في سقوط هذا الحق لا تكون الا بعدم ابدائه امام محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٤ من ١٤ ص ٨٨٠ )

### ٦٠٤ - تفتيش - دفع - الدفع بطلان التفتيش - مخدرات .

✳ الدفع بطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فان التمسك بطلان تفتيشه لا يقتل من غير حائز ، فان لم يثره فليس لغيره ان يبيده ولو كان يستفيد منه ، لان هذه الفائدة لا تلحقه الا عن طريق التبعية وحدها . ولما كان الثابت مما حصله الحكم عن واقعة الدعوى ان المخدرات ضبطت في سيارة للقوات الجوية كان يقودها سائقها بعلم رياسته وان تفتيشا لم يقع على شخص الطاعن فيسفر عن ضبط مخدر معه ، فانه لا يقبل منه الدفع بطلان تفتيش تلك السيارة او بطلان الاذن الصادر بتفتيشها لانه لا صفة له في التحدث عن ذلك .

( الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/٨ من ١٤ ص ٢٩٥ )

### ٦٠٥ - اذن تفتيش - اصداره - دفع - نقض - المصلحة في الطعن .

✳ من المقرر ان تقدير جدية التحريات التي بنى عليها اذن التفتيش موكول لسلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع فمتى اقرت تلك السلطة على ما ارتأت في هذا الصدد فلا سبيل لمصادرتها في عقيدتها . ولما كان موضوع الاذن قد انصب على تفتيش المأذون بضبطه وتفتيشه بالسيارة المعنية بذاتها - وهي سيارة الطاعن - فلا يقبل من هذا الاخير التحدث عن بطلان هذا الاذن بدعوى تعميم مذاه وامتداده الى كافة السيارات الاجرة التي يوجد بها ذلك المأذون بضبطه وتفتيشه لانتفاء مصلحة الطاعن في هذا الدفع .

( الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ من ١٤ ص ٧٠٠ )

### ٦٠٦ - الدفع بطلان إجراءات التفتيش - أساسه - اثر ذلك .

✳ الدفع بطلان إجراءات التفتيش ، دفع موضوعي ، أساسه المنسازعة في سلامة الادلة التي كوفت منها محكمة الموضوع عقيدتها واطمأنت منها الى ان

التفتيش قد أسفر عن المثير على المخدر المضبوط . وإذا كان الطاعن لم يبدع دفعا ببطالان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة . وقد خلا الحكم المطعون فيه مما يدل على هذا البطالان ، فلا يجوز له ان يثير ذلك أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٣ ق . جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨ من ١٥ ص ٧١٥ )

٦٠٧ - عدم ادعاء الطاعن ملكية او حيازة المخزن الذي وقع عليه التفتيش تذره بانتهاك حرمة - غير مقبول .

\* منى كان الطاعن لا يدعى ان المخزن الذي وقع عليه التفتيش مملوك له او في حيازته ، فانه لا يقبل منه التذرع بانتهاك حرمة .

( الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/١/١٢ من ١٥ ص ١٥٢ )

٦٠٨ - الدفع ببطالان اذن التفتيش . الدفع ببطالان إجراءاته . الفرق بينهما .

\* يوجد فرق بين الدفع ببطالان اذن التفتيش وبين الدفع ببطالان إجراءاته وإذا كان الطاعن لم يدفع ببطالان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة فانه لا يجوز ابدأه لأول مرة أمام محكمة النقض لانه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها ، وما دامت قد اطمانت الى ان التفتيش قد أسفر عن المثير على المواد المخدرة فانه لا يجوز مصادرتها فيما اطمانت اليه او إشارة ذلك الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن او المدافعين عنه قد أبدى أيهم دفعا ببطالان التفتيش تأسيسا على ان الضابطين اللذين نيط بهما تنفيذه غير مأذون لهما في ذلك ولا يجوز ندهما للقيام به لخلو الاذن مما يخول الصادر اليه حق ندب سواء لاجرائه ، وكان الحكم قد خلا مما يدل على هذا البطالان ، فانه لا يجوز للطاعن ان يثير ذلك أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ من ١٦ ص ٦٤٢ )

٦٠٩ - الدفع ببطالان التفتيش - طبيعته - دفع قانوني مختلط بالواقع - عدم جواز اثباته لأول مرة أمام محكمة النقض .

\* الدفع ببطالان التفتيش من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى

تحقيقاً موضوعياً . ومن ثم فانه لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ من ١٧ ص ١٥٩ )

٦١٠ - **الدفع ببطلان التفتيش** - من أوجه الدفاع الجوهريّة - وجوب الرد عليه ، والا كان الحكم قاصراً .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهريّة التي يمتنع الرد عليها . وإذا كان الحكم لم يرد على هذا الدفع لانه يكون قاصراً .

(الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ من ١٧ ص ٦٦٧ )

٦١١ - **شرط قبول الدفع ببطلان التفتيش** .

\* **الدفع ببطلان التفتيش** انما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فان التمسك به لا يقبل من غير حائزه ، وإذا ما كان الطاعن لا يدعى ملكيته او حيازة المكان الذي جرى تفتيشه وضبطت فيه المروقات ، فانه لا يقبل منه أن يتطرق بانتهاك حرمة .

(الطن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١١/٤ من ١٨ ص ١٢١٨ .)

٦١٢ - **طبيعة الدفع ببطلان اذن التفتيش** .

\* **الدفع ببطلان اذن التفتيش** من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما لم تكن مدونات الحكم تحبل مقوماته لانه يقتضى تحقيقاً نثائ عنه وظيفة محكمة النقض .

(الطن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ من ٢٠ ص ١٠٢٢ )

٦١٣ - **وجوب ابداء الدفع ببطلان اذن التفتيش في عبارة صريحة** .

\* **يجب ابداء الدفع ببطلان اذن التفتيش في عبارة صريحة** تشتمل على بيان المراد منه . ومن ثم فان مجرد قول المدافع عن الطاعن في مرافعته أن الدعوى خالية من التحريات لا يفيد الدفع ببطلان الاذن .

(الطن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ من ٢٠ ص ١٠٢٢ )



٦١٤ - لا يقدح في جدية التحريات - أن يسفر التفتيش عن ضبط غير  
ما أنصبت عليه هذه التحريات .

\* لا يقدح في جدية التحريات حسبما أثبتته الحكم أن يكون ما أسفر عنه  
التفتيش غير ما أنصبت عليه لأن الأعمال الإجرائية بحكومة من جهة النسبة  
والبطان بقدمايتها لا ينتانجها .

(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ من ٢٠ ص ١٧٦)

٦١٥ - لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم توالر حالة التلبس ما دام أن  
إجراءات التفتيش قد تمت صحيحة .

\* متى كان التفتيش قد جرى صحيحا على مقتضى الأمر الصادر به في  
حدود اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه ، فإنه لا مصلحة للطاعنين فيما أثاراه  
من عدم توالر حالة التلبس .

(الطن رقم ٨٤٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ص ١١١٠)

٦١٦ - تفتيش محل التجارة - بطالنه - شرطه .

\* التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من  
القانون . أما محل التجارة فلا يمكن القول ببطلان تفتيشه إلا على اعتبار اتصاله  
بشخص صاحبه أو مسكنه . وما دام أن لأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم  
فلا يقبل الطعن ببطلان تفتيش هذا المحل .

(الطن رقم ١٥٨٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤ من ٢٠ ص ١٢٣٠)

٦١٧ - الدفع ببطلان اذن التفتيش أو التفتيش ذاته دفع قانوني مختلط  
والواقع - علم جواز اثره لأول مرة أمام محكمة النقض .

\* متى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان  
اذن التفتيش أو ببطلان التفتيش ذاته ، فإنه لا يجوز اثاره هذا الدفع لأول مرة  
أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأن من الدفع  
القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضي تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة  
النقض به .

(الطن رقم ٥٢٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١١/٨ من ٢٢ ص ٥٦٦)

٦١٨ - تقدير جديدة التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الاذن بالتفتيش  
موكول الى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

\* من المقرر أن تقدير جديدة التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الاذن بالتفتيش وإن كان موكولا الى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراءات يتمين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن ترد عليه بأسباب سائفة بالقبول أو بالرفض .

(الطن رقم ١٢٤٦ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ س ٢٢ من ٨٠١ )

٦١٩ - القضاء ببطلان اذن التفتيش - استنادا الى صدره في ساعة  
سابقة على الساعة التي أثبتت في محضر التحريات - دون التعرض  
الى الدليل المستمد من تدوين الاذن على الورقة ذاتها التي حرر عليها  
محضر التحريات ومن أثبات مصدر الاذن اطلاعه على ذلك المحضر -  
خطأ .

\* من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصنة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فخرجت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات . فإذا كان الحكم المطعون فيه أورد ضمن ما استند اليه تبريرا لقضائه بالبراءة ما نصه :  
« أولا أن اذن التفتيش صدر في وقت سابق على محضر التحريات بدليل ما جاء بالأوراق من أن محضر التحريات حرر في ١٦/٦/١٩٧٠ الساعة ١٠ و ٤٥ دقيقة بينما حرر اذن التفتيش في ١٦/٦/١٩٧٠ الساعة ١٠ و ٣٥ دقيقة صباحا ومعنى ذلك أن اذن التفتيش صدر بدون تحريات ومن ثم يكون الاذن باطلا لا يتناوله على مجرد بلاغ دون تحريات وما يترتب على ذلك يعتبر باطلا أيضا حتى الدليل المستمد من ضبط المخدر مع المتهم ٠٠٠ » - وكان يبين من المفردات المضمومة أن الاذن بالقبض والتفتيش حرر على الورقة التي حرر عليها محضر التحريات وأسفله مباشرة وقد صدر السيد وكيل النيابة الاذن بمباشرة « بعد الاطلاع على محضر التحريات عاليه » وكان الحكم المطعون فيه قد جمل دعائمه في تبرئة المطعون ضده بطلان اذن التفتيش لأنه جاء على غير سند من تحريات سابقة تبرر إصداره دون أن تعرض المحكمة للدليل المستمد من تحرير الاذن أسفل محضر التحريات مباشرة وما أثبتته السيد وكيل النيابة من اطلاعه على المحضر ودون

بأن تدلى برأيها في هذا الدليل بما يفيد أنها على الاثر غفلت اليه ووزنته ولم تقتنع به أو أن تحققه حتى تصل الى وجه الحق في الأمر عن طريق سؤال محرر الاذن - بالرغم مما تشير اليه الورقة من أن ما جرى على التوقيت فيها هو مما يحمل على الاعتقاد بأنه خطأ مادي - فإن ذلك ينبغي بانها أصدرت حكماً دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها . ولا يفنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة البراءة الأخرى إذ ليس من المستطاع مع جاء في الحكم الوقوف على مبلغ اثر هذا الدليل - لو لم تقم المحكمة عن تحقيقه - في الرأي الذي انتهت اليه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٢/٣/١٩٧٢ ص ٢٣ من ٢٤٥ .

٦٢٠ - الحق في الطعن على الاذن بالتفتيش واجراءاته لا يسقط الا بعدم ابدائه امام محكمة الموضوع .

✽ لا يقدح في سلامة الحكم ما استورد اليه من تقرير قانوني خاطئ خاص بسقوط حق الطعن في الطعن على اجراءات التفتيش لعدم اثارته من المعامى الحاضر معه في تحقيق النيابة لأن الحق في الطعن على الاذن بالتفتيش واجراءاته لا يسقط الا بعدم ابدائه امام محكمة الموضوع وقد ابدى الطاعن هذا الدفع بجلسته المحاكمة .

( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٢/٣/١٩٧٢ ص ٢٣ من ٨٨٤ .

٦٢١ - كل اجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون - صدور اذن تفتيش مسكن من النيابة العامة دون تسببه على مقتضى المادة ٩١ أ ج قبل العمل بالدستور وقبيل تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ يكون صحيحاً - الدفع ببطان هذا الاذن لعدم التسبب دفع قانوني ظاهر البطان .

✽ انه وإن كان دستور جمهورية مصر العربية قد حظر بالمادة ٤٤ دخول المساكن وتفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون الا أنه نص في المادة ١٩٣ منه على أن يعمل به من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء ، وكان هذا الاستفتاء قد تم في ١١/٩/١٩٧١ ثم صدر في ٢٣/٩/١٩٧٢ القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٧٢ بتعديل بعض نصوص قانون الاجراءات الجنائية ، ومن بينها المادة ٩١ التي اوجبت أن يكون أمر التفتيش مسبباً ، ولما كان الأصل أن كل اجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون ، وليس في قانون الاجراءات الجنائية ما يقضى

بإبطال اجراء تم صحيحا وفقا للتشريع الذى حصله الاجراء فى ظله . وكان  
الثابت بالحكم المطعون فيه أن اذن التفتيش قد صدر من النيابة العامة فى  
١٩٧١/٨/٢١ على مقتضى المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية تبيل العمل  
بالدستور وقبل تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فانه يكون صحيحا ومنتجا  
لآثاره ، ولا على المحكمة ان هى التفتت عن الرد على الدفع المبدى من الطاعن  
ببطلان اذن التفتيش لعدم تسببه طبقا للمادة ٤٤ من الدستور ، ما دام أنه -  
بهذه المثابة - يعتبر دفعا قانونيا ظاهر البطلان .

( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٥/٦ من ٢٤ ص ٦٠٢ )

#### ٦٢٢ - الدفع ببطلان التفتيش - صاحب الصفة فى التمسك به .

\* لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستند من التفتيش بسبب عدم  
مراعاة الأوضاع القانونية المقررة الا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم واذا كان  
الثابت أن ايا من المنزل الثلاثة التى جرى تفتيشها لم تكن مملوكة لاية متهمة ولم  
تكن اية متهمة حائزة لايها فلا صفة لاي من المتهمات فى الدفع ببطلان  
تفتيشها .

( الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ من ٢٤ ص ١٠٥٢ )

#### ٦٢٣ - النemy ببطلان مراقبة المصادات التليفونية - لا جسدوى منه - ما دام الحكم قد اخذ الطاعة باعتراف باقى المتهمات وباقوال الشهود المستقلة عن الاجراء المدعى ببطلانه .

\* لا جسدوى من تعيب الحكم فى خصوص الرد على الدفع ببطلان  
اجراءات وضع تليفون الطاعة تحت المراقبة طالما أن الحكم قد اخذ الطاعة  
باعتراف باقى المتهمات فى الدعوى وباقوال شهود الاثبات فيها اعتبارا بأن هذه  
الأقوال وتلك الاعترافات من عناصر الاثبات المستقلة عن الاجراء المدعى  
ببطلانه والتي اطمانت المحكمة الى صحتها مما تنتفى معه مصلحة الطاعة فى  
تمسكها بالبطلان .

( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٤/١١ من ٢٥ ص ١٣٨ )

#### ٦٢٤ - العبرة فى الدفع ببطلان اذن التفتيش بهملولة لا بلغله .

\* اذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن استهل  
مرافسته طالبا البراءة تأسيسا على ما مفاده أنه يتعين عدم الاعتداد بما يصل

من معلومات عن المصدر السرى الذى يهدف دائما الى الوشاية فهى كما تحدثت  
الصدق فانها تحدث الكذب ايضا ثم استطرد الى دفاعه الموضوعى وبختم مرافحته  
ـ على ما جاء بذلك المحضر ـ بالدفع ببطلان القبض والتفتيش . لعدم جدية  
التحريرات فان المستفاد من سياق ما سلف أن هذا الدفع هو فى حقيقته دفع  
ببطلان الاذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن لعدم جدية التحريات  
التي بنى عليها ، ولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذى وردت به  
محضر الجلسة اذ العبرة فى مثل هذا الدفع هى بمدلوله لا بلفظه . ما دام ذلك  
المدلول واضحا لا لبس فيه .

(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٦/٣ س ٢٥ ص ٥٥٨ )

**٦٢٥ ـ الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم تسببيه ـ دفع قانونى يخالفه  
واقع ـ يؤدى ذلك .**

\* ان ما يثيره الطاعن من التفات للحكم عن الرد على الدفع ببطلان الاذن  
بالتفتيش لعدم تسببيه مردود بأنه لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة  
المحاكمة ان الطاعن او المدافع عنه قد اثار دفعا بهذا المعنى، بل كل ما قاله الدفاع  
فى هذا الخصوص أن الاذن غير جدى طبقا لقانون الحريات الامر الذى يحمل  
على ان الدفع هو دفع بعدم جدية التحريات ، وهو ما لم يخطئ الحكم فى تحصيله  
وما يختلف فى اساسه عن هذا الذى يثيره الطاعن مما لا يقبل منه طرحا لأول  
مرة أمام هذه المحكمة ، ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته ، لأنه  
من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتتقضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه  
وظيفة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٣٦ ص ٢٦٦ ،

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ص ٩٦٨ )

**٦٢٦ ـ الدفع ببطلان القبض والتفتيش ـ عدم جواز اثارته لأول مرة أمام  
النقض ـ شرط ذلك .**

\* من المقرر أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش انما هو من الدفوع  
القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض  
ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع او كانت مدونات الحكم تحل مقوماته  
نظرا لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/١٣ س ٢٨ ص ٧٥٩ )

### ٦٢٧ - الدفع ببطان التفتيش - ما يشترط في التمسك به .

\* لما كان بين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطان اذن التفتيش ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظلوة هذه المحكمة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافسته نعيًا على مسلك الشاهد في استقاء تهرياته ولحقته في استصدار اذن التفتيش وصدوره بناء على ذلك ، إذ هو قول مرسل على اطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح ببطان اذن التفتيش الذي يجب ابدؤه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٣٧٨/٥/١٥ من ٢٩ ص ٥٠٧)

### ٦٢٨ - شرط جواز الدفع ببطان القبض والتفتيش أمام محكمة النقض .

\* لما كان من المقرر أن الدفع ببطان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظلوة محكمة النقض . وإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بما يثيره في طعنه من بطلان تفتيشه وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منه اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٣٧٨/١٢/١٨ من ٢٩ ص ٩٥٥)

(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٣٦٧/١/٩ من ١٨ ص ٤٦)

### ٦٢٩ - الدفع ببطان اذن التفتيش - دفع قانوني يخالطه واقع - مؤدى

ذلك :

\* إذا كان بين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطان اذن التفتيش وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظلوة هذه المحكمة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافسته قوله أنه « قد بين عدم الدقة في التحريات وانها غير صحيحة » إذ هو قول مرسل على اطلاقه يفيد للترجيح ولا يحمل على الدفع الصريح ببطان اذن التفتيش الذي يجب ابدؤه في عبارة صريحة تشتمل على

بيان المراد منه ، هذا فضلا عن ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، واذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسوية اجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون ولا محل له ولا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه .

(الطن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ س ٣٠ ص ٨٩١ )

**٦٣٠ - الدفع بطلان التفتيش - دفع يخالطه واقع - عيب جواز التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض .**

✽ متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدوجتها ان الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره بوجه طعنه وكان من المقرر ان الطاعن ما دام لم يشر امام محكمة الموضوع الدفع بطلان التفتيش فانه لا يجوز له اثرته لأول مرة امام محكمة النقض الا اذا كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع ويقضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع ببطلان التفتيش امام محكمة الموضوع وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فانه لا يقبل التحدي به لأول مرة امام هذه المحكمة .

(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ س ٣٠ ص ٩٢٢ )

### الفرع الثاني - اثار بطلان التفتيش

**٦٣١ - عدم جواز الاعتقاد على ما اسفر عنه التفتيش الباطل ولا على شهادة من اجسروه .**

✽ لامنزل حرمة ودخولها بغير رضا اصحابها او بغير اذن من السلطة القضائية المختصة او في غير الاحوال المرخص بها قانونا يحرمه القانون ويعاقب فاعله فدخل رجل الضبطية القضائية منزل احد الافراد وتفتيشه بغير اذنه ورضائه الصريح او بغير اذن السلطة القضائية امر محظور والتفتيش الذي يجريه في تلك الحال باطل قانونا ولا يصح للمحاكم الاعتماد عليه بطل ولا على شهادة من اجسروه لان مثل هذه الشهادة تتضمن اخبارا منهم عن امر ارتكبه مخالف للقانون فالاعتماد على مثلها في اصدار الحكم اعتمادا على امر تمقتسه

الآداب وهو في ذاته جريمة منطبقة على المادة ١١٢ ع واذن فيكون باطلا الحكم الذي يؤسس على مثل هذا التفتيش الباطل قانونا وعلى اقوال رجال البوليس الذين اجبروه ولم يكن له سند في الادانة غير محضر هذا التفتيش وهذه الشهادة .

( جلسة ١٩٢٣/١٢/٢٧ طعن رقم ١٨٤٤ سنة ٢ ق )

٦٣٢ - عدم جواز الاعتماد على ما اسفر عنه التفتيش الباطل ولا على شهادة من اجبروه .

\* دخول رجال الضبطية القضائية منزل احد افراد وتفتيشه بغير اذنه ورضائه الصريح او بغير اذن السلطة القضائية امر محظور والتفتيش الذي يجرونه في تلك الحال باطل قانونا ولا يصح للمحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من اجبروه ولا على ما يثبتونه في محضرهم اثناء هذا التفتيش من اقوال واعتراقات مقول بحصولها امامهم من المتهمين لان مثل هذه الشهادة تتضمن في الواقع اخبارا منهم عن امر ارتكبهوه مخالف للقانون فالاعتماد على مثلها في اصدار الحكم اعتمادا على امر تمتعه الآداب وهو في حيد ذاته جريمة منطبقة على المادة ١١٢ ع واذن فالحكم الذي يؤسس على مثل هذا المحضر وعلى اقوال رجل البوليس الذي اجرى التفتيش وعلى ما نسب الي المتهم من الاعتراف امام نفس هذا المحقق ولم يكن له سند في ادانة المتهم غير هذه العناصر يعتبر حكما باطلا .

( جلسة ١٩٢٤/٢/١٢ طعن رقم ٦٩٩ سنة ٤ ق )

٦٣٣ - عدم جواز الاعتماد على ما اسفر عنه التفتيش الباطل ولا على شهادة من اجبروه .

ان بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل في الحكم بالادانة على اي دليل يكون مستمدا منه ، ثم ان ادلة الادانة التي توردها المحكمة في حكمها في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث ان سقط احدها او استبعد تمين اعادة النظر في كفاية الباقي منها لدعم الادانة . واذن فاذا كان الحكم بالادانة مع قوله ببطلان التفتيش قد اخذ بالدليل المستمد منه ، هو المضبوطات التي اسفر عنها ونتيجة تحليلها ، لتكملة الدليل المستنيط من اقوال المتهم في التحقيق الابتدائي او لتأييد اقواله ، فانه يكون قد اخطأ خطأ يعيبه ويوجب نقضه .

( جلسة ١٩٤٧/٦/٢ طعن رقم ٩٧٤ سنة ١٧ ق )



٦٣٤ - الدليل المستمد من مناقشة المتهم في شأن مخدر ضبط بمنزله  
بناءً على تفتيش باطل يكون باطلاً كذلك .

\* ان الدليل المستمد من مناقشة المتهم في شأن مخدر ضبطاً بمنزله  
بناءً على تفتيش باطل يكون باطلاً كذلك ولا يصح الاستشهاد به عليه  
لأن تلك المناقشة انما كان مدارها مواجهة المتهم بما اسفر عنه التفتيش  
الباطل من نتيجة .

( جلسة ١٩٤١/٥/٥ طعن رقم ١٠٣٣ سنة ١١ ق )

٦٣٥ - الدليل المستمد من مناقشة المتهم في شأن مخدر ضبط  
بمنزله بناءً على تفتيش باطل يكون باطلاً كذلك .

\* متى قبلت المحكمة الدفع ببطلان التفتيش الذي اسفر عن وجود المخدر  
فلا يصح منها ان تحدين المتهم على اساس وجود المصدر عنده بل يجب ان يكون  
اقتناعها بالادانة مبنيًا على أدلة أخرى كافية . فاذا كانت المحكمة قد قضت  
ببطلان التفتيش واستبعدت ما اسفر عنه كدليل اثبات في الدعوى ومع ذلك اذانت  
المتهم بناءً على ما قالته من انه قد قرر في جميع ادوار الدعوى هو وزوجته  
ان المادة التي يحاكم عن ارازها قد ضبطت بين طيات فراشه ، وانه قد  
ثبت من التحليل انها حشيش ، فان حكمها يكون مغيباً ، لأن هذا القول من المتهم  
وزوجه لا يعد اعترافاً وانما هو مجرد تقرير التفتيش الباطل ولما نتج عنه .

( جلسة ١٩٤٢/٣/٣٠ طعن رقم ٩٦٢ سنة ١٢ ق )

٦٣٦ - بطلان الدليل المستمد من محضر تفتيش باطل .

\* مادامت ادانة المتهم قد اقيمت على دليل مستمد من محضر تفتيش  
باطل وعلى الاعتراف المنسوب اليه في هذا المحضر والذي انكسره فيما بعد فانها  
لا تكون صحيحة لاعتمادها على محضر اجراءات باطلة .

( جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ طعن رقم ١٢٨٧ سنة ١١ ق )

٦٣٧ - جواز استناد المحكمة الى أدلة غير مسقودة من التفتيش الباطل .

\* لا فائدة للطاعن في اشارة بطلان محاضر التفتيش اذا كان الحكم  
لهم يقف في ادانته عندما انتجته هذه المحاضر الباطلة بل كان قد عُدّد ضدّه  
أدلة أخرى استخلصها من جملة وقائع ثبتت لدى المحكمة .

( جلسة ١٩٣٤/١٢/٣١ طعن رقم ١٦١٣ سنة ٤ ق )

### ٦٣٨ - ما يترتب على بطلان التفتيش - الأداة الأخرى .

\* ان بطلان التفتيش لا يترتب عليه حتما براءة المتهم . بل كل ما يقتضي  
مرد استبعاد الأداة المستعمدة من ذلك التفتيش وعدم الاعتداد بها في الإثبات  
أما إذا كانت هناك أداة أخرى ، لا شأن للتفتيش بها فإن الإثبات بمقتضاها  
يكون صحيحا ولا شأنية فيه . ولذلك فإنه يجب على المحكمة إذا ما قضت ببطلان  
التفتيش ان تبحث فيما يكون قائما في الدعوى من الأدلة التي لا علاقة لها  
بالتفتيش وتقدرها ثم تصدر حكمها بناء على ما تراه بعد ذلك من ثبوت  
الدعوى او عدم ثبوتها .

( جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢ ملن رقم ١٤٦٦ سنة ١٩٤٢ ق )

### ٦٣٩ - جواز استناد المحكمة الى أدلة غير مستعمدة من التفتيش المبطل .

\* ان بطلان القبض والتفتيش ليس من شأنه ان يمنع المحكمة من الأخذ  
بمناصر الإثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة  
عنه وقائمة بذاتها . فإذا كانت المحكمة قد قضت ببطلان القبض والتفتيش وببراءة  
المتهم وكان من بين ما أورفته في أسباب حكمها ان المتهم قد اعترف بوجود المخبر  
معه أمام من يشر القبض ثم اعترف بذلك أمام الضابط المحقق من غير أن تبين  
رأيها في هذا الاعتراف وحكمها فيه . فإن حكمها يكون قائما تصورا يستوجب  
نقضه .

( جلسة ١٩٥١/١/١٩ ملن رقم ١٦٦٥ سنة ١٩٥٠ ق )

### ٦٤٠ - عدم جواز الحكم ببطلان أمر التفتيش وبطلان عملية التفتيش على استقلال .

\* إذا كان منطوق الحكم متصورا على القضاء ببطلان أمر التفتيش  
وبطلان عملية التفتيش فهذا الحكم لا يمكن اعتباره صحيحا صادرا من سلطة  
تملك إصداره . اذ كل ما للمحاكم في المواد الجنائية بمقتضى ما لها من حق  
مطلق في تقدير الدليل وحرية كاملة في الأخذ بما تطئن اليه وأطراح  
ما لا تراه له في سبيل تكوين عقبتها هو أن تعتبر الدليل المستمد من أي  
إجراء من إجراءات التحقيقات الابتدائية التي تجريها النيابة العمومية او  
لا تعتبره . فإذا هي تجاوزت ذلك الى الحكم ببطلان الإجراء ذاته فإن حكمها  
يكون في الواقع مبنيا على تجاوز منها لحدود اختصاصها لأن سلطة الاتهام  
او التحقيقات الابتدائية مستقلة عن سلطة الحكم وكل سلطة من السلطات  
تباشر اختصاصها في الحدود المرسومة له في القانون . وليس في القانون

ما يغول المحاكم حسب الفصل في اجراء التحقيقات الاولية ذاتها من حيث صحتها او بطلانها ولا يمكن الالتجاء الى المحاكم لاستصدار حكم منها ببطلان عمل من اعمال الزبالة العمومية او بمنعوا عن اجرائه ، وطالما ان التحقيق لا يعرض على المحكمة فهي متنوعة قانونا من الفصل في شئ متعلق به . ثم ان مجرد عرضه عليها برفع الدعوى العمومية امامها ليس من شأنه ان يكسبها اختصاصا لسم يكون لها ، بل كل ما يكون لها وحى تقوم بهيتها من الفصل في الدعوى المطروحة عليها هو ان تستمتع بكامل حريتها في تقدير عناصرها المعروضة عليها ومنها الدليل المستمد من تلك التحقيقات .

( جلسة ١٩٤٥/١/١٥ طعن رقم ٩٩ سنة ١٥ ق )

#### ٦٤١ - اثر التفتيش الباطل ينسحب على الواقعة المراد الاستدلال عليها بكافة اوصافها .

\* اذا كانت الواقعة المراد الاستدلال عليها بمحضر التفتيش الباطل واحدة فسواء وصفت انها دعارة او زنا ، فاثّر البطلان ينسحب عليها ويشملها بكافة اوصافها .

( جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢ طعن رقم ١١٧ سنة ٢٤ ق )

#### ٦٤٢ - عدم جواز الاستدلال على الزوجة بالاعتراف المسند الى شريكها في الزنا والمثبت في محضر التفتيش الباطل .

\* لا يصح الاستدلال على الزوجة بالاعتراف المسند الى شريكها في الزنا والمثبت في محضر التفتيش الباطل ، مادام ضبط هذا الشريك في المنزل لم يكن الا وليد اجراء باطل ، وكان اعترافه منصبا على واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش .

( جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢ طعن رقم ١١٧ سنة ٢٤ ق )

#### ٦٤٣ - صدور اعتراف من المتهم تلى اشر تفتيش باطل - نقديسره موضوعي .

\* تقدير قبة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اشر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شؤون محكمة الموضوع تقديره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها ولها ان تعتمد في حكمها عليه رغم العدول عنه .

( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٨/١٠ ص ٧ ، ٩ )

٦٤٤ - حق القاضي في الأخذ بالاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه .

\* بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي لجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه .

(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ س ٧ ص ١٠٦٣ .

٦٤٥ - اعتراف المتهم بجلسة المحاكمة بحيازته للعلبة التي وجدت بها المخدر - قبول الدفع ببطلان التفتيش وبراءة المتهم - عدم تعرض الحكم للاعتراف - قصور .

\* متى كان الحكم حين قضي بقبول الدفع وبطلان التفتيش وكسل ما ترتب عليه من إجراءات وبراءة المتهم قد أغفل ما اعترف به المتهم بجلسة المحاكمة من حيازته للعلبة التي وجد بها المخدر ولم يتعرض بشئ، لهذا الحيل المستقل عن الإجراءات التي قضي ببطلانها فإنه يكون قاصرا . ولا يغير من الأمر ما ذهب إليه الدفاع من القول بعدم علم المتهم بمحتويات هذه العلبة فإن ذلك مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها فيه .

(الطن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٣١ س ٧ ص ١٤٤٧ )

٦٤٦ - اعتراف المتهم بضبط المرسوقات في مسكنه - اغفال الحكم الرد على الدفع ببطلان التفتيش - لا عيب .

\* متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اعترف بضبط الملابس المرسوقة في مسكنه ، ولم ينازع المتهم في صحة هذا الاعتراف ، فإن اغفال الحكم الرد على الدفع ببطلان التفتيش لا يؤثر في سلامته .

(الطن رقم ١١٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٣/١٩ س ٨ ص ٢٧٥ )

٦٤٧ - اعتماد المحكمة بصفة أصلية في إدانة المتهم على اعترافه - مجادلته في صحة التفتيش - انتفاء مصلحته .

\* متى كان الحكم قد اعتمد بصفة أصلية في إدانة المتهم على اعترافه في محضر البوليس وتحقيق النيابة واتخذ من هذا الاعتراف دليلا قائما بذاته

مستقلا عن التفتيش المدعى ببطلانه فان مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطلان التفتيش تكون مفتحة .

( الملن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/٢٩ من ٨ ص ١٣٨ )

٦٤٨ - سلطة المحكمة في الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش الباطل ومنها اعتراف المتهم اللاحق على اجراء التفتيش .

\* بطلان التفتيش لا يحول دون اخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي اسفر عنها هذا التفتيش ومن هذه العناصر اعتراف المتهم اللاحق على اجراء التفتيش .

( الملن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٦ من ٨ ص ٤٤٦ )

٦٤٩ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف اللاحق لتفتيش باطل ولو كان قد صدر أمام نفس الضابط الذي اجراه .

\* تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما تنجح عنها هو من شأن محكمة الموضوع تتبصره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى . ولا يؤثر في ذلك ان يكون الاعتراف قد صدر أمام نفس الضابط الذي اجري التفتيش الباطل مادام قد صدر مستقلا عنه وفي غير الوقت الذي اجري فيه .

( الملن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٦ من ٨ ص ٤٤٦ )

٦٥٠ - بطلان الاعتراف الصادر في أعقاب التفتيش الباطل لرجل الضبط .

\* متى كان التفتيش الذي وقّع في جيب المتهم قد تجاوز به مأمور الضبط القضائي حدوده ، وفيه انتهاك لحرمة شخص المتهم وحرية الشخصية فهو باطل هو وما ترتب عليه من اعتراف صدر في أعقاب لرجال الضبط .

( الملن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ من ٨ ص ٦٨١ )

٦٥١ - دخول رجال البوليس منزل المتهم لتنفيذ إذن التفتيش - اعترافه بعد ذلك أمام وكيل النيابة - الاعتراف على الاعتراف بهقولة أنه تولد عن اكراه - غير صحيح .

\* متى كان دخول رئيس مكتب المخدرات ومعه قوة كبيرة الى منزل

المتهمة مشروعا . وكانت قد ادلت باعترافها امام وكيل النيابة المحقق بعد انتهاء الضبط والتفتيش ببضع ساعات وفي وقت كان مكفرا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فانه لا يصح الاعتراض على الاعتراف بمقولة انه تولد عنه نسوع الكراه يتمثل فيما تملك المتهمة من خرف من مفاجأة رجال البوليس لها .

( الملن رقم ١٨١١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ س ٩ ص ١٥١ )

٦٥٢ - بطلان التفتيش - سلطة قاضي الموضوع في الأخذ بعناصر الاثبات الأخرى التي تؤدي الى ذات النتيجة التي اسفر عنها التفتيش وفي الاعتماد على الاعتراف اللاحق .

\* ان بطلان التفتيش - بفرض صحته - لا يحول دون اخذ قاضي الموضوع بعناصر الاثبات الأخرى التي تؤدي الى ذات النتيجة التي اسفر عنها التفتيش ، وان تعتمد في ثبوت حيازة المتهم لما ضبط في مسكنه على اعترافه اللاحق بوجوده فيه .

( الملن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٥ س ٩ ص ٢٥٠ )

٦٥٣ - عدم جدوى التمسك ببطلان التفتيش عند اعتراف المتهم في التحقيق واطمئنان المحكمة اليه .

لا يجدى المتهم تمسكه ببطلان التفتيش ما دام دليل وجود المضبوطات قد تحقق باعترافه في التحقيقات اعترافا اطمأنت المحكمة الى صحته بضبط الامتعة والمخفولات الأخرى المختلصة في حجرته .

( الملن رقم ٧٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٩ س ٩ ص ٦٣٨ )

٦٥٤ - تفتيش - دليل باطل - استبعاد .

اذا كان التفتيش قد استنفذ غرضه بضبط الخنجر المضبوط ، وهو من الاساحة التي ايسر لها خائسر حتى يمكن الاحتجاج بان الضابط كان يبحث عنها في جيب الصديري بعد ضبط السلاح المذكور ، فان ما قام به الضابط من تفتيش لاحق لضبط ذلك السلاح يكون مخالفا للقانون ، وبالتالي فان القرار المطعون فيه - فيدأ ينتهي اليه من استبعاد الدليل المستمد من ذلك الاجراء الباطل - يكون متفقا وحكم القانون الصحيح .

( الملن رقم ٤٨١ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٦/١٩ س ١٢ ص ٧١٠ )

٦٥٥ - اذن التفتيش - المصادر من النيابة الى مأمور الضبط القضائي - تجاوزه حدود الاذن وتفتيشه مسكن شخص آخر - دون أن يسفر هذا التفتيش عما يؤاخذ به المتهم - بطلان التفتيش - لا يستتبع بطلان اجراءات التحقيق الأخرى .

\* اذا كان مأمور الضبط القضائي قد تجاوز حدود اذن النيابة وذلك بتفتيش مسكن شخص آخر دون أن يسفر هذا التفتيش الباطل عما يؤاخذ به المتهم . وكان كل ما يترتب على بطلان التفتيش هو استبعاد الدليل المستبعد منه . فان بطلان هذا التفتيش لا يستتبع بطلان اجراءات التحقيق الأخرى التي يشملها المحضر كسؤال الشهود والمتهم طالما كانت هذه الاجراءات منفصلة الصلة بالتفتيش الباطل .

( العاين رقم ١٨٠٣ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/١٣ س ١٣ ص ٤٠٨ )

٦٥٦ - ثبوت القبض والتفتيش - الحكم بالادانة استنادا الى عناصر اثبات أخرى ، لا يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل - فلك حكم مريب - يستوجب النقض ، والقضاء بالبراءة .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه بعد ان انتهى الى بطلان القبض على الطاعن وتفتيشه قضى بادانته قولا منه انه يستند في ذلك الى عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عن القبض والتفتيش والمؤدية الى ذات النتيجة التي اسفر عنها ، معتبدا في ذلك على اقوال اثنين من الشهود قررا بأن الطاعن هو صاحب السلة المضبوطة وأنه كان يحطها على ركبته ، وأن الضابط اخرج منها ومن جيبه المخدرات المضبوطة ، والى ما قرره الطاعن في تحقيق النيابة من أن المواد المخدرة قد ضبطت بتلك السلة ، والى ما اسفر عنه تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة حشيش وأفيون ، وما تبين منه من وجود فئات من الحشيش بجيب صديري الطاعن وأثار بالكيس الذي كان بالسلة . لما كان ذلك ، وكانت شهادة الشاهدين التي استندت عليها المحكمة في قضائها بالادانة لا تخرج عن أن تكون تقريرا لما كشف عنه القبض والتفتيش الباطل وتأكيدا له ، ولا يمكن ان يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل الذي اسفر عن وجود المخدر . وكان ما قرره الطاعن من العثور على المخدر في السلة لا يعد اعترافا منه بجزائه او احرازه له ولا يدعو ان يكون تقريرا لما نتج عن التفتيش الباطل ، كما ان نتيجة التحليل اثر من آثار ذلك التفتيش الباطل ، وإذا انهارت هذه الأدلة فانه لا يبقى في الدعوى دليل على نسبة احراز المخدر الى الطاعن ومن ثم فان الحكم المطعون فيه . اذ قضى بالادانة استنادا الى تلك الأدلة رغم تضلعه ببطلان

القبض والتفتيش ، يكون معيبا ويتمين نقضه والقضاء ببراءة الطاعن من التهمة المسندة اليه .

( الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/٢٧ س ١٣ من ٧٨٥ )

٦٥٧ - تفتيش مصنع دخان في غير أوقات مباشرة العمل فيه - باطل -  
بطلان الدليل المستند من هذا التفتيش - لا يصححه حضور معاون  
نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش .

\* متى كان الثابت من مدونات الحكم ان تفتيش المصنع حصل في يوم الراحة الأسبوعية للعمال وفي نجبة صاحبه ومديره المسئول وبغير إذن منهما ، ومن ثم يكون هذا الاجراء قد تم في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، ولا يصححه حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون فيما ذهب اليه من صحة اجراءات التفتيش غير سديد في القانون مما يتعين منه نقضه والقضاء ببراءة المتهم تأسيسا على استبعاد الدليل من هذا الاجراء عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حسابات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، والمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، مع مصادرة كمية التبغ السوداني المضبوطة الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، ورفض الدعوى المخفية والزام رافعها مصروفاتها .

( الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/٩ س ٢١ من ٣٦٠ )

٦٥٨ - بطلان التفتيش لا يحول دون اخذ القاضي بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي اسفر عنها التفتيش ومنها الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات المخدر الذي كشف التفتيش عن وجوده لديه .

\* ان بطلان التفتيش لا يحول دون اخذ القانون بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي اسفر عنها التفتيش ، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات المخدر الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه .

( الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨ س ٢١ من ٩٨٥ )

٦٥٩ - بطلان التفتيش - لا يحول دون الأخذ بعناصر الاثبات المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي اسفر عنها .

\* ان بطلان التفتيش لا يحول دون اخذ المحكمة بجميع عناصر الاثبات



الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي اسفر عنها التفتيش ، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق لامتهم بجباذته ذات المخدر الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه ، ومن ثم فان مصلحة فيما يثيره من بطلان التفتيش تكون منفعية .

( الملن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/١ من ٢٥ ص ٧٨٢ )

#### ٦٦٠ — بطلان إذن المراقبة والتفتيش — لا يحول دون الأخذ بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنها .

\* لما كان الحكم بعد ان انتهى الى قبول الدفع المبدى من الطاعة ببطلان اذنى المراقبة والتفتيش عرض لأقوال المتهمة الثانية في تحقيقات النيابة واعتبرها دليلا قائما بذاته مستقلا عن واقعة المراقبة والتفتيش الباطلين واعتمد عليها في قضائه بإدانة الطاعة — وهو معيب في ذلك — اذ ان بطلان اذنى المراقبة والتفتيش لا يحول دون اخذ القاضى بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنهما والمؤدية الى النتيجة التي أسفرت عنها المراقبة والتفتيش ومن هذه العناصر أقوال المتهمة الثانية في حق الطاعة بمحضر تحقيق النيابة اللاحق لاجسراء التفتيش . كما لا ينعى المحكمة من الاعتماد على ما جاء بمحضر التحريات السابق على المراقبة والتفتيش الباطلين .

( الملن رقم ١٢٨٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/١/٥ من ٢٧ ص ٢٦ )

#### ٦٦١ — تقدير أقوال متهم على آخر — وتحديد صلتها بتفتيش باطل — موضوعي .

\* من المقرر ان تقدير الأقوال التي تصدر من متهم على آخر اثر تفتيش باطل وتحديد صلة هذه الأقوال بواقعة التفتيش وما يفتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث اذا تسدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثرة فيها بهذا الاجراء الباطل . جاز لها الأخذ بها .

( الملن رقم ١٢٨٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/١/٥ من ٢٧ ص ٢٦ )

#### ٦٦٢ — بطلان التفتيش — اثره استبعاد الأدلة المستمدة منه فحسب .

\* ان كل ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الأدلة المستمدة منه لا الوقائع التي حدثت يوم اجرائه . فاذا كانت المحكمة قد اقامت الدليل على وقوع

الجريمة من أدلة أخرى لا شأن للتفتيش الباطل بها وكان الإثبات بمقتضاها صحيحا لا شاذية فيه ، فإن منعى الطاعنة في هذا الشأن لا يكون له محل .

( للطن رقم ١٢٨٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/١/٥ من ٢٧ ص ٢٦ )

**٦٦٣ - تفتيش بنير أثن - الاشتباه لغير ذوى الشبهة - لا تتحقق بسبه  
دلائل الاتهام الذي يبرر القبض والتفتيش .**

✽ لما كان مفاد ما أورده محكمة الموضوع في مدونات حكمها المطعون عليه أنها رأت فيما قرره الضابط والشرطي المرافق له بتحقيق النيابة من ارتباك المطعون ضده أثناء تفتيش المتهم الآخر ما لا ينبئ، بذاته عن اتصاله بجريمة أحرز هذا الأخير لمادة المخدر المتلبس بها ولا تقوم به الدلائل الكافية على اتهامه بها أو الترائن القوية على اخفائه ما يفيد في كشف الحقيقة فيها مما يجيز القبض عليه وتفتيشه ، فإن ما انتهى إليه الحكم من قبول الدفع بطلان القبض عليه وتفتيشه يكرن سحيذا في القانون ، ذلك أن القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشربين وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه . ولا يصح من بعد الاستناد الى الدليل المستمد من ضبط المادة المخدرة معه باعتباره وليد القبض والتفتيش الباطلين وينحل ما تثيره النيابة العامة في هذا الشأن الى جدل موضوعي لا تجوز انثارته اما محكمة النقض .

( للطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ ص ٤١٦ )

## الفصل الرابع

### تسبيب الأحكام بالنسبة للتفتيش

٦٦٤ - استناد المحكمة في ادانة المتهم الى الدليل المستمد من التفتيش دون رد على ما دفع به من بطلان - تصور .

\* اذا كان الحكم قد استند في ادانة المتهم الى الدليل المستمد من التفتيش دون ان يرد على ما دفع به من بطلانه ، ولم يكن يبدو فيه ما يفيد كفاية الأدلة الأخرى التي ساقها - بصرف النظر عن التفتيش المأمون فيه وما نتج عنه - لتكوين عقيدة المحكمة في الادانة - فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

( جلسة ١٩٤٩/١/٢٤ طعن رقم ٣٦ سنة ١٩٩٠ ق )

٦٦٥ - القضاء ببطلان التفتيش لمجرد وصف امر التفتيش بأنه امتداد لاذن سابق انتهى بانتهاء اجراء دون تقدير الأساس الذي قام عليه - تصور .

\* اذا كان الاذن الصادر بالتفتيش قد وضع في صيغة امتداد لاذن سابق ولكن كان له مسوغات أخرى غير الاذن الأول وأساس غير أساسه فهذا يجعل منه في حقيقة الامر اذنا جديدا ، ويكون على المحكمة ان تقدر الأساس الذي قام عليه وتحدث عنه بما تراه فيه من جهة صلاحيته لصدور اذن جديد او عدم صلاحيته ، فاذا هي قضت ببطلانه على أساس مجرد وصفه بأنه امتداد لاذن سابق انتهى بانتهاء اجله فان حكمها بذلك يكون معيبا متمينا نقضه .

( جلسة ١٩٤٩/١٢/٥ طعن رقم ١٣٥٢ سنة ١٩٩٠ ق )

٦٦٦ - استناد المحكمة في ادانة المتهم الى الدليل المستمد من التفتيش دون رد على ما دفع به من بطلان - تصور .

\* انه اذا كان لرجل الضبطية القضائية ان يفتش عن سلاح فان له ان بضبط كل جريمة تظهر له عرضا في أثناء تفتيشه عن السلاح دون سعى من جانبه في اجراء التفتيش بحثا عن هذه الجريمة التي لم يؤذن بالتفتيش من اجلها فاذا هو تجاوز هذه الحدود وفتش لغير الغاية التي ابيح له التفتيش من اجلها كان عمله باطلا فاذا كان الثابت بالحكم ان الضابط الذي كان يفتش عن سلاح قرر انه بمجرد

ان امسك بمحفظة المتهم شم رائحة الأفيون فتبعث منها ففتشها ، فهذا معناه ان تفتيشه الحافظة لم يكن مبنيا على أنه اشتبه في وجود شيء ، مما كان يبحث عنه بها وانما فتنشها لأنه اكتشف الأفيون بها ، واذن فاذا كانت محكمة الموضوع قد اعتمدت في اجازة هذا التفتيش على حق الضابط في البحث عن السلاح الذي كان يبحث عنه ، فانه كان عليها ان تقول كلمتها فيما دفع به المتهم من ان التفتيش كان بقصد ضبط المخدر لا بقصد البحث عن السلاح لا ان تكتفى في القول بصحته على حق الضابط في التفتيش عن السلاح ، وهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها .

( جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧ طعن رقم ٩٨٨ سنة ٢٠ ق )

٦٦٧ — استناد المحكمة في ادانة المتهم إلى الدليل المستند من التفتيش دون رد على ما دفع به من بطلان — قصور .

\* اذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة ببطلان الاذن الصادر من النيابة بتفتيشه لأنه بنى على تحريات غير جدية ، وبطلان ما تلاه وترتب عليه من ضبط وتفتيش ومع ذلك ادانته الحكم استنادا الى الدليل المستند من هذا التفتيش دون ان يرد على ما اثاره المتهم في شأن صحته ، مع أنه لو صح لما جاز الاستناد اليه كدليل في الدعوى ، فانه يكون قاصرا قصورا معيبا بما يستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٢/٢/٢١ طعن رقم ١٤٦٢ سنة ٢١ ق )

٦٦٨ — قول الحكم ان تقدير الدلائل المؤدية الى صحة الاتهام هو من حق مأمور الضبطية القضائية خطأ في تفسير القانون — وقصور .

\* ان تحريات رجال البوليس التي يؤسس عليها طلب التفتيش انما يرجع تقدير كفايتها وجديتها الى سلطة التحقيق حين تصدر الاذن به على ان تقرها في ذلك محكمة الموضوع ، فاذا كان الحكم قد قال ان تقدير الدلائل المؤدية الى صحة الاتهام هو من حق مأمور الضبطية القضائية فهذا يبين منه ان المحكمة اذ اعتبرت التفتيش صحيحا لم تبحث دفع المتهم ببطلان اذن التفتيش لصدوره بناء على تحريات غير جدية على ذلك الأساس القانوني ويكون حكمها هذا فضلا عن قصوره في البيان مخطئا في تفسير القانون .

( جلسة ١٩٥٢/٦/١٠ طعن رقم ٤٧٤ سنة ٢٢ ق )

## ٦٦٩ — الحكم بجراءة المتهم استنادا الى بطلان التفتيش دون تمحيص لقيام حالة التلبس — قصور .

✽ متى كان الواضح من وقائع الدعوى أن السبب في دخول ضابط مكتب مكافحة المخدرات مقهى المتهم الأول هو ادراكه بحالة التلبس احراق الحشيش بالمقهى اذ كانت رائحته تفوح من داخله . فلما دخل وجد الجزيرة في يد المتهم الأول وهي متقدة ، ثم أن المتهم الثاني الذى بما في يده بمجرد رؤيته لأفراد القوة فالتقطه الضابط على الفور ووجده قطعتين من الحشيش، وكانت المحكمة الاستئنافية تدّ قالت أن ادانة المتهم الأول قد اقيمت على دليل مستمد من تفتيش باطل لعدم ولاية من اجراه ، ولا توجد ادلة اخرى فى القضية مستقلة عنه ، وإذا فان ادانته لا تكون صحيحة ، كما قالت أن المتهم الثاني يستفيد من هذا البطلان — متى كان ذلك ، وكانت الواقعة كما هي معينة بالحكمين الابتدائى والاستئنافى فيها من الأدلائ على أن كلا المتهمين كانا فى حالة تلبس بالجريمة مما يسوغ الاجراءات التى اتخذت لضبط المخدرات بالصورة التى ضبطت بها . وكان الحكم المعلوم فيه لم يحص قيام حالة التلبس ، مع أن الحكم الابتدائى دان الطاعن الأول على أساس تلبسه بالجريمة ، فان الحكم المعلوم فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٣/٧/٢ طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٢ ق )

## ٦٧٠ — الدفع ببطلان التفتيش — عدم التعرض له فى حكم الادانة الذى استند الى الدليل المستمد من التفتيش — قصور .

✽ إذا كان الحكم قد أسس ادانة المتهم على الدليل المستمد من تفتيش غرقوا دون أن يعرض للدفع ببطلان التفتيش ويرد عليه فان هذا يجعله قاصر البيان مستوجب النقض .

( الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/١/١٢ طعن ٧ ص ٣١ )

## ٦٧١ — الدفع بان الاذن بالتفتيش صدر بعد اجراء التفتيش لا يستأنف ردا خلاصا .

✽ الدفع بان اذن التفتيش صدر بعد اجراء التفتيش هو من الدسوس الموضوعية التى لا تستلزم ردا خلاصا بل يكفى أن يكون الرد عليه مستنادا من الحكم بالادانة للأدلة التى اوردها .

( الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤ طعن ٧ ص ١٢٨٨ )

٦٧٢ — اصدار غرفة الاتهام أمرها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى قبل  
التهم — الذى لم يحضر امامها — لعدم كفاية الأدلة — استنادها فى  
ذلك الى بطلان التفتيش — جوازه •

\* متى كانت غرفة الاتهام قد اصدرت أمرا بعدم وجود وجه لاقامة  
الدعوى الجنائية قبل التهم — الذى لم يحضر امامها — لعدم كفاية الأدلة واستندت  
فى ذلك الى أن تفتيش المتهم قد وقع باطلا قانونا لصوره بغير اذن من الجهة  
المختصة وفى غير الحالات التى يجيز فيها القانون لمأمور الضبط التفتيش ، فلا يصح  
النمى عليها بانها تجاوزت فى ذلك حدود سلطتها •

(الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق • جلسة ١٦٥٨/٦/٣ س ٩ ص ٦٠٩)

٦٧٣ — اغفال تعيين اسماء باقى افراد رجال القوة الذين استعان بههم  
الضابط المأذون فى تنفيذ الاذن بالتفتيش — لا يعيب الحكم عند بيان  
اسماء من حضر التفتيش وهوى شهادتهم وعدم اعتياده فى الادانة  
على شهادة الباقيين •

\* لا يقدر فى سلامة الحكم أنه لم يعين اسماء باقى افراد رجال القوة  
الذين استعان بهم الضابطان المأذونان بالتفتيش طالما أنه قد عني ببيان اسماء من  
حضر التفتيش وهوى شهادتهم وما دام أنه لم يعتمد فى الادانة على شهادة  
الباقيين •

(الطن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٩ ق • جلسة ١٦٥٩/١٠/١٢ س ١٠ ص ٧٧٨)

٦٧٤ — قول الحكم أن من تم تفتيشه — رغم مغايرة اسمه للاسم الصادر  
به الاذن — هو المعنى بالتفتيش والذى انصبت عليه تحريات مكتب  
المخدرات لوجود اسمه الحقيقى بسجلاته — فساد فى الاستدلال •

\* اذا كان الحكم قد رد على الدفع المبدى من المتهم ببطلان التفتيش لعدم  
جدية التحريات التى ابتنى عليها بقوله (( ان هذا الدفع مردود بما ثبت من احوال  
رئيس مكتب المخدرات من أن المتهم هو ذات الشخص المقصود بالتحريات والنمى  
ثبت من الكارت الخاص بمكتب المخدرات أنه هو ذات المطلوب — صدور الاذن  
بتفتيشه )) فان ما قالته المحكمة لا يصلح ردا على دفاع المتهم — اذ أن مقتضى  
وجود ملف و (( كارت )) بالاسم الحقيقى للمتهم فى مكتب المخدرات ، ومقتضى  
أن رجال المباحث يقتضون تفتيش صاحب هذا الاسم بالذات وهو الذى انصبت  
تحرياتهم عليه — مقتضى ذلك كله الا يستصروا اذن النيابة بالتفتيش باسم آخر  
غير الاسم الذى يعرفونه من التحريات ومن السجل الخاص — مما لا يتصور معه

وتوقع خطأ مادي في الاسم — فيكون الاذن قد صدر في حق شخص آخر غير المتهم .  
ويكون تحليل الحكم لا دفع به التهمة تعليلا غير سائخ منطويا على فساد في  
الاستدلال مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

( الملن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/١١ ص ١١ )

٦٧٥ — الدفع بأن اذن التفتيش صدر بعد اجرائه هو دفع مريض  
لا يستلزم ردا خاصا ما دام ان تعاقب الاجراءات واستفاد من الحكم .

\* الدفع بأن اذن التفتيش صدر بعد اجرائه هو من الدفوع الموضوعية التي  
لا تستلزم ردا خاصا — بل يكفي ان يكون الرد عليه مستفادا من الحكم — من ان  
الاجراءات قد تعاقبت وان التفتيش انما وقس بعد صدور الاذن به من النيابة .

( الملن رقم ١٤١٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢ ص ١١ )

٦٧٦ — تفتيش — صدور اذن بناء على تحريات ضابط المباحث — (( بحثا ))  
عما يجرزه المتهم من مخدر ، لا يعني ان الاذن انما صدر للكشف عن  
جريمة — فساد استدلال الحكم فيما انتهى اليه من قبول الدفع بطلان  
التفتيش نتيجة الخطأ في تحصيل معنى عبارات هذا الاذن .

\* اذا كان الثابت ان اذن النيابة بالتفتيش قد صدر بناء على التحريات  
التي باشرها ضابط المباحث من ان المتهم يتجر في المواد المخدرة ولجأ الى منزل  
شخص آخر ويحتفظ بالمخدرات بين طيات ملابسه ، فان مفاد ذلك ان ما اسفرت  
عنه التحريات التي بني عليها الاذن تقوم به جريمة احراز جوارح مخدرة للتجارة  
فيها في مكان معين هو منزل ذلك الشخص الآخر الذي شمله اذن التفتيش . وهو  
ما يكفي لتبرير اصداره قانونا — وقول الحكم ان الاذن انما صدر للكشف  
عن جريمة لم تبرز الى حيز الوجود هو قول ينطوي على خطأ في تحصيل معنى  
العبارات التي صيغ بها هذا الاذن ، وقد اشتق من هذا الخطأ خطأ آخر في  
الاستدلال للرأي الذي انتهى اليه الحكم في قبول الدفع بطلان التفتيش وفي القضاء  
بالبراءة ، الامر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

( الملن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٥ ص ١٢ )

٦٧٧ — حكم — تسببه — اسباب زائدة — تفتيش .

\* ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من ان التفتيش قد انتهى

الى ضبط مخدر فعلا ، هو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته من ان امر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره .

(الطن رقم ٦٥٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٠/٣٠/١٩٦١ ص ١٢ من ٨٦٥)

**٦٧٨ — الاذن بالتفتيش — اجراء من اجراءات التحقيق اضبط جريمة واقعة بالفعل — عدم جوازه لضبط جريمة مستقبلية — اثر ذلك .**

\* الاذن بالتفتيش اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح قانونا اصداؤه الا لضبط جريمة (( جنائية او جنحة )) واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى الماذون بتفتيشه ، ولا يصح بالتالى اصداؤه لضبط جريمة مستقبلية ولو قاتلت التحريات والدلائل الجدية على انها ستقع بالفعل .

فاذا كان مفاد ما أثبتته الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى انه لم تكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعن حين اصدرت النيابة العامة اذنها بالتفتيش بل كان الاذن قد صدر استنادا الى ما قرره الضابط من ان المتهم وزميله سيقومان بنقل كمية من المخدر الى خارج المدينة ، فان الحكم اذ دان الطاعن دون ان يعرض لبيان ما اذا كان احرازه مو وزميله للمخدر كان سابقا على صدور اذن التفتيش ام لاحقا له ، يكون مشوبا بالخطور والخطا في تطبيق القانون .

(الطن رقم ٣١٥٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٠/١/١٩٦٢ ص ١٣ من ٢٠)

**٦٧٩ — اذن تفتيش — صدوره من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية — نفاذ لا يستوجب السرد .**

\* استصدار اذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية ، لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا ، ما دام الاذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

(الطن رقم ٧٧١ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٠/٢/١٩٦٢ ص ١٣ من ٢٨)

**٦٨٠ — حكم — تسبیب — تناقض — ما ليس كذلك .**

\* لما كان محور التحريات لاصدار الاذن بالتفتيش هو شخص الطاعن وليس سيارته وصدر الاذن بناء عليها ، فان الخطا في بيان نوع وسيلة النقل لا يصلح وجها للنقض على جدية التحريات التي انصبت اصلا على اتجار الطاعن في المواد المخدرة وانه كان بسبيل نقل كمية منها ، ولا يعيب الحكم الخلاف الظاهر بين محضرى التحريات وضبط الواقعة في خصوص نوع السيارة التي كان قد اعدما



الطاعن لنقل المواد المخدرة طالما أن ما أثبتته الحكم في مدوناته لا اثر للتناقض فيه ولا تتربب عليه أن هو لم يعرض لهذا التمازض ما دام قد استخلص الادانة بما لا تضارب فيه ، ولا عليه أن هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد الذي استهدف به النيل من اذن التفتيش ما دام أن الطاعن أو المدافعين عنه لم يثيروا بجلسة المحاكمة دفعا بهذا المعنى .

( للطن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٦/٢٨/١٩٦٥ س ١٦ ص ٦٤٣ )

**٦٨١ - استظهار الحكم وجود امارات تدل على مساهمة المتهم في الجريمة المسندة الى المأذون بتفتيشه وإيراده دلائل كافية على قيام حالة التلبس في حقه - تفتيشه - لا بطلان .**

✳ إذا كان الحكم قد استظهر وجود الامارات الدالة على مساهمة المتهم في الجريمة المسندة الى المأذون بتفتيشه فضلا عن إيراده الدلائل الكافية على قيام حالة التلبس في حقه بما أفصح عنه من ظهور الارتباك عليه ومحاولته التخصص من عليه المساجد التي كانت معه ، وحاوله ابتلاع شربه في ذمه ، وكان الحكم قد اورد اقوال شهود الحادث بما لا يتناقض فيه ، فإن ما يثيره الطاعن من بطلان التفتيش لا يكون له محل .

( للطن رقم ٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢١/٢١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٧٥ )

**٦٨٢ - شرط اصدار الاذن بالتفتيش - حكم - تسبيب .**

✳ من المقرر أن الاذن بالتفتيش انما هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح قانونا اصداره الا لضبط جريمة ( جنائية او جنحة ) وانما بالفعل وترجحت نمسبتها الى المأذون بتفتيشه . ولا يصح بالتالي اصدار اذن التفتيش لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الجدية في أنها ستقع بالفعل . ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم في مدوناته عن واقعة الدعوى أنه لم تكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعن فعلا حين اصدرت النيابة العامة اذنها بالتفتيش بل صدر الاذن استنادا الى تحريات رئيس مكتب المخدرات التي اقتصر فيها على القول بأن الطاعن سافر الى القاهرة لجلب كمية من المخدرات ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع وادانة الطاعن استنادا الى ما اوردته - على غير سند صحيح من الأوراق من أن تحريات الضابط دلت على أن الطاعن قد ارتكب جريمة احراز المخدر بالفعل وأنه عائد به الى اسوان - يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

( للطن رقم ١٤٧٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢/٧/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٧٤ )

### ٦٨٣ - اغفال الحكم ما تضمنه اذن التفتيش - لا عيب .

\* لا يعيب الحكم اغفال ما تضمنه اذن التفتيش عن تفتيش متهمين آخرين  
لا علاقة لهم بالدعوى .

( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٦٩ )

### ٦٨٤ - قضاء المحكمة ببطالان التفتيش تأسيسا على عدم وجود اذن التفتيش بملف الدعوى دون أن تستجلى حقيقة الأمر - قصور .

\* متى كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت ببطالان تفتيش المطعون ضده تأسيسا على عدم وجود اذن التفتيش بملف الدعوى وهو ما لا يكفي وحده لأن يستخلص منه عدم صدور الاذن بالتفتيش ، مادام الحكم قد أثبت أن محضر تحقيق النيابة قد أورد محوى الاذن واسم وكيل النيابة الذى أصدره وتاريخ وساعة إصداره ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تجرى تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الأمر قبل أن تنتهى الى القول بعدم صدور الاذن ، أما وهي لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة ، فإن حكمها يكون معيبا بالتقصير والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ من ٢٠ من ٢٩٧ )

### ٦٨٥ - الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط - يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن مستندة فى ذلك الى أدلة مساندة .

\* الدفع بصدور اذن التفتيش بعد الضبط ، هو دفاع موضوعى يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن أخذا منها بالأدلة المساندة التى أوردتها فى حكمها .

( الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٩ من ٢٠ من ٨٨٦ )

### ٦٨٦ - لرجل الضبط القضائى المأذون له بالتفتيش تخير الظرف والوقت المناسبين لإجرائه خلال المسدة المحددة بالاذن - مثال لتسبب معيب .

\* من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقتضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت وإن ملاك الأمر يرجع الى وجدان القاضى وما يطمئن اليه ، غير أن ذلك مشروط

بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي تسام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات المقدمة أن ما أورده الحكم من تردد الضابط في تحديد مكان ضبط المظنون ضده لا أصل له ولا دليل عليه في الأوراق ، الأمر الذي ينبيء عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحيط بظروفها عن بصر وبصيرة — ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإحالة .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/٨ من ٢١ إلى ٢٣٠ )

٦٨٧ — القضاء ببطان إذن التفتيش الصادر من معاون النيابة تأسيسا على أنه لم يندب لإصداره من رئيسه إلا بعد صدور الإذن منه ، بقالة أن النذب دون في نهاية الإذن وهامش الأوراق . ينقضه النائب بتلك الأوراق من صدور قرار رئيس النيابة بالنذب في نهاية محضر التحريات ، في حين صدر الإذن بالتفتيش استقلالا في الوجه الآخر من ذلك المحضر .

✳ إذا كان يبين من مراجعة المفردات التي امسرت المحكمة بضمها تحقيقا للوجه الأول من الطعن ، أن قرار رئيس النيابة بندب الاستاذ . . . . . معاون النيابة لإصدار الإذن بالتفتيش قد صدر منه على هامش محضر التحريات الذي تقدم به الضابط إلى نيابة المفردات ، بينما أن إذن معاون النيابة بالتفتيش قد دون على استقلال على الوجه الآخر من الصفحة . وإن كان ما تقدم ، وكان الحكم المظنون وهو بسبيل التدليل على بطلان الإذن الصادر من معاون النيابة بالتفتيش ذكر « أن الإذن صدر من معاون النيابة ولم يندب ذلك المعاون من السيد رئيس النيابة إلا بعد صدور الإذن بدليل أنه مؤشر بذلك النذب في نهاية الإذن وفي هامش الأوراق » . فإنه يكون قد أخطأ في الاستدلال باستناده إلى دليل ينقضه ما هو ثابت بالأوراق .

(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/٢ من ٢١ إلى ٣٣٤ )

٦٨٨ — صدور إذن التفتيش لضبط جريمة رشوة وقعت — صحته — حكم — تسييبه .

✳ إذا كان الحكم قد عرض للدفع ببطان إذن التفتيش المبدي من الطاعن ورد عليه في قوله (( أن الحاضر مع المتهم دفع ببطان إذن التفتيش لأنه قد صدر

بالنسبة لجريمة مستقبلية لما تقع ، الا ان هذا الدفع في غير محله لان اذن الضبط والتفتيش الذي صدر بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ قد استند الى جريمة عرض الرشوة التي وقعت منذ يوم ١٩٦٧/٢/٦ ولم يكن يصدد جريمة مستقبلية . ولا يخفى ان واقعة ضبط المتهم قد تمت وجريمة عرض الرشوة في حالة تلبس ، وقف عليها الشهود وهم رجال الشرطة ، وقد تمت تحت سمعهم وبصرهم في مكان عام ، وفي ذلك ما يسوغ القبض على المتهم وتفتيشه على سبند صحيح من القانون )) فان ما اورده الحكم في شأن صحة اذن التفتيش سائخ ويستقيم به وحده الرد على دفاع الطاعن .

( الملن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ ص ٢١ من ٤١٩ )

٦٨٩ — الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها الاذن — دفع جوهرى — يتعين على المحكمة ان تعرض له وان ترد عليه باسباب سائغة بالقبول او بالرفض — التعويل على ضبط المخدر في حيازة الطاعن كدليل على جدية التحريات — لا يصلح رداً على هذا الدفع — عله ذلك ؟

\* لا يصلح للرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات القول بان ضبط المخدر في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة ، ذلك بان ضبط المخدر هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى اصدار الاذن بالتفتيش بل انه هو المقصود بذاته باجراء التفتيش فلا يصح ان يتخذ منه دليلاً على جدية التحريات السابقة عليه ، لان شرط صحة اصدار الاذن ان يكون مسبوقاً بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه مما كان يقتضى من المحكمة — حتى يستقيم ردها على الدفع — ان تبدي رايها في عناصر التحريات السابقة على الاذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وان تقول كلمتها في كفايتها او عدم كفايتها لتسويخ اصدار الاذن من سلطة التحقيق . اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيباً بالقصور والفساد في الاستدلال .

( الملن رقم ١٢٤٦ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ ص ٢٢ من ٨٠١ )

٦٩٠ — خلو الحكم من اثبات موافقت تحرير محضر التحريات او صدور الاذن او واقعة الضبط — لا يعبه .

\* من المقرر ان الدفع بصحور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذاً

بالادلة التي أوردتها • ولا يعيب الحكم بعد ذلك خطؤه من مواقبت تحرير محضر التحريات أو صدور الاذن أو واقعة الضبط أو التفتيش •

( الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤١ ق • جلسة ١٧/١/١٩٧٢ ص ١٣ من ٧٦ )

٦٩١ - على محكمة الموضوع في مجال الرد على الدفع ببطلان التفتيش أن تبدي رأيها في عناصر التحريات السابقة على الاذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه •

✽ من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وإن كان موكولا الى سلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا أنه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فإنه يتمتع على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوعرى وأن تسرد عليه بالقبول أو الرفض • وذلك بأسباب سائفة • فإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في رفض الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط المخدر في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة ، فإن ذلك لا يصلح ردا على هذا الدفع ، ذلك بأن ضبط المخدر هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى اصدار الاذن بالتفتيش ، بل أنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة اصدار الاذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجع معها نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدي رأيها في عناصر التحريات السابقة على الاذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها في كفايتها لتسويغ اصدار الاذن من سلطة التحقيق • أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون ميبا بالقصور والفساد في الاستدلال •

( الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٤١ ق • جلسة ٢/٦/١٩٧٢ ص ٢٣ من ١٢٦ )

٦٩٢ - تقدير الظروف والتحريات التي تبرر الاذن بالتفتيش - موضوعي -  
 كذلك - مثال لتسبيب ميب في اطراح التحريات •

✽ انه وإن كان تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الامور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة وأشراف محكمة الموضوع التي لها الا تعمل على التحريات وأن تطرحها جانبا ، الا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند اليها في ذلك من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها • فمتى كان الحكم المطعون فيه قد استند في التدليل على عدم جدية التحريات التي بنى عليها اذن التفتيش الى ما قاله من عدم تحديد الضابط الذي أجراه

لسكان تخزين المواد المخدرة وطريق ذهاب الماطون ضده الأول لاحتضارهما وعدم بيانه مالك السيارة المستعملة في النقل على الرغم من تحديد رقمها وعدم بيانه مقر اقامة كل من الماطون ضدهما وكان هذا الذي اوردته المحكمة واستند اليه في قضائه ببطلان اذن الضبط والتفتيش لا يؤدي بالضرورة الى عدم جسمية التحريات التي بنى عليها هذا الاذن ، فان الحكم يكون معيبا بالفساد في الاستدلال .

(الطن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٢٤٩)

٦٩٢ - التفتيش من أعمال التحقيق الواجب اثباتها بالكتابة - المادة ٥٥٨ اجراءات - دلت على أن الاختصاص باعادة التحقيق فيما فقدت اوراقه ينمقد للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها - قضاء المحكمة بالبراءة تاسيسا على عدم وجود اذن التفتيش بملف الدعوى لا يكفي لحمل قضائها - عليها ان استرايت ان تجري تحقيقا تستجلي فيه حقيقة الامر والا كان حكمها معيبا بالتصور والخطا في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

اذن التفتيش عمل من أعمال التحقيق التي يجب اثباتها بالكتابة وبالتالي فهو ورقة من اوراق الدعوى . واذ نصت المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية على انه (( اذا فقدت اوراق التحقيق كلها او بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما فقدت اوراقه واذا كانت القضية مرفوعة امام المحكمة تتولى هي اجراء ما تراه من التحقيق )) فقد دلت على ان الاختصاص باعادة التحقيق فيما فقدت اوراقه ينمقد كاصل عام للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها واذا كانت الحال في الدعوى المسائلة ان فقد اوراق التحقيق قد وقع اثناء نظر الدعوى بمرحلة الاحالة وهي المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، ومن ثم قامت النيابة العامة باعادة التحقيق ، وكان البين مما اوردته المحكمة ان الحكم ان المحكمة قضت ببراءة الماطون ضده تاسيسا على عدم وجود اذن التفتيش بملف الدعوى . وهو مالا يكفي وحده - لحمل قضائها وكان عليها ان هي استرايت في الامر - وحتى يستقيم قضاؤها ان تجري تحقيقا تستجلي فيه حقيقة الامر قبل ان تنتهي الى ما انتهت اليه . اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور والخطا في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٠/٣/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٤٦٦)

٦٩٤ - ادانة الطاعن استنادا الى الدليل المستمد من التفتيش - دون الرد على الدفع ببطلان الاذن لصدوره باسم آخر - قصور .

\* متى كان يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة ان محامية الطاعن دفعت ببطلان الاذن الصادر بالتفتيش عليه وتفتيشه لانه صدر باسم ..... الذي لا يتسمى به ، وكان الحكم المطعون فيه قد اسس ادانة الطاعن على الدليل المستمد من هذا التفتيش دون ان يرد على ما اثاره في شأن صحته مع انه لو صرح لما جاز الاستناد اليه ككليل في الدعوى ، فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٦/٤/١٩٧٢ س ٢٣ من ٥٧٦ )

٦٩٥ - النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال بدعوى اقامته قضائه ببطلان اذن التفتيش لخطا في اسم المقصود به - لامله - مادام الحكم لم يبطل الامر مجرد ذلك الخطا - بل لقصور التحريات - مثال لتسبيب سائغ .

\* من المقرر ان تقدير حجية التحريات وكفايتها لتسويغ الامر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب . ولما كان الحكم قد ابطال اذن التفتيش تاسيسا على عدم حجية التحريات لما تبينه من ان الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحريره عن المتهم المقصود لعرف حقيقة اسمه اما وقد جهله وخلا محضره من اشارة الى بطله او محل اقامته ، وذلك لقصوره في التحري مما يبطل الامر الذي استصدره ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه ، ولم يبطل الامر لجرد الخطا في ذلك الاسم ، وهو استفحاج سائغ تملكه محكمة الموضوع .  
نلان الطعن يكون على غير اساس .

( الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٢ س ٢٢ من ١٤٥٩ )

٦٩٦ - مثال لاستخلاص سائغ لصدور اذن بالتفتيش لضبط جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة مستقبلية في نقل مخدر .

\* من المقرر ان كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة او تاذن في اجرائه في مسكن المتهم او فيما يتصل بشخصه ، هو ان يكون رجسلا لضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته ان جريمة معينة - جنابة او جنحة - قد وقعت من شخص معين وان تكون هنالك من الدلائل والامارات الكتابية او الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرقه او لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . ولما كان الواضح من مدونات

الحكم أن الجريمة التي دان الطاعن بها كانت قد وقعت حين اصدرت النسيابة العامة اذنها بالقبض والتفتيش بدليل ما اثبتته محرو التحريات من أن الطاعن يحزر بالفعل كمية من المواد المخدرة وأنه يعتزم نقلها الى بندر دمنهور لعرضها على عملائه ، وأن أمر التفتيش من وكيل نيابة دمنهور انما صدر لضبط الطاعن حال نقله المخدر باعتباره هذا النقل مظهرا لنشاطه في الاتجار بتلك المواد ، ذلك النشاط الذي شمل مدينة دسوق بمحافظة كفر الشيخ ومدينة دمنهور بمحافظة البحيرة . فان ما استخلصه الحكم من أن مفهوم الاذن انه صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لا لضبط جريمة مستقبلية يكون استخلاصا سائفا .

(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/١١ من ٢٤ من ٣١٠ )

٦٩٧ — لا يعيب الحكم التفاته عن الدفع ببطان التفتيش لحصوله من رجال الشرطة السريين ما دامت المحكمة قد اطمانت الى قيام الضابط بنفسه بتنفيذ الاذن .

✽ اذا كانت المحكمة قد اطمانت الى أن الضابط قام بتنفيذ اذن التفتيش وتولى بنفسه التضي على الطاعن وتفتيشه فلا محل لتعيب الحكم بالتفاته عن الرد على الدفع ببطان تفتيش لحصوله من رجال الشرطة السريين طالما أنه يصحح بهذه المثابة دفعا ظاهر البطان .

(الطن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ من ٢٤ من ٢٨٢ )

٦٩٨ — عدم ارفاق اذن التفتيش بملف الدعوى — لا ينفي سبق صدوره —  
القضاء بالبراءة استنادا الى ذلك — دون اجراء تحقيق — يعيب الحكم —  
— مثال .

✽ من المقرر أن عدم ارفاق اذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفي سبق صدوره ، ولا يكفي — وحده — لأن يستخلص منه عدم صدور الاذن بالتفتيش ما دام الحكم قد اورد ما جاء على لسان الضابط الذي استصدره من سبق صدوره واشارته الى ذلك بالصورة المنسوخة لحضره ، مما كان يقتضى من المحكمة — حتى يستقيم قضاؤها — أن تجري تحقيقا تستجلي فيه حقيقة الأمر قبل أن تنقضي الى قضائها ببطان التفتيش . اما وهي لم تفعل — واقامت قضاءها ببرائة المظنون ضده على بطلان تفتيشه لعدم وجود اذن مكتوب بملف الدعوى اخذا بالدفع المبدى في هذا الشأن — فان حكمها يكون معيبا بالتقصير والفساد في الاستدلال .

(الطن رقم ٢١١ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ من ٢٤ من ٦٦٥ )



٦٩٩ - أثبات الحكم أن المساعد الإداري بالجبرك قام بتفتيش الطاعن داخل الدائرة الجمركية تحت إشراف مأمور الجمرك - الذي له صفة الضبط القضائي - بعد ظهور أمارات أثارت الشبهة لديهما - كفايته رداً على الدفع ببطلان التفتيش .

\* متى كان الحكم قد أثبت أن التفتيش الذي وقع على الطاعن إنما تم في نطاق الدائرة الجمركية وبمسند ظهور أمارات أثارت الشبهة لدى مأمور الجمارك ومساعدته مما دعاهما إلى الاعتقاد بأن الطاعن يحاول تهريب بضاعة بطريقة غير مشروعة فقام الثاني بتفتيشه ذاتياً تحت إشراف الأول وهو من رجال الضبطية القضائية ، فإنه يكون على صواب فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ ص ٢٥ من ١٥١ )

٧٠٠ - أغفال الحكم ما تضمنته التحريات وأذن التفتيش عن آخرين غير الطاعن - لا يعيبه لعدم اتصاله بموضوع الدعوى المطروحة .

\* من المقرر أن شمول التحريات لاكثر من شخص في بلاد مختلفة وإجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية لا يكشف بذاته عن عدم جدية التحريات لأنه لا يمس ذاتيتها . ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم أغفال ما تضمنته التحريات عن متهمين آخرين أو عن صدور إذن بتفتيشهم لأن ما دام هذا ينبز من التحريات أو من الإذن لا علاقة له بموضوع الدعوى المطروحة فإنه ليس هناك داع بتقضي إثبات الحكم له في محتواته .

( الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧ ص ٢٥ من ١٢٣ )

٧٠١ - الدفع ببطلان إذن التفتيش - جوهرى - وجوب تعرض الحكم له - ما دام قد استند إلى الدليل المستند من التفتيش - والا كان فاصراً .

\* من المقرر في قضاء محكمة النقض ، أن تقدير جدية التحريات وكتابتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يمرض البتة لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاءً بالادانة على الدليل المستند مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ، فإنه يسكون معيباً بالتقصير بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٦/٣ ص ٢٥ من ٥٥٨ )

## ٧٠٢ - اعتداد الحكم على نتيجة التفتيش - دون الرد على الدفع ببطلانه - يعيب الحكم بالتقصير

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش عو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتمتع الرد عليها ، وإذا كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو رد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه في الإدانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط الحديد موضوع الجريمة ، فإنه يكون قاصرا متسببا نقضه .

( الملن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥ ص ٢٥ من ٨٥٢ )

## ٧٠٣ - الدفع ببطلان التفتيش لتجاوز حدوده - حكم - تسبیب

\* إذا كانت المحكمة لم تمن بحث الظروف والملابسات التي تم فيها العثور على المخدر المضبوط لتستظهر ما إذا كان قد ظهر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بجريمة الرشوة ودون سمي يستهدف البحث عنه ، أو أن العثور عليه إنما كان نتيجة التسلف في تنفيذ إذن التفتيش بالسعي في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة الأصلية التي جرى فيها التحقيق ، فإن حكمها المطعون فيه إذا اقتصر في رده على الدفع ببطلان التفتيش - لمقدم وجود ما يبرر التماهي فيه من بعد ضبط مبلغ الرشوة منه - بما أورده في مدوناته ، سيكون معيبا بالتقصير .

( الملن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ ص ٢٦ من ٢٧٧ )

## ٧٠٤ - التفات الحكم - عن الرد على الدفع ببطلان التفتيش - لا يعيبه - ما دام لم يعول على نتيجة هذا التفتيش

\* لما كان الحكم لم يتخذ من المضبوطات التي أسفر عنها تفتيش مسكن الطاعن دليلا على ثبوت التهمة قبله فإنه لا يعيبه التفات عن الرد على الدفع بالبطلان من الطاعن ببطلان هذا التفتيش . هذا إلى أن البين من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن الدفاع اقتصر على الدفع ببطلان التفتيش لصحوره بغير إذن من النيابة العامة ولم يذكر شيئا عن بطلان تصريحه بأجراء هذا التفتيش ومن ثم فلا يجوز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض بما دأبت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقسح وتقتضي تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به .

( الملن رقم ١٨٩١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٧ ص ٢٧ من ٢٩٤ )

## ٧٠٥ - اذن التفتيش - الدفع بصور الاذن بعد القبض - ما يكفى للرد عليه

\* من المقرر ان الدفع بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالادلة المساندة التي اوردتها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله (( ويبين من مطالعة الأوراق ان اذن التفتيش قد صدر في الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق من صباح يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ وانه تم ضبط المتهم في نحو الساعة الثانية عشرة من ظهر ذلك اليوم ... )) وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائفا لاطراحه فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

( الملحق رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٣ من ٢٨ ص ٢٣٤ )

## ٧٠٦ - الدفع ببطلان اذن التفتيش - لعدم جدية التحريات - جوهرى - ابداءه - يوجب على المحكمة الرد عليه - مثال لرد قاصر .

\* لئن كان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش موكولا الى سلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا انه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه باسباب سائفة . ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها بجليل انها خلّت من بيان محل اقامته والعمل الذي يمارسه مع انه تاجر اخشاب ومباشر نشاطه في محل مرخص به ولديه بطاقة ضريبية وقد اورد الحكم هذا الدفع ضمن دفاع الطاعن الموضوعى ورد عليه كله في قوله (( ومن حيث ان المحكمة وقد اطمأنت الى احوال شامدى الواقعة واخذت بها مدعمة بنتيجة التقرير الفنى فانها تطرح ما تمسك به من دفع ودفاع وتراه من قبيل محاولة در ، الاتهام عن نفسه خشية العقاب )) ، وهى عبارة قاصصة تماما لا يستطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن اذ لم تجد المحكمة رايها في عناصر التحريات السابقة على الاذن بالتفتيش او تزل كلمتها في كفايتها لتسويغ اصدار الاذن من سلطة التحقيق مع انها اقامت قضاها بالادانة على الدليل المستمد مما اسفر عنه تنفيذ هذا الاذن ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والاحالة .

( الملحق رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٣ من ٢٩ ص ٢٥٠ )

## ٧٠٧ - عدم جواز النعي على الحكم بعدم الرد على دفع لم يثر امام المحكمة .

\* لما كان ما يثيره الطاعن بشأن الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جسيديته التحريات ولعدم تسببيه قد رد الحكم المطعون فيه على الشق الاول منه بقوله : (( وحيث انه النسبة للدفع ببطلان اذن النيابة لعدم جدية التحريات فهو دفع في غير محله ذلك ان النيابة العامة تقديرا منها لجدية التحريات التي اجراها ضابط الواقعة قد اذنت له بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم وكانت المحكمة قد اقتصرت بجدية التحريات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وتقرر النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن فان ما ينمى المتهم على اذن التفتيش ببطلانه لعدم جدية التحريات يكون في غير محله لما هو مقرر من ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لا يصدر اذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع )) . وهو رد كاف وسائغ وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة ان ايا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن الدفع ببطلان اذن النيابة العامة لعدم تسببيه ، فانه لا يجوز له ان ينمى على الحكم عدم الرد على دفع لم يثره امام المحكمة ، كما لا يقبل منه اثارته لأول مرة امام محكمة النقض لانه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا تذسر عنه وظيفة محكمة النقض ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول .

( الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٠/٢٩/١٩٧٨ ص ٢٩ - ٧٢٨ )

## ٧٠٨ - الدفع بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش - دفاع موضوعي -

ما يكفي للرد عليه .

\* لما كان الدفع بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الاذن اخذا بالادلة السانغة التي اوردها . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش بقوله (( ان الثابت من الاطلاع على المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط انه مؤرخ ١٩٧٦/٦/٢٩ الساعة ٥٥ دقيقة مساء وقد اثبت فيه ان تحرياته تلت على ان المتهم الذي قدم من دمشق قد جلب معه مواد مخدرة وأنه وضعه تحت المراقبة داخل الدائرة الجمركية الى ان استصدر اذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه ، كما انه بالاطلاع على اذن النيابة تبين انه مؤرخ في ١٩٧٦/٦/٢٩ الساعة العاشرة و ٣٥ دقيقة مساء وبعد ذلك قام الضابط بضبط المتهم وفتشه فمثر ملصقا يساقيه لفاقتى المخدر المضبوطتين » وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغا لاطراحه فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يسكون غير سديد .

( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١١/٦/١٩٧٩ ص ٣٠ - ٦٧٩ )

### ٧٠٩ - الدفع بصدور اذن التفتيش بعد الضبط دفاع موضوعي - ما يكفي للرد عليه :

\* من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى توسع الضبط بناء على الاذن اخذا بالادلة التي اورعتها - لما كان ذلك - وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شاهد الاتبات وصحة تصويره للواقعة وان الضبط كان بناء على اذن النيابة العامة بالتفتيش استنادا الى اقواله والى ما جاء بمحضر المأمينة التي اجرتها بنفسها . وكان الطاعن لا ينازع في أن ما حصله الحكم في هذا الخصوص له مأخذه الصحيح من الأوراق فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الحليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه او مصادرة عقيدتها في شأنه امام محكمة النقض .

(الطن رقم ٩١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٠/١/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٧٢٥ )



## **تقليد**

**الفصل الأول : تقليد الرسم الصناعي •**

**الفصل الثاني : تقليد اختتام الحزمة •**

**الفصل الثالث : تقليد العلامات التجارية**

**الفصل الرابع : تقليد المصنفات •**





## الفصل الأول

### تقليد الرسم الصناعي

٧١١ - جريدة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ . متى تتحقق أركانها ؟ يشابه الرسم والنموذج على نحو يخدع المتعاملين بالسلمة بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

\* يكفي لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجارات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، أن يوجد تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالنسبة التي قلته رسمها أو نموذجا وذلك بمجرد النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

(الطن رقم ٧٨١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٥٧ ص ٧ من ٢٣)

### ٧١٢ - تقليد نموذج صناعي - تقليد براءة اختراع - بغرسة .

\* عالج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ أحكام نوعين من التقليد . مما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ، وبينت نصوصه مادية كل منهما . ولما كانت أتممة الدعوى هي تقليد نموذج صناعي مسجل وليست تقليد براءة اختراع ، فإن الحكم إذا اقتصام قضائية على ما تكلف به عن تقليد براءة الاختراع يكون قد خلط بين نوعي التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة لكل منهما ، ويكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة مما يبيح ويستوجب نقضه ، وذلك بالنسبة إلى الدعوى الجنائية محل الطعن .

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٦٦ ص ١٦ من ٢٢٢)

## الفصل الثاني

### تقليد اختتام الحكومة

٧١٣ - العبرة في تقليد الاختتام ليست بالجهة المأذونة باستعمال الختم وانما هي بالختم المقلد نفسه .

\* ان العبرة في تقليد الاختتام وما ماتلها مما نصت عليه المادة ١٧٤ ع ليست بالجهة المأذونة باستعمال الختم وانما هي بالختم المقلد نفسه ، فمتى كان هذا الختم صادرا من جهة حكومية لأجل استعمال غرض معين سواء بواسطة رجال الحكومة انفسهم ام بواسطة غيرهم ممن تمهد اليه باستعماله كان تقليد هذا الختم جنائية تزوير معايبا عليها بالمادة ١٧٤ المذكورة وكان استعماله جنائية كذلك طبقا لهذه المادة . فالختم الصاير من القسم البيطري التابع لوزارة الزراعة لكي يستعمله شركة الاسواق في سلخانة معينة يكون تقليده جنائية واقعة تحت حكم المادة ١٧٤ السابقة الذكر .

( جلسة ١١/١٨/١٩٣٥ ملن رقم ١٣٥٣ سنة ١٣٥٠ ق ١ )

٧١٤ - امكان انخداع الجمهور ببصمة الختم المقلد يتوفر به ركن التقليد .

\* في جريمة تقليد الاختتام يكفي لتوفر ركن التقليد امكان انخداع الجمهور ببصمة الختم المقلد دون اقتضاء اي شرط آخر .

( جلسة ١١/١٨/١٩٣٥ ملن رقم ١٣٥٣ سنة ١٣٥٠ ق ١ )

٧١٥ - امكان انخداع الجمهور ببصمة الختم المقلد يتوفر به ركن التقليد .

\* ان جنابة تقليد ختم او علامة احدى المصالح او احدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شبيهه خيدع الجمهور في المعاملات اذ ان القانسون لا يشترط ان يكون التقليد متقنا بحيث يخدع به الحق ، بل يكفي بان يكون بين العلامتين المقلدة والاصححة من التشابه ما تكون به مقبولة لدى التعامل . فمتى اثبت الحكم ان التقليد كان بحيث يخدع به الجمهور كان هذا كافيا لتوفر ركن التقليد في الجنابة المقررة دون اقتضاء اي شرط آخر .

( جلسة ١١/١٥/١٩٥١ ملن رقم ١٧٣٦ سنة ١٣٢٠ ق ١ )

٧١٦ - عدم بيان الحكم كيف قلد التهم ختم الموظف ولا كيف قلد تذاكر توزيع الكيروسين - قصور .

\* إذا كان الحكم مع ادانته المتهم بتهمة تقليد واستعمال ختم مراقب تموين وتذاكر توزيع كيروسين لم يبين كيف قلد التهم ختم هذا الموظف ولا كيف قاسد تذاكر توزيع الكيروسين وكان كل ما أورده من أدلة على ذلك أن دل على شيء فانما يجعل على أن بعض الكيوبونات المذكورة وجدت عند المتهم وهي نظيفة لم تستعمل وأن إجاباته عما وجه إليه مضطربة ودفاعه غير مستساغ - فهذا من الحكم لا يؤدي في العقل ولا في المنطق السليم إلى أن المتهم هو الذي زور أمضاء الموظف المذكور وقلد تذاكر توزيع الكيروسين ولا يقطع بأنه كان يعلم بتزويرها وبهذا يكون الحكم قاصرا في بيان واقعة الدعوى واجبا لنقصه .

(جلسة ١٩٥١/٤/٢ طين رقم ٢٤١ سنة ٢٠٠٢)

٧١٧ - عدم بيان الحكم ماهية الختم الصحيح أو المزور وأن الختم المزور يشبه الختم الحقيقي - قصور .

\* إذا كان كل ما قاله الحكم في بيان واقعة الدعوى ( تزوير ختم السلخانة ) هو أن الاختتام الموجودة على اللحوم المضبوطة مغاير لأختتام السلخانة فهذا الحكم يكون قاصرا في بيان واقعة الدعوى وعناصر الجريمة التي أدين الطاعن فيها ، إذ هو لم يبين ماهية الاختتام الصحيحة أو المزورة ومثل هي من أختتام أو حروف أو علامات ، كما لم يبين ما إذا كانت الاختتام المزورة تشبه الاختتام الحقيقية للسلخانة حتى يمكن القول بأن ما ادعته الطاعن بعيد تزويرا ومجرد قول الحكم بمغايرة الاختتام الموجودة على اللحوم لأختتام السلخانة لا يكفي ، إذ المغايرة قد توجد دون ونسوع أي تقليد للختم الحقيقي فلا تتحقق جريمة التزوير .

(جلسة ١٩٥٢/٦/٩ طين رقم ٤٢١ سنة ٢٠٠٢)

٧١٨ - التسمية بين مرتكب التزوير أو التقليد بنفسه أو بواسطة غيره واعتبار كل منهما فاعلا .

\* لما كان الشارع في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات قد سمى بين من يزور أو يقلد علامة لأحدى جهات الحكومة أو إصابات موظفيها بنفسه وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التزوير أو التقليد في الخالين فاعلا للجريمة ، وكانت النيابة العمومية قد زعمت للدعوى على التهم لانه لا : زور بواسطة غيره علامة لأحدى جهات الحكومة ، لجنة التموين ،

واستعملها، بأن يصمم بها على تصاريح مزورة بصرف أقمشة زواج باسماء اشخاص آخرين ، وثانيا قلند بواسطة بخره امضاءات، مقتنمين التموين - وثالثا استيترك مع آخر مجهول بطريق الاتساق والمساعدة في ارتكاب تزوير في أوراق اميزية هي التصاريح السالف ذكرها ، ورابعا استعمل هذه التصاريح المزورة مع علمه بتزويرها بين قدمها للمحلات التجارية المختصة وحصل على اقمشة تموينية لاحق له فيها . وطلبت عقابه بالمواد ٣٠٦ و ٢١١ و ٢١٤ و ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ من قانون العقوبات ، وكلن الحكم المطعون فيه قد ادانه بهذه التهم الاربع مع تطبيق المادة ٣٤ عقوبات - فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

( جلسة ١٧/٥/١٩٥٤ طين رقم ٥٥٢ سنة ٢٤ ق )

#### ٧١٩ - أمكان انخداع الجمهور ببصمة الختم المقلد يتوفاقر به ركن التقليد .

\* لا يشترط في جنابة تقليد جتقم او علامة احدى جهات الحكومة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ان يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع به الفاحص الحق بل يكفي ان يكون بين الختمين او العلامتين المقلدة والضحجة تشابه يسمح بالتعامل بالختم او العلامة المقلدين .

( جلسة ٣/١٠/١٩٥٥ طين رقم ٥٢٩ سنة ٢٥ ق )

#### ٧٢٠ - اعتراف المتهم بالبصمات غير لازم لاجراء المضاماة .

\* لم يجعل القانون لاثبات التقليد او التزوير طريقا خاصا فليس يشترط لاجراء المضاماة ان يكون المتهم معترفا بالبصمة الماخوذة من اللحوم المضبوطة بعلل او البصمة الصحيحة للختم المقلد مادامت المحكمة قد اطمأنت من الادلة السائغة التي اوردها الى ثبوت الجريمة في حقه .

( الطين رقم ٤٠٣ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٤/٥/١٩٥٦ ص ٧١٥ )

#### ٧٢١ - انتهاء المحكمة في منطق تسليم الى عديم توافيق ركن التقليد

في جريمة تقليد اختتام للحكومة - مخالفة هذا التقدير كما رآه الخبير الفني - لا عيب .

\* متى كانت المحكمة قد انتقلت في منطق تسليم الى عديم توافيق ركن التقليد لان العلامة التي وضعت على اللحوم لا يمكن ان ينخدع بها احيد سنوا من يعرف القراءة والكتابة او من لا يعرفها ، وهو من الواقع الذي استيقنته

المحكمة بنفسها في الدعوى بما لها من سلطة تقديرية ، فإنه لا يتبدح في سلامة هذا التقدير أن يكون الخبير الفني قد رأى غير ما رآته المحكمة .

( الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/٣ من ٩ ص ٢٢٢ ،

**٧٢٢ - سلطة المحكمة في تقدير توافر ركن التقليد - عدم تقيدها  
بمراي الخبير الفني .**

✽ متى كانت المحكمة قد انتهت في منطق سليم إلى عدم توافر ركن التقليد لأن العلامة التي وضعت على اللحوم لا يمكن أن يخدع بها أحد سواء من يعرف القراءة والكتابة أو من لا يعرفهما ، وهو من الواقع الذي استنتجته المحكمة بنفسها في الدعوى بما لها من سلطة تقديرية ، فإنه لا يتبدح في سلامة هذا التقدير أن يكون الخبير الفني قد رأى غير ما رآته المحكمة .

( الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/٣ من ٩ ص ٢٢٢ )

**٧٢٣ - تقليد اختتام أو علامات المصالح أو الجهات الحكومية - متى يتوافر - عدم اشتراط الاتساق .**

✽ تتحقق جنابة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات ولا يشترط التافسؤن أن يكون التقليد متقناً بحيث يخدع به الفاحص الدقيق بل يكفي أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها ولا يتبدح في ذلك كون التقليد ظاهراً بما دام من شأنه أن يخدع الناس .

( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٧ من ٩ ص ٣٥١ )

**٧٢٤ - جافية تقليد الاختتام المماثل عليه .**

✽ لا يشترط في جنابة تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عنها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون التقليد متقناً بل يكفي أن يكون هناك مشابهة بين الختم الصحيح وغير الصحيح ولا يتبدح في ذلك أن يكون التقليد ظاهراً بما دام من شأنه خدع الناس .

( الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٤٠٢ )

٧٢٥ - القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٠٦ عقوبات - نفيه -  
اختلافه عن القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٧ من قانون  
التهمة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

\* يختلف القصد الجنائي الذي يتطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون  
العقوبات عن القصد الجنائي الذي تتطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤  
لسنة ١٩٥١ ، فالقصد الجنائي في المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتحريم  
الفعل ونية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة  
أو بمصلحة الأفراد ، وهو مفترض من التقليد أو التزوير ، وعنى المتهم وحده اثبات  
عكس هذا القصد ، أما القصد الجنائي في المادة الأخرى الخاصة بعلامات التهمة  
فقصده عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون إذن الجهات المختصة .  
ولسوا كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية ، مما لا يتوافر به  
القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .  
( لظن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/٣ من ١٠ ص ١٥٥ )

٧٢٦ - جريمة استعمال ختم مقلد مع العلم بتقليده - ما يكفي لتسبب  
حكم الإدانة فيها .

\* إذا تعرض الحكم إلى جريمة استعمال المتهم ختماً مقلداً مع علمه  
بتقليده - التي دأبه بها - في قوله ، أما تهمة استعمال الختم المقلد  
التي وجهتها النيابة إلى المتهم فهي ثابتة قبله من اعترافه بملكية اللوح ومن  
ضبطها بمطه عقب ذبحها بفترة وجيزة وعليها الختم المقلد ، مما يؤيد علم  
المتهم بمكان الختم المزيف ومبادرته إلى استعماله بوضع بصمته على اللوح  
المضبوطة ، فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية  
لجريمة استعمال الختم المقلد مع علمه بتقليده ، وفيما قاله الحكم عن هذه  
الجريمة ما يكفي في بيان علم المتهم بالتقليد .

( لظن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/١ من ١٠ ص ٢٢٠ )

٧٢٧ - جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة - جريمة عمدية -  
عدم تحققها إلا بقيام القصد الجنائي لدى الجاني ، وهو علمه بأنه  
يبيع نموذجاً مقلداً - مثال .

\* جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة والتي حددت  
المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف -  
عناصرها - هي جريمة عمدية لا تتحقق إلا بقيام الركن المعنوي المتمثل في

'القصد الجنائي لدى الجاني، وهو علمه بأنه يبيع نموذجاً متلبداً' . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد اكتفى بالتدليل على ثبوت الفصل السادس وحده وهو تعامل الطاعن بالبيع في نسخ المصحف المقلدة ، وانغل التحث عن علم الطاعن بهذا التقليد وهو الركن المعنوي الذي لا تقوم الجريمة بدون . فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ من ١٥ ص ٨٤)

#### ٧٢٨ - ما يشترط للعقاب بالسادة ٣٣ من ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

\* يشترط للعقاب أعمالاً للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن إعلانات والبيانات التجارية المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ فضلاً عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين الأول التزوير أو التقليد . والثاني سوء النية .

(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ من ١٦ ص ٤٨٨)

#### ٧٢٩ - تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو الجهات الملحقة بها حكماً - جنائية - ماهية العلامة .

\* البين من استقرأه نصوص المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ من قانون العقوبات أن هذا القانون إنما غاقب بمقربة الجنائية على تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو إحدى الجهات الملحقة بها حكماً والوارد على مسبيل الحرص على تدرج ملحوظ فيه جسامة الجريمة ، وإن العقوبة تقدر بقدرها فلا تنطبق المادتان ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكرراً من القانون المذكور إلا إذا كان التقليد منصفاً على رمز مخصوص مما يصدق عليه كونه علامة دالة على جهة معينة دلالة مخصوصة وإن تكون العلامة لاحدى الجهات المحددة على وجه لا يقبل القياس مهما توافرت حكمته . لأن الأحكام تنور مع مناهطها لا مع الحكمة منها . ولأن النصوص المبينة للجرائم والمرتبة للعقوبات من القانون الضيق . والمرد بالعلامة في هذا المقام سواء كانت الآلة الطابعة أو اثرها المطبوع ما دل بحسب السياق على الجهة مالكة العلامة لا دلالة أفراد وتمييز فحسب . بل دلالة توثيق أيضاً . الأمر استفاد من ورود حكمها في سبب التزوير - وهو يتعلق بالحجية في الإثبات وفي النصوص الخاصة بالتزوير في الأحكام والأوراق الرسمية بالذات - وكذا أخذاً من دلالة العلامة في اللغة عموماً على الإشارة أو الشاهد أو الدليل ، فضلاً عن سياق النصوص وترادفها في مجموعها على تحديد المعنى القصور . ولا كذلك شارات الاندية الرياضية - ومنها النادي الأولمبي - التي تعتبر حلية أو زينة يتميز بها كل نادي عن غيره .

في حلبة المنافسة والمباواة اسوة باعلامه وملابسه المخصوصة . وانما أطلق عليها لفظ العلامة لئلا من قبيل الاشتراك في الاسم فقط دون المعنى الاصطلاحي المضبوط في القانون ، هذا الى ان الاندية الرياضية ليست من الجهات المبينة على تسجيل الحصر في المادتين سالفتي الذكر ، ولا وجه اعتبارها من قبيل الجمعيات ، لأن القانون افرد الاندية بعامة بالقانون رقم ١٥٢ سنة ١٩٤٩ في شأن الاندية والاندية الرياضية بخاصة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب . ولا تسرى عليها قوانين الجمعيات ايا كانت ومنها القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولا تنسب صفة النفع العام على الجمعيات الا بقرار جمهوري ولا تزول الابه ، على غير ما استنته الشارع بالنسبة الى الاندية الرياضية التي تكتسب تلك الصفة بمجرد الشهر . وهذا الفارق يسدل على ان المشرع اراد المغايرة بينهما في الأحكام واعتبر الجمعيات ذات النفع العام وحدها ميثاق لها من الاهمية ما يقتضي افرادها بوضع مستقل وحيطة علاماتها ومحركاتها بقدر اكبر من الحماية يجعل تقليدها او تزويرها من الجنايات . ولا يصح اعتبار الاندية منظمات تسهم الحكومة في مالها بنصيب عن طريق ما تمنحه لها من معونات ، وما تضيفه عليها من ميزات لأن تلك الاندية ليست منظمات مالية لها راس مال يقبل المشاطرة والاسهام ، بل هي بنص الشارع وبحكم طبيعتها التي لا تنفك عنها نشاط خالص لا يسمى الى التربع ولا ينحو نحو الاستثمار وتوظيف الأموال ، على التقيض من شركات المساهمة او المؤسسات مثلا مما عدته المادة ٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات وعلى ذلك فان تقليد علامة النادي الاولمبي لا يعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة في قانون العقوبات والتي ربط لها الشارع عقوبة الجنائية ، فاذا وضعت على المحررات الصادرة منه كانت العبرة بفحوى المحرر ، فاذا غير فيما هو من جوهره باسناد اليه كان تغيير الحقيقة في المحرر تزويرا عرقيا معاقبا عليه بعقوبة الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا جنائية طبقا للمادة ٢١٤ مكررا منه . لما سلف . ولأن الشارع انما اعتبر مال الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب — ومنها الاندية الرياضية — مالا عاما في حكم قانون العقوبات ، ولم يمتزها من الهيئات ذات النفع العام في احكام التزوير ، ولا هو جعل القائمين بالعمل فيها موظفين عموميين في هذا الباب ، وبعبارة الشارع واضحة المعنى لا غموض فيها ، ومراده لا يحتمل التاويل ، ولا تصح مصادرته فيما اراد . وعلى ذلك فان تذاكر المخول في النادي الاولمبي محررات عرقية يجري على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .



٧٣٠ - العبرة في جرائم تقليد الاختتام أو العلامات المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ ع بوجه التشبه بينها وبين الاختتام أو العلامات الصحيحة - تحقق جريمة تقليد الاختتام أو العلامات - متى كان من شأن التقليد - ولو كان ظاهراً خدع الجمهور في المعاملات - ولو لم يكن متقناً يخدع به الفاحص الحق .

✽ ان القاعدة المقررة في جرائم التقليد تقتضي بأن العبرة بأوجه الشبهة لا بأوجه الخلاف ، وأن جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور بالعلامات ولا يشترط القانون أن يكون التقليد متقناً بحيث يخدع به الفاحص المدقق ، بل يكفي أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها ، ولا يفسد في ذلك كسوء التقليد ظاهراً ، مادام من شأنه أن يخدع الناس . وكان الأمر المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ أسس قراره على ما بين الطابعين الصحيح والمقلد من أوجه التباين دون وجوه التشابه بينهما ، والتفت في نفس الوقت عما حصله تقرير تـم إبحاث التزييف والتزوير من أن طوابع البريد المضبوطة مزيفة بدرجة لا بأس بها وأنها تتحد في مظهرها العام مع الطابع الصحيح من نفس الفئة والطبعة فانه يكون قد اخطأ القانون بما يستوجب نقضه .

( للطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٥/١٢/١٧٤٤ س ٢٥ ص ٨٥٩ )

٧٣١ - اعتبار الشخص فاعلاً أصلياً في جريمة تقليد علامات الحكومة - إذا ارتكب التقليد بنفسه أو تم بواسطة غيره - متى ساهم معه فيه .

✽ لا يشترط في جريمة التقليد المنصوص عليها في المادة ٢٠٦/١ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد قلّد بنفسه علامة من علامات الحكومة بل يكفي أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره طالما أنه كان مساهماً معه فيها قارنه . فقد سوى المشرع بين من قلّد بنفسه إحدى تلك العلامات وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التقليد في الحالتين فاعلاً للجريمة .

( للطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٧/٦/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٦٢٨ )

٧٣٢ - تقليد وتزوير - اثبات - قصد خاص - افتراض قيامه -  
نفيه .

\* من المقرر أنه لما كانت المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تشترط توافر قصد خاص هو نية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة والأفراد الأمر الذي يستفاد من ارتكاب التقليد أو التزوير ويكون على المتهم في هذه الحالة عبء نفي توافره .

(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١١ ص ٣٠ و ٦٦٩)

### الفصل الثالث

#### تقليد العلامة التجارية

٧٣٣ - يبيع بضاعة على أنها من صنع مصنع معين في حين أنها ليست من صنعه وصنعها ردي، يكون جريمة تقليد لعلامة هذا المصنع .

✽ الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٠٢ ع تستلزم حتما حصول الغش في جنس البضاعة . و جنس البضاعة هو مجموع صفاتها وخواصها التي تلازمها فتعينها تعيينا جليا يعرفه ذوو الماران من الكلفة ولا يخطئون فيه عادة . : وهذه الصفات ترجع اما الى الاقليم الذي تنبت فيه البضاعة اصلا اذا كانت مما يزرع ، او تنشأ فيه وتتناسل اصلا اذا كانت من الحيوانات ، او الجهة التي تصنع فيه اصلا اذا كانت من المصنوعات . فالبضاعة التي ليس لها خواص طبيعية او صفات صناعية تتفرد بها ومضمون ثباتها يدل على تركيب قابل للتغير والتنوع حسب مشيئة صاحبه ( كدخان مصنع من المصانع ) لا يمكن ان يقع فيها غش. الجنس الذي منه المادة ٣٠٢ ع فمن يبيع بضاعة ( علب سجائر ) على أنها من صنع مصنع كذا ثم اتضح انها ليست من صنع هذا المصنع وان الصنف الموجود بها ردي، فلا عقاب عليه لان جريمته هي جريمة تقليد لعلامة هذا المصنع التي نص عليها في المادة ٣٠٥ ع الموقوف العمل بها لان الشارع لم يضع للأن لوائح لتخصيص علامات المصانع لأصحابها .

( جلسة ١٩٣١/١٢/٢١ طين رقم ٥٥٠ سنة ٢٩ )

٧٣٤ - استثنى المشرع تقليد علامات المصانع التي توضع على منتجاتهم من حكم المادة ١٧٦ ع قديم القابلة للمادة ٢٠٨ ع جديد .

✽ انه وإن كان ظاهر نص المادة ١٧٦ من قانون العقوبات القديم ( المتابلة للمادة ٢٠٨ من قانون العقوبات الحالي ) يتناول تقليد علامات الفاروقية ( المصنع ) أي العلامات التي يدها أصحاب المصانع ويضعونها على مصنوعاتهم لتمييزها في السوق عما يماثلها من مصنوعات غيرهم ليطلون اليها الراغبون في الشراء . الا ان مقارنة نصوص القانون في هذا الشأن تدل على أن المشرع قصد الى اخراج هذه العلامات من عموم هذا النص . ذلك لأنه اورد بعده نصا خاصا هو المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات القديم ( القابلة للمادة ٣٥٠ من القانون الحالي ) للعقاب على جريمة تقليد علامات الفاروقية بالذات ، وفرض لها عقوبة مخففة ، واشترط لتوقيعها أن يكون حق أصحاب تلك العلامات في التفرد دون سواهم باستعمالها على منتجاتهم موقرا بلوائح توضع لتنظيم الملكية الصناعية . وذلك لما ارتأه من ان طبيعة هذا الحق وما تقتضيه النظم والقواعد الاقتصادية من حرية المنافسة

التجارية الى اقصى حد ممكن يمليان عدم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذى يقع من المنافسين فى التجارة والصناعة الا بالتدرج الذى رسمه وفى الحدود التى رسمها بهذا النص مما يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذى قصد به الى حماية علامات الفاروقية . لأن علة وجوده وصراحة عباراته ، وايراده فى قانون واحد مع المادة ١٧٦ عقوبات — كل ذلك يقطع فى الدلالة على أن المشرع استثنى تقليد العلامات المذكورة من حكم المادة ١٧٦ عقوبات وخصها بحمايته فى المادة ٣٠٥ عقوبات .

( جلسة ١٩٢٨/١١/٧ طعن رقم ٢١٣٠ سنة ٢٨ ق )

### ٧٣٥ — عدم اشتراط وضع البيان التجارى المقلد على المنتجات ذاتها لتحقق الجريمة .

\* انه يبين من تعريف البيان التجارى الوارد فى المادة ٢٦ من قانون العلامات والبيانات التجارية ومن المواد التالية لها ان الشارع انما قصد حماية الجمهور من كل تضليل فى شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات ولذلك فقد اوجب أن يكون ما يتعلق بها من البيانات التى تعرف بها لدى الناس مطابقا للحقيقة . وسوى فى ذلك بين ما يوضع على ذات المنتجات المعروضة وما يوضع على المحال أو المخازن أو بها ، وبين ما يوضع على عنواناتها أو الأغلفة أو الفواتير أو اوراق الخطابات أو وسائل الاعلان وغير ذلك مما يستعمل فى عرض البضائع على الجمهور . وتضى بمعاملة من يخالف هذه الاحكام فمناط العقاب اذن أن يكون للبيان اثر فى تضليل فى شأن منتجات أعدت بالفعل للعرض على الجمهور ولا يشترط أن يكون البيان موزعاً على المنتجات ذاتها .

( جلسة ١٩٤٤/١٢/١١ طعن رقم ١٢٧٩ سنة ١٤ ق )

### ٧٣٦ — معاقبة من استعمل علامة تجارية مما حظر تسجيلها وفقاً للمادة ٥ من ق ٥٧ سنة ١٩٣٩ باحكام المادة ٣/٣٤ من القانون المذكور .

\* ان الشارع حين اورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ النصوص الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية ضمانا للمصالح المختلفة للتجار والمتجسين مع مراعاة جمهور المستهلكين ، الامر الذى اقتضاه أن ينشئ نظاماً خاصاً لتسجيل العلامات التجارية ، قد فرض فى المادة ٣٣ منه جزاءً لحماية العلامات التجارية التى تم تسجيلها وفقاً للقانون ، كما حدد على سبيل الحصر فى المادة الخامسة ما لا يجوز — للاعتبارات التى رأها — تسجيله — كعلامة تجارية ، ثم فرض عقوبة على من يسعى الى تفويت غرضه فيقدم على

استعمال ما حظر تسجيله من ذلك ، ونص على هذه العقوبة في الفقرة الثانية من المادة ٣٤ ، وهي بصيقتها والفرض منها لا تشمل العلامات التي ليس فيها في حد ذاتها ما يحصل دون تسجيلها . واذاً فإذا كانت واقعة الدعوى ايس فيها ما يفيد أن العلامات موضوع المحاكمة هي مما حظرت المادة الخامسة المذكورة تسجيله فإن ادانة المتهم عن استعمال علامات في الحالة المتخصص عليها في الفقرة ٥ من المادة ٥ المذكورة تكون غير صحيحة . الا أن ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم من حيث العقوبة ما دام لم يحكم على المتهم الا بمعقوبة واحدة. تدخل في نطاق العقوبة المقررة الجريمة الأخرى التي ادانته من أجلها أيضاً .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/١١ طعن رقم ١٢٧٩ سنة ١٤٤٤ ق)

٧٣٧ - معاقبة مقلد العلامة التجارية بصرف النظر عن تسجيل او عدم تسجيل العلامات التجارية للشركة التي انتحل هو الرسوم والاشكال والعلامات التي تعرف بها بضائعها .

\* ان الفرض الاساسي الذي توجاه الشارح من النص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على . جوب مطابقة الإنسان التجاري للثقافة هو رعاية مصلحة المستهلكين . ومن أجل ذلك لم تقتض النصوص الخاصة بالبيانات التجارية وجود علامات مسجلة ، بل اكتفت بالنص فيما نصت عليه من : " يعتبر بياناً تجارياً أي إيضاح يتعلق بالاسم أو الشكل الذي تعرف به البضاعة " . فإذا كانت المحكمة قد اثبتت على المتهم أن الشركة التي يديرها لصنع الطرابيش تد اتخذت لمصنوعاتها التي تعرضها للبيع رسوماً ورموزاً وعلامات مماثلة لمسام المائلة ، من حيث وضعها وأشكالها وكتابتها للعلامات والرسوم والاشكال الخاصة بصنف الطرابيش الواردة من شركة نيكوسلوفاكيا الأجنبية ، وذلك دون أن يكون لشركته أي حق استعمال تلك العلامات فهذا يكفي لتحقيق الجريمة التي ادانته فيها وهي عرضه للبيع طرابيش تحمل بياناً تجارياً لايطابق الحقيقة ، بصرف النظر عن تسجيل او عدم تسجيل العلامات التجارية للشركة التي انتحل هو الرسوم والاشكال والعلامات التي تعرف بها بضائعها .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طعن رقم ١٢٩٧ سنة ١٤٤٥ ق)

٧٣٨ - تقدير الأدلة وترجيح بعضها على البعض من خصائص محكمة الوضوع .

\* للقاضي في المواد الجنائية أن يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى أي دليل من الأدلة المروضة عليه في الدعوى ، فلا يقيد ولا يلزمه رأى وزارة

التجارة وجود تشابه شديد بين العلامة المسجلة لصنف معين وبين العلامة التي يضعها صاحب صنف مماثل .

( جلسة ١٩٤٩/٣/٢ طين رقم ١٦٢٧ سنة ١٩٨١ )

٧٣٩ - ملكية العلامة التجارية هي ان سبق له ان استخدمها قبل غيره والتسجيل لا ينشئ الملكية بل يقرها ، وهو لا يصبح منشأ لحق الملكية الا اذا استخدمت العلامة بصفة ظاهرة مستمرة خمس سنوات من تاريخ التسجيل كانت الفقرة الاولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ يجرى نصها بمعاينة كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون او قلدها بطريقة تدعو الى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة او مقفلة ، وكان لا يتصور عقلا ان يعتبر واضع اليد على العلامة السابقة ولو لم يطلب تسجيلها مستعملا لعلامة لاحقة فان المعاقبة على هذا الفعل لا تكون صحيحة .

\* ان ملكية العلامة التجارية هي ان سبق له ان استخدمها قبل غيره ، والتسجيل لا ينشئ الملكية بل يقرها ، وهو لا يصبح منشأ لحق الملكية الا اذا استخدمت العلامة بصفة ظاهرة مستمرة خمس سنوات من تاريخ التسجيل على ان يبقى ان له الاسبقية في استخدام العلامة حق وضع اليد عليها . واذا كانت الفقرة الاولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ يجرى نصها بمعاينة كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون او قلدها بطريقة تدعو الى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة او مقفلة ، وكان لا يتصور عقلا ان يعتبر واضع اليد على العلامة السابقة ولو لم يطلب تسجيلها مستعملا لعلامة لاحقة فان المعاقبة على هذا الفعل لا تكون صحيحة .

( جلسة ١٩٤٩/٥/٣ طين رقم ٣٥٤ سنة ١٩٨١ )

٧٤٠ - استعمال المتهم زجاجات فارغة تحمل علامة او بيانا تجاريا تمبيئتها بمياه غازية ايا كان نوعها او لونها وعرضها للبيع او حيازتها مع علمه بان هذه العلامة مملوكة لآخر ومن حقه استعمالها مستوجبا لعقابه طبقا للقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ .

\* اذا كانت واقعة الدعوى كما اثبتتها الحكم هي ان المتهم استعمل زجاجات فارغة تحمل علامة شركة الكوكاكولا المسجلة وهي الاسم مخفورا باللغتين العربية والفرنسية في مبكل الزجاجات في تمبيئتها بمياه غازية من منتجات مصنعها الخاص وحازها بقصد البيع وكانت المحكمة مع تسليمها بان ما اورده عن الاسم ونقشه على الزجاجات وما الى ذلك يعتبر علامة تجارية في حكم القانون وبان المتهم استعملها مع علمه بصاحب الحق فيها قد قضت برفض الدعوى المدنية القائمة من هذه الشركة قولا منها بانعدام الجريمة وعدم توافر الخطأ بالتبع فانها تكون قد اخطأت اذ ان مجرد استعمال الزجاجات وتمبيئتها بمياه غازية ايا كان نوعها او لونها او عرض الشراب للبيع فيها

أو حيازتها بقصد الدبيع وهي تحمل علامة تجارية يعلم أنهم أنها مملوكة لآخر  
ومن حقه استعمالها - ذلك يدخل في نطاق تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣٣  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ الذي قصد الشارع منه تنظيم المنافسة  
وحصرها في حدودها المشروعة حماية للصالحات المختلفة للمشتغلين بالنجارة  
وبالانتاج ولجمهور المستهلكين .

ولا يمنع من نقض هذا الحكم صيرورة الحكم الجنائي نواذيا بعدم الطعن  
فيه إذ من المقرر أن الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية لا يحوز قوة الشيء  
المحكوم فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية . وذلك لأن للمحكمة وهي في صدد  
الفصل في طلب التعويض عن الضرر الذي به أن تعرض لاثبات واقعة الجريمة  
ولا يحول دون ذلك عدم إمكان الحكم لأي سبب من الأسباب بالقوة على  
المتهم ما دامت الدعويان الجنائية والمدنية قد رفعتا معا أمام المحكمة الجنائية  
وما دام المدعي بالحق المدني قد استمر في السير في دعواه المدنية ولأن أساس  
التعويض عن كل فعل ضار هو المادنان ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني ولو كان  
الفعل الضار لا يكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٤٩ طعن رقم ١٢١٢ سنة ١٩٤٩ ق : )

٧٤١ - استعمال المتهم زجاجات فارغة تحمل علامة أو بيبا تجاريا  
بتميمتها ببياه غازية أيا كان نوعها أو لونها وعرضها للبيع أو  
حيازتها مع علمه بأن هذه العلامة مملوكة لآخر ومن حقه استعمالها  
مستوجبا لمقابله طبقا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ .

✽ أن مجرد استعمال المذمم زجاجات فارغة تحمل علامة أو بيبا  
تجاريا بتميمتها ببياه غازية أيا كان نوعها أو لونها وعرضها للبيع أو حيازتها مع  
علمه بأن هذه العلامة مملوكة لآخر ( شركة الكوكاكولا المسجلة ) ومن حقه  
استعمالها يكون مستوجبا للمقابل طبقا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ الذي  
قصد الشارع منه تنظيم المنافسة وحصرها في حدودها المشروعة حماية  
للصالحات المختلفة للمشتغلين بالتجارة وبالانتاج ولجمهور المستهلكين من كل  
تضليل في شأن ما يعرض عليه من منتجات .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٤٩ طعن رقم ١٢٠٢ سنة ١٩٤٩ ق : )

٧٤٢ - جريمة تقليد أو تزوير العلامة التجارية بطبيعتها جسيمة  
وقتيه بغض النظر عن الاستعمال الذي هو بطبيعته جريمة فسترة .

✽ جريمة تقليد أو تزوير العلامة التجارية بطبيعتها جسيمة وقتيه

تتم بمجرد تقليد العلامة بغض النظر عن الاستعمال الذى يأتى لاحقا لها،  
والذى هو بطبيعته جريمة مستمرة .

( جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طين رقم ١٢٩٧ سنة ٢٢ ق )

#### ٧٤٣ - العبرة فى تقليد العلامة التجارية هى بأوجه الشبه لا بأوجه الاختلاف .

\* العبرة فى تقليد العلامة التجارية هى بأوجه الشبه لا بأوجه الاختلاف،  
ما دامت أوجه الشبه من شأنها أن تؤدى الى الخلط بين العلامتين ، وخاصة اذا  
ما روعى أن جمهور المستهلكين لهذه السلعة ممن تفوتهم ملاحظة الفروق الدقيقة  
بين العلامتين ؛

( جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طين رقم ٢٩٧ سنة ٢٢ ق )

#### ٧٤٤ - الجرائم التى نصت عليها م ٣٣ من ق ٥٧ سنة ١٩٣٩ .

\* تنص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على اربع جرائم  
خاصة بالعلامة التجارية وهى جريمة التقليد والتزوير ، وجريمة الاستعمال —  
وقد وردنا فى الفقرة الاولى من المادة — وجريمة وضع علامة ملوكة للغير على  
منتجات ييسو، نية وجريمة بيع منتجات أو عرضها وعليها علامة مزورة أو مقلدة .  
وكل من هذه الجرائم الاربعة مستقلة بذاتها ولها مميزات الخاصة .

( جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طين رقم ١٢٩٧ سنة ٢٢ ق )

#### ٧٤٥ - تفسير وجود التشابه بين العلامتين أو عدمه من سلطة قاضى الموضوع .

\* وجود التشابه بين العلامتين التجاريتين الذى يخدع به جمهور المستهلكين  
أو عدمه هو من المسائل الموضوعية التى تدخل فى سلطة قاضى الموضوع بسلا  
معقب عليه من محكمة النقض .

( الطين رقم ٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٥٤/٥/١ س ٧ ص ٦٦٦ )

#### ٧٤٦ - استناد الحكم فى ثبوت تقليد العلامة التجارية الى رأى ادارة العلاقات التجارية - قصور .

\* يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل  
والتقليد ومن ثم فإن خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة  
ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما واستناده فى ثبوت توفر التقليد



على كتاب ادارة العلامات التجارية او راياها من وجود تشابه بين العلامتين يجعله مشوباً بالقصور لأن القاضى فى المواد الجنائية انما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

( الملن رقم ٤١٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٣ ص ٨ من ٥٧٣ )

**٧٤٧ - قيام تقليد العلامة التجارية على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل والتقليد . ومن ثم فإن خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والمقلدة وبينهما واستناده فى ثبوت توافر التقليد الى رأى ادارة العلامات التجارية - قصور .**

\* يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل والتقليد . ومن ثم فإن خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والمقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما واستناده فى ثبوت توافر التقليد على كتاب ادارة العلامات التجارية او راياها من وجود تشابه بين العلامتين يجعله مشوباً بالقصور لأن القاضى فى المواد الجنائية انما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

( الملن رقم ٤١٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٣ ص ٨ من ٥٧٣ )

**٧٤٨ - استناد القاضى الجنائى فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده - ليس له أن يؤسس حكمه على رأى غيره - مثال فى تقليد علامة تجارية .**

\* يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل والتقليد ومن ثم فإن خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والمقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما واستناده فى ثبوت توافر التقليد على كتاب ادارة العلامات التجارية او راياها من وجود تشابه بين العلامتين يجعله مشوباً بالقصور لأن القاضى فى المواد الجنائية انما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

( الملن رقم ٤١٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٣ ص ٨ من ٥٧٣ )

٧٤٩ - تغيير المحكة الوصف من جريمة تقليد تجارية الى جريمة غش  
دون تنبيه المتهم ومنعه اجلا لتخفيض دفاعه - خطأ في القانون .

\* التغيير الذى أجرته المحكة فى الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية الى جريمة غش - وان كان لا يتضمن فى ظاهره الاستناد الى اساس اخر غير ذلك الذى شملته الأوراق - الا انه يعد مغايرا لعناصر الواقعة كما وردت فى ورقة التكليف بالحضور ، ويمس كيانها المادى ، وبينانها القانونى . مما يقتضى من المحكمة تنبيه المتهمين الى التعديل الذى أجرته فى التهمة ذاتها ومنحجها اجلا لتخفيض دفاعهما اذا طلبا ذلك - اما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون مخطئا فى القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٩ ق ٠ جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠٤٥ )

٧٥٠ - اختلاف عناصر الواقعة الاجرامية فى كل من جريمتى تقليد العلامة التجارية والغش .

\* تختلف عناصر كل من جريمتى تقليد العلامة التجارية والغش عن الأخرى ، فالركن المادى فى الجريمة الأولى ينحصر فى اتيان فعل من افعال التقليد او التزوير او الاستعمال لعلامة تجارية ، او وضعها على منتجات بسوء نية ، او بيعها او عرضها للبيع وعليها هذه العلامة المقلدة او المزورة - وكل من هذه الأفعال يكون فى ذاته جرائم مستقلة ولها مميزاتها الخاصة - بينما الركن المادى فى جريمة المادة الأولى من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر فى فعل خداع المتعادل او الشروع فى ذلك وينصب على بضاعة معينة بذاتها .

(الطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٩ ق ٠ جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠٤٥ )

٧٥١ - جريمة تقليد العلامة التجارية والغش - اختلافهما فى الركن المادى - بيان ذلك .

\* تختلف عناصر كل من جريمتى تقليد العلامة التجارية والغش عن الأخرى ، فالركن المادى فى الجريمة الأولى ينحصر فى اتيان فعل من افعال التقليد او التزوير او الاستعمال لعلامة تجارية ، او وضعها على منتجات بسوء نية . او بيعها او عرضها للبيع وعليها هذه العلامة المقلدة او المزورة - وكل من هذه الأفعال يكون فى ذاته جرائم مستقلة ولها مميزاتها الخاصة - بينما الركن المادى فى جريمة المادة الأولى من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر فى فعل خداع المتعادل او الشروع فى ذلك وينصب على بضاعة معينة بذاتها .

(الطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٣٩ ق ٠ جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠٤٥ )

### ٧٥٢ - جرائم التقليد - شروطها - التشابه - مثال .

\* القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد تقضى بأن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وإن الجريمة تتحقق متى كان التقليد من شأنه أن يخدع الجمهور في المعاملات لأن القانون لا يشترط أن يكون التقليد مقننا بحيث يخدع الحق ، بل يكفي أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل .

( الملحق رقم ٢٧٩٣ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ١٠٧ )

### ٧٥٣ - العلامات الملقب على تقليدها - ماهيتها .

\* العلامات الملقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هي الاشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الاميرية او السلطات العامة والتي يصطلح على استعمالها لغرض من الاغراض او للدلالة على معنى خاص اياها نوعها او شكلها ، وهي تتألف من الآلة التي تشتمل على اصل العلامة او على الاثر الذي ينطبع عند استعمالها . ولما كانت الاشارات التي حصل تقليدها انما هي شعارات خاصة بمجوز اسكندرية اصطلح على استعمالها لغرض معين وهو الختم بها على اللحوم التي تنبع فيه بحيث تغير يوميا لدلالة خاصة فهي بهذه المثابة تعتبر علامة مميزة له ودالة عليه في ينوم معين ، وتقليدها لاشك فعمل مؤثم .

( الملحق رقم ٢٧٩٣ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ١٠٧ )

### ٧٥٤ - تقليد - تزوير - اثبات - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - هالايوفره .

\* لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا . مادامت المحكمة قد اطاعت من الأدلة السائفة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة . فإذا كان الثابت من الأوراق ان المتهم « الطاعن » قد اعترف بارتكابه جريمة التقليد المسندة اليه ، وإنه لم يطلب من المحكمة أن تقض احراز العلامات المقلدة أو البصمات الماخوذة منها ومن العلامات الصحيحة ، فليس له أن ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه أو سبلوك طريق معين في اثبات التقليد .

( الملحق رقم ٢٧٩٣ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ١٠٧ )

٧٥٥ - الغرض من العلامة التجارية - أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع - تحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقنع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل - العبرة بالصورة العامة التي تتألف في الذهن نتيجة لتركييب الصور والحروف والرموز مع بعضها والشكل التي تبرز به في علامة أو أخرى بغض النظر عن العناصر التي تركبت منها وعما إذا كانت الواحدة تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

\* الغرض من العلامة التجارية على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن تكون العلامة وسيلة لتمييز المنتجات والسلع . ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلع معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقنع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل . ومن أجل ذلك يجب لتقدير ما إذا كانت العلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها . ولا عبرة باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى ، بل العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركييب الصور والحروف والرموز مع بعضها والشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بغض النظر عن العناصر التي تركبت منها وعما إذا كانت الواحدة تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

( لطن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٨٢ )

٧٥٦ - وحدة التشابه بين العلامتين أو عدمه . أمر موضوعي . دخوله في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض . متى كانت أسباب قضائه سائفة .

\* من المقرر أن وحدة التشابه بين العلامتين الذي يندفع به جمهور المستهلكين أو عدمه هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض ، متى كانت الأسباب التي أقيمت عليها الحكم ثبوت النتيجة التي انتهى إليها .

( لطن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٨٣ )

٧٥٧ - تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ، خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ويبينان أوجه التشابه بينهما - قصور .

\* من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد خلا من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه بينهما واستند في ثبوت توغر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون مشوباً بالقصور .

( الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧ من ١٧ ص ٢٢٣ )

٧٥٨ - جريمة تقليد العلامات التجارية - العقاب عليها - شرطه .

\* الشارح حين أورد بالمانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية والقوانين المدونة له النصوص الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية ضمناً للمصالح المختلفة للتجار والمحتجين والمستهلكين ، الأمر الذى اقتضاه ان ينشئ نظاماً خاصاً بتسجيل العلامات التجارية - قد فرض فى المادة ٣٣ منه جزاءات لحماية العلامات التجارية التى يكون قد تم تسجيلها وفقاً للقانون ولما كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى وممارستها فى الحكم والتى ديسن الطاعن من أجلها هى ارتكابه جريمة تقليد علامة تجارية تم تسجيلها طبقاً للقانون ، ولما كان القانون قد أوجب على ما سلف بيانته للعقاب على تلك الجريمة ان تكون العلامة مسجلة طبقاً للأوضاع المرسوعة فى القانون سالف الذكر ، فإنه يتعين عنقذ ان تكون العلامة مسجلة بإدارة تسجيل العلامات التجارية حتى تكون جديرة بالحماية القانونية التى عناها القانون المذكور كما هو مفهوم نصه .

( الطعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ من ١٧ ص ٤٨٠ )

٧٥٩ - تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التى أسبغها القانون على ملكيتها الأدبية .

\* تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التى أسبغها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على ملكيتها الأدبية بتأثير تقليدها أو استعمالها من غير مالكها ، وبذلك لا يفيد مالك العلامة من تلك الحماية الا اذا كانت مسجلة .

( الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ من ١٧ ص ٦٨٦ )

٧٦٠ - تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء،  
قصده على الحكم استظهاره والا كان قاصرا .

\* تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد ،  
ومن ثم يمين على الحكم استظهاره والا كان قاصرا في بيان الواقعة المستوجبة  
للعقاب .

( الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ من ١٧ ص ٦٨٦ )

٧٦١ - المراد بالتقليد : المحاكاة التي تدعو الى تضليل الجمهور .

\* المراد بالتقليد هو المحاكاة التي تدعو الى تضليل الجمهور ، والعبرة  
في استظهاره هي بأوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف .

( الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ من ١٧ ص ٦٨٦ )

٧٦٢ - تقليد - العبرة فيه .

\* من المقرر قانونا أن العبرة في التقليد هي بمحاكاة الشكل العام  
للعلمة في مجموعها والذي تدخل عليه السمات البارزة فيها دون تفاصيلها الجزئية .

( الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٥/١٥ من ١٨ ص ٦٢٧ )

٧٦٣ - تقليد العلامة التجارية - ماهيته ؟ وجوب اثبات الحكم وصف  
العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وتبيان أوجه التشابه بينهما والا كان  
قاصرا .

\* من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتسم بها المشابهة  
بين الاصل والتقليد . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه قد خلا من وصف العلامة  
الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه بينهما ، واستند في ثبوت توفر  
التقليد على رأى مراتب العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون  
مشوبيا بالقصور ، لأن القاضى فى المواد الجنائية انما يستند فى ثبوت الحقائق  
القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ، ولا يجوز له أن يؤسس  
حكمه على رأى غيره .

( الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٣/١٠ من ٢٢ ص ٢٢٠ )

## ٧٦٤ — علامات وبيانات تجارية — حمايتها — مداها •

\* لأن كان ظاهر المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ، ٢٠٨ من تاتسون العقوبات يومه بأنه يتناول تقليد العلامات التجارية التي توضع على المصنوعات أو المنتجات لتمييزها في السوق عما يماثلها من بضائع صاحب العلامة ليضمن اليها الراغبون في الشراء ، إلا أن مقارنة نصوص القانون في هذا الشأن تحل على أن المشرع قصد اخراج هذه العلامات من عموم هذه النصوص إذ استثنى لها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية وفرض لها عقوبة مخففة لما ارتآه من أن طبيعة هذا الحق وما تقتضيه النظم والقواعد الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية الى أقصى حد ممكن يضمن عدم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذي يقمع من المنافسين في التجارة والصناعة إلا بالقدر الذي سنه وفي الحدود التي رسمها مما يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذي قصد به الى حماية العلامة التجارية أو البيان التجاري لأن علة وجوده ومراعاة عبارته وإيراده في قانون واحد دون تمييز بين القطاعين العام والخاص ، كحل ذلك ، يقطع في الدلالة على أن المشرع استثنى تقليد العلامات والبيانات المذكورة من حكم المواد السابقة وخصها بحماية في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ سالف البيان ، هذا فضلا عن أن المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات لا تنطبق بحسب وضعها الاعلى علامات الحكومة كسلطة عامة دون سائر ما تباشره من أوجه النشاط الصناعي أو التجاري ، ولما كان القرار المطعون فيه قد عمل هذا النظر أصلا وتطبيقا فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون •

( الملن رقم ٩٥٠ لسنة ٢٩ . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ من ٢٠ ص ١٤٦٧ )

## ٧٦٥ — تحديد الابتكار — مسألة فنية •

تحديد الابتكار في ذاته مسألة فنية والقاعدة القانونية في جرائم التقليد أن العبارة هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف •

( الملن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/١ من ٢٣ ص ٤٤٩ )

٧٦٦ — جريمة بيع منتجات عليها علامات مزورة — أو عرضها للبيع أو للتداول أو حيازتها بقصد البيع — المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل — أركانها ؟

\* نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية ، المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ ، على عقاب كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها

علامات مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير جبق مع علمه بذلك « : فهي تشذرتا للعتاب فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين الأول التزوير أو التقليد والثاني سوء النية . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن الجوهرى الذى اتجه الى نفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة المخصوص عليها فى تلك المادة وهو العلم بالتقليد ، كما أن الحكم المطعون فيه قد اغفل مناقشة هذا الدفاع رغم تمسك الطاعن به أمام المحكمة الاستئنافية ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة ، وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة وحسن سير المداولة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى طعنه .

(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٣/١٢/١٩٧٤ ص ٢٥ ص ٤٦٦ )

#### ٧٦٧ — العبرة فى التقليد بأوجه الشبه — متى كان من شأنها أن تخدع الجمهور — ولو لم يحصل انخداع بالفعل .

✽ ان العبرة فى التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن ينخدع فيه الجمهور فى الماملات دون أن يشترط أن يكون الانخداع قد حصل وتم فعلا به يكفى أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة فى التعامل ، ولما كانت المحكمة قد جانبت هذه الوجوه من النظر فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٦/٧ ص ٢٧ ص ٦٢٨ )

#### ٧٦٨ — تقليد علامات تجارية — العبرة فى هذه الجريمة — ما يلزم لصحة تسبب حكم الإدانة .

✽ لما كانت القاعدة القانونية فى جرائم التقليد أن العبرة هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وكان يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التى استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤدعها فى الحكم بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، ولما كان ما أورده الحكم من أن محرر المحضر أثبت فى محضره قيام تشابه بين النموذجين غير كاف فى الرد على دفاع الطاعن . ذلك أنه كان يتعين على المحكمة إما أن تحقق هذا التشابه بنفسها أو تندب خبيراً لذلك وصولاً الى تحقيق دفاع الطاعن الذى قد يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥ ص ٢٨ ص ١٠٧٠ )



## الفصل الرابع

### تقليد المصنفات

٧٦٩ - جريمة تقليد مصنفات - أركانها - قصد الجنائي - حكم -  
تسببيه \*

✽ لما كان قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر بمقتضى مادته الأولى الحماية لصالح مؤلفي « المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم » ويبين من البند ثانياً من المادة السادسة أن حق المؤلف في استغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتسم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بليسة طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي ويجيز بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه « للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة ١) و ٦ و ٧ (فقرة ١) » وكان القصد الجنائي في جريمة تقليد مصنف عنشور بالخارج التي دين الطاعن بها ، يقتضى علم الجنائي وقت ارتكاب الجريمة علماً يقينياً بتوافر أركانها ، فإذا ما نازع المتهم في توافرها القصد : كان لزاماً على المحكمة استظهاره استظهاراً كافياً ، وإذا كان القانون يجيز للمؤلف نقل حقه في الاستغلال إلى الغير . وكان الطاعن قد جادل في قيام ذلك القصد ، قائلاً باعتقاده صحة ما قرره له المتهم السادس أن مؤسسته هي ممثلة لدار النشر المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه طلب إليه مباشرة العمل على مسئولية ذلك المتهم ، فإن قول الحكم للتدليل على نوافر القصد الجنائي لدى الطاعن « أن القصد الجنائي متوافر مما قرره المتهمون الأول والثاني وباقى المتهمين - من علمهم بأن تلك الكتب خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وإن علوا أقوالهم بطبيعتها على القول بأنهم اعتقدوا في صحة ما قرره المتهم السادس من أن مؤسسة الوطن العربي السعودي تمثل دار النشر التي تحتكر تلك المؤلفات وهذا الدفاع من جانبهم هو من تبديل دفع الاتهام عنهم إذ لا يتأتى من القائمين بعمليات الطبع وعى مهمتهم الاستناد إلى مجرد قبول لا يميزه دليل للتقيام بطبع كتب ثابت على النسخ التي تأمروا بطبع مثيلاتها أنها خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وبأنها طبعت في هونج كونج » لا يكفي لتوافره وقد كان على المحكمة تحقيق ذلك الدفاع بلوغاً لغاية الأمر فيه ، هذا إلى أن ما أورده الحكم من أنه ثابت على المصنف طبعه في هونج كونج ، لا يجدي في توافر القصد ، إزاء ما هو ثابت بالحكم نفسه من أن الفعل مثار الاتهام بتدعيم بطريق التصوير وليس بطريق الطباعة \*

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ ص ٢٨ من ١٤٤)



## تلبس

الفصل الأول — ماهية التلبس بالجريمة وشروطه .

الفصل الثاني — حالات التلبس وأثر توافرها .

الفصل الثالث — صور وقائع تتوافر معها حالة التلبس .

الفصل الرابع — صور وقائع لا تتوافر معها حالة التلبس .

الفصل الخامس — تقدير قيام حالة التلبس .



## الفصل الأول

### ماهية التلبس بالجريمة وشروطه

٧٧٠ - تلبس - وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة -  
كاف .

\* يكفى في التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع  
جريمة بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق بعد ذلك .

(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ ص ٢١٩)

٧٧١ - التخلّي الذى ينبئ عليه قيام حالة التلبس بالجريمة - شرطه .

\* يشترط في التخلّي الذى ينبئ عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن  
يكون قد وقع عن ارادة وطوالة واختيار فإذا كان وليد اجراء غير مشروع فان  
الدليل المستند منه يكون باطلا لا اثر له . واذا فمضى كقائه الواقعة الثابتة  
بالحكم هي أن المتهم لم يتخلّ عما معه من القماش المروق الا عندما هم الضابط  
بتفتيشه دون أن يكون مأبورا من سلطة التحقيق بهذا الاجراء فانه لا يصح  
الاعتداد بالتخلّي ويكون الدليل المستند منه باطلا .

(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ ص ٢٢٤)

٢٧٢ - امساك المتهم بالشيشة في يده وانبعث رائحة الحشيش منه  
تحليل العينة المضبوطة وثبت ان بها حشيشا - اعتبار الجريمة  
في حالة تلبس .

\* يكفى لاعتبار الجريمة متلبسا بها أن تكون هناك مظاهر خارجية  
تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وعلى ذلك فان امساك المتهم بالشيشة في  
يده وانبعث رائحة الحشيش منها يعتبر مظهرا من تلك المظاهر ، فإذا ثبت من  
فحص هذه العينة أن بها حشيشا فان جريمة احرار المخبر يكون متلبسا بها .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ ص ٨١٩)

٧٧٣ - ضبط المخدر مع المتهم - اعتباره في حالة تلبس ببيع لأمور المضبط  
القضائي الذى شاهد وقوعها القبض على كل من ساهم فيها .

\* التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن التهمين فيها

ومن ثم فإن ضبط المخدر مع المتهم يجعل جريمة احراره متلبسا بها مما يتيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها ان يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها .

(الطن رقم ٨٥٧ لسنة ٢٦ ق . جلسة ٢٠/٣٠/١٠١٩٥٦ ص ٧ ص ١١٠٠ )

**٧٧٤ - وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن احرار المخدر - تبين ماهية المادة غير لازم لتوفر حالة التلبس .**

\* يكفى للقول بقيام حالة التلبس ، ان تكون هنالك مظاهر خارجية تنبئ، بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر ان يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها .

(الطن رقم ٢٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٢٠/٢٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٧٢ )

(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٢٠/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٢٧ )

**٧٧٥ - قيام حالة التلبس بجريمة الرشوة تنفيذا لاتفاق سابق بين المتهم والمجنى عليه - عدم اعتبارها وليدة الاجراءات التي سبقتها وأقنى اتخاذها ضابط البوليس الحربي - لكل من شاهدها تسليم المتهم لرجال السلطة العامة .**

\* متى كانت حالة التلبس التي شوهد عليها المتهم لم تكن وليدة الاجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي - بل وجسدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق سابق بينه وبين المجنى عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس الحربي شهودها ، فان لهم وقد شاهدوه متلبسا بجناية ان يسلموه الى رجال السلطة العامة عملا بنص المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٥٠٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٢٠/٢/١٩٥٨ ص ٩ ص ١٤١ )

**٧٧٦ - وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة - كفيها في حالة التلبس - لا يلزم ان يشاهد رجل البوليس المادة المخدرة .**

\* يكفى للقول بقيام حالة التلبس ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ، بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر ان يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي يحرزها المتهم .

(الطن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٢٠/٩/١٩٥٨ ص ٩ ص ٦٢٤ )

### ٧٧٧ - التلبس هو وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها .

\* أن التلبس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها فيمكن أن تشاهد الجريمة دون أن يشاهد فاعلها .

(الطن رقم ٦٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١/٩ ص ٦٢٨ )

### ٧٧٨ - صورة واقعة يتوافر بها حالة تلبس بجريمة سرقة تيار كهربائي -

هق مأمور الضبط القضائي في تفتيش مسكن المتهم في هذه الحالة بغير استئذان القليبة .

\* التلبس حالة تلازم ذات الجريمة لاشخص مرتكبها فاذا كان الثابت من الحكم انه لوحظ وجود شبكة كهربائية كبيرة تخرج من الشقة التي يقيم بها الطاعن وتخترق الشارع فوق اسلاك الترام ونفذى اماكن مختلفة بشوارع متجاورة شوهد منها نور كهربائي ينبعث من مصابيح كهربائية ولم يكن اصحابها يتمتدين مع ادارة الكهرباء على استيراد النور ، وقد قرروا جميعا انهم انفسا يستبدون التيار من ذلك المنزل فهذه حالة تلبس بجريمة سرقة التيار الكهربائي المملوك لادارة الكهرباء تخول لمأمور الضبطية القضائية ان يفتش منزل المتهم بغير إذن القليبة .

(الطن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/١ ص ١٠٠٦ )

### ٧٧٩ - كفاية التواجد بمكان الجريمة ومشاهدة اثر من اثرها لتوافر حالة التلبس بها .

\* ليس من الضروري ان يشاهد رجل الضبطية الطاعن أثناء ارتكابه الجريمة فعلا ، ويكفي ان يكون قد حضر الى محل الواقعة عتب ارتكاب الجريمة ببرهة يسيرة وشاهد اثرا من اثرها .

(الطن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/١٥ ص ٩٠٧٢ )

### ٧٨٠ - يتحقق التلبس بالذراك وقوع الجريمة باى حلقة من الحلقات

مى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً م ٨ ق تحقيق الجنائيات و م ٢٠ ج .

\* اورد الشارع في المسادة الثامنة من قانون تحقيق الجنائيات القديم لفظ « الرؤية » في مشاهدة الجريمة المتلبس بها تعبيراً عن الاغلب من طسرق.

المساهمة عند المناجاة بجناية أو جنحة ترتكب ، والنص الجديد في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم يورد الرؤية وإنما عني ببساق الحال التي ترتكب فيها تلك الجريمة جناية كانت أو جنحة أو الوقوف على هذه الحال عقب ارتكاب أيها بيره يسيرة ، ومفاد ذلك وطبقا لما جرى عليه القضاء — حتى في ظل النص القديم — أن الرؤية بذاتها ليست هي الوسيلة الوحيدة لكشف حالة التلبس ، بل يكفي أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه تستوى في ذلك حاسة البصر ، أو السمع ، أو الشم ، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً فيكون ما انتهى إليه الحكم — من أن الاعتماد على حاسة الشم للاستدلال على قيام حالة التلبس هو استدلال غير جائز لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية — منطوقاً على تأويل خاطيء للقانون بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٦٨٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٠/١٩/١٠هـ ١٠ ص ٧٩٢)

**٧٨١ — شروط التلبس — مجيئه عن سبيل قانوني مشروع — ليس منه الدخول غير القانوني لمنزل المتهم .**

\* التلبس الذي ينتج أثره القانوني مشروط بأن يجيء اكتشافه عن سبيل قانوني مشروع ، ولا يمد كذلك إذا كان قد كشف عنه إجراء باطل كاللدخول غير القانوني لمنزل المتهم .

(الطن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٨/١٨/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٩)

**٧٨٢ — التلبس الحقيقي — مساهمة الجريمة حال ارتكابها وإدراك وقوعها أدراكاً يقينياً عن طريق أى حاسة من الحواس .**

\* التلبس وصف يلزم الجريمة ذاتها بغض النظر عن شخص مرتكبها ، ولا يلزم لكشف هذه الحالة أن تكون الرؤية بذاتها هي وسيلة هذا الكشف ، بل يكفي أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه — تستوى في ذلك حاسة البصر أو السمع ، أو الشم متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً .

(الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٢/٤/١٣٩٠ م ١١ ص ٣٠٨)



٧٨٣ - استيقاف المختار شخصاً لتوافر مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وللوقوف الريب الذي وضع نفسه فيه طواعية واختياراً - احضاره حاملاً آثار الجريمة الى مأمور الضبط القضائي يوفر حالة التلبس عند مبادرة المأمور الى الانتقال الى محل الواقعة اثر رؤيته هذه الآثار .

✽ لا ينفي قيام حالة التلبس بالجريمة كون رجل الضبط القضائي قد انتقل الى محل وقوعها بعد مغادرتها ما دام انه يادر الى الانتقال عقب عليه مباشرة على اثر ضبط الشخصين الذين احضرهما المخبر اليه يحملان آثار الجريمة باذية وشاهد تلك الآثار بنفسه - ما دام ان ضبط هذين الشخصين في الظروف التي اوردتها الحكم قد تم سلباً لما ثبت عليه المظاهر الخارجية المنبئة عن ارتكاب جريمة ذبح لحوم خارج السلسلة والوضع الريب السدى وضع الشخصان المذكوران نفسيهما فيه مما يستلزم تدخل من استوقفهما للكشف عن حقيقة امرهما - وهو ما لا يدعو ان يكون تعرضاً مادياً وليس قبضاً بمعناه القانوني .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣٧٠/١٠/١١ ص ١١٣)

٧٨٤ - ماهية التلبس بجريمة الرشوة - التفرقة بين انعقاد الرشوة بحصول اتفاق الطرفين عليها وبين التذليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم مبلغ الرشوة - توافر حالة التلبس بمشاهدة مأمور الضبط القضائي واقعة تسام المبلغ .

✽ ما اثبتته الحكم في مدد نوافر حالة التلبس انما عنى به ضبط المتهم على اثر تسليمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل ، ذلك بان جريمة الرشوة قد انعقدت قانوناً بذلك الاتفاق الذي تم بين الراشي والمرشوع ولم يبق الا اقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم الرشوة .

(الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣٧٠/١٠/٢٤ ص ١١٦)

٧٨٥ - انتقال مأمور الضبط القضائي الى محل الحادث اثر علمه بوقوعه ومشاهدته آثار الجريمة باذية - قيام حالة التلبس .

✽ لا ينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط القضائي قد انتقل الى محل الحادث بعد وقوعها بزمن - ما دام انه يادر الى الانتقال عقب عليه مباشرة ، وما دام انه قد شاهد آثار الجريمة باذية .

(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٣٧٠/١١/١٤ ص ١١٢)

### ٧٨٦ — تلبس — ماهيته — سلطنة مأمور الضبط القضائي .

\* التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها مما يتيح لرجال الضبط القضائي الذين شاهدوا وقوع الجريمة « احراز مخدرات » — وهى من بين الجرائم التى يباح فيها لهؤلاء القبض على المتهم الحاضر — ان يقبضوا على كل من يقوم الدليل على اسهامه فيها . وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦١/٦/١٩ من ١٢ ص ٧٠٤ )

### ٧٨٧ — تلبس — ماهيته — حالة تلازم الجريمة نفسها — ما يوفرها .

\* التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويكفى لتوفرها ان يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وادرك وقوعها بآلة حاسة من حواسه ، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً .

نإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الضابط اشتم رائحة الحشيش . تبثفت من مقهى المتهم فدخله ، وما ان استدار المتهم وعرف شخصية الضابط حتى التى لفاتمة من يده على الارض تبين انها تحوى حشيشاً ، فان الحكم — اذ استدل من ذلك على قيام حالة التلبس التى تجيز القبض والتفتيش — انما يكون قد ملق القانون تطبيقاً صحيحاً .

( الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/٩ من ١٣ ص ٢٢٢ )

### ٧٨٨ — التلبس — ماهيته — تفتيش .

\* التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها ، مما يباح لرجل الضبط القضائي الذى شاهد وقوعها ان يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وان يجرى تفتيشه ومسكنه بغير اذن من النيابة العامة — ولما كانت مساهمة الطعون ضده فى هذه الجريمة قد ثبتت لمأمور الضبط من اقرار المتهم الاول بذلك على اثر ضبطه فى تلك الجريمة المتلبس بها ، فان الحكم المطعون فيه انما اهدر الدليل المستند من التفتيش بدعوى بطلانه لحصوله بغير اذن من النيابة العامة على الرغم من وجود ما يبرره قانوناً يكون قد اخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/١/٤ من ١٦ ص ٤١ )

## ٧٨٩ - التلبس - طبيعته - سلطة مأمور لضبط القضائي في تقدير حالة التلبس بالجريمة .

✳ من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت صحت إجراءات القبض والتنشيط في حق كل من له اتصال بالجريمة سواء أكل ناعلا أم شريكا ، وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة التلبس بها وبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وأشراف بحكمة الموضوع - ولما كان الثابت من مدونات الحكم المضمنة فيه أن الضابط لم يقبض على الطاعن ويفتشه إلا عندما تحقق من اتصاله بجريمة أحرار المخدر التلبس بها لوجوده في مجلس واحد مع المتهم الثالث - صاحب المقهى - الذي شوهد يتعامل في الحشيش وعلى صورة تنبئ عن أن الغاية من المبالغة هي المشاركة في التعامل وهو استخلاص سائغ أثرته عليه محكمة الموضوع ورات كفايته لتسوية القبض والتنشيط فهذا منه صحيح . ولا تريب على الحكم إذا هو عول في الإدانة على الأدلة المستمدة من تلك الإجراءات .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ ص ١٦ ص ٢٨٤)

## ٧٩٠ - التلبس بالجريمة - ماهيته .

✳ من المقرر أن التلبس حالة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهده وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساعده فيها وأن يجسري تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة .

(الطن رقم ١٥٧٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤ ص ٣٠ ص ١٣١٨)

## ٧٩١ - متى تكون الجريمة متلبسا بها .

✳ من المقرر وفقا للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الجريمة تكون متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ذلك ببرهة يسيرة ، وهي حالة تجيز لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٣٤ أن يلبس بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على انتهائه في الجنايات وكذلك في الجنح المشار إليها بهذه المادة . وهذا الحق في القبض يبيح للمأمور بمقتضى المادة ٦٦ تفتيش المتهم كما له طبقا للمادة ٧٧ في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزله ويضبط الأشياء والأوراق التي تبيد في كشف الحقيقة

إذا اتضح من إمارات قوية أنها موجودة فيه . ولما كان ما اثبتته الحكم المظعون فيه من أن الضابط أبصر الطاعن يعرض المخدر على المرشد السرى قد جعل مأمور الضبط القضائي حيال جريئة متلبس بها فيحق له دون حجة الى اذن مسبق من سلطة التحقيق أن يقبض على مقترنها ويفتشه ويفتش منزله لأن تفتيش المنزل الذى لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقيق انما يستند من الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بالمادة ٤٧ ولأن تقييد نطاق تطبيقها ونصها عام يؤدى الى نتائج قد تتأثر بها العدالة عندما تقتضى الظروف المحيطة بالحادث — كالحال فى واقعة الدعوى — أن لا يتقاعس المأمور عن واجب فرضه عليه القانون وخوله الحق فى استعماله .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٢ ق . ٠ جلسة ١٢/٦/١٩٧٢ ص ٢٣ من ٩٢٥)

#### ٧٩٢ — التلبس — ما يكفى لقيامه .

من المقرر أنه يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط فى التلبس باحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة، التى شاهدها ، بل يكفى فى ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً ، يستوى فى ذلك أن يكون المخدر ظاهراً أو غير ظاهر ، ولما كانت المحكمة قد اطمانت الى ما شاهده رجال مكتب مكافحة المخدرات من رؤيتهم للمتهمين — وأولهما دلت تحرياتهم على اتجاره فى المواد المخدرة وثانيهما صدر قرار من وزير الداخلية باعتقاله للملة ذاتها — وببذ كل منهما تربة حشيش يتفحصها بما يكفى لتوافر المظاهر الخارجية التى تنبئ عن وقوع جريمة احراز جواهر مخدر فإن ما انتهى اليه الحكم من قيام حالة التلبس — التى تسوغ القبض والتفتيش — يكون صحيحاً فى القانون ويكون النعمى عليه فى هذا الخصوص غير مسدود .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق . ٠ جلسة ١٢/٤/١٩٧٣ ص ٢٤ من ١١٣٩)

#### ٧٩٣ — التلبس — ماهيته ؟ أباحتها اتخاذا إجراءات القبض والتفتيش فى حق كل من اتصل بالجريمة فاعلا كان أم شريكاً — ولو لم يؤد الى ثبوت الجريمة .

من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى تاملت فى جريمة صحت إجراءات القبض والتفتيش فى حق كل من له



## الفصل الثاني

### حالات التلبس وإثر نواجرها

#### ٧٩٥ - حالات التلبس واردة في القانون على سبيل الجرم .

إن حالات التلبس واردة بالمادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات على سبيل الجرم بالنقض لا يملك خلق حالات تلبس جديدة غير الحالات التي ذكرها القانون بالنقض . ولكي يمكن القول بتوفر شرط التلبس الذي يفسح للمأمور الضبطية القضائية في سلطات التحقيق التي فصلها الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون تحقيق الجنايات - ومنها دخول منزل المتهم وتفتيشه بغير حاجة إلى استئذان النيابة - يجب أن يكون مأمور الضبطية القضائية قد شاهد بنفسه الجاني وهو في إحدى حالات التلبس التي عدتها المادة ٨ سابقة الذكر . فإذا لم يكن قد شاهد الجاني أثناء ارتكابه الجريمة فعلا ، فيجب على الأقل أن يكون قد حضر إلى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة ببرهة يسيرة وشاهد آثار الجريمة وهي لا تزال قائمة ومعالمها بادية تنبئ عن وقوعها . فإذا لم يكن هذا ولا ذاك فلا أقل من أن يكون شاهد المجنى عليه عقب وقوع الجريمة بزمن قريب وهو يعدو خلف الجاني لملاحقته والتبض عليه ، أو شاهد علمة الناس وهم يشيعون الجاني بصياحهم ، أو رأى الجاني عقب وقوع الجناية بزمن قريب وهو حامل لآلات أو أسلحة أو لمعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب للجريمة أو مشارك في ارتكابها . وليس يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة بتبعية المأمور الضبطية القضائية الاستمتاع بتلك السلطات الواسعة السابقة الإشارة إليها ، أن يكون ذلك المأمور قد تلقى نبأ التلبس من طريق الرواية من شاهده ، على حين أن لا يكون هو نفسه قد شاهد صورة من صورته المتقدمة الذكر .

( جلسة ٢٧/٥/١٩٢٥ طن رقم ١١٢٤ سنة ٥ ق )

#### ٧٩٦ - انتقال رجل البوليس إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمن ومشاهدته آثار الجريمة بادية لا ينفي قيام حالة التلبس .

✳ إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن عمدة البلد بلغ بحادثة القتل عقب وقوعها فبادر إلى محل القتل وتحقق من وقوعها فتبيل إبلاغه عنها فأسرع إلى منزل المتهم لتفتيشه فإن هذا التفتيش يعتبر خالصا في حالة تلبس ويسكون صحيحا قانونا وليس ينفي قيام حالة التلبس كون العمدة قد انتقل إلى محل

الحادثة بعد وقوعها بزمان ما دام التلبس فيه ثابت انه باذر الى الانتقال عقب علمه مباشرة ومادام قد شاهد آثار الجريمة بادية .

(جلسة ١٩٢٦/٢/١٦ طعن رقم ٤٠ سنة ٤٠ ق)

٧٩٧ - التلبس بالجريمة يبيح لرجل الضبطية القضائية تفتيش منازل المتهمين فيها الحاضرين والغائبين بغير إذن .

\* لرجل الضبطية القضائية في جميع احوال التلبس بالجريمة ان يفتشوا منازل جميع المتهمين فيها ، سواء اكانوا حاضرين او غائبين ، وسواء اكانوا فاعلين أصليين ام شركاء فان القانون لم يفرق بين متهم وآخر ، ولا يتطلب لاجراء التفتيش الا ان تكون هناك دلائل قوية على اتهام الشخص المراد تفتيشه في الجريمة المتلبس بها .

(جلسة ١٩٢٧/٢/١٥ طعن رقم ٧٢٩ سنة ٧٢ ق)

٧٩٨ - التلبس بالجريمة يبيح لرجل الضبطية القضائية تفتيش المتهمين فيها الحاضرين والغائبين بغير إذن .

\* لا يشترط لتفتيش منزل متهم في احوال التلبس ان يشاهد هذا المتهم في حالة من هذه الحالات ، كما قد يلوح من النص العربي للمادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات بل يكفي - كما هو مفهوم من النص الفرنسي لهذه المادة - ان تكون الجريمة مما ينطبق عليه وصف التلبس ، وان توجد دلائل قوية على اتهام من يراد تفتيش منزله بالمساهمة فيها .

(جلسة ١٩٢٧/٢/١٥ طعن رقم ٧٣٩ سنة ٧٢ ق)

٧٩٩ - المقصود بعبارة « جميع الاحوال المماثلة » .

\* ان المقصود بعبارة « جميع الاحوال المماثلة » الواردة في الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات عقب عبارة « التلبس بالجناية » هو احوال التلبس الاخرى الواردة على سبيل الحصر مع حالة التلبس الحقيقي في المادة الثامنة من هذا القانون .

(جلسة ١٩٢٨/١/١٠ طعن رقم ٢٥٩ سنة ٢٨ ق)

٨٠٠ - وجوب مساعدة الجريمة في حالة تلبس قبل التفتيش .

\* ان مساعدة الجريمة وهي في حالة تلبس يجب ان تسبق التفتيش . فلا يجوز خلق حالة تلبس باجراء تفتيش غير قانوني ، وحكم الجريمة المستترة

في ذلك هو حكم باتى الجرائم ، مجرمة احرار الواد المخدرة . وهى جسيمة مستمرة ، لا تبيح التفتيش في غير الاحوال المنصوص عليها قانون .

( جلسة ١٩٣٨/١/١٠ طعن رقم ٢٥٩ سنة ٢٨ ق )

#### ٨٠١ — انتقال رجل البوليس الى محل الحادث بعد وقوعه بزمن ومشاهدته آثار الجريمة بغاية لاينفى قيام حالة التلبس .

\* ان حالات التلبس وارده في القانون على سبيل الحصر — ويجب ، لكن يفول في هذه الحالات لرجال الضبطية القضائية حق التحقيق وما يستلزمه من قبض وتفتيش ، في الحدود التي رسمها القانون ، ان يكون مأمور الضبطية تد شاهد بنفسه الجاني وهو في احدى الحالات المذكورة . اما اذا كان غيره هو الذى شاهد حالة التلبس ، فيجب ان يكون مأمور الضبطية قد انتقل الى محل الواقعة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة وعين آثارها لمعالم وقوعها .

( جلسة ١٩٣٨/٥/٢٣ طعن رقم ١٥٥٢ سنة ٢٨ ق )

#### ٨٠٢ — عدم جواز اجراء التفتيش استنادا الى ان حالة المتهم اقرب ما تكون الى حالة التلبس الاعتبارى .

\* ان القانون قد ذكر حالات التلبس على سبيل الحصر لا على سبيل التبيين والتفصيل ، فلا يصح التوسع فيها بطريق القياس او التقريب . واذا فلا يجوز لرجال الضبطية القضائية — مادام المتهم اسم يكن نسي احدى حالات التلبس المذكورة — اجراء التفتيش استنادا الى ان حالته اقرب ما تكون الى حالة التلبس الاعتبارى .

( جلسة ١٩٣٨/٦/٢٠ طعن رقم ١٥٢٧ سنة ٢٨ ق )

#### ٨٠٣ — التلبس بالجريمة يبيح لرجل الضبطية القضائية تفتيش المتهمين فيها الحاضرين والمقربين بغير اذن .

\* يجوز قانونا لمأمور الضبطية القضائية عند مشاهدته جريمة ينطبق عليها وصف التلبس ان يفتش منزل كل منهم فيها بغير اذن من النيابة ، وذلك سواء كان لفاعلا أصليا ام شريكا وسواء أشوهه متلبسا بهذه الجريمة ام لم يشاهد .

( جلسة ١٩٣٩/٤/١٧ طعن رقم ٨٩٢ سنة ٢٩ ق )



## ٨٠٤ — التلبس بالجريمة بخول لرجل الضبط القضائي بدون إذن تفتيش كل من ساهم فيها فاعلا أو شريكا .

✳ إذا أذنت النيابة لضابط البوليس في تفتيش المتهم هو ومنزله للبحث عن نقود مسروقة ، ثم أخذ يبحث عن المتهم فوجده ومعه آخر ، فلما رآياه حاولا الهرب ، ووضع الشخص الآخر يده في أحد جيوبه مطبقا عليها ، فاعتد ضابط البوليس على هذه القرائن وقبض على هذا الشخص وفتشه فعمله صحيح . لأن هذه القرائن يصح أن تكون من الدلائل التي تكفي لاعتبار هذا الشخص شريكا في سرقة مع المتهم المأذون بتفتيشه ؛ وللضابط في هذه الظروف بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات أن يعده سارقا ويقبض عليه ويفتشه للبحث عن المسروقات . فإذا عثر في أثناء التفتيش على مخدر فضببطه فهذا الضبط يكون صحيحا ، لأن ظهور المخدر معه أثناء التفتيش الذي يجريه عن المسروقات يجعله في حالة تلبس بالمخدر .

( جلسة ١٥/١/١٩٤٠ طعن رقم ٣٩٥ سنة ١٠ ق )

## ٨٠٥ — وجود مظاهر خارجية بئبى بذاتها بارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة كاف لقيام حالة التلبس ولو ظهر من التحقيق بعد ذلك انه لا جريمة .

✳ إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما بئبى بارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة فذلك يكفي لقيام حالة التلبس بالجريمة ولو ظهر من التحقيق بعد ذلك انه لا جريمة . فإذا اعتبر ضابط البوليس المتهم في حالة تلبس ببناء على أنه عثر عرضا على مادة بيضاء في أثناء تفتيشه عن مسروقات بمقتضى إذن من النيابة ظن انها هيروين ، وثأيد الظن عنده بمحاولة أخى المتهم خطفها لاختافها ؛ فإن الاجراءات التى يتخذها في هذه الحالة على أساس هذا الاعتبار من قبض وتفتيش تكون صحيحة وإن اتضح من التحليل أن المادة ليست بمخدر .

( جلسة ٢٠/٥/١٩٤٠ طعن رقم ١١٦٥ سنة ١٠ ق )

## ٨٠٦ — التلبس بالجريمة بخول لرجل الضبط القضائي بدون إذن تفتيش كل من ساهم فيها فاعلا أو شريكا .

✳ إذا صدر إذن من النيابة بتفتيش منزل المتهم للبحث عن مواد مخدرة ، وعند تفتيشه عثر ضابط البوليس فعلا على المخدر ففتش اشخاصا آخرين كانوا في المنزل وقت تفتيشه على اعتبار أن لهم ضلعا في جريمة احراز المخدر التمس

شهود الفعل المذموم. ولما حال ارتكابه في ذلك الوقت ، فتفتيش هؤلاء المتهمين يكون صحيحا : اذ ان من حق رجال الضبطية القضائية ان يفتشوا المتهم بفسر اذن من النيابة كلما كان لهم حق القبض عليه قانونا ، والتلبس بالجريمة يخول هذا الاجراء في حق كل من ساهم فيها فاعلا كان او شريكا .

(جلسة ١٠/١١/١٩٤١ مبن رقم ١٩٠٩ سنة ١١ ق)

#### ٨٠٧ - التلبس بالجريمة يخول لرجل الضبط القضائي بدون اذن تفتيش كل من ساهم فيها فاعلا او شريكا .

\* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان البوليس بعد ان استصدر اذن النيابة بتفتيش المتهم وجده في مقهى ويجواره شخص في يده صندوق كبير مفتوح بادر الى اقفاله عندما وقع نظره على رجال البوليس : فلما اخذ منه رجال البوليس هذا الصندوق وتبين ان به افخون قال انه اشترى هذا الافخون من المتهم فان ضبط هذا المخدر معه يجعل الواقعة في حالة من حالات التلبس جائز فيها تفتيش كل من ساهم في الجريمة ولو بدون اذن من النيابة .

(جلسة ٣٦/١٠/١٩٤٢ مبن رقم ١٤٨١ سنة ١٢ ق)

#### ٨٠٨ - تلقى المأمور نبا التلبس عن طريق الرواية من شاهده لا يبيح له التفتيش بدون اذن .

\* انه يجب لكي يخول المأمور الضبطية القضائية بعض سلطة التحقيق . كتفتيش منزل المتهم على اساس التلبس ، ان يكون قد شاهد بنفسه الجريمة وهي في حالة من حالات التلبس التي عدها المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . فلا يكفي ان يكون المأمور قد تلقى نبا التلبس من طريق الرواية عن شاهده .

(جلسة ١٥/١١/١٩٤٣ مبن رقم ٢٠٦٧ سنة ١٣ ق)

#### ٨٠٩ - متى تحقق حالة التلبس بمشاهدة الجاني متلبسا بالجريمة .

\* ان المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت كما جاء في صيغتها العربية - على ان مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها او عقب ارتكابها ببرهة يسيرة . الخ . وهذا النص يقابله في النص بالفرنسية : « تكون الجريمة متلبسا بها متى كان الفعل الاجرامي لا يزال يرتكب مآثره »

أو كان قد ارتكب منذ برهة ميسرة « . ويلاحظ على النص العربي أنه يتكلم عن مشاهد الجاني متلبساً بالجريمة في حين أن المقصود هو وجود الجريمة في حالة تلبس أي أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، لا شخص مرتكبها ، كما هو المستند من نص المادة ٤١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي الذي هو مصدر المادة ٨ المذكورة ، وكما هو ظاهر من النص ، الفرنسي لهذه المادة ، وهو ما استقر عليه القضاء والحالة الأولى التي تشير إليها هذه المادة هي التي يغالج فيها الجاني حال ارتكابه الجريمة فيؤخذ إبان الفعل وهو يرتكب جريمته دليلاً قوياً على إجرامه ولذلك فقد أباح لأمور الضبطية القضائية القبض عليه وتفتيشه بدون حاجة إلى إذن من النيابة ( المادتان ١٥ و ١٨ تحقيق ) . بل لقد أجاز لأي فرد من الأفراد أن يقبض عليه ويحضره أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه إلى أحد رجال الضبط ( المادة ٥ ) . والملاحظة أغلب ما تكون من طريق الرؤية وهذا - على ما يظهر - هو ما حدا على استعمال كلمة « رؤية » في النسخة العربية . لكن الرؤية ليست شرطاً في كشف حالة التلبس ، بل يكفي أن يكون الضابط أو الشاهد قد حضر ارتكاب الجريمة وأدرك وقوعها بآلة حاسة من حواسه سواء أكان ذلك من طريق البصر أو السمع أو الشم . على أنه ينبغي أن تحرز المحاكم فلا تترقب القبض أو التفتيش الذي يحصل على اعتبار أن المتهم في حالة تلبس إلا إذا تحققت من أن الذي أجراه قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقة لا تحتمل الشك .

( جلسة ١٦/١٠/١٩٤٤ طن رقم ١٤٨٤ سنة ١٤ في )

٨١٠ - التلبس بالجريمة يفرض لرجل الضبط القضائي بدون إذن تفتيش كل من ساهم فيها فاعلاً أو شريكاً .

يحيى متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن رجال الحفظ رأوا المتهمين يسرون مما في منتصف الساعة الثالثة صباحاً وأحدهم يحمل زكية ، فتبعوه حتى منزل المتهم الرابع الذي دخلوه ، ثم قرعوا الباب ففتح لهم هذا المتهم فوجدوا سمسماً ملقى على الأرض بجوار الباب ولم يجدوا الثلاثة المتهمين الآخرين . ثم تبين أنهم حاولوا الهرب فضببطهم شيخ الخفراء مختبئين خلف الدوامع بدخل المنزل - فهذه الواقعة تتوافر فيها حالة التلبس بجريمة سرقة السمسرة . ولذلك فإن إجراءات القبض والتفتيش على هذا الأساس تكون صحيحة في حق جميع المتهمين . ولا يؤثر في مسحتها أن الذي شوهد يحمل المروقات هو واحد منهم فقط ، فإن التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين الآخرين . انتهى تحققت في جريمة صحت الإجراءات المقررة له في حق كل من ساهم فيها .

فاعلا كلن او شريكا ، شوهد في مكان وقوعها او لم يشاهد ، واشترك هؤلاء الأشخاص في السرقة سائق استخلاصه من وجودهم مع من يحصل المرسولات سائرين معه في الطريق ، ودخلهم معه في المنزل ، واختفائهم فيه . لأن الدليل لا يشترط فيه أن يكون صريحا دالا بنفسه وبطريق مباشر على الواقعة المراد اثباتها بل يجوز استخلاص ثبوت الواقعة منه عن طريق غير مباشر بعملية منطقية .

( جلسة ١٩/٣/١٩٤٥ طعن رقم ٦٧٤ سنة ١٥ ق )

#### ٨١١ - التلبس بالجريمة بخول لرجل الضبط القضائي بدون إذن تفتيش كل من ساهم فيها فاعلا او شريكا .

✳ التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها بغض النظر عن شخص مرتكبها . وهذه الحالة تجيز لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل متهم يرى أنه ضالع في الجريمة سواء كان فاعلا او شريكا وأن يفتشه . فإذا كان الكونستابل لم يقبض على المتهم ويقتشه الا لما رآه من اتصاله بجريمة احرار المخدر لجلوسه بالمقهى على مقربة من المتهمين الآخرين اللذين شوهدا يتعاطيان الحشيش ، فهذا منه صحيح .

( جلسة ١٢/٣/١٩٤٦ طعن رقم ٦٦٦ سنة ١٦ ق )

#### ٨١٢ - عدم مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند اقتضاء وقت معين او عند العثور على شيء معين مادامت حالة التلبس قائمة .

✳ متى كانت جريمة احرار السلاح متلبسا بها ، فإن هذا يجيز للمأمور الضبطية القضائية القبض على الجاني وتفتيشه في أي وقت وفي أي مكان مادامت حالة التلبس قائمة ، ولا تصح مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند انقضاء وقت معين او عند العثور على شيء معين . ومن ثم فالدليل المستند من هذا التفتيش يكون صحيحا .

( جلسة ٢١/١٢/١٩٤٨ طعن رقم ١٩٠٨ سنة ١٨ ق )

#### ٨١٣ - التلبس بالجريمة تبسح لرجل الضبطية القضائية تفتيش منازل المتهمين فيها الحاضرين والغائبين بغير إذن .

✳ من المقرر قانونا أن حالة التلبس بالجناية تخول رجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة الى من توجد امارات او دلائل قوية على ارتكابه لتلك الجناية . فإذا كان الثابت في الحكم أن احد رجال الضبطية القضائية الذي

تذكر في زى مروج لأوراق النقود المزعم تظليدها وشهد مقارمة المتهمين إياها ومن بينهم المتهم ( الطامن ) وكان متصلا في ذات الوقت برجال الضبط الذين حضروا وضبطوا هذا المتهم وهو على سلم الدار تم قبضوا على بقية افراد العصابة وهم متلبسون وضبطوا معهم أدوات التزييف ، ثم فتشوا منزل هذا المتهم — فهذا التفتيش صحيح لحصوله في حالة التلبس بالجناية .

( جلسة ١٩٥١/١/١٦ طن رقم ١٦١٧ سنة ١٩٢٠ ق ١ )

#### ٨١٤ — التلبس بالجريمة تبين لرجل الضبطية القضائية تفتيش منزله المتهمين فيها الحاضرين والغائبين بغير إذن .

\* ان حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، ويجوز في حالة التلبس لرجل الضبطية القضائية ان يقبض على كل من ساهم في الجريمة فاعلا كان او شريكا وان يفتشه . واذن لماذا كان ما أورده الحكم يفيد ان مسجوننا ضبط متلبسا بجريمة احرار ملب سجاير — وهي من المنوعات المعاقب على ادخالها في السجن باعتبارها جنة طبقا للبلاد . ٩٠ من لائحة السجون الصادر بها الامر العالي في ٩ من فبراير سنة ١٩٠١ — مقرر هذا المسجون فور سؤاله ان مرضا بالسجن ( الطامن ) هو الذي اعطاه اياها ، ففتشه وكيل السجن — وهو من رجال الضبطية القضائية — فوجد معه مخدرا — فهذا التفتيش يكون صحيحا ، وللحكمة ان تعتمد على الدليل المستمد منه في ادانته باحرار المخدر .

( جلسة ١٩٥١/١١/٥ طن رقم ١٠٣٢ سنة ١٩٢١ ق ١ )

#### ٨١٥ — التلبس بالجريمة يخول لرجل الضبط القضائي بدون إذن تفتيش كل من ساهم فيها فاعلا او شريكا .

\* ان ضبط مخدر بمنزل متهم من شأنه ان يجعل الجريمة في حالة تلبس تخول مأمور الضبطية القضائية ان يفتش بغير إذن من النيابة كل من يرى انسه ساهم في هذه الجريمة سواء اكان فاعلا او شريكا وان يفتش مسكته .

( جلسة ١٩٥٢/٣/١٣ طن رقم ١٧٥ سنة ١٩٢٢ ق ١ )

#### ٨١٦ — التلبس بالجريمة يخول لرجل الضبط القضائي بدون إذن تفتيش كل من ساهم فيها فاعلا او شريكا .

\* ان ضبط مخدر مع متهم واعترافه بجيازته من شأنه ان يجعل الجريمة

في حالة تلبس . وهذه الحالة تخول مأمور الضبطية القضائية ان يفتش بغية اذن من النيابة كل من يرى انه ساهم في الجريمة فاعلا كان أم شريكا .  
(جلسة ١٢/٣/١٩٥٢ طعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٢ ر)

#### ٨١٧ — تخويل كل من شاهد الجريمة في حالة تلبس احضار المتهم وتسليمه الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

\* متى كان الحكم قد أثبت على الطاعن انه كان في حالة تلبس بجريمة اذ المخدر اذ شوهد حال ارتكابها ، فان ذلك يخول لرجل السلطة العامة ولو انه يكونوا من مأموري الضبطية القضائية ولغيرهم ممن عاينها ان يحضروا المتهم ويسلموه الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي او لأحد رجال الضبط بدون احتياج لامر بضبطه ، وذلك حسب نص المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات الذي كان ساري المفعول وقت وقوع الحادث — ولا يكون هناك محل لما بشره الطاعن من أن من قاموا بضبط الواقعة وطلبوا الاذن من النيابة بالتفتيش هم من رجال مكتب المخدرات الذين لم يكونوا وقت مباشرتهم هذه الاجراءات في الدخول من رجال الضبط القضائي .

(جلسة ١٦/١٢/١٩٥٢ طعن رقم ١٠١١ لسنة ٢٢ ر)

#### ٨١٨ — تخويل كل من شاهد الجريمة في حالة تلبس احضار المتهم وتسليمه الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

\* اذا كان الواضح من الحكم ان شجيرات الحشيش شوهدت قائمة وسعد المزارع مما تكون معه جريمة زراعتها متلبسا بها ويكون لكل من شاهدها بموجب المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات الذي كان ساريا وقت الحادث ولو انه يكن من رجال الضبط القضائي ان يحضر الجاني ويسلمه للنيابة او لأحد رجال الضبطية القضائية دون احتياج الى امر بضبطه — فان الحكم اذ قضى ببرر المطعون شذوها بقوله ان التفتيش الحاصل من رجال مكتب المخدرات دتد البحري قد وقع باطلا لصدوره من اشخاص لم تكن لهم صفة مأموري الضبط القضائي وقتذاك يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(جلسة ٢/٧/١٩٥٢ طعن رقم ٨٤٩ لسنة ٢٢ ر)

#### ٨١٩ — التلبس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها .

\* التلبس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها .

(جلسة ٣/٥/١٩٥٥ طعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٢ ر)

٨٢٠ - انتقال رجل البوليس الى الصائت بفسد وقوعه بزهن  
ومشاهدته آثار الجريمة بادية لا ينفي قيام حالة التلبس .

\* لا ينفي قيام حالة التلبس كون رجل البوليس قد انتقل الى  
محل الحادث بمحوقوعها بزمان ما دام أنه يادر الى الانتقال عقب عليه مباشرة  
وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية .

(جلسة ١٧/٥/١٩٥٥ طين رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق ١)

٨٢١ - اعتبار الجريمة متلبسا بها موكل الى محكمة الموضوع .

\* ان تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمبدا التي مضت من وقت  
وقوعها الى وقت اكتشافها للفعل فيها اذا كانت الجريمة متلبسا او غير  
متلبس بها موكل الى محكمة الموضوع ولا معقب عليها في خصوصه ما دامت  
الاسباب التي استندت اليها لها اصولها في الاوراق وتؤدي عقلا وتائونا الى  
النتيجة التي رتب عليها .

(جلسة ١٧/٥/١٩٥٥ طين رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق ٢)

٨٢٢ - التلبس بالجريمة تبيح لرجل الضبطية القضائية تفتيش منازل  
المتهمين فيها الحاضرين والناخبين بغير إذن .

\* قيام حالة التلبس بالجريمة مما يبيح لرجال الضبط القضائي  
الذين شاهدوا وقوعها ان يقبضوا بغير امر من النيابة على كل من يقوم لديهم  
الدليل على مساهمته فيها وان يفتشوه سواء أكلن فاعلا اصليا ام شريكا .

(جلسة ١٢/٥/١٩٥٥ طين رقم ٧٥٦ سنة ٢٥ ق ١)

٨٢٣ - حق رجال السلطة العامة في القبض متى كانت الجريمة في  
حالة تلبس .

\* لا جدوى مما يشره المتهم من ان المخبر الذي قبض عليه ليست له صفة  
أمور الضبط القضائي طالما ان الواقعة كانت في حالة تلبس تجيز لرجال  
السلطة العامة القبض على المتهم وتطبيقه الى اقرب مأور من مأوري الضبط  
القضائي .

(الطين رقم ٩٣٢ لسنة ٢٥ جلسة ١٦/٤/١٩٥٩ ص ١٤ ق ١)

٨٢٤ - حق رجال السلطة العامة في إحضار المتهم وتسليمه الى اقرب  
 مأمور ضبط قضائي في الجنج المتلبس بها . هذا تعرض مسأدى  
 وليس قبضا بالمعنى القانوني .

\* كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية  
 لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في الجنج المتلبس  
 بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه الى اقرب  
 مأمور من مأموري الضبط القضائي وتياهم بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني  
 بل هو مجرد تعرض مآدى محسوب .

( اللعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧٠٦٩ )

٨٢٥ - توافر حالة التلبس تبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ  
 على المتهم .

\* توافر حالة التلبس تبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ  
 على المتهم ماذا كان المستفاد مما اثبتته الحكم ان المتهم تخلى لمواعية واختيارا  
 عن كيمس ولغافة ثم حاول الهرب ولما التقطها المخبر وتبين كنه محتوياتها تبعه  
 حتى تمكن من ضبطه واقتاده الى مركز البوليس فان ما قام به من ذلك يكون  
 مطابقا للقانون .

( اللعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٩ ص ٩٦٣٥ )

٨٢٦ - سلطة مأموري الضبط القضائي عند توافر التلبس بالجريمة .  
 جواز التفتيش والقبض .

\* اذا كان ما اورده الحكم يفيد أن الطاعن ضالع في الجريمة التي  
 شاهدها البوليس في حالة تلبس عندها ضبط لدى المتهم الاول المواد المخدرة  
 المضبوطة وتحقق لديه اتصاله بتلك الجريمة فان اجراء التفتيش يكون مسيحيا  
 وكذلك ما لازمه من قبض .

( اللعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١/٣٦ ص ١٠٧٢ )

٨٢٧ - القبض على المتهم الحاضر في جنلية عند توافر الدلائل الكافية  
 سواء كانت الجناية متلبسا بها ام في غير حالة التلبس . م ٣٤ ج ١

\* تنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على ان لمأمور الضبط



القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم العاشر الذي أوجد دلائل كافية على انتهابه في حالات عددها الشارع حصرا بهذه المادة ومنها الجنائيات ، ومؤدى هذا أن القبض جائز للمور الضبط القضائي سواء كانت الجنائية متلبسا بها أو في غير حالة التلبس متى كان ثبوت دلائل كافية على انتهابه .

(الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ١١٢)

٨٢٨ - سلطة رجل البوليس عند توافر حالة التلبس بجريمة .  
ماتفضيه هذه السلطة - التحفظ على جسم الجريمة - م ٢٨ ج .

\* تخول المادة ٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية رجال السلطة العامة في الجرح المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس - وفي الجنائيات من سلب أولى - أن يحضروا المتهم ويسلموه الى اقرب مأور من مأوري الضبط القضائي . ومقتضى هذه السلطة أن يحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة التلبس كي يسلمه بدوره الى مأور الضبط القضائي بشرط أن يكون قد اكتشف عنه حالة التلبس التي شاهدها لا أن يكون قد سعى الى خلق الحالة المذكورة ، والقول بغير ذلك يعرض أدلة الدعوى للمضي . هو ما يحتاج ويراد الشارع .

(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ من ١٠ ص ٣٢٠)

٢٩ / - سلطة مأوري الضبط في حالات التلبس بالجريمة - تفتيش الشخص ومنزله من غير إذن سابقة من النيابة - أثر ذلك في تفسير المراد بأمر النيابة بضبط المتهم بتلبس بجريمة الرشوة - المراد بذلك ضبط المتهم أثر تلبس بمبلغ الرشوة .

\* لا تستلزم حالة التلبس انما من سلطة التحقيق لاجراء التفتيش ، إذ أن هذه الحالة تخول مأور الضبط القضائي متى كان له حق إيقاع القبض على المتهم تفتيش شخصه ومنزله كما هو مستفاد من المادتين ١/٤٦ ، ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فالأمر الصادر من النيابة بضبط المتهم بتلبس بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذي ذهب اليه الدفاع - وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معرف به في القانون - وواقع الحال أنه انما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على أثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ - وهو ما حدث فعلا على النحو الذي أورده الحكم - ذلك بأن جريمة الرشوة قد انعمدت بذلك الاتفاق الذي تم بين الراشي والمرتشي ، ولم يبق الا إقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه

بتسليم المبلغ - وهو ما هدف اليه وكيل النيابة بالامر الذى أصدره - واذا كان الضابط الذى كلف تنفيذ طلب النيابة قد خوله القاتلون سلطة القبض على المتهم الذى توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية الرشوة - متى كان القبض عليه صحيحا كان التفتيش صحيحا كذلك طبقا للمادتين ٢١ : ١/٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية : فيكون قضاء محكمة الموضوع برغض الدفع ببطالان القبض والتفتيش بناء على هذا الأساس القانوني قضاء صحيحا فى القانون .

(الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١٦/١٩٥٩ م - ١٠ م ٨٦٦)

٨٢٠ - تفتيش منزل المتهم فى حالات التلبس - سناد هذا الحق - م ١٤٧ ج - نطابق تطبيق هذه المادة - عند توافر شروط التلبس بصفة عملية ما دام أن التفتيش الذى اجراه مأور الضبط القضائي وقع بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق للتفتيش العامية تفتيشه - على ذلك ؟ عبوم النص ونتائج تقييده .

\* التفتيش الذى يقع فى حالة من حالات التلبس بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق للنيابة أن أجرت تفتيشه مستفيد من الحق الذى خوله الشارع للمأور الضبط القضائي فى المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية : ونسبيق نطق تطبيق المادة المذكورة - ونصها عام - يؤدى الى نتائج قد تتأثر بها العندالة عندما تقضى الظروف المحيطة بالحادث ان لا يتقاسم بأمر الضبط القضائي عن القيام بواجب لرضه عليه القاتلون وخوله الحق فى استعماله .

(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١٤/١٩٦٠ م - ١١ م ٧٨٢)

٨٢١ - تلبس - مثال - ما يجوز من اجراءات .

\* مشاهدة رجال الضبط - انشاء انتظارهم متبها مأذونا بتفتيشه - الطاعن حاملا سلاحا ظاهرا وفى يده جوالا وبمصحبة آخر ليلا يعتبر بذاته تلبسا بجناية حمل السلاح تجيز لرجل الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه . ويتحقق لمأور الضبط القضائي الذى باثر هذه الاجراءات بمقتضى القاتلون تفتيش الجوال الذى كان قد تخلى عنه الطاعن طواعيه وتقتض ويضع يده على المواد المخدرة التى وجدت به .

(الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢/١٤/١٩٦١ م - ١٢ م ٢١٥)

٨٢٢ - تلبس - المظاهر الخارجية التي تنبئ بوقوع الجريمة - يستوى في تبينها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من الشخص تلقائياً أو أنه تعمد إسقاطها .

\* حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتمس تنبؤ بوتوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً أو أن يكون هو الذى تعمد إسقاطها ما دام انفصالها عن شخص ممن القاهما يقطع صلته بها ويبيع المأمور الضبط القضائي أن يلتقطها . ومن ثم فإن ما يتوهم من أنه لم يسقط المخدر وإنما سقط منه - بغرض محضه - لا يؤثر في سلامة إجراءات الضبط .

( الملحق رقم ٢٣٩١ لسنة ٣٠ ق . جلسة ٢٧/٢/١٩٦١ م ١٢ ص ٢٨٠ )

٨٢٣ - تلبس - مضى الوقت بين وقوع الجريمة وبين كشف امرها - اثره على قيام حالة التلبس - تقدير ذلك .

إذا كان الثابت أن مأمور الضبط القضائي - اذ علم بعينه الزائف في يد المبلغ - فإن حالة التلبس تكون قائمة كما عاينها مأمور الضبط ، مما يجيز له الانتقبال الى مسكن المتهم وتفتيشه وضبط ما به من الاشياء المثبتة للجريمة . وليس في مضى الوقت الذى مضى بين وقوع الجريمة وبين التفتيش ما تنتفى به حالة التلبس كما هي معرفة في القانون ما دام أن تقدير القضاة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف امرها بمعرفة رجال الضبط القضائي مما تستقل به محكمة الموضوع .

( الملحق رقم ٥٨ لسنة ٣١ ق . جلسة ٢٩/٥/١٩٦١ م ١٢ ص ٦٢٢ )

٨٢٤ - الاذن لمأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثاً عن اسلحة وذخائر - منه في اجراء التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الاسلحة والذخائر به - كشفه عرضاً أثناء ذلك جريمة أخرى - تلك جريمة تلبس بها - يجب ضبطها .

\* لمأمور الضبط القضائي - المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن اسلحة وذخائر - أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الاسلحة والذخائر به ، فإن كشف عرضاً أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من اجلها ، فانه يكون حياث جريمة تلبس بها ، ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش - فإذا كانت المحكمة قد اطمانت

الى ان ضبط المخدر لدى الطاعن وقع اثناء التفتيش عن الاسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريبة احرار المخدر .  
وان امر ضبطها كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه امر البحث عن الذخيرة .  
وكان وصف المحكمة للعامة بما يسمح بفرضها على اعتبار انها تحقوى على متذوق للمسندس المضبوط قد بنى على نتيجة معالمتها المحرز الذى به قطعة الحبيش - على ما هو ثابت بجلسة المحاكمة - فلا يصح مجادلتها في ذلك ويكون الضبط قد وقع صحيحا في القانون .

(الطن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٥/١٠/١٩٦٢ م ١٢ م ٦٢١ )

**٨٢٥ - تلبس - ما يوفره - كذلية وجود المظاهر الخارجية - التي تلبس عفا .**

\* من المقرر قانونا انه اذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ملابىء بارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة فان ذلك يكفى لقيام حالة التلبس بالجريمة بصرف النظر عما ينتهى اليه التحقيق او تسفر عنه المحاكمة من عدم وتومها ، ذلك بانه لا يشترط لقيام حالة التلبس ان يؤدى التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل ارتكابها .

(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ م ١٢ م ٨١٥ )

**٨٢٦ - تلبس - حالته - ملابىء كذلك .**

\* حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، ولما كان الثابت ان جريمة اخفاء الاتيياء المسروقة المسندة الى الطاعن لم تكن في احدى حالات التلبس المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٠ اجراءات والتي تجيز لماؤز الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم بدون اذن من النيابة في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ من هذا القانون ، فان ما قاله الحكم من قيام حالة التلبس - لان جريمة السرقة كانت متلبسا بها - لاسند له من القانون .

(الطن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٢ ق . جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٣ م ١٤ م ٤٣ )

**٨٢٧ - تلبس - تقديره - محكمة الموضوع .**

\* يكفى لقيام حالة التلبس ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبىء بذاتها عن وقوع الجريمة ولما كان الثابت من الحكم انه انتهى الى قيام حالة التلبس استنادا الى ما أورده في هذا الصدد من عناصر صحيحة ولها اصلها

الثابت في الأوراق وكان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتخطيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لتبسيم حالة التلبس أمرا موكولا الى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الاسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يشتره في هذا الصدد بدعوى انتفاء دواعي الريبة لأن ذلك لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فيسأ انتهى اليه تقدير المحكمة في هذا الخصوص .

( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٣ من ١٤ ص ١٤٨ )

#### ٨٢٨ — تلبس — قبض — مأمورو الضبط القضائي .

\* خولت المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية رجال السلطة العامة في حالات التلبس أن يحضروا المتهم الى اقرب مأمر من مأموري الضبط القضائي؛ ومقتضى هذه السلطة أن تحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة تلبس كي يسلمه بدوره الى مأموري الضبط القضائي ، ولما كان الثابت ان رجال المباحث لم يقتضوا على الطاعن او يقتضوه بل اقتادوا السيارة بحالتها — وهي جسم الجريمة — كما اقتادوا الطاعن وزميله الى قسم الشرطة حيث قبلوا ببلاغ الضابط بأمرها وهو مالا يعدو — في صحيح القانون — ان يكون مجرد تعرض مادي يقتضيه واجبهم نحو المحافظة على جسم الجريمة بالنظر الى ما انتهى اليه الحكم من وجودها في حالة تلبس كشفت عنها مراتبهم المشروعة ، فلن النعى على الحكم بخالفه القانون يكون في غير محله .

( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٣ من ١٤ ص ١٤٨ )

#### ٢٣٩ — تلبس — قبض — تفتيش — مأمورو الضبط القضائي .

\* متى كسان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان الطاعن قد باذر الى الجري والهرب عند مشاهدة رجال مكتب المخدرات لئلا هذا التصرف شبهتهم فيه فقبضه رئيس المكتب والشرطي المرافق له استعمالا لحقهم المخول لهم بمقتضى المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن الطاعن اذ التي بكيس المخدر الذي كان يحمله في جيبه يكون قد اتسبم على ذلك باختياره ، لا بوصف ان تخليه عن الكيس كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط والشرطي المرافق له ، ماذا ما التفت الضابط الكيس وفتح وتبين ان ما به هو مخدر فإن الجريمة تصبح وقتئذ في حالة تلبس ، ويكون

الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وবাদانة الطاعن بناء على الدليل المستند من ضبط المخدرات التي القاها - متفتسا مع صحيح القانون .

( الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٥ ص ١٤ من ٢٢١ )

#### ٨٤٠ - قتلبيس - قبضى - تفتيش .

\* من المقرر في صحيح القانون أن القتلبيس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا ارتكابها . وأن قيام حالة القتلبيس يبيح القبض على كل من ساهم فى ارتكابها ويجوز تفتيشه - واذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المسمى المبلغ سائير الطاعنين تظاهروا منه . يعلم رياسته وبالاتفاق مع رجال القوة حتى تم تسليم المخدرات له ، فنقلها الى رجال القوة وتم ضبطها ، واستدل الحكم من ذلك على قيام حالة القتلبيس بالجريمة التي تجيز القبض على كل من ساهم في ارتكابها ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

( الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨ ص ١٤ من ٢٩٥ )

#### ٨٤١ - حالة القتلبيس - ما تستوجب .

\* حالة القتلبيس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيسلم الجريمة بشهادتها بنفسه او ادراكها باحدى حواسه : ولا يفنيه عن ذلك أن يطلق نباحا عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود ، طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماضي آثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها .

( الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٣٠ ص ١٤ من ١٠١١ )

#### ٨٤٢ - لغير رجال الضبط القضائي عند توافر حالة القتلبيس بالجريمة التحفظ على المتهم واقتياده الى احسند مأمورى الضبط القضائي .

\* توافر حالة القتلبيس بالجريمة يبيح لغير رجال الضبط القضائي الضغط على المتهم واقتياده الى احد مأمورى الضبط القضائي .

( الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦ ص ١٥ من ١٩ )

#### ٨٤٣ - القتلبيس - أباحت له رجل الضبط القضائي الذى شاهد الجريمة وكلفت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وإن يقتضيه .

\* إذا كان الثابت مما أورده الحكم بيانا للدعوى أن الضابط عندما قام

بتفتيش مسكن المتهم - الصادر اذن التلياة بتفتيشها هي وبمسكنها - وجدها جالسة وبمعا المطعون ضده وعثر امامها على ارضية الحجرة على قتلعة انيون غارية قسرت الماذون بتفتيشها انها تخص المطعون ضده فقام الضابط على الفور بتفتيشه فعثر يجيب « بنطلونه » على لفافة بها افيون ، فان قيام الضابط بهذا الاجراء وتفتيش المطعون ضده والقبض عليه يكون اجراءا صحيحا الضابط بهذا الاجراء وتفتيش المطعون ضده والقبض عليه يكون اجراءا صحيحا في القانون ، ذلك لانه بضبط المخدر الملقى على ارضية الحجرة في مسكن الماذون بتفتيشها يجعل جريمة احراز المخدر متلبسا بها وهو ما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية امامه ان يقبض على كل من يقوم لديه اى دليل على مساهمته فيها كعامل أو شريك وان يقبض على كل من عن ان وجود المطعون ضده مع الماذون بتفتيشها في مسكنها الصادر الاذن بتفتيشه وعلى مسرح الجريمة أثناء التفتيش ووقت عثور الضابط على المخدر وقول الماذون بتفتيشها ان المخدر المضبوط يخص المطعون ضده انما تتحقق به الدلائل القوية على اتهامه بما ، سوء القبض عليه وتفتيشه استنادا الى تواضع حسالة التلبس من جهة ومن جهة اخرى الى حكم المادتين ١/٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، فقد اباحت المادة ٣٤ لأمور الضبط القضائي ان يامر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عدتها حصرا ومنها الجنابات ، ومؤدى ما تقدم ان القبض جائز لأمور الضبط التضائي سواء ، كاذت الجنابة متلبسا بها او في غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه فيها وليس من ريب في انه يجوز لأمور الضبط التضائي تفتيش المتهم في الاحوال التي يجوز له فيها القبض عليه تائرا اعمالا لنص المادة ٤٦ من ذات القانون .

( لطن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٣ ، ١٢ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ١٧٨ )

#### ٨٤٤ - التخلّي الذي ينبني عليه قيام حالة التلبس بالجريمة -

##### شرطه .

✽ يشترط في التخلّي الذي ينبني عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن ارادة وطوعية واختيار فاذا كان وليد اجراء غير مشروع فان الدليل المستمد منه يكون باطلا لا اثر له . ولما كان الحكم قد عول على ادانة الطاعة على الدليل المستمد من تخليها عن المخدر دون ان يمحس دفاعها بان التخلّي كان وليد اكراه وقع عليها من الضابط بما ادخله في روعها من وجوب تفتيشها وارسالها الى المستشفى لاجرائه أو يرد عليه بما يسوغ به اطراحه . فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

( لطن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٢١ / ١١٦٦ س ١٧ ص ١٧٥ )

### ٨٤٥ — التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها — مفاد ذلك .

\* التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويكفي أن يكون شاهدا قد حذر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه ، متى كان مـذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً .

(الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٠/٤/١٩٦٦ س ١٧ ص ٩١١ .

### ٨٤٦ — التلبس بالجريمة — قيامه — قبض وتفتيش .

\* لما كانت حالة التلبس بأ جريمة التي شاهدها رجال الضبط لم تكن ، وليدة الإجراءات التي اتخذوها — والتي اقتضت على مجرد اثبات مضمون تحرياتهم والانتقال للمراقبة — بل وجدت هذه الحالة تـذا لاتفاق سابق من الطاعنين على ارتكاب جريمة السرقة ولم تقع عملية الضبط لا بعد أدرك وقوعها أدراكا يقينيا بوجود مظاهر تنبئ ، بذاتها عن وقوع الجريمة .  
كان دفع الطاعنين ببطالان القبض والتفتيش لأجرائه بدون أدن من النيابة وفي غير الحالات التي تجيز ذلك يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٠/٤/١٩٦٦ س ١٧ ص ٩١١ .

### ٨٤٧ — تلبس — حكم — تـسييه — تسبب غير معيب .

\* التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ، ومتى قامت في جريمة صحت إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء ، أكان فاعلاً ام شريكاً . وتفسير الدلائل على مسألة المتهم بالجريمة التلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وأشراف محكمة الموضوع . ولا كان الثابت من مدونات الحكم المعلوم فيه أن ضباط مكتب الآداب لم يقبضوا على المتهمات من الثانية إلى الخامسة إلا بعد تحققهم من اتصالهن بجريمة تسهيل الدعارة واستغلال البناء ، وأن ذلك كان عن طريق مشروع هو سماع الحديث الذي دار بين المتهمين الثانية والثالثة وبين الطاعنة عن طريق تلفونها الموضوع تحت المراقبة بأذن صريح صادر من يملكه وهو ما أقرته محكمة الموضوع ورات كفايته لتسويغ القبض عليهن ، فإنه لا تـريب على الحكم إذا هو عدل في قضائه بالادانة على الدليل المستمد من تلك الإجراءات والأقوال التي صدرت من أولئك المتهمات بمد ذلك .

(الطن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٤/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٢١٩ .



٨٤٨ - التلبس - يكفي لقيامه بوجود مظاهر خارجية تنبئ، عن وقوع الجريمة - إجازته لرجال السلطة المساهمة التحفظ على التهم واقتياده الى احد مامورى الضبط - مثال فى جريمة تلبس باحراز مواد مخدرة \*

✳ من المقرر انه يكفي لقيام حالة التلبس ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، والبت فى هذا الشأن من صميم عمل محكمة الموضوع ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد عرض الى الدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بأسباب سائغة تتوافر بها حالة التلبس بالجريمة التى تبيح لغير رجال الضبط القضائى التحفظ على التهم واقتياده الى احد هؤلاء المامورين ، وكان القول بأن الطاعن الذى الخدر لخشيته من رجنى الشرطة فانه - يفرض صحته - ليس من شأنه ان يمجو الاثر القانونى لقيام حالة التلبس باحراز الخدر اثر القائه ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل \*

( الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ س ٢٠ ص ٣٨٤ )

٨٤٩ - حالة التلبس - ابحاثها لغير رجل الضبط - التحفظ على التهم واقتياده الى مامور الضبط المختص \*

✳ تبيح حالة التلبس لغير رجال الضبط القضائى التحفظ على التهم واقتياده الى مامور الضبط القضائى المختص \*

( الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ص ٧٢٢ .

٨٥٠ - وجود مظاهر خارجية تنبئ، عن ارتكاب جريمة - كفاية ذلك لقيام حالة التلبس \*

✳ من المقرر انه اذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ، بارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة ، فان ذلك يكفي لقيام حالة التلبس بصرف النظر عما ينتهى اليه التحقيق او تسفر عنه المحاكمة ، ذلك بانه لا يشترط لقيام حالة التلبس ان يؤدى التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها ، واذا كان ذلك، وكان الضابط قد شاهد التهم محزرا مسلحا ، فانه يكون من حقه ان يفتش المطعون ضده ، فاذا عثر معه عرضا على مخدر اثناء بحثه عن السلاح وذخيرته ، وقع ذلك الضبط صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية \*

( الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ س ٢٠ ص ١٤٢٢ )

### ٨٥١ - تلبس - قيامه - أثر ذلك ( م ٣٨ ) إجراءات •

\* متى كان مؤدى الوقائع التى أوردتها الحكم ان عضوى الرقابة الادارية قد شاهدا بنفسيهما واقعة تسلّم المتهم مبلغ الرشوة الى الموظف المبلغ بتنفيذ لاتفاق سابق بينهما . فان الواقعة تكون فى حالة تلبس تجيز لهما احضار المتهم وتسليمه وجسم الجريمة الى اقرب مأمور ضبط قضائى عملا بنص المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فلا جدوى مما يتذرع به المتهم من بطلان اجراءات الضبط لانقضاء المصلحة •

( الطن رقم ١٥٨ لسنة ٣٩ ق • جلسة ١٨/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ٩٤ )

### ٨٥٢ - قيام حالة التلبس - تحققه بوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة •

\* يكفى لقيام حالة التلبس ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة •

( الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٩ ق • جلسة ١٥/٣/١٩٧٠ س ٢١ ص ٣٥٥ )

٨٥٣ - التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها - انتقال الضابط لتفتيش الطاعن الذى دل عليه المحكوم عليه الآخر والذى ضبط ضبطا قانونيا محرزا مخدرا - اجراء صحيح - علة ذلك ؟ ضبط المحكوم عليه الآخر متلبسا بجريمة احراز المخدر يبيع لرجل الضبط القضائى الذى شاهد وقوع الجريمة القبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وتفتيشه •

\* من المقرر ان التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها فاذا كان الثابت من الحكم ان المحكوم عليه الآخر فى الدعوى قد ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة ودل على الطاعن باعتباره مصدر هذه المادة فان انتقال الضابط الى حيث تمكن من القبض على الطاعن وتفتيشه يكون اجراء صحيحا ، اذ ان ضبط المخدر مع المحكوم عليه الآخر يجعل جريمة احرازه المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها ان يقبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وان يفتشه •

( الطن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ ق • جلسة ١١/١١/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١١٢١ )

٨٥٤ — حق مأمور الضبط القضائي في القبض في حالات التلبس بالجنح —  
عليه تحرير محضر بالإجراءات — قبض المأمور على المتهم متلبساً  
بجناية مخالفة شروط المراقبة وتحرير محضراً بذلك — صحيح •

\* ان المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنح عامة اذا كان القساون يماقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر — ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون المذكور توجب عليه — اى على مأمور الضبط القضائي — ان يثبت جميع الاجراءات التى يقوم بها فى محضر ، وكان الثابت مما أورده الحكم ان احد الضابطين اللذين شاعدا الطاعن مخالفاً شروط المراقبة — وهو معاون مباحث المركز — قام بضبطه متلبساً بهذه الجريمة وهى جناية يماقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنة وفقاً لنص المادتين ٧/م و ١٣ من المرسوم بقاؤون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٤ فان القبض على الطاعن يكون قد وقع صحيحاً كما ان قيام الضابط المذكور بتحرير محضر ضبط الواقعة يكون قد تم وفقاً للقانون • ولا يؤثر فى ذلك ان يكون الضابط قد مارس عمله فى الوقت المخصص لراحته طالما ان اختصاصه لم يكن معطلاً بحكم القانون •

(الطن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٣ ق • جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ من ٢٤ ص ١٠٢٣)

٨٥٥ — التلبس — المقصود به — اذن التفتيش — عديم ضرورته —  
على ذلك •

\* التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها ، ومادام الثابت فيما أورده الحكم من وقائع الدعوى ان الطاعن ضبط مع المتهم الاول مرتكب الحادث ( قتل مقترن بسرقة ) محرراً لمبالغ من الاموال المسروقة من منزل القتيلين فهـذـ، حالة تلبس بجريمة اخفاء اشياء، متحصلة من جناية كشف عنها اجراء مشروع جرى فى نطاق المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فقد حق لمأمور الضبط القضائي دون حاجة الى اذن مسبق من سلطة التحقيق ان يفتش منزل مرتكب هذه الجريمة لان تفتيش المنزل الذى لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بمعد مباشرتها التحقق انها يستند الى الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بالمادة ٤٧ من القانون المشار اليه ، ولأن تقييد نطاق تطبيقها ونصها عام — يؤدى الى نتائج تتأثر بها العدالة عندما تقتضى الظروف المحيطة بالعائد ان لا يتقاعس المأمور عن واجب فرضة عليه القاؤون وخوله الحق فى استعماله وهو أمر لم يخطئ الحكم تقديره ويكون الاستشهاد فى الدعوى بما اسفر عنه التفتيش كدليل على الطاعن صحيحاً فى القانون •

(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق • جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ من ٢٤ ص ١١٧٦)

### ٨٥٦ - عن عدم ضرورة حضور المتهم للتفتيش في احوال التلبس .

\* لم يجعل القانون حضور المتهم شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش في احوال التلبس .

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ من ٢٤ من ١١٧٦ )

٨٥٧ - عمل الطاعن في خدمة القوات المسلحة . بنقل البترول : من مستودعاتها - اثره - خضوعه في ذلك لقانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ - وجوده في حالة تلبس بجريمة اختلاس ذلك البترول - جواز القبض عليه وتفتيشه بمعرفة اعضاء المضبط القضائي العسكري .

\* اذا كان الثابت ان الطاعن يعمل في خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها فانه يخضع لقانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ طبقاً للفقرة السابعة من المادة الرابعة منه ، ومن ذم فان جريمة الاختلاس التي ارتكبها بسبب تاديتة اعمال وظيفته تسرى عليها احكام هذا القانون وفقاً لما تقتضيه الفقرة الاولى من المادة السابعة منه ، لما كان ذلك ، وكانت الواقعة على الصورة التي اوردتها الحكم تعتبر في حالة تلبس بجريمة اختلاس البترول فانه يحق لضباط القوات المسلحة بوصفهم من اعضاء الضبط القضائي العسكري القبض عليه وتفتيشه طبقاً للبائدين ١٢ - ١٦ من القانون المذكور واذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش ان الطاعن يحزر مادة مخدرة جاز لهم ضبطها عملاً بالحق المخول لهم بالمادة ١٨ من ذات القانون .

(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٥/٥ من ٢٥ من ١١٥٤ )

### ٨٥٨ - تلبس - مواد مخدرة - التخلي الاختياري عن حيازة المخدر

- اثره .

\* متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والفرادات المضمومة ان المتهم المطعون ضده ما ان شاهد الضابط داخل مقهاه حتى هم واقفاً والقي من يده اليمنى بقطعتين عازيتين من الحشيش التقطهما الضابط بينما قام زميله بضبط المتهم وتفتيشه بما مفاده ان المطعون ضده تخلى عن حيازته للمخدر من تلقاء نفسه طواعية واختياراً مما يجعل الجريمة في حالة تلبس تجيز لأمور الضبط القضائي ان يتبض عليه ويجرى تفتيشه - بغير اذن من النيابة العامة - وهو ما غاب امره عن الحكم المطعون فيه الذي رتب بطلان اجراءات ضبط الواقعة على بطلان اذن النيابة لعدم تسببيه على الرغم من توافر حالة التلبس التي

تبرر ضبط المظنون ضده وتفتيشه قانونا فضلا عن أن تفتيشا لم يجر بمسكنه حتى يثار الحديث عن تسبب اذن التفتيش ، ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يوجب نقضه ، ولما كان عدا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظير موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الأحالة .

(الطن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ من ٢٦ ص ٥٧٥ )

#### ٨٥٩ - - تلبس - مامور الضبط القضائي - حقوقه .

\* إن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين - قد أجازتا مامور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المخالف عليها بالجس لمذة تزيد على ثلاثة اشهر ، أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه ، فإذا لم يكن حاضرا جاز للمامور اصدار أمر بضبطه وإحضاره كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته - تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا .

(الطن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ من ٣٦ ص ٨٦٧ )

#### ٨٦٠ - تخلى المتهم عما تكشف أنه مخدر - تلبس - حق مامور الضبط في القبض عليه وتفتيشه - عدم الجدى من الدفع ببطلان اذن التفتيش في حالة التلبس .

\* لما كان الحكم قد اثبت أن الطاعن هو الذى تلقى بالكيسين واللفافة عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى اجراء ، فتخلى بذلك عنهم طواعية واختيارا ، فإذا ما التقطهم الضابط بعد ذلك ومقحمهم ووجد فيهم مخدرا فإن جريمة أخرازة تكون فى حالة تلبس تبرر القبض على الطاعن وتفتيشه دون اذن من النيابة العامة . ومن ثم فلا جدوى مما يثيره حول بطلان اذن النيابة بتفتيشه لعدم جدية التحريات وعدم تسببيه .

(الطن رقم ٩٨ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/١٩ من ٢٧ ص ٤٥٣ )

#### ٨٦١ - تلبس - التفتيش بغير اذن - مامور الضبط القضائي - سلطاته .

\* التلبس على ما يبين من نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية صفة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها ، كما ان حالة التلبس بالجناية

تبيح للمأمور الضبط القضائي — طبقاً للمادتين ٣٤ و ٤٦ من هذا القانون — أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحث التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاصاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع — وفق الوثائق المروضة عليها — بغير معتب، ما دامت النتيجة التي انتهت إليها تخفق منطقياً مع المقدمات والوثائق التي اجتبتها في حكمها . ولما كانت المحكمة قد حصلت واقعة الدعوى — بما مؤداه أن حالة التلبس بجناية إحرار جوهر مخدر قد توافرت بإخراج المحكوم عليه الآخر قلمة الحشيش من جيبه — كميناً — وأن الدلائل الكافية قد توافرت كذلك على اتهام الطاعن ، المرافق له بإحرار باقي كمية المحر التي أبرزت منها تلك العينة ، فإن المحكمة إذ انتهت إلى رفض الدفع ببطلان إجراءات القبض على الطاعن وتفتيشه — تأسيساً على توافر حالة التلبس التي تبيحها — تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون الذي على حكمها في هذا الخصوص غير صحيح .

( الملن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ س ٢٨ ص ١٥٩ )

#### ٨٦٢ — تلبس — ارتياد المحال العامة حق لرجل السلطة العامة — تفتيش .

\* من المقرر أن لرجل السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح، وهو إجراء إداري أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة بيد أنه مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المخفية غير الظاهرة ما لم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيلزتها أو إحرارها جريمة تبيح التفتيش فيكون التفتيش في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

( الملن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٥ س ٢٨ ص ٥٩١ )

#### ٨٦٣ — تلبس — مأمور الضبط القضائي — تفتيش .

\* أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، مما يبيح للمأمور الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساعمة

فيها وأن يجري تنقيشه بغير إذن من النيابة العامة . لما كان ذلك : وكان الحال في الدعوى المطروحة أنه لما دخل الضباط الثلاثة منزل الطاعن الأول — المانور بتفتيش شخصه ومسكنه — وجدوه بنقله يجالس الطاعنين الآخرين، بينما كان الطاعن الثاني يحمل ميزانا بأحدى كفتيه كمية مخدرة من الحشيش ، ومن ثم فقد قامت الدلائل الكافية على مساهمة الطاعنين الثلاثة في ذات الجريمة وهو ما يجوز معه لماموري الضبط القضائي القبض عليهم وتفتيشهم ويكون الطعن بأن المحكمة قد تناقضت عن تفتيش غير المساهمين فيها وأردأ على غير محل .

### الفضل الثالث

#### صور وقائع تتوافر معها حالة التلبس

٨٦٤ - وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احرار مندر  
ولو لم يتبين من شهود هذه المظاهر ما هية المدة التي شاهدها .

\* اذا اذنت النيابة في تفتيش مسكن متهم لضبط ورقة مدعى سرقتها  
وفي اثناء التفتيش اتى أخو هذا المتهم المقيم معه في هذا المسكن فجأة وخلصه  
عملا يريب في امره ( هو في هذه القضية انه القى شيئا من يده في الشارع )  
فتفتشه معاون الادارة المكلف بتفتيش المسكن فوجد معه « دخان حسن كيف »  
ثم ظهر ان الشيء الذي التساه في الشارع هو مادة مخدرة / حشيش /  
فلا شك في ان تفتيشه لهذا السبب الطارئ الذي لم يكن يخطر ببال احسد  
جائر بلا حاجة الى اذن النيابة لان هذه الحالة تعتبر من حالات التلبس .

( جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٣٣ ملن رقم ١٢ سنة ٢٤ ق )

٨٦٥ - ضبط المتهم وهو يقدم بارادته واختياره المخدر الى المرشد أو  
المخبر .

\* اذا كان الثابت ان الذي شاهد المتهم في حالة التلبس بالجريمة - وهي  
جريمة بيع مواد مخدرة - هو المرشد الذي أرسله ضابط البوليس لشراء المادة  
المخدرة فلما حضر الضابط الى المنزل لم يكن به من الآثار الظاهرة لتلك الجريمة  
ما يستطيع ضابط البوليس مشاهدته والاستدلال به على قيام حالة التلبس  
فلا يمكن عند حضور الضابط اعتبار هذا المتهم في حالة تلبس . ولا يمكن اعتبار  
ورقة المادة المخدرة التي حملها المرشد الى الضابط عقب البيع اثرا من آثار  
الجريمة يكفي لجمع حالة التلبس قائمة فعلا وحت انتقال الضابط . لان الآثار  
التي يمكن اتخاذها امانة على قيام حالة التلبس هي الآثار التي تنبئ بنفسها من  
انها من مخلفات الجريمة والتي لا تحتاج في الانباء عن ذلك الى شهادة شاهد .

( جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٣٥ ملن رقم ١٢٤ سنة ٢٥ ق )

٨٦٦ - رؤية المتهم يسرع الى مكانه ويقف بجوار موقد فيه ويلقى فيه  
شيئا .

\* اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على ان رجل الحفظ رأى المتهم  
يسرع الى مكانه ويقف بجوار موقد فيه ويلقى فيه شيئا فادرك ان المتهم انما اراد



إخفاء مادة مخدرة فسارع الى ضبطها وضبطها فعلا فهذه الحالة هي من حالات التلبس التي يبيح القانون فيها لرجل الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش .

(جلسة ١٩٣٦/٤/٦ طعن رقم ٧١٦ سنة ٦ ق)

#### ٨٦٧ - مشاهدة الجاني يحمل مخدرا .

\* إذا شوهد شخص يحاول إخفاء مادة مخدرة في حجرة فهذه حالة تلبس توجب على من شاهده حال قيامها أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بذلك وتفتيش المتهم في هذه الحالة لضبط المادة المخدرة معه يكون صحيحا قانونا لأن تفتيش الشخص من توابع القبض بل من مستلزماته .

(جلسة ١٩٣٦/٦/١ طعن رقم ١٦٠٢ سنة ٦ ق)

#### ٨٦٨ - مشاهدة الجاني يحمل مخدرا .

\* ان مشاهدة الجاني يحمل مخدرا هي من حالات التلبس بالجريمة ، بل هي أظهر هذه الحالات وأولها .

(جلسة ١٩٣٧/٢/١٥ طعن رقم ٧٣٩ سنة ٧ ق)

٨٦٩ - مشاهدة نور كهربائي منبعث من مصابيح كهربائية بمنزل لم يكن صاحبه متعلقا مع شركة الكهرباء ومشاهدة أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك الشركة .

\* التلبس حالة تلازم ذات الجريمة ولا شخص تركبها . فإذا شوهد نور كهربائي منبعث من مصابيح كهربائية بمنزل لم يكن صاحبه متعلقا مع شركة الكهرباء على استيراد النور كما شوهدت أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك الشركة ، فهذه حالة تلبس بجريمة سرقة التيار الكهربائي المملوك لشركة النور .

(جلسة ١٩٣٧/٤/٨ طعن رقم ٩٤٣ سنة ٧ ق)

#### ٨٧٠ - مشاهدة الجاني يحمل مخدرا .

\* إذا كانت الواقعة هي أن ضابط المباحث استصدر أمرا من النيابة بتفتيش منزل مقيم فلما دخله وجد شخصا غير المتهم جالسا فيه فأمسك به ، وكان

بحجره وقتئذ مادة بيضاء القاعا على الأرض ، فالتقطها الضابط ، ثم فتشه فوجد في جيبه ورقتي هيردبين - فهذا الشخص يعتبر وقت مشاهدة المادة البيضاء معه ومحاولته التخلص منها عند رؤيته للضابط في حالة تلبس تبرر التفتيش الذي وقع عليه حتى ولو ظهر من التحليل فيما بعد أن تلك المادة البيضاء لم تكن من المواد المحرم احرازها .

( جلسة ١٣/١٢/١٩٣٧ طعن رقم ٣٤ سنة ٨ ق )

٨٧١ - ضبط المتهم وهو يقوم بإرادته واختياره المخدر الى المرشد او المخبر .

\* لا بطلان في الإجراءات التي يتخذها رجل البوليس توصلا لضبط محرز اخدر متلبسا بجريته ما دام الفرض منها هو اكتشاف تلك الجريمة لا التحريض على ارتكبتها فإذا كلف كونسقابل المباحث احد المرشدين بسماء مادة مخدرة ( افزيون ) من عطار ثم ضبط العطار وهو يقدم ، بإرادته واختياره الاضيئون الى المرشد ، فهذا الضبط صحيح على اساس ان العطار متلبس بجريمة احراز مخدر .

( سنة ٢٧/١٢/١٩٣٧ طعن رقم ٢٢٤ سنة ٨ ق )

٨٧٢ - لقاء المتهم بالمخبر قبل القبض عليه .

\* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس لما هم بتفتيش شيخ البلدة المتهم قال له « وكم ان عاوز تفتشني » فلما رد عليه بالإيجاب أسقط من يده علبة من الصفيح وجد الضابط بها مواد اشتبه في انهما حشيش وافيون ، ثم ثبت من التحليل أنها كذلك ، فالحكم الصادر بإدانة المتهم استنادا الى ذلك لا يجوز الطعن فيه بمقولة ان الحصول على المخدر كان بناء على تفتيش باطل لأن المخدر انما ضبط بعد ان لقاء المتهم من يده .

( جلسة ١٠/١٢/١٩٣٨ طعن رقم ٢٥٤ سنة ٨ ق )

٨٧٣ - لقاء المتهم بالمخبر قبل القبض عليه .

\* ان ما يحرمه القانون بشأن تفتيش المنازل والأشخاص ويبنى عليه بطلان الدليل المستمد منه هو التفتيش أو القبض الذي يقع على الأشخاص أو في منازلهم على خلاف الأوضاع التي رسمها . أما اذا كان مأمور الضبطية القضائية قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض . كان يكون للمتهم قد ألقي

من تلقاء نفسه بشيء كان يحمله عند ما شعر بقدوم رجل البوليس للقبض عليه .  
فان ضبط هذا الشيء بعد القائه . ثم الاستشهاد به في الدعوى كدليل على التهم  
الذي كان يحمله يكون صحيحا لا بطلان فيه حتى ولو لم يكن المتهم في إحدى  
حالات التلبس أو غيرها مما يجوز فيها قانونا لرجال الضبطية القضائية القبض  
على المتهم وتفتيشه . فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين هما اللذان  
القاء من تلقاء نفسيهما ما كانا يحوزانه من مادة مخدرة بمجرد أن رأيا رجاله  
البوليس قادمين نحوهما لضبطهما ، وكان ضبط هذه المواد قد حصل بعد ذلك  
وهي ملقاة على الأرض . فلا يصح توجيه أى عيب الى الحكم في استشهاد ضبط  
المواد المخدرة على هذه الصورة . والقبض على المتهمين بعد ذلك عقب القائهما بالمادة  
المخدرة وتفتيشهما يكون صحيحا قانونا . لأنها بالقائهما المخدرات على الأرض  
في حضرة رجل البوليس يعتبران وقتش في حالة تلبس تجيز القبض عليهما  
وتفتيشهما .

( جلسة ١٩٢٨/١٢/١٩ طعن رقم ١٠١ سنة ١٩٢٩ )

#### ٨٧٤ - عثور المأذون بالتفتيش للبحث عن مسروقات على مخدر .

\* الاذن الصادر من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل  
للبحث عن متهم هارب ومصوغات مسروقة يسوغ تفتيش المنزل بجميع محتوياته  
ماذا عثر ضابط البوليس أثناء بحثه في دواليب المنزل على مخدرة فلان من  
واجبه أن يضبطها ، لا اعتمادا على الاذن الذي أجرى التفتيش بمقتضاه ، بل على  
أساس حالة التلبس بجريمة احراز المخدر التي انكشفت له وهو يبائر عمله في  
حدود القانون .

( جلسة ١٩٣٩/٥/١ طعن رقم ١٠٠٩ سنة ١٩٤٠ )

#### ٨٧٥ - عثور المأذون بالتفتيش للبحث عن مسروقات على مخدر .

\* اذا اذنت النيابة أحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم  
في جريمة اخفاء أشياء مسروقة ( أمتعة ) فمشر عرضا أثناء بحثه في دواليب  
بالمنازل على مادة مخدرة فإن من واجبه قانونا أن يضبطها .  
( جلسة ١٩٤٠/٣/٢٥ طعن رقم ٨٦٧ سنة ١٩٤٠ )

#### ٨٧٦ - وجود مظاهر خارجية تنبئ ببلاتها عن وقوع جريمة احراز مخدر

ولو لم يتبين من شاهد هذه المظاهر ماهية المادة التي شاهدها .

\* يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية من شأنها

في حد ذاتها إن تبنى، عن وقوع الفعل المكون للجريمة بصرف النظر عما يؤدي إليه التحقيق الذي يعمل فيها . فإذا كان الثابت أن ضابط المباحث المأذون من النيابة بتفتيش المتهم ومحله لا دخل المحل أبصر أيا المتهم يضع شيئا في فيه ثم بضغفه كما أبصر المتهم يلقى شيئا على الأرض فاتجه إلى الأخ وأخرج من فيه قطعة صغيرة من مادة تبين فيما بعد أنها حشيش كما اتجه الجاويش المرافق له إلى مكان المتهم فوجد قطعة من مادة تبين أنها حشيش أيضا فتفتيش الأخ يعتبر أنه قد أجرى في حالة تلبس بجريمة احراز الحشيش ولو لم يكن الضابط قد تبين وقتئذ ما هية المادة المضبوطة .

( جلسة ١٢/٢٣/١٩٤٠ طعن رقم ١١٥ سنة ١١ ق )

#### ٨٧٧ - اللقاة المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* أن الجريمة متى شوهدت وقت ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة فإنها تكون متلبسا بها ويجوز لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم فيها فعلا كان أو شريكا وإن يمتنع أن رأى لذلك وجهه . يستوى في ذلك من يشاهد وهو يقارف الفعل المكون للجريمة ومن تبين مساهمته فيها وهو بعيد عن محل الواقعة . وأذن في مشاهدة مادة مخدرة مع متهم تجعل هذا المتهم متلبسا بجريمة احراز مخدر وهذا كما يسوغ القبض عليه ونفتيشه يسوغ القبض على كل من يثبت اشتراكه فيه في فعله . وإن - فضيحة المخدر لدى الشريك يكون صحيحا سواء أكان بناء على تفتيش أم كان هو الذي ألقاه من تلقا نفسه .

( جلسة ٣/٢/١٩٤١ طعن رقم ٩٢٢ سنة ١١ ق )

#### ٨٧٨ - مشاهدة الجاني يعمل مخبرا .

\* إذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن رجال خفر السواحل وهم من مأموري الضبطية القضائية عند قيامهم بتفتيش كوم من القش بجوار منزل المتهم عثروا على مواد مخدرة ، فانتقلوا بعد ذلك إلى المنزل وفتشوه من غير إذن النيابة فوجدوا به مواد مخدرة أيضا فلا مخالفة للقانون في ذلك . لأن تفتيش القش لا يقتضي استئذان النيابة إذ القانون لا يتطلب إذنا فيها يتعلق بالمنزل والأشخاص ضمنا لحرمة المساكن وحرية الأفراد ، ولأن تفتيش المنزل إنما أجرى على أساس أن المتهم كان في حالة تلبس بالمعتور على المخدر في القش الملبوك له .

( جلسة ٣/٢/١٩٤١ طعن رقم ١٠٨٤ سنة ١١ ق )

### ٨٧٩ - القاء التهم المخدر قبل القبض عليه .

✳ إذا كانت واقعة الدعوى أن ضابط البوليس علم من تحرياته أن أجولة من الأرز مرسله بطريق السكة الحديد قد دس فيها مخدر فاستصدر هو مباشرة من غير واسطة النيابة أمرا من القاضي بقبضها وتفتيش من يتسلها ، ولما ذهب الى المحطة رأى المتهم يتسلم الأجولة ثم وضعها على عربة وسار امامها ، ولما شرع في ضبطه لجأ الى الفرار ، فان قرار المتهم وتركه العربة بها عليها في الشارع العمومي مفاده أنه تركها لرجال البوليس وتصل منها وعمل على قطع كل علاقة له بها . ولذلك لا يقبل منه اذا هم فتشوا هذه العربة أن يدعى بأن حرمة ملكه قد انتهكت . كما انه لامصلحة له في أن يتمسك ببطلان التفتيش لحصوله بناء على إذن باطل ، لانه بفراره قد أوجد حالة جديدة تبيح التفتيش بدون أى إذن . ثم ان تفتيشه هذا لا شأنه فيه أيضا ما دام قد حصل بعد تفتيش العربة والثور على المخدر في أحد الأجولة التي كانت محملة عليها فان ذلك يجعل من الواقعة حالة تلبس تبيح تفتيشه .

( جلسة ١٦/٣/١٩٤٢ طعن رقم ٨٦٢ سنة ١٢ ق )

### ٨٨٠ - سماع العيارات النارية من الجهة التي شوهد المتهم قادما يجترى منها عقب ذلك مباشرة .

✳ ان سماع العيارات النارية من الجهة التي شوهد المتهم قادما يجرى منها عقب ذلك مباشرة يعتبر من حالات التلبس بالجنسية الواردة ذكرها في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات والتي تخول ، وفقسا للمادة ٧ من هذا القانون ، أى انسان أن يقبض عليه ثم يفتشه .

( جلسة ١٤/١٢/١٩٤٢ طعن رقم ١٩٤٨ سنة ١٢ ق )

### ٨٨١ - وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز مخدر ولو لم يتبين من شهد هذه المظاهر ماهية المسادة التي شاهدها .

✳ ان مساعدة التهمة في حالة اضطراب وهي خارجية من احدى غرف المنزل الذى تقيم فيه مع زوجها الذى صدر الاذن من النيابة بتفتيشه للبحث فيسه عن مخدرات ، وزويرة رجال البوليس لها وقتئذ وهي تحمل شيئا في يدها تحاول اخفاؤه ظنوه مخدرا - كل ذلك يجعلها - بناء على المادة الثامنة من قانون

تحقيق الجنايات - في حلة تلبس بجريمة الاحراز ، فيكون ضبط رجال البوليس ما في يدها صحيحا .

( جلسة ١٩٤٢/٢/٢ طعن رقم ٦٥٣ سنة ١٩٤٢ )

#### ٨٨٢ - مشاهدة الجاني يحمل مغذرا \*

\* ان احراز المخدرات جريمة مستمرة فمشاهدة المخدر مع المتهم وهو يعرضه من تلقاء نفسه على المشتري تكون حالة تلبس بالجريمة يجوز معها بمقتضى المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات لكل شخص ولو لم يكن من مأموري الضبطية القضائية أن يقبض على المتهم ، كما يجوز له أيضا أن يفتشه ، لأن الضبط يستتبع التفتيش . وذلك لأسباب منها أن ترك القبض عليه بلا تفتيش قد يؤدي إلى انعدام الفائدة من القبض عليه .

( جلسة ١٩٤٢/٢/٢ طعن رقم ١١١٩ سنة ١٩٤٢ )

#### ٨٨٣ - مشاهدة الجاني يحمل مغذرا \*

\* اذا كان ضابط المباحث عندما دخل منزل موسى ، في مسجبل اداءظيفته ، قد رأى المتهم ممسكا بقطعة من المشمش الماعرة من بين أصابعه ، فإن هذه الحالة تعتبر تلبسا بجريمة احراز الحشيش . ويكون القبض على المتهم وتفتيشه صحيحين . ولا يقال أن الضابط وقد دخل المنزل لفرض معين هو مراقبة الأمن والاضراب على تنفيذ اللوائح الخاصة بالمجال الموسمية لم يكن له ان يضبط فيه غير ما هو متعلق بالفرض الذي دخله من أجله فإن الضابط بعد دخوله المنزل لذلك الفرض المعين يكون من واجبه قانونا اذا ما شاعده وقوع جريمة في هذا المنزل أن يتخذ في حق الجاني الاجراءات القانونية التي له ان يتخذها لو انه شاهد الجريمة تقع في أى مكان آخر .

( جلسة ١٩٤٢/١١/٢٣ طعن رقم ٢٢٤٧ سنة ١٩٤٢ )

#### ٨٨٤ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه \*

\* اذا كان الحكم قد اثبت ان رجال البوليس المأذنين بتفتيش شخص ومنزله ومتهام لما دخلوا المتهى قد شاهدوا المتهم ، وهو شخص غير الوارد اسمه في اذن التفتيش ، عند بلبه الخلفي يحاول الهرب فلحق به أحدهم وبحث خارج ذلك الباب فوجد على مقربة منه كيسا على الأرض به حشيش ففتشوا

المتهم لاعتقادهم أن له ضلعا في جريمة احراز هذا الحشيش فتمنوا معه على حشيش أيضا ، فإن هذا التفتيش يكون صحيحا . لأن الحكم يبرن قد أثبت أن جريمة احراز المخدر كان متلبسا بها . ومتى كان الأمر كذلك فلا تريب على المحكمة في اعتمادها على ما تحصل من هذا التفتيش . ذلك لأن التلبس بالجريمة الوارد ذكره في الشق الأول من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات لا يشترط فيه مشاهدة شخص بعينه يرتكبها ، بل انه يكفي مشاهدة القدر المكون له وقت ارتكابه أو بعد وقوعه ببرهة يسيرة ولو لم يشاهد مرتكبه ولأن رجال الضبطية القضائية لهم بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات في احوال التلبس بالجنح والجنايات ان يقبضوا على كل من يقوم لديهم أى دليل على مساهمته في الجريمة كفاعل أو شريك ولو لم يشاهد وقت ارتكابها .

( جلسة ١٨/١/١٩٤٣ طن رقم ٢٨٩ سنة ١٣٢٤ ق )

٨٨٥ - وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز مخدر  
ولو لم يتبين من شهد هذه المظاهر ماهية المادة التي شاهدها .

✽ يمكن قانونا القول بقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . ولذلك فإنه لا يشترط في التلبس باحراز المخدر ان يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها أو وقف على حقيقة أمرها ، فإن تعرف الجريمة على حقيقتها لا يكون الا بناء على التحقيقات التي تجرى في الدعوى .

( جلسة ٣/٢/١٩٤٣ طن رقم ٦٨٩ سنة ١٣٢٤ ق )

٨٨٦ - ضبط المتهم وهو يحتم برادته واختياره المخدر الى المرشد  
أو المخبر .

✽ ان ضبط المتهم يعرض المخدر للبيع في الطريق العام على الكونستابل الذي تنكر في زى تاجر مخدرات وشهد بنفسه مقارفة الجريمة يجعل الجريمة متلبسا بها . وإذا كان الذي اتخذ اجراءات التفتيش والقبض على المتهم هو أحد ضباط ادارة مكافحة المخدرات وكانت تلك الواقعة قد وقعت بعد صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الذي جعل ضباط تلك الادارة من مأموري الضبط القضائي في تنفيذ احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها . فإن اجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة .

( جلسة ٤/١٣/١٩٤٣ طن رقم ٢١٦ سنة ٢٣٢٤ ق )

٨٨٧ - إبلاغ حادث الشرو في القتل اثر وقوعه نقطة البوليس ثم النيابة ومباشرة التحقيق بمكان الحادث عقب وقوعه بوقت قصير .

✽ اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي انه على اثر اطلاق العيسار النارى على المجنى عليه بقصد قتله إبلاغ الحادث الى نقطة البوليس ثم الى النيابة ، ويوشر التحقيق بمكان الحادث عقب وقوعه بوقت قصير . فالواقعة على هذا الأساس تعتبر جنائية متلبساً بها . واذن فالتفتيش الذى يكون معاون البوليس قد اجراء يكون صحيحاً ولو لم يكن قد صدر به اذن من النيابة . فان رجال الضبطية القضائية لهم بمقتضى القانون فى احوال التلبس بالجنائية أن يقبضوا على المتهم ويفتشوه ويقتبضوا منزله .

(جلسة ١٩٤٣/٦/٢١ طعن رقم ١١٣٢ سنة ١٩٤٣ ق ١)

٨٨٨ - إبلاغ احد المشتريين فى الاتفاق الجنائى عن الاتفاق ودخوله بعلم البوليس بالمهمات المتفق على سرقتها فى المنزل الذى اُعيد للاجتماع .

✽ ان إبلاغ احد المشتريين فى الاتفاق الجنائى عن الاتفاق ، وهو جريمة مستمرة ، ثم دخوله بعلم البوليس بالمهمات المتفق على سرقتها فى المنزل الذى اُعيد لاجتماعه فيه مع من تأمرؤا معه ، وحصول ذلك على مرأى من رجال البوليس - كل هذه مظاهر خارجية تنبئ عن الواقعة الجنائية ذاتها . وتكشف لمن بدت لهم عن ان تلك الجريمة المستمرة ترتكب فى الوقت نفسه ، وهذا تلبس يميز لرجال الضبطية القضائية تفتيش منازل المتهمين .

(جلسة ١٩٤٣/٦/٢٨ طعن رقم ١٥٦١ سنة ١٩٤٣ ق ١)

٨٨٩ - ضبط المتهم وهو يقدم باراقته واختباره المخدر الى المرشد او الخبر .

✽ ان الجريمة متى شوهت وقت ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة سيرة تكون فى حالة تلبس بها . وهذه الحالة تجيز لرجال الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم فيها فاعلاً كان أو شريكاً وأن يفتشه ويستوى فى ذلك من يشاهد وهو يقارف الفعل المكون للجريمة ومن ساهم فيه وحسب بعيد عن محل الواقعة ، فاذا كانت الواقعة هي أن ضابط الباحث كلف أحد المرشدين بأن يشترى مخدراً من شخص علم من تحرياته انه يتجر فى المواد المخدرة ، ثم سار خلف المرشد حتى وصلا الى منزل هذا الشخص فدخله المرشد



وانتظر الضابط خارجيه ، ثم خرج المرشد ومعه المخدر فان الضابط اذ شاهد المخدر مع المرشد عقب حصوله عليه داخل المنزل يكون قد شاهد جريمة متلبسا بها ، ويجوز له في هذه الحالة تفتيش كل من كان مساهما في الجريمة والقبض عليه .

( جلسة ١٩٤٣/١١/٨ طعن رقم ٢٠٠٦ سنة ١٣٢٧ ق )

#### ٨٩٠ - وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز مخدر ولو لم يتبين من شهود هذه المظاهر ماهية المادة التي شاهدها

\* ان بمشاهدة شيخ الخدراء والاولمباشي المتهم واقفا بعربته لبيع الماكولات يتردد عليه كثير من الناس ثم ينصرفون مسرعين ، وملاحظتهما عليه انه يلقي من يده على الارض ، عند رؤيته اياهما ، اوراقا صغيرة مطوية - ذلك من شأنه ان يؤدي عقلا الى ما استنتجناه من انه يتجر في المخدرات ، ويبيع لهما قانونا القبض عليه واقتياده الى مركز البوليس ولو لم يكونا وقتئذ قد تبينا ماهية المادة التي لديه . لانه يكفي في التلبس ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة بصرف النظر عما ينتهي اليه التحقيق بعد ذلك .

( جلسة ١٩٤٤/١/١٧ طعن رقم ٣٤٨ سنة ١٣٢٨ ق )

#### ٨٩١ - نظر الشرطي خلال ثقب باب المحل المخصص لعمل القهوة بديوان البوليس لمعرفة سبب الضوء المنبعث منه ورؤيته المتهم يعد كدبونات الكيروسين المسروقة .

\* اذا كان النابت من الحكم ان المكان الذي حصل فيه التفتيش لم يكن مسكنا للمتهم بل هو المحل المخصص لعمل القهوة بديوان البوليس : وان الشرطي الذي نظر خلال ثقب بابيه لم يكن يقصد التجسس على من به اذ لم يكن يعرف ان المتهم مخبئ فيه ، بل كان يستطلع سبب الضوء المنبعث منه ، فرأى التهم مشتغلا بعد دبونات الكيروسين المسروقة ، فاز حالة التلبس تكون قائمة والتفتيش يكون صحيحا .

( جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨ طعن رقم ٤٧٦ سنة ١٣٢٨ ق )

٨٩٢ — وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز مخدر  
لم يثبت من شهد هذه المظاهر ماهيز المادة التي شاهدها .

\* اذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ بارتكاب الفعل  
الذى تتكون منه الجريمة فذلك يكفى لقيام حالة التلبس بالجريمة . ومن قبيل  
المظاهر المذكورة ان يشاهد المتهم وهو ينتقل من مكانه بالدرجة الثانية من  
سيارة الانوبيس التي كان يركب فيها الى الدرجة الاولى ويخرج من جيبه  
علبة من الصفيح يفتحها ويخرج منها واحدة من اوراق ملفوفة يسلمها في  
حذر المريب لقراض التذاكر الذى اعطاه ثلاثة قروش وتذكرة الركوب بسدل  
ان ينقده هو اجرة الركوب . فالقبض على هذا المتهم وتفتيشه جائزان في هذه  
الحالة على اساس تلبسه بجريمة احراز المخدر ولو لم يكن من قام بذلك من  
رجال الضبطية القضائية .

( جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٤٢ ملحق رقم ٧٨٧ سنة ١٤١٢ )

٨٩٣ — القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* ان القاء المتهم بالحقيقة التي كان يحملها في التربة على اثر سؤاله  
بمعرفة اومباشى البوليس ومن كان معه من رجال الدورية عن صاحبه او عما هو  
بداخلها يجعل لرجال الخط هؤلاء بل يوجب عليهم ان ينشلوها من  
الماء ويضعوها يدهم عليها بها فيها تهيدا لتقديمها لجهة  
البوليس . ولا يصح للمتهم في هذه الحالة ان يدعى انهم اخذوها  
منه او فتشوا متاعه الذى كان يحمله . لان القاءه بالحقيقة على نحو ما فعل  
قبل ان يمسك به احد او يهم بالقبض عليه ، يعتبر تخليا منه عن حيازتها بل  
تركا للملكية فيها ، ويحول بالتالى كل من يجدها او يقع بصره عليها ان يلتقطها  
ويقدمها لجهة الاختصاص فاذا هم فتحوها بعد ذلك ووجدوا فيها مخدرا فان  
المتهم يكون في حالة تلبس باحرازه . ولا يقبل منه النفي عليهم باهم اجروا  
تفتيشا بغير اذن من سلطة التحقيق ما داموا في ذلك - والعقوبة لم تكن مع  
احد ولا لآخر - لم يمتدوا على حرمة من الحرمت او حرية من الحريات .

( جلسة ١ / ١ / ١٩٤٥ ملحق رقم ٨١ سنة ١٤١٥ )

٨٩٤ — عثور المأذون بالتفتيش للبحث عن مسروقات على مخدر .

\* ان الضمانات التي رأى الشارع اتخاذها في تفتيش المساكن لم  
يقتصد بها الا المحافظة على حرمتها وعدم اباحة دخولها ما لم تكن ثمة ضرورة  
لذلك . فمضى كان لمأمور الضبطية القضائية بمقتضى الاوامر العسكرية الحق في

تفتيش المساكن عن اسلحة أو مسروقات من متعلقات الجيش فإن هذا ، لكونه يبيح له إجراء التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة أو المسروقات فيه بأية طريقة يراها موصلة للفرض ، يخوله ضبط كل ما يصادفه مما يتعلق بالجرائم كافة . واذن فإذا هو عثر على ورقة ، ولو كانت صغيرة ، بين طيات الفراش كان له أن يفحصها ليعرف ما بها ، فإن وجسد فيها مادة من المواد المخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبط جسمها ،

(جلسة ١٩٤٤/٦/٥ طعن رقم ١٠٠٠ سنة ١٩٤٤ ق ١)

#### ٨٩٥ — اتبعك رائحة المخدر من المتهم أو ما يحمله .

✽ إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم كان مارا امام عسكري وان هذا العسكري أمكنه ان يدرك ان الرائحة التي كانت تنبعث مما كان يحمله المتهم ان معناه مادة مخدرة ، فان الواقعة تكون جريمة احراز مخدر متلبسا بهما ويكون للعسكري ان يقبض على المتهم ويحضره الى احد رجال الاضبط بدون حاجة الى اذن النيابة وما دام القبض عليه يكون صحيحا ، فان تفتيشه لضبط المواد المخدرة يكون صحيحا ايضا لان تفتيش الشخص من توابع القبض عليه ومستلزماته .

(جلسة ١٩٤٤/١٠/١٦ طعن رقم ١٤٨٤ سنة ١٩٤٤ ق ١)

#### ٨٩٦ — مشاهدة المتهم حائزا لبعض المسروق عن طريق وجوده في الفضاء امام الطاحونة التي في حيازته .

✽ متى كان المتهم قد شوهد حائزا لبعض المسروق عن طريق وجوده في الفضاء امام الطاحونة التي في حيازته ، فانه يكون بمقتضى المادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات ، في حالة من حالات التلبس بالجريمة تخول ضابط البوليس بناء على المادة ١٨ من القانون المذكور ، تفتيش الطاحونة والمخزن اللذين عثر فيهما على باقي المسروق .

(جلسة ١٩٤٥/٥/١٦ طعن رقم ١٠٢١ سنة ١٩٤٥ ق ١)

#### ٨٩٧ — مشاهدة المتهم ومعه السلاح الناري في يده وعدم تقديمه للضابط الذي شاهده الرخصة التي تجيز له حمل السلاح .

✽ ان مشاهدة المتهم ومعه السلاح الناري في يده ، وعدم تقديمه للامور الضبط القضائي الذي شاهده الرخصة التي تجيز له حمل السلاح . —

ذلك يعتبر تلبساً بجنحة حمل السلاح ولو استطاع المتهم فيما بعد ان يقدم الرخصة . اذ لا يشترط في التلبس ان يثبت ان الواقعة التي اتخذت الاجراءات بالنسبة اليها متوافرة فيها عناصر الجريمة او ان المتهم هو الذي قارنها . واذن فالقبض على هذا المتهم يكون صحيحا وتفتيشه ، سواء لداعي مجرد القبض عليه او للبحث عن ادلة مادية متعلقة بالجريمة كالخراطيش الخاصة بالسلاح الذي ضبط معه ، صحيح كذلك . ومتى كان التفتيش صحيحا فان مأمور الضبط القضائي الذي يشره يكون له بمقتضى القانون ان يضع يده على ما يجده في طريقه اثناء عملية التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة امرها او بآية جريمة اخرى لم تكن وقتئذ محل بحث . اذ لا تصح مطالبته ، وهو بحكم القانون اذا علم عن أى طريق ، بوقوع جريمة مختص بتحري حقيقتها ، ان يقض بصره عن دليل يكشف عن جريمة وقعت ، والحال ان هذا الدليل هو الذي قابله مصادفة اثناء مباشرته عملا مشروعاً ولم يكن في الواقع وحقيقة الامر ناتجا عن اى اجراء او عمل مما يسمح وصفه في القانون بالصحة او البطلان . اما الضبط - وهو عمل من اعمال التحقيق كالفتيش وان كان اهلون منه على الناس في خطره - فانه يكون صحيحا على اساس التلبس اذا كان ما شوهد اثناء التفتيش تعد حيازته جريمة كالخسر مثلاً فاذا لم يكن الا دليلاً يكشف عن جريمة سبق وقوعها فان هذا الدليل يكون به ثابته بلاغ عنها يخول مأمور الضبط القضائي ان يثبت حالته في محضر يحرره ويسير في التحري عنه ثم يحتفظ عليه مؤقتاً حتى يقدمه لسلطة التحقيق المختصة بضبطه قانوناً كما هو مقتضى المادة ١٠ من قانون تحقيق الجنايات واذاً ففي كل الاحوال يكون الاستدلال بالشئ المضبوط اثناء التفتيش الصحيح سائفاً جائزاً .

( جلسة ٢٩/١٠/١٩٤٥ ملن رقم ١٤٣٩ سنة ١٥ ق )

#### ٨٩٨ - انبعاث رائحة المخدر من المتهم أو ما يحمله .

✽ متى كان الثابت ان المتهم هو الذى فتح بنفسه الحقيبة المشتبه فيها ، فلما فتحها تصاعدت منها رائحة الافيون ، فانبعثت هذه الرائحة متصاعدة من الحقيبة يعتبر تلبساً بجريمة احرار المخدر يخول من شمه من رجال الضبط القضائي البحث في الحقيبة وضبط المخدر الذى بها للاستدلال به على كل من يتهم بتلك الجريمة .

( جلسة ٢٦/١١/١٩٤٥ ملن رقم ١١ سنة ١٦ ق )

### ٨٩٩ - انبثقت رائحة المخدر من المتهم أو ما يحصله .

✽ متى كان غسيل معدة المتهم والحصول منه على أثر المخدر لم يحصل إلا بعد أن شم الضابط رائحة المخدر تنبثت من فمه على أثر رؤيته إياه يبتلع مادة لم يتبينها ، فإن هذا الإجراء يكون صحيحا على أساس قيام حالة التلبس ولا يؤثر في ذلك أن يكون القبض على المتهم حصل قبل شمه ، فيه ما دام الدليل المستند من شم الفم مستقلا عن القبض ، وما دام الشم في حد ذاته لا أساس فيه بالحرية الشخصية .

(جلسة ١٩٤٦/١٩/١٦ طعن رقم ١٩١٣ سنة ١٩٦٦ ق ١)

### ٩٠٠ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

✽ إذا كان المتهم هو الذي ألقى المخدر الذي كان معه طواعية واختيارا عندما رأى رجال الحفظ قادمين نحوه ، فهذه حالة تلبس تبجح لرجال الحفظ الذين شاهدوه أن يقبضوا عليه ويفتشوه ، فإذا وجدوا معه مخدرا صحح الاستدلال به عليه .

(جلسة ١٩٤٧/٣/٢٤ طعن رقم ٩٢٧ سنة ١٩٦٧ ق ١)

### ٩٠١ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

✽ متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم عندما وقع بصره على رجال البوليس ألقى ، طواعية واختيارا ، المخدر الذي كان يحمله قبل أن يقبض عليه ويفتش ، فإن ظهور المخدر معه على هذا النحو يعد تلبسا بجريمة احراز المخدر يبرر ما حصل من قبض وتفتيش .

(جلسة ١٩٤٧/٥/١٩ طعن رقم ٩٥٩ سنة ١٩٦٧ ق ١)

### ٩٠٢ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

✽ إذا كان المتهم قد ألقى من يده لفافات من الورق عندما رأى رجال البوليس ، فالتفتها أحدهم ، واتضح أنها تحوى مادة الحشيش ، فقبضوا عليه وفتشوه فإن ادانته تكون صحيحة . إذ أن الدليل عليه يكون قد قام من غير القبض أو التفتيش .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/١٥ طعن رقم ٢٠٩٣ سنة ١٩٦٧ ق ١)

## ٩٠٢ - ضبط المتهم وهو يقدم باراقته واختياره المخدر الى الارشدد او المخبر .

إذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس علم من تحرياتة ان زبدا يتجز في المواد المخدرة فاستصدر اذنا من النيابة في تفتيشه وتفتيش محله ومن يوجد فيه . وكلف مخبرا لشراء مادة مخدرة منه . فعاد المخبر وقدم للضابط قطعة من الافيون قال انه اشتراها من زيد هذا الذي امر غلاما يجلس امام حانوته بتسليمه قطعة الافيون المذكورة ، فداهم الضابط المحل وفتش غلاما كان فيه على انه الغلام الذي عناءه المخبر ، وفتش زبدا فوجد كلا منهما يحمل مادة مخدرة في جيبه ، فهذا التفتيش صحيح ، إذ ان بيع المادة المخدرة للمخبر هو حالة تلبس بجريمة احراز المخدر تخول مأمور الضبطية القضائية تفتيش كل من يرى اشتراكه فيها .

(جلسة ١٦/١/١٩٤٨ طعن رقم ٢٢٤٤ سنة ١٧ ق ١)

## ٩٠٤ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* إذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس ومعه عسكريان حينما كانوا يمشون في داورية ليلية راوا شبحين قادمين نحوهم . فناداهما الضابط فلم يجابا ، ثم لما اقترب ومن معه منهما صوب الضابط نحوهما نور بطاريقته فراوا أحدهما قد وضع يده في فتحة جلبابه ثم أخرجهما . وعندئذ سمعوا صوت شيء سقط على الأرض بجواره ، فأمسكه الضابط فوجده حافظة نقود . فسألها عنها فانكر كل منهما ملكيته اياها ، ثم فتحها فوجد فيها مبلغا من النقود . وعلبتين من الصفيح بهما افيون . فالدليل الحاصل من تفتيش هذه الحافظة لا يعتبر وليد قبض او تفتيش ، لأن المتهم هو الذي القى من تلقاء نفسه بالحافظة على الأرض وتخلى عنها قبل أن يتصل بالضابط بها .

(جلسة ١٦/١/١٩٤٨ طعن رقم ٢٢٤١ سنة ١٧ ق ١)

## ٩٠٥ - ضبط الراشي حال تقديمه المبلغ للموظف .

\* ضبط الراشي حال تقديمه المبلغ للموظف هو كشف لجريمة الرشوة وقت ارتكابها فيباح لرجل الضبطية القضائية ان يقبض على المتهم ويفتشه ، ولا يقدح في ذلك ان تكون النيابة قد سبق لها قبل تقديم مبلغ الرشوة ان رفضت الاذن في التفتيش لعدم تعيين المراد تفتيشه .

(جلسة ١٦/١/١٩٤٨ طعن رقم ٦٩٨ سنة ١٨ ق ١)

### ٩٠٦ - ارتكاب فعل السرقة قبل تفتيش المتهم بيرة يمسرة .

✳ إذا كان ما أوردته المحكمة بصدد بيان الواقعة مفيداً أن فعل السرقة كان قد ارتكب قبل تفتيش المتهم بيرة يمسرة فإن الجريمة تكون متلبساً بها جانزاً لكل فرد من الأفراد أن يقبض على من قارفها وبالتالي أن يقتشه على أساس أن ذلك من توابع القبض ومستلزماته .

( جلسة ١٤/٦/١٩٤٨ طعن رقم ١٢٠٢ سنة ١٨ ق )

### ٩٠٧ - اتبعات رائحة المخدر من المتهم أو ما يحمله .

✳ إذا كان ما قاله الحكم في صدد الاستدلال على قيام حالة التلبس بالجريمة غير سديد ولكن كان ما قاله في مقام آخر بصدد بيان واقعة الدعوى مفيداً قيام هذه الحالة إذ هو قرر أن رجل البوليس شم رائحة المخدر تنبعت من يد المتهم ومن هوائيه ، فلا يصح الطعن عاينيه من جهة استشهاده على المتهم بالدليل المستمد من الإجراءات التي تمت على أساس التلبس .

( جلسة ١٤/٢/١٩٤٩ طعن رقم ١٧٠ سنة ١٩ ق )

### ٩٠٨ - العثور المألون بالتفتيش للبحث عن مسروقات على هدر .

✳ متى كان لأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم عن أسلحة أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فهذا يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى عمو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه هو ، وما يتمها من ذخيرة بأية طريقة يراها موصلة لذلك . فإذا هو عثر على أنسائه التفتيش على علية اتضح أن بها مواد مخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها ، ولا يؤخذ عاينيه أنه تجاوز في تفتيشه الحد الذي صرح به الأمر المذكور .

( جلسة ٢٢/١١/١٩٤٩ طعن رقم ١٢٠٧ سنة ١٩ ق )

### ٩٠٩ - دخول الضابط مقهى ورؤيته زجاجة بها بعض الخمر في مكان التبيع من هذا الحل المنوع بيع الخمر فيه .

✳ إذا ما أورد الحكم من واقعة الدعوى مفيداً أن حصول ضابط المباحث المقهى إنما كان بسبب ما شاهده من وجود أشخاص يلعبون الورق به وأنه لما دخل رأى عرضاً ومصادفة زجاجة بها بعض الخمر في مكان البيع من

هـ. هذا المحل الممنوع بيع الخمر فيه بمقتضى القانون فان هذه الجريمة الاخيرة تكون فى حالة تلبس بنقض النظر عن أن الضابط لم يشاهد بيعا ، اذ لا يشترط فى التلبس ان يثبت ان الواقعة التى اتخذت الاجراءات بالنسبة اليها متوافرة فيها عناصر الجريمة .

( جلسة ١٤/٣/١٩٥٠ طعن رقم ١٥٨٣ سنة ١٩ )

#### ٩١٠ - عثور المأذون بالتفتيش للبحث عن مسروقات على مخدر .

✽ اذا كان ما اورده الحكم عن واقعة الدعوى مفيدا ان دخول ضابط المباحث المقتضى انما كان بسبب ما شاهده من وجود اشخاص يلعبون الورق به وانه لما دخل رأى عرفا ومصادفة زجاجة بها بعض الخمر فى مكان البيع من هـ هذا المحل الممنوع بيع الخمر فيه بمقتضى القانون فان هذه الجريمة الاخيرة تكون فى حالة تلبس بنقض النظر عن أن الضابط لم يشاهد بيعا ، اذ لا يشترط فى التلبس ان يثبت ان الواقعة التى اتخذت الاجراءات بالنسبة اليها متوافرة فيها عناصر الجريمة ، واذن يكون للضابط ان يجرى التفتيش وان يضع يده على ما يجده فى طريقه اثناء عملية التفتيش سواء فى ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التى يعمل على كشف حقيقة امرها او بباية جريمة اخرى لم تكن محل بحث وقتئذ ، فاذا هو عثر فى هذه الاثناء على مخدر كان للمحكمة ان تعتمد على ذلك فى ادانة المتهم باحرازه .

( جلسة ١٤/٣/١٩٥٠ طعن رقم ١٥٨٣ سنة ١٩ ق )

#### ٩١١ - انبعاث رائحة المخدر من المتهم او ما يحمله .

✽ ان حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها بنقض النظر عن شخص مرتكبها . فاذا كان ضابط البوليس قيد شاهد جريمة احراز مخدر متلبسا بها عند ما اشم رائحة الحشيش تتصاعد من الجوزة التى يمسك بها احد المتهمين وضبط مع آخر مخدرا يحمله فى يده ويريد التخلص منه ، فانه يكون من حقه ان يقبض على كل متهم يرى ان له اتصالا بهذه الجريمة . واذن فاذا كان الكونستابل المرافق للضابط وهو من رجال الضبطية القضائية قد قبض على متهم ثالث جالس بالمقهى الذى كان الحشيش يحرق فيه ويتعامله آخرون غيره فى حلة تابس وفتشه بناء على ما رآه من اتصاله بجريمة احراز المخدر وعلى مشاهدته اياه وهو يحاول وضع مادة فى فمه - فان اجراءه يكون صحيحا ويصح الاعتماد على الدليل المستمد من ذلك التفتيش فى ادانته .

( جلسة ١٧/٤/١٩٥٠ طعن رقم ٢٥٦ سنة ٢٠ ق )



### ٩١٢ - مشاهدة الجاني يحمل مخدرا .

\* إذا كان الثابت بالحكم ان ضابط البوليس قد رأى المتهم وهو يحمل مادة الافيون ظاهرة في يده وحوله أشخاص انفضوا من حوله لما راوا الضابط ومن معه من رجال القوة ، فهذه حالة تلبس تبيح القبض عليه وتفتيشه ، والحكم بادانته اعتمادا على الدليل المستمد من هذا الاجراء صحيح .

( جلسة ١٩٥٠/٥/٨ طعن رقم ٥٢٣ سنة ٢٠ ق )

### ٩١٣ - ضبط المخدر بسيارة المتهم .

\* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم اتفق مع اعرابي لم يتوصل نتيجة لمعرفته على جلب مادة مخدر ( حشيش وافيون ) الى داخل البلاد ، واستخدم في ذلك جنديا بريطانيا لنقلها بسيارته من غرب قنصة السويس وتسليمها اليه في مدينة الاسماعيلية ، وان المتهم قابل هذا الجندي في المكان المعين بينهما ببلدة الاسماعيلية وسعد الى السيارة التي كانت تحمل المادة المخدرة . ثم تحسنى تلك المادة بيده ، وبعدئذ استقر بجوار السائق لكي يصل بتلك المادة الى مقرها الذي اراده لها وهو مقهى ابيه ، ولكنه فوجيء قبل تحرك السيارة وضبط هو والمخدر على تلك الصورة ، فان الحكم يكون على حق اذ اعتبره متلبسا باحراز المادة المخدرة واذ قضى ترتيبا على ذلك بصحة ما وقع من قبض وتفتيش تطبيقا للمادتين ٥٠ و ٥٣ من قانون تحقيق الجنايات المختلط .

( جلسة ١٩٥٠/١٠/٩ طعن رقم ٤١٠ سنة ٢٠ ق )

### ٩١٤ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم هو الذي ألقى بنفسه ما كان يحرز من مادة مخدرة بمجرد ان رأى رجل البوليس قادمين بحسبه لضبطه وانهما تبين ان ما ألقاه افيون ، فان القاء تلك المادة يعتبر تخليا منه عنها ويحول كل من يجدها ان يلتقطها فاذا هو فتحتها ووجد فيها مخدرا كان المتهم في حالة تلبس باحراز المخدر وجاز الاستشهاد عليه بضبطه معه على هذه الصورة .

( جلسة ١٩٥١/٢/٦ طعن رقم ٣٥ سنة ٢١ ق )

### ٩١٥ - نخل المتهم عن حيازة للحقبة ووجود الشيء المسروق بها .

\* اذا كان رجال البوليس قد شاهدوا المتهم فى حالة تدعو الى الاشتباه اذ كان يتلفت يمنة ويسرة وبمجرد رؤيته لهم ترك العربا التى كان يجلس فيها وانتقل الى اخرى فلما تتبعوه القى بالحقبة التى كان يحملها وقفز من التظاير قبل ان يمسك به رجال البوليس او يهملوا بالقبض عليه فهذا يعد تخليا منه عن حيازتها وتركها للملكية فيها ، يخول كل من يجدها او يقع بهر عليها ان يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص . فاذا ما فتحت ووجد فيها الشيء المسروق فان المتهم يكون فى حالة تلبس بالسرقة فيجوز القبض عليه وتفتيشه بغير اذن بهما من سلطة التحقيق .

( جلسة ١٠/٤/١٩٥١ طن رقم ٣٦٨ سنة ٢١ ق )

### ٩١٦ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* ان رؤية ضابط البوليس للمتهمة وهى تلقى بالمخدر - ذلك تلبس بجريمة احرار المخدر .

( جلسة ٧/٥/١٩٥١ طن رقم ٣٤٢ سنة ٢١ ق )

### ٩١٧ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* متى كان الثابت من الحكم ان المتهم القى من يده قطعة الحشيش من قبل ان يقبض عليه الضابط او يهمل بالقبض عليه ، وان القبض والتفتيش لم يحصل الا بعد التقاط الضابط لقطعة الحشيش التى القاها المتهم فان القبض والتفتيش يكونان قد وقعا صحيحين ، وذلك لان المتهم هو الذى اوجد حالة التلبس بعمله وطواعية منه .

( جلسة ١٥/١٠/١٩٥١ طن رقم ٨٤٧ سنة ٢١ ق )

### ٩١٨ - رؤية ابن المتهم فى أثناء التفتيش يضع يده فى جيبه ويخرج شيئا محاولا القاءه والتخلص منه .

\* متى كانت واقعة الدعوى ان المخبر الذى اختاره ضابط المباحث للاتصال الى مقبى المتهم الذى صدر الاذن من النيابة بتفتيشه للبحث عن مخدرات قد رأى ابن المتهم فى انفساء التفتيش يضع يده فى جيبه ويخرج شيئا منه محاولا القاءه والتخلص منه ، فهذه الزاوية قيد قيام حالة التلبس بجريمة فى حكم

المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات ، وذلك بفرض النظر عما ظهر بعد ذلك من التحقيق عن ماهية هذا الشيء .

( جلسة ١٩٥٢/١/٧ طعن رقم ١٥٨٧ سنة ٢١ ق )

#### ٩١٩ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* إذا كانت واقعة الدعوى هي ان المتهم هو الذي التى قطعة الحشيش من يده قبل ان يقبض عليه الضابط او يهرم بالقبض عليه ، وان القبض والتفتيش لم يحصل الا بعد التقاط الضابط قطعة الحشيش التي التي بها باختباره وطواعية منه ، فالقبض والتفتيش يكونان صحيحين لحدسولهما بعد ان اصبحت الجريمة متلبسا بها نتيجة التقاط المخدر وتبينه بعد ان تخلص عنه صاحبه .

( جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طعن رقم ١٤٤٦ سنة ٢١ ق )

#### ٩٢٠ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* متى كان الثابت ان المتهمين كانوا يجلسون الى منضدة في احد المقاصر وامامهم ورقة ، فلما راوا رجسالم البوليس قادمين نحوهم تخلوا عن الورقة التي كانت امامهم والتي بعضهم اوراقا كان يحملها ، وهذا وذلك قبل ان يقبض عليهم احده او يفتشهم ، فان ضبط هذه الاوراق يكون صحيحا . واذا كانت هذه الاوراق نشر بها اشتملت عليه الى وقوع جنائية معاقب عليها بالمادة ١٩٨ من قانون العقوبات فان ما تلا ضبطها من قبض وتفتيش يكون صحيحا ايضا نظرا لقيام حالة التلبس بتلك الجريمة .

( جلسة ١٩٥٢/٢/٣ طعن رقم ٥١٨ سنة ٢١ ق )

#### ٩٢١ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان جندي المرور اثناء قيامه بعمله شاهد الطاعن يجري في الطريق ويتبعه نفر من العامة مع الصياح طالبين القبض عليه لارتكابه سرقة فتقدم الجندي اليه وامسك به وعندئذ التى بورقة على الارض فالتقطها الجندي ووجد بها مادة تبين فيما بعد انها حشيش فاجرى ضبطه واقتاده الى مركز البوليس ، فقام الضابط بتفتيشه فسكنه فمصر على اوراق مما يستعمل في لف المخدرات ولم يعثر على مخدر ، فالواقعة على هذا النحو تجعل رجل البوليس ازاء جريمة سرقة متلبس بهما بفرض النظر

عما تبين بعدئذ من حقيقة الامر عنها ، ولذا فقد كان له ان يقبض على المتهم ،  
واذا ما اتى هذا ما بيده بعد ذلك ودانته المحكمة على هذا الاساس فان الحكم  
يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٤ طعن رقم ١٤٩ سنة ١٩٥٢ ق)

**٩٢٢ - اشتباه الدورية في التهم اشتباها تبرره الظروف فاستوقفته فلم  
يلدغ وحاول الهرب فقبضه ادهم فشهد المتهم يحمل في يده سلاحا  
نارية بشكل ظاهر .**

\* اذا كان الواضح مما اتبعه الحكم ان رجل البوليس اذ كانا يمران في  
دورية ليلية قد اشتبا في الطاعن اشتباها تبرره الظروف فاستوقفاه فلم  
يلدغ بل حاول الهرب فلما تبينه احدهما وقف وعندئذ ظهرت حسالة التلبس  
بادية اذ كان يحمل في يده السلاح الناري بشكل ظاهر ، فان الحكم اذ ادانه  
في جريمة حمل السلاح بدون رخصة تأسيسا على قياس حالة التلبس لا يكون  
مغلطا .

(جلسة ١٩٥٢/٦/٩ طعن رقم ٥١٧ سنة ١٩٥٢ ق)

**٩٢٣ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .**

\* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان ضابط المباحث علم من  
تحرياته ان زيدا يقيم خصا بالطريق الزراعي ويحرق فيه الحشيش ، فاستصدر  
اذنا من النيابة بتفتيشه هو ومن يكون معه بالخص ، ولما قام بتنفيذ ذلك  
ومعه رجل البوليس وجده هو والطاعن يجلسان تحت شجرة فلما رآهما  
المتهمان اتى الطاعن بعلبة تبين ان بها قطعة من الحشيش ، فالقاء العلبة في  
هذه الحالة يكون تخليا بارادة ملقيها عما كان يحوزه من المخدر وليس نتيجة  
لعمل غير مشروع من جانب الضابط . واذن فان ادانتهما بناء على الدليل المستمد  
من ضبط العلبة تكون سليمة .

(جلسة ١٩٥٢/١١/١١ طعن رقم ٩٢٣ سنة ١٩٥٢ ق)

**٩٢٤ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .**

\* ان فتح باب سيارة لمدة للارجار وهي واقفة في نقطة المرور لا ينطوي  
على تعرض لحرية الركاب الشخصية ، ولرجال الضبطية القضائية الحق في هذا  
الاجراء للبحث على مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للحقيقة فيما  
هو منوط بهم في دوائر اختصاصهم . واذا كان الحكم قد استخلص تخلي

المتهم عن الكيس الذى ضبطت به المادة المخدرة مما تشهد به رجال الضبطية القضائية من أن المتهم عندما رآهم يفتحون باب السيارة وكانت يده اذ ذاك على الكيس رفعها عنه وانكر ملكيته وحيازته وقال انه لا يعرف عنه شيئا ، فهذا التخلّي يجعل ضبط المخدر فى الكيس جريمة متلبسا بها تبرر تفتيش الطاعن بدون اذن من النيابة طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ويجعل الاستدلال بما اسفر عنه التفتيش على ادانة الطاعن صحيحا .

( جلسة ١٩٥٣/٢/٢٠ طعن رقم ٨٢ سنة ٢٣ ق )

#### ٩٢٥ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* متى كان الحكم قد أثبت ان المتهم بمجرد رؤيته لسيارة البوليس قد التفتيش بالجوزة التى كانت فى يده وتركها ودخل مقهى ، فهذا يعتبر تخليا منه عن حيازتها فاذا ما ثبت من فحص هذه الجوزة ان بها حشيشا فان جريمة احرار المخدر تكون متلبسا بها ويكون تفتيش هذا المتهم صحيحا .

( جلسة ١٩٥٣/٤/١٢ طعن رقم ٢١٣ سنة ٢٣ ق )

#### ٩٢٦ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* اذا كانت واقعة الدعوى ان المتهم بمجرد ان رأى الضابط المكلف بتنفيذ التفتيش قادما الى مكان جاوسه مع الطاعن الذى بالعبية التى بها المخدر على الارض ، فان هذا المتهم يكون بما فعل قد اوجد الضابط ازاء جريمة احرار مخدر متلبس بها ، فيسوغ له - بصرف النظر عن الامر الصادر بالتفتيش - ان يفش كل شخص كان جالسا مع المتهم المتلبس بالجريمة يرى من وجوده معه فى هذا الظرف احتمال اشتراكه فى الجريمة .

( جلسة ١٩٥٣/٥/١٨ طعن رقم ٤١ سنة ٢٣ ق )

#### ٩٢٧ - مشاهدة الجاني يحمل محدرا .

\* اذا كانت واقعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه هي ان الكونستابل قد شاهد المتهم الثانى وهو يتسلم المخدر من المتهم الاول ويضعه فى جيبه ، فان هذا الكونستابل وهو من رجال الضبطية القضائية يكون قد شاهد الجريمة فى حالة تلبس ، فاذا ما ابلغ ضابط البوليس بذلك - وهو ابشرا من رجال الضبطية القضائية - فان المخدر اذا مضبط تبعا لذلك يكون قد ضبط مع هذا المتهم وهو فى حالة تلبس .

( جلسة ١٩٥٣/٥/١٨ طعن رقم ٦١٧ سنة ٢٣ ق )

### ٩٢٨ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* إذا كان الثابت بالحكم انه اثناء قيام الضابط بتفتيش صاحب مقهى بناء على ندبه لذلك من النيابة شاهد الطاعن يمد يده الى جيب صدره ويسقط على الارض علبة فأسرع والتقطها فوجد بها ثلاث قطع من الحشيش ففتشه فوجد معه مطواة تبين من التحليل وجود اجزاء دقيقة من مادة الحشيش لاصقة بسلاحها - فهذا الذى اثبتته الحكم يجعل الطاعن فى حسالة تلبس تجيز لمأمور الضبطية القضائية تفتيشه .

( جلسة ١٨/٥/١٩٥٣ طعن رقم ٦٢٠ سنة ٢٣ ق )

### ٩٢٩ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* لا حرج على الضابط المندوب لتفتيش منزل المتهم ، اذا ما تمذر عليه دخول المنزل من بابيه او اذا خشى ان هو طلب الى ساكنيه ان يفتحوا له ان يسهل لهم ذلك سبيل التخلص من المخدر المندوب هوو لتفتيش عنه ، لا حرج عليه اذا هو كلف المخبر الذى يرافقه بأن يفتح الباب من الداخل . واذا كانت زوجة الطاعن عند رؤيتها المخبر الذى دخل المنزل بوجه قانونى تنفيذاً لامر رئيسه المندوب للتفتيش قد ألقت بالمطبة التى كانت فى يدها ، فانها تكون قد تخلت عنها ، ويكون مباحا للمخبر ان يلتقطها ويكشف عما فيها . فاذا ما وجد بها مخدراً فهذه حالة تلبس تجيز الضبط .

( جلسة ١٨/٥/١٩٥٣ طعن رقم ٦١٦ سنة ٢٣ ق )

### ٩٣٠ - انبعاث رائحة المخدر من المتهم او ما يحمله .

\* إذا كان الضابط قد شاهد جريمة احراز المخدر متلبساً بها عندما اشم رائحة الحشيش تتصاعد من المقهى فانه يكون من حقه ان يفتش المقهى ويفض على كل متهم يرى ان له اتصالاً بها .

( جلسة ١١/١/١٩٥٥ طعن رقم ٦٣٢ سنة ٢٥ ق )

### ٩٣١ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* متى كانت الواقعة الثابتة فى الحكم هي ان الطاعن تخلى بنفسه عن لقائه فى الورق فى دكان على رأى من الضابط الذى كان قادمًا مع رجاله

لتنفيذ الامر الصادر اليه من النيابة بضبط المتهمين وتفتيشهما فان ما يقوله الطاعن عن بطلان التفتيش لا يكون مقبولا .

( جلسة ١٢/٥/١٩٥٤ طعن رقم ٢٠١ سنة ٢٤ ق )

#### ٩٣٢ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

إذا كان الثابت مما هو وارد في الحكم المطعون فيه ان ضبط المخدر الذي دان الحكم الطاعنة باحرازه لم يكن وليد تفتيش وقع عليها وانما كان ذلك نتيجة لتخليها عنه طواعيه واختيارا بالقائما اياه على مشهد من الضابط الذي كان يقوم وقتئذ بتنفيذ الامر الصادر من النيابة بتفتيش منزل زوجها ، فلا يحق لها من بعد والجريمة متلبس بها ان تطعن في صحة الضبط او في صحة من اجراه .

( جلسة ٢١/٦/١٩٥٤ طعن رقم ٧٥٤ سنة ٢٤ ق )

#### ٩٣٣ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

✳ إذا كان الثابت ان الضابط دخل محل الطاعن بقصد القبض على متهم آخر صدر اذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن يقصد تفتيش هذا المحل وكان له في سبيل تنفيذ الامر الصادر من النيابة بتفتيشه ان يقبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ امره لتفتيش ، وكان قد دخل في الوقت ، التي يباح فيها للجمهور ان يدخله ، وكان دخوله مقصورا على المكان الذي يسمح له بالدخول فيه - فان دخوله يكون صحيحا ، فاذا ما ساعد الطاعن بلقى المشددا ، كان له تدما لقيام حالة التلبس ان يقبض عليه ويقتله .

( جلسة ١٩/٣/١٩٥٥ طعن رقم ١٠ سنة ٢٥ ق )

#### ٩٣٤ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

✳ إذا دخل الضابط وكوستانابل منزل متهم صدر بتفتيشه اذن من النيابة فساعد بمجرد دخولهما شخصا آخر يخرج من احدي الغرف ويأتى بنفاة كانت في يده على الارض فظهر منها الحشيش ، ثم حاول الهرب فالتقطها الضابط وتعقب الكوستانابل هذا الشخص وقبض عليه ، فان القبض يكون قد تم صحيحا نتيجة وجوده في حالة تلبس باحراز مخدر نخلى عنه برأده .

( جلسة ٢٢/٣/١٩٥٥ طعن رقم ٢١ سنة ٢٥ ق )

### ٩٣٥ - القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه .

\* إذا كان المتهم قد وضع نفسه في وضع يدعو للريبة ، فإن من حق رجال البوليس أن يستقنوها ليتبينوا حقيقة أمرهما . فإذا نرا عقب ذلك وإلتقا بلغافتين قبل الإمساك بهما ، فإن ذلك يتوافر معه من المظاهر الخارجية ما ينبىء بذاته عن وقوع جريمة ، ويكفى لاعتبار حالة التلبس قاتبة ويبيح لرجال السلطة العامة احضار المتهمين وتسليمهما الى أقرب مأوى الضبط القضائى .

(جلسة ١٩٥٥/٥/٣ طعن رقم ١٦٠ سنة ٢٥ ق ١)

### ٩٣٦ - وجود مظاهر خارجية تنبىء بذاتها عن وقوع جريمة احرار مخدر ولو لم يتبين من شاهد هذه المظاهر ماهية المادة التي شاهدها .

\* يكفى للقول بقيام حالة التلبس باحرار المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبىء بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها .

(جلسة ١٩٥٥/٥/٣٠ طعن رقم ٤١٨ سنة ٢٥ ق ١)

### ٩٣٧ - مشاهدة نور كهربائى واسلاك هذا النور متصلة باسلاك شركة الكهرباء بدون تعاقب مما يتحقق به حالة التلبس .

\* مشاهدة نور كهربائى ينبعث من مصابيح فى محفل لم يكن صاحبه متعاقدا مع شركة الكهرباء ينبعث من مصابيح فى محل لم يكن مساحبه متعاقدا مع شركة الكهرباء على استيراد النور ومشاهدة اسلاك هذا النور متصلة باسلاك الشركة هو مما تتحقق به حالة التلبس كما هى معرفة به فى القانون .

(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٦ ق ١ . جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ ص ٧ ، ٥٦٧ )

### ٩٣٨ - توافر حالة التلبس بالجريمة يجهز لغير رجال الضبطية القضائية القبض .

\* متى كان النابت من الحكم أن الضابط المأذون بالتفتيش كلف المخبر بالحفظ على الغرفة التي يسكنها المتهم فشاهد المخبر امرأة تخرج من باب الغرفة وهى تعمل درج منضدة تحاول الهرب به وعندما وقع نظرها عليه ألقت الدرج على الارض فتبعثر محتوياته التي كانت بينها قطعة من الحشيش فقام المخبر بالقبض عليها وجميع هذه المحتويات واعادة وضعها فى الدرج .



فان هذا الذى اثبتته الحكم تتحقق به حالة التلبس بالجريمة التى تجيز القبض لغير رجال الضبطية القضائية .

(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ من ٧ ص ١٧٦٩)

٩٣٩ - العثور عرضاً أثناء التفتيش المأذون به على مخدر . اعتباراً  
الجريمة متلبساً بها .

\* متى كان لأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فان هذا الأمر يبيح له ان يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه وبأية طريقة يراها موصلة لذلك . فاذا هو تبين عرضاً أثناء التفتيش وجود كوة في الحائط بها ورقة ملفوفة تحوى كمية من نمار الخشخاش كان حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص .

(الطن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٢١ من ٧ ص ٢٦٩)

٩٤٠ - تقديم المتهم المخدر الى الكونستابل بعض اختياره بعد تظاهره  
بالشراء . تلبس .

\* تظاهر الكونستابل والمخير لاحتمل برغبتها في شراء قطعة الحشيش . ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة او خلقها ما دام المتهم قدم المخدر اليهما بمحض ارادته واختياره .

(الطن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٧ من ٨ ص ١)

٩٤١ - مشاهدة المخدر عند قدمى المتهم - وجود قرائن وأمارات على  
صلة المتهم بهذا المخدر - توافر حالة التلبس .

\* يكفى لقيام حالة التلبس ان يشاهد المخدر عند قدمى المتهم ، ناذا وجدت لدى الضابط قرائن وأمارات كافية تنيد صلة المتهم بهذا المخدر حق له القبض عليه وتفتيشه استناداً الى حكم المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢١ من ٩ ص ٨٤)

٩٤٢ — القاء المخدر طواعية واختياراً — عدم أحقيته في الطعن على من  
بالتقطه .

\* متى كان المتهم هو الذى ألقى بالعلبة النى بها المخدر طواعية واختياراً  
عندها شاهد رجال القوة قادمين نحوه — فإن ذلك يدل على تخليه عنها ويرتب  
عليه عدم أحقيته في الطعن على من يلتقطها ويطلع على ما فيها .

( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ إلى ١١٤ )

٩٤٣ — القاء المتهم بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه  
أى إجراء — عدم اعتبار تخليه عن المخدر نتيجة عمل غير مشروع .

\* متى كان الثابت أن المتهم هو الذى ألقى بما معه عند رؤيته لرجال  
القوة وقبل أن يتخذ معه أى إجراء فإنه يكون قد تخلى بإرادته عما كان يحوز  
من المخدر ولا يكون تخليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب رجال البراءة .  
ومن ثم فإن الحكم أذ تخلى برفض الدفع بطلان القبض والتفتيش وإبادة بئس  
على الدليل المستند من ضبط المخدر الذى القاه يكون مسلماً أم يخاله، التفتون  
فى شيء .

( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/١٥ من ٨ إلى ١١٤ )

٩٤٤ — ثم الضابط رائحة الحشيش تتصاعد من السيارة — تلبس —  
يحيى له تفتيش السيارة والقبض على كل منهم يرى اتصاله  
بالجريمة .

\* متى كان الضابط قد شاهد جريمة احرار المخدر متلبساً بها عندها  
اشتم رائحة الحشيش تتصاعد من السيارة ، فإن من حقه أن يفتش السيارة  
ويقبض على كل منهم يرى أن له اتصالاً بها .

( الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١١/٤ من ٨ إلى ٧٣٧ )

٩٤٥ — مشاهدة الضابط حالة التلبس — سلطة في منع الدافرين من  
مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم محضره . —  
م ٣٢ ج .

\* متى كان الضابط بعد أن شاهد حالة تلبس المتهم الأول بجريمة احرار

المخدر أمر مراقبيه من رجال القوة بمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم محضره ، فإن هذا الاجراء منه يكون مشروعا يخوله له القانون ، فإن تخلى آخر اثر ذلك عما يحزره من مخدر بالقائه على الأرض للتخلص منه طوعية واختيارا تقوم به حالة التلبس بالجريمة .

(الطن رقم ٨٥٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١١/٤/١٩٥٧ س ٨ ص ٨٥١)

٩٤٦ - - - القاء المتهم المخدر لمجرد مراقبة رجال البوليس له وتتبعهم حركاته خشية تعرضهم له : اعتباره تخليا عن طواعيه .

✽ متى كانت الواقعة التي صار اثارها في الحكم تزيد حصول التخلي عن الكيس المحتوي على المخدر من تلقاء المتهم طوعية واختيارا ، ولم يكن نتيجة اجراء غير مشروع وقع من رجال البوليس اذ لم يبد منهم سوى مراقبة المتهم وتتبع حركاته عندما قامت شبهتهم فيه وارتابوا في امره ، فإن القفساء برئهم الذنع ببطلان القبض والتفتيش يكون صحيحا في القانون ، أما مجرد تصرف المتهم وخشيته من رجال البوليس وتوهمه بان احدهم قد يقدم على القبض عليه او التعرض لحريته فلا يصح اتخاذه ذريعة لازالة الاثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٨/٤/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٩٠)

٩٤٧ - - - القاء المتهم لدى مفاجأة رجال البوليس المسلحين له - - - اعتباره تخليا عن طواعيه .

✽ متى كان الحكم قد استخلص من الظروف والوقائع التي أوردها ان المتهمه ان تخليها عما فيها وتخلت عنه طوعية ، فانه يكون قد رد على دفاع المتهمه من ان تخليها عما فيها انما كان لخشيته من رجال البوليس المسلحين عند مفاجأتهم لها ، ذلك ان حمل رجال البوليس السلاح هو امر تقتضيه طبيعة اعمالهم بصفتهم من القوات العامة ، وادائهم لواجبات وظائفهم لايمكن ان يؤول قانونا بانه ينطوى على معنى الاكراه الذي يعطل الإرادة ويبطل الاختيار .

(الطن رقم ٦٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٢٨/٤/١٩٥٨ س ٩ ص ٤٢٦)

٩٤٨ - اعتبار كل ما يظهر من جرائم لمهندس ادارة الغاز والكهرباء اثناء فحص عداد النور في حالة تلبس - سلطة مأمور الضبط القضائي الذي يرافق مهندس ادارة الكهرباء والغاز عند فحص عداد النور في القيام بالتفتيش ودون حاجة الى اذن في حالة التلبس .

✽ لمهندس ادارة الكهرباء والغاز حق فحص عداد النور - وكل ما ينلهر له من جرائم اثناء ذلك الفحص يكون في حالة تلبس - ولمأمور النبط القضائي الذي يرافقه ويشاهد هذه الحالة ان يقوم بالتفتيش دون حاجة الى اذن من السلطة القضائية المختصة .

(الطن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٩ ص ٤٥٧)

٩٤٩ - تلبس - متى يتوافر ؟ كفاية المظاهر الخارجية المثبتة بذاته عن وقوع جريمة - مثال في احراز مخدر - سلطة مأموري الضبط في القبض على المتهمين وتفتيشهم عند توافر حالة التلبس .

✽ اذا كان الثابت من الحكم . ان رجال البوليس شاهدوا المتهمين يركبان سيارة في طريق غير مالوف بالصحراء يعلمون ان تجار المخدرات يسلكونه لتعريب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدا سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث اتيا . ولما شعرا بتعقب رجال البوليس لهما بدأ يتخلصان من المواد المخدرة التي كان يحملانها في السيارة ، فالتفيا كيسا تبين رجال القوة عند التقاطه ان به اميونا . فتمقبوهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقى ما كان يحملانه من المخدرات . فان ما اثبت الحكم من ذلك يتوافر به من المظاهر الخارجية ما ينبىء بذاته عن وقوع جريمة - ونفيه ما يكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة بما يبيح لرجال الضبط القضائي القبض على الطاعنين وتفتيشهما .

(الطن رقم ١٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ ص ٩٠٦)

٩٥٠ - صحة القبض عند سقوط ما كشف عن محتويات اللفافة التي كان يحملها الطاعن لتوافر حالة التلبس - منازعة ائلتهم في واقعة فراره وطريقة استيقافه لاتتعدى الجدل الموضوعى - عدم جواز اثارها امام محكمة النقض .

✽ اذا اثبت الحكم انه عندما تم استيقاف الطاعن كان قد سقط منه ما كشف عن محتويات اللفافة التي يحملها فقد دل بهذا على قيام التلبس ، ولا يؤثر في ذلك ما ذهب اليه الطاعن من المنازعة في واقعة فراره وما تعرض

به للطريقة التي تم بها الاستيقاف لأن ذلك لا يمدو في حقيقته ان يكون جسدا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣٤٧/١٢/٢٩ من ١٠ ص ١١٢٢)

٩٥١ - استيقاف من يضع نفسه موضع الرهينة والشبهة - اسراع المتهم - اثر رؤيته المخبر - بوضع ما يشبهه من المصفيج في فمها ومضغها بأسنانه - ادراك حالة التلبس بجريمة احرار مخدر عن طريق حاستي الشم والرؤية .

إذا كان الثابت من الحكم ان المتهم اسرع بوضع ما يشبه علبه من «المصفيج» في فمه بمجرد رؤية المخبر ومضغها بأسنانه وحاول ابتلاعها ، فانه يكون قد وضع نفسه بارادته واختياره موضع الريب والشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة استيقافه للكشف عن حقيقة امره ، واذ كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بانبعث رائحة الاميون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورؤيتها له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذي في فمه الذي تنبعث منه رائحة الاميون ، فلما ما يثير المتهم في شأن بطلان القبض لا يكون له أساس .

(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ من ١٠ ص ١٣٧)

٩٥٢ - سلطة رجال الضبط القضائي عند توافر حالة التلبس - تفتيش المنازل بغير اذن من سلطة التحقيق - تحديد الفترة التي تنقضي بها حالة التلبس في الجرائم اللوقية المتتابعة - بدء السرقة في تاريخ سابق على اجراء التفتيش لا ينفي قيام حالة التلبس - مثال : في سرقة تيسار كهربائي .

\* للمأمور الضبط القضائي - الذي يرافق مندوب ادارة الكهرباء والفاز - عند مشاهدته ما يدل على السرقة ان يقوم بالتفتيش دون حاجة الى اذن من سلطة التحقيق اذ ان كل ما يظهر له من جرائم - في اثناء ذلك الفحص - يجعل الجريمة في حالة تلبس ، ولا يؤثر في هذا الوجه من النظر ان تكون السرقة قد بدأت فعلا في تاريخ سابق على هذا الاجراء ، لان جريمة السرقة - وان كانت جريمة وقتية تتم وتنتهي بمجرد ارتكابها - الا انها في صورة الدعوى جريمة متتابعة الاعمال ، يقتضي المضي فيها تدخل ارادة الجاني في الفعل المستقب عليه كلما اقدم على ارتكابه ، فلا يصح الطعن على الحكم من جهة استدلاله على المتهم بالدليل المستمد من الاجراءات التي تمت على اساس التلبس .

(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/٢٢ من ١٠ ص ١٤٤٣)

٩٥٣ - شَم رائحة المخدر اثر قيام الضابط بفتح حقيبة سيارة استوقفها في سبيل البحث عن مجرم هار بتكليف من الجهة المختصة - نوفمبر حالة التلبس باحراز مخدر .

✽ اذا كان يبين مما اورده الحكم ان رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملا من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم هار من المعتقل اشتهر منه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذا لأمر صدر لهم بمن يملكه : فان لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر ان يستوقفوا السيارات التي يشتبه في ان يكون المعتقل موجودا بها للقبض عليه - فاذا ما شم الضابط رائحة المخدر اثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل مختبئا فيها : فان جريسة احراز المخدر يكون متلبسا بها : ويكون من حق الضابط ان يفتش الحقيبة وان يتبض على كل متهم يرى ان له اتصالا بهذه الجريمة .

(الطن رقم ١٣٦١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٤/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٠٢٤ .

٩٥٤ - صورة واقعة تتوافر بها المظاهر الخارجية المنبئة عن واقعة الرشوة والكثافة عن ارتكابها - سلطة رجال الضبط القضائي عند توافر حالة التلبس - القبض على المتهم في غير اذن من سلطة التحقيق باى مكان وفي اى وقت مادامت حالة التلبس قائمة .

✽ ابلاغ الموظف الجهة المختصة بمسأتم بينه وبين المتهم عن الرشوة . ثم حضور المتهم وأخيها يوم الحادث ومقابلتهما للموظف في مبنى المحكمة وخروج عدا الآخر برافقتها ومعه ملف الدعوى وذهابهم تحت بصر الضابط الى مكان خارج المحكمة ليكونوا بمنسأى عن مساعدة الآخرين ورؤية الضابط للموظف بضع شيئا في جيبه وتسليمه ملف الدعوى بعد ذلك مباشرة الى اخيها - كل هذه مظاهر خارجية تبعث عن الواقعة الجنائية ذاتها وتكشف للضابط عن ان الجريمة ترتكب في ذلك الوقت وهذا تلبس يجيز له التلبس على المتهم في اى وقت وفي اى مكان ما دامت حالة التلبس قائمة - ولو تغير اذن من سلطة التحقيق .

(الطن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١١/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٢٢٢

٩٥٥ — محاولة المتهم التواري عن انتظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة أشتور عنها الاتجار بالمخدر يمرر متابعته — لقاء المتهم دندلا ظهرت منه الأوراق التي تحوى المخدر — توافر حالة التلبس .

✽ اذا اثبت القرار في مدوناته ان الضابط ومعه رجلان من البوليس الملكى كانوا يهرون بدائرة القسم في منطقة اشتهرت بالاتجار في المخدرات نابصروا بالمتهمة تقف في الطريق وتمسك مندلا في يدها : ولما ان وقع بصرها عليهم اسرعت في الهرب محاولة التواري عن نظر الضابط ومن معه : ولما كانت المتهمة بذلك قد وضعت نفسها موضع الشبهات والريب فمن حق الضابط ومن معه ان يستوقفوها ليتحرروا امرها ويكشفوا عن الوضع الذى وضعت نفسها فيه طواعية واختيارا : ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فرارها على هذه المسورة المريبة ان هو الا صورة من مسور الاستيقاف الذى لا يرتقى الى مرتبة التلبس — فاذا تخلت المتهمة طواعية واختيارا وهى تحاول الفرار عن المندبل الذى تضع فيه جانبها من المخدر والفته على الأرض فانفطر عتده وظهرت الأوراق التي تحوى المخدر ، فان هذا التخلل لا يعد نتيجة لاجراء غير مشروع ، بل قام به رجال الشرطة في سبيل اداء واجبههم ولا يقبل سن المتهمة للانفصل من تبعة احرار المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ، وعثور رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لقبض او تفتيش بل عن نتيجة لاقانيسا المندبل وما يحويه على الأرض قبل ان يمسك بها احد : ويعتبر هذا مناسا تخليا عن حيازتها بل اسقاطا للملكيتها فيها ، فاذا هم فتحوا الأوراق ووجدوا المخدر عن حيازتها بل اسقاطا للملكيتها فيها ، فاذا هم فتحوا الأوراق ووجدوا فيها المخدر فان المتهمة تكون في حالة تلبس باحرازه ببيع القبض عليها وتفتيشها ، فيكون القرار — فيها ذهب اليه — من اعتبار الواقعة قبضا — وقبضا باطلا لا يحس الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه — قد اخطا في تطبيق القانون وتاوليه على الواقعة كما صار اثباتها فيه ويتمين الغاؤه واعادة القضية الى غرفة الاتهام لحالتها الى محكمة الجنائيات المختصة .

( الملن رقم ١٤٤٤ لسنة ٢٩ ق ٠ جلسة ١٩٦٠/٢/١١ ص ١٣٤ )

٩٥٦ — تحقق مأمور الضبط القضائي بنفسه من قيام حالة التلبس عن طريق متابعة العابة المتهمين بالصياح ورؤيته ذلك — توافر حالة التلبس — لا ينفي ذلك تلقى النبا عن طريق الرواية من شاهده .

✽ ليس في القانون ما يمنع المحكمة — في حدود سلطاتها في تقدير ادلة الدعوى — من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من احوال الشهود من شم رائحة المخدر منبعثة من السيارة التي في حوزة المتهمين وتجمع

العامة حولهما مع مباحثهم بنى بالسيارة مخدرا وشم شرطلى المرور هذه الرائحة وانهاء ذلك الى الضابط الذى تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة العامة للمتهمين بالصياح ورؤيته اياهما على تلك الحال ، وهو ما تتوافر به حالة التلبس كما هى معرفة به قانونا .

(الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٤/٢ س ١١ ص ٢٠٨)

### ٩٥٧ - تلبس - تكشفه عن اجراء مشروع - مثال .

فرض القانون رقم ١٨١ حنة ١٩٥٥ فى المادة السابعة منه على صاحب البطاقة أن يقدمها الى مندوب السلطات العامة كلما طلب اليه ذاك - فسادا كان الحكم قد اثبت انه عند تقديم 'لثهم بطاقته للضابط وجد عالقا بها قذلمسة من الحشيش فانه يصبح عندئذ فى حالة تلبس بجريمة كشف عنها اجسراء مشروع هو مطالبة المتهم بتقديم بطاقته الشخصية ، وينبنى على ذلك ان يقسم القبض عليه وتفتيشه - على اثر قيام هذه الحالة - صحيحا ، ويصح الاستدلال بالدليل المستمد من تفتيش المتهم ووجود قلعمتين أخريين من مخدر الحشيش بجيبه الذى كانت به البطاقة .

(الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٨٠)

### ٩٥٨ - تلبس - قبض - حكم - تسميته - تسميته غير معيب .

\* لما كان الحكم قد اثبت ان الطاعن تخلى عن المخدر اختيارا قبل القبض عليه ، فانه يصبح عندئذ فى حالة تلبس ، وينبنى على ذلك ان يقع القبض عليه على اثر قيام هذه الحالة صحيحا لا مخالفة فيه للقانون . ولا يعيب الحكم ما استورد اليه من اعتبار استيقاف الخفر النظامى للطاعن للناكس من شخصيته ليس من قبيل القبض او الضبط ، مادام ما انتهت اليه المحكمة صحيحا فى القانون ، اذ ثبت ان ضبط المواد المخدرة كان بناء على حالة التلبس بالجريمة ، وان هذه الحالة قد كشف عنها اجراء مشروع هو مطالبة الخفر النظامى للطاعن بتقديم بطاقته الشخصية ، ذلك ان المادة السابعة من القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ اباححت لرجل السلطة العامة مطالبة الامراء بابرار بطاقتهم الشخصية فى اى وقت .

(الطن رقم ٢٨١٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٦/٣ س ١٤ ص ٤٧٢)



٩٥٩ — خطاب الشارع في النصوص الخاصة بتعليق رفع البعسوى الجنائية ومباشرة الاجراءات بناء على طلب من يملكه — موجه للنيابة بوصفها سلطة تحقيق — لا الى غيرها من جهات الاستدلال — مثال — المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ .

\* متى كان الثابت ان الامر بالتفتيش صغر لضبط جريمة احراز مخدر لماكتشفت جريمة تهريب الدخان الليبي عرضا لمأمور الضبط دون مسعى وتصود منه فان هذه الجريمة المعارضة للظهور تكون في حالة نلبس ويصح لمأمور الضبط المضي في الاجراءات بشأنها بناء على حقه المخول له في احوال التلبس بالجريمة — كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦ ، ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية — لا بناء على الامر بالتفتيش الذي انتطلع بمله وانتهى اثره بظهور تلك الجريمة الجديدة .

( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/٣٠ من ٢٢ ص ٩٧٦ )

٩٦٠ — مشاهدة المتهم محزرا سلاحا — نوافر حالة التلبس باحرازه .

\* ان مجرد رؤية المتهم للمطعون ضده حاملا سلاحا ، يجعله في حالة نلبس باحراز السلاح حتى ولو تبين بعد ذلك انه غير معاقب على حيازته .

( الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ من ٢٠ ص ١٤٢٢ )

٩٦١ — نلبس — مشروعيتها — مثال :

\* تتوافر حالة التلبس بتسرع خوى الرقابة الادارية للحديث الذي دار بين المتهم وبين الموظف المبلغ في مسكن هذا الاخير ، ورؤيتهما واقعة تسليم مبلغ الرشوة من خلال ثقب باب حجرة الاستقبال ، مادامت تلك الحالة تسدد جاءت عن طريق مشروع : وهو دعوة الموظف عضوى الرقابة الى الدخول الى منزله وتسهيله لهما رؤية الواقعة توصلا الى ضبط مقارنها ، بما لا منافاة به لحرية شخصية او انتهاك لحرمة مسكن .

( الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/١٨ من ٢١ ص ٩٤ )

٩٦٢ — تقديم المتهم ببطاقته — طوعية واختيارا الى مساعد الشرطة — للتأكد من شخصيته — غوره — على مخدر داخلها — تتوافر به حالة التلبس — يستوى ان يكون المخدر ظاهرا ام غير ظاهر .

\* متى كان الحكم قد استظهر ان الطاعن هو الذى قدم ببطاقته العائلية

الى مساعد الشرطة للاستيثاق من شخصيته حين سماع اقوال الطاعن كشاهد في واقعة تمتد ، وافتحه اياها عثر فيها على المخدر ، واثبت الحكم ان تخلي الطاعن عن المخدر لم يكن وليد سعى مقصود او اجراء غير مشروع بل كسان عن طواعيه واختيار اثر تخلي الطاعن عن البطاقة فان الجريمة تكون في حالة تلبس تبجح التلبس والتفتيش يستوى في ذلك ان يكون المخدر ظاهرا من البطاقة او غير ظاهر ما دام ان الطاعن قد تخلى عنها باختياره .

(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٣ ص ٦٦٧ )

### ٩٦٢ — تلبس باحراز مخدر — المساهمة في الجريمة — ما يجيزه من اجراءات .

\* من المقرر قانونا ان التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها واذا كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المدعى عليها الاخرى ضبطت ضبطا قانونيا محرزا اذ مخدرة وقد دلت على زوجها المطعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة فان المدعى المأمور الضبط القضائي الى المطعون ضده وضبطه وتفتيشه يكون اجراء صحيحا . القانون اذ يضبط المخدر مع تلك المحكوم عليها تكون جريمة احرازه تلبسا . ما يبيح للمأمور الذي شاهده وقوعها ان يقبض على كل من يقوم دليل على ساهته فيها وان يجسرى تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة ، واذا كانت الحال في المدعى المظلة ان مساهمة المطعون ضده في هذه الجريمة قد قامت الدلائل الكافية عليها — ادى المأمور من اقرار المحكوم عليها على اثر ضبطها في تلك الجريمة المدعى بها . فان الحكم المطعون فيه اذ اهدر الدليل المستمد من تفتيشه بدعوى هذا لانه لحصوله بغير اذن من النيابة العامة على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يشترط تد اخطا التطبيق الصحيح للقانون بما يستوجب نقضه . ولما كانت المحكمة بهذا التصوير القانوني الخاطئ قد حجبت نفسها عن تناول موضوع الدعوى وادلتها عليه يتعين ان يكون مع النقض الاعادة .

(الطن رقم ١٣٣٢ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ من ٢٦ ص ٨٦٧ )

### ٩٦٤ — تلبس — مواد مخدرة — مثال :

\* لما كان الحكم قد استظهر ان الطاعن هو الذي قدم اللقطة السي الضابط بعد ان عرفه انها تحوى مخدر الافيون الذي عرض عليه شراؤه ودد له سعره وقربه من انفه ليشتريه رائحته ويتأكد من جودته وكان ذلك منه طواعية واختيارا ، فان الجريمة تكون في حالة تلبس تبجح التلبس والتفتيش .

(الطن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٩ من ٢٨ ص ٤٨ )

## الفصل الرابع

### صورة وتائم لاتقاصر معها حالة التلبس

- ٩٦٥ - مجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد دون مشاهدتها .  
 \* التلبس لايقوم قانونا الا بمساعدة الجاني حال ارتكاب الجريمة او عقب ارتكابها ببرهنة يسرة الى آخر ما جاء بالمادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات .  
 بمجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد لايدخل تحت هذا التعريف .

(جلسة ١١/٢/١٩٣٥ طعن رقم ٢٤ : سنة ٥ ن ١)

- ٩٦٦ - مسارعة المتهم الى وضع يده في جيبه عند رؤيته ارجال البوليس .

\* انه وان كان يجوز لرجال التبصية القضائية وفقا للائحة المحال العمومية دخول تلك المحال لانبات ما يتبع فيها مخالفا لاحكام هذه اللائحة ومنها ما يتعلق ببيع الحشيش او تقديمه للتعامل او ترك الغير يبيعه او يتعاطاه بآية طريقة كانت . فان ذلك لايدخل لهم : في سبيل البحث عن مخدرات . تفتيش اصحاب تلك المحال او الاشخاص الذين يوجدون بها . لان احكام اللائحة في هذا الشأن لا يتيح تفتيش الاشخاص . ولان التفتيش الذي يقع على الاشخاص لا يجوز ادراؤه الا في الاحوال التي بينها قانون تحقيق الجنائيات وهي حالات التلبس بالجريمة والحالات التي يجوز فيها التلبس . فاذا لم يكن الشخص الذي يوجد بالمحل العمومي في احدى تلك الحالات فلا يجوز تفتيشه . واذا نساذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان الكونستابل ورجال البوليس دخلوا المقهى الذي يديره المتهم فوجدوا به اشخاصا يلعبون الورق . ووجدوا المنهم واقفا ينظر اليهم فلما رأهم سارع الى وضع يده في جيبه فلفقت هذه الحركة انظارهم فأسرع اليه المخبر واحتضنه وغشيه الكونستابل فوجد جيبه ورقا فيها مواد مخدرة ، فليس في هذه الواقعة ما يفيد ان المتهم كان في حالة تلبس . اذ ان احد لم ير معه المخدر قبله تفتيشه . واذا لم يكن للكونستابل ان يغتشه على اساس التلبس بالجريمة اما ما بدا من المتهم من وضع يده في جيبه فليس الا مجرد قرينة ضد ، وهي لا تكفي للقبض عليه وتفتيشه : لان جريمة احرار المخدر ليست من الجرائم التي يجوز لرجال التبصية القضائية القبض عليها في غير حالات التلبس وفقا للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنائيات .

(جلسة ٢٠/١٢/١٩٣٧ طعن رقم ٤٤ : سنة ٨ ن ١)

٩٦٧ - سحشا هدة رجل المباحث المتهم وهو من المعروفين لديه بالاتجار في المخدرات يمشى وأحدى يديه قابضة على شيء .

\* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عسكري المباحث شاهدا المتهم - وهو من المعروفين لديه بالاتجار في المخدرات وله سابقة في ذلك - يمشى وأحدى يديه قابضة على شيء فاهلك هو بها وفتحها فوجد ورقتين من الهورين ، فهذه الواقعة لا تفيد أن المتهم كان في حالة من أحوال التلبس الواردة على سبيل الحصر في المادة الثانية من قانون تحقيق الجنايات ولا من الحالات الأخرى التي تجيز القبض ثم لتفتيش طبقا للمادة ١٥ من هذا القانون .

( جلسة ١٩٣٨/١/١٠ طين رقم ٢٥٩ سنة ٢٨ ق )

٩٦٨ - مشاهدة الضباط المتهم من ثقب باب منزله يبعثر سكرًا ويلقى عليه المساء .

\* إذا كان الثابت بالحكم أن ضابط البوليس قصد الى منزل الطاعن لضبط نعيجه اتهم أخوه بسرقتها فلما لم يذعن الطالب لطلب فتح الباب ، ولاحظ الضابط من ثقب المفتاح أن الطاعن يبعثر سكرًا ويلقى عليه ماء ، قامت لديه شبهة في أن السكر مسروق ، فاعتد المتدعي لتفتيشه . فهذه الواقعة لا تستبر من حالات التلبس . لأن الضابط لم يكن له أن يمد يده من ثقب مفتاح الباب لمسا في ذلك من المساس بحرمة المساكن والمناطة للأدب ، ولا يجوز أن يتخذ من طريق مخالفة للقانون دليل على قيام حالة التلبس . ومتى كان التفتيش باطلا على هذا الأساس فلا يبرره أن يكون المتهم من المشتبه فيهم ، وأن رفغنه فتح الباب مع ما لحظه الضابط مما يجري داخل المنزل - ذلك يعد من القرائن القوية التي تدعو للاستباه في ارتكاب جريمة يخول معها للبوليس بمقتضى المادة ٢٩ من قانون المشتبه فيهم تفتيش منزله بغير إذن من النيابة اذ التفتيش لم يكن ملحوظا فيه ذلك .

( جلسة ١٩٤٠/٤/١ طين رقم ٨٩٩ سنة ١٠ ق )

٩٦٩ - لقاء المتهم وقت القبض عليه من رجل البوليس المادة المخدرة لكيلا تضبطه معه عند تفتيشه .

\* إذا كان ما وقع من المتهم هو أنه وقت القبض عليه من رجل البوليس قد التقى اباه المخدرة لكيلا تضبطه معه عند تفتيشه لا أنه ألقاه في حضرة قبل أن يقبض عليه فهذه الواقعة لا يجوز فيها الضبط والتفتيش على أساس التلبس لأن المتهم لم يكن في حالة من حالاته .

( جلسة ١٩٤٠/٦/٣ طين رقم ١٣١٨ سنة ١٠ ق )

### ٩٧٠ - مشاهدة المتهم مرتبكا يحاول العبث بجيبه .

✳ ان حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . فاذا شوهد المتهم مرتبكا يحاول العبث بجيبه ففتشته الضابط وقطع جيبه فمُشاهد به بقعا سوداء اثبت التحليل فيها بعد انهما من امنيون فهذه الحالة لا تعتبر تلبسا حتى كان يجوز تفتيش المتهم فيها . كما ان جريمة اضرار المخدرات ليست من الجرائم المبينة في المادة ١٥ من القانون المذكور حتى كان يجوز فيها اجراء التفتيش بناء على وجود ترائن احوال نسل على وقوعها من المتهم .

( جلسة ١٩٤١/١/٢٧ لمن رقم ٦٤٨ سنة ١١ ق )

### ٩٧١ - اخراج المتهم المخدر من جيبه مدفوعا الى ذلك بمعامل الضروف من تفتيشه قهرا عنه .

✳ اذا كانت الواقعة الفأينة بالحكم ان ضابط المباحث عندما ذهب الى المنزل الذي اذن له من النيابة في تفتيشه لم يجد صاحب المنزل . وانما وجد زوجته فاشتبه فيها لما لاحظته عليها من اضطراب ولما رآه من انها كانت تضع احدى يديها بجيبها وتمسكه بالآخرى فطلب اليها ان يفتشها فلم تقبل واذا حضر على اثر وكيل شيخ الخفاء دس الى يده شيئا اخرجته من جيبها فتمسكه منه الضابط فاذا به مادة اتضح من التحليل انها امنيون فلا يصح الاستشهاد عليها بهذا المخدر . اذ هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على ان المتهمه شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات حتى يجوز الضابط التفتيش . والاذا الذي صدر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن ان ينصرف الى تفتيشها هي -- لما في هذا التفتيش من المساس بالحرية الشخصية التي كفلها القانون وجعل لها حرمة كحرمة المنازل ، ثم ان المتهمه اذ اخرجت المادة المخدرة من جيبها انما كانت بكرة مدفوعة الى ذلك بمعامل الخوف من تفتيشها قهرا عنها .

( جلسة ١٩٤١/١/٢٧ لمن رقم ٣٩٩ سنة ١١ ق )

### ٩٧٢ - مشاهدة الخفي المتهمين وهم يتعاطون الاقيون من ثقب بساب المنزل .

✳ لا يجوز اثبات حالة التلبس بناء على مشاهدات يختلسها رجال الضبط من خلال ثقب ابواب المساكن لما في هذا من المساس بحرمة المساكن والمنافاة للأداب وكذلك لا يجوز اثبات تلك الحالة بناء على اقتحام المسكن فان ذلك يعد

جريمة في القانون فإذا كان الظاهر مما ذكره الحكم أن مشاهدة الخفير للمتهمين وهم يتعاطون الأفيون بواسطة الحقن كانت من ثقب الباب ، وأن أحد الشهود احتال عليهم لفتح الغرفة التي كانوا فيها على هذه الحالة ثم اقتحمها الخفير وضبط المتهمين وفتشهم فمعر معهم على المخدر . فإن حالة التلبس لا تكون ثابتة ويكون القبض والتفتيش باطلين .

( جلسة ١٦/٦/١٩٤١ طين رقم ١٦٢٥ سنة ١١ ق )

**٩٧٣ — رؤية المتهم يجرى لانكفى لاثبات قيام حالة التلبس اذا كان انتقال الضابط الى مكانه قد حصل بناء على مجرد شبهات وظنون .**

\* اذا كانت الواقعة الثابتة بالتحتم هي انه وصل الى علم المحقق من رجال المباحث ان المتهم يتجر بالمخدرات فذهب ومعه من أخبره بهذا الى مكان المتهم الذي اعتاد الجلوس أمامه فلما رأى المحقق ومن معه قام وجري يريد الاختفاء أو الهرب ، فتبعوه هم وأمسكوه ، وفتشه الضابط وضبط معه المخدر — فهذه الواقعة لا تدل على قيام حالة التلبس الا اذا كان انتقال ضابط الدوايس الى مكان المتهم حصل بناء على أن احدا شاهد المتهم يبيع المخدرات ، أما اذا كان الانتقال قد حصل بناء على مجرد شبهات وظنون لدى رجال المباحث فإن رؤية المتهم يجرى لانكفى لاثبات قيام حالة التلبس قانونا ، ولذلك يجب أن يعنى الحكم ببيان المعلومات التي حصل الانتقال على أساسها ليكن التثبت من قيام حالة التلبس أو عدم قيامها .

( جلسة ٢٣/٥/١٩٤٨ طين رقم ١٥٥٢ سنة ١٨ ق )

**٩٧٤ — رؤية المتهم وهو يناول شخصا آخر شيئا لم يتحقق الرائي من كنهه بل ظنه مخدرا استنتاجا من الملابس .**

\* ان رؤية المتهم وهو يناول شخصا آخر شيئا لم يتحقق الرائي من كنهه بل ظنه مخدرا استنتاجا من الملابس — ذلك لا يعتبر من حالات التلبس كما هو معرف به في القانون .

( جلسة ١٠/١/١٩٤٩ طين رقم ٢٣٨٨ سنة ١٨ ق )

**٩٧٥ — وجود شخص من اشتهروا بالاتجار في المخدرات بين اشخاص**

**ينخون في جوة مطبقا بيديه على ورقة ومحاولة الهرب عند القبض عليه .**

\* اذا كانت الواقعة — كما أثبتتها الحكم — هي أن المتهم ، وهو مسن

استهبروا بالانجار في المخدرات وجد بين اشخاص يدخنون في حوزة مطبقا بيده على ورقة ثم حاول الرهب عند القبض عليه ، نهذه الواقعة لا يكون فيها قياس حالة التلبس - كما هو معرف به في القانون : اذ ان احدا لم يكشف عن مخدر بلية حاسة من حواسه قبل اجراء القبض والتفتيش .

( جلسة ١٦/٥/١٩٤٩ ملن رقم ٨٠٠ سنة ١٩٤٩ ق )

**٩٧٦ — مشاهدة رجل البوليس شخصا يدخن جوزة زعم انه اشتم رائحة الحشيش تتصاعد ثم تبين من التحليل خا و محتوياتها من المفسد .**

✳ اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان ضابط البوليس يراغمه الكونستابل شاعدا معاندة اثناء برورها شخصا يجلس امام بحله يدخن في جوزة زعم انها اشتم رائحة الحشيش تتصاعد منها ، فتقدم الضابط منحه وضبط الجوزة بمحتوياتها ، وفي هذه الاثناء رأى الكونستابل المتهم يخرج علبة من جيبه فبادر واستخلص منه وفتحها فمعر بها على قطعة من الحشيش شتم ثبت من التحليل ان الجوزة ومحتوياتها خالية تماما من اى اثر للمخدر . وان ما نبهت بالعلبة هو حشيش وكانت محتوية الموضوع قد استبعدت واقعة شتم رائحة الحشيش . ثم تضمنت بالبراءة فان تعاضها يكون سليما ذلك بان ضبط الجوزة وضبط العلبة التي كان المتهم لا يزال يحملها في يده ، وهما من اجراءات التفتيش . ماكان يسوغ في القانون لرجلى الضبطية القضائية اتخاذها بغير اذن من الذوبة العامة كما لم يتوفر في الجبة الاخرى حالة تلبس بالجريمة تبرر هذا الاجراء .

( جلسة ٢٣/٤/١٩٥١ ملن رقم ٢١٨ سنة ١٩٥١ ق )

**٩٧٧ — وجود المتهم في حالة ارتباك واخراجه من صدره لفافة ورق هم بالقائها دون ان تبين الضابط محتويات اللفافة ودون ان توجد مظاهر خارجية تدل على وجود المخدر فيها » قبل صدور الذمة الاجراءات « .**

✳ متى كانت الواقعة كما اثبتتها الحكم الماطعون فيه في ان ضابط البوليس استنصر اذنا من النيابة بتفتيش المتهم الثاني ، ووقف ينتظره في ردهة المحطة فشاهده قبل قيام القطار بعشر دقائق مقبلا ومعه غلام صغير فاستوقفه وفتشه ولا حظ عند ذلك ان الغلام ( المتهم الاول ) في حالة ارتباك شديد ، وأنه ونسعيده في صدره واخرجها بلقافة صغيرة من الورق يريد القاءها فامسك به ووجد بهذه

اللفافة قطعا من الحشيش ، ولما كان ما اثبتته الحكم من ذلك لا يفيد قيام حالة التلبس التي تجيز القبض والتفتيش قانونا ، ذلك ان الضابط قد التمس القبض على المتهم وفتشه بمجرد ان نظره وهو في حالة ارتباك يخرج يده من صدره بلفافة الورق ويهم بالقاتها ، ومن قبل ان يتبين محتويات هذه اللفافة ودون ان توجد مظاهر خارجية تدل على وجود المخدر فيها - كان يسري الانساب بعينه المخدر ظاهرا من الورقة او تنبعث رائحته منها بحيث يستدعي تعرضها بحاسة الشم ، اما مجرد اضطراب المتهم وارتبائه واخراجه لللفافة من صدره محاولا التخلص منها عندما رأى الضابط يلقي القبض على اخيه الذي كان يسير في صحبته فلا ينبىء بذاته عن احرازه المخدر ولا يجعله في حالة من حالات التلبس التي تجيز القبض عليه وتفتيشه (١) .

( جلسة ١٩٥٣/١/٢٤ طعن رقم ١١٩٧ ص ٢٢ ب )

#### ٩٧٨ - صورة واقعة لا تتحقق فيها حالة التلبس .

\* متى كان الحكم قد اورد الواقعة التي قال بتوفر حالة التلبس فيها بقوله ان المخبر الذي قبض على المتهم بتهمة احرار مواد مخدرة كان يعرف ان له نشاطا في الاتجار بالمواد المخدرة وانه عند ما تقدم منه او ما براسه للمتهمه الأخرى التي قالت له عندما تقدم المخبر منه « انت وديتى في داهية » ثم قالت للمخبر انها تحمل حشيشا اعطاه لها المتهم - فان هذه الواقعة لا تتحقق بها حالة تلبس بالجريمة كما هي معرنة به في القانون تبيح لرجل البوليس وهو ليس من رجال الضبط القضائي القبض على المتهم واقتياده الى مركز البوليس اذ انه لم يشم او يبرر معه مخدرا ظاهرا قبل ان يتعرض له بالقبض .

( الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ ص ٧ ص ١٢٣٨ )

#### ٩٧٩ - ظهور الحرمة والارتباك على المتهم ووضع يده في جيبه - عدم اعتبارها دلائل كافية على حالة التلبس بالجريمة .

\* لاتعرف القوانين الجنائية الاثبات لغير ذوى الشبهة والمتشددين ، وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حرمة وارتباك او وضع يده في جيبه - على فرض سحته - دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه مادام ان

(١) يلاحظ ان واقعة هذه الدعوى حصلت قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية الذي يخول لرجل الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٤ منه للقبض على المتهم الحاضر عند وجود دلائل كافية على اتهامه في جريمة لحرار مخدر .



المظاهر التي شاهدها رجل البوليس ليست كافية لخلق جالة التلبس بالجريمة التي يجوز لرجال الضبطية القضائية من أحاد الناس القبض فيها .

(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ س ٨ ص ٧٦٥)

#### ٩٨٠ - صور التلبس محصورة في القانون - عدم جواز القياس عاها .

\* ان صور التلبس قد وردت في القانون على سبيل الحصر ولا يجوز القياس عليها ومن ثم فإذا أمرت المحكمة عن عدم ثبوتها في قول المخبر انه اشتم رائحة المخدر قبل القبض على المتهم وحصلت قوله في انه لمسا رأى المتهم يحاول القاء التنديل قبض عليه واخذ منه التنديل واشتمه . فان الحكم بكون قد اخطأ في القانون اذ اعتبر المتهم في حالة تلبس ، ذلك ان مجرد محاولة القاء، التهم التنديل لا يؤدي الى اعتبار الجريمة المسندة اليه متلبسا بها لان ماحواه التنديل لم يكن بالظاهـ ر حتى يستطيع المخبر رؤيته .

(الطن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٢ س ٩ ص ٢١٣)

#### ٩٨١ - مجرد سير راكب في عربة قطار واحتكاكه بالركاب لا يوفّر حالة التلبس بالجريمة ولا يبرر من تم القبض عليه .

\* متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقا لما أثبتته بحكمها على لسان المخبر تتحصل في ان هذا الأخير ارتكب في امر المتهم حين رآه بعربة القطار يسير في ممرها ويحتك بالركاب فاعترض سبيله وينعه من السفر طالبا اليه النزول من القطار فلما رفض جذبته الى الرصيف وامسك به ثم نساوى الصول واخبره انه يشتبه في المتهم ويرغب التحرر عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لمكتب الضابط القضائي اخذ يستعطفه ولما بنس منس رجاء في ان يأخذ ما معه ويخلي سبيله فلما استوضحه الصول عما يجعله افضى اليه انه مخدر فاعتاده لمكتب الضابط القضائي الذي ابلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فمثر معه على المادة المخدرة فيكون ما اثبتته الحكم عن الريب والشكوك التي سلورت رجل البوليس وجعلته يرتب في امر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه اذ لا يصح معها القول بان المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لحصوله في غير الاحوال التي يجيزها القانون وكذلك الاعتراف المنسوبللتهم اذ هو في واقع الامر نتيجة لهذا القبض الباطل كما انه لا يجوز الاستناد في ادانة المتهم الى ضبط المادة المخدرة معنه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لان هذا الدليل متفرع عن القبض الذي

وقع باطلا ولم يكن لوجود لولا هذا الاجراء الباطل ولان القاعدة في القانون ان كل ما بنى على الباطل فهو باطل .

(الطن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ ق ٠ جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٩ من ٩ ص ٨٢٩ ،

٩٨٢ - واقعة وشاهدة رجل الضبطية للتمهم يضع مادة في فمه لم يتبينها  
وظنها مخدرا لا توفر حالة التلبس رغم كون المتهم من المعروفين  
لدى المباحث الجنائية بالاتجار في المخدرات .

\* اذا كان مؤدى الواقعة التي انتهت اليها الحكم « ان الكونستابل اثناء  
سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مادة في فمه لم يتبين ما هيتهما  
فطلبها مخدرا فاجرى القبض عليه وغتشه » فان هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على  
ان التهم شوهد في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من  
قانون الاجراءات الجنائية ، حتى ولو كان المتهم من المعروفين لدى المباحث  
الجنائية بالاتجار في المخدرات ، ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا .

(الطن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٨ ق ٠ جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٢ من ٩ ص ١١٠٩ )

٩٨٣ - القبض على المتهم باطلا قبل شتم فيه - انتفاء حالة التلبس -  
اجراء غسيل المعدة للتمهم بعد ذلك ليس اجراء صحيحا .

\* ما دام الثابت من الحكم ان القبض على المتهم حصل قبل شتم فيه وان  
الدليل المستند من الشتم مع مافيه من مساس بحرية المتهم لا يمكن اعتباره مستقلا  
عن القبض الذي وقع باطلا ، فلا يصح ان يقال ان الكونستابل شتم المخدر  
يتساعد من ثم التهم على اثر رؤيته يتطلع المسادة وان شتم المخدر على هذه  
الصورة يعتبر تلبسا بجريمة الاحراز فيكون غسيل المعدة بعد ذلك اجراء صحيحا  
على اساس هذا التلبس .

(الطن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٨ ق ٠ جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٢ من ٩ ص ١١٠٩ )

٩٨٤ - مجرد تلفت راكب قطار يمنه ويسره وارتيكاه لرؤية رجال البوليس  
الملكي وعدم استقراره على رأى واحد عند سؤاله عن اسمه  
لا يكفي لخلق حالة تلبس بالجريمة .

\* اذا كانت الواقعة التي اوردها الحكم هي « ان رجلى البوليس الملكسى  
شهدا وهما يمران باحدى عربات القطار التهم يتلفت يمنة ويسرة وما ان وقع  
بصره عليهما حتى ازداد ارتياكه ولما نزل المتهم من القطار تقدم المخبران  
منه وسألاه عن اسمه فلم يثبت على رأى واحد وحاول الهرب » فان هذه

المظاهر — بفرض محبتها — ليست كافية لخلق حالة تلبس بالجريمة التسي  
بجوز لغير رجال الضبطية القضائية من أحاد الناس القبض فيها .

(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٦٠ ;

٩٨٥ — تلقى مأمور الضبط القضائي نبا جريمة الرشوة عن الغير — عدم  
كفايته لقيام حالة التلبس بها — مادام هو لم يشهد اثرا من آثارها  
ينبىء بذاته عن وقوعها — مثال .

✳ لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن  
الملاءم دفع ببطلان اذن الضبط والتفتيش ، وكانت دونات الحكم المطعون فيه  
تنلق بأن هذا الاذن قد صدر توصلا لضبط واقعة رشوة ، وهو ما ينبىء عن  
صدوره عن جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت فعلا وقت صدوره . وكان الحكم  
لم يعرض بالرد على هذه الجزئية ويبيان مدى صحة الاذن بالضبط والتفتيش  
أو عدم محته في هذه الحالة ، فانه يكون مميبا بالتصور بها يستوجب نقضه  
والاحالة .

(الطن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/١ س ١٧ ص ٢٢١ )

## الفصل الخامس

### تقدير قيام حالة التلبس

٩٨٦ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام حالة التلبس مدامت  
الأسباب التي بنت عليها تقديرها ساقطة .

\* تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/١ س ٨ ص ٢٢٦)

٩٨٧ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام حالة التلبس .

\* تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/١ س ٨ ص ٢٢٦)

(الطن رقم ٧٣٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/٢ س ١٠ ص ٨٣٩)

٩٨٨ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيام حالة التلبس .

\* تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/١ س ٨ ص ٢٢٦)

(الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٥/١٢ س ١٠ ص ١٥٢٨)

١٨٩ - تقدير دلائل التلبس مسألة موضوعية - اطلاق يد القاضى الجنائى فى تقدير سلامة الدليل وقوته دون قيد فيما عدا الاحوال المستثناه قانونا .

\* تقدير توافر حالة التلبس والدلائل التى تؤدى اليه هو - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - تقدير من صميم اختصاص قاضى بحكمة الموضوع فلا يصح النعى على المحكمة - وهى بسبيل ممارسة حقها فى التقدير - بانها تجاوزت سلطتها ، اذ فى ذلك ما يجرى فى النهاية الى توقيع العقاب على برى ، وهو امر يؤذى العدالة وتتأذى منه الجماعة ، مما يتحتم معه اطلاق يد القاضى الجنائى فى تقدير سلامة الدليل وقوته دون قيد - فيما عدا الاحوال المستثناه قانونا .

(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٥٩ ص ١٠ من ٥٢٨)

٩٩٠ - تقدير ظروف الجريمة والمدة بين ارتكابها واكتشافها لاستخلاص قيام حالة التلبس امر موضوعى بشرط الاستناد الى ماله اصل فى الأوراق لأسباب مؤدية .

\* تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التى مضت من وقت وقوعها الى وقت اكتشافها للفصل فيها اذا كانت الجريمة متلبسا بها او غير متلبس بها . موكل الى محكمة الموضوع ولا معقب عليها فى خصوصية ، مادامت الاسباب التى استندت اليها لها اصولها فى الأوراق وتؤدى قانونا الى النتيجة التى انتهت اليها .

(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢/١٩٥٩ ص ١٠ من ٨٣٩)

٩٩١ - حق المحكمة فى تقدير قيام حالة التلبس من اقوال الشهود .

\* ليس فى لقائهم ما يمنع المحكمة - فى حدود سلطتها فى تقدير اقلية الدعوى - من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من اقوال الشهود من شم رائحة المخدر منبعثة من السيارة التى فى حوزة المتهمين وتجمع العسامة حولهما مع صياحهم بان بالسيارة مخدرا وشم شرطى المرور هذه الرائحة وانهاء ذلك الى الضابط الذى تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة العامة للمتهمين بالصياح ورؤيته اياهما على تلك الحال وهو ما تتوافر به حالة التلبس كما عسى يعرف به قانونا .

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١/١/١٩٦٠ ص ١١ من ٣٠٤)

٩٩٢ - تقدير حالة التلبس والمدة التي مضت بين ارتكاب الجريمة واكتشافها - امر موضوعى موكل لمحكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه متى استدلت على قيام هذه الحالة بأدلة سائلة<sup>١٢</sup>

\* تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها الى وقت اكتشافها موكل الى محكمة الموضوع ، ولا معقب عليها في خصوصه متى كانت المحكمة قد استدلت على قيام هذه الحالة بأدلة سائلة .

(الطن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٠٠٠ ق ٠ جلسة ١٤/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٨٢ )

٩٩٣ - تلبس - تقدير حالته - تقدير موضوعى - اثر ذلك .

\* قيام حالة التلبس هو من الامور الموضوعية التي تستل محاسبة الموضوع بتقديرها ، واذن متى كان ما اورده الحكم المطعون فيه من اجازة القبض على الطاعن الثانى وتفتيشه في الاحوال التي احاطت به صحيحا ففى القانون - غلى تقدير ان له اتصالا بجريمة احرار المخدر المتلبس بها بحكم ظاهر صلتها بالمتهم الآخر الضالع فيها وحضوره معه بالسيارة لنقل المواد المخدرة بها - فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الخطا في تطبيق القانون لا يكون سديدا .

(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٠٠٠ ق ٠ جلسة ١٢/١٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ٩٥٨ )

٩٩٤ - تقدير قيام او انتفاء حالة التلبس بالجريمة ، وتقدير الدلائل على صلبة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها - امر موكل لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .

\* تقدير قيام او انتفاء حالة التلبس بالجريمة وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .

(الطن رقم ١٣١٧ لسنة ٢٠٠٠ ق ٠ جلسة ٢٩/١١/١٩٦٦ ص ١٧ ص ١١٧٣ )

٩٩٥ - تقدير توافر حالة التلبس - موضوعى - مناط ذلك .

\* ان القول بتوافر حالة التلبس او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، ما دامت قد اقامت قضاها على اسباب سائلة .

(الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٠٠٠ ق ٠ جلسة ١٩/١١/١٩٧٠ ص ٢١ ص ١٣٧ )

## ٩٩٦ - تقدير قيام حالة التلبس بالجريمة - أمر موضوعي - مثال التلبس

تسبب معيب .

\* من المقرر أن تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها . مادامت الأسباب والافتراضات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى قيام حاله التلبس استنادا إلى أن الطاعن تخلى عن حيازته للمواد المخدرة عن طوعية وإن استيفاء الضابط للدراسة كان مشروعا . فإن واقعة ضبط المخدر على تلك الصورة - اسم تكن وليد قبض أو تنقيش وقع على الطاعن ويكون ماينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد في غير محله .

(الطن رقم ١٠٠١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٦ س ٢٢ ص ٧١٩ ،

## ٩٩٧ - تلبس - محكمة الموضوع - «سلطانها في تقدير قيام حالة

التلبس» - حكم - «تسبب» - تسبب غير معيب» - مواد مخدرة - استيفاف - قبض - تنقيش .

\* استقر قضاء محكمة النقض على أن إجراءات تحريز المضبوطات وقتما لمأ نصت عليه المادة ٥٢ يوما وما بعدها من قانون الإجراءات من إجراءات تصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها أي بطلان وترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث . ومن ثم فإن ما يتراء الطاعن من بطلان إجراءات التحريز في غيبته مردود ما دام أنه لم يزعم أن عبثا لحق بالاحراز ، ولا تثريب على المحكمة أن هي التفتت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن مادام أنه ظاهر البطلان وبמיד عن موجبة الصواب .

(الطن رقم ١٠٠١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٦ س ٢٢ ص ٧١٩ ،

## ٩٩٨ - تقدير توافر حالة التلبس - تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب

مادامت تقيمه على أسباب سائغة - كون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على الدفع بعدم توافرها وبطلان التنقيش كاف وسائغ . المجادلة فيه أمام النقض - لا تقل .

\* من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس وعدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قصد

اتهمت قضاءها على سبب سائفة .. وعنى كان ما أورده الحكم المطعون فيه  
تدليلاً على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه  
الحالة ومن بطلان التفتيش كاف وسائغ في الرد على الدفع ويتفق وصحيح  
القانون ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يتحل الى جدل موضوعي لا يجوز  
اثرته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٣ ص ٦٦٧)

٩٩٩ - استدلال الحكم: استدلالا سائفا على توافر حالة التلبس بالجريمة  
التي دان الطاعن بها اثره - صحة القبض على كل من ساهم في  
ارتكابها وتفتيشه - استطراد الحكم بعد ذلك الى القول بان  
الضابط الذي أجرى القبض والتفتيش كان في ظروف لا تمكنه من  
استصدار اذن من النيابة بالتفتيش لا اثر له - مثال في جريمة  
احراز مخدر .

✽ لما كان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى وايراد المؤدى  
ما شهد به لضابط الذي يشر اجراءاتها انه قام بما قام به التزاما بواجبه  
في اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن جريمة اتجار في المخدر وضبط المتهمين  
فيها وهو ما يدخل في صميم اختصاصه بوصفه من مأموري الضبط القضائي .  
واذ تمى الى علمه من احد المرشدين ان الطاعن يتجر في المواد المخدرة وانه  
اتفق مع المرشد على لقائه في وقت ومكان عينهما انتقل مع المرشد متظاهرا بأنه  
قائد السيارة الاجرة ولما حضر الطاعن وركب مع المرشد في سيارته وأخرج  
له طريقتين من الحشيش واطمان الى وجود النقود المتفق عليها أشار الى المتهم  
الثاني كي يحضر باقي المخدر عندئذ القى الضابط القبض عليه - فان ما فعله  
يكون اجراء مشروعاً يصح اخذ الطاعن بنتيجته متى اطمانت المحكمة الى  
حصوله ، واذا كان الحكم قد استغل من ذلك على قيام حالة التلبس بالجريمة  
التي تجيز القبض على كل من ساهم في ارتكابها ، ويتيح تفتيشه بغير اذن من  
النيابة العامة فان ما أورده الحكم تدليلاً على توافر حالة التلبس وردا على  
ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان التفتيش يكون كافياً  
وسائفاً في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ولا يغير من ذلك ان يكون  
الحكم قد استطراد الى القول بان ظروف الواقعة لا تمكن الضابط من استصدار  
اذن من النيابة بالضبط لان ذلك لا يحتمل ان يكون تريداً لا تأثير له على سلامة  
الحكم ولا يغير مما اثبتته من ان الضبط قد تم والجريمة متلبس بها .

(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ ق ، جلسة ١٩٧٤/٣/١٧ من ٢٥ ص ٢٨٦)



### ١٠٠٠ - تقدير قيام حالة التلبس - موضوعي .

\* من المقرر أن تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

(الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٥ من ٢٥ ص ٤٥٤ )

### ١٠٠١ - تقدير قيام حالة التلبس - موضوعي - مادام سائفا .

عند قبول التحدى يسبق تفتيش المتهم - مادام ان تفتيشه الاخير كان على جزء حساس من جسمه لم يجر تفتيشه من قبل .

\* ان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها فانه لا يقبل من الطاعنة ما تثيره من جدل في هذا الصدد ، ولا محل للتحدى بصيق تفتيش الطاعنة بالجرم ، ذلك ان المكان الحساس من جسمها الذي كانت تخفي فيه المخطر لا يصل اليه تفتيشها ذاتيا بمعرفة رجال الجمارك أثر وصولها .

(الطن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٤ من ٢٧ ص ٢٩ )

### ١٠٠٢ - تلبس بسلطة محكمة الموضوع في تقدير حالته .

\* من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هي من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائفة .

(الطن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٩ من ٢٨ ص ٤٨ )

### ١٠٠٣ - تلبس - تقدير محكمة الموضوع .

\* ولما كان تقدير قيام أو انقضاء التلبس بالجريمة وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها وكذا تقدير القرائن على اخفاء المتهم ما يفيد في كشف الحقيقة يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق و اشراف محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، فلا يصح التمسك على المحكمة وهي بمسبيل ممارسة حقها في التقدير بانها تجاوزت سلطتها .

(الطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ من ٢٨ ص ٤٦٦ )

### ١٠٠٤ - تلبس - تقدير قيام حالته - سلطة مأموري الضبط .

✽ لما كان تقدير توافر حالة التلبس وعدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحث التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون خائفا لرقابة سلطة التحقيق نحت اشراف محكمة الموضوع وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ، ما دامت النتيجة التي انتهت اليها تنفق منطبقا مع المقدمات والوقائع التي اثبتتها في حكمها : كما ان التلبس صفة تلازم الجريمة - ذاتها لا شخص يرتكبها . واذا ما رتب الحكم - على الاعتبارات السالفة التي اوردناها - من اجازة القبض على الطاعنة صحيحا في القانون ، وذلك على تقدير بوانسر حالة التلبس بجناية القتل - وفق المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية - حين القبض على المحكوم عليه الآخر عقب ارتكابها ببرهنة يسرة مع وجود اصابات في يده وآثار دما ، يلبسه في ذلك الوقت تنبئ عن مساهمته في تلك الجريمة ، وعلى اعتبار ان هذا المحكوم عليه اذ اعترف على الطاعنة - وقد وقع القبض عليه صحيحا - بارتكابها الجريمة معه ، فضلا عن ضبط جليبتها السالف الاشارة اليها ، فقد توافرت بذلك الدلائل الكافية - في حاله التلبس بالجناية - على اتهام الطاعنة بما يبيح لمأموري الضبط ان يصدر اجرا بالقبض عليها ما دامت حاضرة وبضبطها واحضارها اذا لم تكن كذلك اعمالا للمادتين ٣٤ و ٣٥ فقرة أولى من القانون المشار اليه معد تعديلهما بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ .

(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ١٥٤٢)

### ١٠٠٥ - تقدير قيام او انتفاء حالة التلبس - موضوعي .

✽ من المقرر ان القول بتوافر حالة التلبس او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد اقبلت قضائها على اسباب سائفة . لما كان ذلك : وكان باد ما اثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى وايرادا لؤدى ما شهد به الضابط الاذي باشر اجراءاته انه قام بما قام به التزاما بواجبه في اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات للكشف عن جريمة احرار مخر وضبط المتهم فيها ، وهو ما يدخل في صميم اختصاصه بوضفه من مأموري الضبط القضائي . اذ نرى الى علمه - وهو في مأمورية سرية بدائرة قسم الدرب الأحمر - من احد المرشدين ان الطاعن يحضر مواد مخدرة بمطقة المخلاتية بدائرة ذلك القسم فاسرع الى هناك حيث ابصر بالطاعن قادما صوبه ، وما ان شاهد هذا الاخير حتى التقى بيده اليمنى بنصف طربة حشيش فالتفتها وقام بضبطه ، فلما فعله يكون اجراء مشروعا يصح اخذ الطاعن بنتيجته متى اطبانت المحكمة الى حصوله . واذا كان الحكم قد

استدل على قيام حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض على كل من ساهم في ارتكابها ، وتبيح تفتيشه بغير إذن من النيابة : فان ما أورده الحكم تديلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دنع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة من بطلان القبض والتفتيش يكون كافيا وسائفا في الرد على الدنع ويتفق وصحيح القانون ، ومن ثم يكون النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد .

(الطن رقم ١٨٠ لسنة ٤٧ ق ٠ جلسة ٢٩/٥/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٦٥٤)

#### ١٠٠٦ — حالة التلبس — قيامها — شهادة الشهود .

\* متى اخذت المحكمة بأقوال الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجبيع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمانت الى اقوال الضباط الثلاثة وصحة تصويرهم للواقعة — بما تتوافر به حالة التلبس بالجريمة — فان ما يشتره الطاعنون في ذلك انها ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مبادلتها فيه او مصادرة عقيدتها في شأنه امام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٥٤ لسنة ٤٧ ق ٠ جلسة ٢٣/١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٨٣)

#### ١٠٠٧ — تلبس — محكمة الموضوع — سلطة في تقدير الدليل .

\* من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس او قيام الدلائل الكافية على الاتهام او عدم توافر ايها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقامت قضاها على اسباب سائفة . ولا يصح النعى على المحكمة انها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجيح لديها مادام ملاك الامر كله يرجع الى وجدان قاضيه ، وما يطمئن اليه طائفا انه اقام قضاها على اسباب تحيله .

(الطن رقم ١٢١٧ لسنة ٤٧ ق ٠ جلسة ٢٧/٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٠٤)

#### ١٠٠٨ — الظروف التي تلبس الجريمة — كفايتها لقيام حالة التلبس — تقدير محكمة الموضوع .

\* تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها او بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس امر موكول الى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الاسباب والاعتبارات التي بنت عليهما هذا التقدير صالحة لان تؤدي الى

النتيجة التي انتهت اليها - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر - حسبما سلف بيانه - على مجرد القول بقيام حالة التلبس رغم مضي الفترة مابين وقوع الحادث وضبطه ، دون أن يستخلص الاسباب والاعتبارات السائدة التي بنى عليها هذا التقدير بما يصلح لأن يؤدي اليه النتيجة التي انتهى اليها ، فانه يكون قاصر البيان في الرد على دفاع الطاعن بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ ص ٣٠ من ٥٨٤ )

## تموين

• الفصل الاول - جرائم الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

• الفصل الثاني - القيود المفروضة على مواد التموين والبطاقات .

• الفصل الثالث - الخبز .

• الفصل الرابع - الدقيق والقمح .

• الفصل الخامس - السكر .

• الفصل السادس - المسؤولية والعقاب في جرائم التموين .

• الفصل السابع - تسبیب الاحكام .

• الفصل الثامن - مسائل متنوعة .



## الفصل الاول

## جرائم المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

١٠٠٩ - حيازة المتهم وهو صاحب مخبز افرنكى دقيقا صافيا ومطابقا في صفاته للمواصفات من نوع غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ ، فان حيازته لهذا الدقيق بغير ترخيص خاص ، ولو كان صافيا ومطابقا في صفاته للمواصفات ، يعد في نظر القانون جريمة معاقبا عليها بمقتضى المادة ١٦ من القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ والمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

\* متى ثبت ان المتهم صاحب مخبز افرنكى ، وقد ضبط في محله دقيق ثبت من التحليل انه من نوع غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ ، فان حيازته لهذا الدقيق بغير ترخيص خاص ، ولو كان صافيا ومطابقا في صفاته للمواصفات ، يعد في نظر القانون جريمة معاقبا عليها بمقتضى المادة ١٦ من القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ والمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

(الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٥٦ ص ٧ و ١٠٣٧)

١٠١٠ - صدور قرار بعد اجل التوريد .. عدم قيام المتهم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه - اعادة تقديمه للمحاكمة - صحيح .

\* متى كان المتهم قد قدم للمحاكمة قبل صدور القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ - وقضى ببراءته لصدور تشريعات أطالت امد التوريد .. فانه لا مانع من اعادة تقديمه للمحاكمة بعد صدور القرار المذكور اذا كان لم يقم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه .

(الطن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/٢٨/١٩٥٧ ص ٨ و ٦٩)

١٠١١ - القرار الصادر من وزير التموين ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ صدوره ممن يملكه .

\* اراد الشارع من نص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ان يخول وزير التموين سلطة تحديد وزن الرغيف بعد انضاجه بكل ما يناسب الغرض من هذا التحديد ، ولا ريب ان تحديد الوزن يدخل فيه بطريق الزوم نسبة الرطوبة ، كما يدخل فيه نسبة الجفاف ، لان كلتا النسبتين تؤثر حتما في هذا الوزن ، وبالتالي فان القرار الصادر من وزير التموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ قد صدر ممن يملكه .

(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٥٧ ص ٨ و ٥٥٦)

١٠١٢ - سريان حكم م ٥٦ و ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في حق مرتكب مخالفة احكام القرار ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ .

\* صدور القرار الوزاري رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف انما كان تنفيذا للمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومن ثم فتعتبر مخالفة ما ورد باحكامه مخالفة لها وتسرى في حق مرتكبيها المادتان ٥٦ و ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ ص ٨ ص ٥٦٢ )

١٠١٣ - التزام اصحاب المحاجن ومديريها وحدهم بقبول اجولة الدقيق الفارغة - قرار ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ .

\* لا الزام على المشتري برد جوال الدقيق بعد تفريغه من عبوته ولا الزام على البائع بقبوله وانما نظم الشارع رد اجولة الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤٤ سنة ١٩٥٥ فوجب على اصحاب المحاجن ومديريها وحدهم قبول الجوال الفارغة المنصرفة من ملاحظتهم على ان تكون سليمة من التلف .

(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٤ - ص ٨ ص ٦١١ )

١٠١٤ - متى يعتبر بيع الدقيق بيعا بالجملة : قرار ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ .

\* متى كان الاتفاق الذي تم بين المتهم والمشتري قد انصب على شراء جوال دقيق مغلق مما عبوته قائما ثمانون اقة وكان تعريف الشارع لبيع الجملة في واقعة الدعوى ينزل على ما حدده بالنص ويصدق مسماء على كل ما بلغ وزنه ٧٩ اقة من الدقيق فاكتر كوحدة قائمة بذاتها ، فلا محل للتمسك بخصم وزن الجوال فارغا .

(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٤ - ص ٨ ص ٦١١ )

١٠١٥ - لا يعلى التهم من وجوب الاخطار عن البيانات المطلوبة بموجب قرار ٥٤ لسنة ١٩٥٦ الا عن الشهور التي يكون فيها الصنف نافذا ولم يتم خلالها اى تعاقد على الاستيراد بشرط ان يشير الى ذلك صاحب الشأن في آخر بيان يرسله .

\* ان الفقرة الاخيرة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد اعلنت من ارسال البيان المنصوص عليه في هذا القرار عن الشهور التي يكون فيها الصنف نافذا ولم يتم خلالها اى تعاقد على استيراد بشرط ان يكون صاحب الشأن قد اشار



الى ذلك مى آخر بيان ارسله . ومن ثم فاذا كان المتهم لم يشر الى نفاذ الصنف  
فى آخر بيان ارسله فالجريمة تعتبر قائمة فى حقه .

( الجلس رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٠ - جلسة ١٩٨٠/٤/١٨ - ١٩٨٠ - ١٩٨٠ )

( لجلس رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٠ - ١٩٨٠ - ١٩٨٠ )

١٠١٦ - عل التاجر اثبات قيام العذر الجدى او المبرر المشروع لتوقفه  
عن الاتجار على الوجه المعتاد . حتى يكون امتناعه بعيدا عن دائرة  
التجريم - تعبير الشارع عن افساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير  
القوة القاهرة من الاعذار او المبررات او المواقف المشروعة - تقديم  
العذر الجدى الى وزارة التموين وانتهائها الى سبلاته - التزامها  
بقبوله - الدفع به امام محكمة الموضوع - عليها النظر فيه وتحقيقه -  
ان صح وجب عليها تبرئة المتهم .

\* الواضح من المرافعة بين نص المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥  
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المضافة بمقتضى القانون رقم ١٣٩ لسنة  
١٩٥١ ونسبها الوارد بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ومن الاعمال التشريعية  
والذكرات التفسيرية والمصاحبة لها ان الشارع قصد بمعاينة الامتناع عن  
التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار بما كانت الطائفة  
التي ينتمى اليها - والوكيل بالعمولة يصدق عليه وصف التاجر فى صحيح  
القانون - وذلك توفيرا للاحتياجات الاساسية للجمهور من المواد التموينية  
ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة الى تحقيق ارباح غير مشروعة  
كما يعرفها التموين ، وان الشارع لم يقصد الى القضاء على حرية التجارة ، وانما  
قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وقد كان يستلزم فى الامتناع  
كما يكون صاحبه مستاهلا للعقاب ان يكون مقصودا به عرقلة التموين ،  
نعم وجد ان هذا المقصد يقع على عائق سلطة الاتهام مؤونة اثباته ، وهو امر  
فضلا عن صعوبته لم تنسده به ذرائع من اراد مخالفة القانون من التجار ، فلو جوب  
فى نص القانون ١٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ان يثبت التاجر قيام العذر الجدى او  
المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وضرب مثلا لهذا العذر  
قيام المجرى الشخصي بالتاجر او الخسارة التي تصيبه من الاستمرار فى عمله  
ومن البين ان ما اشار اليه الشارع بخسارة او ما اوجبه جماعة من الاعذار الجديدة  
لا يرقى الى مرتبة القوة القاهرة . لان القانون اوجب معاونة التجارة على الوجه  
المعتاد لا الوجه الشاذ الذي يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه  
من الاستمرار فى عمله ، ولان الشارع عبر عن افساحه فى مجال العذر بما  
يتسع لغير لقوة القاهرة من الاعذار او المبررات او المواقف المشروعة ، ومتى  
وجد احدها بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيدا عن دائرة التجريم .

وإذا قدم العنصر الجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته ينعين عليها قبوله ، وإذا دنع به اسام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه ونحفيه ، حتى اذا صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة المتهم ، لان عمله يكون قد بوافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التانيم والمقاب . ولما كان الطاعن قد دوع التهمة المسندة انيه بانه قدم الى جهة الاختصاص طلبا بالتعرف عن مزاوله التجارة لاي العمولة التى يقتضيها من تجاريه لا تفى بمصروفاته ، وانه لم يتوقف تحقيقا لكسب ماضى ، ولكن المحكمة المطعون فى حكمها لم تعطى الى دلالة دفاعه ولم تقسطه حقه فلم تورده فى حكمها ولم ترد عليه بما يدعيه . او تتولى تحقيقه بلوغا لغاية الامر فيه وهو دفاع جوهرى اذ تندفع به التهمة المسندة اليه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان :

(الطن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١١/١٠/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٦٦٦ )

١٠١٧ - اشتراط الشوارع فى المادة ٣ مكررا من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ الوقف فى المصانع - عسدم اشتراط وقوع الامتناع فى المتاجر - لزوم جريان حكمه فى شان الامتناع مطلقا بحيث ينظم التجار كافة .

✽ تنص المادة ٣ مكررا من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على انه « يحظر على اصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون او يتجرون فى السلع التموينية التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين ان يقفوا العمل فى مصانعهم او يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين ؟ » وكان عجز الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ من الرسوم بقانون مسالف الذكر قد نص على انه « يجوز الحكم بالنساء رخصة المحلل فى حالة مخالفة احكام المادة مكررا » وكان الشارع اذ خطر - بمقتضى النص الاول - على اصحاب المصانع وقف العمل فى مصانعهم وحظر على التجار الامتناع عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد ، قد شرط وقوع الوقف فى المصانع فى شان الامتناع مطلقا بحيث ينظم التجار كافة سواء اكانوا مرخصا لهم بيد انه لم يشترط وقوع الامتناع فى المتاجر ومن ثم لم يجرى حكمه ام غير مرخص لهم فى مزاوله تجارتهم ، وسواء اكانوا من ارباب المحال التجارية ام لم يكونوا كذلك . فاذا كان الجانى ذا متجر جواز اعمال نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ مسالف الذكر فى حقه بمقابته فضلا عن عقوبتى الحبس والغرامة الاصايتين بقوة النساء رخصة المحل بمثابتها عقوبة تكميلية نوعية موضوعا

المحل التجاري • اما اذا كان الجاني لا يمتلك متجرًا فلا يسوغ توقيع هذه العقوبة لانها لا تصادف موضوعًا •

(الظن رقم ١٤٣٦ لسنة ٢٥ ق • جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٩٨٦)

١٠١٨ - مخالفة حكم المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح الذى حل محل المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ •

✳ ان مخالفة حكم المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح الذى حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ، اذ ان لكل من التتبعين غايته ومجاله • ومن ثم يكون رفع اللحوم من الجدول الملحق بهذا التشريع الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح بمقتضى القرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ مقصورا على هذا النطاق ولا يجاوزه الى رفعها من القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذى عين السلع التموينية التى يحظر الامتناع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين - ومن بينها اللحوم - والصادر نفاذا للمادة الثالثة مكررا من ذلك المرسوم بقانون الخاص بشئون التمويل • ومن ثم يبقى فعل الطاعتين - وهو امتناعهم عن بيع اللحوم - مؤثما ويكون ما اناروه من ان القرار الوزارى الرقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ يرفع اللحوم من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح قد ازال عن اللحوم صسفتها كاحدى السلع التموينية ورفع الوزر عن تمتع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد قبل الحصول على ترخيص - على غير سسند ويتعين لذلك رفض الظن •

(الظن رقم ١٤٣٦ لسنة ٢٥ ق • جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٩٨٦)

١٩ - تموين - القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٢ - علم الاحتفاظ بفاتورة  
الشراء - تائيمه \*

\* تنص المادة ٢٥ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ على أنه تسرى أحكام المواد من ٢٦ الى ٣٠ على السلع المسعرة والمحددة الربح في تجارتها بالاستناد الى المادتين ٢ ، ٤ من المرسوم بمعاون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ - كما تنص المادة ٣٠/١ من القرار المذكور المعدلة بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ على أنه : « على صاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة وأنصف الجملة وتاجر التجزئة بالنسبة لفواتير شراء السلع المحددة الربح في تجارتها الاحتفاظ بالفواتير والسجلات والدفاتر المنصوص عليها في هذا القرار لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها » - ولما كان الثابت من الاوراق ان الموعد موضوع الجريمة ( فرن امريكاني R.C.A ) ، فانه يكون من السلع المحددة الربح بالقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ وهو من القرارات التي نص القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الاخلال بها \* ومن ثم فان عدم احتفاظ الطاعن بفاتورة شراء هذا الموعد يكون عملا مؤثما ، ويصبح النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لانه لم يعمل حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات على واقعة الدعوى غير سديد \*

( الظن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق ٠ جلسة ١٩٧٠/١/٤ س ٢١ ص ٧ )

١٠٣٠ - يبين من المقارنة بين نص المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ونصها المستبدل بالقانون ٢٥٠ سنة ١٩٥٢ - ان  
المشرع قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة تقييد حرية من يمارسها  
وليس القضاء على حرية التجارة \*

\* الواضح من المقارنة بين نص المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة اليه بمقتضى القانون ١٣٩ لسنة ١٩٥١ وبين نصها المستبدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ومن الاعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة للنصين ، ان الشارع قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة على الوجه المصاحبة للتقييد حرية من يمارسها من التجار ، ايما كانت الطائفة التي ينتمى اليها ، وذلك توفيراً للاحتياجات الاساسية للجمهور من المواد التموينية ، ومجاربة الغلاء الصلطنع ومنع اتخاذ الامتناع وسيلة الى تحقيق ارباح غير مشروعة مما يقرل التموين ، وان الشارع لم يقصد الى القضاء على حرية التجارة وانما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وانه كان يستلزم في الامتناع كبحاً يكون صاحبه مستأهلاً للعقاب ان يكون مقصوداً به عرقلة التموين ، ثم

وجسد ان هذا القصد يقع على عاتق مسيطرة الاتهام مؤونة اثباته ، وهو امر فضلا عن صعوبة لم تنسد به ذرائع من اراد مخالفة القانون من التجار . فتوجب في نص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ان يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد وضرب مثلاً لهذا العذر قيام المعز الشخصى بالتاجر أو لخسارة تصيبه من الاستمرار فى عمله . ومن البين ان ما اشار اليه الشارع بخاصة وما اوجبه بعامة من الاعذار الجديدة لا يرفى الى مرتبة القوة القاهرة لان القانون اوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذى يفصح فيه التاجر بمصلحته لخساره تصيبه من الاستمرار فى عمله ، ولان الشارع عبر عن اغساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد احداها بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيداً عن دائرة التجريم . واذا قدم العذر الجدى الى وزارة التموين وانتهت الى سلامته تعين عليها قبوله واذا دفع به امام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى اذا صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع لأن عمله يكون قد توافر له البرر الذى يجعله خارج نطاق التائيم والعقاب .

## الفصل الثاني

### القيود المفروضة على مواد التموين والبطاقات

١٠٢١ - خلو الحكم بادانة متهم في تهمة عدم اخطاره عن النقص الطارىء، على عمد من صرقت من اجلهم البطاقة من البيان الذى يمكن معه التحقق من وقوع تلك المخالفة - قصور -

\* انه لما كانت المادة ١٠ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ الصادر فى ٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ ، بنسأ على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، صد نصت على ان الاخطار عن التغير الذى يقتضى تعديل بطاقة التموين يكون فى خلال ثلاثين يوما من حصول التغير ، وكان هذا الحكم داته واردا فى الاوامر والقرارات التى كان معمولاً بها وقت وقوع الجريمة ( فى ٢٥ من ابريل سنة ١٩٤٥ ) فى صدد بعض السلع ، ومنها ما هو محل المحاكمة ، فان المحكمة اذا مسا قضت بادانة متهم فى تهمة انه لم يخطر مكتب التموين المختص عن النقص الطارىء على عمد من صرقت من اجلهم البطاقة مما من شأنه تخفيض الاستهلاك فى السكر والاشاي والزيت ، وكان حكمها خاليا من البيان الذى يمكن معه التحقق من وقوع تلك المخالفة من المتهم ، فهذا الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

( جلسة ٢٧/٥/١٩٤٦ طعن رقم ١٦٧ سنة ١٦ ق )

١٠٢٢ - بيع تاجر الجملة لشخص بيده ترخيص فى الشراء من غيره من التجار توجب معاقبته بالمادة ٥٤ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٥٦ من الرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ .

\* ان المادة ٣ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ اذ نصت على انه يحظر على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية ان يبيعوا المقادير المقررة لكل منهم من هذه الاصناف ( الاصناف الواردة بالجدول ومنها الكيوسين ) لغير من تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة او الجمعيات التعاونية او اصحاب المصانع التى تستخدم هذه المواد فى صناعتها او المحال العامة او ممثل الهيئات والمقادير المقررة لكل منهم ، - اذ نصت على ذلك فقد اوجبت على كل تاجر من تجار الجملة الا يبيع الصنف المستولى عليه الا للاشخاص المعينين له باسمائهم من الفئات المشار اليها ، فاذا هو باع لشخص بيده ترخيص فى الشراء من غيره من التجار فتحقق معاقبته بالمادة ٥٤ من ذلك القرار والمادة ٥٦ من الرسوم بالقانون المذكور .

( جلسة ١٨/١١/١٩٤٦ طعن رقم ١٨٧٦ سنة ١٦ ق )

١٠٢٣ - ارسال التاجر كوبونات الكيوسين بطريق البريد في نفس اليوم الذي يجب وصولها فيه الى اللجنة هو مخالف لما نص عليه في المرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والاوامر التي كان معمولاً بها قبل صدوره .

\* انه وان كان القرار رقم ٥٠٤ الصادر من وزارة التموين والرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد صدر في شهر اكتوبر سنة ١٩٤٥ الا انها - في صدد عدم ارسال بيان بما يباع من الكيوسين والكوبونات المؤيدة لذلك الى لجنة مراجعة كوبونات الكيوسين بالمركز الذي يوجد في دائرته التوكيل - لم يأتيا بحكم يخالف الاوامر العسكرية التي كان معمولاً بها من قبل صدورهما من حيث الواجبات المفروضة او العقوبات المقررة ، واذن فالمخالفة التي من هذا القبيل الواقعة في خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ تجرى عليها احكامهما ، واذ كان هذا القرار وذلك المرسوم بقانون هما والاوامر العسكرية السابقة عليهما كلها صريحة في ايجاب ارسال الكوبونات وايصالات التسليم المجتمعة ، الخ الخاصة ببيع الكيوسين الى لجنة المراجعة بحيث تصل اليه قبل انتهاء اليوم الاول من الشهر التالي ، فان ارسال هذه الكوبونات بطريق البريد في نفس اليوم الذي يجب وصولها فيه الى اللجنة هو مخالفة لما نص عليه في ذلك المرسوم وتلك الاوامر مستوجبة العقاب المنصوص عليه فيها .

( جلسة ١٩٤٧/٢/٢٤ طعن رقم ٦٩٤ سنة ١٧ ق ، )

١٠٢٤ - غلق المحل بصفة مؤقتة لسبب طارئ لا يترتب عليه تخفيض مقررات التموين الا مدة الإغلاق فقط اعمالاً لنص المسادين ٥ و ١٠ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ .

\* ان القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المستند من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وان نص في المادة ١٠ على وجوب اخطار مكتب التموين عن كل تغيير في احوال المحل اذا كان من شأنه تخفيض الاستهلاك في خلال ثلاثين يوماً من حصول التغيير . قد اوجب في المادة الخامسة منه على صاحب المحل ان يخطر مراقبة التموين عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين وحدد لذلك ميعداً في كل ثلاثة شهور فجعلة في آخر شهور مارس ورونية وسبتمبر وديسمبر من كل سنة ، وبذلك قد دل على ان حكم المادة ١٠ لا يجرى الا في صدد التغييرات التي يترتب عليها نقص المقررات بصفة دائمة . واذن فمتى كان المحل قد اغلق بصفة مؤقتة لسبب طارئ فلا تصح معاقبة صاحبه لاستمراره في صرف مواد التموين المقررة له بالبطاقة الصادرة باسمه ، اذ هذا الإغلاق لا يترتب عليه تخفيض مقررات التموين الا مدة الإغلاق فقط .

( جلسة ١٩٤٧/١١/٤ طعن رقم ١٤٠٩ سنة ١٧ ق )

١٠٢٥ - ادانة المتهم بعدم ارساله بيانات بما انتجه وما تبقى لديه من الزيت دون رد على دفاعه بأنه انما يدير مصنعا تابعا لشركة ولا شأن له بإدارة الشركة ذاتها - قصور .

\* اذا كان المتهم بأنه لم يرسل لوزارة التموين ومكتب توزيع الزيوت في الميعاد المقرر بيانا صحيحا بما انتجه من الصناعات وما تبقى لديه من الزيت المعلق له ، وبأنه استعمل هذا الزيت في غير الغرض الذى حصل من أجله على الترخيص له فيه ، قد تمسك بأنه انما يدير مصنعا تابعا لشركة ولا شأن له بإدارة الشركة ذاتها فهو لا يسأل عن عدم ارسال البيانات المذكورة ولا عن كيفية استعمال الزيت المسلم للشركة ، فبرانه محكمة الدرجة الاولى ، ثم لما استأنفت النيابة تمسك بهذا الدفاع أيضا أمام المحكمة الاستئنافية ، ولكنها لم ترد عليه وأدانته بمقولة أن التهمتين ثابتتان قبله من انه كان يدير المصنع فى الوقت الذى وقعت فيه الجريمتان ، فحكمها بذلك يسكون قاصر البيان ، اذا أن ما قالت من ذلك لا يصح معه اعتبار المتهم مسئولاً - اذا ما صح دفاعه - بأنه لا شأن له فى إدارة الشركة وأنه انما نفذ ما أصدرته إليه من التعليمات عن كيفية استعمال الزيت .

(جلسة ١٦٤٧/١٢/٢٢ طعن رقم ٢١٢٨ سنة ١٧ ق )

١٠٢٦ - العقوبة الواجبة التطبيق على عدم تقديم الكشوف المطلوبة لمراقبة التموين طبقا لاحكام القرار الوزارى رقم ٢١٠ سنة ١٩٤٦ .

\* ان القرار الوزارى رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ . قد امتد بدل بنص المادة ٥٤ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ نصا آخر جعل عقوبة المخالفة على عدم تقديم الكشوف المطلوبة لمراقبة التموين الغرامة فقط على الا تتجاوز الخمسين جنيها . فالقضاء بالحبس والغرامة على هذه المخالفة يكون مخالفا للقانون .

(جلسة ١٦٤٨/١/٢٧ طعن رقم ٢٥٨٠ سنة ١٧ ق )

١٠٢٧ - امساك اصحاب المصابين أى دفتر آخر مغالاف للنموذج الخاص المرفق بالقرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ لا يقضى .

\* ان المادة ٤٢ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ توجب ان يكون الدفتر الذى يمسكه اصحاب المصابين وفقا لنموذج خاص ارفق بهذا القرار ، واذن فان امساك أى دفتر آخر مغالاف لا يقضى .

(جلسة ١٦٤٨/٥/١٠ طعن رقم ٦٩٠ سنة ١٨ ق )



## ١٠٢٨ - رد البطاقة عند الوفاة إنما يسرى على بطاقة العائلات دون البطاقة الخاصة بأصحاب المصانع والمحال العمومية .

✽ ان المادة ٨ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي نصت على وجوب رد البطاقة عند الوفاة إنما تسرى على بطاقة العائلات ، أما البطاقة الخاصة بأصحاب المصانع والمحال العمومية فأمورها مختلف ، إذ لم تنص المادة ١٠ من القرار على وجوب ردها عند الوفاة بسبل كل ما استوجبه هو أخطار مكتب التموين عن كل تغيير في أحوال المحل أو العمل إذا كان التغيير من شأنه تخفيض الاستهلاك . فإذا كان الثابت أن المتهم أدار المحل العمومي بعد وفاة والده ولم يكن هناك تغيير في المحل من شأنه خفض الاستهلاك ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها .

( جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨ طين رقم ١٩٢٢ سنة ١٨ ق )

## ١٠٢٩ - معاقبة تاجر التجزئة لا تجارة في بعض مواد التموين دون أن يكون مرخصاً له بذلك بموجب نصوص القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

✽ أنه لما كان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خول في المادة الأولى منه وزير التموين فرض قيود على انتاج مواد التموين وتداولها واستهلاكها وتوزيعها بموجب بطاقات وتراخيص يصدرها ، وكان الوزير في حدود السلطة التي خولها قد أصدر القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم التعامل بهذه المواد ، وكان مقتضى هذا القرار أنه حظر على تاجر الجملة أو التجزئة أو أصحاب المصانع أو المحال العمومية أن يحصلوا على شيء منها إلا بترخيص من وزارة التموين وبالمقادير المحددة فيها ، وحظر على المستهلكين أن يحصلوا عليها إلا بمقتضى بطاقات شخصية وفي الحدود المبينة بها وأن يتصرفوا فيها لسواهم بأي كيفية كانت ، وأوجب حصر المستهلكين بحيث أصبحوا تابعين لتجسار تجزئة مختلفين معينين حسب وجود محالهم لا يجوز لسواهم البيع لهم لما كان ذلك كذلك فإنه إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم بوصف كونه تاجر تجزئة ( بدالا ) اتجر في بعض مواد التموين ( سكر وزيت وكيروسين ) دون أن يكون مرخصاً له في ذلك من وزارة التموين وباعها لمن لا يحملون بطاقات تبيح لهم شراؤها فهي تدخل في نصوص القرار السالف الذكر ويعاقب عليها به .

( جلسة ١٩٤٩/١/١٧ طين رقم ٢١٧١ سنة ١٨ ق )

## ١٠٣٠ - مقتضى القول بأن بطاقات التموين شخصية عملاً بنص م ٨ من

القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

✽ ان المادة ٨ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ تنص على ان بطاقات التموين شخصية ولا يجوز التنازل عنها أو تحويلها أو ادخال

أى تعديل فى البيانات المدونة بها إلا عن طريق مكتب التموين المختص وفى حالة الوفاة أو نقل محل التوطن أو الإقامه الى دائرة غير دائرة المكتب أو النجبة التى صرفت البطاقة تصبح البطاقة لاغية ، ويجب أن نرد الى النجبة التى صرفتها ومقتضى القول بأن البطاقة شخصية أنه لا يجوز لغير صاحبها أن ينتفع بالحقائق المخولة له فيها ، فكل من استعمل لنفسه بطاقة ليست له يكون مخالفا للمادة المذكورة . واذن فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه تسلم مقررات التموين لصاحبتى البطاقتين اللتين تركتا البسلاد المصرىة وأصبحتا بطاقتاهما ملفتين ، وإدانه على أساس أنه بذلك يكون قد حصل على أكثر من بطاقة واحدة فهذه الإدانة تكون صحيحة .

(جلسة ١٩٤٩/١/٢٤ طن رقم ٢٠ سنة ١٩٤٩)

١٠٣١ - أمسك صاحب محل ترزى سبجلا غير شامل لجميع البيانات التى يتطلبها القانون مخالف للمرسوم ٩٦ سنة ١٩٤٥ وتعديلاته .

✳ إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم لانه بصفته صاحب محل ترزى لم يسك سبجلا يدون فيه البيانات المطلوبة قانونا ، ولم تكن قد رفعت عليه بشأن بيانات بذاتها دون أخرى مما أمر القانون باستيفائها جميعا ، وكان الدفتر الذى قدمه غير شامل لجميع البيانات التى يتطلبها القانون ، فان ادانته بمقتضى المواد ٦/٤ و ٧ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ وبالمادتين ٤٨ و ٦٦ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ١١٦ لسنة ١٩١٨ تكون صحيحة .

(جلسة ١٩٥٠/٢/٦ طن رقم ١٨٦٥ سنة ١٩٥٠)

١٠٣٢ - علم أمسك صاحب المقهى الدفتر الذى يثبت فيه مقادير الاصناف التموينية وكيفية استخدامها، لها مخالف لنص المادة ٢/٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ .

✳ ان نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ يجرى بأنه ، على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية كما يجب على اصحاب المصانع والمحال العمومية ان يكون لديهم دفتر خاص يشتمل فيه مقادير الاصناف التى ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع . واذن فإذا كان الحكم قد ادان المتهم ، بصفة كونه صاحب مقهى ومديره ، لم يسك

هذه الدفتر ليثبت فيه مقادير الأصناف التموينية التي ترد له وكيفية استخدامه لها . فانه لا يكون قد اخطأ ، اذ القى يدخل بداعة في عداد المحال :لعمومية المنصوص عليها في الفقرة المذكورة .

(جلسة ١٥/٥/١٩٥٠ طن رقم ٢٦١ سنة ٢٠ ق ٤)

١٠٢٣ - عدم الاخطار عن نقل المحل من مكان الى مكان يعاقب عليه مادام ذلك من شأنه تخفيض الاستهلاك .

\* يكفي للمعاقب بمقتضى المادة ١٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ان يثبت عدم الاخطار عن نقل المحل من مكان الى آخر ما دام ذلك من شأنه تخفيض الاستهلاك ، كما انه يكفي للمعاقب بمقتضى المادة ١٢ من القرار المشار اليه ان يستخدم صاحب المحل الاصناف المقررة في غير الغرض الذي صرقت من أجله . وحكم هاتين المادتين يجري على اصحاب المصانع واصحاب المحال العامة على السواء .

(جلسة ١٦/١٢/١٩٥٠ طن رقم ١٠٢٧ سنة ٢٠ ق ٤)

١٠٣٤ - عدم شمول التعديل المنصوص عليه في المادة ١ من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ حكم المادة ١٢ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ .

\* ان المادة الاولى من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ لم يشمل حكم التعديل فيها مخالفة المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بل هذه المخالفة بقيت خاضعة للعقوبات الواردة بالفترتين ١ ، ٢ من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ .

(جلسة ١٦/١٢/١٩٥٠ طن رقم ١٠٢٧ سنة ٢٠ ق ٤)

١٠٣٥ - اعارة المتهمين كمية من السكر المقرر لمصنعيها الى مصنع آخر لاستهلاكها بغير ترخيص منهى عنه بحكم المادة ١٢ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ .

\* ان اعارة المتهمين كمية من السكر المقرر لمصنعيها الى مصنع آخر لاستهلاكها بغير ترخيص من مكتب التموين ، ذلك يعد تصرفا منهيا عنه بحكم المادة ١٢ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي تنص على الزام اصحاب المصانع والمحال العامة ان يستخدموا الاصناف المقررة لهم للغرض الذي صرقت من اجله ، وحظرت عليهم بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المخدش ان يبيعوا كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يتبادلوا عليها أو يتصرفوا فيها بأي نوع من انواع التصرفات .

(جلسة ١٦/١٢/١٩٥٠ طن رقم ١٢٨٧ سنة ٢٠ ق ٤)

١٠٣٦ - وجوب اخطار تاجر التجزئة باستلام مواد التموين من تجار الجملة .

\* انه لما كان القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر تنفيذا للمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يقضى في المادة الثانية منه بانه « يجب على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية استلام مواد التموين من تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية في خلال ثلاثة ايام من تاريخ اخطارهم من مكتب التموين المختص باستلام مقرراتهم من هذه المواد » مما يقتضاه عدم قيام الجريمة الا اذا ثبت اخطار التاجر ومضى ثلاثة ايام دون تسلمه مادة التموين - لما كان ذلك فان الحكم الذي لم يستظهر ان كان المتهم قد اخطر ام لم يخطر يكون فاسد البين متعيينا نقضه .

( جلسة ١٩/٣/١٩٥١ طس رقم ١١١ سنة ٢١ ق )

١٠٣٧ - استناد المحكمة في ادانة المتهم بموجب المادة ١٢ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الى تجيره مصنعه ثم بيعه وان هذا البيع اشتمل على بيع كميات مواد التموين دون بيان الادلة التي استخلصت منها ذلك - قصور .

\* ان المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ انما تحظر على اصحاب المصانع ان يستخدموا الاصناف المقررة لهم في غير الغرض الذي صرفت من اجله او يستخدموا مقادير تتجاوز نصيبهم من هذه الاصناف بغير ترخيص سابق وتخطر عليهم كذلك بغير ترخيص سابق ان يبيعوا اية كمية منها او يثنازلوا عنها او يتصرفوا فيها بأي نوع من انواع التصرفات . فاذا كانت المحكمة قد استندت في ادانة الطاعن بموجب هذه المادة الى ما قالته عن تأجيله مصنعه ثم بيعه والى ان هذا البيع اشتمل على بيع كميات مواد التموين وذلك دون ان تبين الادلة التي استخلصت منها ذلك فان حكمها يكون فاسد قصورا بعييه ويستوجب نقضه .

( جلسة ١٠/٤/١٩٥١ طس رقم ١٦٨١ سنة ٢٠ ق )

١٠٣٨ - صدور القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التموين هو في حدود الرخصة المخولة له بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

\* ان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد نص في المادة الاولى منه على انه « يجوز لوزير التموين - لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الاولى وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها -

ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا بعض التدابير الآتية : (١) فرض قيود على انتاج هذه المواد وتداولها واستهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين. لهذا الغرض ، السخ - فهو بذلك قد رخص لوزير التموين فيما رخص له به ان ينظم بقرارات يصدرها تداول تلك المواد بين المنتجين لها والقائمين على معانتها ومستهلكيها واذن فاذا هو اصدر القرار الوزاري رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ الذي وجب على اصحاب المطاحن ان يميزوا اجولة الدقيق باختام واضحة بالبوابة في مكان ظاهر وبحروف معينة على ان تجدد كلما حال لونها ويحظر عليهم استخدام اجولة ممزقة او مستهلكة او بها رقع من أى نوع كانت ، فهذا هو في حدود الرخصة المخولة له بالقانون .

( جلسة ١٩٥١/٢/١٠ طين رقم ١٣٠ سنة ٢١ ق )

١٠٣٩ - عدم اشتراط قصص جنائي خاص في جريمة استخدام مواد التموين في غير الغرض الذي صرفت من أجله .

✽ ان القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة استخدام مواد التموين في غير الغرض الذي صرفت من أجله او استخدامها في مصنع آخر غير المصنع :لوارد بيانه في البطاقة بل تتحقق الجريمة بمجرد وقوع الفعل المعاقب عليه والمتهم عالم به دون حاجة الى البحث عن البواعث التي دفعت المخالف لارتكاب الفعل المنهي عنه .يقضي صريح نص المادتين ١٢ و ١٣ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

( جلسة ١٩٥١/٥/٧ طين رقم ٢٤٨ سنة ٢١ ق )

١٠٤٠ - اعفاء تاجر التجزئة من كتابة فاتورة بالمبيع عملا بنص م ٢٦ من القرار ١٨٠ سنة ١٩٥٠ .

✽ ان تاجر التجزئة وهو معنى من كتابة فاتورة بالمبيع .مادام لم يطلب اليه المشتري تحرير فاتورة لا عقاب عليه من كتابة فاتورة بالمبيع مادام لم يطلب التي يتطلبها القانون في المادة ٢٦ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ كليا او بعضها لان تحرير الفاتورة انما يقصد منه في هذه الحالة غرض خاص لتاجر التجزئة .

( جلسة ١٩٥١/٥/٢٨ طين رقم ٣٠٩ سنة ٢١ ق )

١٠٤١ - علم أخذ المحكمة بالدفتري الذي قدمه التاجر استنادا الى انه غير شامل للبيانات المنصوص عليها وغير منتظم دون بيان وجهه مخالفة ما هو مدون بهذا الدفتري للقانون - قصور .

✽ اذا كان المتهم المقدم للمحاكمة لانه بصفته صاحب مصنع حلوى لم يثبت في السجل الخاص بحركة السكر المقادير الواردة اليه وما استخدمه منها . قد تمسك بأن الدفاتر التي يمسكها تعفيه من امساك هذا السجل فادانته المحكمة واكتفت في الرد على دفاعه بهذا بقولها ان الدفتريين اللذين قدمهما لا يمكن الاخذ بهما طبقا للقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ لانهما لا يعطيان البيانات المنصوص عليها وغير منتظمين - فهذا الحكم يكون قاصرا ، اذ لم تبين المحكمة وجهه مخالفة ما هو مدون بهذين الدفتريين للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع المطروحة على المحكمة .

( جلسة ١٠/١٠/١٩٥١ طس رقم ٣٢٢ سنة ١١٠٠ )

١٠٤٢ - مجرد علم اخطار تاجر التجزئة مراقبة التموين بالوفورات المتبقية لديه مخالف لنص المادة ٥ من ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ .

✽ ان القانون اذ نص في المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على انه يجب على تجار التجزئة ان يخطروا مراقبة التموين المختصة في آخر شهور مارس ويونية وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين قد اوجب على التجار هذا الاخطار في المواعيد التي ذكرها بصفة عامة مطلقة ، ولم يقيد ذلك بجهل الجهة التي اوجب التبليغ اليها او بعلمها بوجود هذه الوفورات او بمقدارها ، وسواء اكان سببها راجعا الى نقص المراقبة ذاتها للمقادير المقرر توزيعها من قبل على المستهلكين ام الى قصود بعض المستهلكين انفسهم عن اقتضاء مقرراتهم ام الى غير ذلك من اسباب .

( جلسة ١٠/١٢/١٩٥١ طس رقم ١١٦٦ سنة ٢١٠٠ )

١٠٤٣ - ادانة المتهم لعلم سحبه كمية السكر المقررة له في الميعاد دون رد على ما تمسك به من انه لم يخطر بموعده التسليم - قصور .

✽ اذا كان المتهم الذي دين باعتباره تاجرا لبيع مواد التموين بالتجزئة ، لم يسحب كميات السكر المقررة له من مخازن شركة السكر في الميعاد المحدد لذلك ، قد تمسك بأنه لم يخطر بالموعده الذي كان ينبغي عليه ان يتسلم فيه مقرراته من السكر ، فان الحكم اذ دان الطاعن وقال انه اخطر بموعده التسليم

دون ان يقيم الدليل على ذلك يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه ، لان المادة ١٩ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد اوجبت حصول هذا الاخطار حتى يسرى في حقه التقصير اذا ما تخلف عن التسليم .  
(جلسة ١٩٥٢/١/٢١ طين رقم ١٠٩٧ سنة ١٩٤١ ق)

١٠٤٤ - جريمة عدم اعلان تاجر التجزئة عن وصول مواد التموين اليه  
بمكان ظاهر لا يتطلب قصدا جنائيا خاصا \*

\* ان عدم اعلان تاجر التجزئة المقيدة عليه بطاقات تموين عن وصول مواد التموين اليه بمكان ظاهر في محله ، تلك جريمة لا تتطلب توفر قصد جنائبي خاص .  
(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٢ طين رقم ٥ سنة ١٩٤٢ ق)

١٠٤٥ - مدلول حظر البيع المنصوص عليه في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ \*

\* ان المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤١ وان نصت على حظر البيع فان مدلولها ينسحب على كل تصرف يعرض به التاجر في السلع التي يتجر فيها سواء كان بيعا أم مقايضة أم قرضا أم عارية \* يؤيد ذلك ان واضح القرار المشار اليه لم يستقر في صدد ذلك على تعبير واحد ، فهو في المادة ٢ يستعمل لفظ « البيع » وفي المادة ٤ لفظ « التصرف » وفي المادتين ١١ و ١٢ يستعمل اللفظان معا وهو في كل ذلك انما يقصد ان يمنع من يتسلم مواد التموين من ان يسلمها لغير من خصصت له وفي غير الارجاء التي رسمها القانون \*

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٦ طين رقم ١٦٢٣ سنة ١٩٤١ ق)

١٠٤٦ - تناول حكم المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ تجار الجملة \*

\* ان المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وان اقتصر نصها على اصحاب المصانع والمحال العامة الا ان المادة الثانية من نفس القرار يتناول حكمها تجار الجملة \*

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٦ طين رقم ١٦٢٣ سنة ١٩٤١ ق)

### ١٠٤٧ - عدم التزام التاجر بالاختار عن الوفورات اذا لم توجد. هذه الوفورات .

✽ ان المادة ٥ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ نفى بانه  
« يجب على تاجر التجزئة ان يخطروا مراقبة التموين في آخر شهر مارس  
ويونية وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد  
التموين » . ومؤدى هذا النص ان الاخطار لا يلزم الا عند وجود « الوفورات  
المتبقية » فاذا لم توجد هذه الوفورات فلا يكون ثمة ما يجب الاخطار عنه .  
فاذا قضى الحكم بادانة المتهم في جريمة عديم التبليغ عن وفورات التموين  
الباقية لديه مع انه كان قد دافع عن نفسه بعدم وجود وفورات لديه ودون  
ان يحقق هذا الدفاع فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتبعين نفيه .

( جلسة ١٩٥٢/٢/٢٧ طعن رقم ١١٥٣ سنة ٢١ ق ١ )

### ١٠٤٨ - عدم اخطار صاحب البطاقة مكتب التموين عن أى نقص في عدد الأفراد المعينين معه كافي لمعاقبته بمقتضى م ١٠ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ .

✽ يكفي للمقاب بمقتضى المادة العاشرة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥  
الا يخطر صاحب البطاقة مكتب التموين المختص عن أى نقص في عدد الافراد  
المعينين معه بسبب الانفصال أو الوفاة أو لاي سبب آخر ولو كان ذلك عن  
فرد واحد .

( جلسة ١٩٥٢/٢/٢٧ طعن رقم ١٦٢٤ سنة ٢١ ق ١ )

### ١٠٤٩ - شرط العقاب لمخاللة احكام المادة ٢٦ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ يختلف تبعا لصفة البائع .

✽ ان المادة ٢٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠  
قد نسبت على انه « يجب على كل صاحب مصنع أو مستورد أو تاجر جملة أو  
نصف جملة ان يقدم للمشتريين فاتورة معتمدة مبينا فيها (١) نوع السلعة  
المبيعة ومقدارها ورقم العينة اذا تعلق البيع باقمشة صوفية مستوردة  
للرجال (٢) الثمن المدفوع ونسبة الربح للسلع المحددة الربح في تجارتها (٣)  
سعر البيع للمستهلك اذا حصل البيع مباشرة من المستورد أو تاجر الجملة  
أو تاجر التجزئة أو من احدهم الى المستهلك للسلع المحددة الربح في  
تجارتها (٤) تاريخ البيع (٥) منا اذا كان يبيع السلعة بصفته صاحب مصنع أو  
مستوردا أو تاجر جملة أو نصف جملة أو تاجر تجزئة . كما يجب على تاجر



التجربة أن يسلموا للمشتريين مثل تلك الفاتورة إذا طلبت منهم • وتبين من هذا النص أن شرط المقاب يختلف تبعاً لما إذا كان البائع من أصحاب المصانع والمسرودين أو تجار الجملة أو نصف الجملة أو هو من تجار التجزئة وإذا فُتِيَ كان الحكم قد أذن المتهم في حرمة إصداره فاتورة غير مستوفاة البيانات القانونية المطلوبة • دون أن يبين صفة التي انطبق بها نص المادة سالفة الذكر عليه • فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه •

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طعن رقم ١٤٣٠ سنة ٢٦ ق ١)

١٠٥٠ - عدم تقديم التاجر للمشتري الفاتورة أصلاً أو عدم استيفائها  
البيانات التي يتطلبها القانون مستوجب للمقاب •

\* إن القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ • قد أوجب في المادة ٢٦ منه على تجار الجملة ونصف الجملة أن يقدموا للمشتري التاجر فاتورة وأن تكون هذه الفاتورة مستوفاة لبيانات حددها القانون • فكلاً الأمرين • عدم تقديم الفاتورة أصلاً وعدم استيفائها البيانات التي يتطلبها القانون • إذا أعطيت • مستوجب للمقاب •

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٥ طعن رقم ١٦٨ سنة ٢٢ ق ١)

١٠٥١ - إمساك البترة الخاص بإثبات مقادير الاصناف التي ترد وتاريخ ورودها قاصر على أصحاب المصانع والمحال العامة •

\* إن القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ • وهو الخاص بأحكام البطاقات وتداول السكر قد نص في المادة الثانية منه على أن أصحاب المصانع والمحال العامة يجب أن يكون لديهم دفتر خاص يشتمل فيه مقادير الاصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقاسير المبيع وتاريخ البيع • فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قبضه بإدانة الطاعن على افتراض أنه مدير المحل وأنه مسؤول بقض النظر عن مسئولية صاحب المحل • مع إقتصار النص على أصحاب المحال • دون أن يبرهن على أن يكون للطاعن من صلة أخرى بالمحل بوصفه صاحباً له أصلاً أو بصفته مستقلاً له طبقاً لأحكام قانون المحال العامة فيعتبر صاحباً له كذلك • فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يبيح بما يستوجب نقضه •

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٥ طعن رقم ٨ سنة ٢٢ ق ١)

١٠٥٢ - حظر التصرف في مواد التموين بأي نوع من أنواع التصرفات في غير ما خصصت له هذه المواد .

\* ان المادة ١/٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ اذ نصت على انه : تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة عددا من المستهلكين ولا يجوز لتجسار التجزئة ان يتصرفوا في مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك - اذ نصت على ذلك فقد افادت حظر التصرف في مواد التموين بأي نوع من أنواع التصرفات غير ما خصصت له هذه المواد .

(جلسة ١٢/٥/١٩٥٣ ملن رقم ٤٠٩ سنة ٢٢ ق)

١٠٥٣ - لا عقاب على حيازة الصودا غير الواردة عن طريق الجمارك مادامت حاصلة قبل صدور القرار رقم ٢٥ سنة ١٩٥١ .

\* انه وان كانت المادة الاولى من القرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على استمرار الاستيلاء استيلاء عاما على كميات الصودا من أي محل بالمملكة المصرية فان المادة ٢ من القرار المذكور تنص على ان : تقوم وزارة التموين بتنظيم توزيع المواد المستولى عليها بمقتضى احكام هذا القرار ويقوم للمستولى لديهم بسحب هذه المواد المستولى عليها من الدوائر الجمركية ونقلها الى مخازنهم وإبقائها في حراستهم وتحت مسئوليتهم وتنفيذ نظام التوزيع الموضوع لها بمعرفة وزارة التموين ، كما تنص المادة الثالثة على عقاب كل من يرفض الاذعان لاحكامه . ولم يفرض هذا القرار قيودا على حيازة الصودا الواردة من غير طريق الجمارك ، بل هذه القيود فرضت بمقتضى القرارين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٢٤ من يناير سنة ١٩٥١ اللذين اوجب اولهما على « الحائز بأية صيغة كانت » ان يرسل الى وزارة التموين بيانا بمقدار ما يحوزة وان يرسل اليها في نهاية كل شهر بيانا بالكميات الواردة ومقدار البيع منها ، وثانيهما ان يسلك سجيلا خاصا لالبيات المقادير الموجودة ، ضا يره له منها وجهات الورد وما يبيعه أو يستخدمه وانشاء المشترين ومقدار البيع لكل منهم . واذا فلا عقاب على حيازة الصودا غير الواردة من طريق الجمارك مادامت حاصلة قبل صدور القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ الذي اصناف مادة الصودا الكاوية الى الجدول المرافق للقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ .

(جلسة ١٢/٥/١٩٥٣ ملن رقم ١٢٣٦ سنة ٢٢ ق)

١٠٥٤ - ماهية الاخطار الذي يعتد به طبقا للمادة الثالثة من القرار رقم

١٠٤ سنة ١٩٤٩ .

\* الاخطار الذي يمتد به طبقا للمادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ إنما هو الاخطار بخطاب مسجل في الاسبوع الاول من الشهر .  
( جلسة ١٩٥٢/٦/١٠ طعن رقم ٤٣٣ سنة ٤٣٢ ق )

١٠٥٥ - حظر التصرف في مواد التموين بأي نوع من أنواع التصرفات في غير ما خصصت له هذه المواد .

\* ان الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ اذ نصت على ان « تخصص وزارة التموين لـسـكـل تاجر تجزئة عددا من المستهلكين وانه لا يجوز لتجار التجزئة ان يتصرفوا في مواد التموين لغير المستهلكين المحصنين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك ، اذ نصت على ذلك اما قصدت حظر التصرف في مواد التموين بأي نوع من أنواع التصرفات في غير ما خصصت له هذه المواد ، واذن فتمت كان الطاعن من تجار التجزئة الذين خصص لهم عدد من المستهلكين يصرف لكل منهم المقدار المعين له من السكر الذي اعده وزارة التموين للاستهلاك العائلي ، فان تصرفه في هذا السكر باقراضه الى الغير ، يكون غير جائز قانونا .

( جلسة ١٩٥٢/١٢/٨ طعن رقم ١٠٤٠ سنة ١٢٢ ق )

١٠٦ - اداة المتهم لعدم تقديمه بيانا عن مواد التموين التي لـسـديـه دون استظهار الاصناف التي يحوزها او يتجر فيها وما اذا كانت من الاصناف الواردة بالجدول المرفق بالقرار رقم ٣٦٨ سنة ١٩٥٠ - قصور .

\* متى كان الحكم قد دان الطاعن بصفته تاجر حبوب لم يخطر مراقبة التموين بالاصناف التي لديه في الميساد القانوني تطبيقا للمادتين ١ و ٣ من القرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٠ المسدل بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ بشأن تقديم بيانات عن بعض مواد التموين والجدول المرفق به ، وكان الجدول الملحق بالقرار المشار اليه قد بين على سبيل الحصر اصنافا معينة من الحبوب ، هي التي تسرى عليها احكام القرار - فان مؤدى ذلك ان الجريمة المنصوص عليها في تلك المواد لا تتحقق الا اذا كانت الحبوب التي يتعامل فيها تاجر التجزئة او يحوزها بأي صيغة كانت هي من اصناف الحبوب الواردة بالجدول - واذن فاذا كان الحكم قد استند في ادانة الطاعن الى مجرد قيد اسمه بالسجل التجاري كتاجر حبوب ، دون ان يعنى باستظهار اصناف الحبوب التي يحوزها

أو يمنع فيها ، ولما كانت من الأصناف الواردة بالأحوال حتى يمكن أن يفرض عليه تقديم بيانات عنها إلى مراقبة التموين ، وذلك بمقولة أن كلمة « حبوب » تشمل جميع أنواع الحبوب ، فإن هذا القول لا يصح تأسيس الحكم بالإدانة عليه . ويكون الحكم قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التي كان الطاعن بها .

( جلسة ١٩٥٣/١/١ طعن رقم ٨٧٨ لسنة ٢٢ ق )

١٠٥٧ - مسئولية صاحب المحل عن الفاتورة التي صدرت من عهد إليه بإدارة محله .

✽ انه لما كانت المادة ٢٦ من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ قد أوجبت على كل صاحب مصنع أو مستودع أو تاجر أن يقدم للمشتري فاتورة معتمدة منه مبينة فيها نوع السلعة وثمنها وغير ذلك من البيانات الواردة بها وكانت المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ، التسمير الجبري قد جعلت صاحب المحل مسؤولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ، وكان مقتضى ذلك أن يكون الطاعن مسؤولا عن الفاتورة التي صدرت من عهد إليه بإدارة محله - فإن الحكم القاضي بمسئوليته عن تلك الفاتورة لا يكون مخطئا .

( جلسة ١٩٥٣/٢/٢٤ طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٢ ق )

١٠٥٨ - وجوب موافقة لجنة التموين العليا على القرارات التي يصدرها وزير التموين أعبالا لنص المادة ١ من المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

✽ لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على تخويل وزير التموين إصدار قرارات بالتدابير التي يبينها هذه المادة بعد موافقة لجنة التموين العليا قد أطلقت نصها بحيث يجب في جميع القرارات التي تصدر بناء على ذلك المرسوم بقانون أن يكون صدرها بموافقة لجنة التموين العليا متى كان الغرض منها اتخاذ كل أو بعض تلك التدابير منسواء أكان مصدرها هو وزير التموين أو أي وزير آخر تضاف إليه اختصاصاته وكان وزير التجارة بعد أن أضيفت إليه اختصاصات وزير التموين قد أصدر القرارات رقمي ٩٦ لسنة ١٩٤٦ و ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ يفرض بهما على التجار استلام الزيت وغيره من بعض مواد التموين من المعاصر والمصانع والشركات في مواعيد محددة دون أن يرضها على لجنة التموين العليا وتوافق عليها لما كان ذلك فإن هذين القرارين يكونان قد صدرا باطلين لميب في إجراءات

إصدارهما وتخلف شرط من شروط صحتها ، ويكون الحكم المعلوم نفسه  
 إذ طبق في حق المتهم القرارين المذكورين وإدانة بالجريمة المنصوص عليها  
 فيها قد خالف القانون .

( جلسة ١٣/٤/١٩٥٤ ملن رقم ١٣٠٢ سنة ١٩٥٢ ق )

١٠٥٩ - عدم مريان المادتين ١ و ٢ من القرار رقم ٤٤ لسنة ٥٠ الا بالنسبة  
 الى من عينهم انشاءً بالنص دون غيرهم .

\* أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥  
 قصد نصت على انه ، على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية ، كما  
 يجب على اصحاب المصانع والمحال العامة او يكون لديهم دفتر خاص يتيتون  
 فيه معادير الاصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيونه او يستخدمونه  
 بها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع ، كما اوجبت  
 المادة الخامسة من القرار المذكور على هذه الطوائف ، مع استبدال تجار  
 النجزة بتجار الجملة ، وأخطار مراقبة التموين عن الوفورات المتبقية لديهم  
 من مواد التموين ، وخطاب الشارع في المادة الاولى من القرار رقم ٤٤ لسنة  
 ١٩٥٠ موجه الى بعض من شملهم نص المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ وهم  
 اصحاب المصانع واصحاب المحال العامة دون غيرهم ، وقد اخص الشارع  
 بموجب المادة الثانية من هذا القرار اللاحق هاتين الطائفتين وحدهما بالاغناء  
 من هذا الاخطار ولم يذكر شيئاً من باقى الطوائف التي اشارت اليها المادة  
 الخامسة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، ويبين من ذلك ان الصلة بين  
 القرارين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ورقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ هي صلة عموم  
 وخصوص فالمادتان ١ و ٢ من انقرار الاخير لا يسرى حكمهما الا بالنسبة الى من  
 عينهم الشارع بالنص دون غيرهم . من هنا نشأ الشك ان يبقى التزامهم  
 على اصل الحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤  
 ومن هؤلاء طائفة تجار الجملة .

( جلسة ١٣/٤/١٩٥٥ ملن رقم ٦٥ سنة ١٩٥٢ ق )

١٠٦٤ - مناعه التائيم في جريمة بيع الشاى أو حيازته بقصد البيع .

\* يبين من استقراء نصوص المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٢١٣  
 لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاى والمواد ٥ و ٦ و ٩ و ١٠  
 من قرار وزير التموين الرقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة  
 الشاى والبن - ان مناعه التائيم فى جريمة بيع الشاى أو حيازته بقصد  
 البيع رهن بتوافر شرطين : (الاول) ان يكون الشاى من النوع الاسود ، وهو

الامر المستفاد من صريح نص المادة الخامسة : ومن دلالة ما اشارت اليه المادة السادسة من حظر خلط الشاي الاسود بشاي اخضر او باية مادة اخرى ، و (الثاني) ان يكون هذا الشاي الاسود غير ممبعا في عبوات لحمل البيانات المنصوص عليها في المادة الخامسة ، ومن ثم فانه يجب لسلامة الحكم الصادر بالادانة في جريمة بيع الشاي او حيازته بقصد البيع وغير ممبعا في عبوات قانونية ان يستظهر توافر هذين الشرطين حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما سار اثباتها في الحكم والا كان مميبا بالفصور .

(الطن رقم ٩٦ لسنة ١٣٠٠ ق - جلسة ١٣٠٠/١٠/٢ من ١٧ ص ٨٩٩)

#### ١٠٦١ - امتناع عن بيع سلعة بسعر - عقوبة \*

\* ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ اذ نص في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة او محدة الربح بذلك السفر او الربح ، قد فرض بذلك على التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لهم حيازتها والا اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا دون ان يقبل منهم التعلل في ذلك باية علة ، وهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد عن السعر المحدد او لم يكن .

(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ١٣٧٠ ق - جلسة ١٣٧٠/٥/٣٠ من ١٨ ص ٧٣٧)

#### ١٠٦٢ - وجوب البتات البيانات المنصوص عليها في المادة ١٤ من قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ - فور صرف المواد التموينية \*

\* مؤدى نص المادة ١٤ من قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التموين ، ان البيانات المشار اليها فيه ، يجب اثباتها في السجل - الخاص بتوزيع المواد التموينية - فور اقتضاء موجبها ، ومن ثم فان ما يدعيه الطاعن من ان حقه ان لا يستوفى البيانات الا عند تقديم السجل لمكتب التموين في الاسبوع الاول من الشهر التالي للتوزيع ، يكون غير صحيح في القانون .

(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ١٣٩٠ ق - جلسة ١٣٩٠/٥/١٠ من ٢١ ص ٦٧٧)

١٠٦٣ - الاخطار الذى يمتد به طبقا للمادة الاولى من قرار وزير التموين

رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المفضل : هو الاخطار بخطاب موسى عليه خلال

الخمسة عشر يوما الاولى من الشهر - الاخطار التليفونى - غير كافه .

\* الاخطار الذى يمتد به طبقا للمادة الاولى من قرار وزير التموين رقم ٥٤

لسنة ١٩٥٦ المبدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ والقرار رقم ٣٢ لسنة

١٩٥٨ انما هو الاخطار بخطاب موسى عليه خلال الخمسة عشر يوما الاولى من

الشهر . ولما كان اخطار بهذا الطريق لم يحصل من المطعون ضده . فان

الحكم المطعون فيه اذ قضى بتبرئته استنادا الى قيامه بالابلاغ التليفونى يكون

قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ٥١٥ لسنة ١٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤ ص ٢١ من ٧١٨ )

١٠٦٤ - المادة الاولى من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢

لسنة ١٩٦٦ التى تلزم اصحاب محال الجملة والتجزئة بأن يعرضوا

لبيع بمحالهم كميات مناسبة من السلع باختلاف انواعها الموجودة

بمخازنهم او مودعة بحسابهم بمخازن آخرين . نصها عبا

لا يستلزم لتحقق الجريمة فترة معينة او يعلق تنفيذ احكامه على

شروط خاصة .

\* ان نص المادة الاولى من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢

لسنة ١٩٦٦ الذى يلزم اصحاب محال الجملة والتجزئة بأن يعرضوا للبيع

بمحالهم كميات مناسبة من السلع باختلاف انواعها الموجودة بمخازنهم او المودعة

لحسابهم بمخازن آخرين - قد جاء عاما دون ان يستلزم لتحقق الجريمة فترة

معينة او يعلق تنفيذ احكامه على شروط خاصة ، ومن ثم فان تعلل الطاعن فى

شأن عدم عرضه تقاوى البرسيم بمقولة ان موعد زراعته لم يكن قد حيل

وقت ضبط الواقعة لا يبدو ان يكون فى واقع الدعوى دفاعا قانونيا ظاهر البطالان

فلا يعيب الحكم التفاته من الرد عليه .

( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠ ص ٢٣ من ٢٦٠٩٤ )

### الفصل الثالث

#### التفسير

١٠٦٥ - ادانة التهم بجريمة صنع خبز اقل من الوزن المقرر دون بيان  
 ذنة كل رغيف من الخبز محل الدعوى .

\* اذا ادانت المحكمة متهما في جريمة صنع خبز وزنه اقل من الوزن  
 المقرر دون أن تبين في حكمها ذنة كل رغيف من الخبز محل الدعوى ، فإن  
 حكمها يكون قاصرا واجبا نقضه ، اذ هذا البيان مهم لتعريف حقيقة الواقعة  
 وصحة تطبيق القانون عليها .

(جلسة ١٠٠/٣/١٩٤٧ طين رقم ٧٥٢ سنة ١٧ ق )

١٠٦٦ - ادانة التهم بجريمة صنع الخبز اقل من الوزن المقرر دون بيان  
 ذنة كل رغيف من الخبز محل الدعوى .

\* اذا كان الحكم الذي ادان التهم في جريمة عرضه للبيع بجزء وزنه  
 اقل من الوزن المقرر قد خلا عن بيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط فانفسه  
 يكون قاصرا قسورا يبيح بتا يجب نقضه .

(جلسة ٢٤/١١/١٩٤٧ طين رقم ١٦٤٣ سنة ١٧ ق )

١٠٦٧ - التزام اصحاب المخازن التي تقوم بصناعة الخبز الافرنجي أو  
 الشامي بعدم صنع خبز او بيعه او حيازته ما لم يكن من دقيق القمح  
 الفاخر ١/ .

\* ان المادة الاولى من القرار الوزاري رقم ٣٠ الصادر في ٢٤ من يناير  
 سنة ١٩٤٦ المعدلة بالقرار الوزاري رقم ٩٨ الصادر بتاريخ ١٣ من مارس  
 سنة ١٩٤٦ قد نصت بصفة مطلقة على أنه « يحظر بغير ترخيص مسابق  
 من وزير التسوين على اصحاب المخازن او المسؤولين عن ادارتها التي تقوم  
 بصناعة الخبز الافرنجي أو الخبز الشامي ان يصنعوا او يعرضوا للبيع أو يحوزوا  
 بأية صيغة كانت غير الخبز المصنوع من دقيق القمح الفاخر مرة ١ المحدد  
 مواصفاته بالكتشف المرافق للقرار الوزاري رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٤٥ » . ومفاد  
 هذا ان اصحاب المخازن المذكورة ممنوعون من صنع أي خبز أو بيعه  
 أو حيازته مهما كان الاسم الذي يطلق عليه ما لم يكن من دقيق القمح الفاخر  
 المشار اليه . واذن فالعقاب على مخالفة هذا النص بتناول صنع الكمك  
 غير المطابق للمواصفات المشار اليها فيه .

(جلسة ٦/٤/١٩٤٨ طين رقم ٣١٧ سنة ١٨ ق )



١٠٦٨ - صنع الارغفة ناقصة الوزن في المخايز يكفى لتكوين جريمة عرضي

شخص ينقص عن الوزن المقرر \*

يجوز ان مجرد صنع الارغفة ناقصة الوزن في المخايز يكفى لتكوين جريمة

عرضي - غير متفق من الوزن المقرر للبيع \*

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ ط ١٨ رقم ١٩٦٠ سنة ١٨ ق)

١٠٦٩ - مخالفة ما اوجبه وزير التموين من وزن عدد معين من الارغفة

لا يقيد القاضي \*

يجوز ان المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على انه " يصدر من وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية او محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف " لم تفول الوزير خدائق الدليل السابق لا يصح اثبات الجريمة الا به " فاذا لم يثبت على وزير وزن عدد معين من الارغفة وانما المتوسط فذلك منه لا يكون الا بمثابة ارشاد للموظفين المتوسط بهنم المراقبة فلا يترتب على مخالفته تقييد الحق المقرر القاضي بمقتضى القانون التسامح من الحكم في الجرائم بكامل الحرية من واقع الادلة المقدمة اليه غير مبرر. بدليل معين " ويدهى ان ما قصد اليه الفرار الوزاري من التحري في تصرف الحقيقة لا يفوت القاضي انشاء تحقيق الدعوى ، لكن ذلك بطبيعة الحال يجب ان يكون تبعاً لظروف كل دعوى وملاساتها وسائر الادلة فيها كاقوال الشهود والاعترافات وقرائن الاحوال \*

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ ط ١٨ رقم ١٩٦٠ سنة ١٨ ق)

١٠٧٠ - مخالفة ما اوجبه قرار وزير التموين من وزن عدد معين من

الارغفة لا يقيد القاضي \*

يجوز ان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ انما حول وزير التموين ان يصدر القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية او محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها بسبب الجفاف ولم يمنحه من السلطة في هذا الصدد اكثر من هذا ، والقرارات التي يصدرها في هذا الشأن لا تخرج عن كونها اوامر لموظفي التموين لتنظيم العمل بينهم وليسكي يتنبوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة ويقنوا القاضي بحصول المخالفة ، فهي لا تفيد - ولا يمكن ان تفيد - ان الجريمة لا تنسب ولا يكون لها

وبوجوده إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الإرغفة ، كما أنها لا تقيد القاضي في تكوين عقيدته بحيث أنه إذا ما اطمأن إلى وقوع المخالفة فلا يصح أن ينهى عليه أن الوزير رسم له طريقة إثبات خاصة لم يتبعها .

(جلسة ١٩٤٩/٥/٢٣ طعن رقم ٦٦٤ سنة ١٩٦٩ ق ١)

١٠٧١ - مخالفة ما أوجبه قرار وزير التموين من وزن عدد معين من الإرغفة لا يقيد القاضي .

\* أن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يخول وزير التموين سلطة أن يصدر القرارات اللازمة لبيان وزن المرغيف ولم يمنحه من السلطة في هذا الصدد أكثر من ذلك . وأذن بالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذي أوجب أن يكون الاعتماد في ثبوت المخالفة على وزن عدد من الإرغفة لا يقل عن مائتي رغيف لا يبدو أن يكون أمراً لموظفي التموين بتنظيم المنسل حتى يتتبعوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة . وعلى ذلك فالقول بأن الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجنود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الإرغفة هو قول لا يتفق والقانون ثم إن الأصل في المواد الجنائية أن القاضي يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى ، فمضى اطمأن إلى ثبوت المخالفة . وقّع عقوبتها . فالقول باستلزام وجود عدد معين من الإرغفة لقيام الجريمة يؤدي إلى عدم معاقبة من لا يوجد لديه وقت التفتيش هذا العدد المعين بالقرار ولو كانت المخالفة ثابتة عليه بطريق لا يقبل الشك وهذا لا يمكن قبوله .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٨ طعن رقم ٩٠٧ سنة ١٩٦٩ ق ١)

١٠٧٢ - انتظام الضابط حتى تم الخبز وضبطه لا يعتبر خلقاً للجريمة .

\* إذا دانت المحكمة متهماً في جريمة عرضه بمخبزه خبزاً يقل وزنه عن الوزن المحدد قانوناً ، ثم طعن في هذا الحكم بطلان عملية ضبط الخبز بمقولة أن المفتش الذي يباشر الضبط هو الذي خلق الجريمة ، إذ هو قرر أنه لم يجد خبزاً عند دخوله فانتظر حتى تم الخبز وضبط الخبز ، وهذا يخالف ما يقضي به القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن من أن التفتيش يكون على الخبز الموجود فعلاً ، فهذا الطعن لا يكون له وجه ، لأنه لو صح أن الخبز الذي ضبطه المفتش قد خبز أثناء وجوده فذلك لا يمكن اعتباره خلقاً للجريمة إذ المفتش لم يتدخل في الخبز ، بل إن حضوره عينيه مما يؤكد صحة إجراءاته فلا يصح أن يتصور منه التهم .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٨ طعن رقم ٩٠٧ سنة ١٩٦٩ ق ١)

١٠٧٦ - مخالفة ما أوجبه قرار وزير التجهيز من وزن عدد معين من  
الارغفة لا يقيد القاضي .

\* ان المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد حولت وزير  
الموين ان يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية او  
محاملة وتحديد النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز لسببه  
الجفاف ولكنها لم تخوله الحق في خلق الدليل الذي يجب اتباعه في اثبات  
هذا المعجز . واذا كان قرار وزير التجهيز رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل  
بالقرارين رقمي ٢١٥ لسنة ١٩٤٧ و ٤٧ لسنة ١٩٤٩ قيد نص على ضرورة وزن  
عدد معين من الارغفة فان ذلك ليس الا من قبيل الاوامر المقنونة بها الارشاد  
والترجيح للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة واثبات المخالفات . كما يكون  
عملهم سليما دقيقا ، ولا يمكن ان يترتب عليه تقييد القاضي بطريق معين من طريق  
الاثبات في استظهار وجود المعجز من جميع الأدلة التي يرى انها تؤدي الى ذلك .

( جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٠ طعن رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٤٩ ق )

١٠٧٤ - صنع الارغفة ناقصة الوزن في المخازن يكفي لتكوين جريمة عرض  
خبز ينقص عن الوزن المقرر .

\* ان القانون لم يشترط لقيام جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر  
لابيع قصدا جنائيا خاصا ، فمجرد صنع الارغفة ناقصة الوزن عن علم لبيعهما  
للاجهوز يكفي لتكوين تلك الجريمة .

( جلسة ١٩٥١/١/١٦ طعن رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥١ ق )

١٠٧٥ - مسئولية مدير المخبز عما يقع فيه من نقص وزن الخبز حاضرة  
كان او غائبا .

\* مدير المخبز هو المسئول عما يقع فيه من نقص في وزن الخبز حاضرا  
كان او غائبا متى كان غيابه باختياره ورضاه . واذا فليس له ان يدعى  
انه كان نائبا في منزله في الوقت الذي وقعت فيه المخالفة اذ ان اشرافه على  
المخبز يعتبر مستمرا تبعا لما يعطيه من اوامر .

( جلسة ١٩٥١/٣/٦ طعن رقم ١٠١ لسنة ١٩٥١ ق )

١٠٧٦ - تطهير وزن الرغيف انما عني به الرغيف الذي دخل النار واصبح معدا للبيع .

\* ان القانون في تحديده وزن الرغيف انما عني الرغيف الذي دخل النار واصبح معدا للبيع لا الرغيف وقت ان يكون عجينا . والقول بان منشورا من وزارة التموين ارسل لمراقبة التموين بالتجاوز عن بعض الوزن - ذلك لا يعتمد به ما دام ان قرارا وزاريا لم يصدر من وزير التموين في صدد ذلك .

( جلسة ١٩٥١/٣/٦ طعن رقم ١٠١ سنة ٢١ ق ١ )

١٠٧٧ - التزام اصحاب المخازن التي تقوم بصناعة الخبز الافرنكي او الشامي بعدم صنع خبز او بيعه او حياضته مسا لم يكن من دقيق القمح الفاخر .

\* ان المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ تحظر بشير ترخيص مسابق من وزارة التجارة على اصحاب مسانع الفطائر والكنافة والمخابز التي تقوم بالخبز الافرنجي او الشامي واصحاب محال بيع الدقيق المرخص لهم ببيع الدقيق الفاخر والمسئولين عن اداؤها الا يستخدموا في صناعتهم او يعرضوا او يجوزوا باية صفة كانت دقيقا غير الدقيق الفاخر .

( جلسة ١٩٥١/٣/٦ طعن رقم ١٣٦٢ سنة ٢٠ ق ١ )

١٠٧٨ - مسألة صاحب المطن عن عدم رغف العجين على الردة الناعمة التظيفة لا يقتضي عن مسألة اصحاب المخازن والمسئولين عن ادارتها .

\* ان المادة ١٣ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ توجب على اصحاب المخازن والمسئولين عن ادارتها رغف العجين على الردة الناعمة التظيفة الخالية من المواه الغريبة والمنصوص عنها في المادة ١٢ من القرار . ولا يقتضي عن مسألتهم ان صاحب المطن مسئول هو الآخر .

( جلسة ١٩٥١/٣/١٩ طعن رقم ١٧٨٦ سنة ٢٠ ق ١ )

١٠٧٩ - صنع الأربعة ناقصة الوزن في المخازن يكلل لتكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرّر .

\* ان جريمة صنع خبز يقل عن الوزن المحدد يتحقق قيامها بصنع

الأرغفة ناقصة الوزن ووضعها في الخابز او احرلها بأية صفة كانت. فثبت  
أنبت الحكم أن الطاعن قد صنع في مخبز - جبرا يقل عن الوزن المحدد قانونا فهذا  
يكفي لسلامته \*

(جلسة ٢٢/١٠/١٩٥١ طعن رقم ٨٦٩ سنة ٢١ ق)

١٠٨٠ - صنع الأرغفة ناقصة الوزن في الخابز يكفي لتكوين جريمة عرض  
خبز ينقص عن الوزن المقرر \*

✳ ان قيام المتهم بصنع الأرغفة ناقصة الوزن في مخبزه يكفي لتكوين  
هذه الجريمة كما هي معرفة في القانون اذ لا يشترط لقيامها توفر قصد  
جنائي خاص \*

(جلسة ٢٥/٢/١٩٥٢ طعن رقم ١٤٥٩ سنة ٢١ ق)

١٠٨١ - مخالفة ما اوجبه قرار وزير التموين من وزن عدد معين من الأرغفة  
لا يقيد القاضي \*

✳ ان المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خولت وزير  
التموين أن يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة  
وتحديد النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز لسبب الجفاف ،  
ولكنها لم تخوله الحق في تعيين الدليل الذي يجب اتباعه في اثبات هذا الخبز ،  
فاذا كان قرار وزير التموين الذي يشير اليه الطاعن قد نص على ضرورة وزن  
عدد معين من الأرغفة ، فان ذلك يكون من قبيل الأوامر المقصود بها الارشاد  
وال توجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة واثبات المخالفات كما يكون  
عملهم سليما دقيقا ولا يترتب عليه تقييد القاضي بطريق معين من طرق الاثبات  
في استنفاها وجود المعجز من جميع الأدلة التي يدللن اليها ويرى أنها تؤدي  
الى ذلك \*

(جلسة ٢٥/٢/١٩٥٢ طعن رقم ٩١ سنة ٢٢ ق)

١٠٨٢ - مجرد علم رثف العجين على ردة ناعمة ونظيفة كاف للمعاقب دون  
استلزام قصد جنائي خاص \*

✳ ان المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ قد أوجبت  
بصفة عامة مطلقة على اصحاب المخابز العربية والميسوليين عن ادارتها رثف العجين  
على ردة ناعمة ونظيفة وخالية من المواد الغريبة ولا يتخلف منها شيء على المتخل

٢٥ ومن ثم فإن العقاب يكون واجبا لمجرد المخالفة بغیر استلزام. قصد جنائي خاص.

(جلسة ١٩٥٢/٣/١١ طعن رقم ١٦٥ لسنة ٢١ ق.)

١٠٨٣ - مجرد علم وغف العجين على ردة ناعمة ونظيفة كافي للعقاب دون استلزام قصد جنائي خاص.

\* إن القانون لم يفرض دليلا معينا لاثبات جريمة ردة الخبز على ردة خسنة. واذن فما دام الحكم قد اثبت على المتهم ما يشاهد ضابط مباحث وزارة التموين بحوزته من أن الخبز يرغب به على ردة بها مواد غريبة وأنها لا تنفذ جميعها من التخلل رقم ٢٥، كما اثبت عليه ما يفيد اعترافه بذلك في المحضر، فإن ما يشير الطاعن من وجوب ضبط عينة من الردة لتحليلها لا يكون له محل.

(جلسة ١٩٥٢/٣/٢٢ طعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٢٢ ق.)

١٠٨٤ - مخالفة ما أوجبه قرار وزير التموين من وزن عدد معين من الأرغفة لا يقيد القاضي.

\* إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن المقصود بالنص في قرار وزير التموين على ضرورة وزن عدد من الأرغفة لا يقل عن مائة هو مجرد الإرشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة واثبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق، ولا يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في استمداد عقيدته من عناصر الانطباعات المطروحة أمامه في الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين.

(جلسة ١٩٥٣/١٠/١٩ طعن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٣ ق.)

١٠٨٥ - تموين - خبز - قرارات وزارية.

\* من المقرر في قضاء النقض أن القرارات التي يصدرها وزير التموين لبيان وزن الرغيف في كل محافظة ويحدد فيها النسبة التي يجوز التسامح فيها بسبب الجفاف - طبقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - لا تخرج عن كونها أوامر موظفي التموين لتنظيم العمل بينهم ولكي يتشبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة - فهي لا تقيد القاضي في تكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى بحيث أنه إذا ما اطمأن إلى وقوع المخالفة وقع عقوبتها واستناد الحكم بالبراءة على مجرد القول بأن القرار الوزاري رسم طريقة معينة للاثبات لم تتبع يكون مخالفا للقانون.

(الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٣٦ ق. جلسة ١٩٦٧/١/٣١ من ١٨ ص ١٥٧)

١٠٨٦ - المدة المحددة لوزن الخبز البارد بعد تهويته - ليس لها حد أقصى .

\* المدة التي حددتها المادة ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ لوزن الخبز البارد بعد تمام تهويته ثلاث ساعات هي حد أدنى لاتمام عملية التهوية - ولم تحدد لها حدا أقصى .

(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ ص ١٨ من ٨٤٢)

١٠٨٧ - جريمة إنتاج الخبز البلدى ناقص الوزن ما لا يلزم لآلياتها .

\* لا تستلزم المادتان ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤ للمقاب على جريمة انتاج الخبز البلدى ناقص الوزن أن يشتمل النقص على وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبمدها ما .

(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ ص ١٨ من ٨٤٢)

## الفصل الرابع

### الدقيق والقمح

١٠٨٨ - العقوبة الواجبة التطبيق على مخالفة توريد مالكي محصول القمح  
عن سنة ١٩٤٦. حصة الحكومة فيه :-

✳ ان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ اذ نص في المادة ٥٦ على انه : يعاقب على كل مخالفة اخرى لاحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من ستة شهور الى سنتين وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه . . . . . ويجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة بحسب من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا المرسوم بقانون ، فقد دل بذلك على ان للوزير ان يفرض لمخالفة القرارات التي يصدرها عقوبتي الحبس والغرامة معا أو احدهما فقط بشرط الا يتجاوز الحد الأقصى المحدد في النص دون ان يكون مقيدا بالحد الأدنى . ومتى كان ذلك كذلك وكان القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذا للمرسوم بقانون المذكور قد ذكر مخالفة عدم توريد مالكي محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ الكمية المطلوبة للحكومة في المياد ضمن ما ذكره من المخالفات وجاء القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ في المادة الأولى بالعقوبة التي فرضها الوزير عليها فنص على انه : يعاقب على كل مخالفة لاحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ بالحبس من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر وبغرامة قدرها ستة جنيهات عن كل اردب من القمح موضوع الجريمة ، فانه يكون من الخطأ معاقبة مرتكب تلك المخالفة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ بدلا من العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ .

( جلسة ١٠/٣/١٩٤٧ طن رقم ٧٥٠ سنة ١٧ ق )

١٠٨٩ - عدم جواز تطبيق القرار الوزاري رقم ٤٦/٣٢٤ على الوقائع السابقة على صدوره .

✳ اذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي انه بتاريخ كذا ( قبل ٥ اغسطس سنة ١٩٤٦ ) استخرج دقيق ذرة يحتوي على حوالي ٢٪ من الردة ، فلا يجوز تطبيق القرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ الصادر بتاريخ ٥ من اغسطس سنة ١٩٤٦ على هذه الواقعة .

( جلسة ٢٢/١٢/١٩٤٧ طن رقم ٩٦٩ سنة ١٧ ق )



١٠٩٠ - عدم اشتراط القرايات الصادرة بعد اجل التوريد تعهد الزارع كتابة بالتوريد وفيما به في ميعاد غايته ابلهه المحددة .

\* ان القرارات الوزارية التالية لقرار وزير التجارة رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٤٦ قد اجازت للمزارعين ان يقدموا المطلوب منهم من محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ في ميعاد غايته ١٥ من اغسطس سنة ١٩٤٧ ، واذن فاذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت قبل هذا التاريخ على المتهم بعدم توريده المطلوب منه حتى يوم ١٤ اغسطس سنة ١٩٤٦ وقضى فيها بالبراءة فهذا الحكم لا يكون قد خالف القانون في شئ ، ولا يصح الطعن فيه بمقولة ان التاجيل الذي سمخت به تلك القرارات لم يكن مطلقا بل هو مقيد بشرط تعهد الزارع كتابة بالتوريد وفيما به في ميعاد غايته ١٥ من اغسطس سنة ١٩٤٧ .

( جلسة ١٩٤٨/٢/٩ طعن رقم ٣١ لسنة ١٨ ق )

١٠٩١ - شرط العقاب على مخالفة المادة ١٧ من قرار وزير التجارة رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ .

\* ان المادة ١٧ من قرار وزير التجارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ تنص بصفة عامة مرسلة على ان فحص عينات الدقيق يكون بطريق النخل والتحليل الكيميائي معا وان نتائج التحليل لا تعتبر مخالفة في نسبة الردة او الالياف او المتخلف على المنخل الا اذا تضمن الخلاف نسبتين على الاقل من النسب الثلاث - وهذا صريح في انه يجب للعقاب ان تكون المخالفة حاصلة في نسبتين على الاقل من النسب المشار اليها . واذن فاذا كان الحكم قد عاقب المتهم على اساس المخالفة في نسبة واحدة فقط فانه يكون قد خالف القانون .

( جلسة ١٩٤٨/٣/١ طعن رقم ٢٣٩ لسنة ١٨ ق )

١٠٩٢ - شرط العقاب على مخالفة المادة ١٠ من قرار وزير التجارة رقم ٢٣٤ سنة ١٩٤٦ .

\* ان المادة ١٠ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ توجب ان يكون فحص الدقيق بطريقتي النخل والتحليل الكيميائي . فاذا كانت المحكمة في حكمها القاضي بادانة المتهم باستخراج دقيق غير مطابق للمواصفات لم تشر الا الى نتيجة الفحص على المنخل ، ولم تستأخر حصول الفحص بطريق التحليل ايضا ، فان الحكم يكون ميبها متعيينا نقضه .

( جلسة ١٩٤٨/٣/١ طعن رقم ٢٩٩ لسنة ١٨ ق )

١٠٩٣ - قرار وزير التموين رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٩ يتطلان إجراءات أخذ العينة واعتبارها كأن لم تكن إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فيه تجاوز للسلطة المخولة لمن أصدره .

\* انه لما كان القرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ قد صدر من وزير التموين تنفيذا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، فكان هذا المرسوم لم يرد فيه أية إشارة بمن يخول الوزير تحديد أدلة معينة لا تثبت الجريمة المعاقب عليها فيه إلا بها ، لهذا القرار ينص على بطلان إجراءات أخذ العينة واعتبارها كأنها لم تكن إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل يكون قد تجاوز السلطة المخولة لمن أصدره فلا يصح للمحاكم أن تعتبره ونبنى عليه قضاها .

(جلسة ١٦٤٨/١٢/٢٨ طعن رقم ١٩٢٥ - سنة ١٩٨٨)

١٠٩٤ - صحة ادانة المتهم ببيع دقيقا بالجملة بغير ترخيص دون نقل ال وزن الدقيق .

\* متى كانت المحكمة حين أدانت المتهم ببيع دقيقا بالجملة بغير ترخيص من وزارة التموين عملا بالمواد ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٢ من القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ قد استخلصت في منطلق سليم من الأدلة التي أوردتها أنه إنما كان يبيع بالجملة ، فلا يجدي هذا المتهم قوله بأن الدقيق المباع لم يبلغ خمسين أقة على الأقل ، إذ أن ما جاء في التماسه بصدد وزن معين للدقيق لم يصد به بداهة إلا اعتبار بيع الدقيق بكتبه بهذا الوزن يبيعا بالجملة إلا بالتجزئة وليس من القصور أن البيع بالجملة لا يقتضي ألا حيث يكون المباع بهذا القدر فنقل .

(جلسة ١٩٤٩/١/١٠ طعن رقم ١١٥٢ - سنة ١٩٨٠)

١٠٩٥ - عدم اشتراط قصد جنائي خاص في جريمة حيازة صاحب المخبز ومديره رده غير ناعمة وغير نظيفة .

\* ان القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة حيازة صاحب المخبز ومديره رده غير ناعمة وغير نظيفة ، وإذا كان المتهم قد دفع النية عن نفسه بأن الفترة التي انقضت من وقت انتاج الردة من المخبز لحين تحليلها في المعمل الكيميائي من شأنها أن تؤثر في الردة بتدني خواصها وجعلها خسنة ولم يطلب من المحكمة أن تدب خبيرا لتحقيق هذا الدفاع - فلا يقبل منه أن ينفي على المحكمة عدم تحقيق هذا الدفاع على يد خبير فني .

(جلسة ١٩٥١/٢/٦ طعن رقم ١٣٩١ - سنة ١٩٥٠)

١٠٩٦ - لا تلازم بين نص المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ٤٧  
والمادة ٣ من القرار رقم ٤٣١ سنة ١٩٤٦ .

\* أنه بمقارنة نص المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧  
ببص المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٤٣١ سنة ١٩٤٦ يظهر أنه لا تلازم  
بيهما . ذلك لأن المادة الأولى تنظم تداول وحسب الدقيق الفاخر وهي أوامر  
وتنواه لأصحاب مجال بيع هذا الدقيق وصناعته ، في حين أن الثانية توجب على  
فئة أخرى - هم أصحاب المطاحن - إخطار وزارة التموين عن مقدار الحبوب  
وما ينتج منها من دقيق متداول في مطاحنهم شهريا . ولما كان نص المادة ١٦  
من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ سابقة الذكر عاما غير مقيد بمدة أو  
زمن معين فإن الحكم متى أثبت في حق المتهم أنه استخدم دقيقا فاخرا يزيد على  
الكميات المرخص له بها من الوزارة وأدانة بهذه الجريمة لا يكون مخطئا .

( جلسة ١٩٥١/٣/٦ طعن رقم ١٠٦ لسنة ٢١ ق )

١٠٩٧ - وجوب الحكم بشهر ملخص الحكم الذي يصدر عن صاحب المطحن  
الذي يستخدم أجولة بها وقع لتعبئة الدقيق .

\* أنه بحكم المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يجب  
القضاء بشهر ملخصات الأحكام في كل الجرائم التي ترتكب في ظل هذا  
المرسوم بقانون سواء في ذلك ما نص عليه منها فيه أو في القرارات الوزارية  
المرخص بإصدارها لتنفيذ أحكامه . فصاحب المطحن الذي يستخدم أجولة بها  
وقع لتعبئة الدقيق يجب أن يقضى عليه بشهر ملخص الحكم الذي يصدر  
عليه .

( جلسة ١٩٥١/٤/١٠ طعن رقم ١٣٠ لسنة ٢١ ق )

١٠٩٨ - تطبيق أحكام المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥ على  
صاحب مصنع مكرونة .

\* أن المادة ١٦ من هذا القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥ تحظر على أصحاب  
المصانع ... وأصحاب مجال بيع الدقيق ... أن يستخلصوا في صناعتهم أو  
يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير الدقيق الفاخر رقم ١ المحددة  
مواصفاته بالقرار المذكور . فتطبيق هذه المادة على صاحب مصنع مكرونة  
لا مخالفة فيه للقانون .

( جلسة ١٩٥١/٤/١٦ طعن رقم ٨٧ لسنة ٢١ ق )

١٠٩٩ - تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧ من المرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ بتسليم المتهم إلى آخر دقيقا مما سلم اليه لصناعة خبزا بمخبره .

\* ان المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على انه يحظر على اصحاب المخازن ومديريها المسئولين والعمال ان يعرضوا للبيسج او يبيموا أو يسلموا على أي وجه كان الدقيق المنصرف اليهم من السلطات المختصة لصنعه خبزا . ومتنص هذا النص ان يمنع التصرف في الدقيق على أية صورة ، واذن فتى كان الحكم قد اثبت في حق الطاعن انه سلم الى آخر دقيقا مما كان قد سلم اليه من مراقبة التسيون لصناعته خبزا بمخبره فان ذلك يكفي لتحقيق الجريمة ولا يؤثر في ذلك ما يثيره الطاعن من انه لم يثبت في حقه انه باع دقيقا .

( جلسة ١١/٥/١٩٥١ طعن رقم ١٢٤ سنة ١٢٢ ق )

١١٠٠ - شرط معاقبة تابع المتهم الذي كلف من قبله بنقل قمع بدون ترخيص .

\* ان مجرد نقل القمع بدون ترخيص انما يصلح اساسا لادانة صاحب القمع لكنه لا يصلح اساسا لمعاقبة تابعه الذي كلف من قبله بالنقل ، اذ ذلك لا يفيد ان التابع كان لا بد يعلم بعدم وجود هذا الترخيص ، واذن فالحكم الذي يدين التابع في هذه الجريمة دون ان يثبت علمه بعدم وجود الترخيص يكون قاصرا .

ونقض هذا الحكم بالنسبة الى هذا المتهم يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم الآخر معه ولو انه لم يقدم طعنا ، وذلك لوحدة الواقعة .

( جلسة ١٨/١/١٩٥٢ طعن رقم ١١١٨ سنة ٢١ ق )

١١٠١ - توريد المتهم قيمة ثمن القمح المطلوب منه من محصول سنة ٥٠ لا يجديه عملا بأحكام المرسوم ٩٥ سنة ٤٥ والقسرار رقم ٩٤ سنة ١٩٥٠

\* ما دام الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن انه لم يسلم الى الحكومة المقدار المستحق لها من محصول القمح الناتج في سنة ١٩٥٠ حتى يوم ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥١ وهو نهاية الميعاد المحدد لتوريده فانه لا يجديه ان يكون قد ورد الى الصراف قيمة ثمن القمح المطلوب منه اذ القمح الواجب توريده مطلوب بذاته للحكومة وفقا للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ ، والقرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ .

( جلسة ٢٧/٥/١٩٥٢ طعن رقم ٢٨٠ سنة ٢٢ ق )

١١٠٢ - تسلم المتهم الدقيق الكاذبون له بصرفه باذن خاص ولغرض معين  
يمتد من التهمة فيه على خلاف ذلك .

\* اذا كان الواضح من الحكم ان الدقيق الذي تسلمه الطاعن انما سلم اليه لاستعماله في الخبز الذي تعهد بتوريده للمدارس فان هذا التسليم يكون خائفاً لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بفرض قيود على تداول المواد الغذائية واستهلاكها وتوزيعها ومنها القيود الخاصة باستخراج الدقيق وبيعه وتسليمه وصناعة الخبز . ومتى كانت صفة الطاعن في تسليم الدقيق المأذون له بصرفه باذن خاص ولغرض معين طبقاً لهذه القيود يمنع عليه معها ان يتصرف فيه على خلاف ما تقتضيه به ، بصرف النظر عما اذا كان الدقيق مستولى عليه او لم يكن مستولى عليه - فانه يكون مستحقاً للمعاقب المنصوص عليه في المادة ٥٦ من ذلك المرسوم بقانون .

( جلسة ١١/٤/١٩٥٢ طعن رقم ٤٥٤ سنة ٢٢ ق )

١١٠٣ - علم به مسؤولية المتهم الذي اعفى من التوريد وفقاً لاحكام المرسوم  
٢٧٦ سنة ١٩٥٢ الا بعد انقضاء المهلة المخددة فيه .

\* اذا كان القمع الواجب على الطاعن توريده للحكومة هو عن احسنى السنوات المشار اليها في المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ الذي اعفى من التوريد كل حائز يقوم بدفع جنيهين لوزارة التموين عن كل اردب كان ملزماً بتوريده في خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ، فانه لا تبدأ المسؤولية الجنائية عن عدم توريد هذا القمح الا بعد انقضاء الشهرين في حالة عدم الوفاء بالتزام عيننا وعدم دفع البديل النقدي .

( جلسة ٥/١٨/١٩٥٣ طعن رقم ٦١٣ سنة ٢٢ ق )

١١٠٤ - الحيازة الفعلية هي اساس ما اوجبه القانون من زراعة القمح  
بالنسب التي حددها .

\* ان القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد نص في المادة الثانية منه على انه : « يجب على كل حائز ارضاً زراعية مهما كانت صفة حيازتها ان يزرع من القمح والقمح في سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ الزراعية مساحة لا تقل عن (١) % من مجموع الاراضي التي في حيازته في المنطقة الشمالية من الوجهة البحرية ، على الا تقل نسبة ما يزرع قمحاً عن ٢٠ % من المجموع المذكور . (ب) ٤٠ % من مجموع الاراضي التي في حيازته في باقى جهات المملكة بشرط ان تزرع قمحاً ، وواضح من هذا النص ان الحيازة الفعلية هي اساس ما اوجبه القانون من زراعة القمح بالنسب التي حددها . واذاً فاذا كان الحكم الابتدائي المؤيد استثنائياً لاسبابه

فقدان الطاعن على أساس أنه حائز رغم ما قرره في دفاعه من أنه لا يحوز أرضا يزرعها ، بل أنه يؤجرها لآخرين بمقتضى عقود إيجار ، واكتفت المحكمة بقولها أنه لم يعترض على تقدير المساحة طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ دون أن تعنى ببيان أن الطاعن حائز حقيقة للأطيان موضوع التهمه ولا بالرد على ما أبداه من دفاع في هذا الشأن ، وذلك في حين أن الاعتراض المذكور في تلك المادة مقصور على النزاع في تقدير المساحة المزروعة مما لا يكون بطبيعة الحال إلا بعد ثبوت أن المنازع حائز وهو ما ينكره الطاعن فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مستوجبا نقضه .

(جلسة ١٩٥٣/٦/١ طعن رقم ٧٨٢ سنة ١٣٢٠)

#### ١١٠٥ - متى تنطبق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١ من القرار رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ .

\* إن الشارع اذ نص في المادة ١١ من القرار رقم ٢٥٩ الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والمعدة بالقرار رقم ٢٦٦ الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ على أنه « يحظر على أصحاب المخابز المخصصة للتموين ومديريها المسئولين أن يتصرفوا على أي وجه كان في الدقيق الناتج من الحبوب المسئلة اليهم بغير الأذونات التي تصدرها لهذا الغرض وزارة التجارة والصناعة ( شئون التموين ) او فروعها اذ نص الشارع على ذلك فقد اراد أن يكفل لتصرف الدقيق نظاما من مقتضاء أن يكون توزيعه بأذن يعينه فيه اسم صاحبه واسم المطحن المأذون له والكمية المأذون بصرفها ، وقد فرض الشارع عقابا في المادة ١٩ من القرار رقم ٢٥٩ المذكور على التصرف في الدقيق على أي وجه دون صدور هذا الاذن مباشرة الى المطحن المكلف بالصرف .

(جلسة ١٩٥٤/١١/١٦ طعن رقم ١٠٨١ سنة ٢٤٤٢)

#### ٢٢٠٦ - شرط العقاب على مخالفة المادة ١٧ من قرار وزير التجارة رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ .

\* إن المادة ٢ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ ثم بالقرار ٣٢ لسنة ١٩٥٢ قد أوجبت على أصحاب المخابز والمستثمرين عن ادارتها والمرخص لهم في استخراج دقيق القمح الصافي أن ينتجوا الدقيق مطابقا لمواصفات معينة ، كما نصت المادة ١٧ من القرار المذكور على أن يكون فحص عينات الدقيق والردة بطريق النخل والتحليل الكيمائي معا ، ولا تعتبر نتيجة التحليل الا اذا كانت المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب الثلاث المذكورة في المادة الرابعة ، واذن فالحكم البني

يدين صاحب مطحن ومديره في جريمة استخراج دقيق صباغ غير مطابق للمواصفات المقررة مستندا في ذلك إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطحنها غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ، دون أن يبين مضمون هذا التحليل وهل روعي في عينات الدقيق ما تقضي به المادة ١٧ من القرار الوزاري آنف الذكر من وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل الكيائي معا - فانه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

( جلسة ٢٨/٣/١٩٥٥ طس رقم ١٠٥ سنة ٢٥ ق )

١١٠٧ - قضاء محكمة أول درجة ببراءة المتهم في جريمة عدم توريد قمح استنادا إلى صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الذي مد أجل التوريد أو دفع البديل النقدي . الحكم استثنائيا بالتأييد بعد انتهاء الاجل - لا خطا - علة ذلك : صيرورة الفعل معفيا من من العقاب فيما مضى وحتى انتهاء الاجل المنصوص عليه في القانون ، ولا تبدأ المسؤولية الجنائية الا بعد انقضائها .

✽ متى كانت محكمة أول درجة قد قضت ببراءة المتهم في جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول القمح استنادا إلى صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الذي مد أجل التوريد أو دفع البديل النقدي لغاية ٣١ من مارس سنة ١٩٥٦ وقضت المحكمة الاستثنائية بعد انتهاء المهلة التي حددها القانون سنانف الذكر بالتأييد ، فانها لا تكون غبا . أخطأت . إذ أن مؤدى ذلك القانون أن الفعل أصبح معفيا من العقاب فيما مضى وحتى انقضاء الاجل المنصوص عليه فيه ولا تبدأ المسؤولية الجنائية الا بعد انقضائها في حالة عدم التوريد أو عدم دفع البديل النقدي ، ولذا كانت الدعوى العمومية كما رفعتها لا تشمل هذه الواقعة الجديدة فلا يكون هناك من سبيل أمام المحكمة الاستثنائية الا أن تقضى بتأييد الحكم استأناف ( ✽ ) .

( الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٥٧ طس ٨ ص ٥١٤ )

١١٠٨ - متى يعتبر بيع الدقيق بالجملة ؟ كلما بلغ وزنه ٧٩ أنة . فاكتر كوحدة قائمة بذاتها .

✽ متى كان الاتفاق الذي تم بين التهم والمشتري قد أنصب على شراء جوال دقيق مغلق مما عبوته قائما ثنائون انة وكان تعريف الشارع لبيع الجملة في واقعة الدعوى يترى على ما حسده بالنص ويصدق مسماه على كل ما بلغ وزنه ٧٩ أنة من الدقيق فاكتر كوحدة قائمة بذاتها ، فلا محصل للتمسك بخصم وزن الجوال فارغا .

( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٥٧ طس ٨ ص ٦٦١ )

١١٠٩ - التزام اصحاب المطاحن ومديريها وحدهم بقبول اجولة الدقيق الفارغة المنصرفة من مطاحنهم - لا التزام على المشتري بردها - ولا التزام على البائع بقبولها .

\* لا التزام على المشتري برد جوال دقيق بعد تفريغه من عبوته ولا الزام على البائع بقبوله وإنما ينظم الشارح رد اجولة الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤٤ سنة ١٩٥٥ فأوجب على اصحاب المطاحن ومديريها وحدهم قبول الجولات الفارغة المنصرفة من مطاحنهم على أن تكون سليمة من التلف .

(الطن رقم ٢٨٨ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦ ص ٨ ص ١٦١)

١١١٠ - قضاء محكمة الموضوع في الدعوى يكون بناءً على الاوراق المطروحة امامها - مثال : في جريمة عيلم بتوريد نصيب الحكومة من القمح .

\* اذا كانت النيابة لا تدعى ما يخالف ما اثبتته الحكم من خلصو اوراق الدعوى من استمارة تفيد حيازة المتهم للارض التى يتحقق بها تكليفه بتوريد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ ولم تطلب من محكمة الدرجة الاولى التأجيل لتفديدها ولم تتقدم لمحكمة ثانية درجة بما يفيد وجود هذه الاستمارة وإنما اكتفت بطلب « الحكم بالطلبات » فان قضاء محكمة الموضوع في الدعوى بناءً على الاوراق المطروحة امامها بحالتها يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ ص ٨٢٦)

١١١١ - اعفاء القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ الحائز من العقاب اذا قام حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ بإداء البديل النقدي عن مقادير القمح التى لم يتم تسليمها عن السنوات من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٣ ، تخلف الحائز حتى ذلك التاريخ عن التوريد أو دفع البديل النقدي يوفى مسؤوليته الجنائية .

\* ان القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ نص في مادته الاولى على انه « يعفى من العقاب كل حائز يسلم مقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ١٩٥٠ و ٩٢ لسنة ١٩٥١ و ٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٧٩ لسنة ١٩٥٣ اذا قام حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ بإداء مبلغ جنيتين لوزارة التموين عن كل اردب من القمح لم يتم تسليمه » - فإذا كان المحصول الذى لم يتم المتهم بتوريده هو محصول سنة ١٩٥٢ الذى تشملته هذه



المرات فان مؤدى ذلك ان ترفع عن الفعل المنسوب للمتهم صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يولية سنة ١٩٥٦ وتبدأ مسئولية الجنائية اذا لم يتم فى هذا التاريخ بالتوريد او يدفع البديل التقدي وتصبح مجاكمة عليها - فإذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المتهم بأنه حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذى تبدأ فيه مسئولية الجنائية فان الحكم اذ قضى ببرأئته استنادا الى ان القانون قد اسقط عن الفعل وصف الجريمة يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

(الجلسة رقم ٢٨٠ - السنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ - من ٩ ص ٨٢٨)

١١١٢ - توقيع الحجز على زراعة قمح المتهم يفرض عليه واجب احترام هذا الحجز - استعماله فى أداء هذا الواجب حقا مقرر بمقتضى القانون ما لم يثبت سوء نيته - مثال - فى اخلال المتهم بالتزامه الذى فرضه عليه القانون ٢٣ لسنة ١٩٤٦ بشأن التقاوى المنتقا .

✽ توقيع الحجز على زراعة قمح المتهم يفرض عليه واجب احترام هذا الحجز والمحافظة على المحجوز وعدم التصرف فيه على أى وجه ، وهو فى أدائه لهذا الواجب انما يستعمل حقا مقرر له بمقتضى القانون ، فان انطوى هذا الاستعمال على ارتكاب فعل يجرمه القانون ارتفعت عنه صفة التجريم عملا بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات ، هذا الا اذا ثبت سوء نيته - كما اذا كان الحجز الموقف على القمح قد اصطنع اصطناعا - فانه فى هذه الحالة لا يتمتع بالإباحة المقررة فى القانون - فاذا كان مفاد ما أورده الحكم ان القمح المحجوز عليه والذي ورده ناظر زراعة المتهم الى بنك التسليف هو بقية القمح الناتج من التقاوى المنتقا التى حصل عليها المتهم وان ثمة عذرا قهريا حال دون وفائه بالتزامه ، هو توقيع حجز ادارى على محصول هبم التقاوى المنتقا فان هذا الذى أورده الحكم سيديق فى القانون .

(الجلسة رقم ١٣٩ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ - من ١٠ ص ٢٠٤)

١١١٣ - المقصود بالتجريم فى حكم المادة الاولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق السادى والدقيق الفاخر : هو قيام اصحاب محال البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار الذى يتعين كزاولته الحصول على ترخيص سابق - القيام بعملية بيع فردية عرضية ابداء لخدمة دون ممارسة كخرفة بعيد عن ان يكون

محل للتأثير والمقات

✽ نصت المادة الاولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع

اليتيقن - العتادق - والدقيق - الفاخر - نجرة (١) امتحان ج ٧٢٪ على اقله - يحظر على محال البقالة في جميع أنحاء القطر - المهزنى يبيع الدقيق القاذى والدقيق الفاخر نجرة (١) امتحان ج ٧٢٪ المنتج مجليا أو المستورد مما لم يكن مرسجا لها في ذلك بمقتضى الرخصة الصادرة لها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٥٤ المتضمن الىه - ويكون بيده يتصف البقالة مقتصرا على المحال المخصصة للتجار فيه بالتجزئة والمخابز البلدية والافرنجية ومغال البقالة المشار اليها بالفقرة الاولى - ومن ثم فان الشارع يكون قد افصح بجلاء عن ان المقصود بالتجريم هو قيام اصحاب محال البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار الذي يتعين لمزاوته الحصول على ترخيص سابق به ، اما القيام بعملية بيع فردية عرضية استثناء لخدمة دون ممارسة لحرفة فتعبد من ان يكون محلا للتأميم والغشاب .

الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٦٥ من ١٦ ص ٨٨٦

١١١٤ - على انتخاب المظاعن والمسؤولين عن ادائها تنقية الخبواب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة ، عيبد الفصاج الحكم في مدوناته عن ماهية الشوائب الضارة التي كشف عنها التحليل - قصور .

\* اوجبت المادة الثانية من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له على اصحاب المظاعن والمسؤولين عن ادائها تنقية الخبواب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطين والزلك والرمال ، اما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالقشنة والكرجوع والخبواب الاخرى فيجب الا تزيد نسبتها في خبواب القمح المقرض طحنها على ٢٪ وحظرت اضافة الزوائد ( الزدة بنوعها ) الى خبواب القمح التجاري طحنها بالفرايدس - ولما كان الحكم لم يفصح في مدوناته عن ماهية الشوائب الضارة التي كشفت عنها التحليل - وهو بيان جوهري - حتى يعسنى لمحكمه النقض ان تراقب صناعة تطبيق القانون على الوادع كما صار اثباتها في الحكم ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والاحتسالة .

الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٦٦ من ١٧ ص ١٢١١

١٩٩٥ - حكمه قبول التذرع بالجهل بالقانون .

\* متى كان الحكم المطعون فيه قد اثبت على المظاعن انه يبيع الدقيق الذي حاز منه قدرا ضخما - على وجه الاعتياد - وان ما باعه يوم القبط كان جزءا من خساره بتعدد الاتجار وانه لم يذالك ملتزما بجهله القانون .

لا يقبل التفرع به - وكلأن لما حصله الحكم من اعتراف الطاعن أصله الثابت في الأوراق على ما بين من المفردات التي أمرت المحكمة بفسها تحقيقا للطعن ، فان الحكم إذ دان الطاعن بجريئة بيعه الدقيق الفاخر في محل البقالة المملوك له قبل الحصول على ترخيص بذلك ، يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(الطن رقم ١٨٥ لسنة ١٣٧٠ ق . جلسة ١٣/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٢١)

١١١٦ - بيع الدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ ممن يتجر فيه من اصحاب محال البقالة بغير ترخيص - عمل مؤثم قانونا .

\* البين من نص المادة الاولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ في صريح لفظه وواضح دلالتيه ان القانون يؤثم بيع الدقيق ممن يتجر فيه من اصحاب محال البقالة قبل الحصول على ترخيص بذلك بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ .

(الطن رقم ١٨٩٥ لسنة ١٣٧٠ ق . جلسة ١٣/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٢٠)

١١١٧ - تغاير مواصفات الردء على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتعديدها لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم ، ما دامت جميعها متفقة على تعديده مواصفات لاستخراجها وتاثيم علم مطابقتها لهذه المواصفات .

\* ان مقتضى قاعدة شرعية الجريئة والمعاقب ان القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم الى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ احكامه وهذا هو ما قبلته الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بصيها على ان « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » . اما ما أورده المادة المشار اليها في فقرتها الثانية من انه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » . فاءنما هو استثناء من الاصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق وبدور وجودا وعندما مع الملة التي دعت الى تقريره لان المرجع في فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادره فيه . ولما كان التاثيم في جريئة استخراج ردة مبيدة لرغف العجين غير مطابقة للمواصفات يكمن اساسا في مخالفة لمر الشارع بالتزام مواصفات معينة في استخراج الردء ، وكانت القرارات التمييزية التي تحدد تلك المواصفات انما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحث لا تتصل بمصلحة مستخرجي الردء في شيء ولا تعدو ان تكون من قبيل التنظيمات التي تليها تلك الظروف

فى غير محاسن بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة . ومن ثم فإن  
تغاير مواصفات الردة على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديد ما لا يتفق  
به معنى القانون الأصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات  
لاستخراجها وتأثير عدم مطبقها لهذه المواصفات ، ويكون المرجع فى تحديد  
مواصفات الردة المصلحة لرغب المعين الى القرار السارى وقت استخراجها  
مخالفة لهذه المواصفات دون أن يرفع عن الفعل صفة الجريمة ما يصدر من  
قرارات تالية بتعديل تلك المواصفات .

(الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٣/١/١٩٦٩ من ٢٢ ص ١١٨)

١١١٨ - حظر بيع الدقيق بكافة أنواعه بغير ترخيص - اجازة استخراج  
نوعين من الدقيق - عدم التزام المحكمة بالرد على ما أثاره المتهم  
من عدم وجود ما يقطع بنوع الدقيق المباع - صحيح .

✽ ان الفقرة الاولى من المادة الاولى من قرار التكوين رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠  
بتنظيم بيع الدقيق العادى والفاخر نمرة ١ استخراج ٧٢٪ تنص على انه  
" يحظر على محال البقالة فى جميع أنحاء الاقليم المصرى ، بيع الدقيق العادى  
والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المنتج محلياً او المستورد ما لم يكن  
مرخصاً لها فى ذلك بمقتضى الرخصة المضادة لها بالتطبيق لاحكام القانون  
رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ " . واذا كان ذلك ، وكان القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧  
بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز لم يجز الا استخراج نوعين من الدقيق فقط  
هما الدقيق الصافى ( العادى ) ودقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪  
فان مؤدى ذلك ان القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ حظر الاتجار فى الدقيق بكافة  
انواعه من عادى وفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ ويستتورد الا بترخيص ،  
وكان الطاعن لا يبعد ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الدقيق البنى  
باعه هو من النوع الفاخر ، فان ما أورده الحكم يكفى لسلامته وينأى به عن  
القصور فى التسيب ، ولا عليه ان لم يرد ما أثاره الطاعن من انه ليس فى  
الاوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع وهمل هو من المحذور بيبعه ام لا ،  
لأنه دفاع ظاهر البطلان .

(الطن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٣/١/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٠٣٤)

١١١٩ - تمرين - خبز - تسعير جبرى .

✽ يوجب قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى المادة ٢٤ منه  
على أصحاب المخازن السربية والمسئولين عن ادارتها بجمع انجساء الاقليم المصرى

بيع الرغبة من الخبز البلدي وفقسنا للوزن المقرر وبالسعر المحدد . ومن ثم فإن القول بقصر خطاب الشارع على المخازن التي تحصل على دقيق من التسيون يكون غير سديد .

(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/١٩ ص ٢٠ من ١٥١١)  
١١٢٠ - خلو قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم اصحاب محال بيع الدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه في المادة ٢٠ منه - في مكان معين - ايجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل في المحل - خطأ في تفسير القانون .  
\* ان قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ اذ اوجب في المادة ٢٠ منه على اصحاب محال بيع الدقيق الفاخر ان يكون لديهم سجل مطابق للنموذج (ج) ينتون فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج ، انما جاء خاليا من النص على الزامهم بالاحتفاظ بهذا السجل في مكان معين ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ ذهب في تفسيره لنص المادة المذكورة الى ضرورة الاحتفاظ بالسجل في المحل يكون قد أخطأ في القانون ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ١٧٥٨ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/١ ص ٢١ من ١٩٧)

#### ١١٢١ - الفصل المؤتم في المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ١٩٥٧/٩٠ .

\* دلت المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز بما جسات عليه من عبارة عامة مطلقة من اي قيد ، على أن الشارع قد قصد الى تحقيق الفعل المؤتم بمجرد عدم وجود المنخل ٢٠ بالمخبز ، ومن ثم يكون دفاع الطاعن بأن المنخل موجود في المنزل هو دفاع ظاهر البطان لا يستأهل ردا .

(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/١٥ ص ٢١ من ٣٦١)

#### ١١٢٢ - عدم الاحتفاظ بالمنخل داخل المخبز - جريمة .

\* متى كانت ملونات الحكم قاطعة في أن الواقعة التي دين بها الطاعن ، هي عدم احتفاظه بالمنخل ٢٠ في المخبز ، فانه لا يؤثر في صحة الحكم ان يكون قد ثبت في صدره خطأ ان النيابة اسندت اليه تهمة عدم نخل ان يكون قد ثبت في صدره خطأ ان النيابة اسندت اليه تهمة عدم نخل الردة وعدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ .

(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/١٥ ص ٢١ من ٣٦١)

## المصل الخامس

### السكر

١١٢٣ - شرط ادانة المتهم بنقل سكر من مكان إلى آخر بدون ترخيص .  
 \* يجب لادانة المتهم بنقل سكر من مكان إلى آخر بدون ترخيص -  
 تطبيقا للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ - ان يثبت عليه بغير وجود هذا الترخيص . واذن لقول المحكمة -  
 ان مجرد نقل السكر بدون ترخيص يكفي للعقاب - ذلك لا يصلح أساسا للهمم  
 الا لادانة صاحب السكر ، ولكنه لا يصلح أساسا لمناقبة من كلف من قبله  
 بمباشرة عملية النقل اذ هو لا يفيد ان هذا المكلف كان لابد يعلم بعدم وجود  
 هذا الترخيص .  
 ( جلسة ١٩٤٩/٤/٢٦ طعن رقم ١٥٠ سنة ١٩٩٠ ق )

١١٢٤ - شرط اباحة نقل مقررات التمويل بدون ترخيص .  
 \* ان المباح بمقتضى القرار الوزاري رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ للمستهلك  
 هو ان ينقل من مقرراته المدونة ببطاقة التمويل وما يصرف له باذن من  
 الوزارة او من مراقبة التمويل ما يتبقى لديه من الاصناف لاستعماله الشخصي  
 في جهة انتقل اليها . واذن فاذا ضبط شخص ينقل سكر من جهة الى جهة  
 دون ترخيص في ذلك وكان دفاعه ان هذا السكر مهدى اليه من آخر فنقله  
 فلم تمتد المحكمة بهذا الدفاع وادانته فحكمتها صحيح ، واذا كان هذا المتهم لم  
 يتمسك بان المهدى كان قد استصدر بالفعل ترخيصا في نقل هذا السكر  
 فإنه لا يكون له ان ينمى على المحكمة انها قصرت اذ لم تتحقق هي من استصدار  
 هذا الترخيص .

( جلسة ١٩٥٠/٥/٢ طعن رقم ٨٠ سنة ١٩٦٠ ق )

١١٢٥ - وجوب العقاب على بيع سكر بسعر يزيد على السعر المحدد مهما  
 كانت الطريقة التي حصل بها عليه ومهما تكن صفة الشخص  
 الذي تصرف اليه فيه .

\* السكر بجميع أنواعه من المواد المستولى عليها طبقا للمادة ١٦ من  
 القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي تشمل نصها السكر بجميع أنواعه  
 وقد حظر القرار الوزاري رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩ انتاج السكر البودرة بغير  
 ترخيص كتابي من وزارة التمويل ، والرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥

والقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يجاتيان بسيفه مهلقه كل من باع سلعة مشعرة بسعر يزيد على السعير المحدث لها دون تفريق في استحقاق العقاب بين من يكون مأذونا له أصلا بالتجار في السلعة ومن يكون غير مأذون له أصلا ولا بين من كان مرخصا له في الحصول عليها او غشوعا منها . واذن فمن باع سكرًا بدرجة بسعر يزيد على السعر المحدد له يكون مستحقًا للعقاب مهما كانت الطريقة التي حصل بها عليه ومنها تكن فئة الشخص الذي تصرف اليه فيه .

(جلسة ١٨/٢/١٩٥٢ طين رقم ١١٥١ سنة ٢١ ن)

### ١١٢٦ - القيد بالسجل الخاص بتاريخ استلام تجار التجزئة لمقرراتهم من السكر يجب ان يكون باليوم \*

\* متى كان الحكم قد اثبت ان الطاعن ( اقر بررود رسالة السكر اليه وانه لم يرسل الى مراقبة التموين او مكتب التموين الفرعي بيانًا من مقدارها وتاريخ ورودها في خلال الاجل الذي حدده القانون ) لم يقيد بالسجل الخاص تاريخ استلام تجار التجزئة لمقرراتهم من السكر ، ذلك القيد الذي يجب ان يكون باليوم كما تتحقق رقابة السلطات القائمة على التموين من تنفيذ القانون فانه لا يكون ثمة وجه للطعن فيه .

(جلسة ٢٦/٥/١٩٥٢ طين رقم ٤٥٦ سنة ٢٢ ق)

### ١١٢٧ - مد. اجل تنفيذ احكام القرار رقم ١٠٠ سنة ١٩٨١ يقتضي عدم العقاب على مخالفته الا بعد انتهاء الاجل \*

\* ان القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ الذي يقضي بالزام اصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعتها ان يتخذ سجلا خاصا مختوما بخاتم مراقبة التموين التي تقع مصانهم في دائرتها قد مد اجل تنفيذه وجعل آخر موعد لتقدم السجلات يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وكتب النائب العام الى النيابة يدعوها الى ارجاء التصرف في القضايا الخاصة بتنفيذ ذلك القرار الى ما بعد يوم ١٠ من نوفمبر المذكور . واذن فاذا كانت الواقعة التي ادين فيها المتهم على عدم تنفيذ احكام ذلك القرار في خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥١ فان هذه الواقعة لا يكون ماثبا عليها .

(جلسة ١٤/٦/١٩٥٢ طين رقم ٢٧٨ سنة ٢٢ ق)

١١٢٨ - تصرف المتهم في جانب من كمية السكر المنصرف لمصنعه باستعماله في مصنع آخر غير المين ببطاقة التموين "كاف للمخابز".

\* ما دام الحكم قد اثبت على الطاعن انه تصرف في جانب من كمية السكر المنصرف لمصنعه باستعماله في مصنع آخر غير المين ببطاقة التموين فهذا يكفي لعقابه ، اذ ان هذه الجريمة يكفي فيها أن يقارف المتهم الفعل المكون لها ولا يتطلب فيها القانون قصدا جنائيا خاصا .

(جلسة ١١/١١/١٩٥٢ طعن رقم ٥٠٠ سنة ٢٢ ق)

١١٢٩ - عدم السكر المد للمصانع والحال العامة لأحكام القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ بعد صدور القرار ١١٣ سنة ١٩٥٢ .

\* ان القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والمنشور في العدد رقم ١٢٧ من الوقائع الرسمية الصادرة في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ قد ألغى بالمادة الثانية من القرارات الوزارية رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ ورقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٦٧ و ١٠٠ سنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ وقصر بالمادة الأولى سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية مع تخصيصه للاستهلاك العائلي ، وبذا أصبح السكر المد للمصانع والحال العامة مباحا وغير خاضع لأحكام القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . واذا فاذ كانت الواقعة التي عوقب الطاعن عليها هي انه تصرف في كمية من السكر المقرر للمصنع الذي يملكه بدون ترخيص سابق من مكتب التموين فيتمتع نقض هذا الحكم وبراءة الطاعن ، اذ هذا الفعل أصبح بموجب القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ غير معاقب عليه .

(جلسة ١١/١١/١٩٥٢ طعن رقم ٩٨٢ سنة ٢٢ ق)

١١٣٠ - عدم مسئولية صاحب المحل الذي لم يخطر مراقبة التموين في الميعاد عما تسلمه من السكر بعد صدور القرار ١١٣ سنة ١٩٥٢ .

\* انه بعد صدور قرار وزارة التموين رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الذي ندرج في المادة الأولى منه على أن يخصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للاستهلاك العائلي ويقتصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، ونص في المادة الثانية منه على أن تلغى القرارات ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ ، بعد صدور هذا القرار وتطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات يتعين القضاء ببراءة صاحب المحل الذي لم يخطر مراقبة التموين في الميعاد عما تسلمه من السكر وتاريخ تسلمه ومقدار ما استعمله في صناعته والكمية المتبقية لديه .

(جلسة ١١/١١/١٩٥٢ طعن رقم ٩٥٤ سنة ٢٢ ق)



٤٣٣ مكرر

١١٣٢ - عدم مسئولية صاحب المحل الذي لم يخطر مراقبة التموين في  
الميعاد عما تسلمه من السكر بعد صدور القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ .

\* انه بعد صدور قرار وزارة التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٢ بالفناء  
التدابير التموينية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلي الذي نشر بالعدد  
رغم ١٢٧ من الوقائع المصرية الصادر في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذي نص  
فيه على الفناء القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالحلوى المعروفة بالفندان ،  
وعلى قسр أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر المخصص للاستهلاك  
العائلي ، بعد صدور هذا القرار وبناء على المادة ٥ من قانون العقوبات والمادة  
٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية يصبح لا وجه لعقاب صاحب مصنع الحلوى  
بموجب القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ أو القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

ر حشـه ١/٦ / ١٩٥٣ طعن رقم ١١٥٧ سنة ١٩٥٢ لـ

## الفصل السادس

### المسئولية والعقاب في جرائم التمييز

١١٣٣ - متى تقتصر عقوبة صاحب المحل عن المخالفات التمييزية على

#### الغرامة دون الحبس

\* ان المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على ان صاحب المحل " يكون مسؤولاً " مع مديره او القائم على ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويماقب بالعقوبات المقررة لها " فاذا اثبت انه بسبب الغياب او استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ الى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون " . واذن فاذا كانت العقوبة المقررة على صاحب المخبز الذي وجد فيه خبز اقل من الوزن القانوني لا تتعدى الغرامة المقررة بالمادة ٥٦ للمخالفة فلا يكون له ان ينمى على المحكمة انها لم تأبه لما دفع به من انه كان مريضاً . ولم يكن يباشر ادارة المخبز في وقت ضبط المخالفة " ولا يجدى في رفع المسؤولية عنه ان المخالفة انما وقعت من شريك له في اثناء غيابه ، فان شريكه في المحل يكون اذ ادارته في هذه الاثناء قائماً على ادارته باعتباره مالكا لحصة فيه ونائباً عن شريكه فيما يتعلق بحصة هذا الشريك " .

(جلسة ١٩٤٧/١/٦ طعن وتم ٢٨١ سنة ١٩٧٢)

١١٣٤ - تأخر كاتب التاجر عن تقديم الكشوف المطلوبة لمراقبة التمييز

#### في الميعاد لا يغفل مسئولية التاجر

\* اذا كان التاجر لجهله القراءة والكتابة قد عهد الى كاتب بتقديمه الكشوف المطلوبة لمراقبة التمييز ، فتأخر الكاتب عن تقديمها في الميعاد المحدد

## ٤٣٥ مكرر

تلك بسبب مرضه ، فهذا لا يخلى التاجر عن المسؤولية .

( جلسة ١٦٤٨/١/٢٧ طين رقم ٢٥٨٠ سنة ١٩٧٠ ق ١ )

١١٣٥ — سلطة المحكمة في استخلاص أن التوكيل الذي يتمسك به المتهم

في أن الوكيل هو القائم بإدارة المخبز لم يقصد به إلا الإفلات من

العقاب .

\* للمحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن تستخلص أن التوكيل الذي يتمسك به المتهم في أن الوكيل هو القائم بإدارة المخبز لم يقصد به إلا الإفلات من العقاب على ما يقع في المخبز من جرائم فلا تعتد به .

( جلسة ١٦٤٨/١٢/٢٠ طين رقم ١٩٦٠ سنة ١٩٨٠ ق ١ )

١١٣٦ — متى تقتصر عقوبة صاحب المحل عن المخالفات التهوية على

الغرامة دون الحبس .

\* إن القانون المذكور يحمل صاحب المحل مسؤولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقب بالحبس والغرامة معا ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة الوحيدة تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس .

فإذا كانت المحكمة قد حكمت على صاحب المحل بالغرامة فقط فلا مصلحة له من الطعن على الحكم بفرض صحة ما تمسك به في دفاعه من أنه لم يشترك بالفعل في إدارة المحل .

( جلسة ١٦٤٨/٣/١٤ طين رقم ٢٨ سنة ١٩٧٠ ق ١ )

١١٣٧ - القول بانعدام مسؤولية صاحب المدل عن المخالفة اذا انعدمت.  
مسئولية المدير غير صحيح .

✽ ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخامس بمشئون التسعير الجسرى  
لا يزوج بين مسؤولية صاحب الملل وبين مسؤولية المدير له بل تجرى نصوصه  
على ان مسؤولية كل منهما قائمة بذاتها لا تستند احدها الى الاخرى فالقول  
بانعدام مسؤولية صاحب الملل عن المخالفة اذا انعدمت مسؤولية المدير عسير  
صحيح فى القانون .

( جلسة ١٤/٣/١٩٥٠ طعن رقم ٢٨ سنة ١٩٥٠ ق )

١١٣٨ - متى تقتصر عقوبة صاحب الملل عن المخالفات التمييزية على  
الغرامة دون الحبس .

✽ من المقرر وفقا للمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ان مجرد  
غياب صاحب الملل وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سببا للاعفاء من عقوبته  
الحبس الا اذا اثبت ان ذلك الغياب كان سببا فى تعذر المراقبة ومنع المخالفة .  
فاذا كان الحكم الذى ادين المتهم ( صاحب مصنع نشا ) فى حيازة ذرة لاستخدامه  
فى مصنعه بغير ترخيص من الوزارة لم يعتد بما دعى به من انه كان غائبا عن  
الملل وقت وقوع المخالفة اذ كان وقتئذ بوزارة التموين وذلك لما استنتجته  
المحكمة من وجود مصنعه ومكتب الادارة فى مدينة القاهرة من انسه كسان على  
اطلاع دائم على ما يجرى بمصنعه وانه لم يكن غائبا عن المصنع غيبة تقطع صلته  
به - او تجعل اشرافه عليه متعذرا ، فانه لا يكون قد اخطا فى تطبيق القانون  
او شابه قصور فى الرد على ذلك الدفاع .

( حلقة ١/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٤٠٠ سنة ١٩٥٠ ق )

## ١١٣٩ - متى تقتصر عقوبة صاحب المحل عن المخالفات التموينية على الغرامة دون العيب .

\* ان الشارح اذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يكون « صاحب المحل مسؤولاً مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالمقوبات المقررة لها ، فاذا اثبت انه بسبب الضباب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ الى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون » فقد دل بذلك على أن الأصل هو معاقبة صاحب المحل بالمقوبات المنصوص عليها في هذا القانون لدير المحل الذي وقعت فيه المخالفة . فاذا كانت المخالفة عقوبتها الحبس والغرامة معا فانه ما لم يثبت صاحب المحل أنه كان متمذرا عليه منع وقوع المخالفة انطبقت الفقرة الأولى من المادة ٥٨ المذكورة . فاذا طبقت المحكمة على صاحب المحل هذه الفقرة معتمدة في ذلك على اقواله في التحقيقات التي يستفاد منها انه كان المهيمن الفعل على ما بدور في مصنعه الذي وقعت فيه المخالفة وعلى مصنعه الأخرى ولم تعبأ بما ذكره من تعدد مصانعه واتساع املاكه ، مما لا يعتبر دليلا على استحالة المراقبة ، فانها تكون قد استعملت ساعتيها التقديرية في أمر متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها .

(جلسة ١٩٥١/٥/٧ طين رقم ٣٤٨ سنة ١٣٦١ ق)

## ١١٤٠ - غياب صاحب المخبز عن محله وقت خبز العيش أو وقت الوزن قبل الخبز لا اثر له في مسؤوليته عن جيازه خبزا اقل من الوزن المقرر .

\* ان غياب صاحب المخبز عن محله وقت خبز العيش أو وقت الوزن قبل الخبز

لا أثر له في مسئولياته عن حيازته حين نقل من الورق المقرر الا اذا اثبت ان سبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يكن من منع وقوع المخالفة .

( جلسة ١٩٥٢/٢/٢٤ م - رقم ١٨٠٠ - ١٩٥٢ )

١١٤١ - مجرد تعيين مدير للمحل لا يفي صاحبه من المسؤولية عدا بوسع فيه من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

ان مجرد تعيين مدير للمحل لا يفي صاحبه من المسؤولية عدا بوسع فيه من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، فقد فرضت المادة الخامسة عشرة منه هذه المسؤولية عليا وأوجبت عفاؤه ومفوضي الحين والفرقة معا ، ما لم يثبت من أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة الأخيرة وحدهما لا يفي من العقاب كما جاء - سابقا - من مسئوليته طبقا للفقرة الثانية من المادة المشار اليها في ذاتها ، بالمرافعة من الجبيل .

( جلسة ١٩٥٢/٢/٢٤ م - رقم ١٨٠٠ - ١٩٥٢ )

١١٤٢ - متى تقتصر عفاؤه عن المحل عن الذنابات التمهيدية ، ان الغرامة لا يتم التمهيد .

ان المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٥ لا تعبر عن ان سبب المحل يكون مسئوليا مع مديره عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه ، ويعاقب بالعقوبات المقررة لها الا اذا اثبت انه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة فعندئذ تقتصر العقوبة على الغرامة المبينة بالمراد .

٥٠ - ٥٦ .

( جلسة ١٩٥٢/٦/٩ م - رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥٢ )

١١٤٣ - متى تقتصر عقوبة صاحب المحل عن المخالفات التموينية على

• الغرامة دون الحبس

✽ ان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ انما اجاز تخفيف العقوبة بالاعتصار على الغرامة دون الحبس لمن يثبت انه بسبب غيابه او استحالة مراقبته لحصله لم يتمكن من منع المخالفة - واذن فمجرد انشغال المتهم بحاله الاخرى ليس من شأنه ان يصلح سندا لهذا التخفيف •

(جلسة ٢٧/١٠/١٩٥٢ طعن رقم ٨٥٦ سنة ٢٢ ق)

١١٤٤ - متى تقتصر عقوبة صاحب المحل عن المخالفات التموينية على

• الغرامة دون الحبس

ان المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ اذ نصت على ان تقتصر العقوبة على الغرامة اذا اثبت صاحب المخبز انه بسبب الغياب او استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة - قد جعلت العذر الذي من اجله اجاز القانون تخفيف العقاب، هو عدم التمكن من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب او استحالة المراقبة ، فالغياب وحده لا ينهض عذرا لتخفيف المسؤولية • وان فتمت كان الحكم المطعون فيه قد قرر انه ، لم يثبت من اوراق الدعوى ان المتهم قد دفع الجزية بعدم استطلاعته منعها لغيابه او لاعذار اخرى مقبولة بل هو قد تواجد فى المخبز. عند الضبط .. فان القضاء بمراقبة الطاعن بالحبس والغرامة يكون صحيحا فى القانون •

(جلسة ٢٤/١١/١٩٥٢ طعن رقم ٩٨٨ سنة ٢٢ ق)

١١٤٥ - لانعاض بين اداة صاحب المخبز ومديره المسئول عن انتاجهما

خبزا ينقص عن الوزن المقرر وبرائة العامل الذى يتولى تقطيع الخبز •

متى كان الحكم قد داف الطاعنين بانهما انتجا وعرضا للبيع خبزا ينقص عن

الوزن المقرّر قانوناً تطبيقاً للمادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وذلك باعتبار أولهما صاحب الخبز والثاني مديره المسؤول ، وقضى في الوقت نفسه بعبئة العامل الذي يتولى تقطيع الخبز بمقولة إن القانون إنما نص على مساءلة صاحب المحل ومديره دون مساءلة عماله ، فإنه لا يكون هناك تضارب بينهما وبين أدانة الطاعنين لا من حيث الواقع ولا من حيث القانون ، ذلك لأن مسئوليتيهما إنما تقوم على افتراض قانوني مر إشرافهما على المحل الذي رفعت فيه المخالفة وهي قائمة سواء عرف المتسبب في نقص الوزن أم لم يسرف وسواء عوقب أو قضى ببراءته ، وقد تقررت مسئوليتيهما في ذلك بنص صريح من القانون .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/١٥ طعن رقم ١٠٦٦ لسنة ١٩٥٢ ق)

١٩٤٦ - متى تقتصر عقوبة صاحب المحل عن المخالفات التموينية على  
الفراصة دون الحبس .

إن المنع المخفف المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٨ القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا يتحقق إلا بعدم تمكن صاحب المحل من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة ، أما الغياب في ذاته فلا يصلح عذراً ، وإذا نفي كان يبين من الإطلاع على معاصر الجلسات أن الطاعن لم يثر لهما محكمة أول أو ثاني درجة أن مراقبته مخبزه قد استحال عليه لسبب من الأسباب ، فإن الحكم إذ قضى بتعاقب الطاعن بمقررتي الحبس والغرامة معا يكون صحيحاً في القانون .

(جلسة ١٩٥٣/١٠/١٩ طعن رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٣ ق)

١٩٤٧ - جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرّر معاقب عليها كيفما كان عدد  
الأرغفة التي وجدت ناقصة الوزن .

إن جريمة إنتاج الخبز دون الوزن المقرّر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة



٤٤١ تكرار

التي وجدت ناقصة الوزن إذ أن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام .

(اللمن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٧ . جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ من ٨ ص ٩٥٢ .

١١٤٨ - صدور القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار

الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بحد أجل الاخطار عن البيانات المطلوبة .

وجوب استفادة المتهم منه .

مضى كان القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزاري رقم

٥٤ لسنة ١٩٥٦ والمعمول به في ١٩٥٧/٥/٢٩ فمد مد أجل الاخطار عن البيانات

المطلوبة حتى ١٩٥٧/٦/٢٩ فانه يكون قد رفع التائيم عن الفعل في تلك الفترة

وإذ كان المتهم قد حوكم خلال تلك الفترة فانه يجب أن يستفيد من ذلك .

(اللمن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ . جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ من ٩ ص ٢١٨ .

١١٤٩ - تعليمات وزارة التموين الى موظفيها بالتغاضي عن بعض

المخالفات التموينية . لاتقيد النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية .

ان تعليمات وزارة التموين الى موظفيها بالتغاضي عن بعض المخالفات -

بفرض صدورها - لا تلزم النيابة العامة وهي الهيئة التي تقوم وحدها دون غيرها

بمباشرة الدعوى الجنائية في الأخذ بها ولا تؤثر في صيغة رفع الدعوى

الجنائية .

(اللمن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ . جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ من ٩ ص ٢١٨ )

١١٥٠ - قانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ متى تبدأ مسئولية المتهم الذي اعفى

من توريد القمح طبقاً لأحكامه ؟

ان القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ نص في مادته الأولى على انه " بمعنى من العقاب كل حائز يسلم مقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ١٩٥٠ و ٩٢ لسنة ١٩٥١ و ٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٧٩ لسنة ١٩٥٣ اذا قام حتى يوم ٣١/٧/١٩٥٦ بأداء مبلغ جنيهاً لوزارة التموين عن كل أردب من القمح لم يتم تسليمه " - فاذا كان المحصول الذي لم يتم للمتهم بتوريده هو محصول سنة ١٩٥٢ الذي تشمله هذا القرارات فان مؤدى ذلك ان ترفع عن الفعل المنسوب للمتهم صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٦ وتبدأ مسئولية الجنائية اذا لم يتم في هذا التاريخ بالتوريد او بدفع البديل التقدي وتصح محاكمته عليها " فاذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المتهم بأنه حتى يوم ٣١/٧/١٩٥٦ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح لسنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذي تبدأ فيه مسئولية الجنائية فان الحكم اذا قضى ببرائه استناداً الى ان القانون قد اسقط عن الفعل وصف الجريمة يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون "

(الجلسة رقم ١٠٥٠ لسنة ٨٠ ق : جلسة ٢٠/١٠/١٩٥٨ من ٨٠٨ : ٨١٨)

١١٥١ - مسئولية مدير المحل وصاحبه في ظل أحكام الرسوم بقانون ٩٥

لسنة ١٩٤٥ في شئون التموين والقوانين المعدلة له :

مؤدى نصوص المواد ٥٦ و ٥٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التموين والقوانين المعدلة له والفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبث

المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ - ان صاحب المثل يكون مسئولاً مسئولية  
 مديره مستحقاً لتدبير الحبس والغرامة معا متى وقعت في المثل حادثة من  
 الجرائم المنصوص عليها في القانون. اما مسئولية المدير فهي مسئولية مدنية  
 مبررة طبقاً للقواعد العامة. واما مسئولية صاحب المثل فهي مسئولية مدنية  
 تقوم على افتراض اشتراكه على المثل وودوع الجريمة باسمه ولحسابه وهي قائمة  
 على الدوام وانما تقبل التحقيق بما يسقط عفوية الحبس وحسابه دون الغرامة اذا  
 اثبت انه كان غائبا او استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة.  
 والمراد بالغياب ذلك الذي يقطعه بالكثلة عن الاشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع  
 المخالفة بما هو قديم استحالة المراقبة.

(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٠ ص ١٦٦/٧ جلسة ١٧/٣/١٩٦٠ ص ١٧٠)

١١٥٢ - مسؤولية صاحب المثل اذا وقع فيه من مخالفات تعويبية - معاقبة  
 بالحبس والغرامة معا او باحدهما ثبوت غيابا او استحالة مراقبته  
 المبرر وفروع المخالفة - التخصيص العقوبة على الغرامة.

نقاد نصر المادة الخامسة مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠  
 التي اقرت بشؤون التدبير الجنائي وتحدد الاصل ان القانون يعدل صاحب المثل  
 مسئوليته كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبة الحبس والغرامة معا  
 او باحدهما ما لم يثبت في انه بسبب الغياب او استحالة المراقبة لم يتمكن من  
 منع وقوع المخالفة. وفي هذه الحالة لا تسقط عنه المسؤولية وانما تقتصر العقوبة  
 على الغرامة دون الحبس وجوبا لا تخيير فيه.

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٥ ق ٢٠٥ جلسة ١٤/٢/١٩٦٦ ص ١٧٠)

١١٥٣ - متى يصلح الغياب علدا في مجال تطبيق المادة ٥٨ من المرسوم  
بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ اذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع  
المخالفة .

الغياب لا يصلح بذاته عذرا - في مجال تطبيق المادة ٥٨ من المرسوم  
بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين - الا اذا كان من شأنه أن يحول  
دون منع وقوع المخالفة . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرفض مجرد غياب الطاعن  
وقت الحادث ما يحول دون قيامه بواجب المراقبة لمنع وقوع المخالفة ، فانه اذ  
التفت عن دفاع الطاعن وقضى عليه بمقتضى الحبس والغرامة مما يكون على صواب  
في تطبيق القانون .

( الملن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ن . جلسة ١٩٦٦/٥/٢١ من ١٧ إلى ١٢٢ )

١١٥٤ - المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يزوج بين مسئولية صاحب  
المحل وبين مسئولية مديره . استقلال كليهما في المسئولية التي  
تقوم على افتراض قانوني مبناه الاشراف على المحل .

الشارع اذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥  
الخاص بشئون التموين على أن يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم  
عن ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب  
بالمقويات المقررة لها ، فاذا اثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن  
من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد ٥٠ الى ٥٦ من  
هذا المرسوم بقانون . وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن  
مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف . قد دل على أنه لا يزوج بين مسئولية

## ٤٤٥ مكرور

صاحب المحل وبين مسؤولية المدير بل تجرى نصوصه على استقلال كليهما في  
المسئولية فلا يرفع عن صاحب المحل اذا عين له مدير ، لان مسؤولية كليهما تقوم  
على افراض قانوني مباه الاشراف على المحل .

(الطس رقم ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق ٠ جلسة ٥/٢١/١٩٦٦ من ١٧ من ١٩٦٦)

## ١١٥٥ - جرائم تموينية - عقوبات - قرارات تنفيذية :

لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - المعدلة بالمرسوم  
بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - بعد ان نصت في فقرتها الاولى على العقوبات  
التي فرضتها لمخالفة احكام القانون المشار اليه وحددتها بالجس ستة اشهر  
الى سنتين وبالغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه ، قد تضمنت النص على  
مضاعفة العقوبات في حالة العود وعدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس  
والغرامة وضبط الأشياء موضوع الجريمة في جميع الاحوال والحكم بمصادرتها  
وجواز الحكم بالغاء رخصة المحل في حالة مخالفة احكام المادة ٣ مكررا ، ثم انتهت  
في فقرتها الاخيرة الى انه : يجوز لوزير التموين فرض كل او بعض العقوبات  
المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا  
القانون ، وكان وزير التموين في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك  
المادة قد اصدر القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ونص في المادة ٥٤ منه المعدلة بالقرار  
رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ على معاقبة كل مخالفة لاحكام المادة العاشرة المعدلة بالقرار  
رقم ٦٦٧ لسنة ١٩٤٥ بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها ،  
فان هذه العقوبة يرد عليها القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون  
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شبان  
عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعنة وردت في اصل التشريع الذي

شول وزير التموين اصدار القرارات التنفيذية المشار اليها ، مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة على اعتبار ان وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة مما يصدق عليها التبعيض المصرح به التفويض التشريعي ، بل هو قيد للعقوبات يجب دائما أن نوقع على أساسه تحقيقا لمراد الشارع وما تنفياء من ردع عام في نطاق الجرائم التموينية سواء كانت مؤنة طبقا للقانون ذاته أو القرارات التنفيذية له .

(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠ من ١٧ ص ٨٨١)

#### ١١٥٦ - العجز في عدد كوبونات التموين - مسئولية .

أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ للمخاطبين بأحكامه في حالة وجود عجز في عدد الكوبونات المتبقية لديهم بعد التوزيع - الواجب اعادتها الى رئيس ادارة التموين - أداء قيمة هذا العجز في موعد اقضاء اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع الى اية خزانة حكومية لحساب وزارة التموين على أساس الفرق بين سعر الكيروسين الجر وسعره بالكوبونات بواقع ثمانية مليارات عن كل كوبون فئة لتر وتسليم اصال السداد لادارة التموين المختصة لارساله الى مديرية التموين للتأجيل لها لتقوم بدورها بارساله الى مراقبة المحاسبة والمراجعة بوزارة التموين . ومفاد ذلك ان أداء المتهم نقدا لقيمة العجز في الكوبونات منسوبا الى عددها مجسوبا بواقع ثمانية مليارات للتر الواحد اذا وقع في الميعاد الذي ضربه القانون بدرا عنه المسئولية على اعتبار ان ذلك الأداء بديل عن رد الكوبونات المتبقية ذاتها الى ادارة التموين .

(الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ من ١٨ ص ٢٨٧)

١١٥٧ - الامتناع عن البيع - الإنكار - حكمه .

إن وجود السلعة في محل التجارة ولو لم يكن في مكان ظاهر للعيان ، يصح اعتباره عرضاً للبيع ، وإنكار وجودها من جانب البائع يعص عنه امتناعاً عن البيع .

( لطن رقم ١٨٠٤ لسنة ١٣٧٠ ق - جلسة ١٣٧٠/١٢/١١ من ١٨ إلى ١٢٢٢ )

١١٥٨ - معاقبة من يتصرف في مواد التهمين لغير المستهلكين لها بالعقوبة

المفظة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من

المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

إذا كانت الجريمة التي دين المتهمان بها والمنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ هي من طائفة الجرائم التي ينسحب عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٥٤ من القرار المذكور ، فإن العقوبة المقررة لها تكون الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه عملاً بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

( لطن رقم ١٦٢ لسنة ١٣٨٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ من ١٩ إلى ٢٥٢ )

١١٥٩ - مناصب مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته في

مجال تطبيق الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

إذا نص المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التهمين في المادة ٥٨ منه على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع على المحل من مخالفات لأحكامه فقد جعل مناصب المسئولية تحقق الملك أو ثبوت الإدارة

#### ٤٤٨: مكرز

للشخص حتى تصح مساءلته بصرف النظر عن الاساس القانوني لهذه المسؤولية من الراقع أو الافتراض مما لازمه ان الشخص لايسأل - بصفته مديرا - متى انتهى في جانبه القيام بادارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من اعتراف الطاعن بمسئوليته عن ادارة المحل دليلا على ادارته الفعلية له في جميع الاوقات ، وهو ممتنع الا اذا ثبت ذلك بالفعل ، فانه يكون ميبيا بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/٢٢ س ١٩ ص ٦٥٧)

#### ١١٦٠ - مسؤولية صاحب المحل ومديره في مجال تطبيق احكام المرسوم

##### بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

اذ نص المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين على مسؤولية صاحب المحل مع مديره او القائم على ادارته عن كل مايقع في الحال من مخالفات لاحكامه ، فقد سوى في نطاق المسؤولية بين ان يكون متولى المحل مديرا بنص العقد او قائما بادارته بالفعل . ومن ثم فلا جدوى مما يشيره الطاعن في طعنه من انحسار الادارة عنه بنص العقد مادامت ثابتة له بحكم الواقع الذي لم يبيحه .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ س ٢٩ ص ٧٧٧)



## تنظيم الجاني

الفصل الأول : الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس ١٩٨٩ •

الفصل الثاني : القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ •

الفصل الثالث : القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ •

الفصل الرابع : القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ •

الفصل الخامس : القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ •

الفصل السادس : مسائل متنوعة •



## الفصل الأول

الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩

١١٩١ - إقامة بناء خارج خط التنظيم هي جريمة وقتية تبدأ مدة السقوط فيها من وقت إقامة البناء - ١ .

\* الفصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي يعاقب عليه القانون فإذا كان الفعل مما تنسم وتنتهى به الجريمة بمجرد ارتكابه كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فتمتد من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والمبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخل متتابع متجدد . فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم قد أقام بدون ترخيص بناء خارجا عن خط التنظيم ، فإن الفعل المسند إليه يكون قد تم وانتهى من جهته بإقامة هذا البناء ، مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التي تكونها هذه الواقعة وقتية . ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى ويستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانونا . وإن كان قد انقضى على تاريخ وقوع تلك الواقعة قبل رفع الدعوى بها ثلاث سنوات فيكون الحق في إقامة الدعوى قد سقط .

( جلسة ١٤/٣/١٩٥٠ ملن رقم ١٩٩٤ سنة ١٩٤٠ )

١١٩٢ - عدم جواز إقامة بناء على الأرض اللزوم نزع ملكيتها بمجرد صدور المرسوم باعتماد خط التنظيم .

\* أن صدور مرسوم بنزع ملكية جزء من الأملاك الخارجية عن خط التنظيم المتمد ليس معناه المبدول عن هذا المرسوم الخاص به وتحويله بل يظل هذا المرسوم باعتماد خط التنظيم قائما إلى أن يجل بأخر . أما صدور المرسوم بنزع الملكية فليس إلا نقادا له . إذ أن الأمر العالي الخاص بإحكام التنظيم الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٨٨٩ واللائحة الصادرة تنفيذا له بقرار من وزير الأشغال في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ صريحان في أنه بمجرد الإقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الأشغال العمومية وصدور أمر عال ( مرسوم ) باعتماد يسوغ للحكومة أن تنزع شيئا فشيئا وبالطرق التأدينية الأراضي المبينة بالرسم ، ومن تاريخ

صدر الأمر العالي المشير إليه لا يجوز إقامة بناء على الأرض المأزقة  
منزعة ملكيتها .

(جلسة ١٩٥٣/١/١٦٦ طين رقم ١١٤٤ سنة ٢٢ ن

١١٩٣ - أتى صدور مرسوم باعتقاد خط التنظيم على المباني الواقعة  
على جانب طريق عام موجود بالفيل وعلى طريق غير موجود  
ومزمع أنشاؤه .

\* ان صدور مرسوم باعتماد خط التنظيم تقترب عليه - على  
ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - آثاره المنصوص عليها في المادة الأولى  
من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ فلا يجوز للمالك إجراء  
تقوية أو ترميم في المباني البارزة عن خط التنظيم إذا كانت هذه المباني واقعة  
على جانب طريق عام موجود بالفعل ، إلا بعد الحصول على رخصة . أما إذا  
كان خط التنظيم معتمدا لإنشاء طريق غير موجود من قبل فإن صدور مرسوم  
بخط التنظيم في هذه الحالة لا يقيّد حرية ملك المباني المقرر إدخالها في الطريق  
المزمع أنشاؤه إلى أن يصدر مرسوم بمنزعة ملكيتها .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٦ طين رقم ١١٦٢ سنة ٢٢ ن

١١٩٤ - القانون رقم ١١٨ سنة ٤٨ الصادر بتعديل المادتين ١٠ و ١٢  
من الأمر العالي الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٩ لم ينقل  
عبء الالتزام بإصلاح المباني الآيلة للسقوط عن أصحابها  
ويفرضه على الحكومة .

\* ان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٨ الصادر بتعديل المادتين العاشرة  
والرابعة عشر من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من أغسطس سنة ١٨٨٩  
لم ينقل عبء الالتزام بإصلاح المباني الآيلة للسقوط عن أصحابها ويفرضه  
على الحكومة وإنما خول لهذه الأخيرة أن تلتفت أصحاب هذه المباني إلى ما بها من  
خلل وأن تقوم هي عنهم بالإصلاحات المطلوبة في أحوال الخطر الدائم  
إذا هم تتعسوا . من إجراءاتها ، وتقدير وجوب هذا التدخل أو عدم  
وجوبه موكل للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فإذا جاز القول  
بأن خطأ في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام  
فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص  
واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ولكن لا يمكن مساءلتها بهذا  
الوصف جنائيا .

(جلسة ١٩٥٥/٤/٣٦ طين رقم ٦٠٤ سنة ٢٤ ن )

## الفصل الثاني

### القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠

١٩٩٥ - إدانة التهم المخالفة أحكام المادة ٣ من القانون ٥١ لسنة ١٩٤٠ يقتضى من المحكمة بيان عرض الشارع الذى أقيم البناء على جانبه والارتفاع الذى بلغه البناء .

\* أن المادة ٣ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالمباني عند نصت على أنه « يشترط فيما يضاف من الأبنية على جانبي الطريق . علما كان أم خاصا ، مذجوجا للمارة أم غير مفتوح ، ألا يزيد ارتفاعها - بما فى ذلك عزم التسطوح والجمالون والدورة - على بئل ونصف مثل من مسافة ما بين حدى الطريق دون أن يتجاوز ٣.٥ مترا ، وإذا كان هذا الطريق يمر متوازيين كان الارتفاع مثلا ونصف مثل من المسافة الأدنى ( الدنيا ) بين الحدين ، وبحسب هذا الارتفاع لبناء من أعلى نقطة لمنسوب سطح الإنريز أن وجد وإلا فمن منسوب محور الشارع أمام وسط واجهة البناء » . وهذا النص يقتضى من المحكمة أن تذكر فى حكمها بالإدانة بيانها للواقعة الجنائية المكونة للمخالفة المشار إليها بهذه المادة ، عرض الشارع الذى أقيم البناء على جانبه والارتفاع الذى بلغه البناء بعد التسوية التى أجراها المخالف ، ليتبين لحكمة النقض مراعاة تطبيقت القانون على الوجه الصحيح . وخلو الحكم من هذا البيان يستوجب نقضه لقصوره فى بيان الواقعة المستوجبة للعقاب .

( جلسة ١٦/٤/١٩٤٣ ضمن رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٤٣ )  
١٩٩٦ - مخالفة المادة الأولى من القانون ٥١ لسنة ١٩٤٠ لا يقتضى عليها الإبالغامة فتطدون التزالة .

\* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم عدل فى بنه منزله دون الحصول على رخصة فذلك ليس فيه إلا مخالفة للمادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . ولا مخالفة فيه للمواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ منه . فإن هذه المواد لم تنص إلا على الأمور الخاصة بتحديد ارتفاعات المباني . وتلك المخالفة لا يعاقب عليها إلا بالإلغامة فقط طبقا للنقطة الأولى من المادة ١٨ من هذا القانون ، نالحكم فيها بالإزالة يكون خاطيا .

( جلسته ١٦/٤/١٩٤٣ ضمن رقم ٤ لسنة ١٩٤٣ )

١١٩٧ - انطبق حكم المادة ٣ من القانون ٥١ لسنة ١٩٤٠ على غرف السطوح .

\* ان المادة الثالثة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني اذ نصت على انه « يشترط فيما يقام من الابنية على جانبي الطريق الا يزيد ارتفاعها بما في ذلك غرف السطوح والجمالون والدورة على مثل ونصف مثل من مسافة ما بين حدى الطريق الخ » فقد افادت ان حكمها هذا يجرى على غرف السطوح اطلاقا ولو كانت غير واقعة على الطريق مادام المنزل قائما على جانبيه .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طين رقم ١٩ سنة ١٩٤٥ ق ١)

١١٩٨ - معاقبة التهم بمقتضى المادة المنطبقة على فعلته التي اقتضت المحكمة بثبوتها قبله تكون صحيحة بغض النظر عما تضمنته ورقة التكليف بالحضور .

\* اذا كانت الدعوى قد رفعت على التهم بانه اقام بناء منزلا لم يستوف الشروط القانونية . وطلب عقابه بالمواد ١ و ٨ و ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ثم تبين من أوراق المحاكمة ان موضوع التهمة التي وجهت اليه وتناولها بدفاعه وحكم عليه من أجلها هي انه تجاوز بالبناء الذي استحدثه و اضاف الى منزله القديم الحد الأقصى المسموح به بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ فان معاقبته بمقتضى هذه المادة المنطبقة على فعلته التي اقتضت المحكمة بثبوتها قبله تكون صحيحة بغض النظر عما تضمنته ورقة التكليف بالحضور .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طين رقم ١٥٩ سنة ١٩٤٥ ق ٢)

١١٩٩ - انطباق احكام القانون ٥١ لسنة ١٩٤٠ على المباني التي انشئت على ارض خالية مجاورة لمنزل قديم واصيقت اليه .

\* انه متى ثبت ان المباني المرفوعة بشأنها الدعوى قد انشئت انشاء على قطعة ارض كانت خالية من البناء مجاورة للمنزل القديم . فان هذه المباني لا تخرج عن احكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ لمجرد اضافتها لمباني ذلك المنزل .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طين رقم ١٥٩ سنة ١٩٤٥ ق ٢)

١٢٠٠ - عدم انطباق احكام القانون ٥١ لسنة ١٩٤٠ على صاحب البناء الذي اتم بناءه بالفعل قبل العمل به .

\* ان المادة الثالثة والعشرين من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص

بتنظيم المباني التي تنص على أن يحدد بمرسوم ما يمكن تطبيقه من أحكامه على الأبنية الجارية الشاؤما في تاريخ العمل به وإنما تشير إلى المباني الجارية انشاؤها في تاريخ بدء العمل بهذا القانون . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم تدل على أن صاحب البناء كان قد اتم بالفعل ببناءه من قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور ثم استحدث بعد ذلك في سنة ١٩٤٣ البناء الذي رفعت عليه الدعوى من أجله . فإن الحكمة لا تكون مدخلات في أخذه بهذا القانون ، بل هي تكون قد طبقت على الواقعة تطبيقا صحيحا .

١ جلسة ١٩٤٥/٣/٢٦ طعن رقم ٧٠٠ سنة ١٥ ق ١

### ١٢٠١ - مخالفة المادة الأولى من القانون ٥١ لسنة ١٩٤٠ لا يعاقب عليها إلا بالترامة فقط دون الإزالة .

\* أنه لما كانت المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني تنصان على ضرورة الحصول على رخصة بالبناء والتعديل وعلى كيفية إعطاء الرخصة . وكانت مخالفة هاتين المادتين لا يعاقب عليها طبقا للمادة ١٨ من ذلك القانون بالإزالة ، فإنه إذا قدم للمحكمة متهمة باجراء تعديلات في مبنى منزله دون ترخيص مخالفًا بذلك المواد ١ و ٢ و ٨ و ١٨ من القانون المذكور فنقضت المحكمة عليه بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة لنص المادة ٨ من هذا القانون دون أن تبين وجه مخالفة هذه المادة فإن حكمها يكون قاصرا واجبا فنقضه .

( جلسة ١٩٤٥/٤/١٦ طعن رقم ٦٢١ سنة ١٥ ق ١ )

### ١٢٠٢ - انطباق المادة ٧ من القانون ٥١ لسنة ١٩٤٠ على عمل قاطوع مستعرض بين أرضية الدور ونسفته على مسافة تعادل عن الحد المقرر للارتفاع .

\* أن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني ينص في المادة السابعة على أنه : يجب في جميع المنشآت ألا يقل الارتفاع بين الأرضية والسقف عن ٢.٧٠ مترا للبدوم على الأقل . ارتفاع مسبقه عن متر من مذهب الأرض الخارجية و ٢.٦٠ مترا للدور الأرضي و ٢.٧٠ مترا لكل دور من الأدوار الطويلة . ولما كانت هذه المادة قد نصت على الحد الأدنى لارتفاع كل دور ، وكان الغرض من هذا النص - على ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون هو تحقيق الشروط الصحية في مصلحة ساكني المباني

يمكن عمل « قاطوع » مستعرض بين أرضية الدور وسقفه على مسافة تقل عن الحد المقرر للارتفاع فيه تقويت لهذا الغرض مهما كان جزء البنا، الذي حصل فيه ذلك فإنه يتعين في عمل هذا القاطوع مراعاة الارتفاع الذي حدده القانون في جميع الحالات .

ر جلسة ١٠/١٢/١٦٥٠ من رقم ١٣٩٢ سنة ١٩٤٠ .

١٢٠٣ - عدم اصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ليس من شأنه ان يعطل احكامه المكن اعمالها .

✽ ان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ قد اصدر ودر طبقا للوضاع التي ربيها الدستور . فهو نافذ المفعول واحكامه واجبة التطبيق ولا يمكن ان يعطل هذه الاحكام عدم اصدار اللوائح او القرارات التنفيذية التي نص فيه على اصدارها ما دام تنفيذها ممكنا بغير هذه اللوائح والقرارات . فاذا كانت واقعة الدعوى في ان المتهم اجري بنا منزله بغير الحصول على رخصة من التنظيم كما تقتضي به المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ، فلا تصح تبرئته على اساس ان اللوائح والقرارات المشار اليها في هذا القانون لم تصدر مادام القانون ذاته لم يفسد بين شروطا اساسية واجبة مراعاتها في الابنية التي تنطبق عليها احكامه . مما يستوجب سبق الحصول على الرخصة بعد ان تثبت السطحة القائمة على اعمال التنظيم من الرسم الذي يقتضيه اليها عن البناء المزمع انشاؤه مطابقته لتلك الشط .

ر جلسة ١٢/١٣/١٦٤٥ من رقم ١١٠ سنة ١٩٤٠ .

البنا

١٢٠٤ - عدم اصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ليس من شأنه ان يعطل احكامه المكن اعمالها .

ان عدم اصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني ليس من شأنه ان يعطل احكامه المكن اعمالها ، فان القوانين يجب - طبقا لاحكام الدستور - العمل بها عند صدورها وتبنيها .

ر جلسة ١٠/١٣/١٩٤٦ من رقم ١٤ سنة ١٩٤٦ .

١٢٠٥ - مخالفة المادة الاولى من القانون ٥١ لسنة ١٩٤٠ لا يعاقب عليها الا بالفرامة فقط دون الازالة .

✽ ان مخالفة عدم الحصول على رخصة البناء واردة ذكرها في المادة



الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ القاضي بتنظيم المبانى مئاتب عليها ،  
 بمقتضى الشق الأول من المادة ١٨ ، بالترامة فقط . أما الحكم بتصحيح  
 الأعمال المخالفة أو هدمها فلا يصح . بمقتضى الشق الثانى من المادة  
 المذكورة ، الا فى حالة مخالفة أحكام المواد من ٣ الى ١٠ من القانون  
 المذكور . واذلة فلا مكان للجسم قسمة قضى بتصحيح الأعمال المخالفة  
 دون أن يبين عناصر المخالفة المستوفية لذلك ، لانه يكون مغيبا واجبا  
 نقضه .

• ( جلسة ١٩٤٧/١/٦ طين رقم ٢٨٥ سعة ١٧ ن )

### الفصل الثالث

#### القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠

١٢٠٦ - عجم اصدار لائحة تنفيذية في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠

ليس من شأنه ان يعطل احكامه الممكن اعمالها

\* اذا رفعت الدعوى على المتهم بانه اجرى بنفا، ثلاث غيالات على ارض تجز مقسمة مخالفا في ذلك احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ نقضت المحكمة ببراءته بمقولة ان القانون المشار اليه، وان نهى عن بعض الاعمال، لم يبين شروط هذا النهى بل ارجاعها الى لائحة خاصة تصدر بتنفيذه، فانها تكون قد اخطأت. اذ ان احكام القانون التى استند الى التهم مخالفتها والمنصوص عنها بالمواد ٢ و ٣ و ٦ و ١٢ و ١٤ و ٢٠ ممكن اعمالها بنص النظر عن اللائحة او القرارات الوزارية المشار اليها، ولا يصح تعطيل اى نص ما دام اعماله لا يتوقف على شرط.

( جلسة ١١/١٢/١٩٤٧ طين رقم ١٤٦٤ سنة ١٧ ن )

١٢٠٧ - ادانة المتهم لمخالفته احكام المادتين ١ و ٢ من القانون ٥٢ لسنة

١٩٤٠ دون بيان ما اذا كانت الشروط المشار اليها فى المادتين المذكورتين

قد توافرت - قصور .

\* ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ تنص على انه فى تطبيق احكام هذا القانون تطلى كلمة (( تقسيم )) على كل تجزئة لقطعة ارض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع او للمبادلة او للتاجير او للتحكير لاقامة مبان عليها متى كانت احدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم - وتنص المادة الثانية على انه لا يجوز انشاء او تعديل تقسيم الا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على اعمال التنظيم. فاذا كان الحكم اذ دان الطاعن بهاتين المادتين قد اقتصر على القول بانه اجزى تسوير قطعة الارض موضوع الدعوى فى منطقة غير مقسمة دون ان يبين ما اذا كانت باقى الشروط المشار اليها فى المادتين المذكورتين قد توافرت فانه يكون قاصر البيان متعيئا نقضه .

( جلسة ٧/٥/١٩٥١ طين رقم ٣٤٩ سنة ٢١ ن )

١٢٠٨ - ترتب آثار القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٤٨ على البناء، الواقع على حافة الطريق العام بمجرد اعتماد خط التنظيم دون توقف ترتيب هذه الآثار على صدور مرسوم بنزع الملكية .

\* ان المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ انما تمنع انشاء البناء الا بعد الحصول على رخصة بناء من السلطة القائمة على اعمال التنظيم وهذا عدا الرخص الواجبة بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الشامل لاحكام التنظيم . وأذن فمضى كان الواضح من واقعة الدعوى ان البناء، الذى أقامه المتهم لم يكن على أحد جانبي الطريق العمومية التى صدر المرسوم بشأنها ولكنه فى مقابل الإمتداد المزعم لتلك الطريق ، فان المتهم لا يكون قد خالف الأمر العالي الخاص بالتنظيم ما دامت ملكيته لم تنزع وذلك بخلاف الحال فيما يقع على حافة الطريق العام فانه بمجرد اعتماد خط التنظيم ترتب آثاره التى نصت عليها المادتان ١ ، ١١ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ولا يتوقف ترتيب هذه الآثار على صدور مرسوم بنزع الملكية .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١١ طعن رقم ٩٤٢ سنة ٢٠٠٢ ق٢)

١٢٠٩ - عدم سريان احكام القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٤٨ على القرى ولو كانت خاضعة لللائحة التنظيم

\* ان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ اذ نص فى المادة ٢١ منه على انه (( لا يطبق هذا القانون ولا تسرى احكامه الا فى المدن التى تطبق فيها احكام التنظيم )) فانه قد افاد بذلك ان احكامه لا تسرى على القرى ولو كانت خاضعة لللائحة التنظيم . ولما كان القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية قد عرف القرية فى المادة ٢١ منه بقوله (( تعتبر قرية فى حكم هذا القانون كل بلدة فيها عمدة بما يتبعها من نجوع وكفور وعزب فيما عدا المبرزب الزراعية )) ، كما نص فى المادة ٦٢ على ان يكون العمدة بحكم وظيفته عضوا فى المجلس القروى . ثم نص فى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمعسدة والمشايع فى المادة الاولى منه على ان (( يكون لكل قرية عمدة وعلى ان تعتبر قسرية فى احكام هذا القانون كل مجموعة من المساكن ذات كيان مستقل لا تكون مقسرا لمحافظة او قاعدة مركز او لبلدية ذات نظام ادارى خاص )) . لا كان ذلك ، وكانت بهجوره . التى دين المتهم لاقامته بناء بها دون الحصول على رخصة - ليست مقرا لمحافظة ولا قاعدة مركز او بلدى ، فانها بحسب احكام القوانين السالفة الاشارة اليها لا تكون قرية ، وليس فيها قائل الحكم المظنون فيه من ان لها مجلسا قرويا وان بها نقطة بوليس ، مما يغير تلك الصفة ويجعلها خاضعة لاحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ .

(جلسة ١٩٥٣/٢/١٠ طعن رقم ٤٣٦ سنة ٢٠٠٢ ق٢)



## ١٢١٢ - العقوبة الواجبة للتطبيق في جريمة اقامة بناء دون الحصول على رخصة .

✽ ان المادة ١٠ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه لا يجوز اقامة بناء على حافة طريق عام او خاص او داخل الارض او تعلقته او توسيعه او تعديله الا بعد الحصول على رخصة من سلطة التنظيم كما تقتضى المادة ١٨ من القانون المذكور على أن كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية يعاقب عليها بالغرامة من مائة الى الف قرش مع وجوب الحكم بتصحيح أو استكمال أو عدم الاعمال المخالفة حسب الاحوال . واذا كان الحكم قد تفسى بالفساراه والازالة في جريمة اقامة بناء دون الحصول على رخصة من مصلحة التنظيم ، وكان الثابت منه أن التهمة لم تخالف احكام القانون سالف الذكر من ناحية المسافات أو الأبعاد أو غيرها ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . إذ القانون لا يجبر الحكم بالازالة متى كانت المخالفة مقصورة على اقامة بناء بدون رخصة .

١ ( جلسة ١٣ / ١١ / ١٩٥٢ ملحق رقم ١٠٦٣ لسنة ٢١ ق )

## ١٢١٣ - عدم اصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ليس من شأنه ان يعطل احكامه الممكن اعمالها .

✽ ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الاراضى قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع الدستورية فاصبح بذلك نافذا ، وعند نصت المواد ٢ و٣ و٤ و١٠ منه المرفوعة بها الدعوى على أوامر ونواد صريحة غير مطلقة على شرط ويحتم القانون مراعاتها في كل تقسيم يراد انشاؤه في الحن والقرى التى يسرى عليها القانون ، كما نصت المادة ٢٥ على تكليف وزرا الانشغال العمومية والداخلية والصحة العمومية والعدل بتنفيذ كل فيما يخصه وخوانتهم اصدار قرارات باللوائح التنفيذية له . وأن نصوص القانون إذ أجازت عند اصدار هذه اللوائح اضافة شروط على الشروط الواردة فيه أو تعديل بعض هذه الشروط بالنسبة لبعض المدن أو القرى أو لبعض الأحياء من المدن فيما يتعلق بمعرض الطرق — لم ترتب على التراخي في اصدار هذه اللوائح تعطيل الاحكام الناجزة التى أوجب القانون مراعاتها ، واذا نصت المادة السابعة من القانون على وجوب تقويم الطلب الخاص بالوافقة على التقسيم طبقا للشروط والأوضاع المقررة باللائحة التنفيذية انصبا لاجازت ان تتضمن تلك اللائحة من الشروط والأوضاع لتنظيم الطلبات شروطا أخرى غير ما أوجبه القانون دون أن يفيد ذلك انه اذا لم تصدر اللائحة التنفيذية امتنع تنفيذ القانون ، لا كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاؤه

بالبراءة على عدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه يكون قد أخطأ في تفسير القانون .

(جلسة ١٠/٦/١٩٥٤ مرقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٤ ق)

١٢١٤ - صدور مرسوم ملكي بتقسيم الأرض المدة للبناء لا يعنى صاحبها من القيام بالالتزامات التي تفرضها م ١٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

\* ان صدور مرسوم ملكي بتقسيم الأرض المدة للبناء لا يعنى صاحبها من القيام بالالتزامات التي تفرضها عليه المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٠ .  
(جلسة ٢١/١٢/١٩٥٤ مرقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٥٤ ق)

١٢١٥ - الرخصة التي يتطلبها القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ خلاف المقررة في لائحة التنظيم .

\* ان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ يتطلب رخصة خاصة خلاف الرخصة المقررة في لائحة التنظيم .

(جلسة ٢١/١٢/١٩٥٤ مرقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٥٤ ق)

١٢١٦ - تنظيم - بناء - تقسيم - إزالة .

\* يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض مخصصة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن ثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين : الأول - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المتصوص عليها في القانون . والثاني - عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها التقسيم والمشتري والمستاجر والمتنفع بالحكر . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين أن كل ما اجراه المتهم هو أنه قام ببناء سور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وتقبل الحصول على الرخصة من القائمين على أعمال التنظيم فإن قضاءه بالناء الهدم وتأييد حكم محكمة أول درجة بالنسبة للغرامة مع إلزام المتهم بإداء الرسوم المستحقة عن الترخيص يكون سليماً ولا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩/٣/١٩٦٣ م ٢٢ ص ١٩٧)

- ١٣١٧ - إقامة البناء على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام .  
 افتراض الشارع أن المرافق العامة المفروض على التقسيم انشاؤها -  
 موجودة فعلا - تسلم النيابة في طلبها أن مهندس التنظيم شهد  
 إقامة البناء على قطعة أرض تقع على حافة الطريق العام - صحة  
 القضا، بالغا، عقوبة الإزالة في هذه الحالة .

\* لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم  
 الأراضي المدة للبناء تنص على أنه (( من تطبيق أحكام هذا القانون تطلق  
 كلمة (( تقسيم )) على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع ، بقصد عرضها  
 للبيع أو للمنازلة أو للتأجير أو التركيز لأقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه  
 القطع غير متصلة بطريق عام )) وكانت الطائفة (( النيابة العامة )) تسلم بأسباب  
 الظن أن أوراق الدعوى اشتملت على أن البناء أقيم على قطعة أرض واقعة  
 على حافة الطريق العام طبقا لما شهد به مهندس التنظيم بمحضر جلسة المحاكمة  
 فإنه يفترض أن المرافق العامة التي فرض القانون على التقسيم انشاؤها ، موجودة  
 فعلا ، وهو ما أكدته المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور ، تعليقا على المادة مسالفة  
 الذكر ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغا، عقوبة الإزالة يكون سليما  
 في النتيجة التي خلص إليها وأصاب جميع القانون .

( الظن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣/٢/١٩٧٠ م ٢١ ص ٦٠٤ )

## الفصل الرابع

### القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤

#### ١٢١٨ - قانون - تفسيره - مثال - تنظيم

\* جاء نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تنظيم المباني مطلقاً من كل قيد ، وليس فيه ما يفيد قصر الرخصة على الإذن التي تناف على الأملاك الخاصة دون العامة - ما دام الشارع قد أوجب في هذه المادة الحصول على ترخيص لكل بناء يراد إقامته أو تعجيله أو هدمه أو غير ذلك من الأعمال التي أشار إليها النص - أما المادة الثالثة من القانون فليس في صيغتها ما يفيد تخصيص مفهوم الحكم الوارد في المادة الأولى - إذ أن الشارع إنما قصد بهذه المادة بيان حكم للأحوال الغالبة في أعمال التنظيم - وهي التي يكون فيها مالك الأرض هو نفسه صاحب البناء الذي يطلب عنه الترخيص .

(الطن رقم ٣٣٢٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٣/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ١٩٦ .)

١٢١٩ - تنظيم - الجرائم المعاقب عليها بالمادة الثامنة من القانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ ببيان المنشآت الآيلة للسقوط - عدم التزام القساضي بتحديد ميعاد في حكمه ليقوم المحكوم عليه خلاله بتنفيذ الترميم أو الهدم أو الإزالة :

\* لا يبين من نص المادة الثامنة من القانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن المنشآت الآيلة للسقوط أو المذكرة الإيضاحية المرافقة له أن القاضي ملزم بتحديد ميعاد في حكمه ليقوم المحكوم عليه خلاله بتنفيذ الترميم أو الهدم أو الإزالة - كما أن ذكر عبارة عبارة « المدة التي تحدد لهذا الغرض » في الفترة الثانية من تلك المادة تؤكد مراد الشارع من غاظة تحديد تلك المدة بالسلطة القائمة على أعمال التنظيم لاتصال هذا الأمر بالتنفيذ ، وهي مرحلة تأتي بعد الحكم ، كما أنهما من صميم اختصاص جهة الإدارة الاقتر على تحديد الموعد المناسب لكل حالة على حدة .

(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٦/٦/١٩٦١ ص ١٢ ص ٦٥٢ .)

#### ١٢٢٠ - تنظيم - بناء - قانون - الخطأ في تطبيق القانون

\* لا تجيز المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تنظيم المباني - الذي أقيم البناء في ظله - إقامة أي بناء على طريق يمل عرضه عن ستة



امتار الا اذا كانت واجهة البناء رادة عن الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة امتار ، وتوجب المادة ٣٠ من ذات القانون عقاب من يخالفه احكامه فضلا عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الاعمال المخالفة أو سدّاد الرسوم المستحقة عن الترخيص . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتصحيح الاعمال المخالفة ، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء رادة عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة امتار ، لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ ص ٢٢٨)

#### ١٣٢١ - تنظيم - بناء - تقسيم - ازالة .

\* ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ من انه (( لا يجوز للمرخص له أن يشرع في العمل الا بعد اخطار السلطة القائمة على اعمال التنظيم بكتاب موصى عليه وقيام مهندس التنظيم المختص بتحديد خطط التنظيم في الشوارع المقرر لها خطوط تنظيم او حد الطريق في الشوارع غير المقرر لها خطوط تنظيم )) انما قصد به ضمان سلامة التحديد الذي يقوم باجرائه مهندس التنظيم على ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون ، واما عدم اتباع هذا الاجراء قبل الشروع في البناء فانه لا يترتب عليه الحكم بالازالة . ولما كانت المخالفة قد انحصرت على ما اثبتته الحكم في اقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على اعمال التنظيم مما ينطبق على المادتين ٣٠ و ٣١ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وكان لا يبين من الاوراق ان البناء في ذاته قد خولفت فيه الموصافات التي يفرضها هذا القانون ، فان ما تثيره الطاعة - من ان اقامة بناء على ارض لا تطل على طريق قائم يعد مخالفا لحكم المادة السابعة من القانون المشار اليه ويستوجب الحكم بالازالة - لا يكون له محل .

(الطن رقم ٣٦٢٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ ص ٢٢٨)

## الفصل الخامس

### القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢

#### ١٢٢٢ - تنظيم - بناء - قانون - قانون جديد .

\* القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - وإن كان قد أُلغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ إلا أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون المُلغى استمرت مؤثرة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة السابعة من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته التنفيذية كما تضمنت المادة ١٦ من القانون وجوب الحكم في كل مخالفة لأحكامه أو القرارات المنفذة له - فضلا عن الغرامة - بتصحيح أو استكمال أو عدم الاعمال المخالفة وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون المُلغى .

(الطن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠ ص ١٤ ص ٢٧٨)

١٢٢٣ - وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني - القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .

\* يبين من استعراض نصوص المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني ، ١٥ و ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني أن القانون حظر هدم المباني الآيلة للسقوط إلا بعد الحصول على تصريح من لجنة تنظيم أعمال هدم المباني وصدر ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وحظر على السلطة الأخيرة أن تصدر ترخيصا بالهدم إلا بعد صدور تصريح من اللجنة - وأوجب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .

(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/١ ص ١٦ ص ٥٢٨)

#### ١٢٢٤ - تنظيم - بناء - رسومات هندسية - ضرورتها :

\* المستفاد من نصوص القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ولائحته التنفيذية أن الرسومات الهندسية لا غناء عنها للترخيص ببناء مستوف للشرائط المطلوبة ، فضلا عن لزوم بقائها لدى الجهة المختصة بشئون التنظيم لتسجل عليها ما قد يجري

على البناء من تعديلات • وقد تغىي المشرع بنص المادة ١٦ من القانون المذكور أن يوفر لجهة التنظيم وسيلة تؤدي إلى إلزام من يبني بدون ترخيص بأن يتقدم لها بتلك الرسومات أو أن تقوم هي أن تخلف عن ذلك بإعدادها بمصاريف ترجع بها عليه • وهدف بذلك ألا يكون المخالف في مركز أفضل ممن اتبع حكم القانون تقدم الرسومات منذ البداية • ولما كان ما طلبته جهة التنظيم في محضر ضبط الواقعة من إلزام المطعون ضدها بالحصول على رخصة فضلا عن الغرامة ورسوم الترخيص — لا يعدو أن يكون في نحوه مطالبة بإلزامها بتقديم الرسومات الهندسية اللازمة أصلا للترخيص والتي لم يقصد القانون أو لائحة التنفيذية رسومات غيرها • فإن الحكم المطعون فيه إذ فهم الطلب على هذا الأساس واستجاب له يكون قد صادف صحيح القانون •

(الطن رقم ١٨٧٩ لسنة ٣٤ ق • جلسة ١٦/٢/١٩٦٥ من ١٦ ص ١٤٤)

١٢٢٥ — العقوبة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني •

✻ العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص — هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عشرين جنيتها وضعت الرسوم المستحقة عن الترخيص •

(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق • جلسة ١٦/٧/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥٤٥)

## الفصل السادس

### مسائل متنوعة

١٢٢٦ — نص الحكم على تصحيح المباني الواقعة فيها المخالفة لا يعيبه ما دام المقصود الظاهر من ذلك هو إزالة ما زاد من المباني على الارتفاع المسموح به .

✽ ان كون الحكم قد نص على تصحيح المباني الواقعة فيها المخالفة لا يكون له تأثير في صحته ما دام المقصود الظاهر من ذلك هو إزالة ما زاد من المباني على الارتفاع المسموح به قانونا .

( جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طين رقم ١٥٠٩ سنة ١٤١٤ ق )

١٢٢٧ — ادانة المتهم بإنشاء بناء على غير الأبعاد القانونية دون إجابته الى ما تمسك به من ضرورة سماع مهندس التنظيم الذي عاين المخالفة اورد على هذا الطلب — قصور .

✽ اذا كان المتهم بإنشاء بناء على غير الأبعاد القانونية قد تمسك بضرورة سماع مهندس التنظيم الذي عاين وقوع المخالفة فأجابته المحكمة الى طلبه وأجلت الدعوى لإعلان المهندس ، ولكنه لم يحضر الجلسة التي دعت لسماعه ، فاصر الدفاع على وجوب سماعه ومناقشته لعمله محضرين مختلفين عن العين نفسها . فنظرت المحكمة الدعوى وفصلت فيها بإدانة المتهم ولم ترد على هذا الطلب بما يبرر رفضه ، فهذا يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

( جلسة ١٩٤٧/٢/١٠ طين رقم ٤٧٢ سنة ١٣٧٢ ق )

١٢٢٨ — ادانة المتهم بجريمة اقامة بناء مخالف لشروط الرخصة دون بيان حائثة البناء الذي اقامه المتهم ووجه المخالفة التي وقعت — قصور .

✽ اذا كانت الواقعة التي ادين المتهم بها هي انه اقام بناء يخالف الشروط المبينة بالرخصة وكان الحكم الذي ادانته قد اكتفى في ذلك بقوله (( ان التهمة ثابتة قبله من محضر الحقيق وهو معترف بها )) ، فهذا الحكم يكون ناقصا واجبا نقضه لعدم براهنه حالة البناء الذي اقامه المتهم ولا وجه المخالفة التي وقعت .

( جلسة ١٩٤٧/١٠/٢٠ طين رقم ١٤١٧ سنة ١٣٧٢ ق )

١٢٢٩ - اذانة التهم بإجراء تعلية بناء قبل الحصول على رخصة وتجاوزه  
الارتفاع القانوني رغم تمسك التهم بأن العقار مملوك لابنـه -  
تصور .

\* إذا كان التهم بإجراء تعلية بناء قبل الحصول على رخصة في ذلك  
وتجاوزه الارتفاع المسموح به قانوناً قد تمسك بأن المنزل محل المخالفة غير مملوك  
له ، فادانته المحكمة قولاً منها بأنه وإن ثبت من عقد البيع المتقدم منه أن العقار  
مملوك لابنـه إلا أنها مع ذلك تخينه لأن العمل المخالف للمعاقب عليه قد وقع منه  
و ، فإن حكمها بذلك يكون معيباً متعيناً نقضه ، إذ أن ما قائلته فيّ ضد ملكية  
الغير للمنزل يتجاني مع قضائها في مواجهة هذا التهم ونحوه بتصحيح الأعمال  
المخالفة مما قد يقتضي دعماً في البناء .

( جلسة ١٢/٢٢/١٩٤٧ طعن رقم ٢١٢٩ سنة ١٧ ق )

١٢٣٠ - جواز إحالة الحكم في تحديد تصحيح الأعمال المخالفة على محضر  
ضبط الواقعة .

\* إذا كان الحكم المطعون فيه حين قضي بتصحيح الأعمال المخالفة فيما  
اقامه الطاعن من بناء قد أحال في تحديد هذه الأعمال على محضر ضبط الواقعة فذلك  
لا يعيبه . إذ هذا المحضر جزء من أوراق الدعوى فهو يكون مكمل للحكم الصادر فيها  
فيما يختص بتنفيذ التصحيح الذي قضى به .

( جلسة ١٢/٢٤/١٩٥١ طعن رقم ٥١٠ سنة ٢١ ق )

١٢٣١ - مخالفة البناء أحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء  
بدون ترخيص .

\* إذا رفعت الدعوى الجنائية بوصف أن التهم أجرى بناء بدون ترخيص  
وكان الثابت أن أعمال البناء مخالفة للقانون وقضت المحكمة بالغرامة دون تصحيح  
الأعمال المخالفة ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك أن مخالفة البناء  
لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء بدون ترخيص بل هي  
وصف له لازم إقامته .

( جلسة ١١/١١/١٩٥٤ طعن رقم ١٠٧٧ سنة ٢٤ ق )

١٢٣٢ - تنظيم - قرار إزالة - رفض استلام صورته - مسؤولية - دفاع  
جوهرى - مثال :

\* متى كان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً

لوجه الطعن أن مهندس التنظيم قرر بمحض جمع الاستدلالات أنه قد تم إعلان السكان بقرار الإزالة عن طريق قسم ثان المنصورة ، ولما رفض السكان استلام صورة من القرار تم لصق صورته على المقار وذلك بمرور السيد الشيخاخي المختص وقدم للمحقق ورقة مبين بها الاجراءات سالفه الذكر ورفض السكان استلام صورة قرار الإزالة ثم لصق صورة منه على المقار واذ كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الإشارة الى قول مهندس التنظيم وما قدمه من أوراق تشير الى رفض السكان استلام صورة القرار ثم لصق صورته على المقار ودان الطاعن دون أن يقول كلمته في هذا الشأن ومدى مسئولية الطاعن عن الحادثه على ضوء ذلك فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسييب .

(الجن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤ ص ٣٠ و ٦٠٧ )

## **« تهديد »**

---

**الفصل الأول : أركان جريمة التهديد •**

**الفصل الثاني : القصد الجنائي في جريمة التهديد •**

**الفصل الثالث : جريمة ابتزاز المال بالتهديد •**

**الفصل الرابع : مسائل متنوعة •**





## الفصل الأول

### أركان جريمة التهديد

١٢٣٣ - توفر الجريمة بمجرد صدور التهديد بأفشاء أمور خادشة للشرف بطريقة نشرها سواء حصل الاقضاء بالنشر أم لم يحصل .

\* ليس للمتهم أن يتذرع بأن نشره عبارات التهديد لا يعاقب عليه إذا هو . يمكن من اثبات وقائعها . ذلك لأن التهديد بأفشاء الأمور الخادشة للشرف بطريقة نشرها .

أما هو جريمة مستقلة بذاتها تتم بمجرد صدور التهديد سواء حصل الإفشاء بالنشر فعلا أم لم يحصل .

( جلسة ١٩٣٢/٢/٢٢ من رقم ١٤٢٥ لسنة ٢٢ )

١٢٣٤ - ما يعتبر تهديدا بأفشاء أمور خادشة لشرف مصرف .

\* يعتبر تهديدا بأفشاء أمور خادشة لشرف مصرف توجيه عبارات الى بعض موظفي هذا المصرف فيها إشارة الى حصول خسائر في أعماله وإلى فضائح ارتكبتها إدارته وإشارة الى أن مديري المصارف في البلاد الأجنبية قد ادعوا السجن وتلميح الى أن مديري هذا المصرف ليسوا خيرا من أولئك المديرين ، إذ أن في هذه العبارات أشد ما يمس سمعة البنك ويهز ثقة الجمهور في كفايته لأن المصارف المالية بطبيعتها حساسة وقد تضار بأقل تعريض بسمعتها مهما كان شأن المهاجم ضئيلا وحجتها وأهمية .

( للطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٢٢ . جلسة ١٩٣٢/٢/٢٢ س ١٠ )

١٢٣٥ - عدم اشتراط رسالة التهديد الى المراد تهديده مباشرة .

\* أن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات إذ نصت على عقاب « كل من عدد غيره بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال » لم توجب بصيغتها العامة هذه أن تكون عبارة التهديد قد وجهت مباشرة الى ذات الشخص الذي قصد تهديده في نفسه أو في ماله . فيكفي للعقاب بموجبها أن يكون الجاني قد أعد رسالة التهديد لتصل الى علم المراد تهديده ، سواء أرسلها إليه ففعلها مباشرة أم بعث بها الى شخص آخر ففعلها هذا الآخر

ثم بلغها إياه أو لم يبلغها ، ثم انه لا يشترط أن يكون الجاني الذي يختار هذا الطريق الأخير في توجيهه نذيره قد قصد أن يقوم من أرسلت اليه بتبليغها الى المعنى بها ببل يكفي أن يثبت في حقه انه لا يجعل ان الطريق الذي اختاره يتوقع معه حقاً أن المرسل اليه بحكم وظيفته او بسبب علاقته أو صلته بالشخص المقصود بالتهديد سيبلغه الرسالة .

(الطن رقم ٤٨ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤٢/١٢/٧ ص ١ )

### ١٢٣٦ - « عدم اشتراط إرسال رسالة التهديد الى المراد تهديده مباشرة »

\* لا يشترط قيام جريمة التهديد أن تبث رسالة التهديد الى المراد تهديده مباشر . بل يكفي أن يكون المتهم قد اعدّها وارسلها الى زوج المجنى عليها مما يتوقع معه انه يحكم ضلته بالمجنى عليها ستوق ببلغها الرسالة .

(الطن رقم ٣٥ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ ص ١ )

### ١٢٣٧ - المقصود بافشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف في نص م ١٣٢٧ ع - هي الأمور التي أشير اليها في جريمة القذف - التهديد في هذا المعنى يشمل التبليغ عن جريمة سواء كانت صحيحة أو مختلطة .

\* المقصود بالتهديد بافشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف والمنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات ، هو افشاء أمور أو نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه ، وهي الأمور التي أشير اليها في جريمة القذف المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . والتهديد في هذا المعنى يشمل التبليغ عن جريمة سواء أكانت صحيحة وقعت بالفعل أو كانت مختلطة .

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ ص ٧ ص ٨ )

### ١٢٣٨ - تقدير قيام التهديد - موضوعي .

\* تقدير قيام التهديد مرجعه الى محكمة الموضوع تستخلصه من عناصر الدعوى المطروحة أمامها ولا يعقب عليها في ذلك مادام استخلصها سائفا ومستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ ص ١٨ ص ٨٦٢ )

١٣٣٩ - جريمة التهديد المنصوص عليها بالمادة ٣٢٧ عقوبات - قيامها ولو تكن عبارة التهديد دالة بذاتها على اعتزام الجاني ارتكاب الجريمة بنفسه - متى كان من شأنها إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه . مثال \*

\* أن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات اذ نصت على عقاب كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال - إذا كان التهديد منحوبا بطلب أو بتكليف بأمر - لم توجب بصيغتها العامة أن تكون عبارة التهديد دالة بذاتها على أن الجاني سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة لذا لم يجب إلى طلبة ، بل يكفي أن يكون الجاني قد وجه التهديد كتابة إلى المجنى عليه وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفسه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه أن يذعن المجنى عليه راغما إلى اجابة الطلب بنقض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى تعريف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه ولا عبء بعد ذلك بالأسلوب أو القالب الذي تصاغ فيه عبارات التهديد متى كان المفهوم منها أن الجاني قصد ترويع المجنى عليه وحمله على أدلة ما هو مطلوب ، فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من عبارات التهديد ومن ظروف الواقعة وملابساتها أن الطاعن رمى إلى إثارة الرعب والفرع في نفس المجنى عليهما بارتكاب جريمة خطف ثلاث من الطائرات التابعة لشركتهما وتدمير اثنتين منها وأنه هو المهدد فعلا بارتكاب هذه الجريمة رغم أن عبارات التهديد قد صيغت صياغة غامضة وأفرغت في قالب يومهم بأن الطاعن مجدّد وسيط ومخبر من جرائم سوف يرتكبها آخرون ، فلا يصح مصادرتها فيما استنبطته طالما كان استخلاصها سائغا لا يخرج عن الاقتضاء العتلى والمنطقي ، وما دامت قد أقامت قضاها على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها - لما كان ما تقدم - فإن الطعن يكسب على غير أساس متعين ارفضه موضوعا .

## الفصل الثاني

### القصد الجنائي في جريمة التهديد

١٢٤٠ - متى يتوفر القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب

بطلب .

\* القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت لدى المحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه أن يذعن المجنى عليه راغبا إلى اجابة الطلب، وذلك بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه .

( جلسة ١٩٥١/٣/٢١ طن رقم ١٦١٦ سنة ٢٠ ق )

١٢٤١ - متى يتوفر القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب .

\* أن القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت لمحكمة الموضوع أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث ابتلاع الرعب في نفس المجنى عليها مما قد يكرهها هو على أداء ما هو مطلوب .

( جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ طن رقم ٣٥ سنة ٢٥ ق )

١٤٢ و ١٢٤٣ - لا يلزم التثبت عن القصد الجنائي في جريمة التهديد استقلا في الحكم . يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وظروف الواقعة .

\* لا يلزم التثبت استقلا عن القصد الجنائي في جريمة التهديد بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وظروف الواقعة كما أوردنا .

( طن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/١٩ طن ص ٣٧٩ )

١٢٤٤ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التهديد بأدراك الجاني أن أقواله أو كتابته من شأن إيهجا أزعاج المجنى عليه بدأ قد يكرهه على أداء ما هو مطلوب منه . لا أهمية لقصد الجنائي إلى تنفيذ التهديد فعلا ولا إلى معرفة أثر التهديد في نفس المجنى عليه .

\* القصد الجنائي في جريمة التهديد يتحقق متى كان الجاني مدركا وقت

مقارفته الجريمة ان اقواله او كتابته من شأن ايهما ان يزعم المجنى عليه وقد تكرمه في صورة التهديد المصحوب بطلب او تكليف بانمو على اداء ما هو مطلوب منه او فعل ما هو مأمور به بغض النظر عما اذا كان الجاني قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة الى معرفة الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه .

(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/١٩ من ٧ ص ٢٧٩)

#### ١٢٤٥ - ركن القصد الجنائي - في جريمة التهديد - متى يتوافر ؟

\* ركن القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت ان الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك اثره من حيث ابتزاز الرعب في نفس المجنى عليه ، بغض النظر عما اذا كان الجاني قد قصد اني تنفيذ التهديد فعلا ، ومن غير حاجة الى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه . فاذا كان القرار المطعون فيه قد خلط بين القصد والباءت بأن جعل الباءت معيارا لثبوت القصد او نفيه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/١٦ من ١٣ ص ٦٣٧)

#### ١٢٤٦ - القصد الجنائي في جريمة التهديد - توافره : متى ثبت للحكمة

ان الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك اثره من حيث ابتزاز الرعب في نفس المجنى عليه ، وانه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من ان يؤمن المجنى عليه راغبا الى اجابة الطلب - لا يلزم ان يكون الاتهم قد قصد الى تنفيذ التهديد .

\* ركن القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت ان الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك اثره من حيث ابتزاز الرعب في نفس المجنى عليه ، بغض النظر عما اذا كان الجاني قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا ، ومن غير حاجة الى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه . فاذا كان القرار المطعون فيه قد خلط بين القصد والباءت بأن جعل الباءت معيارا لثبوت القصد او نفيه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١٦ من ١٣ ص ٦٣٧)

#### ١٢٤٧ - القصد الجنائي في جريمة التهديد - توافره .

\* من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة التهديد يتوافر متى ثبت

للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك اثره من حيث ابتعاع الرعب في نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الاثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغما الى اجابة الطلب، وذلك بغض النظر عما اذا كان قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة الى تعرف الاثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه . ولا يلزم التحدث استقلالا عن هذا الركن بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردها ، كما لا يعيب الحكم اغفال التحدث عن اثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يقال من أن المتهم لم يكن جادا في تهديده .

( الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٢٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٦/١١ ص ١٤ . ص ٥٢١ )

#### ١٢٤٨ - جريمة - تهديد - قصد جنائي - حكم - تسببه - تسبب غير معيب .

\* من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التهديد يتوافر متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك اثره من حيث ابتعاع الرعب في نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الاثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغما الى اجابة الطلب ، وذلك بغض النظر عما اذا كان قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة الى تعرف الاثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه . ولا يلزم التحدث استقلالا عن هذا الركن بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردها ، كما لا يعيب الحكم اغفال التحدث عن اثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يقال من أن المتهم لم يكن جادا في تهديده .

( الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٢٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٦/١١ ص ١٤ ص ٥٢١ )

#### ١٢٤٩ - تهديد بالقتل - قصد جنائي .

\* القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك اثره من حيث ابتعاع الرعب في نفس المجنى عليه بغض النظر عما اذا كان الجاني قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة الى تعرف الاثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم استنادا الى أنه لم يثبت أنه قصد تنفيذ التهديد ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

( الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٢٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/١٨ ص ١٨ ص ١٣٦٤ )

### ١٢٥٠ - القصد الجنائي في جريمة التهديد - كيفية تحققه .

✽ القصد الجنائي في جريمة التهديد يتوافر متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق هذا الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغما إلى اجابة طلبه ، وذلك بغض النظر عما إذا كان قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ، ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه ، ولا يلزم التحدث استقلا عن هذا الركن . بل يكفي أن يكون منهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردها الحكم ، كما لا يعيب الحكم اغفاله التحدث عن أثر هذا التهديد في نفس المجنى عليه .

(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ ص ٢٠ من ١٥٠٩)

### الفصل الثالث

#### جريمة ابتزاز المال بالتهديد

##### ١٢٥١ - ما يشترط لقيام جريمة ابتزاز المال بالتهديد :

\* يشترط لتطبيق المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات أن يقع من الجاني على المجنى عليه تهديد أى فعل من شأنه إكراهه بطريق التخويف والوعيد . وأن يكون التهديد بقصد الحصول بدون حق على مال أو شيء آخر . فمجرد امتناع المتهم عن دفع ثمن ما تناوله فى مقهى من المشروب دون أن يبدو منه بآية طريقة أى تخويف أو وعيد لا يمكن عبده جريمة فى حكم هذه المادة ، إذ التهديد لا يتوافر بمجرد شهور المجنى عليه فى داخلية نفسه بالرهبة أو الخوف من المتهم لبطشه ومسطوته وما اشتهر عنه من التعدى على الأنفس .

( جلسة ١٣/١٢/١٩٣٧ طعن رقم ٥٢ سنة ٨ ق )

##### ١٢٥٢ - التهديد بالتبليغ عن جريمة - حكمه .

\* من يهدد بالتبليغ عن جريمة لم تقع عليه شخصيا ويحصل بذلك على مبلغ المال مقابل سكوته عن التبليغ يمد معتصبا لهذا المال عن طريق التهديد الذى وقع منه . وبناء على ذلك إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم حدد أحد من يقبلون المراجعة خفية على سباق الخيل بأنه بلغ البوليس عنه لضبطه ما لم يدفع له مبلغا من المال وحصل منه فعلا على مبلغ فطبقت المحكمة عليه المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات فانها لا تكون قد أخطأت .

( جلسة ٢٧/١٠/١٩٤١ طعن رقم ١٩٢١ سنة ١١ ق )

##### ١٢٥٣ - ما يكفى لوقوع جريمة التهديد :

\* يكفى فى التهديد المكسور فى المادة ٣٢٥ ع أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه وحمله على تسليم مال الذى طلبه ويكفى أن لا أهمية للطريقة التى استعملها الجانى للوصول الى غرضه متى كانت فى ذاتها كافية للتأثير فى المجنى عليه الى ذلك الحد - وكان الجانى لا يقصد منها الا الحصول على مال لا حق له فيه .

( جلسة ١٥/١٢/١٩٤١ طعن رقم ١٠٩ سنة ١٢ ق )



## ١٢٥٤ - مثال لجريمة ابتزاز مثال بالتهديد :

\* إذا كان المتهم قد قصد من جريمته أن يتطع علاقة الزوجية القائمة بينه وبين المجنى عليها وتحقق له ذلك فعلا بتطيقته إياها مقابل ما استولى عليه منها بطريق التهديد ، فلا يجوز في هذه الحالة اعتباره ، إذ الحكمة من الإغفاء تكون عندئذ منطقية .

( جلسة ١٥/١٢/١٩٤١ طين رقم رقم ١٠٩ سنة ١٢ ق )

## ١٢٥٥ - القصد الجنائي في جريمة ابتزاز مثال بالتهديد :

\* يكفي لتوافر ركن القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال بطريق التهديد أن يكون الجاني وهو يقارف فعلته عالما بأنه يقتصب ما لا حق له فيه . ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث التي تكون قد دفعت الجاني إلى ارتكاب الجريمة . فهو يستحق العقاب ولو كان لم يرتكبها إلا لمجرد الرغبة في الانتقام والثار لنفسه للامانة التي لحقت به من المجنى عليه .

( جلسة ١٥/١٢/١٩٤١ طين رقم ١٣٣ سنة ١٢ ق )

## ١٢٥٦ - مثال لشروع في تهديد بقصد الحصول على مال :

\* إذا كانت الواقعة اثباتية بالحكم هي أن المتهم اتصل بالمجنى عليه ، لا مباشرة بل بالواسطة ، طالباً إليه أن يعطيه ما لا في مقابل أن يكف عنه أذاه فلم يقبل المجنى عليه بأذى الأمر ، ولكن الوسيط اقنعه بضرورة دفع شيء إليه ليأمن شره ، فقدم المجنى عليه يلاغاً للجهات المختصة ذكر فيه ما وقع من المتهم وتخوفه منه . وطلب سماع شهوده ، فما كان من البوليس بعد أن سمع أقوال المجنى عليه والوسيط الذي اقنعه على أقواله إلا أن وضع خطة افكت بضيظ المتهم بعد أن أخذ من المجنى عليه خصمة جنينيات - فبذره الواقعة تتكون منها جريمة الشروع في التهديد بقصد الحصول على مال من المجنى عليه مادام التهديد الذي صدر عن المتهم من شأنه في ذاته أن يخوف المجنى عليه ويحمله على تسليم ماله الذي طلب إليه تسليمه ، ولو كان تسليم المال لم يتم أصلاً . وإذا كان الواقع أن الضبط قد حصل بعد أن أخذ المتهم من المجنى عليه المال ، فإن المجادلة في رابطة السببية بين أخذ المال وبين التهديد . على أساس أن التسليم إنما كان تنفيذاً للخطة التي رسمها البوليس ولم يكن بناءً على التهديد ، لا يكون لها محل ما دامت الإدانة لم تؤسس إلا على مجرد الشروع .

( جلسة ٢/٤/١٩٤٥ طين رقم ٣٥١ سنة ١٥ ق )

### ١٢٥٧ - اغتصاب المال بالتهديد - ما لا يشترط فيه .

\* المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات تعاقب على اغتصاب المال بالتهديد . والتهديد بهذا الاطلاق لا يشترط فيه ان يكون مصحوباً بفعل مادي أو ان يكون متضمناً ايقاع الامر المهدد به في الحال ، بل يكفي بهما كانت وسيلته ان يتوّن من ثباته تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه . فاذا كانت المحكمة قد رأت ان المجنى عليه لم يدفع المبلغ للمتهم الا تحت تأثير التهديد الذي وقع عليه ، وكان ما صدر من المتهم يعد في حد ذاته من ضروب التهديد ، فان حكمها بالمعاقبة يكون صحيحاً . ولا يغير من ذلك ان التهديد كان بالتبليغ عن جريمة لم تقع بالفعل لأن صحة الواقعة المهدد بالتبليغ عنها ليست شرطاً لتحقيق جريمة اغتصاب المال بالتهديد .

( جلسة ١١/٣٦/١٩٤٥ طين رقم ١ سنة ١٦ ق )

### ١٢٥٨ - التهديد بالتبليغ عن جرائم مخرقة بالشرف .

\* التهديد بالتبليغ عن جرائم تتضمن نسبية امور خادشة للشرف في سبيل الحصول على حق لا تحميه المادة ٦٠ من قانون العقوبات .

( جلسة ٢١/٣/١٩٥١ طين رقم ١٦٦٦ سنة ٢٠ ق )

### ١٢٥٩ - ما لا يتحقق به الشروع في الحصول بالتهديد على مال .

\* ما دام لم يصدر من المتهم على أية صورة من الصور أي وعيد أو ارهاب للمجنى عليه من شأنه تخويفه وحمله على تسليم المبلغ الذي طلبه منه ، وانما كان تسليم المبلغ مبنياً على سعي المجنى عليه نفسه في الحصول على الرسائل التي كان المتهم محتفظاً بها تحت يده ( والمرسله اليه من زوجة المجنى عليه ) فان الواقعة على عذا النحو لا تتحقق بها جريمة الشروع في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود .

( جلسة ٤/٣٦/١٩٥٥ طين رقم ١٣٣ سنة ٢٥ ق )

### ١٢٦٠ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال بطريق التهديد .

\* القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال بطريق التهديد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات يتحقق متى أقدم الجاني على ارتكاب الفعل علماً بأنه يفتصب مالا لا حق له

فيا تاتوننا ومتوخيا في ذلك تعطيل ارادة المجنى عليه بطريق التهديد الذي يكفى فيه ان يكون من شأنه ترهيب المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه واذن فاذا كان الواضح مما اورده الحكم ان المتهمين حصلوا على جميع ما كانت تنحل به المجنى عليها من المصوغات عوضا عن تلك التي قالوا بنزقتها من متجر احدهم مقابل عدم التبليغ عن السرقة وذلك بدافع الطمع والشه في الحصول على مال لا حق فيه قانونا وانهم اساءوا استعمال الوسيلة في التبليغ عن الحادث للحصول على ذلك المال فان هذا الذي اورده الحكم يتحقق به القصد الجنائي .

( جلسة ١٩٥٥/١١/١٩ طعن رقم ٧٩ لسنة ٢٥ ق )

١٢٦١ — عدم اشتراط ارسال رسالة التهديد الى المراد تهديده مباشرة .

✳ اذا اثبت الحكم في حق المتهمين ان كلا منهما تسلم من يد المجنى عليها مبلغ خمسة جنيهات عالما ان لاحق له فيها وقد ضبط رجال البوليس المبلغ على اثر استلامهما اياه وانهما قد توسلا الى ذلك بتهديد المجنى عليها بالاساءة اليها والنيل من سمعتها وسمعتها وشقيقتها وسمعة المحبل الذي تزاول عملها فيه ، وكانت هذه الوسيلة كافية للتاثير عليها على النحو الذي استخلصته المحكمة ، وكان مفاد ما اثبتته الحكم من حضورهما معا الى محل المجنى عليها في اول الامر ثم الى محل « الاميريكن » الذي اتفقا مع المجنى عليها على اللقائه فيه لتقبض المال هو انصراف نيتهما الى اخذ هذا المال ، فان الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر للقانونية لجريمة الشروع في الحصول على المال بالتهديد التي دان المتهمين بها .

( لطن رقم ١٦٣٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/١٦ س ١٠ ص ١٨٣ )

١٢٦٢ — ماهيته — التهديد — التخويف الذي يدفع المجنى عليه الى تسليم المال مهما كانت وسيلته — القصد الجنائي — متى يتوافر به علم الجاني باغتصابه ما لاحق له فيه .

✳ يكفى لتوفر التهديد المتصور عليه في المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات ان يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه مهما كانت وسيلته ، كما انه يكفى لتوافر ركن القصد الجنائي في هذه الجريمة ان يكون الجاني وهو يقارف فعلته — عالما بانسه يقتصب مالا لا حق له فيه — فاذا كان الحكم قد اثبت في حق المتهم اتصاله بسكرتير عام الشركة تليفونيا وتردده على مكتبه مهددا بنشر صورة خطاب

كتائب التحرير المرسل للشركة بمقتضاها تحفيزها لتعاونها مع الانجليز  
بالقتال باعدادهم بمشروب البيرة الذى تنتجه ومنذرا بما سسلحق الشركة  
من اضرار من جراء النشر الذى اصر عليه - رغم تكذيب الشركة - ما لم  
تخضع له مبلغ المائتى جنيه ، وانه لم يمتنع عن النشر الا بعد تحرير  
الشيك الذى ظن به مستوفيا شرائطه القانونية ، وكان لا يؤثر فى قيام  
الجريمة كون الشيك غير مستوف للشرائط القانونية فان ذلك كان يفعل  
محرر الشيك فى غفلة من المتهم - وهو سبب خارج عن ارادته - فيكون  
صحيحا ما ذهب اليه الحكم من اعتبار ما وقع من المتهم شروعا فى الاستيلاء  
على شيك بمبلغ مائتى جنيه منطبقا على الفقرة الثانية من المادة ٣٢٦  
من قانون العقوبات والمادتين ٤٥ و ٤٧ من ذلك القانون .  
(الطن رقم ١٢٣٢ لسنة ١٩٥٩/١١/١٧ جلسة ١٠ من ١٠ ص ٧٧١)

١٢٦٣ - الحصول على صور فوتوغرافية للمجنى عليه فى وضع شائن -  
تهديده بنشر هذه الصور اذا لم يدفع مبلغا معيناً من المال -  
ذلك من شأنه تعطيل ارادة المجنى عليه وترويعه مما يحمله على  
تسليم المال الى الجاني ، وتتوفر به كافة عناصر جريمة  
المادة ٣٢٦ عقوبات .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت فى حق الطاعن انه تمكن خلسة  
من التقاط صور للمجنى عليه وهو فى وضع منافي للأداب ثم قابله بعد  
ذلك وهدده بنشر هذه الصور للتشهير به ان لم يدفع له مبلغ مائتى جنيه ،  
فان هذا يمد ببيانا كافيا على ان الطاعن قد ارتكب الجريمة مع علمه بانه  
يقتصب مالا لا حق له فيه قانونا مستوحيا فى ذلك تعطيل ارادة المجنى  
عليه بطريق التهديد بالتشهير به بما من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث  
يحمله على تسليم المال الذى طلبه منه ، وهو ما تتوافر به كافة العناصر  
القانونية للجريمة المسندة اليه .

(الطن رقم ٣٦٢٤ لسنة ١٩٦٢/١١/٢٦ جلسة ١٢ من ١٣ ص ٧٨٠)

١٢٦٤ - مجال تطبيق المادة ٣٢٦ عقوبات .

\* مجال تطبيق المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات هو الحصول على  
مال او اى شئ من آخر غير المستندات المثبتة او المودعة لدين او تصرف او  
براءة مما ورد فى المادة ٣٢٥ من القانون المذكور .

(الطن رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٧/٦/٣٧ جلسة ١٨ من ١٨ ص ٨٦٢)

١٢٦٥ - ركن التهديد - في جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود - ليس له شكل خاص - توافره بحصول التهديد كتابة أو شفاهة أو بشكل رمزي .

\* لما كان الحكم قد دان الطاعنين عن الواقعة التي وردت بامر الاحالة بيمينها - مما تضمنته من جنابة الخطف وجنحة الحصول بالتهديد على مبلغ النقود المرفوعة بهما الدعوى - خلافا لما يدعيه الطاعنان في هذا الخصوص وكان ما يثيرانه بشأن وسيلة التهديد في الجنحة المذكورة - المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات - مردودا بان حسب الحكم انه كشف عن ان الحصول على مبلغ النقود انما كان بطريق الاكراه الادبي الذي حمل والد الطفل المخطوف على دفعه لقاء اطلاق سراحه - وهو ما يتحقق به ركن التهديد في تلك الجنحة - اذ ان هذا الركن ليس له من شكل معين ، فيستوى حصول التهديد كتابة أو شفويا أو بشكل رمزي طالما ان عبارة المادة سالفة الذكر قد وردت بصيغة عامة بحيث تشمل كل وسائل التهديد .

## الفصل الرابع

### مسائل متنوعة

١٣٦٦ - كفاية اقتباس الحكم فحوى عبارات التهديد من الورقة المكتوبة بخط التهم والمودعة ملف الدعوى .

\* يكفى فى بيان مافية الأمور المهدد بها أن يكون الحكم قد اشار الى العبارات التى حدد بها التهم مصرفاً من المصارف واقتبس فحواها من الورقة المكتوبة بخطه والتى حدد شفعيا بعض موظفى المصرف بنشرها ان لم يعطه المصرف ما يطلب ، وما دامت هذه الورقة مودعة ملف 'الدعوى فقد أصبحت بهذا الايداع جزءاً من الحكم يمكن الرجوع اليه عند تحرى التفاصيل .

( جلسة ١٩٣٢/٢/٢٢ طعن رقم ١٤٢٥ سنة ٢ ق )

١٣٦٧ - وجوب بيان الحكم العبارات التى تفيد التهديد :

\* الحكم الذى يناقش على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٤ عقوبات فقرة اولى « قديم » يجب أن يبين به العبارات التى تفيد التهديد حتى يتسنى لحكمة النقض التحقق من أن ما ورد بتلك العبارات تتوافر معه الأركان التى يستلزمها القانون فى الجريمة المذكورة . اما أن يكتفى الحكم بسرد وقائع الدعوى المثبتة لصدور خطاب التهديد من التهم أو يحيل الى وصف التهمة المبين بصدد الحكم من غير ذكر لنصوص عبارات التهديد فذلك تصور فى بيان الواقعة يبطل الحكم ويوجب نقضه .

( جلسة ١٩٣٣/١٢/١١ طعن رقم ٩٩ سنة ٤ ق )

١٣٦٨ - توفر الجريمة ولو لم يكلف اناهم الوسيط صراحة تبليغ عبارات التهديد الى الشخص المقصود تهديده .

\* لا يشترط قانوناً لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٤ ع « جيم » أن يكلف المتهم الوسيط صراحة تبليغ عبارات التهديد الى الشخص المقصود تهديده بل يكفى لذلك أن يثبت أن المتهم كان يقصد ايصال التهديد الى علم من اراد تهديده بطريق هذا الوسيط .

( جلسة ١٩٣٥/١/٢٨ طعن رقم ٤٠٥ سنة ٥ ق )

١٢٦٩ - لا عقاب على التهديد الشفهي بإيذاء المجنى عليه في أمته ومعاشه .

\* أن المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات لا تعاقب إلا على التهديد بارتكاب جريمة أو بانشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف ، واذا نفى كانت الواقعة كما اثبتتها الحكم هي أن المتهم حدد المجنى عليه شفويا بواسطة شخص ثالث بالفاظ ينهم منها إيذاؤه في أمته ومعاشه ، فإن الجريمة لا تكون متوافزة الأركان .

( جلسة ١٩٥٢/٢/١٩ طعن رقم ١٤ سنة ١٩٥٢ ق ٤ )

١٢٧٠ - عدم بيان غرفة الاتهام وجه استنادها في العدول عن ظاهـر مدلول عبارات التهديد الى القول بعدم جديتها قصور .

\* اذا كان يبين من الاطلاع على خطاب التهديد كما أورده قرار غرفة الاتهام المعلوم فيه ان ظاهـر عباراته تحمل طابع الجد لان الدافع الى ترجيحه - كما ورد به - هو النزاع على اطلاق وأن عبارات التهديد التي تكررت في غير موضع من الخطاب المذكور صريحة في مدلولها دالة بذاتها على التهديد بالقتل المحسوب بطلب مما من شأنه ان يمس بسلامة من توجه اليه وتتحقق به اركان جريمة التهديد بالكتابة المحسوب بطلب المنصوص عليها في المادة ٢٨٤ فترة اولى من قانون العقوبات ، فان القرار المطعون فيه اذ قضى بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى العمومية لمجرد القول بان « عبارات التهديد غير جدية وانها قرينة بان تحمل محل لعب الأطفال وعينهم لا محل الجد مما لا تتحقق به جريمة عمدية » دون ان تبين غرفة الاتهام وجه استنادها في العدول عن ظاهـر مدلول العبارات موضوع التهمة الى القول بعدم جديتها . هذا القرار يكون منطوقا على التصور مما لا تستبين معه محكمة النقض ان كانت نصوص القانون قد طبقت على الواقعة كما هي مثبتة به تطبيقا صحيحا ام لا . ولذا فان هذا القرار يكون معيبا متعيना نقضه .

( جلسة ١٩٥٤/٥/١٨ طعن رقم ٢٠٩٣ سنة ١٩٥٤ ق ١ )

١٢٧١ - كفاية اقتباس الحكم فحوى عبارات التهديد من الورقة المكتوبة بخط الاتهام والمودعة ملف الدعوى .

\* يكفي في بيان التهديد ان يكون الحكم قد اشار الى العبارات التي حدد الاتهام بها المجنى عليها واقتبس فحواها مما اعترف المتهم بكتابتها

من خطاب التهديد ما دام هذا الخطاب مودعا بملف الدعوى ويعمد بذلك جزءا من الحكم يرجع اليه عند تحسرى التفصيلات .

( جلسة ١٩٥٥/٤/٣٦ طعن رقم ٣٥ سنة ٢٥ ق ١ )

### ١٢٧٢ - تهديد كتابي بارتكاب جريمة ضد النفس - حكم - تسببه .

\* متى كان الحكم الابتدائي المؤسد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كائنة اركان جريمة التهديد التي دان الطاعن بها ولورد عليها ادلة تؤدى الى ما رتبته عليها ولشار الى عبارات التهديد فقال : « وحيث ان وقائع الدعوى تتحصل على ما جاء بالقوال المجنى عليه من انه تلقى خطاب التهديد المؤرخ . . . . . والذي ورد فيه انه اذا لم يقيم بابرام الصلح بينه وبين المتهم يقتل ولديه فانه سيتسبب في ان يجنى على ولديه الآخرين » ، فان مفاد هذا الذي اوردته الحكم ان الجريمة المهدد بها هي قتل ولديه الآخرين - وهو ما قرره المجنى عليه في التحقيق على ما يبين من المبررات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن . لما كان ذلك ، وكان يكفى في بيان التهديد ان يكون الحكم قد اشار بالعبارات التي مهدد الطاعن بها المجنى عليه ، فانه تنحصر عن الحكم قاله القصور في التسبب في هذا المصدد .

( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٤٧ ق ٠ جلسة ١٩٧٨/٦/٥ س ٣٩ من ١٥٦٦ )

## التوكيل

### ١٢٧٣ - توكيل - تفسير سند التوكيل - محكمة الموضوع - سلطاتها في تقديره .

\* تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه من سلطة محكمة الموضوع ولا معتق عليها فيه ملاذات عبارته وسائر ما استعانت به المحكمة في تفسيرها له وما كونت به اقتناعها يؤدي الى ما انتهت اليه وله ماخذ صحيح من الاوراق .

( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق ٠ جلسة ١٩٦٣/١٢/٣١ س ١٤ من ١٠٣٣ )



١٢٧٤ - ١٢٧٦ - **توكيل** - **عام خاص** - **رسمي** - **غير رسمي** - **المبرة**  
بالباطلة - **مثال** .

\* التوكيل الذي يصدر الى المحامي اما ان يكون خاصا في قضية واحدة مخفية او عاما في المرافعات أمام المحاكم . ويكون اما بورقة رسمية او غير رسمية بشرط ان يكون قد صدق على الامضاء فيه . والمبرة في تحديد موضوع التوكيل هو بمبارته والباطلة لا بشكله . ولما كانت غرفة الاتهام قد انتهت في سبيل ممارسة سلطتها في تكييف التوكيل استنادا الى عباراته الى انه توكيل عام يخول للمطعون ضدّه الحضور عن موكله الطاعن في جميع القضايا التي ترفع منه او عليه فان ما انتهى اليه القرار من اعتباره توكيلا عاما لا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/٣١ من ١٤ ص ١٠٤١)

١٢٧٧ - **وكالة** - **طعن** - **استئناف** - **القرار بالاستئناف** - **دعوى**  
**مخفية** .

\* ينتهي الوكالة طبقا لحكم المادة ٧١٤ من القانون المدني بموت الموكل . والاصل ان الطعن في الاحكام من شأن المحكوم عليهم وتدخل المحامين منهم لا يكون الا بناء على ارادتهم الطعن في الحكم ورغبتهم في السر فيه ، فاذا كان الثابت بالاوراق ان المحامي قرر باستئناف الحكم الابتدائي بصفته وكيلًا عن المدعى بالحقوق المخفية ، في حين ان هذا الآخر كان قد توفي قبل التقربير بالاستئناف ، فان الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية يكون قد تقرر به من غير ذي صفة . ولا يغير من الامر حضور ورثة الجنى عليه عليه جلسات المحكمة الاستئنافية ، اذ ان مثولهم امام هذه المحكمة لا يفي عن وجوب التقرير بالاستئناف ممن له صفة في ذلك .

(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ من ١٨ ص ٩٩٤)

١٢٧٨ - **تفسير سند التوكيل** وتعرف حدوده وحقيقته معناه موضوعي .  
\* تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقته معناه من سلطة محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه ما دامت عباراته وسائر ما استعانت به المحكمة في تفسيرها له وما كونه به اقتناعها يؤدي الى ما انتهت اليه وله باخذه الصحيح من الاوراق .

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/٨ من ١٩ ص ٤٠٣)

١٢٧٩ - صدور توكيل مصرفي من الطاعة الى زوجها يقتصر على اثبات صفته في التعامل باسم موكله لدى البنك دون المعاملات بينه وبين الطاعة .

\* متى كان الحكم قد عرض للرفع ( المبدى من الطاعة ) بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود ورد عليه بقوله : « ان الثابت من احوال المدعية بالحق المدني - الطاعة - انها كانت تسلم المتهم - المظنون ضده - المبالغ النسي تودع في الحساب الجاري الخاص بها بينك الاسكندرية ولم تزل انها كانت تستكتبه اوراقا لما يتسلمه من مبالغ فليس لها ان تحتج بعد ذلك بعدم جواز اثبات المتهم بشير الكتابة وان الحساب الجاري الذي الذي فتحه باسمها في ٦٠ من ماله الخاص - فان علاقة الزوجية تمنع ادبها ان يطالب الآخر بورقة للاثبات والا فكان عليها ان تأخذ عليه ورقة بكل مبلغ تعطيه له ليوذعه حسابها الجاري وهي مبالغ كما تدعى كبيرة » . وكان ما قرره الحكم ليس فيه ما يخالف قواعد الاثبات ذلك لان التوكيل المصرفي الصادر من الطاعة الى زوجها المظنون ضده هو السند المثبت لصفته من تعامله باسم الوكالة لدى البنك دون العلاقة بينه وبين الطاعة ، فان النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .

( الملحق رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ ص ٢٣ من ١٤٤٠ )

١٢٨٠ - شمول عقد الوكالة المنصوص عليه في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات للوكالة كما هو معرفة به في القانون المدني ، وحالة التكليف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره - أسس ذلك ؟

ان المادة ٣٤١ من قانون العقوبات اذ نصت على تجريم اختلاس أو تبديد الاشياء التي تسلم على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن وذكرت في عقود الامانة حالة من « . . . كانت الاشياء سلمت له بصفة كونه وكيلًا باجرة أو مجلًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في امر معين لمنفعة المالك أو غيره . . . » فان مفاد هذه العبارة من النص ان حكم هذه المادة لا ينصرف الى حالة عقد الوكالة - حسبها هو معرف في المادة ٦٩٩ من القانون المدني : الذي بمقتضاه يلتزم الوكيل بان يقوم بعمل قانوني لحسابه الموكل فحسب ، بل يتدرج تحت حكمها ايضا حالة الشخص الذي يتكليف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره ، « يؤكد ذلك انه في النص الفرنسي للمادة ٣٤١ وضعت كلمة « عامل » بعد كلمة « وكيل » بما يقطع ان حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانوني أو بعمل مادي لمنفعة المالك أو غيره : ومن ثم

فان اخلاص او تجديد العاقل للاشياء المسلمة اليه لتصنيعها او اصلاحها لمنفعة مالكيها او غيره يكون مؤثما في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٠/١١ من ٢٧ ص ٧٢٩ )

### ١٢٨١ - نقض - طعن - شرط قبوله - وكالة .

\* لما كان الاستاذ ..... المحامي قرر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه عن الاستاذ ..... المحامي بصفته الوكيل عن المحكوم عليه ، وكان يبين من الاطلاع على التوكيل الخاص المقدم في الطعن والذي يخول الوكيل عن المحكوم عليه حق الطعن بالنقض نيابة عن موكله أنه مؤرخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ أى لاحق على التقرير بالطعن وكان من المقرر أن الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا بإذنه . وكان الطعن في الأحكام هو مما يلزم نية توكيل خاص او توكيل عام ينص فيه على ذلك ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق استنادا الى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل اجراءات الطعن امام محكمة النقض ، ذلك ان التعديل تناول المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الواردة في باب الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية ولم يمتد الى اجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ذاته . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

( الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٥/١٤ من ٢٩ ص ٥٠٤ )

١٢٨٢ - الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى مصلحته . وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا بإذنه :

\* متى كان يبين من مطالعة التوكيل الذي تقرر الطعن بمقتضاه أنه مقصور على المرافعة ولم يرد به ذكر للتقرير بالطعن بطريق النقض نيابة عن الموكل ، وكان الطعن بالنقض في المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته : وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا بإذنه ، ولذلك يتعين أن يكون التقرير بالطعن في تلم الكتاب اما منه شخصيا او ممن وكله في ذلك او ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خاصا ، ولا يجزىء في ذلك أن يكون التوكيل صادرا بالمرافعة عن الموكل

لأن الطعن لا يدخل في حدود هذه الوكالة ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول  
للتقرير به من غير ذي صفة .

( الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٨ ق . جلسة ٢٣/١٠/١٩٧٨ م ٢٩ م ١ )

#### ١٢٨٢ - الوكالة التي تجيز الطعن بالنقض - ما ليس كذلك :

متى كان التوكيل المرفق بتقرير الطعن - بعد أن ورد بصيغة التعميم في  
التقاضى - عاداً مخصص بنص صريح أمورا معينة أجاز للوكيل القيام بها بالنيابة  
عن الموكل ولم يذكر بين هذه الأمور الطعن بطريق النقض فإن مفهوم هذا أن  
ما سكت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص يكون خارجا عن حدود الوكالة .  
ويكون من التعمين عدم قبول مثل هذا الطعن .

( الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٤٨ ق . جلسة ٢٨/١٢/١٩٧٨ م ٢٩ م ١٩٥٢ )

## « جريمة ».

الفصل الأول / أركان الجريمة

الفرع الأول / الركن المادي

الفرع الثاني / القصد الجنائي

الفصل الثاني / الجريمة المستترة والجريمة الوقتية

الفرع الأول / الجريمة المستترة

الفرع الثاني / الجريمة الوقتية

الفرع الثالث / مسائل متنوعة

الفصل الثالث / تعدد الجرائم

الفصل الرابع / جرائم متنوعة



## انفصل الأول

### أركان الجريمة

#### الفرع الأول - الركن المادى

##### ١٢٨٤ - واجب التبليغ عن الجرائم .

\* التبليغ عن الجرائم ليس حقا مقصورا على من تقع عليه الجريمة ، وإنما هو تكليف واجب على الأفراد كافة القيام به في مصلحة الجماعة .

(جلسة ١١/٢٤/١٩٤٧ ملن رقم ٢٠٤٤ سنة ١٧ ق)

##### ١٢٨٥ - مقياس تفريع الجرائم الى جنليات وجنح .

\* المقياس الوحيد لتفريع الجرائم الى جنليات وجنح أنها يرجع نية الى الأفعال المكونة لها وإلى العقوبة التى قررها القانون لهذه الأفعال .

(جلسة ١٧/٥/١٩٥٥ ملن رقم ٣٠٧ سنة ٢٥ ق)

١٢٨٦ - جريمة جلب المخدر - استحضار المخدر من الخارج ودخوله المياه الإقليمية بأرادة المتهمين وتزويدهم . اتفاق أحد رجال البوليس مع المتهمين على نقل المخدر من المركب الى خارج الميناء - لا أثر له - قيام الجريمة .

\* متى وقعت جريمة جلب المخدر بأرادة الطاعنين وبالتزويج الذى وضعوا لها وتحت غملا باستحضار المخدرات من الخارج ودخولها المياه الإقليمية فإن ما اتخذته رجال البوليس وخفر السواحل من الإجراءات لضبط المتهمين - باتفاق احدهم مع المتهمين على نقل المخدر - من المركب الى خارج الميناء - لم يكن يعتمد به التحريض على ارتكابها بل كان لاكتشافها وليس من شأنه أن يؤثر فى قيام الجريمة ذاتها .

(الملن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ٢٤/١٢/١٩٥٦ ص ٧ ص ١٢٢٨)

١٢٨٧ - وجوب تحرير عقود العمل بالكتابة ولو تمت فى الفترة السابقة على سريان القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، تجدد النشاط الاجرائى فى ظل هذا القانون - سريانه على هذا النشاط .

\* متى كانت العقود المبرمة بين رب العمل وبين العمال قد تمت فى

الفترة السابقة على سريان المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى ، فإنه يتمين على رب العمل اتباع ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة باعتبارها من القواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام العام ، وتنتج اثرها القانوني من حيث الشكل حالا وبمباشرة دون أن ينطوى هذا على معنى الاثر الرجعي ، اذ انه في هذه الصورة لا يسرى على ما سبق نفاذه ولكن تجدد النشاط الاجرامى في ظل هذا القانون يجعله ساريا عليه باعتبار هذا النشاط مكونا في ذاته جريمة .

(الطن رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ ص ١١٤)

#### ١٢٨٨ — ظرف الاكراه في السرقة من الظروف العينية المتعلقة بالركن الجاسدى للجريمة — سريته في حق كل من ساهم في الجريمة .

\* ظرف الاكراه في السرقة من الظروف العينية المتعلقة بالاركان المادية للجريمة فهو بهذا الوصف لاصق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا فيه .

(الطن رقم ٨٥٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١١/٢٩ من ٨ ص ٩٢١)

#### ١٢٨٩ — الاشتراك في جريمة بالاتفاق والمساعدة لا يتحقق الا اذا نما قبل وقوع تلك الجريمة .

\* لا يتحقق الاشتراك في الجريمة الا اذا كان الاتفاق والمساعدة قد هما قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك ان تكون الجريمة وقتية او مستمرة .

(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١/١٤ من ٩ ص ٣٩)

#### ١٢٩٠ — سبب الجريمة ليس ركنا فيها — عدم توفيق الحكم الى ذكر السبب الصحيح للواقعة لا يضره مادام قد اشتمل على البيان الكافى لها ودلل على الادانة تدليلا سليما — لا يضره .

\* سبب الجريمة ليس ركنا من اركانها ولا عنصرا من عناصرها الواجب اثباتها في الحكم ، فلا يضره الا يكون قد وفق الى ذكر السبب الصحيح ، مادام قد بين واتمس الدعوى بما تتوار به العنصر القانوني للجريمة التي دان المتهم بها واورد على ثبوتها في ختام ادلة سائفة من شأنها ان تؤدي الى التتبع التي انتهت اليها .

(الطن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١/١١ من ١١ ص ٢٢)



١٢٩١ — فعل إخفاء الأشياء المسروقة — يكفى في توافره قياس الدليل على حيازة الشيء المسروق على سبيل التملك والاختصاص — مثال — شراء المسروق من سارقه وضبطه وهو في طريقه الى متجر مخفيه ولو لم يصل اليه .

\* يكفى ان يقوم الدليل — فى جريمة اخفاء الاشياء المسروقة — على انه الجاني قد وضع يده على الأشياء المسروقة على سبيل التملك والاختصاص — فاذا دلل الحكم فى منطق سعيد على ان المتهم قد اشترى القطن المضبوط من الفاعلين الاصلين فى جريمة السرقة وان هذا القطن قد ضبط وهو فى طريقه الى متجر المتهم محملا على عربة نقل يلاحظها ابن المتهم وبتكليف منه ، فتكون هذه الاثبات المسروقة قد دخلت فى حيازة المتهم ووضع يده — ولو لم تصل الى متجره فعلا — ويكون الركن المادى للجريمة قد ثبت فى حقه ، ولا محل للقول بعدم توافره .

(الطن رقم ١٣٨٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٨ من ١١ ص ٧٥)

١٢٩٢ — التبليغ عن الجرائم — عدم الاختصاص المكاني لا شأن له بهذا الواجب .

\* عدم الاختصاص المكاني لا شأن له بالاخلال بالواجب العام بالتبليغ عن الجرائم .

(الطن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ ص ٢٤١)

١٢٩٣ — جريمة — سببها — حكم — تسبيبه .

\* سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها فالخطأ فيه — بفرض حصوله — لا يعيب الحكم ما دام قد بين واقعة الدعوى التى دان الطاعن بها بالتواسر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رقب عليها ، ومادام سبب الجريمة لم يكن عنصرا من العناصر التى استند عليها فى ذلك .

(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ من ١٤ ص ٢٢٥)

١٢٩٤ — سبب الحادث ليس ركنا من أركان الجريمة .

\* من المقرر أن سبب الحادث ليس ركنا من أركان الجريمة .  
(الطن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٣٠ من ١٥ ص ٤٥٤)

### ١٢٩٥ - واجب التبليغ عن الجرائم = اختصاص مكاني .

\* عدم الاختصاص المكاني لا شأن له بالاخلال بالواجب العام بالتبليغ عن الجرائم .

(الطن رقم ١٣٦٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١١/٢٨ من ١٨ ص ١١٩٦)

### ١٢٩٦ - آلة الاعتداء - ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .

\* أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة ، فلا يجدي الطاعن ما ينعاه على الحكم من قالة انتقاض في وصف آلة الاعتداء اذ وصفها خلة بأنها ما سورة من الحديد ، وتارة أخرى بأنها قطعة من الحديد ، ذلك أن الماسورة الحديد لا تدعو أن يكون قطعة من حديد .

(الطن رقم ١٩٦٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ من ١٩ ص ١١٠٤)

### ١٢٩٧ - جرائم العمد في صورتها السلبية طبيعتها .

\* أن جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية وعدم تقديم الاستثمارات التي يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين المحس و عدم امساك سجلات لتقيد اجور العمال هي من جرائم العمد اننى تتحقق في صورة سلبية تمثل نسي مخالفة امر الشارع أو التعود عن تنفيذه ، وهي بطبيعتها غير متلازمة اذ يمكن تصور وقوع احداها دون الاخرى ، وهذا النظر يتماشى مع روح التشريع الصادر في شأن التأمينات الاجتماعية الذى وان تضمن انواعا مختلفة من الالتزامات المستقلة التي استهدف ببعضها رعاية مصالح العمال عامة وضمان حقوقهم الفردية ، وترسم .

(الطن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٠ ص ٥٥١)

### ١٢٩٨ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم - امر موضوعي .

\* تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ، منها جريمة خيانة الأمانة ، مما يستل قبل تاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض .

(الطن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ من ٢٠ ص ١٤٨٨)

### ١٢٩٩ - أركان الجريمة - آلة الجريمة ليست ركنا فيها - مناط ذلك :

\* من المقرر أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة . ومن ثم فلا على المحكمة أن هي لم تنقض الحرز المحتوى على السلاح وتعرضه على الشاهد ما دام المتهم لم يطلب منها ذلك .

(الطن رقم ١٦٣١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/٤ من ٢١ ص ٢٩)

١٣٠٠ - السداد اللاحق لوقوع الجريمة لا اثر له على قبيلتها .

\* من المقرر ان السداد اللاحق لوقوع الجريمة لا يؤثر في قيامها .

( الملن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٦/٥/١٩٧١ ص ٢٢ ص ٥٠٦ )

١٣٠١ - التخالص اللاحق لا تأثير له على قيام الجريمة - التلغات الحكم  
عن تحقيق صحة المخالصة لا يعفيه .

\* لما كان التخالص اللاحق لا تأثير له على قيام الجريمة فانه لا يجدى  
الطعن ثبوت صحة المخالصة القديمة منه أو تزويرها . ومن ثم نعان طلب  
تحقيقها عن طريق نذب قسم ابحاث التزييف والتزوير يكون غير منتج في الدعوى  
ولا على المحكمة ان هي التفتت عن اجابته :

( الملن رقم ١٥٥٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٨/٢/١٩٧٢ ص ٢٤ ص ٢١٣ )

١٣٠٢ - حكم - جريمة - توافر عناصرها القانونية - ادانة المتهم .

\* لما كان الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه قد بين واقعة الدعوى  
بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها واورد على ثبوتها في حقه  
ادلة مسندة من اعترافه الصريح في تحقیقات النيابة العامة ومن اقوال شهود  
الاثبات وتقرير الصفة التشريحية وتقارير المعامل الكيماوية وكلها مردودة الى  
اصولها الثابتة في الاوراق وتؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، كما استظهر الحكم  
نبة القتل وطرفي الاقتران والارتباط على ماهما معرفان به في القانون ، وتناول  
الدفع ببطلان الاعتراف المعزو الى المحكوم عليه ودحضه في منطق سائق ، وجاء  
الحكم خلوا من مخالفة القانون او الخطأ في تطبيقه وتاويله ، وقد صدر من  
محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يعذر بعدة  
قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى اليه الحكم بالنسبة الى  
المحكوم عليه فانه يتعين قبول عرض النيابة وقرار الحكم الصادر باعدام  
المحكوم عليه .

( الملن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق . جلسة ٩/١٢/١٩٧٢ ص ٢٤ ص ١١٧٦ )

١٣٠٣ - جريمة - اركانها .

\* المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تعد اوجبت في كل حكم  
بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان

الجريمة التي دان المتهم بها. والقروفة التي وقعت فيها والإدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .

(الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٣/٦/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٦١٤)

### الفرع الثاني - المقصد الجنائي

١٣٠٤ - البواعث على الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها ففى الحكم الصادر بالعقوبة .

\* إذا أخطأت المحكمة فى ذكر العلاقة بين متهمين فلا أهمية لذلك مسم قيام أدلة الادانة المبينة فى حكمها لأن ذكر تلك العلاقة فى الحكم ليس الا بياناً للباعث على ارتكاب الجريمة . وهما يكن من الخطأ فى بيان هذا الباعث شأن ذلك لا ينقص من قيمة أدلة وقوع الجريمة فعلا من المتهمين .

(جلسة ٢٢/٥/١٩٣٣ طعن رقم ١٦٥٤ سنة ٣ ق .)

١٣٠٥ - البواعث على الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها فى الحكم الصادر بالعقوبة .

\* أن البواعث على الجرائم ليست من أركانها الواجب تبيانها فى الحكم الصادر بالعقوبة . فمتى جزم الحكم بادانة المتهم اعتقادا على ما أورده من أدلة تؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها فذلك يكفى لسلامته .

(جلسة ٣١/١/١٩٤٤ طعن رقم ١٧٢ سنة ١٤ ق .)

١٣٠٦ - البواعث على الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها فى الحكم الصادر بالعقوبة .

\* أن البواعث على ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها فى الحكم الصادر بالعقوبة .

فإذا لم يتوخ الحكم الدقة فى بيان البواعث فذلك لا يستوجب نقضه مادام هو من جهة ثبوت الجريمة وتوافر أركانها قد قام على أساس صحيح .

(جلسة ١٥/٥/١٩٤٤ طعن رقم ٦٩٩ سنة ١٤ ق .)

### ١٣٠٧ - البواعث على الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة .

✳ الباعث على ارتكاب الجريمة ليس عنصراً من عناصر تكوينها .  
( جلسة ١١/١٢/١٩٥٠ طعن رقم ١٣١٨ سنة ٢٠ ق )

### ١٣٠٨ - البواعث على الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة .

✳ البواعث على ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة .  
( جلسة ٢٢/١٠/١٩٥١ طعن رقم ٨٦٥ سنة ٢١ ق )

### ١٣٠٩ - البواعث على الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة .

✳ ان الباعث في الجرائم ليس من بين أركانها ، فلا يعيب الحكم انه لم يبين الباعث او انه اخطأ فيه ، ومهما يكن من هذا الخطأ او الاغفال فانه لا ينقص من قيمة أدلة الادانة المبينة في الحكم .  
( جلسة ١٣/٣/١٩٥٢ طعن رقم ١٩٣ سنة ٢١ ق )

### ١٣١٠ - البواعث على الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة .

✳ الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها فلا يؤثر على سلامة الحكم اغفال بيانه ، او الخطأ فيه .  
( جلسة ١٧/٣/١٩٥٢ طعن رقم ١٩٣ سنة ٢٢ ق )

### ١٣١١ - البواعث على الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة .

✳ الباعث على ارتكاب الجريمة ليس عنصراً من عناصرها والحكمة ليست مكلفة باستقماره .  
( جلسة ٢٢/٦/١٩٥٤ طعن رقم ٥٦٥ سنة ٢٤ ق )

١٣١٢ - عدم تجديد القصد في جريمة القتل العمد بشخص معين بذاته أو تحديده وانصراف اثره الى شخص آخر ، لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفائه - مادامت واقعة الدعوى لا تعد وأن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص .

\* لا يمييز الحكم عدم اقصاحه عن شخص من انصرفت نية المتهم الى قتله أو أنه تردّد في تحديد هذا الشخص ، ذلك ان عدم تحديد القصد بشخص معين بذاته أو تحديده وانصراف اثره الى شخص آخر لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفائه مادامت واقعة الدعوى لا تعدو أن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص ، فان كانت الاولى فالمسئولية متوافرة الاركان وان كانت الثانية فالجاني يؤخذ بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى اليها فعله .

(الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ من ٨ ص ٩٣٩)

١٣١٣ - ابداء الشهادة - وجوب اصرار الشاهد على اقواله الكاذبة حتى يقل باب المرافعة - حتى تتم الشهادة - المادتان ٢٤٤ أج ، ٢/١٢٩ مرافعات .

\* اذ رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة - عملاً بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الإجراءات - وجب عليها ان توجه اليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تتعبد في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الاصلية ، ولم تكن العلة في ذلك ان الجريمة لم توجد انتهاء المرافعة ، اذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الاكمل ان يفتح امام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب ان تعتبر في جميع ادوار المحاكمة كلاً لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم الا باقتفال باب المرافعة ، ناذاً عدل عنها . اعتبرت اقواله الاولى كإن لم تكن .

(الطن رقم ٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ من ١٠ ص ٥٨٣)

١٣١٤ - اتحاد الركن المادي في صورتى جريمة التعدي على الموظفين واختلاف الركن الادبي في كل منهما .

\* تتحد صورتا جريمة الاعتداء على الموظفين في الركن المادي وتفتقران في الركن الادبي .

(الطن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ من ١٠ ص ٧٢٢)

### ١٣١٥ - الباعث على الجريمة والدافع على ارتكابها ليسا من عناصرها القانونية .

\* لا يعيب الحكم ما استتورد فيه من أمور تتعلق في جعلتها بالباعث على الجريمة والدافع للمتهم على ارتكابها وهما ليسا من عناصرها القانونية .

(الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ س ١٠ ص ٨٩٦ )

### ١٣١٦ - المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة - الباعث ليس ركنًا من أركانها جريمة التزوير - عدم التزام المحكمة بالتحديث عنه استقلالاً وإيراد الأدلة على توافره .

\* المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة ، والباعث ليس ركنًا من أركان جريمة التزوير حتى تلقزم المحكمة بالتحديث عنه استقلالاً وإيراد الأدلة على توافره .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ س ١٥ ص ٤٣٤ )

### ١٣١٧ - قصد جنائي - بسلطة القاضي في استظهاره .

\* نية القتل من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته التقديرية باعتبارها أمراً داخلياً متعلقاً بالإرادة يرجع تقدير توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٧ س ١٦ ص ٥٥٦ )

### ١٣١٨ - غلو التسم من استظهار ركن القصد الجنائي - قصور .

\* أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة . ولما كان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المظنون فيه أسبابه قد خلا من استظهار ركن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ، فإنه يكون قاصر البين مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ س ١٧ ص ٩٨٥ )

### ١٣١٩ - الباعث على الجريمة ليس ركنًا من أركانها .

\* الباعث على الجريمة ليس ركنًا من أركانها ، فلا يؤثر على سلامة

الحكم اغفاله ببيانه أو الخطأ فيه ، مادام قد بين واطعة الدعوى بما تتوافر به عناصرها القانونية وأورد أدلة ثبوتها بما يفى بالنتيجة التي انتهى إليها .

(الطن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ من ١٧ ص ١٢٤٢)

١٣١٢٠ - قصد جنائي - حكم - تسببيه - تسبیب غیر ههیب .

\* لا يلزم أن يحدث الحكم استقلا عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي أن يكون فيها أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

(الطن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٠/٣٠/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٠٥٠)

١٣٢١ - قصد جنائي - سبق اصرار - لا تلازم بينهما .

\* لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق اصرار ، فقد يتوافر القصد مع انتفاء اصرار السابق الذي هو مجرد طرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص .

(الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٠/٣١/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٠٥٩)

١٣٢٢ - طلب ضم قضية يتصل بالباعث على الجريمة . اغفال الحكم ببقائه . لا عيب .

\* متى كان طلب ضم قضية إنما يتصل بالباعث على الجريمة وهو ليس من عناصرها أو ركنا من أركانها فلا يؤثر في سلامة الحكم اغفال بيانه مادام قد بين واطعة الدعوى بما تتوافر به عناصرها القانونية وأورد أدلة ثبوتها بما يفى بالنتيجة التي انتهى إليها .

(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١/٤/١٩٦٨ من ١٦ ص ٢٨٥)

١٣٢٣ - القصد الجنائي أمر باطنى ، المعبرة في الاستدلال عليه بهذا يستظهره الحكم من وقائع تشهد لقبائه .

\* القصد الجنائي أمر باطنى يضممه الجاني وتبدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه ، والمعبرة في ذلك بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد لقبائه . ونية تدخل الطاعنين في اقتراء جريمة القتل تحقيقا لقصدهم المشترك قد تستفاد من نوع الصلة بينهم والمعية في الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد ، واتجاههم فيما وجهه واحدة في تنفيذها بالإضافة الى وحدة الحق المعتدى عليه .

(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق . جلسة ٦/٢٤/١٩٦٨ من ١٩ ص ٧٥٢)



### ١٣٢٤ — كفاية إيراد الحكم ما يدل على توافق القصد الجنائي لدى

المتهم . مثال .

\* المحكمة غير مكلفة بالتحقق على استقلال عن القصد الجنائي إذا كان بها أوردته في حكمها كافيًا في الدلالة أن المتهم كان عالمًا بأن ما يحزره مخدرا ، وإذا كان ذلك وكان الحكم قد أورد أن المتهم ألقى من يده بالكيس الذي كان يحتوى على المخدرات بمجرد رؤيته للضابط ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من المتهم أو المدّاع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العليم ، وكان ما أوردته الحكم من وقائع وظروف دالا على قيامه في حق المتهم ، فإنه لا محل لمسا ينعاه المتهم من أن الحكم لم يعن ببيان القصد الجنائي في جريمة احرّاز المخدر المسند إليه .

(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٣٦٩/١/١٤ من ٢٠ ص ١٠٠)

### ١٣٢٥ — الباعث ليس ركنا من أركان الجريمة — الخطأ فيه — لا تأثير له

في سلامة الحكم .

\* الباعث على الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنجرا من عناصرها والخطأ فيه — بغرض وقوعه — لا يؤثر في سلامة الحكم . مادام قد بين واقعة الدعوى بها تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دأب الطاعن بها بما أوردته على ثبوتها في حقه من أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها .

(الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٣٦٩/١/١٤ من ٢٢ ص ٨٥)

### ١٣٢٦ — قصد جنائي — نفيه — عدم قبول الدفع بالجهل أو الغلط في

القائسون .

\* إن العلم بالقانون الجنائي والقوانين المقابلة المكنت له يفترض في حق الكافة ، ومن ثم فإنه لا يقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كترسية لنقص القصد الجنائي .

(الطعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٣٦٩/٢/١٠ من ٢٠ ص ٢٤٣)

### ١٣٢٧ — الباعث على الجريمة — الخطأ فيه — أثره .

\* الباعث على الجرائم ليس ركنا فيها ، فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ فيه ، أو إبتهاؤه على الظن ، أو اغفاله جملة .

(الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٣٦٩/٢/١٠ من ٢٠ ص ٣٢٣)

## ١٣٢٨ - المقصد الجنائي - ماهيته \*

\* أن المقصد الجنائي أمر باطنى يضره الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المخصوصة التي تصدر عنه . والمعبرة في ذلك هي بما يستظهره الحكم من الوثائق التي تشهد لقيامه .

(الظن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٦٦٩/٤/٢١ من ٢٠ ص ٥٣١)

١٣٢٩ - الباعث على الجريمة - ليس من أركانها - خطأ الحكم غسى .  
بيانه لا يؤثر في سلامته .

\* أن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس من أركانها أو عناصرها . ومن ثم فانه مهما كان الحكم قد أخطأ في بيانه فلان ذلك لا يؤثر في سلامته ، ويكون مأينها الطاعن في هذا الصدد غير منتج .

(الظن رقم ٩٣ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ من ٢٠ ص ٩٧٠)

## ١٣٣٠ - قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه .

\* من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه .

(الظن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ من ٢٢ ص ٧٦٧)

١٣٣١ - استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى وكول الى قسري .  
الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

\* أن استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى وكول الى قسري في حدود سلطته التقديرية . ومتى كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية فلا سائفا واضحا في اثبات توافرها لدى الطاعنين فان فهم في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الظن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ من ٢٢ ص ٧٦٧)

### ١٣٢٢ - الباعث - لا تأثير له في قيام الجريمة .

يجوز المقرر أن البواعث لا تؤثر في قيام الجريمة ، ومن ثم فانه لا يحدى الطاعن كون الباعث على ارتكاب جريمته هو محاولة اخفاء أدلة الجريمة التي وقعت من غيره أو لاي غرض آخر .

(الطن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣ من ٨٤٤)

### ١٣٢٣ - نية القتل أمر موضوعي يرجع تقدير توافره الى سلطة القاضي

الموضوع وحرية في تقدير الوقائع باعتبارها أمراً داخلياً متعلقاً بالارادة . مثال لتسبيب كاف للتدليل على قيامها .

\* لما كانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته التقديرية باعتبارها أمراً داخلياً متعلقاً بالارادة - يرجع تقدير توافره الى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله « ان المحكمة ترى أن المتهم قد ارتكب جريمة القتل العمد وأن نية القتل وإن كانت أسراً باطنياً يضمه الجاني إلا ان الاعمال المسادية التي تصدر عنه تدل عليها بطريق مباشر أو غير مباشر فالمتهم أطلق النار على المجنى عليه من بندقية وهي سلاح قاتل بطبيعته وكان المجنى عليه في وضع لا يمكنه معه إلا ان يصيبه الطلق الناري في مقتل من جسمه كما ثبت ذلك من تقرير العينة التشريحية اذ الإصابات في البطن والصدر كلها مقتل في جسم الانسان وقد أطلق العيار الناري قاصداً به المجنى عليه وإصابته بعد ان القى المجنى عليه بالمسروقات ولأذ بالفرار خروجاً من البوابة الموجودة بالسلك ويقول المتهم في مخر وصف انه لاحاجة له بأعيرة الإرهاب فهو يريد المجنى عليه ذاته فأطلق عليه العيار الناري ولا يمكن ان يقال أنه أطلقه لأصابة رجله فهو يقرر أن المجنى عليه اتحنى للخروج من الفتحة بينما هو أي المتهم واقفاً منتصباً وأطلق العيار الناري وهو على هذه الحالة فاصاب من المجنى عليه بمقتلا وهو ذلك الرجل الاعزل باعتراف المتهم وأنه ما كان ليخشاه لانه يعلم انه لا يحمل شيئاً معه حتى ولا عصاً » فان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام نية القتل في حق الطاعن يكفي لحمل قضاؤه ولا يعد ما يشير الطاعن في هذا شأن ان يكون محاولة جديدة لمناقشة أدلة الدعوى التي اقتصمت بها المحكمة ويكون النفي في هذا الصدد ليس له محل .

(الطن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ من ١٢٦٦)

**١٣٢٤ - وجوب ثبوت القصد الجنائي فعليا - لكونه من أركان الجريمة -**  
**المسئولية القرضية - لا يصح القول بها إلا بنص صريح - أو**  
**باستخلاص سالف من استقراء النصوص وتفسيرها وفقا للأصول**  
**المقررة .**

\* من المقرر أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون تبوئها  
 فعليا ، ولا يصح القول بالمسئولية القرضية إلا إذا نص عليها الشارع صراحة ،  
 أو كان استخلاصها سالفا عن طريق استقراء نصوص القانون وتفسيرها  
 بناءً على قواعده والأصول المقررة في هذا الشأن .

( الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٨ من ١٦ ص ٦٦ )

**١٣٢٥ - إيراد الحكم عبارة تفي بوجود دليل على توافر القصد الجنائي**  
**في جريمة المادة ١١٦ مكرر عقوبات . كفايته . مذاهب الطائفة**  
**لادعوى تقييدها لدليل معين يتوافر به هذا الركن .**

\* من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة  
 أمامها بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً  
 على الوقائع الثابتة في الدعوى ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المروعة  
 بها أصلاً ، ومتى كان الثابت من مدونات الحكم أنه استخلص من الإوراق خلوها  
 من دليل على اتجاه ارادة المظنون ضده للفتش في عقد التوريد ورتب على ذلك  
 استبعاد الاتهام المسند اليه طبقاً لنص المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات ،  
 وانزل حكم القانون صحيحاً على واقعة الدعوى فدان المظنون ضده بجحّة بيع  
 لبن مفسوخ مع عليه بذلك أخذاً بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالتعاونيين  
 ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠٠ لسنة ١٩٦١ باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة  
 وأخفق في إثبات حسن نيته ، فإن من تأثير الطاعة يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٨ من ٢٤ ص ٦٦ )

**١٣٢٦ - تقرير توافر القصد الجنائي - تستقل به محكمة الموضوع .**

\* من المقرر أن تقدير قيام القصد الجنائي أو عدم قيامه - من ظروف  
 الدعوى - يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير مقتب .  
 ولما كان ما أثبتته المحكمة كافياً لاستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطاعن - في  
 الجريمة التي ذاته فيها ( تخريض ومساعدة بائني التهمات على مغادرة البلاد  
 للاشتغال بالدعارة ) وسالف في التذليل على توافره في حقه ، ومن ثم فإن المسألة  
 في هذا الخصوص لا تكون مقبولة .

( الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ من ٢٤ ص ١٠١ )

١٣٣٧ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما بالظن ووفق  
البيئة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عمدا  
يضمرة - استخلاص نية القتل - موضوعي - مسائل لتسبب  
سائق للتدليل على نوايا نية القتل .

\* لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر : وإنما يدرك  
بالظن والبيئة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني  
وتتم عما يضمرة في نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى  
موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم  
المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله « وحيث ان نية القتل ثابتة قبل المتهمين  
من قيامهم مجتمعين بالاعتداء على المجنى عليها بعصا غليظة احدثت القتل  
وبضربات متعددة من جسمها وكذلك في رأسها وهي مقتل ، اذ حرك فيهم  
كوا من الحقد والغضب السني يحملونه بين جوانبهم لقتيلهم الراحل فاقدموا  
على فعلتهم غير عابئين بنتيجة أعمالهم أو مقدرين لما يترتب عليها من  
مسؤوليات ولم يتركوها الا قتيلة وهو ما ابتغاه المتهمون ومن اعتراف المتهم  
الاول تفصيلا في التحقيقات واذ كان ما أورده الحكم من ذلك كافيا وسائفا  
في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين فإنه لا محل للنقض عليه في هذا  
المرجع .

(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ س ٢٤ ص ٢٧٣ )

١٣٣٨ - قصد القتل - أمر خفي - يستخلصه قاضي الموضوع في حدود  
سلطته التقديرية .

\* ان قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظن  
البيئة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عمدا  
يضمرة في نفسه . واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى  
قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ س ٢٤ ص ٢٧٣ )

١٣٣٩ - الباعث - ليس من أركان الجريمة - عدم بيانه تفصيلا أو الخطأ  
فيه أو إبتلائه على الظن أو اغفاله كلية - لا يقدح في سلامة الحكم .

\* لا يضير الحكم ان يكون قد اشار الى أن الباعث على الجريمة - الرغبة  
الرائية في الاخذ بالثأر دون توضيح للصلة بين من اقترفوا القتل وبين من يراد  
الثأر له والزابطة بين المجنى عليه وبين من يراد الثأر منه لان الباعث على

ارتكاب الجريمة ليس اركانها. أو اعتضرها من عناصرها فلا يقدح في سلامة الحكم بعدم بيان الباعث تمجيلا أو القضاة أو ابتذاله على الظن أو اغفاله جملة . (الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٦ ص ٢٤ ص ٤٢٧)

١٣٤٠ - الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل - لإتناقص بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أى منها - حتى اعتذار قضائية مخففة مرجع الأمر في تقديرها الى محكمة الموضوع .

\* لما كانت حالات الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب فعله تحت تأثير أى من هذه الحالات وأن عدت اعتذارا قضائية مخففة يرجع الأمر في تقديرها الى محكمة الموضوع بغیر معتب عليها من محكمة النقض وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام قصد القتل في حق الطاعنين تدليلا سائغا واضحا في اثبات توافره لديهما فإن ما يثير أنه في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٣ ص ٢٤ ص ٦٦١)

١٣٤١ - القصد الجنائي من أركان الجريمة - ثبوته يجب أن يكون فعليا - المسؤولية الافتراضية لا يصح القول بها الا اذا نص عليها صراحة أو كان استخلاصها بالاستقراء والتفسير الصحيح لنصوص القانون . القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ لم يخرج عن الاحكام العامة للمسؤولية الجنائية . اعتباره في المادة الثانية منه خلط التبغ على غير ما يسمح به القانون من حالات التهريب - المسؤولية الافتراضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة هي استثناء تستند الى المادة ٧ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان .

\* لما كان القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح القول بالمسؤولية الافتراضية الا اذا نص الشارع عليها صراحة أو كان استخلاصها سائغا عن طريق استقراء نصوص القانون أو تفسيرها بها . يتفق وصحيح القواعد والاصول المقررة في هذا الشأن ، واذا كانت نصوص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ لم يرد فيها ما يفيد الخروج عن الاحكام العامة في المسؤولية الجنائية باعتناق نظرية المسؤولية الافتراضية ، فإن القول بأن ذلك القانون قد أنشأ نوعا من هذه المسؤولية يكون غير مسديد ، إذ لو اراد الشارع انشاءها لنص على ذلك على سنته في المادة السابعة من القانون رقم

٧٤٠ لسنة ١٩٣٢ بتظيم حشاعة وتجارة الخان . ولا يقدح في ذلك اعتياد سائر الشارع حيازة التبغ او خلطه - على غير ما يسمح به القانون - من حشائلات التهريب عملا بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك لان المسؤولية الافتراضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة انما هي استثناء تستند الى المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٢ .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٣/١٢/١٩٧٣ ص ٢٤ من ١٧٨ )

### ١٣٤٢ - توافر القصد الجنائي - تقديره موضوعي - مثال لتسبيب

#### سائق في جريمة تهريب تبغ .

✽ لما كان توافر القصد الجنائي مما يدخل في السلطة التقديرية لحكمة الموضوع والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها بسلبيات مستمدة من أوراق الدعوى ، وكان الحكم - للاسباب السائفة التي اوردنا - قد استخلص من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها ان علم المطعون ضده الاول بنوع التبغ المضبوط وبأنه من التبغ الطرابلسي محل شك ، ورتب على ذلك قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، فان ذلك حسبه ليستقيم قضاؤه لما هو مقرر من انه يكفى في المحاكمات الجنائية ان تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي تقتضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية اذ مرجع الامر في ذلك الى ما تظن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي تقام عليها الاتهام ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فترجحت دفاع المتهم او داخلتها الربية في عناصر الاثبات .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٣/١٢/١٩٧٣ ص ٢٤ من ١٧٨ )

### ١٣٤٣ - جريمة - قصد جنائي - يدرك بالظروف المحيطة والمظاهر

#### الخارجية التي يلتبها الجنائي - سلطة قاضي الموضوع التقديرية .

✽ قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوات والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجنائي ونتم عما يضمه في نفسه ، واستخلاص هذه التنية موكولا الى تاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل واثبت توافرها في حق الطاعن من استعماله سلاحا قاتلا بطبيعته ( مسدس ) وتصريبه نحو المجنى عليه وهو على مسافة قريبة جدا منه واطلاقه منه عيارا ناريا أحادية فيمقتل ، ومن سبق وجؤد نزاع بينه وبين المجنى عليه ومن مجاهرته بعد الحادث واعتراؤه لرجال الشرطة بأنه القاتل ومقاومته لهم وقت الضبط مهددا اياهم بالطلاق عيارى نارى آخر واطلاقه ذلك العيار بالفعل واصابته جدار مبنى مركز

الشرطة ، فإن هذا حسيبه للتدليل على توافر نية القتل كما هي معرفة ببه في القانون .

(الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ من ٢٤ ص ١١٧٢ )

١٣٤٤ - قصد القتل - امر خفي - ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى

والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني - استخلاص هذا القصد

- موضوعي .

\* من المقرر أن تعتمد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذه النية موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(الطن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/١/٣٦ من ٢٧ ص ١٢٨ )

١٣٤٥ - القصد الجنائي المفترض - والخلط دون مراعاة النسب المقررة .

- شرطاً تحقق جريمة خلط الدخان .

\* استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة خلط الدخان تقتضي بالضرورة توافر عنصرين الخلط المؤثم بفعل الجاني دون مراعاة النسب المقررة والقصد الجنائي المفترض ولا يغني توافر أحدهما عن وجوب توافر الآخر .

(الطن رقم ١٦١١ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/٢ من ٢٧ ص ١٦٨ )

١٣٤٦ - الباعث على الجريمة ليس من أركانها :

\* الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها ، أو عنصراً من عناصرها .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ ص ٥١٠ .

١٣٤٧ - جريمة - قصد جنائي - محكمة الموضوع - سلطتها في تقدير الدلائل .

\* توافر القصد الجنائي في الجريمة أو عدم توافره مما يتخل في نطاق السلطة التقديرية لمستشار الاحالة والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سلبياً مستمداً من أوراق الدعوى .

(الطن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٣/٦ من ٢٩ ص ٢٢٨ )



## ١٣٤٨ - قصد جنائي - دفاع - الإخلال بحق الدفاع مالا يورثه .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن عن تهمة تشطيط المبانى على أساس أنها عمل مخاير لعملية إقامة المبانى ذاتها والتي سبق أن حكم على الطاعن من أجلها ، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن أعمال إقامة البناء وتشطيطه كانت نتيجة تصد جنائي واحد ونشاط إجرامى متصل من قبل صدور الحكم نهائيا فى الدعوى رقم ٠٠٠٠٠ ، فإنه يكون مشوباً بالقصور متعبنا نقضه .

(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٠/٢٣/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٧١٨)

## ١٣٤٩ - قصد جنائي - عقوبة - تطبيقها - العقوبة المبررة - ظروف مخففة .

✽ لا يجذى الطاعن النعى بدعوى التصور فى استظهار نية القتل بالنسبة له أو عدم الرد على دفاعه بانتفائها لديه ، ولا التحدى بطلب تطبيق المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات ، لانتفاء مصلحته منه ذلك بأن البين من مدونات الحكم أنه أوقع عليه عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة عن الجريمتين المسندتين اليه - جريمة القتل المهد وجريمة السرقة باكره الذى ترك بالمجنى عليه اثر جروح - وهى العقوبة المقررة لهذه الاخرى بنص الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون العقوبات كما أنها مبررة بنص المادة ٢٢٥ من ذات القانون . ولا يفسر من ذلك أن تكون المحكمة قد أخذته بقسط من الرأفة فى نطاق ما يجرى به نص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، إذ أنها لم تنزل بالعقوبة الى حدها الأدنى الذى تجيزه تلك المادة ، مما مفاده أنها قدرت تناسب العقوبة المقضى بها مع الواقعة الثابتة لديها . لما كان ذلك ، وكان النعى بأن المحكمة لم تعامله بمزيد من الرأفة مردودا بما هو مقرر من أن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانونا وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسبا عن الاسباب التى من أجلها أوتعت العقوبة بالتقدير الذى ارتأته ، وكانت العقوبة التى أنزلها الحكم بالطاعن - على ما سلف بيانه - تدخل فى نطاق العقوبة المقررة قانونا للجريمة التى دانه بها ، فإن مجالته فى هذا الخصوص لا تكون مقبولة .

(الطن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/٢٠/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٨٠٩)

## الفصل الثاني

### الجريمة المستمرة والجريمة الوقتية

#### الفرع الأول - الجريمة المستمرة

١٣٥٠ - جريمة السماح ببيع البوطة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص من الجرائم المستمرة المتجددة بتدخل ارادة المتهم - قيام المسؤولية الجنائية كلما تجدد هذا التدخل .

\* جريمة السماح ببيع البوطة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص هي من الجرائم المستمرة التي يستند الامر المعاقب عليه فيها على تدخل ارادة المتهم وتتوهم المسؤولية الجنائية عنها كلما تجدد هذا التدخل ، وفي هذا النوع من الجرائم لا تشمل المحاكمة الا الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى اما ما يتجدد بعد ذلك فان تدخل ارادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من اجلها دون اعتبار للحكم السابق الذي لا تكون له اى جبية في صدد هذه الجريمة الجديدة .

(الطن رقم ١١٠١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧ ص ٤٦)

١٣٥١ - جريمة تقديم اقرار الارباح - جريمه مستمرة لا تبدأ مدة سقوطها الا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .

\* عدم تقديم اقرار الارباح جريمة مستمرة تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشئها ارادة المتهم او تتدخل في تجديدها وما يبقى حق الخزائنة في المطالبة بالضريبة المستحقة قائما ، ولا تبدأ مدة سقوطها الا من التاريخ الذي تنتهى فيه حالة الاستمرار .

(الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٥ ص ٧ ص ٨٤٨)

١٣٥٢ - جريمة التعدي على ارض ثرية - هي جريمة مستمرة متجددة .

\* جريمة التعدي على ارض اثرية من الجرائم المستمرة المتجددة النسي لا يبدأ حق الدعوى العمومية فيها في السقوط الا عند انتهاء حالة الاستمرار .

(الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ ص ٧ ص ١٠٣٠)

١٣٥٣ - استعمال ورقة مزورة - جريمة مستمرة لاتبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية فيها الا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

\* من المقرر أن جريمة استعمال الورقة المزورة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة التمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، ومن ثم فإذا ظل المتهم متمسكاً بالسند المزور الى أن حكم نهائياً بتزويره في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فإن الحكم اذ قضى برفض الدفع بانتضاء الدعوى العمومية بمضى أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحاً ، ولا يغير من ذلك أن وصف التهمة الذي رفعت به الدعوى على المتهم أن جريمة الاستعمال بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ .

( الملحق رقم ٥٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٢٤ س ٩ ص ٣٢٢ )

١٣٥٤ - جريمة عدم الإبلاغ عن الميلاد والوفاة في الميعاد المحدد - هي من الجرائم المستمرة استمرار تجديدياً بإرادة الجاني - لاتبدأ مدة التقادم مادام الامتناع من التبليغ قائماً - سرعان القاتلون الجسيدين طالما لم يحاكم المتهم في ظل القانون السابق .

\* جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمراراً تجديدياً ، وذلك أخذاً من جهة بمقومات الجريمة السلبية - وهي حالة تتجدد بتدخل إرادة الجاني ، وإيجاباً من جهة أخرى لصريح نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، ويظل المتهم مرتكباً للجريمة في كل وقت ، وتقع جرمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم مادام الامتناع عن التبليغ قائماً ، ومتى كان المتهم لم يحاكم في ظل القانون السابق فإن القانون الجديد يكون هو الواجب التطبيق .

( الملحق رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٩ س ١١ ص ٨٥٧ )

١٣٥٥ - محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها - مثال .

\* محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة

الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . فإذا كان الثابت أن الدعويين القابلين على الطاعة لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف المرفوع فيهما أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد ، فإنه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم الدعويين وأن تصدر فيهما حكما واحدا بعقوبة واحدة ، أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يقتضي من محكمة النقض اعبالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تتدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من خطأ في تطبيق القانون فتأمر بضم الطعنين المرفوعين من الطاعة وتقتضي بنقض الحكمين الطعون فيهما نقضا جزئيا ليحكم فيهما بعقوبة واحدة .

(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١٤ من ١٧ ص ١٠٩٤)

١٢٥٦ — محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة — شمولها جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات .  
استمرار الحالة الجنائية عن ذلك بتدخل إرادة الجاني — اعتباره جريمة جديدة يجب محاكمته عنها — مثال .

\* تشمل محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، فإذا استمرت الحالة الجنائية بعد ذلك بتدخل إرادته ، فإن ذلك يكون جريمة جديدة يجب محاكمته عنها .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/١/٢ من ٢٣ ص ١٨)

١٢٥٧ — دلالة عبارات الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ والفقرة الثالثة من المادة ٧١ وما جاء بالفكرة الإيضاحية عن تعديل النص الأول أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد جريمة مستمرة استمرارا متجددا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد للزوم بالخدمة من الثانية والأربعين — علة ذلك ؟

\* تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ على أنه « لا تبدأ المدة المترتبة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية على الملتزمين بالخدمة الإلزامية إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين » وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٧١ على أنه : « . . . ويجوز إذا كان الشخص لا نفعا للخدمة بعد ادائه العقوبة تجنيده فور

ادائها بنساء على طلب ادارة التجنيد . وقد جرى قضاء محكمة النقض على ان دلالة عبارات النصوص المتقدمة وما جاء بالذاكرة الايضاحية تعليقا على تعديل النص الاول ، هي ان جريمة عدم التقدم للجهة الادارية لترحيل الفرد لاحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا متجددا يبقى حتى رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد المزم بالخدمة من الثانية والاربعين ، وذلك اخذا من جهة بمقومات هذه الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتدأخل ارادة الجاني تدخلا متتابعيا واجبايا ومن جهة اخرى للتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى لذى اطلال الشارع بمداة وللحكمة التشريعية التي وردت في المذكرة الايضاحية وهي حتى يبادر كل من يطلب للخدمة العسكرية والوطنية الى تقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص الفار من الخدمة العسكرية في مركز احسن من هذا الذي يسمى الى تقديم نفسه قبل انتهاء السن الذي لايجوز ان يطلب فيها للخدمة العسكرية والوطنية ، فيظل الفرد مرتكبا للجريمة في كل وقت لم يتقدم بيه للتجنيد حتى يبلغ الثانية والاربعين من سنه ، ثم تبدأ في السقوط وتوسع الجريمة تحت طائلة العقاب مادامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته .

(الطن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/٥ من ٢٣ ص ١١٥١)

**١٣٥٨ — التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت احكامه اشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الاحكام الجديدة .**

✽ من المقرر قانونا ان التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى لو كانت احكامه اشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الاحكام الجديدة واذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٧٠ والذي عمل به اعتبارا من ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٠ قد نص على ان تحال الى القضاء العسكري جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة والجرائم المرتبطة بها والتي تقع خلال فترة اعلان الطوارئ ما لم تكن قد رفعت عنها الدعوى العمومية ، وكانت الجريمة المسندة الى التهم — المتخلف عن التجنيد — قد قامت في حقه بعد بلوغه الثلاثين في ١٩/١١/١٩٦٥ ، وظلت مستمرة حتى بعد اعلان حالة الطوارئ في سنة ١٩٦٧ بالتقارز الجمهوري ١٣٣٧ سنة ١٩٦٧ وحتى تحرير محضر ضبط الواقعة في ١٨/١/١٩٧١ ولم تكن الدعوى العمومية قد رفعت عنها وقتئذ ومن ثم فانه طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٧٠ يكون القضاء العسكري هو المختص بنظر الجريمة المسندة الى المظنون ضده دون المحاكم العادية .

(الطن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/٥ من ٢٣ ص ١١٥١)

## الفرع الثاني - الجريمة الوقتية

١٣٥٩ - جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجبرك القيمة في الميعاد - طبيعتها : هي جريمة وقتية - قيامها من تاريخ انتهاء الستة شهور محتسبة من تاريخ استعمال الاعتماد او من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة .

\* جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجبرك القيمة في خلال الاجل المحدد هي بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يستتم وجودها قانونا من اول يوم يتلو الستة الشهور التي حددها القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وقد اعتبر المشرع بدء ميعاد الستة شهور هو تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر ، او من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ، وتبدأ مدة سقوط هذه الجريمة من تاريخ انتهاء الستة الشهور المذكورة .

( الملحق رقم ١١٨٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٢/٢٩/١٩٥٩ من ١٠ ص ١٠٧٨ )

١٣٦٠ - الجريمة الوقتية المتتابعة - متى يكون كذلك ؟ عند توافر وحدة المشروع الاجرامي ووحدة الحق المتتلى عليه وتعاقب الاعمال دون ان يقطع بينها فارق زمني ينصم اتصالها - جريمة البنسنة بغير ترخيص .

\* جريمة البناء بغير ترخيص تعتبر جريمة متتابعة الاعمال متى كانت اعمال البناء متعاقبة متوالية ، اذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وان اقتصر في ازمئة متوالة - الا انه يقع تنفيذ المشروع اجرامى واحد ، والاعتداء فيه مسلط على حق واحد ، وان تكرر هذه الاعمال مع تقارب ازمئتها وتعاقبها دون ان يقطع بينها فارق زمني يوحى بانفصال هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة اجرامية في نظر القانون ، ومتى تقرر ذلك فان كل فترة من الفترات الزمنية المشار اليها تستقل بنفسها ويستحق فاعل الجريمة عقوبة تستغرق كل ما تم فيها من افعال ومتى صدر الحكم عن اى منها يكون نجزا لكل الافعال التي وقعت فيها - حتى ولو لم يكشف امرها الا بعد صدور الحكم .

( الملحق رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٤٠ )

١٣٦١ - آثار صدور الحكم في جريمة وقتية متتابعة يمنع من أعادته وفسح الدعوى بسبب أي عمل من الأعمال المتكررة السابقة على الحكم ولو لم تشملها الدعوى - ولكنه لا يحول دون رفع دعوى جديدة عند عودة الجاني بعد الحكم إلى ارتكاب فعل جديد ولو كان مماثلاً للفعل السابق .

\* إذا كانت جريمة اقامة البناء بغير ترخيص - التي حكم من أجلها بعقوبة الغرامة في القضية الأولى - قد ارتكبها المتهم في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ وصدر الحكم فيها بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦ ، ثم ثبت أن المتهم عاد يستأنف البناء بعد ذلك فحور له المحضر المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٥٦ - وهو عمل جديد وليد إرادة إجرامية انبعثت لمناسبة الفعل الإجرامي الجديد - فإنه لا يجوز قانوناً ادماج هذا الفعل فيها سبقه - وإن تحقق التباثل بينهما - فيكون قضاء الحكم المطعون فيه بالإدانة عن الجريمة اللاحقة هو قضاء سليم من ناحية القانون .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٢/١/١٩٦٠ ص ١١/٢٤)

١٣٦٢ - جريمة العود للاشتباه - جريمة وقتية - العبرة في ذلك بتاريخ وقوع الجريمة بعد سبق الحكم بالمراقبة .

\* جريمة العود للاشتباه هي جريمة وقتية ، والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة ، ولا محل للتحدث بما جرى عليه قضاء محكمة النقض في خصوص توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه - لأن هذا القضاء الذي استندت إليه النيابة العامة إنما يتعلق بتطبيق العقوبة ، في حين أن الطعن المتقدم منها قد عرضت فيه إلى طبيعة الجريمة .

(الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١١/١/١٩٦٠ ص ١١/٨٠٧)

(والطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٣٠/١٢/١٩٥٨)

(والطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٥/٤/١٩٦٠)

### الفرع الثالث - مسائل منوعة

١٣٦٣ - الفاصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة .

\* أنه لمعرفة أن كانت الجريمة وقتية أو مستمرة يجب أن يرجع إلى طبيعة الفعل المعاقب عليه . فإذا كان مما يقع وينتهي بمجرد ارتكابه كانت الجريمة وقتية أما إذا كان حالة مستمرة فتكون الجريمة مستمرة طوال فترة الاستمرار .

والعبارة في الاستمرار هنا هي بما يكون — حصوله بناء على تدخل متتابع متجدد من المتهم ومقصود منه .

فإذا كانت الواقعة المطلوبة محاكمة المتهم عنها هي — حسب الثابت بالحكم — أنه ( وهو عبدة ) اسقط اسم شخص من كشف العائلة بقصد تخليص أخ له من الخدمة العسكرية فإن الجريمة التي تكونها هذه الواقعة لا تكون مستترة لانتهاك الفعل المكون لها بمجرد مقارنة المتهم له ، ويجب إذن يكون بدء المسدة المترتبة لسقوط الدعوى العمومية من هذا التاريخ .

( جلمة ١١/١١/١٩٤٠ طعن رقم ١٨١٣ سنة ١٠١٠ )

### ١٣٦٤ — « الفصل في التمييز بين الجماعة الوقتية والجماعة المستترة » .

انه للتمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستترة يجب الرجوع الى الفعل الذي يعاقب عليه القانون . فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد ارتكاب الفعل كانت وقتية ، أما أن استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستترة طوال هذه الفترة والعبارة في الاستمرار هنا هي بتدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلًا متتابعًا متجددًا . فإذا كانت الواقعة هي ان المتهم ( وهو شيخ بلد ) قد وقع على كشف لعائلة نفر القرعة أثبت فيه على غير الحقيقة انه وحيد والده في حين ان له أخا شقيقًا اسقط اسمه من الكشف بقصد تخليص نفر القرعة المذكور من الخدمة العسكرية . فإن الفعل المسند الى المتهم يكون قد تم وانتهى بالتوقيع على كشف عائلة النفر المقصود اعفائه من الاقتراع على صورة تؤدي الى تحقيق الغرض المنشود اذ المتهم بعد ذلك لم يتدخل في عمل من شأنه اعفاء النفر من القرعة ، أما ما يقال من ان المتهم بعد ان وقع على الكشف كان عليه ان يبلغ عن نفر القرعة الذي قصد تخليصه من الاقتراع ، وانه لذلك يكون ما وقع منه جريمة مستترة معاقبا عليها بالمادة ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية ، فيردود بأن هذه المادة لا تماقب الا على التستر او اخفاء الاشخاص المطلوبين للكشف الطبي لاجل التجنيد او الذين يكونون تحت الطلب للتجنيد كما هو صريح نصها ، أما والثابت ان نفر القرعة لم يكن مطلوبًا للتجنيد أو للكشف الطبي تمهيدًا للتجنيد ، بل كان المقصود اسقاط اسمه من كشوف القرعة والاقتراع بلا حق ، فالمادة التي يصح تطبيقها على هذا الفعل هي المادة ١٢١ . على ان سكوت المتهم عن التبليغ عن نفر القرعة بعد ان وقع على كشف العائلة الزور يقصد اعفائه من الاقتراع لا يمكن تفسيره الا بعلم رغبته في التبليغ ضد نفسه عن الجريمة التي وقعت منه — الامر الذي لا يصح في القانون مطالبة الانسان به ، فلا يسوغ بحال أن يحمل مثل هذا السكوت على انه كان مقصودًا به تخليص نفر القرعة من الاقتراع كما يتطلب نص المادة ١٢١



من قانوني القرفة ، ومع ذلك فإن توقيع ألتهم على كشف عائلة نمر القرفة بانه وحيد ليه بقصد تخليصه من الاقتراع بلا حق من شأنه أن يستط عنه كل واجب من الواجبات التي تقضى عليه بتبليغ جهات الاختصاص من هذا النفر لأن كل تبليغ يمكن أن يطالب به يكشف حتما عن فعلته التي يعتبرها القانون جريمة . فهو بذلك داخل بطبيعة الحال في الفعل الجنائي المكون لهذه الجريمة كما هو الشأن فمين يقتل شخصا ثم يخفى جثته كيلا تظهر جنايته .

(جلسة ١٩٤٣/٢/١ طن رقم ٢٨٥ سنة ١٩٤٣ ق)

### ١٣٦٥ - (( الفيصـل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة )) :

\* الفـيـصـل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي يعاقب عليه القانون فإذا كان الفعل مما تتم وتنتهي الجريمة بمجرد ارتكابه كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والمبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخل متتابع متجددا ، فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم قد أقام بدون ترخيص بناء خارجا عن خط التنظيم ، فإن الفعل المسند اليه يكون قد تم وانتهى من جهته بإقامة هذا البناء ، مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التي تكررنا هذه الواقعة وقتية ، ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر اذا لا يعتمد باثر الفعل في تكييفه قانونا ، وإن كان انقضى على تاريخ وقوع تلك الواقعة قبل رفع الدعوى بها ثلاث سنوات فيكون الحق في اقامة الدعوى قد سقط .

(جلسة ١٩٥٠/٣/١٤ طن رقم ١٩٩٤ سنة ١٩٩٤ ق)

### ١٣٦٦ - (( الفيصـل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة )) :

\* ان الفـيـصـل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي يعاقب عليه القانون فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد ارتكابه الفعل كانت الجريمة وقتية أما اذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والمبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخل متتابع متجددا . فإذا كانت الواقعة أن المتهم أقام بناء بدون ترخيص خارجا عن خط التنظيم فإن الفعل المسند اليه يكون قد تم وانتهى من جهة بإجراء هذا البناء مما لا يمكن معه تكرار حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته . ولا يؤثر في هذا النظر ما : ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١

### ١٣٦٧ - الجريمة الوقتية - الجريمة المستمرة - نفقة - مثال .

❖ الفصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرّفه القانون سواء كان هذا الفعل ايجابيا او سلبيا ، ارتكبا او تركا ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية ، أما اذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا بتدخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخل متتابع متجددا ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل فى التهوى لارتكابه والامسلاس لمعارفته او بالزمن الذى يليه والذى تستمر فيه آثاره الجنائية فى اعقابه - ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ - بفرض خدشات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الاراضى الزراعية - قد نصت فى فقرتها الاولى على انه : « لا يجوز انشاء عزيمة بين العزب الا بعد الترخيص بذلك من مجلس المديرية الواقعة فى دائرتها الارض الزراعية الملحق بها مبنى العزيمة » . فان ملأ ذلك ان الفعل المادى المؤتم هو انشاء البناء قبل الترخيص به وهو فعل يتم وينتهى بمجرد اتمام البناء مما لا يتصور تدخل جديد لارادة المتهم فيه بعد تنهائه . ولا عبرة ببقاء البناء بعد انشائه لان ذلك اثر من آثار تشييده وليس امتدادا لارادة الانشاء ، ولما عديم الترخيص فشرط لتحقيق الجريمة وليس هو الفعل المادى المكون لها ولا مقاييسه - طبقا للمناط المتقدم بيانه - بين توقيت فعل البناء وبين استمرار صاحب المحل العمومى الذى لم يرخص به فى ادارته لان هذا الفعل المعاقب عليه وهو عدم ادارة المحل العمومى بغير ترخيص يكون جريمة مستمرة استمرارا متتابع متجددا يتوقفا استمرار الامر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على ارادة صاحب ذلك المحل العمومى .

(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ من ١٧ ص ٢٠٣)

### ١٣٦٨ - الجريمة الوقتية - الجريمة المستمرة - نفقة - مثال .

❖ الفصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذى يعاقب عليه القانون . فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد ارتكاب الفعل كانت الجريمة وقتية ، أما اذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والعبرة في الاستمرار هى بتدخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخل متتابع متجددا . ولما كان الفعل المسند الى المظعون ضده قد تم وانتهى من جهته باقامة العزيمة مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانب فى هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة النسي

تكونها هذه الواقعة جريمة وقتية . ولما كان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الظن إن المظنون ضده أثناء العزبة في سنة ١٩٤٨ - أي قبل صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ الذي دانت المحكمة المظنون ضده على مقتضاه ، وكان القانون الذي يحكم الواقعة هو القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالعزب ولم يجرم المشرع في القانون الأخير فعل إنشاء العزبة بدون ترخيص أو يرتب له عقوبة خاصة وإنما اكتفى بأن جعل « لمجلس المديرية » حق إزالتها إدارياً على نفقة المخالف . ومن ثم فإن الفصل الذي أثار المظنون ضده في سنة ١٩٤٨ كان غير مؤتم وقت اقتراحه ، ويكون الحكم المظنون فيه إذ دان المظنون ضده وانزل عليه العقوبة المقررة في القانون ١١٨ لسنة ١٩٥٠ قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والحكم ببراءة المظنون ضده .

(الطن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٥ ق ٠ جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ ص ١٧ ص ٢٠٧)

### ١٣٦٩ - معيار التفرقة بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة .

\* من المقرر أن النقص في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادي المكون للجريمة كما عرفه قانون ، سواء كان الفعل إيجابياً أو سلبياً ارتكاباً أو تركاً ، فلذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد إثبات الفعل كائنت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والميزة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادته الجاني في الفعل المعاقب عليه تتخلل متتابعات متجددة ، وبعبارة بالزمن الذي يسبق هذا الفعل للتأثير لارتكابه والإبلاس لمقارنته أو بالزمن الذي يليه والذي تستمر فيه آثاره الجنائية في أعقله .

(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٩ ق ٠ جلسة ١٩٧٢/١/٢ ص ٣٣ ص ٨)

### الفصل الثالث

#### تعدد الجرائم

١٢٧٠ - الأصل في تعدد الجرائم الذى يستوجب تطبيق احكام م ٢٢ ع الا يكون قد حكم فى واحدة منها .

الأصل فى تعدد الجرائم الذى يستوجب تطبيق احكام المادة ٢٢ من قانون العقوبات ان يكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون ان يحكم فى واحدة منها .

(الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٢٢ ص ٧٢٢)

١٢٧١ - عود للاشتباه - تعدد الجرائم - وجوب توقيع الجزاء على حالة الاشباة مع جزاء الجريمة الأخرى التى يرتكبها المشتبه فيه .

يجرى قضاء هذه المحكمة فى احكامها الأخيرة على تقرير ان حالة الاشتباه تقتضى دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التى يرتكبها المشتبه فيه وذلك اخذا بمضمون القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، يستوى فى ذلك ان ترفع الدعوى الجنائية عن جريمة الاشتباه فى قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ، وان محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات فى هذه الحالة .

(الطن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/٢٣ ص ٩١٢٢)

١٢٧٢ - توافر عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم لوحدة المشروع الجنائى - بالإضافة الى وحدة الغاية - وجوب اعمال المادة ٣٢ عقوبات .

من المقرر انه متى توافرت حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة الى المتهم لوحدة المشروع الجنائى بالإضافة الى وحدة الغاية حقت عليه عقوبة أشد الجرائم المنسوبة اليه اعمالا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ص ٤٢٢)

## الفصل الرابع

### جرائم متنوعة

١٣٧٣ - مسؤولية التهم عن جميع النتائج المحتل حصولها عن الاصابة التي احدثتها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج او الإهمال فيه - ما لم يثبت انه كان متعمدا تجسيم المسؤولية .

\* مادام الثابت من تقرير الصفة التشريحية ان الوفاة نشأت عن الإصابة التي احدثها المتهم بالمجنى عليه ، فانه يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتل حصولها منها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج او الإهمال فيه ما لم يثبت ان المجنى عليه كان متعمدا تجسيم المسؤولية .

( اللعن رقم ٤١ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٩ من ٧ ص ٢٨٢ )

( واللطن رقم ٦٧٨ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٤ من ٧ ص ٨٣٥ )

( واللطن رقم ٣١٤ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٦ من ٨ ص ٤٤٨ )

١٣٧٤ - مناط مسؤولية المتهم من النتائج المحتملة لعمله : اتجاه ارادته نحو الفعل ونتائجه الطبيعية .

\* الأصل ان المتهم لا يسأل الا عن الفعل الذي ارتكبه او اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، الا ان الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقا للمجرى العادي للامور خرج من ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولا عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقدوره او كان من واجبه ان يتوقع حصولها على أساس ان ارادة الفاعل لا بد وان تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائجه الطبيعية .

( اللطن رقم ٤٨٤ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٧١٧ )

١٣٧٥ - تحديد مناط تقدير الاحتمال في المادة ٤٣ عقوبت انها يكون بالنظر الى الجريمة التي اتجهت اليها ارادة الفاعل وما يحتل ان ينتج عنها فعلا ويحكم المجرى العادي للامور .

\* ان المادة ٤٣ من قانون العقوبات وان وردت في باب ١٧١ من القانون الا انها جاءت في باب الأحكام الابتدائية نذل الشارع بذلك وبعبارتها الصريحة المطلقة انها انما تقرّر قاعدة عامة هي ان تحديد مناط الاحتمال انما يكون بالنظر الى الجريمة التي اتجهت اليها ارادة الفاعل اولا وبالذات وما يحتمل ان ينتج عنها فعلا ويحكم المجرى العادي للامور .

( اللطن رقم ٤٨٤ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٧١٧ )

١٣٧٦ - انتهاء المحاكمة الى عدم تحميل المتهم بجريمة الضرب المفضى الى الموت مسئولية وفاة المجنى عليها - وجوب مساءلته عن جريمة أحداث الجرح البسيط .

\* متى كانت المحاكمة قد انتهت الى عدم تحميل المتهم بجريمة الجرح المفضى الى الموت المسئولية عن وفاة المجنى عليها فإن هذا النظر لا يترتب عليه براءة المتهم جملة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة وتظل مسئوليته قائمة في خصوص أحداث الجرح البسيط .

(الطن رقم ٤٨٤ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٧١٧)

١٣٧٧ - مسئولية الشريك عن النتيجة المحتملة للجريمة التي تم الاتفاق على ارتكابها .

\* من المقرر في هذه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء .

(الطن رقم ٥٢٦ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ من ٨ ص ٧٦٠)

١٣٧٨ - جريمة جنائية - مخالفة تأديبية - استقلال كل منها - فساد ذلك .

\* لا يشترط بحسب نص المادة الخامسة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ أن يصدر تفويض خاص للوكيل العام للتبليغ الإدارية في كل حال على حدة وفي كل قضية على وجه التخصيص، بل يكفي أن يكون التفويض خاصا في نوع العمل بحسب تقسيمه بين الوكلاء العاملين حسبها يتراعى للمدير العام صاحب الحق في هذا التقسيم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على صدور الإذن باتخاذ الإجراءات الموصلة لضبط الجريمة في حالة تلبس من الوكيل العام المختص بشئون الرقابة ، وكان الطاعن لم يطلب الى محكمة الموضوع على وجه الجزم تحقيق صدور التفويض الى الوكيل العام ، فلا يقبل منه إثارة الجدل حول هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٣٢٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ٦٠٠)

١٣٧٩ - الجريمة المستحيلة - المقصود بها - علم تحقيق الجريمة بسبب خارج عن إرادة الجاني بوسيلة صالحة - شروع .

\* لا تعتبر الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحتها مطلقاً ، كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالرة لتحقيق الغرض المقصود منها . أما إذا كانت تلك الوسيلة تصلح بطبيعتها لذلك ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف خارج عن إرادة الجاني ، فإن ما اقترعه بعد شروعاً منطبقاً على المادة ٤٥ من قانون العقوبات .

فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المتهم انتوى قتل المجنى عليه واستعمل لهذا الغرض بندقية ثبتت صلاحيته إلا أن المقتول لم ينطلق منها فساد كبسولته وقد ضبطت معه طلقة أخرى كبسولتها سليمة ولكن الفرصة لم تتح له لاستعمالها ، فإن قول الحكم باستحالة الجريمة المطلقة استناداً إلى فساد كبسولة الطلقة التي استعمالها المتهم هو قول لا يتفق وصحيح القائلون .

(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٢/١/١٣ ص ١٠)

١٣٨٠ - جريمة علم تثبيت اللوحة المعدنية في رقبة الكلب - شروط قيامها .

\* ملاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أن جريمة عدم تثبيت اللوحة المعدنية في رقبة الكلب لا تقوم إلا إذا كان مقيداً بمسلك في السجل الخاص برقمه مسلسل .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥ ص ١٤ ص ٥٧١)

١٣٨١ - جريمة استعمال المحررات المزورة - ركن الجريمة - العلم .

\* الأصل أنه لا يلزم أن يتخذ الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال المحرر المزور بما دامت بدوئياته تغني عن ذلك .

(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/١/٩ ص ١٨ ص ٦٢)

١٣٨٢ - جريمة - أركانها - قانون - تفسيره .

\* إذا سكنت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات عن النص على التتويست الذي يعتد به في احتساب عمر المجنى عليه في الجريمة المنصوص عليها فيها وهو ركن من أركانها ، فإنه يجب الأخذ بالتقويم الهجري الذي يتفق مع سنسالح المتهم ، أخذاً بالقاعدة العامة في تفسير القانون الجنائي ، والتي تقضى بأنه إذا

جاء النصر العتابي ناقصا أو غائبا فينبغي أن يفسر بتوسع لصالح المتهم ويتفق قد مصلحته .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٣٧/١٢/٤ من ١٨ من ١٢٠٨)

#### ١٣٨٣ - جريمة - ارتكابها - اختلاس أموال أميرية - حكم - تسببيه .

✳️ تمسك الطامن في دفاعه الثابت بمحضر جلسة المحكمة من أن صفة الموظف العام قد انصرفت منه اعتبارا من يوم ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ ، وأصراره أن الأمر لم يقتصر على مجرد وقفه عن العمل بل تعداه إلى فصله من وظيفته منذ ذلك التاريخ ، يعد دفاعا جوهريا في خصوص تهمة اختلاس الأموال الأميرية المسندة إليه ، لمسأله بصحة التكييف القانوني للوقائع التي أسند إليه ارتكابها في تاريخ لاحق للتاريخ المذكور ، ويوجب على المحكمة إجراء تحقيق من جانبها تستجلي به حقيقة الأمر ، ما دام التضارب قد قام في الأوراق في هذا الشأن .  
والا كان حكما قاصرا .

(الطن رقم ١٣٠٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٣٧/١١/٢٧ من ١٨ من ١١٥٨)

#### ١٣٨٤ - الجريمة الظنية - ما هيئها .

✳️ الجريمة الظنية هي التي تتم من تصور ساذج بحيث لا تقع الجريمة على التحقيق الا في وهم فاعلها دون أن يكون شبة خطر على المجتمع أو ضرر من فعله .

(الطن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٣٨/٥/٦ من ١٩ من ٥٣٨)

#### ١٣٨٥ - جريمة - عقوبة - خطأ - نقض .

✳️ إن القضاء ببراءة المظنون ضده من إحدى التهمتين يقتضى عدم أعمال حكم المادة ٣٢ من تاتون العقوبات ، ويستتبع حتما توقيع عقوبة التهمة الثانية وحدها . وإذا كان ذلك ، وكثرت هذه العقوبة على ما جرى به نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين جنيها ، فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى في التهمة الثانية بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بالحبس والغرامة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتفريم المظنون ضده مائة جنيه عن التهمة الثانية .

(الطن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣٧/١/٢٤ من ٢٢ من ٩٨)



١٣٨٦ - جريمة اقامة جهاز اشعة قبل الحصول على ترخيص بذلك -  
اتمامها بمجرد وقوع الفعل المكون للجريمة - وهو اقامة الجهاز -  
دون استلزام توافر قصد خاص -

\* مؤدى نصوص المواد الاولى والثانية والسادسة عشر والسابعة عشر  
من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة  
والوقاية من اخطارها ان جريمة اقامة جهاز اشعة قبل الحصول على ترخيص  
بذلك لا تستلزم لوقوعها قصدا خاصا فتتم بمجرد وقوع الفعل المكون للجريمة  
وهو اقامة الجهاز - وهو ما لا ينازع الطاعن - فبى تحققه - ومن ثم فلا تكون  
هناك حاجة من الحكم - من بعد - الى التذليل على قصد استعمال الجهاز .

( الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٦/٤ من ٢٤ ص ٧٠٦ )

١٣٨٧ - جريمة استعمال الاشعاعات المؤينة قبل الحصول على  
ترخيص - تحدث الحكم استقلالاً عن قصد الاستعمال - غير  
الزيم .

\* لا يشترط لتوافر جريمة استعمال الاشعاعات المؤينة قبل الحصول  
على ترخيص ان يتحدث الحكم استقلالاً على قصد الاستعمال ما دامت مدونات الحكم  
تسدل عليه .

( الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٦/٤ من ٢٤ ص ٧٠٦ )

١٣٨٨ - حكم - تجريم بعض الأفعال التي لم تكن مجرمة - المادة ١٤٥ :  
عقوبات - نطاق أعمال حكمها -

\* ان الشارع لم يضع نص المادة ١٤٥ من قانون العقوبات الا للعقوبات  
على افعال لم تكن من قبل معاقبا عليها ، فكافة الطرق التي يبتناها هي  
أعمال اعانة للجاني على الفرار مما لم يكن في ذاته مكونا لجريمة خلسة بمفهوم  
عليها في القانون ومقرر لها عقاب معلوم . اما ما كان من هذه الامور . يعاقب عليه  
القانون - مثل التعدى على موظف عومى كما هو الحال في الدعوى المطروحة -  
فلا تنطبق عليه هذه المادة ، ذلك بان المراد من عبارة « واما باخفاء ادلة الجريمة »  
الواردة بها انما هو الاخفاء الذى ما كان القانون يعاقب عليه ، اما اذا كان  
اخفاء ادلة الجريمة مكونا في ذاته لجريمة اخرى معاقب عليها تاتونا فان مثل  
هذه الصورة التي يقرر لها القانون عقابا خاصا وان كانت في الواقع اخفاء  
لتلك الادلة - لم يبعث عليه لولا وبالذات سوى اعانة الجاني على الفرار  
من وجه القضاء - ليست البتة مما قصده الشارع بعبارة « واما باخفاء ادلة

الجريمة « بل إن كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانوني الخاص بها ، وغاية ما يمكن القول به هو أن الفعل الواحد من أعمال الجور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المنصوص عليها في القانون وفي آن واحد يكون جريمة المسادة ١٤٥ المشار إليها .

(الطن رقم ١١٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٦ ص ٢٤ من ١٣:٩)

١٣٨٩ - عدم جواز استغلال جزر البحيرات ومراحاتها في رعى الماشية - أو صيد الطيور - الا بترخيص من المؤسسة المصرية للثروة المائية - المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ - عدم بيان الحكم لأركان الجريمة على هذا الأسس والاكتفاء بأن التهمة ثابتة - قصور .

❖ البين من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٦٠ في شأن صيد الأسماك المعدل بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٦ أنه خطر - في الفترة الأولى من المادة ١٤ منه - إنشاء الجسور والسدود بالبحيرات وشواطئها أو تسوية أية مساحة مائية منها بأي ارتفاع الا بترخيص من المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية كما أنه حذر - في الفترة الأخيرة - استغلال جزر البحيرات ومراحاتها في رعى الماشية أو صيد الطيور الا بترخيص من المؤسسة سالفة الذكر في حدود الاختصاصات المخولة لها ومؤدي ذلك انه اقتصر على تائم رعى الماشية في جزر البحيرات ومراحاتها دون ترخيص . لما كان ذلك ، وكان الاصل انه يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والادلة التي استند اليها وأن يبين مؤداها بيساناً كما يفي بتضح منه مدى تليده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وادلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤها ومؤدي كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تليده واقعة الدعوى فانه يكون مشوباً بالقصور .

(الطن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٠ ص ٢٧ من ١٧٥)

## جـمـرك

- الفصل الأول - جرائم التهريب الجبركي .
- الفصل الثاني - اختصاص اللجان الجبركية .
- الفصل الثالث - الجزاءات الجبركية .
- الفصل الرابع - التفتيش في الدائرة الجبركية .



## الفصل الأول

### جرائم التهريب الجبركي

١٣٩٠ - اختصاص المحاكم الجنائية - بمجرد سريان القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - بالفصل في مسائل التهريب الجبركي التي تمت في ظل اللائحة الجبركية الصادرة في ١٩٠٩/٢/١٣ .

\* نقل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ اختصاص الفصل في مسائل التهريب من اللجنة الجبركية - المنصوص عليها في اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ - الى القضاء صاحب الولاية العامة ، وبذلك أصبحت جرائم التهريب ... الجرائم العامة التي تختص بالفصل فيها المحاكم الجنائية ، ولم يعد للجزر الجبركية اختصاص قضائي في مسألة التهريب بمجرد سريان القانون المذكور من تاريخ نشره في الوقائع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٥ ، فيكون صحيحا اتصال محكمة الموضوع بالواقعة التي تمت بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٥ .

( لطن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ من ١٠ ص ٤٩٩ )

١٣٩١ - أخفاء الدخان عن أعين رجال الجمارك - توفر جريمة التهريب - لا يلزم قيام العلم بنوع الدخان المهرب - مادامت الرسوم الجبركية لم تسدد عنه .

\* اذا اثبت الحكم - بأسباب سائلة - ان المتهم كان يخفي الدخان بعيدا عن أعين رجال الجمارك ، وان دفاغه الموضوعي غير صحيح ، وكان لا يلزم قيام العلم بنوع الدخان المهرب ، مادامت الرسوم الجبركية لم تسدد عنه ، فان الفعل المسند الى المتهم يكون مندرجا تحت نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

( لطن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ من ١٠ ص ٥٠٣ )

١٣٩٢ - التهريب أو الشروع فيه أو محاولة ذلك - كلها صور تعاقب عليها المادة ٢ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - مفاد ذلك : امتداد العقاب الى ما دون الشروع من أعمال قصد بها الوصول الى التهريب وان لم تصل الى البدء في التنفيذ .

\* تعاقب المادة الثانية من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ على التهريب أو الشروع فيه أو محاولة ذلك ، وترديد نص هذه المادة للجريمة النامية والشروع

نبيها ومحاولة ذلك يفهم منه ان العقاب يمتد حتما الى ما دون الشروع من الاعمال  
التي يتصد بها الوصول الى التهريب وان لم يصل الى البدء في التنفيذ .

( الملحق رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٢/١٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٩ - ١٠ )

**١٣٩٢ - السرقة من الدائرة الجمركية - اسئلة لها عن جريمة التهريب  
الجمركي - لكل من الجريمتين اركانها التي تميزها عن الاخرى .**

\* جريمة السرقة التي تقع داخل الدائرة الجمركية مستقلة تماما عن  
جريمة التهريب الجمركي ، فلكل اركانها القانونية التي تميزها عن الاخرى ،  
ولا اثر لما انتهت اليه المحكمة من براءة المتهم في واقعة السرقة على جريمة  
التهريب الجمركي التي توافرت شرائطها قبله .

( الملحق رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٢/١٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٩ - ١٠ )

**١٣٩٤ - الدعوى الجنائية عن جرائم التهريب الجمركي - توقف تحريكها  
او اتخاذ اجراءات فيها على طلب كتابي من الجهة المختصة - المادة  
٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - مخالفة ذلك - اثره : بطلان  
اجراءات بدء تفسير الدعوى الجنائية امام جهة التحقيق او الحكم  
وبطلان الحكم المترتب عليها - ذلك بطلان من النظام العام .**

\* مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ -  
بالحكام التهريب الجمركي - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة اي  
اجراء من اجراءات بدء تفسيرها امام جهات التحقيق او الحكم - ماذا اتخذت  
فيها اجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها  
القانون به وقعت تلك الاجراءات باطله ولا يصحها الطلب اللاحق - وهو  
بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط اصلي لازم لتحريك الدعوى الجنائية  
ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتمين على المحكمة القضاء به من تلقاء  
نفسها - ماذا كان الحكم قد اطرح الدفع ببطلان التفتيش المأذون به قبل صدور  
طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، ودون ان يورد الحكم  
وهو في معرض رفضه ذلك الدفع اسبابا تصلح لتبرير ما انتهى اليه ، واتام  
الحكم قضاءه بالادانة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الاذن  
المذكور ودون ان تجرى المحكمة تحقيقا او تستظهر ادلة تالية على صدور هذا  
الطلب ، فان الحكم المطعون فيه اذ بنى على هذه الاجراءات الباطلة يكون  
مشوباً بالبطلان ، مما يتمين معه تنضه واحالة الدعوى الى محكمة الموضوع  
لاعادة نظرها من جديد .

( الملحق رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١١/١١/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٨٧ )

## ١٣٩٥ - أفعال التهريب هـ مما يرتب المساءلة المدنية في حدود القانون - سريان قواعد التقادم في القانون المدني .

\* الأفعال التي عبرت عنها اللائحة الجمركية - والقوانين الملحقة بها - بتهريب البضائع ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة اخراجها بغير ترخيص سابق من جهات الاختصاص - كل هذه الأفعال تنطبق عليها أحكام تقادم الالتزام المقرر بالقانون المدني ويستهدف المشرع من مجموع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار إليها الحصول على الرسوم المقررة وتعويض مجز يستحدث به الأفراد على دفع الرسم ومباشرة حقوقهم في الحدود التي نظمت لهم بغير أضرار بالخزانة العامة - فلا تخرج أفعال التهريب عن كونها من الأفعال التي ترتب المساءلة المدنية في الحدود التي رسمها القانون .

(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٦٠ من ١١ ص ٨٣٠)  
(والطن رقم ٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/٦/١٩٥٦ من ٧ ص ٩٣٥)  
(والطن رقم ٩٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٥٨ من ٩ ص ٧٢٥)  
(والطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٠/٢٩/١٩٥٩ من ١٠ ص ٦٢٩)

## ١٣٩٦ و ١٣٩٧ - الشبهة في توافر التهريب الجمركي - ماهيته .

\* الشبهة في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية ، ومتى اقررت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت الى الاشتباه في الشخص محل التفتيش - في حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها في ذلك .

(الطن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ١٨١)

## ١٣٩٨ - تهريب جمركي - دعوى جنائية - محاكمة - حكم - تسبيب غير معيب - بطلان .

\* مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - نسي شأن أحكام التهريب الجمركي - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسميرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . فإذا اتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور ذلك الطلب وقعت تلك الإجراءات باطلة . ولايصححها الطلب اللاحق . وهو بطلان متعلق بالنظام السام لاتصاله بشرط أصيل لازم.

لتحريك الدعوى الجنائية ، ولصلحة اتصال المحكمة بالواقعة ، ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ولما كانت الدعوى بها يتوقف رفعها على طلب يصدر من مدير مصلحة الجمارك ، وكانت إجراءات القبض والتنقيش التي اتخذها مأمور الضبط القضائي والتي أسفرت عن ضبط المبيات قد اتخذت قبل صدور هذا الطلب ، فإن هذه الإجراءات تكون قد وقعت باطلة ، ويستند هذا البطلان الى كل ما ترتب عليها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء ببراءة المتهم « المطعون ضده » استنادا الى قبول الدفع ببطلان الإجراءات فانه يكون مديدا في القانون .

(الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٢/١/١٩٦٣ من ١٤ من ٢٥)

١٩٩٩ - تهريب جرمي - صلح - دعوى جنائية - انقضاء مهلة -  
.. بالتصالح .

\*. يؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ان لصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الاحوال سواء تسم الصلح اثناء نظر الدعوى امام المحكمة او بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويرتّب عليه انقضاء الدعوى الجنائية او وقف تنفيذ العقوبة حسب الاحوال ، فالصلح يعد - في حدود تطبيق هذا القانون ، بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حداثها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ويحدث اثره بقسوة القانون مما يقتضى من المحكمة اذا ما تم التصالح في اثناء نظر الدعوى ان تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، اما اذا تراخى الى ما بعد الفصل في الدعوى فانه يرتّب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقتضى بها . وقد كشف المشرع عن هذا النظر في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك والذي الى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وامر بايقاف تنفيذها على الرغم من ان الصلح قد تم قبل صدور الحكم ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه . وفقا للقانون بالقضاء بالغاء الحكم المستأنف وانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٣ في مجلة ١٦/١٢/١٩٦٣ من ١٢ من ١٩٢٧)

١٤٠٠ - سرقة - تهريب جرمي - جريمتان مستقلتان .

\* من المقرر ان لكل من جريمة السرقة والتهريب الجرمي ذاتية متبيزة



تقوم على مغايرة الفعل المادى فى كل منهما عن الأخرى بما يجعل منهما جريمتين مستقلتين تباينا لكل أركانها التى تميزها عن الأخرى .

(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٧/١٢/١٩٦٣ س ١٤ ض ٩٤٠)

١٤٠١ — العبارة — بصدد تطبيق أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المدل والقرار المنفذ له بشأن استخراج شهادات الجبرك القمية — هى بوصول البضائع الى جبرك مصر لا الى الجهة التى استوردت البضاعة من أجلها .

\* الدفع من المتهم بأن البضاعة التى أفرج عن العملة الأجنبية من أجل استيرادها كانت مطلوبة لحكومة غزة التى لا تخضع لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وهى لم تخطر بوصول تلك البضاعة الا بعد انقضاء اليمسداد القانونى — مردود بأن العبارة هى بوصول البضائع الى جبرك مصر لا الى الجهة التى استوردت البضاعة من أجلها . ولما كان المتهم مترا بأن البضاعة التى أفرج عن العملة الأجنبية من أجل استيرادها قد وردت الى الجبرك المصرى أولا ، وكانت مصلحة الجمارك بالجمهورية هى الجهة المختصة بتلقى طلبات الحصول على الشهادة القمية دون تلك الجهة طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ ، وكان المتهم معترفا بعدم تقديم الطلب فى الميعاد المقرر . لما ما يشره فى هذا الصدد يكون على غسبر أساس ، ولا يجدي التوصل من تبة عدم قيامه بواجبه المقرر فى القانون بما يدعمه من تأخر الخاكم الإدارى لتقليم غزة فى الرد على مكاتبات الشركة له بطلب موافقتها بما يفيد استلام البضاعة لأن ذلك لا يعفيه أصلا من الالتزام بتقديم تلك الشهادة فى الميعاد المقرر من وقت وصولها الى جبرك مصر .

(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٣ ق . جلسة ٢٥/١٠/١٩٦٥ س ١٦ ض ٧٤٣)

١٤٠٢ — التهريب الجبركى — إخفاء بضاعة — إخفاء مبياتك ذهبية .

\* المراد بإخفاء البضاعة فى معنى التهريب الجبركى هو حجبها من المهرب ثها — ماعلا كان أو شريكا — عن أعين الموظفين الذين ناط بهم قاتون الجمارك اقتضاء الرسم أو مباشرة المنع . يزيد هذا المعنى وضوحا أن المسادة الثابتة من لائحة الجمارك كانت قد أتت بقاعدة مابة هى أنه يجوز فيها وراء حدود الرقابة الجبركية نقل البضائع بحرية وذلك افتراضا من الشارع أن البضائع الموجودة خارج هذه الدائرة تعتبر حيازتها من لا صلة له بتهريب أمرا مباحا . واذا كان القانون قد أقام هذه القرينة فى حق من قد يكون هو المهرب للبضاعة

حتى يثبت العكس ذلك على تقدير انه لا يؤثم فعل الحائز أو المخفي للبضاعة وراء الدائرة الجمركية ولا يخاطبه بإحكامه . ولما كان ما نسب إلى المطعون ضده انه أخفى السبائك الذهبية بطريق حيازتها لبيعها لحساب المهرب دون ان يشترك معه غيبا تنسب إليه من تهريب ، فان فعله يخرج حتما من نطاق التائيم والعقاب .

( الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٣/٧ من ١٨ ص ٢٢٤ )

\*\*\*

### ١٤٠٣ - الضريبة الجمركية - تهريب - الجريمة التامة - اخفاء بضاعة .

ينقسم التهريب الجمركي من جهة محله - وهو الحق الممتدى عليه - إلى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من إداها ، ونوع يرد على منع بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الخطر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن . وفي كلا النوعين ، اما أن يتم التهريب فعلا بتمام اخراج السلعة من اقليم الجمهورية أو ادخالها فيه ، واما أن يقع حكما اذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التي فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها أو إخراجها افعال نص عليها الشارع اعتبارا . بان من شأن هذه الأفعال المؤتممة أن تجعل احتمال ادخال البضاعة أو إخراجها قريب الوقوع في الاغلب الاعم من الاحوال محظورها الشارع ابتداء وجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد . وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال ومنها اخفاء البضاعة عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية . يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من مادة التعريف والخاصة بالتهريب الحكمي معطوفة على الفقرة الاولى المتعلقة بالتهريب الفعلي تالية لها في الحكم مرتبطة بها في المعنى بحيث لا يصح أن تستقل كل فقرة منها بحكمها دون أن يجمع بينها معيار مشترك ولو صح أن التهريب الحكمي هو ما يقع في أي مكان ولو بعد اجتياز الخطر الجمركي لما كان بالشارع حاجة إلى النص على التهريب الفعلي . ومن ثم فان تجريم اخفاء البضائع بوصفه تهريبا لا يتصور الا عند ادخالها أو إخراجها من تلك الدائرة الجمركية ، ولو أراد الشارع تجريم فعل الاخفاء في أي مكان يقع لما فاته النص على ذلك صراحة كما فعل مثلا بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ وكذلك في القوانين الأخرى المشار إليها في ديبلجته بشأن الادخنة المنوعة .

( الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٣/٧ من ١٨ ص ٢٢٤ )

### ١٤٠٤ و ١٤٠٥ — تهريب جبركي — إخفاء أشياء متحصلة من جريمة .

\* جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بأصدار قانون الجمارك على أن المراد بالتهريب الجبركي هو إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو لا يقع فعلاً أو حكماً إلا عند اجتياز البضاعة للدائرة الجبركية ، وعلى ذلك فإن حيالة النسلعة فيما وراء هذه الدائرة — من غير المهرب لها فاعلاً كان أو شريكاً — لا يعد في القانون تهريباً ، كما لا يعد إخفاء لأشياء متحصلة من جريمة في حكم المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات ، لأن البين من نص المادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريفي أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على ما تنترع حيازته من صاحبها ، فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة ، ولا كذلك جريمة التهريب . ومن ثم فإن حيالة البضاعة مجردة وراء الدائرة الجمركية لا جريمة فيه ولا عقاب عليه .

(الطن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٠/٣٠/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٠٤٣)

### ١٤٠٦ — دعوى جنائية — رفعها — جمارك — تهريب جبركي .

\* جرى قضاء محكمة النقض — ببيئتها العامة — على أن المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بأصدار قانون الجمارك إذ نصت على أنه : «لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينيجه » فقد دلت على أن الخطاب مواجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التي لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه السلطة من أعمال التحقيق ، ولا ينصرف فيها الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانوناً .

(الطن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٠/٣٠/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٠٤٣)

### ١٤٠٧ — شهادة قيمية — جمارك — جريمة .

\* جريمة عدم تقديم شهادته الجمرك القيمة تتحقق بالعود عن تقديمها إطلافاً أو التراخي عن تقديمها في موعدها المحدد في القانون . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في خصوص تأخره في الوفاء بقيمة الاستمارة وتعمله بحصول عجز في البضاعة لسبب السرقة ، وهو دفاع غير متعلق بالدعوى أو منتج فيها ، إذ أنه — بفرض صحته — لا يحول أساساً بينه وبين الحصول على الشهادة القيمية من الجمرك وتقديمها في الميعاد حتى يتسنى للسلطات المختصة من بعد

مراقبة ان العملة الاجنبية المرفج عنها من اجل استيراد البضاعة قد خصص  
بالفعل للوفاء بقيمتها ، وهو ما يجب الشارح . وحرص على تحقيقه بما نص عليه  
فى قرار وزير المالية رقم ٧٥ الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

(الطن رقم ١٤١٣ لسنة ١٣٧ ق ، جلسة ١٦/٢١/١٩٦٣ س ١٨ ص ١١٤٢ )

١٤٠٨ - وقوع التصرف احتيالا على القانون - صحة اثباته بكل طرق  
الاثبات .

\* ان التصرف اذا وقع احتيالا على القانون كالتهريب او ما فى حكمه  
صح اثباته بطرق الاثبات جميعا بما فى ذلك البينة والقرائن .

(الطن رقم ١٣١٠ لسنة ١٣٧ ق ، جلسة ١٦/٢١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٧٢ )

١٤٠٩ - عدم اعتبار افعال التهريب الحكى التى تقع فيما وراء  
الدائرة الجبركية تهريبا .

\* ان وقوع افعال التهريب الحكى ايا كانت فيما وراء الدائرة  
الجبركية لا يعد فى القانون تهريبا ، كما لا تعد حيازة البضاعة - من غير  
المهرب لها فاعلا او شريكا وراء هذه الدائرة تهريبا الا اذا توافر - فيما  
يختص بتهريب التبغ - احدى حالات التهريب الحكى المنصوص عليها فى  
المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ ، ولا يعتبر  
كذلك اخفاء لاشياء متحصلة من جريمة فى حكم المادة ٤٤ مكررا من قانون  
العقوبات ، لان البين من نص المادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية واصلا  
التشريعى انها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه ،  
فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة . ولا كذلك فى جريمة التهريب .

(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق ، جلسة ٢٤/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٩٠ )

١٤١٠ - مثال لتسبب معيب فى جريمة تهريب تبغ .

\* متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية الافعال التى قارنها  
الطاعن بما يعد تهريبا بالمعنى المتقدم ، ولم يبين ان كانت تلك الافعال  
تندرج تحت حكم المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، فانه  
يكون معيبا بالقصور فى التسبب .

(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق ، جلسة ٢٤/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٩٠ )

### ١٤١١ - الاتفاق المزدوج بين أطرافه في جريمة التهريب - شرط تثمينه .

\* لا حرج على المحكمة من أن تستنتج الاتفاق السابق من فصل لاحق على الجريمة يشهد به . "وإذ كان" ، ذلك وكان الحكم قد أثبت اتفاق المتهم الأول وآخرين مع المتهم الثاني على تهريب الذهب ، واتفاق الطاعن الأول مع المتهم الثاني نفسه على ذلك ، فقد انعقد بهذا الاتفاق المزدوج بين أطرافه على جريمة التهريب ، وهو ما يكفي لتثمينه .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٠ ص ٥٩١)

### ١٤١٢ - عدم التناقض بين براءة الطاعن من تهمة الاستيراد وادانته في الحيازة .

\* لا تناقض بين تبرئة الطاعن من تهمة استيراد الدخان اللبني وبين ادانته في حيازته باعتبار هذا الفعل تهريبا بنص الشارع حسبما تقسم ، ولا تناقض كذلك بين ادانة غير المتهم في حيازة الدخان المهرب ، وبين ادانته هو معهم في حيازة ذات القدر المهرب منه باعتبارهم جميعا فاعلين إصليين . في جريمة التهريب ، لما أثبتت من توطنهم جملة على الحيازة وانسائط سلطاتهم جميعا على الدخان المحرز بناء على ما ساقته من الشواهد والبيّنات التي أوردتها .

(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠ من ٢٠ ص ٩٧٦)

### ١٤١٣ - جريمة تهريب جبركي - أركانها - مثال - تهريب تبغ .

\* حصر الشارع حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال التي عددها في المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ التي تنص على أنه لا يعد تهريبا (١) استنبات التبغ أو زراعته محليا (٢) ادخال التبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابليسي أو بذور التبغ بكافة أنواعه الى البلاد (٣) قش التبغ أو استيراده بمقشوشا (٤) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقلها . وإذ كان ما تقسم وكان الحكم المطعون فيه قد نفى في غير لبس أن يكون الدخان المضبوط من النوع المستنبت أو المزروع محليا وهو مدار الاتهام - فلا محل الى ما أثارته الطاعنة من أن المحكمة وقر في خاطرها أن حيازة الدخان المزروع محليا لا جريمة فيه لأن الغبرة أولا هي بنوع الدخان الذي ترد عليه

الحيازة أو الاحراز وأنه ليس من تلك الأئنة التي حظر الشارع حبسها أو  
احرازها بطلاق .

الجن رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٠ من ٢٠ إلى ١٠/١٠/١٩٦٦ .

#### ١٤١٤ - بيلقات حكم الإدانة - مثال لتسبيب معيب .

\* يجب في كل حكم بالإدانة وطبقا لمفهوم المادة ٣١٠ من قانون  
الإجراءات الجنائية أن يشتدل على محوى كل دليل من الأدلة المثبتة للجريمة  
حتى يفضح وجه الاستدلال به وسلامة مأخذه والا كان قاصرا . ولما كان  
الحكم المطعون فيه لم يفتل الى محوى دفاع الطاعنين المؤسس على أن  
الانتمشة المستوردة وأن كانت في الأصل يابانية إلا أنه تم تصنيفها وتجهيزها  
في سوريا بما يجاوز ٢٥ ٪ من التكلفة الكلية للإنتاج وهي بهذه المثابة تعتبر  
نسوية المنشأ مما يستتبع وجوب اعفاها من الرسوم الجمركية والترخيص  
باستيرادها في الوقت الذي استوردت فيه الى مصر طبقا للقوانين المعمول  
بها - ورد على هذا الدفاع بأن البضاعة من أصل ياباني مما لم يجحده أحد  
ولم يثار فيه الطاعنان ولا يتخلف به شرط الإعفاء من الرسوم ، وكان يتعين  
على المحكمة أن تثبت بالأدلة المعتبرة وبالأخص الدليل القوي أن هذه الانتمشة  
لم يجر تجهيزها في سوريا أصلا ، أو أن نسبة المواد العربية واليد العاملة  
المحلية التي دخلت في تكلفتها الكلية دون النسبة المحددة في القانون ، فتظل  
على حكم منشئها الأجنبي غير معفاة من الرسوم ، ولا يكلف الطاعنان مؤونة  
أثبات دفاعهما لسوق تقديم شهادات المنشأ التي قدماها بحسب ما نصت  
عليه المادة الثانية من القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٨ . ومن ثم فإن الحكم  
المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطن رقم ٨١٨ لسنة ١٩٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١٠ من ٢٠ إلى ١٢/١١/١٩٦٦)

١٤١٥ - عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات  
في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إلا بطلب  
مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه - وجوب أن يكون هذا  
الطلب ثابتا بالكتابة . عدم استلزام الشارع شكلا معيناً  
للكتاب ، أو طريقا معيناً لتقديم الطلب .

\* تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه :  
« لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص  
عليها في القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه » . والبيان  
منها أن الشارع يشترط أن يكون الطلب ثابتا بالكتابة التي لا تستلزم شكلا

معينا منوى صدورها من الشخص المختص وهو وزير الخزانة او من ينوبه لذلك ، كما ان الشارع لم يرسم طريقا لتقديم الطلب . فمتى صدر الطلب ممن يملك قانونا حق النيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة او الوقائع التي صدر عنها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في مدوناته ان مدير جبرك بور سعيد قد اصدر هذا الطلب المكتوب باتخاذ الاجراءات ورفع الدعوى الجنائية ، وكان مدير جبرك بور سعيد يملك اصدار هذا الطلب بناء على القرار الوزاري رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥ الذي فوضه في ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في صدور الطلب كما عبرت عنه المادة ( من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن الجريمة ذاتها التي اسنفت . اية ، فان ما يثيره من بطلان الاجراءات يكون على غير اساس متعينا رفضه .

( الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ من ٢١ ص ٥٩٣ )

١٤١٦ - كسوف عبارات كتاب مدير الجبرك الى الشرطة غير قاطعة الدلالة في معناها ولا تعبر عن رغبة صريحة في رفع الدعوى الجنائية .

\* متى كان الحكم في تفسيره للمعنى المقصود من كتاب مدير جبرك بور سعيد المؤرخ ..... الى ماور بندر المنصورة ، قد ذهب الى ان عبارات ذلك الكتاب لا تمثل معنى الإذن المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، وانها لا تحمل اكثر من معنى التنبيه لارسال الأوراق الى النيابة العامة للتصرف فيها ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات ان تلك العبارات غير قاطعة الدلالة في معناها ، ولا تعبر عن رغبة صريحة في رفع الدعوى ، فان الحكم لا يكون قد خرج في تفسيره عبارات ذلك الكتاب عما تحتله من معنى .

( الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣/١٢/١٩٧٠ من ٢١ ص ١١٩٥ )

١٤١٧ - العقاب يبتد حتما الى ما دون الشروع من الاعمال التي يقصد بها الوصول الى التهريب وان لم يصل الى البدء في التنفيذ .

\* ان ترديد نص المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لمعدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، للجريمة التالية والشروع فيها ومحاولة لك ، يفهم منه ان العقاب يمتد حتما الى ما دون الشروع من الاعمال التي تصد بها الوصول الى التهريب ، وان لم يصل الى البدء في التنفيذ .

( الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٤/٣/١٩٧١ من ٢٢ ص ٢٣٩ )

١٤١٨ - وجوب اشتغال كل حكم بالادانة على ايلة الثبوت في الدعوى حتى يتضح وجه استدلاله بها - عدم تبيان الحكم لدليل اتصال الطاعن بالدخان المضبوط ومدى سلطاته عليه ، قصور .

\* من المقرر انه يجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على ايلة الثبوت في الدعوى حتى يتضح وجه استدلاله بها . واذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الدليل على اتصال الطاعن بالدخان المضبوط ومدى سلطاته عليه . وكان لا يكتفى في ذلك بما قلته الحكم من ان السيارة التي وجد بها الدخان كانت مؤجرة الى الطاعن اذ ان استئجاره للسيارة لا يؤدي بطريق اللزوم الى ان له اتصالا بالدخان المضبوط او ان له سلطانا بمسوطاط عليه وخاصة ان التحريات على ما اثبتتها الحكم من ان احد المرشدين ابلغ بان احدى السيارات ستقوم بنقل كمية من الدخان الليبي - صارت على ذلك النحو من التجهيل فان الحكم يكون قاصر اليبين بما يوجب نقضه والحالة .

(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥ من ٢٢ ص ٢٨٢ )

١٤١٩ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب او مباشرة اجراء من اجراءات بدء تسيرها امام جهات التحقيق او الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك او من ينييه في ذلك - الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ سنة ١٩٦٢ ببيان ذلك من البيانات الجوهرية الواجب تضمينها الحكم - جزاء اغفاله بطلان الحكم - ثبوت صدور هذا الطلب بالاوراق لا يفي عن النص عليه بالحكم .

\* مؤدى ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٢ باصدار قانون الجمارك من انه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية او اتخاذ اية اجراءات في جرائم التهريب الا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك او من ينييه » ، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية او مباشرة اى اجراء من اجراءات بدء تسيرها امام جهات التحقيق او الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك او من ينييه في ذلك . واذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب ان يتضمنها الحكم لاتصاله بسلاطة تحريك الدعوى الجنائية فان اغفاله يقترب عليه بطلان الحكم ولا يفي عن النص عليه بالحكم ان يكون ثابتا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٢ ص ٧٧١ )



١٤٢٠ - إقامة الدعوى من نية التهريب الجرمي بنسب على طلب مدير الجرم دون الجريمة الاستيرادية التي كونتها الواقعة ذاتها استجابة لقرار مدير عام الاستيراد في شأنها بالاكتهاء بمصادرة المضبوطات الإدارية . اعتبار هذا القرار سحباً للاذن برفع الدعوى والقضاء بعدم جواز رفعها عن الجريمة الجرمية . خطأ في تطبيق القانون حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وجوب النقص والاحالة .

\* اختصت المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ مدير الجمارك أو من ينوبه بطلب رفع الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجرمي وخولته وحدة التصالح بشأنها ، كما أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ مسمى شأن الاستيراد الذي حكم الجرائم الاستيرادية أثناء بوزير الاقتصاد أو من ينوبه بطلب رفع الدعوى الجنائية وخوله الاكتهاء بمصادرة السلع المستوردة اداليا أو التصالح عن هذه الجرائم . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتبرت قرار مدير عام الاستيراد بالاكتهاء بمصادرة المضبوطات اداليا بمثابة سحب للاذن برفع الدعوى الجنائية ، دون أن تنظر إلى أن الدعوى قد رفعت عن جريمة شروع في تهريب جرمي بنسب على طلب مدير جرم ميناء القاهرة الجوى نائباً عن مدير الجمارك الذي يملك وحدة التصالح بشأنها طبقاً لنص المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٢ المتقدم ذكره ، وإلى أن قرار مدير عام الاستيراد لا ينصب الا على الجريمة الاستيرادية التي لم ترفع بها الدعوى أصلاً استجابة لهذا القرار . لما كس ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى يكسرون قد انبش على خطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه . ولما كن الخلل في تطبيق القانون الذي تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن نظرس موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ، فانه يتمين أن يكون مع النقص والاحالة .

(الطن رقم ١٥٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٢ ص ٢٤ ص ٢٠١)

١٤٢١ - الدفع ببطان التحقيق أو رفع الدعوى قبل صدور الطلب الذى يشترطه القانون - دفع قانونى يخالطه واقع - مؤدى ذلك :

\* نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ على عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينوبه . ولما كان لا يبين من مطالعة المفردات المنضمة أن الطاعن اشار دفعا ببطان إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى لاتخاذها قبل صدور الطلب

المنوه عنه في المادة السالف ذكرها ، وكان الدفع بخلو الاذن من تاريخ صدوره بما يجوز معه التسول بصدوره لاحقا لاجراءات التحقيق او رفع الدعوى الجنائية هو من الدفوع التي يخلط فيها القانون بالواقع مما يستلزم تحقيقا موضوعيا وهو ما يخرج عن اختصاص محكمة النقض ولا تقبل اثارته امامها لأول مرة .

(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٦ ص ٢٦ ح ٤٤ ;

### ١٤٢٢ - جريمة جبركية - تحريك الدعوى - طلب .

✽ المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على ان « لا يجوز رفع الدعوى العمومية او اتخاذ اية اجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الا بطلب مكتوب من وزير الخزانة او من نبيه ولوزير الخزانة او من نبيه التصالح في جميع الاحوال مقابل تحصيل مالا يقل عن نصف التعويض المنصوص عليه في هذا القانون ونفاذا لهذا اصدر وزير الخزانة القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ جالبا فيه بين الاختصاص بالاذن في رفع الدعوى الجنائية واتخاذ الاجراءات فيها وبين الاختصاص بالتصالح وناط بهذين الاختصاصين معا من فوضهم في ذلك على التفصيل الوارد فيه ، بيد انسه من بعد ذلك اصدر القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٥ مفرقا بين هذين الاختصاصين فنص في مادته الاولى على انه « يفوض وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك ( المدير العام للجمارك ) ووكيلا المدير العام للمصلحة وكذلك المديرون العامون بها ومدير ادارة القضايا ومديرون الجمارك ومراقب جمرک سوان كل في دائرة اختصاصه في الاذن في رفع الدعوى العمومية واتخاذ الاجراءات نى جرائم تهريب التبغ المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ » بينما نص في المادة الثانية على انه « يفوض وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك ( المدير العام للجمارك ) في التصالح في الجرائم المشار اليها كما يفوض في ذلك العاملون المذكورون فيها بعد على النحو الآتى ... » وذلك حسب التصاب الذي حدده قرين كل منهم ، واذا كان الاذن الصادر من مدير جمرک بور سعيد برفع الدعوى الجنائية المقتلة - قد صدر في ظل هذا القرار الاخير ، فان معنى الطامن في هذا الصدد يكون غير مسديد .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ ص ١٦ ح ١٨٨ )

### ١٤٢٣ - التهريب الجبركي - تعريفه :

✽ عرفت المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٢ باصدار قانون الجمارك التهريب بنصها على ان يعتبر تهريبا ادخال البضائع من اى نوع الى الجمهورية او اخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون اداء الضرائب

الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة . ويعتبر في حكم التهريب تسديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة . ولا يمنع من اثبات التهريب عدم ضبط البضائع وقد جرى قضاء هذه المحكمة في تفسير هذه المسادة على أن المراد بالتهريب الجبركي هو ادخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وإن التهريب الجبركي ينقسم من جهة محله الى نوعين : أحدهما يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من ادائها والاخر يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن وفي كلا النوعين إما أن يتم التهريب فعلا بتبليغ أخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو ادخالها فيه وإما أن يقع حكما إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التي فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية بيد أن جلبها أو اخراجها قد سحب بالفعل نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه الأعمال المؤثرة أن تجعل ادخال البضائع أو اخراجها قريب الوقوع في الاغلب الا انهم من الاحوال محظورها الشارع ابتداء واجرى عليها حكم الجريمة التسمية ولو لم يتم للهرب ما اراده ولما كانت المسادة ١٢٢ من ذلك القانون تنص على فترتها الاولى على انه « مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهريب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل من عشرين جنيها ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . ويحكم على الفاعلين والشركاء متضامنين بتعويض يبادل مثل الضرائب الجمركية المستحقة اذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الاصناف المنوعة كمن التعويض معادلا لمثل قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة عليها ايها اكثر » لما كان ذلك وكانت المادة ١٥ من القانون نفسه قد بينت المقصود بالبضائع المنوعة ينصها على أن تعتبر ممنوعة كل بضاعة لا يسمح باستيرادها أو تصديرها ، وإذا كان استيراد البضائع أو تصديرها خاضعا لتسيود من اية جهة كانت فلا يسمح بادخالها أو اخراجها ما لم تكن مستوفية للشروط المطلوبة وأذ كانت سبائك الذهب من البضائع التي يشملها حظر الترخيص باستيرادها لأحد الناس عموما بحسب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد والقرار رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية. فانه يعتبر في حكم التهريب ما صاحب جلب سبائك الذهب المخبوءة من اخفائها داخل الدائرة الجمركية في الخزنة الخاصة بالطائفة الموجودة في المكان المخصص له على السفينة التي يتولى قيادتها والتي تراكى بها على أحد

أرصعة ميناء الاسكندرية بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنهوعة طبقا لما نص عليه الشارع اعتبارا بأن من شأن ذلك أن يجعل اخلالها قريب الوقوع ولو لم يتم له ما أراد ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القباطون .

(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٥ ق ٠ جلسة ٢١/٤/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٣٤٥)

### ١٤٢٤ - جرائم التهريب الجبركي - دعوى جنائية - طلب - نطاق اللطب وأثار طبيعته العينية :

\* استقر قضاء هذه المحكمة على أن الاجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٢٣١ لسنة ١٩٥٩ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ والاجراء المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والاجراء المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد كل منها في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى ، وأن الاصل المقرر بهقتضى المادة الاولى من قانون الاجراءات الجنائية ان النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون ، وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الا استثناء بنص الشارع ، وأن احوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها استثناء من الاصل المقرر ، مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق ، واثار الطلب متى صدر ، رفع القيد عن النيابة العامة رجوعا الى حكم الاصل في الاطلاق ، وإذن فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد ، حق للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة أو للوحدات التي صدر عنها ، وصحت الاجراءات بالنسبة الى كافة ما قد تتصف به من اوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أي جهة كانت ، والقول بغير ذلك يؤدي الى زوال القيد ويقاؤه مما مع وروده على محل واحد دائرا مع الاوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها ، وهو مالا مساغ له من وحدة النظام القانوني الذي يجمع اشتات القوانين المالية بما تضمنته من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، إذ أن الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعا أنها جرائم مالية تمس ائتمان الدولة ولا تعلق له بشخص مرتكبها ، وبالتالي فإن الطلب عن أي جريمة منها يشمل الواقعة بجميع اوصافها وكيوفها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها اجرائيا ومن وقائع سم نكن معلومة وقت صدوره متى تكشففت عرضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الاثر

اليعنى للطلب وقوة الاثر القانونى للارتباط ما دام ما يجرى تحقيقه من الوقائع داخلا فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه حقه او تقييده . ابا القول بان الطلب يجب ان يكون مقصورا على الوقائع المخددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون ما قد يكشف التحقيق عنها عرضا فتفصيل بغير مخصص والزام بما لا يلزم ، والقول بغير ذلك يؤدى الى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلبا آخر ، الامر الذى تتاذى منه العدالة الجنائية حتما خصوصا اذا ترادفت الوقائع مكونة طقات متشابهة فى مشروع جنائى واحد كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة — لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم ان الطاعنة ضبقت اثناء قيامها بمحاولة تهريب سبائك الذهب عند اجتيازها الدائرة الجمركية مساء يوم ٢٩/٤/١٩٧٠ ، وطلب مدير جمرک القاهرة بكتابة المؤرخ ٣٠/٤/١٩٧٠ رفع الدعوى الجنائية قبلها عن جريمة التهريب الجمركى ، فبشّرت النيابة العامة التحقيق اثر صدور ذلك الطلب — وهو مالا تمارى فيه الطاعنة ، فان ذلك التحقيق يكون صحيحا فى القانون ، واذا كان ذلك التحقيق قد تكشف عن جريمة استيراد الذهب على خلاف الاحكام المقررة فى شأن السلع المنوعة وجريمة استيراده بقصد الاتجار فيه حالة ان ذلك مقصورا على شركات وهيئات القطاع العام او ذلك الذى يساهم فيها القطاع العام . فصدر من بعد طلب مدير عام الاستيراد فى ٢٤/٨/١٩٧٠ برفع الدعوى الجنائية تطبيقا للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بناء على ما ظهر من امر هاتين الجريمتين اللتين دينت بهما الطاعنة ايضا بالاضافة الى ادانتها بجريمة التهريب الجمركى ، فان الحكم المطعون فيه اذ رفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية عن هاتين الجريمتين يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٠/١٠/١٩٧٥ ص ٣٦ من ٦٣٠)

### ١٤٢٥ — تهريب جمركى — جريمة — قيامها — بالايثر فيه .

✽ ان ما تثيره الطاعنة من انها لم تكن على بينة من استحقاق ضرائب جمركية على ما كانت تحمله من سبائك ذهبية لا يؤثر فى مسئوليتها لان هذا الدفاع على فرض صحته يكون غير منتج ، لسا هو مقرر من ان الجبل بالقانون او الفلظ فى فهم نصوصه لا يعدم القصد الجنائى باعتبار ان العلم بالقانون وفهمه على وجهه الصحيح امر مفترض فى الناس كافة ، وان كان هذا الافتراض يخالف الواقع فى كثير من الاحيان — بيد انه افتراض تليه الدواعى العملية لحماية مصلحة المجموع ، ولذا قد جرى قضاء هذه المحكمة على ان العلم بالقانون الجنائى والقوانين المتباعدة المكحلة له مفترض فى حق الكافة ، ومن ثم فلا يقبل الدفع بالجهل او الفلظ فيه كجريمة لنفى القصد الجنائى .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٠/١٠/١٩٧٥ ص ٣٦ من ٦٣٠)

### ١٤٢٦- تهريب جمركى - ماهيته - مثال تهريب ذهب .

\* لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لجريمة التهريب الجمركى موضوع التهمة الأخيرة المسندة الى الطاعنة ، وانتهى الى ثبوتها فى حقتها مستدلا على ذلك بأدلة سائغة تمثلت فيما ثبت بمحضر ضبط الواقعة من ضبط السبائك الذهبية موضوع هذه الجريمة موزعة فى حقائبها واحداها مخفاة أسفل ثوب من ثيابها بداخل الحقيبة الأولى ومن خلو الاقرار الجمركى المحرر بمعرفتها من اية اشارة الى وجود هذه السبائك فى حوزتها بالاضافة الى ما ضمنته هذا الاقرار من انها لا تحبل معها ما يستحق عليه رسوم جمركية - وهو ما تتوافر به اركان هذه الجريمة كما هى معرفة به قانونا ، ذلك ان المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك قد عرفت التهريب الجمركى بنصها على ان « يعتبر تهريبا ادخال البضائع من اى نوع الى الجمهورية او اخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون اداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها او بعضها او بالمخالفة للنظم المنول بها فى شأن البضائع المنوعة » . ويعين فى حكم التهريب تقديم مستندات او فواتير مزورة او مصطنعة او وضع علامات كاذبة او اخفاء البضائع المنوعة ولا يمنع من اثبات التهريب عدم ضبط البضائع » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة فى تفسير هذه المادة على ان المراد بالتهريب الجمركى هو ادخال البضاعة فى اقليم الجمهورية او اخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وان التهريب الجمركى ينقسم من جهة محله الى نوعين : احدهما يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من ادائها ، ونوع يرد على بعض السلع التى لا يجوز استيرادها او تصديرها ، وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن . وفى كلا النوعين اما ان يتم التهريب فعلا باتمام اخراج السلعة من اقليم الجمهورية او ادخالها فيه ، واما ان يقع حكما اذا لم تكن السلعة الخاصة للرسم او التى فرض عليها المنع قد اجتاز الدائرة الجمركية ، بيد ان جلبها او اخراجها قد صحب بافعال نص عليها الشارع اعتبارا بان من شأن هذه الافعال المؤتمة ان تجعل ادخال البضائع او اخراجها قريبا للوقوع فى الغالب الاعم من الاحوال ، فحظرها الشارع ابتداء واجرى عليها حكم الجريمة العامة ، ولو لم يتم للمهرب ما اراده . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من ذات القانون قد بيئت المقصود بالبضائع المنوعة اذ نصت « تعتبر ممنوعة كل بضاعة لا يسمح باستيرادها او تصديرها ، واذا كان استيراد البضائع او تصديرها خاضعا لقيود من اية جهة كانت فلا يسمح بادخالها او اخراجها ما لم تكن مستوفية للشروط المطلوبة » . واذا كانت سبائك الذهب موضوع الجريمة من البضائع التى يشملها حظر الترخيص باستيرادها لاحاد الناس عموما بحسب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد والقرار رقم

٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية فإنه يعتبر في حكم التهريب ما صاحب تلك السبائك من جانب الطاعة من اخفاؤها عن أعين رجال الجمارك وعدم تضمينها اقرارها الجمركي ثمة اشارة اليها الى جانب تعويلها في الاثبات من التفتيش على جواز سفر زوجها الدبلوماسي .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٣٦/١٠/١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٦٣٠)

١٤٢٧ - تغطي الحدود الجمركية - أو الخط الجمركي - بمواد مخدرة - لطرحها في التداول - جلب محظور - نقل مخدر من سفينة راسية بالميناء - وعبور الخط الجمركي به - جلب لمواد مخدرة .

✳ ان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاتليمي كما هو محدد دوليا بل انه يمتد أيضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ الى ٦ اذ يبين من استقراء هذه النصوص ان الشارع اشترط لجلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنع الا للثلاث المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل الى الجمارك الا بموجب اذن سحب كتابي تعطيه الجهة الادارية المختصة للبرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله ووجب على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسلم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الى الجهة الادارية المختصة . ومفاد ذلك ان تغطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه . يعد جلبا محظورا . لما كان ذلك ، وكان ما اثبتته الحكم في حق المظنون ضده من انه احضر المخدر البالغ وزنه ٥٥٥ جراما من الباكسرة القادمة من بيروت ونقله متخفيا الخط الجمركي بميناء الاسكندرية ليس كافيا في حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذي توافره المظنون ضده لفظ «الجلب» كما هو معروف به في القانون بما يتضمنه عن نقل الجواهر المخدرة على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها في القانون متخفيا الخط الجمركي ومن طرحها في التعامل ، فان الحكم المظنون نيه اذ جانب هذا النظر على ماسلف بيانه فانه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٣٨/٣/١٩٧٦ ص ٢٧ ص ٣٤٨)

## الفصل الثاني

### اختصاص اللجان الجبركية

١٤٢٨ و ١٤٢٩ - اللجان الجبركية ليست محاكم جنائية ولكنها أجهان  
إدارية ذات اختصاص خاص - اختصاص المحاكم المدنية والتجارية  
بنظر المعارضة في قرارات تلك اللجان .

\* اللجان الجبركية ليست محاكم جنائية وإنما هي لجان إدارية ذات  
اختصاص خاص والمعارضة في قراراتها من اختصاص المحكمة المدنية والتجارية .

( الملحق رقم ٧٣٤ لسنة ١٩٥٦/١٠/٢ جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ ص ٧٧٢ )

١٤٣٠ - اختصاص المحاكم الجنائية - بمجرد سريان ق ٦٢٣ لسنة  
١٩٥٥ - بالفصل في مسائل التهريب الجبركي التي تهت في ظل  
لائحة ١٩٠٩٣/١٣ .

\* نقل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ اختصاص الفصل في مسائل  
التهريب من اللجنة الجبركية - المنصوص عليها في اللائحة الجبركية الصادرة  
في ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ - إلى القضاء صاحب الولاية العامة ، وبذلك  
أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التي تختص بالفصل فيها المحاكم  
الجنائية ، ولم يعد للجان الجبركية اختصاص قضائي في مسألة التهريب  
بمجرد سريان القانون المذكور من تاريخ نشره في الوقائع المصرية في ١٢/٢٥/١٩٥٥  
فيكون صحيحاً اتصال محكمة الموضوع بالواقعة التي تمت بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٥ .

( الملحق رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ ق ١٩٥٦/٤/٢٨ جلسة ١٩٥٦/٤/٢٨ ص ٤٩٩ )

( والملحق من ٢٢٧٨ إلى ٢٢٨٣ و ٢٢٨٦ و ٢٢٨٧ لسنة ٢٨ ق بنفس الجلسة )



## الفصل الثالث

### الجزاءات الجبركية

١٤٢١ - الجزء المقرر في الأمر العالي الرقم ١٨٩١/٦/٢٢ التي تختص لجنة الجمارك بتوقيعه عن أعمال التهريب هو بمثابة تعويض مدني للخزانة العامة .

\* الجزء الذي يربطه الشارع في الأمر العالي الرقم ٢٢ من بوثية سنة ١٨٩١ وخص لجنة الجمارك بتوقيعه هو بمثابة تعويض مدني للخزانة العامة من الضرر الذي أصابها من ادخال أو اصطناع أو تداول أو أحراز الدخل المنشوش باعتبارها تهريباً جبركياً .

(الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ ص ٧ من ٩٧٢)

١٤٢٢ - احكام في ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالتهريب الجبركي ليست اصالح لمتهم من احكام اللائحة الجبركية .

\* القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أشد في عقوباته من اللائحة الجبركية الصادرة في ١٣/٣/١٩٠٩ ، فلا يكون هو القانون الاسبق المتهم ، وتكون اللائحة الجبركية - التي خلت من النص على عقوبة الحبس - هي الواجبه التطبيق على واقعة الدعوى التي تمت في ظلها .

(الطعن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ ص ١٠ من ٤٩٩)

١٤٢٣ - اذا كانت تقضى به اللجان الجبركية في مسائل التهريب لا يعتبر من قبيل العقوبات الجنائية - أثر ذلك : جواز ادعاء مصلحة الجمارك بحقوق مدنية لاقتضاء مبلغ يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزانة العامة .

\* ما كانت تقضى به اللجان الجبركية في مسواد التهريب من الغرامة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات - بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة ، والنص السوارد بالمادة ٣٣ بشأن حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به غير ان قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجبركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء واصحاب البضائع بطريق التضامن - كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطلوب به

باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذى لحق بالخزانة العامة ، أما ما نص عليه من جواز التنفيذ بطريق الاكراه البدنى وكذلك ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة الجبركية من جواز الحكم بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وادوات التهريب ، فان ذلك لا يغير من طبيعة الاموال المشار اليها باللائحة باعتبارها افعالا ذات صيغة مدنية - فاذا كن الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيسا على ان التعويض الذى تطالب به هو فى حقيقته عقوبة جنائية ليس لغير النيابة العامة طلب توقيمها ، فانه يكون قد خالف القانون ويتمين نقضه .

(الطن رقم ١٤٦٨ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ من ١١ ص ٨٢٠)

#### ١٤٣٤ - تهريب جمركى - جزء - طبيعة - تعويض - مفاد ذلك :

\* من المقرر ان الجزء الذى يربطه الشارع فى الامر العالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ - المنطبق على واقعة الدعوى والتي اقيمت على اساسه - هو بمثابة تعويض مدنى للخزانة العامة عن الضرر الذى اصحابها من اذخار او اصطناع او تداول او احراز الدخان المنشوش او الخلوط باعتبارها تهريبا جمركيا وما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برغض الدفعين بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد اصواب . القول باستبعاد كمية العسل المضاف فى حدود القانون والقضاء بالفرامة منسوبة الى كمية الدخان وحده لاسند لمن القانون .

(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ من ١٥ ص ٧٩٩)

#### ١٤٣٥ - تهريب جمركى - طلب - ما يتوقف عليه من اجراءات .

\* المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ باحكام التهريب الجمركى صيغت على فرار المادة التاسعة من قانون الاجراءات الجنائية التى نصت الفقرة الاولى منها على انه : « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية او اتخاذ اجراءات فيها فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٨٤ من قانون العقوبات الا بناء على طلب كتابى من الهيئة او رئيس المصلحة الجنى عليها » . والبين من ذلك ان الخطاب فيها موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيها بتملك بالدعوى الجنائية باعتبار ان احوال الطلب كثيرها من احوال الفسوى والاذن انما هى قيود على حريةها فى تحريك الدعوى الجنائية

استثناء من اصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجوارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ قانون التهريب الجرمي والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية ، وهي لا تبدأ إلا بها تتخذ هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقبا لمرتكبي الجرائم باستجتماع الأدلة عليهم وبلاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ، ولا تتمتع الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ، إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال إما كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها والتي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق وتحريرا للمقصود في خطاب الشارع بالاستثناء وتحديدًا لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يستبها من الإجراءات الممهدة لنشئها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها .

يزيد هذا المعنى وضوحا أن الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ قد حددت الإجراءات في الدعوى الجنائية التي لا تتخذ إلا بالطلب بانها إجراءات التحقيق التي تباشرها النيابة العامة وذلك بما نصت عليه من أنه : « وفي جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو الحصول على إذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق إلا بعد تقديم هذه الشكوى أو الحصول على الإذن أو الطلب » . وقد كشفت الأعمال التشريعية لهذا النص عن أن الإجراء المقصود هو إجراء التحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها . وقانون الإجراءات هو القانون العام الذي يضمن الاحتكام إليه مالم يوجد نص خاص يخالفه . ويؤكد هذا المعنى أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أنه : « فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٩ فقرة ثانية من هذا القانون فإنه إذا كانت الجريمة المتلبس بها يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها ، ويجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة » .

فقد دل ذلك على أنه في الأحوال الأخرى إذا كانت الجريمة المتلبس بها ممسا يتوقف رفع الدعوى العمومية فيها على إذن أو طلب فإنه يجوز لرجال الضبط

القبض على المتهم واتخاذ كلالة إجراءات التحقيق هذه قبل تقديم الاذن ار  
11.11

(الطن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٧/٥/١٩٦٦ م ١٧ ص ٢١٥)

١١١١ - العبرة في تقدير التعويض بمجموع الكمية المنتجة التي يدخل  
فيها التبغ المهرب - وليس بالكمية المهربة وحدها - المادة ٢/٣  
(ب) من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

\* العبرة في تقدير التعويض امالا للمادة ٢/٣ (ب) من القانون رقم  
٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . بمجموع الكمية المنتجة التي يدخل  
فيها التبغ المهرب وليس بالكمية المهربة وحدها . ولما كان الثابت من مدونات  
الحكم المطعون فيه ان كمية الدخان الطرابلسي البالغ وزنها ٦٠٠ جرام دخلت  
في تصنيع علب الدخان المعسل المضبوطة والبالغة وزنها ستة كيلو جرامات  
وكانت المادة المشار اليها تنص على انه « يحكم بتسريش مقداره عشرون جنيها  
عن كل كيلو جرام او جزء منه من التبغ الجاف او منتجاته » فيكون التعويض  
الواجب اداة لمصلحة الجمارك هو ١٢٠ جنيها لا ٢٠ جنيها كما ذهب اليه الحكم  
المطعون فيه .

(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١١/٢٠/١٩٧٣ م ٢٤ ص ١٠٣٦)

١٢٣٧ - وجوب الحكم بمصادرة المواد موضوع جريمة تهريب التبغ أو  
بمثل قيمتها ان لم تضبط - المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

\* تنص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤  
على انه : « في جميع الاحوال يحكم علوة على ما تقدم بمصادرة المواد موضوع  
الجريمة فاذا لم تضبط يحكم بما يعادل مثل قيمتها » . واذا كان الحكم قد  
اغفل أعمال هذه الفقرة ، فانه يكون قد خالف القانون .

(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١١/٢٠/١٩٧٣ م ٢٤ ص ١٠٣٦)

١٢٣٨ - جمارك - تصالح - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قبالة .

\* ان تقدير التصالح من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة  
الموضوع بغير معتق متى كانت المقومات التي أسست عليها قولها فيه تؤدي  
الى النتيجة التي خلصت اليها . واذا كان الحكم المطعون فيه قد نفي في تدليل  
سلطخ - له سند من الأوراق - ابرام صلح بين الطامن ومصلحة الجمارك  
فان بمنى الطامن في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٢/١٠/١٩٧٣ م ٢٤ ص ١٢٠٨)

## ١٤٣٩ - تهريب جبركي - تصالح - أثره .

✽ تنص المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك على أن « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه ، والمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل للتعويض كاملاً أو ما لا يقل عن نصفه ٥٥ و يترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجبى الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال » ومؤدى هذا النص أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في هذا النوع من الجرائم في جميع الأحوال سواء تم للصلح في أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، و يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - في حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجمل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح في أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية أما إذا ما تراخى إلى ما بعد الفصل في الدعوى، فإنه يترتب عليه وجوباً ووقف تنفيذ العقوبة الجنائية المتضى بها - لما كان ما تقدم - فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به في جريمة الشروع في تهريب البضائع من أداء الرسوم الجمركية موضوع التهمة الأولى . والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

( الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧ من ٢٦ ص ٣٥٨ )

## ١٤٤٠ - تهريب التبغ - عقوبة - تعويض - تقديره .

✽ لما كانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه « يحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي : مائة وخمسين جنيهاً عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه تبغاً » وبين من صريح النص أنه جعل المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروعة فيها التبغ في ذاتها دون أي اعتبار للكمية المزروعة فسان الحكم المطعون فيه إذ حصل واقعة الدعوى بأن المتهم قد زرع التبغ وسد زراعته الفاكهة في مساحة ستة قرايط وقضى عليه بالتعويض على أساس تلك المساحة يكون قد أصاب صحيح القانون مما لا محل للنعي عليه في هذا الخصوص .

( الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢ من ٢٦ ص ٤٨١ )

## ١٤٤١ - جمارك - دفاع قانوني ظاهر البطان - عدم الحاجة الى الفرد عليه .

\* لما كان الظاهر من طلب الطاعنة ضم مذكورة ادارة التشريع بوزارة الاقتصاد انه انما استهدف تدعيم ما ذهب اليه من ان السبائك الذهبية المضبوطة ليست مع السلع المحظور استيرادها عن موجب احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وهو ما تصادره نصوص ذلك القانون على النحو السابق ذكره فان هذا الدفاع يكون دفاعا قانونيا ظاهرا البطان ولا تلتزم المحكمة بالرد عليه وكذلك الحال بالنسبة لما ذهب الى الطاعنة من انها كانت قد ابدت الرغبة في التصالح مع مصلحة الجمارك اثناء التحقيق وطوال مراحل المحاكمة . طالما انها لم تزعم او تدع ان هذا التصالح قد تم بالفعل ، وان المحكمة قد فاتها ما يقتضيه ذلك من اثر قانوني لان هذا الدفاع بدوره يكون غير منتج في الدعوى ، اذ ليس من شأنه يفرض صحته - نفى مسئوليتها عن الجرائم التي قارتها . لما كان ذلك ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعين الرفض موضوعا مع مصادرة الكفالة اعمالا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٠/٣٦/١٩٧٥ من ٣٦ ص ٦٢٥)

## ١٤٤٢ - جمارك - تهريب - عقوبات - تعويض .

\* لما كانت المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بأصدار قانون الجمارك تنص على انه : « مع عدم الاخلال باى عقوبة اشد يقضى بها اى قانون آخر يعاقب على التهريب او على البشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيا ولا تجاوز الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين . ويجزم على الفاعلين والشركاء متضامنين بتعويض يعادل مئلى الضرائب الجمركية المستحقة . فاذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الاصناف المنومة كان التعويض معادلا لمئلى قيمتها او مئلى الضرائب المستحقة ايها اكثر ، وفي جميع الاحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة البضائع موضوع التهريب . » وكانت الطاعنة لاتدعى ان قيمة التعويض المحكوم به يجاوز مئلى قيمة السبائك الذهبية النسي حاولت تهريبها ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالتعويض على اساس هذه القيمة يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٠/٣٦/١٩٧٥ من ٣٦ ص ٦٢٥)

١٤٤٣ — حق مدير عام مصلحة الجمارك في التصالح في جرائم القانون  
المشار اليه . انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح — مجرد عرض  
الصلح من ائمتهم دون قبول من مدير عام الجمارك — لا تنقضى به  
الدعوى الجنائية .

\* لما كان المستند من صريح نص المادة ٢٢ من القانون ٣٦٣ لسنة  
١٩٥٦ انه يجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك التصالح في جميع الاحوال  
وانه يترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية او وقف تنفيذ العقوبة  
حسب الاحوال . وكان الطاعن لم يزعم ان مدير عام مصلحة الجمارك قد قبل  
التصالح معه — فان مجرد عرض الطاعن الصلح دون ان يصادف ذلك تقبولا  
من مدير عام مصلحة الجمارك لا يترتب الاثر الذي نصت عليه المادة ٢٢ من  
انقضاء الدعوى الجنائية .

(الطن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/٨ ص ٢٧ ص ١٧٨ )

## الفصل الرابع

### التفتيش في الدائرة الجمركية

١٤٤٤ — تخويل رجال السواحل وحرس الجمارك والمصايد في حدود الدائرة الجمركية صفة مأموري الضبطية القضائية ق ١١٤ لسنة ١٩٥٣ .

\* أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريح في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمصايد من ضباط وضباط صف صفة مأموري الضبطية القضائية وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يتولون عملهم فيها ، فإذا عثر أومباثى وهو من ضباط الصف أثناء تفتيش من اشتبه عليه على مواد مخدرة فإن الضبط والتفتيش يكونان صحيحين لدى القائون .

(الطن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٢٩/٤/١٩٥٨ س ٩ ص ٤٤٦ )

١٤٤٥ — صحة تفتيش الأمتعة من موظفي الجمارك وعمالها داخل حدود الدائرة الجمركية بصرف النظر عن رضا المتهم بهذا التفتيش أو عدم رضائه به .

\* أحكام اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ . وأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريحة في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك من ضباط أو ضباط صف وموظفي الجمارك وعمالها على وجه العموم صفة مأموري الضبطية القضائية ، وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يباشرون أعمالهم فيها بصرف النظر عن رضاء المتهم بهذا التفتيش أو عدم رضائه به .

(الطن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٢٠/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٤٩ )

١٤٤٦ — قناة السويس داخلية في نطاق الدائرة الجمركية — حق موظفي الجمارك في تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يعملون بها — م ٣١ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ - ٣ - ١٩٠٩ .

\* تعتبر قناة السويس بمقتضى المادة ٣١ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ داخلية في نطاق الدائرة الجمركية ، وهي صريحة في



تحويل موظفيها حتى تفتش الامتعة والاشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يعملون فيها - فاذا هم عثروا اثناء التفتيش الذي يجرونه اعتمادا على هذه اللائحة على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقبا عليها بمقتضى القانون العام ، فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل امام المحاكم في تلك الجريمة على اعتبار انه ثمرة اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه اية مخالفة .

(الطن رقم ٦١٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ ص ١٠ ص ٧٣٦)

١٤٤٧ - استدلال - قانون عقوبات ضريبي - تهريب جمركي - مأموري الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص - من لهم هذه الصفة ؟  
قانون - الالغاء الضمني مالا يوفره .

\* ما ورد في المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي لا يفيد الغاء ما نصت عليه المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ من اسباغ صفة مأموري الضبط القضائي على ضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمضائد فيسا يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الاقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمضائد ، وذلك لعدم وجود اى تعارض بين القانونين في هذا الخصوص - بل ان صياغة المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تفيد بجلاء ان ذكر الفئتين المنصوص عليهما فيها لم يرد على سبيل الحصر وانما قصد الشارع ان تثبت هذه الصفة لفئات اخرى من الموظفين نصت عليهم قوانين اخرى في شأن جرائم التهريب ايضا - الامر الذي ينتهي معه التفسير الصحيح الى ان المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تكمل نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ .

(الطن رقم ١٥٦٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١/١٠ ص ١٢ ص ٧٣٦)

١٤٤٨ - مأموري الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص - من لهم هذه الصفة .

\* ما ورد في المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي لا يفيد الغاء ما نصت عليه المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ من اسباغ صفة مأموري الضبط القضائي على ضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمضائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الاقسام

والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد وذلك لعدم وجود أى تعارض بين القانونين في هذا الخصوص — بل ان صياغة المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تفيد بجلاء أن ذكر الفئتين المنصوص عليهما فيها لم يرد على سبيل الحصر وإنما قصد الشارع أن تثبت هذه الصلة لفئات أخرى من الموظفين نصت عليهم قوانين أخرى في شأن جرائم التهريب أيضاً — الأمر الذى ينتهى معه التفسير الصحيح الى أن المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تكسر نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ .

(الطن رقم ١٥٦٧ لسنة ٣٠ جلسة ١٩٦١/١/١٠ ص ١٢ من ٧٣)

#### ١٤٤٩ - ما هيّة تفتيش الامتعة والأشخاص داخل الدائرة الجمركية .

✳ تفتيش الامتعة والأشخاص الذين يدخلون الى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف الشارع به صالح الخزائنة ويجريه عمال الجمرک وحراسة — الذين أسبقت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتادية وظانهم — لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجودون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر ثبوت القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للبادئ المقررة في هذا القانون . وقد انصاع الشارع عن مراده بما نص عليه في المادة الثانية من اللائحة الجمركية المعدلة أخيراً بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ٧ و ٣٥ في بنودها الرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والمادة ٤١ من اللائحة المذكورة المعدلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٣ . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة هو أن حق عمال الجمارك وحراسه في الكشف والتفتيش في حدود دائرة المراقبة الجمركية أمر يقره القانون — على أن هذا الحق في خصوص تفتيش الأشخاص ليس مطلقاً بل يجب أن يمارسه المخاطبون به في نطاق ما يصادفهم من حالات تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها — ولا يتدح في هذا النظر زوال الصفة المدنية لأفعال التهريب في الحدود المعروفة بها قانوناً طبقاً لما نص عليه أخيراً القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي — في ظل خضوعها لأحكام اللائحة الجمركية حين الحقت بجرائم القانون المسام عملاً بالقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ وما يترتب على ذلك من إخضاع هذه الجرائم للأحكام المقررة في قانون الاجراءات الجنائية من حيث التدقيق وما يندرج تحته من قبض وتفتيش ، ذلك بأن أفعال التهريب الجمركي وإن ادخلت في زمرة الجرائم إلا أنها لا تزال تحمل في طياتها طابعاً خاصاً مميزاً لها عن سائر الجرائم — وهو ما أشار اليه الشارع في المذكرة الإيضاحية المصاحبة

للقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ، وتمشيا مع هذا الاتجاه أخطت الشارع خطية التوسع في تجريم أفعال التهريب الجمركي الى ما يسبق نطاق الشروع في الجريمة ، وهذا الاتجاه من الشارع من تناول مجرد محاولة التهريب بالعقوب - وهي مرحلة دون الشروع تقع بين الاعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ - يدل بذاته على الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم . ويؤكد خضوعها لحسابات مغايرة للمفاهيم المتواضع عليها بالنسبة الى باقى الجرائم . ومن الواضح ان الغاء اجكام التهريب المنصوص عليها في اللانحة الجمركية وكل ما يخالف نصوص القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يشمل الاحكام الاجرائية الخاصة بالكشف عنها .

( الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ١٨١ ) .

#### ١٤٥٠ - التفتيش داخل الدائرة الجمركية .

\* اخضع الشارع الدائرة الجمركية - نظرا الى طبيعة التهريب الجمركي - لاجراءات وقيد معلومة - منها تفتيش الامتعة والاشخاص الذين يدخلون اليها او يخرجون منها او يمرون بها بصرف النظر عن رضا هؤلاء الاشخاص بهذا التفتيش او عدم رضائهم به .

( الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ١٨١ ) .

#### ١٤٥١ - مأمورو الضبط القضائي - من لهم هذه الصفة - القوانين

رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ ، و ١١٤ لسنة ١٩٥٣ و ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .  
\* اسبغ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن منع تهريب البضائع صفة الضبط القضائي على موظفي الجمارك وعمالها انشاء امتيازهم بتأدية وظائفهم ، وبقيت لهم هذه الصفة اعمالا لنص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ ، كما ايد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ باحكام التهريب الجمركي هذه الصفة بالنسبة الى موظفي الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من « وزير المالية » ، واضفاها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على الضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصادر فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الاتساع والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصادر .

( الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ١٨١ ) .

### ١٤٥٢ - خط الجمارك ودائرة المراقبة الجمركية . ماهية كل منهما .

✽ يبين من استقراء نصوص اللائحة الجمركية والقوانين المعدلة لها وما أصدرته مصلحة الجمارك من تعليمات في خصوص تطبيق أحكام هذه اللائحة أن سواحل « البحر المالح » والحدود الفاصلة بين القطر المصري والبلاد المجاورة له تعتبر خطا للجمارك ، أما منطقة المراقبة فهي دائرة معينة حددها القانون لأجراء الكشف والتفتيش والمراجعة ، وهي دائرة مغلقة وأكد اغلاقها القانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالطائرات والموانئ الذي حظر دخولها بغير إذن من وزير الحرية أو من ينيبه أو بمقتضى جواز سفر مستوف .

( لطن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٨١ ) .

### ١٤٥٣ - الإجراءات والقيود الخاصة بالدائرة الجمركية - ماهيتها - حسودها .

✽ تفتيش الامتعة والاشخاص الذين يدخلون الى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يبرون بها هو ضرب من الكشف عن افعال التهريب استهدف الشارع به صالح الخزائنة ويجريه عمال الجمارك وحراسه - الذين اسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قبائهم بتأدية وظائفهم - لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقوانين الاجراءات الجنائية واشترائط وجود الشخص المراد تفتيشه في احدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا القانون . وقد افصح الشارع عن مراده بما نص عليه في المادة الثانية من اللائحة الجمركية المعدلة أخيراً بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ٧ و ٣٥ في بنودها الرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والمادة ٤١ من اللائحة المذكورة المعدلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٣ . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة هو أن حق عمال الجمارك وحراسه في الكشف والتفتيش في حدود دائرة المراقبة الجمركية أمر يقره القانون - على أن هذا الحق في خصوص تفتيش الاشخاص ليس مطلقاً بل يجب أن يمارسه المخاطبون به في نطاق ما يصادفهم من حالات تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها قانوناً طبقاً لما نص عليه أخيراً القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي - ولا يقدر في هذا النظر زوال الصفة المدنية لأفعال التهريب في ظل خضوعها لأحكام اللائحة الجمركية حين الحقت بجرائم القانون العام عملاً بالقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥

وما يترتب على ذلك من اخضاع هذه الجرائم للاحكام المقررة في قوانين الإجراءات الجنائية من حيث التحقيق وما يندرج تحته من قبض وتفتيش ، ذلك بان افعال التهريب الجبركي وان ادخلت في زمرة الجرائم الا انها لا تزال تحمل في طبيعتها طابعاً خاصاً يميزها عن سائر الجرائم — وهو ما اشرار اليه الشارع في المذكرة الايضاحية المصاحبة للقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ، وتشياً مع هذا الاتجاه اختط الشارع خطة التوسع في تجريم افعال التهريب الجبركي الى ما يسبق نطق الشروع في الجريمة ، وهذا الاتجاه من الشارع من تناول مجرّد محاولة التهريب بالعقاب — وهي مرحلة دون الشروع تقع بين الاعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ — يدل بذاته على الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم . ويؤكد خضوعها لحالات مغايرة للمفاهيم المتواضع عليها بالنسبة الى باقي الجرائم . ومن الواضح ان الغناء احكام التهريب المنصوص عليها في اللائحة الجبركية وكل ما يخالف نصوص القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يشمل الاحكام الاجرائية الخاصة بالكشف عنها .

( الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٨١ )

#### ١٤٥٤ — خط الجمارك — دائرة المراقبة الجبركية — ماهية كل منهما :

\* يبين من استقراء نصوص اللائحة الجبركية والقوانين المعدلة لها وما احدثته مصلحة الجمارك من تعليقات في خصوص تطبيق احكام هذه اللائحة ان سواحل « البحر المالح » والحدود الفاصلة بين القطر المصري والبلاد المجاورة له تعتبر خطاً للجمارك ، اما منطقة المراقبة فهي دائرة معينة حددها القانون لاجراء الكشف والتفتيش والمراجعة ، وهي دائرة مغلقة واكد اغلاقها القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجبركية بالطارات والموانئ الذي حظر دخولها بغير اذن من وزير الحربية او من ينيبه او بمقتضى جواز سفر مستوف .

( الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٨١ )

#### ١٤٥٥ — الدائرة الجبركية — الاجراءات والقيود التي تخضع لها :

\* اخضع الشارع الدائرة الجبركية — نظرا الى طبيعة التهريب الجبركي — لاجراءات وتقيود معلومة — منها تفتيش الامتعة والاشخاص الذين يدخلون اليها أو يخرجون منها أو يبرون بها بصرف النظر عن رضاء هؤلاء الاشخاص بهذا التفتيش أو عدم رضائهم به .

( الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٨١ )

## ١٤٥٦ - تهريب جبركي - مأمورو الضبط القضائي - من أهم هذه الفئة .

\* أصبح القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ في شأن منع تهريب البضائع صفة الضبط القضائي على موظفي الجمارك وعمالها أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم، وبقيت لهم هذه الصفة إعمالاً لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ ، كما أيد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بإحكام التهريب الجبركي هذه الصفة بالنسبة إلى موظفي الجمارك ولكل من موظف يصدر بتعيينه قرار من « وزير المالية والاقتصاد » ، وأضافها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على الضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الانقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد .

( الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٣/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ١٨١ )

## ١٤٥٧ - الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية ، وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانوناً بإثباته .

\* متى كانت الطاعنة « مصلحة الجمارك » لا تدعى أنها أقامت الدليل على عدم تسديد الرسوم الجمركية على الأختة المضبوطة ، بل جاء نعيها قاصراً على القول بأن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ يعفيها من هذا الإثبات ، وهو ما تكفل الحكم بالأرد عليه رداً صريحاً ، حين بين أن هذا القانون وهو الذي يحظر استيراد أو تداول أو إحراز أو بيع أو خلط أو نقل البضائع اللبى المأمور بالطرابلى ويعتبر مخالفة هذا الحظر عملاً من أعمال التهريب الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ قد صدر في تاريخ لاحق لواقعة الدعوى فلا يجرى عليه حكمه وتظل خاضعة للأصل المقرر وهو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانوناً بإثباته . ومن ثم فإن النعسى على الحكم بمخالفة القانون يكون غير سديد مقعينا رفضه .

( الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١١/٩/١٩٦٤ من ١٥ ص ٦٤٩ )

١٤٥٨ - ايجاب القانون تقديم شهادة جبركية قيمة مستقلة ومقابل كل مبلغ يفرج عنه بموجب استثمار دون التعويل على ما اذا كانت البضاعة التي افرج من اجل استردادها عن العملة قد وردت في رسالة واحدة او في رسائل متفرقة - علة ذلك ؟

\* يوجب القانون تقديم شهادة جبركية قيمة مستقلة مقابل كل مبلغ يفرج عنه بموجب استثمار دون التعويل على ما اذا كانت البضاعة التي افرج من اجل استردادها من العملة قد وردت في رسالة واحدة او في رسائل متفرقة ، اذ ان المقصود بالمراقبة ليس ورود البضائع في ذاته بقدر ما هو تتبع عمليات النقد الاجنبى المخرج عنه بكل استثمار على حدة .

(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٢ ق٠ جلسة ١٠/٢٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٧٤٢)

١٤٥٩ - جمارك - ضبطية قضائية - تفتيش .

\* يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين اسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في اثناء قيامهم بتادية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجبركية ، او في حدود نطاق الرقابة الجبركية اذا ما قامت لديهم دواعى الشك في البضائع والامتعنة او مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، وان الشارع بالنظر الى طبيعة التهريب الجبرى وصلته المباشرة بصالح الخزائن العامة ومواردها وبمسمى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة الى الاشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة الى الاشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية او اشتراط وجود المراد تفتيشه في احدى الحالات المبيرة له في نطاق الفهم القانونى للبيسادي المخسرة في القانون المذكور ، بل انه تكفى ان تقوم لدى الموظف المتوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجبرى فيها - نسي الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المتوط بهم تنبذ القوانين الجبركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجبركية وتصدير ذلك متوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٩١ لسنة ٣٦ ق٠ جلسة ١٠/٢٥/١٩٦٦ ص ١٧ ص ٥٦٤)

## ١٩٦٠ — جمارك — صفة الضبطية القضائية .

\* يبين من الرجوع الى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ في شأن منع تهريب البضائع والذي تضمن على استقلال بعض الاحكام الاجرائية الواجب اتباعها في سبيل تنظيم اجراءات القبض والتفتيش وغيرها ، انه نص في المادة السابعة منه على اعتبار كافة موظفي الجمارك وعمالها من رجال الضبطية القضائية انشاء قيامهم بتادية وظيفتهم ، ثم جاء الشارع في المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ يؤكد هذه الصفة لهم بما نص عليه من اعتبار النصوص الواردة في القوانين والمراسيم الاخرى في شأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مامورى الضبط القضائي بمشابة قرارات صادرة من وزير المعدل بالاتفاق مع الوزير المختص ، ثم ردد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ باحكام التهريب الجبركي ذلك الحكم حين اضى صفة الضبط القضائي على موظفي الجمارك وكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد واذا صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك اكسد بدوره المبدأ سالف البيان حين نص في المادة ٢٥ منه على انه يعتبر موظفوا الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار من وزير الخزانة من مامورى الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصهم . والقانون المشار اليه حين عُد في مادته الثانية القوانين التي رأى ابطال العمل باحكامها لم ينص على انشاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ باعتباره قانونا اجرائيا بحتا ولا يمت بصلة الى تلك القوانين الموضوعية التي انشئت ومن بينها اللائحة الجبركية الصادرة في ٢ من ابريل سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة لها وعلى اساس انه لا يدخل في نطاق تلك القوانين الموضوعية المعدلة اللائحة الجبركية اذ هو قانون يتميز بطابع اجرائي خاص عالج قواعد واحكام التهريب من الوجهة الاجرائية على استقلال ودون الاخذ بقواعد قانون تحقيق الجنايات على اطلاقها بالنظر الى الصفة المدنية التي كانت بارزة حين اصداره في افعال وجرائم التهريب ، ومن شأن ما تسببم ان تظل احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ حية نافذة وسارية المفعول ، بها مؤداة ان تبقى صفة الضبط القضائي التي اسبغها على موظفي وعمال الجمارك انشاء قيامهم بتادية وظيفتهم قائمة ولاحقة بهم جميعا بما يعطيهم الحق في مزاوله واجبات ووظائفهم في ضوءها . وليس من شأن احكام المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ان تخلع عنهم كلهم او بعضهم تلك الصفة قبل ان يصدر القرار الوزاري المحدد للوظائف التي يتبع بها شاغلوها ، فاذن صدر ذلك القرار الوزاري القائم على اساس تفويض تشريعي ينحصر عن لم ترد وظيفته به صفة مامور الضبط بينما تستمر هذه الصفة بالنسبة الى كل موظف ادرج عمله في ذلك القرار باعتباره قرارا كاشفا ومحددا للوظائف التي



بمعتبر العاملون فيها من مأموري الضبط القضائي ومتيدا من وقت نفاذه  
لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ .

(الطنز رقم ٩١ لسنة ١٩٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٣ ص ١٧ من ٥٦٣)

١٤٦١ - ولاية مدير عام مصلحة الجمارك فيما يتعلق بطلب اتخاذ  
الاجراءات في جريمة التهريب او رفع الدعوى الجنائية - ولاية  
عامة - تفويض :

\* المسادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ باحكام التهريب  
الجمركي والذي حل محله القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - اذ نصت على انه:  
« لا يجوز رفع الدعوى الجنائية او اتخاذ اجراءات في جرائم التهريب الا بناء  
على طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك او من ينبيه كتابية في ذلك » . فقد  
دلت على ان ولاية مدير عام مصلحة الجمارك فيما يتعلق بطلب اتخاذ الاجراء  
في الدعوى الجنائية او رفعها ولاية عامة باعتبارها هو وحده الاصيل ومن عداه  
من ينبغيهم وكلاء عنه في الطلب ، وان عموم ولايته هذه تجيز له عموم تفويضه  
لغيره فيها له من حق الطلب ، اما الطلب نفسه فالحشان فيه كالحشان في الإذن  
او الشكوى يجب ان يكون في كل قضية على حدة ، والقول بغير ذلك يؤدي  
الى التسوية بين الاتبة والطلب وهو ممتنع ، كما انه لا وجه لقياس الانابة  
المنصوص عليها في المادة الرابعة سالفة البيان على النذب في الحكم قانون  
الاجراءات لاختلاف النصوص التي تحكم موضوع كل منهما مما يقتضي المقارنة  
بينهما في الحكم .

(الطنز رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ ص ١٧ من ٤١٥)

١٤٦٢ - مخبر الجمارك من مأموري الضبط القضائي بوصف كونه  
موظفا في مدلول المسادة ٦ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

\* يبين من استقراء القوانين الجمركية - في نواحيها - انها لم تغير  
شيئا من الاحكام الاجرائية التي تضمنتها نصوص اللائحة الجمركية وخامسة  
ما تعلق منها بحقوق رجال الجمارك في الضبط والتفتيش فقد نصت  
المادة ٦/٣٤ من اللائحة : « لموظفي مصلحة الجمارك ولكل موظف يصدر  
بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد صفة مأموري الضبط القضائي  
لائحات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون » . ونصت المسادة الاولى من  
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ : « لموظفي وعمال الجمارك القبض على كل من  
يجدونه متلبسا بفعل التهريب » . ونصت المادة السابعة منه : « يعين  
موظفو وعمال الجمارك من رجال الضبطية القضائية اثناء قيامهم بتأدية

وظائفهم » . كما نصت المادة السادسة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ « لوظفئ مصلحة الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد صفة مأموري الضبط القضائي لاثبات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون » . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مخبر الجمارك الذي قام بضبط الطامان من مأموري الضبط القضائي بوصف كونه موظفا في مدلول المادة السادسة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله .

(الطن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٠/٣١/١٩٦٦ ص ١٧ من ١٠٣٧)

#### ١٤٦٣ - جمارك - مأمورو الضبط القضائي - خفر السواحل .

\* أضفى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على رجال خفر السواحل صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل . وهذه الصفة ما زالت قائمة ولصيقة بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي بالتطبيق لنص المادة ٢٥ من القانون المشار اليه لأن هذا القانون لم يبلغ اختصاص مصلحة خفر السواحل في مراقبة جرائم التهريب في الجهات الخاضعة لها ولم يسلب من رجالها صفة الضبط القضائي المخولة لهم قانونا وليس من شأن المادة ٢٥ منه والقرار الوزاري الصادر عملا لها ما يخلع عن رجال خفر السواحل تلك الصفة في دوائر عملهم لأن هذا القرار صادر في شأن موظفي مصلحة الجمارك لحسب باعتباره كاشفا ومحددا للوظائف التي يعتبر العاملون فيها من مأموري الضبط القضائي .

(الطن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٢/٢١/١٩٦٧ ص ١٨ من ٢٥١)

#### ١٤٦٤ - جمارك - نطاق الرقابة الجمركية .

\* الميناء المؤقت للسد العالي على ضفتي النيل شرقا وغربا وإن لم يمين صراحة دائرة جمركية الا بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ الصادر من مدير الخزانة المعمول به اعتبارا من ٢٨ مارس سنة ١٩٦٦ الا أن وزير الخزانة حدد بقراره رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣ من نطاق الرقابة الجمركية البري جميع المنطقة الواقعة جنوبى مدينة الشلال وعلى امتداد خط عرض ٢٤° وبين الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان . ولما كان

البناء المؤقت للسد العالي يقع جنوبى خط العرض الذى تقع عليه مدينة الشلال ، فانه يدخل ضمن نطاق الرقابة الجبركية .

(الطن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ من ١٨ ص ٢٥١)

#### ١٤٦٥ — جمارك — تفتيش — مأمورو الضبط القضائى .

✽ البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين اسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجبركية او فى حدود نطاق الرقابة الجبركية اذا تلمت لديهم دواعى الشك فى البضائع والامتعة او مظنة التهريب فبين يوجدون بداخل تلك المناطق ، باعتبار انها دوائر معينة ومغلقة حددها القانون سلفا لاجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها ، أما خارج نطاق الدائرة الجبركية او منطقة الرقابة الجبركية فليس لموظفى الجمارك حق ما فى تفتيش الاشخاص والاماكن والبضائع بحثا عن مهربات .

(الطن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ من ١٨ ص ٢٥١)

#### ١٤٦٦ — كفاية اثبات علم المتهم بكفه المادة المضبوطة من الاسباب السالفة التى اوردها الحكم .

✽ اذا كان ما اورده الحكم — فى رده على النفع المبدى من المتهم بعدم علمه بوجود الذهب فى الحقيقتين اللتين كانتا معه — سائفا وكانيسا لحصل قضائه فيما انتهى اليه من اثبات علمه بكفه المادة المضبوطة ، فان ما يثيره المتهم فى هذا الخصوص لا يكون له محل ، وهو فى حقيقته لا يعدو ان يكون جدلا فى موضوع الدعوى . مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ من ١٩ ص ١٩٩)

#### ١٤٦٧ — عدم منازعة المتهم فى ان ما ضبط معه هو من الذهب — ليس له بعد ذلك ان ينعى على المحكمة عدم اجراء تحليل كيمياوى للمادة المذكورة ، ما دام لم يطالب منها ذلك .

✽ تنص المادة ٥٠ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على ان « يتولى الجمرک بعد تسجيل البيان الجمرکى معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به » .

كما تنص المادة ٥٧ من ذات القانون على الاجراءات التي تتبع في حالة قيام نزاع بين الجمارك وصاحب البضاعة حول نوعها أو منشئها أو قيمتها ، ولما كان الحكم قد اثبت بها نقله عن كتاب مدير جمرک القاهرة المتضمن طلب رفع الدعوى الجنائية على المتهم ، أن الاسياخ المضبوطة معه من الذهب ، وكان لا يبين من الاطلاع على الأوراق أن المذكور اثار منازعة ما في نوع المادة المضبوطة ، كما لا يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه أو المدافع عنه قد طلب اجراء تحليل كيمائي لتلك المادة ، فانه لا يقبل منه من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلبه منها .

(الطن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ من ١٩ ص ١٩٨ )

#### ١٤٦٨ — حق موظفي الجمارك في مباشرة الضبط والتفتيش — نطقه .

\* لا محل للقول بأن حق موظفي الجمارك في مباشرة الضبط والتفتيش لا يكون الا عند محاولة مغادرة الاسوار الجمركية لان في ذلك تخصيص بلا مخصص ، فهذا الحق يشمل الدائرة الجمركية بأكملها وليس اسوارها فقط .

(الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/٣ من ١٩ ص ٦٢٨ )

#### ١٤٦٩ — حق موظفي الجمارك في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية طبيعة هذا الحق ومساره ؟ .

\* يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين اصبحت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في اثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والامتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب بالنسبة الى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية ، بل انه يكفي ان تقوم لدى الموظف المنوط بالرقابة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها في الحدود المعروفة بها في القانون ، حيث يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح منها في العمل القول بقيام مظنة التهريب عند شخص موجود في حدود دائرة الرقابة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/٣ من ١٩ ص ٦٢٧ )

١٤٧٠ - البضائع الموجودة وراء الدائرة الجبركية - الأصل أنها تعتبر خالصة الرسوم الجبركية - على مدعى خلاف ذلك اثباته - يتم الحكم على هذا النظر - صحته .

\* لما كان الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجبركية تعتبر خالصة الرسوم الجبركية وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف ثباته ، وكان الحكم الملمون فيه قد ردد هذا النظر القانوني ، ورتب عليه قضاءه ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

( الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ص ١٠٩٠ )

١٤٧١ - حيازة السلعة وراء الدائرة الجبركية من غير المهرب لها فاعلاً أو شريكاً - لا تهريب - شروط ذلك .

\* جرى قضاء محكمة النقض في تفسير قوانين التهريب الجبركي بعامة والفتاوى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بخاصة على أنه لا تعد حيازة السلع من غير المهرب لها فاعلاً كان أو شريكاً وراء الدائرة الجبركية ، تهريباً إلا إذا توافر فيها يختص بتهريب التبغ إحدى حالات التهريب الحكيم المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون المذكور .

( الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ص ١٠٩٠ )

١٤٧٢ - مجرد وجود الشخص داخل منطقة الرقابة الجبركية - حائزاً لبضائع محرم تصديرها إلى الخارج - لا يعتبر في ذاته تهريباً أو شروعا فيه أو شروعا فيه - وجوب استظهار نية التهريب - مثال لتسنيب معيب في هذا الخصوص .

\* أن مجرد وجود شخص داخل منطقة الرقابة الجبركية يحمل بضائع محرم تصديرها إلى الخارج لا يعتبر في ذاته تهريباً أو شروعا فيه إلا إذا قسام الدليل على توافر نية التهريب ، وأن الحكم الذي يعاقب على مجرد هذا الفعل دون أن يستظهر نية التهريب ، يكون مشوباً بالقصور . فمتى كان الحكم لم يبين ما هيّة الأفعال التي قارنها المتهمم بما يعد تهريباً بالمعنى الذي عناد الشارع ، ولم يوضح ما إذا كانت البضائع المضمبوطة مما يحظر القانون تصديرها إلى الخارج وتعتبر بالتالي من البضائع المنوعة التي يعاقب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ على تهريبها وعلى الشروع في ذلك ، أم أنها من الأصناف المأذون بتداولها على تصديرها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ ، كما لم يورد

الظروف التي استخلص منها قيام نية التهريب أو يدلل على ذلك تعليلاً سائفاً —  
فانه يكون قد تعيب بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ من ٢٣ ص ٤١٢)

١٤٧٣ — من قانون الجمارك — اغفال ذلك — خطأ في تطبيق القانون —  
وجوب نقض الحكم وتصحيحه .

\* الأصل ان العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ببعضها  
ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لما عداها من جرائم  
دون ان يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد  
الشيء الى أصله أو التعويض المدني للخزائنة او اذا كانت ذات طبيعة وقائية  
كالصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع امرها عقوبات نوعية مراعى  
فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها معها تكن العقوبة المقررة لما يرتبط  
بذلك الجريمة من جرائم اخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الاشد . ولما كان  
الحكم المطعون فيه قد اعيل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واغفل الحكم  
بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ، فانه  
يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنقض  
بذلك التعويض بالاضافة الى العقوبات المتقاضى بها .

(الطن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ من ٢٤ ص ٣٢٥)

١٤٧٤ — تفتيش الامتعة والاشخاص الذين يدخلون الى الدائرة الجمركية  
او يخرجون منها او يهرون بها هو ضرب من الكشف عن التهريب  
بهدف صالح الخزائنة يجريه رجال الجمارك ممن لهم صفة مأموري  
الضبط في اثناء تادية وظائفهم بمجرد قيام مظلة التهريب دون توافر  
قيود القبض والتفتيش المنظم بقانون الإجراءات الجنائية .

\* جرى تضاع محكمة النقض على ان تفتيش الامتعة والاشخاص الذين  
يدخلون الى الدائرة الجمركية او يخرجون منها او يهرون بها هو ضرب من  
الكشف عن افعال التهريب استهدف به الشارع صالح الخزائنة ويجريه عمال  
الجمارك وحراسة الذين اُسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية في  
اثناء قيامهم بتادية وظائفهم لمجرد قيام مظنة التهريب فحين يوجدون بمنطقـة  
المراقبة ، دون ان يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظية بقانون  
الاجراءات الجنائية واشترائط وجود الشخص المراد تفتيشه في احدى الحالات  
المبررة في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا القانون .

(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ من ٢٤ ص ٥٥٩)

### ١٤٧٠ - قبض - تفتيش صحيح - لا بطلان .

\* لا جدوى للطاعن من اثرته بطلان القبض عليه مادام التفتيش الذى اسفر عن ضبط المخسر لم يقع على شخصه بل وقع تنفيذاً لقانون الجمارك على سيارته التى كانت ما تزال فى الدائرة الجبركية رهن اتمام اجراءات الافراج عنها ومنبت الصلة بواقعة القبض عليه .

( الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٠/١٤/١٩٧٣ من ٢٤ ص ٨٢٣ )

١٤٧٦ - كفاية ان تقوم لدى موظف الجمرک - الذى له صفة الضبط القضائى - حالة تتم عن شبهة تهريب جبرى . ليكون له حق التفتيش - توافر قيود القبض والتفتيش المنصوص عليها فى قانون الاجراءات غير لازم .

\* لم يتطلب تاتون الجمارك بالنسبة الى تفتيش الاشخاص داخل الدائرة الجبركية او فى حدود نطاق الرقابة الجبركية توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية بل انه يكفى ان تقوم لدى الموظف المنوط به المراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تتم عن شبهة فى توافر التهريب الجبرى فيها فى الحدود المعرف بها فى القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها - كما ان الشبهة المقصودة فى هذا المقام هى حالة ذهنية تقوم بنسب المنوط بهم تنفيذ القوانين الجبركية يصح معها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود فى حدود دائرة المراقبة الجبركية ، وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ٢/١٨/١٩٧٤ من ٢٥ ص ١٥١ )

١٤٧٧ - حق موظفى الجمارك - الذين منحهم القانون صفة الضبط القضائى - تفتيش الامكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجبركية او فى حدود نطاق الرقابة الجبركية .  
شرط : قيام الشك لدى المأمور فى البضائع او الامتعة او مظنة التهريب فيمن يوجد بتلك المناطق .

\* يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ان الشارع منح موظفى الجمارك الذين اسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى اثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجبركية او فى حدود نطاق

الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والامتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك المناطق .

( الملحق رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ من ٢٥ ص ١٥٩ )

١٤٧٨ - الأصل اعتبار البضائع الموجودة فيها وراء الدائرة الجمركية خالصة الرسوم الجمركية - مدعى خلاف ذلك هو المكلف بإثباته .

\* الأصل هو أن البضائع الموجودة فيها وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته .

( الملحق رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ من ٢٥ ص ٢٠٠ )

١٤٧٩ - حق موظفي الجمارك في تفتيش الأملكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية - مظنة .

\* المستفاد من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتادية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والامتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب بالنسبة الى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية بل يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها في الحدود المعروف بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها .

( الملحق رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٤/٧ من ٢٥ ص ٢٧٨ )

١٤٨٠ - حق مأموري الجمارك في تفتيش الأشخاص والامتعة داخل المنطقة الجمركية - مثال .

\* لما كان الحكم قد اثبت في تحصيله للواقعة انه بعد الاستحصال على إذن من الحامي العام الأول لضبط وتفتيش المتهمين - ومن بينهم الطاعن - عباد المتهمان الثاني والثالث من بيروت الى جمهورية مصر العربية عن طريق ليبيا ، واذا فتش مأمور أول جمرك السلوم حقيقتيها ضبط علي مغلقة على أنها تحوى مربي مشمش وتبين أن بها مخدر اففيون وقررا أن هاتين الحقيقتين خاصتان بالمتهم الأول - الطاعن - فصحبها ضابط مكتب مكافحة الخدرات الى



حيث قابل الطاعن بندق سيسيل بالأسكندرية وما أن أمسك بإحدى الحقيتين حتى قاموا بضبطه. كان مؤدى ذلك أن تفتيش المتهمين الثانى والثالث الذى أسفر عن ضبط المخدر إنما حصل فى جبرك السلوم بمعرفة المأمور الأول به على ما تخوله القوانين لرجال الجمارك ولم يكن بناء على الإذن الصادر من المحامى العام الأول الذى دفع الطاعن ببطلانه مما لم تجد معه المحكمة مبرراً للبحث فى صحة ذلك الإذن أو بطلانه .

( الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤ ص ٢٥ من ٦٥٤ )

١٤٨١ - حق موظفى الجمارك من لهم صفة الضبط التفتيش - تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل - داخل الدائرة الجبركية - أو نطاق الرقابة الجبركية - عند قيام شبهة - المشبهة فى معنى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - معناها - تقديرها ؟

✽ يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط التفتيشي أثناء قيامهم بواجبهم وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجبركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجبركية ، إذا ما قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع أو الأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، ولم يتطلب بالنسبة الى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش بتلك المناطق حالة تنم عن شبهة توافر التهريب الجبركي فى الحدود المروفة بها فى القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها ، والشبهة المقصودة فى هذا المقام هى حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجبركية يصبح بها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب عند شخص موجود فى حدود دائرة المراقبة الجبركية ، وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع . وإذا كان ذلك الحكم قد أثبت أن التفتيش الذى وقع على الطاعن إنما تم فى نطاق الدائرة الجبركية وبعد أن ظهرت عليه امارات الاضطراب فور مطالبته بإبراز جواز سفره أو وبعد أن ظهرت عليه امارات الاضطراب فور مطالبته بإبراز جواز سفره وأوراقه الجبركية ، مما أثار شبهة رجال الجبرك ودعاهم الى الاعتقاد بأنه يحاول تهريب بضائع غير مشروعة ، فإنه يكون على صواب فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

( الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٢/١٠/١٩٧٤ ص ٢٥ من ٧٨٢ )

١٤٨٢ - حق موظفي الجمارك من لهم صفة الضبط القضائي - تفتيش  
الأملاك والأشخاص والبضائع ووسائل النقل - مقصور على  
وجودها داخل الدائرة الجمركية - أو في حدود نطاق الرقابة  
الجمركية - عند توافر مظنة التهريب الجمركي - أما خارج  
الدائرة المذكورة أو النطاق المبين فليس لهم حق التفتيش - أساس  
ما تقدم .

\* البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من قانون الجمارك  
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع - موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم  
القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بواجبهم وظيفتهم حق تفتيش  
الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في  
حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا كانت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة  
أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق باعتبار أنها دوائر معينة  
ومفصلة حددها القانون سلفاً لأجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها ، وأن  
الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بمصالح الخزنة  
العامة ومواردها وبمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير  
لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون  
الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة له  
في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة والقانون المذكور ، بل أنه اكتفى  
أن تقسم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن  
شبهة توافر التهريب الجمركي فيها - حتى يثبت له حق الكشف عنها ، والشبهة  
المقصورة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين  
الجمركية يسمح معها في المعتل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود  
في حدود دائرة المراقبة الجمركية ، وتقدير ذلك منوط بالتائم بالتفتيش تحت  
إشراف محكمة الموضوع ، أو خارج نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة  
الجمركية فليس لموظفي الجمارك حق ما في تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع  
بجداً عن مهربات ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض الدفع المشار  
إليه - بدعوى قيام حق موظفي الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات  
الأخرى في مطاردة البضائع المهربة ومتابعتها عند خروجها من نطاق الرقابة  
الجمركية دون أن يستجلى مدى نطاق دائرة الرقابة الجمركية ، وما إذا كان  
وقوف السيارة وضبط الواقعة قد تم داخلها بما يستقيم معه حق إجراء  
ضبطها بواسطة موظفي الجمارك بغير مراعاة قيود التفتيش المنظمة من مراقبة  
الإجراءات الجنائية ، فانه يكون قد حال دون تكوين محكمة النقض من مراقبة  
صحة تطبيق القانون ، بما يمييه بالقصور في البين ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣٧٤/١٢/٨ ص ٢٥ ص ٨٢٢)

### ١٤٨٣ - القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ .

\* ان القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ يتحقق بتعمد ارتكاب الفعل المادى المكون لها .

(الطن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ من ٢٦ ص ٧٦٥ )

### ١٤٨٤ - حق مأمورى الضبط القضائى والنيابة في اتخاذ كافة اجراءات الضبط والتحقيق في جرائم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لايتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك .

\* لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد خلا من كل قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن اى من الجرائم الواردة به وهى جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجبرى المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ، وكان الاصل المقرر بمقتضى المادة الاولى من قانون الاجراءات الجنائية ان النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون وان اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الا باستثناء من نسمس الشارع فان قيام مأمورى الضبط القضائى باتخاذ اجراءات التحرى والمراقبة والتبض على الطاعنين وتفتيشهما وضبط ما يحرزونه من جواهر الحشيش وقيام النيابة العامة بمباشرة التحقيق في الواقعة ورفع الدعوى الجنائية بشأنها لايتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك ، ومن ثم فان ما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان فى الاجراءات لعدم المصوول على طلب كتابى من مدير عام الجمارك او من ينييه قبل مباشرة اجراءات الضبط والتفتيش يكون غير ذى سند من القانون .

(الطن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٠/١٧ من ٢٧ ص ٧٣٢ )

### ١٤٨٥ - تهريب جبرى - حكم بالبراءة على أساس عدم وجوبه التهريب - يستلزم رفض الدعوى المدنية .

\* القضاء ببراءة المظعون ضده على أساس ان الواقعة غير قائمة ، - حقه ولا أساس لها من الواقع ، انما ينطوى ضمنا على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى الى رفضها لان القضاء بالبراءة فى صدد هذه الدعوى وتفيد اقيم على عدم ثبوت وقوع فعل التهريب من المظعون ضده انما يتلزم معيسته الحكم برفض الدعوى المدنية ؛ ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم . واذا

كان الحكم المطعون فيه — على ما تقدم البيان بمياً يبيطله ، فانه يتعين القضاء بنقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

( لطن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٣٥٧ )

١٤٨٦ — تهريب جبركي — تفتيش الامتعة — حق لماورى الجمارك — متى يجوز اعادة التفتيش .

✽ ان الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفع القانونية المخططة بالوامنع وهي لاتجوز اثرتها لأول مرة امام محكمة النقض ما لم تكن مدونـتـبـت الحكم ترشح لقيام هذا البطلان نظرا لانها تقتضى تحقيقا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحكمة ان الطاعنة لم تنـتـ البطلان ببطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم — قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان حيث اثبت ان مامور الجبرك الحق بالطاعنة داخل الدائرة الجبركية واعادها الى صالة التفتيش حيث قام بتفتيش امتعتها وهو حق مقرر مامور الجبرك طبقا لاحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى يستفاد من استـتـراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ منه ان الشارع منح موظفى الجمارك الذين اسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى اثناء قيامهم بتادية وظائـفـهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل الدائرة الجبركية او فى حدود نطاق الرقابة الجبركية اذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والامتعة او مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، وكان الحكم قد اطمأن الى دواعى الشك التى اقتضت استدعاء الطاعنة قبل خروجها من نطاق الدائرة الجبركية واعادة تفتيش امتعتها لما نـ ما تثيره الطاعنة فى هذا الخصوص لا محل له .

( لطن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٥/٣/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٦٦٦ )

١٤٨٧ — تهريب — حكم — تسبيب غير معيب .

✽ لما كان يكفى فى المحكمة الجنائية ان يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لى يقضى بالبراءة اذ مرجع الامر فى ذلك الى ما يمائن اليه — فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصورة ولا يصح مطالبته بالاخذ بدليل دون آخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اورد واقعة الدعوى على نحو يبين منه ان المحكمة سمعت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التى قام عليها الاتهام وازنت بينها وبين ادلة النفى ثم افصحت — من بعد — عن عدم اطمئنانها الى ادلة الثبوت للاسباب المسائفة التى اوردها

والتي تكفى لحمل النتيجة التي خلصت اليها . لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أنه لم يخصص أدلة الثبوت التي قام عليها الحكم المستأنف لا يكون له محل لما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو دأخلتها الريبة والشك في عناصر الإثبات ، ولأن في اغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطعن معه الى أدانة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان الواضح من الحكم المطعون فيه أن المحكمة تفنست ببراءة المطعون ضده لأنها لم تطعن الى صحة التصوير الذي قال به رجال الجمارك بعد أن ثبت لديها من الإقرار المقدم من المطعون ضده — وهو مرفق بالمرندات المضمومة — أنه أوضح فيه صراحة أنه يحمل حقيبته بها أشياء ثينة يرغب في حجزها وديعة مما ينتقل به القصد الجنائي لديه ومن ثم لا يقبل من النيابة الطاعنة المجادلة في سلطة المحكمة في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كما اطمأنت اليها .

( الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٦/٢٩ من ٥٦٢ )

١٤٨٨ — تفتيش — دائرة جمركية — تهريب — الضبط القضائي — قيود القبض والتفتيش — غير لازم توافرها بالدائرة الجمركية .

\* جرى قضاء هذه المحكمة على أن تفتيش الابتعة والاشخاص الذين يدخلون الى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف من أفعال التهريب ، استهدف به الشارع صالح الخزانة ويجريه موظفو الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة ، دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المقررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا القانون .

( الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١١/١٦ من ٧٨٥ )

١٤٨٩ — بطلان — تفتيش — جمارك — تهريب جرمي .

\* متى كان البين من الحكم المطعون فيه أنه غيما انتهى اليه من بطلان القبض وما ترتب عليه من إجراءات ، قد التزم في تقديره بقيود القبض والتفتيش المقررة بقانون الإجراءات الجنائية حيث لا يلزمه القانون في واقعة الدعوى هذا القيد ، ودون أن يعرض للحق المخول للماموري الضبط القضائي من رجال الجمارك وحراسها في التصدي للأشخاص الذين يدخلون الدائرة الجمركية أو



هذا القانون على اصحاب المهن التجارية فهو يرمى على اصحاب المهن غير التجارية بمعناها المرفوعة به في تشريع الضرائب ، وعلى ذلك فانه وان كانت ايرادات الجمعية الخيرية الاسلامية غير خاضعة لاية ضريبة وفقا للقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١. إلا أنه لا يمكن القول بانغناء مثل هذه الجمعية من اعباء قانون عقد العمل الفردي اذ انها ليست من المؤسسات ذات البخل الضئيل وهي تجمع عددا كبيرا من العمال لا يتصور ان المشرع قصد الى حرمانهم من مزايا هذا القانون .

(الطن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٧٩٩ .

### ١٤٩٢ - مؤسسات عامة - جمعيات تعاونية - موظفون عموميون - رشوة .

\* المؤسسات العامة بحسب الاصل اجهزة ادارية لها شخصية اعتبارية مستقلة تنشئونها الدولة لتباشر عن طريقها بعض فروع نشاطها العام وتتبع في ادارتها اساليب القانون العام وتتمتع في ممارستها بسلط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق اغراضها . ولما كانت المؤسسة العامة التعاونية والاستهلاكية هي التي اسست بمفردها ومن مالها - المملوك للدولة بحكم القانون - الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية وهي التي تتولى الاشراف على شئونها واعتماد قراراتها التنظيمية فان الجمعية بنظامها بادي الذكر والذي خلا من اي عنصر من عناصر النظام التعاوني كنظام من انظمة القانون الخاص تعتبر بحكم القانون جهازا اداريا من اجهزة المؤسسة العامة او فرعا من فروعها ، وبالتالي فان موظفي ومستخدمى تلك الجمعية يعتبرون موظفين ومستخدمين في تلك المؤسسة وتجرى عليهم الاحكام الخاصة بهم . ومن ثم فان العاملين في المؤسسات العامة والجمعيات والشركات التي تنشئونها بمفردها يكونون في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص واحكام الرشوة عملا بالمادة ١١١ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٢٨٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ص ١٨ من ٢٠٩ )

### ١٤٩٣ - جمعيات تعاونية - عقوبة - اختلاس - نقص - المصلحة في الظمن .

\* نصت المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات في الفقرة الاولى منها على معاقبة كل عضو بمجلس ادارة احدى الجمعيات التعاونية - ايا كانت - بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين اذا اختلس اموالا او اوراقا او ائتمعت مسلمة اليه بسبب وظيفته ، او استولى بغير حق على مال لها او سهل

ذلك لغيره ، ولما كانت العقوبات الموقعة على الطاعن تدخل في الحدود المقررة في المواد ١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩ من قانون العقوبات ، فلا مصلحة لـ<sup>١٠</sup> فيما أثار بشأن انحسار الوظيفة العامة عنه طبقا للمادة ٦/١١١ من قانون العقوبات بقوله ان الدولة لا تسهم بنصيب في راس مال الجمعية التعاونية التي يسلم بانه عضو بمجلس ادارتها .

<sup>١٠</sup> : ١٠ ، ٣٧ ن . جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٥ ، ص ١٨ ، ١٢٩٥



جنسية



## جنسية

## ١٤٩٤ - الفصل في الجنسية من اختصاص الحاكم .

\* إذا كانت محكمة الموضوع قد تحشت عن بعض المستندات التي تمسك بها المتهم في اثبات رعايته الأجنبية ولم تر الأخذ بها ، ولكن كان ظاهرا من سياق حكمها أنها كانت متأثرة في ردها عليها بالنظر الخاطئ الذي ذهبت اليه ، وهو أن وزارة الخارجية هي وحدها صاحبة القول الفصل في مسائل الجنسية ، فجاء بحثها للمستندات المذكورة بحث سطحي ، فان حكمها يكون مشبوبا بالقصور في هذه الناحية .

( جلسة ١٤/٢/١٩٤٤ طنان رقم ١١٥ و ٤٩٢ سنة ١٤٠١ ق )

## ١٤٩٥ - مراد الشارح من القوانين التي تضمنتها المادة ٢٢ من قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٢٩ .

\* أن ما جاء بالمادة ٢٢ من قانون الجنسية الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ من أن « كل شخص يسكن الأراضي المصرية يعتبر مصريا ويمامل بهذه الصفة الى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح » - ذلك انما اراد به الشارع المصرى وضع قرينة تساعد وزير الداخلية ، ثم جهة القضاء ، على الفصل في مسائل الجنسية ولكنها قرينة قوامها مجرد الافتراض فتسقط بثبوت الجنسية الأجنبية على وجه قانونى ظاهر .

( جلسة ١٤/٢/١٩٤٤ طنان رقم ١١٥ و ٤٩٢ سنة ١٤٠١ ق )

## ١٤٩٦ - مدى حجية شهادة الجنسية الصادرة من وزارة الداخلية لدى الحاكم .

\* أن المادة ٢٦ من قانون الجنسية الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ اذ نصت على أن « يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التي تفرض بمقتضى قرار من وبعد تقديم جميع الأدلة التي يرى لزومها - وهذه الشهادة يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها » - اذ نصت على ذلك قد افادت انه بعد صدور هذا القانون ، لم يعد لوزارة الخارجية اختصاص بالفصل في مسائل الجنسية ، وان الشهادة الصادرة من وزارة الداخلية ليست حجة قاطعة في ثبوت الجنسية المصرية وانما هي دليل قابل لاثبات عكسه لدى القضاء ، بحيث ان المحكمة هي التي لها في النهاية حق الفصل في قيمة هذا

الشهادة فتأخذ بها اذا افقتمت بصحتها وتطرحها اذا ثبت لها عكس ما فيها من الأدلة التي تراها مؤيدة لذلك .

(جلسة ١٤/٢/١٩٤٤ للمطابق ١١٥ و ٤٩٢ سنة ١٤ ق )

#### ١٤٩٧ - الفصل في الجنسية من اختصاص المحاكم .

الفصل في الجنسية من اختصاص المحاكم تنقضى فيها على أساس ما يقسم لها من أدلة ومتى اقامت حكمها في ذلك على ما يؤدي إليه فلا تجوز مجادلته أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٤/٥/١٩٤٥ طعن رقم ٩١٢ سنة ١٤ ق )

#### ١٤٩٨ - الفصل في الجنسية من اختصاص المحاكم .

الجنسية المصرية انما تثبت بحكم القانون لمن تتوفر فيه إحدى الحالات التي نص عليها قانون الجنسية ، والمحكمة هي المختصة أخيراً بالفصل في توافرها دون أن تتقيد بشهادة وزارة الداخلية . وأذن فإذا كان الحكم اذ جعل اعتماده في نفي الجنسية المصرية عن الطاعن على أنه لم يقدم دليلاً عليها وإن الملف الخاص به في تلك الوزارة ليس فيه ما يدل على منحه إياها ، من غير أن يبين أن الطاعن لم تتوافر له أسباب هذه الجنسية قانوناً - فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٢ طعن رقم ٨٧٣ سنة ٢٢ ق )

### حجز ادارى

١٤٩٩ - مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات مقصور على الحجز

القضائي - الحجز الإداري نظمه الشارع بتشريعات خاصة - عدم تعيين حارس على الأشياء المحجوزة إدارياً يبطل الحجز - عدم جواز تطبيق أى من المادتين ٣٢٣ و ٣٤٩ ع .

مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها هذا القانون وبهذا الحجز القضائي يصبح الشيء بمجرد أمر القاضي بحجزه محتسباً على دمة السلطة القضائية خاضعاً لتصرفها طبقاً لأحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة الى الحجز الإداري الذي نظمه الشارع بتشريعات خاصة وحدد له شروطاً نص عليها لوجب دائماً لانعقاد الحجز الإداري تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنقل

لمعهدته بمجرد تنصيبه من مذئوب الحجز ويصبح امينا مسئولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز ، اما اذا لم يعين الحارس ولم تسلم اليه الاشياء المحجوزة اداريا تمليها فملياً او حكماً بعدم قبوله الحراسة فإن الحجز الإداري لا ينفذ ويسكون الميب الذى يلحق محضره فى هذه الصورة هو عيب جوهري يبطله ، مما لا محل معه لتطبيق أى المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الطن رقم ١٣٩٨ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٠/٤/١٩٥٦ من ٧ ص ٥٣٢)

١٥٠٠ — تجديد أشياء توقع الحجز عليها مصلحة الضرائب — قيام النزاع بشأن الضريبة التى وقع الحجز من أجلها — قيام مسئولية المتهم عن جريمة التبيد — المادة ٣ من قانون الحجز الإداري الصادر فى ٢٥ — ٣ — ١٩٨٨٠ .

\* لا يجدى فى دفع مسئولية المتهم عن جريمة تبديد الأشياء المحجوزة عليها لصالح مصاحبة الضرائب قوله بأن الضريبة التى أوقف الحجز من أجلها غير واجبة الاداء فوراً ما دام الحجز قائماً وفقاً لحكم المادة الثالثة من قانون الحجز الإداري الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ .

(الطن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٠/٥/١٩٥٦ من ٧ ص ٧٣٣)

١٥٠١ — نص المادة ٢٠ من قانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري — عدم سريانها على إجراءات الحجز والبيع التى تبت قبل صدوره .  
\* ان المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ والصادر فى ٢٢ من يونية سنة ١٩٥٥ والتى اعتبرت الحجز الإداري كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص اجرائي لا شأن له بقبوع التجريم فلا يسرى حكمه الا باثر مباشر على إجراءات الحجز والبيع التى تمت بعد صدوره .

(الطن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٠/٢/١٩٥٦ من ٧ ص ١٣١٧)

١٥٠٢ — عدم سريان حكم المادة ٥١٩ من قانون المرافعات على الحجز الإداري .

\* ان مجال الأخذ بحكم المادة ٥١٩ من قانون المرافعات من اعتبار الحجز كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه مقصور على الحجز القضائي الذى يوقع بالشروط التى نص عليها القانون ولا يتعدى حكم هذه القاعدة الى الحجز الإداري الذى نظمه الشارع يتشميعات خاصة .

(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٠/٥/١٩٥٧ من ٨ ص ٥٢٥)

(الطن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٠/٢/١٩٥٦ من ٧ ص ١٣١٧)

١٥٠٣ - نص المادة ٢٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - عدم سريانه على  
 إجراءات الحجز والبيع التي تمت قبل صدوره - عدم اعتبار هذا  
 الفصل من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قانونا أصلا للمتهم إذ لا شأن  
 بقواعد التجريم والعقاب .

\* لا يعتبر القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الذي أورد حكم المادة ١/٥١٩ من  
 قانون المرافعات قانونا أصلا للمتهم إذ لا شأن له بقواعد التجريم والعقاب وإنما  
 هو نص جزائي أورد حكما خاصا باعتبار الحجز كان لم يكن إذا مضت ستة شهور  
 من تاريخ توقيعه قبل أن تتم إجراءات البيع ولم يعثر بخلاف المشرع حين وضعه أن  
 يسرى على الحجز الماضي والوقائع السابقة على صدوره .

( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٢١ ص ٨ ص ٥٢٥ )

١٥٠٤ - لا محل للأخذ بمبدأ الحراسة المفترضة المشار اليه في المادة ٥١٢  
 مرافعات بالنسبة للحجز الإداري .

\* أوجب الشارع دائما لانعقاد الحجز الإداري تعيين حارس على الأشياء  
 المحجوزة لتنتقل إلى عهده بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ومن ثم يصبح  
 أمينا مسئولا عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجز ، ولا يسوغ في تقرير المسؤولية  
 الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تقتضي باعتبار الأشياء محجوزة  
 بمجرد ذكرها بحضور الحجز أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها في المادة ٥١٢  
 من هذا القانون ما دام المشرع قد أوجب لانعقاد الحجز الإداري عناصر وشروطا  
 مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة .

( الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ ص ٦٠ )

( الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ )

١٥٠٥ - ١٥٠٩ - ادانة المتهم عن تبيد أشياء حجز عليها اداريا وحده  
 لبيعها في نقل قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يوم نال لانقضاء الفاتورة  
 المحددة في المادة ٢٠ منه .

\* جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥  
 على اعتبار الحجز كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه  
 - فإذا كان الثابت من الأوراق أن اليوم الذي حدد للبيع كان بعد صدور القانون  
 ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه مما يجعل الحجز  
 الذي توقع كان لم يكن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة المتهم عن جريمة

التجديد يكون مخطئا في القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانونا بسبب تخلف أركانها ، مما يتعين معه نقضه والقضاء ببرائة المتهم .

(الطن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٤/١٤/١٩٥٩ من ١٠ ص ٤٢٧)

١٥١٠ — حجز ادارى — عدم قيامه اصلا — جريمة اختلاس اشياء محجوزة لا تقوم :

✽ لا يسوغ في تقرير المسئولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تقضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز ، أو ببدا الحراسة المفترضة المشار اليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون ، والتي لم يأخذ بها الشارع بشأن الحجز الادارى الا في تاريخ لاحق لتاريخ التهمة بمقتضى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ — ما دام القانون الذي وقعت الجريمة في ظله قد اوجب لانعقاد الحجز الادارى عناصر وشروطا مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الاشياء المحجوزة . فاذا كانت الاجراءات في الحجز قد وقفت عند ترك الاشياء المحجوزة في حراسة المتهم على الرغم من رفضه الحراسة ، ولم يمين عليها حارس آخر لو يمهدها الى احد رجال الإدارة ، فان الحجز لا يكون قائما قانونا ، ولا يمكن والحالة هذه مسائلة المتهم عن تصرفه في الاشياء المحجوزة .

(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ ق . جلسة ٩/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٥٦١)

١٥١١ — محجوزات — حراسة — تكليف المدين أو الحائز بها — رفضه الحراسة لا يعتد به .

✽ يجوز لنحوب الحاجز — عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى — اذا لم يجد في مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة — ان يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه اياها .

فاذا كان الثابت مما اورده الحكم المطعون فيه ان التهمة مستاجرة للمدين محل الحجز من المدين فانها تكون حائزة لها قانونا بطريق الاجارة ، واذا كانت قد كلفت الحراسة فرفضتها فانه لا يعتد برفضها ، ومن ثم فان ما انتهى اليه الحكم من تبرئتها من تهمة اختلاس الاشياء المحجوزة بمقولة انها مستاجرة وليست مدينة وانها رفضت قبول الحراسة — ما انتهى اليه الحكم من ذلك يكون معيبا بالخطا في القانون متمينا نقضه .

(الطن رقم ٩٠٩ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٥/١/١٩٦٢ من ١٣ ص ٤٤١)

### ١٥١٢ - تكليف الدين أو الحائز الحاضر بالحراسة ولا يعتد برفضهما :

\* يجوز لتدوب الحجز - عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعلقة بالقوانين رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - إذا لم يجد في مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه أيأها .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم - وهو المدين المحجوز عليه - كان حاضرا وقت توقيع الحجز وأن مندوب الحجز عينه حارسا بعد أن خاطبه شخصيا فامتنع ، غير أنه لم يعتد برفضه وترك المحجوزات في حراسته - كما أثبت الحكم في حقه أنه امتنع عن تقديم تلك المحجوزات في اليوم المحدد لبيئها مع علمه به وبقصد عرقلة التنفيذ ، فإنه يكون صحيحا فيما انتهى إليه من ادانته بجريمة التبيد .

(الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ١٣ من ٢٨٢ )

### ١٥١٣ - اختلاس أشياء محجوزة إداريا - قيام المتهم بوفاء جزء من الدين المحجوز من أجله قبل يوم البيع - ينفي المسؤولية عن التبيد - إذا كان ماتم الوفاء به يعادل قيمة الأشياء المحجوزة .

\* إذا كان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه سدد ما كان مطلوباً منه للحكومة قبل اليوم المحدد للبيع وأن بنك التسليف قبل تقسيط المبلغ المطلوب منه ، وكان الحكم قد عول في الادانة عن التبيد على ما قاله من أن الطاعن لم يسدد كامل المبلغ المحجوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع ودون أن يبين قيمة المحجوزات منسوبة إلى المبلغ الذي أوفاه الطاعن قبل يوم البيع ، ذلك أن المسؤولية عن التبيد تنتفي إذا ما تسم الوفاء بما يعادل قيمة الأشياء المحجوز عليها قبل اليوم المحدد للبيع . إذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه المسألة فإنه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/١٩ ص ١٣ من ٧٤٨ )

### ١٥١٤ - حجز - بطلان - بطلان غير متعلق بالنظام العام .

\* من المقرر أن البطلان المشار إليه في الفترة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات ، وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ، ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه



صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه ، ولما كان الطاعن لم يدفع بسقوط الحجز واعتباره كان لم يكن استنادا إلى حكم تلك الفترة فلا يقبل منه إشارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ٤١ ص ١٣٦)

### ١٥١٥ - اختلاس محجوزات - حجز ادارى - حراسة :

✽ نصت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الادارى على انه (( يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا او أكثر على الأشياء المحجوز عليها . ويجسوز تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يمتد برفضه اياها ، أما اذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا الى أحد رجال الادارة المطيعين )) . ولما كان الثابت من محضر الحجز أن الطاعن كان حاضرا وقت توقيع الحجز وقد أتامه الصراف حارسا بوصفه حائزا للمحجوزات . ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون إذ عول في قضائه على محضر الحجز مع خلوه من أقامته أو غيره حارسا على المحجوزات - يكون غير مسديد .

(الطعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠ من ١٦ ص ٣٢٩)

### ١٥١٦ - تعدد الحجز القضائية والادارية - الاجراءات .

✽ يؤخذ من نصوص المادتين ٥١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ٢٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى اللتين نظمتا الاجراءات التي يتعين اتباعها عند تعدد الحجز القضائية والادارية أن القانون فرض على الحارس في الحجز الاول اخطار المحضر أو مندوب الحاجز في الحجز الثانى بالحجز الاول وأن يمرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجزة كاملة ثم ناط بالمحضر أو مندوب الحجز في الحجز الثانى أن يبرد تلك الأشياء وأن يثبتها في محضره ويعين حارس الحجز الاول حارسا عليها وأن يعطى صورة من محضره لكل من الحاجز الاول والمدين والحارس فيه اذا لم يكن حاضرا والمحضر أو المندوب الذى أوقفه ليكون هذا بمثابة معارضة في رفع الحجز الاول وحجز تحت يد ذلك المحضر أو المندوب على المبالغ المتحصلة من البيع الذى يتعين توحيد اجراءاته وميعاده في الحجزين والذي يتم طبقا لاحكام القوانين التى تحكم الحجز الاول . ويأبى في حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولا عنها حتى يقرر اغفائه أو حتى يقرر رفع الحجز الآخر ويعلن به أو حتى يتم بيع المحجوزات المعين حارسا عليها . ولما كان مفاد كل ما تقدم أن الواجبات

المفروضة على حارس الحجز الأول تنحصر في اخبار القوائم بالحجز الثاني بالحجز الأول وان يفرض عليه صورة محضره ويقدم له الاشياء المحجوزة التي يظل مكلفا بالحفاظة عليها الى ان يتم رفع الحجزين او الى ان تباع بمعرفة مندوب ايهما وان واجباته تقف عند تلك الحدود فلا تتعداها ، ومن ثم فلا يجوز له ان يمتنع عن تقديم الاشياء المحجوزة لندوب الحاجز تنفيذا لاي حجز من الحجوز الموقعة عليه ، بل ان واجبه يقتضى تقديم المحجوز عليه يوم البيع للمأمور المكلف ببيعته ثم تركه يتصرف بها يراه تحت مسؤوليته وحده .

(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٧٤)

#### ١٥١٧ - وفاء المحجوز عليه بالمبلغ المنفذه - اثره .

\* ينتهى الحجز بابراء ذمة المحجوز عليه من الالتزام بالوفاء بالمبلغ المنفذ من اجله قبل ثبوت التبديد . ولما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن اثار امام محكمتي اول وثاني درجة انه سدد قبل تاريخ التبديد ما يربو على قيمة المحجوزات ، غير ان ايا من الحكمين الابتدائي او المطعون فيه لم يمرض لذلك الدفاع . فان الحكم المطعون فيه اذ التفت عن الدفاع المشار اليه دون ان يعنى بالرد عليه سمح انه لو ثبتت صحته تغيير وجه النصل في الدعوى - يكون مشوبا بالقصور الذي يعببه بما يبطله ويتعين لذلك نقضه والاحالة .

(الطن رقم ٩٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٣/٣/١٩٦٧ س ١٨ ص ٣٩٠)

#### ١٥١٨ - وجوب احترام الحجز المشوب بالبطالان حتى يقضى ببطالانه .

\* توقيع الحجز يقتضى احترامه ولو كان مشوبا بالبطالان ، ما دام لم يصدر حكم ببطالانه من جهة الاختصاص .

(الطن رقم ٥٤٥ لسنة ٣٧ ق . جلسة ٥/٣٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ٧٤١)

#### ١٥١٩ - لمصلحة الضرائب حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لها

بطريق الحجز الادارى .

\* لمصلحة الضرائب بموجب القوانين الضرائبية ومنها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل - حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الادارى طبقا للقانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر من وزير المالية تنفيذا له ، وجعلت اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر في المادة ٤٩ منها للمهور الضرائب المختص حق اقتضاء الضريبة من الموزل نظير ايصال .

(الطن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ص ٢١٢)

#### ١٥٢٠ — حجز — تعيين الحائز .

\* ان مفاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى المتعلقة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ان القانون قد خول منسوب الحجز حق تعيين المدين او الحائز حراسا ، واذا لم يوجد من يقبل الحراسة ، فان له ان يكلف أحدهما بها دون الاعتداد برفضه اياها ، واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ولم يناقش ما اثبت في محضر الحجز على ما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة من ان المظنون ضده كان حاضرا وقت توقيع الحجز وانه الحائز للزراعة المحجوز عليها واثرت ذلك في توافر اركان الجريمة المسندة اليه فانه يكون مشوبا بالقصور فضلا عن خطئه في تطبيق القانون .

(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ص ١٢٥٦)

#### ١٥٢١ — كفاية ثبوت علم التهم بالحجز بآية طريقة .

\* جرى قضاء محكمة النقض على انه غير لازم في القانون ان يكون علم المحجوز ضده بقيام الحجز قد حصل باعلان رسمي ، بل يكفي ثبوت هذا العلم بآية طريقة كانت . ولما كان الحكم قد انتهى الى علم الطاعن بقيام الحجز مثبتا انه حصل في مواجهته ، فانه يكون قد ساق بذلك دليلا سائغا من شأنه ان يؤدي عقلا ومنطقا الى النتيجة التي انتهى اليها ، وله اصله الثابت في الأوراق ، ومن ثم فلا محل لما يدعيه الطاعن من عدم العلم بالحجز .

(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ س ٢٢ ص ٥٠٧)

#### ١٥٢٢ — الذئع بعدم العلم بيوم البيع — موضوعي .

\* متى كان البين من الرجوع الى محضر الحجز الذي خلصت المحكمة الى حصوله في مواجهة الطاعن واستخلت بذلك بطريق اللزوم العقلي على علمه بكافة بياناته ، انه قد حوى بيان المحجوزات ، واليوم المحدد للبيع وهو ذات اليوم الذي توجه فيه المذدوب مطالبا الطاعن بتقديم تلك المحجوزات ، فان مفاد ذلك ان الطاعن كان يعلم ببيانات الحجز الذي تم في مواجهته وكذلك باليوم المحدد للبيع ، ولا يعمدو ما يثيره من عدم علمه بيوم البيع ان يكون جدلا موضوعيا

في تقدير المحكمة لادلة الدعوى وتكوينها عقبتها وما استقر في يثينها مما لا تجوز مصادرتها فيه .

(الطن رقم ١٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١/٢٧ س ٢٢ ص ٥٠٧)

١٥٢٣ — توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطان ، ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .

✽ من المقرر ان توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطان ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص ، لأن الفسارح انما قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة اختلاس الأضياف المحجوزة أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت الحجز قضائية كانت أو ادارية والفرض من العقاب عليها هو وجوب احترام أوامر السلطة المذكور . ومن ثم فإن مجرد معارضة الطاعن في الحكم النفايى الذى وقع الحجز تنفيذا له لا تبرر له الاعتداء على الحجز بالتصرف في المحجوزات أو العمل على عرقلة التنفيذ عليها بدلا من اتخاذ الطرق القانونية في سبيل ارجاع الأمور الى نصابها الصحيح ، ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن من قالة القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون على غير سند .

(الطن رقم ١٢٥٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١١/٢٨ س ٢٢ ص ٦٦٢)

١٥٢٤ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع — طبيعته — دفع موضوعى — عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

✽ من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أن دفع المتهم بالتبديد بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع هو من الدفوع التى يجب أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنه يتطلب تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة . ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة في جميع ادوارها ان الطاعن لم يثر شيئا من ذلك أو يطلب تحقيقا معنا في هذا الصدد فليس له أن يتمسك بالدفع المذكور لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٢٥٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١١/٢٨ س ٢٢ ص ٦٦٢)

١٥٢٥ — توقيع الحجز — يوجب احترامه — ولو كان مشوباً بالبطالان —  
 ما دام لم يصدر حكم ببطالانه — ادعاء الحارس بأنه غير مدّين —  
 لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعت الحجز أو عرقلة  
 التنفيذ — مثال •

\* أن توقيع الحجز يتقاضى احترامه قانوناً ، ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطالان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطالانه • ولا يعنى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدّين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة أو لبيع المحجوزات ، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعت أو العمل على عرقلة التنفيذ •

(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق • جلسة ١٩/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٣٦١)

١٥٢٦ — كفاية حالة الحكم — فى شأن التاريخ المحدد للبيع — على أوراق

الحجز والتبديد — ما دامت قد اشتملت فعلاً عليه — مثال •  
 \* لأن كان ذكر التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها من البيسانات الجمهورية إلا أنه متى كان الحكم قد أحال فى شأنه الى أوراق الحجز والتبديد التى اشتملت فعلاً عليه — كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة — فلا يعيب الحكم أن هو جاء خلوا من بيان هذا التاريخ •

(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق • جلسة ١٩/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٣٦١)

١٥٢٧ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع — محله — أن تكون المحجوزات موجودة لم تبعد •

\* من المقرر أن محل الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبعد •

(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق • جلسة ١٩/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٣٦١)

١٥٢٨ — حضور المحجوز عليه عند توقيع الحجز وامتلاء عن التوقيع على محضر الحجز — تعيينه حارساً دون الاعتداد برفضه الحراسة — دليل على علمه اليقيني بالحجز — المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل •

\* متى كان يبين من مذكرات أسباب الطعن فضلاً عن محضر الحجز أن الطاعن كان حاضراً وامتنع عن التوقيع على محضر الحجز وأنه عين حارساً دون اعتداد

برفضه الحراسة وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ مما يدل على علمه اليقيني بالحجز ، فان كل ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

( للطن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩/١٢/١٩٧١ من ٢٢ ص ٧٦١ )

١٥٢٩ - المادة ١١ من قانون الحجز الإداري ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - أجازت اندوب الحجز ان يعين حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها - جواز تعيينه المدين أو الحائز حارسا إذا لم يوجد من يقبل الحراسة - جواز تكليفه ايها بالحراسة إذا كان حاضرا دون اعتذار برفضه ايها - في حالة عدم حضوره يعهد بها مؤقتا الى أحد رجال الإدارة المحليين .

\* نصت المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري على انه يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه ايها أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا الى أحد رجال الإدارة المحليين . وإذا كان الثابت من محضر الحجز ان مندوب الحجز خاطب الطاعن حالة توقيع الحجز بوصفه المدين وأنه ترك المحجوزات في حراسته كما أشار في نهاية المحضر الى ان الطاعن امتنع عن الحراسة فتركها مندوب الحجز في حراسته ومن ثم فان ما ينهيه الطاعن على الحكم من انه عول في قضائه على محضر الحجز مع انه لم يكن حاضرا وقت اجرائه ولم يوقع على محضره باعتباره حارسا يكون غير صحيح .

( للطن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٦/٤ من ٢٣ ص ٨٧٩ )

١٥٣٠ - توقيع الحجز يقتضي احترامه ويظل منتجا لآثاره - ولو شابته البطلان - ما لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه .

\* من المقرر ان الحجز قضائيا أو اداريا ما دام قد وقع فانه يكون مستحقا للاحترام ويظل منتجا لآثاره وليس لاحد الاعتداء عليه ولو كان مشوباً بالبطلان طالما لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص . ولما كانت الطاعة لا تنازع فيما أثبت في محضر الحجز والتبديد اللذين عول الحكم في ادانتها على ما ورد بهما ، وكان دفاعا قد تأسس على انها اقامت دعوى استرداد للمنفوقات المحجوزة قضى فيها لصالحها ، وكان الثابت ان الحكم في دعوى الاسترداد المشار اليها بالغاء الحجز الموقع قد صدر وقسوع الجريمة التي دينت

الطاعة بها ، فإنه لا يجدى الطاعة منازعتها في احقية الجهة الحاجزة في توقيع الحجز على منقولاتها استنادا الى انها ليست مدينة لها ، ولا يشفع لها انه حكم . من بعد وقوع الجريمة ، بإحققتها الاشياء المحجوزة .

( الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/٥ من ٢٤ ص ١٢٦ )

١٥٣١ — الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اتمام البيع خلال الثلاثة اشهر التالية لتوقيعه — دفع جوهرى — وجوب تحقيقه أو الرد عليه — اغفال ذلك — يعيب الحكم .

\* من المقرر ان الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة اشهر من تاريخ توقيعه من الدفوع الجهرية التي يتعين على محكمة الموضوع ان تحققها او ترد عليها بأسباب سائفة ، لانه يتجه الى نفي عنصر اساسي من عناصر الجريمة . ولما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان الحاضر مع الطاعن دفع باعتبار الحجز كان لم يكن للسبب المشار اليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعترف اسباب الحكم الابتدائي الذي قضى بإدانة الطاعن ، دون ان يعرض لهذا الدفع ايرادا له وردا عليه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٥/٧ من ٢٤ ص ٦١٤ )

١٥٣٢ — حجز — الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن — مقرر لمصلحة المدين — عدم التمسك به — نزول — الفرق بينه وبين البطلان الذي يشوب الاجراءات .

\* ان كان نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات قد جرى على ان الحجز يعتبر كان لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ثلاثة اشهر من تاريخ توقيعه الا اذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم او بحكم المحكمة او بمقتضى القانون ، فقد دل على انه اذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة — دون وقف مبرر — يعتبر الحجز كان لم يكن بنص القانون دون حاجة الى صدور حكم به ، فيزول الحجز وتزول الآثار التي ترتبت على قيامه ، ولما كان هذا الجزاء مقررا لمصلحة المدين ، فان عليه ان يتهمسك به والا سقطت فيه كما يسقط هذا الحق بالتنازل عن الجزاء صراحة او ضمنا . ومن ثم فقد افرق الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اجراء البيع خلال المدة المخصوص عليها في المادة سائلة الذكر من تاريخ توقيعه عن الدفع بوجوه البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الاجراءات المقررة له او لبيع المحجوزات والتي لا مشاحة في انها تمس الاحترام الواجب للحجز ما دام لم يقض ببطلانته من جهة الاختصاص . لما كان ذلك ، فان ما قررت المحكمة في ردما على هذا

الذفع — الذى يتجه الى نفي عنصر اساسى من عناصر الجريمة — من قولها : (( ان توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشروبا بالبطلان ما دام لم يثبت صدور حكم بطلانه من جهة الاختصاص . اذ ان مخالفة الاجراءات المقررة للحجز او لبيع المحجوزات لا تبطل اختصاص المحجوزات )) .  
 يكون هذا قد اوقعها فى خطأ فى تطبيق القانون حال بينها وبين ان تحقق بنفسها عن مدى سلامة ما اثاره الطاعن ادعيا من الذفع باعتباره الحجز كان لم يكن امعالا لحكم المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات لفوات المدة المنصوص عليها فيها فبطلت حكمها معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ ص ١١٠٤ )

١٥٣٣ — حجز — اعتباره كان لم يكن طبعا للمادة ٣٧٥ مرافعات — جزاء — مقرر لصحة الدين — ليس مذكورا بالانضمام السام — التزويغ — صراحة او ضمنا .

\* من المقرر ان اعتبار الحجز كان لم يكن طبعا للفقرة الاولى من المادة ٣٧٥ مرافعات وان كان يقع بقوة القانون الا انه جزاء مقرر لمصلحة الدين ولا يتطرق بالنظام العام ولذلك يسقط حق الدين فى الذفع به اذا نزل عنه صراحة او ضمنا بعد اكتسابه .

( الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠ ص ١١٨٣ )

١٥٣٤ — عدم العلم بالحجز — المنازعة فى صحة اجراءاته لتحديد مكان للبيع غير مكان الحجز ، اشارة الى منها اول مرة أمام محكمة النقض — غير جائز .

\* ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم فى القانون اذ ادانته رغم عدم ثبوت علمه بالحجز وبطلانه اذ حدد للبيع مكان غير مكان الحجز مردود بانه يبين من الرجوع الى محاضر الجلسات ان الطاعن حضر امام محكمة اول درجة وانكر التهمة ولم يبد دفاعا ، وامام المحكمة الاستئنافية قدم تلييل السداد وطلب استعمال الرافعة ، واذا لم يتمسك امام المحكمتين بعدم علمه بالحجز كما انه لم ينزع فى صحته ولم يتعرض الى ان البيع حدد له مكان آخر غير مكان الحجز ، فانه لا يسوغ له المجادلة فى ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٤/١/١٤ ص ٢٥ )



### ١٥٣٥ - وجوب احترام الحجز بمجرد توقيعه :

\* من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ، ويظلم منتجا لآثاره ، ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجا بأنه غير مدِين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة أو لبيع المحجوزات ، إذ لا يبرر ذلك العمل على عرقله التنفيذ .

(الطن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٠/٢/١٩٧٥ س ٣٦ ص ١٣٦)

### ١٥٣٦ - حجز - حراسة - تجديد - مسؤولية :

\* أن نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الحجز الإداري قد جرى نصها بأن « بمنزلة مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوزة ، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلّفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها » أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين ، كما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات أنه قد يبدأ فى محضر الحجز حضور الطاعن وتعيينه حارسا وامتناعه عن التوقيع ، وكان الحكم قد ائتمام مسؤولية الطاعن عن الحراسة دون اعتداد برفضه إياها بالاستناد إلى نص المادة سالفة الذكر بعد أن دلت تليلا سائفا على أنه كان حائزا للأشياء التى تم الحجز عليها ( لكونه شريكا لشقيقه المدين فى المحل الذى وقع فيه الحجز ) وكان حاضرا عند توقيع الحجز وعينه مندوب الحجز حارسا بما يدل على علمه اليقيني بالحجز ، وكان ما أورده الحكم سنداً لقضائه فى هذا الشأن صحيحا فى القانون ، فإن منعى الطاعن بدعوى قصور الحكم فى هذا الخصوص وخطئه فى تطبيق القانون لا يكون مسديدا .

(الطن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٠/٢/١٩٧٥ س ٣٦ ص ١٣٦)

### ١٥٣٧ - ما يجب عند تعدد المحجوزات على شئ واحد :

\* من المقرر أن توقيع عدة حجوزات على شئ واحد يوجب تقديمه للمحضر لبيعه تنفيذاً لأى حجز .

(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٧/٢/١٩٧٥ س ٣٦ ص ١٥٨)

## ١٥٣٨ - تبديد الحجزات - دفاع جوهرى - مثال :

\* مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدل، بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه يشترط لانبعاث الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة ، إلا اذا كان المدين أو الحائز حاضر كلف الحراسة ، ولا يعتد برفضه إياها ، ومقتضى ذلك أن منساق الالتزام بالحراسة فى حالة رفضها أن يكون من نيطت به مدينا أو حائزا . لما كان ذلك . كان الطاعن قد تمسك حتى آخر جلسة من جلسات المرافعة بإنكار صفته كمدين أو حائز ، وهو دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وله ما يسانده من الشهادتين المرفقتين بالمفردات ، فإن الحكم المطعون فيه ، وقد سكت عن هذا الدفاع إيرادا له أو ردا عليه وخلا من بيان سخفه من اعتبار المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبته صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، مما يبين معه نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/٣/١٠ ص ٢٦ من ٢٢٩ )

١٥٣٩ - خضوع الشخص لحراسة الطوارئ - لا ينتقص من أهليته - هو بمثابة حجز يفصل يده فى إدارة أمواله والتصرف فيها - حق الخاضع للحراسة - التقاضى بشخصه - اذا ما لحقه ضرر من جريمة وقعت على نفسه - أو مست شرفه واعتباره .

\* أنه عن الدفع بعدم قبول الدعيين الجنائية والمدنية لخضوع المدعى بالحق المبنى لأحكام حراسة الطوارئ ، فإن المشرع اذ خول لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، سلطة اتخاذ تدابير من بينها اصدار الأمر بفرض الحراسة ، إنما قصد وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة يفصل يدهم عن ادارتها أو التصرف فيها فلا يكون لهم تبعها لذلك حق التقاضى بشأنها ، وليس فى ذلك نقص فى أهلية الخاضع للحراسة وإنما هو بمثابة حجز على أمواله يقيده من سلطته عليها فيبأشرها نيابة عنه الحارس المدين طبقا للقانون . بيد أن هذا التقييد لا يتعدى الى حق الخاضع للحراسة فى التقاضى بشخصه اذا ما لحقه ضرر من جريمة وقعت على نفسه أو مست شرفه واعتباره ، ومن ثم فإن ما يثيره المستأنف فى هذا المنحى يكون غير قوييم .

( الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩ ص ٢٧ من ٣٦٩ )

١٥٤٠ - عدم قبول رفض الحراسة - من الذين أو الحائز ، أدانته  
من رفض قبول الحراسة - دون استظهار كونه حائزا أو  
مدينا - قصور .

✽ أوجب الشارع لاتمقاد الحجز الإداري عناصر أو شروطا مخصصة  
منها وجوب أن يكون الحارس الذي ينضيه مندوب الحجز مدينا أو حائزا حتى  
لا يعتد برفضه قبول الحراسة وتسوغ بالتالي مسائلته جنائيا عن كل  
ما يقتضيه تنفيذ الحجز . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند حد  
تعيين الطالب حارسا وترك المحجوزات لديه على الرغم من رفض الحراسة  
وأنه ليس المدين ، دون أن يستظهر أنه عين حارسا بوصفه « حائزا »  
للمحجوزات والأدلة التي يستخلص منها ذلك ، ودون أن يحص دلالة ما قالتها  
محكمة أول درجة من أنها لا تطعن إلى سلامة إجراءات الحجز التي اتخذت ،  
فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/٥ من ٢٧ ص ٤٠٠ )

١٥٤١ - الدفع بعدم العلم باليوم المحدد لبيع المحجوزات - جوهري -  
علة ذلك ؟ أدانة المتهم بتبديد محجوزات - دون تحقيق دفاعه  
بعدم علمه بيوم البيع - بقالة أنه لم يتمسك بوجود  
المحجوزات - رغم تمسكه بوجودها - يخالف الثابت بالأوراق .

✽ متى كان يبين من الإطلاع على المفردات التي ضمت تحقيقا لهذا  
الوجه أن الطاعن تقرر في محضر جمع الاستدالات أن المحجوزات موجودة ولم  
تبعد ورد هذا الدفاع في مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة ، لما كان  
ذلك . وكان يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما  
علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ، ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات  
في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم  
البيع يعد من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفى عنصر من  
عناصر الجريمة لا تقوم دونه ويتمين على المحكمة أن تتناوله بالرد . لما كان  
ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين وسيلة علم الطاعن باليوم المحدد  
للبيع ، وأطرح دفاع الطاعن بعدم علمه به استنادا إلى عدم تمسكه  
بوجود المحجوزات مخالفًا بذلك الثابت بالأوراق ، مما يعيب الحكم ويوجب  
نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٦/٧ من ٢٧ ص ٦٢٥ )

١٥٤٢ - الدفع بمغيرة مكان الحجز عن المكان المخصص لبيع المحجوزات  
وان المحضر لم ينتقل الى هذا الأخير - موضوع - عدم جواز  
اثارته لأول مرة أمام النقض .

\* لما كان البين من محاضر جلسات المحكمة ان الطاعن لم يدفع  
الادعاء المسند اليه بما يثيره في طعنه من ان المحجوزات حذد لبيمها مكان  
أخضر غير مكنان الحجز لم ينتقل الى اليه المحضر وكان هذا الأمر الذي  
ينشأ عنه الطاعن لا يدعو دفعا موضوعيا كان يتعين عليه التمسك  
بـه أمام محكمة الموضوع ولا يسوغ اشارة الجدل في شأنه لأول مرة  
أمام محكمة النقض فان النقص على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٠/١٠ من ٢٧ من ٧١٨ )

١٥٤٣ - اشارة الطاعن كونه ليس مدينا وأنه امتنع عن قبول  
الحراسة - موضوع .

\* لما كان البين في محاضر جلسات المحكمة بدرجتها ان الطاعن لم  
يدفع إلتزام المسند اليه بما يثيره في طعنه من بطلان الحجز لكونه ليس  
بالمدين وأنه امتنع عن قبول الحراسة ، من أمور لا تعدو ان تكون  
دفعوا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها  
تتطلب تحقيقا لا يسوغ اشارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام  
محكمة النقض ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير  
سديد .

( الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٠/١٨ من ٢٧ من ٧٦٦ )

١٥٤٤ - الدفع بانعدام الدين سند الحجز وزوال قيد الحجز - قبل  
التبديد - جوهرى - اغفال تحقيقه او الرد عليه - اخلال بحق  
الدفاع .

\* لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية  
بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٤ ان المدافع عن الطاعن طلب اصليا البراءة  
واحتياطيا سسؤال محرر المحضر عما اذا كان الطاعن او احد الورثة  
يستأجر أرضا من الاصلاح الزراعي وعن سبب وضع يد الطاعن على  
أرض النزاع وأوضح ان الطاعن وباقي الورثة غير مدينين بايجار الارض ،  
ذلك ان مورثهم قد اشتراعا من الشركة المصرية الزراعية التي استولى  
الاصلاح الزراعي على الاراضى المكلفة بانسئها ومن بينها الارض محل

النزاع تنفيذا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ ثم صدر القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٩ باعتبار الشركة البائنة استصلاعية استتفدت اغراضها بما يلحق بقرار الاستيلاء ويمسح الدين سند الحجز ويرفع قيد الحجز عن المحجوزات قبل حصول التبديد . وطلب الدفاع اجلا لتقديم صورة رسمية للقرار سالف الذكر غير ان الحكم المطعون فيه لم يمرض لهذا الدفاع ايرادا او ردا ، كما لم تكن المحكمة بتحقيقه بسماع شهادة محرر المحضر او تمكين الطاعن من تقديم المستندات المؤيدة لدفاعه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الحجز ينتهي بإبراء ذمة المحجوز عليه من الالتزام بالوفاء بالمبلغ المنفذ من اجله قبل ثبوت التبديد ، فان الحكم المطعون فيه اذا التفت عن الدفاع المشار اليه دون ان يعنى بتحقيقه او بالرد عليه - مع انه لنثبت صحته تغير به وجه الفصل في الدعوى - يكون مشربا بالقصور فضلا عن انطوائه على اخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويتمين لذلك نقضه والاحالة .

( الملن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١١/١٤ س ٢٧ ص ٨٨٥ )

#### ١٥٤٥ - تبديد - السداد اللاحق - قوته .

\* لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة امام محكمتي اول وثاني درجة ان الطاعن لم يثر اى منازعة في شأن الحجز او سداد الدين المحجوز من اجله من قبل توقيع الحجز وكان من المقرر انه لا يقبل من الطاعن الذمى على المحكمة بانها اغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به امامها فان ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه في عذا الخصوص يكون غير مسديد - هذا فضلا عن ان ما يثيره الطاعن عن السداد اللاحق فهو مردود بان السداد الذى يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها .

( الملن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٣/٥ س ٢٩ ص ٢٢١ )

#### ١٥٤٦ - حجز - تبديد - عقوبة .

\* اذا كان الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه انه توقع حجز ادارى لمصالح الاموال المقررة ضد « المتهم » وتمين حارسا على ما حجز عليه وفي اليوم المحدد لايبسج انتقل مندوب الحجز فلم يجد المحجوزات بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التى دان الطاعن بها ثم خلص

الى معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات فان الحكم يكون قد  
انزل على الواقعة حكم القانون الصحيح ولا محل لما يثيره الطاعن في  
صدد تطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات اذ انها خاصة باختلاس المحجوزات  
الذي يقع من غير الحارس يستوى في ذلك ان يكون الحجز قضائيا أو  
اداريا ومن ثم يضحى نفي الطاعن في هذا الخصوص على غير سند .

(الطن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١١/١٢/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٦٣١ )

حسرت





## حـ رـ ز

١٥٤٧ — **تحريض المضبوطات — تحقيق — إجراءات — حكم — تسببه** .  
 \* لم يرتب المشرع البطالان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية. فمضى شأن تحريض المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .  
 ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى عدم حصول عيب بالمخدر المضبوط وإلى سلامة إجراءات التحريض فإن النعي ببطلان الإجراءات يكون غير مسدود .  
 (الطعن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٤ من ١٤ ص ٨٨)

### ١٥٤٨ — إجراءات التحريض .

\* إجراءات التحريض بما فيها الإجراء المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هي إجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها أي بطلان ، وترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل ون الاحراز المضبوطة لم يصل إليها العيب ، ولما كانت المحكمة أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة ، فأنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد إذ لا يمسدود في حقيقته أن يكون جسدا موضوعيا مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٥ من ١٤ ص ١٤٨)

### ١٥٤٩ — حريق بالمال — خطأ — جريمة .

\* مناط العقاب في جريمة الحريق بالاممال هو شخصية الخطأ ؛ فلا يسأل الجاني الا عن افعاله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ الموثم قانونا والتي يتسبب عنها الضرر ، ولا يسأل الشخص عن فعل غيره اذا لم يثبت انبه ارتكب خطأ شخصيا مرتبطا بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب . واذا ما كان الحكم قد انتهى الى عدم ثبوت مقارفة الماطمون ضده لهذه الجريمة بنفسه ولم ينسب اليه خطأ شخصيا مما يجعله محلا للمساءلة الجنائية عن فعل غيره ، واستبعد المسؤولية الافتراضية التي اساسها سوء اختيار المتبوع لتابعه وتقصيره في رقابته بوصفها لا تمت بصلة الى الفعل الضار محل الجريمة ، فإن قضاءه بتبرئته منها يكون صحيحا .

(الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٣/٥ من ١٤ ص ١٦٩)

## ١٥٥٠ - اجراءات التحريز :

\* من المقرر أن اجراءات التحريز انما تقصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانسون على مخالفتها بطلاناً ما بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم تصل اليها يد العبث . ولما كانت المحكمة قد اقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائقة واطمأنت الى عدم حصول عبث بالمضبوطات فانه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد اذ لا يدعو في حقيقته ان يكون جديلاً موضوعياً مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

(الجلسة رقم ١٤٤ لسنة ١٩٣٠ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦ ص ٦٢٢ )

١٥٥١ - لا بطلان على مخالفة اجراءات تحريز المضبوطات المنصوص عليها في المادة ٥٢ وما بعدها من قانسون الاجراءات . الأمر متروك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل .

\* ان تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه اساساً الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسمح كل منهم ان يبعده من لوجه الدفاع ، مادام لم يبدء بالفعل .

(الجلسة رقم ١٠٠٩ لسنة ١٩٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٦ ص ٢٢ ص ٧١٩ )

## ١٥٥٢ - العبوة باطمئنان المحكمة الى سلامة التحريز .

\* متى كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان الحرز اودع بمكتب البلوكامين لصيانته من العبث وأن القانسون لا يستلزم ان يكون الخاتم المستعمل في التحريز للامور الضبط القضائي ولم يرتب البطلان على مخالفة اجراءات التحريز متى ثبت أن الحرز هو بذاته الحرز المضبوط وكان الخاتم المستعمل في تحريزه لأحد العاملين بمكتب المخدرات ، فان التشكيك في سلامة الحرز لا يكون له محل .

(الجلسة رقم ٢٤١ لسنة ١٩٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/١٧ ص ٢٢ ص ٥٢٩ )

١٥٥٣ - القانون لم يستلزم أن يكون الخاتم المستعمل في التحريز للامور الضبط القضائي .

\* من المقرر في قضاء محكمة النقض ان اجراءات التحريز المنصوص

عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ إجراءات لا يترتب على مخالفتها أي بطلان  
اذا قصد بها المحافظة على الدليل محسب .

(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٧/١٠/١٩٧١ ص ٢٢ ص ٥٣٩ )

١٥٥٤ — إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧  
إجراءات تنظيمية — لا بطلان على مخالفتها .

\* متى كان الحكم تدرد على ما اثير بجلسية المحاكمة بصيغ اختلاف  
وزن الحرز في تحقيق النيابة عنه فيما اثبتته تقرير التحليل بأن الحرز الذي  
أرسل للتحليل يحمل اسم الطاعن وخاتمه وكيل النيابة الذي أجرى  
التحريز فان هذا الرد سبائخ اوضح به الحكم اطمئنان المحكمة الى  
سلامة التحريز ويكون النفي بذلك على غير أساس .

(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٧/١٠/١٩٧١ ص ٢٢ ص ٥٣٩ )

١٥٥٥ — إجراءات التحريز إجراءات تنظيمية — لا بطلان على مخالفتها —  
المعبرة باطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل .

\* من المقرر ان إجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم العمل  
للمحافظة على الدليل خشية توينه ولم يرتب القانون على مخالفتها  
بطلاناً ، بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل .  
واذ كان مناد ما اورده الحكم هو ان المحكمة اطمأنت الى ان المصدر المضبوط  
لم تمتد اليه يد العبث فانه لا يقبل من الطاعن منعه على الحكم  
في هذا الشأن .

(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ٨/١٠/١٩٧٢ ص ٢٢ ص ١٩٧٩ )

١٥٥٦ — رفض طلب ممانعة حرز المضبوطات — لا أخلال بحق الدفاع —  
واما الحكم قد برر رفضه بأسباب سائفة — عدم التزام  
المحكمة بإجابة طلب الممانعة الذي لا ينتجه الى نفي الفعل المكون  
للجريمة أو استحالة حصول الواقعة .

\* متى كان ما رده به الحكم كافية وسائفا لرفض المحكمة طلب ضم  
الحرز وممانعته دون ان يوصم حكمها بالاخلال بحق الدفاع ، فضلا  
عن ان الطاعن من اسباب الطعن ان طلب ضم جهناز التليفزيون لتجرى  
المحكمة ممانعته لا ينتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول  
الواقعة ، وانما الهدف منه مجرد التشكيك فيها وإثارة الشبهة حول

علم الطاعن بوجود المادة المضبوطة بداخل الجهاز وهو ما لا تلتزم المحكمة بإجابته ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

(الطن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٢/٢/١٩٧٣ س ١٩٢ ص ٤١)

١٥٥٧ - اجراءات التحريز - التصد منها - مخالفتها - اثر ذلك .

\* من المقرر ان اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية تصد بها المحافظة على الدليل ولا يترتب على مخالفتها اى بطلان ، ومن ثم فان النعى على الحكم في هذه الخصوصية يكون غير تميم .

(الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق . جلسة ٦/٢٥/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٧٨٥)

١٥٥٨ - مضبوطات - تحريزها - الاجراءات - المقصود منها اثره مخالفتها .

\* استقر قضاء محكمة النقض على ان اجراءات تحريز المضبوطات وفقا لما تنص عليه المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية . قد تصد بها تنظيم العمل ولم يرتب القانون على مخالفتها اى بطلان وترك الامر فيها الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وان الاحراز المضبوطة لم يصل اليها اى عيب ولا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد ما دام انه دفاع ظاهر البطلان . ويمس عن محجة الصواب .

(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٢/٩/١٩٧٣ س ٢٤ ص ١١٧٦)

١٥٥٩ - مضبوطات - عدم تعرضها للبحث قبل عرضها على المتهمين او المدافعين عنهم امام محكمة الموضوع - اشارة الامر لأول مرة امام محكمة النقض .

\* اذا كان الطاعن والمدافع عنه لم يشر ايها امام محكمة الموضوع اى دفاع في شأن تسليم بعض المضبوطات في الدعوى لابن المجنى عليه منه قبل ان تعرض على المتهمين او المدافعين عنهم . ومن ثم فلا يقبل منه اشارة هذا الامر لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٢/٩/١٩٧٣ س ٢٤ ص ١١٧٦)

١٥٦٠ - النعى على المحكمة تعودها عن معانة حرز المضبوطات - لا يقبل  
مادام الطاعن لم يطلب منها ذلك .

✽ متى كان محامى الطاعن لم يطلب من المحكمة ان تعين حرز المضبوطات للتبين من وجرد الشريط اللاصق ، نأيس له ، من بعده ان ينعى عليها تعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهن من جانبها داعيا لاجراءه اطمئنانا لدلة الثبوت التي عولت عليها .

(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ س ٢٥ ص ١٥١)

١٥٦١ - اجراءات التحريز تنظيمه - مخالفتها - لا بطلان - مورد  
الاطمئنان الى سلامتها - احكامه الموضوع .

✽ ان قانون الاجراءات الجنائية اذ نظم - فى المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ منه - اجراءات التحريز فقد قصد بها المحافظة على الدليل فحسب . ولم يرتب اى بطلان على مخالفتها ، وعن ثم فالرجع فى سلامة هذه الاجراءات الى اطمئنان محكمة النقض .

(الطن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٠/١٧ س ٣٧ ص ٧٣٨)

١٥٦٢ - اجراءات تحقيق - اجراءات المحاكمة - تحريز - حكم -

✽ لما كان ما سطره الحكم بشأن الخلاف بين تحريز زجاجة متحصلات المدة والمظروف المحتوى عليها ، انما ينبىء فى ذات الوقت عن انه خلاف ظاهرى ما دام المظروف المحتوى على ذات الزجاجة مختوم بخاتم نفس الضابط بما يحتمل القول انه قصد الى تحريز الزجاجة بخاتمها على هذه الصورة ، وهو ما كان يقتضى من المحكمة ان تجرى تحقيقا فى شأن هذا الخلاف الظاهرى تستجلي به حقيقة الامر قبل ان تنتهى الى القول بالشك فى الدليل المستمد من نسبة متحصلات المدة المرسلة للطب الشرعى الى المظروف ضده وما كان لها ان تستتبى الراى قبل ان تستوثق من صحتة عن طريق تحقيقه ، اما وقد قصحت عن ذلك فان حكمها يكون معيبا ، فضلا عن فساد استدلاله بالقصور .

(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ س ٢٩ ص ٦١٠)



## حريق

- الفصل الأول - حريق عمد
- الفصل الثاني - حريق باهمال
- الفصل الثالث - القصد الجنائي





## الفصل الأول

### حريق عمد

١٥٦٣ - أركان جريمة الاحراق المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات

✳ يكفى لتوافر أركان جريمة الاحراق المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع "قديم" أن يكون الجاني وضع النار عمداً في محل مسكون أو معد للسكنى بصرف النظر عن مقصد ما تلتهمه النار من المكان الذي علقت به أو من محتوياته وبصرف النظر عن علم أصحاب المكان أو عدم علمهم بخطر الحريق الذي أشعل عمداً بمحلهم فإن هذا كله من الملابس المحبطة بالفعل المتصرف ، ولا تأثير له في توافر أركان جريمة الحريق ونق ما نص عليه القانون فإذا رش شخص بنزينا على مفروشات منزل وأشعل فيها النار فاطفأها الجيران الذين بادروا بالحضور على استغاثة فهو إذن قد وضع النار عمداً في محل مسكون ويكون تطبيق المادة ٢١٧ ع على فعلته سليماً لا عيب فيه .

(جلسة ١٦/٤/١٩٣٤ طعن رقم ٩٩٩ سنة ٤ ق)

١٥٦٤ - متى تبسم الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ ع .

✳ أن الجريمة المتعاقب عليها بمقتضى المادة ٢١٨ من قانون العقوبات "قديم" تعتبر تامة بمجرد وضع النار عمداً في اخذ الأمكنة الواردة في هذه المادة سواء اشتعلت النار أم لم تشتعل . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قذف كرة مشتعلة في مخزن ( مشغل حصر ) لإحراقه ، ولم يتحقق الغرض الذي رعى إليه من فعلته ، فيصح عقابه بالمادة ٢١٨ المذكورة ولو لم تلتهم النار شيئاً من محتويات المخزن .

(جلسة ٣٠/٣/١٩٣٩ طعن رقم ٦٦٠ سنة ٩ ق)

١٥٦٥ - متى تعتبر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ ع جنحة .

✳ أن وضع النار عمداً في الأشياء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٥ من قانون العقوبات يكون جنحة إذا لم تستعمل مادة مفرقة في ارتكاب الجريمة ، وكانت الأشياء المحروقة لا تزيد قيمتها على خمسة جنيهات مصرية ، ولم يكن من وضع النار خطر

على الأشخاص أو الأموال • وفيما عدا ذلك تكون الواقعة جنائية -  
ومحكمة الموضوع هي التي تقدر الظروف الواقعية التي تكون فيها الواقعة  
جنحة •

(جلسة ١٦/٦/١٩٤١ ملن رقم ١٦٣٥ سنة ١١ ق ١)

### ١٥٦٦ - متى تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٦ ع ٢ •

\* إذا كانت الواقعة التي اثبتها الحكم هي ان المتهم اشعل النار في  
لغافة وضعتها باحتياط تحت باب منزله ثم اطفأها في الحال قبل ان  
تنتشر الى الباب • فتكفي هذه الو-اية لأنها وضعت النار عمدا بالواسطة •  
الأمير المنصوص عليه في المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات • وإذا كانت  
هذه المادة صريحة في أنه يجب لتمام الجريمة المنصوص عليها فيها أن يكون  
قصد المتهم توصيل النار من الشيء الذي وضعها فيه الى الشيء المراد  
احرقه وان توصيل النار بالفعل الى هذا الشيء ، فإنه اذا لم يتوافر هذا  
القصد فلا تتحقق الجريمة ولو كانت النار قد وصلت بالفعل • وإذا توافر  
ولكن لم توصل النار ، فإن الواقعة لا تكون جنائية تامة ، وإنما تكون  
شروعا فقط ، بحيث اذا عدل المتهم بارتدته فلا تصح معاقبته • وإن  
فان تلك الواقعة الثابتة بالحكم لا تكون معاقبة عليها •

(جلسة ١٥/١٠/١٩٤٥ ملن رقم ١٣٢٠ سنة ١٥ ق ١)

### ١٥٦٧ - وجباي تطبيق المادة ٢٥٢ عقوبات ؟ توفير جريمة الحريق

المعد ولو كان الجاني مقبلا وحده في المكان الذي وضع  
النار فيه •

\* لا يمنع من تطبيق المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات أن يكون الجاني  
قد تحقق من خلو المكان من ساكنيه أو أن تكون النار لم تشتعل أو لم  
يكن من شأنها تعريض حياة السكان للخطر بل أن النص يطبق ولو  
كان مرتكب الحريق مقبلا وحده في المكان الذي وضع النار فيه •

(الملن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق ١ • جلسة ١٦/٤/١٩٥٨ ص ٩ ص ٣٥٥)

### ١٥٦٨ - الشروع في جريمة الحريق المعد - توفيره متى كان الجاني قد

سكب البترول على نافذة المكان أراد احراقه وهو يحمل اعبوا  
الثقل بقصد اتمام العمل بالنار فيها • تلك افعال مرتبطة  
بالجريمة او بتبليط السبب بالسبب •

\* اذا كان الثابت ان المتهم سكب سائل البترول على نافذة ماكنة

طحن الغلال وهو يحمل اعمود الثقباب يقصده إشعال النار فيها ، فيكون بذلك قد أتى فعلا من الأفعال المرتبطة بهذه الجريمة ارتباطا المسبب بالمسبب ، ويمد هذا الفعل شروعا لإجراء أعمال تحضيرية .

(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٢٦٦ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/٣٠ من ١٠ ص ٣٦٠ )

١٥٦٩ - توجه الإرادة اختلوا الى وضع النار - كفايته لتوافر العمد في معنى المادة ٢٥٣ عقوبات .

\* العمد في معنى المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات ، هو توجه الإرادة اختيارا الى وضع النار ايا كان الباعث عليه - أي سواء أكان الغرض من ذلك هو إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر .

(الطن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٢٦٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ ص ١٧٦ )

١٥٧٠ - كفاية وضع النار عمدا في مخزن مملوك للغير لقيام المسؤولية الجنائية وفيق المادة ٢٥٣ عقوبات - وجوب مؤاخضة المتهم بقصده الاجتهالي ومسايلته عن كافة النتائج المترتبة على فعله .

\* متى كان الظاهر من الوقائع التي اثبتتها الحكم المطعون فيه ان المتهم الأول تعمدا وضع النار في المخزن المملوك للشركة المجنى عليها - بان اشمل قطعة من القماش ووضعها داخل ذلك المخزن ، فانه يكون مسئولا جنائيا وفقا للمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات مهما يكون من قصده الأول في وضع النار عمدا ، هذا فضلا عن وجوب مؤاخضته بقصده الاجتهالي ومسايلته عن كافة النتائج الاحتمالية الناشئة عن فعله .

(الطن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٢٦٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ ص ١٧٧ )

١٥٧١ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة - مشروط بان تورد في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى وآات بها ووازنت بينها - التفتتها كلية عن التعرض لدفاع المتهم وعدم ايرادها له - قصور - مثال في حريق عمدا .

\* لئن كان الاصل ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، الا انه يتعين عليها ان تورد في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى والمت بها على وجه يفصح انها فطنت اليها ووازنت بينها ،

أما وقد التفتت كلية عن التعرض لنفاس المتهمين ، بأن الاتهام ملفق والدليل على ذلك ما شهد به ضابط إدارة الدفاع المدني والحريق في تحقيق النيابة من أنه لم يلاحظ أي أثار لنسائل مشتمل ، كما قدمت إدارة المطافي ، تقريراً يغير ذلك ، انتهى إلى أن الحادث يرجع إلى احتمال ترك أو القاء جسم مشتمل صغير كمقرب سيجارة أو عود ثقاب ، وأسقطته جملة ولم تدره على نحو يكشف عن أنها اطلعت عليه ، وأسقطته حقبة ، فإن حكمها يكون قساصراً

(الطن رقم ٧٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧ ص ٢١ من ٨٢٣)

١٩٧٢ - دفاع الطاعن باعتبار الواقعة جنحة لأن مكان الحريق ليس مسكوناً أو معداً للسكنى - التفتات الحكم عن ذلك واعتباره محل الحريق معداً للسكنى طبقاً للمادة ١/٢٥٢ عقوبات لا يعيبه ما دام الثابت من المفردات المضمومة أن المعينة أثبتت أن مكان الحريق ججرة مسقوفة ومنزل .

\* لما كان منعى الطاعن أن المدافع عنه أشار في مرافعته أن المكان الذي شنت فيه الحريق ليس مسكوناً أو معداً للسكنى الأمر الذي كان يضمن معه اعتبار الواقعة جنحة وكان يبين من المفردات التي أصدرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطن أن المعينة التي أجريت بمحل الحادث أثبتت أن الحريق شب في المنزل رقم ٤٠٠ وفي ججرة مسقوفة فإن الحكم إذا انتهى إلى اعتبار محل الحريق معداً للسكنى وانسزل على الواقعة حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ومن ثم فلا يعيب التفاتة عما أشاره الطاعن من أن الواقعة جنحة .

(الطن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ ص ٢٣ من ١٢٠١)

## الفصل الثاني

### الحريق باهمال

١٥٧٣ - مثال لتوفر جريمة الحريق باهمال - دخول المتهمين ومعهما فانوس الى المخزن بالقرب من البنزين ، واتصل رذاذ البنزين اثناء تقريغه مما نتج عنه اشتعال النار في المخزن - ذلك يوفّر ركن الخطأ .

✳ اذا كان الحكم قد اثبت توافر عنصر الاممال وعدم الاحتياط في حق المتهمين - من دخولهما المخزن ومعهما « الفانوس » ووجوده على مقربة من « البنزين » فاتصل رذاذ البنزين اثناء التفريغ بالفانوس واشتملت النار في المخزن ، فان هذا يكفي لادانتهم بجريمة الحريق باهمال ولو لم يقع منهما أي خطأ آخر .

( لاطن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠ / ٢ / ١١ ص ٢٧٣ )

### الفصل الثالث

#### القصد الجنائي

#### ١٥٧٤ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة الاحراق .

✽ القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع « قديم » يتحقق بمجرد وضع الجاني للنار - هذا المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به - فمضى ثبت للقاضي أن وضع النار كان على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة والعمد هنا معناه مجرد توجه الإرادة اختياراً إلى وضع النار في المكان أياً كانت نتيجته أو الباعث عليه أي سواء أكان القصد الأول من ذلك هو مجرد إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار في المكان وسيلة لتحقيق أي قصد آخر . على أنه إذا صرح أن رجلاً يريد إعدام منقول له فيحتاج لذلك ويتخذ له من طرق الوقاية ما يقضى به العقل كان يحرق خرقة أو متاعاً بالياً في مكانه أو في منزله محتاطاً لذلك الاحتياط الواجب إذا صرح أن مثل هذا الفعل تسد لا يعاقب عليه مطلقاً أو تدعى يعاقب عليه على اعتبار أنه جنحة إحراق بالأهمال فيما لو امتدت نتائج الفعل وأحدثت حريقاً في بقية المكان إلا أنه إذا كان الثابت هو أن الجاني وضع النار لإحراق المنقول وهو موثق أن النار لا يبد متصلة بباقي البناء فإيقانه هذا هو دليل الاختيار الذي ينحصر فيه معنى العمد في جنابة الحريق وبه يتحقق القصد الجنائي .

( جلسة ١١/٢٧/١٩٣٣ طعن رقم ١٦ سنة ٤ ق )

#### ١٥٧٥ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة الاحراق .

✽ أن القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع « قديم » يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمداً في المكان المكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به . فمضى ثبت للقاضي أن الجاني قصد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة . والعمد هنا معناه توجه الإرادة اختياراً إلى وضع النار أياً كان الباعث عليه أي سواء أكان الغرض من ذلك هو مجرد إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر كالحصول على قيمة الأشياء المؤمن عليها ، على أنه مهما يكن قصد الجاني الأول من وضع النار

تقى المكان المسكون فهو ملخوذ أيضا في هذه الجريمة بقصده الاحتمالي ومسئول  
عن كافة النتائج الاحتمالية الناشئة عن فعله لأنه كان يجب أن يتوقع حصولها .

( جلسة ١٩٣٥/٢/٢١ ملن رقم ٩ سنة ٥ ق )

#### ١٥٧٦ — متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة الاحراق .

\* القصد الجنائي في جريمة الاحراق يتحقق متى تعمد الجاني وضع  
النار في الشيء وكان عالما أن هذا الشيء مملوك لغيره بقطع النظر عما  
يكون لديه من باعث ، اذ لا تؤثر البواعث على قياس الجرمية .

( جلسة ١٩٥٢/١/١ ملن رقم ٤٨٧ سنة ٢١ ق )

#### ١٥٧٧ — تحقق القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها

في المادة ٢٥٣ عقوبات — متى وضع الجاني النار في شيء  
من الأشياء المذكورة بها عالما بملكيته للغير .

\* القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٣  
من قانون العقوبات يتحقق متى وضع الجاني النار في شيء من الأشياء  
المذكورة بهذه المادة وكان عالما بأن هذا الشيء مملوك لغيره — بقطع النظر  
عما يكون لديه من باعث — اذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة .

( الملن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ص ١٧٦ )





خضاعة



## حصانة

١٥٧٨ - موظفو منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة - تهمتهم  
بالحصانة القضائية : مصريون كانوا أم اجانب - القانون  
٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ .

\* أن المادة الثامنة من القسم السابع عشر منقورة (ب) من الاتفاق  
الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة الصادرة بالموافقة عليه  
القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ تنص - من بين المزايا والحصانات التي  
يتمتع بها موظفو المنظمة على « الحصانة القضائية » وجاء نصها عاما لا يفرق  
بين الموظف المصري الجنسية والموظف التابع لجنسية اجنبية بل انه  
ينتظم كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة المذكورة .

(الطن رقم ١٤١٥ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/١٥ ص ٧ ص ٣٤٦)

١٥٧٩ - حصانة النشر - قصرها على الاجراءات القضائية والاحكام  
العينية - عدم امتدادها الى ما يجري في الجلسات غير العلنية  
ولا الى ما يجري في الجلسات التي يتقرر الحد من علنيتهما ،  
ولا الى التحقيقات .

\* دلي الشارح بما نص عليه في المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون العقوبات  
ان حصانة النشر مقصورة على الاجراءات القضائية الجنائية والاحكام  
التي تصدر علنا ، وان هذه الحصانة لا تمتد الى ما يجري في الجلسات  
غير العلنية ، ولا يجري في الجلسات التي قرر القانون او المحكمة الحد من  
علنيتهما ، كما انها مقصورة على اجراءات المحاكمة ، ولا تمتد الى التحقيق  
الابتدائي ولا الى التحقيقات الأولية او الادارية ، لان هذه كلها ليست  
علنية اذ لا يشهد بها غير الخصوم وكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه  
التحقيقات او ما يقال فيها او يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش  
واتهام وحالة على المحاكمة فانما ينشر ذلك على مسؤوليته ، ويجوز  
محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من مذهب وسب وامانة .

(الطن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/٢٤ ص ١٠ ص ٣٤٨)

١٥٨٠ - الامتيازات والحصانات القضائية - نطاقها .

\* الامتيازات والحصانات القضائية المقررة بمقتضى الاتفاقيات  
الدولية وطبقا للمعرف الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين ، انما تقررت لهم بحكم

ان لهم صفة التمثيل السياسى لقبلاً اجنبى لا يخضع للولاية القضائية للدولة الموفدين اليها ، وبالتالي فانهم يتمتعون وافراد أسرهم بالحصانة القضائية بمقتضى تلك الاتفاقيات والولاية وطبقاً للعرف الدولى . لما كان ذلك ، وكلفت هذه الامتيازات والحصانات ماصرة على المبعوثين الدبلوماسيين بالمعنى المتقدم ولا يستفيد منها غيرهم من امراء ، وموظفى المنظمات الدولية الا بمقتضى اتفاقيات وقوانين تقرر ذلك ، وكانت الطاعة لا تنزع فى انها زوجية سكرتير اول بجامعة الدول العربية التى هي مجرد منظمة اقليمية عربية مقرها القاهرة وليس لها صفة التمثيل السياسى لبلد اجنبى كما لا تجادل فى صحة ما نقله الحكيم المطعون فيه من افادة وزارة الخارجية من ان الحكومة المصرية قد تحفظت على قبول ما جاء بالمادة الثانية والعشرين من اتفاقية مزاييا وحصانات الجامعة العربية من تمتع الموظفين الرئيسيين بتلك المنظمة هم وزوجاتهم واولادهم القصر بالمزايا والحصانات التى تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين ، مما مؤداه عدم التزامها بها . فان مؤدى ذلك ان الذى يحكم مركز الطاعة فى الخصوصية مثار البحث وعلى ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه بحق موطن المادة ٢٠ من ميثاق جامعة الدول العربية المبرم فى ١٠/٥/١٩٥٣ دون غيرها والتى يجرى تصها على ان يتمتع موظفوا الامانة العامة بجامعة الدول العربية بصرف النظر عن جنسياتهم بالحصانة القضائية عما يصدر منهم بصفتهم الرسمية ، بما يؤده عدم تمتع من دونهم من ازواجهم واولادهم بتلك الحصانة وهى الاتفاقية التى انضمت اليها مصر فى ١٩٥٤/٣/٨ بعد ان تحفظت على قبول ما تضمنته المادة ٢٢ منها من تمتع الموظفين الرئيسيين بجامعة الدول العربية وزوجاتهم واولادهم القصر بالمزايا والحصانات التى تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين على النحو السابق ذكره . الامر الذى يفضى منه قيام رجال الجمارك بتفتيش حقائب الطاعة فى غير حضور مندوب من وزارة الخارجية بعد ان توافرت لديهم دواعى اجراء ذلك التفتيش على موجب اختصاصهم بالمرور بالمواد من ٢٦ الى ٣٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اجراء لاثباتية فيه .

## حكم

الفصل الاول - وصف الحكم .

الفرع الاول - الحكم الحضوري .

الفرع الثاني - الحكم الحضوري الاعتباري .

الفرع الثالث - الحكم الغيابي .

الفصل الثاني - وضع الحكم والتوقيع عليه وإصداره .

الفصل الثالث - بيانات الحكم .

الفرع الاول - بيانات الدعاية .

الفرع الثاني - بيانات التسبيب .

الفرع الثالث - بيانات المنطوق .

الفصل الرابع - تسبيب الاحكام .

الفرع الاول - التسبيب المعيب .

الفرع الثاني - التسبيب غير المعيب .

الفرع الثالث - ما لا يوجب الحكم في نطاق التدليل .

الفصل الخامس - إعلان الحكم وانعاده .

الفصل السادس - تصحيح الحكم .

الفصل السابع - حجية الحكم .

الفصل الثامن - وسائل وسوسة .



## الفصل الاول

### وصف الحكم

#### الفرع الاول - الحكم الحضورى

١٥٨١ - متى يعتبر الحكم حضوريا .

\* اذا تمت المحاكمة بحضور المتهم وصدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة فى مواجهته ايضا، فيكون الحكم الصادر فى الدعوى حضوريا ولو لم يحضر المتهم النطق به ، لان واجبه يقضى عليه بتتبع الاجال التى كان يؤجل اليها الحكم من جلسة الى اخرى دون حاجة الى اعلانه بكل تأجيل .

(جلسة ١٧/١/١٩٣٨ طن رقم ٢٦٦ سنة ٢٨ ق)

١٥٨٢ - متى يعتبر الحكم حضوريا .

\* اذا كان الظاهر من محاضر جلسات المحاكمة ان المحكمة نظرت الدعوى بجلسة ما ، وقررت تأجيلها للحكم ثلاثة اسابيع مع التصريح بتقديم مذكرات فى اسبوعين ، ثم قررت تأجيلها للحكم ثلاثة اسابيع اخرى لعدم اتمام المداولة بسبب مرض أحد اعضاء الهيئة ، وفى الجلسة التى اجلت اليها نطق بالحكم فى حضور اثنين من المتهمين وفى غيبة الباقيين ، ولم يثبت بمحضر الجلسة الاخيرة ان المحكمة امرت بفتح باب المرافعة فى الدعوى مما يستفاد منه ان عمل المحكمة فى هذه الجلسة كان مقصورا على النطق بالحكم ، فان وصف الحكم بأنه حضورى بالنسبة لجميع المتهمين صحيح . ولا عبء بما جاء بمحضر الجلسة التى نطق فيها بالحكم من ان تقرير التلخيص تلى ، وان النيابة ابدت طلباتها ، ما دامت ظروف الاحوال دالة على ان شيئا من ذلك لم يحصل فى الواقع .

(جلسة ٢٩/٣/١٩٤٣ طن رقم ٧٠٨ سنة ١٢ ق)

١٥٨٣ - الممول عليه فى اعتبار الحكم حضوريا او غيابيا هو بصرى نص

#### القانون .

\* ان الممول عليه فى اعتبار الحكم حضوريا او غيابيا هو ، بصرى نص القانون ، حضور الخصم او عدم حضوره بجلسة المحاكمة يفض النظر من مسئلكه فى ابداء دفاعه . فالقول باعتبار الشخص غائبا اذا لم يقدم طلباته غير معروف فى القانون .

(جلسة ١٥/٤/١٩٤٦ طن رقم ٦٥٠ سنة ١٦ ق)

١٥٨٤ - اعتبار الحكم حضوريا على المتهم الذي أمرت المحكمة بإبعاده من الجلسة .

\* لا جناح على المحكمة في أن تبعد عن قاعة الجلسة متهما بسبب ما يقع منه من التشويش الذي لا يمكنها من السير في الدعوى ، وتكون جميع الاجراءات في هذه الحالة حضورية في حقه .  
(جلسة ١٩٤٨/٥/٢٤ ملن رقم ٧٤٢ سنة ١٩٨٠ ق )

١٥٨٥ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع .

\* استقر قضاء محكمة النقض على أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه .  
(جلسة ١٩٥٥/٦/٧ ملن رقم ٤٢٦ سنة ٢٥ ق )

١٥٨٦ - مناهة اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ١٢٣٩ ج .

\* مناهة اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند البدء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون ان يقدم عذرا مقبولا ، انما يشترط في هذه الحالة ان يكون التأجيل لجلسات متلاحقة ، انما اذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات فانه يكون لزاما اعلان المتهم اعلانا قانونيا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بسبل الجلسة التي لم تمنعدها فيها المحكمة .

(للطن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٥ س ٨ ص ١١٨)

١٥٨٧ - حضور المتهم بجلسته المحاكمة واتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه كفايته لوصف الحكم بأنه حضوري ما دام ان عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصورا على النطق بالحكم .

انه وان كان المتصور بالحضور في نظر القانون هو وجود المتهم في الجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الاحوال التي يجوز فيها ذلك ولو لم يتكلم أو يدافع عن نفسه الا انه يكفي لوصف الحكم بأنه حضوري ان يكون المتهم قد شهد الجلسة التي خضلت فيها المحاكمة واتيحت له فرصة الدفاع عن نفسه ما دام ان عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصورا على النطق بالحكم .

(الطن رقم ١١٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٢٢ س ٩ ص ١٧٠٦)



١٩٨٨ - متى يكون الحكم حضوريا ؟ بحضور المتهم الجلسة التي ابدى فيها دفاعه وصدر القرار بتأجيل النطق بالحكم في الدعوى لأول مرة في مواجهته حتى ولو لم يحضر جلسة النطق به - وجوب تتبع المتهم سير دعواه من جلسة الى اخرى .

✽ اذا كان الثابت ان محاكمة المتهم امام محكمة اول درجة قد تمت بحضوره بجلسة معينة ، وفيها ابدى دفاعه ، ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته فان الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا - حتى ولو لم يحضر المتهم جلسة النطق به ، ويسرى ميعاد استئنائه من تاريخ صدوره عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك لان واجب المتهم يقضى عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة الى اخرى حتى يصدر الحكم فيها .

( الملن رقم ١٣٠٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٢/٢٨/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٦٨ )

١٩٨٩ - متى يكون الحكم حضوريا ؟ بحضور المتهم الجلسة وصدر القرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته - ميعاد استئنائه من تاريخ صدوره - العلة : وجوب تتبع المتهم سير دعواه .

✽ ان واجب الخصم يقضى عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة الى اخرى حتى يصدر الحكم فيها . ولما كان الثابت ان الدعوى نظرت في حضور الطاعن ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته فان الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا حتى ولو لم يحضر الطاعن جلسة النطق به . ويسرى ميعاد استئنائه من تاريخ صدوره عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

( الملن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٢/٦/١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٠٦ )

١٩٩٠ - مناط اعتبار الحكم حضوريا .

✽ مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك او تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى دون ان يقدم عذرا مقبولا ، انما يشترط في هذه الحالة ان يكون التأجيل لجلسات متلاحقة ، اما اذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات فانه يكون لزاما اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى .

( الملن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ٣/٢٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٣٤٣ )

١٥٩١ - العبرة في وصف الحكم انه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة .

\* من المقرر ان العبرة في وصف الحكم انه حضوري أو غيابي هي بحقيقة النواقص في الدعوى لا بما تذكره المحكمة .

(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٠٠٣ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢ ص ١٧ ص ٣٤٣ )

١٥٩٢ - حكم - وصف الحكم .

\* العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هو بحقيقة الواقع . ومن ثم فان النقص على الحكم المطعون فيه بالقصور في بيان مسئلته في وصف حضور المطعون ضدها الثانية بأنه اعتباري بعد أن تبينت سلامة هذا الوصف - يكون غير مسديد .

(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٣ ق . جلسة ١٩٦٧/٣/٢٧ ص ١٨ ص ٤٤٩ )

١٥٩٣ - مناط اعتبار الحكم حضوريا .

\* مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا لنص المبدأة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى دون ان يقدم عذرا مقبولا . ولما كان الثابت ان المطعون ضدها الثانية حضرت أولى الجلسات ثم تخلفت من بعد ذلك وان الدعوى قد أجلت لجلسات متلاحقة ، فان الحكم المطعون فيه اذ وصف حضورها بأنه حضور اعتباري يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٣ ق . جلسة ١٩٦٧/٣/٢٧ ص ١٨ ص ٤٤٩ )

١٥٩٤ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ اجراءات ؟

\* مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون ان يقدم عذرا مقبولا مادام ان التأجيل كان لجلسات متلاحقة .

(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠٠٣ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/٤ ص ١٩ ص ٦٦١ )

١٥٩٥ - حضور الخصم أو غيابيه واعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا -  
امر واقع \*

\* ان مرجع الامر في تحرى وصف الخبز هو الحواس الطبيعية لمن يقوم بالضبط ولا يوجب القانون أو الواقع عليه ان يتخذ طريقة خاصة لذلك مثل الاستعانة بالمقاييس الطولية ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، ما دامت أنها لم تخرج في ذلك عن موجب الاقتضاء العقل والمنطقى (\*)

(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٤/٥ من ٢١ ص ٥٢٨)

١٥٩٦ - حضور الخصم جلسة المحاكمة وسماع البينة في حضرته -  
وكونه اتم دفاعه أو كان في وسعه اتمامه - الحكم الصادر قبله -  
يكون حضوريا - بصرف النظر عن موقف غيره من المتهمين \*

\* متى كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الشاهد قرر انه شاهد الطاعن يضرب المجنى عليه في ظهره ، وقد اثار المدافع عن الطاعن امر الخلاف بين ما شهد به الشاهد المذكور وما جاء في الدليل الفنى بما ينقضه ، وكلين الحكم قد استند ضمن ما استند اليه في ادانة الطاعن الى تقرير الصفه التشريحية واورد في مؤدى هذا التقرير ، ان المجنى عليه اصيب بجرح طعنى حيوى حديث بايمن الرقبة نافذ الى الأوعية الدموية فالرنة اليمنى وقد نتجت عنه الوفاة ، كما استند الى أقوال الشاهد المسار ذكره دون ان يورد في مؤدى شهادته موضع الاصابة \* لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض لما دنع به الطاعن من امر الخلاف بين الدليلين القولى والفنى بل سكنت عنه ايرادا له وردا عليه ، فان حكمها يكون باطلا واجبا نقضه \*

(الطن رقم ١٩٥٩ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٤/٦ من ٢١ ص ٥٤٥)

١٥٩٧ - ثبوت ان المتهم لم يتخلف الا عن حضور الجلسات التى تأجل اليها النطق بالحكم - دون سبب قهرى - وصف الحكم بأنه حضورى -  
صحيح \*

\* متى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستثنائية . ان الطاعن لم يتخلف الا عن حضور الجلسات التى تأجل اليها النطق بالحكم ولم يدع ان تخلفه عنها كان لسبب قهرى ، فان وصف الحكم بأنه حضورى يكون فى محله \*

(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ من ٢١ ص ٦٧٧)

## ١٥٩٨ - مناه اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ اجراءات ؟

\* ان مناه اعتبار الحكم حضوريا وفقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية هو ان يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى دون ان يقدم عذرا مقبولا ، غير انه يشترط في هذه الحالة ان يكون التأجيل لجلسات متتابة ، فلذا انقطعت السلسلة بسقوط جلسة منها ، فانه يلزم اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى .

( الملحق رقم ١١٢ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١١/١٩٧٠ ص ٢١ و ١٠٢٤ )

١٥٩٩ - المادة ١٣٢٩ ج - مناه اعتبار الحكم حضوريا وفقا لها ان يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون ان يقدم عذرا مقبولا ما دام التأجيل لجلسات متلاحقة .

\* مناه اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون ان يقدم عذرا مقبولا ما دام ان التأجيل كان لجلسات متلاحقة .

( الملحق رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ٢١/٥/١٩٧٢ ص ٢٢ و ٧٤٨ )

١٦٠٠ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم .

\* العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم .

( الملحق رقم ٨٤٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢ ص ٢٢ و ١٠٣٦ )

١٦٠١ - حكم - حضوري - حضوري اعتباري - العبرة بحقيقة الواقع في الدعوى لا في المنطوق - اثر ذلك .

\* لما كان الحكم المطعون فيه وان وصفته المحكمة التي اصدرته بأنه حضوري بالنسبة الى الطاعن الاول الا انه في حقيقة الامر صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة له نظرا لتخلف هذا الطاعن عن الحضور بالجلسة الاخيرة التي حجزت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره شخصيا في جلسات سابقة . ولما كانت

المعبرة في وصف الحكم أنه حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق ، وكان الحكم الحضوري الاعتباري هو حكم قابل للمعارضة إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة ، وكانت المادة ٣٢ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن هذا الحكم لم يعلن بعد للطاعن ، وكان الاعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد في القانون فان باب المعارضة في هذا الحكم لما يزل مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض فيه جائز .

( الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ص ٢٤ ١١٦٧ )

١٦٠١ م - المعبرة في وصف الأحكام - بحقيقة الواقع - لا يكون الحكم حضوريا الا لمن تهيأت له فرصة الدفاع كاملة .

✳ من المقرر في قضاء محكمة النقض أن المعبرة في وصف الأحكام هي بحقيقة الواقع ، فلا يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة للخصم الا اذا حضر وتهيأت له الفرصة لبدء دفاعه كاملا .

( الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ ص ٢٥ ٦٣٥ )

١٦٠٢ - وصف الحكم - مناط اعتبار الحكم حضوريا .

✳ المعبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . وأن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى . والاصل أن يكون المتهم حاضرا بنفسه جلسات المرافعة ، الا أنه يجوز أن يحضر عنه وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس ، ومتى كان حضور المتهم شخصيا أمرا واجبا فإن حضور وكيله عنه خلافا للقانون لا يجعل الحكم حضوريا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أمام المحكمة الابتدائية أن الطاعن - وهو متهم في جريمة يجوز فيها الحكم بالحبس - لم يحضر أية جلسة من جلسات المرافعة بل حضر وكيل عنه وترافع في الدعوى الأمر الذي مؤداه أن يكون الحكم الصادر في حقه حكما غيابيا وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري وبالتالي لا يفتح ميعاد الطعن فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف - أن اختار المتهم الطعن فيه مباشرة بطريق الاستئناف الا بعد

اعلانه قانونيا وذلك اعمالا لنص المادتين ٣٩٨ و ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١/٣٠/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٨٠٧)

#### ١٦٠٣ - متى يجوز اعتبار الحكم حضوريا .

\* لما كانت المادة ٢/٢٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على انه : « ومع ذلك اذا كانت ورقة التكليف بالحضور سلمت لشخص الخصم يجوز للمحكمة اذا لم يقدم عنذرا يبرر غيابه ان تقرر اعتبار الحكم حضوريا وعليها ان تبين الاسباب التي استندت اليها في ذلك » . ولما كان الطاعن لم يحضر امام محكمة اول درجة واذ ثبت للمحكمة انه اعلن لشخصه نقضت حضوريا اعتباريا في موضوع الدعوى فان حكمه يكون قد التزم حدود القانون وما يثيره الطاعن في هذا الخصوص في غير محله .

(الطن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق . جلسة ٨/٥/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٥٦٥)

### الفرع الثاني - الحكم الحضورى الاعتبارى

#### ١٦٠٤ - متى يعتبر الحكم حضوريا اعتباريا .

\* ان المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى باعتبار الحكم حضوريا بالنسبة الى من تخلف عن الحضور فى الجلسة التى تؤجل اليها الدعوى بدون ان يقدم عنذرا مقبولا . فاذا كان الثابت ان الطاعنة حضرت احدى الجلسات ثم اجلت الدعوى لجلسة اخرى فلم تحضر وحضر محاميها وانسحب ولم تكن الطاعنة قد ابدت عنذرا لتخلفها ، فالحكم الذى تصدره المحكمة فى هذه الجلسة يكون حضوريا .

(جلسة ١٦/٥/١٩٥٢ طعن رقم ٤٨٦ سنة ٢٢ ق )

#### ١٦٠٥ - متى يعتبر الحكم حضوريا اعتباريا .

\* ان المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على ان الحكم يعتبر حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، او تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل

اليها الدعوى ، بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، كما نصت المادة ٢٤١ على أن المعارضة لا تقبل في هذه الحالة إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ، ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . واذن فمتى كان الطاعن قد حضر أمام المحكمة بجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ ، وتأجلت الدعوى في مواجهته الى جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ ، ولكنه لم يحضر بتلك الجلسة التي تأجلت لها الدعوى ، بل تقدم بلسان محاميه الى المحكمة بالعدر المانع من الحضور قبل الحكم في الدعوى ، فلم تقبله المحكمة للأسباب السائفة التي أبدتها - فان المحكمة اذا اعتبرت حكمها في الدعوى حضوريا لا تكون قد اخطأت .

( جلسة ١٩٥٢/١٢/٣٠ ملن رقم ١١١٩ سنة ٢٢ ق )

#### ١٦٠٦ - متى يعتبر الحكم حضوريا اعتباريا .

\* ان الفقرة الثانية من المادة ٢٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية توجب لاعتبار الحكم حضوريا أن تكون ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخص الخصم ولم يقدم عذرا يبرر غيابه . واذن فاذا كان المتهم قد أعلن للجلسة وكان ثابتا بورقة التكليف بالحضور انه أعلن مع شخص آخر فان الحكم الصادر ضده يكون غيابيا ويكون له أن يقرر بالظن فيه حين اتخاذ اجراءات التنفيذ ضده .

( جلسة ١٩٥٢/٣/١٧ ملن رقم ١٢٨٩ سنة ٢٢ ق )

#### ١٦٠٧ - متى يعتبر الحكم حضوريا اعتباريا .

\* ان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٢٣٩ اعتبار الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك او تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من القانون نفسه على أن المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال لا تقبل الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز ، واذن فاذا كان المتهم قد حضر في بعض جلسات محكمة اول درجة ، وتخلف عن الحضور في البعض الآخر دون أن يقدم للمحكمة عذرا يبرر تخلفه ، وكان الحكم الصادر في غيبته والمعتبر في نظر القانون حضوريا غير قابل للمعارضة وجائز الاستئناف فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول المعارضة يكون صحيحا في القانون .

( جلسة ١٩٥٥/٤/٩ ملن رقم ٧٢ سنة ٢٥ ق )

### ١٦٠٨ - متى تجوز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى ؟

\* متى كان المتهم لم يدفع فى جلسة المعارضة بأنه كان معذورا فى تخلفه عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم « الحضورى الاعتبارى » المعارض فيه ولم يبين وجه العذر الذى منعه من المثول فيها بسل تكلم مباشرة فى موضوع الدعوى ، فإن الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة يكون سليما فى القانون عملا بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٥٠٧ لسنة ٢٦ ق ٠ جلسة ١١/٢/١٩٥٧ ص ٨ ص ١٢٦ )

### ١٦٠٩ - علم اخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فى الاحكام الصادرة من محكمة الجنائيات فى مواد الجنائيات .

\* لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنائيات ومن محكمة الجنائيات ، كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات ( المواد ٢٣٩ وما بعدها فى الباب الثانى من الكتاب الثانى الذى عنوانه فى محاكم الجنح والمخالفات ) .

(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق ٠ جلسة ٢٨/٥/١٩٥٧ ص ٨ ص ٥٥٨ )

### ١٦١٠ - المقصود بالحضور فى نظر المادة ١/٢٣٨ اجراءات - هو وجود المتهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه فى الاحوال التى يجوز فيها يجوز فيها المرافعة - الحضور الاعتبارى فى حكم المواد ٢/٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ اجراءات .

\* المقصود بالحضور فى نظر المادة ١/٢٣٨ من قانون الاجراءات هو وجود المتهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه فى الاحوال التى يجوز فيها ذلك فى الجلسة التى حصلت فيها المرافعة حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه . فاذا كان المتهم قد حضر جلسة أو جلسات سابقة ثم تخلف عن الحضور فى جلسة المرافعة أو كان قد حضر عند انقضاء عليه فى الجلسة ثم انسحب قبل ان تنظر قضيته فحصلت المحاكمة والمرافعة فى غيبته فإن الحكم يكون قد صدر غائبا - الا ان الشارع لاعتبارات سامية تتعلق بالعدالة فى ذاتها اعتبر الحكم الصادر فى الجثة أو المخالفة فى بعض الحالات حضوريا بقوة القانون فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٩ اجراءات ، ، كما أجاز للمحكمة فى حدود سلطتها التقديرية أن تقرر اعتبار



الحكم حضورياً في حالتين أشارت إليهما المادتان ٢٣٨/٢ ، ٢٤٠ إجراءات بشرط أن تبين المحكمة في هاتين الحالتين الأساليب التي استندت إليها في ذلك .

(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٧٠٩)

١٦١١ - وصف الحكم خطأ بأنه غيائبي في حين أنه في حقيقته حضوري اعتباري - عدم جواز المعارضة فيه .

\* الأصل في الأحكام أن تبني على الواقع ، فإذا كان الحكم الابتدائي قد وصف خطأ بأنه غيائبي فعارض فيه المتهم في حين أنه في حقيقته حكم حضوري اعتباري بقوة القانون فلا ينبغي على هذا الخطأ نشوء حق للمتهم في الطعن بطريق المعارضة لأن منطوقات الأحكام ترد إلى حكم القانون وكذلك الخصومة الناشئة عن تلك الأحكام .

(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٧٠٩)

(والطعن رقم ٤١٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/٢٥ (لم ينشر))

١٦١٢ - عدم جواز المعارضة في الحكم الصادر حضورياً اعتبارياً متى كان استئنافه جائزاً - المادة ٢٣٩ إجراءات .

\* أوجبت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية اعتبار الحكم حضورياً بالنسبة إلى من يحضر إحدى الجلسات كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ على أن المعارضة في الحكم الصادر في هذه الحالة لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز وأذن إذا كان المتهم حضر إحدى الجلسات ثم تخلف عن حضور باقيها وكان الحكم الصادر حضورياً اعتبارياً بالحبس سنة مع الشغل عز من الأحكام التي يجوز له استئنافها فإن الحكم الاستئنافي إذا قضى بتأييد الحكم الابتدائي بعدم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/٤ من ٩ ص ١٤٥)

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/١٧ من ٩ ص ٦٨١)

١٦١٣ - على المحكمة في أحوال الحكم الحضوري الاعتباري أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان المتهم حاضراً .

\* أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على المحكمة في أحوال الحكم الحضوري الاعتباري أن تحقق الدعوى أمامها كما

ليو كان الخصم حاضرا ، ومن ثم لما إذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذي حضر أمامها فلا تثريب على المحكمة الاستئنافية إذا هي لم تسمع من جانبها شهودا مكتفية بالتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

(الطن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٢٠ من ٩ ص ٥٥٦ ،

١٦١٤ - تقدم المتهم بلسان محاميه . بالمعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم وعدم قبوله - باعتبار المحكمة حكمها في الدعوى حضوريا وقضاءها في معارضة المتهم بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابيل لها - صحيح .

✽ متى كان المتهم قد حضر أمام المحكمة وتأجلت الدعوى في مواجهته ولكنه لم يحضر في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى بل تقدم بلسان محاميه الى المحكمة بالمعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة للإسباب السائفة التي أبدتها ، فإن المحكمة إذا اعتبرت حكمها في الدعوى حضوريا وقضت في معارضة المتهم بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابيل لها تكون قد أصابت .

(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ من ٩ ص ٥٩٦ )

١٦١٥ - امتناع تطبيق حكم المادة ٢٣٩ إجراءات عند حضور المتهم بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجزت فيها للحكم - تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم - لا يغير من ذلك - ما دام لم يدع أن غيابه عنها كان لمانع قهري .

✽ ان حضور الطاعن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجزت فيها للحكم يمتنع معه تطبيق حكم المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يغير من ذلك تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم ما دام لم يدع أن غيابه عنها كان لمانع قهري . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم النطق بالحكم المستأنف فإنه يكون صحيحا .

(الطن رقم ١٠٧٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٧ من ٩ ص ١٨٥٢ )

١٦١٦ - شرط قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى ؟ البتات  
المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل  
الحكم وكان استئنافه غير جائز .

\* نضمت المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية  
على ان المعارضة فى الحكم فى الأحوال التى يعتبر فيها حضوريا لا تقبل الا اذا  
اثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم  
وكان استئنافه غير جائز ، فاستلزم النص الشرطيين مما لقبول المعارضة - فاذا  
كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها حضر فى بعض جلسات المحاكمة امام  
محكمة اول درجة وتخلفت عن الحضور فى بعضها الآخر دون أن تقدم للمحكمة  
عذرا يبرر تخلفها ، وكان الحكم الصادر فى الدعوى والمعتبر حضوريا قد اعلن  
الى المطعون ضدها اعلانا قانونيا فلم تستأنفه مع انه كان جائزا استئنافه قانونا ،  
فان قضاء المحكمة الجزئية بعدم قبول المعارضة التى رفعتها المطعون ضدها عن  
الحكم المذكور لو فهمها عن حكم غير جائز المعارضة فيه يكون سحيذا  
وبالتالى يكون الحكم الاستئنافى اذ قضى بالغاء الحكم المستأنف  
وباعادة القضية الى محكمة اول درجة للنظر فى معارضة المطعون  
ضدها من جديد قد جانب التطبيق الصحيح للقانون ، ولما كان  
الحكم المطعون فيه منه للخصومة - على خلاف ظاهره - لان المحكمة الجزئية  
سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لاستنفاد ولايتها  
بنظرها بالحكم السابق صدوره منها - تعين قبول الطعن شكلا وموضوعا ونقض  
الحكم المطعون فيه وتصحيحه وتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٥/٢/٦٠ ص ١١ ص ٢٦٦)

١٦١٧ - العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى - هى بحقيقة  
الواقع - تغلف التهم عن حضور جلسات المحاكمة بنفسه أو بوكيل  
عنه - الحكم الصادر ضده فى هذه الحالة يكون غيابيا .

• متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة اول  
درجة ، ان المحكوم عليه لم يحضر بنفسه أو بوكيل عنه ايا من هذه الجلسات ،  
كما يبين من مطالعة الحكم الابتدائى انه صدر اسبابه بان « المتهم تخلف عن  
الحضور رغم تكليفه بذلك قانونا فيجوز الحكم فى غيبته عملا بالمادة ٢٣٨ من  
قانون الاجراءات الجنائية » لما كان ذلك ، فان الحكم الابتدائى يكون قد صدر  
فى حقيقة الأمر غيابيا ، وان وصفته المحكمة بأنه حضورى على خلاف الواقع .  
واذ كان ذلك ، وكانت العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة  
الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى منطوق الحكم ، ومن ثم فان الحكم المذكور بهذه

الغاية يبدأ ميعاد الاستئناف فيه من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة ، وهو الثلاثة أيام التالية لإعلانه ، وذلك إعمالاً لنص المادة ٤٠٦/١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن الحكم الابتدائي لم يعلن بعد للمحكوم عليه ، فإن الحكم المطعون فيه أذ قضي بعدم قبول استئناف المحكوم عليه شكلاً للتقرير به بعد الميعاد ، يكون مخطئاً في القانون بما يعنيه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/١٥/١٩٧٠ من ٢١ من ١٠٨٢)

١٦١٨ - مجال تطبيق المادة ٤٠٧ إجراءات هو الأحكام القضائية والمعتبرة  
حضورية - بعدم انطباقها على الأحكام الصادرة في المعارضة .

✳ أن مجال تطبيق المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أن ميعاد الاستئناف لا يبدأ بالنسبة للمتهم إلا من تاريخ إعلانه بالحكم هو الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضورية طبقاً للمواد من ٢٣٨ إلى ٢٤١ من القانون المذكور وليست الأحكام الصادرة في المعارضة ، إذ أن هذه الأحكام ينطبق عليها نص المادة ٤٠٦ إجراءات .

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١١/٤/١٩٧١ من ٢٢ من ٣٣٥)

١٦١٩ - المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى - عدم جواز الطعن بالتقضي إلا في الأحكام النهائية - صدور الحكم غيابياً وعدم وجود ما يدل على رصد باب المعارضة - عدم جواز الطعن فيه بالتقضي .

✳ إذا كان الثابت من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطعن كان قد قرر بقلم الكتاب بالطعن بالتزوير على المخالصة التي قدمها المتهم بالتبديد فقررت المحكمة وقف الدعوى حتى يتم الفصل في الطعن بالتزوير من الجهة المختصة وبإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لتجرى شئونها في الطعن بالتزوير ثم عادت المحكمة وبجلسة حضر فيها المتهم ولم يحضر المجنى عليه - مدعى التزوير وهو الطاعن الحالي بالنقض - نقضت حضورياً بقبول استئناف المتهم شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإبراء المتهم مما أسند إليه وبتفريم الطاعن خمسة وعشرين جنيتها ، وكان الطاعن لم يحضر بهذه الجلسة التي حكم فيها بتفريمه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر بالنسبة له غيابياً وإن خلاصته وصفه ، إذ المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى ، وهو بهذه المثابة يكون قابلاً للمعارضة ،

ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض لا تجيز الطعن الا في الاحكام النهائية ، وكانت المادة ٣٢ منه تقضى بعدم قبول الطعن ما دام الطعن في الحكم بالمعارضة جائزا وكان الحكم المطعون فيه قد صدر غيايبا وليس في الأوراق ما يدل على أن باب المعارضة قد أوصد فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز \*

( الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ من ٢٢ ص ٧٩٥ )

١٦٢٠ - الحكم الابتدائي العسوري الاعتباري طبقا للمادة ٢٣٩ اجراءات لا يبدأ ميعاد استئنافه الا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه - المادة ٤٠٧ اجراءات - عدم اعلان الطاعن بهذا الحكم واحتساب بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدوره - خطأ في تطبيق القانون - عدم اثر الطاعن الامر امام محكمة الموضوع لا يمنع من التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض - علة ذلك ؟

\* إذا كان الثابت من محاضر جلسات محكمة أول درجة ان الطاعن لم يحضر بشخصه بالجلسة الأخيرة التي حيزت فيها الدعوى للحكم وقد حضر بالجلسة الأولى ومع ذلك قضت المحكمة حضوريا بالمعقوبة ، وكان مؤدى تطبيق نص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الحكم الصادر من محكمة أول درجة - في هذه الحالة - هو حكم جسوري اعتباري وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه وفقا للمادة ٤٠٧ من نفس القانون الا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه ، وكان الثابت من الاطلاع على الفردات المضمومة ان الطاعن لم يعلن بهذا الحكم ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف. يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا والاحالة ، ولا يقدر في ذلك ان يكون الطاعن لم يثر الامر امام محكمة الموضوع ، اذ ان ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في الاحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض \*

( الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ من ٢٣ ص ١٠٣٦ )

١٦٦١ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي بحقيقة الواقع لا بما يرد في المنطوق - وجوب حضور المتهم بنفسه في الجلسة المأخوذة عليها بالحبس ولو كان جوازيًا - عدم حضور المتهم جميع جلسات المحكمة الاستئنافية وحضور وكيل عنه بالجلسة الأخيرة الصادر فيها الحكم المطعون فيه - الحكم في حقيقته غيابي وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري - المعارضة في هذا الحكم لا يفتح بابها ولا يبدأ بمعادها إلا من تاريخ إعلان المتهم به - عدم إعلان المطعون ضده بهذا الحكم مقتضاه أن باب المعارضة ما زال مفتوحاً - الطعن في هذا الحكم بالنقض غير جائز - المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

✽ أوجب الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية على المتهم في جلسة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازيًا لا جوبياً - كما هو الحال في الدعوى المطروحة ( تهريب تبغ ) - ولما كان المطعون ضده لم يحضر بنفسه بجميع جلسات المحكمة الاستئنافية وحضر عنه وكيل بالجلسة الأخيرة الصادر بها الحكم المطعون فيه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر غيابياً عن وصقة المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق -

ولما كان ميعاد المعارضة في هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان المتهم به وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضي بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً - ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن هذا الحكم لم يعلن بعد للمطعون ضده ، وكان الإعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون ، فإن باب المعارضة في هذا الحكم لم يزل مفتوحاً ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز ويتمين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

( الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ١٤٢٠ - جلسة ١١/١٩٧٢ من ٢٣ ص ١١٥٦ )

١٦٦٢ - الحكم الحضوري الاعتباري الصادر من محكمة ثاني درجة - جواز الطعن فيه بالمعارضة - أساس ذلك ؟

✽ تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « لا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال ( الحضوري

(الاعتباري) إلا إذا أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استثنائه غير جائز ، وهي واجبة الإعمال بالتنسبة إلى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لا تفرق بين أحكام الدرجة الأولى التي لا يجوز استثنائها وبين أحكام ثاني درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨. من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كانت الشهادة الطبية التي يقدمها المحكوم عليه لا تعيد مرضه في اليوم الذي صدر فيه الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه ، إنما تنبئ عن إصابته بالمرض في يوم لاحق لتاريخ الحكم ، وكان المحكوم عليه لم يثبت قيام عذر منعه من التول بالجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه فإن ممارسته لا تكون مقبولة .

(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٤/١/٢١ من ٢٥ ص ٤٥)

١٦٢٣ - عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فى الإحكام الصادرة من محكمة الجنائيات فى مواد الجنائيات - ولو وصف الحكم بأنه حضورى - سماع المحكمة الشاهد ومناقشته فى غيبة المتهم ثم الحكم فى الدعوى - اعتبار الحكم غائباً .

\* أن الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية لم يأخذ بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنائيات من محكمة الجنائيات كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات ، وإذا كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن الطعون ضده لم يحضر جلسة المرافعة الأخيرة التى سمعت فيها المحكمة أقوال الطبيب الشرعى ومناقشته فى غيبته ثم أصدرت حكمها الطعون فيه ، فإن ما ذهب إليه المحكمة من وصف الحكم بأنه حضورى اعتبارى يكون غير صحيح فى القانون لأنه فى حقيقة الأمر حكم غائبى برغم هذا الوصف .

(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ من ٢٥ ص ٦٣٥)

١٦٢٤ - الحكم الحضورى الاعتبارى - شرطه .

\* مناط اعتبار الحكم حضوريا وفق المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، ما دام التأجيل كان لجلسات متلاحقة كما هو الحال فى

الدعوى المطروحة - ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت وجه الحق في القانون  
أذ اعتبرت الحكم حضورياً .

(الطن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٣٧٨/١٢/١٧ من ٢٩ ص ٩٤٠)

١٦٢٥ - متى يعتبر الحكم حضورياً اعتباراً ؟ إذا حضر الخصم عند النداء  
على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تغلب عن الحضور في  
الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عندها مقبولا -  
المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية - العبرة في وصف الحكم  
بانه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد  
في منطوق الحكم .

✽ تنص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية على انه « يعتبر الحكم  
حضورياً بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى  
ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تغلب عن الحضور في الجلسات التي تؤجل  
إليها الدعوى بدون أن يقدم عندها مقبولا » فإذا كان الثابت من الاطلاع على  
مخاض جلسات محكمة اول درجة ان الطاعن لم يحضر بالجلسة الاخيرة التي  
أجلت إليها الدعوى ومع ذلك قضت المحكمة حضورياً بالمقوبة ، فان مؤدى تطبيق  
النص المتقدم ان الحكم الصادر من محكمة اول درجة هو حكم حضوري اعتبارياً  
ذلك ان العبرة في وصف الحكم بانه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في  
الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم .

(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/١٢ من ١٥ ص ٢٧٦)

١٦٢٦ - العبرة في وصف الحكم بانه حضوري أو غيابي هي بحقيقة  
الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق - الحكم الحضوري  
الاعتباري - متى يبدأ ميغاد استئنافه ؟ من تاريخ اعلانه للمحكوم  
عليه أو علمه به علماً يقينياً .

✽ العبرة في وصف الحكم بانه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في  
الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم . ولما كان الثابت من الاطلاع على مخاض  
جلسات محكمة اول درجة ان الطاعنين لم يحضرا بالجلسة الاخيرة التي أجلت  
إليها الدعوى ، وانه سبق ان حضرتا عند النداء على الدعوى في الجلسات  
السابقة . فان مؤدى تطبيق نص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية  
ان الحكم الصادر من محكمة اول درجة هو حكم حضوري اعتباري وهو



بهذه المناسبة لا يبدأ ميعاد استئنافه وفقا للمادة ٤٠٧ من القانون المذكور الجنائية الا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه أو علمه به علما يقينيا .

(الطن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٢/٦/١٩٦٥ س ١٦ ص ٩١٠)

#### ١٦٢٧ - وصف الاحكام - حضوري - غيابي - شرط ذلك .

\* من المقرر في قضاء محكمة النقض ان العبرة في وصف الاحكام هي بحقيقة الواقع فلا يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة للمخمس الا اذا حضر وتبقيات له الفرصة لابتداء دفاعه كاملا . ولما كان الواضح من محاضر الجلسات التي تداولت فيها الدعوى ان المحكمة اعادتها للمرافعة وباشرت بعض اجراءات التحقيق ، وكان ذلك في غيبة شخص الطاعن الذي تخلف عن حضور الجلسات التالية حتى صدر الحكم المطعون فيه ، ولم يكن قد تقرر باعلانه لاي منها ، فان هذا الحكم يكون في حقيقته حكما غيابيا وان وصفته المحكمة بانه حضوري .

(الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧)

#### ١٦٢٨ - حكم - وصف الحكم - الحكم الحضوري الاعتباري - مناطه .

\* ان مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان يحضر المتهم عند النسخاء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك او يتخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون ان يقدم عذرا مقبولا ، مادام ان التأجيل لجلسات متلاحقة .

(الطن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٢/٦/١٩٦٧ س ١٨ ص ٧٨٨)

#### ١٦٢٩ - لم يأخذ الشارع بنظام الحكم الحضوري الاعتباري في مواد الجنائيات - مؤدى ذلك .

\* لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية بنظام الحكم الحضوري الاعتباري فيما يتعلق بالاحكام التي تصدر في مواد الجنائيات من محكمة الجنائيات كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات ( المواد ٢٣٧ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية ) كما لا يغير منه حضور المدافع عن الطاعن بالجلسة التي اعيدت الدعوى فيها للمرافعة اذ تقضى المادة ٣٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية بانه : « لا يجوز لاحد ان يحضر امام المحكمة ليدافع او ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك يجوز ان يحضر وكيله او احد اقاربه او اوصهاره ويبدى عذره في عدم الحضور » فاذا رأت المحكمة ان العذر مقبول ، تمنح ميعادا لحضور المتهم امامها .

(الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧)

## الفرع الثالث

### الحكم الغيابي

١٦٣٠ - الفرق بين الجنح والمخالفات وبين الجنائيات فيما يتعلق بالنسبة  
الحكم الصادر غيابيا بالعقوبة .

\* أن مقتضى نص المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنائيات هو : أولا - أن الحكم الغيابي الصادر على المتهم الغائب يظل قائما لا يبطل إلا إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل نهاية المدة المقررة قانونا لسقوط العقوبة ومفهوم هذا أنه إذا انقضت تلك المدة ولم يحضر أصبح ذلك الحكم نهائيا له ما بقي لمثله من الآثار ، وثانيا - أنه إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل انقضاء تلك المدة فإن الحكم يبطل والدعوى العمومية ترفع من جديد أمام المحكمة الصادر منها الحكم الغيابي . والمفهوم الواضح من هذا أن القانون فيما يتعلق بالمحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنائيات قد حفظ للدعوى العمومية من السقوط بالمدة المقررة أصلا لسقوطها بحسب المادة ٢٧٩ تحقيق جنائيات وجعل مدة سقوطها مقيسة بمدة سقوط العقوبة ومقدرة بقدرها تماما أي أنها خمس سنوات هجرية في مواد الجنح وعشرون أو ثلاثون بحسب الأحوال في الجنائيات .

ولما كانت الجرائم المنطبقة عليها حكم المادة ٥ ع هي جرائم قلقسة النوع - قد تكون جنحة أو جنابة تبعاً لنوع العقوبة المقررة بها - فالحكم الغيابي الذي قضى بإرسال المتهم للإصلاحية ليس بجنح بها قد اعتبر أن جريمته جنابة لأن هذه العقوبة هي عقوبة جنابة . واذن فالدعوى العمومية لإعادة المحاكمة تمتد إلى عشرين سنة هلالية وهي المدة المقررة لسقوط عقوبة مثل الجنابة المذكورة .

( جلسة ١٩٣٢/٢/١ من رقم ١٢٠١ سنة ١٩٣٢ ق )

١٦٣١ - علم سقوط الحكم الغيابي الصادر على المحكوم عليه من محكمة الجنائيات إلا بحضوره فعلا أمام المحكمة .

\* أن مجرد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا أو مجرد حضوره ، إذا كان يترتب عليه ، بحسب ظاهر نص المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنائيات ، إعلان الحكم الغيابي ، فإن هذا الإعلان مشروط بحضوره أمام المحكمة

لإعادة النظر في الدعوى ، أما إذا قبض عليه ونس قبل جلسة المحاكمة ( أو قبل حضوره أمام قاضي الإحالة كما قضت به المادة ٢٢٤ ) ، أو حضر من تلقاء نفسه متراثيا بأنه سيحضر الجلسة ، ولكن لم يحضرها ، فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول ولا لأصدار حكم جديد عليه ، بل الواجب - مادام أن المحكوم عليه لم يحضر فعلا أمام المحكمة - أن يقضى بعدم انقضاء الحكم الأول وباستمراره قائما .

( جلسة ١٩٢٢/١٢/١٩ طعن رقم ٢٣٦٦ سنة ٢٢ ق )

٩. تبعا :

١٦٣٢ - الحكم الغيابي في مواد الجرح والمخالفات اجراء من اجراءات التحقيق .

✽ أن الحكم الغيابي لا يعتبر أكثر من اجراء من اجراءات التحقيق فاذا مضى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن ينفذ أو يصبح حكما نهائيا فقد سقط بذلك الحق في إقامة الدعوى العمومية على المتهم ، ولا يبقى بعد ذلك محل لمتابعة السير في الإجراءات من نظر مباحضة أو استئناف أو غيرهما .

( جلسة ١٩٢٢/١٢/٢٦ طعن رقم ٨٤٤ سنة ٢٢ ق )

١٦٣٣ - علم جواز رجوع المحاكم الجنائية الى قانون المرافعات في احكام القبيصة .

✽ ليس للمحاكم الجنائية ان ترجع الى احكام قانون المرافعات المدنية على اعتبار انه القانون العام الا عند خلو قانون تحقيق الجنايات من نص صريح ، فليس لها ان ترجع الى قانون المرافعات في احكام القبيصة ، لأن حالات الحكم في القبيصة عند تخلف أحد أطراف الخصومة عن الحضور أمام المحاكم الجنائية بدرجاتها المختلفة وردت بنصوص صريحة في قانون تحقيق الجنايات ( المواد ١٣٢ و ١٣٣ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ ) . وهذه النصوص توجب الحكم في الموضوع غيابيا اذا تخلف أحد الخصوم عن الحضور ، سواء أكان المتخلف هو المتهم أم المدعي بالحق المدني .

( جلسة ١٩٢٢/١١/٢٢ طعن رقم ١٩٨٣ سنة ٢٢ ق )

١٦٣٤ - متى يعتبر الحكم غيابيا في ظل قانون تحقيق الجنايات .

✽ العبرة في وصف الحكم الجنائي بأنه حضوري أو غيابي هي ، على مقتضى القانون ، بحضور المحكوم عليه بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ، وبعدم حضور جميع اجراءات الدعوى التي تحصل في الجلسة ويصدر

الحكم بناء عليها ، بغض النظر عن مسلكه أمام المحكمة في صدد إبداء أقواله وأوجه دفاعه ، واذن فإن حضوره بحث مسألة من المسائل الفرعية التي تثار عند البدء في نظر الدعوى ، كطلب التأجيل ، ثم انسحابه على أثر بحثها وقبل الخوض في موضوع الدعوى والمرافعة فيه - ذلك لا يصح معه عمدا الحكم الصادر في أصل الدعوى خصوصيا بالنسبة إليه مهما كانت أهميتها وحقيقة الأمر فيها ، لأن إجراءات المحكمة يجب النظر اليه منجتمعة وإعطائها حكما واحدا في ذلك الخصوص . وهذا الحكم بحسب قواعد التفسير الصحيحة في المحاكمات الجنائية يجب أن يراعى فيه مصلحة المحكوم عليه . واذن فإذا كانت المحكمة قد اكتفت في قضائها بعدم جواز المعارضة المرفوعة من المتهم بقولها أن وكيله حضر وترافع في مسألة التأجيل دون أن تستوعب دعوى انسحابه على أثر رفض التأجيل وعدم حضوره باقي الإجراءات التي تمت ، وتبعضها ، بسبب النظر الخطأ الذي انتهت إليه ، فإن حكمها يكون معيبا وإجبا نقضه .

( جلسة ١٦٤٧/١/٢١ طن رقم ٤١٦ سنة ١٧ ق )

#### ١٦٣٥ - الفرق بين الجنج والمخالفات وبين الجنائيات فيما يتعلق بأثر الحكم الصادر غيابيا بالعقوبة .

✽ ان المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنائيات تنص على انه اذا حضر المحكوم عليه في غيبته في جناية او قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمعنى المدة يبطل حكما الحكم السابق صدوره واذن فانه اذا كان قد عارض في الحكم الصادر في غيبته فلم تلتفت المحكمة الى هذه المعارضة وقضت في الدعوى بأدائه فانها لا تكون قد جائت الصواب .

( جلسة ١٩٤٨/١١/١٥ طن رقم ١٧٢٩ سنة ١٨ ق )

#### ١٦٣٦ - الفرق بين الجنج والمخالفات وبين الجنائيات فيما يتعلق بأثر الحكم الصادر غيابيا بالعقوبة .

✽ ان المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنائيات اذ نصت على انه « اذا حضر المحكوم عليه في غيبته او قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمعنى المدة يبطل حكما الحكم السابق صدوره » قد افادت صراحة انه يترتب على حضور المتهم سقوط الحكم الغيابي بقوة القانون . وفي ذلك يختلف الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنائيات عن الحكم الغيابي الصادر من محاكم الجنج والمخالفات . فالحكم الاخير لا يسقط بحضور المتهم بل للمتهم - كما بشاء - ان يعارض فيه او يقبله ويترك معاد المعارضة ينقضي دون أن يقرر بها . اما الحكم

الصناديد في النيابة من محكمة الجنايات فلا يتوقف امره على ارادة المتهم ان شاء قبله او شاء لم يلب فيه اذ هو ينعقد بحتم حضوره \* وينبغي على ذلك ان المحكمة تفصل في العوى بكامل حريتها دون نظر الى رغبة المتهم وغير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم النهائي الصادر في غيبته لان اعادة الاجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه وحده ولكن لتحقيق مصلحة عامة \* ومن الخطأ القياس على حالة المعارضة في الاحكام النهائية الصادرة في الجنب والمخالفات او حسالة الحكم غيايبا بالبراءة في مواد الجنائيات لانه وان كان صحيحا في الاولى ان المتهم لا يجوز ان يضاد بمعارضته الا ان هذا محله ان يكون قد تظلم بمعارضة في الحكم النهائي \* واما الاحكام النهائية الصادرة من محاكم الجنائيات فان القياس عليها قياس مع الفارق لان المادة ٢٢٤ انما تتحدث عن المحكوم عليه وهو لا يكون كذلك الا اذا كان قد قضى عليه بعقوبة \* واذا فلا يستقط الحكم ان كان قد صدر في غيبة المتهم بالبراءة \* ولا يصح الاخذ بطريق التفسير للقول بمرئان مقتضى القانون في حالة البراءة على حالة الحكم بالعقوبة وانه لذلك لا يجوز ان تستبدل بالعقوبة المحكوم بها بعقوبة اخرى اشد منها - لا يصح الاحتجاج بذلك ما دام القانون قد قصر سقوط الحكم على حسالة الادانة مما يمتنع معه القياس \*

(جلسة ١٢/٢/١٩٥١ طعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٠ ق)

١٦٣٧ - تعجيل الدعوى من النيابة دون اعلان المتهم - عسقم حضور المتهم الاجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى وعسقم علمه بها - الحكم الذي يصدر فيها لا يعتبر حضوريا \*

\* لا يمكن اعتبار الحكم الذي يصدر في الدعوى بعد تعجيلها من النيابة دون اعلان المتهم - حضوريا بالنسبة الى المتهم ما دام هو لم يكن في الواقع حاضرا الاجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن يعلم بها \*

(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧ من ١٢١٣)

٦١٣٨ - جواز المعارضة في الحكم المعتبر حضوريا متى كان في حقيقته حكما غيايبا \*

\* المعارضة جائزة في الحكم الاستثنائي المعتبر حضوريا اذا كان في حقيقته حكما غيايبا واعتبرته المحكمة خطأ حضوريا ، اذ العبرة في الاحكام هي بحقيقة الواقع لا بما توصف به على خلافه \*

(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ٧ من ١١٨)

١٦٣٩ - الحكم الصادر من محكمة الجنايات غيابيا والموصوف خطأ بأنه حضوري - الطعن فيه بطريق النقض - غير جائز .

\* متى كان الحكم الصادر من محكمة الجنايات بادانة المتهم في جنسية قد وصفت بأنه حضوري وهو في حقيقة الامر حكم غيابي على الرغم منا وصفته المحكمة ، فان الطعن في هذا الحكم لا يكون جائزا .

( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ من ٨ ص ٥٥٨ )

١٦٤٠ - العبرة في وصف الحكم انه حضوري او غيابي هي بحقيقة الواقع في الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه - مثال .

\* العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه - فاذا كان الثابت من الحكم الاستثنائي - موضوع المعارضة - ان الطاعن لم يحضر الجلسة الاولى ، ولم يعلن بالجلسة التي تابلت اليها الدعوى وسمعت فيها المرافعة ، وقد جاء الحكم خلوا من اسباب اختياره حضوريا بالنسبة للطاعن - عملا بنص المادتين ٢/٢٣٨ ، ٢٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية - فان الطعن فيه بطريق المعارضة يكون جائزا ، ولا يغير من هذا النظر ما خاض فيه حكم المعارضة - بشأن علم الطاعن بتاريخ الجلسة الاولى - لان المول عليه للقول بوجود خطأ في تطبيق القانون في هذا الشأن انما هي الوقائع التي جاءت في الحكم المعارض فيه - فلا تملك محكمة المعارضة - وهي بسبيل نظر المعارضة - وبعد ان استنفدت سلطتها بالفصل في موضوع الاستئناف ، ان تنشئ وضعا جديدا لم ينشأ الحكم المعارض فيه - في حدود سلطته التقديرية - ان يأخذ به ، فترتب عليه للطاعن حق المعارضة ويكون الحكم في قضائه بعدم قبول المعارضة قد اخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

( الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/٣٠ من ١٠ ص ١٩٥٨ )

١٦٤١ - حكم غيابي - سقوطه - شرط ذلك .

\* جرى قضاء محكمة النقض على ان بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية مشروط بحضور المتهم امام المحكمة لاعادة نظر الدعوى . اما اذا قبض عليه واخرج عنه قبل جلسة المحاكمة واعلن بهما ولكن لم يحضرهما فانه لا معنى لسقوط الحكم الاول بسبب يجب اذا لم يحضر فعلا امام المحكمة ان يقضى بعدم سقوط الحكم الاول وباستمراره قالوا .

( الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١٢/١٢ من ٢١ ص ٧٨ )

### ١٦٤٢ - وصف الحكم - العبارة فيه بتحقيقه الواقع \*

✽ العبارة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بتحقيقه الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة \* ولما كان الطاعن قد عارض في الحكم الغيابي الذي وصف خطأ بأنه حضوري اعتباري وقضى باعتبار معارضته كان لم تكن بما لا مضارة منه للطاعن ، وكان الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي الذي أيد الحكم الابتدائي لاسبابه والذي إبان عن واقعة الدعوى بما تنوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها التي دين الطاعن بها بما لا قصور فيه وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها \* ومن ثم يكون نعم الطاعن في هذا الخصوص على غير اساس \*

( الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣١/١/١٩٧١ س ٢٢ ص ١٢٢ )

### ١٦٤٣ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات - فيه معنى

سقوطه - أنس ذلك \*

✽ لما كانت المحكمة إذ اعتبرت الحكم الذي صدر على المظنون ضده في غيبته حكماً حضورياً اعتبارياً صادراً في جنحة وقابلاً للمعارضة ، قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك أن منطقتي التفرقة في مثل هذه الحالة هو الوصف الذي ترفع به الدعوى ، فإذا رفعت بوصفها جنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - سرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان مؤدى تلك المادة هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن إذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في الجنائية المنسوبة إلى المظنون ضده فيه معنى سقوط الحكم مما يجعل الطعن غير ذي موضوع ، ومن ثم فإن الطعن من النسيابة العامة عنه يعتبر ساقطاً بسقوطه \*

( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ س ٢٥ ص ٦٢٥ )

### ١٦٤٤ - للمحكوم عليه غيابياً النزول عن حقه في رفع المعارضة واتخاذ

سبيله إلى التقرير بالاستئناف في الحال \*

✽ إن المحكوم عليه غيابياً ليس مضطراً لانتظار فوات ميعاد المعارضة بل له أن ينزل عن حقه في رفعها ويتخذ سبيله إلى التقرير بالاستئناف في

الحال . ولما كانت إطلاعتان تشلمان في طعنهما بأنهما كانتا تنويان التقرير باستئناف الحكم الابتدائي فعلا لولا إقضاء قلم الكتاب بأن هذا الحكم قابل للمعارضة ، وكان لم يثبت استحالة إمكانهما رفع استئناف عنه لأن هذا الحق ليس موقوفا على رأى الكاتب المختص بتحرير التقرير وإنما مرده الى إرادة صاحب الشأن ومشيبته . وكان لا جدوى من هذا النعي في خصوصية هذا الطعن لأن العذر الذى اعتصمنا به لتبرير تأخيرهما في التقرير باستئناف الحكم الحضورى اعتبارى على فرض صحته قد زال حتما بالفصل في المعارضة في هذا الحكم بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها ، ذلك أن علمها في هذا اليوم بحقيقة وصف الحكم الابتدائي وقابلته للاستئناف منذ اعلانهما به يكون قد تحقق يقينا في هذا التاريخ مما كان من مقتضاه ان تبادرا باستئنافه فورا لزوال المانع الذى ادعينا أنه حال بينهما وبين استئنافه في الميعاد المقرر محسوبا من تاريخ اعلانهما به . لأن من المقرر أن عسدم مبادرة المتهم الى رفع استئنافه بمجرد زوال المانع الذى منعه من التقرير به في الميعاد يجعل الاستئناف غير مقبول شكلا .

( الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٣/٦/١٩٦٥ من ١٦ ص ٩١٠ )

#### ١٦٤٥ - احكام غيابية - سقوط الحكم - شرط ذلك .

ينص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جناية يبطل بحضور المحكوم عليه في غيبته ، أو بالقض عليه قبل سقوط العقوبة بضى المدة ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة .

( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٣/٦/١٩٦٦ من ٢٠ ص ٧ )



## الفصل الثاني

### وضع الحكم والتوقيع عليه واصداده

١٦٤٦ - تحرير الحكم بأسلوب ملتو ومعقد لا يبطله .

\* لا يبطل الحكم ان يكون محررا بأسلوب ملتو معقد مادام انه عند التأمل فيه يرى ان أدلته في ذاتها مفهومة موصلة الى النتيجة التي خلص اليها .

(جلسة ١٩٣٤/١٢/٥ طعن رقم ٢٧٨ سنة ٣٣ ق)

١٦٤٧ - عدم التوقيع على الحكم الصادر من محكمة الجنايات قبل اقفال دور الانعقاد لا يبطله .

\* ان المادتين ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات و ٩١ من قانون المرافعات لم تقضيا ببطان الحكم اذا لم يحصل التوقيع عليه قبل اقفال دور الانعقاد او اذا لم يحرر وقت النطق به بل كان ما اراده الشارع من هاتين المادتين هو الحض على الاسراع في تحرير اسباب الاحكام وتوقيعها .

(جلسة ١٩٣٦/٤/٢٧ طعن رقم ١٢٨٧ سنة ٦ ق)

١٦٤٨ - عدم جواز اعتماد الحكم الاستثنائي على اسباب الحكم الابتدائي متى كان غير موقع عليه .

\* ان خلص الحكم الابتدائي من توقيع القاضي الذي أصدره يجعله في حكم المعلوم فاذا أيد هذا الحكم استثنائي لاسبابه دون زيادة عليها كان الحكم الاستثنائي باطلا لقيامه على اسباب لا وجود لها قانونا .

(جلسة ١٩٣٧/٤/٢٢ طعن رقم ٢٢٢ سنة ٧ ق)

١٦٤٩ - تأجيل النطق بالحكم الى ما يتجاوز المدة النصوص عليها قانونا لا يبطله .

\* انه وان كانت المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات تنص على وجوب اصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة او في الجلسة التالية لها على الاكثر ، الا انها لم تنص على البطان في حالة عدم مراعاة ما قضت به . واذن فتأجيل النطق بالحكم الى مدة تتجاوز ما هو مقرر في تلك المادة لا يبطل الحكم .

(جلسة ١٩٣٧/١/٢٥ طعن رقم ٢٤٨ سنة ٧ ق)

١٦٥٠ - عدم جواز اعتماد الحكم الاستثنائي على اسباب الحكم الابتدائي متى كان غير موقع عليه .

✳ ان الحكم يجب ان يدون بالكتابة ويوقع عليه من القاضي الذي اصدره والا فان ورقته بالنسبة لمسئولته من البيانات والاسباب تعتبر لا وجود لها قانونا . واذن فالحكم الاستثنائي الذي لا يعتمد في اسبابه الا على مجرد الاشارة الى الاسباب الواردة في الحكم الابتدائي يعتبر كأنه خال من الاسباب اذا كان الحكم الابتدائي غير موقع عليه .

(جلسة ١١/١١/١٩٤٠ طعن رقم ١٨١٨ سنة ١٠ ق)

١٦٥١ - عدم توقيع القاضي الذي سمع المرافعة على مسودة الحكم الذي اشترك في اصداره ولم يحضر النطق به لا يستوجب البطلان .

✳ ان عدم توقيع القاضي الذي سمع المرافعة في الدعوى على مسودة الحكم الذي اشترك في اصداره ولم يحضر النطق به كما هو مقتضى المادة ١٠٢ من قانون المرافعات لا يستوجب البطلان . لان القانون اذ لم ينص في هذه المادة على البطلان في هذه الحالة مع انفسه قد نص عليه في المادتين ١٠٠ و ١٠٣ من القانون المذكور قد دل بذلك على انه لا يعتبر هذه المخالفة مستوجبة للبطلان .

(جلسة ١٧/٢/١٩٤١ طعن رقم ٦٩٤ سنة ١١ ق)

١٦٥٢ - عدم توقيع القاضي الذي سمع المرافعة على مسودة الحكم الذي اشترك في اصداره ولم يحضر النطق به لا يستوجب البطلان .

✳ ان الشارع اذ نص في المادة ١٠٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على انه اذا حصل لاحد القضاة الذين سمعوا الدعوى مانع يمنعه من الحضور وقت تلاوة الحكم فيكتفى بان يوقع على نسخة الحكم الاصلية قبل تلاوته اذ نص على ذلك ولم ينص على البطلان اذا لم يحصل هذا التوقيع مع انه عني بالنص عليه بصدد مخالفة الاجراءات الواردة في المواد السابقة على هذه المادة والمواد التالية لها مباشرة انما اراد بايجابه التوقيع مجرد اثبات ان الحكم صدر ممن سمع الدعوى ولم يرد ان يرتب على مخالفة هذا الاجراء اي بطلان فاذا لم يوجد اي توقيع للقاضي الذي سمع الدعوى ولم يحضر النطق بالحكم فلا بطلان مما لم يثبت ان هذا القاضي لم يشترك بالفعل في اصدار الحكم ففي هذه الحالة يكون الحكم باطلا كما تقول المادة ١٠٠ من القانون المذكور . وكلما ثبت اشتراك هذا القاضي في الحكم كان الحكم

صحيحاً مهما كانت طريقة الثبوت . فالتوقيع على مسودة الحكم لا على النسخة الأصلية لا يبطل الحكم .

(جلسة ١٩/٥/١٩٤١ طين رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق)

١٦٥٣ - تحرير الحكم الاستثنائي على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام قد أيد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه .

\* أن تحرير الحكم الاستثنائي على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضي بتأييد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه ، وما دامت المحكمة قد أصدرته على هذا النحو موافقة على تلك الأسباب مما يجب معه عدوها صادرة منها .

(جلسة ١٨/١/١٩٤٣ طين رقم ٢٨٨ سنة ١٣ ق)

١٦٥٤ - جواز توقيع أحد الأعضاء على الحكم إذا عرض للرئيس مانع قهرى منعه من توقيعه .

\* أنه وإن كان القضاء قد جرى على عديم وجوب كتابة أسباب الحكم عند النطق به إلا أن ذلك ليس معناه أن المحكمة تتداول في الحكم دون أن تتداول في ذات الوقت في الأسباب التي تبنيه عليها. فإن الأمرين بطبيعة الحال متلازمان ، إذ لا يتصور أن تصدر المحكمة حكماً إلا بعد أن تكون قد فكرت وتناقشت واستقرت على الأسباب التي تعتمد عليها فيه بحيث لا يكون باقياً بعد النطق به سوى صياغة أسبابه على أساس ما يقرر في المداولة . وهذه يقوم بها أي واحد من القضاة الذين اشتركوا في المداولة . ولما كان التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة إقرار بما حصل فإنه يكفي فيه أن يكون من أي واحد ممن تداولوا في الحكم ، إذ الرئيس وزملاؤه في قوة هذا الإقرار سواء ، وليس النص على اختصاص الرئيس بالتوقيع إلا بقصد تنظيم العمل وتوجيهه . واذاً فإذا توفى الرئيس بعد الحكم أو عرض له مانع قهرى ، فحرر أحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلاً عنه ، فلا يقبل بنسائه على ذلك القول بأن الأسباب لم تكن موضوع مداولة جميع القضاة ، أو أنها لم تكن هي التي تناولتها المداولة فإن الرئيس في هذا الخصوص حكمه حكم زملائه ، على أنه لو كان الشارع قد رأى أن يرتب البطلان على عديم توقيع الرئيس لما فاته أن ينص على ذلك صراحة في المادة ١٠٤ من قانون المرافعات ، كما حرص على أن يفعل في المواد التي سبقتها مباشرة .

(جلسة ٨/٢/١٩٤٣ طين رقم ٥٢١ سنة ١٣ ق)

- ١٦٥٥ - بطلان الحكم اذا لم يوقع عليه بعد مضي ثلاثين يوما من اصداره .  
 \* ان الحكم لا يكون باطلا اذا لم يختم في ظرف ثمانية ايام من يوم صدوره وانما يحكم ببطلانه اذا مضت مدة ثلاثين يوما دون ان يختم .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٣ تلن رقم ٧٥٧ سنة ١٣٠٣ ق)

#### ١٦٥٦ - العبرة في الاحكام بالهـ،ورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة .

\* ان العبرة في الاحكام بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ، فهي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور . والى ان يحصل التوقيع يكون للمحكمة كامل الحرية في تحضير الحكم وفي اجراء ما يترأى لها من تعديل في المسودة بشأن الوقائع والاسباب . واذا فلا يظن في صحة الحكم كون الاسباب التي بينها تخالف ما جاء في المسودة .

(جلسة ١٩١٤/٤/٢٤ تلن رقم ٩٦٢ سنة ١٤٠٣ ق)

#### ١٦٥٧ - وجوب اصدار الحكم من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى .

\* اذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه ان القاضى الذى كان من الهيئة التى نطقت بالحكم لم يكن من الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى ، وكان لا يوجد للقاضى الذى سمع المرافعة ولم يحضر النطق بالحكم توقيع على مسودته يفيد اشتراكه فى اصداره فان هذا الحكم يكون باطلا ، لان الحكم يجب ان يصدر من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة فى الدعوى .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/٣١ تلن رقم ١٣١ سنة ١٣٠٣ ق)

#### ١٦٥٨ - عدم التزام اعضاء دائرة محكمة الجنائيات بالتوقيع على الحكم .

\* ان المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات حين نصت على ان الحكم يوقع عليه قبل اقفال دور الانعقاد . الخ لم تقضى بوجوب التوقيع عليه من جميع اعضاء الدائرة التى سمعت الدعوى وحكمت فيها والا كان باطلا فيكفى اذن توقيع رئيس الدائرة عليه ايذانا بان هذا هو ما حكمت به المحكمة ، اللهم الا اذا حصل لاحد القضاة الذين سمعوا مانع يمنع

من الحضور وقت تلاوة الحكم فإنه يجب في هذه الحالة ان يوقع القاضى المذكور على مسودته ايذانا بأنه اشترك في اصداره \* فاذا كان. النائب من الاطلاع على مسودة الحكم وعلى نسخته الاصلية انه موقع على كليهما من رئيس الدائرة التى سمعت الدعوى ، وكان النائب بمحضر الجلسة ان الحكم قد تلى بحضور جميع أعضاء هذه الدائرة ، فإنه لا يكون ثمة وجه للنبي على هذا الحكم بأنه غير موقع من أعضاء الدائرة \* جميعا .

(جلسة ١٩٤٦/٤/٢٩ طين رقم ٩١٣ سنة ١٦ ق)

#### ١٦٥٩ - عدم جواز توقيع القاضى على الحكم بعد زوال صفته .

\* الحكم لا يعتبر له وجود فى نظر القانون الا اذا كان قد حرر ووضعت اسبابه ووقعه القاضى الذى اصداره \* ثم هو من حيث انه ورقة اميرية لا يكتسب صفته الرسمية الا اذا كان موقعه موطفا عند التوقيع ، واذن فمتى زالت صفة القاضى عن رئيس المحكمة التى قضت فى الدعوى فان وضعه بعد ذلك اسباب الحكم ثم توقيعه اياه لا يكسب ورقته الصفة الرسمية ولا يجعل منها بالتالى حكما مستوفيا الشكل القانونى ، واذا لم يكن موجودا فى الدعوى غير تلك الورقة ولم يكن عاينها توقيع آخر ممن اشتركوا مع موقعها فى الفصل فى القضية فان الدعوى تكون كأنها لا حكم فيها .

(جلسة ١٩٤٦/٥/٢٩ طين رقم ٨٧٢ سنة ١٦ ق)

#### ١٦٦٠ - علم جواز اعتماد الحكم الاستثنائى على اسباب الحكم الابتدائى متى كان غير موقع عليه .

\* كل حكم يجب ان يدون بالكتابة ويوقعه القاضى الذى اصداره والا فإنه يعتبر غير موجود \* واذن فيكون باطلا الحكم الاستثنائى الذى يقضى بتأييد الحكم الابتدائى لاسبابه متى كان الحكم الابتدائى غير موقعه ورقته من القاضى والكتاب .

(جلسة ١٩٤٦/٦/٣ طين رقم ١٤٢٤ سنة ١٦ ق)

#### ١٦٦١ - لا عبرة بما يرد بمحضر الجلسة مخالفا لما جاء بالحكم وما أثبتته القاضى بخطه فى رول القضية يوم النطق به .

\* متى كان الحكم مطابقا لما أثبتته القاضى بخطه فى رول الجلسة يوم النطق به ولما دونه كاتب الجلسة على غلاف الدوسيه وقت صدوره ، فان

ما يكون قد جاء بمحض الجلسة على خلاف ذلك لا يكون له من تأثير في صحة الحكم ، اذ هذا لا يعدو ان يكون مجرد خطأ في الكتابة .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢٦ طعن رقم ٤٤ سنة ١٧ ق)

١٦٦٢ - علم جواز الحكم الاستثنائي على اسباب الحكم الابتدائي متى كان غير موقع عليه .

\* الحكم يجب ان يدور، بالكتاب يوقعه القاضى الذى أصدره والا فانه لا يعتبر موجودا . فاذا كان الحكم الاستثنائي قد اكتفى في ادانة المتهم بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه ، وكان هذا الحكم غير موقع من القاضى الذى أصدره ، فانه يكون باطلا لقصوره في بيان الاسباب التى أقيم عليها ، اذ الحكم الذى قال بانه اعتمد في قضائه على اسبابه لا وجود له .

(جلسة ١٩٤٧/٦/١٦ طعن رقم ١٨١٤ سنة ١٧ ق)

١٦٦٣ - بطلان الحكم اذا لم يقع عليه بعد مضي ثلاثين يوما من اصله .

\* ان بطلان الحكم لسبب التأخر في ختمه اكثر من ثلاثين يوما ملحوظ في تقريره اعتبارات تأبى بطبيعته ان يمتد هذا الاجل لاي سبب من الاسباب التى تمتد بها المواعيد بحسب قواعد قانون المرافعات او قانون تحقيق الجنايات فلا يجدى في هذا المقام التعلل لتأخير ختم الحكم عن الثلاثين يوما، بسوء المواصلات بين مقر المحكمة ومحل وجود القاضى بسبب الحجر الصحى .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٩ طعن رقم ٢٢٥٢ سنة ١٧ ق)

١٦٦٤ - علم التزام القاضى التوقيع على الورقة التى يحضر فيها الحكم قبل تحرير نسخته الاصلية .

\* ان القانون لا يوجب وضع امضاء رئيس المحكمة على الورقة التى يحضر فيها الحكم قبل تحرير نسخته الاصلية . فمتى كان لرئيس المحكمة التى اصدرت الحكم توقيع ثابت على مسودة الحكم الاصلية الشاملة للاسباب والمنطوق فلا يكون ثمة اخلال بما يوجب القانون .

(جلسة ١٩٤٨/٢/١٦ طعن رقم ٢٤٠٥ سنة ١٧ ق)

١٦٦٥ - جواز توقيع أحد الاعضاء على الحكم إذا عرض للرئيس مانع  
قهرى منه من توقيعه ،

\* إذا ما توفى رئيس الجلسة بمسد الحكم أو عرض له مانع قهرى ،  
فحرر أحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلا عنه فهذا لا يبطل  
الحكم ولا يقبل القول بأن هذه الأسباب لم تكن محل مداولة جميع القضاة  
أو أنها لم تكن هى التى تناولتها المداولة لأن المفروض أن الحكم لا ينطبق به  
الا بعد المداولة فيه وفى امنياه .

(جلسة ١٨/٥/١٩٤٨ طن رقم ٧١٠ سنة ١٨ ق٢)

١٦٦٦ - عدم التزام القاضي الجنائى حدودا شكلية فى تحرير  
الاحكام - ٨٢ .

\* ان القانون لم يرسم حدودا شكلية تضمن مراعاتها فى تحرير الاحكام  
الجنائية بل كل ما يتطلبه هو ان يبين الحكم بالادانة واقعة الدعوى بيانا كافيا  
وأن يشير الى نص القانون الذى حكم به وبوجه وهو ما يجرى به نص  
المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات . فتمتى كان الحكم قد استوفى هذا  
البيان فلا يقبل الطعن عليه بمقولة انه قد قلب اوضاع الاتبات اذ اعتمد  
فى الادانة بصفة أصلية على تفنيده دفاع المتهم ثم ايد ما انتهى اليه فى هذا  
الخصوص بما شهد به الشهود .

(جلسة ١٧/٤/١٩٥٠ طن رقم ٢٠٥ سنة ٢٠ ق٢)

١٦٦٧ - عدم جواز الرجوع الى احكام قانون المرافعات فيما يتعلق  
بتنظيم التوقيع على الاحكام الجنائية .

\* ان تنظيم التوقيع على الاحكام الصادرة فى المواد الجنائية وبمسان  
واجبات القضاة وحقوق المتقاضين فى هذا الخصوص مبين فى المادتين ٢٣١ من  
قانون تحقيق الجنائيات و ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات وفى غيرها من  
المواد ، وهذا التنظيم منفصل فيما استقر عليه قضاء محكمة النقض فى  
هذه الشأن مما لا محل معه للرجوع الى قانون المرافعات الذى لا يرجع اليه  
الا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ التواعد المنصوص عليها فى قانوني تحقيق  
الجنائيات وتشكيل محاكم الجنائيات .

(جلسة ٢٤/٤/١٩٥٠ طن رقم ٢٨١ سنة ٢٠ ق٢)

- ١٦٦٨ - بطلان الحكم إذا لم يوقع عليه بعد مضي ثلاثين يوما من إصداره .  
 \* إن القانون - على ما أولته هذه المحكمة - قد أوجب وضع الاحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة .  
 (جلسة ١١/٧/١٩٥٠ ملن رقم ١٠٧٠ سنة ٢٠ ق)

- ١٦٦٩ - اهمال كاتب الجلسة التوقيع على محضر الجلسة والحكم لا يبطلهما .  
 \* اهمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم لا يترتب عليه وحده بطلانها ، بل انها يكون لهما قوامهما القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليهما . والمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديدة - اسوة بالمادة ١٠٤ من قانون المرافعات القديم - لا تنص على البطلان إذا لم يوقع الكاتب الحكم مما مفاده انه لا يترتب على اهمال الكاتب التوقيع بطلان الحكم أو بطلان اجراءات المحاكمة ، اذ لو أن الشارع اراد أن يترتب البطلان على عدم التوقيع لما فاته ان ينص على ذلك صراحة في المادة ٣٥٠ كما حرص على أن يفعل في المواد التي سبقتها مباشرة .

(جلسة ١١/٢٨/١٩٥٠ ملن رقم ٤٧٢ سنة ٢٠ ق)

- ١٦٧٠ - عدم التزام القاضى التوقيع على الوصفة التي يعطى فيها الحكم قبل تحرير نسخته الاصلية .

\* ان المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات انما تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته ، فلا وجه للاستناد اليها في طلب بطلان الحكم الجنائي لعدم توقيع القضاة الذين اصدروه على مسودته . أما المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية فلا محل للاستناد اليها في المسود الجنائية التي تطبق عليها احكام قانون تحقيق الجنايات .

(جلسة ١١/٢/١٩٥١ ملن رقم ١٠٤٠ سنة ٢٠ ق)

- ١٦٧١ - عدم جواز اعتماد الحكم الاستئنافي على اسباب الحكم الابتدائي حتى كان غير موقع عليه .

\* اذا كان الحكم الابتدائي الذي قضى بإدانة المتهم قد صدر في ٤ من يولية سنة ١٩٥٠ ثم نظرت الدعوى استئنافية في ٢٩ من يولية سنة ١٩٥٠



وصيبر الحكم المطعون فيه في هذه الجلسة بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه دون اضافة اسباب أخرى ، وكان الثابت من الشهادة الصادرة من قلم الكتاب بناء على طلب الطاعن انه لحين تحريرها في يوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ لم يكن الحكم الابتدائي قد وقع عليه من القاضي الذي اصدره ، وكان القانون يوجب تدوين الحكم بالكتابة وأن يقع عليه القاضي الذي اصدره فان الحكم المطعون فيه يكون خاليا من الاسباب متعيينا نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٣/٦ ملن رقم ١٦٢١ سنة ٢٠ ق )

١٦٧٢ - بطلان الحكم اذا لم يقع عليه بعد مضي ثلاثين يوما من اصداره .

✽ ان القانون كما اولته هذه المحكمة - قد اوجب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وحتى يوم ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لم يكن قد تم وضعه والتوقيع عليه وايداعه قلم الكتاب فانه يكون باطلا متعيينا نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٣/٢١ ملن رقم ١٣٧ سنة ٢١ ق )

١٦٧٣ - بطلان الحكم اذا لم يقع عليه بعد مضي ثلاثين يوما من اصداره .

✽ ان القانون على ما اولته هذه المحكمة - وطبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية - قد اوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة . فاذا كان الحكم المطعون فيه صدر في يوم ٢٣ من مايو سنة ١٩٥١ وحتى يوم ٣ من يولية سنة ١٩٥١ لم يكن قد تم وضعه والتوقيع عليه وايداعه قلم الكتاب ، كما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم ، فانه يتعين القضاء بنقضه .

(جلسة ١٩٥٤/١/٢١ ملن رقم ١٦٤٩ سنة ٢١ ق )

١٦٧٤ - عزم حضور احد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة تلاوة الحكم لا يعيبه ما دام قد وقع باعضائه على مسودة الحكم .

✽ لا يعيب الحكم ان احد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر تلاوة ما دام الثابت ان هذا القاضي قد وقع باعضائه على مسودة الحكم مما يفيد اشتراكه في المداولة .

(جلسة ١٩٦١/١/٥ ملن رقم ١٠٣٤ سنة ٢١ ق )

١٦٧٥ - بطلان الحكم اذا لم يوقع عليه بعد مضي ثلاثين يوما من اصداره .

✽ ان قانون تحقيق الجنايات وقانون تشكيل محاكم الجنايات قد تكفلا بتنظيم وضع الأحكام الصادرة في المواد الجنائية والتوقيع عليها وبيان واجب القضاة وحقوق ذوي الشأن في هذا الخصوص . ولما كان للقاضي بموجب أحكام القانونين المشار اليهما وما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في تفسيرهما أن يوقع على هذه الأحكام في ظرف ثمانية ايام من يوم النطق بها وأنه اذا تجاوزها فيكون لأطراف الخصومة أن يطلبوا الى محكم النقض اعطاءهم مهلة يقدمون فيها اسباب طعنهم على المحكم بعد التوقيع عليه وان الحكم لا يبطل الا اذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدوره دون التوقيع عليه ، واذا فلا يكون قسمة محلل للرجوع الى قانون المرافعات .

(جلسة ١١/٣/١٩٥٢ مطن رقم ٩٠١ سنة ٢١ ق٢)

١٦٧٦ - بطلان الحكم اذا لم يوقع عليه بعد مضي ثلاثين يوما من اصداره .

✽ ان الشارع لاذ نص في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « يجب التوقيع على الحكم في خلال ثمانية ايام من تاريخ صدوره بقدر الامكان ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن هذا الميعاد الا لأسباب قوية ، وعلى كل حال يبطل الحكم اذا مضي ثلاثون يوما دون حصول التوقيع » فقد دل بهذا على انه انما يوصى فقط بالتوقيع على الحكم في خلال ثمانية ايام من تاريخ صدوره ولم يوجب البطلان على عدم مراعاته . وكل ما رتب الشارع من اثر على عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو ان يكون للمحكوم عليه اذا حصل من قبل الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور ان يقرر بالظن ويقدم اسبابه في ظرف عشرة ايام من تاريخ اعلانه بايداعه قلم الكتاب .

(جلسة ٢٤/١١/١٩٥٢ مطن رقم ٩٦٦ سنة ٢٢ ق٢)

١٦٧٧ - عدم ختم الحكم وايداعه ملف الدعوى في ظرف الثمانية الايام التالية لصدوره لا يبطله .

✽ ان عدم ختم الحكم وايداعه ملف الدعوى في ظرف الثمانية الايام التالية لصدوره لا يترتب عليه بطلان الحكم لأن قانون الاجراءات الجنائية انما اوجب ذلك في المادة ٣١٢ على قدر الامكان .

(جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٢ مطن رقم ٨٢٣ سنة ٢٢ ق٢)

١٦٧٨ - بطلان الحكم اذا لم يوقع عليه بعد مضي ثلاثين يوما من اصداره .

\* متى كان الطاعن حين توجه الى قلم كتاب المحكمة للاطلاع على الحكم في اليوم الثلاثين من يوم صدوره ، لم يجده مودعا به وقد حصل على شهادة بذلك محررة في آخر ساعات العمل من ذلك اليوم ، وتأكد هذا بشهادة اخرى بعدئذ بيومين ، متى كان ذلك ، فان الحكم يكون باطلا طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا عبرة بما اثبتته قلم الكتاب على الشهادة الاخيرة من أن الحكم قد ورد للتسليم بعد تحريرها واثناء تسليمها للطاعن في الساعة الواحدة والنصف مساء ذلك بأنه قد ثبت من الشهادة السابقة عليها انه قد مضي ثلاثون يوما على صدور الحكم دون حصول التوقيع عليه وايداعه قلم الكتاب ، والشهادة الثانية وأن ثبت فيها أن الحكم وصل اثناء تسليمها للطاعن في اليوم الثاني والثلاثين الا أنها تؤكد ما اثبتته الأولى من أن الطاعن حين توجه للقلم في اليوم الثلاثين لم يجد الحكم .

( جلسة ١٩٥٤/٢/١٥ طن رقم ٢٤٣٨ سنة ٢٣ ق )

١٦٧٩ - العبرة في التاريخ الذي نطق فيه بالحكم الواقع لا بما ذكر عنه خطأ فيه .

\* ان العبرة في التاريخ الذي نطق فيه بالحكم هي بحقيقة الواقع لا بما ذكر عنه خطأ فيه او في محضر الجلسة .

( جلسة ١٩٥٥/١/١٠ طن رقم ٢٥٥ سنة ٢٤ ق )

١٦٨٠ - ثبوت أن القاضي الذي اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم لم يسمع المرافعة في الدعوى - أثره - بطلان الحكم - المادة ٣٣٩ مرافعات .

\* متى تبين أن القاضي الذي اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم لم يسمع المرافعة في الدعوى فان الحكم يكون باطلا طبقا للمادة ٣٣٩ من قانون المرافعات .

( للطن رقم ٨٠٣ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/١/١٢ ص ٧ من ٣٦ )

١٦٨١ - تنظيم التوقيع على الحكم وبيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين في هذا الشأن - المرجع فيه الى قانون الاجراءات الجنائية - الرجوع الى قانون المرافعات - محله : لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون .

\* تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وبيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين وغيرها من مواد التنظيم مبينة في قانون الاجراءات الجنائية مما لا مخل معه للرجوع الى قانون المرافعات الا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون .

(الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/٧ ص ٧ من ١٤٢)

١٦٨٢ - ميعاد الثلاثين يوما الذي جعل حدا أقصى للتوقيع على الأحكام - بلؤه من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم .

\* يستقر قضاء هذه المحكمة على حساب ميعاد الثلاثين يوما الذي جعله الشارع حدا أقصى لحصول التوقيع على الأحكام من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه الحكم .

(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ص ٧ من ٢١٩)

١٦٨٣ - القول ببطالان اجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة - لا محل له - عدم تحديد قانون الاجراءات اجلا للنطق بالحكم .

\* لم يحدد قانون الاجراءات اجلا للنطق بالحكم وانما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية ايام من يوم النطق بها على ان تبطل اذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدورها دون التوقيع عليها . وعلى ذلك فلا محل للقول ببطالان اجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة .

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/١ ص ٧ من ٣١٥)

١٦٨٤ - حضور المتهم بجلسته المرافعة أو اعلانه لها اعسلانا صحيحا . اعلانه بالجلسة المحددة لصدور الحكم - غير لازم .

\* لا يوجب ألتعاون اعلان المتهم للجلسة التي حددت لصدور الحكم متى كان حاضرا بجلسة المرافعة أو معلنا لها اعلانا صحيحا .

(الطن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٣ ص ٧ من ٤٩٨)

١٦٨٥ - عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم لقياس مانع - لا بطلان -  
المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

\* ان نص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية اوجبت تحرير الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية ايام من تاريخ صدوره بقدر الامكان وتوقيع رئيس المحكمة وكاتبها عليه ، ثم يثبت ما يتبع عند قيام مانع بالرئيس بمنعه من توقيع الحكم . ولم يواجه حالة قيام المانع بكاتب الجلسة ، ولم يرتب بطلانا على خلو الحكم من توقيعه .

(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٩ ص ٧ ص ٢٣٠)

١٦٨٦ - تأجيل محكمة الجنائيات النطق بالحكم الى ما بعد دور الانعقاد -  
لا مغالطة فيه للقانون .

\* لم ينص قانون الاجراءات الجنائية على البطلان الا في حالة عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق به ، فان قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم الى ما بعد دور الانعقاد لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ ص ٧ ص ٢٦٠)

١٦٨٧ - التوقيع على الحكم بعد تحريره - كفاية توقيع رئيس المحكمة  
والكاتب دون بقية أعضاء الهيئة التي أصدرته - المادة ٣١٢ اجراءات

\* التوقيع على الأحكام بعد تحريرها انما يكتفى فيه بتوقيع رئيس المحكمة والكاتب دون بقية أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم طبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات .

(الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ ص ٧٠١)

١٦٨٨ - عدم اشتراك القاضي الذي سمع المرافعة في الهيئة التي نظمت  
بالحكم - عدم توقيعه على مسودة الحكم أو على قائمته - بطلان  
الحكم .

\* متى كان القاضي ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة ولم يشترك في الهيئة التي نظمت بالحكم ومع ذلك فانه لم يقع على مسودته أو على قائمة الحكم كما توجب ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات - فان الحكم يتكون مشوبا بالبطلان .

(الطن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٧ ص ٩٢٠)

(والطن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١١/١٢ ص ٨ ص ٨٩٠)

١٦٨٩ - المبرة في الأحكام بالصورة التي يحرمها الكاتب ويوقع عليها  
هو ورئيس الجلسة .

\* المبرة في الأحكام بالصورة التي يحرمها الكاتب ويوقع عليها هو  
رئيس الجلسة .

( الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٣ ص ١٢٢٣ )

١٦٩٠ - خاو منطوق الحكم من النص على رفض الدفع ببطالان القبض  
والفتيش - لا بطلان - ما دامت المحكمة قد أشارت في الأسباب  
الى رفض هذا المدعى .

\* متى كانت المحكمة قد أشارت في أسباب حكمها الى الدفع ببطالان القبض  
والفتيش وردت عليه وانتهت الى انه دفع في غير محله ، ثم اصدرت حكمها  
بادانة المتهم ، فان هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستمد من الفتيش ،  
ولا يترتب البطلان على خلو منطوقه من النص على رفض الدفع .

( الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٢٥ ص ٨ من ١٧٠ )

١٦٩١ - استبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد الحكم  
فيها - خطأ .

\* ان صدور الحكم والنطق به ينهي النزاع بين الخصوم ويخرج القضية  
من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها ان تعود الى نظرها بما لها من سلطة قضائية كما  
لا يجوز لها تعديل حكمها فيها او اصلاحه الا بناء على الطعن فيه بالطرق المقررة او  
بطريق تصحيح الخطأ المأذى المنصوص عليه في المادة ٣٣٧ ج . ومن ثم  
فاذا كانت المحكمة قد امرت باستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر  
بعد الحكم فيها فانها تكون قد أخطأت .

( الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١/١٠ ص ٩ من ٦٤٤ )

١٦٩٢ - تحرير الحكم الاستثنائي الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه على  
نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه - علة ذلك ؟

\* تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ، ما دام قد قضي  
بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذاً بأسبابه ، مما يجب معه اعتبار هذه  
الأسباب صادرة من محكمة ثالثة درجة .

( الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/٩ ص ١٠ من ١٧٥ )

١٦٩٣ - بطلان أوامر غرفة الاتهام اذا مضت مدة ثلاثين يوما دون ختمها .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم لا يكون باطلا اذا لم يختم في ظرف ثمانية ايام من يوم صدوره ، وانما يحكم ببطلانه اذا مضت مدة ثلاثين يوما دون أن يختم ، ولا فرق بين الاحكام وبين والاوامر التي تصدرها غرفة الاتهام في تطبيق هذا المبدأ .

(الطنرقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/١٠ ص ٥٤٥)

١٦٩٤ - استصدار الشهادة السلبية في نهاية ساعات العمل في اليوم الثلاثين لا ينفي ايداع الحكم بعد ذلك - لا عبرة بما يرد في اعلان الايداع عن تاريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ اجراءات .

\* الشهادة السلبية الصادرة في اليوم الثلاثين - حتى في نهاية ساعات العمل - لا تنفي ايداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في اقليم الكتاب ليس معناه أن هذه الأقاليم يتمتع عليها أن تؤدي عملا بعد انتهاء الميعاد - ولا عبرة بما يرد في اعلان الايداع عن تاريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطنرقم ١٢٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/٧ ص ١٠٠)

١٦٩٥ - ما هيبة الشهادة السلبية التي تثبت تأخير التوقيع على الحكم في ميعاد الثلاثين يوما ؟ اشارة وكيل النيابة على كتاب لجهة معينة بان القضية لم ترد بعد - عدم اعتبارها شهادة سلبية في نظر القانون .

\* الشهادة السلبية التي تثبت تأخير توقيع الحكم في ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية هي الشهادة التي يحررها قلم الكتاب بناء على طلب صاحب الشأن والتي تفيد عدم ايداع الحكم في خلال تلك المدة - فاذا كانت الشهادة التي يستند اليها الطاعن هي اشارة من وكيل نيابة على كتاب لجهة معينة بان القضية لم ترد بعد ، فان هذه لاشارة لا تعتبر شهادة سلبية في نظر القانون ولا تفنى عنها .

(الطنرقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨ ص ١١)

١٦٩٦ - حكم - التوقيع عليه - ما يقطع بحصوله - ظهور الآثار المنبئة  
عن ذلك وعدم إثارة عدم التوقيع على الحكم أمام المحكمة  
الاستثنائية .

\* إذا كان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه كان موقعا تحت كلمة  
القاضي بتوقيع بالقلم « الكوبيا » وأن آثاره لا زالت ظاهرة ، وقد تماثل لون  
رصاص القلم الموقع به على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم الابتدائي مع  
لون آثار القلم الموجودة تحت كلمة القاضي بالحكم الابتدائي مما يقطع بأن توقيع  
القاضي كان موجودا بالحكم ، فضلا عن ذلك فلو صح ما يقوله الطاعن من أن  
الحكم الابتدائي كان خاليا من توقيع القاضي لبادر لإثارة ذلك أمام المحكمة  
الاستثنائية ، فإن ما ينهأ الطاعن من عدم توقيع القاضي على الحكم الابتدائي  
وبالتالي بطلانه وبطلان الحكم الاستثنائي الذي أيده لأسبابه يكون على غير  
أساس .

(الطن رقم ٢٣٦٣ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٢١ من ١٢ ص ٢٧٠)

١٦٩٧ - حكم - بياناته - كفايتها .

\* إذا كان الثابت من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن أعضاء  
المحكمة الذين أصدروه هم الذين سمعوا المرافعة وأن الحكم قد صدر بعد المداولة  
قانونا ، بما مؤداه ومفهومه الواضح أخذ رأي القضاة الذين أصدروه ، فإن  
ما ينهأ الطاعن من بطلان الإجراءات لخلو الحكم مما يفيد صدوره بعد أخذ  
الآراء يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ من ١٢ ص ٨٥٨)

١٦٩٨ - محاكم - جنائية - علانية النطق بالحكم - قاعدة جوهرية -  
مخالفتها - أثره .

\* علانية النطق بالحكم - عملا بالمادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات  
الجنائية - قاعدة جوهرية تجب مراعاتها - إلا ما استثنى بنص صريح - تحقيقا  
للغاية التي توخاها الشارع وهي تدعيم الثقة في القضاء والإطمئنان إليه .  
فإذا كان محضر الجلسة والحكم - وهما من أوراق الدعوى التي تكشف عن  
سير إجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم - لا يستفاد منهما صدوره في جلسة  
علنية بل الواضح منهما أنه قد صدر في جلسة سرية ، فإن الحكم يكون معيبا  
بالبطلان الذي يستوجب نقضه ، أخذا بنص المادة ٣٣١ التي ترتب البطلان على  
عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهرى .

(الطن رقم ٩٨٨ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٢٧ من ١٣ ص ١٩٥)



### ١٦٩٩ - إجراءات جنائية - حكم - توقيع •

✳ أوجبت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة • وبطلان الحكم بسبب التأخير في ختمه أكثر من ثلاثين يوما ملحوظ في تقريره اعتبارات تأتي بطبيعتها أن يمتد الأجل لأي سبب من الأسباب التي تمتد بها المواعيد بحسب قواعد قانون المرافعات •

(الطن رقم ٢٥٤٠ لسنة ٢٢ ق • جلسة ١٩٦٢/٣/٤ من ١٤ ص ١٤٢ )

### ١٧٠٠ - إجراءات جنائية - حكم - التوقيع عليه •

✳ فصلت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية نظام وضع الأحكام والتوقيع عليها ، ولم ترتب البطلان على تأخير التوقيع على الأحكام وإيداعها إلا إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، ولم تفرق بين الأحكام التي تصدر في جلسة المرافعة أو تلك التي تصدر في جلسة حجزت إليها الدعوى للنطق بها ، ومن ثم فإنه لا يصح الاستناد إلى ما ورد في المادة ٣٤٦/٢ من قانون المرافعات بشأن التوقيع على الحكم وإيداع مسودته •

(الطن رقم ٦٦٥٢ لسنة ٢٢ ق • جلسة ١٩٦٢/٣/٢٥ من ١٤ ص ٢٢١ )

### ١٧٠١ - إجراءات جنائية - حكم - اصداره - النطق بالحكم - التوقيع عليه •

✳ لم يحدد قانون الإجراءات الجنائية أجلا للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها ، على أن تبطل إذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدورها دون التوقيع عليها ، ولا محصل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية - ومن ثم فإن ما ينصاه الطاعن من أن إجراءات المحكمة وقمت باطلة تأسيسا على أن محكمة الجنتح المستأنفة أجلت النطق بالحكم أكثر من مرة خلافا لما يقضى به قانون المرافعات - يكون على غير أساس •

(الطن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٢ ق • جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ من ١٤ ص ٦٦٢ )

### ١٧٠٢ - وجوب اصدار الحكم في جلسة علنية ولو نظرت الدعوى في جلسة سرية •

✳ إن كل ما أوجبه قانون الإجراءات الجنائية عند اصدار الحكم هو

ما نصت عليه المادة ١/٣٠٣ من هذا القانون من أنه - يصدر الحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية ، ويجب اثباته في محضر الجلسة ويوقع عليه من رئيس المحكمة والكاتب ، ولم ينص على البطلان في حالة النطق بالحكم في جلسة تفاير الجلسة المحددة لذلك .

(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٠٢٤ - جلسة ١١/١٧/١٩٦٤ ص ١٥ من ٦٨٧)

١٧٠٣ - إعلان التهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم فيها • تفسير لازم • متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها اعلانا صحيحا •

✳ من المقرر قانونا أنه لا يلزم إعلان التهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم فيها - متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها اعلانا صحيحا طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم فيها فإن صلة الخصوم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة وتصبح القضية في هذه المرحلة مرحلة المداولة وأصدار الحكم وفي هذا الوضع تكون الدعوى بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم إبداء أي دفاع فيها •

(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٠٢٤ - جلسة ١١/١٧/١٩٦٤ ص ١٥ من ٦٨٧)

١٧٠٤ - علم جواز الحكم على غير التهم المقامة عليه الدعوى والا بطلب إجراءات المحاكمة والحكم الذي ينشأ عليها •

✳ الأصل في المحاكمة أن تجري في مواجهة التهم الحقيقي الذي اتخذت الإجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير التهم المقامة عليه الدعوى طبقا لحكم المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية • فإذا كان التهم الذي حوكم هو غير من اتخذت ضده إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى الجنائية عليه فإن إجراءات المحاكمة التي تمت تكون باطلة ويبطل معها الحكم الذي ينشأ عليها ، مما يقتضي نقض الحكم المطعون فيه وإعادة المحاكمة •

(الطن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٠٢٤ - جلسة ١١/٣٠/١٩٦٤ ص ١٥ من ٧١٢)

١٧٠٥ - خلو الحكم من تاريخ صدوره - بطلان الحكم •

✳ جرى قضاء محكمة النقض على أن خلو الحكم من تاريخ صدوره - وهو بيان جوهرى - يؤدي الى بطلانه • ولما كان الحكم الاستثنائي إذا أخذ

بأسباب الحكم الابتدائي الذي خلا من تاريخ صدوره ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها - فانه يكون باطلا ايضا لاستناده الى أسباب حكم باطل مما يعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطن رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٤/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ١٣)

#### ١٧٠٦ - النطق بالحكم - لم يعدد القانون له أجلا معيناً \*

\* من المقرر أن قانون الاجراءات الجنائية لم يحدد أجلا للنطق بالحكم وانما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها ، على أن يبطل اذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدورها دون التوقيع عليها . ولا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص عليه قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٨٦٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٤/٣/١٩٦٥ من ١٦ ص ١٧٩)

#### ١٧٠٧ - العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة المسودة لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم \*

\* العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة . فهي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور ، اما المسودة - فهي لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم وللمحكمة كامل الحرية في أن تجري فيها ما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع والاسباب الى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه - فانها لا تغني عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئا .

(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ من ١٦ ص ٤٧٩)

#### ١٧٠٨ - الشكلية في تحرير الأحكام - ضرورة بيان تاريخ صدور الحكم - مخالفة ذلك - بطلان \*

\* من المقرر أن الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون وأن يشتمل على البيانات الجوهرية التي أوجب هذا القانون ذكرها فيه ، وتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم هو من تلك البيانات الجوهرية ، فان خلا الحكم من تاريخ صدوره كان باطلا . ولا يشفع في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان . لانه اذا كان

الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الدباجة ، الا أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل فى ذاتها تاريخ إصداره ولا بطلت لفقدائها عنصرا من مقوماتها قانونا . وإن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده ، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الإثبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض وذلك عند أيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات إجراءات الطعن أمام محكمة النقض - ولما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من هذا القانون هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو من أى خصم - غير الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المذكور بالمادة السابقة ، وإن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة فى الميعاد القانونى - وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سائلة الذكر على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية حولها القانون للمحكمة فى حالات معينة على سبيل الحصر إذا تبين لها مما هو ثابت فى الحكم أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو أن المحكمة التى أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل فى الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المظنون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . وكان خلو الحكم من تاريخ إصداره لا يتدرج تحت إحدى هذه الحالات بل أنه يدخل ضمن حالات البطلان التى تفتح سبيل الطعن فيه عملا بأبند « ثانيا » من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه دون أن ينعطف عليه وصف مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله المشار إليه فى البند « أولا » من المادة المذكورة والذي لا ينصرف الا الى مخالفة القانون الموضوعى سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكمل له أو قانون الاجراءات الجنائية فيه تضمنه من قواعد موضوعية . ومن ثم فلا يلتفت الى ما أثاره الطاعن فى هذا الشأن بعد فوات الميعاد القانونى للطعن :

( الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٨/٥/١٩٦٥ من ١٦ ص ٣٣٩ )

١٧٠٩ - وجوب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى بالإدانة قد آلت المسام صحيحا بالواقعة وظرفها المختلفة ومبنى الأدلة وأنها تبينت حقيقة الأساس الذى تقوم عليه شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم .

\* يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين

قضت في الدعوى بالادانة قد المت الماسا صحيحا بواقعة الدعوى وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة القائمة فيها وانها تبيننت حقيقة الأساس الذي تقوم عليها شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم حتى يكون تدليل الحكم على صواب اقتناعه بالادانة بأدلة مؤدية اليه .

(الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٤/٦/١٩٦٥ س ١٦ ص ٥٧١ )

١٧١٠ - اثبات علم التوقيع على الحكم في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يكون الا عن طريق الحصول على شهادة من قلم الكتساب دالة على أن الحكم لم يكن حتى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد - مثال .

\* من المقرر أن الشهادة التي يصح الاعتداد بها في اثبات عدم التوقيع على الحكم في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره إنما هي الشهادة الصادرة من قلم الكتساب التي تثبت أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد . فلا عبرة في هذا المقام بالشهادة المقدمة من الطاعن الصادرة من رئيس القلم الجنائي بتيابة وسط القاهرة بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٥ متضمنة أن سكرتير جلسة الجعن المستأنفة التي عقدت في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ - وهو اليوم الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه - قد تغيب عن عمله بأجازة عارضة يومي ٣٠ ، ٣١ يناير سنة ١٩٦٥ وأنه بالبحث عن ملف القضية لم يعثر عليه « بدولابه » ولم يتسن الاستدلال عليه لهذا السبب ، ذلك بأن ما سطر في الشهادة سالفة الذكر لا يجدي في نفى حصول التوقيع على الحكم المطعون فيه وإيداعه في الميعاد القانوني .

(الطن رقم ١٩٧٦ لسنة ٣٥ ق . جلسة ٢١/٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ٢٢٥ )

١٧١١ - حكم - اصداره - بيمانه .

\* أن صدور الحكم باسم الأمة لازم لاكتساب شرعيته ، وخلوه من هذا البيان يفقده السند التشريعي لاصداره . ولما كان الحكم الابتدائي قد خلا مما يفيد صدوره باسم الأمة ، فإن الحكم المطعون فيه وإن أورد ذلك البيان إلا أنه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة ، وكان هذا العوار يكمن في مخالفة حكم من أحكام الدستور راند كل القوانين . فإن لمحكمته النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم يثر الطاعن في أسباب طعنه وذلك عملا بالحق المخول لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥

من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/١/٢ س ١٨ ص ٢٨ )

#### ١٧١٢ - حكم - وضعه والتوقيع عليه .

\* نصت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على انه : « يحرم الحكم باسبابه كملأ خلال ثمانية ايام من تاريخ صدوره بقدر الامكان ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها ، واذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه فى إصداره » . وقد دل الشارع بذلك على أن التوقيع على الحكم انما قصد منه استيفاء ورقته شكلها القانونى الذى تكتسب به قوتها فى الاثبات وانه يكفى لتحقيق هذا الغرض أن يكون التوقيع من أى فائض ممن اشتركوا فى إصداره . اما النهى على اختصاص رئيس الهيئة التى اصدرت الحكم بالتوقيع فقد قصد به تنظيم العمل وتوحيده ، فان عرض له مانع قهرى - بمد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب التى كانت محل مداولة الأعضاء جميعا - فوق الحكم نيابة عنه اقدم العضوين الآخرين فلا يصح أن ينهى على ذلك الاجراء بالبطان لاستناده فى ذلك الى قاعدة مقررة فى القانون بما لا يحتاج الى اناة خاصة أو اذن فى اجرائه .

(الطن رقم ١٨٤٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/١/٣٠ س ١٨ ص ١٠٨ )

#### ١٧١٣ - حكم - النطق به - اصداره - وضعه والتوقيع عليه .

\* انه وان كان الثابت أن أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة لم يحضر جلسة النطق بالحكم المطعون فيه ، الا أن اشتراكه فى المداولة ثابت من انه هو الذى حرر مسودة الحكم ووقعها ، وبذلك يكون النعى على الحكم بالبطان لصدوره من هيئة غير التى سمعت المرافعة غير سديد .

(الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ س ١٨ ص ٢٠ )

#### ١٧١٤ - حكم - التوقيع عليه - اصداره .

\* لما كان رئيس المحكمة التى اصدرت الحكم قد وقع نسخته الأصلية وفقا لما تقضى به المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان القاضى الذى وقع مسودة هذا الحكم قد وقعها بوصفه محررا اسبابه ومشاركاً فى

المدولة فيه لا بوصفه نائبا عن رئيس المحكمة التي أصدرته ، فان ما ينصاه الطاعن على الحكم من بطلانه يدعى توقيع مسودته من غير رئيس المحكمة لا يكون له محل .

(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ من ١٨ ص ٢٠٠)

#### ١٧١٥ - حكم - اصداره - محكمة استئنافية \*

✽ مراد الشارع من النص في المادة ١٧٠ ع من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اجماع لواء قضاء المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة او الفناء حكم البراءة الاقتصار على حالات الخلاف بينها وبين حكم محكمة اول درجة في تقدير الوقائع والادلة ومدى كفايتها في تقدير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة او اقامة التناسب بين تلك المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون ايثارا من الشارع لمصلحة المتهم ، اما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح ان يرد عليه خلاف والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع بل لا يتصور ان يكون الاجماع ذريعة الى تجاوز حدود القانون أو اغفال حكم من احكامه . ولما كان الحكم الابتدائي لم يفصل في موضوع الدعوى بل اقتصر قضاؤه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة على تطبيق احكام القانون تطبيقا غير سديد فصحت المحكمة الاستئنافية بحكمها ذلك الخطأ ، فان ما ينصه الطاعن من بطلان الحكم الاخير لعدم صدوره باجماع آراء قضاة المحكمة يكون في غير محله .

(الطن رقم ١٢٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ من ١٨ ص ٢٠٠)

#### ١٧١٦ - حكم - اصداره - وضعه والتوقيع عليه \*

✽ فصلت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية المأجل بالقتال رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ نظام وضع الاحكام والتوقيع عليها ، ولم ترتب البطلان على تاخير التوقيع على الاحكام وايداعها الا اذا مضى ثلاثون يوما على الحكم الصادر بالادانة دون حصول التوقيع . ولم تفرق بين الاحكام التي تصدر في الجلسة ذاتها والتي تمت فيها المرافعة وتلك التي تصدر في جلسة حيزت اليها الدعوى للنطق بها . ومن ثم فلا محل للرجوع الى ما ورد في قانون المرافعات في شأن ختم الحكم وايداع مسودته موقعا عليها من الرئيس والقضاة فور النطق به .

(الطن رقم ١٨٧ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ من ١٨ ص ٦٥٩)

### ١٧١٧ - حكم - اصدار والتوقيع عليه - بطلان - بطلان الأحكام .

\* ان المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية انما تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته ، فلا وجه للاستناد اليها في طلب بطلان الحكم الجنائي لعدم توقيع رئيس الهيئة التي اصدرته على مسودته .

( الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ من ١١٦٣ )

### ١٧١٨ - حكم - اصداره والتوقيع عليه .

\* لا محل للاستناد للمادة ٣٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي توجب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم في المواد الجنائية التي تطبق عليها احكام قانون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ من ١١٦٣ )

### ١٧١٩ - العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة .

\* من المقرر ان العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ، لأنها هي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان الحكم الابتدائي بدعوى حصول تغيير في منطوقه وأطرحه لما ثبت للمحكمة من مطابقة منطوق ذلك الحكم المبين بالمسودة المحررة بخط القاضي للمنطوق الثابت بالصورة الرسمية الموقع عليها منه ، فانه يكون قد رد رداً سديداً في القانون .

( الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ من ١٦٨ )

### ١٧٢٠ - تسمية الحكم الشواهد والامارات باسمائها المعينة في نص القانون الذي تنموج تحت حكمه - غير لازم - شرط ذلك ؟

\* ليس من اللازم أن يسمى الحكم الشواهد والامارات باسمائها المعينة في نص القانون الذي تندرج تحت حكمه ، ما دام هو قد تحرى حكم القانون فيها وحملها الوجه الذي تحتله من عدم كفايتها لتسويغ القبض على المتهم الذي قضى ببراءته . ولما كان البين من عبارات الحكم في مساقه واستدلالة انه عرض لمانع الاتهام كافة بما فيها من الشواهد والامارات وأطرحها جملة باعتبارها



لا ننبئ، بذاتها عن مقارفة المتهم للجريمة أيا كان الاسم الذي يطلق عليها في القانون وأيا كان الوصف الذي يصدق عليها تلبسا أو دلائل كافية فذلك حسبه ليستقيم قضاؤه ببطلان الاجراء .

(الطن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٠/٤/١٩٦٨ من ١٩ ص ٨٢٨)

١٧٢١ و ١٧٢٢ - خسلو الحكم من بيان تاريخ صدور أمر الاحالة - لا يبطله .

\* خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الاحالة لا يبطله اذ لا يوجد في قانون الاجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ .

(الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٠/٦/١٩٦٩ من ٢٠ ص ٢)

١٧٢٣ - خلو الحكم من تاريخ اصداره - اثره - البطلان - تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الباطل - لخلوه من تاريخ صدوره - يترتب عليه بطلانه بدوره .

جری قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هي من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصدارها الا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها فانونا لانها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الاسباب التي اقيم عليها . ولما كان انحكم المطعون فيه - صدر ايد في منطوقه الحكم الابتدائي الباطل - لخلوه من تاريخ صدوره - تنتهي اسبابه ، فانه يكون باطلا بصدوره ، ويتمين لذلك نقضه .

(الطن رقم ٧١٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٠/٦/١٩٦٩ من ٢٠ ص ٨٧٩)

١٧٢٤ - الاحكام وحدها هي التي تصدر باسم الامة .

\* متى كانت المادة ١٥٥ من الاعلان الدستوري الصادر في ٢٤ مارس ١٩٦٥ تنص على انه : تصدر الاحكام وتنفيذ باسم الامة ، وكان قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وما يباشره من سلطات لها باعتبارها سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، فانه لا يلزم لصحة اصداره صدورها باسم الامة ، ما دام ان الدستور لا يوجب هذا البيان الا الاحكام .

(الطن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٠/٢٠/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٠٧٨)

١٧٢٥ - « صحة الحكم الصادر في تاريخ لاحق لتاريخ مرض الطاعن -  
مادام الطاعن قد حضر إحدى الجلسات بعد مرضه » .

\* إذا كانت الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن ، قد تضمنت مرضه وحاجته للراحة خمسة عشر يوماً من تاريخ تحريرها في ١٩ من مارس سنة ١٩٦٨ ، وكانت المعارضة الاستئنافية قد حدد لنظرها جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ وفيها حضر الطاعن ، ثم تجلت لجلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ لتقديمه مستندات ، ثم حضر وتاجل لجلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٩ لتنفيذ القرار السابق ، وفي الجلسة الأخيرة لم يحضر ، فصدر الحكم المطعون فيه ، وكان يبين مما تقدم أن جلسات المعارضة الاستئنافية تالية لتاريخ مرضه المدعى به والذي لم يثر شيئاً عنه بالجلسات ، فإن ما ينمى في هذا الخصوص يكون في غير محله وعمار عن دليله .

(الطن رقم ١٥٨٩ لسنة ١٣٩٠ ق . جلسة ١١/٢٤/١٩٦٩ س ٢٠ من ١٣٣٥)

١٧٢٦ - مناسط البطالان في حكم المادة ١٦٧ مرافعات هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة - مثال .

\* تنص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه : « لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلاً » . ومفاد ذلك أن مناسط البطالان هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . ولما كان الطاعن لا ينازع في أن القضاة الذين اشتركوا في المداولة وأصدروا الحكم هم الذين سمعوا المرافعة فإنه غير مجد ما يثيره من أن عضوا منتدبا كان ضمن الهيئة حين انتقلت إلى محل الحادث لمساينته واستمعت فيه إلى أحد الشهود ، مادام الثابت أن العضو الأصيل في الهيئة هو الذي حضر بعد ذلك المرافعة واشترك في إصدار الحكم في الدعوى ، ويكون تعيين الحكم بالبطالان غير صديد .

(الطن رقم ١٨١٦ لسنة ١٣٩٠ ق . جلسة ٣/١/١٩٧٠ س ٢١ من ٣٠٨)

١٧٢٧ - توقيع القاضي على الحكم - شرط لقباهه - أساس ذلك ؟ بطلان الحكم لخلوه من التوقيع بانتهاء الثلاثين يوماً التي استوجب القانون التوقيع عليه قبل انقضاءها - ما لم يكن صادراً بالبراءة .

\* من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره ، يعد شرطاً لقباهه ، إذ أن ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي

صدر به وبناء على الاسباب التى اقيم عليها ، ومن ثم فان عدم التوقيع عليها حتى نظر الطعن فى الحكم ورغم مضي فترة الثلاثين يوما ، التى استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها ، يترتب عليه بطلان الحكم ، ما لم يكن صادرا بالبراءة .

( الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/١ ص ٢١ ص ٣١٦ )

١٧٢٨ - صدور الحكم فى جلسة علنية ينفى الادعاء بعكس ذلك .

\* لئن كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المحاكمة جرت فى جلسة سرية ، الا انه متى كان الثابت من ورقة الحكم انه قد صدر وتسل علنا فانه لا يقبل من الطاعن ان يدعى عكس ذلك ، الا باتباع اجراءات الطعن بالتزوير ، وهو ما لم يقم به ، ومن ثم يكون منعه فى هذا الشأن غير مسدود .

( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/٨ ص ٢١ ص ٢٥١ )

١٧٢٩ - حساب مدة الثلاثين يوما المقررة كحد أقصى لتوقيع الحكم من اليوم التالى لمصدوره - المادة ٣١٢ اجراءات .

\* استقر قضاء محكمة النقض على حساب مضي مدة الثلاثين يوما المقررة لتوقيع الحكم كاملة من اليوم التالى للتاريخ الذى صدر فيه ذلك الحكم .

( الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٠/١٢ ص ٢١ ص ٩٧٦ )

١٧٣٠ - عدم جدوى التأشير بما يفيد ايداع الحكم بعد ميعاد الثلاثين يوما التالية لمصدوره لنفى الايداع فى الميعاد القانونى - العبرة فى ذلك بالشهادة الدالة على ان الحكم وقت تحريرها لم يكن قد اودع ملف الدعوى ، رغم انقضاء الميعاد المذكور .

\* ان التأشير على طلب الطاعن بما يفيد ايداع الحكم ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لمصدوره ، لا يجدى فى نفى حصول هذا الايداع فى الميعاد القانونى ، ذلك بان قضاء محكمة النقض قد جرى على انه يجب على الطاعن لى يكون له التمسك بالبطلان لهذا السبب ان يحصل من قسم الكتاب على شهادة دالة على ان الحكم لم يكن وقت تحريرها قد اودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .

( الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٠/١٢ ص ٢١ ص ٩٧٦ )

١٧٣١ - خلو الحكم ومحضر الجلسة من بيان اسم المحكمة - اعتبار الحكم والحكم المؤيد له كأن لا وجود لهما :

\* متى كان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلت من البيانات والاسماء التي أشار إليها الطاعن في طعنه بشأن تعيين المحكمة التي صدر منها الحكم والهيئة التي أصدرته ، وإن كان محضر الجلسة قد استوفى بيان الهيئة التي أصدرت الحكم دون بيان اسم المحكمة التي أصدرته ، لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من بيان المحكمة التي أصدرته ، يؤدي إلى الجهالة به ويجعله كأنه لا وجود له ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من هذا البيان .  
فإن الحكم المطعون فيه يكون وكأنه لا وجود له .

(الطن رقم ١٥٣٦ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/٢٢ من ٢٢ ص ٤٢)

١٧٣٢ - حكم - اصداره - التوقيع عليه - ما يكفي لصحته .

\* متى كان يبين من الاطلاع على الاوراق ان أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة والذي أثبت في ورقة الحكم عدم اشتراكه في تلاوته قد وقع على قائمة الحكم بما ثبت اشتراكه في اصداره طبقاً لما توجبه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات ، فإن الحكم يكون سليماً بمنأى عن دعوى البطلان .

(الطن رقم ١٦٢٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/٢٤ من ٢٢ ص ٩٥)

١٧٣٣ - عدم لزوم تقرير مسودة للحكم - شرطه .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يلزم تحرير مسودة للحكم الا في حالة وجود مانع لدى القاضى الجزئى من التوقيع على الحكم بمسودة اصداره .

(الطن رقم ١٨٨٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/٢٦ من ٢٢ ص ١٢٢)

١٧٣٤ - ماهية الشهادة المكتبة لعدم التوقيع على الحكم في الميعاد المقرر قانوناً ؟ لا يفنى عن تقديم تلك الشهادة تاشيرة أحد مستغنى قلم الكتاب بأن القضية لا زالت طرف القاضى لكتابة الاسباب .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة التي يصح الاعتماد بها في اثبات عدم التوقيع على الحكم في خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره ، إنما هي الشهادة الصادرة من قلم الكتاب والتي تثبت ان الحكم لم يكن وقت

تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن لم يقدم هذه الشهادة ، فان منعا على الحكم الابتدائي بالبطلان لعدم التوقيع عليه وإيداعه • الميعاد ، يكون غير شديد ، ويكون غير مجد ما يثيره من تقديمه طلب الى قلم الكتاب ، تأثر عليه من أحد مستخدمي بعبارة ان القضية لا زالت طرف القاضى لكتابة الاسباب واخسنه على محكمة ثانى درجة قمردها عن تقصى صحة ذلك البيان ، مادام الثابت انه لم يحصل من ذلك القلم على الشهادة موضوع الطلب ، والتي لا يقضى عن تقديمها مما تأثر به على الطلب المقدم منه على ما سلف ذكره •

(الطن رقم ١٦٨٦ لسنة ٤٠ ق • جلسة ١٦٧١/٢/٢١ من ٢٢ من ١٦٠)

١٧٣٥ - صدور الحكم باسم الامة - في ظل دستور جمهورية مصر العربية المعمول به اعتبارا من ١١ سبتمبر ١٩٧١ - الذى ينص على ان تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب - لا ينال من مقومات وجود الحكم قانونا •

✽ البين من استقراءصوص الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠/٢/١٩٥٣ والدستور المؤقت الصادر فى ١٩٥٨/٣/٥ والدستور الصادر فى ١٩٦٤/٣/٢٥ وقانونى السلطة القضائية ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ودستور جمهورية مصر العربية الممولى به اعتبارا من ١١/٩/١٩٧١ ، ودستور اتحاد الجمهوريات العربية - ان الامة اشمل مضمونا من الشعب ، وان الهدف الاسمى من النص على صدور الاحكام باسم الامة او باسم الشعب يكمن فى حرص الشارع الدستورى على الانفصاح عن صورها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السلطات فى البلاد - ومن ثم فان عبارتى « باسم الامة » و « باسم الشعب » تلتقيان عند معنى واحد فى المقصود فى هذا المناط وتدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة فى البلاد ومصدر كل السلطات فيها • لما كان ذلك ، فان صدور الحكم المطعون فيه باسم الامة لا ينال من مقومات وجوده قانونا ويكون الطعن عليه لهذا السبب فى غير محله •

(الطن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٢ ق • جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ من ٢٢ من ٧٤٥)

١٧٣٦ - صدور الحكم باسم الامة بدلا من اسم الشعب - لا ينال من مقومات وجوده قانونا •

✽ من المقرر ان صدور الحكم باسم الامة ، لا باسم الشعب ، لا ينال

من مقومات وجوده قانونا - ذلك ان الاممة اشمل مضمونا من الشعب وان الهدف الاسمى من النص على صدور الاحكام باسم الاممة او باسم الشعب يكمن فى حرص الشارح الدستورى على الانفصاح عن صدورها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السيادة فى البلاد ومن ثم فان عبارتى « باسم الامة » و « باسم الشعب » تلتقيان عند معنى واحد فى المقصود فى هذا المناط وتدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة فى البلاد ومصدر كل السلطات فيها .

(الطنين رتم ١٠٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ ص ٢٣ من ١٢٦٥ )

١٧٣٧ - صدور الحكم باسم الاممة فى ظل دستور سنة ١٩٧١ لا ينال من مقومات وجوده قانونا - علة - ذلك ؟

الامة اشمل مضمونا من الشعب - الهدف الاسمى من النص على صدور الاحكام باسم الاممة او باسم الشعب يكمن فى حرص الشارح الدستورى على الانفصاح عن صدورها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر كل السلطات فى البلاد - التقاء عبارتى باسم الامة وباسم الشعب عند معنى واحد فى المقصود من هذا المنط هو السلطة العليا صاحبة السيادة فى البلاد ومصدر كل السلطات فيها .

✽ لما كانت المادة السابعة من الاعلان الدستورى الصادر بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ومن بعدها المادة ٦٣ من الدستور المؤقت الصادر فى ٥ مارس سنة ١٩٥٨ ثم المادة ١٥٥ من الدستور الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ قد نصت جميعا فى صياغة متطابقة على أن « تصدر الاحكام وتنفذ باسم الاممة » كما رددت المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية الصادرين بالقانونين رقمى ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٤٣ لسنة ١٩٦٥ هذه العبارة ، ثم جاءت المادة ٧٢ من دستور جمهورية مصر العربية المعمول به اعتبارا من ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ - والذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه - ونصت على أن « تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب » لما كان ذلك ، وكان كل من دستور عامى ١٩٦٤ و ١٩٧١ قد نص فى مادته الاولى على أن « الشعب المصرى جزء من الامة العربية » كما نص اولهما فى مادته الثانية على أن « السيادة للشعب وأطلق فى الوقت ذاته على المجلس التشريعى اسم مجلس الامة » كما نص الدستور اللاحق فى مادته الثالثة على أن « السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات » . وكانت المادة الثالثة من دستور اتحاد الجمهوريات العربية قد نصت على أن الشعب فى اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الامة العربية وأطلق فى الوقت نفسه على المجلس التشريعى اصطلاح مجلس الامة الاتحادى

فإن البين من استقرار هذه النصوص جميعاً أن الأمة تشمل مضمونها من الشعب ويكون الهدف الاسمي من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم الشعب يكمن في حرص الشارع الدستوري على الإفصاح عن صيورها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر كل السلطات في البلاد . لما كان ذلك فإن عبارتي « باسم الأمة » و « باسم الشعب » تلتقيان عند معنى واحد في المقصود من هذا المناط ويدلان عليه ، وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها ، لما كان ذلك ، فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانوناً ويكون الطعن عليه لهذا السبب في غير محله ، ويتعين رفضه موضوعاً .

(الطن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١١/٢٦/١٩٧٢ من ٢٢ ص ١٢٩٧)

١٧٣٨ - صدور الحكم باسم الأمة في ظل دستور سنة ١٩٧١ لا ينال من مقومات وجوده قانوناً - التقاء عبارتي « باسم الأمة » و « باسم الشعب » عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط ويدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن عبارتي « باسم الأمة » و « باسم الشعب » يلتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط ويدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها . لما كان ذلك ، فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة في ظل دستور سنة ١٩٧١ لا ينال من مقومات وجوده قانوناً ويكون الطعن عليه بهذا السبب غير صديد .

(الطن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٢/٢/١٩٧٢ من ٢٢ ص ١٢٩٢)

١٧٣٩ - صدور الحكم باسم الأمة في ظل الدستور الحالي لا ينال من مقومات وجوده قانوناً .

\* استقر قضاء محكمة النقض على أن عبارتي ( اسم الأمة واسم الشعب ) يلتقيان عند معنى واحد في المقصود من النص على صدور الأحكام باسم الأمة في الدستور السابق وباسم الشعب في الدستور الحالي ويدلان عليه وهو السلطة صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها ، ومن ثم فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانوناً ويكون الطعن عليه بهذا السبب في غير محله .

(الطن رقم ٩٤ لسنة ٤٣ ق . جلسة ٣/٢٥/١٩٧٢ من ٢٤ ص ٢٩٢)

### ١٧٤٠ - صدور الحكم باسم الامة بدلا من اسم الشعب - لا يطلان .

✽ جرى قضاء محكمة النقض على الهدف الاسنى من النص على صدور الاحكام باسم الامة او باسم الشعب يكمن فى حرص الشارع الدستورى على الانفصاح عن صدورهما باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السلطات فى البلاد ، وان عبارتى اسم الامة واسم الشعب تلتقيان عند معنى واحد فى المقصود فى هذا النشاط وتدلان عليه - ومن ثم فان صدور الحكم المطعون فيه باسم الامة لا ينال من مقومات وجوده قانونا .

(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٤/٢ من ٢٤ ص ٤٧١).

### ١٧٤١ - عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم - كفاية ان يكون مجموع ما اورده مؤديا الى تفهم الواقعة باركانها وظروفها .

✽ لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما اورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة باركانها وظروفها . حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

(الطن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٤/٩ من ٢٤ ص ٥٠٢).

### ١٧٤٢ - الخطأ المادى الذى يقع فى الحكم عند نقله من مسودته - لا يؤثر فى سلامته .

✽ متى كان يتضح من مسودة الحكم المرفقة بالاوراق انها قد تضمنت اقوال المتهم بما يتفق والشايت بالتحقيقات بما نصه انه ذكر انه « ان انحرف يسارا » وليس « انه انحرف يسارا » كما نقلها امين السر عند تحريره الحكم الواقع عليه ، وكان الامر لا يصدو ان يكون خطأ ماديا وقع فيه امين السر سهوا - وهو بمعرض نقل تلك العبارة من مسودة الحكم ، فان هذا الخطأ لا يؤثر فى سلامته وبالتالي يكون النعى عليه بالخطأ فى الاسناد غير سديد .

(الطن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٤/٩ من ٢٤ ص ٥٠٢).

### ١٧٤٣ - صدور الحكم باسم الامة - بدلا من اسم الشعب - لا يطلان .

✽ جرى قضاء محكمة النقض على ان الهدف الاسنى من النص على صدور الاحكام باسم الامة او باسم الشعب يكمن فى حرص الشارع الدستورى



على الانفصاح عن صدورها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السلطات في البلاد ، ومن ثم فإن عبارتي « باسم الأمة » و « باسم الشعب » تلتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط وتدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها ، ويكون صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا ، ومن ثم فإن النعم عليه في هذا الصدد يكون في غير محله .

( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٦/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٥١٦ )

١٧٤٤ - اغفال إثبات اسم ممثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة ، لا يعيب الحكم - ما دام المحضر قد تضمن تمثيلها وموافقتها في الدعوى ومتى كان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة وفق القانون .

\* متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة كانت ممثلة في الدعوى وترافعت فيها ، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة تشكيلا صحيحا وفق أحكام القانون ، فلا محل لما يشيره في شأن اغفال إثبات اسم ممثل النيابة العامة في محضر الجلسة والحكم .

( الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١١/٥/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٩٢٢ )

١٧٤٥ - حكم - العبرة بنسخته الأصلية الموقع عليها من القاضي - المسودة للمحكمة حرية تغييرها .

\* من المقرر أن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يعبرها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى لتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوي الشأن ، وأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلا أو مسودة - لا تكون إلا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تحدد به حقوق الخصوم . عند إرادة الطعن . ولما كان يبين من مراجعة النسخة الأصلية للحكم القيايى الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيسه أنه صدر باسم الأمة وحمل تاريخ إصداره كما استوفى كافة شرائط الصحة التي يتطلبها القانون ، فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير ذي وجه .

( الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٢/١٠/١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٢٠١ )

١٧٤٦ - حكم جنائي - وجوب تحريره والتوقيع عليه في مدة ثلاثين يوما - مخالفة حداد المدة - مخالفة ذلك - الرد .

\* أوجب قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه وضع الاحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة . وقد جرى قضاء محكمة النقض على حساب تلك المدة كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه الحكم كما استقر قضاؤها أيضا على أن الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون اذ صندوق الشهادة في اليوم الثلاثين لا ينفي اصدار الحكم في ذلك اليوم حتى وإن كانت الشهادة قد حررت في نهاية ساعات العمل ذلك لأن تجديد ميعاد العمل في اقالام الكتاب ليس معناه أن هذه الاقالام يتمتع عليها أن تؤدي عملا بعد انتهاء الميعاد .

(الطن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣ ص ٢٤ من ١٢٤٦)

١٧٤٧ - حكم جنائي - وجوب تحريره والتوقيع عليه في مدة ثلاثين يوما - مخالفة ذلك البطلان - عدم سريان القاعدة على حكم البراءة - العلة .

\* التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٦٥ والذي استثنى احكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة الى ما يصدر من احكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ذلك ان مؤدى علة التعديل - وهي على ما افصحته عنه المذكرة الايضاحية للقانون الا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا يدخل له فيه - هو ان مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع اسبابه في الميعاد المقرر قانونا . اما اطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحسار الاستثناء عنهم وبطل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للاصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية :

(الطن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣ ص ٢٤ من ١٢٤٦)

١٧٤٨ - صياغة الاحكام - لم يرسم لها القانون شكلا خاصا .

\* لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها .

(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٨/٢/١٩٧٤ ص ٢٥ من ١٥١)

### ١٧٤٩ - خلو الحكم من بيان صلوره باسم الشعب - لاطلان .

\* خلو الحكم من بيان صلوره باسم الشعب لا ينال من شرعيته او يمس ذتيته ولا يرتب بطلانه على ما قضت به هيئة المواد الجنائية وهيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الاحوال الشخصية وغيرها مجتمعتين .

(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ من ٢٥ من ٢٤٢)

### ١٧٥٠ - المادة ٣١٢ اجراءات - ترتيبها البطلان اذا مضت ثلاثون يوما دون توقيع الحكم - ميعاد الثمانية ايام المنصوص عليه فيها - لا بطلان على مخالفتها .

\* ان قانون الاجراءات الجنائية اذ تكفل في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الاحكام والتوقيع عليها ، لم يرتب البطلان على تاخير التوقيع الا اذا مضت ثلاثون يوما دون حصول التوقيع . اما ميعاد الثمانية ايام المشار اليه فيها فقد اوصى الشارع بالتوقيع على الحكم خلاله دون ان يرتب البطلان على عدم مراعاته .

(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١ من ٢٥ من ٣٦١)

### ١٧٥١ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه - ما دام قد استوفى اوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية .

\* ان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام الحكم قد استوفى اوضاعه الشكلية ، والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون على ما هو عليه الحال في هذه الدعوى - فان نعى الطاعن على الحكم لهذا السبب لا يكون مقبولا .

(الطن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٧ من ٢٧ من ١٠٠٤)

### ١٧٥٢ - العبرة في الاحكام هي باجراءات المحكمة .. مؤدى ذلك :

\* تنيب التحقيق الذى جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم اذ العبرة في الاحكام هي باجراءات المحاكمة وبالاجراءات التى تحصل امام المحكمة - لما كان ذلك - فان ما ينصاه الطاعن على تحقيق النيابة العامة من قصور لاغفاله تحقيق دفاعه القسام على وجود نزاع بينه وبين زوج اخيه شاهد لاثبات لاسباب ذكرها يكون مردودا .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١١ من ٣٦ من ٤٠٥)

١٧٥٣ - خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة - لا يطله .

\* ان خلو الحكم من بيان التاريخ انذى صدر فيه أمر الإحالة لا يطله اذ لا يوجد في قانون الاجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ في الحكم .

(الطن رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٠ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/٢٧ ص ١٦٢)

١٧٥٤ - كفاية تحرير الحكم على نموذج مطبوع . ما قام مستوفيا بالذات او بالاحالة - للبيانات الجوهرية المقررة قانونا .

\* ان تحرير الحكم على نموذج مطبوع بتسايد الحكم المستأنف لاسبابه لا يعيبه طالما ان الطاعن لا ينازع في استيفائه البيانات الجوهرية التي نص عليها القانون وما دامت الاسباب التي احوال اليها قد سلمت من القصور الذي يعيبه عليها الطاعن .

(الطن رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٣/٢١ ص ٢٧٠)

١٧٥٥ - النطق بالحكم في جلسة - غير تلك المحددة للنطق به - صحيح متى نطق به في جلسة علنية الاصل في الاجراءات الصحة - البات ما يخالف الثابت بشأنها - لا يكون الا بالطنع بالتزوير .

\* لما كان يبين من الاوراق ان الدعوى نظرت بجلسته ١٩٧٥/١٢/٣٠ وبعد ان سمعت فيها المرافعة امرت المحكمة بحجزها ليصدر الحكم فيها بجلسته ١٩٧٦/١/٢٧ الا ان المحكمة امرت به اجل الحكم لليوم التالى ١٩٧٦/١/٢٨ وهو اليوم الذي صدر فيه الحكم ونطق به . لما كان ذلك ، وكان كل ما اوجبه قانون الاجراءات الجنائية في هذا الصدد هو ما نصت عليه المادة ١/٣٠٣ من هذا القانون من انه « يصدر الحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية ويجب اثباته في محضر الجلسة ويوقع عليه رئيس المحكمة والكاتب » . ولم ينص على البطلان في حالة النطق بالحكم في جلسة تفاير الجلسة المحددة لذلك ، كما ان تحديد ايام انعقاد جلسات الدوائر المختلفة هو مجرد اجراء تنظيمي لحسن سير العمل بها لا يترتب ابطالان على مخالفته . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسته انه صدر علنا ، وكان الاصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء في محضر الجلسة او الحكم الا بالطنع

بالتزوير فانه لا يقبل من الطاعن قوله ان الحكم صدر بجلسته غير علنية  
ما دام لم يتخذ من جانبه اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة  
ويكون ما وردده في طعنه في هذا الصدد غير سديد .

( الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٢/١٩ من ٢٧ من ٩٥٢ )

١٧٥٦ - حكم - بياناته - محضر الجلسة يكمل الحكم في بيان المحكمة  
وأعضاء الهيئة واسماء الخصوم :

\* ١ - من المقرر ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان  
المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته واسماء الخصوم في الدعوى ،  
ولئن كان الحكم الابتدائي قد خلت ديباجته من بيان المحكمة والهيئة التي  
إصدرته واسماء الخصوم في الدعوى الا انه يبين من مراجعة محاضر جلسات  
المحاكمة الابتدائية انها استوفت تلك البيانات ، ومن ثم فان استناد الحكم  
المطعون فيه - الذي استوفى تلك البيانات ولم تغل منها محاضر جلساته -  
الى اسباب الحكم الابتدائي يكون سليما .

( الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ من ٩٥٠ )

١٧٥٧ - حكم - تحريره على نموذج مطبوع - لا بطلان :

\* تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام قد قضي بتأييد  
الحكم الابتدائي المستأنف اخذا باسبابه مما يجب اعتباره هذه الاسباب  
صادرة من المحكمة الاستئنافية .

( الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ من ٩٥٠ )

١٧٥٨ - حكم - وضعه والتوقيع عليه - ما يجب لصحة ذلك ؟

\* لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٢ منه  
وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت  
باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون  
فيه قد صدر في ٣ من مارس سنة ١٩٧٥ ، وحتى يوم ٩ من ابريل سنة  
١٩٧٥ لم يكن قد اودع ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التي  
أصدرته - على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة  
سوهاج الكلية المقدمة من الطاعن - فانه يكون باطلا مستوجبا نقضه والاحالة  
دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن . ولا يغير من ذلك ما تضمنته الشهادة  
السلبية من وجود مسودة الحكم بملف الدعوى وان نسخة الحكم الاصلية وقعت

من رئيس الجلسة في الميعاد القانوني ولكن كاتب الجلسة لم يكن قد أودعها ملف الدعوى حتى طلب الشهادة ، ذلك ان القانون أوجب حصول التوقيع والایداع مما في ميعاد الثلاثين يوما .

( الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ ص ٨٠ )

#### ١٧٥٩ - الحكم - ما هيئة - ما ليس كذلك :

✳ المبرة في الاحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة وتحفظ في ملف الدعوى وتكون هي المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذلك ذي الشأن ، أما ورقة الحكم قبل التوقيع والایداع - سواء كانت مسودة أو أصلا - وهي لا تعدو ان تكون مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي اجراء ما تراه في شأن الوقائع والاسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن ، فانها لا تغني عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئا .

( الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ ص ٨٠ )

#### ١٧٦٠ - حكم - تاريخ الحكم - جواز اثباته في أي مكان منه :

✳ لما كان يبين من الرجوع الى الحكم الابتدائي انه يحمل في صدر الصحيفة الثانية والثالثة والرابعة منه تاريخ اصداره على خلاف ما يقوله الطاعن ، وكان لا يعيبه وزد تاريخ اصداره في صفحاته الداخلية ذلك ان القانون لم يشترط اثبات هذا البيان في مكان معين من الحكم .

( الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ ص ٩٠ )

#### ١٧٦١ - حكم - عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة - لا بطلان :

✳ عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان طالما انه قد وقع على الحكم .

( الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ ص ٩٠ )

#### ١٧٦٢ - حكم - تحريره على نموذج مطبوع - لا بطلان :

✳ تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف اخذاً باسبابه ، مما يجب معه اعتبار هذه

الاسباب صادرة من محكمة ثانى درجة ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من دعوى القصور فى التسبيل والبطلان يكون فى غير محله .

(الطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٧/١/١٩٧٧ من ٢٨ من ١١٩)

١٧٦٣ - تاجيل النطق بالحكم لجلسة أخرى - النطق به فيها صحيح متى تم ذلك علنا :

\* حيث ان البين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة ثانى درجة ان الدعوى نظرت بجلسته ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ وبعد ان سمعت فيها المرافعة وأبدى كل من الخصوم طلباته واختتم مرافعته أقرت المحكمة بحجزها ليصدر الحكم فيها بجلسته ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، واذا صادف هذا اليوم عطلة رسمية قررت تاجيل النطق بالحكم الى يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٧٥ الذى صدر فيه الحكم ونطق به . لما كان ذلك ، وكان كل ما واجبه قانون الاجراءات الجنائية فى هذا الصدد ، هو ما نصت عليه المادة ١/٣٠٣ من هذا القانون من انه : يصدر الحكم فى جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت فى جلسة سرية ، ويجب اثباته فى محضر الجلسة ويوقع عليه من رئيس المحكمة والكاتب ، ولم ينص على البطلان فى حالة النطق بالحكم فى جلسة تفأير الجلسة المحددة لذلك .

(الطن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق . جلسة ٢٨/٢/١٩٧٧ من ٢٨ من ٣١٠)

١٧٦٤ - حكم - وضعه والتوقيع عليه وإصداره - حجته - الادعاء بالتزوير :

\* ان العبرة فيما تقضى به الاحكام هى بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء ، وبما هو ثابت عن ذلك فى محضر الجلسة وفى نسخة الحكم الاصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضى بما لا يجوز الحاجة فيه الا بطريق الطعن بالتزوير ، ولما كان الثابت منهما انه تم النطق بالحكم بقبول المعارضة شكلا ورفضها وتأيد الحكم المعارض فيه فانه لا قيمة لما كان قد اذيت على خلاف ذلك فى مسودة قرارات رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم ان صح ما اثاره الطاعن فى هذا الشأن .

(الطن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ٥/٢/١٩٧٧ من ٢٨ من ٥٢٨)

١٧٦٥ - بطلان حكم أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد - عسدم  
جواز النطق به لأول مرة أمام محكمة النقض - شرط ذلك .

\* لما كان الطاعن قد استأنف حكم محكمة أول درجة إلا أنه لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر استئنافه كما أنه تخلف عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية دون عذر مقبول فإنه لا يقبل منه بعد ذلك إثارة الدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد المحدد قانوناً لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/٨ من ٢٨ ص ٥٦٥)

١٧٦٦ - حكم - ما يجب في وضعه واضعاه - استثناء أحكام البراءة :

\* أن المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/٩ من ٢٨ ص ٥٧٨)

١٧٦٧ - وضع الحكم والتوقيع عليه وإصداره - شهادة سلبية - دليل  
اثبات - مفاد ذلك :

\* أنه وإن كان من المقرر أن الممول عليه في إثبات عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه ، إلا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الاجراء الذي استلزمه القانون واعتبره شرطاً لقيام الحكم ويفنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خالياً من التوقيع . ولما كان الثابت من الإطلاع على الحكم الابتدائي أنه قد خلا حتى الآن من التوقيع عليه من القاضي الذي أصدره رغم مضي فترة الثلاثين يوماً التي استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها فإنه يكون مشوباً بالبطلان .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/٩ من ٢٨ ص ٥٧٨)

١٧٦٨ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع - لا يطله - شرط ذلك :

\* من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد



قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذاً بأسبابه مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة .

(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٦/٥/١٩٧٧ س ٢٨ من ٦١٤)

١٧٦٩ - وضع احكام الادانة والتوقيع عليها - تجاوز الميعاد المقرر - بطلان - استثناء احكام البراءة :

✽ ان القانون على ما استقر عليه قضاء المحكمة وطبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية، قد اوجب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها والا كانت باطلة . لما كان ذلك ، وكان التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ سالفة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ والذي استثنى احكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة الى ما يصدر من احكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية الدعوى الجنائية ، ذلك ان مؤدى علة التعديل - وهي على ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون الا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه - وهو ان مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة وهي الخصم الوحيد لمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع اسبابه في الميعاد المحدد قانوناً . اما اطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعاً للاصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية فيبطل اذا مضى ثلاثون وما دون حصصول التوقيع عليه .

(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ٦/٥/١٩٧٧ س ٢٨ من ٧٠٢)

١٧٧٠ - اغفال القاضي التوقيع على محاضر الجلسات - لا اثر له على صحة الحكم - شرط ذلك :

✽ لما كان بين من الاطلاع على الحكم النهائي الابتدائي ان القاضي الذي اصدره قد وقع عليه ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان اغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا اثر له على صحة الحكم ، ومن ثم فان النسي لذلك يكون في غير محله .

(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٧/١٠/١٩٧٧ س ٢٨ من ٨٦٥)

### ١٧٧١ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع - لا يبطله - شرط ذلك :

\* ان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ، وما دام الثابت ان الحكم المطعون فيه قد استوفى اوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون ، فان نعى الطاعن على الحكم بهذا السبب لا يكون مقبولا .

( الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١١/٧ من ٢٨ ص ٩٢١ )

### ١٧٧٢ - حكم - وضعه والتوقيع عليه واصدازه .

\* من المقرر ان المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية وان استلزم توقيع المقرر على تقرير التلخيص الا انها لم ترتب البطلان على خلل التقرير من التوقيع او على خلل محضر الجلسة من ذكر من وضعه كما جرى قضاء محكمة النقض على ان الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .

( الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٢/١٣ من ٢٩ ص ١٦٢ )

### ١٧٧٣ - وضع الحكم والتوقيع عليه واصدازه - بطلان - شهادة سلبية :

\* ان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة مما لم تكن صادرة بالبراءة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صدر في ١٩٧٦/٣/٩ وقضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا وحتى يوم ١٩٧٦/٤/١٥ لم يكن قد تم التوقيع عليه على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كذاب نيابة شرق الاسكندرية والكلية المقدمة من الطاعن فانه يكون باطلا ، ولا يغير من ذلك ما جاء بتلك الشهادة من ايداع مسودة اسباب ذلك الحكم في ١٩٧٦/٣/٩ موقعا عليها من رئيس الدائرة التي اصدرته اذ العبرة في الحكم هي بنسخته الاصلية التي يحرمها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصور التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن اما مسودة الحكم فانها لا تكون الا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي اجراء ما تراه في شأن الوثائق والاسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن .

( الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ من ٢٩ ص ١٦٦ )

### ١٧٧٤ - حكم - وضعه والتوقيع عليه واصداره .

\* من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمضى كان مجموع ما اوردته الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

( الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٥/٨ من ٢٩ ص ٤٩٢ )

### ١٧٧٥ - وضع الحكم والتوقيع عليه واصداره - قضية - بطلان :

\* وحيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة بجلسة ١٣ مايو سنة ١٩٧٦ كانت مشكلة من المستشارين . . و . . و . . وحددت بجلسة ١٤ يونية سنة ١٩٧٦ للنطق بالحكم بيد انه بهذه الجلسة الاخيرة اثبت بمحضر الجلسة انه صدر الحكم من المستشارين . . و . . و . . رئيس المحكمة بمحكمة المنصورة كما جاء بصدر الحكم المطعون فيه انه صدر من هذه الهيئة ثم ذيل بان الهيئة التي اشتركت في سماع المرافعة والمداولة واصدار الحكم مكونة من المستشارين . . و . . و . . لما كان ذلك . وكانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على انه « لا يجوز ان يشترك في المداولة غير القضاة الذين سنعلموا المرافعة والا كان الحكم باطلا » كما تنص المادة ١٦٩ على ان « تصدر الاحكام باغلبية الآراء . . » وتنص المادة ١٧٠ على انه « يجب ان يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم ، فاذا حصل لاحدهم مانع وجب ان يوقع على مسودة الحكم » كما توجب المادة ١٧٨ فيما توجبه بيان المحكمة التي اصدرته . . واسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته « وكان البين من استقراء ثلاثة النصوص الاخيرة وورودها في فصل « اصدار الاحكام » ان عبارة المحكمة التي اصدرته والقضاة الذين اشتركوا في الحكم انما تعني القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا فحسب تلاوة الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ران عليه غموض يتمثل فيما جاء بصدر محضر جلسة تلاوته في الرابع عشر من يونية سنة ١٩٧٦ من اشترك رئيس المحكمة . . في اصداره وفيما جاء بصدر الحكم المطعون فيه من صدوره وليس من تلاوته او النطق به من الهيئة التي اشترك فيها رئيس المحكمة .

( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٥/٨ من ٢٩ ص ٤٥١ )

١٦٧٦ - العبرة بنسخة الحكم التي يوقعها رئيس الجلسة لا بالمسودة التي تعتبر ورقة تحضير :

لما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه موقع من رئيس المحكمة التي اصيدته واثبت في ورقته وفي محضر الجلسة ثلاثة تقارير التلخيص وكانت العبرة في الاحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة لا بالمسودة التي لا تعد ان تكون ورقة لتحضير الحكم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٦٣٥/١/٢٨ من ٣٠ من ١٩٧١)

١٦٧٧ - التوقيع على الحكم - ما يكفي فيه :

\* لما كانت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية استلزمت ان يوقع على الحكم رئيس المحكمة وكاتب الجلسة فقط كما انها تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته . ومن ثم فان النعي على الحكم بدعوى عدم توقيع أحد آخر من أعضاء الهيئة التي اصدرت الحكم عليه وعدم توقيع رئيس الهيئة على المسودة يكون في غير محله .

(الطن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧ من ٣٠ من ١٩٤٠)

١٧٧٨ - محاكمة - تشكيلها - العبرة بحقيقة الواقع :

\* متى كان البين من محاضر جلسات المحاكمة اصمام محكمة اول درجة ومذونات الحكم الابتدائي ان مندوبي الشئون الاجتماعية كانوا ممثلين في المحاكمة وكانت الطاعة لا تدعى ان المحكمة لم تكن مشكلة تشكيلا صحيحا وفق احكام القانون فلا محل لما تنعاه بشأن اغفال اسميهما في محضر الجلسة والحكم .

(الطن رقم ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧ من ٣٠ من ١٩٦٦)

١٧٧٩ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه :

\* من المقرر ان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام الحكم قد استوفى اوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون .

(الطن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١ من ٣٠ من ٧٤٦)

### ١٧٨٠ - اغفال التوقيع في محاضر الجلسات - لا اثر له على صحة الحكم :

\* جرى قضاء هذه المحكمة على ان اغفال التوقيع في محاضر الجلسات لا اثر له على صحة الحكم . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه ان رئيس الهيئة التي اصدرته قد وقع عليه وان اسماها اعضاء هيئة المحكمة نابتة في صدره خلافا لما يدعيه الطاعنان فان ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطنرقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٠/٨ س ٢٠ ص ٧٥٥)

### ١٧٨١ - حكم جنائي - التوقيع عليه - ما يكفي فيه :

\* لما كان لا يلزم في الاحكام الجنائية ان يوقع القضاة الذين اصدروا الحكم على مسودته ، بل يكفي ان يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكتابتها ، واذا حصل مانع للرئيس وقعه احد القضاة الذين اشتركوا معه في اصداره ، ولا يوجب القانون توقيع احد من القضاة الذين اشتركوا في المداولة على مسودة الحكم الا اذا حصل له مانع من حضور ثلاثة الحكم عملا بما نصت عليه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات . ولما كان الطاعن لا يشارى في ان رئيس الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى واشتركت في المداولة هو الذي وقع على نسخة الحكم الاصلية وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه ومحاضر جلساته ان الحكم تلى من ذات الهيئة التي استمعت للمرافعة واشتركت في المداولة ، فانه بفرض صحة ما يثيره الطاعن من عدم توقيع جميع اعضائها على مسودته فان ذلك لا ينال من صحته .

(الطنرقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ س ٣٠ ص ٨٨٢)

### ١٧٨٢ - حكم - تحريره - بياناته - العبرة بنسخته الاصلية :

\* من المقرر ان العبرة في الحكم هي بنسخته الاصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، وان ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت اصلا او مسودة - لا تكون الا مشروعا للمحكمة تامم الحرية في تغييره وفي اجراء ما تراه في شأن الوقائع والاسباب ما لا تحد به حقوق الخصوم عند ادارة الطعن . وكان يبين من مراجعة النسخة الاصلية للحكم الابتدائي المزيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه صدر حاملا تاريخ اصداره وموقعا عليه من القاضي الذي اصدره مما يكون معه قد استوفى

شرائط الصحة التي يتطلبها القانون . ولا ينال من ذلك كون أوراق الدعوى قد خلت من وجود مسودة الحكم - على فرش صحة ما يدعيه الطاعن - ذلك ان تحرير الحكم عن طريق املائه من القاضي على سكرتير الجلسة لا يقتضي بطلانه ما دام الثابت على نحو ما سلف بيانه انه قد استوفى اوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون ومن ثم فان ما ينمى الطاعن في هذا الصدد يكون غير شديد .

(الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩ م ٣٠ من ٩٣٣ )

## الفصل الثالث

### بيانات الحكم

#### الفرع الاول - بيانات الديباجة

١٧٨٣ - علم تحديد بقعة المكان الذى وقعت فيه الجريمة لا يعيب الحكم .

\* ليس من المهم تحديد بقعة المكان اذنى وقعت فيه الجريمة فى الحكم فان ذلك ليس من اركان الجريمة .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ طين رقم ٢٧٨ سنة ٢٣ ق١)

١٧٨٤ - شرط عدم بطلان الحكم اذا سبها عن ذكر المسادة المطلوب تطبيقها .

\* اذا سبها الحكم عن ذكر المادة التى طلبت المدعية تطبيقها فهذا السب هو لا يترتب عليه بطلانه ما دامت الواقعة المستوجبة للعقوبة مبينة ببيان كافى والسادة المحكوم بها لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

(جلسة ١٩٣٣/١٢/٢٧ طين رقم ١٩٩٩ سنة ٢٤ ق١)

١٧٨٥ - اغفال النص على سن المتهم لا يعيب الحكم مادام لا يؤثر فى مسئوليته او عقابه .

\* لا تأثير لاغفال الحكم ذكر سن المتهم مادامت الجريمة التى يعاكم من اجلها هى جنحة تزوير مما لا تتأثر عقوبتها وجوباً بصغر السن ومادام المتهم لم يدع ان سنة الحقيقة تجمله غير مسؤول قانوناً عما يرتكبه من الجرائم .

(جلسة ١٩٣٤/١٢/١٧ طين رقم ٢٠٥٧ سنة ٢٤ ق١)

١٧٨٦ - لا ضرورة لبيان ان القضاة الذين اصدروا الحكم هم الذين تناولوا فيه .

\* متى اثبت الحكم اسماء القضاة الذين اصدره وسمعو المرافعة فى الدعوى فلا تأثير لما ذكر فى آخره من انه تملى فى هيئة اخرى ولا ضرورة لبيان ان القضاة الذين اصدروا الحكم هم الذين تناولوا فيه وانهم امضوا

على مسودته ما دام ذلك مفهوماً مما أثبتته الحكم في صدره ولم يدع أنهم لم يتداولوا فعلاً ولم يمضوا مسودة الحكم .

( جلسة ١٨/٢/١٩٣٥ طعن رقم ٤٤٢ سنة ٥ ق )

١٧٨٧ - تعيين المتهم باسمه في منطوق الحكم غير لازم .

\* لا نص في القانون يوجب على القاضى تعيين المتهم باسمه فى منطوق الحكم ، بل يكفى ان يكون اسمه راداً فى ديباجته .

( جلسة ١٩/٤/١٩٣٧ طعن رقم ٢٤٨٣ سنة ٦ ق )

١٧٨٨ - عدم ذكر الفقرة المنطبقة على الواقعة من المادة التى طبقتها المحكمة لا يبطله .

\* ان اشارة الحكم الى المادة ٣٥ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بعد بيان الواقعة التى اثبتتها على المتهم تكفى لتعيين الحالة التى ارادها الحكم من بين الحالات المختلفة الواردة بتلك المادة . فلا يبطل هذا الحكم عدم ذكره الفقرة المنطبقة على الواقعة من هذه المادة . وعدم نص الحكم الاستثنائى صراحة على ذكر تلك المادة لا يعيبه اذا كان قد اخذ باسباب الحكم المستأنف المشتملة على المادة المذكورة .

( جلسة ٢٧/١٢/١٩٣٧ طعن رقم ٢٢٩ سنة ٨ ق )

١٧٨٩ - ذكر اسم القرية التى وقعت فيها الحادثة دون المركز التابعة له هذه القرية كاف لبيان مكان وقوع الجريمة .

\* ذكر اسم القرية التى وقعت فيها الحادثة فى الحكم دون المركز التابعة له هذه القرية يكفى لبيان مكان وقوع الجريمة اذا كان المتهم لا يدعى ان القرية المذكورة لا تدخل فى اختصاص المحكمة التى اصدرت الحكم .

( جلسة ١٤/١١/١٩٣٨ طعن رقم ٢٢٢٩ سنة ٨ ق )

١٧٩٠ - اغفال الحكم الاشارة الى النص القانونى الذى حكم بمقتضاه يجعله باطلا .

\* ان اغفال الحكم القاضى بالادانة الاشارة الى النص القانونى الذى حكم على المتهم بمقتضاه يجعله باطلا . ولا يقضى عن هذه الاشارة ان يكون



الحكم قد ذكر المادة التي طلبت النيابة تطبيقها على التهمة المستندة الى التهم مادام لم يقل ان هذه المادة هي التي اخذت بها المحكمة وعاقبت التهم بمقتضاها .

(جلسة ١٩٣٩/٢/٢٧ طعن رقم ٥٠٤ سنة ١٩٣٩ ق)

#### ١٧٩١ - الغرض من ذكر البيانات الخاصة بالتهم .

\* ان الغرض من ذكر البيانات الخاصة بالتهم في الحكم هو التحقيق من انه هو الشخص المطلوب محاكمته . فاذا ما تحقق هذا الغرض ببعض البيانات كذكر اسمه ولقبه وعمله وصناعته ومحل اقامته فلا يكون اغفال البيانات الاخرى ، كمحل ميلاده ، سببا لبطلان الحكم .

(جلسة ١٩٤٣/٥/١٧ طعن رقم ١٢٥٦ سنة ١٩٤٣ ق)

#### ١٧٩٢ - خطأ الحكم في ذكر اسم القاضي لا يبطله .

\* اذا كان الطاعن يسلم في طعنه بان القضاة الذين سمعوا المرافعة هم الذين أصدروا الحكم فان اجراءات المحاكمة تكون صحيحة . ومجرد الخطأ في ذكر الحكم او المحضر اسم قاض لم يسمع المرافعة بدلا من قاض آخر هو الذي سمعها لا يترتب عليه بطلان ذلك الحكم .

(جلسة ١٩٤٣/٦/٢٨ طعن رقم ١٥٦١ سنة ١٩٤٣ ق)

#### ١٧٩٣ - عدم ذكر الحكم استثنائي مادة العقوبة لا يعيبه ما دام الحكم الابتدائي قد بينها .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه مبينا في صدره مادة القانون التي طبقها المحكمة وخاليا صلبه من ذكر تلك المادة ، ولكنه كان قاضيا بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه ولاسباب اخرى ، وكان الحكم الابتدائي قد جاء في صلبه انه يطبق على التهم المادة التي طلبتها النيابة ، فلا يصح نقضه اذ ان اخذه باسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المادة التي ساقب التهم بمقتضاها .

(جلسة ١٩٤٤/٦/١٢ طعن رقم ٧٢٩ سنة ١٩٤٤ ق)

١٧٩٤ - توقيع عقوبة مخفلة على المتهم دون الإشارة الى موجبات الرقعة والى  
المادة الخاصة بها خطأ .

\* متى كانت الواقعة الناتجة بالحكم تكون جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة  
المؤبدة فمعاينة المتهمين فيها بالأشغال الشاقة المؤقتة دون اشارة فى الحكم  
الى موجبات الرافة والى المادة الخاصة بها يكون خطأ .

( جلسة ١٩٤٦/٢/٤ طعن رقم ٢٢٧ سنة ١٦ ق )

١٧٩٥ - اغفال الحكم الاشارة الى النص القانونى الذى حكم بمقتضاه يجعله  
باطلا .

\* اذا كان الظاهر من مراجعة لحكم انه لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا  
ولم يشير الى نص القانون الذى اوقع العقوبة بمقتضاه ثم قضى للمدعى بالحقوق  
المدنية باكثر مما طلبه فهذا الحكم يجب نقضه .

( جلسة ١٩٤٧/٢/١٠ طعن رقم ٧٤٤ سنة ١٧ ق )

١٧٩٦ - عدم اشارة الحكم الى النص الخاص بوقف تنفيذ العقوبة  
لا يبطله .

\* الواجب هو ان يذكر الحكم مادة العقوبة اما عدم الاشارة الى النص  
الخاص بوقف تنفيذها فلا يبطله .

( جلسة ١٩٤٨/١٢/٦ طعن رقم ١٦٩٣ سنة ١٨ ق )

١٧٩٧ - العبرة فى اثبات يوم صدور الحكم هى بحقيقة الواقع لا بالتاريخ  
المذكور به .

\* ان القول بان العبرة فى اثبات يوم صدور الحكم هى بالتاريخ المدون  
به غير صحيح على اطلاقه ، اذ يصح ان يقام الدليل على عدم صحة هذا التاريخ ، فاذا  
كان الظاهر من الاطلاع على مفردات الدعوى ان ثمة من الادلة والاوراق الرسمية  
ما قد يفيد ان الحكم المستأنف صدر فى يوم كذا فيكون الاستئناف فى الميعاد  
فان القضاء بعدم قبول الاستئناف على حسب التاريخ المدون فيه يكون خطأ .  
ويكون من الواجب اجراء المحاكمة على اساس حقيقة الواقع .

( جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨ طعن رقم ١٩٣٨ سنة ١٨ ق )

### ١٧٩٨ - ذكر التاريخ الهجرى فى الحكم غير لازم \*

\* لا نص فى القانون يوجب ذكر التاريخ الهجرى فى الحكم ، فمادام قد ذكر به التاريخ الميلادى الذى صدر فيه فلا وجه للطعن عليه فى هذه الناحية .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٢٢ رقم ١٣٠٥ سنة ١٩٤٩ ق١)

### ١٧٩٩ - اغفال الحكم الاشارة الى النص القانونى الذى حكم بمقتضاه يجعله باطلا \*

\* يشترط لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة ان يشتمل على نص القانون الذى انزلت المحكمة بموجبه العقاب على المتهم \*

(جلسة ١٩٥١/٥/١٤ طعن رقم ٦٢ سنة ٢١ ق١)

### ١٨٠٠ - اغفال الحكم الاشارة الى النص القانونى الذى حكم بمقتضاه يجعله باطلا \*

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد اتى به الحكم الابتدائى الصادر ببرائة الطاعن من تهمة التزوير وادانته فيها ولم يبين واقعة الدعوى التى اسندتها اليه بيانا كافيا كما لم يشر الى النص القانونى الذى عاقبه بموجبه ، فانه يكون باطلا متعيينا نقضه \*

(جلسة ١٩٥١/١٢/٤ طعن رقم ٨٢٨ سنة ٢١ ق١)

### ١٨٠١ - البيانات الواجب اشتمال الحكم عليها \*

\* اذا كان الحكم الابتدائى المزد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا عن بيان المحكمة التى صدر منها والهيئة التى اصدرته وتاريخ الجلسة التى صدر فيها واسماء المتهمين فى الدعوى ورقمها ووصف التهمة المسندة اليهم فيها ، فانه يكون باطلا لا وجود له ، ويكون الحكم الذى ايدى لاسبابه باطلا كذلك لاستناده الى حكم لا وجود له قانونا \*

٢٠٠٠

(جلسة ١٩٥٣/١/٢٦ طعن رقم ١٢٢٢ سنة ٢٢ ق١)

٢٠٠٠

### ١٨٠٢ - تعيين المتهم باسمه فى منطوق الحكم غير لازم \*

\* اذ كان الحكم لم يذكر اسم المتهم الذى حكم عليه فى منطوقه بالعقوبة

اكتفاء بوروده في ديوانته فإن ذلك لا يمس سلامته ما دام أنه لم يكن هناك  
متهم غيره في الدعوى \*

(جلسة ١٩٥٣/٢/٢ طعن رقم ١٢٢٧ سنة ١٩٥٣ ق ١)

١٨٠٣ - علم وجوب اشارة الحكم الى هيئة الوصاية مادام قد صدر  
باسم الملك \*

\* ان قانون نظام القضاء قد نص صراحة في المادة ٢٨ على أن الأحكام  
تصدر باسم الملك ، وما يثيره الطاعن من وجوب الإشارة الى هيئة الوصاية  
لا أساس له ، لأن أوصياء العرش إنما يباشرون سلطات الملك باسمه  
لا بأسمائهم \*

(جلسة ١٩٥٣/٤/١٤ طعن رقم ٢٢٧ سنة ١٩٥٣ ق ١)

١٨٠٤ - صدور الحكم باسم الملك قبل صدور الاعلان الدستوري وتحرير  
الاسباب بعد صدور لا يبطله \*

\* الأصل في الأحكام أن تحرر كاملة قبل النطق بها بحيث لو تأخر  
صدورها فإنها مع ذلك يجب أن تستند لليوم المذكور . أما ما نص عليه قانون  
الاجراءات الجنائية من جواز تحرير الحكم بأسبابه في الثمانية الأيام التالية  
لصدوره ، فإنما هو من قبيل التيسير على القاضي وكاتب الجلسة في تدوين  
الحكم والتوقيع عليه ، وهذا ما حدا بالمشرع في قانون المرافعات المدنية الى أن  
يرخص في تدوين اسباب الأحكام التي تصدر في الجلسة التي سمعت فيها  
الرافعة في مدى ثلاثة أيام أو سبعة أيام أو خمسة عشر يوما بحسب أنواع  
القضايا وحالة الاستمجال ، وإما ما نص عليه قانون الاجراءات الجنائية من جواز  
تأخير التوقيع على الحكم الى ثلاثين يوما ، فإن الواضح من نص المادة ٣١٢ أن المشرع  
إنما قصد بتلك الرخصة الأحوال الاستثنائية على ما هو ظاهر من اشتراط أن  
يكون هذا التأخير لأسباب قوية . وإذن فمتى كان الحكم قد صدر في ٢٦ يناير  
سنة ١٩٥٣ قبل صدور الاعلان الدستوري المؤرخ في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣  
الذي أوجب أن تصدر الأحكام باسم الأمة فإنه لا يصح النعي عليه بسبب صدوره  
باسم الملك أحمد فؤاد الثاني إذا كان تحريره قد تم بعد هذا التاريخ \*

(جلسة ١٩٥٣/١٠/١٢ طعن رقم ١٠٤٤ سنة ١٩٥٣ ق ١)

### ١٨٠٥ - بطلان الحكم باسم الملك بعد صدور الإعلان الدستوري .

\* ان دستور سنة ١٩٢٣ قد أسقط في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ باعلان من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش وممثل السلطة العليا باسم الأمة ، وقد صدر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ باسم الشعب اعلان دستوري نشر في الوقائع المصرية في نفس اليوم في العدد ١٢ مكرر ( ب ) نصت مادته الثامنة على ان يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة اعمال السلطة العليا وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق اهدافه ، ونصت المادة السابعة على ان احكام القضاء تصدر وتنفذ وفق القانون باسم الأمة . واذن فتمى كان الحكم المطعون فيه قد صدر في : ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ باسم الملك أحمد فؤاد الثاني على خلاف ما اوجبه المادة السابعة السالف ذكرها ، فانه يكون باطلا .

( جلسة ١٩٥٣/١١/٢٤ طعن رقم ١٣٩١ سنة ٢٣ ق )

### ١٨٠٦ - اغفال النص على سن التهم لا يعيب الحكم ما دام لا يؤثر في مسؤوليته أو عقابه .

\* ان اغفال النص على سن الطاعن وصناعته في الحكم لا يعيبه أو يبطله ما دام هو لا يدعي أنه كان في سن توثر في مسؤوليته أو في عقابه .

( جلسة ١٩٥٣/١٢/٢٨ طعن رقم ١٥٣٠ سنة ٢٣ ق )

### ١٨٠٧ - الغرض من ذكر البيانات الخاصة بالمتهم .

\* اذا كانت المحكمة قد اخطأت في ترتيب الطاعن بين باقى المتهمين الا انها عנית بذكر اسمه عند اسناد الوقائع المسندة اليه بما لا يدع مجالاً لاي لبس أو غموض في أنه هو المقصود ، فلا محل لما يتعاه الطاعن على المحكمة من انها خلطت بينه وبين آخر في حكمها .

( جلسة ١٩٥٤/٥/١٠ طعن رقم ٤٤٢ سنة ٢٤ ق )

### ١٨٠٨ - الخطأ في رقم المادة التي طبقتها المحكمة لا يترتب عليه بطلان الحكم .

\* ان الخطأ في رقم المادة التي طبقتها المحكمة لا يترتب عليه بطلان

الحكم ما دام انه وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى  
بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها \*

(جلسة ١٢/١٣/١٩٥٤ ملن رقم ١١٨٣ سنة ٢٤ ق)

١٨٠٩ - القضاء للمدعى المدني بالتعويض دون بيان اسمه ولا علاقته  
بالمجنى عليه أو صفته - يعيب الحكم \*

\* اذا تبين من مراجعة الحكم ومحاضر الجلسات انه قضى للمدعى المدني  
بالتعويض دون أن يبين اسمه ولا علاقته بالمجنى عليه أو صفته في المطالبة به ،  
مع أن هذا البيان هو من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها ،  
فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه \*

(جلسة ١٢/٢١/١٩٥٤ ملن رقم ١١٨٢ سنة ٢٤ ق)

١٨١٠ - عدم ذكر الحكم الاستثنائي مادة العقوبة لا يعيبه ما دام الحكم  
الابتدائي قد بينها \*

\* لا يعيب الحكم الاستثنائي انه لم يذكر مادة العقوبات ما دام الحكم  
الابتدائي قد بينها \*

(جلسة ٤/٦/١٩٥٥ ملن رقم ٢٧ سنة ٢٥ ق)

١٨١١ - اغفال النص على سن المتهم لا يعيب الحكم ما دام لا يؤثر في  
مستوليته أو عقابه \*

\* اغفال النص على سن المتهم وبلدته وصناعته بمحضر الجلسة  
والحكم مما لا يعيبه أو يبطله ما دام المتهم لا يدعى انه كان في سن تؤثر في  
مستوليته أو عقابه \*

(جلسة ١١/٢١/١٩٥٥ ملن رقم ٤١٨ سنة ٢٥ ق)

١٨١٢ - تقرير التلخيص الذي نصت عليه المادة ٤١١ ج \* تأجيل  
القضية بعد تلاوته \* تغيير الهيئة \* وجوب تلاوته من جديد \*

\* اذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير المنصوص عليه في المادة ٤١١ من  
قانون الاجراءات الجنائية ، تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة  
التي حددت لنظرها تغيرت الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة

والا فان المحكمة تكون قد اغفلت اجراءات الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(الطن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ جلسة ٢١/٢/١٩٥٦ ص ٧ من ٢٤٧)

١٨١٣ - بيان من المتهم وصناعته وسكنه ، الفرض منه : التحقق من انه الشخص الذي رفعت عليه الدعوى وجرت محاكمته . حتى لا يكون اغفاله مؤثرا في الحكم ؟ عند علم المنازعة في شخصيته وعدم الادعاء بانه من المجرمين الأحداث الذين كسبهم تأثير في مسئوليتهم .

\* الفرض من ذكر البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته وسكنه بالحكم او بحضور الجلسة هو التحقق من انه هو الشخص الذي رفعت عليه الدعوى العمومية وجرت محاكمته فاذا ما تحقق هذا الفرض بذكر اسم المتهم ولقبه وكان المتهم لا ينازع في انه هو الشخص المطلوب محاكمته ولم يدع انه من المجرمين الأحداث الذي كسبهم تأثير في مسئوليتهم او عقابهم ، فان اغفال هذا البيان لا يصح ان يكون سببا في بطلان الحكم .

(الطن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٥ ق . جلسة ٥/٣/١٩٥٦ ص ٧ من ٢٨٤)

(والطن رقم ٢٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٦/٣/١٩٥٦ ص ٧ من ٣١٤)

(والطن رقم ٦٨٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٤/٦/١٩٥٦ ص ٧ من ٨٤٢)

(والطن رقم ١٣٢٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١/٧/١٩٥٧ ص ٨ من ٤)

١٨١٤ - وجود خلاف بين محضر الجلسة الخاصة بالحكم وبين تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة - لا عيب - ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا .

\* ان وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة لا يعيب الحكم ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا .

(الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١/٥/١٩٥٦ ص ٧ من ٧٠١)

١٨١٥ - خلو الحكم مما يفيد صدور به باسم الأمة - بطلانه - لمحكمة النقض القضاء بالبطلان من تلقاء نفسها .

\* خلو الحكم مما يفيد صدور به باسم الأمة - يمس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا أصليا ، وهذا البطلان من

النظام العام ، والمحكمة النقض طبقاً للمادة ٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ان تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم يثره الطاعن فى طعنه .

(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ١٤٢)

#### ٦٨١٦ - وجود عيب او خطأ فى تقرير التلخيص - لا بطلان .

\* تقرير التلخيص المشار اليه فى المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية الذى يتاوه القاضى على زملائه بالجلسة ، ان هو الا مجرد بيان يتيسح للقضاة الاسام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها . وبما تم فيها من التحقيقات والاجراءات ولم يرتب القانون على ما قد يشوب التقرير من عيب او خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر فى الدعوى .

(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٣/١٢ ص ٨ ص ٢٤٧)

#### ١٨١٧ - صدور الحكم وتنفيذه دون ان يكون هذا الاصدار والتنفيذ باسم الامة - تتويجه باسمائه بعد ذلك باسم الامة عند ايداعه قلم الكتاب - لا عيب .

\* متى كان الحكم قد حرر معنوناً باسم الامة فان هذا العنوان يعتبر كائناً منذ صدور الحكم والا كان تطلب وجوده فى لحظة اصداره استيجاباً لا ايداع الحكم باسمائه قبل النطق به وهو ما استقر قضاء هذه المحكمة على عدم سريانه فى المواد الجنائية ومن ثم فان النقص على الحكم بانه قد صدر ونفذ دون ان يكون هذا الاصدار والتنفيذ باسم الامة ورغم تتويجه باسمائه بعد ذلك باسم الامة عند ايداعه قلم كتاب المحكمة يكون على غير اساس من الواقع او من الكفائون .

(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ ص ٨ ص ٧٥٧)

#### ١٨١٨ - خلو الحكم من بيان للمحكمة التى اصدرته - اعتباره كأنه لا وجود له .

\* متى كان الحكم الاستثنائى قد قضى بتأييد الحكم المستأنف للاسباب الواردة به وللاسباب اخرى اضافها وكان يبين من الاطلاع على ذلك الحكم والحكم المطعون فيه خلوهما من بيان للمحكمة التى اصدرتهما ، فان خلو الحكم من هذا البيان الجوهري يؤدى الى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له .

(الطن رقم ١١١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١١/٤ ص ٨ ص ٨٧٠)



### ١٨١٩ - عدم حول تاريخ إصداره - أثره - بطلانه \*

✳ استقر قضاء هذه المحكمة على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناؤه على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته \*

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٥ من ٨ ص ٩٢٤)

١٨٢٠ - وحضر الجلسة يكمل الأحكام في استيفاء النقص الحاصل في ديباجته لعدم إثبات أسماء جميع أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم عند عدم الادعاء بأن أحد هؤلاء لم يسمح بالمرافعة في الدعوى \*

✳ محضر الجلسة يكمل الحكم - فإذا تضمن أسماء جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته ، فإنه يثبت بذلك استيفاء الشكل ويزيل كل شك في هذا الصدد ، ويسد الطريق على إمكان الادعاء بالبطلان ، لغاى الحكم من أسمى عضوين من الهيئة التي أصدرته ، طالما أن الطاعن لا يدعى أن أحدا من أعضاء الدائرة التي اشتركت في الحكم لم يسمح بالمرافعة \*

(الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٩ من ٩ ص ١٠٦٤)

١٨٢١ - التقويم الممول عليه في إثبات تاريخ إصدار الحكم وحساب المدد المبينة بقانون الإجراءات الجنائية هو التقويم الميلادي \*

✳ التاريخ الميلادي الذي جرت فيه المحاكمة وصدر فيه الحكم هو ما يجرى عليه العمل في المحاكم وقد اعتبره الشارع أصلا في حساب المدد المبينة بقانون الإجراءات الجنائية \*

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/٩ من ١٠ ص ٨٦٢)

١٨٢٢ - خاى الحكم الابتدائي من بياناته الجوهرية لا يبطل الحكم الاستثنائي إذا استوفى الحكم الأخير هذه البيانات وأنشأ لقضائه أسبابا جديدة \*

✳ الأحكام النهائية هي وحدها التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض ، فخلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الأحكام - بفرض

صحته - لا يعيب الحكم الاستثنائي ما دام قد تدارك اغفال هذه البيانات واستقرها وانشا لقضائه أسبابا جديدة \*

(الطن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٢/٢٩/١٩٥٩ س ١٠ من ١٠٧٢)

١٨٣٣ - لا يعيب الحكم الابتدائي خلو ديباجته من اسم القاضي الذي أصدره ومن بيان الواقعة وتاريخ حصولها ما دام أن محضر الجلسة قد استوفى ذلك ولم يدع الطاعن أن القاضي الذي أصدر الحكم غير من سمع المرافعة - وما دام أن الحكم الاستثنائي استوفى سائر البيانات التي يتطلبها القانون \*

\* لا يعيب الحكم الابتدائي خلو ديباجته من اسم القاضي الذي أصدره ومن بيان الواقعة وتاريخ حصولها ما دام أن محضر الجلسة الابتدائي قد استوفى ذلك ، ولم يدع الطاعن أن القاضي الذي أصدر الحكم غير من سمع المرافعة ، فضلا عن ذلك فإن الحكم الاستثنائي - وإن أحال في بيان الواقعة الى الحكم الابتدائي - إلا أنه قد سرد بعد ذلك أقوال الشهود بتفصيل واف يجعله مجتزئا بنفسه في ذكر هذا البيان ، كما أنه استوفى سائر البيانات التي تتطلبها المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية \*

(الطن رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٥/١٦/١٩٦٠ س ١١ من ٤٥٣)

١٨٢٤ - الحكم يكمل محضر الجلسة في البات حصول تلاوة تقرير التلخيص \*

\* الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص \*

(الطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١/١١/١٩٦٠ س ١١ من ٧٥١)

١٨٢٥ - حكم حضوري في جنابة - عدم اشارته الى الحكم الصادر في غيبة المتهم من محكمة الجنايات - لا يعيبه - علة ذلك - لأن الحكم يبطل حتما بحضور المتهم ومثوله أمام المحكمة المادة ٣٩٥ اجراءات \*

\* لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته عدم اشارته الى الحكم الصادر

في غيبة المتهم من محكمة الجنايات لأن الحكم يبطل حتما بحضور المتهم ومثوله أمام المحكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية \*

(الطن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ من ٩ ص ٦٨٨)

#### ١٨٢٦ - حكم - بيانات ديباجته - محضر الجلسة \*

\* من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدباجة \*

(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ ص ٨٢٠)

#### ١٨٢٧ - محضر الجلسة - إثبات اسم المتهم فيه - من أقواله بالجلسة - صدور الحكم بهذا الاسم - لا بطلان \*

\* لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني أجاب عن اسمه بأنه يدعى أبو سلمان سلمان عبد الهادي وهو الاسم الوارد في ديباجة الحكم ومنطوقه فإن النسي على الحكم بالبطلان لصدوره بإدانة شخص غير المتهم يكون غير سليم \*

(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣ من ١٣ ص ٣٩٩)

#### ١٨٢٨ - حكم - ديباجة - بيانات \*

\* اغفال الحكم الإشارة في ديباجته الى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يبطله ما دام أن أمر الإحالة الذي أعلن به تضمن وصفا للتهمة \*  
ومواد القانون المنطبقة عليها وما دام الحكم قد اشتمل في أسبابه على مواد القانون التي عوقب الطاعن بموجبها \*

(الطن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ من ١٤ ص ٦٢٥)

#### ١٨٢٩ - بيانات الحكم - لم يشترط القانون إثباتها في مكان معين منه - ورودها في ديباجته - لا يبطل الحكم \*

\* إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوضح في ديباجته جميع البيانات الخاصة بسماع أمر الإحالة وطلبات النيابة والمدعى المدني وأقوال المتهمين وشهادة الشهود والمرافعة والإطلاع على الأوراق والمداولات قانونا ، وكان القانون لم يشترط إثبات هذه البيانات في مكان معين من الحكم ، فإن ما ينمى الطاعن

من اشتراط ايراد تلك البيانات في الجزء المحرر بعد كلمة « المحكمة » لا في الجزء السابق عليها هو شرط لا سند له من القانون .

(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٠/٢٣/١٩٦٢ م ١٣ ص ٦٧٢)

#### ١٨٣٠ - بيانات ديباجة الحكم .

✽ القاعدة أن الأحكام تصدر وتنفذ باسم الأمة ، وأنه يجب أن يبين في ديباجتها صدورها باسم الأمة ، ومكان تحرير هذا البيان هو ديباجة الحكم عند تحريره بأسبابه دون حاجة لتدوين ذلك بمرور المحكمة أو انبثاقه بمحضر الجلسة .

(الطن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٢/١٢/١٩٦٥ م ١٦ ص ٦٣)

١٩٦٥ - ١٢/١٢/١٩٦٥

#### ١٨٣١ - اخراج المحكمة للأدلة الغير معول عليها في الحكم - عدم الزام المحكمة بالرد عليها .

أن المحكمة ليست ملزمة بتعقيب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي نسي كل جزئية يثيرها واطئناتها الى الأدلة التي عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ دون أن تكون ملزمة بالرد على كل قول يبديه او حجة يثيرها اذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بادانته استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها .

(الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ٤/٧/١٩٦٩ م ٢٠ ص ٤٧٦)

#### ١٨٣٢ - « حكم الإدانة - بياناته » .

أوجب الشارع على المحكمة بنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية في كل حكم بالإدانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة على وقوعها ، فلا يجوز لها ان تتخفف من هذا الواجب المفترض بالإحالة الى حكم آخر صادر من محكمة أخرى لم تكن لها ولاية الفصل في الدعوى بسل ذلك على المحكمة المختصة .

(الطن رقم ١٦٩٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٥٠٤)

#### ١٨٣٣ - « حكم الإدانة - بياناته » :

لم يرسم القانون حدودا شكلية يمين مراعاتها في تحرير الاحكام غير ما اوجبه

من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فلا يعيب الحكم أن يجمع بين سببي الدفع ببطلان أمر التفتيش عند تحديثه عن رفض هذا الدفع .

(الطن رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ من ٢٠ ص ١٤٧٩)

#### ١٨٢٤ - ديباجة الحكم - الخطأ فيها - أثر ذلك :

الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه لأنه خرج عن موضوع استدلاله .

(الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ من ٢١ ص ١٦٦٧)

#### ١٨٢٥ - عدم رسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

\* من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فبني كان مجبور ما أورده الحكم كائنا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

(الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١٢ من ٢١ ص ٥٩٢)

#### ١٨٢٦ - حكم - خطأ مادي - مثال :

\* متى كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد في ديباجته ، أن المعارضة قد اتبعت في الميعاد عن حكم قابل لها مستوفية كافة شروطها القانونية، ومن ثم يتمين قبولها شكلا ، فإن ما انتهى إليه الحكم في منطوقه - من قبول الاستئناف شكلا - لا يعدو أن يكون مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم ، ولس يمكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى ، إذ لا يخفى هذا الخطأ على من يراجع الحكم كله .

(الطن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٤ من ٢٢ ص ٩٨)

#### ١٨٢٧ - ورقة الحكم - رسمية - وجوب حمل تاريخ إصدارها - خلو حكم الابتدائي من هذا التاريخ بطلانه - تأييده في الاستئناف - بطلان الحكم الاستئنافي .

\* أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها والا يطلب لتقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، لأنها السند

الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذى صدر به بناء على الاسباب التى اقيسم عليها . واذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ايد في منطوقه الحكم الابتدائى الباطل واعتنق اسبابه ، فانه يكون باطلا بدوره .

( الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٥/٢٢ ص ٢٩٩ )

**١٨٣٨ - نقض الحكم بسبب بطلانه لخلوه من تاريخ اصداره بالنسبة للطاعن يقتضى نقضه بالنسبة للمتهمة الأخرى التى لم تقرر بالطعن .**  
**علة ذلك .**

\* نقض الحكم بسبب بطلانه لخلوه من بيان تاريخ صدوره بالنسبة الى الطاعنة يقتضى نقضه ايضا بالنسبة للمتهمة الأخرى التى لم تقرر بالطعن لان هذا النقض يرجع الى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلا عن وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة ، مما تقتضاه اعادة بحثها من جميع نواحيها بالنسبة لكل من اتهم فيها .

( الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/٢٢ ص ٥٢١ )

**١٨٣٩ - اذا صدر الحكم دون تصديره ( باسم الأمة ) يكون باطلا مستوجبا للنقض والاحالة .**

\* جرى قضاء محكمة النقض على ان صدور الحكم باسم الأمة لازم لاكتساب شرعيته وان خلوه من هذا البيان يفقده السند التشرعى لاصداره ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده فتاتونا يجعله باطلا بطلانا اصليا . فمتى كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان صدوره باسم الأمة : وكان هذا العوار يكتفى في مخالفة حكم من احكام الدستور اذ تنص المادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٤ مارس ١٩٦٤ - الذى صدر الحكم المطعون فيه في ظل سريانه - على ان الاحكام تصدر وتنفذ باسم الأمة . وقد استقر هذا الحكم في الدستور القائم الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ في المادة ٧٢ منه التى تنص على ان تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب . واذا كان الدستور رائد كل القوانين ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا مستوجبا للنقض والاحالة .

( الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ ص ٢٣ من ١٨٣ )

**١٨٤٠ - تضمن ديباجة الحكم أسماء الهيئة التى نظرت الدعوى . كفايته ولو خلا محضر الجلسة من هذا البيان - أساس ذلك ؟**

\* لا وجه لما ينعاه الطاعن على المحكمة لعدم ذكرها اسم الهيئة التى

انعدت في الجلسة المسائية واسم وكيل النيابة الذي حضرها طالبا ان هذه البيانات تد استوفيت في ديباجة الحكم لما هو مقرر من ان الحكم يكمل محضر الجلسة في هذا الصدد .

(الطن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤ ص ٢٥٤ و ٦٥٤)

١٨٤١ - العبرة في الكشف عن ماهية الحكم . هي حقيقة الواقع الذي تؤكد أوراق الدعوى - ايراد نسخة الحكم الأصلية في ديباجتها أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا - رغم أن الثابت من الأوراق احالة الدعوى من النيابة الى مستشار الاحالة الذي احوالها بدوره الى محكمة الجنايات التي عنونت مسودة الحكم باسمها . اعتبار ما ورد بالديباجة خطأ في الكتابة وزلة قلم لا تغل . النعى على الحكم بالإعلان في هذه الحالة - لا يقبل .

\* متى كان يبين من المفردات المضمومة ان قرار اتهام النيابة العامة للطاعن وآخر قد جرى باحالة الأوراق الى مستشار الاحالة ، وقد صدر امره باحالة الدعوى الى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهمين طبقا للقيود والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فصلت فيما يحكمها المظنون فيه ، وكان يبين كذلك من مطالعة مسودة أسباب الحكم ان جميع صفحاتها معنونة باسم محكمة الجنايات ، فان ماورد في ديباجة نسخة الحكم الأصلية من أن الحكم صدر من محكمة أمن الدولة العليا بعد احالة الدعوى اليها من النيابة العامة ، يكون مجرد خطأ في الكتابة وزله قلم لا تخفى ، ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في نهجها واقع الدعوى لما كان ذلك وكانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع الذي يبين يقينا من المفردات، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في الواقع من محكمة الجنايات مشكلة وفق قانون الاجراءات الجنائية ، وليست باعتبارها امن دولة عليا ، فان ما ينعم الطاعن في هذا الصدد بدعوى بطلان لاجراءات والخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

(الطن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٧٤ ص ٢٥ و ٨٦٦)

١٨٤٢ - حكم بيانات الديباجة - الخطأ في بيان طلبات النيابة - لا يعيب الحكم :

\* ان خطأ الحكم المطعون فيه في بيان طلبات النيابة العامة بديباجته

لا يعيبه لأنه خارج عن دائرة استدلاله وهو من بعد لا يعدو أن يكون خطأ ماديا من كاتب الجلسة لا يخفى على قارئ الحكم .  
( الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ ص ٩٠ )

**١٨٤٣ - ورود خطأ في ديباجة الحكم . بشأن القانون الذي طابت  
النيابة تطبيقه . لا يعيبه متى صحح في صلب الحكم :**

\* لما كان الحكم المطعون فيه ان ذكر في ديباحته خطأ أن النيابة العامة طلبت عقاب الطاعن بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ وهو خاص باعتبار التسويات التي اجريت بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٢ بشأن المعادلات الفرائسية لموظفي الاوقاف الملكية ( سابقا ) الذين الحقوا بخدمة وزارة الاوقاف اعتبارا من ١/٨/١٩٥٢ صحيحة وذلك متى كانوا قد استوفوا باقى الشرائط المنصوص عليها فيه وباعتبار ما تم من ترقيةات لهؤلاء العاملين على اساس الاتصيفات التي رتبها التسويات المشار اليها صحيحا - في حين ان البين من الاوراق ان النيابة العامة قيدت الواقعة بموجب القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني - على ما يبين من المفردات المضمومة - الا ان الحكم عاد وذكر في صلبه القيد والوصف الصحيحين لها بما يتفق وما طلبته النيابة من عقاب الطاعن وفق احكام هذا القانون الاخير وقد حدد الحكم في اسبابه التهمة بانها « هدم بناء غير آيل السقوط قبل حصوله على تصريح بالهدم » كما اشار الحكم صراحة الى ان الفعل مؤثم بمقتضى المادتين الاولى والسابعة من هذا القانون سالف الذكر وافصح في غير لبس عن مؤاخذه الطاعن بمقتضى احكامه ، فان منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، فانه لا يتسدد في سلامة الحكم بما ورد خطأ في ديباحته في شأن القانون الذى طلبت النيابة تطبيقه على واقعة الدعوى ما دام الامر لا يعدو ان يكون خطأ ماديا صححه الحكم صراحة في صلبه على التفصيل المار ذكره .  
( الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢٣ من ٢٨ ص ١٢٨ )

**١٨٤٤ - الخطأ في ديباجة الحكم بخصوص تاريخ جلسة صدور  
الحكم - لا يعيبه - اسلم ذلك .**

\* اذا اثبت في ديباجة الحكم ان الدعوى سمعت بالجلسة التى نطق به فيها في حين انها كانت قد سمعت في الجلسات السابقة عليها فان ذلك لا يبطله ، لأنه لا يغدو ان يكون خطأ ماديا مما لا يؤثر في سلامة الحكم :  
ولأن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه اذ هو خارج عن مواضع استدلاله .  
( نطق رقم ٧٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢ من ٢٨ ص ٨٠٢ )



### ١٨٤٥ - حكم - بيانات النيابة - ما يكملها من بيانات ثابتة بمحضر الجلسة ؟ .

\* حيث انه وان كان يبين من مراجعة الحكيم الصادرين من محكمة اول درجة - غيابيا وبرفض المعارضة - والذي اعتنق الحكم المطعون فيه اسبابهما ، ان كلا منهما قد خلا من بيان اسم المتهم والهيئة التي أصدرته الا ان محاضر جلسات المحكمة الابتدائية ابتداء وفي المعارضة - قد تضمنت تلك البيانات ، واذا كان من المقرر ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص اسماء الخصوم في الدعوى والهيئة التي أصدرته وسائر بيانات النيابة عدا التاريخ وكان الطاعن لا يجادل في ان هذه الهيئة هي التي سمعت المرافعة ، وان النيابة العامة كانت ممثلة في مرحلة المحاكمة فان ما ينمىه في هذا الخصوص لا يكون سديدا .

( الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٧/١٠/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨٦٥ )

### ١٨٤٦ - حكم - بيانات النيابة - توقيع رئيس الدائرة عليه مع كاتبها لا يترتب عليه بطلان .

\* لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة تقرير التلخيص فلا يتعدح في ذلك ان يكون اثبات هذه التلاوة قد ورد في ديباجة الحكم المطعون ما دام ان رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع مع كاتبها طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية بما يفيد اقراره ما ورد به من بيانات فان ما يتطلبه المشرع في هذا الخصوص يكون قد تحقق مما يتمين معه اطراح ما يفرضه الطاعن في هذا الشأن .

( الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٣/٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٦٢ )

### ١٨٤٧ - محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة واسماء اعضاء الهيئة التي أصدرته :

\* من المقرر ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها واسماء اعضاء الهيئة التي أصدرته واسماء الخصوم .

( الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١١/١/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٦٧ )

### ١٨٤٨ - محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات النيابة ما عدا تاريخ صدوره .

\* من المقرر ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص سائر

بيانات الدعاية - فيما عدا تاريخ صدوره - وكل من الحكم المستأنف الصادر في موضوع المعارضة وأن خلت ديباجته من بيان الحكمة والهيئة التي أصدرته واسماء الخصوم الا أنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحكمة الابتدائية أنها استوفت تلك البيانات فان استناد الحكم المطعون فيه الى اسباب الحكم الابتدائي يكون سليماً .

(الطن رقم ٥٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١ من ٢٠ ص ١٣٠)

١٨٤٩ - خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا يترتب عليه بطلانه .

\* من المقرر ان خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته ولا يترتب بطلانه .

(الطن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٧/٢١ من ٢٠ ص ٦٦٣)

#### الفرع الثاني - بيانات التسبيب

١٨٥٠ - تضمن حكم البراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة . غير لازم . كفاية استعراضه ادلة الدعوى عن بصر وبصيرة بحيث لا يوجد فيها ما يؤدي الى ادانة المتهم . المادة ٣١ إجراءات .

\* لم تشترط المادة ٣١ من قانون الاجراءات أن يتضمن الحكم بالبراءة امورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة ويكفي أن يكون الحكم قد استعرض ادلة الدعوى عن بصر وبصيرة فلم يجد فيها ما يؤدي الى ادانة المتهم .

(الطن رقم ٧٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٨ من ٧ ص ١٠٠٤)

١٨٥١ - خلو الحكم من ذكر نص القانون الذي انزل بموجبه العقاب على المتهم اثره - بطلانه .

\* متى كان كلا الحكيمين الابتدائي المؤيد لأسبابه والاستئناف قد خلا من ذكر نص القانون الذي نزل بموجبه العقاب على المتهم ، وكان لا يعصم الحكم الابتدائي من هذا الميب أنه اشعار الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها على التهمة ما دام لم يفصح عن اخذه بها بل اقتصر على الاشارة على تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي لا صلة لنصها

بالتجريم والعقاب وإنما يتعلق بتحديد العقوبة في حالة تعدد الجرائم ؛ فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان .

(الطن رقم ٨١٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٢٣/١٠/١٩٥٦ م ٧ ص ١٠٦١)

(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٤/٨/١٩٥٨ م ٩ ص ٤٠٥)

١٨٥٢ - البيانات الواجب توافرها في الحكم الصادر بالإدانة : بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . والإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . المادة ٣١٠ إجراءات .

يـ أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم صادر بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ولم يرسم شكلاً خاصاً تصوغ به المحكمة هذا البيان . فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً في بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة وكان قد أشير فيه إلى نص القانون الذي ينطبق على تلك الواقعة فإن ذلك يحقق حكم القانون في المادة المذكورة .

(الطن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٢/٣/١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٣١)

(والطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٤/٨/١٩٥٧ م ٨ ص ٣٦٥)

(والطن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٤/٤/١٩٦٠ م ١١ ص ٣١٦)

١٨٥٣ - عدم التزام الحكم بالإشارة إلى مادة القانون الذي عوقب المتهم بموجبه .

\* لا يوجب القانون على المحكمة أن تشير في حكمها إلى مادة القانون الذي حكمت بموجبه بمقلب المتهم .

(الطن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٤/٢/١٩٥٧ م ٨ ص ٣٦٩)

١٨٥٤ - عدم توصل المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث أو اغفاله - لا عيب مادام لا تأثير له على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .

\* عدم توصل المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث أو اغفاله

لا يستوجب نقض الحكم ما دام أنه لا تأثير له على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .

(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/٢٩ ص ٨ ص ٤٣٦ )

١٨٥٥ - تبين المحكمة الاستئنافية مواد الاتهام بصدر حكمها وأخذها بما جاء بالحكم المستأنف المتضمن الإشارة الى المواد التي التي طبقت - كفايته .

\* متى كانت المحكمة الاستئنافية قد بينت مواد الاتهام بصدر حكمها وأخذت بما جاء بحكم محكمة اول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الحكم الاخير إشارة صريحة الى المواد التي طبقت فإن النعى على الحكم بأنه لم يشر الى المواد التي طبقتها يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ ص ٨ ص ٥٦٢ )

١٨٥٦ - إشارة الحكم الى المادة ٤٠ عقوبات تكفى في بيان مادة القانون التي طبقتها المحكمة على المتهم بوصف كونه شريكا ولو لم يشر الى فقراتها .

\* إشارة الحكم الى المادة ٤٠ من قانون العقوبات تكفى في بيان مادة القانون التي طبقتها المحكمة على المتهم بوصف كونه شريكا ، ولو لم يشر الى فقرتها الخاصتين بطريق الاتفاق والتحريض .

(الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ ص ٨ ص ٦٤٠ )

١٨٥٧ - عدم تحديد الحكم تاريخ الواقعة - لا عيب - ما دام لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون . ولم يدع المتهم ان الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

\* لا يعيب الحكم عدم تحديده تاريخ الواقعة ما دام لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها ولم يدع المتهم ان الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

(الطن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٢٤ ص ٨ ص ٦٦٧ )

(والطن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١/١٢ ص ١٠ ص ١٥ )

(والطن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ ص ١١ ص ٧٠٦ )

١٨٥٨ — عدم اعتبار بيان محل الواقعة في الحكم الجنائي من البيانات الهامة الواجب ذكرها فيه الا اذا ترتب على حدوث الواقعة في محل معين اثر قانوني . يكفى في بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة البريئة اليه — ما دام ان المتهم لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظرها .

\* لا يعتبر بيان محل الواقعة في الحكم الجنائي من البيانات الهامة الواجب ذكرها فيه الا اذا ترتب الشارح على حدوث الواقعة في محل معين اثرا قانونيا كان جعل منه ركنا في الجريمة او ظرفا مشددا وفي غير هذا النطاق فانه يكفى في بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة الجزئية اليه ما دام ان المتهم لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظرها .

(الطن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٢٤ س ٨ من ٦٦٧)  
(والطن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ س ٩ من ٦٧١)

١٨٥٩ — خطأ الحكم في رقم المادة المنطبقة — انتهائه الى النتيجة الصحيحة — لا عيب .

\* ان خطأ الحكم في رقم المادة المنطبقة على واقعة الدعوى لا يعيبه ما دام قد انتهى الى نتيجة يقرها القانون .  
(الطن رقم ١٦١٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ س ٩ من ٨)

١٨٦٠ — عدم ذكر الحكم الاستثنائي مادة العقاب — بيان مواد الاتهام في الحكم الابتدائي . تأييد الحكم الاستثنائي له دون ذكرها لا عيب .

\* اذا كان الحكم خاليا صلبه من ذكر المواد التي طبقها المحكمة ولكنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه وللاسباب الاخرى التي اوردتها ، وكان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه انه يطبق على المتهم المواد التي طلبتها النيابة فلا يصح نقضه اذ ان اخذه باسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المواد التي عوقب المتهم بها .

(الطن رقم ٩١٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ س ٩ من ٧٠٦)

١٨٦١ — سهو الحكم عند ذكر مواد الاشتراك — الإشارة الى النص الذي استمد منه العقوبة — لا عيب .

\* اذا كان الحكم قد بين طريقة الاشتراك والواقعة التي حصل الاشتراك

فيها وكان القانون يسوى في المادة ٤١ عقوبات بين عقوبة الفاعل الأصلي وعقوبة الشريك فان السهو عن ذكر مواد الاشتراك لا يعيب الحكم ولا يستوجب نقضه ما دامت المحكمة قد أشارت الى النص الذي استمدت منه العقوبة .

(الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٢٤ من ٩ ص ٧١٦ )

١٨٦٢ — عدم اشارة الحكم الى نص القانون الذي حكم بمقتضاه — اثره —  
بطلانه — تضمن الحكم ذكر المادة التي طلبت النيابة تطبيقها لا يغني  
هذه الاشارة — ما دام لم يقل ان المحكمة اخذت بهذه المادة واوقعت  
العقاب على مقتضاها .

\* ان عدم اشارة الحكم الى نص القانون الذي حكم على المتهمين بمقتضاه  
يجعله باطلا ، ولا يغني عن هذه الاشارة ما تضمنه الحكم من ذكر المادة التي طلبت  
النيابة تطبيقها على واقعة الدعوى ما دام لم يقل ان هذه المادة هي التي اخذت بها  
المحكمة واوقعت العقاب بمقتضاها .

(الطن رقم ١٠٢٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/١٣ من ٩ ص ٧٩٠ )

١٨٦٣ — البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع  
القاضي دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

\* ان البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع  
القاضي دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

(الطن رقم ١٦٢٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١/٥ من ١٠ ص ٥ )

١٨٦٤ — الخطأ في ذكر مادة من مواد قانون الاجراءات الجنائية —  
لا يعيب الحكم .

\* لا يعيب الحكم الخطأ الذي يقع في ذكر مادة من مواد قانون الاجراءات  
الجنائية .

(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/٢٦ من ١٠ ص ٣٠٨ )

١٨٦٥ — احكام الادانة — اغفالها الاشارة الى مادة خلاف مادة العقوبة —  
لا يعيب .

\* لا يوجب القانون على المحكمة ان تشير في حكمها الا الى مادة القانون

الذى حكمت بموجبه بمقاب المتهم ، فلا يعيب الحكم عدم اشارته الى المادة ١١١ من قانون العقوبات التى ادخلت فى حكم الموظفين العموميين طوائف اخرى .

( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/٣٠ ص ١٠ ص ٢٦٤ )

١٨٦٦ — اغفال الحكم تعيين اسماء باقى افراد رجال القوة الثين استعان بهم الضابط الاذن فى تنفيذ الاذن بالتفتيش — حتى لا يعيب التسييب ؟  
عند بيان اسماء من حضر التفتيش وهوى شهادتهم وععدم اعتماده فى الادانة على شهادة الباقيين .

✽ لا يقدح فى سلامة الحكم انه لم يمين اسماء باقى افراد رجال القوة الذين استعان بهم الضابطان المذونان بالتفتيش طالما انه قد عنى ببيان اسماء من حضر التفتيش وهوى شهادتهم وما دام انه لم يعتمد فى الادانة على شهادة الباقيين .

( الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٠/١٢ ص ١٠ ص ٧٧٨ )

١٨٦٧ — اغفال الحكم بيان تاريخ الحادث فى واقعة الدعوى مع ورود بيان عن ذلك فى وصف التهمة — لا عيب — ما دامت التهمة لم تدع فى طعنها ان الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

✽ الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضها بعضا — ناذا اغفل الحكم فى واقعة الدعوى بيان تاريخ ارتكاب الحادث — مع ورود بيان عن ذلك فى وصف التهمة — فذلك لا يقدح فى سلامته ما دامت التهمة لم تدع فى طعنها ان الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

( الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١/١١ ص ١١ ص ٣٣ )

١٨٦٨ — بطلان الحكم عند اغفاله بيان نص القانون الذى حكم بموجبه — لا يرفع هذا العيب الاشارة الى رقم القانون وما لحقه من تعديلات .

✽ نصت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اشارة الحكم الى نص القانون الذى حكم بموجبه — وهو بيان جهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات — فاذا خلا الحكم الاستثنائى — الذى قضى بالنساء حكم البراءة — من ذكر نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على المتيم فانه يكون مشوبا بالبطلان ، ولا يعصم الحكم من هذا العيب انه اشار الى رقم القانون المطبق وما لحقه من تعديلات ما دام لم ينصح عن مواد القانون التى اخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب .

( الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٤/١٢ ص ١١ ص ٣٥١ )

( والطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١/٢ ص ١٢ ص ١٩٦١ ) ( لم ينشر )

### ١٨٦٩ — حكم محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم صحة الاستناد الى ذات أسباب الحكم الفيافي :

\* لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الفيافي السابق قانونا أسبابا لحكمها ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .

( الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٣/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٣٤٠ )

### ١٨٧٠ — حكم — تسببيه — الرد على الطلبات — ما يشترط في الطلب من الجنية :

\* لا تلتزم المحكمة بالرد على طلب المايينة الذي لم يتقدم به الدفاع عن المتهم في صورة الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ، بل صاغه في صيغة رجا .

( الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٤/٣/١٩٦١ س ١٢ ص ٣٦٠ )

### ١٨٧١ — حكم — تسببيه — اعتراف — انكار — مفاد ذلك :

\* اذا كان الثابت من مدونات الحكم أنه اُشير الى اعتراف كل من المتهمين الأول والخامس والسادس أمام ضابط مكتب مكافحة المخدرات الذين أورد الحكم مؤدى شهاداتهم وكذلك بتحقيق النيابة ، فإن ما ذكره الحكم بعد ذلك من انكار المتهمين جميعا التهمة المسندة اليهم مفادة ان هذا الانكار انما كان بمجلس القضاء .

( الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١/٥/١٩٦١ س ١٢ ص ٥١٣ )

### ١٨٧٢ — حكم — تسببيه — التخلل والتهاتر وتعارض الأدلة والغموض — مثال :

\* اذا اثبت الحكم ان الجناية وقعت بسبب حقد المتهم على المجنى عليه ورغبته في الانتقام منه والثار لما يزعمه من عرض مهان مردد الحادث الخلقي ، ثم نفى في الوقت نفسه قيام هذا الدافع لمضى عشر سنوات على الحادث المذكور واتمام الصلح بين المتهم وبين زوجته وخصمه المجنى عليه وقبضه منه ما لا لقا ، هذا الصلح ، فإن الحكم يكون مغطويا على تهاتر وتخاذل لتعارض الأدلة التي ساقها في هذا الخصوص بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ، هذا فضلا عن غموض الحكم في خصوص تحصيله دفاع المتهم بشأن ما اثاره من اعتراف على بطلان بعض اجراءات التحقيق بما يميز هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على سلامة اجراءات الدعوى .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٦/٥/١٩٦١ س ١٢ ص ٣٨٥ )



### ١٨٧٣ - اثبات - دفاع - تسبيب الحكم :

✳ إذا كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع - حين اثار في مرافعته الى الخصومة القائمة بين ضباط السجن وبين المتهم - لم يكن يقصد من ذلك سوى التشكيك في شهادتهم التي اطلعت المحكمة الى صحتها ، دون ان يطلب الى المحكمة تحقيقا معنا في هذا الصدد ، فان ما يثيره من قصور الحكم في الرد على دفاعه يكون على غير اساس .

( الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٣/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ٦٩٨ )

### - اثبات - قضاة - صميم عمل القاضي :

✳ استخلاص النتائج عن المقدمات هو من صميم عمل القاضي ، فلا يصح منه ان يقال عنه انه قضى بطله .

( الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١١/٧/١٩٦١ من ١٢ ص ٨٩٢ )

### ١٨٧٤ - حكم - محاكمة جنائية - براءة - رفض الدعوى الجنية - تضييعه من المدعى المدني لعدم ذكر مادة الاتهام - غير مقبول .

✳ لا توجب المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية الاشارة الى نص مائة القانون الذي حكم بموجبه الا في حالة الحكم بالادانة ، فاذا كان الحكم المطلق فيه قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فانه لا يلزم بطبيعة الحال الاشارة الى مادة الاتهام .

( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١/١/١٩٦٢ من ١٣ ص ١٤ )

### ١٨٧٥ - حضور المتهم في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة - ضروري

الحكم في مواجهته بعد ان ابدى دفاعه - الخطأ في اسم جسد المتهم - هو مجرد خطأ مادي ، يجوز تصحيحه .

✳ إذا كان الطاعن قد اقر امام محكمة التصحيح ولم يجدد محاميه في تقرير اسباب الطعن وفي مرافعته بالجلسة انه - أي الطاعن - هو بذاته الذي استوجب في تحقيق النيابة واسند اليه الاعتراف بالتهمة ، وظل مجبوسا حتى مثل امام محكمة الجنايات وايدى دفاعه امامها ثم صدر الحكم في مواجهته . وكان ما يقوله الطاعن ان ادلة الدعوى قد انصبت في الواقع على شخص غيره يدعى « لبيب ايوب سعد » . وانه ظهرت عند تحقيق طلب

اعادة النظر ادلة جديدة تؤيد ذلك - ما يقوله الطاعن في هذا الشأن لا يدفع ما أثبتته الامر المطعون فيه من انه هو بذاته الذي صدر الحكم ضده وهو لا يدعو في حقيقته ان يكون محاولة جديدة لتوجيه الاتهام وجهة غير التي اخذ بها الحكم وهو بسبب وسيلة لالتماس طريق لم يرسمه القانون للطعن في الحكم بعد ان اصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه .

( الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ س ١٣ ص ٥٥٠ )

١٨٧٦ - حكم - تسبيب - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام - كفاية الرد الضمني :

\* الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام وما يترتب عليه من تعذر الاستمرار على المتهمين ليس من الدفع الجوهرية التي يتعين على المحكمة ان ترد عليها استقلا ، بل يكفي ان يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي استند اليها الحكم في الادانة .

( الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٦٤/١٠/١٦ س ١٢ ص ٨٠٧ )

١٨٧٧ - احالة الحكم في بيان شهادة الشهود الى ما اورده من اقوال شاهد آخر - لا يعيبه - ما دامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه منها .

\* لا يعيب الحكم ان يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما اورده من اقوال شاهد آخر ما دامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه منها .

( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ س ١٧ ص ٤٥٥ )

١٨٧٨ - البيان الممول عليه في الحكم - ماهيته :

\* البيان الممول عليه في الحكم انما هو الجزء الذي يبين فيه اقتناع القاضى دون غيره من الاجزاء الخارجية عن سياق هذا الاقتناع ، ولما كان ما ورد بديباجة الحكم المطعون فيه من ان النيابة العامة اتهمت الطاعن باقتراب الجريمة التي دين بها ، قد كشف ما جاء بمدونات هذا الحكم ذاته ، والحكم الابتدائي من ان الدعوى قد اقيمت بالطريق المباشر ، وهو امر مسلم من الطاعن نفسه ، فان حالة التناقض تكون على غير اساس .

( الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٤/١٨ س ١٧ ص ٢٧٨ )

١٨٧٩ - وجوب بناء الاحكام الجنائية على الجزم واليقين ، وان يؤسس هذا الجزم على الادلة التي توردها المحكمة والتي يجب ان تبين مؤداها في الحكم ببيان كافيا .

✽ الاحكام الجنائية يجب ان تبني على الجزم واليقين ، وان يؤسس هذا الجزم على الادلة التي توردها المحكمة والتي يجب ان تبين مؤداها في الحكم ببيان كافيا يبين منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة . واذ ما كان الحكم قد جاء خلوا مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت منه معتقدها في الدعوى ، لانه يكون قاصر البيان .

( الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٢٠ من ١٧ ص ٥٥١ )

١٨٨٠ - عدم رسم القانون نمطا خاصا يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها .

✽ لم يرسم القانون نمطا خاصا يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها . ولما كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة حسبما خلصت اليه المحكمة بما تكامل به كافة عناصرها القانونية ، وقد اشير فيه الى نص القانون الذي حكم بموجبه ، فان ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ من ١٧ ص ٨٤٦ )

١٨٨١ - الاحالة - بالنسبة الى البيانات الخاصة بالاجراءات التي تمت امام المحكمة - ائتمره .

✽ لا ضمير في الاحالة - بالنسبة الى البيانات الخاصة بالاجراءات التي تمت امام المحكمة - الى محضر جلسة سنابق لهيئة اخرى خلاف تلك التي اصدرت الحكم ، ذلك بان هذه البيانات ليست من قبيل التحقيق الفنى يجب ان تجريه هيئة الحكم بنفسها .

( الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٣ من ١٧ ص ٩٠٨ )

١٨٨٢ - حكم الادانة - بيانات تسبيبه ؟

✽ ان القانون اذ اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، لم يرسم شكلا خاصا او طريقة

معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان . واذن فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كائناً في بيان الواقعة . بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون .

(الطن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١ من ١٧ نص ١٠٦٩ )

#### ١٨٨٣ - حكم الادانة - بيانان تسببيه .

\* الاصل الذي افترضه الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لتسبيب كل حكم بالادانة ان يورد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت على حدة حتى بين وجه استدلاله به وسلامة ماخذه تمكينا لمحنة النقص من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، باعتبار الادلة في المواد الجنائية ضمانات متساندة .

(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٤/١٠ من ١٨ نص ٥٥٥ )

#### ١٨٨٤ - حكم - تسببيه - بيانان التسبيب .

\* لم يرسم القانون حدوداً شكلية يضمن مراعاتها في تحرير الاحكام غير ما اوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠ من ١٨ نص ٤٨٠ )

#### ١٨٨٥ - حكم - تسببيه - بيانان التسبيب - بطلان .

\* تقضى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية بان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه . وهو بيان جوهري اقتضته قاعسة شرعية للجرائم والعقاب . ولما كان الثابت ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا كلاهما من بيان نص القانون الذي انزل بموجبه العقاب على الطاعن ، وكان لا يكتفى في بيان ذلك ان يكون الحكم الابتدائي قد اشار الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ما دام انه لم يفصح عن اخذه بها بل اقتصر على الاشارة الى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي لا صلة لنصها بالتجريم والعقاب بل بتحديد العقوبة في حالة تعدد الجرائم . كما لا يصحح هذا العيب ان الحكم المطعون فيه قد اشار في ديباجته الى رقم القانون الذي طلبت النيابة العامة تطبيقه واثبت في منطوقه الاطلاع عليه ، ما دام انه لم يبين مواد القانون التي

طبقها على واقعة الدعوى - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان مستوجبا لنقضه والإحالة (١) .

(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٩ ص ١٨ من ٧١٤)

١٨٨٦ - كفاية إقامة الحكم على أسباب منتجة وورده على دفاع المتهم بمسا  
يفتداه .

✽ إذا كان الحكم قد أثبت مخالفة البيان المدرج بشهادة الوفاة للحقيقة وإقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب منتجة ورد على دفاع المتهم بصدد واقعة التزوير المسندة إليه بما يفند هذا الدفاع ويبرر أطراح المحكمة له ، فإن التمس عليه في هذه الناحية يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ ص ١٩ من ٢٢)

١٨٨٧ - ليس للقاضي القضاء بعلمه وانما له الاستناد الى المعلومات العامة .

✽ لا يجوز للقاضي أن يقضى بعلمه ، وانما له ان يستند في قضائه الى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملما بها مما لا تقتزم المحكمة قانوناً ببيان الدليل عليه .

(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ص ١٩ من ١٢٨)

١٨٨٨ - وجوب تبين الحكم الأدلة التي استند إليها ومؤداها بياناً  
كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

✽ الأصل انه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها في الحكم بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة . ولما كان ما أورده الحكم من مؤدى التقرير الفني لا يصلح لأن يستنتج منه عناصر إثبات أو نفي سائفة فقد غدا الحكم خلو مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت منه معتقدها في الدعوى مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار انبائها في الحكم والتقرير برأى فيما خاض فيه الطاعن في وجه طعنه من خطأ في تطبيق القانون وتاويله .

(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٦ ص ١٩ من ١٨٩)

## ١٨٨٩ - تسييب احكام الادانة ؟

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان المتهم بها واورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها مردود الى اصلها الصحيح من اوراق وطقن الى ما دفع به المتهم الدعوى وعرض له ورد عليه بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فان العلم يكون على غير اساس ويتعين الرضا موضوعا .

( الطعن رقم ٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ ص ١٩٢ )

## ١٨٩٠ - حكم الادانة - بياناته ؟ المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

\* يوجب قانون الاجراءات الجنائية - في المادة ٣١٠ منه - في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها. بالحكم والا كان قاصراً .

( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ ص ٢٠ ص ٢٩٠ )

## ١٨٩١ - خلو نص المادتين ٣١٠ اجراءات و ٣٤٩ مرافعات من النص على وجوب اثبات البيان الخاص بالاطلاع على الاوراق والمداولات في الحكم .

\* ان كل ما فرضته المواد ٣٣٨ وما بعدها من قانون المرافعات هو ان يكون صدور الحكم بعد المداولة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من ذلك القانون التي حددت ما يجب ان يتضمنه الحكم من بيانات من النص على وجوب اثبات هذا البيان بالحكم .

( الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠ ص ٢٠ ص ٧٢٢ )

## ١٨٩٢ - حكم الادانة - وجوب بيان كل دليل في أدلة الثبوت - علة ذلك :

\* من المقرر طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان الحكم بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ ، تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

( الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ص ٢١ ص ١٨٤ )

### ١٨٩٣ - البيان الممول عليه في الحكم ؟

\* من المقرر ان البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجرم الذي يسدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الاجراءات الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

( الملحق رقم ١٩١٥ لسنة ٣٩ ق . ٠ جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٧٠ ص ٢١ ص ٤٨٧ )

١٨٩٤ - كفاية أخذ الحكم بمواد الاتهام . متى كان من بينها مادة العقاب ولو تضمنت تلك المواد مادة غير عقابية . تأييد ذلك الحكم في الاستئناف لاسبابه - صحيح .

\* متى كان الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه بالحكم المظنون فيه ، قد اثبت مواد القانون التى دان الطاعن بها ومن بينها مادة العقاب ، وصرح بأنه اخذ بها وطبقها ، فان ذلك حسبه لتحقيق مراد الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية من الاشارة الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، ولو كانت مواد الاتهام التى بينها فى صدره واحال اليها فى اسبابه قد شملت كذلك غير ما طبقه من مواد العقاب .

( الملحق رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق . ٠ جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٧٠ ص ٢١ ص ١١١٠ )

١٨٩٥ - اشتغال حكم اول درجة على البيانات التى اوجبتها المادة ٣١٠ اجراءات - اعتناق حكم ثانى درجة اسباب هذا الحكم - كفايته - عدم رسم القانون شكلا خاصا لبيان الواقعة والظروف التى وقعت فيها .

\* اوجبت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل كل حكم صادر عن الادالة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه . ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المظنون فيه قد بين رقم القضية الجزئية والحكمة التى اصدرته وتاريخ صدره فيها والوصف ، وأشار الى نص القانون الذى عاقب الطاعنة بموجبه ، كما بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة عناصر الجريمة المسندة الى الطاعنة والتى دبت بها ، وكان الحكم المظنون فيه قد اورد تاريخ صدره وتبنى فى اسبابه الحكم الابتدائى المشتمل على بياناته فانه يكون قد اورد فى مجموعه ما يعد كافيا لجميع بيانات الدباجة وتفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة مادام القانون لم يرسم شكلا خاصا

يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها ، فلا يعيب الحكم المطعون فيه من بعد اغفاله نقل هذه البيانات عن الحكم الابتدائي ما دام قد أتبعه مقتنيا أسبابه وأورد هو البيانات الخاصة به .

( لطن رقم ٨٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٥/٣ من ٢٢ ص ٣٦٠ )

١٨٩٦ - وجوب الإشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه في حالة الادانة - المادة ٣١٠ أ ج - عدم لزوم ذلك في حالة البراءة .

\* لا توجب المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية الإشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه الا في حال الحكم بالادانة أما اذا كان الحكم قيد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فانه لا يلزم بطبيعة الحال الإشارة الى مواد الاتهام .

( لطن رقم ٦٦٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٦ من ٢٢ ص ٧٠٧ )

١٨٩٧ - حكم - ادانة - شتمهاته .

\* ألوجب القانون أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والإدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المسأخذ والا كان قاصرا .

( لطن رقم ٩٨١ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ من ٢٤ ص ١١٣١ )

١٨٩٨ - قول الحكم أن السرعة الزائدة هي التي أدت الى وقوع الحادث - لا يغني عن وجوب بيان الحكم وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ وموقف المتهم والمجنى عليه - مثال لتسبب معيب .

\* من المقرر انه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ ان يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث . ولما كان الثابت من تحصيل الحكم لاقوال الشاهد - التي اعتمد عليها في ادانة الطاعن انه لم يسر الحادث وقت وقوعه ولا كيف أصيب المجنى عليه ، فقد بات الحكم قاصرا قصورا لا يدفعه ما تنهى اليه من أن السرعة الزائدة وما خلفته من اثر للفرامل على الطريق هي التي أدت الى وقوع الحادث لان ذلك لا يمدو ان يكون



استدلالا على كونه الخطأ الذي يتراخى الى مائة ان يكشف الحكم عن ظروف الواقعة موقف كل من المجنى عليه والمتهم حتى وقوع الحادث ، ونفسه من خسلا الحكم من بيانه .

(الطن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/١١ ص ٢٥ ص ٢٥١)

١٨٩٩ - اثبات الحكم معاقبة الطاعن بمواد حنوها من قانون حبل  
مجله قانون آخر - لا يعيه - ما دام قد اورد الوصف القانوني  
الصحيح للواقعة وكانت قد بقيت معاقبا عليها بذات مواد  
القانون الجديد وكانت العقوبة المقررة بها تدخل في حدود تلك  
المقررة بالقانون الاخير .

\* لئن كان الحكم قد عاقب الطاعن بمواد الاتهام وهي ١ و ٢ و ٣ و ٤ من  
القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ ، الا انه وقد اورد الوصف القانوني الصحيح  
لواقعة الدعوى كما ثبتت لديه ، وكان الفعل الذي اثبت ارتكاب الطاعن له بقى  
معاقبا عليه بذات المواد المذكورة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن  
تهريب التبغ الذي حل محل القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ،  
وكانت العقوبة المقررة بها لا تخرج عن حدود مادة العقاب - المادة الثالثة -  
من القانون الواجب التطبيق وهو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، فان ذلك  
لا ينال من سلامة الحكم .

(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/١٢ ص ٢٥ ص ٢٧١)

١٩٠٠ - صياغة الحكم - لم يحدد لها القانون شكلا خاصا .

\* لم يرسم القانون شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجبة  
للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، ومتى كان مجموعة ما اوردته الحكم كافيا في  
فهم الواقعة باركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة فان ذلك يحقق حكم  
القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١١/١١ ص ٢٥ ص ٧٢٧)

١٩٠١ - ما يجب لصحة تسبيب الأحكام :

\* الاصل انه يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي  
استند اليها وان يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تلبينه للواقعة كما  
اقتضت بها المحكمة . ولما كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون

فيه لا اكتفى في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على مشاركة الطاعن لما أسند إليه منها ، بقوله « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى انتهى الى أن الإيصال المقدم من المتهم في الدعوى مزور على المجنى عليه الأمر المعاكب عليه عملاً بمواد الاتهام ، واذ كانت التهمتان مرتبطتان ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، ومن ثم وجب عملاً بنص المادة ٣٢ عقوبات توقيع العقوبة المقررة لأشدهما ، فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يورد واعتنى تزوير السند العرفى واستعماله المسندتين الى الطاعن وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن » .

( الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ من ٣٦ ص ٩٠ )

#### ١٩٠٢ - التسبب الزائد - قيمة :

\* لا ينال من سلامة الحكم تزيده مقررًا خطأ أن مواد الاتهام توجب بصادرة المواد المضبوطة ، مادام هذا الخطأ لم يكن له اثر فى النتيجة الصحيحة التى انتهى اليها الحكم .

( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١٩ من ٣٦ ص ٤٤١ )

#### ١٩٠٣ - تسبب الأحكام - المقصود به :

\* يوجب الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبب الاعتبارى تحرير الاستنيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما انقراغ الحكم فى عبارات عامة معناه أو وضعه فى صورة مجبلة مجبلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استتجلب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراعاة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد ساق واقعة الدعوى ودليل ثبوتها - على نحو ما سلف بيانه - فى عبارة عامة معناه لم يكشف فيها فى وضوح وجلاء من مسوغات ما سطره من اعتبارات ذات صفة تجارية ويحظر على الطاعن استيرادها حتى يبين وجه استدلاله بها جهله كما

صانئ دفاع الطاعن - المشار اليه - بوجه الطعن ، والذي ابداه - بحضر شبتظ الواقعة - حسبما تشير اليه المفردات المضمومة - بمقولة انه لم يبد - بذاعسا مقبولا ، مع ما كان يجب من تحيصه ما دام في ذلك تجلية للحقيقة وهداية الى الصواب . لا كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون معيب بالتقصير في البيان الذي يوجب نقضه والاحالة بالنسبة لجريمة الاستيراد موضوع التهمة الثانية دون حاجة الى بحث اوجه الطعن الأخرى .

( الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧ من ٢٦ ص ٢٥٨ )

#### ١٩٠٤ - ايداع اسباب الحكم قلم الكتاب - ما يعول عليه في هذا الخصوص :

\* المعول عليه في خصوص ايداع الاسباب ، قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بحصول ايداع الاسباب في تاريخ معين بعد توقيعه من المختص ، وانه لا وجه لطلب النيابة العامة الطاعنة امتداد الميعاد ما لم تقدم شهادة على السلب اى دالة على عدم ايداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما كما تقضى بذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، واما ١ كان ذلك . وكانت النيابة الطاعنة لم تقدم تلك الشهادة ولا يصح ان يقوم مقامها تلك التاثيرية المدونة على هامش الحكم ونصها انه « ورد في ١٥/١/١٩٧٥ » ، كما لم يثبت ان قام بالنيابة الطاعنة غزيرير تجاوزها الميعاد المقرر بالمادة ٣٤ من ذلك القانون فان طعنها يكون غير مقبول شكلا .

( الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/٤ من ٢٦ ص ٣١٢ )

#### ١٩٠٥ - احكام الادانة - بيان نص القانون - بيان جوهرى

\* تنص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم به وجهه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوب - لما كان ذلك - وكان الثابت ان الحكم الابتدائى المزيلا لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان نص القانون الذى انزل بوجبه العقاب ثالثة يكون باطلا ولا يعضم الحكم المطعون فيه من هذا العيب ان يكون قد اشير الى القانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ الذى طلبت النيابة العامة تطبيقه والى المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ التى اقتصر حكمها على بيان العقوبات الاصلية مادام انه لم يبين نصوص القانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ التى طبقها على واقعة الدعوى والتى تحدد الافعال التى يوثقها القانون وتبين ما تقضى به من عقوبات تكميلية من تعويض ومصادرة وغلق - لما كان ما تقدم - فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة

بالنسبة الى الطاعنين والمحكوم عليه. الثاني وان لم يقرر بالطعن بالنقض لاتصال وجه الطعن به وذلك فون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن (١٠).

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ من ٣٦ ص ٤٢٨)

#### ١٩٠٦ - حكم - بياناته - بيان مواد الاتهام - الأحكام الشكلية :

\* متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، فإن ما ينهض الطاعن على هذا الحكم من اغفاله بيان الواقعة أو مواد الاتهام لا يكون له محل ، لأن هذا البيان لا يكون لازما الا بالنسبة لأحكام الادانة الصادرة في موضوع الدعوى ، ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذي يدخل في عداد الأحكام الشكلية نحسب . وكذلك الشأن بالنسبة لما ينهض الطاعن على الحكم من التفاته عن الاشارة الى سند التفصيل لتعلق ذلك بموضوع الدعوى ، الذي لا سبيل للخوض فيه الا اذا كان الاستئناف مقبولا شكلا .

(الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٤٠ ق. جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ من ٣٦ ص ٨٧٧)

#### ١٩٠٧ - حكم - بياناته - الهيئة التي سمعت المرافعة :

\* متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن القاضي ..... كان ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزت للحكم تغيب القاضي المذكور من حضور جلسة النطق بالحكم فقررت الهيئة الجديدة تأجيل اصدار الحكم بجلسة مقبلة لتعذر المداولة وفي الجلسة الأخيرة انعمدت المحكمة ببيئتها الأصلية التي سمعت المرافعة بحضور القاضي ..... وأصدرت الحكم المطعون فيه ، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس يمتنع الرضف .

(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٠ ق. جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٩ من ٢٦ ص ٩٠٠)

#### ١٩٠٨ - تسبيب الأحكام الجنائية - ما يجب فيه :

\* أن بحكمة الموضوع لا تنترم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وإن لها استخلاص الصورة ، الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود ، وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث ، وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، إذ البيرة ملى المحاكمات الجنائية ، هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة

عليه بادانة المتهم أو براءته . فلا يصح مطالبته الأخذ بدليل معين الا في الأحوال التي يقررها القانون . فقد جعل القانون من مصلطه أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بيعة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه .

(الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥ ق . جلسة ١٣٧٥/١٢/٢٩ من ٢٦ ص ٨٩١)

١٩٠٩ — بيان أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والدليل على ذلك ، وأجب عند الحكم بالإدانة .

✽ أوجبت المسادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتفصح وجه استدلالها فيها وسلامة المأخذ والا كمن الحكم قاصرا .

(الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٥ ق . جلسة ١٣٧٦/٢/١٦ من ٢٧ ص ٢٣٢)

١٩١٠ — عدم جدوى النemy على الحكم بالقصور في الرد على دفع بطلان التفتيش طالما لم يتسند الحكم في الادانة الى دليل مستمد من هذا التفتيش :

✽ لا جدوى من النemy على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان تفتيش المتهمين ما دام البين من الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ومن استدلاله أن ثمة تفتيش لم يقع على أشخاص المتهمين وأن الحكم لم يستند في الادانة الى دليل مستمد من تفتيشهم وإنما أقيم قضاءه على الدليل المستند من محضر الضبط . ومن الاعتراف الصادر من المتهمين — عدا الطاعن الرابع — بممارسة لعب القمار في المقهى وهو ما ليس محل نemy .

(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٣٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ ص ٣١٠)

١٩١١ — كفاية بيان الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا مكان وزمان وقوع الجريمة :

✽ أن ما ينمعه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يكشف عن مكان وزمان وقوع الجريمة مردود بما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في صدر بيانه لواقعة الدعوى حين ذكر تاريخ الحوادث وسامته وتحديد مكان وقوعه .

(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٣٧٧/١١/٧ من ٢٨ ص ٩٥١)

### ١٩١٢ - البيان الممول عليه في الحكم - ماهيته .

\* من المقرر أن البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجية عن سياق هذا الاقتناع .

(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٦/١/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٥٩)

١٩١٣ - حكم - بيناته - خلو الأحكام الشكلية من بيان مادة العقاب لا يعيبها - عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الجائز قوة الشيء المحكوم فيه .

\* لما كان الحكم المطعون فيه صدر بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الفيافي الاستثنائي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتعويض به بعد الميعاد ، فإن ما ينمى الطاعن على هذا الحكم من اغفاله بأدنى العقاب لا يكون له محل ، لأن هذا البيان لا يكون لازما إلا بالنسبة لأحكام الادانة الصادرة في موضوع الدعوى ، ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذي يفصل في عدد الأحكام الشكلية بحسب ما كان ذلك ، وبأن باقى ما أثاره الطاعن وأردا على الحكم الابتدائي الذي هو وحده الذي فصل في موضوع الدعوى - دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا - فإنه لا يجوز لحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه حاز قوة الشيء المحكوم فيه وبات الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٧/١٢/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٩٤٤)

١٩١٤ - وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة :

\* أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان تامزا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالأحالة الى مخضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بعناصرها القانونية

كافة الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن .  
( الطعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٣/٤ من ٣٠ ص ٣١٧ )

١٩١٥ - بيان اسماء القضاة - واجب بالنسبة للهيئة التي فصلت في الدعوى فتسبب - اغفال اسم عضو هيئة لم تفصل فيها -  
لابطلان :

\* لما كان الاصل في الاجراءات الصحة وانها قد روعيت ما لم يتم دليل على خلاف ذلك ، وكانت العبرة في مخالفة الاجراءات او عدم مخالفتها هي بحقيقة الواقع ، وكان من المقرر ان السهو الواضح لا يغير من حقيقة الامر شيئا ، وانه لا يترتب البطلان على اغفال اسماء القضاة الا بالنسبة للقضاة الذين اصدروا الحكم - واذ كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه مدونا به اسماء القضاة الذين اصدروه وصريحا في انهم هم الذين سمعوا المرافعة وكان الطاعن لا يذمهم ان هيئة المحكمة التي نظرت الدعوى بجلسته ٩ اكتوبر سنة ١٩٧٧ لم تكن مكتملة او ان احد اعضائها شارك في اصدار الحكم المطعون فيه ما يثيرانه من بطلان الاجراءات لا يكون له محل . ولا ينال من محتجتها ان الكاتب قدسها عن ذكر اسم رئيس المحكمة الذي انتدب للجلوس بهيئة المحكمة في جلسة غير تلك التي سمعت فيها المرافعة .

( الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٣/٤ من ٣٠ ص ٣٢٥ )

١٩١٦ - حكم - ادانة - مشتعلات الحكم - المقصود بذلك .

\* من المقرر ان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وان يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ملخصها والا كان الحكم ناقصا ، ولم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها .

( الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/٥/٣ من ٣٠ ص ٥٢١ )

١٩١٧ - تسبیب احكام البراءة - شرط وضوح التسبیب - مخالفة ذلك - اثره :

\* من المقرر انه وان كان لحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة الثبوت

غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وببصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فخرجت دفاع المتهم أو داخلتها الرتبة في صحة عناصر الاثبات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته بعد أن أ طرح اعتراف المطعون ضده أن الأوراق خلت من أي دليل يفسره ، وأن الحكم الابتدائي المأني بالحكم المطعون فيه قد غول في أدانة المطعون ضده فضلا عن الاعتراف على أقوال المجنى عليه وعلى أقوال شاهدين باعها المسروقات ، وعلى تعرف المجنى عليه على المضبوطات ، نفى ما أورده الحكم المطعون فيه من أنه لا يوجد دليل قبل المطعون ضده الاعتراف الذي أعده ، وهي عبارة غامضة ليس لها ملول واضحة محددة أرسلها الحكم دون أن يعرض لأدلة الثبوت ويدلي برأيه فيها ، ينبى أن المحكمة أصدرت حكمها دون تخصيص الدعوى والاتاحة بظروفها مما يعجز محكمة النقض عن أعمال على الوجه الصحيح .

(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/٥/٢٧ س ٣٠ ص ٦١٠)

#### ١٩١٨ — ما يجب بيانه في أحكام الادانة :

\* أن كل حكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الاثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلال به وسلامة مأخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان باطلا .

(الطن رقم ١٥٧٣ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٦/٤ س ٣٠ ص ٦١٨)

#### ١٩١٩ — التشكيك في صحة اسناد التهمة الى المتهم — يكفي للقضاء بالبراءة :

\* من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لسكى يقضى بالبراءة . إذ مرجح الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى عن بصر وببصيرة .

(الطن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٠/١ س ٣٠ ص ٧٣٠)

#### ١٩٢٠ — صياغة الحكم للواقعة المستوجبة للعقوبة — لم يرسم القانون له شكلا محددا :

\* من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده



الحكم كافياً في تقييم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما أستخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون .

( الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١ - ١٠ - ١٩٧٩ س ٣٠ من ٧٤٦ )

#### ١٩٢١ - الحكم بالبراءة - تسببيه - ما يكفي فيه :

من المقرر أن القاضى الجنائى - عملاً بمفهوم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ليس ملزماً قانوناً ببيان الواقعة الجنائية التى قضى فيها بالبراءة كما أنه غير ملزم ببيانها إذا قضى بالبراءة ورفض دعوى التعريض القائمة من المدعى المدنى معاً وحسبه أن يكون حكمه مسبباً تسببياً كافياً ومقتضياً كما أن هذه المادة لا توجب الإشارة الى نص مادة القانون الذى حكم به وجبه الا فى حالة الحكم بالادانة ، فإذا كان الحكم قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى للدنية فإنه لا يلزم بطبيعة الحال الإشارة الى مواد الاتهام .

( الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣ - ١٢ - ١٩٧٩ س ٣٠ من ٨٨٢ )

#### ١٩٢٢ - أحكام البراءة - ما يكفي لصحة تسببها :

لما كان الأصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة فإنه يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن تتشكك المحكمة فى صحة أسناد التهمة الى المتهم ، وصى غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن فى اغفال التحدث عنه ما يفيد حتماً أنها أطرحت ولم ترد فيه ما تطعن معه الى الحكم بالادانة ، ومن ثم فلا يعيب للحكم المطعون فيه وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديه لما قد يكون المدعى بالحقوق المدنية قد ساقه من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد قطعت فى أصل الواقعة وتشتكك فى ثبوت التهمة على المتهم .

( الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣ - ١٢ - ١٩٧٩ س ٣٠ من ٨٨٢ )

#### الفرع الثالث - بيانات المظوق

١٩٢٣ - أمر صادر من غرفة الاتهام بإلغاء أمر صادر من قاضى التحقيق بالالوجه لإزالة الدعوى - الطعن على هذا الأمر بعدم النص فيه على صدور به بالوجه آراء القضاة - لا محل له - المادة ٤١٧ - ٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

إن إجماع آراء الأفضاء على الحكم - المنصوص على ضرورة توريده من

الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما هو قاصر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة . - <sup>١</sup> -  
والتي يكون موضوعها طلب إلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها فيخرج عن نطاق هذا النص أوامر قاضي التحقيق، التي تستأنف أمام غرفة الاتهام ، ومن ثم فلا يكون هناك محل للأمر بإعلان الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإلغاء الأمر الذي صدر من قاضي التحقيق بإلا وجه لإقامة الدعوى لعدم النص في هذا الأمر على صدوره بإجماع آراء القضاة .

( المجلد رقم ٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٠ - ٤ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٥٢ )

١٩٢٤ - قضاء المحكمة الاستئنافية غيبيا بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا - معارضة التهم في هذا الحكم التبياني - للحكم نهيها بالتأييد - عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع آراء القضاة - بطلانه :

إذا رأت المحكمة الاستئنافية أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم التبياني الصادر بتشديد العقوبة ، فانه من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، ويصبح الحكم باطلا فيما قضى به إذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقا للقانون .

( المجلد رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦ - ٤ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٥٧٠ )

١٩٢٥ - استئناف ادعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة التهم - وجوب صدور الحكم بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة بإجماع آراء القضاة - سريان حكم المادة ٤١٧ إجراءات في هذه الحالة أيضا :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن حكم المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا يقتضى بأنه إذا كان الاستئناف مفرعا من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء القضاة . يسرى أيضا على استئناف ادعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة التهم سريان استأنفته النيابة العامة أو لم تمتدحه .

( المجلد رقم ٨٢٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ٢٤ - ٤ - ١٩٥٦ م ٧ ص ٦٢٦ )

١٩٢٦ - عدم لزوم النص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي ابديت في أثناء المرافعة - الأسباب تكتل المنطوق في ذلك :

\* لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي ابديت في أثناء المرافعة اكتفاء بما يفيد ذلك في الأسباب .

(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/٥ ص ٧ من ١١٣٤ )

(والطن رقم ١٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٢٥ ص ٨ من ١٧٠ )

(والطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/١ ص ١١ من ٧٥١ )

١٩٢٧ - الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة - جواز تفسير منطوق الحكم ما أجملته أسبابه عن وقف تنفيذ العقوبة بقصره على عقوبة الحبس دون الغرامة - انتفاء التناقض في هذه الحالة :

\* الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة ، ولا تثريب على الحكم إذا خصص في منطوقه ما كان قد أجمله في أسبابه ، فإذا كان ما قاله الحكم في أسبابه إجمالاً عن وقف تنفيذ العقوبة قد فسر في منطوقه بأنه يشمل عقوبة الحبس دون الغرامة فإن هذا التفسير لا يجافي المنطق ولا يناقض في شيء ما سبقه .

(الطن رقم ١٣٠٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٢ ص ٩ من ١١٠٥ )

١٩٢٨ - اغفال الحكم في منطوقه القضاء بعقوبة على أحد المتهمين في الدعوى - رغم اشارته في الأسباب الى ثبوت التهمة قبله - خُلو قانون الاجراءات من ايراد حكم لهذه الحالة - وجوب أعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات - ليس للنيابة أن تلجأ الى المحكمة الاستئنافية لأكجال هذا النقص .

\* من المقرر ان المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المنبئية الا عند اجالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية او عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من ايراد قاعدة تنظم حالة اغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم من اشارته في الأسباب الى ثبوت التهمة قبله ، لما كان ذلك . وكانت المادة ٣٦٨ مرافعات تنص على انه « اذا اغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الخضوع امامهما لنظر هذا الطلب والحكم فيه » فإنه يجب أعمال هذا النص أيضاً في الدعاوى الجنائية .

ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهمة المسندة للمطعون ضده فالطريق السؤري أمام النيابة أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصبحت الحكم ، وأن تطلب منها إكمالها بالفصل فيما أغفلته . وليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يظل باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفذ محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه ، والإفوتت بذلك درجة من درجات التقاضي على المتهم .

( الملحق رقم ٢٤٢٣ لسنة ٢٠٠٢ ق . جلسة ١٩٩٢/٣/١٢ ص ١٢٠ ص ٥٤٦ )

#### ١٩٢٩ - حكم الادانة - بياناته ؟

\* إذا أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لم يرسم شكلا خاصا تصوغ فيه المحكمة هذا البيان فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

( الملحق رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠٠٢ ق . جلسة ١٩٩٨/٤/١٥ ص ١٩ ص ٤٣١ )

#### ١٩٣٠ - حكم الادانة - بياناته ؟

\* إذا أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، لم يرسم شكلا خاصا أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم ، وهذا البيان ، وأنه متى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ما دام مرجع الأمر إلى ما تأخذه دون ما تعرض عنه .

( الملحق رقم ٩٩٧ لسنة ٢٠٠٢ ق . جلسة ١٩٩٨/١٠/٢٨ ص ١٩ ص ٨٦٦ )

#### ١٩٣١ - العبرة فيما يقضى به الحكم هي بنطوقه :

\* العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجسه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى ، فلا يعول على الأسباب التي يدونها القاضي في حكمه الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب التي يدونها القاضي في حكمه الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل القضاء بعقوبة الغرامة في منطوقه مع

وجوب الحكم بها اعمالا لنص المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، يكون قد خالف القانون — ولو ضمن اسبابه هذا القضاء — مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة الغرامة طبقا للقانون بالاضافة الى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما .

(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ص ١١٠٧ )

### ١٩٣٢ — بيانات حكم الادانة ؟

✻ استقر قضاء النقض على ان حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .

(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ من ٢١ ص ٦١٢ )

### ١٩٣٣ — عدم رسم القانون شكلا أو نمطا بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

✻ لم يرسم القانون شكلا أو نمطا بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . فمضى كان مجموع ما اورده الحكم كافيًا في تفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ من ٢٣ ص ٦١٤ )

### ١٩٣٤ — وجوب اشتمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها — عدم رسم القانون شكلا خلاصا أو طريقة معينة بصوغ فيها الحكم هذا البيان كون مجموع ما اورده الحكم كافيًا في تفهم الواقعة باركانها وظروفها — كفايته .

✻ من المقرر انه وان كان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها الا انه لم يرسم شكلا خلاصا أو طريقته معينة بصوغ فيها الحكم هذا البيان ؟ فمضى كان مجموع ما اورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كافيًا في تفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ؟ كان ذلك محققا لحكم القانون .

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق . جلسه ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٣ ص ٦٧٢ )

## ١٩٣٥ - بيانات حكم الادانة ؟

\* من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مدى الأدلة التي أستخلص منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة ماخذها .  
والا كان الحكم قاصرا .

( الطعن رقم ١ / لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ س ٢٥ من ١٥١ )

## ١٩٣٦ - العبرة في الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم

بمجلس القضاء - قيمة الاسباب .

\* العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجهه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى ولا يعول على الاسباب التي يدونها القاضي في حكمه الذي يصدره الا بقدر ما تكون هذه الاسباب موضحة ومدعمة للمنطوق - لما كان ذلك - فانه لا يصحح ما تردى في الحكم من خطأ قانوني حين اقتصر في منطوقه على القضاء برد المبلغ ٨٣١ ج و ٣٤٩ م فقط وبغرامة مساوية أن يكون قد أورد في أسبابه انه فاتته احتساب مبلغ ٤٣٠ ج الذي اختلسه الطاعن أيضا و اضافته الى قيمة ما اختلسه و اظهره الخبير في تقريره .

( الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/٤ س ٣٦ من ٣٣٩ )

## ١٩٣٧ - أحكام الادانة - ما يجب فيها :

\* أوجب القانون على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، وطبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية وضع الأحكام الجنائية وتوقيها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة .

( الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١١/٣ س ٣٦ من ٦٨٣ )

## الفصل الرابع

### تسبيب الاحكام

#### الفرع الأول - التسبيب المعيب

##### ١٩٣٨ - فساد الاستدلال .

\* اذا صدر حكم ابتدائي ببراءة متهم ، لعدم وجود دليل عليه سوى اقوال شخص كان متهما معه في الدعوى ، واثبتت المحكمة انه رجل منحط الخلق لا يعول على اقواله ، ثم حكمت المحكمة الاستئنافية بالفناء هذا الحكم مبينة في هذا الالفاء الى اقوال الشاهد الذي اطرحت المحكمة الابتدائية اقواله اطراحا مغللا تعليلا مقبولا ، متلصصة هي تأييد هذه الاقوال بما قرره شاهد في التحقيقات لم يسمع ، لا امام المحكمة الجزئية ولا امامها هي ، على الرغم من طلب الدفاع سماع اقواله لديها ، وكان ما قرره الشاهد - على ما ورد في حكمها هي - ليس فيه اى ذكر لهذا المتهم ، كان حكمها فاسد الاسباب في الفناء حكم البراءة ومعيها من جهة اعتماده على اقوال شخص لم يسمع كشاهد لدى القضاء ، وكان عدم اجابتها للدفاع الى طلب سماع اقوال هذا الشخص ، او على الاقل رفض هذا الطلب ، مع بيان العلة ، اخلاصا منها بحق الدفاع مبطلا للحكم .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٢١ طن رقم ٢٦٤ سنة ١٣٥٢ ق)

##### ١٩٣٩ - التناقض المعيب .

\* ينقض الحكم اذا كانت النتيجة التي استخلصها من الوقائع الشابتة به متناقضة مع موجب هذه الوقائع قانونا .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ طن رقم ٥٥٤ سنة ١٣٥٢ ق)

##### ١٩٤٠ - فساد الاستدلال .

\* ان خطأ المحكمة في نقطة من اهم نقاط الاستدلال واستنادها الى دليل ينقض ما هو ثابت رسميا بالاوراق ما يعيب حكمها ويوجب بطلانه .

(جلسة ١٩٣٣/٥/٢٢ طن رقم ١٦٦٢ سنة ١٣٥٣ ق)

##### ١٩٤١ - فساد الاستدلال .

\* اذا فهمت المحكمة اقوال احد الخصام الذي قررها هي محضر البوليس

على غير حقيقتها ثم قالت بوجود تناقض بينها وبين عبارة قررها هو أمام النيابة  
وبناء على ذلك قضت برفض دعواه في حين أنه لا تناقض في الواقع بين  
أقواله فهذا الخطأ في تقدير أقواله يفسد حكمها .

(جلسة ١٩٣٣/٥/٢٢ طين رقم ١٦٦٤ لسنة ٣٢ ق)

#### ١٩٤٢ - خلو الحكم من الاسباب .

\* إذا ذكرت التهمة في الحكم الاستثنائي بصيغة مخالفة بالمرة للصيغة  
التي ذكرت بها في الحكم الابتدائي ولم تذكر المحكمة الاستثنائية عند تأييدها  
الحكم الابتدائي سوى قولها « ان الحكم المستأنف في محله » فإن مجيء حكمها  
بهذا الوضع يجعله من جهة خاليا من بيان الاسباب المستوجبة للعقوبة  
ويوقع من جهة الثرى اللبس الشديد في حقيقة الافعال التي عاقبت عليها  
المحكمة ويتعين اذن نقضه .

(جلسة ١٩٣٣/٣/٢٧ طين رقم ١١٥ لسنة ٣٢ ق)

#### ١٩٤٣ - عدم ذكر مؤدى الادلة .

\* يجب ان يذكر الحكم واقعة الدعوى والادلة التي اعتمد عليها ببيان  
مفصل ، بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به . اما وضع الحكم  
بصيغة عامة مبهمه فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من تسبب الاحكام ،  
ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ، وهذا موجب  
لنقضه .

(جلسة ١٩٣٦/١٢/٧ طين رقم ٩٠٠ لسنة ٣٧ ق)

#### ١٩٤٤ - عدم ذكر مؤدى الادلة .

\* إذا استند الحكم في ادانة المتهم الى اقوال المجنى عليه في التحقيق  
قبل وفاته وإلى شهادة الشهود أمام النيابة مكتفيا في بيان ما أدلى به  
المجنى عليه والشهود بسرد وقائع الدعوى اجمالا على النحو الذي استخلصته  
المحكمة دون ان يبين مؤدى تلك الاقوال ولا موضوع تلك الشهادات بحيث لا يستطاع  
الوقوف على ما اذا كانت تلك الاقوال والشهادات تؤدي الى النتيجة التي  
استخلصتها منها المحكمة فهذا قصور في الحكم يوجب نقضه .

(جلسة ١٩٣٨/٤/١٨ طين رقم ٩٥٠ لسنة ٣٨ ق)



### ١٩٤٦ - الخطأ في الأدلة

\* أن استناد محكمة الموضوع إلى رواية قالت به ذهباً في التحقيقات ولا أصل لها فيها يبطل حكمها لأبتنافه على أساس فاسد . وذلك إذا كانت هذه الرواية هي عناصر الحكم

(جلسة ١٩٤٥/١/١٢٥ طرد رقم ٢٣٤ طعة ١٣)

### ١٩٤٦ - الخطأ في الاستناد

\* أن تقدير مسؤولية كل منهم جنائياً يجب أن يبنى على أساس صحيح من الوقائع لأن هذا التقدير يختلف باختلاف أشخاص المتهمين ومسايقهم مع الوقائع بالنسبة لكل منهم . فقد يأخذ القاضي بدليل بالنسبة لمتهم ولا يأخذ به في الوقت نفسه بالنسبة لمتهم آخر . وهذا يقتضي أن تكون مسؤولية محكمة الموضوع على بينة من حقيقته الواقعة بالنسبة لكل منهم . فإذا كان الظاهر من المرافعة بين ما قرره الشهود بمحضر المحاكمة ومسايقته الحكم الابتدائي بالنسبة لكل من المتهمين أن المحكمة سورت الواقعة بغير ما قرره الشهود واستندت إلى كل منهم من الوقائع ما كان من الآخر ، وتسلك أحد المتهمين لدى المحكمة الاستنفافية بأن الوقائع التي اثبتها الحكم الابتدائي بالنسبة له لم تصدر عنه ، ومع ذلك ايدت المحكمة الحكم لاسيابه دون أن تغير هذا الدفاع التفتاتاً كان حكمها معيّنًا مشعّبه نقطه

(جلسة ١٩٤٦/١/١٢٥ طرد رقم ٢٣٤ طعة ١٣)

### ١٩٤٧ - التناقض المعيب

\* إذا أوردت المحكمة في حكمها دليلين متعارضين في ظاهرهما وانفقت بهمة ومهابة وجملة ما عملها في ثبوت إدانة المتهم دون أن تجعل دليليها لهما في المرافعة وتبين مساهمة كل منهما في الدعوى كانت مذبذبة لثمة في مظهرها بالواقعة بتسلم وجودة الوقائع فإنها تكون قد سلت اعتماداً على دليلين متناقضين في مظهرها لتمامهما في مظهرها وهذا يجعل حكمها كأنه غير مستوفٍ فتتطلب نقضه وفقاً لما مره شمساً

(جلسة ١٩٤٦/١/١٢٥ طرد رقم ٢٣٤ سنة ١٣٨٠ ق)

### ١٩٤٨ - علم ذكر الأدلة

\* إذا كان دفاع التهم قد دار حول تكذيب شهادة المجنى عليه بأنه رآه

١٩٤٩ - علم تهذيب : مع اسماء الحكمة .

(جلسة ١٩/٤/١٩٤٩ طعن رقم ٤٧٦ لسنة ١٩ ق)

✽ إذا كانت المحكمة قد استندت في إدانة المتهم بالقتل العمد إلى شهادة ابنة المختنى عليه التي قررت أنها رأت الحادث وزوت وقوعه على صورة معينة ، فإن حين أن الطبيب الشرعي الذي استدعته المحكمة ناقشته فيما أشار إليه الدفاع في صدد هذه الشهادة قرر بالجلسة أن الحادث لا يمكن وقوعه على الصورة التي قالت بها هذه الشاهدة ومثلتها أمام المحكمة ، فقول الحكم أنه لا تناقض بين قول الشاهدة ورأي الطبيب الشرعي دون أن يبين أوجه التوفيق بينهما - ذلك يعيبه . ونقض الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم: يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين ، لأن إعادة المحاكمة بالنسبة إليه وما قد تجر إليه أو تنتهي عنده تقتضى تحقيقا لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث في الواقعة من جديد نواحيها وبالنسبة لكل من اتهموا بالمساهمة فيها .

١٩٥١ - الخطأ في الاستناد •

✽ إذا كان الحكم قد بني قضاءه بالإدانة على أن ثمة اجماعاً من شهود

الانبات على صحة الواقعة وكان ما قاله من ذلك يخالف مما هو ثابت بالتحقيقات التي أجريت في الدعوى فإنه يكون معيبا متعينا نقضه .

(جلسة ١١٤٩/٦/١٣ طعن رقم ١١٧٣ سنة ١٩١٩ ق)

#### ١٩٥٢ - التناقض المعيب .

\* التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين الأدلة التي اخليت بها المحكمة . أما مجرد التناقض بين أقوال شاهدين في الدعوى فلا يعتد به .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٢ طعن رقم ٨٧٨ سنة ١٩١٩ ق)

#### ١٩٥٣ - الخطأ في الاستناد .

\* إذا كان الحكم تسد أخذ في الادانة بأقوال شاهد الرؤيصة الوحيد في الدعوى بمقولة أنها مؤيدة بأقوال نسبها إلى شاهد آخر وكان هذا الشاهد لم يقل هذه الأقوال لا في التحقيقات الابتدائية ولا في التحقيقات التي أجريت بالجلسة ، فإنه يكون قد أخطأ في الاستناد واعتمد في الادانة على ما لا أصل له في الأوراق وهذا قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٢ طعن رقم ٨٥٦ سنة ١٩١٩ ق)

#### ١٩٥٤ - علم ذكر مؤدى الأدلة .

\* الحكم الصادر بالعقوبة يجب أن تبين فيه الأسباب التي اقيم عليها ولا يكفي في ذلك أن يورد الحكم الأدلة التي اعتمد عليها إذا كان لم يذكر مؤداه . ويبين ما تضمنه كل منها ، وذلك لأنه يجب أن يكون الحكم متضمنا بذاته وجه استشهاده على ادانة المتهم بالأدلة التي يشير إليها . واذن فالحكم الذي يمتنع في معاقبة المتهم على قوله بثبوت التهمة من أقوال المجني عليه دون أن يبنى بذكر شيء مما تضمنته هذه الأقوال يكون قاضرا في بيان الأسباب ويمتنع نقضه .

(جلسة ١٩٤٠/١١/٢٥ طعن رقم ١٠٠ سنة ١٩١١ ق)

#### ١٩٥٥ - التناقض المعيب .

\* التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يكون واقعا بين أسبابه بحيث أن بعضها ينفي ما يشته به من ، أما الخلاف بين ما قرره الشهود وما استنتجته المحكمة من باقى أدلة الدعوى فلا يعتبر تناقضا . لأن للمحكمة في سبيل

تكون من عقيدتها، ألا فمذهب الإسلام لا يتلج إليه نفس غير هادئة، أقوال الشهود وأن  
تنبأ ما لا تطعن إليه منها .

(جلسة ١٩٤١/١١/١٠ طعن رقم ١٦٤٨ سنة ١١ ق ١)

### ١٩٥٦ - عدم ذكر مؤدى الأدلة .

لما إذا لم يتلج المحكم في عقيدتها، بالإدانة الممنوحة الدين المحسن  
بشهادتهم ولا مؤدى القائلهم، ولا يطعنون بالتحقيقات التي أشارت إليها والإدالة  
التي استندت إليها، فإن جديها يكون قاصراً متعينا نقضه، إذ هذا الاجمال  
في ذكر واقعة التهمة وأدلة الثبوت لا يمكن معه الاطمئنان إلى أن المحكمة حين  
حكمت في الدعوى قد تبينت واقعة التهمة المستندة إلى التهمة، وإليه يدل البديل  
الصحيح عليها .

(جلسة ١٩٤١/١١/١٠ طعن رقم ١٦٤٨ سنة ١١ ق ١)

### ١٩٥٧ - عدم ذكر مؤدى الأدلة .

\* أن اكتفاء الحكم بالإشارة إلى أدلة الثبوت من غير أن يؤداه  
ولا ما تضمنه كل منها لا يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه  
مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالأدلة التي أشارت إليها . فإذا كان الحكم  
قد اعتمد في أدانة المتهم في جريمة اتلاف سون بمزلة المجنى عليه على ما قرأه من  
أنه تبين من مناقشة الخبر ومن أقوال المجنى عليه ومن أقوال المتهم ذاتها أن  
المتهم قد سرق المجنى عليه دون أن يعني ذلك بجاصل المناقشة التي أشار  
إليها ولا يحصى تلك الأقوال، ودون أن يورد الدليل على توافر قصد الاستيلاء  
في حق المتهم مع أنه من المناظر القانونية الواجب النص صراحة على توافرها  
في هذه الجريمة، فإن هذا الحكم يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أدت إليها .

(جلسة ١٩٤١/١١/١٠ طعن رقم ١٦٤٨ سنة ١١ ق ١)

### ١٩٥٨ - الخطأ في الاستدلال .

\* يجب على محكمة الموضوع ألا تبني جديها على الوقائع  
والظروف الثابتة في الدعوى فليس لها أن تقيم الحكم على أمور ليس لها سند من  
التحقيقات، فإذا اعتبر المدعى أن المتهم المجنى عليه كان ضالفاً على اجنابة المتهم  
بالقتل، وكان من جهة الاستدلال الأساس، فينبغي أن يبين للمحكمة، ولما تبين للمحكمة  
التي أدت إلى وقوعها، ووجه الدلالة للقديمة في الدعوى ومع ذلك لم يقتل، مع عدم

أكثر من أنها ثابتة من التحقيق ومن شهادة الشهود دون أنه بين علم امتيبت  
في ذلك من التحقيق وأما شهادة الشهود في كافا التي تبين الأوراق أن التحقيق  
للمبدأ أول هذه الأسبقية بالذات ولم يشهد بها أحد بل يشهد بها بل كان في بعض  
الأقوال والأوراق ما قد يفيد عكسها وكان التثبت بالحكم أيضا أن الإصابات التي  
لحق بالمتهم كانت جسيمة بحيث يمكن القول بأنه كان يتعد عليه ما يمازى مقارفة  
القتل بعد لحوقها به فان حكمها المؤسس على اعتبار هذه الأسبقية حاصلة يكون  
باطلا متعينا نقضه .

١٩٥٩ - عدم الرد على دفاع المتهم الذي لو صح لترتب عليه تقييد وجهه  
(جلسة ١١/٢٢/١٩٥٩ من رقم ١٧٦ سنة ١٩٥٩ ق)

### الراى فى الدعوى

\* ان تحقيق الادانة ليس بدهنا بمشينة المتهمين \* فاذا كانت المحكمة  
قد رأت ان الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل وعهدت الى الخير المعين فيها  
بتحقيقه فانه يكون واجبا عليها ان تعمل على تحقيق هذا الدليل او تقضي حكمها  
الاسباب التي دعيتها الى ان تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى الى هذا التحقيق ذاته  
وذلك بغض النظر عن ميبك المتهمين في صيد هذا الدليل فاذا هي الامتيازات  
عن الدليل بحجة ان المتهمين لم يصروا على تحقيقه دون ان تبين الاسباب التي تقبل  
على ان الدعوى في ذاتها اصبحت غير مفتقرة الى ذلك فان حكمها يكون باطلا متعينا  
نقضه .

(جلسة ١١/٢٢/١٩٥٩ من رقم ١٧٦ سنة ١٩٥٩ ق)

### ١٩٦٠ - بناء الحكم على ترجيح ثبوت التهمة

\* الاحكام في المواد الجنائية يجب ان تبني على الجرم واليقين لا على  
الظن والاحتمال فاذا كانت المحكمة لم تنته من الادلة التي ذكرتها الى الجرم  
بوقوع الجريمة من المتهم بل رجحت وقوعها منه فحكمها بادانته يكون خاطئا  
واجبا نقضه .

(جلسة ١١/٢٢/١٩٦٠ من رقم ٨٧٨ سنة ١٩٦٠ ق)

١٩٦١ - عدم الرد على دفاع المتهم الذي لو صح لترتب عليه تقييد وجهه  
الراى فى الدعوى \*

\* اذا كان المتهم المحكوم عليه غاييا في تهمة دخول منزل يقصد ارتكاب

تجريمة فيه قد تمسك لدى المحكمة الاستثنائية عند نظرها المعارضة المرفوعة  
منه بأنه لا يعترف شيئا عن القضية المتهم فيها. وبأنه لم يحقق معه ولكن المحكمة  
تضمنت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تتعرض لهذا الدفاع وترد عليه  
بما يفند فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه \*

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٢ طعن رقم ٢٥٠ سنة ١٩٧٧ ق)

#### ١٩٦٢ - علم ذكر مؤدى الادلة \*

\* انه لما كان يجب لسلامة الحكم بالإدانة أن يورد الأدلة التي يستند  
إليها في قضائه وأن يبين مضمون كل منها كان الحكم الذي يدين المتهم دون  
أن يبين ملخص أقوال المجنى عليه وشهادة الشهود والتقارير الطبية التي قال  
إنه يعتمد عليها قاصر البيان متعينا نقضه \*

(جلسة ١٩٤٧/٣/١٧ طعن رقم ٤١٩ سنة ١٩٧٧ ق)

#### ١٩٦٣ - الخطأ في الاستناد \*

\* إذا استخلص الحكم من أقوال المتهم ما يخالف المستفاد منها • ورتب  
على ذلك ادانته ، فإنه يكون قد بنى الإدانة على غير سند من الأوراق ويتعين  
نقضه •

(جلسة ١٩٤٧/٤/٧ طعن رقم ٧٨٧ سنة ١٩٧٧ ق)

#### ١٩٦٤ - الخطأ في الاستناد \*

\* إذا كان المستفاد من محضر الجلسة أن المتهم تمسك مع زملائه بدفاع  
عام وقالت المحكمة في حكمها أن المتهم لم يتمسك بهذا الدفاع ، كان حكمها  
باطلا لمخالفته الواقع •

(جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤ طعن رقم ٢٠٤٠ سنة ١٩٧٧ ق)

#### ١٩٦٥ - علم ذكر مؤدى الأدلة \*

\* إذا كان الحكم قد أخذ في ادانة المتهم بما ذكره من أقوال المجنى عليه  
وقال أنها مؤيدة بأقوال شاهد آخر عينه دون أن يذكر مصدرها ولا مضمونها  
حتى يمكن تقدير جواز الأخذ بها قانونا في خصوص ذلك ، فهذا قصور في  
التسبيب يعيبه •

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ طعن رقم ١٤٦٦ سنة ١٩٧٧ ق)

## ١٩٦٦ - الخطأ في الاستناد \*

✳ إذا كان المتهم قد استند في علم مسئوليته عن الحادث إلى نتيجة التحقيق الذي أجرته فيه المصلحة التابع هو لها. فأداتته المحكمة بمقولة أنها لا تطمئن إلى نتيجة هذا التحقيق لأنها بنيت على أقوال المتهم نفسه ومساعدته بقصة درة المسئولية عنهما ، ثم تبين من مراجعة التحقيق أنه يشمل أقوال آخرين غير من أشار اليهم الحكم كما يشمل تقريراً ممن ندبوا لإجراء التحقيق ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذ أطرحت نتيجة التحقيق لذلك السبب .

(جلسة ١٩٤٨/٢/١٦ طعن رقم ٢٢٢٤ سنة ١٩٧٧ ق)

## ١٩٦٧ - علم الرد على دفاع التهم الذي لو صح لترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى \*

✳ إذا كان دفاع المتهم مبنياً على أن التغيير الذي وقع في صلب السند وأجرى في غير مجلس العقد إنما كان بمعرفة المجنى عليه وبخطه تصحيحاً لخطأ أدركه المتهم وأقره عليه المجنى عليه ، فالرد على هذا الدفاع بمجرد قول المحكمة أن التغيير لم يحصل في مجلس العقد مع ذكرها أن الخبر قرر أن التغيير حصل بخط المجنى عليه - ذلك لا يستقيم ولا يكفي - بل كان الواجب إقامة الدليل على أن هذا التغيير حصل على غير علم المجنى عليه \*

(جلسة ١٩٤٨/٣/١٨ طعن رقم ٢٧٤ سنة ١٩٨١ ق)

## ١٩٦٨ - بناء الحكم على ترجيح ثبوت التهمة \*

✳ إذا كان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر أدلة الثبوت ليها قد عقب على ذلك بقوله « أن المحكمة ترجح ثبوت التهمة من الأدلة المتقدمة » فإنه يكون معيباً ، إذ الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الشك والاحتمال .

(جلسة ١٩٤٨/٦/٢ طعن رقم ٦٣٣ سنة ١٩٨١ ق)

## ١٩٦٩ - علم الرد على دفاع التهم الذي لو صح لترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى \*

✳ لا يصح في القانون محاكمة المتهم أكثر من مرة عن واقعة واحدة . واذن فإذا كان الثابت أن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بسبق محاكمته عن الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه ، وقدم اليها حكماً يفيد ذلك ، ومع هذا

ادانته المحكمة دون أن تتعرض لهذا الدفاع، فإن حكمها يكون قاصراً واجباً  
نقضه .

تسببت رأ

(جلسة ١٩٤٨/١٩/٨ طعن رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٨/١٠/٤٩)  
١٩٧٠ - **خلو الحكم من الأسباب**

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٩٤٨/١٩/٨ طعن رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٨/١٠/٤٩  
المادة ١٨١ من القانون رقم ١٩٤٨/١٩/٨ طعن رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٨/١٠/٤٩  
المادة ١٨١ من القانون رقم ١٩٤٨/١٩/٨ طعن رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٨/١٠/٤٩

(جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢ طعن رقم ١٥٦٥ سنة ١٨/٤٩)

١٩٧١ - **عدم ذكر مؤدى الأدلة**

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٩٤٨/١٩/٨ طعن رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٨/١٠/٤٩  
المادة ١٨١ من القانون رقم ١٩٤٨/١٩/٨ طعن رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٨/١٠/٤٩  
المادة ١٨١ من القانون رقم ١٩٤٨/١٩/٨ طعن رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٨/١٠/٤٩

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨ طعن رقم ١٩١٧ سنة ١٨/٤٩)

١٩٧٢ - **عدم ذكر مؤدى الأدلة**

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٩٤٨/١٩/٨ طعن رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٨/١٠/٤٩  
المادة ١٨١ من القانون رقم ١٩٤٨/١٩/٨ طعن رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٨/١٠/٤٩  
المادة ١٨١ من القانون رقم ١٩٤٨/١٩/٨ طعن رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٨/١٠/٤٩

(جلسة ١٩٥٠/٢/٢٩ طعن رقم ٢٥٨١ سنة ١٩/٤٩)

١٩٧٣ - **الخطأ في الاستناد**

المادة ١٨١ من القانون رقم ١٩٤٨/١٩/٨ طعن رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٨/١٠/٤٩  
المادة ١٨١ من القانون رقم ١٩٤٨/١٩/٨ طعن رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٨/١٠/٤٩  
المادة ١٨١ من القانون رقم ١٩٤٨/١٩/٨ طعن رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٨/١٠/٤٩

(جلسة ١٩٥٠/٥/٩ طعن رقم ٢١٢٢ سنة ٢٠/٤٩)



## ١٩٧٤ - خلو الحكم من الأسباب

\* إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بهتائيد الحكم المستأنف لأسبابه وكان ذلك الحكم قد صدر في الممارسة المرفوعة من الطاعن بنقضه أو تأييده الحكم الغيابي الممارس فيه دون أن يورث من الأسباب، لم يكفي لإقامته وإثباتاته التهمة التي ادان الطاعن بها أو يستتبع إلى أسباب ذلك الحكم الغيابي، فإن للحكم المطعون فيه يكون قاصر الأسباب متعمداً بنقضه.

(جلسة ١٦/١٠/١٩٥٠ طعن رقم ٩٩٧ سنة ٢٠ ق)

## ١٩٧٥ - الغطاء في الإسناد

\* يجب على محكمة الموضوع ألا تبني حكمها إلا على الوقائع والظروف الثابتة في الدعوى، فإذا هي استندت في الأخذ بشهادة الشهود إلى أمور ليس لها سند من التحقيقات كان حكمها باطلاً.

(جلسة ٢٠/٢/١٩٥١ طعن رقم ١٢٧١ سنة ٢٠ ق)

## ١٩٧٦ - التناقض الميب

\* إذا كان الحكم قد ذكر واقعة على صورتين تتعارض أحدهما مع الأخرى، واستند في أدانة المتهم إلى أقوال الشهود واعتراقات المتهم مع إيراد روايات مختلفة دون أن يبين بأيها أخذ - فإنه يكون متخاذل البيان قاصر الأسباب وأجبا نقضه.

(جلسة ١٢/٣/١٩٥١ طعن رقم ١٢٧٥ سنة ٢٠ ق)

## ١٩٧٧ - التناقض الميب

\* إذا كان ما أورده المحكمة من وقائع لنفي قيام حالة الدفاع الشرعي لدى الطاعن لا تتفق وما ذكرته من الوقائع التي حصلت من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم فإنه مع هذا التضارب لا يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى لاضطراب العناصر التي أوردها الحكم عنها وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة وهذا يوجب الحكم بما يوجب نقضه.

(جلسة ١٠/٤/١٩٥١ طعن رقم ٢٧١ سنة ٢١ ق)

## ١٩٧٨ - خلو الحكم من الأسباب

\* إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول « بأن الحكم المستأنف

فى محله بالنسبة لثبوت التهمة وتقدير العقوبة بالنسبة للمتهمين عدا المتهم السادس فلان فيتمتع تأييده قبلهم » ولم يبين ما اذا كان قد اخذ بالاسباب التى بنى عليها ذلك الحكم الذى ايده او ان هناك اسبابا اخرى غيرها رأت المحكمة الاستثنائية تأييد الحكم الابتدائى بناء عليها ، فهذا الحكم يكون خاليا من بيان الاسباب التى اقيم عليها. مما يعيبه ويستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥١/٥/٧ طعن رقم ٢٥١ سنة ٢١ ق )

#### ١٩٧٩ - فساد الاستدلال .

\* ان المحكمة وان كان لها سلطة تقدير شهادة الشهود فذلك انما يكون على اساس الحقائق الثابتة بالأوراق ، ولكن هذا اذا ادخلت فى تقديرها للشهادة واقعة تخالف الثابت بالأوراق فهذا يكون عيبا فى الاستدلال يفسد حكمها .

( جلسة ١٩٥١/٥/٢٨ طعن رقم ٤٥٧ سنة ٢١ ق )

#### ١٩٨٠ - فساد الاستدلال .

\* الاثبات فى المواد الجنائية انما يقوم على اقتناع القاضى نفسه بناء على ما يجريه فى الدعوى من التحقيق بحيث لا يجوز له ان يؤسس حكمه على رأى غيره . واذن فاذا كان الحكم المعلوم فيه قد اسس بثبوت الخطأ على الطاعن على مجرد صدور حكم نهائى عليه فى مخالفة ، وذلك دون ان تحقق المحكمة هذا الخطأ وتفصل هى فى ثبوته لديها وحجبت بذلك نفسها عن تمحيص دفاع المتهم - فان حكمها يكون فاسد الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه . ونقض هذا الحكم بالنسبة الى هذا الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة الى الطاعن الآخر الذى لم يقدم اسبابا لطعنه بعد اطلاعه على الحكم وذلك لوحدة الموضوع واقتضاء لحسن سير العدالة .

( جلسة ١٩٥١/١٢/١٩ طعن رقم ٢٥٤ سنة ٢١ ق )

#### ١٩٨١ - الخطأ فى الاستناد .

\* اذا كان الحكم قد استند فيما استند اليه فى ادانة المتهم الى ما قاله من انه اعترف بذكرته بانه اخذ الاثرية من الاطيان المؤجرة له من المبنى عليه ، وكان يبين ان اوراق الدعوى ان المتهم لم يعترف فى مذكرته بما اسنده اليه الحكم ، فبان حكم يكون قد اقام قضاء بادانة الطاعن على ما ليس له اصل فى الأوراق مما يبيح ويستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٢/٣/٢٥ طعن رقم ١٦٠٧ سنة ٢١ ق )

## ١٩٨٢ - الخطأ في الاسناد \*

\* اذا كان الحكم القاضى بسقوط استئناف المتهم قد أقيم على أن المتهم لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة وذلك على خلاف ما هو ثابت بالأوراق فانه يكون معيبا متعيينا نقضه \*

(جلسة ١٩٨٢/٥/١٩ طعن رقم ٤٤٤ سنة ٢٢٢ ق)

## ١٩٨٣ - التناقض المعيب \*

\* اذا كان الحكم فى الدعوى المدنية قد أيد الحكم المستأنف لأسبابه ومع ذلك فانه فى منطوقه قضى بتعديل التمريض المحكوم به بزيادته ، فان منطوقه يكون قد جاء مناقضا لأسبابه ويتعين نقضه \*

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٦ طعن رقم ٧٨١ سنة ٢٢٢ ق)

## ١٩٨٤ - خلو الحكم من الاسباب \*

\* ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية اوجبت ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها ، وأن كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه . كما أن المادة ٣١٢ من نفس القانون نصت على أن الحكم يبطل لخلوه من الاسباب . واذا فتحى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه خلا من الاسباب التى استندت اليها المحكمة فى تأييد الحكم المستأنف ، فلا هو اخذ بالاسباب الواردة فى الحكم المستأنف ولا جاء بأسباب المستأنف الى النتيجة التى انتهى اليها ، كما خلا من البيانات الأخرى المنصوص عليها فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه يكون باطلا متعيينا نقضه \*

(جلسة ١٩٨٣/١/٢٤ طعن رقم ١١١١ سنة ٢٢٢ ق)

## ١٩٨٥ - فساد الاستدلال \*

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة اول درجة بالادانة لأسبابه ، وعلى أن المتهم طلب استعمال الرأفة ، وعلى اعتبارات لا تتصل بالجريمة المرفوعة بها الدعوى بل بجريمة أخرى ، مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى ودفاع المتهم على الوجه الصحيح . فان حكما يكون مشوبا بالاضطراب والقصور بما يستوجب نقضه \*

(جلسة ١٩٨٣/١١/١٧ طعن رقم ١٢٨٠ سنة ٢٢٢ ق)

## ١٩٨٦ - فساد الاستدلال .

\* إذا كانت المحكمة - على ما هو ظاهر من حكمها ذاته - قد فهمت شهادة الشاهد على غير ما يؤدي إليه مضمونها الذي أثبتته في الحكم واستخلصت منها ما لا تؤدي إليه واعتبرته دليلا على الإدانة - فهذا فساد في الاستدلال يستوجب نقض الحكم

(جلسة ١٤/٤/١٩٥٣ طعن رقم ٢٣١ سنة ٢٣ ق ١)

## ١٩٨٧ - (الخطأ في الاستناد .

\* إذا كان الحكم قد أسس قضاءه في صدد نفى حالة الدفاع الشرعي على أن ثمة اجماعا من الشهود في التحقيقات الابتدائية قد اتفقت على عدم صحة ما دفع به الطاعن، وكان يبين من مراجعة ملف الدعوى أن ما قالته المحكمة يخالف الثابت في ذلك التحقيق، إذ قرر الشهود الذين أشار إليهم الطاعن بما يتفق ودفاعه، فإن الحكم يكون باطلا فيعين لنا نقضه

(جلسة ١٩/٣/١٩٥٤ طعن رقم ٢٣٨٦ سنة ٢٣ ق ١)

## ١٩٨٨ - التناقض للمعيب .

\* إذا كان ما أوردته المحكمة في ختام حكمها لا يتفق وما ذكرته من بيان الواقعة الدعوى حينما حصلت من التحقيقات وسطرها في صدر الحكم، وكان لا يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى مع اضطراب العناصر التي أوردتها الحكم عنها، وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجتنبها في حكم الوقائع الناجمة، فإن الحكم يكون معيبا فنقضه

(جلسة ٢/٥/١٩٥٥ طعن رقم ١٥٨ سنة ٢٥ ق ١)

## ١٩٨٩ - عدم ذكر مؤدى الأدلة .

\* من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة التهمة ويذكر مؤداه بحيث يتضح وجه استدلاله به لكي يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم، وإذا فادأ كان الحكم حين أورد الأدلة على المتهمين قد اعتمد فيما اعتمد عليه في ادانتهم على التقارير الطبية الشرعية الموقعة على المجنى عليها دون أن يذكر شيئا مما جاء فيها، فإنه يكون قاصر البيان متعيبا فنقضه

(جلسة ٢٨/١١/١٩٥٥ طعن رقم ٧٤١ سنة ٢٥ ق ١)

١٩٩٠ - دفع المتهم بإجرائه سراح بأنه مرخص له ريو . تقديمه شهادة بذلك - ادانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه . استأثر الجنيح ممييا .

\* إذا دفع المتهم بأن البندقية التي أتت بإجرائها بغير ترخيص ، مرخصة وقدم شهادة بذلك ، فادانته المحكمة دون تحقيق عبث الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهريا بحيث لو صح لتغيير وجه الزاقي في الدعوى ، فإن الحكم يكون ممييا بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٤ - جلسة ١٩٥٦/١/١٥ - ١٤٠ )

١٩٩١ - القضاء بتفويض الأعمال المخالفة - عدم بيان عناصر المخالفة المستوجبة لذلك - قصور .

\* إذا قضى الحكم بتفويض الأعمال المخالفة دون أن يبين عناصر المخالفة المبيحجية لذلك فإله يكون قاصيا واجبا نقضه .

( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ - ١٤٠ - ١٤٥ )

١٩٩٢ - حكم غير ظاهر منه أن المحكمة كانت ملزمة بالدليل في الدعوى عند استعراضه المما شاملا يهتي لها تمحيصه تمحيضا كافيا - قصور .

\* متى كان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل المما شاملا يهتي لها أن تمحيصه التمهيد الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما لا تعد منه محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساده ، فإن هذا الحكم يكون ممييا بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ - ١٤٠ - ١٤٥ )

١٩٩٣ - استناد المحكمة في ادانة المتهم الى رواية شاهد بالجلسة - تجاوز - محضر جلسة المحاكمة مما نسبته الحكم الى الشاهد المذكور وثبوت انفة قال لعزم ملزمة بكيفية وقوع الحادث - خطأ في الاستناد .

\* إذا استند الحكم في ادانة المتهم ضمن ما استند الى ما نسب الى شاغد أنه رواه بالجلسة مع تجاوز محضر جلسة المحاكمة مما نسبته الحكم الى الشاهد

المذكور واثبت على لسانه أنه قال بعدم غلبه بكيفية وقوع الحادث . فان الحكم يكون قد اخطأ في الاستناد بما يمينه .

(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٣٦ ص ٧٠٤٢)

١٩٩٤ - استناد الحكم في ادانة المتهم الى معاينة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعاينة - قصور .

\* متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم - بين ما استند اليه - الى معاينة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعاينة أو يذكر شيئاً عنها ليوضح وجه اتخاذها دليلاً مؤيداً لأدلة الإثبات الأخرى التي بينها بالرمز من أن المتهم استشهد بهذه المعاينة نفسها على براءته مما أسند اليه ، فإنه يكون قاصر البينان .

(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/٢ ص ٨ ص ٢٥٥)

١٩٩٥ - اعتماد الحكم على أقوال المجنى عليها في التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئاً مما جاء في هذه الأقوال .

\* متى كان الحكم حين أورد الأدلة على المتهم قد اعتمد فيها على أقوال المجنى عليها في التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئاً مما جاء في هذه الأقوال حتى يتضح وجه الاستدلال بها ، فإنه يكون قاصر البينان بما يمينه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ ص ٨ ص ٦٣٥)

١٩٩٦ - اعتماد المجلس الحسبي الحساب في غيبة المتهم - انكار حق المتهم بالتبديد في مناقشة الحساب - قصور .

\* أن ما تختص به المجالس الحسبية قبل الفائها أو المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، واعتماد الحساب من هاتين الجهتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهي المتعلقة بالصفات الطبيعية أو العائلية للصيقة بشخص لا إنسان والتي ترتب القانون عليها أثراً في حياته الاجتماعية ونص عليها في لمساتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجوز الحكم فيها قوة لشيء المقضى به أمام المحاكم الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن الجرائم المعروضة ليهما ومن ثم فإنه يجب على المحكمة في حكمها أن تفحص بنفسها ملاحظات المتهم لتبديد على الحساب غير متقيدة في ذلك بقرار المجلس الحسبي الذي صدر

في غيبته فإذا هي لم تفعل وانكرت على المتهم حقه في مناقشة الحساب بعينه  
اعتماده من المجلس الحسبي ، فإن حكمها يكون قاصرا \*

(الطن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٧٣٣ )

١٩٩٧ - قضاء المحكمة الاستئنافية بإدانة المتهم المحكوم برأته ابتدائيا  
دون أن تسمع أقوال الشاهد - استنادها إلى أن الشاهد شهد أمام  
محكمة أول درجة بمثل ما شهد به في قضية أخرى - علم إشارة  
الحكم إلى اطلاع المحكمة على أقوال الشاهد في تلك القضية ولا ماهية  
الصلة بين القضيتين - قصور \*

✽ متى كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإدانة المتهم الذي كان محكوما  
ببراءته من محكمة أول درجة دون أن تسمع شهادة الصراف مستندة إلى أن الصراف  
شهد أمام محكمة أول درجة بمثل ما شهد به في قضية أخرى دون أن تطلع على  
أقوال الصراف في تلك القضية التي استندت منها الدليل الوحيد الذي عولت  
عليه ، ولم تبين كذلك ماهية الصلة بين القضيتين ولا كيف تناول الصراف في  
شهادته في القضية الأخرى موضوع القضية الحالية ، وكان لا يظهر من الأوراق  
أن المحكمة نظرت القضيتين معا كما لا يظن منها وجه الارتباط بينهما ، فإن  
الحكم يكون قاصرا \*

(الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١١/٤ من ٨ ص ٨٥٦ .

١٩٩٨ - علم ذكر الحكم فحوى شهادة الشاهد الذي استند إليه في إدانة  
المتهم اكتفاء بالقول بأنها تؤيد رواية شاهد آخر - قصور \*

✽ متى كان الحكم قد استند في إدانة المتهم ضمن ما استند إليه إلى شهادة  
الضابط ورجل البوليس اللذين رافقاه ، وبين الحكم مؤدى شهادة الضابط  
المذكور دون أن يذكر فحوى شهادة الشاهدين الآخرين اكتفاء بقوله أن شهادتهما  
تؤيد روايته ، فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور لأنه خلا من بيان مؤدى  
الدليل المستند من شهادة الشاهدين المذكورين فلا يعرف منه كيف أنه يؤيد  
شهادة الضابط \*

(الطن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٢/١٢ من ٨ ص ٨٩٢ .

١٩٩٩ - استناد الحكم في ثبوت الواقعة إلى أقوال الشهود وإلى التقرير  
الطبي على ما فيهما من تعارض - علم إرادته ما يرفع هذا التعارض  
- قصور \*

✽ متى كان الحكم قد استند في القول بثبوت الواقعة حسب تحصيله

لها إلى أقوال الشاهدين وإلى التقرير الطعن الشرعي مما على ما فيهما من معارضي دون أن يورد ما يرفع هذا التعارض ، فإنه يكون قاصر البيان وفي ذلك ما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٥٧/١١/١٨ ص ٨٩٨)

(والطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ٣٦٢)

٢٠٠ - استناد الحكم في إدانة المتهم في التهمتين المستندتين اليه الى أسباب تنصرف كلها الى تهمة واحدة **مبني على**

\* إذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم من التهمتين استنادا الى أسباب تنصرف كلها الى التهمة الأولى دون الأخرى فإنه يكون مشوباً بالنقصان في

(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٥٧/١٢/١٠ ص ٨ ص ٩٧٢)

٢٠١ - إصرار المتهم على حضور الشاهد في عدم إحاطة المحكمة بهذا الطلب والشهادة إلى أقواله في إدانة المتهم - **عيب**

\* متى كان معاملي المتهم قد طلب بإجلسة المحاكمة سماع الشاهد الذي خلف عن الحضور لرضه فلم تعد المحكمة بهذا الطلب فاصبح الدفاع لم يبرأ فاعته على وجوب مناقشته ولكن المحكمة ضربت ضربة عن طلبه وقضت بإدانة المتهم استنادا الى أدلة من بينها شهادة الشاهد المذكور فإن حكمها يكون معيبا مستوجبا للنقض .

(الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٥٨/٨/٩ ص ٩ ص ٢٨٨)

٢٠٢ - طلب المتهم من المحكمة اجراء معانة لتحقيق من حسنة الضوء بنفسها - **عيب** - **عيب** عليها على هذا الطلب الجوهرى من قصور .

\* متى كان الدفاع قد قصد من طلب المعاينة ان تتحقق المحكمة من حالة الضوء بنفسها لتبين مدى صحة ما ادلى به الشهود في شأن امكان رؤية المتهم عند الإلقاء الجدير وهو من الطلبات الجوهرية لمتلفه بتحقيق الدعوى لاظهار الحقيقة منها . وكافي ما قالته المحكمة لا يصلح رجا على هذا الطلبية فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٥٨/١/٢٧ ص ٩ ص ٩١)



٢٠٠٣ - استناد الحكم على أقوال شاهد في قضية أخرى دون سماع شهادته في الدعوى أو ضم القضية المذكورة - بطلانه .

✽ متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على شهادة شاهد في قضية أخرى ولم تسمع شهادته في تلك الدعوى ولا أثر لأقواله في أوراقها ولم تأمر بضم قضية الجنحة المذكورة حتى يطلع عليها الخصوم ، فإن الدليل الذي استمدته على هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكور يكون باطلاً ، والاستناد اليه يجعل حكمها معيباً بما يبطله .

(الطنز رقم ١٧٥٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/٣ من ٩ ص ١٠٨ )

٢٠٠٤ - عدم جواز الحكم على أقوال الشاهد قبل سماعه .

✽ إن القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً وعندئذ يحق للمحكمة أن تبتدى ما تراه في شهادته .

(الطنز رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ من ٩ ص ٢٩١ )

٢٠٠٥ - استناد الحكم في ادانة المتهم على دليل ظني - عيب .

✽ متى كان الدليل الذي ساقه الحكم وعول عليه في ادانة المتهم هو دليل ظني مبني على مجرد الاحتمال ، مع أن الأحكام الصادرة بالادانة يجب ألا تبنى إلا على حجج قطعية الثبوت تفيد العزم واليقين فإن الحكم يكون معيباً مستوجباً للنقض .

(الطنز رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ من ٩ ص ٢٩٤ )

٢٠٠٦ - نسبة الحكم ما ليس له أصل في الأوراق الى الشاهد - عيب .

✽ متى كان ما أثبتته الحكم ونسبته الى الشاهد ليس له أصل في الأوراق فإن المحكمة تكون قد أقامت قضاءها بالادانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(الطنز رقم ١٢١٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/١ من ٩ ص ٢٤٩ )

٢٠٠٧ - استناد الحكم في الادانة على اعتراف المتهم - عدم تعرضه

لما قاله المتهم من أن الاعتراف وليد اكراه - قصور .

✽ متى كان الحكم قد استند في الادانة على اعتراف المتهم في تحقيق النيابة دون أن يتعرض لما قاله المتهم أمام المحكمة من أن الاعتراف كان وليد

اكراه وابنه لم يعترف تلقائياً - وهو دفاع جوهري كان يجب على المحكمة ان تحققه لتبين مدى صحته وان تعنى بأن تضمن حكمها رداً عليه - فان الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(الطن رقم ٦٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ من ٩ ص ٤١٦ )

٢٠٠٨ - الاحكام في المواد الجنائية يجب ان تبني على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال - مثال في تقدير سلامة اجراءات التحريز .

✽ لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير سلامة اجراءات والتحريز بشرط ان يكون تقديرها مبنياً على استدلال مسانئ - فاذا كان ما ذكره الحكم لا يكفي في جملته لان يستخلص منه ان حرز العينة التي اخذت هو عينه الحرز الذي ارسل لمصلحة الطب الشرعي لتحليل محتوياته لاختلاف وزنيهما ووصفهما اختلافاً بينا لا يكفي في تبريره افتراض عدم دقة الميزان او من قام بالوزن مما كان يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الامر ولان الاحكام في المواد الجنائية يجب ان تبني على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال فان الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٨ من ٩ ص ٨٥٥ )

٢٠٠٩ - مثال لخطأ الحكم في الاستناد عند استناده لدليل ينقضه ما هو ثابت رسمياً بالاوراق .

✽ اذا اخطأ الحكم في نقطة من نقط الاستدلال باستناده الى دليل ينقضه ما هو ثابت رسمياً بالاوراق فانه يكون معيباً بالخطأ في الاستناد - فاذا اثبت الحكم ان البندقية وجدت مطمورة في زراعة شريك أحد المتهمين بقتل المجنى عليه في حين ان الثابت من ملف الدعوى ان البندقية عثر عليها في زراعة مجاورة لزراعة شقيق أحد المتهمين وقد نفى صاحب الزراعة التي عثر على البندقية فيها قيام أية علاقة بينه وبين المتهمين فان الحكم وهو بسبيل اثبات مدى اتصال المتهمين بالبندقية يكون قد اخطأ في الاستدلال .

(الطن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١١/٢٨ من ٩ ص ٨٨٦ )

٢٠١٠ - مثال لفساد استدلال الحكم في خصوص فهم التقرير الطبي بلخص السلاح .

✽ متى كان الظاهر من الحكم ان المحكمة قد فهمت التقرير الطبي بفحص

السلاح على غير ما يؤدي اليه محصله الذي اثبتته في الحكم واستخلصت منه ما لا يؤدي اليه واعتبرته دليلا على الادانة فان الحكم يكون فاسد الاستدلال - فاذا كان المستفاد من الحكم ان البندقية وجدت مصددة وان جهاز اطلاقها يعمل في عسر تبعا لتصمغ هذه الاجزاء بالمادة الصلدة ، وأنه لا يشتم من ماسورة هذه البندقية قبل وبعد اجراء التنظيف - « اي راحة لبارود محترق » - فان ما قاله الحكم من ان البندقية وجدت صالحة للاستعمال لا يصلح ردا على ما تمسك به المتهمون من ان البندقية لم تكن مطلقة كما يدل على ذلك الكشف الطبى وان العلاقة بينها وبين الحادث مقطوعة وكان على المحكمة ان تحقق هذه الواقعة الجوهرية بنفسها وتفصل هي في ثبوتها لديها .

(الطن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١١/٤/١٩٥٨ س ٩ ص ٨٨٦)

٢٠١١ - مثال لقصور بيان الحكم في الرد على الدفع ببطان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه رغم تقديم دليله للمحكمة - تسانده الادلة في المواد الجنائية - مناطه - تعذر التعرف على مبلغ اثر الدليل الباطل في عقيدة المحكمة .

✽ ان الاعتراف يجب الا يعول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره ، ومن ثم فانه يتعين على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود اصابات بالتمهم ان تتولى هي تحقيق دفاعه من ان الاعتراف المسند اليه في التحقيقات والذي استندت اليه المحكمة في حكمها قد صدر نتيجة تعذيبه من رجال البوليس بان تبحت هذا الاكراه وسببه وعلاقته باقوال المتهم - فان هي نكلت عن ذلك واكتفت بقولها ان هذا الادعاء لم يقم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالاوراق فان حكمها يكون قاصرا متعمدا نقضه ، ولا يغني في ذلك ما ذكرته المحكمة من ادلة اخرى اذ ان الادلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ، وليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ الاثر الذي كان لهذا الدليل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١٠١٧)

٢٠١٢ - مثال لقصور في بيان ركن العادة في جريمة المادة ٢/٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

✽ اذا كان ما أورده الحكم للاستدلال به على قيام ركن العادة - في الجريمة التى نصت عليها المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في فقرتها الثانية - هو قول مرسل لا يمكن معه الوقوف على امر الواقعة المكونة لعنصر الاعتياد ولا معرفة مكان وزمان وقوعها بالنسبة الى الواقعة الاخرى ،

يحيث تستطيع محكمة النقض اقرار صحة وصفها ومراقبة صحة تطبيق القانون ، فلا يكفي هذا القول ببياننا للركن المذكور ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه للقصور في بيان الواقعة .

(الطن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٥٨ م ٩ ص ١٠٩٠)

٢٠١٣ - تعطيل سلطة محكمة الموضوع عن ممارسة حقها في تمحيص واقعة الدعوى وأدلتها لإظهار الحقيقة فيها أمر لا يقره القانون بحال - رفض الحكم ط . الطاعن ندب خبير هندسي للتحقق من سلامة العقار - تعلله بسلم جواز تعقيب المحكمة على قرار من جهة مختصة - لا يصلح ردا على دفاع الطاعن وينطوي على إخلال بحق الدفاع .

✽ إذا كان الحكم - في جريمة عدم تنفيذ قرار اللجنة المختصة بترميم عقار - حين رد على طلب الطاعن ندب خبير هندسي للتحقق من سلامة العقار قال : " أن اجابة الطلب غير مقبولة قانونا لأنها بمثابة تعقيب من المحكمة على قرار من جهة مختصة الزم القانون من تعلق به بتنفيذه " فان هذا الذي قاله الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن لأنه فضلا عما ينطوي عليه من الإخلال بحق الدفاع ، فان فيه تعطيلاً لسلطة المحكمة عن ممارسة حقها في تمحيص واقعة الدعوى وأدلتها لإظهار الحقيقة فيها ، وهو أمر لا يقره القانون بحال .

(الطن رقم ١٦٩٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٠/١/١٩٥٩ م ١٠ ص ٦٥)

(والطن رقم ١٦٩٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٠/١/١٩٥٩ م لم ينشر)

٢٠١٤ - اكتساب محضر الجلسة الذي اعتمده رئيسها وكتابتها بالتوقيع عليه حجية لا يحل بعدها للمحكمة أن تطرحه وتعتمد في قضائها على ما سمعته هي دون الثابت في المحضر ما دامت هي لم تجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريقة التي رسمها القانون - الحكم يكمل محضر الجلسة في الاجراءات دون أدلة الدعوى .

✽ إذا كان ما أثبتته المحكمة من شهادة الشاهد واعتمدت عليه في حكمها يناقض الثابت على لسانه بمحضر الجلسة الذي اعتمده رئيسها وكتابتها بالتوقيع عليه - فاكسب بذلك حجية لا يحل بعدها للمحكمة أن تطرحه وتعتمد في قضائها على ما سمعته هي دون الثابت في المحضر ما دامت هي لم تجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريقة التي رسمها القانون - وكان الحكم لا يعتبر مكمل لمحضر الجلسة الا في اجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت

في الأوراق فإن الحكم اذ قضى في جريمة - عدم تنفيذ المتهمين قرار الهدم الصادر اليهم من لجنة الشئون الهندسية القائمة على أعمال التنظيم - بالغاء الهدم استنادا الى ما صدته المحكمة الاستئنافية من أن الشاهد قرر أمامها أنه لا يخشى خطرا من بقاء الدور الأرضي للمنزل بعد أن هدم المتهمين الدورين العلويين وهو عكس ما أثبت بمحضر جلسة المحكمة الاستئنافية على لسان هذا الشاهد - ان قضى الحكم بذلك يكون مشوبا بخطا الاستناد مما يمتنع معه نقضه .

(الطن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٣ من ١٠ ص ١٦٣)

٢٠١٥ - لا يجوز للمحكمة أن تجعل نفسها محل الخبير في مسألة فنية -  
مثال - بصدد المنازعة في قدرة المجنى عليه على الكلام والادراك بعد  
إصابته .

\* لا يجوز للمحكمة أن تجعل نفسها محل الخبير الفني في مسألة فنية -  
فاذا كان الحكم قد استند - بين ما استند اليه - في إدانة المتهمين الى أن المجنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأفضى بأسماء الجناة الى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن في صحة رواية هؤلاء الشهود ونازع في قدرة المجنى عليه على التمييز والادراك بعد إصابته ، فانه كان يمتنع على المحكمة أن تحقق هذا الدواع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعي - ، ما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا لاخلاله بحق الدفاع مما يمتنع معه نقضه .

(الطن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/١٧ من ١٠ ص ٢٢٣)

٢٠١٦ - واقعة قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب إصابته هي واقعة ثابتة لا تتغير ولا تقبل التجزئة سواء أخذ بها الحكم أو نفاها - مثال  
في تجزئة هذه الواقعة بما يعيب الحكم .

\* واقعة قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب إصابته هي واقعة ثابتة لا تتغير ولا تقبل للتجزئة - سواء أخذ بها الحكم أو نفاها - فاذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أنه اقتنع بأن المجنى عليه استطاع أن يتكلم عقب الإصابة وأنه أفضى لأخيه الشاهد بأسماء الجناة واتخذ من هذه الواقعة دليل الثبات على الطاعنين ، عاد وقرر في موضع آخر ما يفيد أن المجنى عليه عجز عن النطق عقب الإصابة ، واتخذ الحكم من هذا العجز دليل نفى للمتهمين الثاني والثالث عقب براءتهما ، فانه يكون قد تناقض وشابه الفساد في الاستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢١٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٢/٣ من ١٠ ص ١٦٣)

### ٢٠١٧ - مثال لحكم معيب بعدم التجانس والتهاثر في الأسباب \*

✳ إذا كان ما استخلصه الحكم من القول بثبوت الواقعة - حسب تحصيله لها من أقوال الشاهدين - لا يفيد الوجود الطاعنين في مكان الحادث واعتدائهما بالضرب على الشاهدين المذكورين ، وكان مجرد الوجود في مكان الحادث - حسب منطلق الحكم - لا يكفي للأدانة ، إذ أنه قضى بثبوت المصابين من طريق المتهمين مع أن هذه الإصابات تحمل دليل وجودهم بمكان الحادث ، فإن هذا الاستخلاص فيه من التعارض ما يعيب الحكم بعدم التجانس والتهاثر في الأسباب مما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/٩ ص ١٠ ص ٢٨٦ )

٢٠١٨ - حكم الادانة - وجوب استيفائه لذاته كامل الأسباب التي اعتمد عليها - علم جواز استناده الى أسباب حكم آخر ، الا اذا كان صادرا في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم ، صريحا في الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحة وانها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها .

✳ يجب لصحة الحكم بالادانة أن يكون مستوفيا بذاته كامل الأسباب التي اعتمد عليها ، ولا يجوز أن يستند الى أسباب حكم آخر الا اذا كان صادرا في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحة وانها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع والطعنات المقدمة من المتهم الى أسباب حكم صادر في دعوى أخرى لا شأن للمتهم بهذا ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ ص ١٠ ص ٣١٢ )

### ٢٠١٩ - تفنيد رأى الخبير الفنى يجب أن يقوم على أسباب فنية تحمله \*

✳ اذا كانت المحكمة قد أطرحت الشهادة المرضية لمجرد قولها انه من المعروف أن مثل المرض المشار اليه بها لا يستمر من تاريخ تحريرها حتى تاريخ نظر المعارضة ، وهي إذ فعلت ذلك لم تأت باستند مقبول لما اتهمت اليه ، فهي لم ترجع فيه الى رأى فنى يقوم على أساس من العلم أو من الفحص الطبى ، فيكون الحكم الصادر في معارضة المتهم باعتباره كأن لم تكن معيبا بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ ص ١٠ ص ٣٢١ )

٢٠٢٠ - طلب ضم الأوراق - متى يكون هاما ؟ عند تعلقه بجسم الجريمة واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية - أين اغتال الرد عليه في هذه الحالة : القصور - مثال في تعليل الرضخ تعليلاً يعد تسليماً بنتيجة دليل لم يطرح على المحكمة .

\* ان الطلب الذي تقدم به الدفاع عن المتهم بشأن ضم المحررات المضبوطة موضوع جريمة - عدم أداء رسم الدفعة المقرر عليها - يعد طلباً هلماً لتعلقه بجسم الجريمة ذاتها واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية ، فكان يتمين على المحكمة اجابته لظهور وجه الحق في الدعوى ، ولا يقبل من المحكمة تعليل رفض اجابته تعليلاً يعد تسليماً مقدماً بنتيجة دليل لم يطرح عليها. وقضاء في امر لم يمرض لنظرها مما يعيب الحكم بالتصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى في شأن ما اثاره المتهم في طعنه من خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ س ١٠ ص ٢٤٤ )

٢٠٢١ - فهم الدعوى على غير حقيقتها وعدم معرفة من هو الفاعل ومن هو الشريك في الجريمة ومن القصور بادانته من المتهمين ليس خطأ مادياً - الحكم الصادر في الدعوى حكم معيب بالنقض والتخاذل .

\* اذا كان ما اورده المحكمة في اسباب حكمها يناقض بعضه بعضاً ، مما يبين منه ان المحكمة فهمت الدعوى على غير حقيقتها فجاء حكمها مضطرباً بحيث لا يعرف منه من هو الفاعل ومن هو الشريك في الجريمة ولا ما قصدت اليه من ادانة اى المتهمين ، وكان الأمر ليس مقصوراً على مجرد خطأ مادى لا يؤثر في سلامة الحكم ، بل تجاوزته الى عدم فهم الواقعة على حقيقتها ، فان الحكم يكون معيباً بالتناقض والتخاذل ويتمين نقضه .

( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ س ١٠ ص ٦٦٦ )

٢٠٢٢ - عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي - تعرضها بالرد على هذا الدفاع - وجوب أن يكون ردها صحيحاً مستنداً الى ماله أصل في الأوراق .

\* لا تلتزم المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم - اكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة - الا أنها اذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحاً مستنداً الى ما له أصل في الأوراق .

( الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ س ١٠ ص ٦٨٦ )

### ٢٠٢٣ - عيوب التسبيب - مثال في اهدار قيمة شهادة مرضية .

\* الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التمويل على تلك الشهادة ، فإن لمحكمة النقض ان تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها - فإذا كانت المحكمة - وهي في سبيل تبيان وجه عدم اطمئنانها إلى الشهادة المرضية - قد اقتصرت على القول بأن مثل المرضى الذي ورد بها ما كان يحول بين المتهم والمثلل أمامها دون أن تستظهر درجة جسامته مرضه ، وهل هو من الشدة بحيث تمنعه من المثلل أمام المحكمة ، يقول المحكمة على النحو المشار إليه آنفاً يجعل حكمها قاصر البيان لعدم ابداء الأسباب التي عولت عليها مقدمة لما انتهت إليه من أن المتهم رغم مرضه الثابت بالشهادة كان يستطيع حضور المحاكمة .

(الطعن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٠/١٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨١٧)

### ٢٠٢٤ - وجوب التدليل على فساد دفاع المتهم - لاتخاذ دليلاً عليه .

\* لا يتأتى في منطق العقل أن يتخذ الحكم من دفاع المتهم دليلاً عليه ، بل من واجب المحكمة أن تقيم الدليل على عوار هذا الدفاع من واقع الأوراق إذا هي أطرحته ، وأن تثبت بأسباب مائفة كيف كان المتهم ضالماً في الجريمة التي دين بها .

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٢/٨/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٩٨٨)

### ٢٠٢٥ - قول الحكم أن من تم تفتيشه - رغم مقابلة اسمه للاسم الصادر به الأذن - هو المعنى بالتفتيش والذي أنصبت عليه تحريات مكتب المخدرات لوجود اسمه الحقيقي بسجلاته - فساد في الاستدلال .

\* إذا كان الحكم قد رد على الدفع المبدى من المتهم ببطان التفتيش لعدم جدية التحريات التي ابنتى عليها بقوله « أن هذا الدفع مردود بما ثبت من أقوال رئيس مكتب المخدرات من أن المتهم هو ذات الشخص المصنوع بالتحريات والتي ثبت من الكارت الخاص بمكتب المخدرات أنه هو ذات المطلوب صدور الأذن بتفتيشه » فإن ما قالته المحكمة لا يصلح رداً على دفاع المتهم - إذ أن مقتضى وجود ملف و « كارت » بالاسم الحقيقي للمتهم في مكتب المخدرات ، ومقتضى أن جال المباحث يقصدون تفتيش صاحب هذا الاسم بالذات وهو الذي أنصبت تحرياتهم عليه - مقتضى ذلك كله ألا يستصعدروا إذن النيابة بالتفتيش باسم آخر غير الاسم الذي يعرفونه من التحريات ومن السجل الخاص - مما لا يصور



معه وقوع خطأ مادي في الاسم - فيكون الاذن قد صدر في حق شخص آخر غير المتهم ، ويكون تعليل الحكم لما دفع به المتهم تعليلًا غير سبائغ منطويًا على فساد في الاستدلال مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .  
(الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/١١ ص ٢٠٥)

### ٢٠٢٦ - مثال لقصور بيان الحكم في الرد على دفع المتهم بهجوله حقيقة المادة المضبوطة .

\* الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة ولا يجدى في ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع - فإذا خلا الحكم من الدليل الفني الذي يستقيم به قضاؤه فإنه يكون معيبًا متعينًا نقضه .  
(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/١٤ ص ١١ ص ٣٣١)

### ٢٠٢٧ - الجهل بأحكام وقواعد التنفيذ المدنية أو الخطأ فيها يجعل الفعل غير مؤثم - قصور بيان حكم الادانة عند اغفاله الرد على الدفاع بعدم توافر القصد الجنائي لهذا السبب .

\* من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - وهو في خصوص الدعوى - خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم - فإذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ماتمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائي لديه لأنه حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد الفاء أمر الاداء الذي وقع الحجز نفاذاً له - وهو دفاع جوهرى - فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .  
(الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/١٥ ص ١١ ص ٢٧٠)

### ٢٠٢٨ - امتناع المتهم عن الإجابة في التحقيق لا يجوز اتخاذه قرينة على ثبوت التهمة قبله .

\* من المقرر قانوناً أن للمتهم إذا شاء أن يمتنع عن الإجابة أو عن الاستمرار فيها ولا يعد هذا امتناع قرينة ضده ، وإذا تكلم فانما ليبدى دفاعه ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التي يبدى بها هذا الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من امتناع المتهم عن الإجابة في التحقيق الذي باشرته النيابة العامة بعد إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات وفقد الملف لاعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .

(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٧ ص ١١ ص ٢٠٧)

## ٢٠٢٩ - فساد استدلال الحكم - أمثلة لفساد استدلال الحكم على قوافر علم المتهم بالحجز \*

\* استناد الحكم الى اعلان المتهم بالحجز في مواجهة كاتب دائرته بمقر الدائرة دون التدليل على ثبوت علم المتهم يحصل بالحجز عن طريق اليقين يعيب استدلال الحكم بالفساد ، اذ مثل هذه الاعتبارات ان صحت التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فانه لا يصح في المواد الجنائية مواخذته بمقتضاها .

(الطنرقم ١٨٠١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٢٤ من ١١ ص ٤٩٣ )

## ٢٠٣٠ - وسيلة اثبات السوابق هي مضاهاة بضمات الاصابع - الأثام في صحيفة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء ، لا يصلح لاستبعادها .

\* مجرد شك المحكمة في صحيفة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء - بالصورة التي أوردها الحكم - لا يصلح لاستبعادها ، ما دام أنه كان في مقدور المحكمة ان تتحقق من كون السابقة لمتهمه او ليست لها عن طريق فحص بصماتها ، وهي الطريقة الفنية التي تستخدمها ادارة تحقيق الشخصية في ادراج سوابق المجرمين وفي الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة العامة او المحكمة .

(الطنرقم ١٥٣١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٢١ من ١١ ص ٥٣٢ )

## ٢٠٣١ - وجوب ابداء المحكمة رأيها فيما ورد بالشهادة المرضية التي يستند اليها المتهم في اثبات مرضه - قصور الحكم عند اقتضاره على مناقشة البرقية التي سبق ارسالها من التهم معلنا بها مرضه \*

\* على المحكمة وهي تنظر معارضة المتهم في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في الاستئناف ان تبدي رأيها فيما ورد بالشهادة المرضية التي يستند اليها في اثبات مرضه وعما اذا كانت تصلح بذاتها مبررا للتخلف - اما وهي لم تفعل واحال الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها على الأسباب التي ذكرها الحكم الصادر في الاستئناف - وهي أسباب قاصرة لاقتصارها على البرقية التي أصدرها المتهم يعتذر عن التخلف لمرضه - ولم يكن قد قدم الشهادة ، فان حكمها كون معيبا بما يستوجب نقضه \*

(الطنرقم ٦٦٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/٣ من ١١ ص ٦٥٥ )

٢٠٣٢ - تسبب الأحكام الصادرة في المعارضة بعدم قبولها لتقرير بها بعد الميلاد - وجوب تعرض المحكمة للعدر الذي حال دون حضور المأرض بالجناسة ، وللشهادة المرضية المقدمة منه - اغفال ذلك وعدم تمكين المحكوم عليه من الحضور لسماع ما عساه يبيده في تقرير تأخير في القدوة منه بالمعارضة يعيب الحكم بالاخلاق بحق الدفاع .

✽ المرض عذر قهري وحق الدفاع مكفول بالقانون - فإذا كان الشايت أن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور في جلسة المعارضة ، واعتذر عنه بحاجته وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا العذر ، فإن على المحكمة أن لم تروجها لتتأجيل أن تعرض في حكمها للعدر وللشهادة المرضية وأن تبدى رأيها فيها - أما متى لم تفعل ، ولم تمكن المحكوم عليه من الحضور لسماع دفاعه - لعن له وجهنا يبرر به تأخير في التقرير بالمعارضة ، فإن حكمنا يكون ميبا بالاخلاق بحق الدفاع مما يستوجب نقضه \*

(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢٠٦ - ١٩٦٠ ص ١١ ص ٢١)

٢٠٣٣ - عدم استظهار الحكم أن من عمل ألتهم - بجناية الاختلاس - واختصاصه الوظيفي تقتيش نزلاء العجز بالقسم وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقا للأنظمة الموضوعة - قصور \*

✽ لا تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفي استنادا الى نظام مقرر ، أو امر اداري صادر من يملكه ، أو مستمدا من القوانين واللوائح - فإذا كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم منوط به الإشراف على السجنين ، واللجنة بحله لم يصدر أمر قانوني بإيداعه سجن القسم حتى يسوغ للمتهم تقتيش بل إيداع العجز بناء على أمر الضابط المنوب حتى يحضر ضابط المباحث ويفصل في أمره ، وكان الحكم لم يستظهر ما إذا كان من عمل المتهم واختصاصه الوظيفي تقتيش نزلاء العجز بالقسم وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقا للأنظمة الموضوعة لهذا الغرض ، فإنه يكون ميبا بما يستوجب نقضه \*

(الطن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٨٠ - ١٩٦٤ ص ١١ ص ٢٢)

٢٠٣٤ - تسبب الحكم - الخلف غير المؤثر \*

✽ لا تلتزم المحكمة ببيان السبب في عدم اجراء النحيتين ما دام انهما

قد تنازل دلالة أمام محكمة اول درجة عن سماع شهود الاثبات ، ومن ثم لا يكون خطأ المحكمة فى تسمية اقرار المتهم اعترافا وقضاها فى الدعوى بناء عليه - مؤثرا فى منطق الحكم او فى نتيجته .  
( الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦١/١/١٠ ص ١٢ ، ٧٩ )

٢٠٣٥ - حكم - تسبيب - تناقض - ما ليس كذلك .

✳ لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفى قيام طرف سبق الاصرار فى حق المتهمين وبين ثبوت ارتكاقهما على الاعتداء على المجنى عليه وظهورهما سويا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهما فى الاعتداء على المجنى عليه - فاذا ما أخلت المحكمة المتهمين عن النتيجة التى لحقت بالمجنى عليه تنفيذ هذا الاتفاق دون تحديد محدث الاصابات التى لفت الى وفاته ، بناء على ان تدبيرهما قصد انتج النتيجة التى قصدا احداثها وهى الوفاة ، فلا تشريب عليهما فى ذلك .

( الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ ص ١٢ ، ٩٣١ )

٢٠٣٦ - الحكم ببراءة المتهم تأسيسا على مجرد وجود خلاف ظاهرى بين وصف الحرز ووزنه الذى اوسلته النيابة الى الطبيب الشرعى والحرز الموصوف بتقرير التحليل - قصور وفساد فى الاستدلال - واجب المحكمة .

✳ اذا كان الحكم المطلون فيه قد قضى ببراءة المتهم تأسيسا على ان ثمة اختلافا فى الوصف وفروقا فى الوزن ، مقدرة بالجرامات ، بين حرز المواد المخدرة الذى اوسلته النيابة الى الطبيب الشرعى لتحليل محتوياته والحرز الموصوف بتقرير التحليل - فان ما ذكره الحكم من ذلك لا يكفى فى جملته لأن يستخلص منه ان هذا الحرز غير ذاك ، اذ ان هذا الخلاف الظاهرى فى وصف الحرزين ووزنهما انما كان يقتضى تحقيقا من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ، ما دام الثابت ان كلا منهما كان يحتوى على قطع ثلاث من المادة المضبوطة ولم يكن هناك ما يدل على ان الحرز قد تغير او امتدت اليه يد المبت - ومن ثم فان الحكم يكون معيبا بالقصور وفساد الاستدلال متعيينا نقضه .

( الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ١٣ ، ٢٨٠ )

٢٠٣٧ - عدم بيان عناصر التهمة الجديدة - ادانة المتهم بمواد الاتهام وبمواد أخرى - دون التصاح عن أى الجريمتين عاقبت - قصور .

✳ متى كانت المحكمة ، وقد اضافت تهمة جديدة وطبقت مواد الاتهام

ومواد أخرى من ذات القانون ، دون أن تلتفت نظر الطاعن لم تبين عناصر وأركان هذه التهمة الجديدة وجمعت بين المواد الخاصة بالجريمتين ولم تفصح عن أى الجريمتين عاقبت ، وكانت الأدلة التى استندت إليها لا تؤدي الى توافر أركان الجريمة الثانية ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ القانون اذ جاء قاصرا ومتخاذلا ويتمين نقضه .

( لظمن رقم ٩٧٦ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٢/٦/١٩٦٢ ص ١٢ من ١٥٢٥ )

### ٢٠٣٨ - الحكم بالإدانة - وجوب بيان مضمون وأدوى كل دليل من أدلة الإثبات التى استند إليها .

\* من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الإثبات التى استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يكشف عن وجه استشهاد به كى تتمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم .

فاذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند فى ادانة الطاعن - بين ما استند اليه - الى ممانعة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه الممانعة وأن يبين وجه اتخاذها دليلا مؤيدا لأدلة الإثبات الأخرى التى أوردتها على الرغم مما جاء بمحضر الجلسة من أن الطاعن اتخذ من هذه الممانعة دليلا على براءته - فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا البيان متعينا نقضه .

( لظمن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٢ ق . جلسة ٩/١٠/١٩٦٢ ص ١٢ من ١٦١٨ )

### ٢٠٣٩ - توصيلات صحية - إهمال - حكم - تسييبه .

\* لما كان الواضح من نصوص القرار الوزارى الرقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٥٤ على شأن تنفيذ أحكام القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرارين الوزاريين رقمى ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٧٩١ لسنة ١٩٦٠ - أنه تضمن فى اسباب مواصفات فنية واجراءات صحية الزم المالك اتباعها عند انشاء التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية ، فانه كان لزاما على المحكمة - قبل أن تطرح الدليل المستند من شهادة محرر المحضر وما أثبت به بدعوى عدم تبيانه ماهية المخالفات الفنية التى رآها والإجراءات الصحية التى أهمل المطعون ضده فى تنفيذها - أن تمحص الدليل المطروح عليها وأن تستوضح الشاهد ما أجمله فى محضره وتعمل على التحقق من العيوب الفنية والصحية فى ضوء أحكام القانون والقرارات المنفذة له . أما

وهي لم تفعل فانها تكون قد قضت في الدعوى دون ان تمحص الادلة القائمة فيها  
وبغير ان تحيط بكل جوانبها عن بصر وبصيرة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .  
(الطن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٦/١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٣٩)

#### ٢٠٤٠ - حكم الادانة - تسبيبه \*

✽ من المقرر ان الحكم بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من ادلة  
الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح و . استدلالة به لكي . يتسنى لمحكمة النقض  
مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم .  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد اغفل ايراد مضمون الأوراق التي قدمها الطاعن ،  
كما اغفل الرد على طلب ضم ملف خدمته على الرغم من أهمية هذا الطلب في صورة  
الدعوى لتعلقه بتحقيق دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الراى في الدعوى .  
فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخل بحق الطاعن في الدفاع وشابه القصور  
مما يعيبه ويستوجب نقضه \*

(الطن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٦/١/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٦٥)

#### ٢٠٤١ - تسبيب الحكم - بيان الواقعة - ما يكفى فيه \*

✽ من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان  
الواقعة المستوجبة للمعقوبة والظروف التي وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما ورد  
الحكم كافيا في تفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ،  
كان ذلك محققا لحكم القانون \*

(الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٦/٣/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٢٠١)

#### ٢٠٤٢ - تسبيب الحكم - ما يكفى لصحته \*

✽ المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى في كل  
جزئية يثيرها ، واطمئنانها الى الأدلة التي عولت عليها يدل على اطراحها لجميع  
الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الاخذ بها . ومن ثم فان  
ما يثيره الطاعن بشأن القصور في الرد على دفاعه في شأن تصويره للحوادث  
وتراخي الشهود في التبليغ غير سديد \*

(الطن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٦/٣/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٢١٥)

## ٢٠٤٣ - تسبیب الحكم - تناقض - ما هیته \*

\* التناقض الذى یعیب الحكم هو ما یقع بین أسبابه بحیث ینفى بعضها یشبه البعض الآخر ولا یعرف أى الأمرین قصدته المحكمة \*

(الطنین رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق. جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩ من ١٦ من ٣٠٨)

٢٠٤٤ - وجوب ایراد المحكمة فى حکمها ما یدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأملت بها على وجه یفصح عن أنها فطنت انیها ووازنت بینها - التفات المحكمة عن دفاع المتهم وموقفه من التهمة وهى على بیئة من أمره - أثره - صلور حکمها قاصر البیان \*

\* الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة - أنه یتعین علیها أن تورد فى حکمها ما یدل على أنها واجهت عناصر الدعوى أملت بها على وجه یفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بینها - أما وقد التفتت کلیة التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التى وجهت الیه بما یکشف عن أن حکمة قد أطرحت هذا الدفاع وهى على بیئة من أمره - فإن حکمها یتكون قاصر بیان مستوجبا نقضه \*

(الطنین رقم ٢٠٥٧ لسنة ٣٤ ق. جلسة ١٩٦٥/٥/٢٥ من ١٦ من ٥٢١)

## ٢٠٤٥ - تسبیب الحكم - الخطأ فى الاستناد - متى یعیب الحكم \*

\* الخطأ فى الاستناد لا یعیب الحكم ما لم یتناول من الأدلة ما یؤثر فى بیة المحكمة \* فإذا كان الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فیها وأثبت حق الطاعنین جمیعاً تواجدهم على مسرح الجريمة ومساهمتهم فى الاعتداء المبنى علیه مع توافر ظرفی سبق الإصرار والترصد فى حقهم مما من شأنه یجعلهم مسئولین عن نتیجة الاعتداء فإن الخطأ على فرض حصوله ما دام متملقاً لأفعال التى وقعت من کل من الطاعنین وآلة الاعتداء التى استعملها لا یفسد ثراً فى عقیدة المحكمة \* ومن ثم فإن نعى الطاعنین فى هذا الصدد یتكون فى ر محله \*

(الطنین رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق. جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ من ١٦ من ١٦٢)

## ٢٠٤٦ - تسبیب الحكم - تناقض - ما لیس كذلك \*

\* لیس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدلیل الفنى بسن فى أن یتكون جماع الدلیل القولى غیر متناقض مع الدلیل الفنى تناقضاً

يستعصى على الملامة والتوفيق . ولا كان الضرب بالفأس لا يستتبع حتميا أن تكون الإصابة الناتجة عنه قطعية بل يصح أن تكون رضية . وكان الحكم المطعون فيه لم يورد فيما حصله من أقوال الشهود أن الاعتداء على المجنى عليه كان بالجزء الحاد من الفأس . وكان مضمون التقرير الطبي الشرعي لا يتعارض مع جماع الدليل القوي الذي عول عليه الحكم وأقام قضاءه عليه . فان النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٠/٤/١٩٦٥ م ١٦ م ٦٦٢ )

٢٠٤٧ - إيراد الحكم واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذه بهما معا - تناقض يعيبه بما يستوجب نقضه - مثال \*

لما كان الحكم قد أورد في تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعنين ذهبوا الى السوق وقد انطوت نفوسهم على القتل لتنفيذ ما اتفقوا عليه وتلاقت ارادتهم عنده ، ثم قال في التدليل على ثبوت التهمة في حقهم أنهم عادوا ادراجهم الى السوق واستحضر كل منهم بندقية تسليح بها بعد أن اتفقوا فيما بينهم على العودة لقتل فريق المجنى عليهم وأن الاتفاق يتحقق من اتحاد نية أطرافه على اتكاب الفعل المتفق عليه وأنه لا يتطلب الا مجرد اتحاد وتوافق ارادة الجناة دون أن يتطلب مرور فترة زمنية أو هدوء أو روية ، وأن الطاعنين نفذوا هذا الاتفاق فعلا بقصد التداخل في الجريمة وتحقيق الرابطة الذهنية بينهم ، فان الحكم يكون قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما معا - مما يدل على اختلاف فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها ، وذكر الحكم لكل هذا الذي ذكره . في أقوال مرسله يجعله متخاذلا في أسبابه متناقضا بعضه مع بعض - بحيث لا يمكن أن تعرف منه ان كانت محكمة الموضوع قد كونت عقيدتها على أساس توافق الاتفاق في حق الطاعنين أو مجرد التوافق مع ما في ذلك من اثر في قيام المسؤولية الجنائية بينهم او عدم قيامها . وهو ما يعجز محكمة النقض عن تفهم مراميها والاستيثاق من ان القانون قد طبق تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

( الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٠/١٩/١٩٦٥ م ١٦ م ٧١٨ )



٢٠٤٨ - تعويل الحكم في قضائه بإدانة المتهم الى الدليلين الفني والقولي  
معاً مع ما بينهما من تعارض دون أن يرفعه بأسباب سائفة : قصور  
وتناقض في التسبب يعبه .

\* لما كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بإدانة الطاعن على  
الدليلين القولي والفني معاً مع ما بينهما من تعارض دون أن يرفعه بأسباب  
سائفة ، فإنه يكون مشوباً بالقصور والتناقض في التسبب مما يعبه ويوجب  
نقضه .

( الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٠٨ .

٢٠٤٩ - المحاكمات الجنائية - العبرة فيها هي باقتناع القاضي بناء على  
الأدلة المطروحة عليه - مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين -  
لا تصح .

\* الأصل في المحاكمة الجنائية أن العبرة في إدانة المتهم أو براءته هي  
باقتناع القاضي بناء على ما يطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . فلا يصح  
مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر .

( الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٣٣ .

٢٠٥٠ - متى يكون الحكم مشوباً بالفحوض والإبهام ؟

\* يكون الحكم مشوباً بالفحوض والإبهام متى جاءت أسبابه مجملة أو  
غامضة فيما أثبتته أو دفتته من وقائع ، سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان  
الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة الدفاع  
الجوهرية أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه  
يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع  
الدعوى وعناصر الواقعة - مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق  
منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويمعز بالتالي محكمة النقض عن أعمال  
رقابتها على الوجه الصحيح . فإذا كان الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وتدليله  
عليها لم يبين أي التهم الأربع المسندة الى الطاعن هي التي ثبتت عليه وأوقع عليه  
عقوبتها ، واقتصر في قضائه على الإشارة بمباراة مبهمه الى أن التهمة ، المسندة  
الى كل من المتهمين ثابتة قبله ، دون أن يعرض لدفاع الطاعن وموقفه من الاتهام  
الذي وجه اليه فيما كان مطروحاً على المحكمة من تهم أقيمت عنها الدعوى الجنائية ،  
مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق

بمعه الفرض الذى قصده الشارع من تسبیب الأحكام - فانه - يكون مشوباً بالتموض والابهام والقصور الذى يعيبه بما يستوجب نقضه \*  
(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ ق ١٠ جلسة ١٩٦٦/٥/٧ ص ١٧٩)

### ٢٠٥١ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو براءته \*

✳ من المقرر ان الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو براءته - رآ فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو ما يجريه من التحقيق مستقلاً فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح بحال أن تبنى على رأى لغير من يصدر الحكم \* ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين سنده فيما ذهب اليه من عدم كفاية القدر المسجل على صحة دعوى الطاعن من أن المظن مؤجر الى غيره ، ولم يفصح عن وجه استدلاله بأن المقصد المذكور اصطلاح لخدمة الدعوى ، فانه يكون قاصر البيان مشوباً بعيب الفساد فى الاستدلال مما يبطله ويوجب نقضه \*

(الطن رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٦ ق ١٠ جلسة ١٩٦٦/٦/١٧ ص ١٧١)

### ٢٠٥٢ - المحاكمات الجنائية تقوم أساساً على التحقيق الشففى الذى تجريه المحكمة بالجلسة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود اثباتاً ونفياً ما دام سماعهم مهتماً \*

✳ لم يتجه القانون - حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى اعلان الشهود الذين يرى مصلحة فى سماعهم أمام محكمة الجنابات - الى الاختلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التى تقوم على التحقيق الشففى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود اثباتاً ونفياً ما دام سماعهم مهتماً ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى \* والمطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى \* ولما كان من شهود الواقعة من لم يستبين أمره الا بجلسة المحاكمة لأول مرة فلم يستطع المتهم معرفته من قبل حتى يطلب الى مستشار الاحالة اعلانه أو يقوم هو بهذا الاجراء اذا لم يدرج اسمه بقائمة الشهود ، فان ذلك يبيح له أن يطلب الى المحكمة سماعه أو فى القليل التصريح له باعلانه \* فاذا كان المدافع عن الطاعن قد طلب اصلية البررة واحتياطياً استدعاء باقى شهود الواقعة الذين أشار اليهم الضابط فى شهادته بجلسة المحاكمة ، فان الحكم اذا غفل هذا الطلب فلم يجبه أو يرد عليه - يكون معيباً مستوجباً نقضه \*

(الطن رقم ٧١٧ لسنة ١٩٦٦ ق ١٠ جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ ص ١٧٧)

٢٠٥٣ اغفال القاضي التوقيع على صحيفة الحكم الأخيرة المتضمنة منطوقه -  
الزعم - بطلان الحكم .

\* من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطاً لقيامه . إذ ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبناؤه على الأسباب التي أقيم عليها . ولما كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس المحكمة وقع صفحاته عدا الصحيفة الأخيرة المتضمنة باقي أسبابه ومنطوقه فانها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

( الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣٨٦/١١/٢٨ من ١٧ ص ١١٥٩ )

٢٠٥٤ - شرط تعيب الحكم للخطأ في بيان تاريخ الواقعة .

\* من المقرر أن الخطأ في بيان تاريخ وقوع الجريمة ، لا يعيب الحكم ، ما دام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة ، وما دام أن المتهم لا يدعى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

( الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٣٦٨/١/١٥ من ١٩ ص ٥١ )

٢٠٥٥ - مثال لخطأ الحكم في الاستناد ؟

\* متى كان الحكم قد أدرج دفاع الطاعن بأن مستلم السماد وذا المصلحة في التزوير هو شخص آخر دونه - يقوله ان ما ذكره أمين مخزن بنك التسليف ابتداءً من أن الشخص الآخر هو الذي استلم السماد إنما كان خطأ منه لعدم معرفته به - فإن ما أثبتته الحكم يكون على غير سند صحيح من الأوراق ، يصيب أن ثبت منها أنه سمي الشخص المذكور وبين صفته وسئل في حضرته ووجه به فاصر على أنه هو الشخص الذي عناه .

( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣٦٨/٢/٢٦ من ١٩ ص ٢٨٥ )

٢٠٥٦ - إقامة الحكم قضاءً على مجرد رأى مجرد مخضّر الضبط - يعيبه

\* متى كان مجرد المخضّر لم يبين للمحكمة مصدر تحرياتة لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى صحة ما انتهى إليه من أن المتهم أعد الزيت موضوع الدعوى للطعام وليس للأغراض الصناعية ، فانها بهذه المثابة لا تدعو أن تكون مجرد رأى لصاحبها يخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلى

أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فساده وانتاجه في الدعوى أو عدم انتاجه ، ومن ثم اذا كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأي محرر المحضر ، فإن حكمها يكون قد بني على عقيدة حصلها الشاهد من تحزبه لا على عقيدة استقبلت هي بتحصيلها بنفسها فما يعيب حكمها ويوجب نقضه

(الطن رقم ١٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٦٨ ص ١٩ من ٢٣٥)

٢٠٥٧ - وجوب استيفاء الحكم ، مصادر بالاعدام اجرائي اجماع آراء قضاة المحكمة والخذ رأي المفتي والا كان باطلا .

الاجماع لا يعلو أن يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لاصصدار هذا الحكم ، والنص عليه فيه شرط لصحته ، الا انه لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالالفاء أو التعديل ولا ينشئ لمقارفيها اعدارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها .

\* ان النص على وجوب اجماع عند اصدار الحكم بالاعدام الذي استحدثه الشارع بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد ورد في الفصل الثاني من الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون الاجراءات الجنائية الخاص بالاجراءات امام محاكم الجنايات . وقد ربط الشارع بين مبدأ اجماع وبين اخذ رأي المفتي وهو الاجراء الذي كان يستلزمه الشارع قبل التعديل لاصصدار الحكم بالاعدام فاصنبح الحكم به وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء الاجرائين سالفى الذكر بحيث اذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم ، فالاجماع في منطق التعديل المستحدث لا يعدو أن يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لاصصدار الحكم بالاعدام وقد اصبح النص عليه في الحكم شرطا لصحته ولكنه لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون هذه العقوبة بالالفاء أو التعديل ولا ينشئ لمقارفيها اعدارا وظروفا تغير من طبيعة لك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قرر ، عقوبة جريمة القتل السمد مع بيبقي الاصرار هي الاشغال الشاقة المؤبدة أو رقتة ما دامت المحكمة لم تجمع رأيا على توقيع عقوبة الاعدام يكون قد اخطأ تطبيق القانون بما يتعين منه نقضه .

(الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣ ص ٢٠ من ١٢)

٢٠٥٨ - متى يكون الحكم معينا بالفساد في الاستدلال ؟ مثال في مجال التوفيق بين الدليلين القولي والفني - وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال .

✽ إذا كان الحكم المطعون فيه في مجال التوفيق بين الدليلين القولي والفني قد افترض من عنده أن المجنى عليه كان عند إطلاق النار عليه قد خر على الأرض منكساً على نفسه ليستقيم له تصحيح رواية شاهدي الحادث وهو في ذلك قد نقض ما سبق له أن أثبته نقلاً عنهما من رؤيتهما رأى انعين للواقعة في الضورة التي ادليا بها والتي مؤداها أن المجنى عليه كان واقفا يستدير المتهمين عند إطلاق القيار الأول عليه ثم يستقبلهما عند أصابته بالقيار الثاني ، وجهسد في الموازنة والملازمة بين هاتين الصورتين المختلفتين باعتبارات عامة مجردة لا تصدق في كل الأحوال ، وكان هذا الافتراض لا سند له ولا شاهد عليه حسبما أثبته الحكم وبينه في مدوناته ، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبني بالجزم واليقين على الواقع الذي يشتهه الدليل المعتبر ولا تؤسس بالظن والاحتمال ، على الفروض والاعتبارات المجردة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فاسد الاستدلال معييساً بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٣/١/١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٢٤ )

٢٠٥٩ - وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها خلال ثلاثين يوماً من النطق بها - مخالفة ذلك - بطلان الحكم - المادة ٣١٢/٢ إجراءات .

✽ أن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها والا كانت باطلة . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦٨ وحتى يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٨ لم يكن قد تم التوقيع عليه وأيداعه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب النيابة المختصة المرافقة لأسباب الطعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً متعيناً نقضه .

( الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٢/٤/١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٦٨ )

٢٠٦٠ - وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها والا كانت باطلة .

✽ أوجب قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها . والا كانت باطلة . لما كان

الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٦٧ وحتى يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب النيابة المرافقة لأسباب الطعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه \*

( الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ من ٢٠ من ٢٢٧ )

### ٢٠٦١ - اغفال الحكم لدفاع المتهم كلية - قصور \*

\* انه وإن كان الأصل أن المدة لا تلتزم بمطابقة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى والمتم بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، أما وقد التفتت كلية عن التعرض لدفاع المتهم الذي ضمنه المذكرة المقدمة منه إليها وأسقطته جملة ولم تورده على نحو يكشف عن أنها اطلعت عليه وأقسطته حقاً ، فإن حكمها يكون قاصراً \*

( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ من ٢٠ من ٢٩٠ )

٢٠٦٢ - قضاء البراءة - شرطه - أن يكون بعد الإحاطة بأدلة الدعوى وظروفها والموازنة بينها - قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستند من الحرز المرسل للجمارك - يعيبه \*

\* لأن كان من المقرر أن لمحنة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة استناد التهمة إلى التهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليه عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدليل المستند من الحرز الذي أثبت في مدوناته أنه أرسل لمصلحة الجمارك ولم تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل مما ينهي بانها أصدرت حكمها دون أن تحيط به وتمحيصه ، فإن حكمه يكون معيباً مستوجباً للنقض \*

( الطعن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ من ٢٠ من ٢٦٨ )

٢٠٦٣ - تعويل الحكم في ادانته لظاعن على ما أورده - خبالاً للثابت بالأوراق - من وجود آثار دعاء بملابسه - خطأ في الاستناد \*

\* متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد على خلاف الثابت بالأوراق أنه

جلباب الطاعن الثاني وجدت بها تلوثات ثبت أنها من دم آدمي وعول على ذلك في ادانة هذا الطاعن ، فانه يكون معيبا بالخطأ في الاستناد .

(الطن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ من ٢٠ ص ٢٨١ )

٢٠٦٤ - استناد الحكم الى مجرد وجود دماء آدمية بملابس المتهم دون ان يثبت لدى المحكمة ان هذه الدماء من دماء القتيل - عيب .

\* ان عجز المتهم عن تحليل وجود دماء آدمية بملابسه لا يؤدي الى القول ان هذه الدماء هي من دماء المتجني عليها ضرورة وبلا شك حتى يصح الاستدلال عليه بهذا السبب ، ذلك بأنه لا يكون لهذا الاستدلال محل الا اذا ثبت لدى المحكمة ان الدماء التي وجدت بملابسه هي من دماء القتيلة نفسها . ومتى كانت المحكمة قد خالفت هذا النظر وعولت صراحة في قضائها بادانة الطاعن على ما جاء بالتقرير الطبي من مجرد وجود بقع دماء آدمية يثر به ، رغم انها لم تفحص فنيا عن طريق تحليل فصائل الدماء ، ودون ان تتناول المحكمة بالبحث نفى علاقة تلك الدماء بالجرور التي ثبت وجودها بجسم الطاعن او تثبت في حكمها انها من دم القتيلة نفسها ، وكان لا يعلم ما كانت تنتهي اليه المحكمة لو انها تطلعت الى فساد ذلك الدليل الذي ركزت اليه في قضائها ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٩٣ ق . جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ من ٢٠ ص ٤٤١ )

٢٠٦٥ - حق محكمة الموضوع في تجزئة اقوال الشهود - حده - ان يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بتهمة او متهمين بلوائهم لا باعتبارات عامة تنصرف الى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا - مثال لتسييب معيب .

\* انه وان كان من حق محكمة الموضوع تجزئة اقوال الشهود ، الا ان ذلك حده ان يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بتهمة او متهمين بنوايتهم لا باعتبارات عامة تنصرف الى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا . واذا ما كانت اقوال الشهود كما اوردتها الحكم واستدل بها جمعت بين الطاعن (المحكوم بادانته ) وبين المتهمين الآخرين معه ( المحكوم ببرائتهم ) في اطوار واحد ، فلا يمكن افراد الطاعن بوضع مستقل بغير مرجع لا سند له من الحكم ولا شاهد عليه . وكانت الاعتبارات التي ساقها الحكم في سبيل تبرئة التهمين الآخرين تصدق بالنسبة الى الطاعن التي احاطت به نفس الظروف التي احاطت بالمتهمين الآخرين فكانت ادانته هو وحده مع قيام ذات الاعتبارات المادية

بالنسبة إليه. وإلى المتهمين الآخرين المحكوم ببراءتهما تحمل معنى التناقض في الحكم

١ الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ ص ٢٠ ص ٥٧٢ :

٢٠٦٦ - علم التزام المحكمة ببيان المبررات التي دعتها إلى تجزئة الشهادة - تفرضها إلى بيان تلك المبررات - وجوب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذة متعارضة لا تصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها - أ ل \*

\* أنه وإن كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطعن إليه وإن تطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان علة ما إرتأته ، إلا أنها متى تعرضت إلى بيان المبررات التي دعتها إلى تجزئة الشهادة فيجب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذة متعارضة لا تصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن عول في إدانة الطاعن على أقوال الخفراء النظاميين المنقولة عن أحد الخفراء عدا بعد ذلك وأطرح شهادتهم قبل المتهمين الآخرين واستند في ذلك إلى أن أقوالهم سماعية منقولة وهي محل شك طالما أنهم لم يروا الحادث وأسس على هذا النظر قضاءه ببراءتهما وهو ما يعيب الحكم بالتناقض في التسبب بحيث لا يبين منه أن كانت المحكمة قد كونت عقيدتها على أساس كفاية الشهادة السماعية في الإثبات أم عدم كفايتها كما فعلت بالنسبة للمتهمين الآخرين وهو ما يفجر محكمة النقض عن تفهم مراميهم \* ومن ثم يكون الحكم معيباً بما يطله ويوجب نقضه \*

١ الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ ص ٢٠ ص ٥٧٢ ،

٢٠٦٧ - على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بحثة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها وألا كان حكمها معيباً - مثال \*

\* من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحثة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها . ولما كانت المحكمة المطعون في حكمها قد رأت أن سرعة السيارة في سيرها هي التي أدت إلى انفجار الإطارين خلفيين واختلال توازنها وهذه مسألة فنية قد يختلف الرأى فيها ، وإذا هي



قد أرجعت خطأ الطاعن الى هذه المسألة الفنية التي تصدت لها دون تحقيقها ،  
فإن حكمها يكون ميباً ويتمين نقضه .

(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/١ من ٢١ ص ٢٠٧)

٢٠٦٨ - الشهادة السلبيّة الدالة على عدم توقيع الحكم في الميعاد - دليل  
إثبات - يغني عنه بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه خلوا من التوقيع -  
عدم التوقيع على الحكم في الميعاد - يبطله .

\* يترتب البطلان حتماً على عدم توقيع الحكم في الميعاد ، سواء قسّم  
الطاعن الشهادة السلبيّة ، أم لم يقدمها ، ذلك أنها لا تبدو أن تكون دليل إثبات  
على عدم القيام بهذا الاجراء الذي استلزمه القانون واعتبره شرطاً لقيام الحكم ،  
ويغني عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه ، خالياً من التوقيع .

(الطن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/١ من ٢١ ص ٢١٦)

٢٠٦٩ - حق الدفاع في سماع الشاهد - أساسه ونطاقه ؟

\* من المقرر أن حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في  
التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما يديه في جلسة  
المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته اظهاراً لوجه الحقيقة ، ولا تصح مصادرته في  
ذلك بدعوى أن المحكمة أسقطت في حكمها واقعة الضبط للأسلحة من عناصر  
الاثبات لعدم استطاعة الدفاع أن يتنبأ سلفاً بما يدور في وجدان قاضيه عندما  
يحاو الى مداولته . ولأن حق الدفاع سابق في وجوده وترتيبه واثره على مداولة  
الدفع وحكمه لأن وجدان القاضي قد يتأثر في غير رغبة من نفسه بما يبدو له  
أنه أطرجه في تقديره عند الموازنة بين الأدلة اثباتاً ونفيًا . كما لا يصح القول  
بأن العقوبة مبررة ذلك أن احراز أسلحة مرتبط في استدلال الحكم بجرائم  
القتل والشروع فيه المنسوبة للطاعنين ولا يعرف مدى الأثر الذي قد يترتب على  
عناصر البتوت في هذه الجرائم لو تزعمت عقيدة المحكمة في واقعة ضبط  
الأسلحة .

(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٤/٢ من ٢١ ص ٢٤٤)

٢٠٧٠ - التنازل الحكم عن المستندات المقدمة للدفاع عن المتهم وعدم تحددها - قصور وبطلان يوجبان نقض الحكم للطاعن وغيره من المحكوم عليهم لوحدة الواقعة وحسن سير المعاملة .

\* إذا كان بين من المفردات التي أمرت المحكمة يضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن المدافع عن الطاعن قد قدم إلى المحكمة الاستئنافية أربع حرافض اشتملت على مستندات ، تمسك في مذكرته بدلائلها على صدق ما شهد به المحكوم عليهما الأول والثاني أمام محكمة الأحوال الشخصية في الدعوى التي أقامتها الطاعنة الأولى ضد المدعى بالحق المدني تطلب فيها اثبات طلاقها منه ، وكان الحكم قد التفت عن تلك المستندات ولم يتثبت عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ، ولو أنه عني ببطلانها وقصص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن وإلى باقي المحكوم عليهم لوحدة الواقعة وحسن سير المعاملة .

( الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣٧٠/٦/٢١ ص ٨١٢ )

٢٠٧١ - الخطأ في الاستناد - ما يشترط لقيامه .

\* أن خطأ الحكم في الحالة التي كان عليها الشرطي الشاهد ، عندمالقى الطاعن بنفسه في النيل - بفرض صحته - لا ينال من سلامته ، إذ لم يكن له أثر في عقيدة المحكمة أو النتيجة التي انتهت إليها ، ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الاستناد لا يكون لها من وجه .

( الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣٧١/١/١٨ ص ٢٢ ص ٦٩ )

٢٠٧٢ - شروط خلو البراءة من القصور ؟

\* يتعين على المحكمة ، أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى ، وألت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها وواظت بينها ، وإذ لم يواجه الحكم الطاعن فيه ما قام به الضابط بنفسه من تحريرات ، فإنه يكون مشوبا بالقصور ؟

( الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣٧١/٢/١٤ ص ٢٢ ص ١٣٩ )

٢٠٧٣ - لمحكمة الموضوع القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة استناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت - شرط ذلك ؟

\* من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة

استناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، غير أن ذلك مشروط . بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصنت الدعوى واحاطت بنظرها وبرادفة . الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من الخطأ في القانون . ومن عيوب التسييب \*

( الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤١ ق . جلسة ٢٣/٥/١٩٧١ ص ٢٢ من ٤١٤ ) .

٢٠٧٤ - استناد الحكم في قضائه الى شهادة لا أصل لها سوى ما ذكره .  
محضر محضر ضبط الواقعة من أنه بسماعها وجدت مطابقة لرواية .  
شاهد آخر - خطأ - علة ذلك \*

✳ إذا كان الحنكم قد استند فيما استند اليه من أدلة الثبوت الى شهادة :  
شاهدين تبين من محاضر جلسات المحاكمة والمفردات المضمومة أنه ليست .  
للشاهدين المذكورين من أقوال سوى ما أثبتته محضر ضبط الواقعة من أنه  
بسماع أقوالها وجدها مطابقة لأقوال زميلها ، وكان الحكم المطعون فيه ،  
بقول يتطابق أقوالها مع أقوال الشاهد ٠٠٠ ، فإنه يكون قد أقام قضاءه على  
ما ليس له أصل في الأوراق ، وأنه إنما اعتنق رأى محضر المحضر وسلم به تسليما  
بغير أن يستوثق من مدى صحته أو فساده لعدم وجود أقوال لها حتى يتسنى  
إجراء المطابقة عليها ، وهو ما لا يجوز لما هو مقرر من أن الحكم يجب أن يكون  
صادرا عن عقيدة للقاضي يحصلها بنفسه لا يشاركه فيه غيره \*

( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤١ ق . جلسة ٢٤/١٠/١٩٧١ ص ٢٢ من ٥٦٥ ) .

٢٠٧٥ - وجوب إيراد الأدلة التي تستند اليها المحكمة وذكر مؤداها بطريقة :  
واثبة حتى يتضح وجه الاستدلال بها - علم إيراد ما تضمنت تقرير  
المعامل الكيماوية وما انتهى اليه في تحليل المواد المخدرة المضبوطة .  
- قصور \*

✳ من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها  
في الحكم بيانا كافيا ، فلا تكفي مجرد الإشارة اليها بل ينبغي سرد .  
مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة واثبة يبين منها مدى تأييده للواقعة  
كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم .  
حتى يتضح وجه استدلاله بها ، وإذا فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى  
ما استدل به - بغيره تقرير الماهل الكيماوية ، فإنه يكون مشوبا بالاقصور الذي  
يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة \*

( الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤١ ق . جلسة ٢٤/١٠/١٩٧١ ص ٢٢ من ٥٧٣ ) .

٢٠٧٦ - الشهادة المتضمنة إيداع الأسباب بملف القضية والتشاور عليها من رئيس النيابة ثم إرسالها إلى المحامي العام لا تعتبر شهادة سلبية ، ولا تجدى في نفي حصول التوقيع على الحكم وإيداعه في الميعاد القانوني .

✽ الشهادة السلبية التي تثبت تأخير توقيع الحكم في ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية هي الشهادة التي يخرجه قلم الكتاب بناء على طلب صاحب الشأن ، والتي تفيد عدم إيداع الحكم في خلال تلك المدة . ولما كان يبين من الإطلاع على الشهادة الصادرة من قلم الكتساب التي يستند إليها الطاعن أنها تتضمن أن الأسباب قد أودعت بملف القضية وتأخر عليها من رئيس النيابة ثم أرسلت للمحامي العام بناية استئناف بنى سويف ، فإن هذه الشهادة لا تعتبر شهادة سلبية في نظر القانون كما هي معرفة به فيما سلف ولا تغني عنها ، وليس فيما سطر فيها ما يجدى في نفي حصول التوقيع على الحكم المطلون فيه وإيداعه في الميعاد القانوني . ومن ثم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٣/١٢/١٩٧١ م ٢٢ ص ٧٥٢)

٢٠٧٧ - وضع الحكم بصيغة عامة مبهمه - قصور - مثال - الدفع بانعدام مضرى الحجز والتبديد - وجوب تمحيصه والرد عليه - مثال  
للسرد قاصر .

✽ من المقرر أن وضع الحكم بصيغة عامة ومبهمه لا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من تسبب الأحكام ، ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون ٩ ولما كان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن مذكررة الطاعن التي عنانها الحكم ( المطلون فيه ) قد حوت دفعا بانعدام مضرى الحجز والتبديد مما كان على المحكمة أن تقسطه حقه فتمحصر عناصره وبمستظهر مدى جديته وأن ترد عليه بما يدفعه ، أما وهي لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة المبهمه التي أوردتها « من أن المحكمة لا ترى أن هناك ثمت بطلان قد شتاب مضر الحجز » والتي لا يستطيع منها الوقوف على مسوغات ما قضت به في شأن ما أثاره الطاعن من دفوع قانونية ، فإن حكمها يكون محيا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٠/١٢/١٩٧٢ م ٢٢ ص ١٥٧)

٢٠٧٨ - حكم الادانة - وجوب تبيانه مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند اليها - وذكر مؤداه - غلة ذلك ؟ استناد الحكم الى اقوال أحد الشهود - دون ايراد فحواها - اكتفاء بالقول بانها تؤيد اقوال المجنى عليها - قصور .

\* من المقرر ان الحكم الصادر بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل أدلة الثبوت التي استند اليها وان يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله . لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً الواقعة كما صارت اثباتها في الحكم . ولما كان العدم المطعون فيه - اورد الأدلة على الطاعن - استند في ادانته ضمن ما استند اليه الى اقوال احد دون ان يورد فحوى اقوال هذا الشاهد اكتفاء بقوله انه قد ايدى دنى عليها فيما ذهبت اليه - فانه يكون قد خلا من بيان مؤدى الدليل . يعتمد من اقوال الشاهد المذكور ما لا يعرف معه كيف انه يؤيد شهادة دنى عليها ، ومن ثم فانه يكون قاصراً .

( تظمن رقم ١٢٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٢ حتى ٢٩ )

٢٠٧٩ - خلو ديباجة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحكمة الابتدائية من بيان المحكمة التي صدر منها الحكم - أثره : بطلان الحكم المطعون فيه .

\* اذا كان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم هو ان ديباجته قد خلت من بيان المحكمة التي صدر منها مما يؤدي الجحالة ويجعله كأنه لا وجود له وذلك بعد ان اتضح من محاضر جلسات المحكمة الابتدائية انها لم تستوف بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ، ن الحكم المطعون فيه - وقد ايدى الحكم الابتدائي الباطل وأعتق اسبابه - ن قد تعيب بما يبطله ويوجب نقضه والاعالة .

( الظمن رقم ٣٦١ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٢ حتى ٧٧٧ )

٢٠٨٠ - بيانات حكم الادانة - المادة ٣١٠ اجراءات - اكتفاء الحكم في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون بيان مضمونها ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها كافة - يعيبه .

\* أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل كل حكم ادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة .

الظروف التي وقعت فيها والإدلة التي استخلصت منها المحكمة الإذانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا .  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة الى محضر تبسط الواقعة ولم يورد مضمونها، ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمتين بعناصرها القانونية كافة فإنه يكون مميبا بما يوجب نقضه .

(الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٨٣٦)

٢٠٨١ - وجوب اشتغال حكم الإذانة على بيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه . علة ذلك ؟ استناد الحكم - فيما استند اليه - الى اقوال شهود الحادث دون بيان لاسمائهم او لفحوى شهادتهم - قصور .

✽ استقر قضاء محكمة النقض على أن الحكم بالإذانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسباب الحكم المطعون فيه - حين نورد الأدلة على الطاعن استند في ادانته ضمن ما استند اليه الى اقوال شهود الحادث دون بيان لاولئك الشهود أو ذكر لفحوى شهاداتهم - لحافه يكون جساء مشوبا بعيب القصور في البيان .

(الطن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ٢٣/١٠/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٠٧٧)

٢٠٨٢ - القضاء بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلا وبقبول استئناف المتهم شكلا - السر : عدم جواز تشديده العقوبة المقضى بها عليه ابتدائيا لما فيه من اضرار المتهم بناء على طعنه - مجانبة الحكم هذا النظر مخالف للقانون - وجوب نقضه وتصحيحه .

✽ متى كان الاستئناف المرفوع من النيابة العامة غير مقبول شكلا وكان الاستئناف المقبول شكلا الذي طرّح أمام محكمة ثانية درجة هو الاستئناف المرفوع من المتهم ( الطاعن ) وحسنه فلا يصح في القانون أن يفلط المقاب عليه اذ لا يجوز أن يفसार باستئنائه ، ولذا يكون القضاء بتشديده العقوبة المقضى عليه بها ابتدائيا مخالفا للقانون .

(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٢ س ٥٠ ص ١٠٩٤)

٢٠٨٣ - جعل الحكم دعامة في تبرئة المظنون ضده الشك في الدليل المستمد من أقوال الضابط الشاهد لصدور الاذن في ساعة معينة على خلاف الثابت بالاوراق ينبيء عن ان المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصيرة - لا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة البراءة الأخرى - علة ذلك؟ ليس من المستطاع الوقوف على اثر هذا الدليل لو فطنت المحكمة الى حقيقة ساعة صدور الاذن في الراى الذى انتهت اليه - وجوب النقض والاحالة .

✽ اذا كان الحكم المظنون فيه قد جعل دعامة في تبرئة المظنون ضده الشك في الدليل المستمد من اقوال الضابط - شاهد الاثبات - بقولة ان الاذن صدر في الساعة ١١/٧ صباحا على خلاف الثابت في الاوراق من انه صدر في الساعة ١٠/٧ صباحا مما ينبيء عن ان المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصيرة ولا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من ادلة البراءة الأخرى ، اذ ليس من المستطاع - على ما جاء في الحكم على خلاف الثابت في الاوراق - الوقوف على اثر هذا الدليل لو فطنت المحكمة ان حقيقة ساعة صدور الاذن في الراى الذى انتهت اليه ما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/٥ من ٢٣ ص ١١٤٠)

٢٠٨٤ - التناقض الذى يعيب الحكم - ما يقسح بين اسبابه بحيث يذفى بعضها ما يشبه البعض الآخر .

✽ التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث يذفى بعضها ما يشبه البعض الآخر ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة .

(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٥/٦ من ٢٤ ص ٥٦٦)

٢٠٨٥ - براءة - شروط الحكم بها - اغتسال الحكم مناقشة مستند جوهري - عيب .

✽ من المقرر انه وان كان لمحكم الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لمدى كفاية أدلة الثبوت عليه ، الا أن ذلك مشروط بان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصنة بالدعوى واحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم . او داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات . واذا كان يبين من الاطلاع على المفردات التى امرت المحكمة بضمها

تحقيقاً لوجسه الطعن ان وكيل النيابة اورد في محضر التحقيق أنه تبين من اطلاعه على دفتر احوال قسم مكافحة المخدرات أنه قد أُثبتت بيومية الاحوال في تاريخ الحادث أن القوة التي نيط بها ضبط المظنون ضده انتقلت من القسم في الساعة الحادية عشرة صباحاً وغادت في الساعة الواحدة والنصف مساءً بعد اداء مهمتها ، وكان الحكم المظنون فيه قد ذهب الى تبرئة المظنون ضده اخذاً بقوله الذي ائده فيه شأخدهاء من أن ضبطه تم في الساعة الثامنة صباحاً أي قبل الحصول على اذن النيابة بالقبض والتفتيش الذي صدر في الساعة العاشرة وخمس وأربعين دقيقة ، عرضاً عما شهد به الضابط من ان التفتيش تم في الساعة الحادية عشرة والنصف ، وذلك دون أن تعرض المحكمة للدليل المستمد مما ورد بدفتر الاحوال منقسم الذكر بما يؤيد أقوال الضابط ، وكان الحكم قد خلا مما يفيد ان المحكمة قد فطنت الى هذا الدليل ووزنته ، فان ذلك مما ينبئ بانها اصدرت حكمها دون ان تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها ، مما يعيب الحكم .

( الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ من ٢٤ من ١٣٥٨ )

#### ٢٠٨٦ - التناقض الذي يعيب الحكم - ماهيته .

✳ التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يشبه البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على اختلاس الطاعن أيضاً لثمن المبيعات النقدية المتشار إليها بالإضافة الى المبلغ الذي اظهره الخبير في تقريره بما لا تناقض فيه ، فان ما ينصاه الطاعن من ذلك يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/٤ من ٢٦ من ٢٧٩ )

٢٠٨٧ - القضاة بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم  
وهو بالإحاطة بالدعوى عن بصر وبصورة وبخلو الحكم من عيوب  
التسبيب - مثال لتسبيب معيب - اغفال الحكم استظهار اثر  
خطا المتهم في وقوع الحادث - قصور .

✳ من المقرر انه وان كان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او عسدم كفاية أدلة الثبوت لان ملاك الامر يرجع الى وجدان القاضي وما يطمئن اليه غير ان ذلك مشروط بان يشمل الحكم على ما يفيد ان المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظرونها وبأدلة الثبوت



التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة وإن تكون الأسباب التي تستند اليها في قضائها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك - وكان الحكم قد أغفل استظهار واقعة أضاءة النور الخلفي ليلا للمقطورة حال وقوفها في الطريق العام كما أغفل استظهار رابطلة السببية بين ذلك والنتيجة التي حصلت وكذلك اثر الضوء المبهر على رؤية المقطورة مما ينبغي أن المحكمة قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بعناصر الدعوى وتحصنها \*

( الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٤ ق ٠ جلسة ١٩/١٠/١٩٧٤ ص ٢٥ هـ ٤٨٦ )

٢٠٨٨ - كفاية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم كسرى يقضى بالبراءة - حسب ذلك الاحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلو الحكم من عيوب التسبب - مثال \*

\* يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم كسرى يقضى بالبراءة ، اذ مرجع الامر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام أن الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة - لما كان ذلك - وكان يبين من الحكم المعلوم فيه ان المحكمة لم تقض بالبراءة الا بعد ان احاطت بظروف الدعوى وملت بها وبالأدلة المقدمة فيها وانتهت بعد ان وزنت بين أدلة الاتبات والنفي الى عدم ثبوت التهمة في حقيق المتهم للأسباب السائفة التي أوردتها الحكم والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلص اليها - ومن ثم فان ما تنعاه النيابة العامة على الحكم في هذا الصدد يكون نعيماً على تقدير الدليل وهو ما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض - لما كان ذلك - وكان لا يصح النسي على المحكمة انها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجع لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الامر كله يرجع الى وجدان قاضيه وما يطمئن اليه ما دام قد اقام قضاؤه على اسباب تحمله - لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعين الرض \*

( الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق ٠ جلسة ١٧/١٠/١٩٧٤ ص ٢٥ هـ ٦٩٧ )

٢٠٨٩ - حرية محكمة الموضوع في التعويل على أقوال الشهود :

\* للمحكمة ان تأخذ بقول للشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت اليه وان تلتفت عما عساه دون ان تبين العلة في ذلك ودون ان تبين موضع الدليل من أوراق الدعوى مما دام موضع له أصل ثابت فيها - كما لا يطلب من المحكمة أن تحدد المحاضر التي أدلوا فيها بتلك الأقوال ،

مادام الطاعن لا ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال اليهم ، لما كان ذلك ،  
فان ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير شديد .

(الطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١/١٢ ص ٢٦ ص ٢١١)

#### ٢٠٩٠ - حكم - تسييب - ما يشترط لصحته .

✳ الاصل انه يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والادلة التي  
استند اليها وان يبين مؤداها بيا . كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما  
اقتضت بها المحكمة . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة وادلة الثبوت  
التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى  
تأييده واقعة الدعوى ، فانه يكون مشوبة بالقصور الذي له الصدارة على  
وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهـ و ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز  
محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة  
الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما تشيره النيابة بوجه الطعن .

(الطن رقم ١٥٠١ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/٣ ص ٢٦ ص ١١٢)

#### ٢٠٩١ - حكم - ما يشترط في تسييبه .

✳ متى كان دفاع الطاعن قائما على ان عقد الايجار لا ينص على حق المدعى  
بالحقوق المسدنية في الحديقة او غرف السطح وان هذه ليست من ملحقات  
الشقة المؤجرة ، ومن ثم فانه لا يلتزم قانونا بتوصيل المياه اليها ، وقدم  
المستندات المؤيدة لدفاعه . فان هذا الدفاع يعد جوهريا ومؤثرا في مصير  
الدعوى بحيث اذا صح لتغير به وجه الراى في الدعوى ، واذا لم تقطن  
المحكمة لفحواه وتقسطه حقبه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه  
او ترد عليه بما يبرر رفضه ولم تتحدث عن المستندات المقدمة من الطاعن  
مع ما قد يكون له من دلالة على عدم توافر عناصر الجريمة المسندة اليه ،  
فان حكمها يكون معيبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٣/١٦ ص ٢٦ ص ٢٣٧)

#### ٢٠٩٢ - تسييب معيب - نطاقه .

✳ متى كان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه تحصيليا لأقوال الشاهد  
انه كان قد خرج من منزله قبيل الحادث لغضاء حاجة ولدى عودته شاهد  
الطاعنين الاولين وآخرين لا يعرفهم يحملون اسلحة ويكمنون في دكان ملحوق

ببطله بطل على الطريق الذى سلكه المجنى عليهم واذا دخل منزله سمع صوت أعيرة نارية خرج فى أثرها يستطلع الامر فشاهد هؤلاء المذكورين يعتدون بأسلحتهم على المجنى عليهم على مسافة قريبة من مسكنه ، وهو ما قد يستفاد منه ان شهادة هذا الشاهد انما اقتضت على الطاعنين الاولين زجدهما ، الا انه نظرا لوحدة الواقعة يتعين ان يمتد أثر قصور الحكم فى الرد على ما عيبت به تلك الشهادة الى الطاعنين الثالث والرابع ، وخاصة ان تحصيل الواقعة قد انطوى على ان الطاعن الثالث كان اول الخارجين من منزل الشاهد واول من اطلق النار .

( الملحق رقم ٦٩٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٥ ص ٣٦ من ٤٢٢ )

### ٢٠٩٣ - حكم - خطأ فى الاسناد - ما ليس كذلك - مثال .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن ورد عليه فى قوله : « وعن قول المتهم بما يشير انه لم يكن يعلم بان الزراعة منتجة للدخان واعتقد انها بذور فلفل فان المزارع العادى البسيط حتى على فرض عدم تحقيقه بين بذور الزراعات وهذا فرض بعيد فانه باخضرار وظهور شجيراتها فان كل منها تختلف اختلافا كلياً عن بعضها بما لا يخفى امر نوعها عن اى فلاح مصرى عادى او متوسط او اقل من ذلك ايضا وترك المتهم زراعة الدخان عقب علمه بكنهها وناتجها وان زراعته لها وسط اشجار الفاكهة لاختلافها يكشف عن نيته وقصده فى زراعة الدخان - » وهو ما يكشف عن ان الحكم المطعون فيه حصل اقوال الطاعن على النحو الذى اوردته هو فى اسباب نعيه وليس بوصفه اعترافا ، فان نعى الطاعن على الحكم بقالة الخطأ فى الاسناد يكون غير صحيح .

( الملحق رقم ٨٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٦/٦/١٩٧٥ ص ٣٦ من ٤٨١ )

### ٢٠٩٤ - تحقيق الادلة فى المواد الجنائية - واجب المحكمة - الاخلال بحق الدفاع .

✽ متى كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان المدافع عن الطاعن أشار الى ان الطاعن قد ابلغ عن النقد المضبوط لديه واثبتت فى جواز سفره وان المباحث العامة قد استولت على جميع أوراقه . لما كان ذلك ، وكان يبين ما سطره الحكم المطعون فيه فى خصوص الجريمة موضوع لتبعية الثانية التى دان بها الطاعن ، وهى التعامل فى أوراق النقد الاجنبى المضبوطة لديه ، انه انتهى الى اقواله « لما عن العملة الأجنبية التى

ضبطت مع المتهم فقد جساء دفاع المتهم بشأنها مرسلات دون ان يقرن بدليل يؤيده ، فلم يقدم الاقرار الجرمي الذي اثبت فيه هذه النفوذ الامر الذي تضحى معه هذه التهمة ثابتة في حقه وتعين لذلك معاقبته عنها عملا بواد الاتهام على النحو المبين بالمنطوق ، واذا كان من المسلم به ان المحكمة متى رأت ان الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فان عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا وهذا بفضل النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل لان تحقيق ادلة الادانة في المواد الـ ١٠ اية لا يصح ان تكون رهنا بمشينة المتهم في الدعوى ، فان هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعلينا ان تبين علنة ذلك بشرط الاستدلال السائب وهو ما افتقده الحكم الطعون فيه حين برر اطراح دفاع الطاعن بانه لم يقدم الاقرار الجرمي كما سلف البيان الامر الذي ينطوي على اخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يشيره الطاعن في اوجه طعنه .

( الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ ص ٢٦ من ٥٢٨ )

#### ٢٠٩٥ - استخلاص محكمة الموضوع للصورة الصحيحة لواقعة الدعوى - شرطة .

\* لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث بالصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اضلها في الاوراق ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطأنت الى اقوال الشاهدين وصحة تصويرهما للواقعة ، وهي ليست ملزمة بان تتعقب الدفاع في كل شبهة يشيرها او استنتاج يستنتجه فترد عليه ، وكان الدفاع لم يبد بجلسة المحاكمة ما يشيره من اغفال ما مور الجرم والمحقق اثبات محتويات الحقيقة الظاهرة ، ومثله لا يثار لأول مرة امام محكمة النقض لانه لا يمدو ان يكون تمييزا للاجراءات السابقة على المحاكمة ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا ، رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٣ ص ٢٦ من ٧٣١ )

#### ٢٠٩٦ - شرط جواز القضاء بالبراءة بسبب تشكك المحكمة في ثبوت الاتهام .

\* من المقرر انه وان كان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت.

فى ثبوت الاتهام الا ان حجة ذلك ان تكون قد احاطت بظروف الدعوى عن بصير وبصيرة وخلا حكمها من الخطأ فى تطبيق القانون وعميوب التسييب ، وكان الحكم المطعون فيه فيما انساق اليه من خطأ فى تطبيق القانون قد حجب نفسه على تمحيص ما اقر به المطعون ضده من انه فى سبيل الحصول على الرخصة موضوع الاتهام بما مؤداه انه لم يستخرجها ولم يقل كلمته فى ذلك الاعتراف فانه فضلا عن ترديه فى ذلك الخطأ يكون قد عماره قصور فى التسييب بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(الطن رقم ١٢٧٥ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٢/٧/١٩٧٥ س ٢٦ من ٨١٨)

### ٢٠٩٧ - تعويل المحكمة على الدليلين القوي واللقى دون رفع التناقض بينهما - قصور .

✽ لما كان الثابت من مدونات الحكم انه قد ورد بتقرير الصفة التشريحية ان اصابات المجنى عليه نوعان ، رضية تحدث من جسم صلب راض ثقيل اية كان نوعه ونتجت منها كسور بالجمجمة والاضلاع وقطعية تحدث من آلة حادة قاطعة كسكين ونتجت عنها اصابات قطعية بالجسم وان الوفاة نتجت عن الاصابات الرضية والقطعية وما احدثته من كسور بالجمجمة والاضلاع ونزيف على سطح المخ وما صاحب ذلك من نزيف خارجي وصدمة عصبية ، وكان الحكم مع تعويله على هذا التقرير لم يعرض لرفع الخلاف بين ما ورد به من وجود اصابات رضية بالمجنى عليه تحدث من جسم صلب راض ثقيل - علاوة على ما به من اصابات قطعية يجوز حدوثها من سكين - وبين الصورة التي استخلصها هو لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والتي جاءت مقصورة على ان المجنى عليه قد طعن بسكين - الامر الذي يشكل تعاضا بين الدليلين الفني والقوي - كما لم يرد بالحكم فى الوقت ذاته ما يقطع ، استنادا الى دليل فنى ، بان الاصابات التي وجدت بجسم المجنى عليه من هذه السكين - والتي اقتضت عليها معاملة المحكوم عليها وفقا لتصوير الحكم - كانت كافية وحدها لاجداث الوفاة الامر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة - يكون قاضرا قصورا يعيبه .

(الطن رقم ١٨٥٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ٢/٢٩/١٩٧٦ س ٢٧ من ٢٧٩)

### ٢٠٩٨ - اخذ الحكم بمواد الاتهام التي اشعار اليها فى مدوناته يتحقق به بيان نص القانون الذي حكم بموجبه .

✽ متى كان الحكم لم يقتصر على الاشارة الى صلب مدوناته الى مواد

الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وإنما أورد في عجزها عبارة - عملاً بمواد الاتهام - متعيباً على ما انتهى إليه من ادانة الطاعنة التي رفض استئنافها. والمحكوم عليها الأخرى التي تلتها والتي الحكم المستأنف فيما قضى به من برائتها قاصداً من ذلك - وعلى ما يبين من سياقه - انصراف هذه العبارة الى عقاب الإثني مما رُفِيَ ذلك ما يحقق الإشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبيه على الطاعنة .

(الطن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٣/١٤ س ٢٧ ص ٣٠٥)

٢٠٩٩ - المناط في صحة الحكم وضع الحكم بصيغة غامضة ومبهمة -  
يوجب نقضه - إيراد الحكم مضمون أقوال الشهود - بصورة  
غامضة - يعينه .

\* من المقرر انه يجب ان تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح ان المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة قد المت المساماً صحيحاً بمبنى الأدلة القائنة فيها، وانها تبينت الاساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد ، أما وضع الحكم بصيغة غامضة ومبهمة فانه لا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من تسييب الاحكام ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد مضمون أقوال الشهود التي استند اليها وكان إيرادها لهذه الأقوال على تلك الصيغة بالاحالة في صدها على واقعة الدعوى التي كان قد حصلها يكتنفها الغموض والابهام فلا يعرف منه ما اذا كان كل من هؤلاء الشهود يشهد على واقعة رآها بنفسه أم انه يروي رواية أبلغت اليه من آخر فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالغموض والابهام مستوجباً للنقض مع الإحالة دون حاجة للبحث في سائر أوجه الطعن .

(الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ س ٢٧ ص ٣٢٧)

٢١٠٠ - كون العيب الذي شاب الحكم - مقصوراً على الخطأ في القانون - على محكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقاً للقانون -  
أساس ذلك - المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

\* لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ان حكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه.

وتصحيحه بمقابلة المظنون ضده عن جريئة الجلب المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، مع مراعاة معنى الرافة الذي اخذت به محكمة الموضوع ، باستعمال المادة ١٧ من قانون المقوبات والنزول بالمقوبة المقررة في المادة ٣٣/١ من ذلك القانون الى الحد المعين في المادة ٣٦ منه .

(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٣/٢٨ من ٢٧ ص ٣٤٨ )

٢١٠١ - وجوب اقامة الاحكام على الادلة المطروحة في الدعوي - التعويل على اقوال شاهد سمع في قضية اخرى غير مطروحة - يعيب الحكم .

\* من المقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ان القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ، الا انه محظور عليه ان يبني حكمه على اى دليل لم يطرح امامه في الجلسة . يستوى في ذلك ان يكون دليلا على الادانة او للبراءة ، وذلك كي يتسنى للخصوم الاطلاع عليه والادلاء برأيهم فيه . ومن ثم فليس يجوز للمحكمة ان تستند الى شهادة شاهد في قضية اخرى دون ان تسمعها هي بنفسها ، او تكون هذه القضية - بما فيها تلك الشهادة - مطروحة على بساط البحث بالجلسة ولو كانت بين نفس الخصوم .

(الطن رقم ٤٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/١١ من ٢٧ ص ٤١٨ )

٢١٠٢ - حكم الادانة - بياناته - وجوب بيان الواقعة المستوجبة للعقاب بيانا تتحقق به اركان الجريمة والا كان معيبا .

\* المقرر وفق المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية - ان مما يجب ان يشتمل عليه كل حكم بالادانة - بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

(الطن رقم ١٩٢٢ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/١٢ من ٢٧ ص ٤٣٠ )

٢١٠٣ - إلغاء الحكم المستأنف دون التعرض لاسبابه التي لها معينها من الاوراق .

\* لما كان الحكم المظنون فيه لم يعرض لهذه الادلة التي اوردها الحكم المستأنف في مدوناته - ولها اصلها الصحيح من الاوراق حسبما هو ثابت

من المفردات المنظمة - ولم تدل المحكمة بإيهامها فيها بما يكشف عن انها  
عنتمت لفصل في الدعوى لم تكن ملزمة بها ألأما شاملا ولم تتم بما ينبغي  
عليها من وجوب تخصيص الأدلة المروضة عليها فان الحكم المطون فيه يكون  
معنيا بالقصور مما يوجب نقضه مع الاحالة .

( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٥ من ٢٧ من ٧٨٨ )

#### ٢١٠٤ - متى يعيب التناقض - الحكم ؟

\* التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي  
بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة والذي من  
شأنه ان يجعل الدليل متهادما متساقطا لا شئ فيه باقيا يمكن ان يعتبر  
قواما لنتيجة سلبية يصح الاعتماد عليها .

( الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١١/٧ من ٢٧ من ٨٤٨ )

#### ٢١٠٥ - حكم - تسييبه - تناقض - ماهيته :

\* ان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي  
بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى منها قصده المحكمة .

( الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٢ من ٢٨ من ٥٠ )

#### ٢١٠٦ - حكم - تسييبه - الرد على كل جزئيات الدفاع - غير لازم :

\* محكمة الموضوع غير ملزمة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من  
جزئيات الدفاع إذ أن في تعويلها على أقوال المتهم وشاهدى ألفى ما يفيد انها  
لم تقم وزنا لما وجه الى أقوالهم من اعتراضات فضلا عن انها ليست بحاجة  
الى الرد استقلالا على دفاع افاد حكمها ضمن الرد عليه .

( الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ من ٩٠ )

#### ٢١٠٧ - حكم - تسييبه - الدفع بتلقيق التهمة - دفع موضوعى - كفاية الرد الضمى :

\* الدفع بتلقيق التهمة دفع موضوعى لا يستاهل بحسب الاصل ردا صريحا  
بل يكفى ان يكون الرد عليه مستفادا من الادلة التى عولت عليها المحكمة بما  
يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم



الاخذ بها دون ان تكون ملزمة ببيان علنة إجرائها ايهاا ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في شسق تليفق التهمة وفي سسطنان مناجى طعنه لا يمدو ان يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما استقر فى عقيدة المحكمة للاسباب الساسفة التى اوردتها. مما لا يقبل معه معاودة التصبئ لها امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/١٧ من ٢٨ ص ١٠٢ )

### ٢١٠٨ - حكم - تسييه - شال لتسييب معين :

لما كان يبين من الاطلاع على اوراق الطعن والمفردات المضمومة ان الدعوى رفعت على المطعون ضده فى القضايا ارقام ٠٠ و ٠٠ لسنة ١٩٧٥ جنح مستأنفه وسنط القاهرة التى كانت مقيدة حسب ترتيب ارقامها ٠٠ و ٠٠ لسنة ١٩٧٤ جنح بلدية المطرية لانه فى ايام ٤ من اغسطس و ٢٩ من اغسطس و ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بدائرة قسم المطرية ادار المحلل العام المبين بالمحضر على الرغم من سبق غلقه . وقضت محكمة اول درجة فى كل منها بتفريم المطعون ضده عشرة جنيهاات واعادة الغلق ، فاستأنفه ، وقررت محكمة ثانى درجة ضم الدعاوى الثلاث ليصدر فيها حكم واحد بعقوبة واحدة ثم قضت بالغاء الاحكام المستأنفه وتفرير المطعون ضده عشرة جنيهاات والغلق عن جميع الجرائم الثلاث وقد اقامت المحكمة قضاها المطعون فيه على ان جريمة ادارة محل سبق غلقه من الجرائم المستمرة التى يتوقف استمرار الفعل المساقب عليه فيها على تدخلى اعادة الجاني تدخلا متتابعاما متجددا ، وان محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة يشمل جميع الافعال او الخالة السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، وان الثابت ان المحل الذى قام المطعون ضده بدارته فى جميع القضايا محل واحد . لما كان ذلك وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان مما يجب ان يشتمل عليه الحكم بالادانة ، بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، لما يترتب على ذلك من نتائج قانونية ، واذا كان الحكم المطعون فيه حين ذهب الى اتحاد المحل فى الدعاوى الثلاث ورتب عليه وحده الجريمة ، قد اجترا بارسبال القول بان المحل مشار الاتهام محل واحد ، دون بيان العناصر التى استشهد منها هذه النتيجة - من واقع الاوراق - وكان فى ذلك ما يعجز محكمة النقض عن سنط رقابتها للوقوف على صنة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وبالتالى يحول بين صلة المحكمة وبين قول كلمتها فى صحيح القانون فيما تمنع النيابة العامة على الحكم المطعون فيه من خطئه فى القانون ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بالتصور .

( الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٢٣ من ٢٨ ص ١٢٥ )

٢١٠٩. مناقشة الحكم للفعل يختلف عن الفعل المنسوب الى المتهم -  
واعراضه كاية عن هذا الفعل الاخير - قصور \*

\* لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة المزرخ ٩ فبراير سنة ١٩٧٥ ان النيابة العامة عدلت وصف الاتهام في حضور المطعون ضدها ووجهت اليها تهمة التعدى على الطريق العام باقامة مبان عليه بدون اذن من الجهة المختصة وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٣/١٣ و ١٥ و ١٧ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تساند في قضائه ببراءة المطعون ضدها الى ان القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ وان حذر - في المادتين ١٢ و ١٤ منه - اقامة منشآت على مسافة معينة على جانب الطريق الا انه لم يقرر عقوبة لهذا الفعل \* ولما كان هذا الفعل الذى ناقشه الحكم يختلف عن الفعل المنسوب الى المطعون ضدها طبقا للوصف والقيود المعدلين في مواجهتها أمام محكمة أول درجة وهو التعدى على الطريق العام باقامة مبان عليه دون اذن الجهة المختصة الذى جرمته الفقرة الثالثة من المادة الثالثة عشرة من ذات القانون ، وكان الحكم لم يمرض كلية لهذا الفعل الاخير الذى رفعت بشأنه الدعوى الجنائية على المطعون ضدها ويقول كلمته بشأنه فانه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة \*

(الطن رقم ١١٣١ لسنة ٤٦ ق ٠ جلسة ١٩٧٧/٢/٦ بس ٢٨ من ١٩٥ )

٢١١٠ - تسبيب الحكم - حق المحكمة في الاعراض عن اوجه الدفوع وتحقيقها - شرط ذلك :

\* انه واذا كان القانون قد اوجب على المحكمة سماع ما يبيده المتهم من اوجه دفاع وتحقيقه ، الا ان المحكمة اذا كانت قد وضحت لديها الواقعة او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج ان تمرض عن ذلك ، بشرط ان تبين علة عدم اجابته هذا الطلب ، كما ان المحكمة لا تلتزم باجابة طلب اعادة تحليل المادة المضبوطة ما دامت الواقعة قد وضحت لديها \*

(الطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ ق ٠ جلسة ١٩٧٧/٤/٣ بس ٢٨ من ٤٤١ )

٢١١١ - اختلال فكرة الحكم عن موضوع الدعوى وعناصر الواقعة - يعيبه بالتناقض والتخاذل :

\* لما كان ما انتهى اليه الحكم فى منطقته مناقضا لاسبابه التى بنى عليها مما يعيبه بالتناقض والتخاذل وكذا الامر ليس مقصورا على مجرد خطأ

مادى بل يتجاوزوه الى اضطراب ينبيء عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها :  
 فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . لما كان ما تقدم ، فانه يعين نقض الحكم .  
 ( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨ ص ٧٢٧ ) .

### ٢١١٢ - تسبیب غیر سائق - مثال :

\* ان مجرد توجيه الاجراءات اول الامر ضد والد المَطعون ضده .  
 ليس من شأنه ان يشكك فى ثبوت التهمة قبل المَطعون ضده طالما انه  
 بعد اعترافه بالتهمة المسندة اليه سارت الاجراءات واستأنفت ضده ، هذا  
 الى ان الحكم لم يظن الى ما قرره المَطعون ضده من ان والده قد توفى منذ  
 نحو شهرين سابقين على الواقعة مما لا يتأتى معه ان يكون قد استهدف  
 من اعترافه ابعاد الاتهام عن والده ومن ثم فان ما اسند اليه الحكم  
 المَطعون فيه لا يؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها وينطوى على تصف فى الاستنتاج  
 ويتنافر فى حكم العقل والمنطق مع ما خلص اليه مما يعيبه ويوجب نقضه  
 فى خصوص ما قضى به فى الدعوى المدنية .

( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/١٣ ص ٧٧١ ) .

### ٢١١٣ - الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم - ماهيته :

\* لما كان الحكم المَطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى ان المتهمين .  
 الثانى والثالث ارادا تزويج ابنتيهما الصغيرتين فصاحبها الى الوحدة .  
 الصحية المجمة بهربيط للحصول على شهادتين بتقدير سنهما ، واذا عرضت  
 البنات على طبيبى الوحدة واوقعت ألكشف الطبى عليهما وتبينت انهما دون السن  
 القانونية لعقد الزواج رفضت اعطاهما شهادتى تقدير السن ، فقدم المتهمان  
 المذكوران الى الطاعن - وهو موظف بالوحدة الصحية وانفقا معه على استخراج  
 الشهادتين وقدما له صورتين فوتوغرافيتين للبنتين فقام الطاعن باصطناع  
 شهادتين للتسنتين ووضع عليهما صورتى البنتين وأثبت فيها على خلاف الحقيقة ان  
 كلا منهما تبلغ السن القانونية لعقد الزواج وبصم عليهما بخاتم الوحدة  
 الصحية الموجود فى حيازته ثم اعطاهما الشهادتين اللتين قدماهما الى مسؤول  
 الناحية الذى قام بعقد الزوجين بناء على هاتين الشهادتين الزورتين . ثم  
 ساق الحكم أدلة الثبوت التى تكونت منها عقيدته بادانة الطاعن ، فأورد مؤدى  
 اقوال شهود الاثبات ومنهم طبيبى الوحدة الصحية التى نسب اليها زورا  
 التزويج على الشهادتين واعترف الطاعن بتحرير بيانات الشهادتين وختمها  
 بصمة خاتم الدولة وما حصله الحكم منها له اصل ثابت بالاوراق ومن شأنه .

أن يؤدي الى ما رتب عليه واذا كان من المقرر ان الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها ، وكان ما أورده الحكم من أن الطاعن مهر الشهادتين بتوقيع منسوب الى طبيببة الوحدة الصحية - يفرض انه مجرد استخلاص المحكمة ليس له مأخذ من الاوراق - بانه لا اثر له فيما خلصت اليه المحكمة من عقيدة ، اذ يستوى في ذلك ان يكون الطاعن قد مهر الشهادتين بالتوقيع المزور بنفسه او بواسطة غيره مادام الحكم قد اثبت في حقه بأدلة سائفة لها معيها من الاوراق انه اصطنع شهادتي التسنين على غرار الاصل واثبت فيها على خلاف الحقيقة باورغ البنيتين السن القانونية لمقد الزواج وبسم الشهادتين بخاتم الدولة وسلمهما للدميتين الآخرين وتم ضبط عقدي الزواج البنيتين بنساء على هاتين الشهادتين المزورتين . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٧ ق ٠ جلسة ١٠/٩/١٩٧٧ س ٢٨ ر ٨١٣ )

٢١١٤ - إحالة الحكم في بيان سسند الادانة الى محضر ضبط الواقعة دون بيان مضمون أو وجه استدلاله به - عدم كفايته سسندا للادانة -  
تسييب - قصور :

✽ لما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله : « وحيث ان المحكمة بعد اطلاعها على الاوراق ترى ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا لادانته وذلك مما جبا بمحضر ضبط الواقعة ولم يدفعها المتهم بأي دفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه عنها طبقا لواد الاتهام » . لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها . وبسلامة ماخذها تكيينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بمناصيرها القانونية كافة هذا فضلا عن أن الطاعن قدم مذكرة امام محكمة ثانيا درجة اثار فيها عدم مسئوليته عن الرسوم المستحقة على السيارة التي اوقع الحجز من أجلها وانه لم يعلم بالحجز واليوم الذي تحدت للبيع ورغم ذلك لم يلتفت الحكم المطعون فيه الى هذا الدفاع فلم يحصله اثباتا له .

أوردوا عليه وأيسد الحكم الابتدائي لأسبابه ، لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة \*

(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠ من ٢٨ ص ٨٨٥)

٢١١٥ - استعراق الكلب البوليسى - قرينة معززة لادلة الدعوى - الاخذ بها بالنسبة لأحد المتهمين واستبعادها بالنسبة لآخر - لا ينال من سلامة الحكم :

\* من المقرر ان استعراق الكلب البوليسى لا يعدو الى يكون قرينة يصح الاستناد اليها فى تعزيز الادلة القائمة فى الدعوى دون ان يؤخذ كدليل أساسى على ثبوت التهمة على المتهم . وإذا كانت المحكمة قد استندت الى استعراق الكلب البوليسى كقرينة تعزز بها الدليل الممتد من اعتراف أحد المتهمين ولم تعتبر هذا الاستعراق كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبيل متهم آخر فإن استنادها الى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال ، كما لا ينال من سلامة الحكم استبعادها لهذه القرينة فى مجال القضاء ببراءة المتهم الثالث لما هو مقرر من ان تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها . وهى حرة فى تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الادلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الادلة بالنسبة لمتهم آخر .

(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١١/١٤ من ٢٨ ص ٩٥١)

٢١١٦ - الخطأ فى الاستناد - ما يشترط لقيامه :

\* لما كان البين من الرجوع الى المفردات ان الطاعن طلب بتأويل مقابلة رئيس المباحث بالقسم حيث ادلى له باعترافه فأثبت ذلك بمحضه وأحاله الى النيابة فى ذات اليوم حيث ردد اعترافه على نحو ما سلف بيانه ، فانه مع التسليم بأن الامور جرت بداية ومآلا على هذا النحو فانها ليست بذات اثر على جوهر الواقعة التى اقتنعت بها المحكمة وهى ان الطاعن قد اعترف ببناء على طلبه طواعية واختيارا بما اسنده الحكم اليه ، ومن ثم فإن دعوى الخطأ فى الاستناد فى هذا الصدد لا تكون مقبولة ، لما هو مقرر من انه لا يعيب الحكم الخطأ فى الاستناد طالما لم يتناول من الادلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .

(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/١/١٦ من ٢٩ ص ٥٩)

٢١١٧ - الحكم في غيبة المتهم - شرط جوازہ - تمسك المتهم بعدم اعلانه  
- دفاع جوهری - الالتفات عنه - قصور :

\* لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستثنائية ان الطاعن حضر بجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٧٦ ودفع بأنه لم يعلن قانونا بالجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف ومن ثم فلم يحضر لادعاء دافعه وطلب اعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى للفصل في موضوعها حتى لا تفوته هذه الدرجة من التقاضي ، وعرض على المحكمة بطاقته العائلية تدليلا على ان ورقة الاعلان سلمت الى شخص غيره . آخر فاطلعت المحكمة عليها وردتها اليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه التي اقيم عليها دون ان يعرض لما اشاره الطاعن في شأن بطلان الحكم المستأنف لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها ، وكان من المقرر انه لا يجوز للمحكمة ان تحكم على المتهم في غيبته الا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه والا بطلت اجراءات المحاكمة لان الاعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى . لما كان ذلك ، فان التفات الحكم المطعون فيه عما اشاره الطاعن في هذا الشأن ايرادا له وردا عليه مع كونه دفاعا جوهريا ينبغي على صحته بطلان اجراءات المحاكمة الابتدائية ، فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٣ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ١٩٧٨/٤/٩ س ٢٩ ص ٣٦٦ )

٢١١٨ - تبرئة المتهمه للشيك تأسيسا على حصول عيب باحراز المضبوطات -  
على خلاف الثابت بالأوراق - قصور - مثال .

\* لما كان بين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام اورد ضمن ما استند اليه تبريرا لقضائه بالبرائة ما نصه : « ( ثالثا ) : انه بين من تحقيقات النيابة ان من بين المضبوطات التي اجرت النيابة تحريزها وامرت بارسالها للتحليل الجوزة المقدمة من ضابط المباحث والتي وصفت بتحقيقات النيابة كما سلف البيان ولم يرد بتحقيقات النيابة ان بين المضبوطات التي اجرت النيابة تحريزها ميساء عكره داخل زجاجة حبر في حين ان الثابت من تقرير المعامل الكيماوية ان الاحراز التي ارسلت للتحليل بينها زجاجة حبر بها ميساء عكره وليس من بين الاحراز حبر الجوزة سالف الإشارة الامر الذي يشير التشبه في أن يد العيب قد امتدت الى الاحراز والمضبوطات ويشير التشبه كذلك فيما اذا كانت المضبوطات المقول بضبطها مع المتهمين هي ذاتها التي ارسلت للتحليل عن عدمه ، . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه وان كان لمحكم الموضوع ان تقضي بالبرائة متى

تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ،  
 لا أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشتمل حكمها  
 على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام  
 الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع  
 المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، ولما كان يبين من الإطلاع  
 على المفردات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق أثبت في محضره المؤرخ في  
 ١٩٧٦/٤/١٣ أنه قام بتحريز المضبوطات وأمر بإرسالها إلى معمل التحليل  
 بمصلحة الطب الشرعي لبيان ما إذا كانت تحوى جواهر مخدرة أو توجد  
 بها آثار لمواد مخدرة ثم عماد وكيل النيابة وأثبت في محضره المؤرخ  
 ١٩٧٦/٤/٢٤ أن معمل التحليل أعادت إحراز لإعادة تحريرها ووضع سائل  
 الترجييلة داخل زجاجة وأنه بناء على ذلك قام بالتأكد من سلامة الاختتام ووضع جانب  
 من ميباه الترجييلة داخل زجاجة خبير وأمر بإيداع حرز الترجييلة مخزن النيابة  
 وإرسال باقى الاحراز ومن بينها حرز الزجاجة التي تحوى سائل الترجييلة  
 إلى معمل التحليل لتنفيذ قراره السابق ، فإن ما تساند عليه الحكم في تبرير  
 شكه في أن يد العبث قد امتدت إلى الانحراف والمضبوطات بخالف الثابت  
 فى الأوراق الأمر الذى ينبىء عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون أن تعيط بأدلة  
 الدعوى وتمحصها ، ولا يفنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة البراءة الأخرى  
 إذ ليس من المستطاع مع ما جاء فى الحكم على خلاف الثابت فى الأوراق  
 الوقوف على مبلغ ثلث هذا الدليل لو فطنت المحكمة إلى حقيقته فى الراى الذى  
 انتهت إليه ، مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والإحالة .

(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/١١ ص ٣٠ هـ ٢٣٦ ،

٢١١٩ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى  
 وعناصرها - استناد الحكم إلى واقعة لا أصل لها فى التحقيقات  
 - يعيبه .

✽ من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى  
 وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها فى التحقيقات  
 فإنه يكون معيباً لابتناؤه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هى عماد  
 الحكم ، ولما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن  
 أن واقعة الدعوى - كما صورها الاتهام هى أن الطاعن بسد منقولات مسلمة  
 إليه على مسبيل الوديعة ومملوكة لـ ٠٠٠ وأنه بسدها اضراً بالمجنى عليه  
 خلافاً لما أوردته الحكم الابتدائى - والمؤيد والمكمل بالحكم المظنون فيه - من  
 أن المنقولات محجوز عليها ولم يقدمها الطاعن الحارس فى اليوم المحدد للبيع

فان الامر ينهى عن ان المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها وقضت بما لا اصل له في الاوراق مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطن رقم ١٣٦١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٣٦١/٢/١٢ من ٣٠ ص ٢٤٥)

٢١٢٠ - تمويل الحكم - في قضائه بالادانة - عل ضبط السلاح المستعمل في الجريمة - خلافا للتأثير في الاوراق - خطأ يعيبه .

✽ متى كان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى اورد الادلة عليها ومن بينها ضبط السلاح المستعمل في الحادث - ولما كان يبين من مطالعة مفردات الدعوى التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه ان السلاح المستعمل في الحادث لم يتم ضبطه - لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ اورد على خلاف الثابت بالاوراق ان السلاح المستعمل قد تم ضبطه وعول على ذلك في ادانة الطاعن فانه يكون ميبها بالخطأ في اسناده ولا يفنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من ادلة اخرى ، اذ ان الادلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تذكر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل في الراى السدى انتهت اليه المحكمة .

(الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩ من ٢٠ ص ٤٠٢)

٢١٢١ - القضاء بالبراءة لكشك - حده : الاطاحة بالدعوى عن بصر وبصيرة - عدم ايراد الحكم مؤدى التحقيقات والدعوى المباشرة التى استخلص منها عدم ثبوت كلب الوقائع المبلغ عنها - قصور .

✽ من المقرر انه وان كان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة الثبوت غير ان ذلك مشروط بان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ورازت بينها وبين ادلة النفى فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه لم يورد مؤدى التحقيقات والدعوى الجنائية المباشرة التى استخلص منها عدم ثبوت كلب الوقائع المبلغ عنها منها ضد الطاعن ولم يشر حتى الى رقمها ومن ثم فانه يكون قد استند في طرح ادلة الثبوت الى عبارات مجاملة لا يبين منها ان المحكمة حين استعرضت الدليل المستند من تلك التحقيقات أو الدعوى الجنائية المشار اليها كانت ملزمة بهذا



الدليل المسامح شاملا يهين لها ان تمحصه التمهيص الكافي الذي يندل على انها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

(الطن رقم ١٩٤٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٣/٢٥ من ٣٠ ص ٣٧٨ )

٢١٢٢ - تمسك الطاعن تدليلا على برأئه - بانه ضبط ببلدته بعيدا عن مكان الحادث بعد وقوعه - التفتات الحكم عن هذا الدفاع وأقوال شهود النفي المؤيدة له - حملا على ان المدة التي انقضت بين وقوع الحادث وضبط الطاعن تسمح له بالسفر الى بلدية - رغم خلو الأوراق مما يظهر ذلك ومن تحديد ساعة الضبط - غير سائغ .

✽ لما كانت المحكمة قد استندت في اطراح دفاع الطاعن وأقوال شهود النفي الى ان المدة التي انقضت بين وقوع الحادث وضبطه تسمح له بالسفر الى بلدته بعد ارتكاب الحادث ، وإن الدفاع لم يشكك في امكانية ذلك . واذ كان لا يتأتى في منطق العقل أن يتخذ الحكم من دفاع التهم دليلا عليه ، بل واجب المحكمة ان تقيم الدليل على عوار هذا الدفاع من واقع الأوراق اذا هي أطرحته . وكانت المحكمة لم تبين مصدر هذا الذي استندت اليه في اطراح دفاع الطاعن وشهود النفي ، وقد خلت الأوراق من تحديد ساعة ضبطه ببلدته وما يفيد أنه ضبط بعد حصول الحادث بوقت يسمح له بالسفر اليها ، فان الحكم يكون قد أطرح هذا الدفاع وأقوال شهود النفي بما لا سند له في أوراق الدعوى وهو ما يعنيه ويستوجب نقضه والإحالة .

(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/١ من ٣٠ ص ٤١٩ )

٢١٢٣ - جواز إحالة الحكم في بيئن شهادة شاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر - شرط ذلك .

✽ من المقرر انه اذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم ان هو احوال في بيان شهادة شاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفاديا من التكرار الذي لا موجب له اما اذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة ايراد شهادة كل شاهد على حدة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات أن . . . شهد في تحقيقات النيابة انه لم ير سوى الطاعنين الأول والثالث يطلقان النار ولم يشاهد الطاعن الثاني والمتهم الآخر . . . ( المحكوم

عليه غيايبا ) كما أن ٠٠٠ قرر أنه لم يشاهد سوى الطاعن الأول يطلق النار وأنه لم يتحقق من الطاعن الثالث ولم يذكر أنه رأى الطاعن الثاني والمتهم الآخر ٠٠٠ معها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اتخذت من أقوال كل من الشاهدين دليلا على مقارفة الطاعنين الثلاثة لجنايات القتل والشروع فيه المسندة اليه دون أن تورد مؤدى شهادتهما وأحالت في بيانها الى مضمون ما شهد به ٠٠٠ من رؤية الطاعنين الثلاثة والمتهم المحكوم عليه غيايبا أثناء إطلاقهم النار على الجنى عليه مع قيام الاختلاف بين وقائع كل ش.د.ة فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق تصوره منطقيا على الخطأ في الاستناد مما يبطله ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١٥٧٣ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٦/٤ ص ٣٠ و ٦١٨ )

### ٢١٢٤ - القضاء بالبراءة عند تشكيك المحكمة في صحة استناد التهمة الى المتهم - شرطه .

\* من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة استناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بنظرونها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، وكان الثابت من مطالعة المفردات أن الاذن الثاني قد صدر في يوم ١٩٧٤/٤/١٤ الساعة السادسة والثلاث مساء بعد تنفيذ الاذن الأول في الثامنة من صباح يوم ١٩٧٤/٤/١٤ . فإن ما تساند عليه الحكم من قالة تداخل اذني التفتيش من ناحيتي موعد صذروها وتنفيذها . وأقام عليه تشكيكه في صحة الاجرامات وتبريره لاطرا) أقوال شاهدي الاثبات في الدعوى يخالف الثابت في الأوراق وينبئ عن أن المحكمة لم تفهم الواقعة على حقيقتها ولم تمحص ادلتها وأقامت قضاءها على ما لا يصلح بذاته أساسا صالحا لاقامته مما يكون معه حكمها معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطن رقم ٢٠٧٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٦/١١ ص ٣٠ و ٦٦٦ )

### ٢١٢٥ - ما يشترط لصحة تبسيب الأحكام .

\* الأصل أن المحكمة لا تلتزم بتباينة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأملت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المدافع عن الطاعن تقدم الى محكمة ثاني درجة

بحفاظتي مستندات تمسك في مذكرته - المصرح له بتقديمها - بدلائلها على استحالة التمييز بين الدخان المستورد والدخان المستنبت محليا الا باستعمال فحوص فنية معينة لم يتم معمل الدخان بإجرائها على العينة المأخوذة من مصنفة مما لا يعتد معه بما انتهى اليه تقرير هذا المعمل من أن الدخان الأخضر الموجود بها من زراعة محلية . وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الصادر بالإدانة لأسبابه دون أن يعرض لدفاع الطاعن إيرادا له وردا عليه رغم جوهريته - لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ، ولو أنه عني ببحثه وتمحيصه وفحص المستندات التي ارتكز عليها بلوغا الى غاية الأمر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ولكنه اذ أسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة احاطت به واقسطه حقه فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(الطن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٥ من ٢٠ ص ٧٨٩)

#### ٢١٢٦ - ما يكفي لتسبيب الحكم الاستثنائي .

✽ من المقرر ان المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكرها في حكمها . بل يكفي أن تحيل عليها اذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت أنها صادرة منها .

(الطن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٧ من ٢٠ ص ٧٩٣)

#### ٢١٢٧ - تسبيب الحكم - وجوب بناء الحكم على دليل مطروح أمامه - مخالفة ذلك - أثرها .

✽ من المقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ، الا أنه محظور عليه أن يبنى حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه بالجلسة ، يستوى في ذلك أن يكون دليلا على الإدانة أو للبراءة ، وذلك كي يتسنى للخصوم الاطلاع عليه والادلاء برأيهم فيه - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد اشار الى أن الدعوى مرتبطة بدعوى أخرى واحال بشأن وقائع كل منها للآخرى لوحدة المستندات والدفاع فيها دون أن يفصح عن وقائع الدعوى الأخرى التي قال أنها مرتبطة بهذه الدعوى ولم يأمر بضم أوراقها لها حتى يتيح للمدعى المدني - الطاعن - والذي لم يكن طرفا فيها فرصة الاطلاع عليها وإبداء وجهة نظره في المستندات والدفاع التي قال الحكم

انها واحدة في الدعويين بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون بشأن ما ارتآه من قيام ارتباط بين الدعويين مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٧٨١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٢/٦ ص ٣٠ من ٩٠٢)

#### ٢١٢٨ - دفاع - ابدائه امام هيئة مقابرة للهيئة التي أصدرت الحكم .

\* متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة اول درجة ان المتهم ومحاميه قد مثلا منذ بداية المحاكمة بالجلسات التي راسها القاضي - وأبدى فيها دفاعه وحجرت الدعوى للحكم ثم أعيدت للمرافعة للجلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٧٧ حيث تغيرت الهيئة ورأس الجلسة القاضي . . . وحضر المتهم امام الهيئة الجديدة ولم يبد دفاعا فحجرت المحكمة الدعوى للحكم وأصدرت حكمها فيها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أبدى دفاعه في مرحلة سابقة من المحاكمة امام الهيئة السابقة ، وكان قعوده عن ابداء دفاعه امام الهيئة الجديدة التي أصدرت الحكم لا ينفي عنها انها قد سمعت المرافعة فان منعاه في هذا الصدد يكون غير سليم .

(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ ص ٣٠ من ٩٣٣)

#### ٢١٢٩ - شرط الجراءة عند تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم او عدم كفاية أدلة الإثبات .

\* من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الإثبات وإن ملاك الأمر يرجع الى وجدان القاضي وما يطمئن اليه . غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة وإن تكون الأسباب التي تستند اليها في قضائها من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها - لما كان ذلك - وكان الحكم قد استدل على عدم صحة التحريات وأقوال الضابط بأدلة لا تظاهر هذا لاستدلال وتجاوز الاقتضاء العقلي والمنطقي . فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطن رقم ١٢١٧ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ ص ٣٠ من ٩٦٨)

### الفرع الثاني - التسبب غير المعيب

٢١٣٠ - علم التزام الحكم بالرد على كل ما يشيره الدفاع من الأوجه ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .

\* ليست محكمة الموضوع ملزمة بأن ترد على كل نقطة يشيرها الدفاع عن وقائع الدعوى وأدلتها ما دامت هي قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها وبحثت النقط الجوهرية المرتبطة بذلك .  
(جلسة ١٩٣١/١١/٩ طعن رقم ٢٩٣ سنة ١٩٣١ ق١)

٢١٣١ - علم التزام الحكم بالرد على كل ما يشيره الدفاع من الأوجه ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .

\* انه وإن كان يحسن أن يعنى الحكم بإصدار بالإدانة بإيراد الأوجه الهامة التي استند إليها الدفاع عن المتهم ، وأن يبين مواطن الضعف في هذا الدفاع ، إلا أن خلو الحكم من بيان هذه الأوجه ومن الرد عليهما لا يمكن أن يعد وجهاً من أوجه البطلان ، ما دام الحكم قد فصل أدلة الإدانة ببنية تبث على الاطمئنان إلى أن المحكمة لابد قد قامت قبل إصدار حكمها بعملية الموازنة والترجيح بين أدلة الإدانة وأدلة البراءة . وإن كان حكمها لم يتضمن الا نتيجة هذه العملية . ويجب أن يفهم بعد ذلك أن عدم الرد صراحة على وجوه الدفاع إنما كان مبناه الاكتفاء بالدلالة الضمنية المستفادة من تصريح المحكمة باقتناعها بقوة أدلة الإدانة التي عنيت بتفصيلها في الحكم .  
(جلسة ١٩٣٢/١١/٧ طعن رقم ٢٤٣٧ سنة ١٩٣٢ ق٢)

٢١٣٢ - الممول عليه من جهة بيان الواقعة ثابتاً في الحكم .

\* أن الممول عليه من جهة بيان الواقعة هو ما يكون ثابتاً في الحكم لا ما يكن وارداً بالتحقيقات الأولى .  
(جلسة ١٩٣٢/١٢/١٢ طعن رقم ٦٥٨ سنة ١٩٣٢ ق٣)

٢١٣٣ - أغفال الحكم وصف الآلة المستعملة في ارتكاب الجريمة لا يعيب الحكم .

\* أن وصف الآلة المستعملة في ارتكاب الجريمة ليس من الأركان الجوهرية الواجب بيانها في الحكم . فإذا أغفل الحكم بيانها فلا يجب نقضه .  
(جلسة ١٩٣٥/١٢/٢٣ طعن رقم ٣٧٢ سنة ١٩٣٥ ق١)

### ٢١٣٤ - وجوب استيفاء المحكمة واقعة الدعوى من التفتيشات وأقوال الشهود \*

\* ان من وظيفة محكمة الموضوع أن تبين في حكمها وقائع التهمة المجلّة في الوصف المعلن من النيابة وأن تستقي هذا البيان من التفتيشات وأقوال الشهود \*

(جلسة ١٩٣٦/١/١٤ طعن رقم ٦٨٠ سنة ٦٦ ق ١)

### ٢١٣٥ - خلو الحكم من بيان الباعث أو خطؤه في تحصيله - لا يعيبه \*

\* ان سبب الجريمة ليس من أركانها ولا من عناصرها الواجب إثباتها في الحكم فسواء أصبح ما قرره الحكم من إرجاع سبب الجريمة المنظورة الى جريمة أخرى سبق وقوعها من زمن أم لم يصح فلا يضير الحكم الا يكون قد وفق الى ذكر السبب الصحيح ما دام قد اشتمل على البيان الكافي للواقعة المستوجبة للعقاب \*

(جلسة ١٩٣٦/١/١٤ طعن رقم ٢١٤١ سنة ٥٥ ق ١)

### ٢١٣٦ - وجوب بيان المحكمة في حكمها واقعة الدعوى بيانا كافيا \*

\* يجب على المحكمة أن تبين في حكمها واقعة الدعوى بيانا كافيا ، كما يجب عليها أن تستعرض الواقعة برمتها والا تجزئها تجزئة من شأنها الإخلال بدفاع المتهم والا كان حكمها معيبا متعينا نقضه فإذا كانت الواقعة ، كما رواها الشهود وأثبتها حكم محكمة الدرجة الأولى الذي قضى للمتهم بالبراءة ، هي ان المتهم - وهو صانع - باع في وقت واحد للمجنى عليه ولأخيه بحضور ابنة أحدهما وقريب لهما حلقين من الذهب متفقيين في الحجم والوزن والشكل والتمن وإن هذين الحلقين بقيا عند المشتريين وهما مقيمان بمنزل واحد تسعة شهور ، ثم عاد أحدهما وأدعى ان الحلق المبيع اليه ظهر أنه من النحاس ولدى المحكمة الاستثنائية طلب المتهم احضار الحلق الآخر لمقارنته من الحلق المضبوط وزنا وحجما ليثبت من هذه المقارنة اتحادهما في جنس البضاعة لأنهما لو اختلفا في ذلك لا يتحدان في الوزن والحجم لمغايرة الثقل النوعي للذهب والنحاس أحدهما للآخر ، فاقصرت المحكمة الاستثنائية في حكمها ، في معرض بيان الواقعة على ذكر واقعة الحلق المضبوط وحده ، وأغفلت المقارنة التي طلب اجراءها بين الحلقين ، وأدانت المتهم - فحكمها هذا يكون معيبا لاخلاله بحقوق الدفاع ويتمين نقضه \*

(جلسة ١٩٣٨/١/٢١ طعن رقم ١٠ سنة ٨٠ ق ٢)

### ٢١٣٧ - خلو الحكم من بيان الباعث أو خطؤه في تحصيله لا يعيبه .

✽ ان البواعث ليست من اركان الجرائم الواجب تبيانها في الاحكام الصادرة بالمعقوبة . فخلو الحكم من بيان الباعث الذي دفع المتهم الى ارتكاب الجريمة لا يبطله . وبناء على ذلك فان تعرض الحكم لبيان الباعث بعبارة لا تقطع في ثبوته لا يدل لذاته على ان ما جاء في الحكم غير ذلك من جهته ثبوت الجريمة وتوافر اركانها قد قام على ظن أو تخمين متى كان الحكم قد جزم بادانة المتهم اعتمادا على ما اورده من ادلة .

( جلسة ١٩٣٩/١٠/٢٤ طين رقم ١٠٧٩ سنة ١٩٣٩ ق )

### ٢١٣٨ - عدم التزام الحكم بالرد على كل ما يشيره الدفاع عن الأوجه ما دامت قد استوفت اركان الجريمة والادلة القائمة على توفرها .

✽ ان اعتذار المتهم للمحكمة من عدم حضور الجلسة المطلوب اليها لا يكفي وحده لانها بان تؤجل الدعوى او بان تتحدث عنه أو تشير اليه في الحكم اذا هي لم تجب طلب التأجيل فان مثل هذا الاعتذار غير المدعّم بالدليل لا يعد من الطلبات الجدية التي تقتضى ردا صريحا بل يعتبر عدم اعتداد المحكمة به ردا عليه بانها لم تأبه له .

( جلسة ١٩٣٢/٢/١٢ طين رقم ٩٢٧ سنة ١٩٣٢ ق )

### ٢١٣٩ - صيغة الاتهام جزء من الحكم تكفي الاحالة اليها في بيان الواقعة .

✽ متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ذكر ان التهمة ثابتة على المتهمين ، وكان وصف التهمة - كما هو وارد بصدر الحكم - مشتملا على بيان واف للتلف الذي أصاب السيارة . فان الحكم يعتبر مشتملا على بيان الواقعة . اذ ان صيغة الاتهام هي جزء من الحكم تكفي الاحالة اليها في بيان الواقعة .

( جلسة ١٩٤٤/١٠/١٦ طين رقم ٩٤٧ سنة ١٩٤٤ ق )

### ٢١٤٠ - صيغة الاتهام جزء من الحكم تكفي الاحالة اليه في بيان الواقعة .

✽ ان صيغة الاتهام المبينة في الحكم تعتبر جزءا منه ، فيكفي في بيان الواقعة الاحالة عليها .

( جلسة ١٩٤٤/١٠/٢٣ طين رقم ١٥٣٥ سنة ١٩٤٤ ق )

٢١٤١ - جواز تطابق الحكم الجديد في أغلب مواضعه مع الحكم القديم الذي سبق صدوره في الدعوى ونقضه \*

\* أن تطابق الحكم الجديد في أغلب مواضعه مع الحكم القديم الذي سبق صدوره في الدعوى وقضى بنقضه - ذلك لا يصح الاستدلال به على أن المحكمة قضت في الدعوى وأوقعت العقوبة التي قضت بها ارتكانا على قضاء الهيئة الأخرى التي تقضى حكمها . إذ أن غاية ما يدل عليه ذلك هي أن المحكمة رأت في العبارات التي أخذتها عن الحكم الأول ما يفنيها عن تحرير عبارات جديدة من عندها لأداء المعنى الذي قصدته هي بعد أن سمعت الدعوى \*

( جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥ طعن رقم ٥٤ سنة ١٩٤٥ ق ١ )

٢١٤٢ - كفاية سبب البراءة في الحكم \*

\* أن بيان أركان الجريمة لا يكون واجبا إلا في الأحكام الصادرة بالإدانة كما هو مقتضى المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات . أما الأحكام الصادرة بالبراءة فيكفي لصحتها أن يبين فيها سبب البراءة . فإذا كان السبب عدم توافر ركن من أركان الجريمة فإن المتحدث عن سائر الأركان لا يكون له محل . وإذا كان الحكم قد قضى بالبراءة لعدم توافر ركن الكذب في البلاغ المقدم من المتهم فهذا يكفي ، ولا تكون ثمة حاجة للتعرض لباقي أركان الجريمة \*

( جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦ طعن رقم ٥٦ سنة ١٩٤٥ ق ١ )

٢١٤٣ - عدم التزام الحكم بالرد على كل ما يثيره الدفاع من الأوجه ما دامت قد استوفيت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توافرها \*

\* ما دام الأمر المراد إثباته لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة فلا تكون المحكمة ملزمة إذ هي لم تجب طلب تحقيق هذا الأمر ، بأن ترد على هذا الطلب ردًا صريحًا \*

( جلسة ١٩٤٦/١/٢٨ طعن رقم ١٩٣ سنة ١٩٤٦ ق ١ )

مجلس

٢١٤٤ - خلو الحكم من بيان الباعث أو خطؤه في تخصيصه لا يعيبه \*

\* إذا كان المستفاد مما نوردته الحكم أن المحكمة إنما اعتبرت أن الباعث على ضرب المجنى عليه هو حق المتهم عليه عندما رآه شارعا في شكائته ، فهذا الاعتبار الذي استخلصته المحكمة استخلاصا سائنا من ظروف الحادث وملابساته



لا يتعارض مع ما جاء في الحكم في صدد اختلاف أقوال المجنى عليه بخصوص  
الباعث الأصلي من أن هذا الباعث لا يمتن الجوهري \*

(جلسة ١٩٨٠/١/٢٠ ط١٩٨٠ رقم ٢١٣٧ سنة ١٩٧٠ ق١)

٢١٤٥ - عدم التزام الحكم بالرد على كل ما يثيره الدفاع من الأوجه ما دامت  
قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها \*

\* إذا كان المحامي عن المتهم لم يدفع بجنونه أو باصابته بعمالة في العقل ،  
بل كان كل ما قاله في صدد طلبه إحالة المتهم إلى الطبيب الشرعي لفحص قواه  
العقلية أن والده أساء إليه واعتدى عليه ففقد رشده ، فإن قضاء المحكمة بعقاب  
المتهم - ذلك فيه ما يثبت أنها لم تأبه لهذا الوجه من الدفاع ولم تر في تصرفات  
المتهم ما يغير الرأي الذي انتهت إليه في قيام مسؤوليته ، وهي صاحبة الشأن  
في هذا التقدير \*

(جلسة ١٩٨٠/٢/١٦ ط١٩٨٠ رقم ٢٢٠١ سنة ١٩٧٠ ق١)

٢١٤٦ - سلطة المحكمة في افتراض حصول واقعة من الوقائع على صورتها  
الاحتمالية ما دام هذا الافتراض لم يكن منحصرا على دليل الادانة \*

\* متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة عليها وتعرض لدفاع  
المتهم ولم يأخذ به للاعتبارات التي قالها ، فلا يقدح فيه أن يكون في تعرضه لبعض  
ما أثاره الدفاع قد أورد فروضا واحتمالات ساقها على سبيل الفرض الجدلي إذ  
ذلك لا يمكن أن يغير من الحقيقة التي أثبتتها المحكمة في حكمها على وجه اليقين من  
أن الدفاع غير صحيح \*

(جلسة ١٩٨٠/١/٢٤ ط١٩٨٠ رقم ٢٢٠١ سنة ١٩٧٠ ق١)

٢١٤٧ - صيغة الاتهام جزء من الحكم تكفي الإحالة إليها في بيان الواقعة \*

\* متى كان الحكم قد ذكر الأدلة وقرائن الأحوال التي استخلص منها  
ثبوت جريمة وضع النار في أحطاب المجنى عليه ، وكانت الأدلة المذكورة من شأنها  
أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكانت الواقعة - كما هي مبنية بوصف التهمة تشبه  
جميع العناصر المكونة للجريمة ، فإنه لا خير على المحكمة إذا هي - منعا للتكرار -  
قد أحالت في معرض بيان الواقعة على ما جاء بوصف التهمة الذي ذكرته في  
حكمها . ثم أنه لا يقدح في سلامة هذا الحكم عدم تحدده عن كيفية وضع النار  
وطريقته ما دام أنه قد بين في الأسباب التي ذكرها أن الحريق إنما حصل  
عن عمد \*

(جلسة ١٩٨٠/٢/٧ ط١٩٨٠ رقم ٢٢٢٦ سنة ١٩٨٠ ق١)

٢١٤٨ - علم التزام الحكم بالرد على كل ما يشير الدفاع من الأوجه،  
ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .

\* يكفي لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى وأركان الجريمة ويذكر الأدلة على وقوعها من المتهم ولا يلزم أن يتتبع الدفاع في كل شبهة يشير بها ويرد عليها ومتى كانت الأدلة التي أوردتها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فلا يقبل الجدل في تقدير الدليل الذي أخذ به ومبلغ اطمئنان المحكمة إليه فذلك مما تختص هي به ولا معقب عليها فيه .

(جلسة ٢٨/١١/١٩٤٩ طعن رقم ١٢٣٧ لسنة ١٩ ق)

٢١٤٩ - علم التزام الحكم بالرد على كل ما يشير الدفاع من الأوجه  
ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .

\* ما دام الدفاع الذي تقدم به المتهم متعلقا بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها فلا تكون المحكمة ملزمة بأن ترد عليه ردا صريحا خاصا ، بل يكفي أن يكون ردها عليه مستفادا من الحكم بالادانة اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردتها فيه .

(جلسة ٢٠/٣/١٩٥٠ طعن رقم ٣٠٣ لسنة ٢٠ ق)

٢١٥٠ - علم التزام الحكم بالرد على كل ما يشير الدفاع عن الأوجه ما دامت  
قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .

\* القول بأن المحكمة لم تمن بالرد على دفاع المتهم بصدد خطأ المجنى عليها ومسئولية ذوبها في تركها إياها بالطريق مع صغر سنها ، وبصدد التجربة التي أجرتها المحكمة لتحديد سرعة السيارة ، ذلك ليس مما يستوجب ردا صريحا ، بل يكفي لتعلقه بوقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بادانته للأدلة التي أوردتها الحكم .

(جلسة ٢٠/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٠ ق)

٢١٥١ - علم التزام الحكم على كل ما يشير الدفاع من الأوجه ما دامت  
قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .

\* يكفي لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم ، وليس من الواجب على المحكمة وهي تتحرى الواقع في الدعوى أن تتبع

الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتج من ظروف الواقعة وأقوال الشهود وترد عليها شبهة شبهة واستنتاجا استنتاجا .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٨ طعن رقم ٤٣٠ سنة ٢٠٠٠ ق)

٢١٥٢ - علم التزام الحكم بالرد على كل ما يثيره الدفاع من الأوجه

ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .  
\* متى كان الرد على الدفاع مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة فلا وجه للنسعى على الحكم بأنه لم يرد على مثل هذا الدفاع ردا صريحا .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/٩ طعن رقم ٤٣٧ سنة ٢٠٠٠ ق)

٢١٥٣ - علم التزام الحكم بالرد على كل ما يثيره الدفاع من الأوجه

ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .  
\* ليس بواجب على المحكمة أن تتعقب بالرد جميع ما يقوله المتهم من الدفاع الموضوعي ، وحسبها أن تثبت عليه التهمة التي أوانته فيها بأدلة سائفة ، مما مفاده أنها لم تأخذ بدفاعه . ومتى كان الحكم قد أورد الأدلة المثبتة للتهمة على المتهم فكل جدل يثيره في هذا الصدد لدى محكمة النقض لا يكون له محل .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٦ طعن رقم ٤٦٨ سنة ٢٠٠٠ ق)

٢١٥٤ - ساطعة المحكمة في افتراض حصول واقعة من الوقائع على صورها

الادعوية ما دام ١٥٥ الافتراض اسم يكن دحضاً إلى دليل الادعائية .  
\* إذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت الواقعة التي ثبتت لديها ونظمت حكم القانون عليها قد قالت أنه بفرض مسابقة النيابة فيما تذهب إليه من تصوير للواقعة فإنه لا تكون هناك جريمة لأسباب بينها صحيحة قانوناً - فإن ذلك لا يؤثر في سلامة حكمها .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٣ طعن رقم ١٠١٦ سنة ٢٠٠٠ ق)

٢١٥٥ - علم التزام الحكم بالرد على كل ما يثيره الدفاع من الأوجه

ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .  
\* ليس على المحكمة أن تتعقب الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتج من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه شبهة شبهة واستنتاجا

استنتاجا ، بل يكفي أن تؤكد في حقها أن أركان الجريمة من فعل وقصد جنائي قد وقعا من المتهم وأن تبين الأدلة التي قامت لديها فجعلتها تعتقد ذلك وتقول به ، لأن ذلك يفيد حتما أنها وجدت الشبهة أو الاستنتاجات التي أقامها - الدفاع غير جديرة بالرد عليها •

( جلسة ١٠/١٠/١٩٥٠ ملن رقم ٥٧٢ سنة ٢٠ )

#### ٢١٥٦ - وجوب بيان أدلة الثبوت التي اقيم عليها الحكم بالادانة •

\* يجب على المحكمة أن تذكر واقعة الدعوى في بيان واف ، وأن تورد في أسباب حكمها ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها قضائها بالادانة ، فإذا هي في صدد بيان واقعة الدعوى والأدلة المثبتة لها قد اكتفت بالإشارة إليها في محضر التحقيق دون إيراد مؤدى الأدلة فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه •

( جلسة ١١/١١/١٩٥٠ ملن رقم ٩٧٩ سنة ٢٠ )

#### ٢١٥٧ - عدم التزام الحكم بالرد على كل ما يشير الدفاع من الأوجه

ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها •

\* أن الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجوهرية التي يشتمل على المحكمة أن ترد عليها استقلالا ، بل يكفي أن يكون الرد عابسه مستغادا من الأدلة التي استند إليها الحكم في الادانة •

( جلسة ٢٧/١١/١٩٥٠ ملن رقم ١١٠٤ سنة ٢٠ )

#### ٢١٥٨ - عدم التزام الحكم بالرد على كل ما يشير الدفاع من الأوجه

ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها •

\* أن تمسك بالتهم بأن الاتهام الذي وجه إليه إنما جاء متأخرا مما يشمر أن الممتدى كان غيره وأن الزوج به في الاتهام لم يكن إلا بقصد الحصول على التمييز ذلك من قبيل الدفاع الذي يكفي لردده إيراد الحكم للأدلة المثبتة لادانته وأخذه بها ، إذ أن ذلك يتضمن الرد عليه •

( جلسة ١٨/١٢/١٩٥٠ ملن رقم ١٣٤٥ سنة ٢٠ )

#### ٢١٥٩ - عدم التزام الحكم بالرد على كل ما يشير الدفاع من الأوجه

ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها •

\* دفع المتهم بأن المنزل الذي ضبط فيه المخدر ليس له ، هو من قبيل

الدفاع الموضوعي الذي لا يقتضي من المحكمة ردا صريحا ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة .

(جلسة ١٩٥١/١/٢٢ طعن رقم ١٣٦٨ سنة ٢٠ ق)

٢١٦٠ - وجوب بيان أدلة الثبوت التي أقيم عليها الحكم بالإدانة .

\* يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها ويورد مضمون كل دليل من أدلة الإثبات التي استند إليها .

(جلسة ١٩٥١/٢/١٢ طعن رقم ١٩٠٢ سنة ٢٠ ق)

٢١٦١ - عدم التزام الحكم بالرد على كل ما يثيره الدفاع من الأوجه ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .

\* يكفي لسلامة الحكم أن تثبت فيه المحكمة أركان الجريمة وانها وقعت من المتهم ، وتبين الأدلة التي قامت لديها فجعلتها تعتقد ذلك وتقول به ، وليس على المحكمة أن تتبع الدفاع في كل شبهة أو استنتاج وترد عليه ، ولا أن ترد ردا خاصا على الدفاع الموضوعي بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي عولت عليها في إدانة المتهم .

(جلسة ١٩٥١/٣/١٢ طعن رقم ١٣١ سنة ٢١ ق)

٢١٦٢ - عدم التزام الحكم بالرد على كل ما يثيره الدفاع من الأوجه ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .

\* إذا كان الطاعن قد اتهم بالتصرف في مواد التموين لغير المستهلكين فتمسك بأن أحدا منهم لم يتقدم بشكوى وأنه كان من الواجب أن تسمع أقوالهم حتى تبين صحة هذا الدفاع الذي لم تتعرض له المحكمة ولم ترد عليه - إذا كان ذلك فإن الدفاع المشار إليه موضوعي مما لا يلزم له رد صريح خاص بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٦ طعن رقم ٣٦٥ سنة ٢١ ق)

٢١٦٣ - سلطة المحكمة في افتراض حصول واقعة من الوقائع على صورتها المحتملة ما دام هذا الافتراض لم يكن منصبا على دليل الإدانة .

\* متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأثبتها في حق الطاعن على صورة تخالف دفاعه والتصوير الذي قام عليه هذا الدفاع فإنه لا يعيبه أن يكون قد

استطرد الى فرض آخر تمسك به الدفاع وقال فيه قولاً مقبولاً فى القانون انه  
بفرض حصوله لا يؤثر على الواقعة التى استخلصها وانتهى اليها \*

( جلسة ١٩٥٢/١/١٤ طن رقم ١٠١٥ سنة ٢١ ق )

#### ٢١٦٤ - التزام الحكم بالإدانة ذكر مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها \*

\* من واجب المحكمة متى قضت بالإدانة أن تمنى ببيان الواقعة يسانا  
مفصلاً عن توافر عناصر الجريمة التى دانت المتهم بها ، وأن تبين الأدلة التى  
أقامت عليها قضاءها بالإدانة مفصلة واضحة \* واذا فتمت كان الحكم لم يبين  
الواقعة التى دان الطاعن بها ، ولم يورد الأدلة المثبتة لها مكتفياً بمجرد الإشارة  
الى شهادة الشهود دون أن يورد مؤدى شهادة كل منهم ، فإن الحكم يكون قاصر  
البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه \*

( جلسة ١٩٥٤/٢/٢٩ طن رقم ١٦١ سنة ٢٤ ق )

#### ٢١٦٥ - عدم التزام الحكم بالرد على كل ما يثيره الدفاع من الأوجه ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها \*

\* تقديم المتهم خطاباً الى المحكمة صادراً من شقيق المجنى عليه ينفى  
عنه مقارفته للجريمة لا يخرج عن كونه من وجوه الدفاع الموضوعية التى  
تخضع لتقدير المحكمة فلا جناح عليها اذا هى التفتت عما جاء بهذا  
الخطاب واخذت بما شهد به أمامها شاهد الاثبات مطمئنة الى صدق هذه  
الشهادة وهى ليست ملزمة بالرد صراحة على دفاع المتهم فى هذا الشأن ما دام  
ردها مستفاداً من اذانته استناداً الى الأدلة التى بينتها فى الحكم \*

( جلسة ١٩٥٤/٥/١٨ طن رقم ٧٦ سنة ٢٤ ق )

#### ٢١٦٦ - علم التزام المحكمة ببيان واقعة الدعوى بشكل خاص \*

\* ان قانون الاجراءات الجنائية اذ أوجب فى المادة ٣١٠ ان يشتمل كل  
حكم صادر بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها  
وان تشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه لم يرسم شكلاً خاصاً تصوغ به المحكمة  
هذا البيان فتمت كان مجموع ما أورده الحكم كافياً فى بيان الواقعة وظروفها  
بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى نسبت الى المتهم حسبما

استخلصته المحكمة وكان قصد أشير فيه الى نص القانون الذى ينطبق على تلك الواقعة فان ذلك يحقق حكم القانون فى المادة المذكورة .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٥٤ طعن رقم ١١٧١ لسنة ٢٤ ق )

٢١٦٧ - علم التزام الحكم بالرد على كل ما يثيره الدفاع من الاوجه ما دامت قد استوفت أركان الجريمة وإلادة القائمة على توفرها .

✽ ان قول المتهم « واذا لم تطمئن المحكمة فيمكنها اجراء معاينة » لا يعد طلبا بسل يندرج تحت الوجه الدفاع التى لا تتطلب ردا خاصا ويكفى ان يكون الرد عليها مستفادا من أطرافها ومن استثناء المحكمة الى أدلة الثبوت التى أقامت عليها الادانة .

( جلسة ١٥/١٢/١٩٥٤ طعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٤ ق )

٢١٦٨ - سلطة محكمة الجنائيات فى ايراد ذات الاسباب التى اتخذها الحكم النيابى الساقط أسبابا لحكمها .

✽ لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنائيات عند اعادة محاكمة المتهم الذى كان غائبا من ان تورد ذات الاسباب التى اتخذها الحكم النيابى الساقط قانونا أسبابا لحكمها ما دامت تصلح فى ذاتها لاقامة قضائها بالادانة .

( جلسة ٣٦/١٢/١٩٥٥ طعن رقم ٩٩٩ لسنة ٢٥ ق )

٢١٦٩ - اجراء المعاينة بمعرفة وكيل شيخ الخفراء - استناد الحكم اليها فيها استند اليه من أدلة - لا عيب .

✽ لا يعيب الحكم ان يكون قد استند فيما استند اليه من أدلة الى المعاينة التى أجراها وكيل شيخ الخفراء ، فان ذلك مما يخوله له نص المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار وكيل شيخ الخفراء من بين المؤوسسين لأمورى الضبط القضائى .

( الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٥ ق . جلسة ٣١/١/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٦ )

٢١٧٠ - يكفى فى المحاكمة الجنائية ان يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى له بالبراءة « دام الظاهر من الحكم انه احاط بالنوعى عن بهر وبصيرة »

✽ يكفى فى المحاكمة الجنائية ان يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة

الى التهم لكي يقضى له بالبراءة اذ مرجع الامر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٣١/٢١/١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٠)

(والطن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٣١/١١/١٩٥٧ م ٨ ص ٨٦٦)

٢١٧١ - تماثل الادلة التي بينها الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا مع الادلة التي بينها الحكم الغيابي او نقل المحكمة بعض عبارات الحكم الغيابي واسبابه والاعتماد عليها - لا عيب .

\* لا يهم في صحيح القانون ان تكون أدلة الثبوت التي استند اليها الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا منها ، مماثلة للادلة التي بينها الحكم الغيابي او ان تكون المحكمة قد نقلت من هذا الحكم بعض عباراته واسبابه واتخذت منها اسبابا جعلتها قواما لحكمها ما دامت قد رأت ان تلك الاسباب المنقولة تعبر تمبيراً صادقا عما وقر في وجدانها واستقر في يقينها من معان وحقائق .

(الطن رقم ١١٧٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٣١/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٤)

٢١٧٢ - الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه صراحة - هو الطلب الجائز .

\* الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه ردا صريحا هو الطلب الجازم الذي يصير عليه الدفاع .

(الطن رقم ١٢٦٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٣١/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٠١)

٢١٧٣ - سلطة محكمة الموضوع في تجزئة الدليل المقدم اليها والاخذ بما تطمئن اليه من اقوال الشهود المختلفة - عديم التزامها ببيان العلة .

\* لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلهذا ان تجزئ الدليل المقدم اليها وان تأخذ بما تطمئن اليه من اقوال الشهود المختلفة وتطرح اقوال من لا تثق فيه ولا تطمئن الى صحة روايته ، وهي اذ تفعل ذلك



لا تكون ملزمة ببيان العلة لأن الامر مرجعه الى اقتناعها هي وحدها ولا يعيب حكمها ما وقع بين الشهود من خلاف ما دام استخلاصها للحقيقة القانونية التي اطاعت اليها هو استخلاص سائق له اصله في الأوراق .

(الطن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/٦ س ٧ ص ٣٠٧ :

**٢١٧٤ - تقدير العقوبة واعمال الظروف المشددة او المخففة - من سلطة محكمة الموضوع - عدم التزامها بإبلاء أسباب تقدير العقوبة التي أوقعتها .**

\* ان تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة واعمال الظروف التي تراها محكمة الموضوع مشددة او مخففة هو مما يدخل في سلطاتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان لاسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدار الذي رآته .

(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ س ٧ ص ٣٥٦ :  
(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٢ س ٧ ص ٤٦٩ :  
(الطن رقم ٨٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ س ٧ ص ٧٩٠ :  
(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٩ س ٩ ص ٥٤٦ :)

**٢١٧٥ - سلامة حكم المحكمة الاستئنافية القاضي بالبراءة عند التشكك في صحة اسناد التهمة الى المتهم وتضمنه ما يدل على عدم اقتناع المحكمة بالإدانة السابق القضاء بها - مادام أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .**

\* يكفي لسلامة الحكم الاستئنافية بالبراءة ان تتشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم وأن يتضمن ما يدل على عدم اقتناعها بالإدانة السابق القضاء بها ما دام الظاهر من الحكم انه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ س ٧ ص ٣٩٠ :

**٢١٧٦ - اتخاذ المحكمة الاستئنافية أسباب الحكم المستأنف اسباباً لحكمها جوازاًه .**

\* ليس ثمة ما يمنع المحكمة الاستئنافية ان هي رأت كفاية الاسباب التي

بنى عليها الحكم المستأنف من أن تتخذها اسبابا لحكمها ، وتعتبر عندئذ اسباب الحكم المستأنف اسبابا لحكمها .

( الطعن رقم ٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ ص ٧ من ٤٢٦ )

٢١٧٧ - جريمة التحريض على ترك العمل الفردي - القصد الجنائي فيها - علم اشتراط القانون قصدا جنائيا خاصا لقيامها - تحدث الحكم عن هذا الركن بعبارة مستقلة - غير لازم .

\* لا يشترط القانون لقيام جريمة التحريض على ترك العمل الفردي توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافرها ان يحصل التحريض عن ارادة من الجاني وعلم منه بجميع أركانها التي تتكون منها قانونا. وأن لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة . كما انه لا يلزم ان يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة بل يكفي ان يستفاد توافر هذا القصد ضمنا من البيانات الواردة في الحكم .

( الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ ص ٧ من ٤٣٠ )

٢١٧٨ - محكمة الموضوع الاعتماد على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها - علم التزامها ببيان السبب .

\* نقوم الاحكام الجنائية على أساس من حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها وللمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها ان تعتمد في حكمها على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها ما دامت قد اطمأنت إليها دون ان تطالب ببيان السبب متى كانت هذه الأقوال تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهى إليها الحكم .

( الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ ص ٧ من ٤٤١ )

( الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/٩ ص ٨ من ٣٧٩ )

٢١٧٩ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال شهود الإثبات دون شهود النفي - علم التزامها ببيان السبب .

\* لمحكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال شهود الإثبات وتطرح أقوال شهود

النفي دون أن تلزم ببيان السبب، ما دام الرد على أقوال الآخرين مستنفادا من الأخذ بأدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/٢٦ من ٧ ص ٤٤١)

٢١٨٠ - التزام محكمة الموضوع بالرد صراحة على ما يقدم إليها من طلبات إذا كان الطلب ظاهر التعلق بموضوع الدعوى .

\* يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها ، حتى ولو كان من الطلبات الأصلية ، أن يكون هذا الطلب ظاهرا للتعلم بموضوع القضية المنظورة أمامها ، أي أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته ، وفي غير ذلك يجوز لها أن تلتفت إلى الطلب والا ترد عليه .

(الطن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ من ٧ ص ٥٤٢)

٢١٨١ - استخلاص المحكمة صورة الواقعة مما ورد ذكره على السنة بعض الشهود - غير لازم - جواز استنباطها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية - مادام يتفق مع حكم العقل والمنطق .

\* لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترسم في وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة بعض الشهود ، وانما يكفي أن يكون مستنبطا بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سبيلًا متفقًا مع حكم العقل والمنطق .

(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/١٤ من ٧ ص ٧٢٢)

(والطن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ من ٩ ص ٣٠٩)

٢١٨٢ - قول الحكم بأن المتهم قام بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج وكان ينبغي عليه استيراد البضائع التي حولت عنها تلك العملة وأن ارتفاع الأسعار لا يعتبر قوة قاهرة تعفى من هذا الواجب - سديد .

\* متى أورد الحكم أن المتهم قام بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج وكان ينبغي عليه استيراد البضائع التي حولت عنها تلك العملة ، وأن ارتفاع الأسعار لا يعتبر قوة قاهرة تعفى المتهم من الواجب الذي فرضه القانون عليه فإن ما قاله الحكم بذلك يكون سديداً .

(الطن رقم ٦٩١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/١٢ من ٧ ص ٨٨٤)

٢١٨٣ - استناد الحكم الى أحد شهود النفي أقوالا خلافاً للثابت بالاوراق - عدم اتخاذ هذه الاقوال دليلاً من الأدلة التي استندت إليها ، وعدم اشتغالها على واقعة جوهرية اعتبرتها المحكمة صحيحة قائمة - لا عيب .

\* لا يؤثر في سلامة الحكم ان يكون قد عرض لدفاع المتهم ونسب خطأ الى أحد شهود نفيه انه لم يذكر لشاهدين آخرين من الشهود ان الضارب للمجنى عليه شخص آخر غير المتهم على خلاف الثابت في الاوراق ما دام لم يتخذ هذه الاقوال دليلاً من بين الأدلة التي استند إليها ولا هي تتضمن واقعة جوهرية اعتبرتها المحكمة صحيحة قائمة وكان لها اثرها في تكوين عقيدتها .

(الطن رقم ٧٠١ لسنة ٦٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٧ ص ٩٠٤)

٢١٨٤ - عدم تقييد القاضى الجنائى بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا الحكم نهائياً - اعتناؤه على اسسباب متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى المدنى - لا يضيره .

\* القاضى الجنائى لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم بصحة سسند ان يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والاسانيد على صحة تلك الورقة او بطلانها وان يقدر تلك الاسانيد والدلائل بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك ان يكون الحكم المدنى قد اصبح نهائياً ، وعدم تقييد القاضى لجنائى بحكم القاضى المدنى ليس مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الاسباب لى اقتنع بها هذا الاخير اذ لا يضره مطلقاً ان تكون الاسباب التى يعتمد عليها متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى المدنى .

(الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٦٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/١ ص ٧ ص ٩٠٢)

٢١٨٥ - ذكر مضمون اقوال الشهود فى الحكم وعدم ابراز النص الكامل لاقوالهم - كفايته .

\* لا يستلزم القانون ابراز النص الكامل لاقوال الشهود بل يكفى ان يد الحكم مضمونها .

(الطن رقم ٨١٧ لسنة ٦٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٢ ص ٧ ص ٩٠٧)

٢١٨٦ - مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والخبير الفني - ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضي ردا خاصا .

\* مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والخبير الفني ، ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضي ردا خاصا ما دام حكمها مبتنيا على أصل ثابت في الدعوى .

( الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ ص ٧ من ١١١٨ )

٢١٨٧ - إحالة الحكم في بيان المبررات الى الأوراق - لا عيب .  
\* لا حرج على الحكم اذا أحال في بيان المبررات الى الأوراق ما دام ان المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها .

( الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/٥ ص ٧ من ١١٢١ )

٢١٨٨ - بيان مضمون كل دليل من الأدلة التي بنى الحكم بالادانة قضائه عليها - وجوبه .

\* يجب لصحة الحكم بالادانة ان يبين مضمون كل دليل من الأدلة التي بنى قضائه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

( الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/٢٠ ص ٧ من ١١٧٤ )

٢١٨٩ - إحالة المحكمة في مسودة الحكم الى أسباب حكم آخر يعمل بمقومات وجوده قانونا - لا عيب .

\* لا يقدح في صحة الحكم كون المحكمة أحالت في مسودته - بفرض حصوله - الى أسباب حكم آخر ما دام انه يعمل بمقومات وجوده قانونا .

( الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٣ ص ٧ من ١٢٢٣ )

٢١٩٠ - اطمئنان المحكمة الى تقرير المهندس الفني - وفحصها طلب إعادة مناقشته - تعليقها لهذا الرفض تعليلا مقبولا - لا عيب .

\* لا تتريب على المحكمة ان هي اطمأنت الى تقرير المهندس الفني المتقدم

في المدعى، ورفضت طلب إعادة مناقشته من جديد، ما دامت قد عُلقت  
هذه القضية بطلب مقبول.

(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ من ٧ ص ١٢٥٦)

٢١٩٢ - جواز الاستناد إلى شهادة الوفاة الصادرة من العاخمخانة  
مضى خلت السجلات الرسمية المعدة لاثبات الوفيات من أي بيان  
مخالف.

حتى متى كانت المحكمة قد أخذت بشهادة الوفاة الصادرة من العاخمخانة  
بعد أن تبين من الشهادات السلبية التي قدمت خلو السجلات الرسمية المعدة  
لاثبات الوفاة من أي بيان مخالف لما ورد بها، فإنها لم تخطئ، ذلك أن المادة  
٣٠ من القانون المدني وقوانين المواليد والوفيات افترضت إمكان السكوت عن  
التبليغ عن الولادة أو الوفاة لعل أو لأخرى.

(الطن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ من ٨ ص ٦٠)

٢١٩٣ - استناد الحكم إلى تقرير الطبيب المعين في التحقيق والذي  
استعان في تكوين رأيه بتقارير أطباء آخرين لم يحلفوا اليه -  
لا يعيب.

للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة  
بهم على القياس بأموريته فإذا كان الطبيب الشرعي الذي ندب في الدعوى  
قد استعان بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب أخصائي ثم أقر هذه  
الآراء وتبنّاها وأبدى رأيه في الحادث على ضوءها، فليس يعيب الحكم الذي  
يستند إلى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الأطباء الذين رجع  
إليهم لم يحلفوا اليه.

(الطن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ من ٨ ص ٧٠)

٢١٩٤ - اعتبار طلب المعاينة دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً إذا  
كان لا يتجه لنفي الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول  
الواقعة.

حتى متى كان طلب المتهم إعادة المعاينة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة  
ولا إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً منها

إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمانت اليه المحكمة ، فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً .

(الطن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١١/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ١٤٠)

٢١٩٥ - إشارة الحكم الى قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير المتهم -  
غير لازم .

\* قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير المتهم لا يعنى المحكمة فى شيء ولا تلزم الإشارة اليه فى الحكم ، وليس من شأنه ان يؤثر ضرورة فى احوال شهود الواقعة التى تجرى المحاكمة عنها .

(الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٢٧/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٥٧)

٢١٩٦ - اعتراف المتهم بضبط المروقات فى مسكنه - اغفال الحكم الرد على الدفع ببطان التفتيش - لا عيب مادام المتهم لم ينزاع فى صحة هذا الاعتراف .

\* متى كان الحكم قد اثبت على المتهم انه اعترف بضبط الملابس المروقة فى مسكنه ، ولم ينزاع المتهم فى صحة هذا الاعتراف ، فان اغفال الحكم الرد على الدفع ببطان التفتيش لا يؤثر فى سلامته .

(الطن رقم ١١٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٢٧/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٧٢٥)

٢١٩٧ - خطأ الحكم فى ذكر مصدر الدليل - لا تأثير له على سلامته مادام له اصل ثابت من الاوراق .

\* لا يوجد فى القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من اوراق الدعوى ما دام له اصل ثابت فيها ، ومجرد الخطأ فى ذكر مصدر الدليل فى صدر الحكم لا تأثير له على سلامته خصوصاً اذا كان المتهم لا يدعى ان هذه الاقوال لم تصدر من الشهود فى موطن آخر من الاوراق .

(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٢٦/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٨٨)

٢١٩٨ - القيود الواودة على حرية القاضى الجنائى فى تقدير الدليل :  
منها تدليه على صحة عقيدته بأدلة تؤدى الى ما رتبته عليها  
لا يشوبها خطأ فى الاستدلال أو تناقض أو تغاير .

\* أساس الاحكام الجنائية هو حرية قاضى الموضوع فى تقدير الأدلة

القائية في الدعوى ، الا انه يرد على ذلك قيود منها ان يدلل القاضي على صحة عقيدته في أسباب حكمه بأدلة تؤدى الى ما رتبته عليها لا يشوبها خطيئة في الاستدلال أو تناقض أو تغاؤل .

(الطن رقم ١١٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٨ ص ٢٥٢)

٢١٩٩ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف بالسلحاح لتفتيش باطل ولو كان قد صدر أمام نفس الضابط الذى اجترأه .

\* تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شأن محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك ان يكون الاعتراف قد صدر أمام نفس الضابط الذى أجرى التفتيش الباطل ما دام قد صدر مستقلا عنه وفي غير الوقت الذى أجرى فيه .

(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٦ ص ١٤٩٦)

٢٢٠٠ - سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد وبطلان العقد المطعون فيه .

\* محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى تطئن اليه بدون معقب عليها بما فيها الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد وبطلان العقد المطعون عليه بعد ان تبين سبب اقتناعها بهذا الراى باعتباره من الأدلة المقدمة اليها في الدعوى المطلوب منها الفصل فيها .

(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٦ ص ٢٥٦)

٢٢٠١ - اطراح المحكمة ما تقدم به المتهم في مذكرته التى لم تصرح له بتقديمها - لا عيب .

\* متى كانت المحكمة لم تصرح للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه ، فانه لا يعيب الحكم ان يطرح ما تقدم به المتهم في مذكرته التى يقول عنها من طلب سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلسة .

(الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ ص ٢٥٥)



## ٢٢٠٢ - استدلال الحكم على امكان الرؤية من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي - صحيح .

\* لا تريب على المحكمة اذا هي اتخذت من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي قرينة على ان القمر في مثل هذه الليلة يكون في العادة ساطعا وذلك في سبيل التدليل على امكان الرؤية ، اذ ان القرائن تعد من طرق الاثبات في المواد الجنائية .

( الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٤ من ٨ ص ٥٩٥ )

## ٢٢٠٣ - عدم التزام محكمة الاحالة بالرد على اسباب الحكم المنقوض .

\* لا تلتزم محكمة الاحالة بالرد على اسباب الحكم السابق الذي اصبح لا وجود له بعد نقضه .

( الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٤ من ٨ ص ٦٠٢ )

## ٢٢٠٤ - اطمئنان المحكمة الى ان المتهم هو بذاته الشخص المقصود من اصدار الاذن - عدم رد الحكم على المأخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه - لا عيب .

\* متى كان الحكم قد استظهر بأدلة سائفة ان الشخص الذي جعل نفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فان اغفاله الرد على المأخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه لا يجدي للمتهم متى اطمانت المحكمة الى انه هو بذاته الشخص المقصود من اصدار الاذن .

( الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ من ٨ ص ٧٤٠ )

## ٢٢٠٥ - سلطة المحكمة في الاخذ بقول للشاهد ولو خالف قولاً آخر له دون أن تبين العلة .

\* للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها ان تأخذ بقول للشاهد ادلى به في احدى مراحل التحقيق او المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له ابداه في مرحلة اخرى ، دون ان تبين العلة ، اذ المرجع في ذلك الى ما تقتنع به ويعطمئن اليه وجدانها ، كما ان تناقض الشاهد او تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه .

( الدائن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ من ٨ ص ٨٣٢ )

( الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١١/٢٥ من ١٠ ص ٩٢٨ )

٢٢٠٦ - **مسئلة المحكمة في التحويل على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي**  
ولو لم يعلن بالحضور لأداء الشهادة أمامها \*

\* للمحكمة بمقتضى القانون أن تمول في حكمها على أقوال شاهد أو أكثر ادلى بها في التحقيق الابتدائي ولو لم يعلن بالحضور لأداء الشهادة أمام المحكمة ما دامت أقواله في ذلك التحقيق كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ، على معنى أنها مدونة بملف القضية الذي كان تحت نظر الدفاع \*

( الملن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ ص ٨ من ٩٠١ )

٢٢٠٧ - **نسبة الحكم الى الشهود على خلاف الثابت بالأوراق واقعة معينة**  
لسم يجعل لها اعتبارا في ادانة المتهم - لا عيب \*

\* جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت بالأوراق الى بعض الشهود واقعة معينة ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتبارا في ادانة المتهم وما دام حكمها مقاما على أدلة مؤدية الى ما رتبته عليها \*

( الملن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٠ ص ٨ من ٩٧٥ )

٢٢٠٨ - **القضاء بالبراءة من تهمة العود للاشتباه استنادا الى أن الجريمة المتخذة أساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر المتهم - صحيح**

\* متى كان الحكم قد افصح في مدوناته على أن الجريمة التي قارفها المتهم بجريمة العود للاشتباه والمتخذة أساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر في المتهم أو تكشف عن ميله الى الاجرام وقضى بالبراءة استنادا الى ذلك ، فإن ما قرره الحكم الملنون فيه يكون صحيحا في القانون \*

( الملن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٢ ص ٩ من ٩٢ )

٢٢٠٩ - **استناد الحكم الى المعاينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي**  
في غيبة المتهم - لا عيب \*

\* لا يعيب الحكم أن يطمئن الى المعاينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي في غيبة المتهم \*

( الملن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ من ٦٨ )

٢٢١٠ - استناد الحكم الى اقوال لبعض الشهود منقولة عن شهود آخرين  
- جوازه \*

يجوز استناد الحكم الى اقوال لبعض الشهود منقولة عن شهود آخرين امر  
لا يحرمه القانون اذ مرد ذلك الى ما تطمئن اليه محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها  
من ادلة في الدعوى \*

(الطن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٣ من ٩ ص ١١٨)

٢٢١١ - انتهاء الحكم الى أن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده -  
عدم تحدده بعد ذلك عن جميع صور الخطأ المنسوبة الى المتهم او  
تعرضه لباقي صور الخطأ المشار اليها في المادة ٢٣٨ عقوبات -  
لا عيب \*

\* متى كان الحكم قد قطع ان الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه  
وحده وانتهى الى أن خطأ المتهم - بفرض حدونه - لم يكن له شأن في وقوع الحادث  
لانتهاء رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذي لحق المجنى عليه ، فان  
الحكم لا يكون قاصرا ولا مشوبا بالخطأ في القانون ان هو لم يتحدث عن جميع  
صور الخطأ المنسوبة الى المتهم ولم يتعرض لباقي صور الخطأ المشار اليها في  
المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات \*

(الطن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٣ من ٩ ص ١٢٩)

٢٢١٢ - حالة الحرب - مثال لتسبب كاف لاستظهار قيامها \*

\* اذا حصل الحكم ان الحرب بين مصر واسرائيل قائمة فعلا وانفذ  
في ذلك الى اتساع العمليات الحربية بين مصر والدول العربية من ناحية واسرائيل  
من ناحية اخرى ومن اعداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وحشد  
الهدنة التي لا تكون الا بين متحاربين واصدار مصر التشريعات المؤسسة على  
قيام حالة الحرب كانشاء مجلس الأمن ومن اعتراف بعض الدول باسرائيل  
كدولة فان الحكم يكون قد استند في القول بقيام حالة الحرب بين مصر واسرائيل  
الى الواقع الذي رآه وللأسانيد والاعتبارات الصحيحة التي ذكرها \*

(الطن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ من ٩ ص ٥٠٠)

٢٢١٣ - مثال لتسبب كاف في جريمة اشتراك في جناية تغاير مع دولة  
اجنبية \*

\* اذا قرر الحكم بالنسبة للمتهم الرابع أنه كان يعلم بأن المتهمين الدول

والثاني يتسللمان عنه في زمن حرب أسرار الدفاع عن البسلاد لحساب دولة « بريطانيا » وأن هذا العمل في ذاته يكشف عن قصد ذينك المتهمين الآخرين من الإضرار بمركز مصر العربي وأن المستندات التي تعامل بها المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثاني ناطقة في اثبات قيام المخابرة بينهما وبين دولتهما بما اشتملت عليه من تعليق على المعلومات المسجلة لتلك الدولة أو توجيه نحو استيفاء بعض جوانبها . كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع أنه كان يعلم بتخاير المتهم الأول وهو من ماموري الدولة الأجنبية التي يعمل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقيه التعليمات والاستيضاحات في شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار ينطوي بطبيعته على إضرار بمركز مصر العربي فإن هذا التقرير يكفي بحد ذاته لإثبات قصد الجنائي لدى كل من المتهمين الرابع والسابع في جريمة الاشتراك في جناية التخابر المنصوص عليها في المادة ٧٨ مكرراً ( ١ ) التي دانتها بها المحكمة .

( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ م ٧ ص ١٥٥ )

#### ٢٢١٤ - صحة الحكم عند رفعه التناقض الظاهري فيما وود بتقريرين طبيين .

\* متى كان الحكم فيما أورده من أسباب صحيحة مستمدة من ذات الكشف الطبية قد رفع التناقض الظاهري فيما جاء بالتقريرين الطبيين عن إصابة المجنى عليه فإن الحكم يكون صحيحاً في القانون .

( الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٤/١٠/١٩٥٨ م ٩ ص ٧٩٢ )

#### ٢٢١٥ - جواز افتراض المحكمة حصول الواقعة على صورها المختلفة وألياتها ادانة المتهم على أي صورة منها .

\* لا تثريب على المحكمة في أن تفترض حصول الواقعة على صورها المحتملة ، وأن تثبت مع ذلك ادانة المتهم عنها على أي صورة من الصور التي افترضها .

( الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٢٦/١/١٩٥٩ م ١٠ ص ٧٢ )

#### ٢٢١٦ - استخلاص نية الطرفين وتعديد النتائج المتباعدة من الصلح أمر موضوعي - ما دام الاستخلاص سائفاً مثال .

\* من المقرر أن الصلح عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين في أمر معين بشروط معينة ، ولهذا يجب ألا يتوسع في تأويله ؛ وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضي الموضوع وبين حقه في أن يستخلص

من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها نية الطرفين والنتائج المبتغاة من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه - شأنه في ذلك شأن باقي العقود - إذ أن ذلك من سلطته ، ولا رقابة عليه فيه ما دامت عبارات العقد والملايسات التي تم فيها تحتل ما استخلص منها - فإذا استخلص الحكم من عقد الصلح والظروف التي تم فيها أن القصد من أجرائه كان تهدئة المخاطر ، وأنه لا يحمل في طياته تنازلاً من المجنى عليه عن حقوقه المدنية - وكان هذا الاستخلاص سائفاً في العقل وتحتل عبارات الصلح وملايساته ، فيكون ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - لسبق تنازل المدعي بالحقوق المدنية عن حقوقه - صحيحاً في القانون .

(الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/٢ ص ١٠ ص ٨٢٩)

#### ٢٢١٧ - سلطة محكمة الموضوع في عدم التعويل على الشهادة الطيبة لأسباب ساقطة .

✽ لا تعدو الشهادة المرضية أن تكون دليلاً من أدلة الدعوى تخضع في تقديرها لمحكمة الموضوع كسائر الأدلة - فإذا كانت المحكمة قد تحدثت في حكمها عن الشهادة الطيبة التي استند إليها المتهم في تبرير عذره في التخلف عن الاستئناف في الميعاد - ولم تعول عليها للأسباب الساقطة التي أوردتها في حدود سلطتها التقديرية فالجدل في هذا الخصوص يرد في حقيقته على مسائل موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها .

(الطن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/٢٣ ص ١٠ ص ٩٤٨)

(والطن رقم ١٤٠٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١٢/٥ ص ١١ ص ١٠٣)

#### ٢٢١٨ - قول الحكم أن السند ضبط مع المتهمين من بعد سابقة التقرير بضبطه مع أحدهما الذي لم يكن إلا أداة للآخر - لاتناقض .

✽ إذا كان مفاد شهادة الضابط والكاظم التي أوردتها الحكم أن الورقة ضبطت مع المتهم الثاني - فقول الحكم بعد ذلك في إحدى عباراته أن الورقة « ضبطت معهما » لا ينطوي على شيء من التناقض - إذ أن تسليم الورقة للمتهم الثاني الذي كان يصحب المتهم - لتنفيذ غرضها الإجرامى - إنما هو تسليم لها في الواقع - إذ لم يكن المتهم الثاني إلا أداة لها .

(الطن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/١١ ص ١١ ص ٢٣)

### ٢٢١٩ - المنازعة في مكان ضبط المتهم يكفي فيها الرد الضمني \*

\* ما يثيره المتهم من أنه لم يضبط بالزراعة وإنما تم ذلك داخل منزله هو دفاع موضوعي لا يستلزم من محكمة الموضوع الرد عليه استقلاً ، وإنما فيما أوردته في شأن ظروف ضبط المتهم ومن بيان الأدلة التي أسست عليها إدانته واطراحها لأقوال شاهد النفي - فيما أوردته من ذلك ما يكفي للرد ضمناً على دفاع المتهم \*

(الطن رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٣ - جلسة ١٨/١٠/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦٦٣)

### ٢٢٢٠ - الفصل في امتناع مسؤولية المتهم الجنائية لوجوده في حالة سكر وقت مقارفته للجريمة أمر يتعلق بالواقع في الدعوى مما يستقل بتقديره قاضي الموضوع - ما دام تدليه سائفاً \*

\* الفصل في امتناع مسؤولية المتهم تأسيساً على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون معقب عليه - فإذا كان الحكم قد محصى دفاع المتهم في هذا الخصوص وانتهى للأسباب السائفة التي أوردتها إلى أنه كان أهلاً لحمل المسؤولية الجنائية لتوافر الإدراك والاختيار لديه وقت مقارفة الفعل الذي ثبت في حقه ، فإن ما ينعماء المتهم على الحكم من خطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد \*

(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠٠٣ - جلسة ١٧/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٥٦)

### ٢٢٢١ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي - يكفي أن تؤدي الأدلة في مجموعها إلى قناعة المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه \*

\* لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى - إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة - بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ، ومنتهجة في اكتمال قناعة المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه \*

(الطن رقم ١٣٠٨ لسنة ٢٠٠٣ - جلسة ١٥/١١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٩٦)

(الطن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٠٠٣ - جلسة ٣١/١٠/١٩٦٠ - لم ينشر ١٠)

٢٢٢٢ - الدفاع القانوني الظاهر البطلان - عدم الرد عليه .

\* لا تلتزم المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

( الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٤/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٢١٨ )

٢٢٢٣ - حكم - تسببيه - متى لا تلتزم المحكمة بتحديد بقعة وقـوع الجريمة .

\* لا تلتزم المحكمة - التي لم ينازع المتهم في اختصاصها المكاني بنظر الدعوى بتحديد بقعة وقوع الجريمة ، ما دامت ليست عنصرا من عناصرها ، ولم يرتب القانون اثرًا على مكان مقارفتها باعتباره ظرفا مشددا للعقاب .

( الطعن رقم ٢٣٥٤ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٤/٦/١٩٦١ س ١٢ ص ٢٣٨ )

٢٢٢٤ - حكم - تسببيه - الاحالة في بيان أقوال الشهود الى أقوال شاهد آخر متفقة معها - جواز ذلك .

\* من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها .

( الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٤/٣/١٩٦١ س ١٢ ص ٣٢٤ )

٢٢٢٥ - حكم - تسببيه - مالا يعيبه .

\* لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذهب وهو في معرض تبرير اطراحه لأقول شهود النفي الى القول - على خلاف مؤداها - بأن روايتهم لا تتصل بواقعة ضبط المخدر مع المتهم ما دام قد أبدى عدم اطمئنانه الى أقوالهم ، ولم يكن لهذه الواقعة تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت إليها .

( الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٤/٣/١٩٦١ س ١٢ ص ٣٦٠ )

٢٢٢٦ - حكم - ما لا يعيبه .

\* لا يعيب الحكم عدم تحديده تاريخ الواقعة ما دام لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها أو بتكوين عقيدة المحكمة في النتيجة التي انتهت إليها ولم يدع المتهم أن الدعوى الجنائية قد انتهت بمضى المدة .

( الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٤/٦/١٩٦١ س ١٢ ص ٣٦٦ )

٢٢٢٧ - انفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل اقامته - لا يبطل الحكم ما دام ان المتهم لا يدعى انه كان في سن تؤثر على مسؤوليته .

\* اذا كان الثابت في محضر الجلسة ان المتهم « الطاعن » سئل عن اسمه فاجاب بما هو مدون بصدر المحضر وكان اسمه قد ورد بصدر المحضر فلا عيب في ذلك . كما ان اغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل اقامته لا يبطل الحكم ما دام الطاعن لا يدعى انه كان في سن تؤثر على مسؤوليته .

(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٧/٤/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٢٨٠ )

٢٢٢٨ - الدفاع الموضوعي - عدم التزام المحكمة بمتابعته والرد عليه - ما دام الرد مستنادا ضمنا من الحكم بالادانة - استنادا الى أدلة الاثبات .

\* اذا كان الحكم الطعن فيه قد عرض لدفاع الطاعنين في شأن اتجاه سير المذئوف النارى في جسم المجنى عليها ورد عليه بانتفاء قيام تعارض بين اقوال الشاهدين وما ورد بالتقرير الطبى الشرعى مؤسسا ذلك على احتمال ان تكون المجنى عليها قد تلفت لدى مفاجاتها بدخول الطاعنين واطلاق النار عليها ، فتغير بذلك مسار الميار النارى في جسمها ومؤيدا في ذلك مما اورده التقرير الطبى من جواز حدوث اصابة المجنى عليها وفق تصوير الشاهدين ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما اراده الحكم في رده على دفاع الطاعنين هو ان المجنى عليها قد التفتت عند مفاجاتها باطلاق النار عليها وهو معنى مسانغ في تبرير ما انتهت اليه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعية وفي كل شبهة يثيرها ، والرد على ذلك ما دام ان الرد مستفاد ضمنا من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الاثبات التى اوردها الحكم فان النعى على الحكم بالقصور في التسبب يكون في غير محله .

(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٦ ق . جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٣٩٩ )

٢٢٢٩ - الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم - ما لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة - مثال .

\* الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، وما دام الحكم قد اثبت استلام الطاعن لاطيان المحجور عليه جميعها ، وكان الطاعن قد بقى في اسباب الطعن انه امتنع عن ايداع ربيع



ثلاثة أفدنة منها ، فإن خطأ المحكمة في هذا الخصوص - بفرض صحته - لا يقدح في سلامة الحكم ، إذ يستوى أن يكون المبلغ المبدد من حصيد الأفيان جميعها أو من حصيد جزء منها فقط .

(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٤/٧ س ١٥ من ٢٦٤)

٢٢٣٠ - التناقض الذي يبطل الحكم - هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهاذماً متساقطاً لا شيء فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها .

✽ التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهاذماً متساقطاً لا شيء فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها .

(الطن رقم ٨٦ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ س ١٥ من ١٦٦)

٢٢٣١ - تمسك المدافع عن الطاعن بسماع شهادة الشاهد - ورفض المحكمة طلبه استناداً إلى أن الطاعن لن يعجز عن تسخير له لتأييده في دفاعه - غير سائغ - وفيه إخلال بحقه في الدفاع .

✽ الأصل في الأحكام أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجربته المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً . ولما دأب المدافع عن الطاعن قد تمسك بسماع شهادة الشاهد ، فإن رفض المحكمة طلبه تأسيساً على أن الطاعن لن يعجز عن تسخير له لتأييده في دفاعه يكون غير سائغ وفيه إخلال بحقه في الدفاع ، إذ إن القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته لجواز أن يقنعها الشاهد بصدق روايته في شأن ما شاهده هو بحواسه على الرغم من طول الزمن فتجيء هذه الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقلقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢ س ١٥ من ٨٥٣)

٢٢٣٢ - تشكك المحكمة في أصل الواقعة - قضائها في موضوع الاتهام البراءة لعدم الثبوت تحت أي وصف - ما يثيره المدعى بالدعوى المدنية بشأن وصف الواقعة - لا جنوى منه .

✽ الأصل في تشكك المحكمة في أصل الواقعة بالتشكك وقضت في موضوع الدعوى المدنية ببراءة المدعى بالثبوت تحت أي وصف وطبقاً لأي كيف ينسجم مع أساسها .

فلا يكون ثمة جدوى للطاعن ( المدعى بالحقوق المدنية ) فيما يشيره بشأن وصف الواقعة .

( للطنر رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ س ١٦ ص ٧٢٤ )

٢٢٣٣ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وإطراح ما يخالفه من صور أخرى .  
ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق .

\* من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق .

( للطنر رقم ٨٧٥ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١١/٩ س ١٦ ص ٨٣٣ )

٢٢٣٤ - للمحكمة ألا تصلق دفاع المتهم الذي يبديه أمامها غير مؤيد بدليل .

\* للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذي يبديه أمامها غير مؤيد بدليل .

( للطنر رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ س ١٦ ص ٩١٠ )

٢٢٣٥ - لمحكمة الموضوع الأخذ بما تراتح اليه من الأدلة وإطراح ما عدها - علم التزامها بالرد على كل دليل على حدة - كفاية الرد الضمني ؛

\* من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تراتح اليه من الأدلة وتطرح ما عدها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حدة ، ما دام أن ردها مستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت الأخرى .

( للطنر رقم ١٩٠١ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ س ١٧ ص ١٤٥ )

٢٢٣٦ - علم التزام المحكمة بتعقب الرد على جميع ما يقوله المتهم من أوجه الدفاع الموضوعي - كفاية الرد الضمني .

\* ليس حتما على المحكمة أن تتعقب بالرد على جميع ما يقوله المتهم من أوجه الدفاع الموضوعي وحسبها في هذا الشأن أن تقيم الأدلة على مقارفته للجريمة

التي دين بما يحمل قضاءها وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بدفاعه .

(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ من ١٧ ص ١٤٥)

٢٢٣٧ - أخذ الحكم بأقوال شهود متناقضة - لا يعيبه - ما دام قد استخلص  
الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .

\* لا يعيب الحكم أخذه بأقوال للشهود متناقضة ، ما دام قد استخلص  
الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .

(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٢١ من ١٧ ص ٢٢٩)

٢٢٣٨ - لحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى  
من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها ما دام استخلاصها  
سائفا .

\* لحكمة الموضوع إن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة  
أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه  
اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام  
استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في  
الأوراق .

(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ من ١٧ ص ٦١٩)

٢٢٣٩ - التناقض بين أقوال الشهود - لا يعيب الحكم - ما دام قد استخلص  
الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائفا .

\* التناقض بين أقوال الشهود - بفرض وجوده - لا يعيب الحكم ما دام  
قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائفا .

(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ من ١٧ ص ٦٥٠)

٢٢٤٠ - للقاضي الأخذ بجميع عناصر الإثبات المستقلة عن التفتيش الباطل  
والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها .

\* إن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات  
الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش .

(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ من ١٧ ص ٦٥٨)

### ٢٢٤١ - الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيغ أثره .

\* من المقرر أن الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيغ أثره ، فلا ينال من سلامة الحكم إن ينسب أقوال الشاهد الى جلسة المحاكمة في حين أنه ادلى بها في التحقيق الابتدائي .  
( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/١٧ ص ١٧٢ )

### ٢٢٤٢ - الخطأ في الاستناد لا يوجب الحكم - ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

\* الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم الا اذا تناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .  
( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/١٧ ص ١٧٢ )

### ٢٢٤٣ - جمع الحكم بين عدة متهمين في مقام التدليل على ثبوت التهمة لوحدة الواقعة المنسوبة اليهم - لا يؤثر في سلامته .

\* من المقرر أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون في مقام التدليل على ثبوت التهمة تو جمع بين عدة متهمين لوحدة الواقعة المنسوبة اليهم .  
( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/١٧ ص ١٧١ )

### ٢٢٤٤ - حكم - تسميته - أقوال الشهود .

\* اذا كان الحكم قد بين عند تصديده واقعة الدعوى أقوال شهود الاثبات بيانا مفصلا بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة احراز المواد المخدرة التي دان المتهم من أجلها ، فإنه لا يعيب الحكم بعد ذلك عدم تكرار سرده لأقوال الشهود .

( الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/١٢ ص ١٢٠ )

### ٢٢٤٥ - عقيدة المحكمة انما تقوم على المعاني لا الألفاظ والمباني .

\* عقيدة المحكمة انما تقوم على المعاني لا الألفاظ والمباني ، وبذلك لا يضير الحكم أن يورد على لسان الشاهد أن المجنى عليه أكد له صدور الاعتداء من الطاعن في حين أن الثابت في الأوراق أنه شهد بأن المجنى عليه قسّر له باعتداء الطاعن عليه . لأن المعنى المشترك بين التعبيرين واحد وهو اخبار المجنى عليه للشاهد باعتداء الطاعن عليه .

( الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ص ١٧٢ )

٢٢٤٦ - خطأ الحكم في بيان تاريخ وقوع الجريمة - لا يعيبه - ما دام الطاعن لا يدعى بانتفاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

\* الخطأ في بيان تاريخ وقوع الجريمة لا اثر له في الحكم ، ولا مصلحة للطاعن من المنازعة فيه ما دام لا يدعى بانتفاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

( الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٤/٦/١٩٦٦ س ١٧ ص ٨١٢ )

٢٢٤٧ - ايراد الحكم على تخالف الواقع - لا يعيبه - مادام لم يكن له - هذه الوقائع تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت اليها .

\* لا يقدر في سلامة الحكم ان يكون قد ذهب وهو في معرض تبرير اراحه لاقوال شهود الذمى الى ايراد على تخالف الواقع ، مادام قد ابدى عدم اطمئنانه الى اقوالهم ولم يكن لهذه الواقعة تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت اليها .

( الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٤/٦/١٩٦٦ س ١٧ ص ٨٢٣ )

٢٢٤٨ - خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم بالتأجيل - لا يعيب الحكم .

\* لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم بالتفصيل ، اذ عليه ان كان يحضر تدوين امر معين ان يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر .

( الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٤/٦/١٩٦٦ س ١٧ ص ١١١٥ )

٢٢٤٩ - تناقض اقوال الشهود - لا يعيب الحكم - ما دام قد استخلص الادانة من قوتهم بما لا تناقض فيه .

\* لا يعيب الحكم تناقض اقوال الشهود ما دام قد استخلص الادانة من اقوالهم بما لا تناقض فيه .

( الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٤/٦/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٢٨٨ )

٢٢٥٠ - القضاء في أصل الواقعة بعدم صحة اسنادها الى المتهم - سكوت الحكم عن التعرض للعناصر الثانوية المتعلقة بهذا الاصل - لا يعيبه .

\* اذا كان الحكم قد قضى في أصل الواقعة بعدم صحة اسنادها الى

المتهم ، فلا يعيبه بعد ذلك سكوته عن التعرض جملة الى العناصر الثانوية المتصلة بهذا الأصل .

(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ س ١٩ ص ٣٣٢ )

٢٢٥١ - خلط الحكم في سبب الحادث أو الباعث عليه - لا يعيبه ما دام لم يعول عليه في قضائه .

\* سبب الحادث أو الباعث - ليس ركنا من أركان الجريمة ، فالخلط لا يعيب الحكم ، ما دام أنه لم يكن عنصرا من العناصر التي استند اليها في قضائه .

(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ ص ٣٥٢ )

٢٢٥٢ - استطراد الحكم الى فرض تمسك به الدفاع ورده عليه ودا مقبولا - لا يعيبه .

\* لا يعيب الحكم المطون فيه وقد بين واقعة الدعوى وأثبتها في حقيق المتهم على صورة تخالف دفاعه والتصوير الذي قام عليه ، ان يستطراد الى فرض آخر تمسك به الدفاع ، وقوله قولا مقبولا في القانون انه بفرض حصوله لا يؤثر في الواقعة التي استخلصها وانتهى اليها .

(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ ص ٣٥٢ )

٢٢٥٣ - إقامة الحكم قضاؤه على ماله أصل ثابت بالتحقيقات - النعى عليه بدعوى الخطأ في الاسناد - غير مقبول .

\* متى كان ما أثبتته الحكم عن أقوال الطاعن وأقوال المتهمين المعترفين له اصل ثابت في تحقيقات النيابة على ما اتضح من مراجعة المفردات التي أمسرت بالحكمة بضمها ، فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة ، ولا يقبل في ذلك ما دلت عليه المفردات من خطأ الحكم فيما قال به عن عدم تداول الشمع في الأسواق ذلك بأن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن على ما بين من سياق استدلاله الا تزييدا بعد أن استوفى دليل علم الطاعن بأن الشمع مسروق .

(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٠ ص ٢٧٧ )

٢٢٥٤ - تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله - لا يعيب الحكم - ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا .

\* تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد

استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .

(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٥/٣/١٩٦٦ م ١٧ ص ٢٠٨)

٢٢٥٥ - ما لا يؤثر في سلامة الحكم - مثال .

\* لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون - بفرض التسليم بدعوى الطاعن - قد اخطأ فيما نقله عن اعترافه أمام النيابة بأنه كان وقت الحادث يعمل زجاجة خمر فارغة ، ولا ما يشيره من أنه لم يمس المجنى عليه بأية صورة ، طالما أن الأمرين جميعا لا ينالان من التكييف القانوني الصحيح لمركز الطاعن في الدعوى كما انتهى إليه الحكم .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ٢٤/٣/١٩٦٩ م ٢٠ ص ٢٨٨)

٢٢٥٦ - تسييب الحكم - مثال لاستناد سليم .

\* متى كان الثابت من المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - صحة ما نسبته الحكم للطاعن من اعتراف بالتوقيع على إذن الصرف ، فإن ما يشيره من قالة الخطأ في الاستناد في هذا الصدد يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٣١/٣/١٩٦٩ م ٢٠ ص ٤١٤)

٢٢٥٧ - صحة الإحالة في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده الحكم من أقوال

شاهد آخر - ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

\* لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها ، وإذا كان ذلك وكما كان الطاعن الثاني لا يجادل في أن أقوال الشهود قد اتفقت مع ما استند إليه الحكم منها وإن ادعى اختلافها في غير ذلك ، فإن نفيه في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق . جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩ م ٢٠ ص ٦٠٩)

٢٢٥٨ - التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص

الإدانة استخلاصا سائفا .

\* التناقض في أقوال الشهود لا ينال من سلامة الحكم متى استخلص منها الإدانة استخلاصا سائفا بما لا تناقض فيه .

(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق . جلسة ٢٦/٥/١٩٦٩ م ٢٠ ص ٧٨٠)

٢٢٥٩ - كناية الشك في صحة اسناد التهمة للقضاء ببراءة المتهم - ما دام  
أن الحكم قد أورد واقعة الدعوى وأدلة الاتهام وأوضح عن عدم  
اطمئنانه اليها .

\* لا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة  
دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من  
مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعي أمام جهات الحكم ، ولا تعتبر الدعوى  
قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس  
بالجريمة ، إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان  
من مباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الاجراءات  
الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الاذن رجوعا الى  
حكم الأصل في الاطلاق وتحريرا للمقصود في خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد  
لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الاجراءات الممهدة  
لنشئها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها .

(الطبعة رقم ٢٢٥٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٦٩/٦/٢٠ ص ٢٠٧٧)

٢٢٦٠ - انطواء الحكم على تقارير قانونية خاطئة - لا يعيبه -  
شرط ذلك ؟

\* من المقرر أن انطواء الحكم على تقارير قانونية خاطئة لا يعيبه ما دامت  
النتيجة التي خلص اليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم .

(الطبعة رقم ١٩١٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/٢٠ ص ٢١٨٧)

٢٢٦١ - للمحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة  
باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة - لها تجزئة هذه التحريات  
والأخذ منها بما تطمئن اليه وإطراح ما عداه . لها أن ترى في تحريات  
الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز  
المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد التصاطي والاستعمال  
الشخصي .

\* من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات  
الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه  
التحريات فتأخذ منها ما تطمئن اليها مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه .  
ومن سلطاتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش



لا ترى فيها ما يقتضها بأن احراز التهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد لتعاطي والاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة .

( الملحق رقم ٢٢٦ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ س ٢١ ص ٥٩٩ )

٢٢٦٢ - إشارة الحكم الابتدائي الى مواد العقاب - إحالة الحكم المطعون فيه الى الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه - كفاية ذلك بياناً لمواد القانون التي دان الطاعن بمقتضاها .

\* متى كان الحكم الابتدائي قد أشار الى مواد الاتهام ومن بينها المادتان ٣ ، ٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، وكانت السادة الأولى منها قد اقتضت على بيان اركان الجريمة ونصت الثانية على وجوب العقاب عليها وانتهى الحكم الى معاقبة الطاعن طبقاً لها ، وكانت إحالة الحكم المطعون فيه الى الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه تشمل فيما تشمله مادة العقاب فإن ذلك يكفي بياناً لمواد القانون التي دان الطاعن بمقتضاها .

( الملحق رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ س ٢١ ص ٥٩٣ )

٢٢٦٣ - إحالة الحكم الى الأدلة التي سبق أن سردها - لا عيب .

\* اذا كان مفاد مساق الحكم حين تحدث عن « الأدلة الاخرى » لم يقصد من هذه العبارة سوى الإحالة الى أدلة الثبوت التي سبق أن سردها وحصل مؤداها ، فإن النعى عليه بأنه لم يبين مؤدى بعض الأدلة يكون على غير سنده من الواقع .

( الملحق رقم ٢٢٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ٥/٢٤/١٩٧٠ س ٢١ ص ٧٢٤ )

٢٢٦٤ - وجوب تبيان الحكم نص القانون الذي حكم بمقتضاه - لم يرسم القانون شكلاً لصياغة هذا البيان - مثال لتسبب كلف .

\* ان المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه إلا أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها قد أشار الى نصوص القانون التي أخذ الطاعن بها بقوله : « الامر للعقاب عليه بالمواد ١١٢ ، ١١٨ » . ٢١١ ، ٢١٤ من قانون العقوبات » فإن ما أورده الحكم يكفي في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون .

( الملحق رقم ٢٢٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ٢١/٦/١٩٧٠ س ٢١ ص ٨٩٨ )

٢٢٦٥ - التناقض الذي يبطل الحكم - ماهيته ؟ مثال لتسبيب غسير

معيب \*

\* التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه ان يجعل الدليل متهادما متناقضا لا شيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والاخذ بها \*

(الطن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٢١ ص ٢١ من ٨٩٨)

٢٢٦٦ - حكم - تسبيب - أقوال الشهود \*

\* لا تلتزم المحكمة أن تورد في حكمها من أقوال الشهود ، الا ما تقيم عليه قضاؤها ، وفي عدم تعرضها للأقوال الأخرى ما يفيد اطراحها لها اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التي بينها الحكم \*

(الطن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/١٨ ص ٢٢ من ٦٩)

٢٢٦٧ - خطأ الحكم في تحصيل الثابت بالأوراق وتحويله عليه في ادانة الطاعن يعيب الحكم بما يوجب نقضه والإحالة - علية ذلك ؟ عدم معرفة مبلغ الأثر الذي كان لهذا الخطأ في تكوين عقيدة المحكمة \*

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد على خلاف الثابت بالأوراق ان مغانيج السيارة التي ضبطت بها المواد المخدرة كانت مسح الطاعن وقت القبض عليه ومحول على ذلك في ادانته فانه يكون معيبا بالخطأ في الاسناد ، واذا كان لا يعرف مبلغ الأثر الذي كان لهذا الخطأ في عقيدة المحكمة لو تفتنت اليه وكانت الأدلة في المواد الجنائية ضمائم متساندة فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة \*

(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٥ ص ٢٢ من ٦٩١)

٢٢٦٨ - وجوب ابتناء الحكم على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث والمناقشة تحت نظر الخصوم دون غيرها \*

\* من المقرر ألا تبني المحكمة حكمها الا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم \*

(الطن رقم ١٠٤٢ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ ص ٢٢ من ٧٨٥)

### ٢٢٦٩ - ما يكفي كيما يتم تدليل الحكم ويستقيم قضاؤه \*

\* حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحتها \*

(الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ ص ٢٣ من ١٦١)

### ٢٢٧٠ - قصر الحكم بعثه على الاختصاص دون التعرض لموضوع الواقعة - وجوب أن يكون النقص مقرونا بالإحالة \*

\* متى كان الحكم المطعون فيه قد قصر بعثه على الاختصاص ولم يتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها حتى تتمكن محكمة النقص من انزال صحيح القانون عليها فانه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد \*

(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ص ٢٣ من ١٦٣)

### ٢٢٧١ - أثبات الحكم حسن نية المتهم بالحبس بدون وجه حق استناداً إلى أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن اجراءه من اختصاصه بصفته قائماً بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى - وتعليقه اعتقاد المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة - وانتهائه إلى تبرئته من تهمة القبض - صحيح \*

\* متى كان الحكم قد أثبت حسن نية المطعون ضده التاسع من تكتب الحجز وقال عنه أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وإن اجراءه من اختصاصه بصفته قائماً بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى تتمثل في أن يقتصر الطاعن الثاني من قاتلي أخيه وكان المطعون ضده التاسع قد ثبتت وتحرى عن ظروف الحادث من المممة (المطعون ضده الماشر) وقد علل الحكم اعتقاد المطعون ضده التاسع بضرورة ما فعله من احتجازه الطاعن الثاني بديوان النقطة بأسباب معقولة هي أن للطاعن المذكور من المصيبة والقوة ما يمكنه من الاعتداء على قاتلي أخيه - فإن الحكم اذ انتهى إلى القضاء ببراءة المطعون ضدهما التاسع والعاشر من التهمة المسندة إليهما يكون قد أصاب سديد القانون \*

(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ص ٢٢ من ٧٢٤)

٢٢٧٢ - النعى بأن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل نظرها - استنادا الى تحشيش الرد على الدفع في مسودة الحكم لا يقبل ما دامت نسخة الحكم الأصلية ورد بها الدفع والرد عليه سعة ذلك ؟ المسودة ورقة لتحضير الحكم - للمحكمة كادل الحرية في ان تجرى فيها ما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب الى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه •

\* منعى الطاعن بأن المحكمة قد كونت رأيها في الدعوى قبل نظرها استنادا الى ما جرى على مسودة الحكم من تعديل بأن أضيف اليها بطريق التحشيش الرد على الدفع وأن ذلك يفيد ان المحكمة أعدت المسودة قبل المرافعة في الدعوى وسماع دفاع الطاعن - هذا النعى لا يكون مقبولا اذا كان يبين من الاطلاع على نسخة الحكم الأصلية ان الحكم اورد بيانا لما تم في الدعوى من اجراءات المحاكمة ومن بينها سماع الطاعن ودفاعه كما عرض للدفع المبدى منه ببطلان التفتيش ايرادا له وردا عليه • اذ العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ولا تعدو المسودة ان تكون ورقة لتحضير الحكم وللمحكمة كامل الحرية في ان تجرى فيما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب الى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه •

( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ ص ٢٣ من ٨٠٢ )

١١٧٣ - ذكر الحكم رقم القرار الأصلي المنطبق دون القرار المعدل له - لا يعنيه - ما دام قد اورد النص المنطبق بعد التعديل •

\* لا محل لما يثيره الطاعن بشأن عدم اشارة الحكم الى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية من رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ الذي جاء معذرا للمقوبة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بالزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم او لدى آخرين اذ ان الحكم المطعون فيه حين اورد نص المادة الثانية من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذي مد بسببها العقوبة المقررة للجريمة الثانية التي دين بها الطاعن ، اورد نص تلك المادة المعدلة بالقرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ •

( الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٠ ص ٢٣ من ١٠٩٤ )

٢٢٧٤ - لا يقدح في سلامة حكم البراءة ان تكون احدى دعاواه معيبة ما دام اقيم على دعوات اخرى متعددة له يوجه اليها نى عيب وتكفى وحدها لحمله - مثال •

\* لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة ان تكون احسدى دعواته

معيبة ، فانه بفرض صحة ما تنماه الطاعنة عليه من خطئه في تصور شهادة المجنى عليه وتمارض تصويره لتلك الشهادة مع التقرير الفني ، فان هذا العيب غير منتج ما دام الثابت ان الحكم قد اقيم على دعائم أخرى متعددة قسم يوجه اليها اى عيب وتكفى وحدها لحمله .

( الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٢/٣ من ٢٢ ص ١٣٦٣ )

٢٢٧٥ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، اغفال الحكم بيان اصابات الطاعن ونتيجة مناظرة المحقق له - لا يعيبه .

\* لا يقدح في سلامة الحكم اغفاله بيان اصابات الطاعن ونتيجة مناظرة المحقق له لما هو مقرر من ان المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها ان هي التفتت عن اى دليل آخر لأن في عدم ايرادها له لا يفيد اطراحه وعدم التمويل عليه .

( الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ من ٢٤ ص ٥٧٥ )

٢٢٧٦ - استطراد الحكم الى تقارير قانونية خاطئة لم تمس جوهره - لا يضيره .

\* لا يضير الحكم ما استطراد اليه من تقارير قانونية خاطئة ما دامت لم تمس جوهر قضائه .

( الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ من ٢٤ ص ٥٧٥ )

٢٢٧٧ - الاصل كفاية اخذ المحكمة بأدلة الادانة ردفاً على الدفاع الموضوعي - تعرضها اليه بالرد يوجب أن يكون ردفاً صحيحاً له أصل في الأوراق - مثال لخطأ في الاستناد في جريمة ضرب افضى الى الموت .

\* من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي يشير المتهم اكتهاف باخذها بأدلة الادانة الا انها اذا تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردفاً صحيحاً مستنداً الى ما له أصل في الأوراق . ولما كان البين من الرجوع الى محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن اثار في دفاعه احتمال وفاة المجنى عليه نتيجة التماسك الذي حصل في المشاجرة التي كان يشترك فيها الكثير من الناس وأن اصابة المجنى عليه يحتمل حدوثها من مجهول ، ورد الحكم على ذلك في قوله « وحيث ان ما ذهب اليه الدفاع بجلسة المحاكمة مردود بما قرره المجنى عليه نفسه قبل أن يلفظ انقاسه من أن المتهم هو الذى ركله في بطنه »

الركلة التي أحدثت به الإصابة التي نشأت عنها الوفاة وأن أحدا لم يقل بأن آخر قد تماسك وتشاجر مع المجنى عليه حتى يمكن استناد الركلة للجهول ولقد تأيدت أقوال المجنى عليه هذه بما شهد به شهود الإثبات التي اطمانت المحكمة الى شهادتهم \* \* \* وكان يبين من المفردات ان المجنى عليه مثل قبل وفاته في محضر جمع الاستدلالات فقرر أن شجارا حدث بينه وبين الطاعن وأخيه ووالدهما وأن الأخيرين كانا يسكان به حين ركله الطاعن بقدمه في بطنه ، وهو ما يتعارض مع ما أورده الحكم من خلو التحقيقات \* ما يفيد ان أحدا غير الطاعن تماسك وتشاجر مع المجنى عليه ، ومن ثم فإن المحكمة تكون قد استندت في اطراحها لدفاع الطاعن - الى مالا سند له من أوراق الدعوى بما يهضم الحكم بعيب الخطأ في الاستناد المستوجب للنقض والإحالة \* .

(الطن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٣ ق \* جلسة ١٩٧٤/١٤/١٤ من ٢٥ ص ٢٣ )

٢٢٧٨ - شرط صحة البراءة المؤسسة على تشكك المحكمة في صحة اسناد

#### التهمة \*

\* من المقرر أن محكمة الموضوع وأن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية ادلة الثبوت وأن ملاك الأمر يرجع الى وجدان القاضي وما يطمئن اليه ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد ان المحكمة محصت الدعوى واساطط بطروفيها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند اليها في قضائها من شأنها أن تؤدي الى ما تبه عليها ، وكان الحكم قد استدل على عدم صحة التحريات وأقوال الضابط بأدلة لا تظاهر هذا الاستدلال وتجاوز الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن \*

(الطن رقم ١٠٦٩ لسنة ٤٥ ق \* جلسة ١٩٧٥/١٠/١٩ من ٢٦ ص ٦٠٢ )

٢٢٧٩ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم \*

\* لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم ، إذ عليه ، ان كان يهمه تدوينه ، ان يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر ، كما عليه ان ادعى ان المحكمة صادرة حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم ان يقدم الدليل على ذلك ، وان يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم \* ولما كان الطاعن لم ينهيا الى الادعاء بأنهما طلبا ان يثبت بمحضر جلسة المحاكمة مام محكمة ثاني درجة طلبهما ارجاء نظر الدعوى لحضور المحامي الاصيل ، كانت أسباب طعنهما قد خلت البتة من أية اشارة الى سلوك طريق الطعن

التزوير في هذا الصدد ، كما خلت المفردات المضمومة من طلب يكون قد تقدم به المدافع عنهما مسجلا فيه على المحكمة مصادرة حقه في الدفاع ، فإن النعي على لحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون غير صديد .

( الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٦/٣/١٩٧٥ س ٣٦ ص ٢٢٢ )

#### ٢٢٨٠ - شرط صحة القضاء بالبراءة \*

✽ من المقرر أن محكمة الموضسوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة وازنت بينها وبين أدلة الثبوت فرجعت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، وإذا ما كان الثابت مما ساقه الحكم المطعون فيه وتساند إليه في قضائه بالبراءة على نحو ما سلف بيانه أنه لم يبين سنده فيما أطرحه من اعتراف وأقوال حتى يبين منه وجه استدلاله لما جهله ، ولما باعد به بين بعض المطعون ضدهم وبين التهمة المسندة إليهم ، ولا كيف أنها اندفعت عن غيرهم بالرغم مما حصلت في شأنهم على صورة تفيد توافر عناصر الجرائم المسندة إليهم ، وما ينبىء عن أن المحكمة وازنت ورجعت فيما بين أدلة الثبوت والنفي ، لذلك ولأن التهمة لا تدفع بغلبة الظن في مقام اليقين فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الموجب لنقضه . لما كان ذلك ، وكان ما انطوى عليه الحكم من خطأ قانوني قد حجبه عن تقدير أدلة الدعوى فضلا عما شابه من قصور في التسبيب فإنه يتعين نقضه والإحالة بالنسبة إلى جميع ما أسند إلى المطعون ضدهم .

( الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق . جلسة ٢٢/٦/١٩٧٥ س ٣٦ ص ٥٢٨ )

#### ٢٢٨١ - الأسباب الزائدة - أثرها \*

✽ لا يعيب الحكم تزيده فيما لم يكن في حاجة إليه ما دام أنه أقام قضاؤه على أسباب صحيحة كافية بذاتها لحمله ، كما هو الحال في الدعوى المائلة .

( الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ٣٠/١١/١٩٧٥ س ٣٦ ص ٧٨٦ )

٢٢٨٢ - كفاية تشكك القاضي في ثبوت التهمة قبل التهم للقضاء ببراءته  
- طالما أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة - وخلا حكمه من عيوب  
التسبيب \*

\* من المقرر أنه وإن كان يكفي أن تتشكك محكمة الموضوع في ثبوت  
التهمة لتقضى للمتهم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبله إلا أن حد ذلك أن نكرو  
قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وألمت بأدلتها وخلا حكمها من عيوب  
التسبيب - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد وقف في تبرير قضائه  
برفض استئناف المدعية بالحقوق المدنية للحكم الابتدائي القاضي برفض دعواها  
عند حد القول بأن الأسباب التي أدت إليها - والتي ألمح الحكم الابتدائي  
إليها - لا تكفي لقيام جريمة التزوير ، وهي عبارة مجملة لا تكفي لجعل قضاء  
الحكم لما تنبئ عنه بذاتها من أن المحكمة قد أصدرته بغير إحاطة بالدعوى  
عن بصر وبصيرة ودون إتمام شامل بأدلتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون  
معيبا بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى  
المدنية \*

(الطن رقم ١٥٦٧ لسنة ٤٥ ق \* جلسة ١٩٧٦/١/٢٥ ص ٢٧ ص ١٠٠)

٢٢٨٣ - الأصل في الاجراءات الصحة وأنها قد روعيت - النعى على المحكمة  
قعودها عن الرد على دفاع لم يثر امامها - لا يجوز \*

\* الأصل في الاجراءات الصحة وأنها قد روعيت ما لم يتم دليل على خلاف  
ذلك - وأنه لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن أمرا لم  
يصدر من مستشار الاحالة باحالة الدعوى الى محكمة الجنائيات ، فانه لايجوز لهما  
إثارة ذلك ، والدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض \*

(الطن رقم ١٦١٠ لسنة ٤٥ ق \* جلسة ١٩٧٦/٢/٢ ص ٢٧ ص ١٦٢)

٢٢٨٤ - إشارة الحكم الى مادة الاتهام التي طبقها - دون تحديد القانون  
المتضمن لها - لا يعيبه - متى كان ادراك هذه القانون باديا لاوهلة  
الأولى \*

\* لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إذ ألقى حكم البراءة  
المستأنف وأعلن الطاعن - قد أفضح عن عقاب الطاعن بمواد الاتهام ، وكان  
بين من الحكم الابتدائي أنه قد تضمن اتهام النياية العامة الطاعن بارتكاب  
جريمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة خطرة - المفصل وصف كليتهما بصدد  
ذلك الحكم ، وأنها طلبت معاقبته بالسادة ١/٢٢٨ و ٢ - والقانون رقم ١.



لسنة ١٩٥٥ فإن في حذو ذلك آية على أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بتلك الجريمتين واعتبرهما جريمة واحدة فأوقع عليه عقوبة أولاهما باعتبارهما ذات العقوبة الأشد ، عملا بالفترة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولا يقدح في ذلك خلو الحكم الابتدائي من بيان اسم القانون المنطبق بعد اثباته للمادة ١/٢٣٨ و ٢ إذ أن ذلك لا يمدو - في صورة الدعوى - مجسرد سهو عن ذكر اسم قانون العقوبات - الذي يدرك للوهلة الأولى باعتباره الأساس الأصلي للمقاصد ، ما دام الحكم قد وصف الأفعال التي وقعت وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة في حدود هذه المادة صاحبة العقوبة الأشد - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيننا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٧ من ٢٣٥ )

٢٢٨٥ - الأخذ بأقوال المتهم في محضر الشرطة - دون تحقيق النيابة - من حق محكمة الموضوع - النعى على النيابة عدم عرضها غنازة المتهم في شأن ملكية المضبوطات على غرفة المشورة - تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة - عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض - سكوت الحكم عن الرد على طلب تحقيق ملكية المضبوطات - بفرض إبدائه - لا يعيب الحكم - مادام لم يعول على ما ضبط في ثبوت التهمة .

✽ لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للمتهم في محضر الشرطة وتعرض عن قول آخر له إبداء في تحقيق النيابة . وكان ما يثيره الطاعن من تعيب عمل الإجراءات بدعوى عدم قيام للنياية العامة بعرض مناعته في ملكية المضبوطات على غرفة المشورة لتفصل فيها إنما ينصب على الإجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتي التقاضي أن الطاعن قد أثار شيئا في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وهو - من بعد - لا يعدو أن يكون تنجييا لتحقيق النيابة بما ارتآه فيه من نقص دون أن يتمسك بطلب استكمالها ، ولا جناح على المحكمة أن هي التفتت عن تحقيق ملكية المضبوطات - بفرض إثارة النزاع بشأنها أمامها - ما دامت لم تتخذ مما ضبط بمسكن الطاعن دليلا على ثبوت التهمة قبله .

( الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٧ من ٢٩٤ )

٢٢٨٦ - اشارة الحكم الى ما طرأ على أقوال الشهود من اضافة في تحقيق النيابة وما لم يطرأ كفايته رداً على الادعاء بعدم الإلزام بأقوالهم في النيابة - اختلاف الشهود في بعض تفصيلات أقوالهم - لا يعيب الحكم - ما دام قد استخلص الحقيقة بما لا اختلاف فيه .

\* ان ادعاء الطاعة بأن لا يبين من الحكم ان المحكمة قد ألتمت بأقوال الشهود في تحقيق النيابة إلمامة ينقضه ما ضمنه الحكم مدوناته - بعد تفصيل أقوال الشهود في محضر جمع الاستدلالات - من اشارة الى ما طرأ على هذه الأقوال من اضافة في تحقيق النيابة وما لم يطرأ ، هذا الى أن الاختلاف في بعض التفصيلات في أقوال الشهود - بفرض حصوله - ولا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائماً لا اختلاف فيه ولم يورد تلك التفصيلات على نحو يركن به إليها في تكوين عقيدته .

(الطن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٣/١٤ من ٢٧ ص ٣٠٥)

٢٢٨٧ - تزييد الحكم فيها لا اثر له في منطقة ولا في نتيجته - لا يؤثّر في سلامته - مثال على اشارة الحكم الى السابق كدليل على المسلك الاجرامى .

\* ان ما اضافته الحكم كقرينة على سلوك الطاعة الاجرامى ، مما قال ان صحيفة سوابقها قد كشفت عنه ، لا تعلق له بجوهر الأسباب التي اعتمد عليها في قضائه بادانتها ولا يعدو أن يكون تزييداً منه لا يؤثر في سلامته طالما انه لا اثر له في منطقة ولا في النتيجة التي انتهى إليها .

(الطن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٣/١٤ من ٢٧ ص ٣٠٥)

٢٢٨٨ - تعويل الحكم على الرسم التخطيطي لمكان الضبط - لا يعيبه - متى كان المتهم يجحد صدوره من سلطة التحقيق - منازعة المتهم في صدور الرسم التخطيطي من سلطة التحقيق - عدم جواز اثارة لأول مرة أمام النقض .

\* لما كان الطاعن لم يجحد أمام محكمة الموضوع صدور الرسم التخطيطي لمكان الضبط من سلطة التحقيق ولا تغريب على المحكمة ان هي عولت عليه في قضائها ، وكان منعى الطاعن في هذا الصدد ويخلو التحقيقات من محضر المأينة انما ينطوى على تعيب الاجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصلح ان يكون سبباً للطن على الحكم وكان الطاعن لم يتمسك أمام

المحكمة يطلب اجراء تحقيق معين فى هذا السبيل فانه لا يقبل منه اثارة ذلك امام محكمة النقض .

(الطنز رقم ٨٧٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣/٣٦/١٩٧٦ ص ٢٧ من ٩٨٢)

٢٢٨٩ حكم - تسميته - وجوب التعرض لكل دفاع جوهري إيرادا وردا - مثال - انكار الشاهد لأقواله .

✽ لما كان المدافع عن الطاعن قد تمسك بالاقرار الصادر من الشاهد . . . . بان الأقوال المنسوبة اليه بمحضر الضبط لم تصدر منه وان محسّر المحضر حددته بالاعتقال وتحرير محضر له لعدم حمله بطاقة شخصية فوقع على المحضر ثم قضى بتأييد الحكم المستأنف ، وكان قوله من بين ما عولت عليه محكمتنا اول وثانى درجة فى إدانة الطاعن ، فكان على الحكم المطعون فيه ان يعرض لهذا الطلب الجوهري إيرادا وردا ذلك بأنه ليس يسوغ محاكمة الطاعن بأنه لم يبد هذا الطلب أمام محكمة اول درجة . لأن سببه لم يكن قد قام حينذاك ، وإنما صدر الاقرار بعد قضاء تلك المحكمة بالإدانة .

(الطنز رقم ٨٢٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣/٣٦/١٩٧٧ ص ٢٨ من ٢٥)

٢٢٩٠ - حكم الادانة - ما يجب لصحة تسميته .

✽ من المقرر طبقا للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان الحكم بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من اولة البوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة الأخذ به تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه اعتمد - من بين ما اعتمد عليه - فى إدانة الطاعن على التقرير الطبى الشرعى واذا عرض لهذا التقرير لم يورد عنه الا قوله « وثبت من تقرير الطبيب الشرعى الذى تولى تشريح جثة المجنى عليها ان وفاتها نتجت عمن اسفكسيا الخنق وكنم النفس » . وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة الى نتيجة تقرير الصفة التشريعية دون ان يبين مضمونه من وصف الاصابات المنسوب الى الطاعن احدائها وموضعها من جسم المجنى عليها وكيفية حدوثها حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى وكان لا يبين من الحكم ان المحكمة حين استعرضت هذا الدليل فى الدعوى كانت ملزمة به المساما شاملا يهين لها ان تمحصه التمهيص الشامل الكافى الذى يدل على انها قامت بما ينبئ عنها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة تمكيننا لمحكمة النقض من التعرف على صحة الحكم من فساداه .

(الطنز رقم ٩٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٧٧ ص ٢٨ من ٥٧)

٢٢٩١ - إشارة الحكم الاستثنائي الى مادة العقاب غير لازم - متى اعتنق اسباب الحكم الابتدائي الذي اُفصح عن أخذه بهذه المادة \*

✳ لما كان الثابت من حكم محكمة اول درجة انه اشار الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، وخلص الى معاقبة الطاعنين طبقا لها ، وقبض اعتنق الحكم المطعون فيه لاسباب الحكم المستأنف وفي ذلك ما يكفي لبيء ان مواد القانون التي عاقبتهم بمقتضاها ومن ثم يكون النعي عليه في هذا الخصوص في غير محله \*

( الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ ص ٢٨ و ٣١ )

٢٢٩٢ - صحة القضاء بالبراءة عند الشك في صحة التهمة - شروط ذلك \*

✳ لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير ان ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النعي فرجحت دفاع انتهم ، او داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات \*

( الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/٥ ص ٢٨ و ٧٠٢ )

٢٢٩٣ - القضاء بالبراءة - ما يشترط لصحة ذلك \*

✳ لما كان من المقرر انه وان كان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت لأن ملاك الأمر يرجع الى وجدان القضاة وما يطمئن اليه غير ان ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد ان المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة وان تكون الأسباب التي تستند اليها في قضائها من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها \*

( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/١٣ ص ٢٨ و ٧٧١ )

٢٢٩٤ - حكم البراءة - ما يكفي لصحة تسببه - الشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم \*

✳ لما كان يكفي، في المحاكمة الجنائية ان يتشكك القاضي في صحة اسناد لتهمة الى ملتهم لكي يقضى بالبراءة اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في

تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة  
ولا يصح مطالبة بالاختلاف بدليل دون آخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أجرد  
الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام بما في ذلك  
الدليل المستمد من اعتراف المتهم ثم أفصح من بعد - عن عدم اطمئنانها الى  
أدلة الثبوت للأسباب الساذفة التي أوردتها والتي تكفى لحمل النتيجة التي  
خلصت اليها - لما كان ذلك ، فان ما تنمناه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من سكوت  
عن مناقشة اعتراف المتهم لا يكون له محل ولما هو مقرر كذلك من أن محكمة  
الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبرائة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت  
ما دام انها قد داخلتها الريبة والشك في عناصر الإثبات ولان في اغفال  
التحدث عن ما يفيد ضمنا انها اطاحتها ولم تشر فيها ما تطمن معه الى ادانة  
المتهم - لما كان ما تقدم وكان الواضح من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت  
ببرائة المطعون ضدها لانها لم تطمن الى أن المادة المضبوطة مع المتهم هي التي  
أجرى تحليلها وبلى تشكيكها في الدليل المستمد من تحليل المضبوطات ولسم  
تقم قضاها على بطلان اجراء التحريز لعدم قيام النيابة به كما جاء بوجه  
الطعن فان ما تنيره الطاعنة في هذا الوجه لا يكون له محل .

(الطن رقم ٥١٥ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٠/٢ ص ٢٨ من ٢٩٥)

## ٢٢٩٥ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى :

✽ من المقرر انه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود  
وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما  
دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق .

(الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠ ص ٢٨ من ٨٤٥)

## ٢٢٩٦ - كفاية ثبوت الواقعة عن طريق الاستنتاج :

✽ لا يشترط في الدليل ان يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد  
إثباتها ، بل يكفي ان يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف  
للمحكمة من الظروف والقرائن ، وترتيب النتائج على المقدمات . ولما كان  
ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافي في الدلالة على ان  
الطاعن هو الذي سكب البترول على زوجته المجنونة عليها اتهام ، نوها واشتمل

النار فيها وكان هذا الذى استخلصه الحكم واستقر فى عقيدته لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى ولا يتعارض مع ما نقله الحكم عن التقرير الطبى الشرعى - الذى لم ينازع الطاعن ان له ماخذ الصحيح فى الاوراق - اذا لم ينف التقرير المذكور هذا التصوير الذى اعتنقه الحكم .

( الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٧٧ س ٢٨ من ٨٤٥ )

### ٢٢٩٧ - الخطأ المستوجب للمسئولية - تقديره - موضوعى - الحكم بالبراءة - بياناته - المادة ٣١٠ اجراءات :

✻ لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائى - المزد لاس سبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - ان المحكمة بصد ان اوردت اقوال المتهم وشاهدى الواقعة وكذا اقوال . . . . . التى سمعت المحكمة بناء على طلب المدعى بالحق المدنى اسست قضاءها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على عدم اطمئنانها الى اقوال هذا الشاهد الاخير اطمئنانا منها الى اقوال شاهدى الواقعة وصحة دفاع المتهم الذى رجحه استنادا الى أن عبور المجنى عليه الطريق - من اليمين الى اليسار دون أن يتأكد من خلوه من السيارات هو وحده الذى تسبب فى وقوع الحادث وكان من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى . وكان الاصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم تشترط ان يتضمن الحكم بالبراءة امورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة وانه يكفى لسلامة الحكم بالبراءة ان تتشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة الى المتهم ، وهى غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لان فى اغفال التحدث عنه ما يفيد حتما انها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى الحكم بالادانة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديه لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد قطعت فى أصل الواقعة وتشككت فى اسناد التهمة الى المتهم - المطعون فيه ومن ثم فإن ما يشره الطاعن فى هذا الصدد ينحل الى جدل فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٧ س ٢٨ من ١٠١٦ )

### ٢٢٩٨ - تسبیب الحكم - حق المحكمة فى الاخذ برواية منقولة للمجنى عليها ولو نفت الادلاء بها - شرط ذلك .

✻ من المقرر ان القانون لا يمنع المحكمة من الاخذ برواية منقولة متى

ثبتت صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه فلا وجه لتعيب الحكم اخذه بأقوال شهود الاثبات فيما نقلوه عن اللجنة عليها على الرغم من نفى الاخيرة الادلاء بها اليهم - على فرض صحة مما يقوله الطاعن في طعنه - اذ لا عبرة بما اشتملت عليه اقوالها في التحقيقات مفايرا لما استند اليه الحكم من اقوال نقلا عنها لان العبرة بما اطمانت اليه المحكمة فيما استخلصته من اقوالهم التي آمنت الصديق فيها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه .

(الطن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/١٧ من ٢٨ ص ١٠٢)

٢٢٩٩ - تسبيب الحكم - علم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها :

\* لما كانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها ، فانه لا محل لما ينماه الطاعن من اغفال الحكم ايراد اقوال الطفل المرافق للمجنى عليها والتي تنفي التهمة عنه .

(الطن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/١٧ من ٢٨ ص ١٠٢)

٢٣٠٠ - محكمة استئنافية - استجابتها لطلب سماع شهود المتهم وسماعهم فعلا - ففرواها بعد ذلك بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه - لا تريب :

\* لا يضير حكم المحكمة الاستئنافية انها بعد ان استجابت الى طلب سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم وسمعتهم فعلا قد قضت بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه ، اذ ان منقاد ذلك هو ان التحقيق الذي أجرته لم ينتج جديدا في الدعوى يجعلها ترى غير ما رآته محكمة اول درجة . او يستحق تعليقا او تعقيا من جانبها .

(الطن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٣١ من ٢٨ ص ١٦٤)

٢٣٠١ - شهادة - احالة الحكم في بيان شهادة الشهود الى اقوال شاهد آخر - لا يعيب الحكم - شرط ذلك :

\* لا يعيب الحكم ان يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من اقوال شاهد آخر ما دامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه منها . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يجادل في اقوال الشاهدين قد اتفقت مع ما استند اليه الحكم منها وان ادعى باختلافهما في غير ذلك ، فان نعيه في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/٣ من ٢٨ ص ٤٤١)

٢٣٠٢ - تسبب الحكم الاستثنائي - الأخذ بأسباب الحكم الابتدائي مع إيراد أسباب جديدة - مفاد ذلك \*

\* من المقرر - في قضاء هذه المحكمة أنه متى أورد الحكم الاستثنائي أسباباً جديدة لقضائه ، وقرّر في الوقت ذاته أنه يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي كأسباب مكملة له فإن ذلك مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتناقض مع أسبابه الجديدة \*

(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ ص ٢٨ من ٤٧٦)

٢٣٠٣ - خلو الحكم الاستثنائي من مادة العقاب - متى لا يعيبه \*

\* إن الحكم المطعون فيه وإن جاء خالياً في صلبه من ذكر المادة التي طبّقها المحكمة إلا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أوردتها ، ولما كان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه فلا يصح نقضه ، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المادة التي عوقب المتهم بها \*

(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/١٧ ص ٢٨ من ٥٠٠)

٢٣٠٤ - عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحي دفعه الموضوعي \*

\* إن المحكمة لا تلزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلاله إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانفة التي أوردتها الحكم \*

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/٦ ص ٢٨ من ٧١٣)

٢٣٠٥ - تناقض في أقوال الشهود - متى لا يعيب الحكم \*

\* إن التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه \*

(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ ص ٢٨ من ٧٤٢)

٢٣٠٦ - كفاية الشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم متى أحاطت المحكمة

بالدعوى عن بصر وبصيرة - مثال \*

\* لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها



الاتهام قال تبريرا لقضائه بالبراءة ، وحيث أن رواية الضابطين المذكورين غير مقبولة عقلا ، ذلك انهما قررا انهما دفعا الباب الخارجى للمنزل فانفتح بالقوة وكذلك باب حجرة نوم المتهم ولا شك أن فتح الباب الخارجى للمنزل بالقوة قد أحدث صوتا وهو ما أقر به الرائد ٠٠ مما يعطى المتهم تنبيها لكى يتخلص من المخدر - بفرض وجوده بالحجرة - فضلا عن الفرصة التى يتيحها الوقت الذى استغرقه فتح الباب الخارجى للمنزل وفتح باب حجرة المتهم بالقوة لامكان التخلص من المخدر ان صح وجوده ولا يعقل بعد حدوث هذا الصوت الناتج عن فتح الباب الخارجى للمنزل وبعد مضي الوقت اللازم لفتحه وفتح باب حجرة نوم المتهم بالقوة أن يظل المتهم واقفا بها وبيده الكيس المحتوى على المخدر الا أن يكون قد قصد تقديمه للضابطين وهو ما لا يتصور ان يقصد اليه المتهم . ومتى كان الأمر كذلك فإن المحكمة لا يطمئن وجدانها الى صدق رواية شاهدى اثبات وبالتالى تكون التهمة المسندة الى المتهم والمؤسسة عليها غير ثابتة قبله ويتعين لذلك الحكم ببراءته ، لما كان ذلك وكان يكفى فى المحكمة الجنائية أن يتشكك القضاى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى بالبراءة ، اذ مرجح الأمر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان يبين من الحكم الملعون فيه أن المحكمة لم تقضى بالبراءة الا بعد أن احاطت بظروف الدعوى والمث بها وبالادلة المقدمة فيها ، وانتهت بعد أن وازنت بين ادلة الاثبات والنفى الى عدم ثبوت التهمة فى حق المتهم للاسباب السانفة التى أوردها الحكم والتى تكفى لحمل النتيجة التى خلص اليها ، ومن ثم فإن ما تمنعه النيابة العامة على الحكم فى هذا الصدد يعد تنبها على تقدير الدليل ، وهو ما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(الطنن رقم ٢٠ لسنة ٤٧ ق ٠ جلسة ١٠/٢/١٩٧٧ س ٢٨ من ٧٩٩)

٢٣٠٧ - اقامة النيابة للدعوى بالطريق المباشر - تضمنين الحكم ما يخالف ذلك - خطأ لا يعيب الحكم .

\* تنص المادة ٣٣٦ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالمادة الاولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ على ان الدعوى الجنائية ترفع مباشرة من النيابة العامة الى محكمة الجنايات بالنسبة لجرائم الرشوة وختلاس الاموال الاميرية والغدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة فى الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها . ولما كان ذلك وكانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على الطاعن مباشرة من النيابة العامة الى محكمة الجنايات - وهو ما يسلم به الطاعن فى وجه الطعن -

فان ماورد بديباجة الحكم المطعون فيه من أن الدعوى احييت الى المحكمة من مستشار الاحالة بناء على طلب النيابة العامة يكون مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم لا تخفى ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى \* ولما كانت العبرة في مثل هذه الحالة بحقيقة الواقع ، فان ما ينهأ الطاعن في هذا الصدد بدعوى البطلان في الاجراءات وتفويت درجة من درجات التقاضي لا يكون له محل \*

(العلن رقم ٥٣٦ لسنة ٤٧ ق \* جلسة ١٩٧٧/١٠/٩ ص ٢٨ من ٨١٣ )

### ٢٣٠٨ - الشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم - متى يكفي مسنداً للبراءة \*

\* لما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد ان اشار الى تصسيير الطاعنة لواقعة الدعوى وحصل عناصرها وما سيق عليها من ادلة ، وعرض لدليل النفي الذي ساقه المتهم وانكاره لقتبته وحصل دفاعه في قوله « وحيث ان المتهم انكر التهمة المنسوبة اليه في التحقيقات وامام المحكمة وطلب الحاضر معه الحكم ببرأته تأسيساً على أن التهمة لفتت للمتهم لسبق تقديم شكاوى ضد معاون مباحث قسم شرطة كرموز الذي حرر محضر التحريات واستصدر اذن التفتيش ثم قام بضيء الواقعة ، وقدم الدفاع حافظة مستندات احتوت على ثلاث صور رسمية من ثلاث برقيات تلفرافية \* البرقية الأولى مرسلة من المتهم بتاريخ ١٩٧١/١٠/٣ الى حكامدار شرطة الاسكندرية ونصها ( تظلم من معاون مباحث كرموز حاجز اولادى خمسة ايام نرجو التحقيق ) \* والبرقية الثانية مرسلة من المتهم ايضا بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢ الى السيد المعامى العام بالاسكندرية ونصها ( تظلم من معاون مباحث قسم كرموز \* نرجو التحقيق ، والبرقية الثالثة مرسلة من نفس المتهم بتاريخ ١٩٧١/١٠/٩ الى نيابة كرموز نصها ( افرج قاضى المعارضات عن ابنى - - - - يوم ١٩٧١/١٠/٧ وقررت مديرية الأمن انه غير مطلوب فى شئ ، ورغم ذلك حجز فى قسم كرموز يومى الخميس والجمعة وكنت لذهب اليه يومياً واليوم السبت ١٩٧١/١٠/٩ ذهبت الى القسم فلم اجده نهائياً ارجو افادتى عن مصير ابنى ) أفصح من بعد عن اثر هذه البرقيات فى قوله « وحيث ان تلك البرقيات التى ارسلها المتهم شاكيا معاون مباحث قسم كرموز الشاهد الاول فى المدة من ٢ الى ٦ اكتوبر سنة ١٩٧١ تجمل الشك يتطرق الى شهادته وشهادة الشاهد الثانى الذى يعمل تحت رئاسته اذ الشاهد الاول المشكو هو الذى حرر محضر التحريات ضد المتهم وهو نفسه الذى سرر محضر ضيعة الواقعة وقد تم ذلك كله فى المدة من ١٣ - ١٩ اكتوبر اى عقب أن تقدم المتهم شاكيا اياه » ثم خلس الحكم من ذلك

وبعد ان وازن بين أدلة اثبات والنفي على النحو المتقدم الى تقرير البيان الذي عول عليه في قضائه ببراءة المتهم المطعون ضده أخذا بما ارتاحت اليه المحكمة من هذه الأدلة في قوله « وحيث انه مما تقدم بين أن الأدلة التي استندت اليها النيابة قد أحاطها الشك فأصبحت غير صالحة لأن تكون أدلة ثبوت تركز اليها المحكمة في اطمئنان أو تعول عليها من اقتناع لادانة المتهم » ومن ثم فان التهمة المنسوبة اليه تكون غير ثابتة » وانتهى الى القضاء ببراءته مع مصادرة المخدر المضبوط . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يكفي في المحاكمات الجنائية ان تشكك محكمة الموضوع في صحة استناد التهمة الى المتهم لكي تقضي له بالبراءة اذ ان مرجع الأمر في ذلك الى ما تطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - قد اشتمل على ما يفيد انها محصنة الدعوى وأحاطت بطروفيها عن بصر وبصيرة وفطنت الى أدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في صحة عناصر الاتهام ، وما دام قد اقام قضاؤه على أسباب تحمله وطالما كانت تلك الأسباب قد جاءت خالية من الخطأ في القانون ومن عيوب التسبب . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاؤه على أسباب سائفة تؤدي الى ما انتهى اليه من نتيجة ولم يجانب التطبيق القانوني الصحيح فانه يكون بربنا من قاله القصور في التسبب أو الفساد في الاستدلال .

(الطن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٦/١٠/١٩٧٧ ص ٢٨ من ٨٦٠)

#### ٢٣٠٩ - بيانات حكم لادانة - تسبب غير معيب .

\* لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها ، وأفصح عن أخذه بها - ومن بينها المادة ١٠/٢٢٨ من قانون العقوبات التي عاقب الطاعن بمقتضاها - فان النفي عليه باغفال ذلك يكون في غير محله .

(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٧/١٠/١٩٧٧ ص ٢٨ من ٨٦٥)

#### ٢٣١٠ - استطراد الحكم الى ما لا اثر له في تكوين عقيدته - لا يعيبه .

\* لما كانت واقعة تلوث الفاس المستعملة في الحادث ، وكذلك ملابس الطاعن الأول - المضبوطة بدماء المجنى عليه وأن أوردها الحكم في ثنايا سرده شهادة رئيس وحدة المباحث ، الا انها ليس لها أي اثر في منطق الحكم ولا في تكوين عقيدة المحكمة في الدعوى وقد خلا منها تماما البيان الذي لورده

الحكم للصورة التي ارتسمت في وجدان محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن الحكم يكون بمنأى عن الفساد في الاستدلال الذي يعيبه عليه الطاعن . لما كان ما تقدم فإن هذا الطعن برمته يكون على غير أساس متمينا رفضه موضوعا .

( الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ ص ٢٨ من ٩٧٦ ،

### ٢٣١١ - حكم الادانة - ما يكفي لتسبيبه .

\* من المقرر أنه متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع المتهم فإن استحالة تنفيذ ما أثمرت به لا يمنعها من القضاء بالادانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت ، وكان الحكم للمطعون فيه قد اعتمد في قضائه بإدانة الطاعن على أدلة الثبوت القائمة في الأوراق بما لا يجوز معه المجادلة فيما اطمأنت اليه المحكمة من تلك الأدلة فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا محل له .

( الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/١/١٥ ص ٢٩ من ٤٩٦ ،

### ٢٣١٢ - حكم البراءة - تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة -

مثال .

\* لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى - وفقا لتصدير سلطة الاتهام - بما مجمله أن رئيس وحدة مكافحة المخدرات توجه وبصحبته ضابط آخر لتنفيذ أمر صادر في جناية بضبط واحضار المطعون ضده ، واذا أجرى تفتيشه على مرأى من الضابط الآخر - خشية أن يكون حاملا أسلحة يعتدى بها عليه - فقد عثر بجيبه على لفافة تبين أنها تحوى قطعة من مخدر الحشيش وأنها تزن ١٥ جراما . وبعد أن ألح الحكم الى نفى المطعون ضده واقعة تفتيشه وتدليله على ذلك بما هو ثابت بالتحقيقات ذاتها من أن النياية العامة عندما مثل أمامها وجدت معه مبلغ ثمانية وعشرين قرشا بخلاف المبلغ الذي كان في حافظة نفوده التي انخذلها منه الضابط ، أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده على قوله « وحيث أن واقعة عثور النياية يجيب المتهم - المطعون ضده - على الثمانية وعشرين قرشا السالف الإشارة اليه صحيحا وثابتة في التحقيقات ولم يستطع ناهد الإثبات الأول تعليلها تعليل مقبولا عندما أجاب بأن هذا المبلغ ربما وصله من أحد أعوانه لأن المخروص أن المتهم ، وقد قبض عليه قد أصبح معتمدا عليه لاتصال بأحد من أعوانه ومن ثم فإن المحكمة ترتاب في صدق أقوال شاهدهى اثبات وتقدو هذه الأقوال بالتالى دون حد الكفاية لاقتناع المحكمة بثبوت واقعة » . لما كان ذلك وكان حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة

استناد التهمة الى المتهم كى تقضى ببراءته ما دامت قد احاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التبسيط ، وكان الثابت أن المحكمة - بعد ما ألت بطرؤف الدعوى وأدلة الثبوت فيها ، قد افصحت عن تشكيكها فى واقعة تفتيش المظنون ضده التى شهد شاهدا الاثبات أنها أسفرت عن ضبط المخدر بجيبه ، وذلك لما ثبت لها من التحقيق - على النحو المتقدم بيانه - من أن النيابة :لعامة قد عثرت بجيب المظنون ضده بعد ذلك الضبط على مبلغ من النقود ، مما مفاده أن المحكمة - فى حدود سلطتها الموضوعية - قد اقتنعت بأن التفتيش لو وقع بالفعل لكان هذا المبلغ قد ضبط من قبل ، واذا كانت هذه الأسباب من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها من شك فى ثبوت الواقعة ، فلا يقبل من الطاعة منعهاا المؤسس على أن وجود المظنون ضده فى قبضة الشرطة لا يمنع من وصول النقود اليه بطريقة أو بأخرى ، وذلك لما هو مقرر من أنه لا يصح النعى على قضاء المحكمة بالبراءة بناء على احتمال ترجيح لديها - بدعوى قياس احتمالات أخرى قد تصح .

(الطن رقم ١٣٠٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣٦/٢/١٩٧٨ ص ٢٩ من ١٨٩ )

٢٣١٣ - التمسك ببطالان الحكم لعدم التوقيع عليه فى الميعاد - لا يكون فى الأصل الا بموجب شهادة سلبية - النعى بصدر الحكم فى جلسة غير التى ذكرت به وبمحضر الجلسة - لا يكون الا بالطن بالتزوير - مثال .

\* استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك ببطالان الحكم لعدم توقيعه فى خلال الثلاثين يوما التالية لهصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، وكان الطاعن لم يقدم شهادة بهذا المعنى وإنما قدم شهادة من القلم الجنائى لنيابة شرف الاسكندرية مؤرخة ٢٧ من نوفمبر ١٩٧٦ بأن الحكم صدر بجلطة ٢٦/١٠/١٩٧٦ الا أنه بالاطلاع على الجدول ودفتر حصر الأحكام وتاثيره السيد سكرتير التنفيذ تبين أن الثابت بها أن الحكم صدر بجلطة ١٩/١٠/١٩٧٦ كما اثبت ذلك برول النيابة ولم تدرج هذه الدعوى برول النيابة بجلطة ٢٦/١٠/١٩٧٦ - ولما كانت العبرة فى تبين تاريخ الجلسة التى حددت للنطق بالحكم وتاريخ صدور الحكم بما هو ثابت عن ذلك فى محضر الجلسة فى نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضى بما لا يجوز المجابة فيه الا بطريق الطعن بالتزوير ، واذا كان الثابت من محضر الجلسة والنسخة الأصلية للحكم المظنون فيه أنه صدر بجلطة ٢٦ من أكتوبر ١٩٧٦ وليس

بجلسة ١٩ من أكتوبر ١٩٧٦ كما يدعى الطاعن ولم يطعن عليها الطاعن بالتزوير بما يفصحى معه منى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .  
(الطن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٢/١ س ٣٠ ص ١٩٧ )

٢٣١٤ - علم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم - كفاية أن يكون ما أورده مؤديا الى تفهم الواقعة . باركانها وظروفها .

\* ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٢/٥ س ٢٠ ص ٢١٥ )

٢٣١٥ - علم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم - كفاية أن يكون ما أورده مؤديا الى تفهم الواقعة باركانها وظروفها .

\* من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، ومن ثم فاذا كان مجموع ما أورده الحكم المعلوم فيه كافيا فى تفهم الواقعة والاحاطة بظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التى دانت لطاقن بها وقد أورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى رتبته الحكم عليها ، فان النعى عليه بالقصور والفساد فى الاستدلال يكون بئر سديد .

(الطن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٢/١٩ س ٣٠ ص ٢٧٤ )

٢٣١٦ - إيراد الحكم فى ديباجته - نقلا عن وصف النيابة للمتهمه - ان المتهم كان يقود سيارة على خلاف ما خلص اليه من انه كان يقود عربة نقل (كارو) - خطأ مادي - لا يعيبه .

\* لما كان الواضح من سياق الحكم ان المحكمة قد استخلصت من أقوال شهود من الماينة أن الطاعن كان يقود عربة نقل « كارو » فان خطأ حكم نكمة اول درجة فيما نقله فى ديباجته عن وصف النيابة العامة للمتهمه الأولى بسندة الى الطاعن من انه كان يقود سيارة لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ مادي ولا يؤثر على سلامة استدلال الحكم .

(الطن رقم ٢١٠٣ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/٢٢ س ٣٠ ص ٤٩٥ )

٢٣١٧ - علم لزوم تطابق أقوال الشاهد مع مضمون الدليل الفني -  
ما يكفي في هذا الصدد .

✽ من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشاهد مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستتعي على الملامة والتوفيق - وإذا كان ذلك ، وكان البين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها - تحقيقاً لوجه الطعن - أن الشاهد لم يجزم بأن العيارين الناريين أصابا المجنى عليه بل رجسح أن أحدهما لم يصبه ، وكان مفاد ما أورده الحكم فيما تقدم أن المحكمة قد تطلعت إلى ما أثاره الدفاع في هذا الشأن ومحصته بعد أن استعرضت أقوال الشاهد وما جاء في تقرير الصفة التشريحية فلم تر بين هذين الدليلين القولي والفني تناقضاً ما ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان الأولان في هذا الصدد يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ ص ٣٠ من ٦٥١)

٢٣١٨ - تسبيب الحكم - الدفاع ظاهر البطلان - الدفاع الموضوعي .

✽ من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع ظاهر البطلان والبيد عن محجة الصواب كما أنها لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذ بها ، وكان الثابت من مدونات الحكم المعلوم فيه أنه نقل من مستندات المجنى عليها - التي لا يجادل الطاعن في صحتها - أن حكم ضم الصغيرين - - - و - - - الصادر لصالح المجنى عليها في الدعوى رقم - - - أحوال شخصية بنذر المنصورة قد تأيد استئنافياً بالحكم الصادر في الدعوى رقم - - - أحوال شخصية مستأنف المنصورة ، وكان باقياً ما أثاره الطاعن من منازعة حول أحقية الجنى عليها في حضانة ولديها الصغيرين - - - و - - - لا يكون له محل بعد أن صدر في هذا الشأن حكم نهائي من جهة القضاء المختص بحسم هذا الأمر لصالحها ، ومن ثم فلا تثير على الحكم المطعون فيه أن هو سكت عن هذا الدفاع - إيراداً له ورداً عليه - مما يفيد أن المحكمة لم ترقه ما يغير من اقتناعها بما قضت به وما أطاعت إليه مما أوردته من أدلة الثبوت في الدعوى ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١١/٤ ص ٣٠ من ٨٥١)

٢٣١٩ - تسبيب - عدم التزام المحكمة بتتبع دفاع التهم الموضوعي .

✽ محكمة الموضوع غير ملزمة بتتابة التهم في مناحي دفاعه الموضوعي

وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة  
استنادا الى أدلة الثبوت السائفة التى أوردتها الحكم \*

(الطن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١١/٧/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٧١٣ )

٢٣٣٠ - حكم - قسيب - تعاضى بـ ما ليس كذلك :

✳ لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه استند فى ادانة  
الطاعن الى ما أسفرت عنه معاينة السيارة وما بها من تلفيات ولم يشر الى  
معاينة مكان الحادث فى مسيان السبابه ومن ثم يكون ما اثاره الطاعن عن  
تعاضى بينها وبين أقوال الشهود على غير سنه \*

(الطن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٩٢٩ )

٢٣٣١ - يكفى سندا للبراءة ان يتشكك القاضي فى صحة اسناد التهمة  
الى المتهم \*

✳ لما كان يكفى فى المحاكمة الجنائية ان يتشكك القاضي فى صحة اسناد  
التهمة الى المتهم لكى يقضى بالبراءة اذ مرجع الامر فى ذلك الى ما يطمئن  
اليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم انه أحاط بالدعوى عن بصر  
وبصيرة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه بعد أن بين واقعة الدعوى  
وعرض لادلة الثبوت فيها مما يكشف عن تمحيصه لها والا حاطة بظروفها  
وبادلة الاتهام فيها ، خلس الى ان التهمة الموجهة الى المطعون ضده محل شك  
للاسباب السائفة التى أوردتها ، والتى أفصح بها عن عدم اطمئنان المحكمة  
لاقوال الضابط شاهد الاثبات بما فيها ما أسنده الضابط الى المطعون  
ضده من اعتراف شغوى له ، واذا كانت الطاعة لا تدعى فى وجهه الطعن  
بصدور اعتراف من المطعون ضده فى أية مرحلة من مراحل التحقيق مستقل  
عن أقوال الضابط التى أطرحتها المحكمة لعدم ثقتها فيها ، فان ما تثيره  
الطاعة فى طعنها لا يمدو ان يكون جسدا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة  
المحكمة فى استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض \*

(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ٢٣/١٢/١٩٧٩ س ٣٠ ص ١٩٧١ )

٢٣٣٢ - التناقض بين أقوال الشهود - متى لا يعيب الحكم :

✳ لما كان التناقض بين أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم  
مادام قد استخلص الإدانة من اقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه -



كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كما ان في اطمئنان المحكمة الى اقوال شهود الاثبات ما يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي سبقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها اذ ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدق فيها شهادتهم وتمويل القضاء عليها مهما وجسه اليها من مطاعن مرجعه الى قاضي الموضوع ، فان معنى الطاعن في شأن التناقض بين ما اثبت بمحضر التحريات ومحضر الضبط وبين اقواله واقوال الشهود ينحل في الواقع الى جسدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها ولا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٣٠ ص ٣٠ ص ٩٨٩)

### الفرع الثالث

#### ما لا يعيب الحكم في نطاق التتليل

##### ٢٣٢٣ - الخطأ المادي في بيانات الحكم لا يؤثر في سلامته .

\* اذا ذكر الحكم التاريخ الذي وقعت فيه الحادثة على صحته ثم الخطأ خطأ في ذكره في مكان آخر ، فهذا الخطأ المادي لا تأثير له في سلامة الحكم ، خصوصاً اذا كان التاريخ الهجري المقابل للتاريخ الميلادي الصحيح لم يتغير ذكره في الموضوعين .

(جلسة ١٩٣٧/١٢/١٣ طن رقم ٣٨ سنة ٣٨ ق)

##### ٢٣٢٤ - الخطأ المادي البحت في أسباب الحكم لا يعيبه .

\* اذا كانت المحكمة قد قالت في حكمها صراحة ان المتهم انما ضرب المجنى عليه بعضاً على راسه وان كسر ضلعه سببه سقوط المصساب على الارض ، وبينت السند الذي اعتمدت عليه في ذلك ، فان قولها في نهاية الحكم ان المتهم ضرب المجنى عليه على راسه وجسده لا يكون الا مجرد خطأ في الكتابة لا يصح اعتباره تناقضاً يؤثر في سلامة الحكم .

(جلسة ١٩٤٧/٦/٢ طن رقم ١٣٧١ سنة ١٧ ق)

##### ٢٣٢٥ - الخطأ المادي في بيانات الحكم لا يؤثر في سلامته .

\* ان المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات وان كانت قد الفيت بالتاتون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ فان الاعمال التي كل معاقب عليها بهذه المادة بقيت معاقبها

عليها بالتقانون المذكور . فنذكر هذه المادة خطأ في الحكم بدلا من نص هذا القانون ليس من شأنه أن يبطله .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١ طعن رقم ٢١٣٩ سنة ١٨ ق)

### ٢٣٢٦ - الخطأ المادى البحث فى اسباب الحكم لا يعيبه .

\* الخطأ المادى البحث لا يؤثر فى سلامة الحكم . فاذا كان الحكم قد بين محوى شهادة شاهدين بما يتفق وما هو ثابت فى الأوراق ولكنه عند الإشارة الى رواية اولهما قد وقع منه فى ذلك خطأ مادى فقال عنه « الشاهد الثانى » ، فذلك لا يضره .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ طعن رقم ٤٧٢ سنة ٢٠ ق)

### ٢٣٢٧ - الخطأ المادى فى بيانات الحكم لا يؤثر فى سلامته .

\* اذا كان الواضح من مقارنة محضر الجلسة بالحكم المطعون فيه أن ذكر اسم مستشار فى الحكم بدلا من اسم المستشار الذى ذكر اسمه فى محضر الجلسة انما كان وليد سهو وقع فيه الكاتب اذ نقل فى الحكم اسماء المستشارين الذين حضروا جلسة سابقة لم تنظر فيها الدعوى بدلا من اسماء من حضروا الجلسة التالية التى جرت فيها المحاكمة ، وكان الطاعن لا يدعى أن هذا الاختلاف يعبر عن حقيقة واقعة هى أن احدا ممن اشتركوا فى الحكم لم يسمح المرافعة ، فالطعن فى الحكم تأسيسا على هذا السهو لا يكون له وجه .

(جلسة ١٩٥١/٣/٣٦ طعن رقم ١٨٨٨ سنة ٢٠ ق)

### ٢٣٢٨ - الخطأ المادى البحث فى اسباب الحكم لا يعيبه .

\* اذا كان ثابتا بأسباب الحكم أن المدعين بالحق المدنى هما اللذان رفعوا الدعوى بالطريق المباشر فلا يضره أن يرد بديليته أن النيابة رفعت الدعوى ضد المتهمين ، إذ البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

(جلسة ١٩٥١/١٠/٢٢ طعن رقم ٨٧١ سنة ٢١ ق)

### ٢٣٢٩ - سقوط كلمة سهوا من الكاتب فى الحكم لا يؤثر فى سلامته .

\* - أن سقوط كلمة سهوا من الكاتب فى الحكم لا يؤثر فى سلامته مادام معنى المفهوم من الحكم لا يستقيم الا على أساس وجود هذه الكلمة .

(جلسة ١٩٥٣/٢/٢ طعن رقم ١٠٦١ سنة ٢٢ ق)

### ٢٣٢٠ - الخطأ المادى فى بيانات الحكم لا يؤثر فى سلامته .

\* الخطأ فى رقم المادة المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام قد صف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا كافيا ونفى بعقوبة لاتفرج ن حدود المادة الواجب تطبيقها .

( جلسة ١٢/٣٦/١٩٥٥ طن رقم ٧٣٥ سنة ٢٥ ق )

### ٢٣٢١ - عدم بيان الحكم مدى المعاهة . لا يؤثر فى سلامته ،

\* ان بيان مدى المعاهة او عدم بيانه فى الحكم لا يؤثر فى سلامته .

( الطن رقم ٦٧٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٦/٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٨٢٩ )

### ٢٣٢٢ - الخطأ فى الاسناد الى الشهود لا يعيب الحكم عند تعلقه باقوال شهود النفى التى لم تعمل عليها المحكمة .

\* الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الادلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة - فاذا كانت المحكمة لم تعمل على اقوال شهود النفى - بل اخذت بادلة الثبوت التى اطمانت اليها وكونت عقيدتها منها ، فلن خطأ الحكم ينسبته الى شهود النفى وقائع لا سند لها من الاوراق لم يكن له تاثير فى سلامة الحكم ، ولا فى النتيجة التى انتهت اليها المحكمة ، فلا يضر الحكم خطؤه فى هذا الخصوص .

( الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٠/١/١٩٥٦ س ٧ ص ٩٦٤ )

( والطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٠/١٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٩٧٥ )

( والطن رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٩٢ )

( والطن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ٢٨/١١/١٩٦٠ س ١١ ص ٨٤٨ )

### ٢٣٢٣ - اطمئنان المحكمة الى ان التهم هو محسب اصابتى الراس -

الخطأ فى تحديد ايها التى احدثت الكسر . لا عيب .

\* متى اطمانت المحكمة الى ان التهم هو محدث الاصابتين اللتين وجدتا برأس الجنى عليه فلا ضرر فى ان تخطىء فى تحديد ايها التى احدثت الكسر مادام التهم يحمل وزرها معا ويكون الخطأ فى ذلك مما لا يؤثر فى النتيجة التى انتهى اليها الحكم ولا يعيبه .

( للطن رقم ٧٣٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٨/١٠/١٩٥٦ س ٧ ص ١٠١٧ )

٢٢٣٤ - **تأثير** نفس الواضع في تأريخ الحكم - لا يجب مادام ان  
لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة .

\* لا عبء بالخطا المادى الواضح الذى يرد في تاريخ الحكم والذى لاتأثير  
له على حقيقة ما حكمت به المحكمة .

(الطن رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ ص ٨ من ٩٨ )

٢٢٣٥ - **خطا الحكم** في اسم القرية التى انتقل اليها المجنى عليه  
وفريقه - لا يعيبه .

\* ان خطا الحكم في اسم القرية التى انتقل اليها المجنى عليه وفريقته  
لا يعيبه ، مادام هو خطا مادى لا اثر له في نطاق الحكم ولا في نتيجته .

(الطن رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٥ ص ٨ من ٩٣١ )

٢٢٣٦ - **ادانة المتهم** استنادا الى الأدلة القائمة في الدعوى بعد استبعاد  
الاعتراف - التزيد الغاطى في الحكم بإمكان الاخذ بالدليل المستمد  
من الاعتراف غير الاختيارى - لا عيب .

\* متى كان الحكم اذ استبعد الاعتراف الذى ادلى به المتهم امام ضابط  
المباحث من عداد ادلة الدعوى ، قد افسح عن كفاية باقى الأدلة للقضاء  
بإدانته وكان ما أورده الحكم من ذلك سائغا في العقل والمنطق وكائنا لحمله ،  
فان ما استطرده اليه الحكم تزييدا من القول بإمكان الاخذ بالدليل الذى يكشف عنه  
الاعتراف غير الاختيارى - وهو تقرير قانونى خاطيء لا يتفق وفقه قانسون  
الاجراءات الجنائية - لا يعيب الحكم ولا يؤثر على سلامته .

(الطن رقم ١٨٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ من ١٦٦ )

٢٢٣٧ - **الخطا المادى** بدىاجة الحكم في بيان الواقعة لا يعيبه .

\* اذا كان الثابت من سياق الحكم ومن تسلسل الوقائع الثابتة به  
وتواريخها ان ما ورد بوصف التهمة في دىباجة الحكم من ان تاريخ الواقعة هو  
٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ لميس الاخطا ماديا في بيان رقم السنة وصحته ١٩٥٤  
لا يدمى في طعنه ان التواريخ التى اثبتتها المحكمة في اسباب حكمها مغايرة  
للوواقع .

(الطن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ ص ٩ من ٧٨٦ )

(والطن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١/١٢ ص ١٠ من ١٥ )

٢٣٣٨ - خطأ الحكم في بيان سبب وجود شهود الواقعة بمكان الحادث لا يعيبه - مادام الامر لا يتعلق بنفي وجودهم في هذا المكان .

\* خطأ الحكم - على فرض حصوله - في بيان سبب وجود شهود واقعة في مكان الحادث لا يؤثر في نتيجته ، وهو لا يعيبه مادام الامر لا يتعلق في وجودهم في هذا المكان .

( للطن رقم ١٣٤٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/٢٩/١٩٥٨ ص ٩ ص ١١٢٢ )

٢٣٣٩ - الخطأ في بيان مكان ضبط سكين - لا ينال من سلامة الحكم ، اذا لم يرتب على مكان الضبط نتائج معينة .

\* اذا كان الحكم لم يرتب نتائج معينة على مكان ضبط السكين - وهل ان في منزل زوج الداعنة او في محل عمله - ولم يورد هذه الواقعة في عداد دلة الادانة عند حصره لها ، فيكون الخطأ في هذا البيان مما لا يؤثر في سلامة احكام .

( للطن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٢٣ )

٢٣٤٠ - الخطأ المادى الذى لا تتأثر به حقيقة الواقعة لا يعيب الحكم - مثال

\* الخطأ في وصف الاجولة المسروقة ليس من شأنه ان يقدر في سلامة لحكم ، لانه من تبيل الخطأ المادى الذى لا تتأثر به حقيقة الواقعة التى اطمانت اليها المحكمة .

( للطن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢/٢/١٩٥٩ ص ١٠ ص ١٦٦ )

٢٣٤١ - خطأ الحكم في تحديد وقت وقوع الحادث - لا يعيبه مادامت المحكمة قد اطمانت الى رؤية الشاهدين للمتهم وهو يطلق النار على القاتل وعليهما .

\* تحديد وقت وقوع الحادث لا نأثر له في ثبوت الواقعة ، مادامت المحكمة قد اطمانت - بالدلة التى سألنا - الى أن الشاهدين قد رايا المتهم وتحققا منه وعو يدانق النار على القاتل وعليهما .

( للطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٤/٢١/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٤٧٩ )

٢٣٤٢ - استطرد الحكم بذكر أمور تقتصل في جملتها بالإثبات على  
الجريمة - لا عيب .

\* لا يعيب الحكم ما استطرد فيه من أمور تقتصل في جملتها بالتابعث على  
رمة والدافع للمتهم على ارتكابهما وهما ليسا من عناصرها القانونية .

(الطن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ ص ١٠ ص ٨٩٦)

٢٣٤٣ - عدم توفيق الحكم الى ذكر السبب الصحيح للواقعة - لا يعيبه  
مادام قد اشتمل على البيان الكافي لها ودل على الادانة تدليلاً  
سليماً .

\* سبب الجريمة ليس ركناً من أركانها ولا عنصراً من عناصرها الواجب  
تها في الحكم ، فلا يضره الا يكون قد وفق الى ذكر السبب الصحيح ، ما دام  
بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان  
مة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة من شأنها ان تؤدي السس  
يجة التي انتهت اليها .

(الطن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١/١١ ص ١١ ص ٢٣)

٢٣٤٤ - مالا يبطل حكم الادانة وما لا يعيب تسببيه - الاشارة خطأ الى  
وجود متهم آخر في مكان الحادث باعتباره فاعلاً في الجريمة - رغم  
تقرير براءته مادام ان هذه الواقعة لم يكن لها أي أثر في منطق  
الحكم ولم يدع الطاعن ان ضرراً لحق به من جراء ذلك .

\* اذا كان الحكم بمعد ان جزم بادانة الطاعن في الجرائم المنسوبة  
- اعتماداً على ما أورده من أدلة سائغة عاد - وهو في صدد سياق اثبات  
فاق بين الطاعنين جميعاً - واخطأ بذكر اسم المتهم الخامس - وأشجار  
وجوده في محل الحادث باعتباره فاعلاً في الجريمة - مع انه قضى ببراءته -  
يكن لهذه الواقعة غير الصحيحة أي أثر في منطق الحكم ، ولم يدع الطاعن  
سراً الحق به من جراء ذلك ، فان ذلك لا يضر الحكم ولا يعيبه .

(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٣/١٥ ص ١١ ص ٢٤٢)

٢٣٤٥ - تزيد الحكم في مقام بيان ظروف الجريمة - لا يعيبه - مثال .

\* اذا كانت المحكمة قد عولت في اثبات ركن الإعمال الى وجود ، الفانوس ،  
المخزن - وكان هذا هو السبب في الحريق - فلا يعيبه ما تزيد فيه وذكره

شأن مخالفة التعليمات ، إذ أن هذا النعي محله أن يكون الحكم قسسه ثبت  
ن « الفانوس » كان خارج المخزن ، وما أورده الحكم من ذلك لم يكن منصبيا  
على دليل الادانة بل على الظروف التي وقعت فيها الجريمة .

( الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/٢١ ص ١١ من ٢٧٣ )

٢٣٤٦ — قول الحكم الصائر في استئناف الدعوى المدنية وحدها أن النيابة  
طلبت معاقبة المتهم هو تزيد لا اثر له على سلامة الحكم ، مادام  
الاستئناف كان مقصورا على الدعوى المدنية .

✽ ما أورده الحكم من أن النيابة طلبت معاقبة الطاعن ب مواد الاتهام هو  
تزيد لا اثر له على سلامة الحكم مادام الاستئناف كان مقصورا على الدعوى  
المدنية وحدها .

( الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/١١ ص ١١ من ٧٥١ )

٢٣٤٧ — خطأ الحكم في سرد بواعث الاعتراف لا يؤثر في منطلق الحكم  
والنتيجة التي انتهى اليها .

✽ خطأ الحكم في سرد بواعث اعتراف المتهم والظروف التي حملته عليه  
لا يؤثر في منطلق الحكم والنتيجة التي انتهى اليها — وهي سلامة الاعتراف ذاته  
بصرف النظر عما تقدمه من ظروف وملابسات .

( الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ ص ١١ من ٢٩٦ )

٢٣٤٨ — أدلة — كتابتها — أثر ذلك .

✽ استحالة تحقيق ما طلبه المتهم بشأن ضم بعض الاوراق لا تمنع من ادانته  
مادامت الادلة القائمة في الدعوى تكفي لها .

( الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ ص ١٢ من ٢٥١ )

٢٣٤٩ — عدول الدفاع عن طلب ابداه دون اصرار عليه — لا يستأهل من  
الحكمة ردًا .

✽ العدول من الدفاع عن طلب ابداه دون اصرار عليه ، لا يستأهل من  
الحكمة ردًا حين امراها له .

( الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٦/١٣ ص ١٢ من ٦٧١ )

٦٧٥٠ - حكم - تبيينه - البيان بأول عليه في ذلك ثم - مؤيد .  
فيه اقتناع المحكمة .

\* ما ينعم الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في الاستدلال مردود بأنه  
رض تيسام هذا الخطأ فانه لا اثر له في منطق الحكم والنتيجة التي انتهى  
بها ، والأصل أن البيان الممول عليه في الحكم هو ما يبدو فيه اقتناع المحكمة  
من غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

(الطن رقم ٦٧٠ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٦/٢٦ من ١٢ ص ٧٣٦)

٢٣٥١ - تقدير الدليل - اختلاف أقوال الشهود مع تقرير الخبر :

\* متى كان لا يوجد تناقض بين ماقرره الشاهدان من أن المتهم هو  
ذو أحدث الكشط والتغير في المستند وبين ما جاء في تقرير قسم ابحاث  
تروير من أنه لا يفسر معرفة محدثها لأسباب فنية ، وكانت المحكمة قد  
لبنت في حدود سلطتها الموضوعية الى أقوال الشاهدين في هذا الخصوص  
. فان ما ينعم المتهم على الحكم من القصور والتخاذل لا يكون لا محل له .

(الطن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ ص ٧٩٧)

٢٣٥٢ - حكم - تاريخ صدوره - الخطأ المادى في ذكره لا يؤثر فى  
سلامته .

\* إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة نظرت الدعوى فى  
م معين ، ثم قررت استمرار المرافعة لجلسة تالية ، ثم استكملت نظر  
دعوى بالجلسة الأخيرة وفيها صدر الحكم ، وكان كل ذلك بحضور المتهم  
حاميه ، فان الواضح الذى لا شبهة فيه أن ما جاء بالحكم من أنه صدر  
جلسة الاولى لم ينشأ الا عن سهو من كاتب الجلسة وهو ما لا يمس سلامة  
حكم .

(الطن رقم ٨٤٥ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/١٢/٢٥ من ١٢ ص ١٠٠٤)

٢٣٥٣ - تشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم . كفايته  
لحكم ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .

\* إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى  
ية لعدم ثبوت التهمة فى حقه على أساس الشك فى أدلة الاتهام ،  
يكون ثمة جدوى للطاعنة « المدعية بالحقوق المدنية » من النعى على المحكمة



انها لم ترد الواقعة الى وصف ثانوى بعينه ، ذلك فانه يكفى فى المحكمة الجنائية ان يتشكل التاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم ليقضى ببسارته ويرفض الدعوى المدنية قبله .

(الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٦٦٤/٤/١٧ من ١٣ ص ٢٧٥)

٢٣٥٤ - للمحكمة التعويل فى ادانة متهم على اقوال متهم آخر فى الدعوى

\* من المقرر ان للمحكمة ان تعمل فى ادانة متهم على اقوال متهم آخر فى الدعوى متى اطمانت اليها ولو لم يكن من دليل سواها .

(الطن رقم ١٧١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦٦٤/١/٦ من ١٥ ص ١٠)

٢٣٥٥ - ادعاء الطاعن بعدم تلاوة التقرير - غير مقبول - ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير فى محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة .

\* لا يقبل من الطاعن الادعاء بعدم تلاوة تقرير التلخيص ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير فى محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة .

(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦٦٤/٢/٢ من ١٥ ص ١٥٩)

٢٣٥٦ - اثبات المحكمة اركان الجريمة ، وقوعها من المتهم ، والادلة التى قامت ادبيها فجعلتها تمتد ذلك وتقول به - كفايته لسلامة الحكم - عدم التزامها بالرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع ردا خاصا - يكفى ان يستفاد الرد عليه من الادلة التى عولت عليها فى ادانة المتهم .

\* من المقرر انه يكفى لسلامة الحكم ان تثبت المحكمة اركان الجريمة وانها وقعت من المتهم ، وتبين الادلة التى قامت ادبيها فجعلتها تعتقد ذلك وتقول به . وعى ليست ملزمة بان ترد على كل جزئية من جزئيات الدفاع ردا خاصا بل يكفى ان يكون الرد عليه مستفادا من الادلة التى عولت عليها فى ادانة المتهم .

(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦٦٤/٢/٢ من ١٥ ص ١٥٩)

٢٣٥٧ - حكم - ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة - ليس له شكل خاص - مؤدى ذلك .

\* لم يرسم القانون شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة

المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . نعمتي كان مجموع ما أوردت الحكم كافياً في بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت الى المتهم حسبما استخلصته المحكمة وكان قد اشير فيه الى نص القانون الذي ينطبق على تلك الواقعة فان ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية . واذا كان الحكم المطعون فيه قد استوفى هذا البيان فلا يضيره ان اغفل ذكر الكيفية التي طرح بها المجنى عليه الطاعن ارضاء طالما ان هذا الامر لا يترتب عليه أية نتائج قانونية وفقاً للتصوير الذي عول عليه الحكم في قضائه .

( الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٣/١٠/١٩٦٤ س ١٥ ص ٥٧٣ )

٢٢٥٨ - خطأ الحكم في بيان اوصاف المكان الذي اتخذته المتهم مكنساً لتزويج المجنى عليه - لا يقدر في سلامته طالما انه غير مؤثر في منطقة او النتيجة التي انتهت اليها .

\* خطأ الحكم في بيان اوصاف المكان الذي اتخذته الطاعنون مكناً لتزويج المجنى عليه لا يقدر في سلامته ، طالما ان هذا الخطأ غير مؤثر في منطقة او النتيجة التي انتهت اليها .

( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١١/١١/١٩٦٤ س ١٥ ص ٧٢١ )

٢٢٥٩ - حكم - استخلاص الصورة الصحيحة واقعة الدعوى .

\* الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود عناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة واقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها دون ان تقتيد في هذا التصوير دليل معين ، وان تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق .

( الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق . جلسة ٣/١/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٧١ )

٢٣٦٠ - الخطأ في بيان الشهادة - تأثيره في سلامة الحكم - شرط ذلك .

\* لا يؤثر في سلامة الحكم ان يكون قد نسب على خلاف الثابت نفس وراق الى بعض الشهود واقعة معينة ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه

الواقعة اعتباراً في اداة المنهم ، وملامح حكمها مقاباً على أدلة مؤدية السي ما رتبته عليها .

(الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٣/٢ من ١٦ ص ٢٠٩ )

\*\*\*

### ٢٣٦١ - الاعلان بإيداع احكام البراءة - نطقه .

✽ ان التزام النيابة العامة باعلان ذى الشأن بإيداع الحكم ليبدأ سريان مهلة العشرة الايام التى نصت عليها الفترة الثانية من المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - مشروط بأن يكون الحكم محل الشهادة المستحصل عليها صادراً بالبراءة - وليس بالإدانة - ولا وجه لتقياس احكام الادانة على احكام البراءة فى هذا المجال لعدم انطباق الحكمة التى من أجلها رأى الشارع ألا يلحق البطلان بالحكم القاضى ببراءة المتهم اذا مضى عليه ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون التوقيع عليه وهى عدم الاصرار به لسبب لا دخل له فيه . ولما كان عدم ايداع الحكم الصادر بالإدانة فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لا يعتبر عذراً ينشأ عنه امتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن على الحكم وتقدم الأسباب ، فإنه كان من المعين على الطاعن ، وقد استحصل من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول ايداع الحكم فى الميعاد المذكور ، ان يبدأ بتقديم أسباب الطعن تأسيساً عليها فى الأجل المحدد . اما وأنه لم يقدم أسباب طعنه الا بعد انتهاء الميعاد المحدد فى القانون ولم يتم به عذر مبرر تجاوز هذا الميعاد - فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٣/١٦ من ١٦ ص ٢٣٨ )

### ٢٣٦٢ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام - كفاية السرد الاضهني عليه .

✽ الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجهرية التى يتعين على المحكمة ان ترد عليها استقلالاً - بل يكفى أن يكون السرد عليها مستفاداً من الأدلة التى استند اليها الحكم فى الادانة .

(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩ من ١٦ ص ٣١٤ )

### ٢٣٦٣ - لا يصح تأنيب انسان بناء على اعترافه بلسانه او بكتابه - متى كان ذلك مخالفاً للواقع والحقيقة .

✽ من المقرر أنه لا يصح تأنيب انسان ولو بنسائه على اعترافه .

بلسانه او بكتابه ، متى كان ذلك مخالفا للواقع والحقيقة .

(الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٣/٢٠/١٩٦٥ م ١٦ ص ٩٥٥)

**٢٣٦٤ - الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . مثال .**

\* من المقرر أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . ومن ثم فلا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت بالأوراق إلى الطاعن أنه لم يجرح شهود الإثبات في التحقيقات ما دامت هذه الوثيقة القانونية لم يكن لها اعتبار في ادانة الطاعن ولا تعلق لها بجوهر الأسباب طالما أن الحكم مقام على أدلة مؤدية إلى ما رتبها عليها .

(الطن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٤/٢/١٩٦٦ م ١٧ ص ١٤٥)

**٢٣٦٥ - النعمى على الحكم عدم رده على دفاع لم يطرحه المتهم أمام محكمة الموضوع - غير مقبول .**

\* لا يتبل من المتهم النعمى على الحكم عدم رده على دفاع لم يطرحه هو أمام محكمة الموضوع .

(الطن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٤/٢/١٩٦٦ م ١٧ ص ١٤٥)

**٣٢٦٦ - استظهار المحكمة واقعة الدعوى وتأسيسها أدانة الطاعن على أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق - لا يهم بعد ذلك أن يكون قد ورد بالمعينة من بعض الوقائع ما يخالف ما أخذت به المحكمة من تلك الأدلة .**

\* متى كان الحكم قد استظهر واقعة الدعوى وأبنت أدانة الطاعن على أدلة لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى ، فانه لا يهم بعد ذلك أن يكون قد ورد بالمعينة التي أجريت في الدعوى من بعض الوقائع ما يخالف ما أخذت به المحكمة من تلك الأدلة ، ذلك لأن للمحكمة أن تأخذ من الأدلة ما تظن إليه وتطرح ما عداه .

(الطن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٤/٢/١٩٦٦ م ١٧ ص ١٤٥)

٢٣٦٧ . - المُلَاقِبَةُ تُلْزِمُ الْمُحْكَمَةَ بِتَجْبِيهِهُ أَوْ أَنْفَرْدَ عَلَيْهِ - مُوْ أَلْتَلْتَبُ  
الْجَازِمُ الَّذِي يَصِرُ عَلَيْهِ مَقْنَمُهُ وَلَا يَنْفَكُ عَنِ التَّمَسُّكِ بِهِ وَالْإَصْرَارِ  
عَلَيْهِ فِي طَلْبَاتِهِ الْخَتَامِيَّةِ .

\* من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية . ولما كسان المدافع عن الطاعن ( المتهم ) قد تنازل أمام محكمة الدرجة الثانية عن طلب ضم القضية التي قال بأن البناءة المسلمة اليه على سبيل الأمانة قد ضللت على ذمتها فليس له عندئذ أن يعنى على المحكمة أنها لم تجبه الى طلب تنازل هو عنه .

( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ س ١٧ ص ٢١٥ )

٢٣٦٨ - العدول من الدفاع عن طلب أبداه دون إصرار عليه -  
لا يستاهل رداً من المحكمة .

\* العدول من الدفاع عن طلب أبداه دون إصرار عليه لا يستاهل من المحكمة رداً .

( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ س ١٧ ص ٢١٥ )

٢٣٦٩ - للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم المرسل وغير المؤيد بديل .

\* للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذي يبيده أمليها مرسلًا وغير مؤيد بدائل .

( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ س ١٧ ص ٢١٥ )

٢٣٧٠ - وجوب استناد القاضي في المواد الجنائية في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده .

\* القاضي في المواد الجنائية يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأي غيره .

( الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ص ٢٣٣ )

٢٣٧١ - أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

\* الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أنها

نما اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدناع لحملها على عدم الاخذ بها .  
لا يجوز الجدل في ذلك امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ص ٢٦٦ )

٢٣٧٢ العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بنسأء  
على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته - لا يصح  
مطالبته بالأخذ بدليل معين إلا اذا قيده القانون في ذلك .

\* العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة  
المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين فقد  
جمل القانون من سلطته أن يزن قوة الاثبات وأن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح  
ليها دليلاً لحكمه إلا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

( الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ص ٢٦٦ )

٢٣٧٣ - لمحكمة الموضوع أطراح أية ورقة غير جديرة بثقتها .

\* لمحكمة الموضوع بها لها من سلطة تقدير الوقائع أن تطرح أية ورقة  
تراها جديرة بثقتها .

( الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٨ س ١٧ ص ٢٧٨ )

٢٣٧٤ - للمحكمة اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر  
المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى الاعراض عما يبيده المتهم  
في هذا الشأن بشرط أن تبين علة ذلك .

\* من المقرر أن للمحكمة اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان  
أمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عما يبيده المتهم في هذا  
الشأن بشرط أن تبين علة عدم اجابتهما لطلبه .

( الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٤/١٨ س ١٧ ص ٢٣٨ )

٢٣٧٥ - للمحكمة الاخذ بقول للشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق  
أو المحاكمة ، والالتفات عما عداه ، دون الالتزام بتبيان علة  
ذلك .

\* للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو  
حاكمة وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ، ودون أن تلتزم

تحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها ، وما دام الطاعن لم ينازع في صحة نسبة هذه الإقوال إليه .

( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ من ١٧ ص ٤٥٥ )

٢٣٧٦ - وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال

\* يجب أن تبنى الأحكام على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال .

( الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦ من ١٧ ص ٤٩١ )

٢٣٧٧ - المحاكمة الجنائية - تشكك المحكمة في صحة أسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للقضاء له بالبراءة .

\* يكفى في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة . إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يدلّهن إليه في تقدير الدلائل ما دام حكمها يشتل على ما يفيدها محضت الدعوى واحداً وتبرروها وبإدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة الإنفي فرجحت دفاع المتهم أو دأخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات .

( الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦ من ١٧ ص ٤٩١ )

٢٣٧٨ - الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجرّبه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم موكنا ، سماعهم موكنا . للمحكمة أن تقرّر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

\* الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجرّبه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم موكنا ، وأنها يسمح للمحكمة أن تقرّر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التي حالت دون سماع أقوال الشاهد ، وكان الدفاع قد تمسك في ختام مرافعته بسماع أقواله ومناقشته فيها فطلبت النيابة العامة القبض على الطاعن في حالة إجابة طلبه وتأجيل الدعوى مما أحاط محامي الطاعن بالخرج واضطره إلى التنازل عن طلبه وهو مالا يحقّ المعنى الذي قصده المشرع في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ عندما خول

للمحكمة ان تقرر تلاوة الشهادة اذا تعذر سماع الشاهد او قبل المتهم او المدان  
عنه ذلك .

(الطن رقم ٧٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ من ١٧ من ٨٢ ،

٢٣٧٩ - تساند الأدلة في المواد الجنائية - سقوط أحدها أو استبعاد

\* الأدلة في المواد الجنائية مساندة يكمل بعضها بعضا بحيث اذا سقط احدها  
او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الـ  
الذي انتهت اليه المحكة او التعرف على ما كانت تنتهي اليه لو انها فطنت  
الى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه اعادة النظر في كفاية باقى  
الأدلة لدعم الادانة .

(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ من ١٧ من ٦١٣ )

٢٣٨٠ - الباعث ليس ركنا من أركان الجريمة ولا عنصرا من عناصرها .  
الخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم - ما دام أنه لم يتخذ منه  
دليلا في الادانة .

\* الباعث على الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها ،  
وبذلك فالخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام أنه لم يتخذ منه دليلا فى  
الادانة .

(الطن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٢١ من ١٧ من ٧١٥ )

٢٣٨١ - للمحكمة الاخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمأنت اليها -  
ولو لم يكن فى الدعوى من دليل سواها .

\* من حق المحكة أن تأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمأنت اليها  
ولو لم يكن فى الدعوى من دليل سواها .

(الطن رقم ٣٩١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/٧ من ١٧ من ٧٧١ )

٢٣٨٢ - التهم لا تدفع بقلبة الظن فى مقام اليقين .

\* لا تدفع التهم بقلبة الظن فى مقام اليقين .

(الدلى رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ من ١٧ من ٨٤٢ )



٢٣٨٣ — حدود سلطة المحكمة عند القضاء بالإدانة — تعدد الصور المحتملة للواقعة — أثره .

✽ للمحكمة أن تفترض حصول الواقعة على صورها المحتملة وإن ثبت ذلك إدانة المتهم عنها على أية صورة من الصور التي افترضتها .

( الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٧/١٠/١٩٦٦ س ١٧ ص ٩٥٧ )

٢٣٨٤ — لحكمة الموضوع الاستناد في إدانة المتهم الى اقوال متهمين آخرين .

✽ لحكمة الموضوع أن تستند في إدانة متهم الى اقوال متهمين آخرين دامت قسده الملباتت اليها وارتاحت لها .

( الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٧/١١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١١٠٤ )

٢٣٨٥ — إمكانية موضوع الاعتقاد على أقوال المتهم وليسو عدل عنها .

✽ لحكمة الموضوع أن تعتمد على اقوال المتهم — ولو عدل عنها — رأت أنها صحيحة وصادقة وبغير أن تلتزم ببيان علة ما ارتكبه ، إذ مرجع ر الى اطمئنانها الى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه .

( الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٧/١١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١١٠٤ )

٢٣٨٦ — للمحكمة الجنائية الاستناد في حكمها الى أى عنصر من عناصر الدعوى — شرطه .

✽ المحكمة الجنائية أن تستند في حكمها الى أى عنصر من عناصر عرى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها وكان امكان الدفاع أن يتولى مناقشتها وتنفيذها بها يشاء .

( الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٧/١١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١١٦١ )

٢٣٨٧ — عدم التزام المحكمة بالإشارة الى اقوال شهود النفسى . ما دامت لم تستند اليها في قضائها .

✽ لا تلتزم المحكمة بالإشارة الى اقوال شهود النفسى ما دامت لم تستند اليها في قضائها . وفي تنسبها بالإدانة لأدلة البتوت التي أوردها في انذارها .

( الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٧/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٢٢٠ )

٢٣٨٨ - جواز اشتراك القاضي الذي عرضت عليه الدعوى بمحكمتين  
 أول درجة في الهيئة الاستئنافية التي تضمنت فيها طلباً أنه لم يبت  
 فيها رأياً أو يصدر فيها حكماً .

\* ليس مُسَمَّاة ما يمنع القاضي الذي عرضت عليه الدعوى بمحكمة أول  
 درجة ثم أجهلها إلى جلسة أخرى دون أن يبدى فيها رأياً أو يصدر فيها حكماً  
 من أن يشترك في الهيئة الاستئنافية التي أصدرت الحكم .

(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ - ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٤٩)

٢٣٨٩ - عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على الدفاع الموضوعي .

لا تلزم المحكمة بالرد صراحة على الدفاع المتعلق بموضوع الدعوى بل  
 يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت  
 التي أخذ بها .

(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ من ٢٠ من ١٧٨)

٢٣٩٠ - إحالة الحكم في بيانه للدليل ، إلى مذكورة مدير عام شئون  
 الانتاج دون بيان مضمونها - عدم كفايته .

\* من المقرر أنه لا يكفي في بيان الدليل إحالة الحكم إلى مذكورة  
 مدير عام شئون الانتاج ما دام هو لم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله  
 بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ووجه اندفاع ما دنع به  
 الطامن نفيها لها .

(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ من ٢٠ من ٢٩٠)

٢٣٩١ - الأحكام الجنائية - ما يجب في الأدلة التي تبني عليها .

\* أن الأحكام الجنائية يجب أن تبني على الأدلة التي يقتنع منها القاضي  
 بادانة المتهم أو ببرائه منها صادراً في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريسة  
 من التحقيق مستقلاً في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ،  
 ولا يصح في التسانن - كما فعل احكم - أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة  
 الواقعة التي اتام تضاده عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواه .

(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ من ٢٠ من ٢٩٠)

## ٢٣٩١ - تعقب الدفاع في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه غير لازم .

✳ محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب التهم في كل جزئية يثيرها مناحى دفاعه الموضوعي ، اذ في اطمئنانها الى الادلة التي عولت عليها ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن التهم لحملها على عاتقهم الاخذ بها ، دون ان تكون ملزمة ببيان علة اطراحها ايها .

(الطن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٣/١٠ ص ٢٠ ص ٢٢٢)

## ٢٣٩٢ - استناد القاضي الجنائي في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده - عدم جواز تأسيس حكمه على رأي غيره - مثال .

✳ القاضي في المواد الجنائية انما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يصح ان يؤسس حكمه على رأي غيره . ولما كانت المحكمة قد جعلت اساس اقتناعها باتجار الطاعن في الآثار عمل رمي محرر المحضر ، فان حكمها يكون قد بني على عقيدة حصلها الشاهد من تحريره لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها .

(الطن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٣/٢١ ص ٢٠ ص ٢٢٧)

## ٢٣٩٣ - تساند الأدلة في المواد الجنائية - مؤداه ؟

✳ ان الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمة ، بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل البادل في الرأي الذي انتهت اليه .

(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ ص ٢٠ ص ٦٠٢)

## ٢٣٩٤ - حرية القاضي في استيفاء الدليل الذي يطعن اليه في سبيل تكوين اقتناعه من أي مصدر .

✳ القاضي حر في استيفاء الدليل الذي يطعن اليه في سبيل تكوين اقتناعه من أي مصدر شاء سواء في التحقيقات الاولى او في جلسة المحاكمة ولا تصح مصادرته في شيء من ذلك .

(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٥/٥ ص ٢٠ ص ٦٢٨)

٢٣٩٦ — أخذ الحكم بحيل احتمالي — غير قادح فيه . ما دام انه أسس  
الإدانة على اليقين .

\* ان أخذ الحكم بغليل احتمالي ، غير قادح فيه ، ما دام قد أسس  
الإدانة على اليقين .

(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/٩ من ٢١ ص ٣٦٥)

٢٣٩٧ — تزيد الحكم فيما لا اثر له على منطقته — لا يعيبه .

\* ان ما جاء بالامر للمطعون فيه من ان تلوث نصل المدينة بفتات الحشيش  
كان دون الوزن فلا عقاب عليه وإن كان غير صحيح في القانون ، الا انه  
لا يعدو ان يكون مجرد تزييد من القرار ولم يكن هو الدعامة الأساسية التي  
تام عليها تضاؤه ، وانما كان دعائمه هو التشكك في نسبة هذا التلوث الى  
المطعون ضده .

(الطن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠ من ٢١ ص ٤٨٧)

٢٣٩٨ — كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم  
منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها — عسبم جواز مناقشة  
كل دليل منها على حدة .

\* الاصل انه يكفي ان تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى  
ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتساع اقتناع المحكمة واطمئنانها الى  
ما انتهت اليه ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة .

(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠ من ٢١ ص ٤٩٤)

٢٣٩٩ — الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم . هو الذي يؤثر في عقيدة  
المحكمة — بثال — خطأ في الاسناد مما لا يعيب الحكم .

\* من المقرر ان الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما  
هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها . ولما كان البين من مراجعة  
الحكم المطعون فيه ان الصورة التي اعتنقها للحدث هي انه عثر بالمركب على  
ثلاثة عشر جوالاً وبنمعا عثر على جوالين آخرين في مكانين قريبين من السقاطي .  
مما يقطع بان ما حصلته المحكمة خطأ من اقوال الشاهد لا يعدو ان يكون مجرد  
سهو مادي لم يؤثر فيما خلصت اليه من عقيدة فان دعوى الخطأ في الاسناد  
لا يكون لها من وجه .

(الطن رقم ١٩٠٤ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/٤/٤ من ٢٢ ص ٢٢١)

٢٤٠٠ - الأخذ بالدليلين التوازي والفني عند التخصا بالادانة دون رفع

١ ما بينهما من تعارض - قصور وتناقض - مثال \*

\* متى كان البين بما أورده الحكم نقلا عن شاعدي الاثبات انهما لم يشهدا بانهما رايا الطاعنين يطعنون المجنى عليه بألة حادة رغم ثبوت اصابته باصابات طعنفة فضلا عن الاصابات الرضية على ما يبين من تقرير الصفة التشريعية، مما يتعارض معه لدليل القولي مع الدليل الفني ولم يعن الحكم برفع هذا التناقض في اسباب حكمه فانه يكون مشوباً بالقصور والتناقض \*

(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٧ ص ٢٤ من ٤٤٨)

٢٤٠١ - متى لا يؤثر التقرير القانوني الخاطئ في الحكم \*

\* لا يقدح في سلامة الحكم ما انساق اليه من تقرير قانوني خاطيء عندما وصف اقتياد الشايل للطاعن الى مقر الشرطة بأنه لم يكن قبضا بعد السذى انتهى اليه في مدوناته من عدم مخالفة هذا الاجراء للقانون \*

(الطن رقم ٦٦٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٣ ص ٢٢ من ٤٧٢)

٢٤٠٢ - النعمى على المحكمة سكوتها عن دفاع لم يثر امامها - غير جائز -  
دفاع الطاعن بان ما قارفه باح لارتكابه بحسن نية وفي حدود وظيفته  
لاول مرة امام محكمة النقض - غير جائز - متى تطلب تحقيقا  
موضوعيا \*

\* متى كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ولا على مذكرة البلاع امام المحكمة الاستئنافية ان الطاعن او المدافع عنه قد اثار ان ما قارفه بفرض ثبوته يعتبر فعلا مباحا في نظر القانون لانه ارتكبه بحسن نية ولم يتجاوز فيه حدود وظيفته ، فانه لا يقبل منه ان يطلب المحكمة بالرد على دفاع لم يثر امامها ولا يجوز له ان يثير هذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض لانه يتطلب تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفته هذه المحكمة \*

(الطن رقم ٤٣٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٣ ص ٢٢ من ٤٦٧)

٢٤٠٣ - حكم - تسبيبه - تسبيب غير معيب - ما لا يعيب الحكم  
في نطاق التدليل - مثال للتزيد الذي لا يعيب الحكم \*

\* ان ما أورده الحكم من أن مجرد تعليق نسخة من محضر الحجز الادارى

على باب المركز أو دار البدة أو الشيخ انبا يتوم قانونا مقام الاعلان بأمر  
الا يزيد سبق بعد استيفاء الدليل على علم الطاعن بالحجز مما لا يعيب الحكم .

(الطن رقم ٥١٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ ص ٢٢ من ٥٠٧)

#### ٢٤٠٤ - التزام المحكمة بتطبيق القانون على وجهه الصحيح دون التقيّد بما تعتقده محكمة أخرى من آراء قانونية .

✽ من المسلم به ان المحكمة ملزمة بتطبيق القانون على وجهه الصحيح  
دون التقيّد بما تعتقده محكمة أخرى من آراء قانونية . ولما كان الحكم المطعون  
فيه قد انتهى الى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها فسي  
قضية أخرى على أساس ان ما قطع به الحكم الحاج به من عدم انطباق قانون  
معين على واقعة تلك الدعوى هو أمر متعلق بتطبيق القانون مما لا يحوز حجته  
في الواقعة الجديدة ما دام الطاعن لا يزعم في طعنه بوحدة الواقعة بين الدعويين ،  
لأن ما ينعاه في هذا الصدد يكون على غير أساس .

(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/١٨ ص ٢٢ من ٥٤٩)

#### ٢٤٠٥ - عدم ايداع الحكم الصادر بالإدانة في خلال ثلاثين يوما من تساريخ صدوره لا يعتبر عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للمطعن على الحكم وتقديم الاسباب - وجوب التقرير بالطمعن وتقديم الاسباب في الأجل المحدد تأسيسا على الشهادة المثبتة لعدم حصول ايداع الحكم في الميعاد المذكور .

✽ عدم ايداع الحكم الصادر بالإدانة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره  
لا يعتبر عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للطمعن على الحكم  
وتقديم الاسباب ومن ثم فانه يتعين على النيابة الطاعنة ازاء ذلك - وقد استحصلت  
من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول ايداع الحكم في الميعاد المذكور -  
ان تبادر بالتقرير بالطمعن وتقديم اسبابه تأسيسا عليها في الاجل المحدد .

(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/٢٤ ص ٢٢ من ٥٦٩)

#### ٢٤٠٦ - كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة الى النتيجة التي انتهت اليها .

✽ الاصل ان تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم  
منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه فلا ينظر الى دليل

بعينه لمناشسته على حدة دون باقى الألة ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٣٧/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٨٤٢)

٢٤٠٧ - بيان نص القانون الذى حكم به وجبه كل حكم بالإدانة - يسان  
جوهرى - خلو الحكم منه - بطلانه .

\* نعت المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم به وجبه ، وهو يسان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل به وجبه العقاب على الطاعن لما فيه يكون باطلا . ولا يعمسه من عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار الى مادة الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها .

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٤/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٧١١)

٢٤٠٨ - تشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة - كفايته التبرئة التهم  
ورفض الدعوى المدنية - ما دامت المحكمة قد أحاطت بالدعوى عن  
بصر وبصيرة - مجالقتها فى ذلك أمام التقص .

\* من المقرر انه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية مادام الظاهر من الحكم أن المحاكمة قد أحاطت بالدعوى وألمت بطرونها عن بصر وبصيرة .

(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٧٢٤)

٢٤٠٩ - إيراد الحكم مؤدى الأدلة التى استندت اليها المحكمة المدنية فى  
القضاء برد السند وبطلانه والتى من شأنها أن تؤدى الى الإدانة -  
لا يضره - من حق القاضى الجنائى الاعتماد فى تكوين عقيبته على  
أى مصدر فى الدعوى .

\* إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى الأدلة التى استندت اليها المحكمة المدنية فى قضائها برد السند وبطلانه وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدى الى الإدانة فإن ذلك لا يضره إذ من حق القاضى الجنائى أن يعتمد فى تكوين عقيبته على أى مصدر فى الدعوى .

(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٢/١١/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١١٧٩)

٢٤١٠ - الخطأ في الاسناد في وصف مكان الحادث لا يعيب الحكم ما دام لم يكن ذا اثر في منطلق الحكم ولم يتناول ادلة تؤثر في عقيدة المحكمة .

\* الخطأ في الاسناد في خصوص وصف مكان الحادث لا يعيب الحكم ، شئ ما دام وصف ذلك المكان لم يكن بذى اثر في منطلق الحكم ولم يتناول من ادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

(الطن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١١/٢/١٩٧٣ ص ٢٤ من ١٥٨)

٢٤١١ - تالسيس قلم الكتاب على الشهادة السلبية بتحرير اسباب الحكم وايداعها غير موقعة لا يغير من بطلانه - علة ذلك ؟

\* لا يغير من بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين يوما من تاريخ النطق به - ما اثر به قلم الكتاب على الشهادة السلبية الصادرة منه من تحرير اسباب الحكم وايداعها غير موقعة من اصداره لان القانون اوجب حصول الايداع والتوقيع مما في ميعاد الثلاثين يوما ، ولان العبرة في الحكم هسى بنسخته الاصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها للقاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية ، وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، ولان ورقة الحكم تبلى التوقيع - سواء كانت اصلا او مسودة - لا تكون الا مشروعا للمحكمة كابل الحرية في تغييره وفي اجراء ما تراه في شأن الوقائع والاسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن .

(الطن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٨/٢/١٩٧٣ ص ٢٤ من ٢١١)

٢٤١٢ - حكم - لا يعيبه الخطأ في ديباجة الحكم .

\* من المقرر ان الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه لانه خارج عن موضوع استدلاله .

(الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٤/١٠/١٩٧٣ ص ٢٤ من ٨٣٣)

٢٤١٣ - تساعد الأدلة - لا يلزم ان ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى يكفى ان تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها .

\* لا يلزم ان تكون الادلة التي اعتمدها عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الادلة في المواد الجنائية مستندة ككل بعضها بعضا وبها مجتمعة تتكون عقدة القاضي فلا ينظر الى



دليل بعينه لثبته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة مفسية  
مجوعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة  
واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

(الطن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ من ٢٤ من ١٠٥٣)

٢٤١٤ - كفاية أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى التهم كى  
يقضى له بالبراءة - مثال .

✽ من المقرر انه يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى  
التهم كى يقضى له بالبراءة اذ مرجع الامر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير  
الدليل مادام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصير وبصيرة .

(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٤/٧ من ٢٥ من ٢٨٥)

٢٤١٥ - محكمة الموضوع - سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة  
للواقعة من جماع الأدلة المطروحة عليها :

✽ لمحكمة الموضوع أن تتيين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة  
انتهى تستخدمها من جماع الأدلة المطروحة عليها وهى ليست مطالبة بالا تأخذ  
الا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما تقدم اليها  
من أدلة النبوت وإر كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة  
لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى - لما كل ذلك - وكان الحكم المطعون  
فيه قد اثبت فى حق الطاعن وجوده على مسرح الجريمة ومساهمته فى عمل من  
اعمالها التنفيذية هو استدراج المجنى عليه الى منزل والد الطاعن طبقا لخطة  
رسبها معه تنفيذا لقصد هما المشترك وهو قتل المجنى عليه بالآلة حادة أعدت  
لذلك وكان ما حصله الحكم من ذلك له أصل ومعينه من الأوراق مما لا يجادل فيه  
الطاعن فإن منعاه فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/١١ من ٢٦ من ٢٥٥)

٢٤١٦ - كفاية التشكك فى صحة التهمة للقضاء بالبراءة :

✽ يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة التهمة كى يقضى بالبراءة اذ ملاك  
الامر كله يرجع الى وجدانه وما يطمئن اليه مادام قد احاط بالدعوى وبمسم بها  
وخلا حكمه من الخطأ القانونى ومن عيوب التسميب .

(الطن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥ من ٢٦ من ٤٥٤)

### ٢٤١٧ - أوجه الدفاع الموضوعية - كناية الرد الضمني عليها :

\* لما كان ما يثيره الطاعن من عدم صلته بالطاعنة وعن علة اتهامها لسه وما ساقه من قرائن يشير الى التشكيك في اتوالبها لا يعنو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل الرد يستند من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، فان معنى الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١/٢/١٩٧٥ ص ٣٦ ص ٦٥٩)

### ٢٤١٨ - ما يكفي لصحة الحكم بالبراءة :

\* من المقرر أنه يكفي في المحاكمة أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يتقضى بالبراءة اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يعلن اليه في تقدير الدليل ، مادام الظاهر من الحكم أنه لحاط بالدعوى عن بصر وبصورة ولا يصح مطالبته بالأخذ ببلييل دون آخر .

(الطن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١/١٧/١٩٧٥ ص ٣٦ ص ٧٠٤)

### ٢٤١٩ - الباعث في الجرائم ليس ركنا فيها - مؤدى ذلك \*

\* أن الباعث في الجرائم ليس ركنا فيها ، ومن ثم فانه لا يقدح في سلامة الحكم الخطأ فيه أو اغفاله جلة .

(الطن رقم ١١٩٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١/١٧/١٩٧٥ ص ٣٦ ص ٧٠٧)

### ٢٤٢٠ - عدم التزام المحكمة بتحقيق دفاع لم يطلب منها تحقيقه :

\* لما كان البين من مطالمة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر في دفاعه أنه قد أصيب من قبل باصابة في ابهام يده اليمنى تحول دون إمكان إمساكه بكوريك والاعتداء به على المجنى عليه ، فانه لا يقبل منه النعى على المحكمة اغفالها الرد على دفاع لم يثره أمامها كما لا يقدح في سلامة الحكم التناقه عن الرد على ما أثاره الطاعن من أن حالة شيخوخته تتناقى مع مائسبه اليه مصابون آخرون في الحادث لما هو مقرر من أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها ، واطمئنانها الى الأدلة التي عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحيلها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها لها .

(الطن رقم ١١٩٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١/١٧/١٩٧٥ ص ٣٦ ص ٧٠٧)

٢٤٢١ - سكوت الحكم عن بيان مصدر الدليل - لا يضيع أثره مادام له أصل ثابت بالأوراق :

✽ لما كان لما استند إليه الحكم من اقرار الطاعن لمدوب المباحث على مسمع من مأمور الجمرک وفي حضوره بأن الحقیقة المذكورة ملکہ ، له سند من شهادة هذا الآخر بالجلسة بأن مندوب المباحث سأل الطاعن عن الحقیقة بماقر بأنها تخصه ، فانه لا تریب على الحكم ، اذ هو لم یفصح عن مصدر هذا الاقرار لان سکوت الحكم عن ذکر مصدر الدليل لا یضيع أثره مادام له اصل ثبت في الأوراق .

(الطن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١/٢٣/١٩٧٥ ن ٣٦ ص ٧٣٦)

٢٤٢٢ - تساند الأدلة في المواد الجنائية - مؤداة :

✽ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعسر التعرف على الاثر الذي كان للدليل الباطل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

(الطن رقم ١١٩٣ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١/٢٣/١٩٧٥ ن ٣٦ ص ٧٣٦)

٢٤٢٣ - الاستدلال بأقوال الشهود - ما يكفى فيه :

✽ لا يعيب الحكم ان يحيل في بيان اقوال بعض الشهود الى ما أورد من اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم جميعا متفقة فيما استند اليه الحكم منها ، وهو ما لا يمارى فيه الطاعنان . لما كان ذلك ، وكلن البين من المفردات المضمومة ان ما نقله الحكم عن المعاينة من ان الحجارة شوهدت بالسلم وبالمزور - حيث وقع الحادث وفقا لتصوير الحكم - في وضع دال على انها القيت عمدا ، له سنده من معاينة المنزل من الداخل ، اما الحجارة التى لم يمكن معرفة ما اذا كان وجودها نتيجة الهدم أم الالتقاء ففى التى شوهدت خارج المنزل في الطريق فلان النعى عليه في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١١/٢٣/١٩٧٥ ن ٣٦ ص ٧٩٢)

٢٤٢٤ - ما يكفى لتأمم دليل الحكم واستقامة قصاؤه :

✽ بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم تضاهؤه ان يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتمتبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفتاته عنها أنه أطرحها ،

لما كان ذلك ، فإن كل ما يثيره الطاعنون في باقى أوجه الطعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٣/٧/١٩٧٥ م ٣٦ من ٨٢١)

#### ٢٤٢٥ - الدفاع الموضوعى - سلطة محكمة الموضوع في الرد عليه :

\* أن محكمة الموضوع لا تلتزم بحسب الأصل بالرد على أوجه دفاع المتهم الموضوعية إنما يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء المحكمة بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ومع ذلك نقصد عرض الحكم لكل أوجه الدفاع التي أبداه الطاعن ورد عليها في منطلق سليم بما يفندها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انصحت عن اطمئنانها إلى صحة ما جاء بحضر الضبط بما تضمنه من اعتراف للطاعن لم يجدد مدوره منه ، فاتى بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعى لا اشراف لمحكمة النقض عليه ولا يمسدو ما يثيره الطاعن بشأن عدم توقيع دلال المساحة على محضر الضبط أن يكون جدلا متعلقا بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها تستقل بحكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب عليها .

(الطن رقم ١٣١٣ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٢/٦/١٩٧٥ م ٣٦ من ٨٥٢)

#### ٢٤٢٦ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل - تسييب الحكم - عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد إذا تعذرت :

\* من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أخذها بما اقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل في الأوراق .

(الطن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٧/١/١٩٧٧ م ٢٨ من ١٠٢)

#### ٢٤٢٧ - تقدير الدليل - عقيدة المحكمة تقوم على المعانى لا المبانى :

\* أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المعانى لا على الالفاظ والمبانى وبذلك لا يضير الحكم أن يورد على لسان والدة المجنى عليها أنها كانت منارة في حين أنها قررت في التحقيقات أن ابنتها كانت مضطربة وخائفة لأن المشترك بسين التعبيرين واحد وهو أن المجنى عليها كانت في حالة نفسية سيئة .

(الطن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٧/١/١٩٧٧ م ٢٨ من ١٠٢)

٢٤٢٨ — دليل — الخطأ في مصدره أو أغفاله — متى لا يضيع أثره :

\* إن الخطأ في مصدر الدليل أو أغفاله لا يضيع أثره مادام له أصل صحيح في أوراق الدعوى .

(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ ص ٢٨ من ١٣٨ )

٢٤٢٩ — تسبیب الحكم الاستثنائي — كناية أحاطته الى أسباب الحكم المستأنف :

\* إذا رأت المحكمة الإستثنائية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في الغائبين ما يلزمها أن تفكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدخل على أن المحكمة قد اعتبرتها كائنها صادرة منها .

(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ص ٢٨ من ١٦٤ )

٢٤٣٠ — تسبیب الحكم — تساعد الأدلة في المواد الجنائية — بهما مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة :

\* لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متسائدة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٣١ ص ٢٨ من ١٦٩ )

٢٤٣١ — التزام المحكمة نص أقوال المتهم وظاهرها ليس بالزم — طالما أن تأخذ منها بما تراه مطبقاً للحقيقة :

\* من المتر أن المحكمة غير ملزمة ، أخذاً بأقوال المتهم أن تلتزم نفسها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقاً للحقيقة . ولما كان مما أوردته الحكم أن أقوال الطاعن الثاني له معينه الصحيح من الأوراق . فانه لا تثريب على الحكم إذا هو استند من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بالأدانة .

(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ ص ٢٨ من ٢٨١ )

## ٢٤٣٢ - عدم التزام المحكمة بالرد إلا على الطلب الجازم الذى أوضح مبنية قصده منه :

\* لما كان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذى يشتمل على بيان ما يرمى اليه مقدمة ومن ثم فانه لا تثريب على المحكمة أن هى التفتت عن طلب ضم حرز المضبوطات مادام الطاعن الرابع لم يوضح مقصده من هذا الطلب ومادام دناعه خلوا من أى مطمئن على محتويات هذا الحرز .

(الطن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ ص ٣١٠)

## ٢٤٣٣ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل - كفاية استخلاص الحكم للحقيقة من أقوال الشهود بها لاتناقض فيه :

\* أن تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدم فى سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائما لا تناقض فيه ، وعليه فانه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم فى صورة الواقعة التى اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا فى تعويله فى قضائه بالادانة على أقوال شهود الإثبات بدعوى تعدد رواياتهم وتضارب أقوالهم .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ ص ٥١٠)

## ٢٤٣٤ - التمس على المحكمة قضاؤها بالبراءة لاحتمال ترجيح لديها بدعوى احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها - غير جائز :

\* لا يصح التمس على المحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجيح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر يرجع الى وجدان قاضيه وما يطمئن اليه مادام أقام قضاؤه على أسباب تحمله .

(الطن رقم ٢٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٠/٢ من ٢٨ ص ٧٩٩)

## ٢٤٣٥ - كناية الشك فى صحة التهمة سندا للبراءة ولو تردى الحكم فى خطا قانوني :

\* من المقرر أن الخطأ القانوني فى الحكم القاضي بالبراءة لا يعيبه مادام أن قاضى الموضوع قد عول فى تكوين عتيده بتبرئة المتهم على عدم اطمئنانه الى مسلته بالخير بعد أن لم بادلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها ما لا يجوز معه مصادرته فى اعتقاده ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم

المداون فيه أنه بالإضافة إلى ما أثاره من إيمان أن التفتيش لقيامه على تحريات غير جدية قد استند في تضائه بالبراءة إلى أسباب أخرى مبناهما الشك في التهمة المسندة إلى المظنون ضده .

(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٧/١٠/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٨٧٢)

### ٢٤٣٦ - عدم رسم القاتون صورة خاصة للتعرف على المتهم :

\* لما كان القاتون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من اشبهه ما دامت قد اطمنأت إليه إذ العبرة هي بالطمأنينة المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة أن هي اعتمدت على الدليل المستند من تعرف المحكمة المتمدن عليها على الطاعن ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة .

(الطن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق . جلسة ٢٧/١١/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٩٦٩)

### ٢٤٣٧ - عدم التزام الحكم أن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاؤه :

\* من المقرر أن الأحكام لا تلزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاؤها .

(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ٥/١٢/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ١٠٣٦)

### ٢٤٣٨ - عدم التزام المحكمة بروايات الشاهد المتعددة - حسبها أن تورد منها ما تظن إليه :

\* المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تظن إليه وتطرح ماعداه .

(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ٥/١٢/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ١٠٣٦)

### ٢٤٣٩ - للمحكمة أن تعمل على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق - شرط اطمئنانها إليها :

\* للمحكمة أن تعمل على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمئنت إليها .

(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ٥/١٢/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ١٠٣٦)

٢٤٤٠ - الخطأ الذي يقع فيها هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها - يعيب الحكم :

✽ الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو ذلك الذي يقع فيها هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها ، فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ في الإسناد فيها خرج عن سياق استدلاله وجوهر تسببيه ، ولما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن شرب المجنى عليه بعضا على رأسه - ضربة واحدة أحدثت به الإصابة التي أودت بحياته وإن أحدا آخر غير الطاعن لم يشترك في ضرب المجنى عليه ، فإن ما أورده الحكم في مساق بيانه لواقعة الدعوى بشأن حدوث ذيف بانف المجنى عليه - بفرض أنه لو لم يأخذ من الدعوى بشأن حدوث نزيف بانف المجنى عليه - بفرض أنه ليس له مأخذ من على المجنى عليه وأحدث به إصابة الرأس التي أودت بحياته ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٢/٥ ص ٢٨ و ١٠٤٣ )

٢٤٤١ - تضارب الشاهد في أقواله أو مع غيره - متى لا يعيب الحكم ؟

✽ تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائفا بما لا يتناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة .

( الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٢/٥ ص ٢٨ و ١٠٣٦ )

٢٤٤٢ - حكم - خطأ مادي - تصحيحه .

✽ لئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في إحدى فقراته بذكر أن اسم المتوفى هو ..... بدلا من الاسم الصحيح وهو ..... الذي أورده في باقي مدوناته فإن هذا الأثر لا يعدو أن يكون خطأ ماديا يكتسب لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها ولا يقدح في سلامته وبالتالي يكون النعي عليه غير سديد .

( الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/١/٩ ص ٢٩ و ٢٢ )

٢٤٤٣ - حكم - السهو المادي - قيمته :

✽ لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن انصح عن اطمئنائه الى أدلة الثبوت القائمة قبل المتهمين الثانية والثالثة والسادس « الطاعن » بما أرتأى معه



تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي أقيم عليها ، عرض لموقف المتهمين الآخرين « الأولى والرابعة والخامس » واستخلص لأسباب ثلاثة عدم اطمئنانه الى الادلة القائمة قبلهم موضحاً اسم المتهم الخامس حسبما جاء في قائمة الاتهام وانتهى من ذلك الى إلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة المتهمين الأولي والرابعة والسادسة ثم جاء منطوق الحكم متمثلاً مع ما تصدت إليه المحكمة من إدانة المتهم السادس — ولما كان البين من سباق الحكم ومنأوته أن المتهم الخامس — وليس المتهم السادس « الطاعن » هو المقضى ببراءته ، ومن ثم فإن ما وقع فيه الحكم من خطأ في معرض بيان المحكوم ببراءتهم بذكره المتهم السادس بدلاً من المتهم الخامس لا يعدو أن يكون مجرد سهو مادي لا يؤثر في سلامته وفي النتيجة التي انتهى إليها ويكون منعى الطاعن في هذا الصدد لا محل له .

( الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق ٠ جلسة ١٩٧٨/١/٢٩ من ٢٩ ص ١٠٤ )

٢٤٤٤ — قول الحكم أن المحكمة استخلصت الواقعة من تحقيقات الشرطة والنيابة وما أجرته من تحقيق بالجلسة على الرغم من أنها لم تسع الشهود بنفسها وإنما نليت عليها أقوالهم — خطأ مادي لا يميمية — أسس ذلك ؟

✽ لأن كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الشهود تخلفوا عن الحضور فيها ، فاكفى بتلاوة أقوالهم في التحقيقات بواقعة الدفاع دون سماعهم ، إلا أنه لما كان الطاعن لا يمارى في أن ما أثبته الحكم من أقوال الشهود الذين اعتمد عليهم له أصله في التحقيقات وقد صدرت منهم بالفعل ، فضلاً عن تفسير الحكم أن يكون قد أخا في قوله أن المحكمة استخلصت الواقعة من مجموع التحقيقات التي تمت بمعرفة الشرطة والنيابة العامة وما أجرته من تحقيق بالجلسة في حين أن المحكمة في الواقع لم تسع الشهود بنفسها إنما نليت عليها أقوالهم ، فذلك خطأ مادي لا يعتد به ما دام ما أسنده الحكم الى الشهود من أقوال ، ثابت في التحقيقات التي أجريت في الدعوى .

( الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ ق ٠ جلسة ١٩٧٩/٢/٤ من ٣٠ ص ٢٠٣ )

٢٤٤٥ — بيبات الحكم — الخطأ المادي لا يمس سلامة الحكم — مثال :

✽ لما كان محضر الجلسة يكتفى الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها ، وكان يبين من مطالعة محضر أولى جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه مستهل باسم محكمة بنذر الزقاق تسم أولي — وهي المختصة بنظر قضايا الأحداث — والتي أصدرت الحكم المستأنف فلا لا يتدح في الأمر

أنه يدون في صدر حكمها اسم محكمة مركز الزقاقين الدائرة المدنية التجارية ،  
أذ هو خطأ مادی وسهو وزلة قلم لا تخفى من كاتب الجلسة وهو ما لا يمس سلامة  
الحكم . إذ لا عبرة بالخطأ المبادئ وإنما العبرة بحقيقة الواقع بشأنه .

(الطن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/٦/٧ من ٣٠ ص ٦٣٦)

#### ٢٤٤٦ — لا على المحكمة أن هي قدمت عن إجراء تحقيق لم يطلب منها :

\* متى كان البين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثلثي  
درجة إن « الطاعة » لم تطلب عرضها على شهود الإثبات فليس لها من بعد  
أن تنعى على المحكمة تمودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع  
لم تشره أمامها ولا يقبل منها التحدى بهذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة  
النفى .

(الطن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/٦/٧ من ٣٠ ص ٦٣٦)

#### ٢٤٤٧ — دلالة أخذ المحكمة بأقوال شهود الإثبات :

من المقرر أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شهود الإثبات فإن ذلك يفيد  
اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون  
أن تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها الى أقوالهم ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن  
من قرائن للتشكيك في أقوال الشاهد . كذلك لا محل لما يثيره من التفات المحكمة  
عن أقوال شاهدي النفي وما أبداه المدافع عنه أن ذويه اتصلوا به قبل صدور  
أذن التفتيش وأخبروه بالتقبض عليه لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن  
تعرض عن قلة شهود النفي مادامت لا تتق بها شهودا به دون أن تكون ملزمة  
بالإشارة الى أقوالهم أو الرد عليها ردا صريحا فقتضاؤها بالادانة استنادا الى  
أدلة الثبوت التي يبنيتها يفيد دلالة أنها اطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها .

(الطن رقم ٩١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٠/١)

#### ٢٤٤٨ — تسبب زائد — لا يعيب الحكم :

\* لا يتحد في سلامة الحكم ما استطرده اليه — من تقرير قاتوني خاطيء —  
بقوله أنه بافتراض صحة دعوى الطاعن من أن المكان خاص به فإنه غير جدير  
بالحماية لأن حائزة تركة بدون أبواب ونوافذ — لأن ذلك من الحكم لا يعدو أن  
يكون تزيدا لا يعيبه بعد أن استوفى دليله في اطراح دفاع الطاعن .

(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢ من ٣٠ ص ٨٢٩)

٢٤٩٠ - حكم - الاستدلال - كفاية التعرض للآلة ذات الأثر في تكوين عقيدة المحكمة - مثال :

✽ إذا كان الحكم تد بين واقعة الدعوى بما تتوانر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل والشروع فيه واحراز السلاح الناري والذخيرة. بدون ترخيص التي. دان الطاعنين بها وأورد ثبوتها في حقيهما أدلة سائعة مردودة الى أصولها الثابتة في الأوراق وهو ما ينازع فيه. الطاعنان من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، ولم يستند الى الطاعنين احراز السلاحين المضبوطين وإنما استند الى كل منهما احراز السلاح الناري والذخيرة التي استعملها في الحادث واعتبد في ذلك على أقوال الشهود وما أسفر عنه تقرير الصنة التشريحية والتقارير الطبية الشرعية من أن إصابات المجنى عليهم حدثت من أعيرة نارية معبرة بمقذوفات متعددة « خرطوش » مما يلزم عنه احراز كل منهما للسلاح الناري الذي أحدث تلك الإصابات والذخيرة ، ولم يعرض الحكم للسلاحين المضبوطين الا بمصدا القضاء بهما صارتها ، فان التمس على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال لعدم التعرض الى ما ثبت من تقرير فحص السلاحين المضبوطين من أن أحدهما قنبر صالح للاستعمال يكون في غير محله ذلك بأن الحكم بعد أن اثبت تهمتي القتل والشروع فيه في حق الطاعنين ذاتها بمقذوفات نارية خلص الى ثبوت تهمتي احراز السلاح والذخيرة في حقيهما أيضا استنتاجا من أن إصابات المجنى عليهم والتي أدت الى قتل أولهم نتجت من مقذوفات نارية أطلقها المتهمان وهو استنتاج لازم في منطق العقل ، كما لا يقدح في سلامة الحكم اغفاله التحدث عن الأسلحة المضبوطة وما جاء في شأنها بتقرير الفحص لانه لم يكن ذي اثر في عقيدة المحكمة ولم تعلق عليه في قضائها ومحنة الموضوع لا تتلزم في اصول الاستدلال بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

لنا كل ما تقدم فان منى الطاعنين برمته يكون على غير أساس وينحصر الى جدل موضوعي في عناصر الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يجوز اثره أمام محكمة النقض .

## الفصل الخامس

### بطلان الحكم وتعديله

٢٤٥٠ - حكم باطل صادر من محكمة أول درجة - التزام المحكمة الاستثنائية بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى دون إعادة القضية الى محكمة أول درجة - عدم التزامها بسماع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد - المادة ١١٩ اجراءات .

\* اذا رأت المحكمة الاستثنائية ان هناك بطلانا في الاجراءات او في الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تبك ان تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد. بل تصحيح البطلان وتحكم في الدعوى ، وذلك وفقا لما تقتضيه المادة ١/٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا تكون المحكمة الاستثنائية عند نظر الموضوع ملزمة بان تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد ، اذ ان البطلان انما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يتمدها الى اجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون طالما ان محكمة الدرجة الاولى كانت مختصة بنظر الدعوى ، وكانت الدعوى قد رفعت امامها على وجه صحيح .

(الطن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٠/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٥٢٨ )

٢٤٥١ - عدم اعلان المعارض بمعرفة النيابة بالجلسة المحددة لنظر معارضته - تأشير وكيله على تقرير المعارضة بعمله بالجلسة وتمهده باخطاره - لا يفنى عن الاعلان . الحكم في هذه الحالة باعتبار المعارضة كأن لم تكن باطل

\* لا يفنى عن اعلان المعارض بمعرفة النيابة العامة بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ، تأشير وكيله على تقرير المعارضة بعمله بتأريخ الجلسة المحددة لنظرها ، وتمهده باخطار المعارض ، واذا فالحكم الذي يصدر في هذه الحالة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٠/٤/١٩٥٦ ص ٧ ص ٦٥٧ )

(الطن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٠/٤/١٩٥٦ لم ينشر )

٢٤٥٢ — تأسيس المحكمة قضاءها على أقوال شهود لم تسمهم وكان  
سماعهم ممكناً ودون إجراء أية تحقيق في الدعوى — اكتفاء الدفاع  
بتلاوة أقوال الشهود الفاتنين — بطلان الحكم .

\* متى كانت المحكمة قد أسست قضاءها على أقوال شهود لم  
تسمهم وكان سماعهم ممكناً ودون أن تجرى أية تحقيق في الدعوى مكتفية بما  
هو مدون بمحضر الجلسة من أن الدفاع اكتفى بأقوال هؤلاء الشهود الفاتنين  
في التحقيقات وأمرت بتلاوتها — فإن حكمها يكون باطلا .

(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٣ ص ٧٢٣٦)

٢٤٥٣ — ادانة المتهم بنساء على ما أثبتته مفتش العمل في محضره دون  
سماعه في درجتي التقاضي ودون بيان سبب ذلك — بطلان الحكم  
سماع المحكمة الاستئنافية لشهود نفي المتهم لا يحقق شفوية  
المرافعة .

\* متى كانت المحكمة الاستئنافية قد أسست حكمها بإدانة المتهم  
على ما أثبتته مفتش العمل في محضره — وهو الشاهد الوحيد في الدعوى —  
من غير أن تبين السبب في عدم سماعه بالجلسة في أية من درجتي التقاضي  
فإن سماع المحكمة الاستئنافية لأقوال شهود نفي المتهم لا تحقق به شفوية  
المرافعة ويكون الحكم باطلا .

(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ ص ٧٢٥١)

٢٤٥٤ — تعجيل القضية من النيابة بعد انقطاع السير فيها دون اعلان  
المتهم بتكليف صحيح — بطلان الحكم .

\* متى كان الثابت من الأوراق أن الدعوى تعثرت في المريت وانتقلت  
عن السير بأن لم تنتظر في الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت نفاذ من  
جانب النيابة فانه كان من الواجب أن يعلن المتهم بورقة تكليف مسجحة كيما  
يترتب عليها اثرها فاذا كان المتهم لم يحضر ولم يعلن أصلاً فلا بحق للمحكمة  
أن تتعثر في الدعوى فإن هي فعلت كان حكمها باطلا .

(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧٢١٣)

٢٤٥٥ - استناد المحكمة في ادانة المتهم الى اعترافه في محضر ضبط الواقعة دون سماع هذا الاعتراف في درجتي التقاضى او نه سماع شاهد الإثبات في الدعوى - بطلان الاجراءات .

\* متى كان الحكم قد استند في القضاء بادانة المتهم الى اعترافه في محضر ضبط الواقعة بالتصريف في التبع المحجوز عليه دون ان تسمع هذا الاعتراف سواء امام محكمة اول درجة او امام المحكمة الاستئنافية او تحقق شفوية المرافعة بسماع شاهد الإثبات في الدعوى ، فان الحكم يكون مشوباً ببطلان في الاجراءات مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢ من ٨ ص ١٥٩)

٢٤٥٦ - أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي دون ان ينشئ اسباباً لقضائه - خالف الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية - بطلان الحكم الاستثنائي .

\* متى كان الحكم الاستثنائي قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي - الذى خلا من بيان المحكمة التى صدر منها والهيئة التى أصدرته - وتاريخ الجلسة التى صدر فيها واسم المتهم في الدعوى ورقمها - ولم ينشئ اسباباً لقضائه فانه يكون باطلا لاستناده الى اسباب حكم لا وجود له .

(الطن رقم ١٥٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ من ٨ ص ١٠٧)

٢٤٥٧ - تأسيس المحكمة حكمها بادانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون سماع أى شاهد في الدعوى أو اجراء تحقيق فيها في درجتي التقاضى في ظل المادة ٢٨٩ اجراءات قبل تعديلها - بطلان الحكم .

\* متى كانت المحكمة قد أسست حكمها بادانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون ان تسمع أى شاهد في الدعوى أو تجرى تحقيقاً فيها في أى من درجتي التقاضى وذلك في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٢ سنة ١٩٥٧ ، فان الحكم يكون باطلا لعدم بيانه السبب في عدم اجراء التحقيق .

(الطن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ من ٩ ص ٦٦)

٢٤٥٨ - على المحكمة الاستئنافية اذارات وقروح بطلان في الاجراءات او في الحكم الابتدائي ان تصحح البطلان وتصحح في الدعوى - شرط ذلك - ان تكون الدعوى داخلته تحت ولايتها ورفعت اليها على وجه صحيح - رفعها اليها من لا يملك رفعها قانونا - اتصلها بالدعوى يكون معدوما ولا يحق لها التعرض لموضوعها والا كسأن حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر .

✽ الأصل انه اذا حكمت محكمة اول درجة في الموضوع ورات المحكمة الاستئنافية ان هناك بطلانا في الاجراءات او في الحكم الابتدائي تصحح البطلان وتحكم في الدعوى عملا بالفقرة الاولى من المادة ١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، على انه يشترط لذلك ان تكون الدعوى داخلته تحت ولاية المحكمة ورفعت اليها على وجه صحيح - فاذا كانت الدعوى قد اقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانونا ، وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فان اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها ان تعرض لموضوعها ، فان هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر ، ولا تلك المحكمة الاستئنافية عند رفع الامر اليها ان تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها ان تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار ان باب المحاكمة موصد دونها ، الا ان تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ ص ١٠٥١)

٢٤٥٩ - بطلان الحكم عند القضاء في الدعوى قبل الفصل في طلب الرد ولو قضى في طلب الرد استئنافيا بالرفض

✽ يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الاصلية الى ان يحكم فيه نهائيا طبقا لنص المادة ٣٣٢ من قانون الرافعات التي احال عليها قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضي قبل ذلك باطلا لتعلقه باصل من اصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تتعلق بالاطمئنان الى توزيع العدالة ، ولا يغني عن ذلك كون طلب الرد قضى به استئنافا بالرفض اذ العبارة في قيام المصلحة في الطعن هي بقبولها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يعتمد باتعادها بعد ذلك .

(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ ص ١٠٥٢)

٢٤٦٠ - نقض الحكم - اثره - اعادة الدعوى الى حالتها الاولى  
وجريان المحاكمة على اساس امر الاحالة الاصيل - عدم  
جواز توجيه تهم جديدة لم ترد في امر الاحالة ولم ترفع عنها  
الدعوى الجنائية بالطريق الذي رسمه القانون والا كان الحكم  
المصادر مشوباً بالبطلان .

\* نقض الحكم يعيد الدعوى امام محكمة الاحالة الى حالتها  
الاولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ويتقضى ذلك ان تجرى المحاكمة في  
الدعوى على اساس امر الاحالة الاصيل - فاذا كانت النيابة العامة حين  
عدلت التهم المسندة الى المتهمين امام محكمة الاحالة قد اسندت اليهم  
تهما جديدة لم ترد في امر الاحالة وتمت المحاكمة على هذا الاساس وانتهت  
بادانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة اليهم في امر الاحالة ولم ترفع عليهم  
الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون ، فان الحكم المطعون فيه  
يكون مشوباً بالبطلان مما يعيبه ويوجب نقضه ، ولا يغير من هذا النظر  
القول بان الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى بعد تعديل الوصف  
ولم يحصل منه اعتراف على توجيه التهم الجديدة الى المتهمين بالجلسة ،  
لان هذا التعديل وقع مخالفاً للقانون وفي امر يتعلق بالنظام العام لاتصاله  
بأصل من اصول المحاكمات الجنائية ارسى الشارع قواعدا على اساس  
قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

(الطن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٩ ق ٠ جلسة ١٩٦٠/٣/١ ص ١١ ص ١٩٢)

٢٤٦١ - عدم جواز التمسك ببطلان الحكم بغير طرق الطعن .  
سناد هذه القاعدة من قانونى الاجراءات الجنائية والمرافعات  
الجنسية والتجارية - عدم جواز الطعن في الاحكام بدعوى  
البطلان الاصلية الا في الحالة التى نصت عليها المادة ٣١٤ مرافعات  
في باب رد القضية عن الحكم .

\* لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الاحكام النهائية الى غير  
مدى بدعوى ان يجد الحكوم عليهم سبباً للطعن بالبطلان  
مما يحتمل معه القول بان الشارع قد قصد بغير شك ان يجعل لطرق  
الطعن الممنوحة للمتهم والمذكورة في القانون على سبيل الحصر حداً يجب ان  
تقف عنده الاحكام ضماناً لحسن سير العدالة واستقراراً للاوضاع النهائية  
التي انتهت اليها كلمة القضاء .

(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ ص ١١ ص ٢٨٠)



٢٤٦٢ - لسبب الانعدام - فينس من بينهما بطلان تشكيل المحكمة .

\* إذا جاز التسول في بعض الصور باتعدام الأحكام لفقدانها بقوتها الأساسية فليس هذا هو الشأن فيما يثيره اطاعن بشأن تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى .

(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ ص ١١ ص ٢٨٠)

٢٤٦٣ - بطلان إجراءات المحكمة والحكم - عند محاكمة غير من اتخذت إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده - المادة ٣٠٧ إجراءات .

\* الأصل في المحاكمة أن تجرى في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت الإجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم القائمة عليه الدعوى بمقتضى أحكام المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية - فإذا كان الثابت من التحقيق الذي أجرته النيابة أثناء التنفيذ أن المتهم الذي حوكم هو غير من اتخذت إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده ، فإن ذلك يبطل إجراءات المحاكمة التي تمت ويبطل معها الحكم الذي بني عليها ، ويتمين نقض الحكم وإعادة المحاكمة .

(الطن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٠ ص ١١ ص ٤١٦)

٢٤٦٤ - مؤدى نص المادة ٣٩٥ إجراءات هو تقرير بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن هذا البطلان فيه معنى السقوط الذي يجعل الطعن فيه بالنقض غير ذي موضوع .

\* مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن . ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنائيات في الجنائية المنسوبة إلى المظنون ضده فيه معنى سقوط ذلك الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع ، فإن الطعن المقدم عن الحكم الغيابي يعتبر سائما بسقوط ذلك الحكم الذي كان محلا للطعن .

(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠ ص ١١ ص ٥٨٧)

(والطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٥ لم ينشر)

٢٤٦٥ - وقف تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجرمي أو مباشرة إجراءات فيها على صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به - أثر مخالفة الحظر المقرر بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ - بطلان إجراءات بدء تسيير الدعوى الجنائية أمام جهة التحقيق أو الحكم - طبيعة هذا البطلان - تعلقه بالنظام العام - آثار البطلان - بطلان الحكم المريب على الإجراءات الباطلة .

\* مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التهريب الجرمي - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم - فإذا اتخذت فيها إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق - وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولحصة اتصال المحكمة بالواقعة ويتمين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - فإذا كان الحكم قد أُلحِج الدعوى ببطلان التفتيش المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، ودون أن يورد الحكم وهو في معرض رفضه ذلك الدفع أسبابا تصلح لتبرير ما انتهى إليه ، وأنام الحكم قضاءه بالإدانة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الإذن المذكور ودون أن تجرى المحكمة تحقيقا أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا الطلب ، فإن الحكم المظنون فيه إذ بنى على هذه الإجراءات الباطلة يكون مشوبا بالبطلان ، مما يتمين معه نقضه وإحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لاعادة نظرها من جديد .

(الطن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/٨ من ١١ ص ٧٧٨)

٢٤٦٦ - بيانات التسيب - وجوب الإشارة الى نصوص القانون التي حكم على المتهم بموجبها - خلو الحكم من هذا البيان - بطلانه .

\* متى كان يبين من الحكم المظنون فيه انه لم يشر الى نصوص القوانين التي حكم على المتهم بموجبها ، فانه يكون باطلا لمخالفته حكم المادة ٣٠١ من قانون الإجراءات الجنائية ؛ ويتمين لذلك نقضه .

(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٣ ص ٢٩٣)

٢٤٦٧ - سماع المرافعة وحجز الدعوى للحكم - النطق بالحكم يكون من الهيئة التي سمعت المرافعة ، أو إن يكون اعتباطها جنيصاً قد وقعوا على مبنودة الحكم - عدم مراعاة ذلك - آخره - بطلان الحكم .

\* إذا كان يبين من المفردات أن أحد القضاة كان ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ، ولكنه لم يشترك في الهيئة التي نطقت به ، بل حل محله قاض آخر ومع ذلك فإنه لم يوقع على مبنودة الحكم كما تقتضى بذلك المادة ٣٤٢ مرافعات - كما خلت قائمة الحكم من توقيعه عليها ، ولا يوجد في أوراق الدعوى ما يفيد ثبوت اشتراك القاضي سالف الذكر في الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالبطلان متميماً نقضه .

(الطن رقم ١١١٦ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠ ص ١٣ من ٧٥١)

٢٤٦٨ - خلو الحكم من تاريخ صدوره - يبطله قانونا - ولو كان محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان .

\* إذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضورياً باعدام الطاعن وقد خلا من تاريخ صدوره فإنه يكون باطلا قانوناً . ولا يمنع في هذا أن محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان . لأنه إذا كان الاصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة ، إلا أنه من المستقر عليه أن ورقة الحكم هي من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدنا عنمرا من مقوماتها قانوناً . وإذا ما كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبإتائه على الأسباب التي اتيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، وكانت النيابة قد عرضت الحكم المطعون فيه عملاً بنصر المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن على محكمة النقض أن تحكم مبنيًا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفترتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من هذا القانون - وكان البطلان الذي لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين نقض الحكم والاحالة .

(الطن رقم ٢٧٦٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٢/٣١ ص ١٣ من ٧٥١)

٢٤٦٩ - **خلو الحكم ما يفيد صدوره باسم الأمة - يجعله باطلا بطلانا أصليا - علة ذلك :**

\* إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا ما يفيد صدوره « باسم الأمة » تنفيذا للمادة ٦٣ من الدستور المؤقت الصادر في ١٩٥٨/٣/٥ والتي نصت على صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة ، ولما كانت المحاكم تؤدي وتلينها وفق أحكام الدستور ، فإن خلو الحكم من بيان صدوره باسم الأمة يمس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا أصليا . ولما كان هذا البطلان من النظام العام ، فإن للمحكمة أن تنقض به من تلقاء نفسها عملا بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض فتنتقض الحكم لهذا السبب ولو لم يثره الطاعن في طعنه .

( الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ من ١٣ ص ٨٧٢ )

٢٤٧٠ - **حكم - ما يبطله - بطلان متعلق بالنظام العام .**

\* متى كان الحكم قد خلا من بيان تاريخه ، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره والا بطلت لنقصها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أتيتم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استزاده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ؛ ولما كان هذا البطلان متعلقا بالنظام العام ، فإن لمحكمة النقض أن تنقض به من تلقاء نفسها وتنتقض الحكم ولو لم يثره الطاعن في طعنه .

( الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٣/٤ من ١٤ ص ١٤٤ )

٢٤٧١ - **عدم توقيع المقرر على تقرير التلخيص - لا بطلان :**

\* المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن استلزمت توقيع المقرر على التقرير إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من التوقيع ، وما دام غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة - كما تبين من الحكم - فلا يجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٣/٢ من ١٥ ص ١٥٩ )

٢٤٧٢ — عدم انصاح الحكم المطعون فيه عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف — إتشارها لنفسه أسبابا جديدة — اغفاله الإشارة إلى النص الذي حكم بوجبه — بطلانه — أشارته في ديباجته إلى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها — لايعصمه من هذا البطلان — مادام لم يفصح عن أخذه بهذه المواد .

\* إذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف بل أنشأ لنفسه أسبابا جديدة وقد اغفل الإشارة إلى النص الذي حكم بوجبه فإنه يكون باطلا ولايعصمه من عيب هذا البطلان أنه أشار في ديباجته إلى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام لم يفصح عن أخذه بهذه المواد في حق الطاعن .

( الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٢٨٤ )

٢٤٧٣ — التناقض الذي يبطل الحكم — ماهيته :

\* التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي - نشأه أن يجعل الدليل يتهادما متناقضا لا شيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سلبية يصح الاعتماد عليها والأخذ بها .

( الطن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٦ ص ١٧ ص ٢٧ )

٢٤٧٤ — وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة للحكم — حصول مانع لاحدهم — وجوب توقيعهم على مسودة الحكم — والا صدر مشوبا بالبطلان .

\* توجب المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التقديم رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المقابلة للمادة ١٧٠ من قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ — أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المداولة حاضرين تلاوة الحكم فإذا حصل لاحدهم مانع وجب أن يوقع مسودته . ولما كان القاضي الذي اشترك في الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم لم يشترك في الهيئة التي نطقت به ولم يوقع على مسودة الحكم أو قائمته ، فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان متعينا نقضه .

( الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٤/٢/١٩٦٩ ص ٢٠ ص ١٥١ )

٢٤٧٥ - الخطأ في رقم المادة المطبقة - لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق .

\* لا يترتب على الخطأ في رقم المادة المطبقة بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .  
(الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/١٩ ص ٢٣ من ٣٩٤)

٢٤٧٦ - بطلان الحكم اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه - عدم مراعاة ميعاد ثمانية الايام المنصوص عليه في المادة ٣١٢ اجراءات - لا يترتب عليه بطلان الحكم .

\* ان قانون الاجراءات الجنائية اذ تكفل في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الاحكام والتوقيع عليها ، لم يربط البطلان على تأخير التوقيع الا اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع . اما ميعاد ثمانية الايام المشار اليه فيها ، فقد اوصى الشارع بالتوقيع على الحكم في خلاله دون ان يربط البطلان على عدم مراعاته .  
(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ص ٢٣ من ٥١٨)

٢٤٧٧ - كون احد اعضاء هيئة محكمة الجنايات التي اصدرت الحكم المظنون فيه - هو الذي كان قد اصدر الامر بالحالة التيهم السى المحكمة - اثره : بطلان الحكم - . المادة ٢/٢٤٧ ج .

\* تنص المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، في فقرتها الثانية على انه « يتمتع على القاضي ان يشترك في الحكم اذا كان قد قام في الدعوى بعمل من اعمال التحقيق او الاحالة او ان يشترك في الحكم في الطعن اذا كان الحكم المظنون فيه صادرا منه » . وجاء في المذكرة الايضاحية تعليقا على هذه المادة : « ان اساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رابا في الدعوى او معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو ذهنه عن موضوع الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا » . فتمت تبيين ان احد اعضاء هيئة محكمة الجنايات التي اصدرت الحكم المظنون فيه قد اصدر قرارا بالحالة المظنون ضده الى المحكمة المذكورة لمحاكمته . وكان القانون قد اوجب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم اذا قام في الدعوى بعمل من اعمال الاحالة فلن الحكم المظنون فيه يكون باطلا .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/٦ ص ٢٣ من ٢٤٤)

٢٤٧٨ — تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام استوفى  
اوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية .

\* لما كان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه وما دام  
الثابت أن الحكم المطعون قد استوفى اوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي  
نص عليها القانون ، فإن نمی الداعن على الحكم بهذا السبب لا يكون مقبولا .

( الملن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٤ ص ٢٤ من ٢٧٩ )

٢٤٧٩ — اشتغال الحكم المطعون فيه على مقوماته المستقلة بذاتها  
مع فضائه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم  
المستأنف فيما قضى به من حبس — يعصمه من البطلان الذي قد  
يشوب الحكم الآخر .

\* اذا كان يبين من الحكم المطعون فيه — الذى قضى بقبول الاستئناف  
شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا  
مع الشغل — انه قد انشأ اسبابا ومنطوقا جديدين وبين واقعة الدعوى بما تتوافر  
بها كافة العناصر القانونية لجريمة التهديد التي دان الطاعن بها وورد على ثبوتها  
في حقه ادلة لها معينها الصحيح من اوراق الدعوى ومن شأنها ان تؤدى الى  
ما رتبته عليها ، ووقع عليه العقوبة مكتفيا بحبسه شهرا واحدا مع الشغل .  
فان الحكم المطعون فيه يكون قد اشتمل على مقوماته المستقلة بذاتها ، غير  
متصل او متعلل على الحكم المستأنف مما يعصمه من البطلان الذى قد يشوب  
الحكم الاخر .

( الملن رقم ٥٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٨ ص ٢٤ من ٢٣٢ )

٢٤٨٠ — شروط صحة الأحكام — توقيع الهيئة التي سمعت المرافعة —  
مخالفة — بطلان .

\* توجب المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن يحضر  
القضاة الذين اشتركوا في المداولة ثلاثة الحكم ، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب  
أن يوقع مسودته . ولما كان يبين من المفردات أن القاضي ..... كلنا  
عنوين بالهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وقررت حجزها للحكم ، ولكنهما  
لم يشتركا في الهيئة التي نطقت به وانما حل محلها قاضيان آخران ، ومع  
ذلك فانهما اسم بوقعا مسودة الحكم أو قائميه ، فمن  
الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان بتعيينه قضاة وإعادة .

( الملن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٠ ص ٣٦ من ٢٧٠ )

### ٢٤٨١ — عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم — اثره :

✽ لم يرتب القانون البطالان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم بل انهما يكون لهما قوامهما للقانون بتوقيع رئيس الجلسة عليهما ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينزع في ان النسخة الاصلية للحكم موقع عليها من رئيس الجلسة فان منعه على الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه في شأن عدم توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الاصلية يكون نسي غير محله .

(الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/١١ من ٢٦ ص ٣٦٦)

### ٢٤٨٢ — ورقة الحكم — ورقة رسمية — بطلانها — اثره :

✽ جرى قضاء هذه المحكمة على ان ورقة الحكم هي من الاوراق الرسمية التي يجب ان تحل تاريخ اصدارها ولا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها فانونا لانها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الاسباب التي اقيم عليها ، فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته . ولما كان يبين من الاوراق ان الحكم المستأنف الصادر في المعارضة بادانسة الطاعنة قد خلا من بيان تاريخ اصداره ، فان الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ، ويكون الحكم الاستثنائي الغيابي قد سدر باطلا لانه ايد الحكم المستأنف في منطوقه واخذ باسبابه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ايد بحوره في منطوقه الحكم الآخر الباطل واعتنى اسبابه ولم ينشئ لنفسه قضاء اسبابا ، فانه كذلك يكون قد صدر باطلا .

(الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/١٩ من ٢٦ ص ٤٥١)

### ٢٤٨٣ — محكمة تشكيلها — حق وزير العدل في التدب عند توافر حالة الضرورة :

✽ البين من مقارنة نص المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية ان المشرع قد اطلق حق التدب لوزير العدل عند توافر حالة الضرورة . ليتسع بحيث يشمل تدب اي رئيس محكمة بالحكام الابتدائية او كلاهما للجلوس في اي محكمة من محاكم الجنايات مدة دور واحد من ادوار انعقادها ولم يقيد بالتقيد الذي نص عليه في المادة ٣٦٧ ، اذ قصرت التدب الوارد بها عند توفر حالة الاستعجال على رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تتعقد بها محكمة الجنايات او وكيلها . ولما كان نصت عليه المادة التاسعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية من ان تكون رئاسة المحكمة الابتدائية معقودة لمستشار يتدب من مستشاري محكمة



الاستئناف ليس من شأنه أن يرفع عن رؤساء المحاكم بالمحكمة الابتدائية - بعد إلغاء وظائف الوكلاء بها - ولاية القضاء التي كان يقوم بها الإجراءات الجنائية قد خولها في المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ لوكلاء المحاكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على قرار وزير العدل المنفذة صوريته للأوراق والمسورخ ١٩٧٢/١٠/٢٢ أنه صدر يندب الرئيس بالمحكمة ... للجلوس بمحكمة جنائيات الرقازيق في المسدة من ١٩٧٢/١١/١٢ حتى ١٨ منه وبمحكمة جنائيات المنصورة من ١٩٧٢/١١/١٩ حتى ٢٥ منه . وذلك بنسأء على طلب رئيس محكمة استئناف المنصورة - وكان الطاعن لا يجادل في توافر حالة الضرورة التي اقتضت اجراء ذلك التندب ، وكان مفاد ما جاء في قرار وزير العدل السبيل الذي ذكره ان التندب الذي تضمنه لم يكن بصفة دائمة حسبما يذهب الطاعن في وجه طعنه ، بل كان لمدة دور واحد ، فان هذا القرار يكون قد صدر وقتا للثانين وبمقتضى الحق المخول لوزير العدل بمقتضى المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فان النعى على الحكم بالبطلان لصدوره من محكمة مشككة تشكيلا غير قانوني يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ من ٢٦ ص ٤٥٨)

٢٢٨٤ - وجوب ائتمنال الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كمال باطلا - المادتان ٢١٠ ، ٢١٢ إجراءات - عندما اخذ الحكم الاستئنافي باسباب الحكم الابتدائي أو ايراده اسبابا مستقلة - يبطله .

\* لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه خلا من الاسباب التي استندت اليها المحكمة في تاييد الحكم المستأنف فيما قضى به من ادانة الطاعن والزاه بتعويض . فلا هو اخذ بالاسباب الواردة في الحكم المذكور ولا جاء باسباب تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل على على الاسباب التي بنى عليها وان كل حكم بالادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعوية . بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان تلزم بامراده مؤدى الادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة المأخذ والا كان الحكم قاصرا ، كما نصت المادة ٢١٢ من القانون المشار اليه على ان الحكم يبطل لخلوه من الاسباب . وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الاسباب ومن بيان الادلة التي استخلص منها الادانة ، فانه يكون قاصر البين بما يبطله .

(الطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٧٦/١/١٢ من ٢٧ ص ٤٦٢)

٢٤٨٥ - النقاط في بناء الأحكام - على العناصر والأدلة المطروحة على  
بسط البحث في الدعوى - اعتماد الحكم على دليل ورد في قضية  
غير مطروحة في الجلسة - بطلان .

من المقرر أنه يجب ألا تبنى المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة  
المستندة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها ، فإن اعتمدت على دليل استنته  
من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ؛  
ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتحت نظر الخصوم ، فإن حكمها  
يكون باطلاً . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون  
فيه قد خلف هذا النظر وأتم قضاءه على دليل استند من أوراق قضايا أخرى  
لم تكن مضمومة لهذه الدعوى ولا مطروحة فيها على بساط البحث . وتحت نظر  
الخصوم ، ولم يمس الحكم حتى بإيراد هذا الدفاع . أو ذكر مؤداه ، فإنه يكون  
مكتوباً يغيب البطلان والقصور في التسبب بما يستوجب نقضه والإجالة .

( الملن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٦/١٤ من ٢٧ ص ٦٤٢ )

٢٤٨٦ - استثناء أحكام البراءة من البطلان - إذا لم توضع وتوقع في خلال  
ثلاثين يوماً من القطع بها - لا ينصرف إلى الحكم الصادر في الدعوى  
المدنية التابعة - وجوب وضع الحكم الصادر فيها وتوقعه في خلال  
الأيام السابق والا كان باطلاً .

لما كان القانون وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض وطبقاً  
لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية  
وتوقعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها والا كانت باطلة وكان التعديل الذي  
يجري على الفترة الثانية من المادة ٣١٢ سالفة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة  
١٩٦٤ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف إلى ما يصدر  
من لحكام في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ذلك بأن مؤد  
علة التعديل - وهي على ما أصبحت منه المذكرة الإيضاحية للقانون - لا  
يقتصر المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه سواءً الشارح أو اتجه  
إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من  
العلم على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانوناً ،  
أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم وبفضل  
الحكم بالنسبة إليهم خاضعاً للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون  
الإجراءات الجنائية فينبغي إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه .

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه والذي لم يوتّم في خاتمة الميعاد المقرر يكون باطلاً ويتعين القضاء بنقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

( الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٧/١٠/١٩٧٦ ص ٢٧ من ٧٥٤ )

٢٤٨٧ - خلو الحكم من تاريخ إصداره - بطلته - بطلان كل حكم يؤيده لأسبابه - استيفاء محضر الجلسة لتاريخ الحكم لا يغني -  
جواز التمسك بهذا البطلان أمام التقاضي :

✳ إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ إصداره فانه يكون باطلاً لخلوه من هذا البيان الجوهري - وإن كان الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ نقضه لأسباباً جديدة قائمة بذاته فانه يكون باطلاً كذلك لاستناده الى أسباب حكم باطل وما بنى على الباطل فهو باطل ولا يتدح في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى بيلان تاريخ إصدار الحكم لانه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدعاية الا انه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملاً بذاته شروطاً ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق من طرق الإثبات ولكل ذي شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن .

( الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٧/١٠/١٩٧٧ ص ٢٨ من ٤١ )

٢٤٨٨ - بطلان الاحكام - نسخة الحكم الاصلية - المسودة - قيمتها -  
الشهادة السلبية - ما يغني عنها .

✳ لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها ، والا كانت بالملأه ، ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صفة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٤ وحتى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٧٥ لم يكن قد تم التوقيع عليه على ما يبين ما اثر به على ذات الحكم رئيس الهيئة التي أصدرته ، فانه يكون باطلاً مستوجباً نقضه والاحالة . وغنى عن البيان أن عذا البطلان يقترب حتماً سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التي أشار إليها في مذكرة أسبابه ام لم يقدمها ، ذلك أنها لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم القيام بهذا الاجراء في الميعاد الذي حدده القانون ، ويغني عن هذا الدليل ما ورد بمذكرة رئيس الهيئة التي أصدرته من بقاء الحكم بدون توقيع حتى عرضه عليه

بمنزله بالأجازة المرضية يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٧٥ بمعرفة رئيس القلم الجنائي لتوقيعه وتحرير المذكرة بمناسبة التحقيق الذي تجريه النيابة مع أمين السرفي هذا الخصوص ، كما لا يغير من هذا البطلان ايداع اسبيل الحكم غير موقعة من اصدرة لان القانون اوجب حصول الايداع والتوقيع معا في ميعاد الثلاثين يوما ، ولان العبرة في الحكم هي بنسخته الاصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، ولان ورقة الحكم قبل التوقيع — سواء كانت اصلا ام مسودة — لا تكون الا بشروعا للحكمة كبل الخبرة في تغييره وفي اجراء ما تراه فشان الوقائع والاسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/١٧ س ٢٨ ص ٤٩ )

٢٤٨٩ — تسبيب الحكم — بناؤه على ما لا سند له في الأوراق — بطلانه :

\* لما كان البين ما حصله الحكم من التقرير الفني الذي اعتمد عليه وما شهد به المهندس الفني — واضع التقرير — امام المحكمة الاستئنافية انه لا يستلعب الجزم بما اذا كان عدم صلاحية السيارة قيادة الطامن كان قائما بها قبل وقوع الحادث ام كان نتيجة له ، وكان الثابت من مخونات الحكم ان المحكمة لم تجزم بما لم يجزم به الخبر في هذا الشأن ، وكان ما انتهى اليه الحكم من توافر ركن الخطأ في حق الطامن لثبوت عدم صلاحية السيارة قيادته فنيا قبل الحادث لا يرتد الى اصل ثابت من التقرير الفني او من شهادة المهندس الفني في هذا الخصوص ، فان الحكم اذ اقام قضاءه على ما لا سند له من أوراق الدعوى وجاء بالدليل الذي أورده على ثبوت ركن الخطأ عن ثمن ما اتبسا به وفحواه يكون باطلا لا بقاءه على اساس فاسد ولا يغني عن ذلك ما ذكره من ادلة اخرى .

( الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/٢ س ٢٨ ص ٥٤ )

٢٤٩٠ — اجراءات المحكمة الاستئنافية — عدم وضع تقرير التلخيص —

بطلان الحكم — اثبت :

\* حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه قد جاء في اسبابه « ان الملف قد خلا من تقرير التلخيص ما يبطل الحكم » . لما كان ذلك ، وكانت

المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أن « يضع أحد اعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقفاً عاماً منه ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة التثبت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت » فان عدم وضع تقرير تلخيص يكون تلخيصاً في اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله ولا يقدح في ذلك القول بأن الحكم قد جاء فيه ان هذا الاجراء قد استوفى فلا سبيل لجمده الا بالظن بالتزوير ما دام أنه قد أثبت في مدوناته صراحة عدم وضع تقرير تلخيص مما يعيب الحكم بالبطلان ويستوجب نقضه .

(الظن رقم ٩٤ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/٩ من ٢٨ من ٥٨١)

#### ٢٤٩١ - بطلان الحكم الاستئنافي المؤبد للحكم الابتدائي الباطل ولو اتسأ لقضائه اسباباً جديدة .

✳ اذا كان هذا البطلان منسباً حتماً الى كافة الاجزاء الحكم بها في ذلك منطوقه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيده رغم بطلانه فان البطلان يستعمل اليه بدوره ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم المطعون فيه قد اتسأ لقضائه اسباباً خاصة به ما دام قد اُحال الى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدي الى امتداد البطلان اليه هو الآخر .

(الظن رقم ٩٣ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/٩ من ٢٨ من ٥٧٨)

#### ٢٤٩٢ - خلو الحكم من الإشارة الى مواد العقاب — يبطله .

✳ لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبيه ، وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه جاء خلواً من الإشارة الى نص القانون الذي أتزل بموجبيه العقاب على الطاعن ، فانه يكون باطلاً ، ولا يمحصه من عيب هذا البطلان أن يكون الحكم الابتدائي قد أشار في اسبابه الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها وانصح عن أخذه بها ومعالجة الطاعن بموجبها ما دام أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ باستنباط ذلك الحكم ولم يشمل اليها . كما لا يصح هذا المييب ما ورد بديباجة الحكم الاستئنافي من الإشارة الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها أو اثباته في منطوقه الاطلاع عليها . ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها .

(الظن رقم ١١٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/١٥ من ٢٨ من ٥٨٢)

٢٤٩٣ - التناقض الذي يعيب الحكم ويطله - ما هيته :

\* من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قسمة المحكمة .

(الطن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٤/١١/١٩٧٧ من ٢٨ من ١٩٥١)

٢٤٩٤ - المراد بالتسبب للتعبر في حكم المادة ٣١٠ اجراءات - افراخ الحكم في عبارات عامة مجهلة - بطلانه .

\* أن الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المعبر تحديد الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان على مفضل بحيث يستطيع الوقوف على مسؤوليات ما قضى به ، أما افراخ الحكم في عبارة عامة معناه أو وضعه في صورة مجهلة مخيلة فلا يحقق الغرض الذي تصده الشارع من استيجاب تسبب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

(الطن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٨ ق . جلسة ٢٦/٣/١٩٧٩ من ٣٠ من ١٩٦٥)

٢٣٩٥ - حكم - اشتراك النيابة في الهيئة التي صدرته - المقتضود بذلك .

\* أن ما يشير به الطاعنون بشأن بطلان الحكم لاشتراك عضو النيابة في المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاة الذين اشتركوا فيه هم القضاة الذين نصلوا الهيئة التي أصدرته بدلا من عضو النيابة في الهيئة التي سمحت المرافعة ، مردود بان قانون المرافعات لم يرتب البطلان نتيجة ذلك ، إذ أن المقتضود بعبارة في الدعوى .

(الطن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق . جلسة ٢٦/٥/١٩٧٩ من ٢٠ من ١٩٦٨)

٢٤٩٦ - خلو الحكم من بيان المحكمة التي أصدرته - بطلان .

\* متى كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وكذلك من الحكم المطعون فيه أن ديباجة كل منهما قد خلت من بيان المحكمة التي صدر منها ما يؤدي الى الجهالة بهما ويجعلها كأن لا وجود لهما ، ولذلك

بعد أن اتضح من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية أنها لم تستوف بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه قد تعيب في ذاته بالبطلان فضلا عن البطلان الذي امتد اليه تأييده واعتناقه لأسباب الحكم الابتدائي الباطل مما يوجب نقضه والاحالة . ولما كان هذا التهمي يتصل بالمحكوم عليه الآخر الذي كان طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة اليه كذلك ولو لم يقرر بالظن بالنقض عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الظن لمام محكمة النقض .

( الظن رقم ١٦٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٠/٢٢/١٩٧٩ م ٢٠ من ١٧٨١ )

٢٤٩٧ - عدم التوقيع على الأحكام الجنائية خلال ثلاثين يوما - بطالن -  
استثناء أحكام البريئة - انحصاره عن الأحكام الصادرة في الدعوى  
المادية .

\* التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي استثنى أحكام البراءة من البطالن المقرر في حالة عدم توقيع الأحكام الجنائية في خلال ثلاثين يوما من النطق بها لا ينصرف البتة الى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية اذ ان مؤدى علة التحصيل وهي ما افصحته عنه المذكرة الايضاحية للقانون الا يضار المتهم المحكوم ببرأته لسبب لا دخل لارادته فيه هو ان مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الظن على حكم البراءة بالبطالن اذا لم توقع اسبابه في الميعاد المحدد قانونا ، اما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للاصل العام المقرر بالمادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية فيبطل اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه ، لما كان ما تقدم فانه كان من التعين على الطاعة وهي المدفوعة بالمعشوق المدنية ان تحصل على الشهادة المثبتة لعدم حصول الابداع بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم وقبل فوات الميعاد المقرر للظن بالنقض وهو المربعون يوما وان تبادر بالظن وتقديم الاسباب تأسيسا على هذه الشهادات في ذات الاجل ، اما وهي قد تجاوزت هذا الاجل في الامور جميعا - في الحصول على الشهادة والتقرير بالظن وتقديم الاسباب - ولم تقدم للحكمة دليلا على غير المرض الذي ادعته في اسباب طعنها يبرر تجاوزها له ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الظن شكلا مع مصادرة الكفالة والزام الطاعنة بالمصروفات المدنية .

( الظن رقم ١١٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٩ م ٣٠ من ٩٨٥ )

## الفصل السادس

### تصحيح الحكم

٢٤٦٠ - معاقبة المتهم خطأ بالأشغال الشاقة بدلا من السجن - انطوائه على خطأ في تطبيق القانون لا مجرد خطأ مادي في الحكم - عدم جواز تصحيحه من المحكمة التي أصدرته لزوال ولايتها - مثال .

\* أن قضاء المحكمة بمعاقبة المتهمين بجريمة الخطف بالأشغال الشاقة تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات ينطوي على خطأ في تطبيق القانون لا على مجرد خطأ مادي في الحكم بالمعنى المقصود بالمادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية فلا تملك المحكمة تمديله أو تصحيحه لزوال ولايتها في الدعوى بإصدار الحكم فيها ، ولا يسوغ قانونا تدارك هذا الخطأ إلا عن طريق الطعن في الحكم بطريق النقض .

(الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ ص ٩ من ٥٥٠)

٢٤٩٩ - القضاء بالبراءة - دعوى جنائية - الحكم فيها - أثره - مثال .

\* أن من شأن القضاء بالبراءة أن يسد على النيابة العامة سبيل تصحيح الإجراءات ورفع الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢/٧/١٩٦٧ ص ١٨ من ٣٢٤)

٢٥٠٠ - حق محكمة النقض في تصحيح الحكم المطعون فيه للمرة الثانية دون حاجة إلى تحديد جلسة للنظر الموضوع .

\* متى كان المواعيد التي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون ، ولم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضي التعرض لموضوع الدعوى ، فإنه يمتنع نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وذلك دون حاجة إلى أعمال المادة ٤٥ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتحديد جلسة للنظر الموضوع باعتبار أن الطعن هو لثاني مرة .

(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/٢٠/١٩٧٣ ص ٢٤ من ١٠٣٦)



## الفصل السابع

### خاتمة الحكم

٢٥٠ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - أدانة التهم دون التعرض لهذا الدفاع الجوهري - عيب .

\* متى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ولكن المحكمة قضت بأدائته دون أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهري وتفصل فيه فإن حكمها يكون معيباً واجيباً نقضه .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٤ من ٨ ص ٦٩٥)

٢٥٠٢ - فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية - عدم تيسر الحصول على صورة رسمية منه - عدم اكتسابه قوة الأمر المقضي ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .

\* متى تبين أنه فقدت ورقة من نسخة الحكم الأصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فإن مثله لا تنقض به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ إذ أن فقد ورقة من نسخة الحكم لأصلية يستلزم من حيث الأثر ببقائها كالملة .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ ص ٧٨١)

٢٥٠٣ - فقد نسخة الحكم الأصلية واستيفاء الإجراءات المقررة للطعن بالنقض وعدم تيسر الحصول على صورة منه - وجوب القضاء بإعادة المحاكمة - المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ إجراءات .

\* إذا فقدت نسخة الحكم الأصلية وكانت الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، ولم يتيسر الحصول على صورة الحكم ، فإنه يتعين عملاً بالمادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ ص ٧٨١)

٢٥٠٤ - حجية الاحكام - مصادها - عدم ورودها الا على المنطوق - مثال -

\* اذا قرر الحكم المستأنف ان العبرة في حجية الحكم بمنطوقه لا بمسببه وانه لا يمكن القول بان محكمة اول درجة قد عدلت في حكمها الذي قبلت فيه المعارضة شكلا لمجرد الاشارة في الاسباب الى ما يشابه من قصور من الناحية القانونية البحتة فان هذا التقرير يكون صحيحا في الواقع مسديدا في القانون .

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٥٨/٦/٩ من ٩ ص ١٦٢٧)

٢٥٠٥ - اصلان المحكمة حكمها في الدعوى - الزوال ولائحته فيها فلا تملك تعديل الحكم او تصحيحه فيما عدا الحالات المبينة بالمواد ٣٣٧ اجراءات و ٣٦٧ و ٣٦٨ مرافعات وحالة الحكم النهائي .

\* من المقرر انه متى تصدرت المحكمة حكمها في الدعوى فانها لا تملك تعديله او تصحيحه لزوال ولايتها في الدعوى ، وذلك في غير الحالات المبينة بالمواد ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ من قانون المرافعات ، وفي غير حالة الحكم النهائي .

(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦٥٩/٢/٢٣ من ١٠ ص ٣٢٧)

٢٥٠٦ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان قاصرة على حكم محكمة اول درجة - عدم امتدادها الى الحكم الذي تصفوه هي لمسئاس ذلك بحجية الاحكام .

\* سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان عبلا بالمادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية قاصرة على حكم محكمة لول درجة ، ولا يجوز ان تمت الى الحكم الذي تصفه هي لما ينطوي عليه حقا من انتقادات على حجية الاجكام .

(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦٥٩/٢/٢٣ من ١٠ ص ٣٢٧)

٢٥٠٧ - الاحكام الصادرة من المجلس العسكرية لها قوة الاحكام القضائية - المادة ١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ - عليه ذلك ؟  
انقضاء الدعوى الجنائية بالحكم اليات - شروط الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه الحكم في الواقعة يمنع من تجديدها عن نفس الواقعة بوصف آخر جديد - المادة ٤٥٥ اجراءات - اجر اتحاد الواقعة التي حكم على التهم من اجلها تمام المجلس العسكري والواقعة التي قسدم بها الى محكمة الجنائيات ؟ وجوب القضاة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

\* تصد المشاريع ينص المادة الاولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس اعادة النظر في قرارات واحكام المجلس العسكرية - تبين ما للاحكام الصادرة من المجلس العسكرية من قوة الاحكام القضائية ، وكان ملحوظا من المشاريع غيبه تقرير هذا المبدأ - كما اشارت اليه المذكورة الايضاحية - ما اقامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالمبادرة التي اختارها الشارع عنوانا لهذا القانون ، ولا بعدم الاشارة الى مواد الاحكام العسكرية التي تشترك المحاكم المدنية في الاختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين - اولهما ان عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق الفاظ هذا النص ، وثانيهما ان اختصاص المحاكم المدنية بالفصل في الجرائم بخصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون الاحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع الافراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية او مجردا من هذه الصفة ، وينبني على ذلك ان يكون اختصاص المحاكم المدنية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رفعت اليها الدعوى بالطريق القانوني - الا انه متى باشرت المحاكم العسكرية اجراءات المحاكمة واصدرت حكمها واصبح هذا الحكم نهائيا ، فان هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا باصداره يحوز قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد امام جهة قضائية اخرى ، ذلك بان الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد امر يعرجه القانون وتلاقي به العدالة ، اذ من القواعد المقررة انه لا يصح ان يعاقب جان عن ذات فعله مرتين . ولا يجوز ان ترفع الدعوى امام جهتين من جهات القضاء من اجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة تفتح بابا لتناقض الاحكام ، فضلا عن تجدد الخصومة مما ينزع عن الاحكام ما ينبغي لها من الثبات والاستقرار .

### ٢٥٠٨ - حكم - خفيته - قسوة الشيء المحكوم فيه .

من المقرر في قضاء النقض أن أحكام البراءة لا تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة إلى المتهم فيها أو لغيرهم ممن يعمون في ذات الواقعة إلا إذا كانت البراءة تبين على أسباب غير شخصية بالنسبة إلى المحكوم عليهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً .

( الملحق رقم ١٧٥٢ لسنة ١٣٦٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣١ من ١٨ ص ١٢٧ )

### ٢٥٠٩ - حكم - العبرة فيه - قيمة الأسباب :

من المقرر أن العبرة فيما تنفي به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجهه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يعول على الأسباب التي يدونها في حكمه الذي يصدره إلا بقدر ما تذكر هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق .

( الملحق رقم ١٩٩ لسنة ١٩٧٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ من ٢٨ ص ٦٦٣ )

## الفصل الثامن

### مسائل متنوعة

٢٥١٠ - سلطة المحكمة في التحدث عن أية واقعة سابقة على واقعة الدعوى أو لا حقبة لها وهي في سبيل إيضاح تلك الواقعة .

\* لمحكمة الموضوع ان تتحدث في حكمها بالإدانة عن أية واقعة سابقة على الوقعة موضوع المحاكمة أو لا حقبة لها متى كان ذلك منها في سبيل إيضاح حقيقة تلك الواقعة ، وما دام الظاهر من الحكم انه لم يتحدث عن الواقعة السابقة أو اللاحقة الا ليستدل بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

( جلسة ١٩٤٥/٣/٢٦ للطن رقم ٧٠٥ سنة ١٤٠٥ ق )

٢٥١١ - حصول المرافعة في قضيتين مرة واحدة يبيع للمحكمة الاستئناف في حكمها الى ما ثبت لها في القضية التي أثبتت فيها المرافعة .

\* اذا كانت ثمة قضية منظورة امام المحكمة في نفس الوقت الذي كانت تنظر فيه قضية أخرى مرتبطة بها ، وحصلت مرافعة واحدة في القضيتين مما وثبتت في واحدة منهما ، فانه لا يضير على المحكمة اذا ما استندت في حكمها في احدها الى ما ثبت لها في القضية الاخرى .

( جلسة ١٩٤٩/٢/٢٢ للطن رقم ٢٣٦٩ سنة ١٤١٨ ق )

٢٥١٢ - الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات اجراءات المحاكمة ومنها لفت نظر الدفاع .

\* الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات اجراءات المحاكمة وما يتم منها امام المحكمة - فاذا ثبت الحكم ان المحكمة لفتت نظر الدفاع الى ما استيقنته من تصوير الحادث ، فان هذا يكفي لاثبات حصوله ، ولا يقدح في ذلك خلو محضر الجلسة من الاشارة اليه .

( للطن رقم ١٤٢٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/١٣ من ٧ ص ٢٢٤ )

( والطن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ من ٧ ص ١١٩ )

( والطن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٣ من ٩ ص ١١٨ )

( والطن رقم ١٠٨٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ من ١٠ ص ٨١ )

( والطن رقم ١٨٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢ من ١١ ص ٢٩٤ )

٢٥١٣ - التحكم لا يكمل محضر الجلسة إلا في الإجراءات دون أدلة الدعوى .

\* لا يكمل التحكم محضر الجلسة إلا في خصوص إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق .

(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٠/٢٠/١٩٥٦ ص ٧ من ١٠٩٧)

٢٥١٤ - المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض : هي الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية .

\* المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هي الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية .

(الطعن رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٠/٢٠/١٩٥٧ ص ٨ من ١٠٢٠)

٢٥١٥ - قصور محضر الجلسة عند ذكر سن الشهود أو محال إقامتهم - لا يعيب التحكم .

\* إن قصور محضر الجلسة عن ذكر سن لشهود أو محال إقامتهم لا يعيب التحكم لأن هذا القصور لا يجعلهم عند المتهم وهم بعينهم الذين عرفهم باسمائهم ومحال إقامتهم وأعمارهم الثابتة بصحفر التحقيق الابتدائي .

(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٠/٢٠/١٩٥٨ ص ٩ من ١١٦٢)

٢٥١٦ - قانون الإجراءات الجنائية - أغلاله ألغى على رسم طريق الطعن في قرار التصحيح - عند تجاوز الحق فيه - وجوب الرجوع الى أحكام قانون الرافعات المدنية .

\* الأصل انه لا يرجع الى أحكام قانون الرافعات - في المواد الجنائية - الا لتفسير ما غشى من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص . ولما كان حكم المادة ٣٦٥ مرافعات هو من الأحكام التي لا تعارض مع أحكام قانون الإجراءات وإنما تكمل نقصا فيه يمثل في عدم رسم

طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز النقص ، فانه يتعين الرجوع الى هذا الحكم والاخذ باستقصاء في الحدود الواردة به .

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٣٦٢/٦/١٢ من ١٣ ص ٥٥٠)

٢٥٩٧ - صدور امر من المحكمة بالتصحيح - في الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ ج - الطعن في هذا الامر بالنقض - لا يجوز .

✽ مناهض العلم بالنقض في امر التصحيح ان تتجاوز المحكمة حقها في تصحيح الاختصاص المادية بما في ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه - فاذا كان يبين من الامر المعلوم فيه انه لم يتجاوز في هذا الخصوص الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ إجراءات ، وانما اقتصر على تصحيح ما وقع من خطأ في اسم « جد » المحكوم عليه ، ولم يتعرض للفصل في قبول الطلب واختصاص الهيئة بنظره الا بالتدبر اللازم للتقرير بأنها لم تتجاوز حقها في التصحيح ، فان ذلك لا يغير من ملابحة الامر ويظل على حالة غير جائز الطعن فيه .

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٣٦٢/٦/١٢ من ١٣ ص ٥٥٠)

٢٥٩٨ - للمحكمة ان تبين حقيقة الدعوى وتردها الى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الادلة المطروحة عليها .

✽ للمحكمة ان تبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الادلة المطروحة عليها ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الادلة لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .

(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٣٦٢/٦/١٢ من ١٥ ص ١٠)

٢٥٩٩ - لا تعارض بين الفصل في الدعوى الجنائية بالادانة وبين احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة :

✽ اذا كانت المحكمة قد قدرت في نطاق اختصاصها الموضوعي المطلق ان تقدر التعويض يستلزم اجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الاسوال المبرورة ومقدارها بالبسط وهو ما لا يتسع له وقتها وقضت باحالة دعوى المدعية بالحق المدني الى المحكمة المدنية على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون

الاجراءات الجنائية ، وكانت قيمة المبررات ليست عنصرا من عناصر جريئة  
النسبة فانه ليس ثمة تعارض بين الفصل في الدعوى الجنائية بالادانة وبين  
احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة .

(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ من ١٥ ص ٢٠٢ ،

٢٥٢٠ - الادلة في المواد الجنائية - متسلسلة - يكمل بعضها بعضا -  
سقوط احدها او استبعاده - وجوب اعادة النظر في كفاية باقى  
الادلة لدعم الادانة .

\* الادلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضا بحيث اذا سقط  
احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل في  
الرأى الذى انتهت اليه المحكمة او التعرف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة  
لو انها سقطت الى ان هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه اعادة النظر في  
كفاية باقى الادلة لدعم الادانة .

(الطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ من ١٥ ص ١٢٦ )

٢٥٢١ - الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته او الرد عليه عند رفضه  
هو الطلب الجازم الذى يشتمل على بيان ما يرمى اليه مقدمه -  
مثال .

\* من المقرر ان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته او الرد عليه  
عند رفضه هو الطلب الجازم الذى يشتمل على بيان ما يرمى اليه مقدمه .  
ومن ثم فانه لا يثريب على المحكمة ان هي التفتت عن طلب استدعاء الطبيب  
الشرعى للنقاش او عرض الاوراق عليه ما دام الطاعن لم يوضح مقصده من  
هذا الطلب وطالما كان دفاعه خلوا من اى مطعن على التقرير الطبى المقدم  
في الدعوى .

(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ من ١٥ ص ٨٤٠ )

٢٥٢٢ - حكم جنائي - فقد النسخة الاصلية - علم انقضاء الدعوى  
الجنائية :

\* متى كان يبين من الاطلاع على الاوراق ان النسخة الاصلية للحكم المطعون  
فيه التى يوقعها رئيس المحكمة وكاتبها ومحضر جلسة المحاكمة قد فقدت ولم  
يتم الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى فان مجرد دستور



حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تنته بعد. ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه ينبغي عملا بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية القضاء باعادة المحاكمة بالنسبة الى الطاعن والى باقى المحكوم عليهم الذين لم يظعنوا فى الحكم وذلك بسبب قيام مسئوليتهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن ، فلما يستلزم لحسن سير العدالة ان تكون اعادة المحاكمة بالنسبة اليهم جميعا .

(الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٣٦٥/١/٢ من ١٦ ص ٢١)

٢٥٢٣ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الادلة والعناصر المطروحة امامها واطراح ما يخالفها من صور اخرى لم تقتنع بصحتها - ما دام استخلاصها سابقا .

\* لمحكمة الموضوع ان تستخلص من مجموع الادلة والعناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يورى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سابقا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصل فى الوراق .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٣٦٥/١٠/٥ من ١٦ ص ٦٧)

٥٢٥٤ - قول المحكمة فى حكمها - تأييدا لعدم تعذر الرؤية - بسطوح القمر فى مساء اليوم الخامس من الشهر العربى بمراعاة توقيت الحادث فى الساعة التاسعة مساء . حقيقة لا تخطئ باعتبارها من المعلومات العامة .

\* متى كان شاهدا الرأيا قد اتفقا على أن القمر كان ساطعا وقت وقوع الحادث وانهما تمكنوا من رؤية الطاعنين على ضوئه وكانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها التقديرية - بعدم تعذر الرؤية وقت الحادث وايدت ذلك بما ذكرته من سطوح القمر فى مساء اليوم الخامس من الشهر العربى بمراعاة توقيت الحادث فى الساعة التاسعة مساء وهى حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات العامة ، فان ما يشيره الطاعنان فى هذا الصدد ينخل الى جسد موضوع لا يقبل اثارته امام هذه المحكمة .

(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٣٦٦/٢/٧ من ١٧ ص ٣٦٦)

٢٥٢٥ - التحريات وحدها لا تصلح أن تكون دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة .

\* الأصل أن للمحكمة أن تمول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة .

(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٨/٣/١٩٦٨ ص ١٩ من ٢٢٥ )

٢٥٢٦ - حرية القاضي الجنائي في استبعاد اقتناعه من أى دليل يطمئن إليه ما دام لهذا الدليل مأخذه من الأوراق .

\* أن القاضي الجنائي حر في أن يعتمد اقتناعه من أى دليل يطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق .

(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٧/٤/١٩٦٩ ص ٢٠ من ٤٧٦ )

٢٥٢٧ - الأدلة في المواد الجنائية - متسائلة .

\* أن الأدلة في المواد الجنائية ضائم متسائلة يكمل بعضها بعضاً بحيث إذا سقط أحدهما أو استبعد تمين إعادة النظر في كفاية الباقي منها لعدم الإدانة .

(الطن رقم ٩٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٢١/٤/١٩٦٩ ص ٢٠ من ٥٤٤ )

٢٥٢٨ - عدول المتهم عن أقواله - لا يمنع المحكمة من الأخذ بها في حق ذات المتهم أو غيره من المتهمين .

\* لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وأن عدل عنها بعد ذلك ما دامت قد اطمانت إليها .

(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩ ص ٢٠ من ٦٠٩ )

٢٥٢٩ - سلطة المحكمة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة عليها .

\* الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية

لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهى الخبر الاعلى فى كل ما تستطيع  
هى ان تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبر يخضع رايه لتقديرها ما دامت  
المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة بنفسها  
ان تشق طريقها لابداء الرأى فيها .

(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩ من ٢٠ من ١٠٨٢ )

٢٥٣٠ - الاصل فى الاجراءات الصعبة - على من يدعى مغالفتها : إقامة  
الدليل على ذلك .

\* الاصل فى الاجراءات ان تكون قسدية وعوية ، وعلى من يدعى انهم  
خوشت إقامة الدليل على ذلك . ولما كان الطاعن لا يدعى فى طعنه مخالفة هذه  
الاجراءات ، فان ما ينهأ بشأن خلو الحكم من بيانات لم يوجب القانون ان  
يتضمنها لا يكون سديدا .

(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩ من ٢٢ من ٧٢٢ )

٢٥٣١ - تمحيص الدعوى والاحاطة بظروفها والإدلة المقدمة فيها - لازم  
لصحة القضاء بالبراءة .

\* لئن كان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت  
فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، الا ان ذلك  
مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها  
وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ورازت بينها وبين أدلة  
النفى فرجحت دفاع المتهم ، أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاتبات .

(الطن رقم ١٨٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٠/٤/١٩٧٠ من ٢١ من ٥٠٢ )

٢٥٣٢ - متى يكون الحكم مشوباً بالاجمال والابهام ؟

\* من المقرر انه ينبغي الا يكون الحكم مشوباً بالاجمال أو ابهام ما يتعذر  
منه تبين مدى صحة الحكم من فساد فى التطبيق القانونى على واقعة الدعوى  
وهو يكون كذلك كلما جاءت اسبابه مجملة أو غامضة فيما اثبتته أو نفتته من  
دفاع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصد  
الرد على توجيه الدفاع الهامة ، أو كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه

إلزام ، لو كانت أسباب يشوبها التسلط الذي ينبغي من الاستدلال بغيره من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة ، مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء مما يتعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ، ويمكن بالتالي محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

( الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ من ٢١ ص ٦١٢ )

٢٥٣٣ - التعويل على قول متهم على آخر - والاخذ باعتراف المتهم في أي دور من ادوار التحقيق وتجزئته - حق لمحكمة الموضوع .

\* من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تغول في تكوين معتقدها على قول متهم على آخر متى اطمانت اليها ، وان لها ان تأخذ باعتراف المتهم في أي دور من ادوار التحقيق متى اطمانت الى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه ، كما ان لها ان تجزئ في دليل ولو كان اعترافا والاخذ بما تطمئن اليه واطراح ما عدا .

( الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ من ٢١ ص ٧٧٧ )

٢٥٣٤ - الشهادة السلبية الدالة على عدم ختم الحكم في الموعد القانوني - ما هيتهنا ؟ الشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للمحكمة في اليوم السابق لتحريرها لا تفيد عدم ختم الحكم في الموعد القانوني .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني ينبغي أن يكون على السلب ، أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورهما ، ومن ثم فالشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للمحكمة في اليوم السابق لتحريرها لا تفيد ، لأن قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه لم يجعل لقدم الكتاب الاختصاص ببيان تاريخ ورود الحكم في مقام طلب ابطاله بل قصر اختصاصه على مجرد اثبات وجود الحكم أو عدم وجوده في القلم المذكور محرورة أسبابه موقعا عليه ممن أصدره وقت تحرير الشهادة .

( الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ من ٢١ ص ٩١١ )

٢٥٣٥ - كفاية الأداة كوجبة مؤدية إلى قصد الحكم ومنتهجه في اقتناع المحكمة واطمئنانها .

\* لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبغي كل

لـلـلـل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

(الضمن رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٧٠/٦/٢٢ جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ ص ٢١ من ١٩٠٥)

٢٥٣٦ - حجز المحكمة الاستئنافية الدعوى للحكم \* دون التصريح بتقديم مذكرات - عدم التزامها بإجابة طلب التحقيق المبني في مذكرة قدمها المتهم بعد حجز الدعوى للحكم وقفل باب المرافعة فيها - أو الرد عليه \*

✽ متى كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت حجز الدعوى للحكم دون أن تصرح بتقديم مذكرات ؛ فإنه يفرض صحة ما يقوله الطاعن من أنه طلب في مذكرته المقدمة بعد حجز الدعوى للحكم واقتال باب المرافعة ضم دفتر الأحوال؛ فإن هذا الطلب لا يكون على المحكمة إلزام بإجابته أو الرد عليه .

(الضمن رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧٢/٥/٨ جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ص ٢٢ من ٦٦١)

٢٥٣٧ - الحكم الذي يصدر باعتبار الأمر الجنائي نهائياً واجب التنفيذ لا تجوز المعارضة فيه أو استئنافه \*

✽ هدف الشارع من تطبيق نظام الأوامر الجنائية في الجرائم التي عينها الى تبسيط إجراءات الفصل في تلك الجرائم وسرعة البت فيها - وهو وإن كان قد رخص في المادة ٣٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية للنيابة العامة وللباقى الخصوم أن يعلنوا عدم قبولهم للأمر الجنائي الصادر من القاضي بقرير في تلم كتناسب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدورهِ بالنسبة الى النيابة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة الى باقي الخصوم \* ورتب على ذلك التقرير سسقط الأمر واعتباره كأن لم يكن فإذا لم يحصل اعتراض على الأمر بالصورة المتقدمة أصبح نهائياً واجب التنفيذ ، الا أنه نص في المادة ٣٢٨ على أنه اذا حضر الخصم الذي لم يقبل الأمر الجنائي في الجلسة المحددة تنظر الدعوى في مواجهته طبقاً للإجراءات العادية ، وإذا لم يحضر تعود للأمر قوته ويصبح نهائياً واجب التنفيذ ، فدل بذلك على أن الاعتراض على الأمر الجنائي لا يعد من قبيل المعارضة في الأحكام النهائية بل هو لا يعدو أن يكون اعلاناً من المعارض بعدم قبول في الدعوى بتلك الإجراءات يترتب على مجرد التقرير به سقوط الأمر بقوة

لقانون واعتباره كلاً، لم يكن. غير أن نهائية هذا الأمر القانوني ترتبط بحضور  
المتعرض بالجلسة المحددة لنظر اعتراضه فإن تخلف عنها عدا اعتراضه غير  
جدوى واستعداد الأمر. قوته وأصبح نهائياً واجب التنفيذ مما مؤداه عدم جواز  
المعارضة فيه أو استئنافه رجوعاً إلى الأصل في شأنه — لما كان ذلك — فإن  
الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول استئناف الحكم الذي صدر بنسائه على تخلف  
المطعون فيه باعتبار الأمر الجنائي نهائياً واجب التنفيذ يكون قد اخطأ في تطبيق  
القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز استئناف  
النيابة العامة الحكم المستأنف \*

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٢/١٣٧٤ من ٢٥ من ١٠٨ - )

#### ٢٥٣٨ - متى يتعين إقرار الحكم الصادر بالإعدام \*

\* إذا كان يبين اتصالاً لنصر المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الحكم المطعون فيه  
قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين  
بها المحكوم عليه بالإعدام وجاء خلواً من قالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه  
أو في تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل  
في الدعوى، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى  
إليه الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر  
بإعدام المحكوم عليهما \*

(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٢/٢/١٣٧٤ من ٢٥ من ١٧٨ - )

#### ٢٥٣٩ - أيراد عناصر الدعوى - والموازنة بينها شرط لصحة الحكم بالبراءة \*

\* من المقرر أن على محكمة الموضوع أن تورد في حكمها بالبراءة ما يدل  
على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على نحو يفصح عن أنها فطنت إليها  
ووازنت بينها \*

(الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١/٥/١٣٧٦ من ٢٧ من ٤٠ - )

#### ٢٥٤٠ - تأييد الحكم الفاصل في الدعويين المدنية والجنائية - النعي عليه بعد الفصل في الدعوى المدنية - غير سليم \*

\* متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم

المطعون فيه قد فصل في الدعوى المدنية والجنائية وجاء قضاء الحكم المطعون فيه مؤيداً للحكم الابتدائي إلا أنه أوقف تنفيذ العقوبة المفيدة للحرية فإنه يكون قد أيد الحكم المذكور فيما قضى به في الدعوى المدنية ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في ... من اغفال الفصل في دعواه المدنية يكون غير سليم . . .

(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/١٤ من ٢٧ من ١٩٥٥)

٢٥٤١ - القضاء بالبراءة - صحته - مشروط باستيفال الحكم على ...  
يُفيد تمييز الأكلة عن بصر وبصيرة .

... من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة التنبؤ عليه إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصنة الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة التنبؤ التي قام بالإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرفضت دفاع المتهم أو داخلتها الريية في صحة عناصر الإثبات .

(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ ق - لجنة ١٩٧٧/٢/١٤ من ٢٨ من ١٩٥٧)

٢٥٤٢ - عدم تصديق دفاع متهم بارتكاب الجريمة نتيجة تهديد متهم آخر  
له بسلاحه - لا تناقض بينه وبين ادانة هذا الآخر من بعد باحسراز  
سلاح بفون ترخيص .

... من المقرر أن التناقض الذي يميز الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصته المحكمة .  
وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلاً سائفاً على إسهام الطاعن طواعية واختياراً مع المتهمين الأول والثالث في قتل المجنى عليه واستبعاد كلية ادعاءه بوقوع اكراه عليه من قبل المتهم الثالث عن طريق تهديده باستعمال سلاح ناري كان يحمله لاكرهه في الموافقة على فكرة قتل المجنى عليه اقتناعاً منه بعدم حديق هذا الدفاع . فإنه لا تناقض بين ما خلص اليه الحكم من ذلك وبين ما انتهى اليه من مساهلة المتهم الثالث في سلاح ناري ضبط حائزاً له في مسكنه بغير ترخيص .

(الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥ من ٣٠ من ١٩٤٣)

## ٢٥٤٣ - محكمة - تشكيلها - بيان التشكيل - السهو - أثره .

✽ متى كان يبين من محضر جلسة ٢٧ مارس ١٩٧٧ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الهيئة كانت مشكلة من المستشارين - - - - - وهي التي سمعت المرافعة وأصدرت الحكم . كما يبين من الاطلاع على قائمة الحكم أن الثلاثة قد وقعوا على مسودة منطوق الحكم . لما كان ذلك ، وكان الواضح من مقارنة محضر الجلسة بالحكم المطعون فيه أنه ذكر اسم المستشار - - - - - بدلا من اسم المستشار - - - - - الذي ذكر اسمه في محضر الجلسة إنما كان وليد سهو وقع فيه الكاتب إذ نقل في الحكم أسماء المستشارين الذين حضروا جلسة ٢٧ مارس ١٩٧٧ ولم تنظر فيها الدعوى بدلا من أسماء من حضروا الجلسة التالية ٢٧ مارس ١٩٧٧ والتي جرت فيها المحاكمة وكان للطامخون لا يدعون أن هذا الاختلاف يعبر عن حقيقة واقعة وهي أن أحدا بين اشتراك في الحكم لم يسمح المرافعة فان الطعن تأسيسا على هذا السهو لا يكون له وجه .

( الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٧٩ س ٣٠ من ٥٩٨ )





٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاآ صفحة ) . وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين - الفين صفحة ) وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) .

٧. - الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء - الفين صفحة ) . وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والتعليمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ١٠٠ جزء - ٨٥ ألف صفحة ) وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : ( ٥ أجزاء - ٥ آلاآ صفحة ) . ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليه بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاآ صفحة ) . وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزئية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : ( أربعة أجزاء - ٣ آلاآ صفحة ) . وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتاصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة ) . وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

## سابقة أعمال الأستاذ عبد المنعم حسنى الحامى

### أولا : المؤلفات :

- ١ - الحجز تحت يد البنسوك عام ١٩٦٤ .
- ٢ - الحجز الإدارى علما وعملا - الطبعة الأولى عام ١٩٦٧ .
- ٣ - منازعات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية عام ١٩٦٩ .
- ٤ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية عام ١٩٧٥ .
- ٥ - الحجز الإدارى علما وعملا - الطبعة الثانية عام ١٩٧٦ .
- ٦ - الموجز فى النظرية العامة للالتزام - عام ١٩٧٧ .

### ثانياً : المدونات :

- ١ - مدونة التشريع والقضاء فى المواد المدنية والتجارية عام ١٩٧٠ .

تقع داخل خمسة مجلدات وتهتم بنصوص التشريعات المدنية والتجارية الأساسية ( المدنى - التجارى - المرافعات والاثبات ) معلقا عليها بأحكام القضاء بخلاف درجاته وكذا آراء الفقهاء فى المسائل التى يهتم حولها الجدل فى الفقه او تتضارب بشأنها أحكام القضاء .

- ٢ - مدونة التشريع والقضاء فى مواد القوانين الخاصة عام ١٩٧٣ .

تقع داخل ثمانية مجلدات وتهتم بنصوص تشريعات : الأحوال الشخصية - الإصلاح الزراعى - التأمينات الاجتماعية - الحجز الإدارى - العمل المدنى بالحكومة - العمل بالقطاع الخاص - العمل بالقطاع العام - إيجار المساكن . معلقا عليها بأحكام القضاء بخلاف درجاته وكذا آراء الفقهاء أسوة بالمدونة المدنية والتجارية .

ويتم تزويد كل مدونة بالجديد فى التشريع والفقه والقضاء أولا بأول حتى تكون المدونة مرآة صادقة لكل تطور يصاحب موضوعاتها .







# الدار العربية للعلوم وموسوعات

د. حسن النكحاني رئيس التحرير

تأسست عام ١٩٨٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب . ٥٤٣ - تلخفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

